

فهرست شرح مطالع الانوار

- ٥ قوله اللهم انا محمدك والحمد لك والحمد من آلائك
٧ قوله و بعد فهذا مختصر في العلوم
١٠ الحقيقة وفيه بيان الباب الاول
١٠ في المقدمة وفيه فصول
٧ قوله الفصل الاول في الحاجة الى
١٠ المنطق
١٠ قوله وتبين لكل من كل منهما
١٠ ضروريا
١٤ قوله بل البعض من كل منهما
١٠ ضروري
١٥ قوله فاخرج الى قانون يفيد الى
١٠ معرفة طريق الانتقال
١٦ قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا
١٠ يعرض فيه الغلط
١٩ قوله الفصل الثاني في موضوع
١٠ المنطق
٢٠ قوله والتصورات والتصديقات
١٠ هي التي يبحث في المنطق عن
١٠ عوارضها اللاحقة
٢٢ قوله والموصول الى التصور يسمى
١٠ قولاً شارحاً
٢٤ قوله فان قيل الحكم على الشيء لو
١٠ استند على تصوره بوجه ما صدق
١٠ المجهول المطلق
٢٦ قوله الفصل الثاني في مباحث
١٠ الالفاظ
٣٠ قوله ودلالة اللفظ المركب داخله
١٠ فيه
٣٢ قوله والتضمن والالتزام يستلزمان
١٠ المطابقة
- ٣٤ قوله الثاني قيل دلالة الالتزام
١٠ مبهورة في العلوم
٣٦ قوله اللفظ اما مركب يقصد بجزء
١٠ منه دلالة التضمن
٣٧ قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه
٣٨ قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم
٤٠ قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند
١٠ العرب كلمة عند المنطقيين
٤٢ قوله واورد الامام على قولهم
١٠ الاسم يغير غنّه والفعل لا يغير عنه
٤٣ قوله التقسيم الثاني المفرد ان اتحد
١٠ معناه بالشخص وهو مظهر
٤٤ واما المركب فهو اما كلام ان افاد
١٠ المستمع بمعنى صحة الكوت عليه
٤٥ قوله الباب الثاني في مباحث الكلى
١٠ والجزئي
٤٧ قوله ويعتبر في حل الكلى على
١٠ جزئياته
٤٨ قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على
١٠ المندرج تحت كلى
٤٩ قوله وكل مفهوم بيان آخر مباينة
١٠ كلية
٤٩ قوله ونقيضا المتساويين متساويين
٥٣ قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا
١٠ غير كونه كليا
٥٧ قوله والكلى اما قبل الكثرة
٥٧ قوله الرابع الكلى اما تمام ماهية
١٠ الشيء وهو ما به هو هو
٥٩ قوله والثاني سمي ذاتيا في هذا
١٠ الموضوع

صحيفه	صحيفه
٨٩ قوله الفصل الخامس في مباحث	٦٠ وقوله والذاتي اما جنس او فصل
٠٠ الخاصة والعرض العام الاول	٦٢ قوله والذاتي يمتنع رفعه عن الماهية
٠٠ في الخاصة	٦٤ قوله الذاتي في غير كتاب ايساء وبي
٩١ قوله (خاتمة)	٠٠ يقال للمعمول
٩٢ قوله وكل منهما بالقياس الى حصصه	٦٥ قوله والثالث اما خاصة ان يختص
٩٣ قوله الفصل السادس في التعريف	٠٠ بطبيعة واحدة
٩٧ قوله والخلل في التعريف لاختلال	٦٧ قوله وكل لازم قريب بين الثبوت
٠٠ شرط	٠٠ للزوم
٩٨ قوله والتعريف بالتمثال تعريف	٦٨ قوله وشكك في نفي الزوم
٠٠ بالمشابهة	٧٠ قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره
٩٨ قوله وعلى التعريف سكان الاول	٧١ قوله الفصل الثاني في مباحث
٠٠ المعلوم يمتنع طلبه لحصوله	٠٠ الجنس الاول في تعريفه
١٠٢ قوله (خاتمة) المركب محدود دون	٧٥ قوله البحث الثاني في تفويده للنوع
٠٠ البسيط	٧٦ قوله الثالث الجنس اما فوقيه
١٠٣ قوله قال القسم الثاني في اكتساب	٠٠ ونحته جنس
٠٠ التصديقات	٧٨ قوله الفصل الثالث في مباحث النوع
١٠٤ قوله والشرطية اما متصلة	٠٠ الاول في تعريفه
١٠٤ قوله والمقدم في المتصلة	٨٠ قوله الباقي في مراتبه النوع اما
١٠٥ قوله ولما كانت الشرطية تنتهي	٠٠ اضافي فمراتبه الاربعة المذكورة
٠٠ بالتحليل الى الجلية	٨١ قوله الثالث الذي هو احد الخمسة
١٠٦ قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية	٠٠ هو الحقيقي
١١٠ قوله قال الامام القضية التي محمولها	٨٢ قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل
٠٠ كلمة	٠٠ الاول في تعريفه
١١٠ قوله الثاني ندبة احد طرفي القضية	٨٥ قوله الثاني الفصل متسبا الى النوع
١١٢ قوله قال الامام في المختص	٨٦ قوله وينزع على العلية ان الفصل
١١٣ قوله الفصل الثالث في الخصوص	٠٠ الواحد بالنسبة الى النوع الواحد
٠٠ والا همل	٠٠ لا يكون جنسا
١١٧ قوله وهي اما موجبة كلية	٨٨ قوله الثالث فصل النوع المحصل
١١٨ قوله ومن حقه ان يرد على الموضوع	٠٠ يجب ان يكون وجوديا
١٢١ قوله لاني في تحقيق المحصورات	٨٩ قوله (تنبيه)

صحيفة

١٢٥ قوله وقولنا كل (جب) بعد رعاية

الامور المذكورة

١٢٦ قوله واذا عرفت معنى الموجبة

الكلية

١٣٣ قوله الثالث في تحقيق الماهية

١٣٤ قوله الفصل الرابع في المدلول

والتهصيل

١٣٥ قوله ولا التباس في هذه الاربعة

١٣٦ قوله وقيل الموجبة المدولة عدم

الشيء من شأنه ان يكون له في ذلك

الوقت

١٤٠ قوله قال الامام في الملخص لا يشترط

وجود الموضوع في المدولة

١٤١ قوله وقد يعتبر المدلول في الموضوع

١٤١ قوله الفصل الخامس في الجهة

٠٠٠ وفيه مباحث الاول في القضية

الموجبة

١٤٢ قوله ونحن ونعني بالضرورة استحالة

انفكاك المحمول عن الموضوع وهي

٠٠٠ نجس الاولى الضرورة الازلية

١٤٧ قوله والدوام ثلاثة الاول الازلي

١٤٧ قوله والا لضرورة هو الامكان

وهو اربعة الاول الامكان العاوي

١٤٩ قوله وقد نفي بعضهم الامكان

١٥٠ قوله وفرق بين الامكان والقوة

١٥٠ قوله والدوام اما الادوام الفعل

١٥٠ قوله الثاني في المطلقة

١٥٣ قوله الثالث فيما نعتبره من القضايا

في العكس

١٥٦ قوله الرابع الجهة كما تكون للحمل

اي كيفية للنسبة كما عرفت

صحيفة

١٥٩ قوله ثم موضع جهة السور الطبعي

١٥٩ قوله الخامس في نسبة طبقات مواد

القضايا

١٦١ قوله السادس الضرورة والامكان

١٦١ قوله الفصل السادس في وحدة

١٦٣ قوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء

محمولا

١٦٤ قوله الفصل السابع في التناقض

١٦٥ قوله وقد اعتبر فيه ثمان وحدات

١٦٧ قوله والقضية البسيطة تنقيضها

بسيط

١٦٩ قوله واما في الجزئية فلا تردد بين

شمول

١٧٣ قوله الفصل الثامن في العكس

المستوى

١٧٤ قوله اما الموجبات والوجوديتان

والوقتيتان

١٧٦ قوله والدلائل اثنتان والعامتان تنعكس

١٧٧ قوله واما الممكنتان فلا تنعكسان

١٨٠ قوله واما لسوالب الكلية فالعامتان

١٨٢ قوله واحتج الامام على ان الدائمة

لا تنعكس

١٨٤ قوله واحتجوا على انعكاس السالبة

الضرورية

١٨٦ قوله واما السبع الباقية فلا تنعكس

١٨٨ قوله واما السوالب الجزئية فلا

ينعكس شيء منها

١٨٩ قوله الفصل التاسع في عكس

القيض

١٩٠ قوله اما الموجبات الكلية الخارجية

١٩٢ قوله ولا يلزمها هذه لسالبة الكلية

صحيحة

صحيحة

١٩٢ قوله ولا معدولة الموضوع

١٩٣ قوله واما الدائمة والعامة

١٩٤ قوله واخرج من قال بانسكاس
الموجبة موجبة

١٩٦ قوله واما الحقيقة فحكمها كذلك

١٩٧ قوله واما الموجبات الجزئية الخارجية

فأعدا الخاصة

١٩٨ قوله واما لسوابب الخارجية فاعدا

الوحديات لانعكس

١٩٩ قوله واما الوحديات فاعدا

الخاصة

٢٠١ قوله واما السوابب الحقيقية

فتعكس

٢٠٢ قوله الفصل العاشر في القضية

النسبية

٢٠٣ قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى

مقدما

٢٠٤ قوله وكل منهما اما ان يتركب

من حليتين

٢٠٤ قوله الثاني النسبية ان كانت بين

طرفيها

٢٠٥ قوله والمتصلة اللزومية الصادقة

٢٠٩ قوله والمتصلة الحقيقية الصادقة

٢١٠ قوله الثالث الحقيقة يجب ان يؤخذ

فيها مع القضية نقيضها

٢١٤ قوله الرابع تعدد نال المتصلة يقتضى

٢١٣ قوله وقد يؤخر حرف الاتصال

والانفصال

٢١٦ قوله وكلمة ان شديدة الدلالة على

على اللزوم

٢١٧ الخامس في حصر النسبية

وخصوصها

٢٢١ قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية

ايضا

٢٢١ قوله الفصل الحادى عشر في تلازم

النسبىات

٢٢٣ قوله لكن ذكر النسخ ان كل متصلتين

توافقنا في الكم

٢٢٥ قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان

في الكم

٢٢٦ قوله وكذا ان اتفقتا في التالى

٢٢٧ قوله وكذا اذا تلازمتا في المقدم

والتالى

٢٣٠ قوله وكل متصلتين توافقنا في كيف

٢٣١ قوله وكل متصلتين توافقنا في الكم

و الكيف

٢٣٣ قوله البحث الثانى في تلازم المنفصلات

٢٣٤ قوله وكل مانعنى الجمع او مانعنى الحلو

توافقنا في الكم والكيف

٢٣٦ قوله الثالث في تلازم المنفصلات

الجنس

٢٣٧ قوله الرابع في تلازم المتصللات

و المنفصلات

٢٣٩ قوله واذا اختلفتا في الكيف

واتفقتا في الكم

٢٤٠ قوله والمتصلة ومانعة الجمع اذا توافقنا

٢٤١ قوله وان اختلفتا في الكيف

واتفقتا في الكم

٢٤٢ قوله والمتصلة ومانعة الحلو اذا

توافقنا

٢٤٣ قوله واذا اختلفتا في الكيف

٢٤٥ قوله البحث الخامس في تماثل

المتصللات والمنفصلات

صحيفة

٢٤٥ قوله (خاتمة) قد تغير الشرطيات
 ٢٤٧ قوله الباب الثاني في القياس وفيه
 فصول الفصل الاول في رسمه
 ٤٥٢ قوله وشكك الامام بان الموجب
 للعلم بالنتيجة
 ٢٥٤ قوله الفصل الثاني في اقسام القياس
 ٢٥٤ قوله ولا بد في القياس الجملي من المقدمتين
 ٢٥٦ قوله الفصل الثالث في شرط انتاج
 الاشكال الاربعة
 ٢٥٨ قوله اما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه
 ٢٦١ قوله واما الشكل الثالث فيشترط
 لانتاجه ايجاب الصغرى
 ٢٦٤ قوله واما الشكل الرابع فيشترط
 ... لانتاجه ان لا يجتمع فيه خستان
 ٢٦٧ قوله الفصل الرابع في شرائط
 ... الانتاج بحسب جهة تلك المقدمات
 ٢٦٩ قوله وزعم الشيخ والامام ومن
 تابعهما
 ٢٧٤ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع
 ... الكبرى
 ٢٧٦ قوله وانما لا يتعدى قيد الوجود
 ٢٧٨ قوله واما الشكل الثاني فيشترط
 لانتاجه امر ان احدهما دوام
 الصغرى
 ٢٨١ قوله وزعم الامام ان الصغرى
 الممكنة
 ٢٨٢ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع
 الدائمة
 ٢٨٤ قوله (نبيه) الدائمات مع الوقتية
 ٢٨٧ قوله واما الشكل الثالث فمشرط
 انتاجه

صحيفة

٢٨٨ قوله واما الشكل الرابع فيشترط
 لانتاجه ثلاثة امور احدها
 ٢٩٠ قوله والنتيجة الموجبة في هذا الشكل
 ٢٩٢ (قوله نبيه) اعلم ان في الضرورة
 الوصفية
 ٢٩٤ قوله الباب الثالث في الايسة
 الشرطية الاقترافية
 ٣٠٢ قوله القسم الثاني ان يكون
 الاوسط جزءا غير تام
 ٣٠٥ قوله وان كانت احدى المقدمتين
 كلية
 ٣٠٦ قوله ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم
 الكلية
 ٣٠٧ قوله وان لم يستعمل المتشارك على
 تأليف منتج في شكل ما
 ٣٠٩ قوله والاوسط في القسم الثاني
 اما في الموجبتين
 ٣١١ قوله والاوسط في القسم الثالث
 ٣١٣ قوله وحكم القسم الرابع حكم
 الثالث
 ٣١٤ قوله القسم الثالث ان يكون
 الاوسط جزءا تاما من احدهما
 ٣١٤ قوله الفصل الثاني فيما يتركب
 من المتصلتين
 ٣١٧ قوله وان كانت مع الحقيقية مانعة
 الجمع
 ٣٢٠ قوله وان كانت المنفصلتان مانعتي
 الحلو ومانعة الجمع
 ٣٢١ قوله وان كانت المنفصلتان احدهما
 مانعة الجمع والاخرى مانعة الحلو

صحيفة

٣٢٣ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام

٣٢٤ قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط
جزأ تاما من احديهما

٣٢٥ قوله الفصل الثالث فيما يتركب
من الجلية والمتصلة والمشارك

٣٢٧ قوله القسم الثالث ان يكون المشارك
مقدم المتصلة والجلية صغرى

٣٢٨ قوله قال الشيخ يشترط ايجاب
الجلية في الشكل الثالث

٣٢٩ قوله الفصل الرابع فيما يتركب
من الجلية والمنفصلة

٣٣١ القسم الثاني غير القياس المقسم
٣٣٤ قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين

كون الجلية صغرى او كبرى
٣٣٤ قوله الفصل الخامس فيما يتركب

من المتصلة والمنفصلة واقسامه
ثلاثة الاول ان يكون الاوسط جزأ

... تاما منهما

٣٣٦ قوله (تنبية)

٣٣٧ قوله قال الشيخ انها اذا كانت
موجبة جزئية كبرى لم ينتج مع

المتصلة

صحيفة

٣٣٨ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام منهما

٣٣٩ قوله القسم الثالث وهو ان يكون
الاوسط فيه جزأ تاما من احديهما

٣٣٩ الفصل السادس في كيفية استنتاج
الجلية من القياسات الشرطية

٣٤٢ قوله (تنبهات)

٣٤٣ قوله الفصل السابع في القياس
الاستثنائي

٣٤٥ قوله (تنبية) استثناء نقيض التالي
٣٤٥ قوله الفصل الثامن في توابع القياس

ولو احقه الاول

٣٤٦ قوله الثاني في قياس الخلف

٣٤٧ قوله الثالث في اكتساب المقدمات

٣٤٧ قوله الرابع في التحليل الخامس
النتيجة الصادقة

٣٤٨ قوله السادس الاستقراء السابع
التمثيل الثامن في البرهان

٣٤٩ قوله التاسع المطلوب بالبرهان

٣٥١ قوله العاشر في القياسات المغالطة

﴿ فهرست السيد على شرح المطالع ﴾

صفحة	صفحة
٥٥ بيان استلزام الدور والتسلسل	٩ بحث المجد من ذباجة المتن
٩٤ مطلب وضع الشخصى والنوعى	١٢ ومعنى الحق والصدق
١١٤ تحقيق وضع المضمرات واسماء	١٣ بحث ان للنفس الناطقة جهات
الاشارات	١٦ بحث كون السعادة العظمى
١٢٤ بيان النسبة بين الخارج والذهن	معرفة الصانع تعالى
ونفس الامر	١٩ بحث ما يتعلق بالصلاة عليه
١٢٧ تحقيق التناقض بين المفهومين	عليه السلام
١٥١ مطلب السئوال والجواب	١٩ بحث ما يتعلق بقول المصنف
فى تقسيم الماهية	وبعد الخ
١٥٨ مطلب تحقيق الوجود فى الخارج	٢١ بحث المقدمة
اوقى نفس الامر	٢٣ بحث ما و مطلب هل
م	٢٥ بحث تقسيم العلم
	٢٩ بحث ان لانقائض للتصورات

(مطالع الانوار)

في الحكمة والمنطق للقاضي سراج

الذين محمود بن أبي بكر الارموي المتوفى سنة ٦٨٩

تسع وثمانين وستمائة وهو كتاب اعتنى بشأنه الفضلاء ويهتمون
بالبحث فيه وتدرسه ويستكشفون من مظان دروسه * اوله اللهم انا نحمدك
والحمد من آلائك الخ ربّه على طرفين الاول في المنطق والثاني يشمل على اربعة
اقسام الاول في الامور العامة الثاني في الجواهر الثالث في الاعراض الرابع
في العلم الالهى خاصة (فشرحه) قطب الدين محمد بن محمد الرازي
التحفا لفتاى الدين الوزير فصار عظيم القدر كثير النفع
وتوفى سنة ٧٦٦ ست وستين وسبعمائة * اوله
الحمد لله فياض ذوارف العوارف

الخ وسماء لوامع الاسرار
(من كنف الظنون)



معارف نظارت جليله سنك به خصيتيله طبع

صحاف چار شوه سنده بوسنوى (الحاج محرم آفنديك) دكانده
فروخت اولتور ١٣٠٣ هـ

الفيلسوف الذي لم يظفر بمثله في تحقيق المعاني * وتشييد المباني * وترقي امره الى حيث
 لقلب بالعلم الثاني * رآه كالملقى النفيس * واذا قامه بالعلوم الاخرى احله منها محل الرئيس *
 ازهاره زهرت اصرافه ظهرت * انواره بهرت في ظلمة الليل * واني كنت فيما مضى
 من زمان * الى هذا الان * مشغولاً بمصيلة * مقتساً عن ايجاله وتفصيله * شاطا
 على قطوف التأمل في الشوط ناضلاً نبال الالهج عن قوس العرط * وثاقاً في استيانه
 بصدق همه تلفظ مرا ميها الى المطالب * وجوده قريحة تسوق حاديها الى
 المآرب * لم ارحا لما من علماء الزمان * منار اليه في البيان بالبيان * الا وقد
 استعلمته طلع بدائع اشكاله * وسألته الكسف عن مواقع اشكاله * ولا يبق فيه كتاب
 يبال بسانه * او يرغب في انتهاج سنن ميدانه * الا وقد تصفحت شينه وسينه *
 وتعرفت غنه وسمينه * لاسيما كتاب الشفاء الذي لا يطلع على مقاصده الا واحد
 بعد واحد من الاذكياء * ولا يهتدى الى دقايقه الا وارد بعد وارد من الفضلاء *
 فلكم سعد نظري فيه و صوب * وكلم نقر عن معضلانه ونقب * حتى وجدت
 في اكثر ما نقل عنه المتأخرون خللاً يتسا * والفيت في جل ما اعترضوا عليه زللاً
 متيناً * فما قدروا على افتراء ابيكار معانيه فهي بعد في حجب الالفاظ مستورة *
 ولا فتقوا رتقى مبانيه وازا هيرها من و رآه الاكام زاهرة منظورة (اذا لم يكن
 لمر عين صحفة * فلاخر وان يرتاب والصبح مسفر) فخالج قلبي ان ارتب في هذا
 الفن كتاباً اتقد فيه الافكار * واوضح الاسرار * واحقق ما غفل سوء الفهم
 عن تحفيته * واين ما تطرق السببه في طريقه * كاشفاً عن مواضع اللبس *
 مبرأ بين السهي والشمس * لابل اشيد قواعد الكلام بما يسطع صبح الحق من افق
 يانه * واوضح معاهد الايام بما ينظم التقرير المحرر من لآي تبانه * واجمع عقد الدر
 بعد شتاته (بقدر اجتهاد الوسع والوسع مبذول) وكلم عن مت فانتقض العزم *
 وتقدمت فتأخر الفهم * اذا نا في زمان صار الجهل فيه مشهوراً * والعلم كأن لم
 يكن شيئاً مذكوراً * درست المعالم وعفت آثا رها * وارقت الجاهل واتقدت
 نارها * العالم فيه مطروح على الطرق * والجاهل محمول على الحدق * لو قلت
 عمت اهرين الزمان لمسا كذبت * او غيرت ادوار الفلك الدوار عن سمع الصواب
 لما تجبت * ولكني عذرت دهري * ونبتت فعلته وراه ظهري * حين عابنت حسنة
 كبرى من حسناته * وشاهدت آية عظمى من آياته * فهي التي انطوى على جميع
 السيات بمكانتها * بل لا يكثر بسان الزمان وحوادثه من يكون في دايرة صبايتها
 (وما هي الادولة الصاحب الذي * يصاحبه الاقبال والمجد والكرم) المخدوم
 الاعظم * دستوراً عاظم الامراء في العالم * ما لك زمام احكام العرب والعجم *
 رافع مرا تب العلم الى الذاية القصوى * مظهر كلمة الله العليا * المخصوص بالنفس

القدسية المكرم بالرياسة الانسية * ناظورة ديوان الوزارة * عين اعيان الامارة *
 الفايز من قداح الفضل بالقدهح المعلى * الشهودله في المعارف باليد الطولى * كاشف
 استار الحقائق بفكره الصائب * متور اسرار الدقايق برأيه الناقب (شعر) لما
 بدت منه محامد جمة * في الناس سمي بالامير محمد (صاحب الفضال متصور
 اللوى * الساجد القرم الكريم الاوحد) (رأى له كاليد يرشق في الدجى *
 ويريك احوال الخلائق في غد) (يامن يساثلنا عن الغايات ان * فكرت فيه فهو
 غاية مقصد) (ما ان مدحت محمدا بمقالتي * لكن مدحت مقالتي بمحمد) غياث
 الحق والدينا والدين * رشيد الاسلام ومرشد المسلمين * ظل الله على الخلائق
 اجمعين * اجرى الله آثار معاليه على صفحات الايام * وربط اطنا ب دولته باوتاد
 الخلود والدوام * ولا زال ركن الدين بلطائف اعتسائه ركننا * ومنن العلم
 بعواطف اشفاقه مثينا (ويرحم الله عبدا قال آمينا) فهو الذي ارتفعت رايات ابالة
 الملك والدين بآرانه * وانقشرت آيات الحق المبين بآيمانه * ثلاثا في سرادقات
 جلاله انوار السعادة الابدية * وازهر في حدثق كاله اشجار الكرامة السرمدية
 * نمل ارباب الفضل افضاله * واستزل الدهر عن طابعه الابهة اقباله * وصارعود
 الامل من سحب اباديه * تفدق اسافله وتورق اعاليه * ان شبهته بالشمس المنيرة
 كذبت * او مثلته بالسحب المطيرة لما اصبحت * من ابن الخمس دقايق معان تهر
 الالاب * وجلال عبارات تنشر الفضل اللباب * وانى للسحاب من الانعام * ما عم
 جمهور الانام * ودام مدى الليالى والايام * ولما قصدت شكر بعض نعمه التي
 تنظاها آثارها على * وهمت بذكر شئ من فواضله التي تنطر في انوارها بين
 يدي * انتهزت وسنا من عين الزمان * وسنا في دياجير الحداث * وقصرت
 العربية على نقص العلايق * والاشتغال بالتدبر اللايق * فلا حظت الكتب
 المصنفة في الفن المشار اليه * واخترت كتاب المطالع منها ممرجا عليه * لما رايت
 الاصحاب يهتمون بجمعه وذروه * ويستكشفون من مظان لبسه * ويسألونني
 ان اشرحه شرحا يرفع ستاره * وبوضح سرايره * ملحين في ذلك غانة الاخلاص *
 مكتر حين على بشوافع الاقتراح * فاخذت في شرح له كشف عن وجوه فوايده
 نقابها * وذل من مسالك شعابه صا بها * ولم اقتصر على حل تركيبه *
 والافصاح عن نكت اساليبه * بل حققت ايضا قواعد الفن وبيت مقاصد القوم
 وبالفت في نقد الكلام * و اراد ما سخر لي من الرد والقبول والنقص والابرار *
 نعم قد اخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر * ونظمتها في سمط العبارات لزواهر
 (وسيتها بلوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار) وخدمت بها حضرته العلية *
 وسدته السنية * لازالت مدين الفضائل والمآثر * ومحط رجال الافاضل والاكابر *

وتتمت بروة خدمته الاستمالة * وفي سلك ذوى الاختصاص به الانسلاخ * لملى
 اظفر من فائمة الطافه بفتح * ويشفر لى البهم عن صبح * صار فاجسن عنابته ماذية
 الزمان اخوان * مشطاً بلطف امرأته عن عقاب الهوان * فان روج ذلك لى يف
 ناقد طبعه القديم * ولا حظنى بين انعامه العجم * فشعاعه من ذكاه تيمط ليلادهم *
 بل ششنة امر فيها من اخزم * وها انا افيعض فى شرح الكتاب * والله للوفى
 للصواب * (قوله اللهم انا محمدك والمجد من آليك) اقول المجد هو الوصف بالجميل
 على جهة التعظيم والتجليل وهو باللسان وحده والنكر على النعمة خاصة لكن
 موده يم اللسان والجان والار كان فينبهما عموم وخصوص من وجه لان المجد
 قد يترتب على الفضائل والشكر يقتضى بالفاضل والا لاهى النعم الظاهرة
 والثناء هى النعم الباطنة كالجواس وملا ما نها وخص المجد بالا لاء والشكر بالثناء
 لاختصاصه بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به وتحقيق ما هتبهما ان المجد ليس
 عبارة عن قول لثاقل المجد لله بل هو فعل يشمر بتعظيم النعم بسبب كونه منعماً وذلك
 الفعل اما فعل القلب اعنى الاعتقاد باتصافه بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان
 اعنى ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح وهو الايتان بافعال دالة على ذلك والشكر
 كذلك ليس قول القائل الشكر لله بل صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به من السمع
 والبصر وغيرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعات
 والسمع الى تلقى ما ينطق من مرثاته والاجتناب عن منهيته وعلى هذا يكون المجد
 اعم من الشكر مطلقاً لعمومه النعم الواصلة الى الماسد وغيره واختصاص الشكر
 بما يصل الى الشاكر * والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب والقبالة عدم
 الفطنة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب والالهام القاء معنى فى القلب
 بطريق الفيعض والحق حال القول او العقد المطابق للواقع بقياسه اليه اعنى كونه
 مطابقاً للامر الواقع واذا قيس الى الواقع فهو الصدق اى كونه مطابقاً له اذا
 تمهد هذا التصور فتقول للنفس الناطقة قوتان نظرية وعملية ويمكن حل قرابن
 هذه الخطبة على مراتبها فى كل واحدة منهما اما مراتب القوة النظرية فلان النفس
 فى مبداء الفطرة خالية عن العلوم لكنفسا مستعدة لها والا لامتنع اتصافها بها
 وحينئذ تسمى عقلاً هو لا ياتى تبينها لها بالهوى الى الحالية فى نفسها عن جميع الصور
 القابلة اياها ثم اذا استعملت آلتها اعنى الحواس الظاهرة والباطنة حصل لها علوم
 اولية واستعدت لاكتساب النظريات وحينئذ تسمى عقلاً بالملكة لانها حصل لها بسبب
 تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا رتبت العلوم الاولى واد ركت
 النظريات مشاهدتها اياها سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا
 صارت مجزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار حتى شاءت من غير تجنم كسب

اللهم انا محمدك والمجد
 من آلك * ونشكر
 والشكر من نعمك
 ونسألك هذا بالهداية
 ونعوذ بك من الغواية
 والقواية * وبنتغى
 منك اعلام الحق *
 والهام الصدق *
 فانه لاهل الاما علمت *
 ولادراية الاما لهمت
 * انك انت المعلم
 الحكيم * والجواد
 الكريم * من

جديد ففي العقل بالمثل ولما كان للانسان في مبدأ الفطرة المرتبة الاولى والالت محصيل
المرتبة الثانية اي المشاعر الظاهرة والباطنة وهي كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها
حجدا لله تعالى على اعطائه اياهما اشارة الى المرتبتين (وقوله ونسألك هدايا الهداية
اشارة الى المرتبة الثالثة فان تحصيل المطالب النظرية من مباديها يتوقف على هداية
الله تعالى الى سواء الطريق اذ الطرق متعددة والتبديد بين الصواب والخطا لا يتم
بمجرد الطاقة البشرية ولما كانت الهداية وان اقتضت حصول المطالب غير كافية
فيه بل لا بد معها من ارتفاع الموانع كالغواية والقوابة استعاذ به منها (وقوله ونبتغي
منك اعلام الحق والهام الصدق اشار به الى المرتبة الرابعة لان ملكة الاستحضار
لا تحصل الا بعد اعلامات متتالية والهوامات متوالية وفيه اشارة بان المبدأ الفياض
لاصور العقلية خزانة حافظة لها على ما تقرر في الحكمة ثم كرر اشارة الى المراتب
الاربعة بان رب اربع قرائن بازاء كل مرتبة قرينة واحدة لتبليلا لممارسة فيها فكأنه
قال انما جردت على المرتبة الاولى لان استعداد العلوم ليس الا من حضرتك وعلى المرتبة
الثانية لان دراية العلوم الاولى فيها المعدة نحو اكتساب الثواني يمتنع حصولها
الا بالهامك وانما سألتك الهداية في تحصيل النظريات لانحصار العلم والحكمة فيك
واعلام الحق والهام الصدق لانك الجواد الحق والكرم المطلق وامام رب القوة
العملية فالاولا تهذيب الظاهر باستعمال الشرائع النبوية والنواميس الاكلية السمتل
على جعلها بل على كلها معنى الحمد والشكر حسب ما حققتها وتأيتها تهذيب الباطن
عن الملكات الرديئة ونقص اثارها وغلغلة عن عالم الغيب وذلك انما يتم هداية الله وصرفه
النفس عن الغواية وثالثتها بما يحصل بعد الاتصال بمسلم الغيب وهو تحلى النفس
بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام الصدق ورايتها ما تحلى به
غيب اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكلية وهو ملاحظة جلال الله
تعالى وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضجعه في جنب قدرته الكمال
وكل علم مستغرفا في علمه النامل بل كل وجود وكال انما هو فايض من خبائه والى
هذه المرتبة اشارة بمحصر العلم والحكمة والجود فيه (قوله ونبتهل اليك في ان تصلى
على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين) اقول من القضايا
المذكورة في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينهما
وكثيرا ما يستعملها الحكماء في كتبهم منها اتم قالوا في المزاج ان انكسار الكيفيات
المتضادة واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية يوجب ان يكون لها نسبة الى
مبدأها الواحد بسببها يسحق ان يقبض على المتمزج صورة اوتفس وكلما كان المزاج
اعدل والى الوحدة الحقيقة اميل كانت النفس القايضة عليه بمبدأها اشبه ومنها قولهم
ان الغوس الفلكية تسحر بسبب حركاتها الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل

ونبتهل اليك في ان
تصلى على محمد سيد
المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين
الطاهرين متن

فيحصل لها بواسطة ذلك مناسبات الى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه
 خفيضة عليها من تلك المبادئ الكمالات الالفة بها الى غير ذلك من المواضع ولها مثل
 في المواد الجزئية لاتكاد تخلصر ولما كانت النفس الانسانية منقسمة في العلايق البدنية
 مكدرة بالكدورات الطبيعية وذات المغيض عن اسمها في غاية التزهد عنها لاجرم وجب
 الاستعانة في استفاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذاجهتي الجرد والتعلق
 حتى يقبل القبض من المبد القياض بتلك الجهة الروحانية وهي منه بهذه الجهة
 فاذلك وقع التوسل في استحصال الكمالات العلية والعملية الى المؤيد بالرباستين مالك
 ازمة الامور في الجهتين بافضل الوسائل اعنى الصلوة والثناء عليه بما هو اهله
 ومسئولته (قوله وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية) اقول اراد بالعلم ههنا ادراك
 المركبات والمعرفة ادراك البسيطة وهذا الاصطلاح يناسب ما تنسجم من ائمة الالفة
 ان العلم يتعدى الى مفعولين والمعرفة الى مفعول واحد فلذلك خص للمعارف بالالهية
 والعلوم بالحقيقية وسمى المختصر بمطالع الانوار لان مسائل هذه الفنون تظهر بها
 لافوة العقلية حقايق اشياء ظهورها بين يدي الحس بالاضواء وابواب هذا الكلب
 مظاهر تلك المسائل واسرارها لما ان المطالع مظاهر الكواكب واتوارها ورتبه
 على طرفين لان المنطق مقصود بغير والحكمة مقصودة بالذات فكان ذلك من هذه
 في طرف وهي منه في طرف آخر وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام لان الحكمة
 علم باحث عن احوال اعيان الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر
 الطاقة الانسانية والموجود اما واجب او ممكن والممكن اما جوهر او عرض فابحث
 عن احوال الموجودات اما عن احوال تختص باحد هذه الاقسام او عن احوال
 يشترك بين قسمين منها او بين ثلثة فان كان عن الاحوال المشتركة فهي الامور العامة
 وان كان عن الاحوال المختصة بالجواهر فهو قسم الجواهر او بالاعراض فهو
 قسمها او بالواجب فهو العلم الالهي وقدم الطرف الاول لان المنطق آلة لغوص
 الغروم الحكيمة والآلة متقدمة بالطبع ولما كانت الحاجة اليه لدرك المجهولات وهي
 اما ان يطلب تصورهما او يطلب التصديق بما يجب فيها من نفي او اثبات لاجرم حصصه
 في قسمين احدهما لاكتساب التصورات اى المجهولات من جهة التصور وتاثيرها
 لاكتساب التصديقات اى المجهولات من جهة التصديق وبوب القسم الاول على
 بابين فرقا بين المقصود بالذات في هذا القسم وبين ما يكون توطئة له ووضع الباب الاول
 لذكر المقدمات وهي بالقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وكان الانسب
 تصديرها على القسمين لعدم اختصاصها بهذا القسم وجعل مباحث الالفاظ منها
 وان عدها بعضهم من ابواب المنطق تنسجها على انها ليست جزءا منه كما سيجي بيانه
 (قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق) العلوم اما نظرية غير آلية واما عملية آلية

و بعد فهذا المختصر في
 العلوم الحقيقية والمعارف
 الالهية وسميته بمطالع
 الانوار ورتبته على
 طرفين الاول في المنطق
 والثاني اربعة اقسام
 الاول في الامور العامة
 والثاني في الجواهر
 خاصة والنسالت في
 الاعراض خاصة والرابع
 في العلم الالهي خاصة
 الاول في المنطق
 وهو قسمان الاول
 في اكتساب التصورات
 وفيه بيان الباب الاول
 في المقدمات وفيه
 فصول متين

الفصل الاول في
 الحاجة الى المنطق
 العلم اما تصور ان كان
 ادراكا ساذا واما
 تصديق ان كان مع
 حكم بنفي او اثبات
 متين

وغاية العلوم الالئية حصول غيرها ولما كان المنطق علما آليا يكون له غاية والغاية متقدمة
 في التصور على تمصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تمصيله وكما
 ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة حقيقته يكون الشارع على بصيرة
 في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة ثبوته لان هلية الشيء البسيطة متقدمة
 على ماهيته بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين
 احتياج الناس الى المنطق في اكتاب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون
 اليه في اكتسابها ولا شك ان الكمالات ثابتة ومالا يتم الشيء الثابت الابه فهو ثابت
 يلزم ان يكون المنطق ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على غاية
 المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا ي سبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته
 فلان البحث بالآخرة ينساق اليه واما على الاحتياج اليه فظواهر عنون الفصل بالحاجة
 الى المنطق ايتارا للاختصار وايضا لما كان آخر ما نصل اليه المقاصد قدمه ووسم
 الفصل به واذ قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل
 بهما فقال السلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع الحكم بنفي
 او اثبات اى العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه فان كان ادراكا
 يحصل مع الحكم فهو التصديق والاف هو التصور وتوضعه انا اذا تصورنا زوايا
 المثلث وتصورنا التساوى لثلاثين والنسبة بينهما فلاخفاء في اننا نتشكل فيها قبل
 قيام البرهان الهندسى ثم اذا وقفنا عليه جزئنا بها فيحصل لنا حلة ادراكية مفيدة
 للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتقيد
 الحكم بالنفي والاثبات لآخراج التقيد وههنا اشكالات يستدعى المقام ابرادها
 وحلها احدها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم
 لا يصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من
 التصورات الثلاثة والحكم فكذلك لان الحكم حينئذ يكون سابقا عليه ولا يكون معه
 وجوابه ان المصنف اختار ان التصديق بمجموع الادراكات الاربعة ولما كان الحكم
 جراً اخيرا للتصديق فحالة حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع
 الحكم معية زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا بنافي ذلك وكان النزاع في انه الحكم
 فقط او المجموع انما ننأ من هذا المقام وثانيها ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع
 الادراكات والحكم واما ما كان لا يدرج تحت العلم اما اذا كان نفس الحكم فلانه
 عبارة عن ايقاع النسبة وهو من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذى هو من مقولة
 الكيف او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم
 والمجموع المركب من العلم وما ليس بعلم لا يكون علما وجوابه ان الحكم وايقاع النسبة
 والاسناد كلها عبارات والقاط والتحقيق انه ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل اذعان

وقبول للنسبة وهو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف وكيف لا وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست موجودة للنتائج بل هي معدن للنفس لقبول صورها العقلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك وثالثها ان التقسيم فاسد لان احد الامرين لازم وهو اما تقسيم الشيء الى نفسه والغيره واما امتناع اعتبار التصور في التصديق وذلك لان المراد بالادراك الساذج لاما مطلق الادراك او الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فان كان المراد مطلق الادراك يلزم الامر الاول وهو ظاهر وان كان المراد الادراك مع عدم الحكم يلزم الامر الثاني لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا في الصور فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء بالتقيض او اشتراط الشيء بشيئه وكلاهما محالان وجوابه ان اردتم بقولكم التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه فلا تم ومن البين انه ليس بمعتبر فيه فكيف من مصدق لم يعرف مفهوم التصور وان اردتم ان ماصدق عليه التصور معتبر في التصديق فخطا ولكن لانتم انه يلزم ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه ممنوع ورايبها ان التصور والتصديق متفقان الى العلم والجهل فلو انقسم العلم اليهها يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسميه وانه محال وجوابه ان العلم ههنا عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة وهو اعم من ان يكون مطابقا او لا يكون وخامسها ان قوله العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا جلته شرطية قدم الجزاء فيها على الشرط وذلك غير جائز وهى تقدير جوازه يكون محصل الكلام ان العلم ان كان ادراكا ساذجا فهو اما تصور وان كان ادراكا مع الحكم فهو اما تصديق ومن البين فساد هذه العبارة اذ قد اورد فيها كلمة اما بدون اختها وجوابه ان الشرط ههنا وقع حالا ولا يحتاج الى الجزاء (واهم ان يختار المصنف في التصديق متغلو في من وجوه الاول انه يستلزم ان التصديق ربما يكتسب من القول الشارح والتصور من الحجة اما الاول فلان الحكم فيه اذا كان غيبا هن الاكتساب ويكون تصور احد طرفيه كسبيا كان التصديق كسبيا على ما اختاره وسيأتي بيانه وحينئذ يكون اكتسابه من القول الشارح واما الثاني فلان الحكم لا بد ان يكون تصورا عنده واكتسابه من الحجة الثاني ان التصور مقابل للتصديق ولا شيء من احد المتقابلين بجزء للقابل الاخر واما الواحد والكثير فلا تقابل بينهما على ما سمعنا من ائمة الحكمة الثالث ان الادراكات الاربعة علوم متعددة فلا تندرج تحت العلم الواحد فعلى هذا طريق القسمة ان قال العلم اما حكم او غيره والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محققى هذا الفن في كتبهم لا يقال الشيخ ما قسم العلم الى التصور والتصديق بل الى التصور

السازج والى التصور مع التصديق فانه قال فى الاشارات الشئ قد يعلم تصورا ساذجا
 مثل علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصورا معه تصديق مثل علمنا بان كل مثلث فان
 زواياه مساوية لزاويتين وذ كرفى الشفاء ان الشئ يعلم من وجهين احدهما ان تصور
 فقط كما اذا كان له اسم فخلق به تمثلى معناه فى الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب
 كما اذا قيل انسان اوقيل افضل كذا فالتك اذا وقعت على معنى متماخض به من ذلك
 كنت تصوره والثانى ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك مثلا ان كل بياض
 عرض لم يحصل لك من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك اما اذا
 شككت انه كذلك اوليس كذلك فقد تصورت مايقال فانك لانتك فيما لاتصوره
 ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه تصور ولا ينكس فالتصور
 فى هذا المعنى يفيد ان تحدث فى الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالبياض
 والعرض والتصديق هو ان تحصل فى الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها
 انها مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك هذه عبارة الشيخ وهى مصرحة بما ذكرنا
 لانا نقول ليس المراد ان العلم ينقسم الى التصور بن والالم يكن القسمة حاصرة فالتصديق
 عنده علم على مقتضى تعريفه وهو ليس شيئا منهما بل المراد ان العلم يحصل على
 الوجهين وحصوله على وجه اخر لانا فى ذلك على ان سائر كتب الشيخ منقولة
 ينقسم العلم الى التصور والتصديق فانه ذكر فى مفتاح المقالة الاولى من الفن الخامس
 من منطق الشفاء ان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري قسمان
 احدهما التصديق والاخر التصور وقال فى الموجز الكبير فى الفصل الاول من المقالة
 الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق وفى اول فصول كتاب البصائر كل معرفة وعلم
 اما تصور واما تصديق الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر
 اللابى بشرح الكتاب ومن اراد الكلام الشيع الطويل الذيل فعليه بمطالعة رسالتنا
 المعمولة فى التصور والتصديق (قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا) اى ليس
 كل واحد من كل من التصور والتصديق ضروريا وليس كل واحد من كل منهما
 كسبيا وقبل الخوض فى البرهان لابد من تحرير الدعوى فان ذلك اشار اولا الى تعريف
 الضرورى والطرى باستزاد فهما يعرفهما وصفا على سبيل الكشف وتعريف
 النظر لتوقفهما عليه فالعلم اما ضرورى او نظرى والضرورى ما لا يحتاج فى حصوله
 الى نظر كتصور الوجود والشئ والتصديق بان الكل اعظم من الجزء والنظرى
 ما يحتاج فى حصوله الى نظر كتصور حقيقة الملاك والروح والتصديق بحدوث العالم
 لايقال التقسيم والتعريف فاسدان اما التقسيم فلان مورد القسمة علم وكل علم اما
 ضرورى او نظرى فان كان ضروريا لايشمل النظرى وبالعكس فلا يكون مورد
 القسمة شاملا للقسامين وهكذا نقول فى قسمة العلم الى التصور والتصديق بل فى كل

وليس الكل من كل
 منهما ضروريا
 يحتاج فى تحصيله
 الى نظر وهو ترتيب
 مورد حاصله فى الذهن
 نوصل بها الى
 تحصيل غير المتماثل
 والاما احضار الى
 تحصيل ولا نظريا يحتاج
 اليه والاما قدرنا على
 تحصيل متن

قسمة واما التعريف فلان التصديق الضروري قد يحتاج الى النظر لانه مفسر
 بما يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما وحينئذ
 لا يكون تعريف الضروري جامعا ولا تعريف النظرى مانعا لانا نحتاج عن الاول
 بعد المساعدة على المتقدمين باننا لانهم انهما تتجنان شيئا فان الحكم في الكلية على جزئيات
 العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط سلبا لكن لم قلتم
 انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم يشتمل النظرى وانما يكون كذلك لولم يكن ضروريا
 في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب انصافها بالامور
 المتقابلة لتحقيقها في الصور المتعددة وعن الثاني بان تعريف التصديق البيهيمى مختلف
 فيه كما يختلف في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع
 الادراكات الاربعة فانما يكون بديهيا اذا كان ذلك المجموع بديهيا وانما يكون ذلك المجموع
 بديهيا اذا كان كل واحد من اجزائه بديهيا ومن ههنا نراه في كتبه الحكمية يستدل بدهاة
 التصديقات على بدهاة التصورات واما عند الحكم فباط البدهاة والكسب هو نفس الحكم
 فقط فان لم يحتاج في حصوله الى نظري يكون بديهيا وان كان طرعا بالكسب لا يقال حصول الحكم
 مفترقا الى صورتين وان كانا سرطانية فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج
 الحكم اليه فلا يكون بديهيا لانا نقول الاحتياج المنفى هو الاحتياج بالذات وثبوت
 الاحتياج بواسطة لاننا في ذلك على ان التفسير المذكور ليس للتصديق الضرورى
 بل للاولى فان المجربات والتواترات والحدسيات ضرورية وليس تصورات اطرافها
 كافية في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اصطحنا ههنا على ذلك لم نهم البرهان على
 امتناع كسبية التصديقات كلها ولم نحصر الموصل الى التصديق في الحجة لجواز
 ان يكون الموصل هو الحدس او التواتر او غير ذلك والنظر ترتيب امور حاصلة
 بتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فالترتيب في الافة وضع كل شئ في رتبته وهو
 قريب من مفهومه الاصطلاحي اعني جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم
 الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التأليف اذلا
 اعتبار النسبة التقدم والتأخر فيه وانما قال امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد
 والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت متكررة او لا وهي اعم من الامور التصورية
 والتصديقية وقيدها بالحاصلة لامتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصلة ويندرج
 فيه مواد جميع الاقضية وهو اولى من المعلومة لان العلم وان جاز اخذه اعم الا انه
 مشترك والاحتراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب في صناعة التعريف واعتبر
 في المطلوب ان يكون غير حاصل لامتناع تحصيل الحاصل وهذا تعريف بالعلل
 الاربع كما هو المشهور ورسم لا اعتبار الخارج فيه والاشكال الذي استصعبه قوم
 بانه لا يتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالخاصة وحدها مع انه اصح التعريف

بأحد هما على رأى المتأخرين حتى غيروا التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور
 فليس من تلك الصعوبة في شئ اما اولافلان التعريف بالفردات انما يكون بالمنشقات
 كالناطق والضاحك والمنشق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شئ له المشتق منه
 فيكون من حيث المعنى مركبا واما ثانيا فلان الفصل وانفصاصة لا يدلان على المطلوب
 الا بقرينة عقلية موجبة لا تنقل الذهن اليه فالتركيب لازم واما ان التعريف بالعلل
 تعريف بالمبداين فنجوابه ان معناه ليس ان العلل انفسها معرفات لماهية بل الماهية
 يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلل امور لا تباينها وتحمل عليها فربما يحصل لها
 بالقياس الى كل علة محمول وربما يحصل لها بالقياس الى علتين او اكثر فتعرف
 الماهية بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة لها من حيث القياس الى العلل
 ويمكن ان يقال ايضا العلل المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بالحقيقة بل قيل
 انها علل على سبيل التشبيه والمجاز وهذا التعريف انما هو على رأى من زعم ان الفكر
 امر مغاير للانتقال اما من جعله نفسه فقد عرفه بانه حركة ذهن الانسان نحو المبادئ
 والرجوع عنها الى المطالب فامتته الحركة الاولى هو المطلوب المشعور به من وجه
 وما هي افيه الصور العقلية المخزونة عند النفس وما اليه الحد الاوسط والذاتي والعرضي
 وامتته الحركة الثانية وما هي فيه الحدود والذاتيات والعرضيات ليرتبها ترتيبا خاصا
 وما هي اليه تصور المطلوب او التصديق به فالحركة الاولى تحصل المادة والثانية
 تحصل الصورة وحينئذ يتم الفكر وبارائه الحدس اذ الحركة فيه اصلا وهو يختلف
 في الكم كما ان الفكر يختلف في الكيف وينتهي الى القوة القدسية الغنية عن الفكر اذا
 انتش هذا على صحايف الازدهان فلنشرع الآن في تقرير البرهان فنقول اما الدعوى
 الاولى فلان كل واحد من كل من التصور والتصديق لو كان ضروريا لم يحتاج
 في تحصيل شئ منهما الى نظر والتالى باطل ضرورة احتياجنا في بعض التصورات
 والتصديقات اليه وهذا اولى بمقيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا ينافي
 الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجريبات وما لم يتوجه اليه العقل يجهل
 ثم يعقل واما الدعوى الثانية فلانه لو كان كل منهما نظريا لم نقدر على اكتساب شئ
 منهما وفساد التالى يدل على فساد المقدم بيان الملازمة اننا اكتساب النظرى انما
 يكون بعلم آخر واكتسابه ايضا يكون باخر وهم جرا فان طادت سلسلة الاكتساب
 يلزم الدور او ذهبت الى غير النهاية يلزم التسلسل وهما يستلزما ان امتناع القدرة
 على الاكتساب اما الدور فلانه يفضى الى توقف المطلوب على نفسه وحصوله قبل
 حصوله واما التسلسل فتوقف حصوله حيثذ على استحضار لانهاية له وانه محال
 وربما يورد ههنا اعتراضات الاول ان ردت بالتصور التصور بوجه ما قلتم قلتم اننا
 نحتاج في حصول شئ منها الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شئ يتوجه اليه

المقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلان ان الكل لو كان
نظرا يادار اوصار متسلسلا وانما يلزم ذلك لو لم ينته سلسلة الاكتساب الى التصور
بوجه ما والجواب من وجهين الاول ان الاكتساب اما ان ينتهي الى التصور بوجه
ما ولا ينتهي وايما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان لم ينته فظاهر واما ان انتهى
فلان ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر نقل
الكلام اليه حتى يلزم التسلسل في تصورات الوجوه الثاني ان المراد بالتصور مطلق التصور
اعم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن انخاص وقد
تبين بطلانه لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه و يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن انخاص عدم ارادته الا في ضمنه الثاني ان قولكم لو كان الكل
نظرا يلزم الدور او التسلسل والقضايا التي ذكرتم في بيانه نظرية على ذلك التقدير
فلا يمكن لكم الاستدلال بها والازم الدور او التسلسل وهذا الشك ان اورد بطريق
التقصي بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم بجمع مقدماته فانه لو اريد اتعاهم يلزم
الدور او التسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك التقدير فتحتاج الى
كاسب ويعود الكلام فيه فيصور او يتسلسل فالجواب عنه بانالان ان تلك القضايا
كسبية على ذلك التقدير بل بديهية غالبة ما في الباب استحالة ذلك التقدير سلمه لكن
لان انهما لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت
كسبية في نفس الامر وهو ممنوع وان اورد على سبيل المناقضة فان منع بداهة القضايا
المذكورة فلا يكاد يتوجه لان المثل ما ادعى بداهتها بل صحتها في نفس الامر وان
منع صدقها فلا يخافو اما ان يمنع صدقها في نفس الامر او على ذلك التقدير ونظرا
لا يمكن التفصي عن المنع الاول بل اقسام المثل لازم واما المنع على ذلك التقدير
بان يقال لان صدق تلك القضايا على ذلك التقدير وبين توجيه المنع بانها كسبية
على ذلك التقدير والكسبي يمكن تطرق المنع اليه او يقال هب ان تلك القضايا معلومة
الصدق في نفس الامر لكن لان انها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة
على ذلك التقدير وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور
او التسلسل فهو منع مندفع بالتزديد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا
يخلو اما ان تكون صادقة على ذلك التقدير او لا تكون وايما كان يحصل المطلوب
انما اذا كانت صادقة على التقدير فلتتام الدليل سالما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن
صادقة فليكون التقدير متافيا للواقع حيثئذ ومنا في الواقع منتف في الواقع الثالث
ان لزوم التسلسل مبني على ان التصور لا يمكن اكتسابه من التصديق وبالعكس فالاولى
ان يقول ليس كل من كل منهما نظريا لانا نعلم بالضرورة بعض التصورات
والتصدقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان التني والاثبات

لا يجتمعان ولا يرتفعان أو تقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية
لا متنع حصول علم هو أول العلوم والتى باطل اما لللازمة فلان كل علم فرض
لابد ان يتقدمه علم آخر على ذلك التدبير فلا يكون أول العلوم واما بطلان
التالى فلان الانسان فيبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور
والتصديق وهو علم اول (قوله بل البعض من كل منهما نظري) لما بطل ان كل
واحد من التصورات والتصديقات ضرورى او نظري لزم ان يكون البعض من كل
منهما ضرورى او البعض الآخر نظري فان قلت كذب الموجبين الكليتين لا يستلزم
الاصدق السالبتين الجزئيتين وهما اعم من الموجبين الجزئيين وصدق الاعم لا يستلزم
صدق الاخص قلنا ان تصورات وتصديقات فالوجبة والسالبة متساويان اذا تقرر
هذا فنقول اما ان لا يمكن اقتصاص النظرية من الضروريات او يمكن والاول باطل لان
من علم لزوم امر لا مرفم علم بوجود الملزوم او عدم اللازم علم بالضرورة من ذلك وجود
اللازم ومن هذا عدم الملزوم وايضا من حصل عنده ان كل (ج ب) وكل (ب ا)
فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج ا) فتعين ان اكتساب النظرية من الضروريات يمكن
في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخلو اما ان ينال كل مطلوب نظري من كل
ضرورى وهو اولي البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة
وطرق معينة مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتجمل والاستقراء
في التصديقات وحيث ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف
ما وقعت وهو ظاهر الاستحالة ولا يحصل الا اذا كانت على شرائط واورضاع
مخصوصة كساواة المرف وتقدمه في المعرفة وكونه اجلى في التصور واجاب
صغرى الشكل الاول وكلية كبره في التصديق وحيث ان علم وجود تلك الطرق
والشرائط وصحتها بالضرورة او لا الاول باطل والالم يمرض الفلط في انطسار
العقلاء ولم يتور الضلال لآراء العلماء لكن بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى
الافكار بل الانسان الواحد نفسه بحسب اختلاف الانظار فحست الحاجة الى العلم بتعرف
منه تلك الطرق والشرائط وهو المنطبق لا يقال لانها لو كانت ضرورية لم يقع
غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع الفلط من جهة الاختلال فيها وهو
ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لانا نقول تلك الطرق والشرائط
تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة فلو كانت معلومة بالضرورة لم يقع الفلط
لا في الصورة ولا في المادة او نقول وقوع الفلط اما من جهة الصورة او من جهة المادة
واباما كان يتم الكلام اما اذا كان من جهة الصورة فظاهرا واما اذا كان من جهة المادة
فلان الفلط من جهة المادة ينتهى بالآخرة الى الفلط من جهة الصورة لان المبادى
الاول بديهية فلا يقع الفلط فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت المبادى التواني

بل البعض من كل
منهما ضرورى
والبعض نظري يمكن
تخصيه من البعض
الآخر الضرورى
بطرق معينة
وبشرائط مخصوصة
لا يسلم وجودها
ولاصحتها بالضرورة
ولذلك يمرض الفلط
في الفكر كثيرا من

ايضا صحيحة وهم جرا فلابق الفلط اصلا فقد بان ان وقوع الفلط في الفكر لابد وان يكون لفساد صورة في سلسلة الاكتساب المنتهية الى اليباسي الضرورية ثم يتجه ان يقال عدم وقوع الفلط انما يلزم لو كانت معلومة ومروبوته لا تستلزم ذلك وعلى تقدير العلم بها انما يبق الفلط اذ اروعيت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق لا يتوقف على ذلك ثم ثبات الاحتياج الى تعلم موقوف عليه لكن المدعى ليس ذلك وكذلك تقسيم العلم الى التصور والتصديق مستدركة اذ يكفي ان يقال العلوم ليست باسرها ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان (قوله فاحتج الى القانون يفيد) هذه اشارة الى تعريف المنطق فانه نون لفظ سرياني روي انه اسم المسطر بلعته وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يفرج الفرع من القوة الى الفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لانطباقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه والمعلومات تتساوول الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية وانما لم يقل يفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب الكشف للايوهم بالانتقال الذاتي على ما يقبدر اليه الفهم من تلك العبارة فصرح بالمقصود جريا على وثيرة الصناعة والمراد بقوله بحيث لا يعرض الفلط في الفكر عدم عروضة عند مراعاة القانون على ما لا يخفى فان المنطق ربما يخطئ في الفكر بسبب الاهمال هذا مفهوم التعريف واما احترازاته فالقانون كالجنس يشمل سائر العلوم الكلية واحتزبه عن الجزئيات وباق القيود كالفصل احترازه عن العلوم التي لا يفيد معرفة طرق الانتقال كالفن والهندسة وهذا التعريف يستل على المال الاربع فان القانون اشارة الى مادة المنطق فان مادته هي القوانين الكلية (وقوله يفيد معرفة طرق الانتقال اشارة الى الصورة لانه المحصن للقانون بالمنطق والى العلة الفاعلية بالانترام وهو العارف العالم بتلك القوانين) (وقوله بحيث لا يعرض الفلط اشارة الى العلة الغائية وانما عرّفه بالملل الاربع لان المراد بيان حقيقة المنطق والتعريف بها يفيد حقيقة العرف فان وجود الملل من لوازمها فاذا وجدت في الذهن يلزم وجوده فيه لا يقال التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بلبايس اما ولا فلان المنطق علم والقانون من المعلومات واما ثانيا فلانه قوانين متعددة فلا يصدق عليه القانون الثاني التعريف دوري لان معرفة طرق الاكتساب جزء من المنطق فينتوقف بمعرفة على معرفة طرق الاكتساب فلو كانت معرفتها مستفادة من المنطق توقفت عليه فيلزم الدور لانما يجب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوماته كما يقال فلان يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد ههنا المعلوم فاندفع الاشكال

فاحتج الى قانون
يفيد معرفة طرق
الانتقال من المعلومات
الى المجهولات
وشراطينها بحيث
لا يعرض الفلط في
الفكر الا نادرا وهو
المنطق

وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتعددة الا انها لما اشتركت في مفهوم القانون وكان المقصود تعريف المنطق من حيث انه علم واحد عبر عنها به وعن الثالث باننا لانسلم ان معرفة طرق الاكتساب جزء المنطق وانما تكون ان لولم يكن المراد بها جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هي مستعملة في سائر العلوم والمنه على ذلك استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات (وقوله الانادرا لادخله في التعريف وقيل انه متعلق بجملة لا يمرض الفلظ واعترض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع الخطاء اصلا والافلظية يكون اكثرها لانادرا وقيل انه متعلق بقوله فاحجب فان بعض الناس كالمؤيد بالقوة القدسية لا يحتاج اليه ورد بانه لم يتوجه السؤال الثاني حينئذ ويمكن ان يوجه القولان اما الاول فلان لتحصيل العلوم مراتب متفاوتة كما لا نقصانا وكما انها تنتهي في الكمال الى حد لا يبع الخطاء اصلا كذلك في جانب النقصان تنتهي الى حد ينبت جميع افكار الشخص عن مطالبه كما اذا كان متناهما في البلاده حتى لو قدر انه قد وقف على جمع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها خطأ بلادته وكان المصنف قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق من هذا الكتاب فخطا لثمة واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما يتطرق فيها الفلظ وما ليس من شأنها ذلك وهي العلوم المتسقة المنتظمة التي تساق الاذهان اليها من غير كلفة ومشقة كالمهندسيات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق وانما الحاجة اليه للقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالقياس الى العلوم التي من القسم الاول استثنائها بقوله (الانادرا على معنى ان الناس يحتاجون في اكتساب العلوم النظرية الى المنطق الانادرا في بعض العلوم لالبعض الناس حتى يرد ما ذكروا هذا على قاعدة القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في تحرير السؤال الاول وهي منظور فيها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي تحتاج الى نظر والنظر يجمع حركتين حركة لتحصيل المبادئ وحركة لتهيئتها ولا شك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطاء فيها لا ينافي ذلك وانما سمى هذا الفن منطقا لان المنطق يطلق على النطق الخارجى الذى هو اللفظ وعلى الداخلى وهو ادراك الكليات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الافعال ولما كان هذا الفن يقوى الاول ويسلك باك في سلك السداد ويحصل بسببه كالات الباك لا جرم اشتق له اسم منه وهو المنطق ((قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا)) قد عورض في ان المنطق يحتاج اليه في اكتساب العلوم النظرية وتقريرها ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه وذلك من وجهين الاول لو افترضنا اكتساب العلوم النظرية الى المنطق لازم الدور او التسلسل واللازم محال بيان الملازمة ان المنطق نظري يمرض فيه الفلظ لانه لو كان ضروريا او نظريا لا يمرض فيه الفلظ لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصناعة وحينئذ يفترق اكتسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فان ناهت القوانين دار

فان قيل المنطق لكونه نظريا يمرض فيه الفلظ يوجب الى قانون آخر وتسلسل ولان كثيرا من الناس يكتسب العلوم والمعارف بدون المنطق قلنا المنطق بعضه ضرورى وبعضه نظرى يكتسب من الضرورى منه بطريق ضرورى كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها بطريق بين كما ستعرفه فاستغنى عن منطق آخر ويمكن بعض الناس ما دوا من الاكتساب بدون المنطق لا يبنى الحاجة اليه من

والا تسلسل ولما امتازم الدور التسلسل اقتصر عليه هذا توجيه على محاذاة
ما في الكتاب والاحسن ان يقال ان المنطق ليس ضروريا والا لامتنع عروض الغلط
في الافكار لان المبادئ الاولى ضرورية فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا
لم يمكن وقوع الغلط اصلا فهو نظري فيحتاج في اكتسابه الى قانون آخر فان وجد
في سلسلة الاكتساب ما يقتضي الى ما يقتضي اليه لزم الدور والازم التسلسل لا يقال
لانهم لزوم التسلسل لجواز الانتهاء الى قانون ضروري لاننا نقول المنطق هو العلم
بجميع طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات فانها ان كانت تصورية
فطريق الانتقال اليها القول الشارح وان كانت تصديقية فطريق الانتقال
اليها الحجة فلا طريق انتقال الا وهو من المنطق فلو كان نظريا لما كان طريق يفرض
للا انتقال يكون نظريا والازم خلاف المقدور الثاني لو كان المنطق محتاجا اليه
في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والثاني باطل لان كثيرا
من العلماء والنظار مجردين عن هذه الآثار يكتسبون العلوم والمعارف مصيدين
في الافكار والمراد بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف التصورات بناء على ما سبق
من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم ادراك المركب وتقرير الجواب عن الاول انما لزم
ان المنطق لو كان نظريا يعرض فيه الغلط لزم التسلسل وانما يلزم لو كان نظريا بجميع
اجزائه وهو ممنوع بل بعضه ضروري وبعضه نظري مستفاد من الضروري
منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها وهو
النسب الاول بطريق بين كالحلف والافتراض والعكس فان انحلف برجع الى القياس
الاستثنائي والعكس والافتراض الى قياس منتظم من النسب الاول فانه يقال في العكس
مثلا متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكلما صدقت صدقت
النتيجة ينتج انه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وكذلك في الافتراض على ما ستطلع
على تفاصيله ان شاء الله تعالى وورما يقرر الجواب بان المنطق قسمان ضروري
ونظري وهو على ثلثة اقسام اصطلاحات يثبته عليها بتغير الالفاظ والبارات كالكلية
والجزئية والجنس والفصل وما ينساق اليه الذهن لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنتظمة
وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما الى المنطق واما من شأنه ان يتطرق اليه الغلط وهو قليل
جداف يستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا انسب بجواب السؤال على
الوجه الذي قرره المصنف والتقرير الاول انسب بما ذكرنا فان قيل القسم الضروري
مع الطريق الضروري ان كان كافيافي اكتساب القسم النظري كفي في سائر العلوم
فلا حاجة الى المنطق والافتراض اكتسابه الى قانون آخر لا يقال لانهم لو كفي في
الاكتساب في المنطق يلزم ان يكون كافيافي اكتساب جميع العلوم وانما يلزم لو كانت
الافكار باسرها وارادة على القسم الضروري وليس كذلك لاننا نقول العلوم اما

ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واياما كان يلزم ان يكون القسم الضروري
كافيا في اكتسابها اما ان تعلقت بالقسم الضروري فظاهروا اما ان تعلقت بالقسم النظري
فلان القسم النظري كاف في اكتساب تلك العلوم والتقدير ان الضروري كاف
في اكتسابه والكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء فيكون الضروري كافيا في
تلك العلوم ايضا لا يقل هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم الا ان الاحاطة
بجميع الطرق اصون للذهن عن الخطاء للقدرة حيثذ على التمييز الصحيح والفاقد
منها على اي ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القدر لانا نقول القسم
الضروري اما ان يستقل باكتساب المجهولات بحيث لا يعرض الفلظ في الفكر البتة
فاستغنى عن المنطق اولم يستقل فيحتاج الى قانون آخر قلنا لا نعم ان القسم الضروري
مع الطريق الضروري ان كفي في سائر العلوم لم يفتر الى المنطق اذ معنى الكفاية
ان الضروري مع طريقه اذا حصل لاحد تمكن من اكتساب النظري من غير
احتياج الى ضمنية واذا حصل تمكن من اكتساب سائر العلوم بواسطتهما وهذا
لا ينافي الاحتياج اليهما بل يوجبه على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب ان يكون
كافيا فيه لاحتياجه الى الوساطة ايضا وعلى اصل التبهة منع آخر وهو انالان
ان للمنطق لو كان ضروريا لم يعرض الفلظ وانما يكون لو كان امرا معلوما مراما
لما لم يكن هذا الشق واقعا لم تعرض له وتقرر الجواب عن الثاني ان المدعى كون
المنطق محتاجا اليه في الجملة وتمكن بعض الناس من الاكتساب بدونه لا ينافي الحاجة
اليه في الجملة ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يوجب استغناء الكل عنه كما ان استغناء
الشاعر بالطبع عن علم العروض والبدوي عن علم النحو لا يقتضي استغناء غيرهما
عنهما والتحقيق ان فصائل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه
واما المؤيد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالحدس فهي
بالقياس اليه ليست نظرية والكلام في احتياج المطالب النظرية * واهل ان
المجهولات تصير معلومة اما بمجرد العقل اذا توجه اليها او مع الاستمانة بما يحضر
في الذهن عند حضورها او بقوة اخرى ظاهرة كما في الحسوسات والخيالات
والتواترات او باطنة كالوجدانيات والوهميات او بالحدس وهو ان تسخ المبادئ
المتزينة للذهن دفعة او بالنظر فيكون هناك مطلوب تحرك النفس منه طالبا لمبادئه ثم
ترجع منها اليه او بالتعلم فلا تكون المبادئ حاصلة بنظر او سماع بل بسماعها
من معلم فان قلت لابد ان يكون هناك من فكر لان النفس تفكر عند السماع فقول المعلم
اذا اورد قضية فتصور المتعلم اطرافها فان لم ينسك فيها تبع التصديق التصور
وان شك فاما ان يفكر في نفسه فيعلم لا بطريق التعلم او يفيد المعلم القياس فاعلم انما هو
مع القياس ولا يفكر فيه فان الفكر حركة النفس فقل بهما من شيء الى شيء طالبا لا واجدا

وليس في العلم هذه الحركة فالتحتاج الى المنطق انما هو يحصل العلوم بالنظر لا بطريق
 اخر ولما كانت العلوم بالقياس الى الالذهان متفاوتة الحصول كان الاحتياج الى المنطق
 متفاوت بحسب ذلك (قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق) من مقدمات الشروع
 في العلم ان العلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا علم ان اى شئ هو
 موضوعه تميز ذلك العلم عند الطالب فضل تميز حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطه ما
 ولما كان التصديق بالموضوعه مسبوقا بالتصور ووجب تصدير الكلام بشرى
 موضوع العلم فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية كبذل
 الانسان لعل الطلب فانه باحث عن احواله من جهة ما يصح وبزول عن الصحة وكافعال
 المكلفين لعل الفقه فانه ناظر فيهما من حيث فعل ومحرر ونصح وتفسد وهذا
 التعريف لا يتضح حتى ايضا حله الابدع بيان امور ثلاثة الاول المرض وهو المحمول
 على الشئ الخارج عنه الثاني المرض الذاتي وهو الذى يلحق الشئ لما هو هو اى
 لذاته كحقوق اذ راء الامور الغريبة للانسان بالقوة او يلحقه بواسطة جزئه سواء كان
 اعم كحقوقه الحيوانية لكونه جسم او مساويا كحقوقه التكلم لكونه ناطقا او يلحقه بواسطة
 امر خارج مساويا كحقوقه التعجب لادراكه الامور المستغربة واما ما يلحق الشئ
 بواسطة امر اخص كحقوق الضحك للحيوان لكونه انسانا او بواسطة امر اعم
 خارج كحقوق الحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى عرضا ذاتيا بل غريبا فهذه
 اقسام خمسة للمرض حصره المتأخرون فيها وينتوا الحصر بان المرض اما ان
 يمرض الشئ او لا وبالذات او بواسطة والوسط اما داخل فيه او خارج والحارج
 اما اعم منه او اخص او مساو وزاد بعض الافاضل قسما سادسا وراى عده
 من الاعراض الغريبة اولى وهو ان يكون بواسطة امر مبان كالمرارة للجسم
 المسخن بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قيل نحن نقسم المرض هكذا
 المرض اما ان يلحق الشئ لا بواسطة ملحق شئ آخر او بتوسطه والوسط
 اما ان يكون داخلا في الشئ او خارجا الى آخر القسمة وحيث لا يمكن ان يكون الوسط
 مبان لان المبان لا يلحق الشئ وايضا الوسط على ما عرفة الشيخ ما يقرن بقولنا لانه
 حين يقال لانه كذا فلا بد من اعتبار الجمل والمبان لا يكون محمولا قلنا السؤال
 باق لان المرض الذى يلحق الشئ بلا توسط ملحق شئ آخر او بلا وسط على
 ذلك التفسير لا يجب ان يكون عارضا لما هو هو لجواز ان يكون لامر مبان بل الذى
 كان لشيء ولم يكن لآخر ولا يكون للآخر الا وقد كان له فهو لشيء او لا وبالذات
 وما لم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان لشيء آخر فهو له ذاتيا وبواسطة سواء لم يتبين
 او بانفسه كما يقول جسم ابيض و سطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض
 لان السطح ابيض وكما ان الحركة زمانية وكذا الجسم لكن الزمان له ذاتيا ولو كان

الفصل الثاني في
 موضوع المنطق
 موضوع كل علم
 ما يبحث فيه عن
 عوارضه اللاحقة لما
 هو هو مت

المراد هناك ماذكروه لم يكن اثبات الاعراض الاولى من المطالب العلية ضرورة
ان الذي بلاوسط بذلك المعنى بين الثبوت والشبهة امانات من عدم الفرق بين الوسط
في التصديق وبين الواسطة في الثبوت والشيخ صرح بذلك في كتاب البرهان من منطق
النسفة مرارا وقال الفرق بين المقدمة الاولى وبين مقدمة محمولها اولى لان المقدمة الاولى
ومالا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن
فيه فكثير اما يحتاج الى وسائط وفي تعريف العرض الذاتي على ماذكروه نظر لانهم
عدوا مايلحق الشيء بجزئه الاعجم منه وليس كذلك لان الاعراض التي نعم الموضوع
وغيره خارجة عن ان تفيد ارا من الامار المطلوبه له اذ تلك الآثار انما هي توجد
في الموضوع وهي توجد خارجة عنه اولا ترى ان علم الحساب انما جعل علما على
جدة لان له موضوعا على حدة وهو العدد ينظر صاحب فيه فيما يعرض له من جهة
ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم لكان موضوعه
الكم لا العدد فالاولى ان يقال العرض الذاتي مايلحق الشيء لما هو هو وبواسطة امر
يساويه كالفصل والعرض الاولى او يقال ما يخص بذات الشيء ويسمى افراده
اما على الاطلاق كالثلث من تساوي الزوايا الثلث لقائمين او على سبيل التقابل كما
لفظ من الاستقامة والانحاء فنه ما يعمل على كلية الموضوع لكن لا يكون ذلك الجمل
لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك لكن لا يحتاج في موضوعه الى ان يصير نوعا معيناً
بنهياً لقبوله كما لا يحتاج الجسم في ان يكون مخركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا
او انسانا بخلاف الضحك فانه يحتاج الى ان يصير انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل
قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق كاضحك بالفضل ووجه الشبهة اختصاصه
بذات الشيء وما لا يخص بالشيء بل عرض له لامر اعم او يخص ولا يعمل بل يكون
عارضه لامر اخص يسمى عرضا غريبا لما فيه من القياس الى ذات الشيء
الشئت البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منه جعلها اما على موضوع العلم
او انواعه او اهراضه الذاتية او انواعها كالناقص في علم الحساب على العدد والثلاثة
والفرد وزوج فهي من حيث يقع البحث فيها نسي مباحث ومن حيث يسأل
عنها مسائل ومن حيث يطلب حصولها مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين
نتائج فالشيء واحد وان اختلفت العبارات بحسب اختلاف الاعتبارات * واعلم
ان ما عرف به المصنف موضوع العلم ليس يناول الا الاعراض الاولى ونخرج منه
التي بواسطه امر ما وداخل او خارج والتمويل على ما شيدنا اركانه (قوله
والتصورات والتصديقات) قد سبق الى بعض الاذهان ان موضوع المنطق الالفاظ
من حيث انها تدل على المعاني وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق
مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا كل (ح ب) وكل

والتصورات
والتصديقات هي
التي يبحث في المنطق
من حوار منها
اللاحقة لما هي هي
وهي كونها توصل
الى المطلوب تصوري
او تصديقي ايضا لا
قريب او بعيد فهي
موضوع المنطق
ميت

(ب ١) قياس والقضية الاولى صغرى والاخرى كبرى وهى مركبة من الموضوع والمحمول حسبوا ان هذه الاسماء كلها بازاة تلك الالفاظ فيذهبوا الى انها هى موضوعه وليس كذلك لان فطر المنطق ليس الا فى المعاني المعقولة ورعايته جانب الالفاظ انما هى بالعرض كما سيلوح به مقامه وذهب اهل التصديق الى ان موضوعه المعقولات الثنائية لا من حيث انها ماهى فى انفسها ولا من حيث انها موجودة فى الذهن فان ذلك و خليفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع فى ذلك الايصال اما تصوير المعقولات الثنائية فهو ان الوجود على جهتين فى الخارج وفى الذهن وكما ان الاشياء اذا كانت موجودة فى الخارج يرض لها فى الوجود الخارجى عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا امتلئت فى العقل عر ضت لها من حيث هى متمثلة فى العقل عوارض لا يصادى بها امر فى الخارج كالكلية والجزئية فهى المسماة بالمعقولات الثنائية لانها فى المرتبة الثانية من التعقل واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطق يبحث عن احوال الذاتى والعرضى والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والجملية والشرطية والقياس والاستقراء والتبديل من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات ثنائية فهى اذن موضوع المنطق ويبحث عن المعقولات الثالثة وما بعدها واعترض عليه اكثر المتأخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثنائية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظائرها فلا تكون هى موضوعه ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف عن طريقة المحققين الى ما هو اعم فقالا موضوعه التصورات اى المعلومات التصويرية والتصديقات اى المعلومات التصديقية لان بحث المنطق عن امراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايضا لا قريبا اى بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم وايضا لا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر آخر فاذا ضم يحصل منهما الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى تصديق مجهول ايضا لا قريبا كالقياس والاستقراء والتبديل او بعيدا ككونها قضية وحكس قضية وتقرن قضية فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا بعدد ككونها موضوعات ومجولات فانها انما توصل اليه اذا انضم اليها امر اخر تحصل منها القضية ثم تنضم اليها ضمنية اخرى حتى يحصل القياس والاستقراء والتبديل ولا يخفى ان الايصال التصورات او التصديقات الى المطالب قريبا او بعيدا وابعد من العوارض الذاتية لهما فتكون هى موضوع المنطق لا يقال لامتثله فى المنطق

محمولها لا يصل البعيد او الا بعد فلا يكون عرضا ذاتيا بحث فيه عنه لانا نقول
المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر تعداد
تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال عبر عنها به على
سبيل الاجال قطعاً للتطويل الا ز م من التفصيل لا يقال كل ما يبحث عنه المنطق
اما تصور او تصديق من الحيثية المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات
والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لاهن عوارضه الذاتية لانا نقول
الحيثية المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبرت الحيثية المذكورة
على انها خارجة عن التصديقات لم تكن بهوتاً عنها وان اعتبرت على انها داخلية
لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع ونروجها عن التصورات والتصديقات
التي هي موضوعات هذا تقرير كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق
يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من
المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا التصديق بها لاشياء فهو ليس من المنطق في شيء
لا يقال المنطق يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة
والجنس ماهية مبهمه والفصل علة للجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج
الى غير ذلك مما ليس بمبحثنا عن المعقولات الثانية لانا نقول لانا منها من مسائل المنطق
فان بحثه اما عن الموصلات الى المجهولات او عما ينفع في ذلك الايصال ومن البين
ان لا يدخل لها في الايصال اصلاً بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادى او على
جهة تقيم الصناعة بما ليس منها ولا يوضح ما يكاد يخفى تصويره على اذهان المتعلمين
على انهم انحنوا بالعلوم التصورية والتصديقية ماصدقنا عليه من الافراد يلزم
ان يكون جميع المعرفة والحجج في بيان سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الايصال
موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلاً وان عتوا بهما
مفهومهما يلزم ان لا يكون المنطق باحثاً عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات
مسائله لا تنطبقهما من حيث هما بل لامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل
لا يبرهن العلوم التصورية الا من حيث انه ذاتي والايصال الى الحقيقة المعرفة لا يبرهنه
الا لانه حد وكذا الانعكاس الى السالبة الضرورية لا يبرهن العلوم التصديقية الا لانه
سالبة ضرورية ونتاج المطالب الاربعة لا يبرهنه الا من حيث انه مرتب على هيئة
الشكل الاول الى غير ذلك وليس كذلك ان تورد هذا السؤال على المعقولات الثانية فان
البحث عن احوالها من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى وكان القانون
المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا التقييد فلا تغفل عن التكتة (قوله والموصل
الى التصور يسمى قولاً شارحاً) قديمين ان المنطق اما ناظر في الموصل الى التصور
يسمى قولاً شارحاً للشرح ماهية الشيء واما ناظر في الموصل الى التصديق ويسمى

والموصل الى التصور
قريباً يسمى قولاً شارحاً
والى التصديق حجة
والاول مقدم ومضام
تقدم التصور على
التصديق طبعاً للعلم
الضروري بان الحكم
والمحكوم عليه وبه
ان لم يكن تصوراً
يوجد ما امتنع الحكم
ولا يعتبر في الحكم
على الشيء تصوره
بمحققته فقد يحكم على
جسم معين بانه شاذل
لغير معين مع الجهل
بمحققته من

حجة لغلبة من له تمسك بها من حجة اذا غلبه والنظر في الموصل الى التصور اما في
 مقدماته وهو باب ايساغوجي واما في نفسه وهو باب الترميمات وكذلك النظر في
 الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب يارى ارميناس واما في نفسه
 باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعات
 الخمس لانه ان اوقع ظنا فهو الخطابة او يقينا فهو البرهان والافان اعتبر فيه غموم
 الاعتراف او التسليم فهو الجدل والافهو المغالطة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا
 ولكن لا فائدة التخييل الجارى مجرى التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا
 و يسطاعد في الوصل الى التصديق وربما يضمن اليها باب الالفاظ قصص ابواب
 عشرة تسعة منها مقصودة بالذات وواحد منها مقصود بالعرض ثم لابد من النظر في
 ترتيب الابواب وان ايها يقدم وايها يؤخر فتقول ابواب الموصل الى التصور تسحق
 التقديم بحسب الوضع لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق
 التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعا فيجب تقديمه وضعا ليوافق الوضع
 الطبع ولما توقف بيان تقدم التصور على التصديق بحسب الطبع على مقدمتين احدهما
 ان التصديق موقوف على التصور وثانيهما ان التصور ليس علته له لان التقدم الطبيعى
 هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علته له وكان بيان المقدمة الثانية
 ظاهرا تركه المصنف واشتغل بالمقدمة الاولى وبيانها ان التصديق لا يتحقق الا بعد
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم لانه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع الحكم
 بالارتباط وكلما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق لان الحكم اما جزؤه
 او نفسه يتبع انه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع تحقق التصديق وينعكس
 بعكس النقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من
 الامور الثلاثة فان قلت التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه اجيب
 عنه بان الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل
 اختياري لا يوجد الا بعد تصوره ولا يلزم منه ان يكون اجزاء التصديق زائدة على
 الاربعة لجواز ان يكون شرطا على ماصرح به الكتاتبي في بعض تصانيفه والحق
 في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالاشتراك تارة على ايقاع النسبة الابهامية
 او انتراعها اعني ثبوت احد الامرين للآخر او عنده او منافاته اياه واخرى على نفس
 النسبة واستعماله في الموضوعين فانه على ذلك وليس يعتبر في الحكم على الشيء
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم بمقتضاها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد
 يحكم على جسم معين بانه شاغل لغير معين مع الجهل بانه انسان او فرس او جار
 او غيرها * واعلم ان بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء من وجه فرقا وذلك لان معنى
 الاول حصول الوجه عند العقل ومعنى الثاني ان الشيء حاصل عند العقل لكن لا حصولا

فان قيل الحكم على
الشيء بالشيء واستدعي
تصوره بوجه
ما صدق في المجهول
الطلق يمتنع الحكم
عليه وهو كاذب لان
المحكوم عليه فيه
ان كان مجهولا مطلقا
تناقض وكذب وان
كان معلوما من وجه
وكل معلوم من وجه
يمكن الحكم عليه فقد
كذب ايضا قلنا هذه
القضية يمتنع صدقها
خارجة لا متناع
موضوعها في الخارج
فان كل ما وجد في
الخارج معلوم من
وجه فينتزعه لزمها
لقدمها وصدقها
حقيقية يمكن من غير
تناقض

تاما فان التصور قابل للقوة والضعف كما اذا تراى لك شبح من بعيد فتصوره
تصورا لما يزداد لك انكشافا عندك بحسب تقربك اليه الى ان يحصل في عقلك كمال
حقيقته ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشيء من ذلك الوجه على ما ظنه من لا تحقيق له
لزم ان يكون جميع الاشياء معلوما لنا مع عدم توجه عقولنا اليه وذلك بين الاستحالة
(قوله فان قيل الحكم على الشيء بالشيء لو استدعي تصوره بوجه ما) هذه شبهة اوردت
على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما وتقررها ان يقال لو استدعي
الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلقا
يمتنع الحكم عليه والتالي كاذب بيان الشرطية انه لو صدق كل محكوم عليه معلوم
باعتبار ما بالضرورة لا نعكس بعكس التقيض الى قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتبار
ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم
عليه وبيان كذب التالى ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما
باعتبار ما واما ما كان يلزم كذب التالى اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا مطلقا
فلصدق المحكوم عليه على المجهول مطلقا حينئذ فيصدق قولنا بعض المجهول مطلقا
لا يمتنع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه هذا خلف واما اذا
كان معلوما باعتبار ما فلا تنطامع مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يصح الحكم عليه
قياسا منتجا لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان يمتنع الحكم
عليه هذا ايضا خلف وانما قال في النقيض الاول تناقض فكذب وفي الثاني فكذب
مقتصر عليه لان اللازم من الشيء الاول ان بعض المجهول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه
وهو موافق للتالى في الطرفين بخلافه في الكيف فيتناقضان واللازم من الثاني ان المحكوم
عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وهو مخالف للتالى في الموضوع والمحمول
فلا ينافضه نعم يستلزم كذبه لان المحكوم عليه في هذه القضية هو المجهول مطلقا
فستحيل ان يصح عليه بصحة الحكم وامتناعه معا ولم يقتصر على ايراد التناقض في
الاول لان المطلوبه ليس اثبات التناقض بل كذب التالى بعد التنبيه على التناقض صرح
بثبوت المطلوب مفصحا عن التقرير وتحرير الجواب ان هذه القضية اى التالى
في الشرطية ان اخذت خارجية متناصدة الشرطية قوله لانعكاس الموجبة اليه
قلنا لا نمتنعها تعكس بعكس التقيض وانما يصدق العكس لو صدق موضوعه على وجوده
خارجي وهو ممنوع لان كل ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو يكون شيئا او موجودا
وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة على
ماستطلع على تفاصيله وما يقال من ان العلم بصفة الوجودية او الشبهية لا يستلزم العلم
بالوجودات لما ظهر من الفرق بين العلم بوجهه وبين العلم بالشيء من وجه فكلام على
السند وان اخذت حقيقية فالشرطية مسلمة وكذب التالى ممنوع قوله المحكوم عليه فيه

امان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا تختار انه معلوم باعتبار ما نضع
 الخلف فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم عليه على تقدير
 ان يكون مجهولا مطلقا هذا ان اخذ التالي موجبة لما ان اخذت سالبة كما يقال لوصح
 ما ذكرتم لصدق لاشي من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه او موجبة سالبة الطرفين
 كما يقال لصدق كل مالميس بمعلوم باعتبار مالميس يصح الحكم عليه لم يأت منع الملازمة
 لتبين الانعكاس وتعين منع كذب التالي والخلف لا يقال المحكوم عليه في التالي
 ان كان معلوما باعتبار ما جاز اخذه خارجا والالم يستقم الحل على الشق الثاني
 لانه خارج عن قانون التوجيه وقد يحاب عن الشبهة بوجه اخر احدها
 ان المدعى كل ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار مادام محكوما
 عليه ويلزمه بحكم الانعكاس كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه مادام مجهولا
 مطلقا وحيث نلغ الخلف على كل واحد من الشقين اما على الشق الاول فلان
 اللازم حيث ليس بعض المجهول مطلقا يمنع الحكم عليه وهذا لا يناقض كل
 مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا لان المطلقة لا تافض
 المشروطة واما على الشق الثاني فلان اللازم حيث ان المحكوم عليه في هذه
 القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما وهو لا ينافي ما ذكرنا
 من القضية وثانيها ان المجهول مطلقا شئ موصوف بالمجهولية والمجهولية
 امر معلوم كما ان المعلوماتية امر معلوم فله اعتبار ان احدهما ماصدق عليه الوصف
 من هذه الحيثية والثاني ما صدق عليه لامن هذه الحيثية فبالاعتبار الاول يكون
 معلوما لان الموصوف بالمجهولية يكون معلوما باعتبار الوصف كما ان الموصوف
 بالمعلوماتية معلوم باعتبار ذلك الوصف غير ان الموصوف بالمعلوماتية يكون معلوما
 باعتبار آخر والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما الا بذلك الاعتبار والحكم بامتناع
 الحكم منتقل على اعتبارين ايضا الحكم وامتناعه فالمحكوم عليه في قولنا المجهول مطلقا
 يمنع الحكم عليه من حيث الحكم هو المأخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث امتناع الحكم
 هو المأخوذ بالاعتبار الثاني فال موضوع فيهما مختلف فلامتنافا فان قلت اى جهة
 تعرض للحكم فهي جهة امتناع الحكم لان الحكم ليس بالامتناع الحكم فيكون من تلك
 الجهة محكوما عليه وغير محكوم عليه هذا خلف فنقول المجهول المتعلق محكوم
 عليه من حيثية بامتناع الحكم لامن تلك الحيثية بل من حيثية اخرى فلا تناقض وثالثها
 ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم والمجهول مطلقا ما يمتنع به المحكوم عليه وقد حكم
 عليه بنفس الامتناع كما يقال شريك الباري بمنع واجتماع التقيضين مستحيل فان قلت
 لما صدق قولنا الحكم على المجهول مطلقا بمنع يصدق قولنا كل مجهول مطلقا
 يمنع الحكم عليه ويعود الالزام قلنا الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان مقدا

او مؤخر اكلولنا ابن زيد كاتب وزيد ابنه كاتب فان الموضوع في كليهما ابن زيد في الحقيقة فان قلت الاخبار عن زيد بان ابنه كاتب مقابر للاخبار عن ابن زيد بالكاتب نعم انهما يتلازمان في الصدق لكن التلازم لا يستلزم الاتحاد فنقول لانهم انهما متبايران في الحقيقة بل لانفاير الا في اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما يمنع الحكم عليه له مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شيء آخر يصدق عليه اما بالاجاب او بالسلب لكن السلب غير صادق عليه هناك فتمين الاجاب ويمكن تقرير السببه بحيث يندفع عنها جميع الاجوبه كما يقال لو كان الحكم على الشيء مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجه مالم صدق قولنا لاشي من المجهول مطلقا دائما بمحكوم عليه دائما والشي باطل اما الملازمة فلانتفاء المشروط دائما بانتفاء الشرط دائما واما انتفاء التالي فلانه يصدق على المجهول مطلقا دائما انه ممكن بالامكان العام وشي واما موجود او معدوم الى غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا دائما فان ثبت له كان محكوما عليه بالاجاب والا كان الحكم واقعا عليه بالسلب فيكون المجهول مطلقا دائما محكوما عليه في الجمله وقد كان ليس بمحكوم عليه دائما هذا خلف وايضا المحكوم عليه في القضية ان كان مجهولا مطلقا دائما يكون المجهول المطلق دائما محكوما عليه في الجمله وان كان معلوما باعتبار ما في الجمله لم يكن مجهولا مطلقا دائما والكلام فيه والجواب الخامس لمادة السببه ان المجهول مطلقا دائما معلوم بحسب الذات مجهول مطلقا بحسب القرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبار ابن وهذا هو تحقيق ما ذكره المصنف لو تأملته ادنى تأمل لتعقلته (قوله الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثلثة الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج عنه التزام لكن من حيث هي كذلك احترازا من اللفظ المشترك بين الكل والجزء وبين اللازم والملازم ويعتبر في الالتزام الزوم الذهني اذ لا يفهم دونه لا اذ رجي حصول الفهم دونه كما في عدم والملكة من

الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثلثة الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج عنه التزام لكن من حيث هي كذلك احترازا من اللفظ المشترك بين الكل والجزء وبين اللازم والملازم ويعتبر في الالتزام الزوم الذهني اذ لا يفهم دونه لا اذ رجي حصول الفهم دونه كما في عدم والملكة من

وللعرض كتابة اخرى لكن لوجمل كذلك لكن الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الساخنة و يحفظها تقو شاً وفي ذلك مشقة عظيمة فقصدا الى الحروف ووضع لها اشكال وركبت تركيب الحروف ليبدل على الالفاظ فصارت الكتابة دالة على العبارة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور الخارجية لكن دلالتها على ما في الخارج دلالة طبيعية لا يختلف فيها الدال ولا المدلول بخلاف الدالين الباقين فانها لما كانتا بحسب التواطىء والوضع مختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما في دلالة العبارة فالدال يختلج دون المدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما مختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن عادة القوم ان يسموها معاني احكامها واتقنها كثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان تعقل المعاني فباينك عن تحليل الالفاظ وكان المفكر يتابع نفسه بالفاظ متعيلة فلاجل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلبي عن الفاظ غير مختص بلغة دون لغة من مقدمات الشروع في المنطق والافانطق من حيث انه منطقي لا شغل له بها فانه يبحث عن القول السارح واللجة وكيفية ترتيبهما وهي لا توقف عليها بل لو امكن تعلمها بفكرة ساذجة لا يلاحظ فيها الالماني كان ذلك كافيا ثم ان نظر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها كيف يحدث الى غير ذلك من نظائرها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علما بمجهول فلهذا قدم مباهات الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به شيء آخر وذلك الشيء ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخطوط والعمود والاشارات والنصب وكدلالة الاثر على المؤثر والدلالة للفظية منحصرة بحكم الاستقراء في ثلاثة اقسام والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ والدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والطبيعية كدلالة اخ على الوجود فان طبع الالفاظ يقتضي التلفظ بذلك اللفظ عند عرض المعنى له والعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجود الالفاظ ورمبا يقال في المحصر دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية او لا وهي العقلية والمناقشة في الاخير باقية فيندفع بالاستقراء ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لانها تختلف باختلاف الطبايع والافهام اختص النظر بالدلالة الوضعية وعرفها صاحب الكشف بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترز بالبعد الاخير عن الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في دلالة اخ مثاليس للعلم بالوضع لانفائه بل لتأدي الطبع اليه عند التلفظ به وعن المعاني فان دلالة اللفظ المسموع

من ورآه الجدار لا يتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء مهملًا أو مستعملًا وأما لم يقل بالنسبة إلى من هو عالم بوضعه بل أطلق العلم بالوضع ثلاثين فخرج التصغن والالتزام عنه وقد أورد على التعريف شكًا أحدهما أنه مشتق على الدور لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصور المتبين فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور وجوابه أن فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال وإلى هذا أشار الشيخ في الشفاء حيث قال معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسود ارتسم في النفس معناه فترى النفس أن هذا المسود لهذا المفهوم فكلما أوردته الحس على النفس التفتت النفس إلى معناه فكون اللفظ بحيث كلما أوردته الحس على النفس التفتت إلى معناه هو الدلالة وذلك بسبب العلم السابق بالوضع وكون صورتيهما محفوظتين عند النفس ونقول أيضًا العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى مطلقًا لأعلى فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور الثاني أن الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف أحدهما بالآخر واستصعب بعضهم هذا الإشكال حتى غير التعريف إلى كون اللفظ بحيث لو أطلق فهم معناه للعلم بوضعه والتصديق أن ههنا أمورًا أربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسبوقة والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه وإضافة عارضة بينهما هي الوضع أي جعل اللفظ بإزائه المعنى على أن المختار قال إذا أطلق هذا اللفظ فافهم هذا المعنى وإضافة ثانية بينهما عارضة لهما بعد عروض الإضافة الأولى وهي الدلالة فإذا نسبت إلى اللفظ قيل أنه دال على معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند إطلاقه وإذا نسبت إلى المعنى قيل أنه مدلول بهذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند إطلاقه فكلًا المعنيين لازم لهذه الإضافة فامكن تعريفهما بإيهما كان إذا تمهد هذا فنقول لأنم أن الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وأما يكون كذلك لو كان إضافة الفهم بطريق الاستناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فإن معناه كون المعنى منفهما من اللفظ وهذا كما يقال أعجبني ضرب زيد فإن كان زيدًا فاعلا يكون معناه أعجبني كون زيد ضاربًا وإن كان مفعولًا يكون معناه أعجبني كون زيد مضروبًا فههنا الفهم مضاف إلى المفعول وهو المعنى فالتعريف يفيد أن المراد كون المعنى مفهومًا من اللفظ ولا شك أنه ليس صفة للسامع ثم الدلالة الوضعية أما مطابقة أو تضمن أو التزام وتقييد المصنف بالوضع لإخراج الطبيعية والعقلية وباللفظ لإخراج غير اللفظية وبيان الحصر أن ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع أتمام المعنى الموضوع له أو جزؤه أو امر خارج عنه فإن كان تمام المعنى الموضوع له فهي مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى وإن كان جزء المعنى الموضوع له فهي تضمن لانه في ضمن المعنى

الموضوع له وان كان امرا خارجا عنه فهي التزام لانه لازم له لكن يجب ان يقيد الكل بقولنا من حيث هي كذلك لئلا ينتقض حدود الدلالات بعضها ببعض فان من الجائز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهوم العام والخاص وان يكون مشتركا بين الملزوم واللازم كاشتراك النسخ بين الجرم والنور فلزم يقيد حد دلالة المطابقة لانتقاض بدلالة التضمن والالتزام اما انتقاضه بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص تكون دلالة على الامكان العام بالتضمن لا بالمطابقة مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعند التقييد لا انتقاض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو جزؤه حتى لو فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم الامكان العام كانت تلك الدلالة متحققة واما انتقاضه بالالتزام فلانه اذا اطلق لفظ النسخ واريد به الجرم كانت دلالاته على النور التزامية لا مطابقة مع انه موضوع له ولا انتقاض عند التقييد لان تلك الدلالة ليست من حيث هو موضوع له بل من حيث هو لازمه وكذلك لو لم يقيد حدا لدلالتى التضمن والالتزام لانتقضا بدلالة المطابقة اما التضمن فلانه اذا اريد من لفظ الامكان العام تكون دلالاته عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له ولا انتقاض اذا قيد لانها ليست من حيث هو جزؤه واما الالتزام فلانه اذا اريد من لفظ الشمس النور فالدلالة مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجه الشارحون هذا الموضوع وفيه نظر لاننا لم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او الملزوم لا يدل على الجزؤا لللازم بالمطابقة غاية ما في البينة انه يدل عليه دلالتين من جهتين ولا امتناع في ذلك وكذلك في التضمن والالتزام لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابقي انما تتحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا للفظ لا يدل بحسب ذاته والالكان لكل لفظ حق من المعنى لا يحاوزه بل بالارادة الجارية على قانون الوضع اولا يرى ان اللفظ المشترك عالم يوجد فيه قرينة لارادة احد معانيه لا يفهم منه معنى لانا نقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة ان من سلم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محمولة له في انشغال وصورة المعنى مرتبة في البال فكما تغلب ذلك اللفظ تغلب معناه سواء كان مرادا او لا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه يتقبلها عند اطلاقه نعم تعين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد وتوجيه الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك له دلالة على الجزء بالمطابقة والتضمن وعلى اللازم بالمطابقة والالتزام فاذا اعتبر دلالاته على الجزء بالتضمن او على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض

حد المطابقة بهما ولو قيد بالحقيقة تدفع التضامن لانهما ليست من حيث هو تمام
الموضوع له وكذلك اذا اعتبر دلالة على الجزاء واللازم بالمطابقة صدق عليها
انها دلالة اللفظ على جزء المعنى او لازمه لكنها ليست من حيث هو كذلك لا ينقل
المشترك انما يدلان على الجزاء واللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدلائل
لم يدل باضعفها لانا نقول لانا نقول ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة
والقوية من جهة واحدة وهو ممنوع ويعتبر في الالتزام اللزوم الذهني بين المسمى
والامر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذهن متى حصل المسمى فيه اذ لو لا
لم يفهم المعنى الخارجي من اللفظ لان فهم المعنى يتوسط الموضوع اما بسبب ان اللفظ
موضوع له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما منتف على
ذلك التقدير فلم يكن اللفظ دالا عليه وفيه نظر لانتقاضه بالتضمن اذ المدلول التضمني
لم يوضع اللفظ له ولا ينتقل الذهن عن المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس
فالاولى ان يقال فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه
لازم للمعنى الموضوع له وحيث نيم الدليل سالما عن النقص لا يقال انا نفهم من اللفظ
شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته على ذلك المعنى التزامية
ولازوم ذهني وايضا المعينات دالة على معانيها ويستهي من لوازم ذهنية لان فهمها
منها بعد كلفة وحز يد تأمل لانا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين الاول
فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الثاني فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى
الاول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى الثاني فلا دلالة للفظ عليه اذا فهم المعنى بالثانية
بل الدال المجموع والمعينات ان لم ينتقل الذهن بعد كمال تصورات مسميات الفاظها
الى لوازمها فدلالتها عليها ممنوعة والا فلا نقض ولا يشترط اللزوم الخارجي اى
تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المسمى فيه اذ لو كان شرطا لما تحقق دلالة الالتزام
بدونه واللازم باطل لان العدم كالمعنى يدل على الملكة كالبحر بالالتزام مع عدم
اللزوم الخساري بينهما (قوله ودلالة اللفظ المركب داخله فيه) هذا جواب
عن سؤال عسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في الثالث وتقريره ان دلالة
اللفظ المركب خارجة عنها لانها ليست مطابقة اذا لو اضع لم يضعه اعناه ولا تعينا
لان معناه ليس جزءا للمعنى الموضوع ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له
ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له وبالجملة لما لم يكن الوضع
متحققا فيه انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب لا يخلو
اما ان يكون موضوعا لمعنى او لا يكون وايضا كان لا يتوجه السؤال اما اذا كان موضوعا
فقطا هو واما اذا لم يكن فلان دلالاته لم تكن وضعية والكلام فيها فقول الدلالة
الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له والا لما كان دلالة

ودلالة اللفظ المركب
داخلة فيه اذ المعنى
من وضع اللفظ للمعنى
وضع عينه لعينه
او وضع اجزائه
لاجزائه بحيث تطابق
اجزاء اللفظ اجزاء
المعنى ودلالة هيئة
التركيبات بالوضع
ايضا

التضمن والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرهما القوم به
 فيكون دلالة لفظ المركب وضعية ضرورة ان لا وضاع مفرداته دخلا في دلالاته نعم لو قيل
 ما يكون لوضع اللفظ دخل فيه لاندفع السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب داخلية
 فيه اى فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى من الوضع في تعريف دلالة
 المطابقة ليس وضع عن اللفظ لمعنى المعنى فقط بل المراد احد الامرين اما وضع عينه لعينه
 او وضع اجزائه لاجزائه بحيث تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متحقق في
 دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات واعتراض عليه بان دلالة المركب ليس
 يلزم ان يكون مطابقة لان دلالاته على المعنى تابعة لدلالة اجزائه على اجزاء المعنى وهى
 قد تكون بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وهذا الاعتراض ليس بوارد اما أولا فلانه
 لا يدفع المنع واما ثانيا فلان السائل ربما وجه سؤاله بالنسبة الى معانى الاجزاء المطابقة
 فتكون دلالة المركب عليها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعانى امكن
 تطبيق الجواب عليه بان يقال دلالة المركب داخلية فيه اى فيما ذكرنا من الدلالات
 الثلث وانتفاء الوضع ممنوع والتفصيل هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفردة
 او على مدلول احد المفردين او على ما لا يكون هذا ولا ذلك كلازم للجُمُوع من حيث
 هو مجموع اما دلالاته على مدلول مفردة فلا يخلو اما ان يكون على مدلول مفردة
 او على مدلول واحد لمفرده والثاني ان تكون دلالاته على ذلك المدلول اما بالتضمن
 او بالالتزام لان ذلك المدلول ان لم يكن خارجا عن احدهما تكون دلالاته عليه بالتضمن
 سواء كان مدلولاً لتضمينيهما او مطابقياً لاحدهما وتضمينيهما او التزاميهما للآخر او تضمينيهما
 لاحدهما والتزاميهما للآخر وان كان خارجا عنهما تكون دلالاته عليه بالالتزام والاول
 يخصر في ستة اقسام لان دلالتى المفردين على مدلوليهما اما بالمطابقة او بالتضمن
 او بالالتزام او دلالة احدهما بالمطابقة والآخر بالتضمن او دلالة احدهما بالمطابقة
 والآخر بالالتزام او دلالة احدهما بالتضمن والآخر بالالتزام فالاول ان يكون كل من
 اللفظين دالا على معناه بالمطابقة فيكون المجموع كذلك الثاني ان يكون كل منهما
 دالا على معناه بالتضمن فيكون دلالة المركب كذلك كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان
 الناطق حساس الثالث ان يدل كل منهما على معناه بالالتزام والمجموع كذلك كما اذا
 فهمنا من المثال قابل صنعة الكتابة مساء الرابع ان يكون احدهما دالا بالمطابقة والآخر
 بالتضمن فيكون المجموع دالا بالتضمن كما اذا فهمنا منه ان الانسان حساس لان مجموع
 الجزء وجزء الجزء جزء الكل الخامس ان يدل احدهما بالمطابقة والآخر بالالتزام
 فالمجموع يدل بالالتزام لان مجموع الجزء والخارج خارج كما اذا فهمنا منه ان الانسان
 مساء او قابل صنعة الكتابة حيوان السادس ان يكون احدهما دالا بالتضمن والآخر
 بالالتزام فالمجموع دال بالالتزام ضرورة ان جزء الجزء مع الخارج خارج كما اذا فهمنا

منه ان التالفي مشاء او قابل صنعة الكتابة حساس واما دلالة المركب على احدى مدلولي
مفرديه فهي تكون بالتضمن ان كانت دلالة المفرد بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام
ان كانت كذلك واما دلالة المركب على مدلول لا تكون مدلول مفرد من مفرداته
فلا يكون الا بالالتزام لان مدلوله المطائفي انما يكون مدلولات مفرداته المطابقة
ومدلوله التضمني انما هو جزء من مدلولات مفرداته فالاقسام تنحصر في خمسة عشر
ودلالة المركب في جميع هذه اقسام لا تخلو عن الدلالات الثلاث فان قيل لا تتحقق للامرين
في المركب اما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى فظاهر واما وضع اجزائه لاجزاء
المعنى فلان من اجزاء اللفظ الجزء الصوري اعني الهيئة التركيبية وهي ليست موضوعة
لمعنى فانها لو كانت موضوعة لمعنى لما كان التركيب بمجرد ارادة المركب بل توقف
كل تركيب على معرفة وضعه وليس كذلك احب بان اللفظ المركب كانه مستقل على
اجزاء مادية كلنظفي الانسان والكاتب في قولنا الانسان كاتب وجزء صوري وهو
الهيئة الحاصلة من تأليف احدهما بالآخر كذلك معناه مستقل على اجزاء مادية كمعنى
الانسان ومعنى الكاتب وجزء صوري وهو نسبة احدهما الى الآخر وكما ان الاجزاء
المادية اللفظية موضوعة بازاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك الهيئة التركيبية اللفظية
موضوعة بازاء الهيئة التركيبية المعنوية غاية ما في الباب انها ليست موضوعة بالخصص
لكنها موضوعة بالنوع ولذلك تختلف هيئات التركيب بحسب اختلاف الفئات والى
هذا السؤال والجواب اشار بقوله ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا وهناك نظر
فان احدا لا يرين لازم وهو اما عدم انحصار الدلالة في الثلاث او انحصارها في المطابقة
لانه ان اراد بالوضع الضمعي يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالخصص ولوارده
الوضع النوعي يلزم الامر الثاني لان المدلول التضمني والالتزامي مجازي واللفظ
موضوع بازاء المعنى المجازي وضما نوعيا على ما تسهمه من ائمة الاصول والحق في الجواب
ان يقال لانهم ان الهيئة التركيبية جزء من اللفظ وانما يكون جزءا لو كان لفظا سلمناه
لكن لانهم انه جزء معتبر في التركيب فان المعتبر ما يكون له ترتيب في السمع على ما سيحي
(قوله والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة) هذا بيان النسب بين الدلالات الثلاث
بالترتيب وعدمه وهي باعتبار مقايضة كل منهما الى الاخرين مخصرة في ست فالتضمن
والالتزام يستلزمان المطابقة لانهما تابعا لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون
المتبوع وانما قيد بمحيية التبعية احترازا عن التابع الاعم فانه ربما يوجد بدون المتبوع
الاخص هذا هو السطور في كتب القوم وانهم وان اصابوا في الدعوى لكنهم
مخطئون في البيان اما اولا فلان الامر في التبعية بمكس ما ذكره ضرورة ان فهم
الجزء سابق على فهم الكل فلن قلت التضمن ليس عبارة عن فهم الجزء مطلقا بل هو
فهم الجزء من اللفظ والسابق على فهم الكل من اللفظ اعني المطابقة فهم الجزء

والتضمن والالتزام
يستلزمان المطابقة
ولا تستلزمان المطابقة
التضمن لجواز كون
المعنى ببسطا ولا
الالتزام لجواز ان لا
يكون له لازم بين يلزم
من فهمه فهمه واما
لكونه ليس غيره فغير
بين بهذا المعنى بل
يعنى انه اذا صلح مع
المعنى علم كونه لازما له
هو الاول المعتبر
بين

مطلقا لا فهم الجزء من اللفظ فنقول ما لم يفهم الجزء من اللفظ يتمتع فهم الكل منه
والعلم به ضروري وكذلك في بعض اللوازم كما في الاعداد والممتلكات واما ثانيا فلان
الكبرى ان قيدت بالحيثية لم يتكرر الوسط والا لكانت جزئية واما ثالثا فلانه لو صح
البیان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع
لا يوجد بدون التابع وطريق بيان الدعوى ان التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى
من حيث هو جزؤه ولا ريب في ان دلالة على جزء المسمى من حيث هو جزؤه لا يتحقق
الا اذا دل على المسمى وكذلك دلالة اللفظ على الخارج عن المسمى من حيث هو خارج
لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه او نقول انها مستلزما ان للوضع وهو مستلزم
للمطابقة فيستلزم فيسألزما عنها والمطابقة لاستلزام التضمن لانه قديكون مسمى اللفظ
بسيطا كالو حدة والنقطة فانه يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن لانفائه الجزء ولا الالتزام
بلوازان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه فهم المسمى اى البين بالمعنى الاخص
وحيث يتحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه وهذا لما يفيد عدم العلم
بالاستلزام لا العلم بعدم الاستلزام والاولى ان يقال لو تحقق الاستلزام لكان كلاً تعقلنا
شيئا تعقلنا معه شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا نفعل كثيرا من الاشياء مع الذهول
عن سائر افكاره واما قد سبق الى بعض الخواطر من انه يقضى ذلك الى تصور امور
غير متناهية فلا يكاد يخفى ضعفه بلوازا الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته
عربية او عبرانية اذ لا امتناع في تحقق الملازمة الذهنية من الطرفين كما في المتضايين
وذكر الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ماهية لازما يتساوقه انها
ليست غيرها والدال على المألوم دال على لازم البين بالالتزام اجاب بان قوله كون
المعنى ليس غيره لازم بين ان اراد به انه بين بالمعنى الاخص ممنوع اذ كثيرا ما تصور
شيئا ولا يضطر بسانا غيره فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به انه بين بالمعنى الاعم
فسلم لكن لا يفيد اذ المعبر في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى
الاخص اللزوم الخارجى يبطل قوله لكم انه المعبر في الالتزام والا لم يصح
اخص من المعنى الثانى لا اعتبار اللزوم الخارجى فيه فان المعبر فيه لو كان
اللزوم الذاتى فان كان بالمعنى الاول كان العام من الخاص وان كان بالمعنى الثانى لم
تعريف النشئ بنفسه لانا نقول المعبر في المعنى الثانى مطلق اللزوم اعم من الذاتى
والخارجى لا يقال اذا حصل لنا شعور بماهية فان لم تغير بينها وبين غيرها فلا شعور
بها لان كل مشعوره موجود في الذهن وكل موجود فقير عن غيره وان ميزنا
بينهما فلاحفاء ان التمييز يستلزم تصور الغير فلا قل من ان يكون لنا شعور بمطلق
الغير لانا نقول لانه ان لم تغير بين الماهية وبين غيرها فلا شعور بانهما بتمييز عن غيرها
في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علما بامتيازها عن غيرها والازم من كل تصور تصديق

وليس كذلك وأما التضمين والالتزام فلا يلزم بينهما لأنه كلاك التضمين من الالتزام في المركبات الغير الملزومة وانفكاكه عنه في البائط الملزومة وإنما أهملها المصنف لافصاحهما عما ذكر في المطابقة فإن قيل إذا أطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب يفهم الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء وإذا فهمنا من حيث هما كل وجزء بفهم التركيب بالضرورة وهو امر خارج عن المسمى فالتضمين يستلزم الالتزام فقول هذمه غلط من باب اثباته العارض بالمعروض فإن المتفهم هو ما صدق عليه الكل والجزء وذلك لا يستلزم فهم الكلية والجزئية المستلزم لفهم التركيب على أن فهم الجزئية والكلية لو كان لازما لكن في بيان المطلوب (قوله) وأطلق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة (قيد) وقوع في كلام الامام والكسائي دلالة المطابقة هي الحقيقة والتضمين والالتزام مجازان ولا يترتب في ان الدلالة ليست حقيقة ولا مجازا والالتزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند اطلاق اللفظ بل اطلاق اللفظ على مدلوله المطابق أي استعماله فيه بطريق الحقيقة لأنه استعمال فيما وضعه واطلاقه على مدلوله التضميني أو الالتزامي بطريق المجاز لأنه استعمال في غير ما وضع له اللفظ وأما نقل حقيقة ومجاز لانهما لفظان لاستعمالان (قوله الثاني) فيل دلاله الالتزام مبهورة في العلوم قد اشتهر في كلام القوم ان دلالة الالتزام مبهورة في العلوم وإنما قيدوا بالعلوم لانها لم تهجر في المحاورات فإن أرادوا بذلك ان اللفظ لا دلالة له على اللازم البين فبطلان بين اذ لا معنى لدلالة اللفظ على شيء الا فهمه منه واللازم البين متفهم من اللفظ قطعاً وان أرادوا به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي فذلك مما لا يناقش فيه فلا يطلب بلجة ويمكن ان يقال ان المراد منه امر ثالث وهو عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي لا بطريق الاصطلاح فلا بد من فهمه بالدليل او تخشاع الامر الثاني ونحمل المذكور في معرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح فانه لو لم يكن له سبب كان عبثاً وقد احتجوا عليه بانها عقلية اذ للفظ لم يوضع بازاء المدلول الالتزامي فكون مبهورة لان الفرض من الالفاظ الاستفادة المعاني منها بطريق الوضع ونقصها الفزالي بالتضمين وتوجيهه اما اجابا لبيان يقال دليلكم ليس بجميع بلجميع مقدماته اذ لو صح لم ان يكون دلالة التضمين مبهورة لانها ايضا عقلية فان قيل دلالة التضمين اقوى لكون مدلولها جزءاً من المسمى ولا يلزم من هجر الاصناف هجر الاقوى فقول لما كانت اللفظة تهجرها كونها عقلية وهي متصفة في دلالة التضمين يلزم هجرها بالضرورة قضاء بالعلم وان ضم اليها ضمتها اقتصرنا على المنع واما تفصيلا فبانه ان عني بذلك كونها عقلية صرفاً لمدخل للوضع فيها فهو ممنوع ضرورة ان دلالة اللفظ على الخارج من معناه لا يكون الا بتوسط وضعه له وان عني به كونها بمساركة من الفعل فسلم لكن لا يوجب هجرها كافي دلالة التضمين وتمسك الفزالي في ذلك بان الدلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم ان يكون اللفظ واحداً مدلولات غير متناهية

وَأطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة وعلى الأخيرين بطريق المجاز متى الثاني قبل دلالة الالتزام مبهورة في العلوم فإن اراد به هدم الدلالة فقد بان بطلان ادلاعه لدلالة اللفظ على المعنى الا فهمه منه وان اراد به الاصطلاح من عدم استعمال اللفظ في مدلوله الالتزامي فكيف يطلب بالجة وقد احتجوا عليه بانها عقلية ونقصه الفزالي بالتضمين وتمسك بلاتنا هي اللوازم واجاب عنه الامام بان البينة متناهية وتمسك بانه لو اعتبر اللازم البين لم ينضبط لاختلافه بالانخفاض والالم يقد وجوابه انه لو اعتبر البين مطلقاً انضبط المدلول متى

والتالي باطل ببيان الملازمة ان اللوازم غير متناهية لان من لوازم الشيء انه ليس كل واحد مما يقايره وهو غير متناه فاعتبارها بوجوب اعتبار غير المتناهي في مدلول اللفظ واجب امام من يجمع الملازمة وانما تصدق ان لوازم جميع اللوازم وليس كذلك بل المعتبر اللوازم البينة وهي متناهية فان قيل اللوازم البينة ايضا غير متناهية اما لافلان لكل شيء لازما يتناوفا له انه ليس غيره فكل شيء فرض فله لازم وللزومه لازم فلكل شيء لوازم بينة غير متناهية واما ثانيا فلان لكل شيء لازما بالضرورة فذلك واللازم اما قريب او بعيدا واما كان ينتهي الى اللازم القريب فيكون لكل شيء لازم قريب ويكون ذلك اللازم لازم قريب ايضا وهل جر او كل لازم قريب فهو بين فيكون لكل شيء لوازم بينة غير متناهية وليس له ان يقول غاية ما في هذا الباب عدم تناهي اللوازم البينة بالمعنى الاعم والعبرة باللزوم الدين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر الابل معنى الاعم على ما مر فتقول لانم ذهاب سلسلة اللزوم الى غير النهاية لجواز عودها بتسلازم الشيء من الطرفين بواسطة او غير واسطة سلتناه لكن اللازم البين للزوم البين للشيء لا يجب ان يكون لازما يتناوفا لذلك الشيء فلا يلزم عدم تناهي اللوازم البينة للشيء واحد والكلام فيه على ان التمسك لوصح لزوم انتفاء الدلالة الاتزامية اذ يمكن ان يقال لو تحقق الالتزام يكون لفظ واحد مدلولات غير متناهية الى آخر ما ذكره وتمسك الامام بان المعتبر في الالتزام اما اللزوم البين او مطلق اللزوم واما ما كان تكون دلالة الالتزام مجهورة اما اذا كان المعتبر للزوم البين فلا اختلافه باختلاف الاشخاص فلا يكاد ينضبط المدلول واما اذا كان المعتبر مطلق اللزوم فلم يدم تناهي اللوازم وانتفاع افادة اللفظ اياها كما ذكره الفراء وجوابه اننا نختار ان المعتبر اللزوم البين قوله فمح لا ينضبط قلنا لانسلم وانما لم ينضبط لولم يعتبر البين مطلقا اي بالنسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر كابين المتضامين فلا خفاء في الانضباط لا يقال المعتبر اما اللزوم البين المطلق او مطلق اللزوم البين واما ما كان يلزم هجر الدلالة اما اذا كان المعتبر مطلق اللزوم فظاهر واما اذا كان اللزوم المطلق فلجواز تعدد اللوازم المطلقة في عين المراد لا نقول اذا لم تعدد عين المدلول وعدم الانضباط في المعنى صورة لا يوجب الدلالة مطلقا على ان الوضع بالقياس الى الاشخاص مختلف وغير المعنى الالتزامي تعدد فلو اوجب الاختلاف واتعدد الهجر لم يكن لدلالة ما اعتبار والانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الا لتمامه فان لم يكن هناك قرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابق دالة على المراد لم يصح اذ السابقي الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة للمراد فلا خفاء في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوزها في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى مجهزون اذ قد تبين ان المراد ليس انتفاء

الدلالة بل عدم الاستعمال فلا تكون الدلالة مجبورة بل الاستعمال مجبورا فاطلقوا
 الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يختص بالدلول الاتراحي بل هو جار
 في سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغيرها نعم انها مجبورة في جواب ما هو اصطلاحا
 بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤل عنه وعلى اجزائه بالانترام كما لا يجوز
 ذكر ما دلالة على المسؤل عنه بالتضمن لاحتمال انتقال الذهن الى غيره او غير
 اجزائه فلا يتعين المساهية المطلوبة واجراؤها بل الواجب ان يذكر ما يدل على
 المسؤل عنه بالمطابقة وعلى اجزائه اما بالمطابقة او بالتضمن فيكون الالتزام
 مجبورا كلا وبمضا والمطابقة معتبرة كلا وبمضا والتضمن مجبورا كلا
 معتبرا بمضا ومتكرر عليك هذا في باب الكليات (قوله الثالث اللفظ اما مركب)
 قد عرفت فيما سلف ان نظر النطق في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق
 الانتقال فلا يمكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
 اما القول السارح او الحجة وهي ممان مركبة من مفردات اراد بمسد البحث
 عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق طريق حتى يبين
 ان اى مركب يدل على القول السارح كالركب التقيدى و اى مركب على
 القضية كالتجدي وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول السارح او الحجة
 فاختد في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وعنى باللفظ الذى هو مورد القسمة اللفظ
 الموضوع لعنى وانما ترك هذا القيد بناء على ما سبق من ان نظر النطق يختص بالدلالة
 الوضعية وذلك لانه لو اراد به مطلق اللفظ لانتقض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على
 معنى والدالة على معنى بحسب الطبع او العقل فانها ليست الفاظا مفردة وقدم تعريف
 المركب على المفرد لان التقابل بينهما كما بل العدم والملكية والاعدام انما تعرف
 بملكاتها ثم الواقع في التعليم الاول ان اللفظ المركب ما دل جرؤه على معنى والمفرد
 ما لا يدل جرؤه على معنى واورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التى يدل
 جرؤها على معنى كعبده الله علما واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان اللفظ لا يدل بنفسه
 بل بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالا بل لا يكون لفظا عند جماعة فلا يكون
 جزء مثل عبده الله دالا على معنى بل يكون بمنزلة الزاء من زيد وحيث تبين على هذا
 الكلام آثار الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصد غير
 التعريف الى اللفظ الذى يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به
 والمراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون اللغة والالوقصد واحد بزاء زيد معنى
 يلزم ان يكون مركبا وبالجزء ما يتربى في المجموع ليخرج الفعل الدال بمادته على
 الحدث وبصيته على الزمان وهو اعم من التحقيق والتقدير حتى يدخل فيه مثل
 اضربو بالدلالة ما ذكر فاللفظ جنس و باقى القيود فصل ومحصلها ان يكون للفظ

الثالث اللفظ اما
 مركب يقصد بجزء
 منه دلالة التضمن على
 بعض ما يقصد به حين
 ما يقصد به او اما مفرد
 يقابله والمركب يسمى
 قولاً ومؤلفاً وقيل
 المؤلف هذا المركب
 ما يدل جرؤه لا على
 جزء المعنى مت

ـ

جزء، ولذلك الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود من اللفظ ودلالة
الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا فيخرج عن
الحال ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او يكون له جزء ولا يدل على شيء كزبد
او يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كبدلته او يكون له جزء
دال على جزء المعنى المقصود ولا تكون دلالة على جزء المعنى المقصود مقصودة حالة
كون ذلك المعنى مقصودا كالحیوان الناطق اذا سمي به انسان فان الحيوان فيه يدل
على جزء المعنى المقصود اعني الذات الشخصية التي هي ماهية الانسان مع التخصيص دلالة
مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة في حال العمية والمفرد ما يقابل المركب وهو
الذي لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا
فيخرج فيه الالفاظ الاربعة المذكورة وانما لم يحصلوا مل عبدالله مركبا كما جرت
عليه كلمة النحاة لان نظيرهم في الالفاظ تابع للمعاني فيكون افرادها وتركيبها تابعين
لوحدة المعنى وكثيرتها لاوحدة الالفاظ وكثيرتها لا يقال تعريف المركب غير جامع
وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التضمني
او الالزامي ليس جزؤه مقصود الدلالة على جزء ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد
ويخرج عن حد المركب لانا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة
وبعد الدلالة في المفرد انتفاؤها من سائر الوجوه فالركب ما يكون جزؤه مقصود
الدلالة بآي دلالة كانت على جزء ذلك المعنى والمفرد ما لا يكون جزؤه مقصودا لدلالة
اصلا على جزء المعنى وحينئذ يندفع النقص لان مثل الحيوان الناطق وان لم يدل جزؤه
على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر
على دفع الاشكال فاعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئية على جزء معناه المطابق لاصلي
جزء معناه التضمني او الالزامي فقيدهم مورد القسمة بالمطابقة فعاد عليه النقص بالركبات
المجازية جماعا ومعنا واللفظ المركب يسمى قولاً ومؤلفاً و بما يفرق بين المركب والمؤلف
وتنلت القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على
شيء فاما ان يكون على جزء معناه وهو المؤلف او لا على جزء معناه وهو المركب هذا
هو المنقول عن بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشف انهم عرّفوا المؤلف
بما ذكر في تعريف المركب والركب بما يدل جزؤه لاصلي جزء المعنى وعلى هذا لا تكون
القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق عنها اللهم الا ان يزداد في تعريف المركب
او ينقص من تعريف المؤلف حين ما يقصده (قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه)
للمفرد اعتبار ان من حيث المفهوم والذات ولما كان التعريف باعتبار المفهوم اخره عن
المركب فيما عرفت والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو مقدم على المركب طلبا
قدمه وضعا فالمفرد اما اسم او كلمة او اداته لانه اما ان يدل على معنى وزمان بصيغته

والمفرد يمكن تقسيمه
من وجوه الاول انه
ان دل على معنى وزمان
بصيغته فهو الكلمة
والا فان دل على معنى
تام اي بضم ان بغيره
وحده عن شيء فهو
الاسم والافهوا الاداة
والكلمة اما حقيقة
تدل على حدث ونسبته
الى موضوع ما وزمان
لتلك النسبة كضرب
واما وجودية تدل
على الاخيرين فقط
ككلان وسميها اهل
الرؤية افما لانقصه
لدلالاتها على معان
غير تامة ويت

وزانه وهو الكلمة اوليد ولا يخ امان يدل على معنى تام اى يصح ان يخبر به وحده
عن شئ وهو الاسم اولاهو الاداة وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما اطلق
المعنى في حد الكلمة دون الاسم ليدخل فيه الكلمات الوجودية فانها لا تدل على معان
تامة وقيد الزمان بالصيغة ليخرج عنه الاسامى الدالة على الزمان بمجردها ومادتها
كلفظ الزمان واليوم والامس والصبح والنوبق والتقدم والتأخر واسماء الافعال
وانما كان دلالتها على الزمان بالصيغة والوزان لانها المدلول الزمانى بالتحديد للصيغة
وان اختلفت المادة كضرب وذهب واختلافه باختلافها وان اختلفت المادة كضرب
ويضرب وفيه نظر لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحرركاتها
وسكناتها فان اريد بالمادة مجموع الحروف فهي مختلفة باختلاف الصيغة وان اريد
بها الحروف الاصول فربما تعدد ان الزمان مختلف كافي تكلم يتكلم وتعاقل يتعاقل
على انه لو صح ذلك فاما يكون في اللغة العربية ونظر المنطقي يجب ان لا يخص بلفظ
دون اخرى واما يوجد في لغات اخر ما يدل على الزمان باعتبار المادة وانما قيد وحده
في تعريف الاسم فلاخراج الاداة اذ قد يصح ان يخبر بها مع ضمنية كقولنا زيد قائم
وانما رتب الانفاذ الثلاثة في تعريفها ذلك الترتيب لان فصول الكلمة ملكات وفصول
الاداة اعدام وفصول الاسم بعضها ملكة وبعضها اعدام والملكة متقدمة على العدم
والكلمة اما حقيقة ان دلت على حدث اى امر يقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث الى
الى موضوع ما ووزان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى الموضوع ما
وزمانها الماضي وفيه استدراك لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية ان دلت
على الاخير بن فقط بمعنى انها لا تدل على امر قائم بمرفوعها بل على نسبة شئ ليس هو
مدلولها الى موضوع ما وهذا معنى تقرر الفاعل على صفة وعلى الزمان ككان فانه
لا يدل على الكون مطلقا بل على الكون شئ لم يذكر بعده وانما سميت وجودية اذ ليس
مفهومها الاثبات نسبة في زمان ويسمى اهل العربية افعالا تامة لدلالاتها على معان
غير تامة لا يصح ان يخبر بها وحدها ولا تعطى لها من درجة الافعال الحقيقية
التامة بنقصان مدلول واحد اولانها لا تفيدها تامة بمرفوعاتها بخلاف ساير الافعال
وهذا انبب بنظرهم (قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم) قال الشيخ في الشفاء الاسم
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان وعنى بالغير يد ان لا يدل على زمان
فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة والكلمة لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه
ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون قائما بغيره كصح صحة فان الصحة تدل على معنى
ولا تدل على زمان مقرون به وصح يدل على صحة موجودة في زمان فاللفظ جنس ويخرج
بالمفرد المركبات والدلالة المهملة بالوضع الانقضاء الدالة بالطبع والعقل وبالزمان
الاسماء الغير الدالة على الزمان وبقوله فيه ذلك المعنى مثل اليوم والزمان والامس والتقدم

واما الشيخ فقد حد
الاسم باللفظ المفرد
الدال بالوضع على
معنى مجرد عن الزمان
وهذا يناول الاداة
وان شرط في الاداة
دلالاتها على معنى غير
تام دخل فيه الكلمة
الوجودية

والتأخر والمأخر والمستقبل اذ ليس لها زمان خارجا عنها مقارنا لها
و بقوله من الازمنة الثلاثة مثل الصبح والفوق وحينئذ تكون داخله في حد الاسم
واما الزيادة الاخيرة فاورد الشيخ فيها كلاما محصاه سؤال وجواب وتقرير السؤال
ان هذا القيد مستدرك لان تميز الكلمة عن ساير افعالها حاصل بدونه وتقرير
الجواب ان اراد القيد في الحدود لا يجب ان يكون لاجل التميز بل ربما يكون للاحاطة
التامة بتمام الحقيقة والدلالة على اكمال المساهية على ما هو دأب المحصلين في صناعة
التحديد وهذا القيد وان لم يكن له دخل في التميز الا انه يحتاج اليه في الاحاطة بتمام
المساهية فان مما يقوم به الكلمة النسبة الى موضوع ما وهي احوج اليها منها
الى الزمان ضرورة انه ما لم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة فيجب ايرادها في الحد
بالطريق الاول واعترض المصنف على حد الاسم بأنه ليس بمطرود لدخول الاداة
فيه ثم استشعر بأنه ربما يمنع ذلك لاعتبار المعنى التام فاجاب بقوله وان شرط وتوجيهه
ان يقال ابتداء احد المحدين ليس بمطرود لمحدد الاسم او احد الاداة لانه ان لم يعتبر المعنى
التام في حد الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة
فيكون حد الاداة لفظا دال على معنى غير تام فيدخل فيه الكلمات الوجودية
فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر * واعلم ان الشيخ ذكر في آخر
الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى من كتاب الشفاء
ان الكلمات والاسماء تامة الدلالة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يضر عنها
او بهما وحدها والادوات والكلمات الوجودية توافق الدلالة وهي توافق
الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال
وهذا الكلام مصرح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة
فيخرج عنها الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منقسما الى اربعة
اقسام كما يقتضيه النظر الصائب ووجه الحصر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى
دلالة تامة او لا يدل فان دل فلا يخلوا ما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة
وهو الكلمة او لا يدل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دلالة تامة فاما ان يدل على
الزمان فهو الكلمة الوجودية او لا يدل وهو الاداة لا يقال من الاسماء ما لا يصح
ان يضر عنها او بها اصلا كبعض المضمرات مثل غلامي وغلامك ومنها ما لا يصح
الاعم الضمائم كالوصلات فانتقض بها حد الاسم والاداة عكسا وطردا لانتقوله
لما تصفح الالفاظ ووجد بعضها يصلح لان يصبر جزءا من الاقوال التامة والتقييدية
النافعة في هذا الفن وبعضها لا يصلح ومن القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد
من جزئها وما لا يكون كذلك ومن الثاني ما بنا سبهما ويتهما اريد تمييز البعض عن
البعض فخصص كل قسم باسم فنظر هذا الفن في الالفاظ من جهة المعنى واما النظر

فل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين فان لفظ ٤٠ المصارع غير الغائب فعل عندهم

الحجة في جهة نفسها فلا يلزم تطابق الاصطلاحين عند تعاريفهم النظرين
فاندم التوضيح لان الالفاظ المذكورة ان صرح الاخبار بها او عنها فهي اسما
وافعال والادوات غاية ما في الباب ان بعض الاسماء باصطلاح النحاة ادوات
باصطلاح المنطقيين ولا امتناع في ذلك (قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند العرب
كلمة عند المنطقيين) وما يؤيد ما ذكرناه انفا ان الشيخ قال في الشفاء ليس ما يسميه العرب
فعلا كلمة عند المنطقيين لان المصارع الغير الغائب اى التكلم والمخاطب فعل عندهم وليس
كلمة اما انه فعل عندهم فقط واما انه ليس بكلمة فلان المصارع للمخاطب وكذا التكلم مركب
ولاشئ من المركب بكلمة فلاشئ من المصارع المخاطب والتكلم بكلمة بيان الكبرى
ظاهر واما بيان الصغرى في وجهين الاول ان المصارع المخاطب والتكلم محتمل للصدق
والكذب وكل محتمل للصدق والكذب مركب الثاني ان المصارع المخاطب والتكلم يدل
جزء لفظه على جزء معناه وكل ما دل جزء لفظه على جزء معناه فهو مركب بيان الاول ان
الهزة تدل على التكلم المفرد والتون على التكلم المتعدد والتاء على المخاطب ثم اورد على
كل واحد من الدليلين اعتراضا اما على الاول فهو انه لو صرح ما ذكرتم يلزم ان يكون
المصارع الغائب مركبا لاحتماله الصدق والكذب ايضا فانه يدل على ان شيئا غير معين
في نفسه وجدله المصدر كما ان التكلم مثلا يدل على ان شيئا معينا في نفسه وجدله المصدر
فكما ان الثاني محتمل للصدق والكذب كذلك الاول لان الفرق بالتعيين وعدمه لا يؤثر
في احتمال الصدق والكذب وعدمه واجاب بان معناه ليس ان شيئا ما غير معين في نفسه
وجدله المصدر والا لصدق بوجود المصدر لا يشئ كان في العالم فينتج حله على زيد
لان ما وضع لغير معين لا يصح اطلاقه على ما يقابله وفيه نظر اذ المراد بغير المعين ليس
متعينا في نفسه ما اعتبر فيه عدم التمين بل ما لا يعتبر فيه التمين ولو صح ذلك كانت المقدمة القائلة بانه
القائل مجهول لا يصدق بوجود المصدر لا يشئ كان مستدركة ويمكن ان يقال لو كان معناه ان شيئا
السابع وجدله المصدر لا تمتنع حله على زيد لان استناد المصدر الى امر ما يوجب عدم
فلا محتمل الصدق انحصار صدقه في الموضوع المعين واستناده الى الموضوع المعين يوجب انحصار صدقه
والكذب ما لم يصرف فيه وتنافي اللوازم يدل على تنافي اللزومات فلو حل على الموضوع المعين يلزم اجتماع
بذلك بخلاف باقي الفا التنافيين وهو محال فاذن معناه ان شيئا ما معينا في نفسه وعند القائل مجهول لا عند
المضارعة لئلا لا ته السامع وجدله المصدر فلا محتمل الصدق والكذب ما لم يصرح بذلك المجهول بخلاف
على موضوع معين باقي الفاظ المضارعة لتعين موضوعاتها هذا تقرير كلام الشيخ على ما نقله المصنف
وهذا ضعيف لان باقي صاحب الكشف ونحن نقول في المنقول اشكال وفي النقل اختلال اما الاشكال في
وجه احدها ان معشى لو كان دالا على ان شيئا معينا في نفسه معشى فاذا اطلق فلا بد
ان يفهم هذا المعنى منه اذ لا معنى للدلالة الا لفهم ولاشك في احتمال الصدق والكذب
ان الحكم لا يستدعي ان تصور المحكوم عليه بوجه ما والسامع هنا متصور لشي

قوله
عنه
مركب
والا
الهي
على
المضار
نفسه
والكذب
ان شيئا
وجدله
باقى الفاظ
على ان
وجدله
عنه بانه لو
ان شيئا مطلقا
المصدر
بوجوده لا
كان فانتج حله
زيد فمعناه ان
متعينا في نفسه
القائل مجهول لا
السابع وجدله
فلا محتمل الصدق
والكذب ما لم يصرف
بذلك بخلاف باقي
المضارعة لئلا لا
على موضوع معين
وهذا ضعيف لان
الفاظ المضارعة
لا محتمل الصدق
والكذب الا مع ما يصح
فيه من الضمير الذى
هو اسم الفاعل واما قوله ان الهزة

هو اسم الفاعل واما قوله ان الهزة والباقيتين تدل على معنى زائد فوجب التركيب قلنا واليه ايضا غير

تدل على معنى زائد
فوجب التركيب وقد
سلم ان المضارع لغائب
كقوله ايضا الماضي
والاسم المشتق لوجه
من المصدر مع صيغة
خاصة بدل كل منهما
على بعض المعنى يجب
كونه مركبا واجاب
هذان المعنى من التركيب
ان يكون هناك اجزاء
مترتبة اما الفاظ او
حروف او مقاطع
مجموعة تلتزم منها
جمله والمصدر مع
الصيغة ليس كذلك
وقال ايضا الاسم
المركب مركب لدلالة
حركة الاعراب على
معنى زائد ومن هذا
بالغ بعض المتأخرين
وهال لا كلمة في لغة العرب
والفاظ المضارعة
مركبة من اسمين او
اسم وحرف لان ما بعد
حرف المضارعة ليس
فعلا ماضيا ولا مستقلا
ولا امرا ولا نهيا فهو
اسم لفظ مضارعة
اما اسم او حرف
وتحقيق ذلك الاطرب
فيه لي اهل العربية
من

ضرب معين عنده متعين في نفسه جرى الحكم عليه بأنه يمشى فلا بد من احتمال الصدق
والكذب وثانيها انه يقتضى مثل قولنا ضرب رجل فان رجلا شي معين في نفسه
مجهول التعين عند السامع فلو كان عدم التعين عند السامع وجب
عدم احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خبرا وثالثها ان غاية
ما في كلامه عدم احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه
ان لا يكون محتملا لهما بالنظر الى مفهومه وهو المعبر في احتمال الخبر الصدق والكذب
والا لم يكن مثل قولنا السماء فوقنا او تحتنا خبرا فانه لا يحتمل الصدق والكذب عند
الجميع فضلا عن السامع واما الاختلاف في الفعل فيلوح باراد ملخص كلامه وهو ان
قولنا يمشى لاختلاف في دلالة على موضوع غير معين فلا يخلو اما ان يكون مبينا في نفسه
او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شي ما يمشى والثاني باطل لوجهين الاول انه اذا قال
الفايل يمشى فلو كان معناه شي ما يمشى لكان صادقا ان كان في العالم شي ما يمشى في وقت ما
وكذا ان سلب المشى عن جميع الاشياء دائما ومن البين انه ليس كذلك والثاني انه لو كان
كذلك لم يصلح لان يحصل على زيد حتى يكون زيدا شي ما في العالم يمشى لان هذا التركيب
ليس تقييدا حتى يكون في قوة المفرد بل خبرا يمكن ان يدخل عليه ان فيجتمع الجمل فتعين
ان ذلك الموضوع معين في نفسه وكذا عند القائل لا بدلالة اللفظ فليس في اللفظ دلالة
على تعين الموضوع بذلوله لا يزيد على مفهوم الكلمة اعنى نسبة الحديث الى موضوع ما
فالم يصرح به ولم يتعين عند السامع لا يحتمل الصدق والكذب ولو تأمل متأمل
وانصف نفسه لا يجد بين يمشى ومشى تفاوتا في ذلك فان كليهما يدلان على النسبة
الى موضوع مامعين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف امش فانه يدل على تعين
الموضوع وهو امر زائد على مفهوم الكلمة اذا عرفت هذا عرفت انها خلطا احده
الدليلين بالآخر وانه لو استعمل المصنف في قوله فامتنع حله على زيد الوالو العاطفة مكان
الفاء لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وان ما نقله من ان معناه ان شيئا مامعينا في نفسه
وعند القائل وجد له المصدر ليس على ما يفتي وهو مناط الاشكالات واما على
الدليل الثاني فتوجهه ان يقال هب ان تلك لزوايد تدل على معنى لكن لان هذا
القدر يقتضى التركيب وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى
وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الابتداء به فلا يمكن ان يلفظ به فلا يكون
لفظا او لا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا المنع مندفع لان المركب ما يدل جزء
لفظه على جزء معناه فيكني فيه دلالة جزء واحد واما دلالة الباقي على الباقي فخا
لا يقتضيه حد المركب وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى
حالة التركيب وهذا القدر كاف في التركيب وتحريرا يراد المصنف اما على الاول
فهو ان قوله المضارع المتكلم والمخاطب وايضا على باقى الفاظ المضارعة

ما يحتمل لاصدق والكذب ان اراد به ان يجرده بحيث لهما فهو ممنوع وان اراد به انه مع الضمير المستوفى فيه كذلك فهو مسلم لكن لا يدل على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس ممن لاوقوف لهم على علم النحو وتقدير الضمائر يطلقون تلك الالفاظ ويفهمون المعاني التامة ولولا انها تدل بانفسها عليهما لما كان كذلك واما على الثاني فهو ان لا يسم المصارع المتكلم والمخاطب يدل جزء لفظه على جزء معناه قوله الهمزة والتاء والنون تدل على معنى زائد فلنا منقوض بالمصارع القائب فان اليا ايضا يدل على معنى زائد مع انه كلمة عنده وانت خير بضمه واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي والاسم المشتق فان كلا منهما حصل من مادة وهي الحروف تدل على الحدث وصورة مقترنة بها دالة على الموضوع الغير المعين فيجب ان يكونا مركبين واجاب بانا لا يدعى ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت يقتضى كون اللفظ مركبا بل المعتبر في التركيب ان يكون هناك اجزاء تنزيب اما اللفظ او حروف او مقاطع مسبوقة يلزم منها جملة والمساءة مع الصورة ليس كذلك بل تسمه ان معاول المقطع منهم من قسره بحرف مع حركة او حرفين ثانيهما ساكن فضرب مركب من ثلاثة مقاطع وموسى من مقطعين وقد افنى ذكر الحروف عنه ومنهم من قسره بالحركة الاعرابية وقد اسلمه السج في السقاء بازاء الحركة فالاولى نفي به بالوقف لانه يتقطع عنده الكلام وقد يدل على امر زائد بوجب التركيب وقال ايضا الاسم العرب مركب لدلالة الحركة الاعرابية على معنى زائد وبما ذكر في النكبات بالغ بعض المتأخرين فايلا لا كما في لغة العرب وزعم ان الفاظ المضارعة مركبة من اسمين او حرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا والالكان اما ماضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فحين ان يكون اسما وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقيق ذلك واستقصاء النظر فيه الى اهل العربية فانه من الوضائيف الجزئية ونظر هذا الفن كما سمعت لاجمعي بلغة

دون اخرى بل كلى شامل لسائر اللغات (قوله واورد الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه) القوم قد زعموا ان الاسم يخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا يخبر عنه فالخبر عنه اما يكون اسما او فعلا وايما كان يكون كائنا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان يخبر عنه وكان لا يخبر عنه فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه فيلزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار الكذب والتناقض في حديث المجهول مطلقا فلا احتياج الى الاماءة وسرح الجواب مسبوق بتهديد مقدمة وهي ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جائز كقولنا ضرب فعل ماض او عن معناه ولا يحتملوا ان يخبر عنه بلفظه اى بلفظ وضع بازائه او بغير لفظه ولا امتناع في الباني كقولنا معنى الفعل مترون بالزمان والاول اما ان يكون بلفظه مع ضمنية وليس ايضا

واورد الامام صلى
قولهم الاسم يخبر عنه
والفعل لا يخبر عنه ان
قولك الفعل لا يخبر عنه
خبر فالخبر عنه فيه
ان كان اسما كاذب وان
كان فعلا تا قص
وجوابه ان المراد ان
الفعل لا يخبر عن معناه
معبر عنه بمجر دلفظه
والخبر عنه في قولنا
الفعل لا يخبر عنه معنى
الفعل لكى ما عبر عنه
بلفظ بل الاسم وهو
قولنا الفعل ولو قلنا
ضرب لا يخبر عن معناه
مخبر عنه بمجر دلفظه
كان لا يخبر عنه لفظ
الفعل وهو قولنا ضرب
لكون الضمير عائدا اليه
ولو قلنا معنى ضرب لا
يخبر عنه معبرا عنه
بمجرد لفظه كان المخبر
عنه معنى الفعل لكن
عبر عنه لا بمجر دلفظه
بل مضافا اليه غيره وهو
قولا امضى فلا تناقض
في سى من ذلك من

(التقسيم الثاني المفرد)

ان ائحد معناه بالخصص

وهو مظهر يسمى علما

والا فخصر وان ائحد

لا بالخصص وحصوله

في الافراد المتوهمه

بالسوية فهو المتواطىء

والا فهو المشكك

وان تعدد معناه وضع

لاحدهما ثم نقل الى

الثاني لماسبة بينهما

فان هجر الاول يسمى

لفظا متغولا شرعا

او عرفيا واصطلاحيا

على اختلاف الناقلين

والاسمى بالنسبة الى

الاول حقيقة والى

الثاني مجازا ومستعارا

ايضا ان كانت المناسبة

للاشتراك في معنى

الامور وان وضع

لها وضعا اوليا

ويشترج فيه المرتجل

وهو ما وضع لمعنى ثم

نقل الى الله في المناسبة

يسمى بالنسبة اليهما

مشتراكا في كل واحد

منهما مجعلا (التقسيم

الثالث المفرد ن

لفظ آخر في الخة

سميات فبين

مختباين من

بمستحق كقولنا معنى ضرب غير معنى في او بمجرد لفظه وهو غير جائز فالمراد بقولنا

الفعل لا يخبر عنه ان الفعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وح مختار من الشقين ان الخبر

عنه ههنا الفعل قوله فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض قلنا لانهم وانما يلزم

لو كان الخبر عنه ههنا معنى الفعل بمجرد لفظ الفعل وليس كذلك بل الخبر عنه معنى

الفعل وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قيل من انه ان اراد يدعى الفعل مثل

ضرب فلا احتياج الى قوله وعبر عنه بلفظ الاسم لجواز الاخبار عنه مطلقا وان اريد

معناه يلزم ان يكون للمعنى معنى فمخرج عن قانون التوجيه على ان الاخبار عن اللفظ

ينقسم كالاجبار عن المعنى ثلاثة اقسام فانه اذا خبر عن لفظ فاما ان يعبر عنه بنفس

اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يعبر بمجرد ذلك اللفظ او مع ضمنية اخرى

مثل الاول ضرب كلمة والثاني لفظه ضرب غير مركبة والثالث الفعل برفع الفاعل

فلا شك ان الخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عن معناه افراد الفعل التي هي الالة ظ لكن

ربما اراد ان يبين انه من اى قسم فقال وعبر عنه بلفظ الاسم تبينها على هذه الفائدة

وتأكيد الصحة الاخبار ولئن شاء المعارض قائلا لو صح ما ذكرتم لصح قولنا ضرب

لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه والثاني باطل اما الملازمة فلان ضرب فعل وكل فعل

لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه واما بطلان الثاني فلا ستلها على التناقض اذ الاخبار

فيه عن معنى ضرب بمجرد لفظه اجاب باننا لانهم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب

بل عن لفظه لكون الضمير في معناه ثابتا اليه فلو كان الخبر عنه معناه لزم ان يكون للمعنى

ضرب معنى وهو باطل ولئن شاء مرة اخرى وقال فليصدق معنى ضرب لا يخبر

عنه معبرا عنه بمجرد لفظه فقد اخبر فيه عن معنى الفعل اجاب بان الخبر عنه ههنا

معنى الفعل لكن لا بمجرد لفظه بل مع ضمنية اسم فلا نقض فيه (قوله التقسيم الثاني

المفرد ان ائحد معناه) اللفظ المفرد اما ان يكون معناه واحدا او متعددا فان ائحد

معناه فاما بالخصص بان لا يمكن اشتراكه بين كثير بن اولا بالخصص فان ائحد بالخصص

فان كان مظهرا اى يظهر معناه من بمجرد لفظه يسمى علما والا فخصر او حذفه اولى

لكليته وان ائحد لا بالخصص فان كان وقوعه على افراد المتوهمه سواء كانت

موجودة اولا على السوية فهو المتواطىء لتوافق آحاده في معناه وان كان وقوعه

عليها لا بالسوية فهو المشكك لانه يسكنك بالخطر في انه من المشترك او من المتواطىء

من حيث تفاوت افراده وتشاركها في معناه والتسكيك قد يكون بالتقدم والتأخر

كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية

وعندهما كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم وثبت واقرى منه في الممكنات والفرق

بين هذا والاول انه قد يكون التأخر اقوى واثبت من التقدم كالوجود بالقياس الى

الحركة الفلكية والاجسام الكثاثة وقد يكون بالسدة والضعف كالبياض بالنسبة

وأما المركب فهو أما
كلام ان افاد المتع
بمعنى صحة السكوت
عليه فان احتمل الصدق
والكذب سمي قضية
وخبر او الا فان دل على
طلب الفعل دلالة اولية
فهو مع الاستعلاء
امر ونهى ومع
الخصوع سؤال ودعاء
ومع التساوي التماس
والافهوا التبيين
وبندرج فيه التمسى
والترجى والقسم
والدعاء واما غير كلام
ان لم يفده وهو اما
حكم تقييدى ان تركب
من اسمين او اسم
وفعل وتفيد الاول
بالثاني واما ان لا يكون
كذلك كالركب من
اسم واداة وفعل واداة
وزعوا ان الكلام
لا يأنف الامن اسمين
او من فعل واسم
ونقص بالتدو اجيب
عنه بان التدافى تقدير
الفعل قبل عليه بانقلو
كان كذلك لا يحتمل
الصدق والكذب
واجيب عنه بان ما في
تقدير الفعل انما
يحتملها اذا كان اخبارا
لانسان بدل عليه
الفاظ العقود كقوله
بعث واسله من

الى التلج والماج وان كان معنى اللفظ متعددا فاما ان يحتمل بينهما نقل او لا فان تحتمل
فاما ان يكون ذلك النقل لمناسبة او لا فان كان لمناسبة فان هجر الوضع الاول يسمى
منقولاً شرعياً او عرفياً او اصطلاحياً على اختلاف التالين من السرعة والعرف
العام والخاص وان لم يهجر لوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثانى
مجازاً فان كانت المناسبة هى المشاركة فى بعض الامور فهو مستعار كالاسد للرجل
السبحان والافقير مستعار مثل جرى النهر وان كان النقل لا لمناسبة فهو المرتجى
وان لم يحتمل بينهما نقل بل وضع لهما وضعا اولاً يسمى بالنسبة اليهما مشتركا
وبالنسبة الى كل واحد منهما مجازاً والمرتجى يندرج فى هذا القسم من وجه لانه
لما لم تعتبر المناسبة فكانه لا ملاحظة للوضع الاول ولا نقل وايضا المفرد اذا اعتبر
بالتعاس الى مفرد آخر فان كان موافقاً له فى المعنى سمياً متزاداً فحين وان كان مخالفاً له
سمياً متباينين هذا هو الكلام فى الالفاظ المفردة (قوله واما المركب فهو اما كلام
ان افاد المتع) اللفظ المركب اما تام او ناقص ويسمى كلاماً وفرد كلام والكلام
ما يفيد المتع بمعنى صحة السكوت عليه اى لا يفترق فى الافادة الى انضمام لفظ اخرية نظر
لاجله افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به ولما كان المقيد مقولاً بالاشتراك على مقابل
المهمل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفرداً كان او مركباً وعلى ما يفيد فائدة جديدة
فلا يعد مثل قولنا السماء فوقنا منه وعلى ما يصح السكوت عليه فسر به فامة اقرية
الاشتراك على ما تقتضيه صناعة التعريف فيدخل فيه ما يفيد فائدة مفردة كقولنا
زيد قائم وما لا يفيدها فان احتمل الصدق والكذب يسمى خبر او قضية وهو المنفع به
فى المطالب التصديقية لا يقال الخبر اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب او كاذبا
فلا يحتمل الصدق وايضا الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فتعريفه
بهما دور لانا نقول المراد احتمال الصدق والسكذب بحسب مفهومه وتعين
احدهما بحسب الحساراج لينا فيه والمراد بالولو الجامعة او القاسمة فلا عبرة
الا باحدهما وامتناع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر ممنوع وعلى تقدير
تسليم خفية الخبر واضحة عند العقل الا انها لما اشبهت بسائر الماهيات احتجج
الى تغيرها وتعيينها فلا اعتبار ان من حيث هى هى ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة
الصدق والكذب متوقف على ماهيته من حيث هى هى ومعرفة من حيث
انها مدلول الخبر متوقف عليهما فلا دور وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل
على طلب الفعل دلالة اولية اى اولاً وبالذات او لا فان دل وكان مع الاستعلاء فهو امر
ان كان الفعل المطلوب غير كف ونهى ان كان كفا والافهوا مع التساوي التماس ومع
الخصوع سؤال ودعاء وانما قيد الدلالة بالاولية ليجزج الاخبار الدالة على طلب الفعل
فان قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار بطلب

القول والاختبار يطلب الفعل يدل على طلب الفعل فذلالتة على طلب الفعل بواسطة
 الاختبار به لا بالذات والاولى ان يقال التقيد للتفرقة بين الاوامر وتلك الاخبار
 في دلالتها على طلب الفعل وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب منعا عن الدخول
 فكيف يخرج بالقيود ولا خارج غير الخبر الدال على طلب الفعل كقولنا ليت ز بدا
 يضرب ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل
 بواسطة تمنيه او ترجيه وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اولية فهو التنبيه ويندرج
 فيه التمني والترجي والقسم والنداء والاستفهام والتعجب والفاظ العقود واما غير
 الكلام فاما ان يكون الثاني فيه قيد الاول ولا الاول المركب التقيدي وهو
 النافع في المطالب التصورية ولا يتركب الامن اسمين او اسم وفعل لان القيد موصوف
 والتقيد صفة والموصوف لا بد ان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل وايضا الحكم
 التقيدي اشارة الى الحكم الخبري فالخبر ان الناطق معناه المحبوا الذي هو ناطق
 فكما يستدعي الخبري التركيب من اسمين او اسم وفعل فكذا التقيدي والثاني غير
 التقيدي كالتركيب من اسم واداة وزعم الصلة ان الكلام لا يتألف الامن اسمين
 او اسم وفعل لانه يستدعي محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه لانكون الاسما
 والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا خفاء في اتفاقه بالقضية
 السرطية ولا يحصى عنه الانحصاص الدعوى بالقول الجازم ونقص ايضا بالنداء
 فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه
 لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ويجاز ان يكون خطا با مع ثالث
 لان الفعل الذي قدر النداء به كذلك وجوابه منع الملامتين وانما تصدقان لو كان الفعل
 المقدر به اخبار الانشاء غاية في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبار لكن لا يلزم
 منه ان يكون اخبارا في جميع المواد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار
 والانشاء كافاتاق العقود (قوله الباب الثاني في مباحث الكلّي والجزئي) بعد الفراغ
 من الباب الاول في المقدمات مهد الباب الثاني لمباحث الكلّي والجزئي وليس للجزئي
 في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث ولصاحبه عن النظر فيها
 غنى قال النسخ في السناه ان الاستدلال بالظفر في الجزئيات لكونها لا ياهي واحوالها
 لا تثبت وليس علمنا بها من حيث هي جزئيتها بقيدنا كالا حكيما او بلفظنا الى غاية حكمة
 بل الذي يهمن النظر في الكليات وفصل هذا الباب الى ستة فصول وكان الانسب
 الى فصلين تفرقة بين المقصد الاعلى وبين مقدماته ووضع الفصل الاول لتعريف الكلّي
 والجزئي وبيان اقسام الكلّي واحكامه وذكر فيه اربعة مباحث الاول
 في تعريفهما المفهوم وهو ما حده في العقل اما كلّي او جزئي لانه اما يمنع نفس
 تصويره اى يمنع من حيث انه متصور من وقوع الشريعة فيه ولا يمنع فان منع فهو

الباب الثاني في مباحث
 الكلّي والجزئي وفيه
 فصول الاول في
 تعريفهما واقسام
 الكلّي واحكامه وفيه
 مباحث الاول المفهوم
 ان منع نفس تصويره
 من الشريعة فهو الجزئي
 والافه والكلّي امتنع
 وجوده فاداره للتوهم
 في الحسارج او امكن
 ولم يوجد او وجد
 واحد فقط مع امكان
 غيره او امتناعه او
 كبير متناه او غير
 متناه

الجزئي كزيد وهذا الانسان والا فهو الكلي كالانسان فانه مفهوم مشترك بين افرادة بان يقال لكل واحد منها انه هو وانما قيد المنع بنس التصور يخرج بعض اقسام الكلي وهو الذي يتمتع فيه الشركة لانفس مفهومه بل لامر خارج كواجب الوجود واللفظ الدال عليهما يسمى كلياً وجزئياً بالتبعية والعرض تسمية الدال باسم المدلول وهما اعتراضات لا يخفى الاشارة اليها من فوائد احداها انه لا معنى للاشتراك بين الكثيرين انه يشعب او يخرج اليها بل مطابقته لها على ماصر حوايه وحيث لا تصور طائفة من الناس زيدا مثلاً كان صورته الموجودة في الخارج تطابق الصورة العقلية التي في اذهان الطائفة ضرورة ان المطابقة هي فيجب ان يكون زيد كلياً وجوابه ان لشركة ليست هي المطابقة مطلقاً بل مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين وقد صرح به الشيخ حيث قال كلي هو المصنف الذي المفهوم منه في النفس لا يتمتع نسبته الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متساكلة كما ان للانسان معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد وعمره وخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان وتام التحقيق لهذا المقام مذکور في رسالتنا المعمولة في تحقيق الكليات فمن اراد الاطلاع عليه فليطالع ثمة وثانيها ان التصور هو حصول صورة الشيء في العقل والصور العقلية كلية فاستعمال التصور في حد الجزئي غير مستقيم وايضاً المقسم اعني المفهوم الذي هو ما حصل في العقل لا ياتي اول الجزئي ونجيب باننا لانم ان الصور العقلية كلية فان ما حصل في النفس قد يكون بالة وواسطة وهي الجزئيات وقد لا يكون بالة وهي الكليات والمدرك ليس الا النفس الا انه قد يكون ادراكه بواسطة وذلك لاننا في حصول الصور المدركة في النفس او نقول التصور هو حصول صورة الشيء عند العقل على ما فسرنا به في صدر الكتاب فان كان كلياً فصورته في العقل وان كان جزئياً فصورته في آله وعلى هذا لا اشكال وثالثها ان قيد النفس في التعريف مستدرك لانه يتم بدونه كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشركة والكلي ما لا يمنع تصوره منه والجواب انه لما اخذ التصور في تعريف الكلي والجزئي علمنا ان الكلية والجزئية من هوارض الصور الذهنية فربما يسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية ما لا يمنع الشركة كان حقيقتها الخارجية كذلك لان الصور الذهنية مطابقة للحاقيق الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشركة في الخارج هف فازيل هذا الوهم بان منع الصور الذهنية للشركة وعدم منعها ليس بالنظر الى ذاتها بل من حيث نفس تصورهما ففس تصور الواجب هو الذي لا يمنع الشركة لاذاته فالتقييد بالنس لازالة هذا الوهم وزيادة الايضاح واما قوله امتنع وجود افرادة المتوهمه او امكن ففيه تبينه وتقسيم اما التبينه فهو ان قوماً حسبوا ان الكلي مشترك بين كثيرين لا بد ان تكون افرادة موجودة في الخارج وذلك انهم لما سمعوا ان الكلي

مشارك بين كثير بن تخيلوا الاشتراك بحسب الخارج فنبه على فساد هذا الظن لجواز امتناع افراده وعدمها حتى يعلم ان مناط الكلية هو صلاحية اشتراكه بين كثير بن بحسب العقل وامكان صدقه عليها لمجرد مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق الكل على كثير بن معتبرا لم تكن الكميات الفرضية مثل نقض الامكان العام واللاشيء كناية اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه الا امكان العام او الالشيء لانا نقول المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل ما هو اعم مما هو بحسب نفس الامر او الفرض العقلي فالاعتبار امكان صدقه على كثير بن سواء كان صادقا او لم يكن وسواء فرض العقل صدقه او لم يفرض قط لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الجزئي صادقا على اشياء كما يفرض صدق الالشيء عليها لانا نقول ذلك فرض متمنع وهذا فرض متمنع والفرق دقيق اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال معنى زيد يستحيل ان يعمل مستر كما فيه فان معناه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار اليه يتنع في ذهن ان يعمل لغيره فالخاصل ان مجرد فرض صدق الشيء على كثير بن لا يعمل بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية ولكن هذه الدقيقة على ذكر منك فلها في تحقيق المحصورات مواضع نفع واما التقسيم فهو للكل بحسب وجوده في الخارج وعدمه وذلك لانه اما ان يكون متمنع الوجود في الخارج او يمكن الوجود والاول كسر بك الباري والثاني اما ان لا يوجد منه شيء في الخارج او يوجد والاول كاللغاة والثاني اما ان يكون الوجود منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون غيره متمنعا كواجب الوجود او متمنعا كاحتمس عدد من يجوز وجوده سمي اخرى والثاني اما ان يكون متمنعا كالكواكب السبعة او غير متمنعا كالغوس الناطقة لا يقال هذا التقسيم باطل لان احد الامر بن لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسيما او يكون قسم الشيء قسيما منه وذلك لان الامكان اما امكان عام وقد جعل الامتناع قسيما له فيكون قسم الشيء قسيما او امكان خاص وقد جعل الواجب قسيما منه فيكون قسم الشيء قسيما هف لانا نقول المراد الامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر (قوله و يعتبر في حل الكل على جزئياته حل الموطاة) لما كان معنى الكل ما لا يمنع من وقوع السركة فيه ومعناه انه يمكن ان يصدق على كثير بن اى يعمل على كثير بن والكثيرون جزئيات الكل اراد ان بين ان حل الكل على جزئياته اى حل هو حل الموطاة او حل الاشتقاق وان كلية الكل انما هي بالنسبة الى امور يعمل عليها الكل بالموطاة لا بالقياس الى امور يعمل عليها الكل بالاشتقاق حتى ان كلية العلم مثلا بالقياس الى زيد وعرو و بكر بل بالقياس الى علومهم فليان هاتين الفائدتين قدم هذه المسئلة فنقول المعتبر في حل اكل على جزئياته حل الموطاة وجزئيات الكل ما يعمل الكل عليها بالموطاة لا بالاشتقاق وحل الموطاة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع

و يعتبر في حل الكل على جزئياته حل الموطاة وهو ان يعمل الشيء بالحقيقة على الموضوع للحل الاشتقاق وهو ان لا يعمل عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان اذ لا يقال الانسان بياض بل ذو بياض او اشق منه ما يعمل بالحقيقة كالابيض هكذا قال الشيخ وقيل عليه بان لفظة ذو بالنسبة وهي خارجة عن المحمول فالمحمول بالحقيقة البياض وجوابه ان النسبة الخارجة عن المحمول ما يربطه بالموضوع ورب نسبة تكون نفس المحمول او جزءه وزعم الامام ان حل الموصوف على الصفة حل الموطاة وعكسه يحل الاشتقاق بين

بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولاً عليه
 بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولاً عليه بالحقيقة
 فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذو او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض
 او بياض وحيتئذ يصكون محمولاً بالواسطة هكذا قال الشيخ وفسر المحمول
 بالحقيقة بما يعطى موضوعه حده واسمه ووربما يفسر حمل المواطة بمحمل هو هو
 وحمل الاشتقاق بمحمل هو ذو هو واعترض ابو البركات على ما قاله بان المحمول
 في حمل الاشتقاق كالبياض محمول ايضا بالحقيقة اذ لفظة ذو للنسبة والنسبة تكون
 خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو البياض وجوابه ان اراد به ان كل
 نسبة تربط المحمول بالموضوع خارجة عن الطرفين فليس كذلك
 وان اراد ان كل نسبة مطلقاً خارجة فهو ممنوع فرب نسبة تكون نفس
 المحمول كقولنا الاضافة المارضة للاب هي الابوة او جزؤه كقولنا زيد ابوعمر و
 وقال الامام المحمولى اما ان يكون ذاتاً او صفة فان كان ذاتاً فهو حمل المواطة لان
 معنى المواطة الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتاً فقد توافقاً
 كقولنا الكتاب انسان وان كان صفة غير الموضوع فلا حمل بالمواطة بل
 بالاشتقاق لكون حملها باعتبار مفهومها وهي متفقة كقولنا الانسان كانت

والاصطلاح المتعارف على المعنى الاول (قوله الثانى الجزئى ايضا يقال على المندرج
 تحت كلئى) لفظ الجزئى يقال بالاشتراك على المعنى المذكور وعلى المندرج تحت كلئى
 ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة الى غيره والاول جزئياً حقيقياً اذ جزئيته
 بالنظر الى حقيقته وتعرف الاضافى بالكلئى بطله تضاهيهما فلو قيل انه
 المندرج تحت شئ آخر كان جيداً فههنا ثلث مفهومات الجزئيات والكلئى
 انما تصير مفصلة عند العقل اذا بين المغايرة والنسبة بينهما فالاضافى غير الحقيقى
 اما اولاً فلامكان كلية الاضافى لجواز اندراج كلئى تحت كلئى آخر دون الحقيقى
 واما ثانياً فلانه اعم من الحقيقى مطلقاً لان كل جزئى حقيقى مندرج تحت ماهيته
 المعرأة عن الشخصات فيكون اضافياً وهو منقوض بالتخصيص اذ ليس له ماهية
 كلية والاشكال لا يخص شخصاً وبالواجب فانه شخص وليس له ماهية كلية والاشكال
 ماهية معروضة للتخصيص وذلك بخلاف لمذهبهم والاولى ان يقال انه مندرج تحت
 كليات كثيرة لانه ان كان موجوداً فهو مندرج تحت مفهوم الوجود وهو كلئى وان
 كان معدوماً يندرج تحت المعدوم وهو ايضا كلئى ولانه اما واجب او ممكن
 او متنع واما ما كان مندرج تحت احدها وليس كل اضافى حقيقياً لجواز كليته ثم الاعم
 يجوز ان يكون جنساً يجوز ان يكون عرضاً ما وههنا ليس الاضافى جنساً للحقيقى
 لانه لو كان جنساً له لما امكن تصور الحقيقى بدونه والثالى باطل لجواز تصور كون

الثانى الجزئى ايضا
 يقال على المندرج
 تحت الكلئى ويسمى
 جزئياً اضافياً الاول
 حقيقياً وهذا غير
 الاول لامكان كونه
 كلياً دون الاول واعم
 منه مطلقاً اذ كل
 جزئى حقيقى يندرج
 تحت كلئى من غير
 عكس وليس جنساً له
 لامكان تصور الاول
 ذونه ومن الكلئى
 من وجه اذا اضافى
 قد يكون كلياً بالعكس
 والحقيقى بيان الكلئى
 من

وكل مفهوم يبين آخر

مباينة كلية أو يساويه

أو يكون اعم واخص

منه مطلقا ومن وجه

لانه ان لم يصدق

شيء منهما على شيء

فما صدق عليه الاخر

تباينا بالكلية وان

صدق كل واحدة

منهما على شيء فما

صدق عليه الاخر

فان استلزم صدق

كل منهما صدق

الاخر تساويا وان

لم يستلزم صدق

شيء منهما صدق

الاخر كان كل منهما

اعم من الاخر من وجه

وان استلزم صدق

احدهما صدق الاخر

من غير عكس

فالمستلزم اخص

من الاخر مطلقا

من

ونقيضا للتساويين

متساويان ونقيض

الاعم مطلقا اخص

من نقيض الاخص

مطلقا ونقيض الاعم

من وجه لا يلزم كونه

اعم من نقيض الاخر

او اخص لان نقيض

اخص قد يكون

الشيء مانعا من وقوع الشركة فيه مع الذهول عن اندراج تحت كلى ولان

الاضافي مضايغ للكلية ولاضافة في الحقيقى وبين الاضافى والكلية عموم من وجه

لتصادقهما في الكليات المتوسطة وصدقه بدون الكل في الحقيقى وصدق الكل

بدونه في اعم الكليات وفيه نظر اذ لاكلية الا وهو مندرج تحت آخر لان كل كل

فاما ان يصكون (ب) مثلا او (لاب) وايضا كان يندرج تحت احدهما والحقيقى انه

ان اريد بالندرج الموضوع لكلى فهو اعم مطلقا من الكل و ان اريد الاخص

او المندرج تحت ذاتى فالنسبة كما ذكر وبين الجزئى الحقيقى والكلية مباينة كلية

وذلك واضح (قوله وكل مفهوم يبين آخر مباينة كلية) كل مفهوم اذا نسب الى

مفهوم آخر فالنسبة بينهما مفهومة في اربع المساواة والعموم مطلقا ومن وجه

والمباينة الكلية وذلك لانهما ان لم يتصادقا على شيء اصلا فهما متباينان تباينا كليا

وان تصادقا فان تلازما في الصدق فهما متساويان والا فان استلزم صدق احدهما صدق

الاخر فيبينهما عموم وخصوص مطلقا والمستلزم اخص مطلقا من الاخر واللازم اعم

وان لم يستلزم فيبينهما عموم وخصوص من وجه وكل منهما اعم من الاخر من وجه

وهو كونه شاملا للاخر ولغيره واخص منه من وجه وهو كونه مشغولا للاخر

فلا يدههما من صور ثلث وفي هذا الحصر اشكال وهو ان نقيض الامكان العام

والنسبة لاشك في كونهما مفهومين وليس متباينين والا لكان بين عينيها مباينة

جزئية ولامتساويين لانهما لا يصدقان على شيء اصلا ولا بينهما عموم مطلق لان

عين العام يمكن ان يصدق مع نقيض الخاص ولا يمكن صدق نقيض احدهما على

عين الاخر ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منهما مع نقيض الاخر فان قلت

التدبير بين التنى والاثبات كيف لا ينعصر فنقول المنع في قسم التباين فليس يلزم من عدم

تصادق المفهومين على شيء كونهما متباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شيء ولم

يصدق الاخر عليه او نورد النقيض على تعريف المتباينين فان النقيضين لا يتصادقان

على شيء اصلا وليس متباينين * واعلم ان هذه النسب كما تعتبر في الصدق تعتبر في

الوجود النسب المعتبرة بين القضايا انما هي بحسب (قوله ونقيضا للتساويين متساويان)

لمابين النسب بين المفاهيم شرع في بيان النسب بين نقايضها فتقيضا للتساويين

متساويان لان كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الاخر

والالصدق عينه على بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما فيلزم صدق احد

التساويين بدون الاخر هف وفيه منع قوى وهو ان لا يصدق كل

ما صدق عليه نقيض احدهما صدق عليه نقيض الاخر لصدق عينه بل اللازم

على ذلك التدبير ليس كل وهو لا يستلزم بعض ما صدق عليه نقيض احدهما صدق

عليه عين الاخر لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون

أعم من عين العام
 من وجه مع المباني
 الكلية بين نفس العام
 وبين الخاص وبين
 قبضى المتباينين مباني
 جزئية لأن نقبض
 بكل منهما يصدق مع
 عين الآخر فإن صدق
 مع نقبضه أيضا تبين
 نقبضهما تبانيا جزئيا
 والافكليا فالجزئية
 لازمة من

المساوي امر اشأ ملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق نقبضه على
 شيء أصلا فلا تصدق الموجبة لعدم موضوعها حيثئذ ولهم في النقص عن هذا
 المنع طريقان الأول تغيير للمدعى وذلك من وجوه الأول أن المراد من تساوي
 نقبضى التساويين أنه لا شيء مما يصدق عليه نقبض أحد المتساويين يصدق عليه عين
 الآخر والصدق نقبضه للنكس إلى الحال والثاني ليس المراد تساوي النقبضين بحسب
 الخارج بل بحسب الحقيقة بمعنى أن كل ما لو وجد كان نقبض أحد المتساويين فهو بحيث
 لو وجد كان نقبض الآخر وحيثئذ يتلزم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وفيه
 نظر لأن موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه المتممات كذبت وعلى تقدير
 صدقها تمنع الخلف لجواز صدق أحد المتساويين على تقدير نقبض الآخر حيثئذ
 والافلا تلازم بين الموجبة والسالبة الثالث لأن نقبضى المتساويين متساويان
 مطلقا بل إذا صدقا في نفس الامر على شيء من الأشياء والاختفاء في الدفاع المنع حيثئذ
 لوجود الموضوع وتحقيق التلازم بينهما لكن هذا التقصيص يتألف وجوب عموم
 قواعد هذا الفن الرابع أنا نقرر للتساويين بالتلازم من لافي الصدق فقط
 بل مطلقا سواء كان في الصدق أو الوجود فلا بد أن يكون نقبضا هما
 متساويين لأن نقبض اللازم يستلزم نقبض المروم الطريق الثاني تغيير الدليل
 إلى ما لا يرد عليه المنع وفيه أيضا وجوه أحدها أن ما يصدق عليه نقبض أحد هما
 يجب أن يصدق عليه نقبض الآخر فإنه لو لم يصدق عليه نقبض الآخر يصدق
 عليه عين الآخر لأن عين الآخر نقبض لنقبضه وكألم يصدق أحد النقبضين فلا بد
 من صدق النقبض الآخر واللازم ارتفاع النقبضين وفيه نظر لانا نقول هب أن عين
 الآخر نقبض لنقبضه لكن لانه أن صدق عين الآخر على نقبض أحدهما نقبض لصدق
 نقبضه عليه بل جواز أن لا يصدق عينه ولا نقبضه على نقبض أحدهما لعدم تأنيها
 أن نقبضى المتساويين يتمتع أن يكونا جزئيين فلا بد أن يكونا كليين فيكون لهما أفراد
 إذا يصدق عليه نقبض أحدهما من تلك الأفراد يصدق عليه نقبض الآخر والا
 لصدق عينه لوجود تلك الأفراد وفيه أيضا نظر لأن وجود الأفراد لا يكفي
 في صدق الموجبة بل لا بد منه من صدق الوصف الضواني عليها في نفس الامر
 ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر نقبض الامر الشامل ولو قدر صدق الموجبة
 فلزوم الحلف ممنوع لجواز صدق نقبض أحد المتساويين وعينه على نقبض
 المساوي الآخر بحسب الفرض العقلي وثالثها وهو العدة في حل الشبهة مسبق
 بتجهيد مقدمات الأولى أن نقبض الشيء سلبه ورفعته فتنبض الإنسان سلبه لأعدوله
 الثانية أن الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة
 فهي أعم من المدولة الطرفين الثالثة أن كذب الموجبة أما بعدم الموضوع وأما
 بصدق نقبض المحمول على الموضوع لأنه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق

تقيض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فتكون الموجبة صادقة وقد فرضنا
كذبها هف وإذا تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما ليس باحد المتساويين
ليس بالمساوي الاخر لانه لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما بعدم الموضوع
وهو باطل لان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل تصدق
مع عدم الموضوع واما بصدق تقيض المحمول على الموضوع فيصدق عين احد
المتساويين على تقيض المساوي الاخر وذلك يطل المساواة بينهما فان قلت قولكم
كل ما ليس باحد المتساويين ليس بالآخر اما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه
سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب الاخر او يكون معناه ان ما ليس يصدق عليه
احد المتساويين ليس يصدق عليه الاخر فان كان المراد الاول يلزم وجود الموضوع
ضرورية ان ثبوت الشيء للنفي فرع على ثبوت ذلك الشيء ويعود الاشكال
بمخالفته وان كان المراد الثاني فلا يكون التقيضان متساويين لانهما اللذان يصدق
كل منهما على ما صدق عليه الاخر فلا يجاب هو المتعبر في مفهوم التساوي
وهناك السلب فنقول المراد الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وسنحققه في موضع
يناسبه ان شاء الله تعالى وربما يتسلك على اثبات المطلوب بحثين آخرين الاول ان كل واحد
من المتساويين لازم للاخر وتقيض اللازم يستلزم تقيض الملزوم وفيه نظر لانه
ان اريد بذلك ان كل ما صدق عليه تقيض اللازم يصدق عليه تقيض الملزوم
فهو اول المسئلة وان اريد به انه كلما تحقق تقيض اللازم تحقق تقيض الملزوم فهو
سلب لكن لا يحدى نفعا في اثبات المطلوب الثانية انه لو لم يكن تقيضا المتساويين
متساويين كان بينهما احدي المناسبات الباقية والكل باطل اما المبينة الكلية فلانها
تستلزم المبينة الجزئية بين الصيغتين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان تقيض
الخاص يصدق على عين العام وعين العام على تقيض الخاص وهو ملزوم لصدق احد
المتساويين بدون الاخر واما العموم من وجه فلا يستلزم صدق كل منهما مع تقيض
الاخر وهو ايضا يستلزم خلاف المقدور وفيه نظر اذ الحصر ممنوع على ما ذكرناه
وتقيض الاعم مطلقا اخص من تقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه تقيض
الاعم صدق عليه تقيض الاخص وليس كل ما صدق عليه تقيض الاخص صدق
عليه تقيض الاعم اما الاول فلانه لولاها لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه
تقيض الاعم فلم يصدق الخاص بدون العام هف ولا يستراب في ورود المنع المذكور
ههنا وامكان دفعه ببعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق تقيض العام على كل
ما يصدق عليه نقص الخاص لاجتماع التقيضان والتالي باطل بيان الملازمة ان تقيض
الخاص يصدق على افراد العام المغايرة لذلك الخاص فلزم صدق العام وتقيضه عليها
ونقول ايضا لو كان كل تقيض الاخص تقيض الاعم وقد ثبت ان كل تقيض الاعم تقيض

الاخص فيساوي التقيضان فيكون العيان متساويين هـف او نقول بعض تقيض الاخص
 عين الاعم ولاشي من عين الاعم تقيض الاعم يتج من رابع الاول المدعى وهو ليس كل تقيض
 الاخص تقيض الاعم او نقول لولم يصدق لكان كل تقيض الاخص تقيض الاعم وبعض الاعم
 تقيض الاخص يتجان من ثالث الاول ان بعض الاعم تقيض الاعم هـف واختلف ليس يلزم
 من الصورة ولا من الصغرى فيكون من الكبرى او نقول لولاء لصدق كل ماصدق عليه
 تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاعم وينكس بعكس التقيض الى قولنا كل ماصدق
 عليه عين الاعم صدق عليه عين الاخص وهو محال او نقول لو صدق كل تقيض الاخص
 تقيض الاعم ولاشي من تقيض الاعم عين الاعم فلاشي من تقيض الاخص عين الاعم
 فلاشي من عين الاعم تقيض الاخص لكنه باطل لصدق قولنا بعض الاعم تقيض الاخص
 تحقيقا للموم واورد الكاتب على هذه القاعدة سؤا التقريره ان يقال لو كان تقيض
 الاعم اخص من تقيض الاخص لزم اجتماع التقيضين وبطلان اللازم يدل على بطلان
 الملزوم اما الملازمة فلان الممكن الخاص اخص من الممكن العام فلو كان تقيض الاعم
 اخص لزم صدق قولنا كل مالميس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان الخاص
 ومناقضية صادقة وهي قولنا كل مالميس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان
 العام لان كل مالميس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او متنع وكل واحد
 منهما ممكن بالامكان العام فنقول كل مالميس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان
 الخاص وكل مالميس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتج كل مالميس
 بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وانه اجتماع التقيضين وايضا اللا يمكن
 بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام لئلا ذكرنا فلو كان تقيض الاعم اخص
 يلزم صدق قولنا كل مالميس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وكل ممكن
 بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتج كل مالميس بممكن بالامكان العام فهو ممكن
 بالامكان العام وهو اجتماع التقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل مالميس بممكن بالامكان
 الخاص فهو اما واجب او متنع موجبة سالبة الموضوع فلام صدقها وان اراد به
 موجبة معدولة الموضوع فسلم لكن النتائج ممنوع فان القضية اللازمة سالبة الطرفين
 فلا يحد الوسط وعلى القاعدتين سؤا الان آخر ان الاول ان مجموع القاعدتين منق
 لانها لو تحقتا لزم انعكاس الموجبة الكلية بعكس التقيض الى الموجبة الكلية والتالي
 باطل لما يتوا في عكس التقيض اما لشرطية فلان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون
 مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان يصدق تقيض الموضوع على كل ماصدق
 عليه تقيضه فان قلت تقيض (ج) بالفعل ليس (ج) دائما وتقيض (ب) بالضرورة
 مثلا ليس (ب) بالامكان فالقضية اللازمة كل مالميس (ب) بالامكان ليس (ج) دائما وهي
 ليست بمعتبرة اذا لمعتبر في الوصف العنوانى ان يكون بالفعل قلت كل مالميس (ب)

بالفعل ليس (ب) بالامكان وهي مع القضية اللازمة يتبع العكس وهذا السؤال لا يرد على القدماء لانهم ذهبوا الى الانكسار ولا على المتأخرين لانهم قادحون في القاعدةين الثاني ان الانسان مساو للضاحك ولا يصدق كل ما ليس بضاحك ليس بانسان لصدق قولنا بعض ما ليس بضاحك انسان لان الموضوع معتبر بالفعل وكذلك الماشي اعم من الانسان ويكذب كل ما ليس بماش ليس بانسان لصدق تقيضه والجواب ان اللفظ انما وقع من اخذ التقيض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الماشي بالقوة وتقيضا هما الاضاحك دائما والالماشي بالضرورة وحينئذ تصدق القضيتان والحاصل ان رعاية شرائط التناقض في اخذ تقيضي طرق التسبب واجبة لترتب الاحكام وتقيض الاعم من وجه لا يجب ان يكون اعم من تقيض الآخر او اخص مطلقا ومن وجه لان تقيض الخاص قد يكون اعم من عين الصام من وجه مع المباشرة الكلية بين تقيض العام وعين الخاص واحترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم عن الامور السامطة فان تقيض الاخص منها لا يكون اعم منها بل بينهما مباينة جزئية لانه اذا صدق كل من الصينيين بدون الآخر يصدق كل من التقيضين بدون التقيض الآخر ولا معنى للمباشرة الجزئية بين الامرين الا يصدق كل منهما بدون الآخر في الجملة وبين تقيض المتباينين ايضا مباينة جزئية لان تقيض كل منهما يصدق بدون تقيض الآخر ضرورة صدقه مع عين الآخر فان صدق مع تقيضه كان بينهما عموم وخصوص من وجه والا كان بينهما مباينة كلية واياها كان يتحقق المباينة الجزئية وفيه استدراك لانه لما كانت المباينة الجزئية صدق كل من الامرين بدون الآخر في بعض الصور وقد تبين صدق كل واحد من التقيضين بدون التقيض الآخر فقد ثبت بينهما المباينة الجزئية ولا احتياج الى باقي المقدمات (قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا) من المعلوم ان الحيوان مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في الالذهان ليس بكل واحد ولا جزئي حتى لو كان الحيوان لانه حيوان كليا لم يكن حيوان شخصي ولو كان لانه حيوان جزئيا لم يوجد منه الا شخص واحد وهو الذي كان يقتضيه بل الحيوان في نفسه شيء يتصور في العقل حيوانا وبسبب تصوره حيوانا لا يكون الاحيانا فقط وان تصور معه انه كلي او جزئي فقد تصور معنى زائدا على الحيوانية ثم لا يرض له من خارج انه كلي حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثير من نعم يرض للصورة الحيوانية المعقولة نسبة واحدة الى امور كثيرة بها يحملها العقل على واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان اليه نسبة الذوب الى الابيض وكما ان الثوب له معنى والابيض له معنى لاحتياج في تعقله الى ان يعقل انه ثوب او خشب او غير ذلك واذا التأم حصل معنى آخر كذلك الحيوان ايضا معنى والكلي معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان او انسان او غيرهما والحيوان الكلي معنى

الثالث مفهوم الحيوان
مثلا غير كونه كليا
والا فالنسبة عين
النسب وغير المركب
منهما والاول هو
الكلي الطبيعي والثاني
المنطقي والثالث العقلي
ووجود الطبيعي
يقيني لان الحيوان
جزء هذا الحيوان
الموجود في الخارج
وجزء الموجود موجود
فا هو جزؤه اما نفس
الحيوان من حيث هو
هو اعم قيد و يعود
الاول فالحيوان بلا
شرط شيء موجود
وتصوره لا يتسع من
الشركة فيه فالكلية
الطبيعية موجود
ووجود المنطقي فرع
وجود الاضافي
ووجود العقلي مختلف
فيه وبالله غير موكول
الى نظر المنطق

ثالث وقد استدل على التنافير بان كونه كليا نسبة تعرض الحيوان بالقياس الى افراده والنسبة لا تكون نفس احد المنشئين فيكون الحيوان مقابرا لمفهوم الكلّي وهما عفايران المركب منهما ضرورة مفارقة الجزء للكل فالاول هو الكلّي الطبيعي لانه طبيعة مامن الطبايع والثاني المنطقي لان المنطقي انما يبحث عنه والثالث العقلي لعدم محققته الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان هذه الاعتبارات لا تخص بالحيوان ولا بمفهوم الكلّي بل تعم سائر الطبايع ومفهومات الكليات من الجنس والنوع والفصل وغيرها حتى يحصل جنس طبيعي ومنطقي وعقلي وهكذا في الغير على هذا اجرت كلمة المتأخرين وفيه نظر لان الحيوان من حيث هو هو لو كان كليا طبيعيا او جنسا طبيعيا لكان كليمه وجنسيته الطبيعية لانه حيوان فيلزم ان يكون الاشخاص كليات واجناسا طبيعية والنوع جنسا طبيعيا وايضا الكلّي الطبيعي ان اراد به طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرهما كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وان اراد به الطبيعة من حيث انها معروضة للكلية حتى يكون الجنس الطبيعي الطبيعة من حيث انها معروضة للجنسية وهكذا في غيره فلا يكون الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا بل لابد من قيد المروض فالكلّي الطبيعي هو الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث اذا حصل في العقل صلح لان يكون مقولا على كثيرين وقد نص عليه الشيخ في النفاذ حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان باهو حيوان الذي يصلح لان يحصل للعقول منه الندية التي الجنسية فانه اذا حصل في الذهن مقولا صلح لان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ولا المتصور من الانسان فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الالهان تقارن بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد فلتن قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلّي الطبيعي لم يبق فرق بينه وبين العقلي فتقول اعتبار القيد مع شيء يحتمل ان يكون بحسب عروضة له ويحتمل ان يكون بحسب الجزئية فهذا العارض معتبر في العقلي والطبيعي والحقيق يقتضي اذ قلنا الحيوان مثلا كليا ان يكون هناك اربعة مفهومات طبيعة الحيوان من حيث هي هي ومفهوم الكلّي من غير اشارة الى العادة من المواد والحيوان من حيث انه تعرض له الكلية والمجموع المركب منهما فالحيوان من حيث هو هو ليس باحدى الكليات وهو الذي يعطى ما تحت اسمه وحده وما يقال من ان الجنس الطبيعي كذلك فهو ليس من حيث انه جنس طبيعي بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوع للجنسية واما المنطقي فهو يعطى اتوابع اسمه وحده لاناواع موضوعه وهو في تلك الحال معنى اذا اعتبر عروض الجنسية اليه كان جنسا طبيعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات وان كان خارجا عن الصناعة الا ان المتأخرين يتعرضون لبسائ وجود الطبيعي منها على ما اصطلموا عليه ويحيلون الاخرين على علم آخر زعمنا منهم بان انضاع بعض

مسأله في نظر التعليم موقوف عليه مع كون ادنى التنبيه في بيان وجوده كافياً
 بخلافها ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه شيئاً مما سمع لنا عليه مبرراً
 بعمارة تعقل مستقيم ونظر عن شوا ئب التقليد والتعصب سليم قال وجود الكلبي
 الطبيعي في الخارج بقين لأن الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج لوجزه
 الموجود موجود فالحيوان الذي هو جزؤه أما الحيوان من حيث هو أو الحيوان مع
 قيد فإن كان الأول يكون الحيوان من حيث هو موجود أو إن كان الثاني يعود الكلام
 في الحيوان الذي هو جزؤه ولا يتسلسل لامتناع تركيب الحيوان الخارج من أمور
 غير متناهية بل ينتهي إلى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التسلسل فال المطلوب
 حاصل لأن الحيوان جزء الحيوان الذي مع القيود الغير المتناهية ويتمتع أن يكون مع
 شيء من القيود والالكن ذلك القيد داخلها وخارجاً عنها فأن الحيوان لا بشرط
 شيء موجود في الخارج وهو الكلبي الطبيعي وأما قوله ونفس تصويره لا يمنع
 من الشركة فلا دخل له في الدليل وإنما أوردته إشارة إلى وجود الكلبي في الخارج فإنه
 لما تبين أن الكلبي الطبيعي موجود ولا شك أنه بحيث إذا حصل في العقل كان نفس
 تصويره لا يمنع من الشركة فقد وجد في الخارج ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع
 الشركة فيكون الكل موجوداً في الخارج وعلى هذا لو قال فالكلبي موجود بدون
 الطبيعي لكان أنسب نعم لو أريد بالكلية الاشتراك بين كثيرين فهي لا تعرض
 الطبيعة إلا في العقل كما اشرنا في مبادئ هذا البحث إليه وحيث لو قلنا الكلبي موجود
 في الخارج كان معناه أن شيئاً موجوداً في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية على
 أنهم لا يعاشون من القول بعروض الشركة في الخارج حتى أن صاحب الكشف
 صرح بوجود الكلبي في ضمن الجزئيات في الخارج مستدلاً عليه بالدليل المذكور
 والمصنف في مباحث الجنس سبع منافع الشخص لعروض الشركة وآخر وآخر ما
 لا يحتمل المقام إرادته ونحن نقول أن اردتم بقولكم الحيوان جزء هذا الحيوان
 أنه جزء في الخارج فهو ممنوع بل هو أول المسئلة وإن اردتم أنه جزء في العقل
 فلا نمان الاجزاء العقلية يجب أن تكون موجودة في الخارج سلمناه لكنه منقوض
 بالصفات العددية فإن الاعي مثلاً جزؤه هذا الاعي الموجود في الخارج مع أنه
 ليس بموجود سلمناه لكننا نختار أن الحيوان الذي هو جزؤه الحيوان مع قيد ونمنع لزوم
 التسلسل وإنما يلزم لو كان جزؤه الحيوان مع قيد آخر وهو ممنوع بل الحيوان
 مع ذلك القيد بعينه على أنه لو ثبت كون الحيوان جزءاً من هذا الحيوان لكفى في
 إثبات المطلوب لأن الكلبي الطبيعي ليس إلا الحيوان فبأن المقدمات مستدرك
 والذي يفطر بالبال هناك أن الكلبي الطبيعي لا وجود له في الخارج وإنما الموجود
 في الخارج هو الاشخاص وذلك لوجهين أحدهما أنه لو وجد الكلبي الطبيعي

في الخارج لكان اما نفس الجزئيات في الخارج اوجزأ منها او خارجا عنها
والاقسام باسرها باطله اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل
واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج ضرورة ان كل واحد فرض منها من
الطبيعة الكلية وهي عين الجزئ في الآخر وعين العين عين فيكون كل واحد فرض عين
الآخر هف واما الثاني فلانه لو كان جزأ منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود
ضرورة ان الجزء الخارجى مالم يحقق اولاً بالذات لم يحقق الكل وحينئذ يكون
منابر الها في الوجود فلا يصح حله عليها واما الثالث فبين الاستحالة وتأييها ان
الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الوجود في الاعيان اما مجرد الطبيعة
او هي مع امر آخر لا سبيل الى الاول والازم وجود الامر الواحد بالنقص في
امكنة مختلفة وانصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والالم يحل
من ان يكونا موجودين بوجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود
واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشيء الواحد بمطين
مختلفين وانه محال وان قام بالمجموع لم يكن كل منهما موجودا بل المجموع هو
الموجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على المجموع
هف فان قلت كون الحيوان مثلا موجودا ضروري لا يمكن انكاره قلت الضروري
ان الحيوان موجود بمعنى ان ما يصدق عليه الحيوان موجود واما ان الطبيعة
الحيوانية موجودة فهو ممنوع فضلا عن كونه ضروريا فان قلت اذا لم يكن في
الوجود الا الاشخاص فمن اين تحققت الكليات قلت العقل يزرع من الاشخاص صورا
كلية مختلفة نارة من زواتها واخرى من الامراض المكتشفة بها بحسب
استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكأنا اشرنا الى
تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فليظنهما من اراده في سلك المطالعة هذا هو
الكلام في الكلى الطبيعي واما وجود المنطق في الخارج فنخرج على الاضافة ان
قلنا بوجودها كان موجودا والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة الفساد لان القائل
بوجود الاضافة ليس قائلاً بوجود جميع الاضافات واما العقل فقد اختلف
في وجوده في الخارج والنظر فيه غير موكول الى منطقي قلن قلت العقلي ايضا
فزع الاضافة لانه اذا كانت الاضافة موجودة يكون المنطق موجود والطبيعي
موجود فيوجد العقلي اذلا جزء له غيرها والا كان معدوما لا تنفاه جزءه فلا وجه
لتخصيص التفرع بالمنطق فالاولى حل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده
الذهني بناء على مسئلة الوجود فنقول اما وجه التخصيص فهو ان المختلفين في
وجود الكلى العقلي لم يفرعونه على الاضافة بل عكسوا فيه بدلائل اخرى واما حل
الاختلاف على الذهني فلا توجيه له اذ لا يختص به ولا بالكليات بل يقع سائر الاشياء

والكلّي اما قبل الكثرة

وهو الصورة العقلية
في المبدأ الفياض قبل
وجود الجزئيات واما
مع الكثرة وهو الذي
في ضمن الجزئيات واما
بمدها وهو المنتزع
من الجزئيات في الخارج
بحد ف الشخصيات
واعلم ان كل كلي من
حيث هو كلي محمول
بالطبع وكل جزئي
اضافي من حيث هو
كذلك موضوع
بالطبع من

الرابع الكلّي اما تمام
ماهية الشيء وهو ما
به هو هو اوجزها و
خارج عنها والاول
هو المقول في جواب
ما هو اما بحسب
الخصوصية المحضة
ان يصلح جوابا له حالة
افراد الشيء بالسؤال
عن ماهيته دون الجمع
بينه وبين غيره فيه كالحده
بالنسبة الى المحدود
واما بحسب الشركة
المحضة ان كان بالعكس
كاجنس بالنسبة الى
اتوابعه واما بحسبهما
ان يصلح في الحالتين
كالتوابع بالنسبة الى
افراد من

(قوله والكلّي اما قبل الكثرة) تنقسم للكلّي الطبيعي وتفرقه ان يقان الكلّي
الطبيعي اما ان يكون مددوما في الخارج وليس تنطبق به فائدة حكمية واما ان يكون
موجودا في الخارج ولا يخلو اما ان يعتبر في وجوده العيني وهو الكلّي مع الكثرة
او في وجوده العيني ولا يخلو اما ان يكون وجوده العيني من الجزئيات وهو
الكلّي بعد الكثرة او وجود الجزئيات منه وهو الكلّي قبل الكثرة وفسره بالصورة
المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات كن تعقل شيئا من الامور الصناعية
ثم عمله مصنوعا واما مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الجزئيات لابعث انها جزء
لها في الخارج اذ ليس في الخارج شيء واحد عام بل مضاهيها جزء لها
في العقل فعدد الوجود معها بحسب الخارج ولهذا تحمل عليها واما بعد الكثرة
بالصورة المنتزعة عن الجزئيات بحد ف الشخصيات كن رأى اشخاص الناس
واستنبت الصورة الانسانية في الذهن * واعلم ان كل كلي من حيث هو كلي
محمول بالطبع وكل جزئي اضافي محمول من حيث هو جزئي اضافي موضوع بالطبع
اي اذا نظر الى مفهوم الكلّي يقتضي الحمل على ما تحته والى مفهوم الجزئي الاضافي
اقتضى الوضع بما فوقه وذلك لان مفهوم الكلّي ما يكون مشتركا بين كثيرين والمشتركة
محمول والجزئي الاضافي المندرج تحت كلي وهو الموضوع وانما قيد الجزئي
بالاضافي لان الجزئي الحقيقي ليس بموضوع من حيث هو جزئي حقيقي بل من حيث
انه جزئي اضافي (قوله الرابع الكلّي اما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو) الكلّي
اذا نسب الى شيء فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المنسوب اليه اي حقيقته التي بها
هو هو اوجزها عنها اوجزا عنها والاول لابد ان يكون مقولا في جواب ما هو
وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون صالحا لاجاب به عن ماهية الشيء حالة
افراده بالسؤال فقط او حالة جمعه مع غيره فقط او حالة الجمع والافراد فان كان الاول
فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالحد بالنسبة الى المحدود
فان الحيوان الناطق مثلا يصلح جوابا للسؤال عن ماهية الانسان حالة افراده
ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصلح جوابا وان كان الثاني فهو المقول في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى اتوابعه فانه اذا سئل عن الانسان
والفرس والتور بما هي فالجواب هو الحيوان ولو افرد الانسان بالسؤال لم يصلح
الحيوان للجواب وان كان الثالث فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى افراده فانه اذا سئل عن زيد بما هو كان
الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر لم يتغير فالقسم الاول هو الدال على
الماهية المختصة والثاني على الماهيات المشتركة بين المختلفات والثالث على الماهية
المشتركة بين المتفقات (ولقائل ان يقول ههنا اسئلة الاول ان مورد القسمة اما

الكلّي المفرد أو مطلق الكلّي فإن كان الكلّي المفرد لم يصح هذا الحد من اقسامه وان كان مطلق الكلّي لم ينحصر القسمة لأن هنا أقساما كثيرة خارجة عنها كالقصل القريب مع الفصل البعيد أو الفصل البعيد مع الفصل البعيدا والجنس البعيد مع الفصل القريب الثاني ان أحد الأمرين لازم إما عدم تنافع الأقسام أو تدخل الأقسام وكل منها باطل إما بيان لزوم أحد الأمرين فلان تقسيم الكلّي إما بالقياس إلى شيء واحد أو بالقياس إلى أشياء متعددة فإن كان الأول يلزم التداخل لانه أخذ الجنس في القسمة تارة دالا على الماهية وأخرى جزء الماهية وان كان الثاني يلزم عدم التداخل لجواز ان يكون الكلّي نفس ماهية وجزء ماهية أخرى وخارجا عن ماهية ثالثة وإما بطلان كل من الأمرين إما التداخل فظاهر لا سيما ان يكون الكلّي بالقياس إلى شيء واحد نفسه وجزؤه معا وإما عدم التنافع فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الأقسام وحيث لا تمايز الثالث ان القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المنسوب إليه مباحثا الرابع انه ان اراد تمام ماهية الشيء تمام ماهية ما من الماهيات ينحصر الكلّي في قسم واحد لانه ابدأ يكون تمام ماهية ما من الماهيات اذ جزء الماهية ايضا تمام ماهية ما وكذا ان خارج عن الماهية وان اراد به تمام الماهية النوعية التي لا تختلف افرادها الا بالمدى بترتيب المقول في جواب ماهو بحسب السرقة المحضة فحتمه الخامس ان أقسام الكلّيات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ستة وبصرح المصنف بأخصارها في الخمسة السادس ان كل مقول في جواب ماهو فهو مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه إلى الأقسام الستة بيان الأول ان كل مقول في جواب ماهو - دلالة يستلزم تصويره تصور الماهية المسؤول عنها ضرورة ان تصور الانسان يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمر وليس المعنى من الحد الا هذا وكل حد فهو مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة يتبع ان كل مقول في جواب ماهو مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة ويمكن ان تدفع الاسئلة الخمسة المتقدمة بان التقسيم للكلّي بالقياس إلى ما تحت من الجزئيات فيكون المراد بالشيء المنسوب إليه الجزئي فالاقسام المذكورة في القسم الأول ليست أقساما بل للمقول في جواب ماهو فلا بد من تقديره في الكتاب حتى يتم العناية واندفاعها حيث لا يخفى على المحصل لا يقال ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا تختلف الا بالعدد فلا اعتبار للجنس والفصل والحاصلة والمرض العام الا بالقياس إلى الماهية النوعية فلا بد خل في القسمة الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان المراد جميع الجزئيات فلا حصر ايضا لان ههنا أقساما أربعة أخرى وان كان المراد بعضها عاد السؤال لعدم التنافع والتمايز بين الأقسام لجواز ان يكون الكلّي نفس ماهية بعض الجزئيات وداخلا في ماهية البعض الآخر وخارجا

عن ماهية الباقي لانا نقول القسمة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام بمحسب
 المفهوم والاعتبار كاف في التمايز واما السؤال الاخير فجبوا به ان المقول في جواب ماهو
 نفس الماهية السؤال عنا لما يوجب تصوره تصورها ولهذا لم يحسن ايراد حدها
 بدلها واما جعل الحد منه فباعتبار انه نفس ماهية المحدود وان كان مغايرة باعتبار
 آخر فهو حد ومقول في جواب ماهو بالاعتبارين * واحمل ان المصنف سيصل الحد
 في فصل التمر يف داخلا في ماهية المحدود وهذه ههنا من المقول في جواب ماهو
 فلا بد ان يكون تمام ماهيته فين كلاميه تناقض صريح (قوله والثاني يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع) الثاني من اقسام الكلّي وهو ما يكون جزء ماهية الشيء يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع اي في كتاب ايسا ضوحى فانه يقال الذاتي في غيره على معان اخر
 سيأتيك بيانها والنسخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسره في السقاء بما ليس
 بعرضي قسمي الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا موضع نظر فان
 الذاتي ماله نسبة الى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء بل انما
 ينسب الى الشيء ما ليس هو ثم استشعر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للانحصار
 التكررة بالعدد فابطله بانه لوجعل الماهية ذاتية لتخص شخص لم يحل من ان تكون
 نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود المحذور اولى الجملة التي هي الماهية
 والتخص فلا يكون اياها بكما لها بل جزءا منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل
 على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه وانما الكلام في وقوع عليه الاصطلاح وهو
 لا يستل على نسبة اصلا والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه
 التسمية اصطلاحية لانفوية على انه لوجعل الماهية ذاتية للماهية من حيث انها مقترنة
 بالتخص لا ندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وعلى كل تقدير اى على كل واحد
 من تفسيري الذاتي لا يصح تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي الا مع كل نوع
 والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منها ولا يجوز ان يكون دالا
 على الماهية والا لكان دالا اما على الماهية المختصة وهو ظاهر البطلان او على
 الماهية المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا بمحسب الذاتي وكان بوجه
 انه متفرع على الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دفع الوهم بقوله وعلى كل تقدير
 لا يصح ذلك اللذهب حتى يعلم ان مبناه ليس على احد القولين من الاختلاف الاول
 بل هو اختلاف آخر مستقل فلتن قالوا لانهم ان فصل الجنس ليس دالا على الماهية
 فان الدال على الماهية اعم من ان يكون دالا بالمطابقة او بالانتماء وفصل الجنس وان لم
 يدل عليها بالمطابقة الا انه دال بالانتماء ايجاب بان دلالة الفصل بالانتماء لا يكون في كونه
 دالا على الماهية فان المراد بالمقول في جواب ماهو ما يكون دلالاته على الماهية بالمطابقة
 على ان الفصل مطلقا لا دلالة له بالانتماء على الماهية فان مفهوم الحساس مثلا شيء له

والثاني يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع والنسخ
 قد يفسر الذاتي بما
 ليس بعرضي قسمي
 الماهية ذاتية بهذا
 التفسير دون الاول
 وهذه التسمية
 اصطلاحية لانفوية
 وعلى كل تفسير لا يصلح
 تفسير الدال على الماهية
 بالذاتي الا مع كل نوع
 والجنس ذاتي اعم ولا
 يدل على الماهية والا
 لكان جنسا لها ولا
 يكون دلالاته على الماهية
 بالانتماء لان المراد
 بالمقول في جواب ماهو
 ما يدل على الماهية
 بالمطابقة وكل جزء
 منه مقول في طريق
 ماهو ان ذكر مطابقة
 ودخل في جواب
 ماهو ان ذكر تعنتا
 ونحن نريد بالذاتي
 جزء الماهية وباله
 الحارج عنها من

والذاتي اما جنس او
فصل لانه ان لم يكن
مشركا بين الماهية
ونوع ما فيها فلهما
في الحقيقة كان فصلا
لها لانه تصلح للتمييز
الذاتي عما يشاركها
في الجنس او في الوجود
وان كان تمام المشترك
بينها وبين نوع ما
بما فيها كان جنسا
لانه يصلح ان يقال في
جواب ما هو وان كان
بعضا من تمام المشترك
وجب كونه مساويا
لتمام المشترك بينها
وبين نوع آخر دفعا
للتسلسل فكان فصلا
للجنس لصلاحيته
لتمييز المذكور فبان
ان جزء الماهية اما جنس
او فصل والجنس اما
قريب ان كان الجواب
عن الماهية وعن كل
ما يشاركها فيه واحدا
او بعيدا ان كان متعددا
وكذا زاد جواب زاد
مرتبه في البعد وكذا
تساوى الجنس كان
الجواب بذات اقل
والفصل اما قريب ان
بين الماهية عن كل ما
يشاركها في الجنس
او في الوجود واما
بيد ان بينها عن
ابعض فقط متى

الحس ومفهوم الناطق شيء التعلق وهما اعم من الحيوان والانسان والاعم لا يدل
على الاخص باحدى الدلالات الثلاث وايضا لودل الفصل على الماهية بالانزاع
لا يستلزم تصوره تصورها فيكون التعريف به حدام مع انهم صرحوا بخلافه واذ قد
بين خطئهم به على منشاء غلطهم بالفرق بين نفس الجواب الذي هو الماهية وبين
الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية لانهم لم يتفطنوا له وذلك لان سؤال
السائل عن الماهية لا يكون جوابه الا بذكر جميع اجزاها المشتركة والمختصة فثم
هذا الجواب هو المقول في جواب ما هو كالحیوان الناطق في جواب السؤال عن ماهية
الانسان وكل جزء منه مقول وواقع في طريق ما هو ان دل عليه بالفاظ بغير مفهوم
الحیوان والناطق فان كل واحد منهما مذکور بلفظ يدل عليه بالمطابقة ودان
في جواب ما هو ان دل عليه بالتضمن بمفهومات الجسم والنامی والحساس فان كلامها
مذكور بلفظ يدل عليه تضمنيا وانما انحصر جزء المقول فيها لما سمعت في بحث الالفه
انه لا يجوز ان يدل على اجزاء الماهية بالانزاع كما لا يجوز ان يدل عليها بالتضمن والالتزام
فقد خرج فصل الجنس عن كونه صالحا لان يقال في طريق ما هو والفصل والصنف
عن كونهما صالحين لان يقال في جواب ما هو قال المصنف ونحن نريد بالذاتي
جزء الماهية بالرعي الخارج عنها وحيث يكون قسمه الكلبي ملته واما على رأى
السج في السفاختة (قوله والذاتي اما جنس او فصل) جزء الماهية فمحصر في الجنس
والفصل اى الطرفين لانه اما ان يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع مامن الانواع
المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون مشتركا فان لم يكن مشتركا يكون فصلا لانه مبرر
الماهية عن غيرها في الجملة غير اذ اتينا وان كان مشتركا فاما ان يكون تمام المشترك بينهما
وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون فاما ان يكون فهو الجنس لكونه
صالحا لان يقال على الماهية وعلى ما فيها لها بالنوع في جواب ما هو وان لم يكن تمام
المشترك فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك لان التقدير انه مشترك وليس تمام المشترك
ومساو لتمام المشترك والالكان اما اعم منه او اخص او ميانا والاخران باطلان
لاستحالة وجود الكل بدون الجزء وميانة الجزء المحمول وكذا الاول والالكان
مستتركا بين تمام الماهية ونوع آخر تحقيقا للعموم ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
بين الماهية وهذا النوع لان المقدر خلافه بل بعضه وحيث يعود التقسيم فاما
ان يتسلسل او ينتهي الى مساوى تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية
لان ما يميز الجنس عن جميع مقابرها يكون مبرر الماهية عن بعض مقابرها وليس معنى
بالتسلسل ههنا ترتب اجزاء الماهية الى غير النهاية فان الترتب بين تمام المشتركات غير
لازم من الدليل بل تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعقلها على
ان الكلام مفروض في الماهية المعقولة وانما فسرنا الجنس والفصل في الدعوى

بالمطلقة لا بالخاص من عدم تمام الدليل بالنسبة الى الفرق بين لا يقال لانه اذا كان جزء
 الماهية تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يخلف يكون جنسا وسند المنع او بمقتضى احتمالات
 فالاول احتمال ان يكون جزء الماهية عرضيا للنوع الاخر الثاني احتمال ان يكون ذاتيا
 للماهية جراً له غير محمول الثالث احتمال كونه جزءاً للماهية ونفس ماهية النوع الرابع
 احتمال ان يكون مشتركين الماهية وجزئها ففي هذه الصور لو كان تمام المشترك لم يلزم
 ان يكون جنسا او يقال ان اردتم بمخالفة النوع مجرد المغايرة فلان ان تمام المشترك
 بين الماهية وبين نوع ما يخلف جنس وانما يكون لو كان مقولاً على المتباينات وان اردتم
 بها البائنة فلان ان بعض تمام المشترك اذا كان احصته واشترك به وبين نوع آخر
 وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدور وانما يلزم ان لو كان
 ذلك النوع مبيناً للماهية وهو ممنوع سلباً لكن لان ان بعض تمام المشترك لو لم يكن
 تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعضه يلزم التسلسل ولم لا يجوز ان يكون تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع هو تمام المشترك المفروض لان تمام مشترك آخر فاف
 ما في السبب ان النوع الذي يكون بازاء تمام المشترك لا يكون مبيناً له ولا دليل يدل
 على امتناعه فان الاصح يجب ان يسأل فردين اما انها متباينان فلا لانا نقول من
 الابتداء جزء الماهية اما ان يكون ذاتيا لنوع ما من الانواع المتباينة لها او لا يكون
 فان لم يكن ذاتيا لنوع مبيناً اصلاً يلزم ان يكون فصلاً لانه لا يجوز ان يكون
 نفس الانواع البائنة لها وهو ظاهر ولو كان جزءاً لها غير محمول لكان جزءاً مانحاً
 فيكون جزءاً لجميع الالهيّات وهو محال لبساطة بعضها واما جزءاً لبعضها دون بعض
 فهو يميز الماهية في ذاتها وجوهرها عن ذلك البعض سواء كان عارضاً له او لم يكن
 ولان معنى الفصل الا الذاتي المميز في الجملة وان كان ذاتيا لنوع مبيناً فاما ان يكون
 كمال الذاتي المشترك بينهما فهو جنس لكونه صالحاً لان يقال في جواب ما هو عليهما
 حسب الحركة المختصة واما ان لا يكون كمال الذاتي المشترك فيكون بعضاً من كمال
 المشترك ولا يخلوا ما ان لا يكون ذاتيا لنوع مبيناً لكمال المشترك فهو فصل جنس لما عرفت
 او ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو مبيناً لها ايضا ضرورة ان مباينة الشيء
 للجزء يستلزم مباينته لكل ولا يجر ان يكون تمام الذاتي المشترك بينهما لانه خلاف
 المقدور بل بعضه ويعود التردد بدفيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما يكون ذاتيا لنوع
 مبيناً وهو فصل الجنس فيكون فصلاً للماهية بعيداً او اندفاعاً للسؤال على هذا
 التقرير بين لاسرّة فيه لا يقال لانهم لو لم يكن تمام الذاتي المشترك كان بعضاً من
 ان يكون بعضاً من تمام الذاتي المميز كجنس الفصل لانا نقول اذا اتفق تمام الذاتي المشترك
 فانتفاءه اما بانتفاء اشتراك الذاتي وهو باطل لان التقدير كونه ذاتيا لهما واما
 بانتفاء التامة فيلزم البعضية بالضرورة واما جنس الفصل فهو غير معقول لانه

لو كان للفصل جنس يكون مشتركاً بين الماهية ونوع ما تحققنا للاشتراك والجنسية فان كان تمام المشترك بينهما يكون جنساً للماهية وان كان بعضاً من تمام المشترك يكون فصل جنسها ولائى من اجزاء الجنس بداخل في الفصل والالم يكن المجموع فصلاً بل يكون الفصل بالحققة الجزء الآخر وايضا الفصل عارض للجنس فلو صكنا ن جزء من الجنس داخلاً فيه لم يكن ذلك الجزء عارضاً لاختصاصه عروض الجزء لكل فلا يكون العارض تمامه عارضاً هف وايضا لودخل الجنس اوجزه منه في الفصل لزم التكرار في الحد التام وانه باطل وبما قررناه لك يتضح انه يمكن اختصار البارة الاولى بم حذف النسب وانه لو قيد النوع الذى بازا، تمام المشترك بعدم مشاركة الماهية في تمام المشترك او بعدم وجوده فيه لا ندفع السؤال الاخير والاحصر من التفريرات ان يقال الذاتى ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما باين فهو الجنس والا فالفصل لاستحالة ان يكون جزءاً لجميع الماهيات فهو غير الماهية عن بعضها فيكون فصلاً لها ولا يكتفى في الفصلية والالكان الجنس فصلاً بل لا بد معه من ان لا يكون مقولاً في جواب ما هو ثم الجنس اما قريب واما بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن جميع مشاركا نها في ذلك الجنس واحداً فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحوان بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يساركة في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع مشاركا نها في ذلك الجنس متعدداً فهو بعيد فيكون الجواب هو وغيره كالجسم انسمى بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا فيه كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الاخر كالفرس فليس اياه لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وكلما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد عن النوع لان الجواب الاول هو الجنس القريب فاذا حصل جواب آخر يكون بعيداً بمرتبة واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبة وعن وعلى هذا القياس فعدد الاجوبه يزيد على مراتب البعد بواحد لكن كلما تريد بعد الجنس ناقص الذاتيات لان الجنس البعيد جزء القريب واذا ترقى رتبه يسقط الجزء الاخر عن درجة الاعتبار والفصل ايضا اما قريب ان مير الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس او في الوجود كالناطق للانسان واما بعيد ان ميرها عن بعض ما يشاركها كالحساس له (قوله والذاتى يتمتع رفعه عن الماهية) ذكر والذاتى خواص ثلث الاولى ان يتمتع رفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتى او تصور معه الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من ان يحكم بثبوته لها الثانية انه يجب اثباته للماهية على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية بكنهها الامع تصوره موصوفة به اى مع التصديق

والذاتى يتمتع دفعه من الماهية اى اذا تصور مع الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها ويجب اثباته لها اى لا يمكن تصورها الامع تصوره موصوفة به ويتقدم عليها في الوجود الذهنى والخالصى وكذا في العدميين لكن بالنسبة الى جزء واحد ويجب كونه معلوماً عند العلم بالماهية قال الشيخ قد لا يكون معلوماً على التفصيل حتى يخطر بالبال وانكره الامام لان العلم بالنسبة يستدعى العلم بآثاره عن غيره وهو ضعيف لاقتضائه حصول علوم غير متناهية عند العلم بشئ واحد متى

بثبوتها وهي اخص من الاولى لان التصديق اذ لم من مجرد تصور الماهية يلزم
من التصورين بدون العكس والشيخ في الشفاء ثبت امتناع السلب ووجوب الاثبات
خاصتين متلازمين على تقدير اخطار الماهية والذاتي معا بالبال لا بمجرد تصورهما
او اخطارها وهؤلاء اكتفوا في وجوب الاثبات بمجرد تصورهما وفي امتناع السلب
بمجرد تصورهما فلكم بين القولين وكيف ما كان فهما ليستا بمحاصنتين مطلقين لان
الاولى تستلزم اللازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثالثة وهي خاصة
مطلقة ان يتقدم على الماهية في الوجود بن معنى ان الذاتي والماهية اذا واجدا باحد
الوجودين كان وجود الذي متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بانه وجد الذاتي
اولا فوجدت الماهية وكذا في العدمين لكن التقدم في الوجود بالسلب الى جميع
الاجزاء وفي العدم بالقياس الى جزء واحد قلنا قلت انهم صرحوا بالتحديد الجنس
والفصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا لو تقدم الذاتي على
الماهية امتنع حجه عليها لاستدطاحل الاتحاد في الوجود ووجوب المغايرة بين الوجود
المقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة
في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متقدمة فيه وهي
مركبة عنها فتقول ليس المراد بذلك ان الاجزاء العقلية المحمولة متقدمة على الماهية
في الوجود بل المراد ان الاجزاء متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء
في الخارج تتقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل في العقل وعلى هذا الاشكال ولما
قرر ان العلم بالماهية يستدعي العلم بالاجزاء فلا بد من النظر في ان الذي يستدعيه العلم
بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بها في الجملة سواء كان على
الاجمال او التفصيل والمتأخرون فهموا من العلم التفصيلي العلم بالسلب مع العلم بامتنازه
عن غيره ومن العلم الاجمالي العلم بالسلب مع الغلبة عن امتنازه فعلى هذا يكون معنى
قول الشيخ ان الاجزاء لابد ان يكون معلومة عند العلم بالسلب لكنهما بما
لا تكون معلومة الامتناز عن غيرهما واذا خطرت بالبال يفصل العلم بامتنازهما
وغفل مفصله وتقرير ما قاله الامام ان يقال لا تصحق للعلم الاجمالي بل لابد من العلم
بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم بالماهية والارام احد الامرين اما عدم العلم
بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما
باطل بيان لزوم انه اذا علم الماهية بجملة اجزائها فلا يخلو ما ان يكون العلم بالاجزاء
حاصلا اولافان لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم حاصلا بالاجزاء يكون تلك
الاجزاء متميزة في الذهن فيكون العلم حاصلا بامتنازها عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا
وهو الامر الثاني وهو ضعيف لانا لان العلم بالاجزاء يستلزم العلم بامتنازها فانه

لو استلزم ذلك من العلم بامتياز العلم بامتياز الامتياز فيلزم من العلم بشئ واحد العلم
بأمور غير متناهية وأنه محال هذا سرحد ما ذكره المصنف باوضح بيان وتقرير
والذي ينفذ من تصفح كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشئ اذا ارتسم في العقل
فان كان ملا حظا للعقل ممتازا عنه فهو التفصيل وان لم يكن كذلك فهو الاجمال
وقال اذا حصلت الماهية معقولة حصلت وقد حضرت الاجزاء بالاضطرار في العقل
ولا يجب ان يكون الاجزاء ملا حظة منفردا عند العقل بعضها عن بعض بل ربما
لانلا حظها بسبب ذوله عنها والتفاته الى شئ آخر لكن تكون عنده حالة
بسيطة هي مبدأ تفاصيل تلك الاجزاء اى قوة يمكن من استحضارها والاتفات
اليها وتفصيلها متى شاء بقصد مستأنف من غير تجشم اكتساب فاذا توجه العقل
اليها مستحضرا اياها وهو معنى الاخطار بالبال ثلث وقد لاحظ كل واحد منهما
منفردا عن غيره بقوته البيرة وهذا كما رأينا اشياء كثيرة دفعة فلا شك
اننا نجد في ابتداء الامر حالة اجمالية ثم اذا صدقنا النظر الى كل واحد واحد حصل
حالة اخرى تفصيلها وتميز بعضها عن بعض مع ان الابصار في الحالتين واقع
فالخاتمة الاولى شبيهة بالعلم الاجمالى والثانية بالتفصيلي وكما اذا سئلنا عن مسئلة معلومة لنا
فقبل المسرور في جوابها نجد لانفسنا حالة بسيطة وهي مبدأ المعلومات التي في تلك
المسئلة واذا انصرنا في الجواب وبيننا المعاني واحدا واحدا نلت واضحة عند العقل
بمتارة ولولا تأمل متأمل ونش احواله بمبدأ أكثر معلوماته كذلك لتفصيل لاجزائها عنده

ولا تميز بينها لكن له الاستحضار والتفصيل هكذا يجب ان يحقق هذا الموضع (قوله
والذاتى في غير كتاب ايساغوجى) للذاتى معان اخر في غير كتاب ايساغوجى فيقال
عليها بالاشتراك وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول وهو
اربعة الاول المحمول الذى يتمتع انفكاكه عن الشئ الثانى الذى يتمتع انفكاكه عن ماهية
الشئ وهو اخص من الاول لان ما يتمتع انفكاكه عن ماهية الشئ يتمتع انفكاكه عن الشئ
من غير عكس كفى السواد الحبسى الثالث ما يتمتع رفعه عن الماهية بالشئ الذى سبق وهو
اخص من الثانى لان ما يتمتع ارتفاعه عن الماهية في الذهن يتمتع انفكاكه عنها في نفس الامر
والا لارتفع الامان عن البديهيات ولا يعكس كفى الوازم الغير البينة الرابع ما يجب اثباته
للماهية وقد عرفت معناه وانه اخص من الثالث وكل من هذه الثلاثة اخص بمقابلته الثانى
ما يتعلق بالمثل وهو ثمانية الاول ان يكون الموضوع مستحقا للموضوعية كقولنا الانسان
كاتب فيقال له حل ذاتى ولقابلة حل عرضى الثانى ان يكون المحمول اعم من الموضوع
وبإزائه المثل العرضى الثالث ان يكون المحمول حاصلًا بالحقيقة اى محمولا عليه بالوطأة
والاشتقاق حل عرضى الرابع ان تحصل للموضوع باقتضاء طبعه كقولنا الحجر مخرب

والذاتى في غير كتاب
ايساغوجى يقال
للمحمول الذى يتمتع
انفكاكه عن الشئ
او عن ماهيته او يتمتع
رفعه عن ماهيته
او يجب اثباته لها
وكل منها اخص بمقابلته
وللمثل اذا استحق
الموضوع موضوع
موضوع الشئ او كان
المحمول اعم منه
او حاصله في الحقيقة
او باقتضاء طبعه او دائما
او بلا وسط او كان
مقوما له او لاحق له
لا لمر اعم او اخص
ويقال لهذا الاخير
في كتاب البرهان
عرض ذاتيا ولا يجب
السبب اذا كان دائما
او أكثرًا والعرضى
لقابلات هذه الاشياء
ويقال للقائم بذاته
موجود بذاته والقائم
بغيره موجود
بالعرض من

الى اسفل وما ليس باقتضاء طبع الموضوع عرضي الخامس ان يكون دائم الثبوت
للموضوع وما لا يدوم بالعرض السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة وفي مقابلته
العرضي السابع ان يكون مقوما لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان ينطبق الموضوع
للاصراغ او خص ويسمى في كتاب البرهان عرضا ذاتيا وما لاصراغ او اخص عرضي
الثالث ما يتعلق بالسبب فيقال بالاسباب السبب للسبب انه ذاتي اذ ترتب عليه اذ كان
او اكثرها كسرب السموم نيا للاسهال ورضي ان كان الترتب اقليا كلما ان البرق
للعثور على الكثر الرابع ما يتعلق بالوجود فالوجود ان كان قائما بذاته يقال انه موجود
بذاته كالجوهر وان كان قائما بغيره يقال انه موجود بالعرض كالعرضي (قوله والثالث
اما خاصة ان اخص طبيعية واحدة) الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن
الماهية وله تقسيمان احدهما انه اما ان يخص طبيعة واحدة اي حقيقة واحدة وهو الخاصة
واما ان لا يخص وهو العرض العام وتانيهما انه اما لازم او غير لازم لانه ان امتنع انفكاكه
عن الماهية فهو لازم والا غير لازم سواء كان دائم الثبوت او مفارقا ودوام الثبوت لا ينافي
امكان الانفكاك في الجزئيات واللازم اما لازم الوجود كالرياض للروح والماهية كالزوجة
للابنة ولا يذهب عليك ان هذا التقسيم لللازم الى نفسه والى غيره فان لازم الوجود
ليس يتمتع انفكاكه عن الماهية فان قلت الماهية اعم من ان يكون ماهية موجودة او ماهية
من حيث هي فالمراد ان ما يتمتع انفكاكه عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي فهو لازم الماهية والافهول لازم الوجود فتقول الماهية من حيث هي ليست
الا وليس الماهية ضمنها نوعان من حيث هي والموجود واللازم ان يكون نوع الشيء
نفسه نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فامتنع انفكاكه
عن الماهية الموجودة اما ان يكون يتمتع الانفكاك عن الماهية من حيث هي وهو لازم
الماهية اولا وهو لازم الوجود ولوقال اللازم ما يتمتع انفكاكه عن الشيء لم ينجح الى هذه
المنابة ولللازم تقسيم آخر وهو انه اما بوسط او غيره والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا فالظرف متعلق بقوله يقرن اي حين يقال لانه كذا فلا شك انه يقرن بلانه شيء
فذلك الشيء هو الوسط كما اذ قلنا الماهية لانه متغير فحين قلنا لانه اقترن به المتغير
وهو الوسط وهما اي اللازم بوسط وغيره موجودان واللازم كل اللوازم لا بوسط
او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما جهل حل
شيء على غيره اي حل لازم على ما روموه والتالي طاهر الفساد وفي النراطية نظر
لجواز ان يتوقف العلم بالحل على امر آخر غير الوسط كالخمس والتجربة والتفات
النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية المجهولة ههنا معنى التي يصحاح الى الحقبة
فلو كان جميع اللوازم بغير وسط لم تكن قضية مجهولة والتالي ايضا باطل لانه
لو كان كل اللوازم بوسط لتسلسلت اللوازم من طرف المبدأ والتالي محال فالمقدم

والثالث اما خاصة
ان اخص بطبيعة
واحدة والا عرض
عام وايضا وهو
اما لازم ان امتنع
انفكاكه عن الماهية
واما غير لازم واللازم
اما للوجود واما للماهية
واما بوسط او بغيره
والوسط ما يقرن
بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا
وهما موجودان
والا لما جهل حل
شيء على غيره
او تسلسلت اللوازم
من طرف المبدأ الى
غير النهاية لان اللازم
الخارج بوسط خارج
عن الوسط او الوسط
خارج عن الماهية فيجود
الكلام الخارج
الاخر متن

مثله ولا بد للشرطية من بيان امرين الاول بيان لزوم التسلسل الثاني بيان انه من طرف المبدأ اما التسلسل فلانه لو كان جميع اللوازم بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن الماهية واما خروج اللازم عن الوسط واما ما كان يلزم التسلسل بيان لزوم احد الامرين انه لولا لكان الوسط اما نفس اللازم او نفس الملزوم وهو باطل ضرورة ان الوسط لا بد ان يكون مغاير للاصغر والاكبر واللازم المصادرة على المطلوب او كان اللازم داخل في الوسط والوسط داخل في الماهية فيلزم دخول اللازم في الماهية وهو محال واذا قد ثبت احد الامرين فالواقع ان كان خروج الوسط عن الماهية فلزوم الوسط للماهية اما ان يكون بوسط اول والثاني باطل لانه خلاف المفروض ولزوم احد الامرين اما خروج لوسط الاول عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الماهية والا لدخل الوسط الاول في الماهية وقد فرضناه خارجا هف وهلم جرا حتى يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللازم خارج عن الوسط فلزوم اللازم للوسط اما ان لا يكون بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط فيلزم احد الامرين اما خروج اللازم عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الوسط الاول وهكذا حتى يلزم التسلسل واما بيان التسلسل من طرف المبدأ فلان التسلسل ههنا واقع في الاوساط وهي مبادا للوازم فالتسلسل انما هو في المبادئ واما استحالة الثاني فلما تقرر في الحكمة وفيه نظرم وجهين الاول انما غننا ان الوسط خارج عن الماهية قوله فلزوم الوسط للماهية اما بوسط اول او لا فلهذا انما يتم لو كان الوسط لازما للماهية وهو ممنوع لجواز ان يكون هر ضا مغاير فاشاملا ويكون اللازم ذاتيا للوسط فيكون اللازم ضروريا للماهية لان القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول يتجى الضرورية الموجبة الوجه الثاني ان ههنا سلسلتين الاولى الاوساط الغير المتناهية الثاني الزومات المتسلسلة الى غير النهاية فان لزوم اللازم للماهية يتوقف على لزوم الوسط للماهية اول زوام اللوازم للوسط واما ما كان يتوقف على لزوم آخر وهلم جرا فان اراد بالتسلسل من طرف المبدأ التسلسل في الاوساط ففانها انه ليس بلازم لان الاوساط لا ترتب بينها اذ لا يتوقف وسط على وسط بل للزومات تتوقف على الاوساط وان اراد به التسلسل في الزومات فهي عند المصنف امور اعتبارية يجوز فيها التسلسل فلا يتم الدليل ويمكن التفتي عنه بان التسلسل في الزومات لا يعنى مفهوما نهيا حتى يكون امورا اعتبارية بل يعنى التصديقات بالان ومات فانه لو كان جميع اللوازم بوسط لكان كل تصديق بلزوم يتوقف على تصديقات آخر فاثبات الحكم في كل مطلوب يتوقف على ثبوت الحكم في مبادئه وثبوت الحكم في مبادية لاستمالها على قضية الزوم يتوقف على مبادئ آخر فيلزم التسلسل في المبادئ لكن انما لم لو كان مبادئ المطالب عللا موجبة لها وليس كذلك بل علل معدة ولا استحالة

في تسلسل السبل المدة على ما شئنا كتبهم به والاولى ان يقال في ابطال التسلسل
لو تسلسلت الوازيم لم يعلم حل لازم على ملزومه اصلا لتوقف العلم به على تصديقات
بالزوم غير متناهية واشتتاع احاطة العقل بما لا نهاية له وايضا يلزم ان
يكون بين الملزوم واللازم وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية فلا يفتأى مرارا
لانها هي ان يكون محصورا بين حاصرين وانه محال (قوله وكل لازم قريب بين
الثبوت) كل لازم قريب الى بلا واسطة بين الثبوت للملزم بمعنى ان تصورهما يكفي
في جزم العقل بنسبة اللازم اليه فانه ان لم يكن بين الثبوت افتقار الى وسط فلا يكون
قريبا وكل لازم غير قريب غير بين اذ لو كان بينا كان قريبا وهذه الملازمة واضحة بذاتها
والاولى ممنوعة لما عرفت على انه يقضى الى انحصار القضايا في الاولى والكسبية
وليس كذلك ومنهم من زاد وزعم ان اللازم القريب بين بمعنى ان تصور الملزم
يستلزم تصوره لان اللزوم هو امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك العارض
عن الماهية لا بوسط ويكون ماهية الملزم وحده مقتضية له فائضا تصديق
ماهية الملزم ينصق اللازم فحق حصلت في العقل حصل واعترض على نفسه
بان ذلك يقتضي ان يكون الذهن منتقلا من كل ملزوم الى لازمه والى لازم لازمه حتى
تتصل الوازيم بأسرها بل جميع العلوم واجاب بان المستلزم لتصور اللازم تصور
الملزوم التفصيلي وربما يطرا على الذهن ما يوجب اعراضه عن اللازم فلا يسفر
اندفاعه وجوابه ان اعتبار الوسط بحسب العقل فاللزوم الشايت في نفس
الامر اذالم يكن بوسط لم يلزم ان يكون الملزوم وحده مقتضيا لللازم اقتضاء عقليا
واحتج الامام على ان كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص بانه لو لم يكن اللازم
القريب بينا لاسفحال اكتساب القضية المجهولة من المتقدمين المعلومين وفساد
التالي يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان القضية المجهولة لابد ان يكون
مجهولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان ذاتيا له لكان بين الثبوت فلا تكون مجهولة
فاقتصر العلم بثبوت مجهولها لموضوعها على وسط والالم يكن مجهول الثبوت وحيث
يلزم احد الامرين اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المجهول عن الوسط
واباما كان يكون مجهول احدي المتقدمين خارجا عن موضوعها وذلك المجهول
اما ان يكون لازما قريبا لموضوعها او لازما بعيدا وعلى كل من التقديرين يحتاج الى
وسط اما اذا كان بعيدا فظاهر واما اذا كان قريبا فلان التقدير ان اللازم القريب
ليس بين وما ليس بين يحتاج الى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا
غاية تقرير الدليل والاعتراض بانالام ان مجهول القضية المجهولة لو كان ذاتيا
لموضوعها كان بين الثبوت لها وانما يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا
بكنه حقيقته وهو غير لازم سنا، لكن لانم ان مجهولها اذا كان خارجا عن

وكل لازم قريب
بين الثبوت للملزم
بمعنى ان تصورهما
يكفي في الجزم بنسبته
اليه والا لاحتاج
الى وسط وغير القريب
غير بين والالم يكن
بوسط واحتج الامام
بانه لو لم يكن كل لازم
قريب بينا لامتنع
تعرف المجهولات
لان ما يجهل ثبوته
لموضوعه كان
خارجا عنه وانما يعلم
بوسط خارج عن
الموضوع او خارج
عنه المجهول فيفتقر
الى وسط شاه ذلك
وتسلسل وجوابه
انه لا يلزم من سلب
الكل السلب الكلي
فقط ينتهي الى لازم
بين

موضوعها يحتاج العلم بثبوته له الى وسط لجواز توقفه الى امر آخر سلمناه لكن
لازم ان يحول احدى المقدمتين يكون اما لازما قريبا او بعيدا لجواز ان تكون
حرفضا مفارقا ولئن سلمناه فلان ان اللازم القريب اذا لم يكن يتنا يحتاج الى وسط
وذلك لان التقدير انه ليس بين بالمعنى الاخص ولا يلزم منه احتياجه الى وسط
لجواز ان يكون يتنا بالمعنى الاعم اذ لا يلزم من انتفاء الاعم ولوكني هذا القدر
من البيان في اثبات هذه المقدمة لكن في اصل الدعوى بان يقال اللازم القريب
يجب ان يكون يتنا والاحتياج الى وسط فتكون المقدمات الباقية مستدركة
و تقرير جواب المصنف ان الاعم انه لو لم يكن كل لازم قريب يتنا بمنع اكتساب
القضية المجهولة قوله لانه لو اكتسب لتأدى الاكتساب الى التسلسل قلنا لازم
بل ينتهي الى كثير من الوازم القريبة البيئة فال تقدير سلب الكل اى رفع
الموجبة الكلية وهو ليس كل لازم قريب يتنا وهو لا يتنزم سلب الكل اى
لا شئ من اللازم القريب بين فجاز ان يكون بعض الوازم القريبة يتنا وبعضها
غير يتنا وحيث انتهى سلسلة الاكتساب الى البين منها (قوله وشكك في نفي
الزوم) التشكيك ليس في نفي الزوم بل في الزوم وذلك بان يقال لا تحقق لزوم
بين الشئين اصلا لانه لو لم يمتد شيئا لكان الزوم مقابرا لهما لا يمكن تعقلهما بدون
ولانه نسبة بينهما والنسبة مفارقة للتبيين وحيث لا يحلوا اما يكون الزوم لازما لاحد
المتلازمين او لا يكون وان لم يكن لازما يمكن ارتفاع الزوم عنهما وامكان ارتفاع الزوم
انما يكون بمواز الانفكاك بين اللازم والمتلازم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان
الزوم باقيا وقد فرضنا ارتفاعه ههنا ولان الزوم امتناع الانفكاك فاذا امكن
ارتفاع الزوم امكن ارتفاع امتناع الانفكاك فيعوز الانفكاك واذا جاز الانفكاك
بين اللازم والمتلازم لا يكون اللازم لازما ولا المتلازم ملزوما وان كان الزوم لازما يكون
للزوم لزوم ونقل الكلام الى ذلك الزوم حتى يتسلسل وانه محال اجاب بمنع امتناع
هذا التسلسل وانما يمنع لو صكان في الامور الحقيقية وليس كذلك بل هو تسلسل

في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل واقع فان الواحد
يلزمه نصف الاثنين وثالث الثلاثة ورابع الاربعة وخمس الخمسة وستمائة واربعة
عليك انه لا يعنى بذلك ان الامور الاعتبارية تتسلسل الى غير النهاية بل انها لا يمكن
تحققها بحسب اعتبار العقل لترتب سلسلتها ريثما اعتبرها العقل لكن لا يعنى
على الاعتبار الغير المتناهية فتقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتبار و ربما
تحقق ذلك بان الزوم له اعتبار ان الاول من حيث انه حالة بين اللازم والمتلازم
وبهذا الاعتبار يعرف حال اللازم والمتلازم فانه انما يلاحظ العقل باعتبار
ملاحظتهما الثاني من حيث انه مفهوم من المفهومات فلو اعتبر العقل الزوم باعتبار

وشكك في نفي الزوم
بان لزوم الشئ لغيره
غيرهما لكونه نسبة
بينهما فان لم ايضا
التسلسل والامكن
انفكاك المتلازم عن
اللازم وجوابه منع
امتناع التسلسل
في الامور الاعتبارية
اذا لواحد يلزمه
كونه نصف الاثنين
وثالث الثلاثة واربعة
مئة

مقايسته الى اللازم والملزوم فلا تسلسل اصلا وان اعتبره بالذات فهو مفهوم من المفومات فاذا احظه العقل ولا حظ احد المتلازمين وتعمل نسبة بينهما اعتبر لزوماً آخر واعتبار اللزوم الاخر بينهما يتوقف على ثلث ملا حظات (الاولى ملا حظة مفهوم اللزوم بحسب الذات) (الثاني ملا حظة احد المتلازمين) (الثالث ملا حظة نسبة بينهما انه هل يجوز الانفكاك بينهما او يمنع فالعقل ان لاحظ هذه الملا حظات الثلاث فحقق لزوم آخر وان لم يعتبر هذه او اعتبر مفهوم اللزوم بحسب الذات ولم يعتبر الباقيين او اعتبرهما ولم يعتبر مفهوم اللزوم من حيث الذات لم يحقق لزوم آخر ولا يمكن للعقل هذه الاعتبار الى غير النهاية حتى يلزم التسلسل وعلى هذا يجب ان تناس سائر الامور الاعتبارية من الامكان والوجوب الامتناع والحصول والوحدة وغيرها دفعا للشبهات الواردة عليها وليس لقائل ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين باعتبار العقل فآلم يعتبره العقل لم يحقق واعتبار العقل ليس بضروري فيجوز ان لا يتحقق اللزوم بينهما فيمكن الانفكاك واذا امكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين امكن الانفكاك بينهما فلا يكون اللزوم ملزوماً ولا اللازم لازماً وايضا فمن نعلم بالضرورة انه اذا كان بين شيئين لزوم يكون اللزوم بينهما متحققا وان فرض ان لا اعتبار للعقل ولا ذهن ذاهن فليست اللزومات امورا اعتبارية بل حقيقة لانا نقول لآلم انه لو لم يكن اللزوم امر متحققا امكن الانفكاك بين اللزوم واحد المتلازمين وانما يلزم لو لم يكن اللزوم لازماً في نفس الامر فانه لا يلزم من انتفاء مبدأ المحصول في نفس الامر انتفاء الجمل في نفس الامر والضروري هناك ليس ان اللزوم بين الامر بين موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احدهما لازماً للآخر في نفس الامر وهو لا يستلزم تحقق اللزوم في نفس الامر * واعلم ان المصنف ما اورد النك كما اورد الامام فانه قال لو لم يمتد شيئاً لكان ذلك اللزوم امام معدوماً في الخارج او موجودا فيه والقسمان باطلان اما الاول فلانه لا فرق بين اللزوم العدمي وبين عدم اللزوم والاحصل التمايز بين العدميات والتمايز من خواص الوجود فيكون العدم وجودا هذا خلف واما الثاني فلما قررناه فاقصر على ايراد احد الشقين وحذف الاخر وعلى هذا لا يتوجه جوابه المذكور لان التسلسل اللازم حينئذ انما هو في الامور المحققة نعم بوجه ان يقال لآلم عدم الفرق فان الاول انجباص مفهوم والثاني سلبه ولازم ان التمايز من خواص الوجود الخارجى يل من خواص مطلق الوجود والاعداد لها صور ذهنية يمكن التمايز بينهما كما بين عديم الشرط والمنروط وبين عديم السهولة والعسول لا يقال نحن نقول من الرأس لو لم يكن اللزوم متحققا في انفسا راج فلا يخلو

وأعلم ان لزوم الشيء
لغيره قد يكون لذات
أحدهما بوسط
أو غيره وقد يكون
لامر منفصل سواء
كان اللزوم بسيطا
أو مركبا وقيل
للزوم لامر منفصل
لان نسبتة اليهما
كنسبته الى غيرهما
وجوابه منع تساوي
النسبتين وقيل لا يلزم
البيسط لازما للانكان
قابلا وفاقلا لا يلزمه
لازمان والا لكان
مصدرا لاثريين
وجوابه منع امتناع
التالي وبمقدور تسليبه
يمنع وجوب فاعلية
اللازم وغير اللازم
مفارق بالقوة أو بالفعل
سهل الزوال كان
أو غيره سريره أو
بطيئه فضوما ذكرنا
ان الكليات تخص
النسوح والجنس
والفصل والخاصة
والعرض العام
من

أما ان يكون بين اللازم والمزوم امتناع انفكاك في الخارج أو لا يكون فان كان بينهما
امتناع الانفكاك في الخارج كان اللزوم ممتثقا اذ لا معنى للزوم الامتناع الانفكاك
وان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك كان بينهما جواز الانفكاك فلا يكون اللازم
لازما ولا المزوم لازما وايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج
لم يكن لازما في الخارج وهو باطل لانا نفرض الكلام في الوازم انما رغبة لانا نجيب
عن الاول باننا لانم انه لو لم يمتنع بينهما امتناع الانفكاك في الخارج لم يمتنع جواز
الانفكاك لجواز انفكاك الضدين والتقيضين بحسب الخارج وعن الثاني باننا لانم انه
لو لم يكن الشيء لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من انتفاء
مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجي فان العلمى منفق في الخارج مع ان الاعلى
محمول جلا خارجيا وثقن سلفا ذلك لكن تمنع استحالة التسلسل في اللزومات على تقدير
انها موجودة في الخارج وانما يستحيل ان لو كان من طرف المبدأ وهو ممنوع فان قيل
كل لزوم من تلك اللزومات يقتصر الى لزوم سابق بينه وبين أحد المتلازمين اذ لو لم
يتمتع اللزوم السابق امكان الانفكاك بين المتلازمين فلا يبق بينهما لزوم اصلا
فكل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فترتب سلسلة اللزومات من جانب المبدأ
فقول لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم السابق انتفاء اللاحق ان يكون السابق علته
للاحق لجواز ان يكون السابق من لوازم اللاحق وحيث يتوقف بانتفاء وكيف يكون
علته وهو نسبة بين اللازم وأحد المتلازمين فيكون مطلولا له فلا يكون التسلسل من
طرف المبدأ (قوله) وأعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات أحدهما (لزوم الشيء
لغيره قد يكون لذات أحدهما فقط اما اللزوم بان يمتنع انفكاك اللازم نظرا الى ذات
المزوم ولا يمتنع انفكاك نظرا اليه كالعالم للواجب والانسان واما اللازم بان يمتنع
انفكاك عن المزوم نظرا اليه ويحوز انفكاك نظرا الى المزوم كذى العرض للجوهر
والمسطح للجسم وقد يكون لذا تيهما بان يمتنع انفكاك عن المزوم نظرا الى كل منهما
كالتمجب والضحك للانسان واما ما كان فهو اما بوسط أو بغير وسط وقد يكون
لامر منفصل كالوجود للعقل والفلك^١ وعلى التقادير فاللزوم اما بسيط او مركب
فالاقسام مقتصرة في اربعة عشر قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم لامر
منفصل لان نسبتة الى المتلازمين كنسبته الى غيرهما فاقترضا اللزوم بينهما دون
غيرهما تجميع بل مرجح وجوابه منع تساوي النسبتين لجواز ان تكون له نسبة
خاصة اليهما بها يقتضى الملازمة بينهما دون غيرهما كاقترضا المقارفات الملازمة
بين معلوماتها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والا لكان مقتضيا له
فيكون فاعلا له وقابلا ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والا لكان مقتضيا
لهما فيكون مصدرا لاثريين والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت لو وجب

الفصل الثاني

في مباحث الجنس
الاول في تعريفه
انه الكلي المقول على
كثيرين مختلفين بالنوع
في جواب ماهو المقول
كالجنس البعدو المقول
على كثيرين كالجنس
للمسمة وقولنا
مختلفين بالنوع يفرج
النوع وقولنا
في جواب ماهو الثلاثة
الباقية وعلى التعريف
شكوك الاول لو كان
المقول على كثيرين
جنسا للمسمة كان
لكونه جنسا خاصا
اخص من مطلق الجنس
ولكونه جنسا له اعم
منه وجوابه ان المقول
على كثيرين باعتبار
ذاته اعم من مطلق
الجنس وباعتبار كونه
جنسا اخص منه فلا
مناقاة الثاني النوع
يعرف بالجنس فتعريف
الجنس به دو وجوابه
ان المعرفة به الجنس
النوع الحقيقي والمعرف
بالجنس النوع الاصافي
فلا دور الثالث الجنس
ان كان موجودا

ان يكون البسيط فاعلا للازمه وهو ممنوع لجواز استناد اللزوم الى اللازم او الى امر
منفصل وبتقدير تسليمها منع انتفاء التالي فيها لعدم تمام الاستدلال المذكور في الحكمة
على القاعدتين والمنصف ذكر التبعين على العكس فاخلل بترتيب البحث هذا هو الكلام
في المرضى اللازم واما غير اللازم فاما ان لا يزول بل يدوم يدوم الموضوع ولا يزول
والاول المغارق بالقوة ككون النخص اميا والثاني المغارق بالفعل وهو اما سهل
الزوال كالقيام او عصره كالشق وايضا اما سريع الزوال كالخلل وبطيئه كالشباب
فقد ظهر بما ذكرنا ان الكليات محصورة في خمس الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض العام وذلك لان الكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحت من الجزئيات التي
لا تتكرر الا بالعدد وهو النوع او يكون جزءا منها فان كان مقولا في جواب ماهو بحسب
الشركة فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فان اخص ببطيئة واحدة
فهو الخاصة والا للعرض العام والشيخ استدلل على المحصر في الشفاء به اما ان يكون
ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا فاما ان يدل على الماهية او لا يدل على الماهية
فان كان دالا على الماهية المشتركة فهو جنس وان كان دالا على الماهية المختصة
فهو نوع وان لم يدل على الماهية المشتركة فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة
والادلل على الماهية المشتركة فيكون اخص منه فهو فصل لانه صالح للتمييز عن بعض
المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا فاما ان لا يكون مشتركا فيه فهو الخاصة
او يكون وهو العرض العام واذا قد وقع الفراغ عن اقسام الكليات اجمالا فقد حان
ان ننتسرع في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقديمه على مواقعها
اما على النوع فلكونه جزءا منه واعم فهو اشهر واجلي في التعقل واما على الفصل
فلعرفه حيث دل على الماهية وتقدمه عليه في التعديد واما على الخاصة والعرض
العام فلا فتقارهما الى جزء الماهية حيث كانتا خارجتين عنها ثم تقديم النوع لدلالته
على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لكان الاختصاص فلذلك ترتب في الكتاب
على هذا النسق (قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه) لفظة الجنس
كانت فيا بين اليونانيين موضوعة لمعنى نسي يشترك فيه الأشخاص كاعلوية الصلوبيين
والمصرية للمصريين والواحد الذي نسب اليه الأشخاص كملى ومصري لهم وكان
هذا عندهم اولى بالجنسية والحرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها وللمسركة
ايضا ثم نقلت الى المعنى المصطلح لمسابتها تلك الامور من حيث انه مقول واحد له
نسبة الى كثرة تشترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو
المقول كالجنس البعيد بذات الكلي والنخص لانه مقوله على واحد فيقال هذا
زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس القريب يفرج به النخص ويتناول
الكليات الخمسة فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مرادف للكلي الا ان دلالته

٤ لم يكن مقسولا
على كثيرين لتخصه
والا لم يكن مقوما
للجزئي الموجود
في الخارج وجوابه
ان الشخص لا ينسج
اشراك كثيرين
في عروض الشخص
الذي هو واحد
بالنوع وزعم الامام
ان هذا التعريف
حد قال لانه لا معنى
للجنس الا ذلك وهو
غير معلوم الثاني
مت

تفصيلية ودلالة الكلي ايجابية وما قد وقع في بعض النسخ من انه الكلي المقول على
كثيرين لا يخلو عن استدراك وجهه على ما يقال على كثيرين بالفعل تلبيها على
ان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان تحقق
بالقياس الى شخص واحد سهولته ان اريد بالكثيرين الافراد الموجودة في الخارج
لم يقاوم الاجتناس المدومة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم
سهوله الكليات المدومة والمحصرة في شخص واحد وان اريد به الافراد
المتوهمه فلا فرق بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال
على مختلفين بالنوع بل بالعدد وقولنا في جواب ما هو يخرج الثلاثة الباقية اذ لا يقال
كل منها في جواب ما هو لعدم دلالتها على الماهية بالمطابقة وان اتفق ان يقال
شيء منها بهذه الصفة فقد صار جنسا لكن قيد من حيث هو كذلك مراد
في حدود الاشياء الداخلة تحت المضاف وان لم يصرح به وعلى التعريف
شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنسا للخمسة لكان اعم من الجنس
المطلق واخص منه وهو محال اما كونه اعم فلا نه جنس الجنس والجنس يكون
اعم من النوع واما كونه اخص فلا نه جنس الخمسة وجنس الخمسة اخص من
مطلق الجنس واما استحضار التالى فلاستلزامه امتناع وجود المقول على كثيرين
بدون الجنس وجواز وجوده بدونه وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف
لانه ما قال المقول على كثيرين جنس الخمسة بل كالجنس وجوابه منع استحضار التالى
وانما يكون محالا لو كان المقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد
وليس كذلك بل باعتبار ان كان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته
اى مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه
باعتبار مفهومه فليس كل مقول على كثيرين جنسا بل باعتبار عارض له وهو
كونه جنسا للخمسة ولا امتناع في كون الشيء اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه
كالمضاف فانه اعم من الكلي بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس
العالية فان قلت المقول على كثيرين من حيث انه جنس للخمسة جنس للنوع
والجنس وسائر الكليات والا لم يكن جنسا للخمسة فيكون جنسا للجنس من تلك
الحبية فهو اعم منه واخص من جهة واحدة فتقول لان ان المقول على كثيرين
من حيث انه جنس للخمسة جنس الخمسة والاصلدق على الجنس والنوع وغيرها
انه جنس الخمسة وليس كذلك بل هو جنس للخمسة باعتبار مفهومه من حيث هو
الثاني ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كلي مقول عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو فتعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذى عرف به الجنس
هو النوع الحقيقي والذى عرف بالجنس النوع الاضافى فلا دور وهو غير

مستقيم لان النوع لما اخوذ في تعريف الجنس اما الاضافي او الحقيقي وايا ما كان لا يفيد التعريف اما اذا كان اضافيا فلما ذكر واما اذا كان حقيقيا فلا مرين الاول انه يحل بانكماس التعريف لخروج الاجناس العالية والمتوسطة منه لانها يقال على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فان قلت لانها لا تقال على الانواع الحقيقية غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن القول اهم من ان يكون بالذات او بالواسطة فقول انها اذا قيست الى الاجناس فلا شك انها تمام المشترك بينهما فتكون اجناسا بالنسبة اليها مع عدم صدق الحد الثاني انه يلزم ان يكون كل نوع اضافي حقيقيا لان النوع الاضافي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيقي اذا ضافة الجنس اتما اعتبرت بالقياس اليه وقد اجب عن السبهة بان النوع والجنس متضايغان وكل واحد مواللتضايغين اتما يعقل بالقياس الى الاخر فيجب ان يأخذ كل منهما في بيان الاخر ضرورة وزيفه السبغ في السقاء اما اولافلا نه ليس يحل اذ من شأنه القدح في بعض مقدمات التبهة ولا قدح هناك واما ثانيا فلانه بوجوب زيادة شك لجريانه في سائر المضافات ولما ثانيا فلان المتضايغين اتما يعرف كل منهما مع الاخر لابه وفرق بينهما فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفه وسابقا في المعرفة عليه والذي يعرف مع الشيء فهو ما اذا حصل العرفان بعرف الشيء عرف الشيء وعرف هو معه فلا يعرف احد المتضايغين بالآخر بل يدرج كل منهما في تعريف الاخر على ضرب من التلطف والابساء كما اذا سئل ما الاخ فلا يقال في جوابه انه الذي له اخ بل انه الذي ابوه بعينه ابو انسان آخر فالمرضى من الجواب ان المراد بالانوع في تعريف الجنس الماهية والحقيقة فكثير اما يعني به ذلك في طر-تهم وحينئذ يتم التعريف وتسدرج الاضافة فيه اندراجا فالك اذا قلت مقول على المختلف بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وكذلك اذا قلت مقول عليه وعلى ضيره الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد بالغير هو المغاير في الحقيقة في كل منهما اشارة الى المضايغ الاخر الثالث المعنى الجنسي اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون وايا ما كان فالتعريف فاصد اما اذا كان موجودا في الخارج فلان كل موجود في الخارج فهو مخصص ولانني من المخصص بمقول على كثيرين واما اذا لم يكن فلا متشاع ان يكون مقوما للجزئيات الموجودة في الخارج فلا يصلح لان يقال عليها في جواب ماهو فان قلت السؤال غير موجه لان التعريف للجنس المنطقي وهو معدوم في الخارج وليس بمقوم فتقول التزديد في معروض الجنس المنطقي وهو المراد بالمعنى الجنسي فتعريف جوابه مسوق بتقديم مقدمة وهي ان الذاهبين الى وجود الطبيعة

في الخارج في ضمن الجزئيات اختلف مقالاتهم فذهب من قال ان امرا واحدا في الخارج قد انضم اليه فصل او تنخص فصار نوعا او شخصا ثم آخر فصار آخر وهكذا فهو شيء واحد بعينه موجود في ضمن جزئياته وهو معنى الاشتراك * ومنهم من احال ذلك وقال ليس هناك امر واحد بل هو في العقل والوجود في الخارج حصصه التي تستقل عليها افراده فليس طبيعة الحيوان امرا واحدا في ضمن جزئياته بل الوجود الحيواني وهي حصصه الموجودة كل منها في ضمن جزئ في الخارج ومعنى اشتراكه انه مطابق لها على معنى ان المقول من كل حصصه هو المقول من الاخرى واذ قد تصورت هذه المقدمة * فاعلم ان المصنف بنى جوابه على المذهب الاول وتوجهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج قوله لان التنخص ليس بمقول على كبيرين قلنا ان اردتم بالتنخص المجموع المركب من التنخص ومعروضه فلانم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طبائع الاشياء موجودة في الخارج وليست هي نفس التنخص ولا المجموع منه ومن الشخص وان اردتم بالشخص مروض اشخص فلانم الكبرى وانما يكون كذلك لو كان مروض التنخص واحدا بالتنخص وهو ممنوع بل واحد بالجنس ومروض الشخص لا ينافي اشتراكه بين امور متعددة وفي لفظه تسامح حيث جعل المعنى الجنسي واحدا بالانواع لانه خارج عن الاصطلاح وربما يجاب بناء على المذهب الثاني ويقال لم لا يجوز ان لا يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج بل في العقل ولائم انه اذا لم يكن مقوما للجزئيات في الخارج لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لولم يكن هو والمقوم للجزئيات محدد بنسب الماهية وهو ممنوع فان المقوم للجزئيات حصصه الموجودة فيها المطابقة له والحق في الجواب ان الاشتراك انما يعرض للاشياء عند كونها في الذهن وتنخصها خارجا لا ينافي ذلك وشك رابع ان احد الامور الثلاثة لازم وهو اما ان لا يكون المعنى الجنسي مقولا على كبيرين او لا يكون مقولا على كبيرين مختلفين او لا يكون مقولا عليها في جواب ما هو وانما كان لا يستقيم التعريف بسان الزوم ان المعنى الجنسي ان كان داخلا في الماهية ولانني من الجزء بمحمول فلا يكون مقولا على كبيرين وان كان نفس الماهية فلا يقال على كثرة مختلفة بل متعينة الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزء محمول لان حيث انه جزء بل من حيثية اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بشرط شيء اي بشرطه ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في ماهيته الفصل وان اخذ بشرط لاني اي بشرطه ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه زائدا عليه كان جزءا ومادة ضرورة ان الجزء يخرج عن مفهومه الاخر وان اخذ اعم من الوجهين بحث يمكن ان يعرضه نارة انه جزء واخرى انه نوع كل جنسا

ومحمولا فمعرض الجزئية هو معرض الجنسية والشمولية نعم لا يصدق على النوع
انه حيوان خرج عن مفهومه الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان
من حيث هو عليه ثم ان هذا التعريف هل هو حد او رسم قال الامام المشهور
في الكتب انه رسم للجنس لانهم يقولون الجنس يرسم بكذا وهو بالحدود اشبه
لان التعريف ليس الالجنس المنطقي ولا ماهية له وراء هذا الاعتبار فانه لامعنى
لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالمعاني في جواب
ما هو قال المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية مفردة لهذا
المفهوم مساوية له ولوعائه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام
ليس بشئ فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب
اعتبار المشر وقد قال السج في الشفاء انا حصصنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس
اسما له (قوله البحث الثاني في تقويمه النوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي)
قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلثة طبيعي ومنطقي
وعقلي والانواع ستة حاصلة من ضرب الاضافي والحقيقي في ثلثة فالان اراد ان
يبين ان اي الاجناس يقوم اي الانواع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يقوم
النوع الطبيعي اما الحقيقي فلا يمكن تصوره مع الذهول من تصور الجنس المنطقي ولا نسباه
الى الاذهان ووضوحه ملوى ذكره واما الاضافي فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة للجنس
الطبيعي بالقياس الى النوع الطبيعي الاضافي والنسبة بين التبيين متأخرة عن كل منهما
فيكون الجنس المنطقي متأخرا عن النوع الاضافي فلا يكون مقوما له لا يقال لان
وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المتبيين بل اللازم تأخرها عما عرضت له
بالقياس الى غيره وهو محلها لاهن ذلك الغير كاتقدم العارض للتقدم بالاضافة
الى المتأخر لانا نقول النسبة موقوفة على المتبيين فهي متأخرة عنهما بالضرورة
وهو عرض التقدم اما يتصور بحد محقق ذات المتأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي
اما الاضافي فلانهما متضايفان على ما سلف والمتضايفان انما يعقلان معا فلا يقوم
احدهما الاخر والالتقدم في العقل لانهما متقابلان لاستحالة ان يكون الشئ الواحد
من جهة واحدة جنسا منطقيا ونوعا اضافيا منطقيا والمتقابلان لا يتقدم احدهما
بالاخر واما الحقيقي فلا مكان تصوره بدون تصور الجنس المنطقي وكذلك لا يقوم
النوع العقلي حقيقيا كان او اضافيا لانه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس
المنطقي خارج عنهما فلو كان جزءا من النوع العقلي لكان اما جزءا بالاستقلال
فيلزم تركبه من اكثر من جريئين او جزءا لجزئه فيلزم ان يكون جزءا للنوع الطبيعي
او المنطقي وقد ثبت خروجه عنهما واما الجنس الطبيعي فلا يقوم النوع الطبيعي
الاضافي لانه مقول عليه في جواب ما هو بحسب السركة ولا يقوم النوع الطبيعي

الثاني في تقويمه النوع
الجنس المنطقي لا يقوم
النوع الطبيعي لانه
نسبة بينه وبين الجنس
الطبيعي فيما بعده
ولا النوع المنطقي
اما الاضافي فلتضايفهما
واما الحقيقي فلا يمكن
تصوره دون ولا
العقل لتركبه من
جزئين هذا خارج
عنهما والجنس
الطبيعي يقوم النوع
الطبيعي الاضافي
دون الحقيقي لجواز
كونه بسيطا ولا يقوم
النوع المنطقي لان
مقوم المعارض
لو كان مقوما للمعارض
لم يكن المعارض
بالحقيقة الا ذلك القيد
الاخر و يقوم النوع
العقلي لما عرفت
والجنس العقلي لا يقوم
شيئا من الانواع
والا لقومه الجنس
المنطقي من

أما فوقه وتحت جنس
وهو الجنس المتوسط
أو لا فوقه ولا تحت
وهو الجنس المفرد
أو تحت فقط وهو
جنس الاجناس
أو فوقه فقط وهو
الجنس السافل قال
الامام الجنس المطلق
ليس جنسا لهذه
الاربعة لان المركب
من العدم والوجود
لا يكون نوعا والنسبة
الواحد لا يكون جنسا
بالنسبة الى النوع واحد
وفيه نظر فان قلنا انه
جنس لها كان جنس
الاجناس احدا نوعا
وهو عارض لطبايع
عشر هي الجوهر
والكم وغيرهما
فان اقتضى اختلاف
ماهيات العروضا
تنوع الاضافات
العارضة كان جنس
الاجناس انواع فلم
يكن نوعا اخيرا والا
لكان نوعا اخيرا
وفوقه الجنس الى
ان ينتهي الى الكلى
ثم المضاف فالمضاف
جنس الاجناس
وجنس الاجناس
نوع الانواع متى

الحقيقي لجواز ان يكون بسيطا وكذلك لا يقوم التنوع المنطقي اما الحقيقي فظ لجواز تنوعه
مع الفعلة عن الجنس الطبيعي واما الاضافي فلانه عارض للتنوع الطبيعي الاضافي
والجنس الطبيعي مقوم له فلو كان مقوما لعارضه لم يكن العارض بالحقيقة الا الجزء الاخر
لاستحالة ان يكون المقوم عارضا فلا يكون العارض بقائه عارضا ولا يبقا اليس اذا قيد
الجزء بالخارج كان المجموع خارجا عارضا للنسبة فلا امتناع في ان العارض لا يكون
عارضا بجميع اجزائه لانا نقول هب ان المجموع كان خارجا عن النسبة لكن لان
عروضه له وفيما به والكلام فيه ولا يقوم النوع العقلي الحقيقي وهو واضح بما ذكر
في الجنس المنطقي فانه مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقي والجنس الطبيعي
خارج عنهما ويقوم العقلي الاضافي لانه مقوم للطبيعي الاضافي المقوم له واما
الجنس العقلي فهو لا يقوم شيئا من الانواع والا ليقوم الجنس المنطقي ضرورة
انه مقوم للجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة مع الانواع وان
خير بانتهاء هذه الدلائل على ان ماهيات الكليات ما ذكر في تعريفاتها وليت
شمرى كيف قطع المصنف بالفروع وهو مزد دشا في الاصل (قوله الثالث
الجنس اما فوقه وتحت جنس) اعلم اولان الاجناس ر بما ترتب متصاعدة والانواع
متنازلة ولا تنهب الى غير نهاية بل تنتهي الاجناس في طرف التصاعد الى جنس
لا يكون فوقه جنس والا لتزكت الماهية من اجزاء اقلنا هي فيوقف تصورهما
على احاطة العقل بهما وتسلسل العلل والمطلوبات لكون كل فصل علة لخصه
من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحت نوع والاهم التحقق
الاشخاص اذ بها نهايتها فلا تحقق الانواع واذا قد حصل عندك هذا التمهيد
فتقول مراتب الاجناس اربع لانه اما ان يكون فوقه وتحت جنس او لا يكون فوقه
ولا تحت جنس او يكون تحت ولا يكون فوقه جنس او بالعكس والاول الجنس
المتوسط كالجسم والجسم النامي والثاني الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس
للعقول العشرة والجوهر ليس بجنس لها والثالث الجنس العالي وجنس الاجناس
كالمقولات العشر والرابع الجنس السافل كالحيوان والنبات لم يعد الجنس المفرد
في المراتب بل حصرها في الثلث وكأنه نظر الى ان اعتبار المراتب انما يكون
اذا ترتب الاجناس والجنس المفرد ليس بواقع في سلسلة الترتب واما غيره فلم يلاحظ
ذلك بل قال الجنس بالجنس واعتبر اقسامها بحسب الترتب وعدمه وكيف كان
فالجنس المطلق لا يتخصص الا في الاربعة وهل هو جنس لها او عرض عام قال الامام
ليس بجنس لان ثلث منها وهي الجنس العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود
والعدم لاستئصال كل منهما على قيد عدمي والمركب من الوجود والعدم لا يكون
نوعا لمرتبتيه اذا الانواع لا بد وان تكون محصلة فلا يبيح الانواع واحد وهو المتوسط

والذي لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظر لانا لانم ان الثلاثة مركبة من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت ترميها حدودها وهو ممنوع لجواز ان تكون التعريفات رسوما وثلاث الامور العدمية لوازم لفصول لها وجودية اقيمت مقامها كما يقال الجنس العالي اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون فوقه جنس ويكون تحته جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحته جنس ويصكون فوقه جنس والمفرد القريب البسيط يلزمه ان لا يكون تحته جنس لقربه ولا فوقه جنس لبطائه فان قلت التعريفات فاسدة لانه ان عني اعم الاجناس واخصها كلها فظ انه ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحته واخص الاجناس التي فوقه فالتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحته جنس كالجسم النامي بالنسبة الى النحير فتقول المراد اعم الاجناس المتغيرة له الوقعة في سلسله واخصها والقريب بالنسبة الى اى ماهية تفرض لا يكون تحته جنس بالقياس الى تلك الماهية وكون جنس ما تحته بالنسبة الى ماهية اخرى لا يضرنا سلبا لكن لانم انها لو كانت عدمية لانتكون اتواعا قوله لان الانواع امور محصلة قلنا لانم وانما تكون محصلة لو كانت اتواعا لماهيات محصلة وههنا ليس كذلك لان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا وجود لها في الخارج ولئن سلمنا لكن لانم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد فان النوع يجوز ان ينحصر في شخص واحد فلم لا يجوز ان يحصر الجنس في نوع وكان المصنف عني بنظره هذا المنع قيل وهو مندفع لان النوع وان انحصر في شخص لكن لا بد له في الذهن من افراد فكذلك الجنس يجب ان يكون تحته انواع ولما لم يكن لمطلق الجنس في الخارج والعقل من الانواع الا تلك الامور الاربعة ولم تصلح الثلاثة للنوع فلم يكن له الانوع واحد ولان الجنس لو انحصر في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الآخر لكون كل منهما ذاتيا مساويا بخلاف النوع فان التبع عرضي له وانت تعلم ان ذلك المنع لو اورد بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يبق عليه الدليلان ثم ان قلنا انه للجنس المطلق انه جنس الاربعة كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض للقولات المشر ومن مطروح نظرهم ان اختلاف المروضات بالماهية هل يوجب اختلاف العوارض بالماهية ام لا فان كان اختلاف المروضات موجبا لتنوع الاضافات العارضة اى لاختلافها بالماهية كان جنس الاجناس العارض للجواهر محضا لغا بالماهية لجنس الاجناس العارض للكم وغيره فيكون تحت جنس الاجناس انواع فلا يكون نوعا اخر ابل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا اخر لان العارض للجواهر ليس بخلاف العارض في الكم الا في المروض والتقدير انه لا يوجب الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على

كثيرين متفقين بالحقيقة وفوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين وفوقه الكلّي وفوقه المضاف فهو جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع وهذا البحث لا يختص بجنس الاجناس فانه آت في الاجناس الباقية ولا بالجنس بل يعم سائر الكليات فانها ايضا تمرض لما هيأت مختلفة فان اقتضى اختلافها اختلاف العوارض كانت اتواعا متوسطة والا كانت اتوعا اخيرة (قوله الفصل الثالث في مباحث النوع الاول في تعريفه) لفظ النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا لمعنى الشيء وحقيقته ثم نقل الى معنيين بالاشتراك احدهما يسمى حقيقيا والاخر اضافيا اما الحقيقى فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو الجنس والمراد منه ما هو اعم من المقول على كثيرين في الخارج اوفى الذهن على ما سبقت الاشارة اليه في الجنس والا لانتقض بنوع ينحصر في شخص كالثمن وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس وفي جواب ما هو الثلاثة الباقية واما الاضافى فهو الكلّي الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا فالكلّى يجب ان يخاف على ثلاثة لا يخلو الحد من الجنس والاخراج الشخص وقولنا يقال عليه وعلى غيره الجنس يخرج الكليات الغير المدرجة تحت جنس كالمهايات البسيطة واما التقييد بالمقول الاولى فزعم الامام انه للاختراز من النوع بالقياس الى جنس البعید اذ النوع لا يكون نوعا الا بالقياس الى جنسه القريب وقال صاحب الكشف هذا مخالف لحكمهم فانهم يجعلون نوع الانواع نوعا لكل ما فوقه من الاجناس بل الاولى ان يكون ذلك اخترازا عن الصنف وهو النوع المقيّد بقيد مخصوصة كلية كالرومى والزنجبى فانه لا يعمل عليه جنس ما بالذات بل بواسطة محل النوع عليه فان محل المال على الشيء بواسطة محل السافل عليه ونحن نقول احدا الامرين لازم اما ترك الاختراز عن الصنف او الاختراز عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد لانه ان اعتبر في النوع ان يكون الجنس مقولا عليه بلا واسطة فالامر الثانى لازم ضرورة خروج النوع بالقياس الى الجنس البعيد عنه فان قول الجنس البعيد عليه بواسطة قول الجنس القريب وان لم يعتبر ذلك لم يخرج الصنف عن الحد فيزعم الامر الاول على ان اعتبار القول الاول يخرج النوع عن مضافه الجنس فان القول المعتبر في الجنس اعم من ان يكون بواسطة او بالذات والاخص لا يفهم من الاعم وايضا تعريفه بالجنس المضاف له غير مستقيم والا لمتقدم تعمله فان قلت المراد به الجنس الطبيعى ومضافه مع المنطقى فنقول من الابتداء لا اخوذ في التعريف اما الجنس الطبيعى او المنطقى واما ما كان فالتعريف فاسد اما اذا كان منطوقا فقط واما اذا كان طبعيا فلان الجنس الطبيعى هو عروض

الفصل الثالث
في مباحث النوع
الاول في تعريفه انه
الكلّي المقول على
كثيرين مختلفين بالعدد
فقط في جواب ما هو
والقيد الاول يخرج
الجنس والاخير الثلاثة
الباقية وقد يقال
النوع للكلّي الذى
يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو
قولا اوليا وهذا اختراز
عن الصنف لانه لا يقال
الجنس على الصنف الا
بواسطة القول على
النوع المقول عليه
والاول يسمى نوعا
حقيقيا وهذا اضافيا
وهما متغايران لجواز
تصور ما هيئة كل
منهما دون الاخر
ولان الاول مقيس
الى ما تحته والثانى
الى ما فوقه ولوجوب
تركيب الثانى من الجنس
والفصل دون الاول
لتحقق الاول دون
الثانى في البسائط
وبالعكس في الاجناس
المتوسطة متن

الجنس المنطقي فيتوقف معرفته على معرفة الجنس المنطقي فيكون متقدما
 في المعرفة على النوع الاضافي بمرتين وايضا يلزم تقويم النوع الاضافي المنطقي
 بالجنس الطبيعي وقد عرفت بطلانه وربما امكن التفصي عن هذا الاخير
 اذا تأملت فيه وبالجملة فالصواب ان يقال في التعريف انه اخص كليين
 مقولين في جواب ماهو ويزداد حسنا لو قيل الكل الاخص من الكليين المقولين
 في جواب ماهو والتمعان متسايران من وجوه الاول انه يمكن تصور كل من
 مفهوميهما مع الذهول عن الآخر وهو ظاهر الثاني ان الاول اي الحقيقي
 مقيس الى ما تحته بانه مقول عليه في جواب ماهو والثاني الى ما فوقه بان ما فوقه
 وهو الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لان النوع الاضافي كما انه مقيس
 الى ما فوقه مقيس الى ما تحته اذ مفهومه لا يتصل الا اذا اعتبر فيه نسبتان نسبت
 الى ما فوقه لانه مقول عليه الجنس ونسبته الى ما تحته لا اعتبار مفهوم الكلي فيه
 والكلية لابد ان تلاحظ في معناها النسبة الى كثيرين فهما مشتركان بالنسبة الى ما تحته
 فلا تكون فارقة نعم النسبة الى ما تحته المعتبرة في الحقيقي هي النسبة الى الاشخاص
 فالمعتبر في الاضافي اعم من ان يكون الى الاشخاص او الى الانواع فالاولى في الفرق
 ان يقال الاضافي اعتبر فيه نسبتان الى ما فوقه والى ما تحته والحقيقي ما اعتبر فيه
 النسبة واحدة وهي اخص من النسبة الثانية او يقال مفهوم الاضافي لا يتحقق
 الا بالنسبة الى ما فوقه ومفهوم الحقيقي يتحقق وان لم يعتبر قياسه الى ما فوقه الثالث
 ان الاضافي اذا نظر الى معناه اوجب تركبه من الجنس والفصل لا اعتبار اندراج
 تحت الجنس فيه بخلاف الحقيقي الرابع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فانهما
 قد يتساوئان معا كما في النوع السافل وقد يصدق الحقيقي بدون الاضافي كما في البسيط
 وبالعكس كما في الاجناس المتوسطة ومنهم من ذهب الى ان الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي
 واخرج عليه بان كل حقيقي فهو مندرج تحت مقولة من المقولات الضمنية لا محصار
 الممكنات فيها وهي اجناس فكل حقيقي اضافي وجوابه منع اندراج كل حقيقي تحت
 مقولة وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقي ممكنا ونمنع انحصار الممكنات في المقولات
 الضمنية بل المنحصر اجناس الممكنات العالية على ما صرحوا به وقد اشار المصنف
 الى ابطال هذا المذهب متمسكا بالبسيط كواجب الوجود فانه ماهية كلية مضمرة
 في محض واحد منزهة عن التركيب والمفارقات والوحدة والنقطة فانها انواع
 خفية بسيطة فلا تكون اضافية وفيه نظر لانه ان اريد بالواجب مفهومه اعني
 المعارض فهو ليس بنوع وان اريد بالمعروض وهو ذاته تعالى فلان ان له
 ماهية كلية بل ليس الا بالخصص واما المفارقات والوحدة والنقطة فهي بسيطة خارجا
 والتركيب من الجنس والفصل لا يتاقيها واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بسيطة

او مركبات فان كانت بسائط فكل منهما نوع حقيقي وليس بمضاف والتركيب من الجنس
والفصل وان كانت مركبات فهي لامحالة تنهى الى البسائط ويعود فيه ما ذكرناه
وفيه منع ظاهر اذ ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان تكون حقيقيا
لجواز ان تكون جنسا ليا او مفردا او فصلا او غيرها لا يقال الاجناس العالية بالقياس
الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لانا نقول المراد
بان النسبة بحسب الامر نفسه لا باعتبار العقل والالم يكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي
(قوله الثاني في مراتبه النوع اما اضافي في مرتبه الاربع المذكورة) النوع اما اضافي
او حقيقي واما كان قياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فهذه اربعة اقسام
قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله في مرتبه
اربع على قياس ما في الجنس لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي
كالجنس او اخصها وهو السافل كالانسان او اعم من بعض واخص من بعض
وهو المتوسط كالجسم النامي والحيوان او مابا للكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا
انه ليس بجنس والجوهر جنس الا ان السافل ههنا يسمى نوع الانواع وفي مراتب
الاجناس العالي يسمى جنس الاجناس لان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى ما تحته وهذا السلي انما يكون نوع الانواع اذ كان تحت جميع الانواع
وجنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية النوع المطلق
لهذه الاربعة والتفرع عليهما كما في الجنس من غير فرق وقد اسرنا اليه اشارة
خفية فلا احتياج الى الاعاءة واما مراتب النوع الاضافي بالقياس الى الحقيقي فانه ان
لانه يتمتع ان يكون فوقه نوع حقيقي فان كان تحت نوع حقيقي فهو العالي والا
فهو المفرد ولم يذكره المصنف ولا غيره واما النوع الحقيقي بالاضافة الى مثله فليس له
من المراتب الامرية الافراد لانه لو كان فوقه او تحته نوع لزم ان يكون الحقيقي
فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما مفرد
او سافل لامتناع ان يكون تحت نوع فان كان فوقه نوع فهو سافل والا
فمفرد وكل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد يتبين جميع مراتب النوع
لاستحالة ان يكون فوقهما جنس ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع
وكل واحد من النوع السافل والمفرد يتبين جميع مراتب الجنس لامتناع ان يكون
تحتها نوع ووجوبه للاجناس وبين كل واحد من الباقيين من الجنس اي السافل
والتوسط وكل واحد من الباقيين من النوع اي العالي والمتوسط عموم من وجه
اما بين الجنس السافل والنوع العالي فلتصادقهما فيما اذا ترتب جنسان فقط كاللون
تحت الكيف وصدق احد هما بكون الاخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس
السافل والنوع المتوسط فتحتهما في الحيوان واقتضاهما في اللون والجسم الى

اقتضى في مراتبه
اما الاضافي في مرتبه
الاربعة المذكورة
في الجنس الا ان السافل
هو نوع الانواع فان
نوعية النوع بالقياس
الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى
ما تحته والنوع الحقيقي
مفرد ابدالاً لكون
الحقيقي فوق نوع
ومقياسا الى المضاف
مفردا وفوقه نوع
والجنس العالي والمفرد
يتبين جميع مراتب
النوع والنوع السافل
والمفرد يتبين جميع
مراتب الجنس وبين
كل واحد من الباقيين
من الجنس وبين كل
واحد من الباقيين
من النوع عموم من
وجه والنوع السافل
يكون حقيقيا اذ لا
نوع تحته وادافيا
لقول الجنس عليه
واعتبارهما كان
نوع الانواع
من

واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فقلص قههما معاً في الجسم وافترقهما في الجسم الثاني واللون واما بين الجنس والنوع المتوسطين فلتصاد قههما في الجسم التأبى وافترقهما في الجسم والحيوان فالتنوع السافل لا بد ان يكون حقيقياً اذ لا نوع تحته واضافياً لقول الجنس عليه وبهذين الاعتبارين جميعاً كان نوع الانواع فان قلت لو كان النوع بهذين الاعتبارين نوع الانواع لكان كل نوع جمهما نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفرد له الاعتبار ان وليس بنوع الانواع بل لا بد من اعتبار ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فتقول ليس نعتي به ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعية الانواع بل المراد ان احدهما ليس بكاف (قوله الثالث الذي هو احد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم تنحصر) قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكليات في الخمسة ومنهما اتفق لهم اشتراك فيه فلا اشتراك فيه كالجنس متعين لان يكون احد الخمسة وما فيه اشتراك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من مفهيه احدها والا كانت ستة فليس احدها الا واحداً منهما وهل هو الحقيقي او الاضافي قال الشيخ في الشفا يمكن ان تورد القسمة الخمسة على وجه يخرج كل واحد منها دون الآخر فانه اذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولاً بالماهية او لا والمقول بالماهية اما ان يكون مقولاً بالماهية تختلف بالنوع او بالعدد اخرجت القسمة النوع الحقيقي دون الاضافي نعم لو بقسم ما يكون مقولاً على مختلفين بالنوع الى ما لا يقال عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن ليس ذلك بحسب القسمة الاولى ولا مطلقاً بل الخارج قسم منه واذ قيل الذاتي اما ان يكون مقولاً في جواب ماهو او لا يكون والمقول في جواب ماهو قد يختلف بالعموم والخصوص واعلم المقولين في جواب ماهو جنس وخصهما نوع اخرجت القسمة النوع الاضافي صححها ثم لو قسم النوع الى ما من شأنه ان يصير جنساً والى ما لا يكون كذلك خرج النوع الحقيقي لكن لا بالقسمة الاولى فملي هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احد الخمسة بدلا عن الآخر لكن الحقيقي احد الخمسة بحسب قسمة الكل بالقياس الى موضوعاته التي هي كلى بحسبها والاضافي احدها باعتبار قسمة له بحسب مناسبة بعض الكليات بعضها في العموم والخصوص واولى الاعتبارات في قسمة الكل ان يقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات ثم اذا حصلت الكليات تعتبر احوالها التي لبعضها عند بعض فالاولى والا خلق ان يكون احد الخمسة النوع الحقيقي هذا المختص كلام الشيخ وجزم المصنف بان احد الخمسة الحقيقي لانه لو كان النوع الاضافي احدها لم تنحصر الكليات في الجنس لجواز تحقق كل مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو غير مندرج تحت جنس وليس جنساً ولا فصلاً ولا خاصة ولا عرضاً ما فهو نوع واذ ليس بمضاف فهو حقيقى وفي جواز مثل هذا

الثالث الذي هو واحد
الخمس هو الحقيقي
اذ لو كان هو المضاف
لم تنحصر القسمة
الخمس بجواز كون
كل مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة
في جواب ماهو غير
مندرج تحت جنس
واذ ليس هو المضاف
فهو الحقيقي هذا
اذ جعل احد الخمسة
احدهما وان جعل
احد الخمسة النوع
معنى ثالث بقسم
أيهما لم يكن شيئاً
منهما احد الخمسة
واخرج الامام على ان
احد الخمسة الحقيقي
بان ماهو احد الخمسة
محمول والمضاف
موضوع وهذا
ضعيف لان موضوعية
المضاف لا تمنع
محمولته من

الكلية ما لحاظ ذلك به فان قلت هب ان الاضافي ليس احد الخمسة لكن من اين يلزم ان يكون احد الخمسة الحقيقي ولم لا يجوز ان يكون احدها هو النوع بمعنى ثالث منقسم اليهما الجواب انه لو جعل احد الخمسة النوع بمعنى ثالث لم يكن شئ من النوعين احد الخمسة والا بطل التقسيم الخمس والتالي باطل للاتفاق على ان احدهما هو احد الخمسة وهذا الكلام من المصنف كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف حيث نقل القسمة الثانية المخرجة للنوع الاضافي من الشفاء نقلا خبر مطابق قسم فيه النوع الاضافي والحقيقي واعترض عليه بانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسمة صارت الاقسام ستة وان جعل احد الخمسة نوعا بمعنى ثالث منقسم اليهما كما هو في القسمة التي نقلها من الشيخ لم يكن واحد منهما من الخمسة والمقدر خلافه وانت تعرف ان اخص المقولات في جواب ما هو النوع الاضافي لا القدر المشترك وانه ما قسم الى الاضافي والحقيقي بل الى الحقيقي وغيره نعم تجوز ان يقال تلك القسمة فانها قسم اخر وهو مقول في جواب ما هو لا يترتب ولا يختلف بالعموم والمخصوص لكنه يمكن ان يدفع على مذهب الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافي اعم مطلعا من الحقيقي ولولا انتفاء ذلك القسم عنده لم يصح هذا واحتج الامام على ان احد الخمسة الحقيقي بان النوع الذي هو احد الخمسة محمول لانه قسم من اقسام الكلية المحمول والاضافي من حيث هو اضافي موضوع لما فوقه فلا يكون احد الخمسة وجوابه ان موضوعية الاضافي لاتفاق محموليته بل هي معتبرة فيه لاعتبار الكلية في معناه لا يقال نحن نقول من الرأس احد الخمسة محمول بالطبع ولا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فاحد الخمسة ليس بمضاف اما الصغرى فلان احد الخمسة كلي وكل كلي محمول بالطبع واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع لانا نقول لانم انه لا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع وانما يصدق لو كان الوضع والجل بالنسبة الى امر واحد وليس كذلك فان المضاف لا شئ له على معنى الكلية والاندراج تحت جنس يقتضي طبيعته الوضع لما فوقه والجل على ما تحته وقد فرغنا من تحقيقه (قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل الاول في تعريفه) من كلام الشيخ في الشفاء ان الفصل له معنيان اول وثان لا كالجنس والنوع فان المعنى الاول فيهما كان للجمهور وفي الفصل للطبقين يستعملونه فيه وهو ما يتميز به سئ عن سئ لازم ما كان او مفارقا ذاتيا او عرضيا ثم نقلوه الى ما يتميز به النش في ذاته وهو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس افرزها وعينها وقومها نوعا ويمد ذلك نلزمها ما يلزمها ويعرضها ما يعرضها فانها وان كانت مع الفصل الا انه تلقى اول طبيعة الجنس وتحصلها وتلك انما تلحقها بعد ما تقيها واقرزها فاستمدت للزوم ما يلزمها ولحوق ما يلحقها كالناطق للانسان

الفصل الرابع
في مباحث الفصل
في تعريفه انه الكلية
المحمول على النش
في جواب امضى هو
في جوهره والتبدي
الاخير يخرج الحاصلة
والاولى التلثة الباقية
وبهذا فسر الشيخ
في الاشارات وفسره
في الشفاء بانه الكلية
المقول على النوع
في جواب اى شئ
هو في ذاته من جنسه
وهذا باطل لانه يطل
حصرا الجز في الجنس
والفصل بجواز تركب
المساهية من امرين
يساويا بها فلم يكن
شئ منهما جنسا
ولا فصلا وبهذا
يطل تفسيره بكمال
الجزء المبر كما فسر
الامام وما قيل
ان الجنس العالي
لا يكون له فصل موقوف

فان القوة التي تسمى نفسا طاعة لما اقترنت بالمادة فصار الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم والكتابة والتعجب والضحك وغير ذلك ليس ان واحدا منها اقترن بالحيوانية ولا فحصل للحيوان استعداد النطق بل هو السابق وهذه توابع فانه محدث الآخرة وهي الغيرية ولا اقول ولا تستلزمها بل لا توجهها فان الضحك مثلا وان وجب ان يكون مخالفا في جوهره لما ليس بضحك فليس كونه ضحاكا هو الذي اوقع هذا الخلاف الجوهرى بل خلق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر بالناطق وفسره النسخ في الاشارات بانه الكلى الذي يحمل على النسخ في جواب اى شئ هو في جوهره كما اذا سئل ان الانسان اى شئ هو في ذاته واى حيوان هو في جوهره فالناطق يصلح للجواب عنهما وذو الابداد وذو النفس والحساس عن الاول فان اى شئ اما يطلب به التغير المطلق عن المشاركات في معنى النسبية او اخص منها فالتقيد الاخير وهو قولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها لا تغير النسخ في جوهره بل في عرضه فالطالب باى شئ ان طلب الذاتى المميز من مشاركاته فالقول في جوابه الفصل وان طلب العرضى المميز فالجواب الخاصة والتقيد الاول يعنى قولنا في جواب اى شئ يخرج الجنس والنوع والمرض الصام لان الجنس والنوع يقالان في جواب ماهو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وفيه بحث لانه ان اعتبر التميز عن جميع الاغيار يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان اكتفى بالتميز عن البعض فالجنس ايضا عير النسخ عن البعض فيدخل فيه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من المقول في جواب اى شئ المميز والذي لا يصلح لجواب ماهو وحيث يخرج الجنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اى شئ وهم مصرحون بخلافه وفسره في النسبة بانه الكلى المقول على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه فاذا سئل عن الانسان باى شئ هو في ذاته من الحيوان او الجسم التامى كان الجواب الناطق او الحساس فال تفسير الاول اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه مقول عليه في جواب اى شئ هو في جوهره من غير عكس كفصل مالا جنس له وهذا التفسير باطل لانه يطل حصر جزء الماهية في الجنس والفصل لجواز تركيب ماهية من امرين يساوياها او امور تساويها وليس كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير اذ لا جنس لها وهو لا يرد على التفسير الاول لان كلامهما فصل للماهية بذلك التفسير ضرورة انهما عيرتها بما يشار كها في الوجود وان لم يميزاها بما يشار كها في الجنس وبهذا الاحتمال يطل تفسير الامام الفصل بكمال الجزء المميز اى المميز الذي لا يكون للماهية وراه ذاتى مميز فان كلامها فصل وليس بكمال المميز بل الكمال مجموعهما وبطل ايضا قاعدة مهم وهي ان الجنس العالى لا يجوز ان يكون له فصل مقوم ظنا منهم انه لو كان له فصل لكان له جنس فلا يكون جنسا عاليا وذلك لجواز ان يتركب الجنس العالى من امرين يساوياه وحيث يتركب

كل منهما فصلا له لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساو يانها لم يكن كل منهما فصلا لها لانهم اعتبروا في الفصل احد معان ثلثة تميز الماهية وتعيين شئ بهم كالجنس وتحصيل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من هذه المعاني بمحقق في احد الامرين اما انه لا يفيد التعيين والتحصيل فظاهر لعدم استعمالها على امر مبهم غير محصل واما انه لا يفيد التمييز فلان هذه الماهية لما لم تشارك غيرها في شئ منهما كانت متفردة بذاتها لجميع الماهيات متمازة عنها بنفسها فلم تنحج الى تمييز كما ان البسائط حيث لم تشارك غيرها امتازت بنفسها عن الغير وايضا كما ان جزءها يمتاز بنفسه عن مشاركا له في الوجود اذ لا مشاركة للغير في ذاته كذلك الماهية غير مشاركة للغير اصلا فتكون متمازة بنفسها واذا كانا يمتازان بنفسهما لم يكن احدهما بان يميز الاخر اولى من العكس وايضا تميز الجزء ليس اثر يحصل منه بل مناه تميز العقل الماهية بواسطة حصوله فيه فان من شأن الجزء المختص انه اذا حصل في العقل امتازت الماهية عنده عن غيرها واطلاق المميز على الجزء اطلاق لاسم الشئ على آله والمساهية انما تمتاز عند العقل بواسطة الجزء اذا عقل اختصاصه بالماهية وتعقل الاختصاص يتوقف على تعقل الماهية المتمازة بنفسها عن غيرها فيكون تميز الجزء متأخرا عن امتياز الماهية فلا يصح الامتياز به لانا نقول الدعي احد الامرين وهو اما بطلان الانحصار او بطلان التبريقين والقاعدة وذلك لان كلا من الامرين ان لم يكن فصلا يبطل الانحصار وان كان فصلا يبطل التبريقان والقاعدة ولا يحصى منه الا ان يقال ان اردتم بمواز ماهية كذلك امكانها في نفس الامر فهو ممنوع فان من الناس من ذهب الى امتناع تلك الماهية وان اردتم به الامكان الذهني فكيف يمكنكم ابطال القواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل بمسا في الشفاء ولم يبق الدليل على انحصار الجزء في الجنس والفصل لم يبعد عن سبب التوجيه لورود المنع حيثذ على المقدمة القائلة بان جزء الماهية ان لم يكن مشتركين الماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلا وربما يستدل على امتناع مثل تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر ا يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة او احد الثلاثة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركبت من امرين متساويين كان كل منهما اما جوهر او عرضا لا سبيل الى الثاني والا لكان الجوهر عرضا لصدقه على الجوهر بالمواطاة اذ الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر ا اما ان يكون جوهر ا مطلقا فيلزم تركيب الجوهر من نفسه ومن غيره او جوهر ا مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشئ جزءا لجزء نفسه وانه محال وهو ضعيف لانا لانهم انحصار الممكنات في المقولات العشر بل صرحوا باختلافه وان سلمناه

لكن يمنع جنسيتها لما تحتمها ولا دليل لهم دال على ذلك سنسأله لكن قوله جزء الجوهر
 اما ان يكون جرها او عرضا اما ان تريده ان الجزء اما مفهوم الجوهر او مفهوم
 العرض واما ان تريده ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد
 الاول فلا تم الحصر لجواز ان يكون مفهومه مقابرا لمفهومي الجوهر والعرض
 فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين وان كان المراد الثاني فلا تم ان الجزء
 لو كان جوهره مخصوصا لزم ان يكون الشيء جزءا لجزء نفسه وانما يلزم
 لو كان ذاتيا له وهو ممنوع فان الصدق اعم من ان يكون صدق ذاتي او عرضي
 ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قوله الثاني الفصل متسا الى النوع
 مقوم له) الفصل له نسب ثلث نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى
 حصة النوع من الجنس اما نسبته الى النوع فبانه مقوم له كتنظيم الناطق
 للانسان وكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذا العالي مقوم له ولا يتعكس كليا والا
 لم يبق بين العالي والسافل فرق لتساويهما في تمام الذاتيات حيثئذ لكن بعض
 مقوم السافل مقوم للعالي واما نسبته الى الجنس فبانه مقوم له كتقسيم الناطق
 الحيوان الى الانسان وكل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لان معنى تقسيم
 السافل تحصيله في النوع والعالي جزء منه فيلزم حصوله فيه ولا يتعكس كليا
 والالتحق السافل حيث تحقق العالي فلا يبق السافل سافلا ولا العالي عالي لكن
 قد ينقسم السافل ما ينقسم العالي واما نسبته الى الحصة فقل الامام عن الشيخ
 انه عليه فاعلية لوجودها مثلا من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيره
 والموجد للحيوانية التي في الانسان هو الناطقية والحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية
 وتقرير الدليل عليه ان احدهما من الجنس والفصل ان لم يكن عليه للآخر استغنى كل
 منهما عن الآخر فلا تنتم منهما حقيقة واحدة كالحجر الموضوع بحسب الانسان وان كان
 حلة وليست هي الجنس والاشتراك الفصل فتمين ان يكون الفصل حلة وهو المطلوب
 وجوابه انه ان اريد بالعله العلة التامة اعني جميع ما يتوقف عليه الشيء فلا تم انه
 لو لم يكن احدهما حلة تامة لزم استثناء كل منهما عن الآخر وانما يلزم ذلك لو لم يكن
 حلة ناقصة وان اريد ما يتوقف عليه الشيء اعم من التامة والناقصة فلا تم انه لو كانت
 حلة ناقصة للفصل استلزمه فليس يلزم من وجود العلة الناقصة وجود الملول واحتج
 الامام على بطلان العلية بان الماهية المركبة من ذات وصفة اخص منها كالمحيوان
 الكاتب يكون الذات جنسها والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة حلة للذات
 لتأخرها عنه وجوابه ان تلك الماهية اعتبارية والكلام في الماهية الحقيقية ونحن نقول
 اما ان الفصل حلة لحصة النوع فذلك لانه في لان الجنس انما يخصص بمقارنة الفصل
 فإلم يعتبر الفصل لا يصير حصة واما ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فانه ما ذهب الى

الثاني الفصل متسا
 الى النوع مقوم له
 ومقوم العالي مقوم
 السافل من غير عكس
 ومقيا الى الجنس
 مقوم له ومقسم السافل
 مقوم العالي من غير
 عكس ومقيسا الى
 حصة النوع من الجنس
 فلا الشيخ يجب كونه
 حلة لوجودها لان
 احدهما ان لم يكن
 حلة للآخر استغنى
 كل منهما عن صاحبه
 وليس الجنس حلة
 للفصل والاستلزام
 فتمين العكس وجوابه
 انه لا يلزم من عدم
 العلية التامة الاستغناء
 ولا من العلية الغير
 التامة الاستلزام ومنع
 الامام وجوابه
 بان الفصل قد يكون
 صفة والصفة لا تكون
 حلة للموصوف
 وجوابه ان ذلك
 في الماهية الحقيقية
 ممنوع من

علية الفصل المختصة بل لطبيعة الجنس على ما نقلناه عنه في صدر البحث الاول حيث قال الفصل بفصل من سائر الامور التي معه بانه هو الذي يلقى اولاً طبيعة الجنس فيحصله ويفرزها وانها انما تلحقها بعدما تقيها وافرزها والدلائل التي اخترعوها من الطرفين لا تدل على الاعلى هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علة لوجود الجنس واللائكان اما علة له في الخارج فيستمد عليه بالوجود وهو محال لاتحادهما في الجمل والوجود واما علة له في الذهن وهو ايضا محال والام يعلل الجنس بدون فصل بل المراد ان الصورة الجنسية مبهمه في العقل تصح ان تكون اشياء كثيرة وهي عين كل واحد منها في الوجود غير مفصلة في نفسها لارتباط كل تمام ماهياتها المحصلة واذا انضم اليها الصورة الفصلة عينها وحصلها اي جعلها مطابقة للماهية التسامة فهي علة لدفع الابهام والتعصيل والعلية بهذا المعنى لا يمكن انكارها ومن تصفح كلام الشيخ وامعن النظر فيه وجدده مناسفا اليه تصريحاً في مواضع وتلويحاً في اخرى وكانا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات فليقف عليها من اراد التفصيل (قوله وبتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً) ففرعوا على علية الفصل كما فهموها عدة احكام منها ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً باعتبار آخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل للانسان والى الملك جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنساً كان معلولاً للجنس المصلول له فيكون المصلول علة لعلته وانه متمتع بهذا انما يتم لو كان الفصل علة للجنس اما اذا كان علة للخصه فلا يجوز ان يكون الجنس علة لخصه النوع من الفصل كما يكون الفصل علة لخصته من الجنس و الا يلزم انقلاب المصلول علة لمقايير الجنس والفصل حصتها ومنها ان الفصل لا يقارن الاجنسا واحداً في مرتبة واحدة فانه لو قارن جنسين في مرتبة واحدة حتى يلتزم من الفصل واحد الجنسين ماهية ومنه ومن الاخر اخرى لا متسع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة يلزم تخلف المصلول عن العلة ضرورة وجود الفصل في كل واحدة من الماهيتين وعدم جنس كل منهما في الاخرى فلا بد من قيد بمرتبة واحدة وان اهل في الكتاب لجواز مقارنة الفصل اجناساً متعددة في مراتب كالناطق للحيوان والجسم والجوهر ومنها ان الفصل لا يقوم الانواع واحداً لانه قد ثبت انه متمتع ان يقارن الاجنسا واحداً والمركب من الفصل والجنس لا يكون الا واحداً هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لو لم يقوم تلك الماهية الواحدة انواعاً متعددة في مرتبة واحدة كالخماس فانه يقوم انواع الحيوان فالواجب ان يقيد الفصل بالقرىب فانه لو قوم نوعين لزم التخلف لعدم جنس كل منهما في الاخر ولما كان الحكمان مشتركين في الدليل رتبهما في الذكر

وتتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً ايضا لامتناع كون المصلول علة لعلته ولا يقارن الاجنسا واحداً ولا يقوم الانواع واحداً ثلاثا يتخلف معلوله عنه ولا يكون القرىب الا واحداً ثلاثا يتوارد علتهان على معلول واحد بالذات وجوز الامام الثلثة الاول لجواز تركيب الشيء من امرين كل منهما اعم من اخر من وجه وجوابه منع جواز تركيب الماهية الحقيقية منهما ووافق على الرابع معللان الفصل كمال الجزء المميز وقد عرفت جوابه ولاننا ثلث بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب بان الفصل انما يجب كونه علة فيما فيه طبيعة جنسية من

اردفهما به ومنها ان الفصل القريب لا يكون الا واحدا فانه لو كان متعددا
لزم توارد عكس على معلول واحد بالذات وتقييد الفصل: بالقرب لجواز تعدد
الفصول البعيدة والمعلول الواحد بالذات اشارة الى جواب سؤال فان لسائل
ان يقول لانتم استعالة توارد العلل على طبيعة الجنس واتما يستحيل لو كانت
واحدة بالنسبة فانه لو لم يكن شخصا واحد اجاز تعدد العلل كما في النوع اجاب
بان طبيعة الجنس في النوع وان لم تكن واحدة بالشخص الا انها امر واحد بالذات
ضرورة كونها حصة واحدة ومن البين امتناع اجتماع العلل على المعلول الواحد بالذات
والاستغنى عن كل منهما لحصوله بالآخر وجواز توارد العلل على النوع حيث
تعدد ذاته ويحصل حصة منه بطله واخرى باخرى لا يقال هذه التضاريع انما
تصح لو كان الفصل عللة تامة وليس كذلك بل غاية ان يكون عللة فاعلية
والخلف والتوارد لا يتعان في العللة الفاعلية لانا نقول الجنس لا يغلك عن الفصل
فلو كان عللة فاعلية كانت موجبة ومن الظاهر امتناع الخلف والتوارد
في العللة الموجبة ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العللة جوز الفروع الثلاثة
الاول لجواز تركب الشيء من امرين كل منهما اسم من الاخر من وجه كالحيوان
والابيض فالماهية اذا تركبت منهما يكون الحيوان جنسا والابيض فصلا لها
بالقياس الى الحيوان الاسود وبالعكس بالقياس الى الحمار الابيض فيكون كل منهما
جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا يقارن جنسين اي الحيوان والحمار
او الاسود والابيض وهو الحكم الثاني مستازم للثالث وجوابه لاننا لمساهمة
الحقيقية يجوز ان تركب من امرين شانهما كذلك بل انما يجوز في الماهية
الاعتبارية والاحكام مخصوصة بالماهيات الحقيقية ووافق على الفرع الرابع لانه على
العلية بل لان الفصل مفسر عنه بكامل الجزء المبرر وكان المبرر لا يكون الا واحدا وقد
عرفت جوابه بان هذا التفسير فاسد لجواز تركب ماهية من امرين يساويانها اذ كل
منهما فصل وليس كما لان قال فائل هذا يطل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلان
قريبان ضرورة ان كلامهما يميز الماهية عن جميع مشاركتها فلا ثالثين بالعلية
ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجا عن الوردود
عليهم او يخرجوا خروجا عن ذلك الاشكال او يخرجوا ذلك الجواب جرحا يسقط
عنهم او يخرجوه فخرجا بحيث يدفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس ايقاع تعدد
الفصل في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه عللة
اذا كان للماهية طبيعة جنسية فلا امتناع تعدد الفصل اذ فيما فيه جنس فانه لو لم
يكن لم يلزم توارد العكس على معلول واحد وهنا لا لجنس فلا ينقص او ان قال
هذا يطل قاعدة العللة ايضا لان كل واحد من الامرين المتساويين فصل وليس

بعضه فليقتل بالعلية ان يدفعوه عن انفسهم بان الفصل ليس هبة مطلقا بل فيه
فيه طبيعة جنسية لكن الاول انبى بما في الكشف واوجه لان قاعدة الطية
ان الفصل هبة الجنس او العصة منه ولا وجه بطلها (قوله الثالث فصل النوع
المحصل يجب ان يكون وجوديا) في هذا البحث مسائل عدة الاولى ان النوع
ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل يكون
من مخترعات العقل فهو الاعتباري والوجودى مشترك بين المعنيين الوجود
في الخارج وما لا يكون عدم جزأ من مفهومه والعدمى في مقابلة احد المعنيين
اذا تقرر هذا فتقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من
المعنيين اما الاول فلا نه لو كان معدوما لزم هدمه لانشاء الكل بانتفاء جزئه واما الثانى
فلا نه لو كان العدم جزأ منه لكان جزأ من النوع المحصل وانه محال وفصل النوع
الاعتبارى لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر العقل تركبه من امور عدمية
كما اذا ركب نوعا من الانسان والدمى والبصر ويجهى بالاى فيكون الانسان
جنسائه والدمى والبصر فصلا عدميا لانقال معنى تقويم الفصل ان الصورة العقلية
لا تقابل الحقيقة الخارجية الا اذا استملت على صورته المعقولة فان الصورة
المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا اتفق منهما احدى صورتى الحيوان والناطق
فالقويم ليس الا بحسب الذهن فلا يجب ان يكون الفصل وجوديا لجواز حصول
المطابقة باحدى عدى كالحطاطة كم متصل به طول ولا عرض له ولا يكتفى في ماهيته
الطول بل لا بد منه من عدم العرض لانا نقول هب ان الفصل ليس بمقوم للنوع
في الخارج الا انها متحدان في الوجود والجعل فيسهل ان يكون عدميا والنوع
محصل في الخارج واتماخص هذا البحث بالفصل وان كان مشتركا بينه وبين الجنس
لان طائفة من الناس لما سمعوا ان كل فصل مقسم حسبوا ان كل مقسم فصل ومن
المدىات ما يقسم كقولنا الحيوان اما ناطق او غير ناطق اتج لهم سوء ظنهم ان
من الفصول ما يكون عدميا حتى لا يروا بأسا في ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق
نوعا محصلا من الحيوان وجنسا للجم والغير الناطق فصلا له ولم يوجد مثل هذا
الوهم في الجنس فلا جرم اختص البحث بالفصل ازالة للوهم الكاذب وذكر الشيخ
في التفاء انا اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير
الناطق نوعا محصلا بازاء الحيوان الناطق فان السلوب لوازى الاشياء بالنسبة الى المعان
ليست لها ضرورة ان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق والفصل النوع امر له
في ذاته فهي لا تقوم الاشياء بل تعرضها وتزماها بعد تقرر ذواتها نعم ربما لم يكن
لفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلوب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل
بل لازم عدل ه من وجهه اليه وهذا لا يخص بالسلب فكثيرا ما يقوم مقام الفصول

الثالث فصل النوع
المحصل يجب كونه
وجوديا دون النوع
الاعتبارى وليس
لكل فصل فصل
مقوم لوجوب انتهائ
المركب الى البسيط
وعدم ادخول الجنس
في ماهية ليس فصله
بميزه عن النوع
المشارك في طبيعته
لانه ليس ذاتيا له والا
لكان ذاتيا للنوع
وليس كل جزء جنسا
او فصلا كاجزاء
الشمرة او ابيست
بل الجزء المحمول
لا حدما فليس
كل ماهية مركبة
من الجنس والفصل
وكون المركب
من جزئين محولين
مشاركاً لأحدهما
في طبيعة مخالفة له
في طبيعة الأخر
لا يوجب تركبه
من الجنس والفصل
اذ الشيء انما يكون
جنسا بالنفس الى
نوعه وفيه نظر
قد عرفه من

الجوهرية لوازمتها الوجودية وآثارها المساوية لها عند عدم الاطلاق عليها
 كالحس والحركة لفصل الحيوان الثانية تمتع ان يكون لكل فصل فصل لو جوب
 الانتهاء الى فصل لاجزه. واللازكت الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال
 فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع
 وعلى نفسه فيكون مشاركا للنوع في طبيعته وهو ممتاز عنه بدم دخول الجنس فيه وما به
 الامتياز فصل فيكون للفصل فصل اجاب بان عدم دخول الجنس في ماهية الفصل
 ليس فصلا وانما يكون فصلا لو كان ذاتيا وليس كذلك والالكان ذاتيا للنوع
 وهو محال الثالثة ليس كل جزء جنسا وفصلا فان العشرة مركبة من الاحاد والبيت
 من السقف والجدر ان مع ان شيئا من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء
 المحمول اما جنس او فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركيبها من الجنس
 والفصل لجواز تركيبها من الاجزاء الغير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الاجزاء
 المحمولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء ان كل ماهية مركبة من الاجزاء
 المحمولة فلا بد ان يكون مركبها من الجنس والفصل على ما مر في تعريف الفصل
 بالحق الاخص المستلزم لاشتغال كل ماهية لها فصل على الطبيعة الجنسية
 واحتجوا عليه بان الماهية المركبة من جزئين محولين مشاركة لاحدهما في طبيعته
 لانه صاديق على الماهية المركبة وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما ضرورة
 انها لا يشتركان في ذاتي آخر ولا خفاء في انها مختلفان بالحقيقة للتضار بين
 حقيقة الكل وحقيقة الجزء فهو تمام المشترك بين امرين مختلفين بالحقيقة فيكون جنسا
 والماهية المركبة بخلافه في طبيعة الجزء. الاخر لانه ذاتي لماهية عرضي له فهو
 غير ذاتي لهما بالقياس الى ذلك الجزء فيكون فصلا واجاب بان مشاركة
 الماهية المركبة احد جزئيهما في طبيعته لا يوجب ان يكون جنسا وانما يكون
 كذلك لو كان تحت نوعان والنسب لا يكون نوعا لنفسه وفيه نظر قد عرفته في باب الجنس
 انه يجوز ان ينحصر جنس في نوع انحصار النوع في شخص وهو ليس وارد
 ههنا لانه على سند المنع بخلافه ثم (قوله ثبته فصل الانسان مثلا الساطق)
 فصل الانسان هو الساطق المحمول عليه بالمواطاة لا بالتعلق الذي لا يحصل عليه
 الا بالاشتغال فان الفصل من اقسام الكل وصورته في جميعها ان يكون مقولا
 على جزئياته ويمطيهما اسمه وحده والتعلق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه
 ولا حده وكذلك البراق فان اغصاة للانسان ليس هو الضحك ولا العرض
 العام المشي بل الضاحك والمشي وحيث يطلق مثال الخمسة ليس بمحمول فهو مجاز
 ولما تبين هذا المعنى فيما سلف حيث اعتبر في الكل حمل المواطاة ورسم الفصل
 بالثبته كانه منبه على ما في الضمير (قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة

ثبته فصل الانسان مثلا انسانا مطلقا لا التعلق الذي لا يحصل عليه الا بالاشتغال وكذلك البساق وحيث يطلق ذلك فهو مجاز
 الفصل الخامس في مباحث الخاصة
 في مباحث الخاصة والعرض العام الاول في الخاصة وهي
 الكل المقتول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولا غير ذاتي
 خرج بالتبديد الاول
 العرض العام بالاختيار
 الثلاثة السابقة وقد
 يقال الخاصة للمخصص
 التي بالقياس الى
 بعض ما يفاير ويسمي
 خاصة اصنافية الاول
 خاصة مطلقة والعرض
 العام هو الكل المقتول
 على ما تحت اكثر من
 طبيعة واجنة قولا
 غير ذاتي خرج
 بالتبديد الاول الخاصة
 وبالاخير الثلاثة
 السابقة وهذا العرض
 الغير العرضي القسيم
 للجوهر لانه قد يكون
 جوهريا ومحمولا لا

على الجوهر تجل
حقيقيا دون ذلك
وذلك قد يكون جنسا
دون هذا الثاني كل
من الخاصة والعرض
العام قد يكون شاملا
لا زما وغير لازم
وقد يكون غير شامل
وقد نقص الخاصة
المطلقة بالشاملة
اللازمة لكن يجب
تسمية الباقين
بالعرض العام مثلا
يطلق التقسيم
التخصيص واشرف
الخواص اللازمة
البيئة وهي المنفعة
بها في الرسوم الكالت
الخاصة اما مركبة
وهي المركبة من امور
كل منها اعم مما هو
خاصة واما بسيطة
وهي التي لا تكون
كذلك من

والعرض العام) الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين احدهما ما يخص الشيء
بالقياس الى كل ما يفايزه ويسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت من المختصة ورسمها
المصنف بانها الكلّي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولنا غير ذاتي
فخرج بالتقيد الاول وهو قوله فقط العرض العام وبالتقيد الاخير الثلاثة الباقية
وانما لم يعتبر النوع فالرسم كما اعتبره الشيخ في الشفاء ليكون شاملا لخواص
الاجناس والانواع على ما استحسنه جدا وتاثيرهما ما يخص الشيء بالقياس
الى بعض ما يفايزه ويسمى خاصة اضافية والعرض العام هو الكلّي المقول
على ما تحت أكثر من طبيعة واحدة قولنا غير ذاتي فالتقيد الاول وهو قوله أكثر
من طبيعة واحدة يخرج الخاصة والتقيد الاخير الثلاثة الباقية ولعله نسي اصطلاحه
في الذاتي او غيره واللافتنص رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج عن الرسمين بالتقيد
الاخير وليس هذا العرض هو العرض الذي بازاء الجوهر كما ظنه قوم بل احد
قسمي العرض الذي بازاء الذاتي الجوهرى اما اولا فلانه قد يكون جوهر
كالحيوان الناطق دون ذلك اى العرض الذى يناظر الجوهرى واما ثانيا
فلانه قد يكون مجولا على الجوهر حلا حقيقيا اى بالمواطأة كلما شئ على
الانسان دون ذلك فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم
هو بياض بل ذو بياض واما ثالثا فلان ذلك قد يكون جنسا كاللون للسواد
والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسيم للذات وفيه نظر لانه ان اراد
جنسية ذلك العرض بالقباس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض ايضا
قد يكون جنسا ثم كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثلاثة اقسام لانه
قد يكون شاملا وهو اما لازم كالأصباح والمشي بالقوة للانسان واما مفارق كهما
بالفعل وقد يكون غير شامل كالكتاب والايض بالفعل له وجاعة خصوصا اسم الخاصة
المطلقة بالشاملة اللازمة وحيث يجب تسمية القسمين الاخيرين اى الخاصة الشاملة
المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام لتلا يطل التقسيم التخصيص وذية الشيخ في الشفاء
الى الاضطراب لان الكلّي اما ان يكون خاصة لصدقه على حقيقة واحدة سواء
وجد في كلها او في بعضها دوام لها ولم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو
انما يكون عاما اذا كان صادقا على حقيقة وغيرهما مطلقا فلا اعتبار في ذلك
التخصيص بل جهة العموم والتخصيص واشرف الخواص الشاملة اللازمة البيئة
لانها هي المنفعة بها في الرسوم اما الانتفاء بالشمول والازوم فلانه لا يكون الرسم
اخص من المرسوم كما تعرفه من وجوب المساواة واما بكونها بيئة فلانها لو لم
تكن بيئة لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة له وفيه ضعف لان الازوم بالعكس
فان قلت للماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف في جزم الذهن بالازوم بينهما

لانها معرفة لها فيكون تصورهما مستلزما لتصور الماهية فيكني تصورهما في اللزوم
فتكون الخاصة لازمة بئذ بالمعنى الاعم وهو المراد ههنا قلت لانها اذا كان تصور
الخاصة مستلزما لتصور المسامية يكون تصورهما كافيا في اللزوم وانما يكون كذلك
لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف اللزوم على امر آخر ولولم يكن لكن غاية
ما في الباب ان تصورهما يكتفي في لزوم الماهية الخاصة والمطلوب لزوم الخاصة لها
فان احد ههما من الآخر والاولى ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ايضاح
الماهية العرفية فاذا اراد ايضاحها بالامور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور
اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يستدبه ولا خفاء في ان اقرب الامور الخارجية
الى الماهية اللوازم البينة فتعين التعريف بها والخاصة اما ان يكون اختصاصها
بالماهية لاجل التركيب اولا يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب
فهى مركبة فلا بد ان يلتزم من امور كل منها اعم مما هو خاصة له ويكون المجموع
خاصة له كاطار الولود للنفاس وان لم يكن كذلك فهى بسيطة كالضاحك للانسان
(قوله خاتمة كل من الخمسة قد يشارك غيره مشاركة ثنائية) المشاركات بين الكلبيات
الخمس اما ثنائية من اثنين منها كشاركة الجنس والفصل في انهما محمولان على النوع
في طريق ماهو وان ما يصل عليهما في طريق ماهو اود اخلا في جواب ماهو فهو
بالقياس الى النوع داخل في جواب ماهو وهى مخصصة في عشر مشاركات واما
ثلاثية بين ثلثة منها كشاركة كاهما النوع في انها تنقسم على ماهى له هى وتخصص
ايضا في عشر واما رباعية من اربعة كشاركة كاهما الخاصة والعرض المعام فانه
يوجد منها ما يكون جنسا طالبا او مساويا له وهى خمس واما خاصة بين خمسة كما انه
يوجد منها ما يجب دوامه لما تحته وهى واحدة بمجموع المشاركات ست وعشرون
ويمكن ان يكون في كل منها وجوه من المشاركة ولا يخفى على المحصل جميع ذلك
بعد الوقوف على ما فصلناه من مباحث الكلبيات الخمس وقد جرت العادة بالتباس
المبانيات والمناسبات اياها ولم يذكرها المصنف تعالى على انسياق الذهن اليها
فان ما تشارك به بعضها فقط باين به ماعداء ومن اتقن مفهومات الكلبيات وقف على
مناسبة بعضها مع بعض الا اننا نورد منها بعض ما اورده الشيخ لاشتماله على فوائد
جده فتقول الجنس يابن الفصل يانه يحوى الفصل بالقوة اى اذا انظر الى الطبيعة
الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لا امكانا يسبق في طبيعة الجنس بل يبقى
لمقابلة فصل وهو معنى الحاوى فانه الذى يطابق كل الشئ ويفضل عليه وبانه اقدم
من الفصل اذ قد يوجد له الفصل المسمى وقد لا يوجد له وهو انما يوجد الجنس
ولذلك ترتفع طبيعة الفصل بارتفاعه من غير عكس وبانه مقول في جواب ماهو
والفصل مقول في جواب اعماهو لكنه لا يهبط الى السانية لجواز اجتماع الاوصاف

خاتمة كل من الخمسة
قد يشارك غيره
مشاركة ثنائية
وثلاثية ورباعية
وخامسة ولا يخفى
على المحصل ذلك
متن

المتعلقة في امر واحد الا اذا بين ان احدهما في قوة سلب الاخر على ما حصلنا
من مفهوم هذا المقول في جواب ابسا هو وان الجنس القريب لا يكون الا واحدا
والفصل القريب يمكن تمسده كالحماس والتمرك بالارادة الحيوان وان الاجناس
يمكن ان يدخل بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة
لا يدخل بعضها في بعض وبانه الجنس كالعادة والفصل كالصورة ولا يتم بيانه الا بان يقال
والذي كالعادة بخالف الذي كالصورة وذلك لان طبيعة الجنس قابلة للفصل واذا لحقها
الفصل صار مقوما بالفعل كحال المادة والصورة وانما لم يقبل انهما مادة وصورة
لانهما لا يحملان على المركب والجنس والفصل يحملان على النوع ولان
المادة لا تقارنهما صورتان متقابلتان الا في زمانين والجنس تلحقه فصول متعددة في زمان
واحد فالجنس للفصل كالعادة للصورة والفصل للجنس كالصورة للمادة والجنس
يسان النوع بانه لا يحويه والنوع يحويه وبانه اقدم منه اي اذا وجدت طبيعة
الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة التسويع بل اذا ارتفعت ارتفعت دون العكس
وبانه يفضل على النوع بالموضو عات وهو عليه بالمعنى والنوع يسان الفصل بانه
مقول في جواب ماهو والفصل واقع في طريق ماهو والجنس والنوع والفصل يسان
الخاصة والعرض العام بانهما يتقدمهما بالذات فانهما انما يلحقان بعد النوع امامن المادة
كربعض الاغفار او من الصورة كقبول العلم او منهما جميعا كالضحك وبانهما لا يقبل
الزيادة والتقصان والسدة والضعف وهما قديلا لهما والخاصة تبين العرض العام
بانها يتمتع ان يشترك فيها جميع الموجودات بخلافه فهذه اقسام عشرة لبساية
تخصص فيها ولما الناسبات فيجب ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل شيء بل لنوعه
فقط وكذلك الفصل وغيره فانها امور اضافية لا تحقق مفهوماتها الا بالقياس
الى ما يضاف اليه ولذلك تجتمع الكليات المتعددة في امر واحد بحسب اختلاف
الاضافات حتى ربما تجتمع الخمسة والجنس ليس جنسا للفصل والاحتاج الى فصل
آخر بل قوله قول العرض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصة وبالحقيقة
قول كل واحد من الاربعة عند التمهيل انما هو على النوع والمرض العام بالقياس
الى الجنس قديكون خاصة وقد لا يكون وجنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا
بل قديكون فصل جنس وجنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس
فقد لا يكون عرضا وجنس الخاصة وخاصة الجنس قد يكون خاصة وكثيرا
ما يكون خاصة الفصل خاصة ومرض الجنس عرضا من غير عكس والمرض بالنسبة
الى الفصل عرض ولا ينعكس هذا ما تحصل من كلام الشيخ عليك الاختيار
والاعتبار بما تقدم (قوله وكل منهما بالقياس) كل واحد من الكليات اذا قيس
الى حصصه الموجودة في افراده اي الى طبيعته من حيث انها مفيدة بالخصصات

وكل منهما بالقياس
الى حصصه الصادق
هو عليها نوع حقيقي
وانما يختلف ذلك
بالقياس الى الافراد
الحقيقية الحسارية
متى

كهذا الحيوان من حيث هو حيوان لحقه الإشارة من غير اعتبار النطق فيه وكذا
 الناطق غير معتبر معه الحيوانية وكذا الأبيض من حيث هو أبيض مشار إليه كان
 نوعاً حقيقياً لكونه حيثاً مقولاً على أشياء متفقة بالحقيقة وإنما يختلف الكلى حتى
 يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرهما بالقياس إلى الأفراد الحقيقية المتصلة فإما
 إذا اعتبرنا أفراد الإنسان مثلاً يكون من المقولات ما هو نفس ما هيئها ومنها ما هو
 جزء ما هيئها ومنها ما يخرج عنها باختلاف الكلى وانقسامه إلى الخمسة إنما هو
 بالنسبة إلى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية * وأعلم أن اقتداء من العلم بالجناس
 للماهيات المتفقة في الخارج وفصولها وخصائصها في غاية الصعوبة وأما بالقياس
 إلى المعاني المقولة والوضعية فيسهل لنا إذا تعقلنا معاني ووضعنا لجلتها أسماء
 سكان القدر المشترك فيها جنساً والقدر المميز فصلاً والخارج عنها عرضاً هذا
 تمام الكلام في إيسا غويجي وبتلوه باب القول الشارح الذي هو المقصد الأعلى
 من قسم التصورات (قوله الفصل السادس في التعريف) معرفة الشيء ما يكون
 تصوره سبباً لتصور الشيء والمراد بتصور الشيء التصور بوجوده ما أهم من أن يكون
 بحسب الحقيقة أو بامر صاديق عليه ليتناول التعريف الحد والرسم معاً وما ذكروا
 من أن الأفكار معدة لفيضات الطالب لاينا في كون المعرفة سبباً لان الأفكار
 حركات النفس وهى المعدات لا العلوم المرتبة ضرورة كونها جامعة للطالب
 على أنهم كثيراً ما يطلقون اسم السبب على المعد أيضاً لايقال هذا التعريف
 خير مانع لدخول الملزومات البينة للوازم فيه لأن تصوراتها أسباباً لتصورات
 لوازمها كالسقف للجدار والدخان للنار مع أنها غير مفرقة لنا نقول لاختفاء
 في أن المراد بتصور الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة أن التعريفات
 إنما يكون بالقياس إلى التصورات الكسبية والشيء إنما يكون سبباً للتصور الكسبي
 بطريق النظر فإن ما لم يحصل من النظر لم يكن كسبياً وذلك أن موضع المطلوب
 التصورى المشوربه أولاً ثم يعمد إلى ذاتياته وخصائصه ويؤلف بعضها مع بعض
 تأليفاً يؤدي إلى المطلوب كما يعمد ذلك في التصديقات على مادل اسم الفكر عليه
 وتصورات للوازم البينة الخاصة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك
 فلا دخول لها في التعريف وإمثال هذا السؤال إنما ينشأ من عدم إمعان النظر
 والتعمق في كلام القوم وكما أن طرق حصول التصديق مختلفة كذلك يختلف
 طرق حصول التصور فربما يحصل بان موضع المطلوب ويحرك الذهن لأجل
 تحصيله وحين يفتش الصور العقلية يطلع على صورة مفردة بسيطة ينساق
 الذهن منها إلى المطلوب وربما يذم في الغريزة أمر أو أمور متبينة موقفة لتصور
 الشيء سواء كان مشوربه أو لم يكن وربما يحصل بان تحرك الذهن منه إلى مباديه

الفصل السادس
 في التعريفات
 معرفة الشيء واجب
 تقدم معرفته
 عليه وهو غيره وغير
 معرفة به ومساو له
 في العوالم وأجلى
 منه فهو أمال الداخل
 فيه أو الخارج عنه
 أو المركب منهما
 والاول أن ساواه
 في المفهوم فهو الحد
 التام والا فالتام
 والثاني يجب كونه
 خاصة لازمة بنية وهو
 الرسم الناقص
 والثالث أن تركيب
 من الخاصة والجنس
 التعريف فهو الرسم
 التام والا فالتام
 ممتنع

ثم منها اليه وحصوله بالطريق الاول ليس بالنظر اللهم الا ان يفسر بالحركة الاولى
اولم يشترط التزيين فيه بل يكتفى فيه بأحد الامرين التزيين او التزيين على ما سبقت
الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك حصوله بالطريق الثاني بل بالحدث وانما حصوله
النظري بالطريق الثالث فليس كل ما يوقع تصورا هو معرف وقول شارح كما ليس
كل ما يوقع التصديق حجة بل المعروف والقول الشارح هو الكسب للتصور وللحجة
ما يكسب التصديق ولهذا وجب ان يكونا مؤلفين تأليفا اختياريا مسبوقا
بتصور المطلوب المنوق الى تحصيله وانما لم يعمل الطريق الاول من القول
الشارح ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه صناعا لفته وعدم
وقوعه تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه ليس باختياري وانما هو
اضطراري لا دخل للصناعة فيه فالنزاع في التعريف بالمفرد لفظي ان اريد به
التعريف الصناعي لا يثبت على تفسير النظر والا فلا شك في امكان وقوع التصور
بالعاني البسيطة ولما كان معرفة العرف هلة لمعرفة الشيء وجب ان تكون متقدمة
على معرفته ضرورة تقدم العلة على المعلوم ويلزمه لذلك ان يعمد او صاف
او لها ان يكون غير الشيء العرف اذ لو كان عينه لكان معلوما قبل كونه معلوما
وانه محال وانما ان يعرف بالمعرف والانتقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب
والثمة ان يكون مساويا له في العموم اي يكون بحالة متى صدق العرف صدق
المعرف وهو معنى الاطراد ويلزمه المنع ومتى صدق العرف صدق هو ويلزمه
الا انعكاس والجمع والا لكان اما اعم منه او اخص او مابينا والكل لا يصلح للتعريف
اما الاعم فلان تصوره لا يستلزم تصور احد خواصه ولانه لا يفيد التميز الذي هو اقل
مراتب التعريف ولما الاخص فلان الاخص اقل وجودا فيكون اخفى والا خفى
غير صالح للتعريف واما المبين فلان نسبته الى المبين الاخر كنسبته الى غيره
وكنسبة المبين الاخر اليه فتعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح
ولان الاعم والاخص اذا لم يصلحا للتعريف مع قربهما الى الشيء فلما بين الطريق
الاولى لانه في غاية البعد عنه والكل منطوق فيه فان الاعم يستلزم تصور الاخص
بوجه ما ثم ربما لا يستلزم تصوره بحسب الحقيقة لكن لا يدل ذلك على امتناع
التعريف به ولما التميز فان اريد به التميز عن كل ما عداه فرم المعروف والقول
الشارح لا يقتضيه وان اريد به التميز عن بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد
والاخص انما يكون اخفى لو كان الاعم ذاتيا له اولازما يتناحق يكون اقل
وجودا في العقل والمباين ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض مباحاته لاجلها
يمكن تعريفه به كالعلة والمعلوم وربما ان يكون اجلي من المعروف لانه اسبق
وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده واذا قد صرفت ان المعروف للشيء بمشع ان يكون

نفسه فهو اما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول
 ان مساواة في المفهوم كما سواه في العموم فهو الحد التام كما تعرف بالجنس
 والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له الا في العموم فالحد الناقص كالتعريف
 بالجنس البعيد والفصل القريب او بالفصل القريب وحده ان جوزنا التعريف
 بالمفرد لعدم اعتبار القرينة المخصصة والالم يكن داخلا والتساقط يجب كونه
 خاصة لازمة ينسب على ما هو الرسم الناقص والثالث ان تركيب من الجنس
 القريب والخاصة فهو الرسم التام والا فالرسم الناقص كما اذا تركيب من الجنس
 البعيد والخاصة ثم ههنا انظار الاول انه جعل المركب من الداخل والخارج قسما للخارج
 وهو قسم منه لامتناع ان يكون داخلا والادخل الخارج ولو قال اما داخل
 او خارج والداخل اما حد تام او ناقص والخارج ان تركيب من الجنس القريب
 والخاصة فهو رسم تام والافتناقص كان اختصر الى الصواب اقرب الثاني انه اخذ
 الحد التام داخلا في المحدود مساويا له في المفهوم والداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره
 فكيف يساويه مفهومه الثالث انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب
 من العرض العام والخاصة رسمنا قصا فان قلت المجموع خاصة قلت لاعتبار العرض
 في التحصيل فلا اعتبار له في التعريف اذ لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل
 والخاصة او من الفصل والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تقسيمه وهو فاسد
 لان الفصل وحده اذا افاد التمييز المسمى فهو مع شيء آخر اولى بذلك فان قيل انهم
 لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات
 والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضمه مع الخاصة او الفصل والمركب
 منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاد ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الاقسام
 المتبعة كالجنس البعيد مع الفصل فان الجنس وان لم يفسد التمييز فقد افاد الاطلاع
 على ذاتي فنقول التمييز ليس بواجب لكل جزء من المعرفة وان كان لابد فالعرض العام
 مبرر عن بعض الاغيار على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا
 فيها ضم خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يميز
 الشيء يفيد تصويره بوجه ما فان لم يجلوه معرفة فسد تعريفه وان جعلوه معرفة
 بطل قاعدة المساواة ولم يخصص المعرفة في الاقسام الاربعة فخرج منها على
 ما ذكره وليس لقائل ان يقول لسنارهم المعرفة بما ذكره بل بله قول دال على ما يميز
 الشيء عن جميع ما عداه وحيث لا يجوز ان يكون اسم لا نأقول هذا تخصيص للجل
 النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول السارح وتخصيص اصطلاح القوم الذي
 تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطاء عند المحصلين كما ذكره هذا
 الفاضل المتصلف في مطلع كتابه بل هو خطا ههنا فان التصورات الكسبية كما تكون

بوجه خاص كذلك ربما تكون بوجه عام ذاتي او عرضي فكسبها ان لم يكن معرفا
فلا بد من وضع باب آخر يفيد التعلم فيه ذلك لان النطق بجميع طرق الاكتساب وان كان
معرفا لم يصح اعتبار التمييز من جميع الاغيار في رسمه نعم من ضرورات التعريف التمييز
عن بعضها فان ما لا يفيد امتياز الشيء في العقل عن الغير لم يكن له تصور، ولهذا
امتنع التعريف بالمباين لان معنى التمييز ان يكون ثابتا للشيء مسلوبا عن غيره والى ذلك كله
اشار السرخ في اول كتاب البرهان من الشفاء وقال كان التصور المكتسب على مراتب
خذه تصور الشيء بمعنى عرضي يخصصه او يعمده وغيره ومنه تصوره بمعنى ذاتي على احد
الوجهين والتصور الخاص قد يشتمل على كمال حقيقته وقد لا يتناول الا شطرا منها
كذلك القول المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه قد يكون مميزا له عن بعض ما عداه
فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حدا ناقص وقد يميزه
عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجس قريبا فيه
وان كان بالذاتيات فهو حد تام هذا عند الطاهرين من المطلقين وامامنا المحصلين
فان اشتمل على جميع الذاتيات بحيث لا يشذ منها شيء فهو الحد التام والافليس بتمام
والقصود الاقصى من التصديق ليس هو التمييز بالذاتيات بل تحصيل صورة معقولة موازنة
كما في الوجود وانما التمييز تابع له هذا كلام السرخ وقد بان منه ان المساواة ليست
مشروطة في إطلاق التعريف بل في التعريف التام ولقد فتح من فصل وقال الانتقال الى
التصورات المكتسبة امامنا الذاتيات التي هي علل ذهنية او من العرضيات التي هي معلولات
ذهنية او من العلل الخارجية او من المعلولات الخارجية او من الشبه او من المقابل والكل
هذه الانتقالات الذي هو المقصود الحقيقي من التعريف ما يفيد الصور التامة وهو الانتقال
من الذاتيات والعلل الذاتية وانقصها ما يكون بحسب التعريفات المتألفة وينتهيها وسائط
بعضها يقرب الى الكمال وبعضها يقرب الى الناقص وكيف ما كان ظاهريا لا بد وان
تكون اعرف من المطلوب واجلي واسبق في العقل فان كانت مع ذلك اقدم بالطبع ايضا
فالترتيب بها ينسب برهان الهم والافهوشية برهان الان فتعريف الشيء اما بما يتقدمه
وهو المقومات والعلل او بما يتأخره وهو العرضيات والمعلولات او بما يتركب منهما او بما يفرح
عنهما فان كان بالذاتيات والعلل فان اشتمل جميعها فهو حد تام والاحمد ناقص والحد
التام لا يكون الا واحد او يمكن تعدد الناقص وان كان بالخواص او العوارض والمعلولات
فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والعرضيات فهو رسم مركب والرسوم انما اعدت
لتمييز شيء عن جميع ما عداه فهو تامة والافاقصة وان كان لعبر الذاتيات والعرضيات
فهو التعريف بالتشال وهو بالقوة تعريف بالعرضيات لان وجه المناهضة يكون
امرا طارضا ومن هذا التسبيل تعريف الكليات بالجزئيات كقول الادباء الاسم كزيد
والفعل كضرب ومنه تعريف العقولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالور والجهل

كالظلمة ولما كان أكثر استيناس العقول بالامثلة صار استعمالهما في مخاطبات
 المتعلمين أكثر واشيع * واحتمل ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مختلف على تفصيل
 مادل عليه الاسم اجالا ولا نزاع فيه الا اذا اشتبه ما يدل عليه اللفظ بالذات بما يدل
 عليه بالعرض وحينئذ يكون نزاعا لقوا غايته ان يدفع بقتل او ووجه استعمال او ارادة
 من الالفاظ ولهذا يستحسن في مجادى المناظرات والمحاورات استفسار الالفاظ المهمة
 والمشاركة ليطابق فهم السامع ارادة الالفاظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل عليه حقيقة
 الشيء الثابتة ولجواز الانتزاع فيه لجوار ان لا يطابقه ولما كان للوجودات مفهومات
 وحقايق فلها حدودا واجهين واما المدومات فليس لها الا الحدود بحسب الاسم
 وكذلك لرسوم واما ينقلت التعريف بحسب الاسم تعريفا بحسب الحقيقة اذا صار
 الشيء المعروف المعلوم الوجود بعد ان لم يكن * واحتمل ان هذا الباب يطابقه غير
 وفوائده كثيرة * اختصره المتأخرون اختصارا اخل بالواجب وغيره عن وضعه
 واصطلاحاته طائفة منهم ضبطوه وقهوه وهم من ضبط مطالبه بر اصل بعد قانون فيه
 من عظيم بحر * بنى * نزد * ولولا خوف الاطالة والاطباب * والنزاع ليس له
 اثر في الكتاب * لاوردت مالمصته من كلام السج وغيره من الفضلاء المحققين وانما
 ذكرت ذلك القدر اليسير من مباحثه ليجب بعض قواعده * ونسبها على كثرة
 فوائده * (قوله والحلل في التعريف لاختلال شرط محاسبي) قد اعتبر في التعريف
 شرائط اربعة عرفتها فيجوز التعريف باختلال ايها كان وذلك بان لا يساوى التعريف
 بل يكون اعم فلا يكون مانعا او اخص فلا يكون جامعا او يساويه في المعرفة والجهالة
 كتمتع بحد المتضامين بالآخر او يعرف بالاختلاف كما يقال النار اسطس فوق الاسطس
 شبيه بالنفس لو بنفسه كما يقال الحركة نقله والانسان حيوان بشري او بما لا يعرف الاب
 اما بمرئيه واحدة وهو دور مصرح كتعريف الشمس بكوكب النهار والهار برمان كون
 الشمس فوق الافاق او براتب وهو دور مصرح كتعريف الامين بالزوج الاول والزوج
 بالعدد المنتقسم عشائرين والمتساويين بالثنيين الذين لا يفضل احدهما على الآخر والثنيين
 بالاثنيين وكل منها اردا بما قبله فتعريف الشيء بغير المساوي ردي على ما ذكره وبالمساوي
 في المعرفة اردا لا لا بعد المطلوب الاول انما يفيد تصويره بوجه ما بالاختلاف اردا لكونه
 ابعد من الافادة وبفسه اردا منه لجواز ان يصير اوضح في بعض بعض فيفيد تعريفا
 بخلافه والدورى المصرح ارداء منه لاستتماله على التعريف بنفسه وريادة الدور المصرح
 ارداء منه لاستتماله على التعريف بالمصرح وريادة هذا كلف من جهة المعنى واما الحلل من جهة
 اللفظ فاما تصور اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة وحشية
 او مجازية او مشتركة من غير قرينة وبالجملة ما لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد بالنسبة الى
 السامع او باستتماله على تكرير من غير حاجة كما في تعريف الالف والافطس او من غير ضرورة

والحلل في التعريف
 لا اختلال شرط
 محاسبي متى

تعريف بالشابهة
المختصة فهو الرسم

ايضا متى

وهي التمرير يشكان

الاول المعلوم يتمتع

طلبه لحصوله وغير

المعلوم كذلك لامتناع

توجه الطلب فهو

غير العلوم والعلوم

من وجه يتمتع طلبه

من وجهيه لما سبق

لا يقال قولنا كل

معلوم يتمتع طلبه

وكل غيره معلوم يتمتع

طلبه لا يصح فان

لا انعكاس عكس

نقيض الاول الى منافي

الثاني لان امتناع انعكاس

الاول عكس النقيض

الى الموجبة لينعكس

عكس الاستقامة الى

منافي الثاني وستعرفه

في عكس النقيض

ولو خص المعلوم

وغير المعلوم بالتصور

لم ينعكس عكس

النقيض الاول الموجب

الى منافي الثاني

وجواب الشك ان

المعلوم من وجهه

للمعلم بعض اعتباراته

يمكن توجه الطلب

نحوه كافي طلب ماهية تلك

والجواب الثاني لا يمكن تعريفه

بشيء منه ولا بجميع اجزائه لانه هو ٨ (بالتصور)

كافي التعريفين وهو القيد المستدرك في عبارة القوم (قوله والتعريف بالمثل) المناسب

تقديم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقض ربما يورد على حصر

المعرف في الاقسام الاربعة فيقال المثل اما ان يكون مابنا للمثل او اخص فالتعريف به

خارج عنها اجاب بان التعريف بالمثل ليس المراد منه التعريف بنفسه بل بخاصة

الشيء باعتباره مقايسته الى المثل وهي المشابهة المختصة به على نحو ما سمعت

في التعريف بالمثل فيكون من قبيل رسوم لا يقال المشابهة مشتركة بين

الشئين لانه لما شابه هذا ذلك فلهذا فلا تكون مختصة باحدهما لانا نقول مشابهة

هذا لذلك غير مشابهة ذلك لهذا فيكون تعريف الشيء بشابته للمثل تعريفا

بخاصة (قوله وعلى التعريف شك) اول من اورد هذا الشك ما نرى مخاطبا به

لنقراط في ابطال الاكتساب وتقريره ان المطلوب بالتعريف اما ان يكون

معلوما او لا يكون معلوما واما ما كان يتمتع طلبه اما اذا كان معلوما فلا يستحالة

تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلا امتناع توجه الطلب نحو ما لا شعور للذهن به

فان قلت ان اراد بالعلوم المعلوم من كل وجه فلانم الحصر لجواز ان يكون

معلوما من وجه مجهولا من وجه آخر وان اراد به المعلوم في الجملة فلا تم انه لو كان

معلوما امتنع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوما من جميع الوجوه

اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه يتمتع طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان

الوجه المعلوم يتمتع طلبه لحصوله وكذلك الوجه المجهول لاستحالة توجه

الطلب الى ما لا خطوره له بالبل ولا يستزاد في ان الشك وارد على المطالب

التصديقية ايضا فلا وجه تخصيصه بالتعريف واعترض الامام شرف الدين

الراعي عليه بان قولكم كل معلوم يتمتع طلبه وكل غير معلوم يتمتع طلبه لا يمتنعان

على الصدق لان صدق كل واحدة منهما يستلزم كذب الاخرى لانعكاس

عكس تقيضها الى ما ينافي في الاخرى فان القضية الاولى اذا صدقت صدق

كل ما لا يتمتع طلبه لا يكون معلوما وتمعكس بعكس الاستقامة الى بعض ما لا يكون

معلوما لا يتمتع طلبه وهو مناف للقضية الثانية ولم يقل مناقض لهما لانهما موجبتان

وكذا في القضية الثانية ولان عكس نقيض كل واحدة منهما يناقض مع القضية

الاخرى فيما منجا لقولنا كل ما لا يتمتع طلبه يتمتع طلبه وانه محال ويمكن دفعه

بان يقال لان ان القضية الاولى تتمعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية

المذكورة لتنعكس بالاستقامة الى منافي الثانية اولتبع معها المحال كما سيجي

من ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى الموجبة بعكس النقيض سئل لكن نورد الشك

هكذا التصور اما تصور معلوم او تصور عن معلوم وكل تصور معلوم يتمتع

طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحين خصصنا العلوم وغير العلوم

نحوه كافي طلب ماهية تلك والبيان الثاني لا يمكن تعريفه بشيء منه ولا بجميع اجزائه لانه هو ٨ (بالتصور)

أَ وَلَا يَتَضَعُهَا لِأَن مَعْرِفَ الْمَرْكَبِ مَعْرِفَ كُلِّ جُزْءٍ فِي تَعْرِيفِهِ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ وَبِالْخَارِجِ

وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا لِأَنَّ الْخَارِجَ أَنَّهُ يَعْرِفُ الْمَاهِيَةَ إِذَا اخْتَصَّ بِهَا وَالْعِلْمُ بِاخْتِصَاصِهِ بِهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِهَا وَأَنَّهُ دَوْرٌ وَعَلَى الْعِلْمِ بِمَا عَدَاهَا مَفْصُلًا وَأَنَّهُ مُحَالٌ وَجَوَابُهُ أَنَّ مَعْرِفَ الْكُلِّ قَدْ لَا يَعْرِفُ الْجُزْءَ أَمَّا لَأَنَّهُ خَفِيَ عَنْ التَّعْرِيفِ أَوْ لَأَنَّهُ عَرِفَ بغيرِهِ وَمَوْجِدُ الْكُلِّ لَوْ كَانَ مَوْجِدُ كُلِّ جُزْءٍ لَزِمَ التَّفَضُّعُ أَوْ تَقَدُّمُ الْمَسْبُوبِ عَلَى السَّبَبِ فِي الْمَرْكَبِ مِنْ جُزْئَيْنِ تَرْتِيبًا فِي الْوُجُودِ الزَّمَانِيِّ ثُمَّ التَّعْرِيفُ بِالْخَارِجِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْاِخْتِصَاصِ إِذَا الْعِلْمُ بِالْاِخْتِصَاصِ قَدْ يَوْجِبُ الْعِلْمُ بِالْمَاهِيَةِ وَأَنَّ لِمَنْ يَعْلَمُ الْاِخْتِصَاصَ سَلَاةً ذَلِكَ لَكِنَّا الْعِلْمُ بِالْاِخْتِصَاصِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الصَّلَةِ بِالْمَاهِيَةِ مِنْ وَجْهِ لَا بِهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ أَذْكَدُ يَعْلَمُ اِخْتِصَاصًا مِنْ جِسْمٍ مَعِينٍ بِشُغْلٍ

بِالتَّصَوُّرِ لَمْ يَنْعَكُسْ عَكْسَ تَقْبِضِ الْقَضِيَّةِ الْأُولَى إِلَى مَنَاقِيفِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ عَكْسَ تَقْبِضِهَا كُلِّ مَا لَا يَمْتَنِعُ طَلِبُهُ لَا يَكُونُ تَصَوُّرًا مَعْلُومًا وَيَنْعَكُسُ بِالِاسْتِمَاعَةِ إِلَى بَعْضٍ مَا لَا يَكُونُ تَصَوُّرًا مَعْلُومًا لَا يَمْتَنِعُ طَلِبُهُ وَهُوَ لَا يَنَاقِضُ الْقَضِيَّةَ الثَّانِيَةَ الْقَائِلَةَ كُلِّ تَصَوُّرٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ يَمْتَنِعُ طَلِبُهُ لِأَنَّ التَّصَوُّرَ الْغَيْرَ الْمَعْلُومَ اخْصَصَ مِنْ غَيْرِ التَّصَوُّرِ الْمَعْلُومِ وَلَا مَنَاقِظَةً بَيْنَ إِجْبَابِ الشَّيْءِ لِكُلِّ أَفْرَادٍ الْاِخْصَاصِ وَإِجْبَابِ تَقْبِضِهِ لِبَعْضٍ أَفْرَادِ الْأَعْمِ وَأَيْضًا لَمْ يَنْظُمِ عَكْسَ تَقْبِضِ كُلِّ مَنَّهُمَا مَعَ الْآخَرَى قِيَاسًا مَتَّبَعًا لِمَدَمُ اتِّحَادِ الْوَسْطِ فَقَالَ صَاحِبُ الْكَشْفِ الْاِشْكَالَ عَامَ الْوُرُودِ عَلَى كُلِّ قِيَاسٍ مَقْصِدُ حُلِّ فِيهِ مَحْمُولٌ وَاحِدٌ عَلَى مِثْقَالَيْنِ وَهَذَا الْجَوَابُ يَخْصُصُ بِمَا إِذَا كَانَ لِذَاتٍ كَالْتَصَوُّرِ مِثْلًا صِفَتَانِ مُتَقَابِلَتَانِ كَالْعِلْمِ وَعَدَمِهِ وَيَكُونُ الْمَوْضُوعُ فِي أَحَدِي الْقَضِيَّتَيْنِ الذَّاتُ مَعَ أَحَدِي الصِّفَتَيْنِ وَفِي الْآخَرَى الذَّاتُ مَعَ الصِّفَةِ الْآخَرَى أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَوْضُوعُ نَفْسَ الصِّفَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ قَدَرٍ مَشْرُوكٍ بَيْنَهُمَا لَمْ يَصْلُحْ هَذَا جَوَابًا لَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْمَفْصَلَ فِي ذَلِكَ الْقِيَاسِ لَا يَدَانِ تَكُونُ مَشْرُوكَةً عَلَى مَا وَضَعَ لِلتَّعَابُلَيْنِ فَإِذَا قِيدَا بِذَلِكَ الْمَوْضُوعِ فِيهَا وَفِي الْجُلَيْتَيْنِ أَدْفَعَ الْاِشْكَالَ فَإِذَا قُلْنَا كُلِّ (ج) أَمَّا (ب) وَأَمَّا لَيْسَ (ب) وَكُلِّ (ب) (أ) وَكُلِّ مَا لَيْسَ (ب) (أ) وَارْدَ نَاقِضِ الْاِخْتِصَاصِ عَنْهُ نَقُولُ كُلِّ (ج) أَمَّا (ج) (ب) وَأَمَّا (ج) لَيْسَ (ب) وَكُلِّ (ج) (ب) فَهُوَ (أ) وَكُلِّ (ج) لَيْسَ (ب) فَهُوَ (أ) يَنْتِجُ الْمَطْلُوبَ وَالْجَوَابُ عَنْ الشَّكِّ أَنَّا لَا نَمْنَحُ الْمَطْلُوبَ إِذَا كَانَ مَجْهُولًا مِنْ وَجْهِ مَعْلُومٍ مِنْ وَجْهِ يَمْتَنِعُ طَلِبُهُ بِالْوَجْهِ الْمَجْهُولِ وَأَمَّا يَكُونُ كَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْوَجْهُ الْمَجْهُولُ مَجْهُولًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَإِسْ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْوَجْهَ الْمَعْلُومَ مِنْ وَجْهِهِ كَمَا إِذَا طَلَبْنَا حَقِيقَةَ الْمَلِكِ بِوَسْطَةِ الْعِلْمِ بِعَارِضٍ مِنْ عَوَارِضِهِ فَالْوَجْهُ الْمَجْهُولُ هُوَ حَقِيقَةُ الْمَلِكِ الْمَعْلُومَ مِنْ جِهَةِ الْعَارِضِ فَيُمْكِنُ تَوْجِهُ الطَّلَبِ نَحْوَهُ الشَّكِّ الثَّانِي أَنَّ تَعْرِيفَ الشَّيْءِ أَمَّا أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِخَارِجِهِ أَوْ بِالْمَرْكَبِ مِنَ الدَّخْلِ وَالْخَارِجِ وَالْكُلِّ مُحَالٌ فَالتَّعْرِيفُ مُحَالٌ أَمَّا بِنَفْسِهِ فَلَمَّا عَرَفْتُ وَأَمَّا بِالْخَارِجِ فَلَا مَنَاقِظَةَ أَنْ يَكُونَ بِمَجْمِيعِ الْأَجْزَاءِ لِأَنَّ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ نَفْسُهُ لَا مَنَاقِظَةَ أَنْ يَكُونَ خَارِجًا عَنْهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَدَاخِلٌ فِيهِ إِذَا الدَّخْلُ مَا يَتَرَكَّبُ الشَّيْءُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ مَرْكَبًا مِنْ جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ وَغَيْرِهَا فَلَا يَكُونُ جَمْعُ الْأَجْزَاءِ بِمَجْمِيعِهَا وَأَنْ يَكُونَ بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ لِأَنَّ مَعْرِفَ الْكُلِّ مَعْرِفَ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ وَالْأَلَمْ يَكُنْ مَعْرِفًا لَشَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ أَوْ يَكُونُ مَعْرِفًا لِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ فَإِنَّ لِمَنْ يَكُنْ مَعْرِفًا لَشَيْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ اِمْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفًا لِلْمَاهِيَةِ الْمَرْكَبَةِ وَأَنْ كَانَ مَعْرِفًا لِبَعْضِ الْأَجْزَاءِ وَمَعْرِفَةُ الْمَاهِيَةِ كَمَا تَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ تَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْبَعْضِ الْآخَرِ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الْجُزْءُ وَحْدَهُ مَعْرِفًا لَهَا بِلَوْحِمْ غَيْرِهِ فَلَوْ كَانَ الْجُزْءُ مَعْرِفًا لِلْمَاهِيَةِ كَانَ مَعْرِفًا لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا وَمَتَّعًا نَفْسَهُ وَهُوَ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ وَبغيرِهِ

حَقِيقَتُهُ وَلَا حَقِيقَةَ جُزْءٍ مَعِينٍ وَلَا يَعْلَمُ مَا عَدَاهُ مَفْصُلًا مِمَّنْ

فيكون تعريف الخارج وهو ايضا محال لان الخارج انما يعرف الماهية لوعلم
 اختصاصه بها والعلم باختصاصه بها يتوقف على العلم بها وعلى العلم
 بكل ما عداها والاول يوجب الدور لتوقف العلم بالماهية حيثذ على العلم باختصاص
 الخارج للوقوف عليه والثاني يستلزم احاطة العقل بامور غير متناهية
 واما المركب من الخارج والداخل فلانه تعريف الخارج ايضا وقد ثبت
 استحالة والجواب اننا لانم ان التعريف ببعض الاجزاء محال قوله لان معرف
 الكل معرف لكل جزء منه قلنا لانم لجواز ان يكون الجزء غنيا عن التعريف او مكتنبا
 من معرف آخر وليس من الممتنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه بل الممتنع معرفة
 الكل دون معرفتها فان قلت معرف الكل موجد الكل في الذهن لانه علم لتصوره
 وهو حصوله في الذهن وموجد لكل لا بد ان يكون موجد الكل جزء من اجزائه
 والالم يكن موجد لكل بل لبعضه اجاب بان موجد لكل لو وجب ان يكون
 موجد الكل جزء منه لزم احد الامرين اما التقص وهو تخلف السبب عن السبب
 او تقدم السبب على السبب وذلك لان من المسيات ما يتركب من جزين يتربسان
 في الوجود الزماني كالسرير المركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه
 بالزمان ففند تحقق الجزء السابق ان تحقق موجد المركب يلزم الامر الاول لعدم
 تحقق الجزء اللاحق معه وان لم يتحقق يلزم الثاني لان الجزء السابق معلول له
 على ما هو المفروض لا يقال لانم ان تخلف المعلوم عن الملة الوجودية محال
 وانما للمشكل تخلفه عن الملة التامة لاننا نقول من الابتداء لو كان موجد الكل
 موجد لكل جزء لزم احد الامور الثلاثة اما تعليل لشيء بنفسه او تقدم المعلوم
 على الملة او تخلفه عن الملة التامة لان المراد بالوجود ان كان علم وجود
 الشيء في الجملة لزم ان يكون كل واحد من اجزاء الماهية علم لنفسه ضرورة
 كون كل منها علم لكل وان كان الملة التامة للوجود يلزم احد الامرين
 الاخرين كما مر لا يقال هب ان معرف الكل لا يجب ان يكون معرفا لكل جزء لان
 من الواجب ان يكون معرفا لشيء من اجزائه والالم يكن معرفا بالضرورة لان
 موجد الكل لا بد ان يكون موجد لبعض اجزائه والشبح صرح به في كتاب الاشارات
 قائلا الملة الموحدة للشيء اي للمركب الذي له علل مقومة للماهية علم لبعض تلك
 الملل كالصورة او لجميعها في الوجود وهو علم الجمع بينها وهذا القدر كاف في بيان
 امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للماهية لان جزء المرف به ان كان عينه كان معرفا
 بنفسه والا فبالخارج لاننا نقول لانم انه لو لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء لم يكن
 معرفا للكل وانما يكون كذلك لو كان المرف علم لمعرفة الماهية بكنه الحقيقة
 وليس كذلك بل المرف ما هو علم لمعرفة الشيء بوجه ما ومن البين

ان معرفة الشيء بوجه ما لا يستدعي معرفة شيء من اجزائه وانما المستدعي لمعرفة
 الاجزاء هو المعرفة بكنهه الحقيقية وانما الموجود فلان اريد به السلة الفاعلية فلان
 ان المعرفة فاعلية لوجود المرف في الذهن وظاهره ليس كذلك
 وان اريد به فاعلية وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكن فلان ان فاعلية وجود
 الكل لا بد ان يكون فاعلية لبعض اجزائه وحكم الشيخ بذلك انما هو في الفاعلية
 يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه لا يقال ما هو فاعلية وجود الكل لو لم يكن فاعلية شيء
 من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصل يدونه فيكون الكل حاصل يدونه فلا يكون
 فاعلية له لانا نقول بل اللازم ان كل واحد من اجزائه لا يحتاج الى فاعلية الكل ولا يلزم
 من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الهيئة الاجتماعية في المركبات جزء لها يحتاج
 اليه ولا شيء من اجزائها يحتاج اليه اما الاجزاء المادية فلا تحتاج الهيئة الاجتماعية
 اليها وانما نفسها فقط ولئن تركنا عن هذا المقام لكن لم لا يجوز التعريف بالخارج
 قوله لان التعريف بالخارج متوقف على العلم بالاختصاص في نفس الامر فلنا ان
 بل على اختصاصه في نفس الامر فان العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم ينظر
 بالبال اختصاصها بها سلمناه لكن لا يلزم لزوم الدور واحاطة العقل بما لا يتأهي
 وانما يلزم ذلك لتوقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من
 التعريف او على تصور كل ما عداها مفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية
 بوجه ما تصور ما عداها على سبيل الاجمال اذ قد نعلم اختصاص جسم معين بكونه
 شاغلا لمكان معين وان لم تصور حقيقة ذلك الجسم ولا ماعداها على سبيل التفصيل
 يقع ههنا على المصنف قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو
 المقصد الاقصى من هذا الباب ولم يتعرض لدفع الاشكال عنه ووجه التخصي
 عنه ان جميع اجزاء الشيء وان كانت نفس الان التعريف بها لا يستلزم التعريف
 بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور الاجزاء فاعلية تصور له لكن
 تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق تصور واحد بمجموع
 الاجزاء وبهذا الاعتبار تصوره نفس تصور الشيء الثاني ان يتعلق تصورات متعددة
 بالاجزاء بازاء كل جزء تصور فالتعريف بالنفس انما يلزم لو جعلنا تصور جميع الاجزاء
 فاعلية وليس كذلك بل جميع تصورات الاجزاء فاعلية تصور الشيء الذي هو
 تصور جميع الاجزاء فالحده والمحدود شيء واحد الا ان في الحده تفصيلا وفي المحدود
 اجسالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية هي ليست بهما فقط بل
 لابد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية هي الجنس
 والفصل وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحده التام يشترك الحد التام
 في كون التعريف بهما بعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والتام

بعضها وفيه نظر لان الحد التام لو كان بعض اجزاء الماهية لما ساءوا في المفهوم
ولما كان تمام الماهية ومقولا في جواب ماهو ولم يحصل به الوقوف على كنه الماهية
مع ان جمهور العلماء من الاولين والاخرين اثبتوا هذه الصفات وانت تعرف
ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع موضع (قوله خاتمة المركب محدود
دون البسيط) الماهية اما لاجزء لها وهي البسيطة اولها جزء وهي المركبة وعلى
التقديرين اما ان يصحكون جزءا لغيرها او لا يكون فالاقسام اربعة لا مزيد
عليها فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يحد اذا لحد لا بد له من الفصل
ولاشئ ماله فصل بسيط ولا يحد به لان التقدير عدم تركب الغير عنه والبسيط الذي
يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يحد بساطته ويحد به تركب الغير عنه والمركب
الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد لتركبه ولا يحد به لعدم تركب الغير
عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد لتركبه ويحد به
لتركب الغير عنه فكل مركب محدود دون البسيط وهم ان تركب عنهما غيرهما
يحد بهما والافلا هذيان حال الحد بالقياس الى الماهيات ان ايها تحد وايها تحد فاما حال
رسم فكل ماله خاصة لازمة ينة ولم يكن يدعي التصور فهو مرسوم وان
لم يكن كذلك وذلك بان لا تكون له خاصة او يكون لكن لا تكون لازمة ينة
او يكون وهو يدعي لم يكن مرسوما اما على التقديرين الاولين فلما سمعت
غير مرة واما على التقدير الثالث فلان التعريف انما يكون للتصور المكتسب
والملازمة الاولى منظور فيها لجواز رسم مثل تلك الماهية بالعرض العام مع الفصل
والتعريف التام لا يكون الا بالقول اي المركب لتركب حد التام من الجنس والفصل
والرسم التام من الجنس القريب والخاصة والتعريف الناقص قد يكون
بالقول اما الحد فكل مركب من الجنس البعيد والفصل واما الرسم فكل مركب
من الجنس البعيد والخاصة وقد لا يكون كما اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم
بالخاصة وحدها عند من يجوز التعريف بالمجرد والحد التام لا يقبل الزيادة
والنقصان من حيث المعنى لانه بجميع الذاتيات وجيع الدائيات بمنع ان يزيد
او ينقص وقيد بالمعنى لقبولهما من حيث اللفظ كما اذا ورد بدل الجنس والفصل
حدهما او حد احدهما وغير التام قابل لهما اما الحد الناقص فلجواز ان يذكر
فيه الجنس البعيد بمرتبة او مرتين وفصلان او احدهما واما الرسم التام والناقص
فلجواز ان يذكر فيه خواص متعددة او احدهما والعام في الحد والرسم يجب
تقديمه لانه اكثر وجودا من الخاص في العقل فيكون اعرف والا عرف
واجب التقديم في نظر التعليم وفيه ما عرفت فلنتصر على هذا القدر
من الكلام في قسم التصورات حامدين لمقيض الكلمات وغيرها

خاتمة المركب محدود
دون البسيط فان
تركب عنهما غيرهما
لحد بهما والافلا وكل
ماه خاصة ينة غير
يدعي التصور
مرسوم والافلا
والتعريف التام
انما يكون بالقول
والناقص قد لا يكون
والحد التام لا يقبل
الزيادة والنقصان
معنى وغيره قد قبلهما
والعام لمكونه اعرف
من الخاص يجب تقديمه
في التعريف من

قال القسم الثاني في اقسام التصديقات

اقول اى المجهولات التصديقية وفيه ابواب اولها في القضايا وثانيها في القياس
وثالثها في الاقضية الشرطية الاقترانية وكان الانسب ترتيبه على بابين لان القياس
الشرطي من مطلق القياس فذكره في باب اولى من افراد باب له ولما كان اقسام
المجهولات التصديقية بالجهة وهي مؤلفة من القضايا با قدم ما حتمها في عدة
فصول وعقد الفصل الاول لذكر اقسامها الاولى (قوله القضية لا ينفق من
محكوم عليه وبه) قدتين مساسلف لك من معنى القضية انها لا ينفق بدون
الحكم فلا ينفقها من محكوم عليه ومحكوم به فان كانا قضيتين عند التحليل اى عند
حذف الادوات الدالة على الارتباط المحكمى سميت القضية شرطية والمحكوم
عليه مقدما والمحكوم به تاليا وان لم يكونا قضيتين سميت جملة والمحكوم عليه
موضوعا وبه مجولا وانما قيد بالتحليل لان طرفي الشرطية ليسا قضيتين عند
التركيب بل عند التحليل اما انهما قضيتان عند التحليل فقط لانا اذا قلنا ان كانت النعمى
طالعة فالنهار موجود وحذفنا ان والفاء الموجبتين لم يبق النعمى طالعة وهي
قضية والنهار موجود وهي ايضا قضية وكذلك اذا قلنا اما ان يكون العدد زوجا
او فردا وحذفنا كلتي اما واولى العدد زوج العدد فردوما قضيتان اما انهما ليسا
قضيتين عند التركيب اما اولا فلان لازمة كونهما قضيتين منتقبة فيتنى كونهما
قضيتين بيان الاول ان من لوازم كونهما قضيتين احتمال الصدق والكذب وهو منقف
واما ثانيا فلان الحكم جزء القضية وهو منقف في طرفي القضية الشرطية وقيد الادوات
بالدلالة على العلاقة الحكمية لتلايد النقص بقولنا ان زيدا عالم هو بوجوب ان زيدا مكرم
فاذا حذفنا اداة الرابط لم يبق قضيتان بخلاف الادوات كلها والقيدان ذكرهما
صاحب الكشف وفيه نظر لانه ان اردت بالقضيتين قضيتان بالقوة فلا شك ان طرفي
الشرطية قضيتان بالقوة حالة التركيب فلاحاجة الى ذكر التحليل وان اردت قضيتان بالفعل
فكما ان طرفيهما ليسا قضيتين بالفعل عند التركيب كذلك ليسا قضيتين بالفعل عند التحليل
اذ عُد حرف الادوات الموجبة لرابط عالم يتحقق الحكم في كل من طرفي الشرطية لم يصر
قضية ولان التحليل الى مانه التركيب فلا يكون الى قضيتين والنقص خبر وورد اذ قلنا
زيد عالم وزيد مكرم ليسا محكوما عليه ومحكوما به في القضية والكلام فيها باني ههنا
اشكالان احدهما ان قولنا زيد عالم تقضيه زيد ليس بعالم جملة مع ان طرفيه قضيتان
وثانيهما ان الحكم بين قضيتين اما ان يصدق بالاجاب او بالسلب واياما كان يغل اليهما
وليس شرطيا والجواب ان المراد بالقضية ههنا ما ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو
ما يمكن ان يبرر عنه بمفرد والطرفان في صورتي النقص في قوة المفرد والى هذا

القسم الثاني في
اقسام التصديقات
وفيه ابواب الاول
في اقسام القضايا
واجرائها واحكامها
وفيه فصول الاول
في اقسام القضية
من

القضية لا بد فيها
من محكوم به ومحكوم
عليه فان كانا قضيتين
عند التحليل اى عند
حذف ما يدل على
العلاقة بينهما من
النسبة الحكمية
سميت شرطية وسما
بالمقدم والتالي
والاسميت جملة
وسما بالموضوع
والمحمول من

اشار الشيخ في الشفاء حيث قال القول الجازم يحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بايجاب
اوسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة اولايكون فان كان وكان
النظر فيه لامن حيث انه واحدة وجلة بل من حيث تعتبر تفصيله فهو شرطي
وان لم يكن كذلك فهو حلي سواء كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا
كقولنا زيد حيوان او كان فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم
بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب
لكن اخذ من حيث هو جلة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحدته لاتفصيلة
كقولنا الانسان ماش قضية (قوله والشرطية اما متصلة) الشرطية اما متصلة
او منفصلة لان الحكم بين القضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما الاخرى
بل بالتوافق بينهما في الصدق او التباين اوسلبهما فالتصلة ما حكم فيها باستصحاب
احدهما للآخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوميا او اتفافيا ويسمى موجبة
او بسلبه ويسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها ببناء احدهما للآخرى في الصدق
قط او في الكذب فقط اوفيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي وهو الموجبة
اوسلبه وهي السالبة والحصر لم يبين بما قيل فكم نسبت بين القضيتين لا تكون على
احد الوجوه المذكورة واضترض على تعريف المصلة بانها يمكن ان يتركب من كائنتين
ومن كاذب وصا دق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في غاية
الفساد لان استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا يوجب كونهما صادقين
ضرورة ان صدق قضية على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او التقدير صادقة
في نفس الامر نعم ههنا اشكال آخر منسأ وه ان صدق المطلقة دايما فاذا صدق
زيد ضاحك في وقت ما صدق زيد ضاحك في وقت ما زلا وابدأ فينبذ يصدق
قولك كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك في وقت ما وليس يصدق كلما كان الله
علما كان زيد ضاحكا فلو كان مفهوم الاتصال التوافق في الصدق لم يبق بين
القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين انفسهما على
ما مبصر به المصنف فيما بعد والتفص على تعريف المنفصلة بالتصلة السالبة الثاني
غير مشوجه لان الحكم فيها باتصال السلب والانفصال لو صدق لكان بالانترام
والمعتبر هو الدلالة بالتصريح (قوله والمقدم في التصلة) المقدم والتالي لهما اعتباران
بحسب ما صدق عليه ولا خفاء في امتياز كل منهما عن الآخر لهذا الاعتبار
في التصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز في الموضوع وبموجب المفهوم فالمقدم
متميز عن التالي في التصلة بهذا الاعتبار دون المنفصلة وهو المراد من الامتياز بحسب
الطبع اما الامتياز في الاتصال فلان مفهوم المقدم فيه الملزوم ومفهوم التالي
اللازم وقد يكون الشيء ملزوما لغيره من غير عكس لجواز كون اللازم اعم فان

والشرطية اما متصلة
ان حكم فيها باستصحاب
احد هما الآخر
في الصدق اوسلبه
واما منفصلة ان حكم
فيها ببناء احد هما
الآخر في الصدق او
في الكذب اوفيهما
او بسلبه من

والمقدم في التصلة
وهو المستصحب متميز
عن التالي بالطبع
فتقد يكون الشيء
ملزوما لغيره من غير
عكس وفي المنفصلة
لا يتميز الا بالوضع لان
عناد احدهما الآخر
في قوة عناد الاخر له
من

قلت المدعى ان المقدم اعم من ان يكون ملزوما او غيره متميز عن التالى والبيان
مخصوص بصورة الزوم فلا يرد على الدعوى فنقول المراد بالتصلة الزرومية
وتخصيص الدال يدل على تخصيص المدلول ونقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم
هو المستحب ومفهوم التالى هو المصاحب وهما متمايزان اذا لم يجب ان يكون كل
مستحب مصاحبا كما فى الزوم وكان قوله اولا المقدم وهو المستحب اشارة الى هذا
والصواب الامتياز فى الزرومية كالتبين والانتافية العامة لان معنى التالى فيها الصادق
فى نفس الامر الموافق لتقدير ومن البين ان ذلك التقدير لا يجب ان يكون موافقا
دون الخاصة اذ معنى التالى فيها الصادق الموافق لصادق فيكون هذا ايضا
موافقا لذلك واما عدم الامتياز فى المنفصلة فلان مفهوم التالى فيها المعاند ومفهوم
المقدم المعاند وعند احد هما الآخر فى قوة عناد الاخر اياه (قوله ولما كانت الشرطية)
قد ظهر مما سبق ان الشرطية تنهى بالتحليل الى جليتين اما ابتداء او بواسطة
فلذا سميت الجلية بسيطة وابسطها الموجبة كما ان الاقوى فى التركيب النسبية
الشرطية اذ السلب لا يعقل ولا يذكر الامضا الى ايجابه فهو مسبوق بالايجاب فى التعقل
والذكر اما انه لا يعقل الامضا الى ايجابه فلان السلب رفع الايجاب فتعقله يتوقف
على تعقل الايجاب لا يقال لو كان السلب رفع الايجاب لزم التناقض فى كل سالية لان
الايجاب ايقاع النسبة الثبوتية فلو كان جزءا من السلب لزم ان لا يتحقق السلب الا بعد
تحقق الايجاب فيجب ان توقع النسبة فى كل سالية وترفعها وان هذا الانفاض لا نقول
فرق ما بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العى والا
لم يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضا الى البصر ولا بعد
الا بان تعرف البصر بعدم فيكون احد جزئى البيان فكذا الايجاب وقوع النسبة
والسلب عدم وقوعها وعدم وقوع النسبة متماثل على وقوع النسبة لا بمعنى انه
جزؤه بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقل الوقوع فالاجواب معتبر فى السلب على
انه مرفوع لاعلى انه موضوع فلا تناقض اصلا واما انه لا يذكر الابد ذكر الايجاب
فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفظ والنسبية اذا اريد التعبير عنها ركب بينهما
وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائم فان هو قائم هو الذى لولا حرف السلب
كان ايجابا على زيد فجاء السلب ورفع النسبة وتسمية القضايا الموجبة بالجلية والتصلة
والمنفصلة بطريق الحقيقة لتحقق معنى الجمل والاتصال والانفصال فيها واما
السواب فليست كذلك فاننا اذا قلنا زيد ليس بكتاب فقد رفعنا الجمل فكيف يتحقق
الجمل وكذلك فى سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بها بطريق المجاز لمنا بهتها
ايها فى الاطراف اولكونها متقابلة بها اولان لا جزئها استعداد قبول الجمل
والاتصال والانفصال وتسمية التصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى

ولما كانت الشرطية
تنهى بالتحليل الى
الجلية سميت الجلية
بسيطة وابسطها
الموجبة لان سلب
كل امر لا يعقل ولا
يذكر الامضا الى
ايجابه فهو مسبوق
بالاجواب فى التعقل
والذكر وتسمية
الموجبات الثلاث
باسمائها بطريق
الحقيقة وتسمية
سوا لبها مجاز
للمسا بهة ونسبة
التصلة بالشرطية
بالحقيقة لما فيها من
معنى الشرط وادائه
وتسمية المنفصلة بها
مجازا للمسا بهة وتقدم
الجلية طبعا يوجب
تقديمها وضعافا فتكلم
فيها اولا من

الفصل الثاني في اجزاء القضية وفيه بحثان الاول القضية تلتزم ١٠٦ من الموضوع والمحمول ونسبة تربط احدهما

بالآخر ومن حفسها ان يدل عليها ايضا بلفظ وبسمى ذلك اللفظ رابطة فان ذكرت سميت القضية ثلاثية والالكانت مضرة في النفس وتسمى القضية ثنائية وهي اداة قد تكون في قالب الكلمة ككان او في قالب الاسم كهو والاول تسمى زمانية والاخرى غير زمانية وقد يختلف الالكان في اختصارها معا او بالتسفر بقى وجوبا وجوازا وامتناعا وبس حاجة كل محمول هو كلمة او اسم مشتق الى الى الرابطة حاجه الاسم الجامد ففهما من الدلالة على النسبة الى موضوع ماع ان الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين فالقضية اذا ما ثلاثية تامة دل فيها على النسبة الى موضوع معين كالتذكور فيها رابطة غير زمانية او غير تامة دل فيها على النسبة الى موضوع غير

الشرط ادائه ونسبة المتصلة بها بالمجاز لمشابهة بينهما في الاجزاء او في اتاج وضعها اورفعها فان قلت الحقيقة والمجاز اما باعتبار مفهومها الاصطلاحي فاطلاق اسمائها على السوالب والمتصلة حقيقة كاطلاقها على الموجبات والمتصلة واما باعتبار مفهومها اللغوي فاطلاقها على الموجبات والمتصلة ليس حقيقة كاطلاقها على السوالب والمتصلة اذ لا يراد بها في هذا الفن مفهومها اللغوي وحيث لا ارادة ولا استعمال لاحقية ولا مجازا فتقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي على معنى ان تلك الاسماء لو اطلقت و اريد بها الموجبات والمتصلة كانت حقايق فيها ولو اريد بها السوالب والمتصلة كانت مجازات وكان المصنف انما قال بطريق الحقيقة والمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا اشارة الى هذا على ان المقصد الاقصى من هذا الكلام بيان المناسبة بين المفهومين تحقيقا للنقل فكأنه قيل انما سميت القضية التي تحمل الى مفرد بن تجلية اما في الموجبة فلتحقق معنى الجمل واما في السالبة فلشابهتها اياها وكذلك البواق نعم لوجه ابراد الحقيقة والمجاز في البيان حيثذ ولما كانت الجمسية متقدمة على الشرطية طلب استخفقت التقدم وضعا فلهذا وقع السروع في البحث عنها اولا (قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية) عني بالقضية الجملية اذ الكلام مسوق لاجلها ففهي اتانتم بمحكوم عليه وهو الموضوع ومحكوم به وهو المحمول ونسبة تربط المحمول الى الموضوع وربط ايجابا وسلبا وهي النسبة الحكمية وليست القضية بمجرد معنى الموضوع والمحمول فانهما لو اجتمعا في الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد شبهت بالمركات انخارجية واجزاؤها باجزائها لان طرفيها ينهيهان السادة من حيث ان القضية معهما بالقوة كمكان مادة السرير كذلك والحكم بينهما يشبه الصورة لانها تحصل بالفعل معه كصورة السرير والطرفين والحكم يشبهان المادة والصورة لانهما يتقدما نه كهي عليها ففهما جزآن مادبان والحكم جزء صوري ومعلوم انه اقوى الاجزاء وادخل في الاعتبار فانه الموجب والسالب والصادق والكاذب وبه مناط احكامها ولوازمها فاذا اريد ان يحاذى باللفظ ماق الضمير فبالاول ان يدل عليه بلفظ وبسمى ذلك اللفظ رابطة فان قلت اجزاء القضية عند التفصيل اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والحكم اى وقوعه اولا وقوعها فمدلول الرابطة ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ آخر يعبر به عن الحكم لينطابق اللفظ والمعاني وان كان هو الحكم لم يستقم قول المصنف الرابطة ما يدل على النسبة ولم يكن لفظه هو في قولنا زيد ليس هو بكتاب رابطة اذ الحكم فيه بالسلب وهي لا تدل عليه مع تصريحهم في الفرق بين الايجاب المدلول والسلب البسيط بانها رابطة فتقول مدلول الرابطة هو الحكم وقد صرح به السبخ في النفاء حيث قال ليس مجموع معاني القضية معنى الموضوع

الى موضوع غير كالتذكور فيها رابطة زمانية او التي محمولها كلفه او اسم مشتق من (والضمير لـ)

والمحمول بل يحتاج الى ان يعتقد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بإيجاب او سلب
فمقد محاذاة الثاني باللفظ لادان تضمن ثلث دلالات والمصنف ايضا ساعد
على ذلك لانه لم يسم اللفظ الدال على مطلق النسبة رابطة بل الدال على نسبة
ترتبط المحمول بالموضوع والنسبة عالم يعتبر معها الوقوع او الالاقوع لم تكن
رابطة فان قبل لما كان معاني القضية اربعة لم تحصل محاذاتها الاربعة الفاظ
فقول الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ آخر
واما لفظة هو فرابطة الايجاب وكأنيهم انما لم يعتبر واربطة السلب للاستثناء بها
مع حرف السلب ثم ان الرابطة ربما تترك اعتمادا على شعور الذهن بمعناها فاقسمت
القضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها فهي ثلاثية وان لم تذكر معها
بل اضمرت في النفس فهي ثنائية والرابطة اداة لدالاتها على النسبة الحكمية وهي
غير مستقلة لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاول
نسمى رابطة زمانية والاخرى غير زمانية والافان مختلفة في استعمالها والاقسام
عند التفصيل تسعة لان استعمال الرابطين مما او لزمانية بدون غيرها او غير الزمانية
بدونها مفروض في المواد الثلاثة وعدم الضور على بعض الامثلة لا يضر بالفرض قال
الشيخ لفظ اليونان توجب ذكر الرابطة لزمانية دون غيرها وامانفة العرب فرما
يخذف الرابطة وربما يذكر والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حي
وربما تكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد ~~كان~~ كذا
او يكون كذا وقد غلبت في لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس بزمانى كقوله
تعالى وكان الله غفورا رحيما وفيما لا يختص بزمان كقولهم كل ثلثة يكون فردا وامانفة
الجميع فلا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست ويود واما بحركة
كقولهم جئين بالفتح او الكسر وفيما نقل عن لغة العرب نظر لان لفظة هو هي
وهما وهم وهن عندهم ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولادلالة لهم على نسبة
اصلا فضلا عن النسبة الحكمية وانما تدل على مرجوع اليه متقدم فليس مدلول
هو في قوله زيد هو حي الا زيد فكيف يكون رابطة فان قلت المراد به الفصل والهاد
فقول الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع الفصل يفصح عن ذلك تصفح
كأبه على ان ضمير الفصل ايضا لا يدل عندهم على النسبة الحكمية بل على الفرق
بين التعت والحسب واما الكلمات الوجودية فهي وان دلت على النسبة لكنها
لا تدل على الحكم كما بينه في المضارع الغائب ولانها لو كان لها دلالة على الحكم
لاحتلت الصدق والكذب وليست كذلك وايضا جعلها روابط ههنا بنا في ما سبق
منه في الالفاظ من اخذها باذاء الاداة فقد ظهر ان ما اخذه رابطة في لغة العرب ليس
رابطة بل الرابطة عندهم حركة الرفع من الحركات الاربعة وما جرى مجراها

لأنها دالة على معنى الفاعليه وهو الاسناد ثم ان كان التركيب من المعربات فالقضية
ثلاثية كقولنا زيد قائم وان كان من البنيات فهي ثنائية كقولنا هذا سيوفه ولذلك
قالوا ان كلا منهما في محل اسم مرفوع نبيه على اضرار الرابطة في النفس ايضا
وقال القضية الثنائية قد احتضرت عن الواجب فيها الا ان يكون محمولها كلمة
او اسما مستقفا كقولنا زيد يكتب او كاتب فلا يبعد ان ترتبط بنفسه لدالتها على
النسبة الى موضوع ما بخلاف الاسم الجامد كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة
او الاسم المشتق الى الرابطة حاجته لكن ذلك الواجب لا يوجب امتضا ثم ما
عن الرابطة لانها لا تدلان على الموضوع المعين بل على موضوع ما والحاجة الى
الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والرابطة المستعملة في لغة العرب
لا تفقد هذه الدلالة اذا كانت غير زمانية فاذا قلت زيد هو قائم يرجع هو الى زيد
ويتناولها مشارا اليه واما اذا قلت زيد كان قائما لم يدل كان على تعيين زيد ولذلك
تسمع من علماء لغتهم يقولون ان ههنا اصحارا وتقدمه زيد كان هو فاذن مراتب
القضايا ثلاث ثنائية لم يدل فيها على نسبة اصلا وثلاثية تامة دل فيها على تعيين النسبة
وثلاثية ناقصة دل فيها على النسبة لكن لا بالتعيين هذا يحصل كلامه وقد جعل
صاحب الكشف والمصنف الثلاثية التامة ما ذكرت فيها رابطة غير زمانية والثلاثية
الناقصة ما ذكرت فيها رابطة زمانية او التي محمولها كلمة او اسم مستقفا نقلا منه
وهو غير مطابق اما الاول فلا يستثنى القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق من السائيات
واما الثاني فلا فالدلالة على هذا الكلام بلا فصل وبالجملة فان الثلاثية هي التي صرح فيها
بالرابطة كقولنا الانسان يوجد عدلا او قولنا الانسان هو عدل ومن البين انه لا رابطة
في تلك القضية لانها اداة ولاداة فيها ولا يحصرها في الزمانية وغيرها وهما متغنيان
نعم ينحى بعد ما مر وجوه من الاعتراضات الاول ان المحمول اذا كان كلمة او اسما مستقفا
يتشع الارتباط بنفسه لان النسبة الرابطة هي النسبة الحكمية ويمتدح دلالتها عليها
وقد سبق يسانه الثاني ان الرابطة اما لفظه تدل على النسبة الى موضوع معين او الى
موضوع ما فان كان الاول لم تكن الرابطة الزمانية رابطة وان كان الثاني لم ينتج
الكلمة والاسم المشتق الى الرابطة اصلا الثالث المتعبر في الرابطة ان كان الدلالة
بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطة الغير الزمانية رابطة لانها لم توضع
كزيد مثلا في قولنا زيد هو كاتب والام لم يصح ابداله بعمرو وان كان مطلق الدلالة
سواء كان مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع او بالقربة فالرابطة الزمانية ايضا تدل
على موضوع معين لقرينة تقدم الموضوع الرابع اعتبار تعيين الموضوع كما يجب
في الرابطة كذلك يجب تعيين المحمول لانها الدلالة على النسبة بين موضوع ومحمول
معينين والرابطة الغير الزمانية ولو سلم انها تعين الموضوع لاتعين المحمول على

ما علمنا الشيخ نفسه حيث قال لفظه هو في قولنا زيد هو سى جاءت لالتدل بنفسها بل لتدل
 على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام انما يقال هو الى ان يصرح به فالقضية المذكورة
 هي فيها لا تكون ثلاثية تامة ايضا كالمذكور فيها وابطاة زمانيه والحق الاكتفاء
 في الرابطة بالدلالة على نسبة معينة في الرابطة اعم من ان يكون بحسب الوضع
 او بالقرينة اللفظية اذ المقصود من الرابطة ليس الا ايراد عبارة تدل على النسبة
 الحكمية واما ان دلالتها بالوضع فلا يجب وكيف والمحافظة على احوال الالفاظ
 واجبة لمن يحاول تأدية المعاني لاسيما القرائن اللفظية التي اعتبرها عامة علماء اللغة
 وانما من القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ان كانت ثلاثية لم يستمر عدها
 من الثنائيات وان كانت ثنائية لم تنحصر المراتب في الثلاثة بل يكون هناك ثنائية دل
 فيها على النسبة والصواب ثلث المراتب بالثلاثية التي ذكرت فيها الرابطة والثنائية
 التامة التي لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثنائية الزائدة دل فيها على النسبة وذلك
 لانه لا يمكن الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ولا يمكن الدلالة عليها بدون
 الدلالة على الحكم فاذا دل على الحكم فقد دل على النسبة وتكون القضية حينئذ
 ثلاثية اما اذا لم يدل على الحكم فربما لم يدل ايضا على النسبة فيكون سائية تامة وربما يدل
 على النسبة فيزيد القضية دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذ لم يتأد
 الا احد جزئي مفهوم الرابطة فهي ثنائية زائدة واعلم ان في هذا البحث خطا مالا بد
 من التنبيه عليه فنقول لما كانت القضية مستقلة على ثلاثة معان معنى الموضوع ومعنى
 المحمول ومعنى الحكم فحينئذ لم يتم عبارة الا اذا كان فيها ثلث دلالات على المعاني
 الثلاثة وحينئذ تكون القضية ثلاثية ولو لم يدل الاعلى المعنيين يكون القضية ثنائية ثم
 المحمول اذ كل كلمة او اسما مستقيا يؤدي معنى المحمول والنسبة الحكمية باللفظة واحدة
 اما معنى المحمول فظاهر واما معنى النسبة الحكمية فلان الكلمة موضوعة لنسبة الحدث
 الى موضوع معين كما نقرر في بحث الالفاظ فاذا صرح بالموضوع يؤدي تلك النسبة
 قطعا فهي باعتبار دلالتها على نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين وابطاة باعتبار
 دلالتها على الحدث محمول فحينئذ تكون القضية ثلاثية اذ معنى القضية الثلاثية الاما دل
 فيها على النسبة الحكمية بل الفعل المخاطب او المتكلم لما يؤدي منه المعاني الثلاثة قضية
 ثلاثية ايضا ولا نذهب الى ان الرابطة هي التي تدل على مجرد النسبة الحكمية والا
 لم تكن الكلمات الوجودية رابطة لانها كما تدل على النسبة تدل على
 زمانها والفرق بينها وبين الكلمات الحقيقية وان اشتركتا في كونها موضوعة
 لنسبة المحمول المعين الى موضوع معين ان الكلمة الحقيقية تدل بنفسها على
 المحمول المعين بخلاف الكلمة الوجودية فانها لا تدل على الموضوع المعين
 ولا على المحمول المعين وكما ان الكلمة الحقيقية اذا صرح بموضوعها تدل على

قال الآمام القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ثنائية ﴿ ١١٠ ﴾ في اللفظ ثلاثية بانطبع لان النسبة

النسبة الحكمية كذلك الكلمة الوجودية اذا صرح موضوعها ومحمولها حينئذ لاجابة في ارتباط المحمول الى الموضوع الى تقدير كلمة ضمير كانه هو السميع وكذلك في الكلمة الحقيقية اذا تأخرت عن الموضوع لم ينجح الى تقدير الضمير لانها بمجرد ذكر الموضوع يفهم منها النسبة الحكمية فينبذ تأدي جمع معاني القضية فتقدير الضمير تقدير لفظ مستدرك لاجابة اليه في عقد القضية ودلالاتها على الثبوت قطعا فلا فرق في اداء معاني القضية بين قام زيدوزيد قام واما اذا كان المحمول اسما جامدا فان كان في القضية حركة رفع فهي ثلاثية لانها تدل على الاسماء وهو النسبة الحكمية وان لم تكن فيها حركة رفع فلا دلالة فيها على النسبة اصلا فهي قضية ثنائية هذا ما تخصصت عند معاودة قائل واعتبر (قوله قال الامام القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق) زعم الامام في المحسن ان القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بانطبع لان النسبة دل عليها تضمننا ضرورة تأدي جزئي القضية بلفظ المحمول فلو ذكرت الرابطة لزم التكرار واجاب بما عرفت من ان الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والمحمول فيها التماثل على النسبة الى موضوع ما وهذا لوصح انما يتم في الرابطة الغير الزمانية واما في الزمانية فالتكرار لازم لدلالاتها ايضا على النسبة المطلقة والمحق في الجواب ان الاحتياج الى الرابطة للدلالة على النسبة الحكمية ولادلالة لهما عليها فان قلت التكرار غير مندفع لانا اذا قلنا زيد كاتب او يكتب يكون الضمير مستكنا في المحمول فلو ذكرت الرابطة صار الكلام زيد هو كاتب هو وانه تكرار وهذا الكلام غير الاول اذ فيه الزام تكرار الضمير وفي الاول تكرار النسبة اجاب بالمغايرة بينهما اما اول فلان ما يتضمنه المحمول ضمير الفاعل والرابطة وايست ضمير الفاعل واما ثانيا فلان موضعه بعد المحمول وموضع الرابطة الوسط واما ثالثا فلانه مقطوع بالاسمية عند اهل العربية والرابطة اختلفوا في اسميتها وحرقيتها واما رابعا فلان لانه على النسبة الى موضوع ما ودلالة الرابطة على النسبة الى موضوع معين وجوابه ان الضمير دال على المرجوع اليه التقدم لاحل النسبة واعلم ان امثال هذه المباحث الجزئية المتعلقة ببعض الذات دون البعض لا يليق بهذا الفن وليست على المنطق الا ان يوجب ذكر ما يدل على النسبة الحكمية فان دل احد طرفي القضية عليها في لغة من اللغات فذلك والاوجب ذكر الرابطة (قوله الثاني نسبة احد طرفي القضية) اذ قلنا (ج) (ب) (ب) (ج) يتحقق اربع نسب نسبة (ج) بالموضوعية ونسبة (ب) بالمحمولية ونسبة (ب) بالموضوعية ونسبة (ج) بالمحمولية فلان اراد ان يبين تغاير النسب والتغاير بينها ينحصر في اربعة اوجه ان موضوعية احدهما غير موضوعية الاخر ومحمولية احدهما غير محمولية الاخر وموضوعية

مبدول عليها
تضمنا فذكرها بوجوب
التكرار وقد عرفت
جوابه فان الزام
التكرار بما في المحمول
من الضمير المستكن
فيجوابه ان ما يتضمنه
المحمول من الضمير
ضمير الفاعل موضعه
آخر المحمول مقطوع
بكونه اسما عند اهل
العربية دلالاته على
النسبة الى موضوع
غير معين والرابطة
يخالف ذلك متى
الثاني نسبة احدهما
الى صاحبه بالموضوعية
غير نسبة صاحبه
اليه به او قد يختلفان
بالوجوب وكذلك
لا يحفظ العكس جهة
الاصل ونسبة احدهما
الى صاحبه بالموضوعية
غير نسبة صاحبه
اليه بالمحمولية
وقد يختلفان ايضا
بالوجوب بلجواز
ان يتنوع تحقق
الموضوع دون كونه
محمولا عليه المحمول
ولا يتنوع تحقق المحمول
دون كونه محمولا على

الموضوع كما في الواجب الاعم وبالعكس كما في الخاصية المفارقة وما يقال من ان هذا اذا كان (٢) احدهما (

احدهما غير محمولة والآخر واقصر على ذلك لوجهين من التقارب تعويلا على انسياق
الذهن منها الى الاخرين فقال نسبة احد طرفي القضية الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة
صاحبه اليه بها اي بالموضوعية لانه لو اتحدت النسبتان لم يختلفا بالوجوب اصلالكنهما
قد يختلفان فان موضوعية الكاتب للانسان واجبة بخلاف موضوعية الانسان للكاتب
فان قلت لان صدق ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع بالقياس الى ذات
الموضوع وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجواز ان يكون امر
واحد واجبة الذات شي غير واجب لذات شي آخر ولئن سلمنا لكن ذلك لا يدل الاعلى
اختلاف النسبتين في بعض القضايا والدعوى كلية فتقول لاختفاء ان النسبتين اذا اتحدتا
مطلقا يلزم الاتحاد في الكيف وقياس الموضوعية الى ذات الموضوع والمحمول موجب
للتقارب والبيان فليده على دعوى ضرورة والتنبيه ببعض الصور كاف ولاجل ان
النسبتين متقاربان لا يحفظ العكس جهة الاصل وهو وجه آخر لبيان الاختلاف فانهما
لو اتحدتا كان جهة الاصل محفوظة في العكس لاتحادهما في سائر الاجزاء حيث لا مافي
الطرفين فظاهروا مافي النسبة فبناه على ما ذهب من ان اجزاء القضية هي الموضوعية
وان موضوعية المحمول متى كانت ضرورة كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان
ممكنة ونسبة احدهما الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية فانهما
قد يختلفان بالوجوب لجواز ان يكون موضوعية الموضوع واجبة ومحمولية المحمول ليست
واجبة على معنى ان الموضوع يكون بحيث كلما تحقق موضوعيته للمحمول
بالضرورة ولا يكون المحمول بحيث كلما تحقق محموليته على الموضوع بالضرورة
كما في الامم الواجب الثبوت للموضوع مثل قولنا الانسان حيوان فانه يتمتع بتحقيق
الانسان بدون موضوعيته للحيوان ولا يتمتع بتحقيق الحيوان بدون محموليته على الانسان
وكذلك العكس اي يجوز ان يكون محمولية المحمول واجبة وموضوعية الموضوع غير
واجبة كما في الخاصة المفارقة كقولنا الانسان كاتب كل موضوعية الانسان للكاتب
ليست بواجبة اذ ليس كلما تحقق الانسان يتمتع انفكاك موضوعيته للكاتب عنه ومحمولية
الكاتب للانسان واجبة ضرورة ان الكاتب كلما تحقق بمحموليته على الانسان
لا يقال ان قيس النسبتان الى ذات الموضوع والمحمول فاختلفا فهما بالوجوب
لا يدل على تقاربهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى ذات غير
واجب بالقياس الى آخر وان قيسنا الى احدهما فالاختلاف ممنوع لاتفول القياس
اليهما واقل مافي الاختلاف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بالاعتبار والاضافة
وقال صاحب الكشف اختلاف النسبتين في الكيف محال لان معنى محمولية
المحمول ثبوته لشي ومعنى موضوعية الموضوع ثبوت شيء له ومتى كان الموضوع
بحيث يثبت له المحمول ثبوتا ضروريا كان المحمول بحيث يثبت الموضوع ثبوتا

٩ بحيث يثبت له ذلك
ثبوتا ضروريا كان
ذلك بحيث يثبت له
ثبوتا ضروريا فوجبة
نظر لان المقدم معناه
انه يتمتع بتحقيق هذا
دون ثبوت ذلك له
ومعلوم انه لا يلزمه
التالي هذا ان اخذ
الوجوب بمسبب
مفهومي الموضوع
والمحمول وان اخذ
بحسب الذات التي
صدق عليها امتنع
اختلافهما فيه واستدل
الامام على الاختلاف
بعدد حفظ العكس
جهة الاصل وافية
نظر فان نسبة المحمول
عند العكس
بالموضوعية لا
بالمحمولية يثبت

ضرور يا وفيه نظ لان الملازمة ممنوعة اذ المقدم وهو وجوب موضوعية الموضوع
اي قوله اذ كان هذا بحيث يثبت ذلك ثبوتا ضروريا معناه انه يتمتع بتحقيق الموضوع
دون ثبوت المحمول له ومعلوم انه لا يلزم التسالي وهو وجوب محمولية المحمول اي
قوله كان ذلك بحيث يثبت لهذا الموضوع ثبوتا ضروريا فانه ليس يلزم من امتناع
تحقيق الموضوع بدون ثبوت المحمول له امتناع تحقيق المحمول بدون ثبوته
للموضوع هذا ان اخذنا الوجوب بحسب مفهوم الموضوع والمحمول اما اذا
اخذ بحسب الذات التي صدقا عليها امتنع اخلا فكل في الوجوب لامتناع تحقق
موضوعية الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محمولية المحمول عليه في تلك
الذات وبالعكس وههنا شئ وهو ان الكلام في النسبتين المستعرتين في القضية
واعتبارهما انما هو بالقياس الى ذات الموضوع فاخذها باعتبار مفهوم الموضوع
والمحمول اخراج للكلام الى غير المقصد وعند هاتين ان الحق مع صاحب
الكشف واستدل الامام على اختلاف النسبتين بانهما لو افحصنا لحفظ الاصل جهة
العكس والتى متفق وفيه نظر اذا الملازمة ممنوعة لعدم بقاء الموضوعية والمحمولية
في العكس فان نسبة المحمول الى الموضوع فيه بالموضوعية (قوله قال الامام) في الخلف
ان النسبة هي جزء القضية وهناك نسبتان فالجزء اية نسبة اضطررت الاقوال
فيها قال الامام في المخلص النسبة التي هي جزء القضية موضوعية الموضوع ومحمولية
المحمول خارجة عنها وقال في شرح الاشارات الرابطة تعتبر بنسبة المحمول
الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفية تلك النسبة وبين قوله ناقص لانه
جعل ههنا نسبة المحمول الى موضوع داخله ونم خارجة وزعم المصنف ان الظاهر
الاول لان موضوعية الموضوع نسبة يكون الجهة كيفية لها والنسبة التي هي الجهة
كيفية لها هي جزء القضية اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان جهة القضية
تختلف باختلاف كيفية الموضوعية فحي كانت ضرورية كانت القضية ضرورية
وان كانت محمولية المحمول غير ضرورية كافي الواجب الاعمو متى كانت غير ضرورية
كانت القضية غير ضرورية وان كانت محمولية المحمول ضرورية كما في الخاصة
المفارقة وانما قال الظاهر الاول لقيام الاحتمال ههنا وهو مساواة جهة القضية لكيفية
الموضوعية فلا تكون الجهة نفسها وان غلب ذلك على الظن لاختلافهما باختلاف
الكيفية الموضوعية وانت خبير بان المحمولية المعبرة في القضية كذلك ايضا على
ان جملة الجهة كيفية نسبة المحمول الى الموضوع في فصل الموجهات يخالف هذا
الظاهر والنقل اجزاء القضية حتى يبين الحق فتقول قد سبق اعاء الى ان القضية
لا تحصل في العقل الا اذا حصلت اربعة اشياء مفهوم الموضوع كزيد ومفهوم
المحمول كالكتاب ولا شك انه من حيث المفهوم ممكن النسبة الى امور كثيرة فلا بد

وقال الامام في المخلص
التي هي جزء القضية
موضوعية الموضوع
وقال في شرح
الاشارات ان
الرابطة تعتبر بنسبة
المحمول الى الموضوع
ولذلك كانت كيفية
جهة القضية وبينهما
تناقص والظاهر
الاول لكون الجهة
كيفية الموضوع
وبالله التوفيق

من العقل نسبة بُوتية بينه وبين زيد والراعي وقوع تلك النسبة اولاً وقوعها فما
لم يحصل في العقل ان تلك النسبة واقعة اوليست بواقعة لم تحصل ماهية القضية
ولو تصور مفهوم الموضوع والمحمول ولم يتصور النسبة بينهما امتنع فتحقق الحكم
فلا يحصل ماهية القضية ايضا وان كان رجا يحصل النسبة بدون الحكم كالمشككين
او المتوهمين فكل من الامور الاربعة اذا ارتفع ارتفعت ماهية القضية لوجودها
فقط فهي اجزاؤها لكنها في القضية السالبة خسة اذ لا وقوع عند التفصيل
شيان فالنسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد عليها الايجاب والسلب ثم اذ حصل
الحكم حدث لز يد صفة اعني انه موضوع وللا كاتب صفة اخرى وهي انه محمول
فالوضعية والمحمولية انما تتحققان بمد تحقق الحكم اذ لا معنى للوضعية الا كونه
محكوما عليه ولا معنى للمحمولية الا كونه محكوما به وما لم يتحقق الحكم لم يصير احدهما
محكوما عليه والاخر محكوما به فكل من النسبتين ليس بتقدم على الحكم والنسبة التي
هي جزء القضية متقدمة عليه فلا يكون احدهما نسبة هي جزء القضية نعم اذا تحقق
الحكم يمرض لتلك النسبة انها نسبة المحمول الى الموضوع فان النسبة التي هي
مورد الايجاب والسلب هي نسبة الكاتب الى زيد لانسبة زيد الى الكاتب ولذلك قيل
ان الجهة عارضة لها لابعث ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت هي عليها
وتحقق قبلها بمرتبتين خفي هذا الموضوع على هذا النسق وامج عن لوح ذهك
ماقولون ويزخرفون فلا شبهة بعد شررق الحق المبين (قوله الفصل الثالث
في الخصوص والاهمال) القضية الجلية لها تقسيمات بحسب الذات وبحسب العارض
كالوحدة والكرة ولما كانت اجزاؤها اذات وكملت هي الموضوع والمحمول
والرابطة والجهة فهي تنقسم باعتبار كل واحد منها والتقسيمات الخمسة مرتبة
في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم الى انقسامها باعتبار الرابطة وفي هذا
الفصل الى انقسامها باعتبار الموضوع فموضوع القضية الجلية ان كان جزئيا حقيقيا
سميت مخصوصة وهي موجبة ان كانت نسبة محمولها الى موضوعها باه هو كقولنا
زيد كاتب وسالبة ان كانت النسبة باه ليس هو كقولنا زيد ليس بكاتب وان كان كلياً
فان لم يذكر فيها السور بل اهلل بيان كية الافراد والسور ههنا هو اللفظ الدال
على كية الافراد للموضوع سميت مبهلة اماموجبة كقولنا الانسان حيوان او سالبة
كقولنا الانسان ليس بحيوان وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا
كل انسان حيوان ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ حاله في تسمية تلك
الاقسام بتلك الاسماء واعترض عليه بان ههنا قضاياء خارجة عما ذكر تم مثل الانسان
نوع والحيوان جنس او كلي صادق على كثيرين واعتذر عن ذلك بوجهين الوجه
الاول انها مندرجة تحت الخصوصية ووجه ذلك بامور الاول ان الموضوع انما

الفصل الثالث في
الخصوص والاهمال
والحصر وفيه
مباحث الاول
في انقسام القضية
اليها موضوع القضية
ان كان جزئياً سميت
مخصوصة موجبة
وسالبة وان كان كلياً
فان لم يذكر فيها
السور وهو اللفظ
الدال على كية افراد
الموضوع سميت
مبهلة موجبة وسالبة
وان ذكر سميت
محصورة ومسورة
مين

يكون كلياً لو كان الحكم عليه باعتبار ماضق عليه لانه لو لم يكن مأخوذاً بهذا الاعتبار لم تكن كليته هي صدقه على كثيرين معتبرة والمراد من التقسيم ان الموضوع اما ان يحكم عليه باعتبار كليته اى صدقه على كثيرين اولاً والثاني هو الخصوصية والاول هو المحصورة او المهمة على هذا يندرج جميع تلك القضايا تحت المحصورة فان الخصوصية حينئذ هي التي حكم فيها لاعتبار كلية الموضوع سواء كان موضوعها جزئياً حقيقياً او لا يكون بل كلياً لا يعتبر صدقه على كثيرين الثاني ان الموضوع في تلك القضايا مقيد بقيد العموم فان الانسان من حيث انه عام هو النوع والحيوان من حيث انه عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم جزئياً لطلق الطبيعة فتكون محصورة لا يقال لو كان موضوع هذه القضايا مقيداً بالعموم لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم ان اعتبر فيه تقيد الموضوع باعتبار يعود الكلام في حل ذلك الاعتبار عليه والتسلسل باطل فلا بد من الانتهاء الى موضوع لم يقيد باعتبار وحينئذ يصبح النقص بتلك القضية لاننا نقول هذا التسلسل في الامور الاعتبارية فتقطع بالنقطاع الاعتبار الثالث ان الحكم في تلك القضايا ليس على ماضق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة فلا يخلو اما ان يكون موجوداً في الخارج فيكون مخصصاً وحينئذ تكون القضية مخصوصة او موجودة في العقل والموجود في العقل صورة شخصية في نفس شخصية فتكون القضية ايضا مخصوصة * واعلم ان القول باندرج تلك القضايا في المحصورة يطل قاعدة لهم وهي تنزيلهم الخصوصيات بمنزلة الكليات حتى يوردونها في كبرى الاول فيقولون هذا زيد وذا انسان ويستخرجون منه هذا انسان فلماذا درجت في المحصورة بطلت هذه الة هذه لصدق قولنا زيد انسان والانسان نوع مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا يتبع ههنا لعدم اتحاد الوسط فان محمول الصغرى هو الانسان من حيث هو وموضوع الكبرى الا انسان المقيد بقيد العموم لانا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة من حيث هي هي وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فانا قبل الحكم على الانسان بالنوع نعم بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما في الباب انه يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع فان قلت الكلية والنوعية والجنسية لا تلحق طبائع الاشياء من حيث هي هي واللا كانت الاشخاص كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فقول فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هي هي وثباته لها فاما لما تعقلنا الطبيعة الانسانية فربما نضعها وضعا من حيث هي هي اى مع قطع النظر عن عوارضها ولوا حقها ونحكم عليها بان لها نسبة واحدة الى كثره مع ان هذا المحمول ليس سابت لها من حيث هي هي بل من حيث انها موجودة في العقل فليس يجب

ان كل ماله دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملا حظا للعقل في الحكم
وقيد الموضوع والالم يكن الانسان في قولنا الانسان ضاحك موضوعا بل
الانسان من حيث انه متجه الى غير ذلك مما لانهاية له من التظاير وهذا يدل
بالخصوص على فساد التوجيه الثاني على اننا لو فرضنا ان الموضوع في مثل قولنا
الانسان نوع انسان مقيد بالعموم لم يكن ذلك تخصيصا لانه ليس بجزئي حقيقي
حتى تكون القضية مخصوصة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لا تكون مشتركة
بين كثيرين والالصدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فتكون الجزئيات
التي هي امور خاصة طباع عامة هت قلت انما يكون خلفا لو كان جزئياتها
حقيقة وهو ممنوع فان قلت لو كان لها جزئيات فلا يخلو اما ان تنهي جزئياتها
الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون جزئية عامة وهو محال اولانتهى فيلزم ترتيب
جزئياتها الى غير النهاية مرارا غير متناهية وهو ايضا محال فبالتالي جوابه
عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقة لم يصدق عليها
النوع والجنس والالكانت كلية وجزئية وايضا العموم مفهوم كلي وقد قرر
في غير هذا الفن ان تنيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية على ان ههنا قضايا لا يمكن
ان تؤخذ موضوعاتها باعتبار العموم مثل الحيوان مقوم الانسان والانسان محمول
على زيد والانسان لاعام ولا خاص الى غير ذلك من الاحكام الجارية على الماهية
لا يصرط شي واما التوجيه الثالث فيقتضي ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الذهنية
وليس كذلك بل ماله الصورة وهو ليس بجزئي والوجه الثاني انها من المهملات لعدم
ذكر السور فيها وهذا يبطل قاعدة لهم ايضا وهي ان المهملات في قوة الجزئية لانه
يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض
ما حكم عليه في الكلية والحكم في الكلية على جزئيات الموضوع فيكون الحكم
في الجزئية على بعض الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات
الانسان نوع وهو ليس بصديق لا يقال لانهم كذب قولنا بعض جزئيات الانسان نوع
وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان اعم من الانسان الكلي والشخصي
فالانسان الكلي بعض ماصدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه بكونه نوعا فيصدق
بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلي بعض ماصدق عليه الحيوان فان قلت
اننا ننقل الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخص ونحكم عليه بحكم
لا يصدق على شيء مما نحته من الانسان الشخصي والكلي كما تقول الانسان اعم
من النوع والشخص فهذه قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية والاعاد الكلام
وتسلسل قلت كل واحدة من هذه القضايا مهملات ويصدق جزئية وهذه الاعتبارات
لا تقف الذهن فيها على حيد فان الانسان الذي هو اعم من الانسان النوعي
والشخصي فرد من افراد الانسان الثاني لاشك ان للانسان صورة عقلية

في الاذهان وهي مشاركة للانسان في المساهية على ما تحقق في فن الحكمة فهي
افراد لمطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فيصدق بعض افراد الانسان نوع
لانا نقول هب ان ذات الموضوع في كل قضية من هذه القضايا مقيد بقيد الا ان هذا
القدر لا يكتفي في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات الشخصية
او النوعية ولا شك ان تلك القيود لا تفيد تخصص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم
صدقها جزئية واما حديث الصور فكاذب لانها مختلفة بالطبيعة لمفهوم الانسان
وهو امر واحد لا يتعدد بتعدد ما في الاذهان فالحكم انما هو عليه لاعتبارها فلا يلزم بعض
افراد الانسان نوع وربما يوجه الاعتراض بطريق المنع فيقال لان ان القضية
ان لم يبين فيها كية افراد الموضوع تكون مهمله وانما تكون كذلك لو كان
الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة
او عليها من حيث انها عامة فلا وجه استصوابه المتأخرون وزاد بعضهم ترديدا
آخرو قال ان لم يبين كية الافراد فان كان الحكم على ما صدق عليه الكلي فهي المهمله
وان كان الحكم على نفس الكلي من حيث انه عام فهي الطبيعية ويقرب منه ما ذكره
المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم الكلي اما ان يكون حكما عليه من حيث
يصدق على الجزئيات وهي الطبيعة او حكما على الجزئيات من حيث يصدق
عليها الكلي وهو المحصورة او المهمله فورد عليه الامر ان احدهما انه قد يقي ههنا
قسم آخر وهو ان الحكم على الكلي من حيث هو الثاني ان تسمية تلك القضية
طبيعية غير مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على المقيدة
بالعموم ومنهم من قال موضوع القضية ان لم يصلح لان يقال على كثيرين فهي
المخصوصة سواء كان تخصضا او مقيدا بالعموم كفولنا الانسان نوع وان صلح لان يقال
على كثيرين فتعلق الحكم اما الافراد فهي اما محصورة او مهمله او نفس الكلي
وهي الطبيعة فعاد الابحاث المذكورة في جعل العامة مخصوصة وقيل للموضوع
اما ما صدق عليه الطبيعة وهي المحصورة او المهمله واما نفس الطبيعة فلا يخلو
اما مع قيد التخصص وهي المخصوصة او مع قيد العموم وهي القضية العامة ومن حيث
هي هي وهي الطبيعة * والحق ان القيود لا تتبرع الموضوع مالم يؤخذ الموضوع
معها فاذا حكم على الانسان بحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او ضر
ذلك فانه لو اعتبر القيود التي يصلح احدها مع الموضوع لم تنحصر القضية في الاربعة
والخمس * نعم اذا قيد الموضوع بقيد وذلك الموضوع المقيد ان كان جزئيا حقيقيا
يكون القضية مخصوصة وان كان كليا يجري اقسامه فيه فالاولى ان يرفع القسمة
ويقال موضوع القضية ان كان جزئيا حقيقيا فهي المخصوصة وان كان كليا فالحكم
ان كان على ما صدق عليه فهي المحصورة او المهمله والا يكون الحكم على نفس

ثم ان القيد لا يعتبر مع
الموضوع مالم يؤخذ
للموضوع معه
(نسخه)

طبيعة الكلي سواء قيد بقيد كقولنا الانسان من حيث انه عام نوع اولم يقيد
كقولنا الانسان نوع الا ان الواجب ان لا يعتبر القيد مالم يقيد الموضوع به صريحا
فالموضوع في هذا المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف كان فالقضية
طبيعية فان الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلي المقيد وفي الاخر على طبيعة الكلي
المطلق ولما لم تكن القضية الطبيعية معتبرة في العلوم وكان المراد حصرة القضايا
المعتبرة فيها حصرة القضايا في السنة فيندفع الاعتراض بهذا قوله انه انما ردلو كان المقسم
مطلق القضية وليس كذلك بل مورد القسمة القضية المختصة في العلوم لا يقال كما
ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية النخصية لان العلوم لا تبحث
عن التخصيصات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار
القضية النخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة
بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام
* والله الموفق على تحقيق المرام * (قوله وهي اما موجبة كلية) المحصورات
اربع لان الحكم فيها اما بالايجاب او السلب واما كان عاما على كل الافراد او على
بعضها فان حكمه بالايجاب على كلها فهي موجبة كلية وسورها كل كقولنا كل انسان
حيوان وان حكمه بالايجاب على بعضها فهي موجبة جزئية وسورها بعض وواحد
كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكمه بالسلب على كلها فهي سالبة
كلية وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ ولا واحد من الانسان بمحجر وان حكمه
بالسلب على بعضها فسالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اى ليس كل يدل على رفع
اثبات كل واحد بالمطابقة فان ما يفهم من محجر قولنا ليس كل حيوان انسانا
ان الایجاب الكلي مرتفع لكن رفع اثبات كل واحد اما برفع اثبات عن كل واحد
او برفع الاثبات عن البعض وعلى كلا التقديرين فرفع الاثبات عن البعض
محقق فهو دال عليه بالانزاع ولان السلب الجزئي لازم به بطريق القطع والسلب
الكلي بالا احتمال اختص سورا بالسلب الجزئي اخذ بالمقطوع المتيقن وتركنا
للمحتمل المشكوك فان قلت فعلى هذا لا يكون السالبة الجزئية تقيضا للجويزة الكلية
لان تقيض الشئ رفعه مطلقا فتقيض قولنا كل (ج) (ب) ليس كل (ج)
(ب) والسلب الجزئي لازم منه ولازم التقيض لا يكون تقيضا ولا تعتمد
التقيض وهو محال فقولنا لما كان السلب الجزئي لازما له مساو بازل منزلته
كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قال والاول لسلب الحكم عن الكل
بالمطابقة مساو له لانه ان اراد بالكل كل واحد ولا شك ان سلب الحكم من كل واحد
سلب كلي امتنع ان يكون سورا بالسلب الجزئي وان اراد به الكل من حيث هو كل

وهي اما موجبة
كلية وسورها كل
او جزئية وسورها
بعض وواحد واما
سالبة كلية وسورها
لاشئ ولا واحد
او جزئية وسورها
ليس كل وليس بعض
وبعض ليس الاول
لسلب الحكم عن
الكل بالمطابقة
وعن البعض بالانزاع
والاخير بالعكس
والاول منه ساقط
بذكر السلب
الكلي ولا يذكر
للايجاب السنة
والثاني بالعكس
وفي كل لغة
سور يخصها من

وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَرَدَّ عَلَى
 الْمَوْضُوعِ إِذَا تَحْمُولُ
 عَلَيْهِ الشَّيْءُ قَدِ اشْك
 فِي كَوْنِهِ كُلِّ الْإِفْرَادِ
 أَوْ بَعْضِهَا وَقَدْ يَعْرِضُ
 ذَلِكَ فِي التَّحْمُولِ عَلَى
 الشَّيْءِ فَإِذَا أُرِدَّ عَلَيْهِ
 فَقَدْ انْصَرَفَ عَنْ
 الْوَاجِبِ وَسَمِيَ
 الْقَضِيَّةُ مُعْرِفَةً
 وَأَقْسَامُهَا أَرْبَعَةٌ لِأَنَّ
 التَّحْمُولَ الْمُسَوِّمَ أَمَّا
 جُزْئِيٌّ أَوْ كُلِّيٌّ وَكَيْفٌ
 كَانَ فَوْضُوهُ كَذَلِكَ
 وَشَرْطُ صَحْهِهِ فِي
 التَّعْرِيفِ أَنْ كَانَ أَحَدُ
 طَرَفَيْهِ مُتَّصِفًا بِسُورَةٍ
 أَوْ مَجْمُوعًا بِمَوْجِبَةٍ
 أَوْ سَلْبًا بِجُزْئِيَّةٍ
 فِي اخْتِلَافِ طَرَفَيْهَا
 فِي دُخُولِ حَرْفِ السَّلْبِ
 عَلَيْهِمَا وَالْأَفْهَوِي
 مَادَّةُ الْإِمْتِنَاعِ وَمَا
 يُوَاقِفُهَا فِي الْكَيْفِ
 فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ
 وَتَقْضِيهِ فِي مَادَّةِ
 الْوُجُوبِ وَمَا يُوَاقِفُهَا
 فِي الْكَيْفِ مِنْ مَادَّةِ
 الْإِمْكَانِ

لم يلزم السلب الجزئي لجواز أن يكون الشيء مسلواً بعن مجموع الأفراد ثابتاً لكل واحد إلا أن المراد سلب الحكم الكلي كما ذكرناه والآخران بالعكس أي بعض ليس وليس بعض يدلان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعلى رفع إثبات كل واحد بالاتزام لامتناع أن يتحقق رفع الإيجاب عن البعض بدون رفع إثبات كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة نظر لأن مفهومه الصريح رفع الإيجاب الجزئي كما أن مفهوم ليس كل رفع الإيجاب الكلي والصواب أن يقال ليس مطلق وليس بعض أما أن يعتبر سلبهما بالقياس إلى القضية التي بعدهما أو بالقياس إلى محمولها فإن اعتبر سلبهما بالقياس إلى القضية فليس كل مطابق لرفع الإيجاب الكلي وليس بعض لرفع الإيجاب الجزئي وإن اعتبر بالقياس إلى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلي وليس بعض للسلب الجزئي وهذا هو الفرق بين الأول والآخرين وأما الفرق بينهما فهو أن الأول منهما فهو أن الأول منهما فهو أي ليس بعض فذكر للسلب الكلي إذا جعل حرف السلب فيه رافعا للموجبة الجزئية ولا يذكر للإيجاب البتة لأن شأن حرف السلب رفع ما بعده فيتبع الإيجاب والتأني بالعكس أي بعض ليس لا يذكر للسلب الكلي لوضع البعض أولا وحرف السلب اذ توسطه يقتضي رفع ما تأخر عنه عما تقدمه وهو البعض ههنا فلا يكون الأملا عنه وقد يذكر الإيجاب إذا جعل جزءاً من مفهوم المحمول وفي كل لغة أسوار تخصها كالأسوار المذكورة في العربية وهمه وهيج للكليين وبرخي هست وبرخي يست الجزئيين في لغة الفرس وعلى هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق السور أن يرد على الموضوع الكلي أما ورود على الموضوع فلأن الموضوع بالحقيقة كما سنبين هو الأفراد وكثيراً ما يشك في كونه كل الأفراد أو بعضها فست الحاجة إلى بيان ذلك بخلاف المحمول فإنه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية وأما ورود على الكلي فلأن السور يقتضي التعدد فيما يرد عليه والجزئي لا تعدد فيه فإذا اتقن السور بالمحمول أو بالموضوع الجزئي فقد انصرفت القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى معرفة والمصنف لم يعتبر ههنا لأخراف من جهة الموضوع وحصر أقسام المعرفة في الأربعة لأن المحمول المسور أما جزئي أو كلي وإياها كان فوضوعه أما كلي أو جزئي وبين في الضابطة حكم ما يكون أحد طرفيه متخصاً بسورة وهو أهم من أن يكون موضوعاً أو محمولاً وقبل الخوض في بيان الضابطة لابد من تهديد مقدمتين أحدهما أن نسبة المحمول إلى الموضوع بالإيجاب أمان أن تكون بالوجوب والامتناع أو الامكان لأنه أمان يستحيل انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة وتسمى مادة الوجوب أو لا يستحيل وجباً أمان يستحيل نبوته له فالنسبة متممة وتسمى مادة الامتناع أو لا فالنسبة ممكنة وتسمى مادة الامكان الحس والممكن أمان يكون ثابتاً للموضوع بالفعل فهو الموافق

للوجوب او مسلو با عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في المعارف
 لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس الى اجزاء مجموعاتها اذ اقلنا كل انسان
 لاشي من الحيوان كان مادة محمولة الامتناع وانما الوجوب في مادة جزء منه وهو
 الحيوان وما يقولون السور مقرون بالمحمول في المعارف فهو قول ليس بمقتضى
 والقول الحقيقي ان السور جعل مع شئ آخر محمول لا نعم كان محمول باعتبار نسبتته
 الى الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزء منه وانتقل
 اعتبار الصدق والكذب الى نسبة الواقعة بين الجملة والموضوع وتأتيها
 ان اعتبار السلب والايجاب في القضية ليس بثبوت طرفيها وبسلبها بل بحسب ارتباط
 المحمول بالموضوع او بسلبه عنه فكما كان المحمول مرتبطا بالموضوع تابا له كانت
 القضية موجبة. وحتى رفع الربط الایجابی كانت سالبة والحرف الذي بدل على رفع الربط
 فهو حرف السلب لم يخلوا اما ان يكون طرفا القضية مختلفين في اقتران حرف
 السلب بهما ولا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب باحدهما دون
 الاخر او اقترن باحدهما زوجا وبالاخر فردا تكون القضية سالبة فاذا قلت ليس
 ليس زيد ليس بكاتب فقد رفعت رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون
 سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن
 حرف السلب باحدهما اصلا او اقترن ولم يختلف بالعدد كما اذا قلت ليس ليس زيد
 ليس ليس بكاتب هكذا قبل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في الاقتران لا يستلزم
 كونها سالبة فانه لو اقترن حرفا سلب بالمحمول ولم يقترن بالموضوع اصلا او بالعكس
 تكون القضية موجبة مع اختلاف طرفيها في الاقتران نعم سلب القضية يستدعي
 اختلاف طرفيها في الاقتران لكن المتصلة الزمنية الكلية لانتكس كلية والاولى
 ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فردا او زوجا فان كان فردا فالقضية
 سالبة والاخرى والية ظاهرة اذا عرفت هذا فتقول متى تحقق احد الامور
 الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مسورا او يكون المحمول كليا
 مقترنا به سور ايحساب كلي او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف
 طرفيها في الاقتران بحرف السلب وذلك لان القضية في احدى الصور الثلاث انما
 تصدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف طرفاها في الاقتران بيان الاول
 اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت المحمول لكلها
 او بعضها والمحمول لما لم يكن له افراد استحال ثبوت كلها او بعضها للموضوع
 واما في الصورة الثانية فلان ايحساب كل واحد واحد لشيئ يتمتع واما في الثالثة فلان
 كذب ايحساب كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي وبيان الثاني انه لو لم
 يختلف طرفا القضية في الاقتران فاما ان لا يقترن بهما حرف السلب اصلا او اقترن بهما

وافقاً في المدد وإيما كان تكون القضية موجبة ومتى لم يتحقق الأمور الثلاثة بل يكون
المحمول أماموجبا جزئياً أو سالباً كلياً فهو أي الاختلاف المذكور على تقدير فشرط
صدق القضية اختلاف طرفيها في الافتزان أن كانت في مادة الامتناع أو بواقفها
من الامكان لأن بعض أفراد المحمول يمتنع الثبوت للوضوع في مادة الامتناع وليس
بنات له فيما يوافقها من الامكان فيصدق السلب وحينئذ يجب الاختلاف لمسامر
ونقيضه وهو اتفاق طرفيها في الافتزان وعدمه أن كانت القضية في مادة الوجوب
وفما يوافقها من الامكان لأن بعض أفراد المحمول في مادة الوجوب واجب الثبوت
وفما يوافقها من الامكان ثابت فيجب اتفاق الطرفين في الافتزان * وفي هذه
الضابطة نظر إذ نفرض من وضعها العلم بصدق ما يصدق من التصرّفات وبكذب
ما يكذب منها وإنما يحصل ذلك لو انعكس الشرط وليس كذلك لا يقال المراد
اختلاف طرفي القضية في الافتزان معنى ولا خفاء أنهما إذا اختلفا معنى في دخول
حرف السلب يكون القضية سالبة فإله لو تعدد في أحد الطرفين دون الآخر فلا
اختلاف في المعنى ضرورة أن سلب السلب إيجاب لا نقول لو كان المراد ذلك
لم يتصور تعدد حرف السلب في القضية لأن حرف السلب سواء كان في طرف الموضوع
أو المحمول رافع للإيجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين أو اتفاقهما بل العبرة ههنا
باللفظ والصواب أن يقال متى تحقق أحد الأمور الثلاثة تصدق القضية لو كان حرف
السلب فيها فرداً وتكذب لو لم يكن سواء لم يكن فيها حرف السلب أو كان ولم يكن
فرداً بل زوجاً والاصل في مادة الامتناع لو كان فرداً وفي الوجوب لو لم يكن أو يقال
الصدق فيها حيث تكون القضية سالبة وفي الوجوب حيث تكون موجبة * والاحصر
أن يقال أن كان المحمول كلياً مسوراً بسور إيجاب جزئى أو سلب كلي في مادة
الوجوب أو ما يوافقها تصدق القضية موجبة والافسالة وتفصل أقسام التصرّفات
ليحصل بها الأحاطة التسامة فنقول أنصاف القضية أما من جهة الموضوع
أو من جهة المحمول أو من جهتهما وأنصاف من جهة الموضوع لا يكون إلا إذا
كان شخصاً مسوراً أما بسور كلي أو جزئى والمحمول أما شخص أو كلي فإن كان
شخصاً لا يتصور له إلا مادة الوجوب أو الامتناع لأنه أن كان عين الموضوع وجب
ثبوته له وأن كان غيره وجب سلبه عنه وأن كان كلياً يتصور له الأقسام الأربعة
للواد وإيما كان فإما أن يكون موجباً أو سالباً فالأقسام اثنان فمحصرة في أربعة وعشرين
وأما أنصاف من جهة المحمول فلا يكون إلا إذا كان مسوراً بسور كلي أو جزئى
وعلى التقديرين أما شخص في القسمين من المواد أو كلي في الأقسام الأربعة
والموضوع أما شخص أو محصور كلي أو جزئى أو مهمل بضرب الأربعة
في اثني عشر بلغ ثمانية وأربعين نضر بها باعتبارى الإيجاب والسلب يحصل

جدول الحرب الثالث

[illegible]

[illegible]

الآتي في تحقيق المحصورات اذا قلنا كل (ج) (ب) لانقيته الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو

كل بل كل واحد واحد
والفرق بين المفهومات
الثلاثة ظاهر ولو
عتنا به احد الاولين
لم يتسد الحكم من
الاطراف الى الاخر
ولانسي (بالجيم)
ما حقيقته (ج) او ما
هو موصوف بانه
(ج) بل ما هو اعم منها
اذ اعتبار الاول
في موضوع القضايا
ينع اندراج الاخر
تحت الاوسط واعتبار
الثاني يوجب ان
يكون لكل موضوع
موضوع ثم اصطلاح
الشيخ بعد هذا على
ان يعني بكل (ج) كل
واحد واحد، اصدق
عليه جيم بالفعل
وقد اما ولو في المستقبل
من حيث انه فعلي
هذا يخرج عنه مسمى
جيم وان صدق عليه
(جيم) ونحن نريه
في ذلك والفارابي
لم يعتبر الصدق بالفعل
بل بالامكان اذ اهرقت
هذا فتقول الحكم
بالحقيقة بالباء انما هو
على الذات التي صدق
عليها (ج) وبسي
ذات الموضوع وما

سنة وتسعون قسما واما الانحراف من جهتهما فالمحمول بسور كلي او جزئي
اما شخص في المادتين او كلي في الاقسام الاربعة والموضوع اما مسور بكلي
او جزئي فهذه اربعة وعشرون قسما فاضرب بها في الاربعة والسلب تبلغ ثمانية
واربعين وان اردت الامثلة فتأمل هذا اللوح وخذ الموضوعات من جدوليه والمحمولات
من الجدول الاخر وركب بينهما كيف شئت تنقف على امثلة جميع الاقسام
من غير مشقة وكلفة

صحيحة ١٢١

جدول

(قوله الثاني في تحقيق المحصورات) اهم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات
لابناء معرفة الحجج التي هي المطلب الاصل من هذا الفن عليها ووقوع انطباط العظيم
بسبب الغفلة عنها واتما وقع البداية بتحقيق الموجبة الكلية لشرورها وتأدية
معرفة الى ادراك البواقي بالمقايضة فاذا قلنا كل (ج) (ب) فهناك ثلاثة امور
(كل) و (ج) و (ب) فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق
المركب موقوف على اجزائه فكل يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة
الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشراكة والكل من حيث هو كل
اي الكل المجموعي وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول
ان الكل المجموعي ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم الى الانقسام
الكل المجموعي انقسام الشيء الى الاجزاء وانقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات
الثاني انه يصدق على كل واحد منها ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على
الجيم الكلي انه لا يتخلو عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد انه شخص وعلى
الكل من حيث هو كل انه يتكمن من حل الف الف من ولا يصدق على الاخرين الثالث
ان الكلي جزء لكل واحد وكل واحد جزء لكل المجموعي ومن البين المقابلة بين
الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكلي الطبيعي فلاتم انه جزء لكل واحد فان الكلي
الطبيعي محمول ولا شيء من المحمول بجزء وان اريد به التعلق او العنق فظاهر انهما
ليسا بجزء كل واحد لانهما لا يجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما ذكره
صاحب الكشف اذا ثبت هذا التصور فتقول لسانا ندعي ان الكل باللغتين الاولين
لا يستعمل في القضايا بل ربما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان

جبره عنهما عنوان الموضوع ووصفه (١٦) وقد يحدان رفديتفايران دام الوصف بدوام الذات اول يد من

لا يهويه دار ونسبى به المجموع بل تقول ان المعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعتبر احد المعنيين الاولين يلزم ان لا يتبع الشكل الاول الذى هو ابيض الاشكال فضلا عن سائر الاشكال لانه لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر حيث اذا عيننا به الكل المجموع فلجواز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر والحكم على مجموع افراد اعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاخص فالك اذا قلت مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع افراد الانسان كذلك واما اذا عيننا به الجيم الكلى فللتفاير بين الكليين الاصغر والاوسط والحكم على احد المتفايرين لا يجب ان يكون حكما على الاخر كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس طبيعي اوصعلى ولا يلزم النتيجة اما لو عيننا المعنى الثالث بتعدى الحكم لكون الاصغر من افراد الاوسط حيث لا معنى بالجيم ما حقيقته (ج) ولاصفته (ج) بل اعم منهما وهو ما صدق عليه (ج) اما الاول فلانه يتمتع اندراج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه لجواز ان يكون الحكم خاصا باحدى الحقيقتين دون الاخرى كقولنا ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان الناطق فالناطق خارج عنه واما الثانى فلانه لو اعتبر في الموضوع ان يكون وصفا يلزم ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير النهاية واللازم باطل بيان الملازمة من وجهين الاول انا اذا قلنا كل (ج) (ب) كان معناه على ذلك التقدير كل ماهو موصوف (ب) فهو (ب) (فب) محمول على ماهو موصوف (ب) ففرضه (د) فيسقط كل (د ب) و (ج) يكون معناه كل ماهو موصوف (ب) فهو (ب) فيكون (ب) محمولا على ماهو موصوف (ب) ففرضه (ط) وهذا الى غير النهاية وفيه نظر لان ماهو موصوف (ب) ذات الموضوع فاذا افترضناه (د) لا يلزم ان يكون معناه كل ماهو موصوف (ب) وانما يكون كذلك لو كان (د) وصفا عنوانيا لان البحث على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا على تقدير ان كل ذات موضوع وصف (ب) الثانى ان (ج) لو كان وصفا والوصف يمكن حمله على موصوفه امكن حمل (ج) على موصوفه وهو (د) بالفرض فيصدق (د) (ج) ويكون معناه كل ماهو موصوف (ب) فهو (ج) وهكذا الى ما لا يهاهى والفرق بين هذا التوجيه والاول ان بيان لزوم انسلاسلية من جهة وصف المحمول وههنا من جهة وصف الموضوع وفيه ايضا نظر لانا لانم ان كل وصف يمكن حمله على ذلك التقدير وانما يمكن حمله لولم يمكن موضوعه ذاتا بل صفة لئى آخر والاولى ان يقال تفسير القضية لابد ان يكون عامنا طبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم لتكون احكامها قوانين كلية

فلو كان المراد ما صفته (ج) لا يتناول ما حقيقته (ج) وكذا لو كان المراد ما حقيقته (ج) فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليكون شاملا لجميع القضايا * ثم اصطلاح النسخ بعد هذا على التأني بالجمع (ج) بالفعل وقتنا ما سواه كان في حال الحكم اوفى الماضي اوفى المستقبل والفارابي على ان المراد كل (ج) بالامكان ليتناول ماهو (ج) بالفعل والقوة والتبع رأى النسخ لان اللغة والعرف يساعداً عليه فان اليبس لا يتناول الذات الخالية عن البياض دائماً وان امكن اتصافها به وذكر بعضهم انه مخالف للتحقيق ايضاً فان النطفة يمكن ان تكون انساناً فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حيوان وهو مفارقة بحسب اشتراك الاسم فان الامكان يطلق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضرورة وهو الامكان العام فان اريد بالامكان في قوله النطفة يمكن ان تكون انساناً بالقوة فهو صادق ولا يرد على الفارابي اذ مراده الامكان العام وان اريد به الامكان العام فلا تم صدق الانسان على النطفة بالامكان العام وظاهر انه ليس بصادق وكذا اصطلاحه على ان المراد كل واحد من جزئيات (ج) وهذا القيد يخرج مسمى (ج) اى مدلوله المطباني وان صدق عليه (ج) وانما أخرجه عن الكل لبوافق العرف واللغة لان قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفاً ولغة ان كل واحد من جزئيات الانسان ضاحك ولانه لولا ذلك ب اكثر الاحكام الكلية على الحواص والاعراض لكذب قولنا كل كاتب انسان او كل ماش حيوان ضرورة ان مفهوم الكاتب ومفهوم الماشي ليس بانسان وحيوان وقال بعضهم لو اخذ المسمى مع الجزئيات فان اخذ مجرداً يلزم كذب كثير من القضايا الكلية لان حكم المجرد يخالف حكم المعين وان اخذ من حيث هو هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات اذ هو من حيث هو في ضمن الجزئيات وحيث لا فائدة في اخذه مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان الحكم عليه من حيث انه موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الحيثية لم يلزم ان يكون الحكم عليه حكماً على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقاً والتحقيق يقتضي ان التقيد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى (ج) فان مسمى (ج) لا يصدق عليه (ج) لان المحمول ايضاً مفهوم (ج) ولا يمكن تصور الجمل والوضع في شيء واحد فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان (ج) (ج) غاية ما في الباب انه هذان لكن كونه هذان لا ينافي صدقه قلت فرق بين هذا وبين مانح يصدده فان معنى هذا الحكم على افراد (ج) (ج) وهي مقابلة لمفهوم (ج) ومعنى ذلك ان مفهوم (ج) مفهوم (ج) فان هذا من ذلك * وبهذا التحقيق يهمل ما اورد على النسخ وهو انه حقق القضية في الاشارات بحيث عم مسمى (ج) وفي السقاء بحيث خرج عنه

مسمى (ج) فيبين كلاميه منافاة بل لاجراج المساوى والاعم فان اول مايفهم من كل (ج) كل مايقال عليه (ج) سواه كان كليا اوجزئيا لكن التعارف خصصه بالجزئيات والمراد بالجزئيات الجزئيات الاضافية للاحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف يتفق حتى ان طبيعة (ج) اذا قيدت يقيد او بعرض من القيود والا عراض الغير المتناهية تكون داخلية في كل (ج) بل المراد بها الجزئيات النخصية ان كان (ج) نوما او ما يما له من الفصل والخاصة والنخصية والتوعية ان كان (ج) جنسا او نحوه من فصله والعرض العام لا يقال هذا بشكل بالاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا او كل كلى كذا فان افراد الكليات لو كانت مخصصة امتنع صدق الكلى عليها فان قيل كل كلى فلا بد ان يكون له امخاص فانها نهاية سلسلة الكليات فلولم ينه اليها لم ترتب الجزئيات الاضافية الى غير النهاية مرارا غير متناهية وافراد الجزئى افراد الكلى فيكون الانحصار افراد كل كلى فوقها يقال لانم ان افراد الجزئى افراد الكلى وانما يكون كذلك لو صدق الكلى على افراد الجزئى فان الانسان من افراد النوع وافراده ليست افراد النوع لا نقول المقصود بتحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكيمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها يتنا فيما بينهم لم يتنجح الى تعريف وتعلم اذا عرفت هذا فنقول الحكم بالحقبة بمفهوم الباء على ذات (ج) وتحقيقه انه لما تبين ان الحكم على جزئيات (ج) والجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات التى يصدق عليها (ج) وقد يكون بالنسبة الى مفهوم (ج) كالمضاحك فان افراده بحسب الذات التى يصدق عليها اثنى الانسان زيد وعمر و بكر وغير ذلك وبحسب مفهومه المضاحك العارض زيد والمضاحك العارض بكر والمضاحك العارض لعمر وبالجملة حصصه العارضة للأفراد التى هي نوع بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى معروضاتها فارد ان يبين ان المراد بجزئيات (ج) جزئيات ذات (ج) لمفهومه وانما كان الموضوع بالحقبة ذات (ج) والمحمول نفس الباء اما الاول فلاننا ان المراد (ج) ما يصدق عليه (ج) والذي يصدق عليه (ج) يكون منشأ (ج) ومنشأ الوصف هو الذات واما الثانى فلانه لو كان المحمول ذات الباء لما صدقت ممكنة خاصة لانه لا يخلو اما ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول متقاربان وهو باطل او متحدبان فيكون ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الامكان الخاص ويلزم انحصار سائر القضايا فى مادة الضرورة والذات التى يصدق عليها (ج) يسمى ذات الموضوع وما يعتبر به عنها عنوان الموضوع ووصفه والذات والعنوان قد يتحدبان فى الحقيقة كقولنا كل انسان حيوان وقد يتقاربان فى الحقيقة فربما يكون العنوان جزء الذات كقولنا كل حيوان متحرك وربما يكون عارضها اما دائما بدوام الذات كقولنا كل زنجى اسود او غير دائم كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع (قوله وقولنا وكل

وقولنا كل (ج)
(ب) بمدراية
الامور المذكورة
قد يعتبر تارة بحسب
الحقيقة اى كل ما
هو بحيث لو وجد
فى الخارج لكان
(ج) فهو بحيث
لو وجد فى الخارج
لكان (ب) وتارة
بحسب الوجود
الخارجى اى كل
ما وجد فى الخارج
صادقا عليه (ج)
صدق عليه (ب)
فى الخارج وبهما
فرق فانه لو لم يوجد
من الاشكال الا المثلث
صدق كل شكل
مثلث بهذا المعنى دون
الاول متن

(ج ب) لا يفتي لمن له تأمل في المعاني ان قولنا كل (ج ب) بعد رعاية ما ذكرنا من الامور
 معناه كل (ج) في نفس الامر فهو (ب) في نفس الامر لكن قد ما المنطقيين لم
 يفرقوا بين نفس الامر والخارج فقالوا ان معناه كل (ج) في الخارج فهو (ب)
 في الخارج فان قلت الوضع والحمل من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج
 لا يقال معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها موجود في الخارج رج في الخارج
 لا يتعلق الابدان للموضوع لانا نقول من الرأس قولكم في الخارج اما طرف
 لذات الموضوع والحمول او لوصفها او لصدقها على الذات فان كان طرفا
 لذات الموضوع والحمول فتقولكم ثابتا في الخارج يكون مستدركا لان ذات الموضوع
 هي ذات المحمول بعينها وان كان طرفا للوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما
 تعدم في الخارج كما في المدولة وان كان طرفا للصدق فهو ايضا باطل لما ذكرنا فتقول
 فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج و بين قولنا الصدق مقصود في الخارج فلا
 يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك ونسب الشيخ في السقاء هذا المذهب الى الصحافة
 لوجهين احدهما ان محصاه يرجع الى ان كل (ج) موجود في الخارج فهو (ب)
 وكل واحد من الموجودين في الخارج من (ج) بعض ما يوصف (ب) اذا لم يصرح
 بالشرط المذكور فتقلب القضية الكلية جزئية وثانيهما ان ههنا قضايا كثيرة
 موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها كما اذا حكمنا على الاشكال الهندسية او على
 המתعات والمدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما فرضه العقل (ج) وجد
 في الخارج او لم يوجد فهو (ب) وحله المتأخرون على ان معناها كل ما لو وجد كان
 (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وصار هذا الاعتبار فيما بينهم اعتبارا بحسب
 الحقيقة كما حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجي وههنا ابحاث لا بد
 من التنبيه عليها الاول ان مالو وجد يتناول ماله دخل في الوجود وما يفرض وجوده
 في الخارج فصدق القضية بهذا الاعتبار لا يتوقف على صدق الطرفين على موجود
 في الخارج بل يصدق وان لم يكن شئ من الموضوع موجودا في الخارج و بتقدير
 وجوده لا يكون الحكم مقصورا على الموجودات الخارجية بل على كل ما لو وجد
 سواء كان موجودا او لم يكن بخلاف الاعتبار الخارجي فانه يستدعي صدق
 الطرفين على الموجود الخارجي وقصر الحكم عليه الثاني انها اعتبروا انصاف
 ذات الموضوع (ج) لاقى نفس الامر بل بمجرد الفرض ادخلوا فيه الافراد
 المتعنة مع ان (ج) لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان التخلف الذي
 ليس بقمر وان كان متمسكا فهو بحيث اذا وجد كان مخففا وليس بقمر وبالجملة
 اعتبروا في الحكم سائر افراد الكلي على ما سبقته الاشارة اليه في صدر باب ايساغوجي
 توهم من ظاهر كلام الشيخ حيث اعترض الفرض الثالث توهم بعضهم ان قولهم

كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) شرطية بناء على أنه
لو حذف الأدوات الدالة على الرابطة وهي كل ما وهو بحيث يقي لو وجد كان
(ج) ولو وجد كان (ب) وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل ما ليس
من الأدوات بل الحكم في القضية على ما له الحيثية الاولى بالحيثية الثانية وكل منهما
في حكم المفرد وكيف وهو غير مشتبه على اهل العربية فانهم يقولون لفظه ما التي
في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي مع ما يفسدها في حكم المفرد واحد
الطرفين مبتدأ والاخر خبره وهل في الوضع والحمل شرط يمكن ان يقال
ليس قولهم لو وجد كان (ج) شرطية فان معنى الشرطية ان الثاني صادق
على تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان (ج) صادق على تقدير وجود
شيء في الخارج فان صدق (ج) على تقدير غير مفهوم من كل (ج) بل المراد
ما فرضه العقل (ج) وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه لا يريد ان يؤخذ
القضية بحيث يتناول مفروضات الوجود فاورد حرف الشرط لانه ادل على ذلك
والا فحقى قولنا كل (ج ب) ان كل ما فرضه العقل انه (ج ب) وليس ههنا معنى
شرط وهذا اقرب لكلامهم الى تفسير الشيخ وان كان بينهما بون بعيد لقصرهم
الحكم على الموجود الخارجى محققا او مقدرا واكتفائهم في الوضع بمجرد الفرض بخلافه
على ما سأبينك بيانه بعيد هذا على انهم صرحوا بان هناك شرطا حتى فسرنا ذلك بان كل
ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) فان قلت ملزوم (ج) لا يجب صدق (ج) عليه فان علل
(ج) التامة لو وجدت وجد (ج) ويمتنع صدقه عليها والمراد من قولنا كل (ج) كل
ما صدق عليه (ج) قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من (ج) ما صدق
عليه (ج) يعتبرون القضية نارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان
هناك ناقصة لانامة نعم يقع عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول
ملزوم (ب) وهو ذات الموضوع فلا تصدق بمكنة خاصة كما اشترنا اليه الثاني انه
لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة بل بالضرورة على هذا التفسير لان كل ما هو
ملزوم (ب ب) دائما بل بالضرورة والا يمكن تخلف اللازم عن الملزوم الثالث
انه يخرج اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوما
لوصف الموضوع اولوصف المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب
بالفعل الى غير ذلك واعلم انهم لو اكتفوا بمجرد الانصاف او مطلق الزوم اعم من
الكلي والجزئي اندفع منهم الاشكال الثاني والثالث الا انه يرد عدم الفرق بين المطلقة
والضرورة المنتشرة لان المحمول حيثئذ واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت
ما وهو مفهوم الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) يجب ان يكون بغير
الواو لانه لو ارد الواو اختل اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج

الى الجواب وقولنا فهو بحيث لو وجد خبر المبتدأه واما المعنى فلعدم تمام الكلام
 حيث قيل كل مال موجود (و) كان (ج) الخامس في بيان النسب بين الخارجيات والحقيقات
 اما المتفتنان في الكيف والكم فالموجبتان الكليتان بينهما عموم وخصوص من
 وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة الحقيقية يجوز ان يكون معدوما في الخارج
 بخلاف الموجبة الخارجية واذا كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مقصورا عليه بل
 يشمل الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة والمنتهمة والحكم في الخارجية ليس الاعلى
 الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض مادل عليه الحكم في الحقيقة
 بحيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلية الحقيقية دون الخارجية
 كقولنا كل عصفار طائر وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع
 الافراد يصدق على الافراد الموجودة فيتصادق كقولنا كل انسان حيوان وان لم
 يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية
 دون الحقيقة كما لو لم يوجد من الاشكال الا المثلث صدق كل شكل مثلث باعتبار
 الخارج دون اعتبار الحقيقة لان من افراد ما لا يصدقون مثلاً والى هذا اشار
 المصنف بقوله وينهما فرق واما الموجبتان الجزئيتان فالحقيقة اعم من
 من الخارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق
 على بعض الافراد من غير عكس واما السالبتان الكليتان فالخارجية اعم
 لما ثبت ان نقيض الاخص اعم ولانه متى صدق السلب عن ككل الافراد صدق
 عن كل الافراد الخارجية ولا يعكس ولان صدق السلب الحقيقي اما لانتهاء وجود
 الموضوع محققا او مقدرا ولما لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانهما لو انتفيا
 صدق الابهتاج وايما كان يصدق السلب والخارجي بخلافه فان صدقه
 ربما يكون لانتهاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي واما
 الجزئيتان فينهما مباينة جزئية لان نقيض الاعم من وجه مبان ولصدق السالبة
 الحقيقية بدون الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا ويحصر صدق الحكم
 على الموجودات كما في انثال المذكور والفروض وبالعكس حيث يعدم الموضوع
 و يصدق الحكم على كل الافراد المقدرة واما المختلفتان فالموجبة الحقيقية الكلية
 اعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الكليتين وكذا من السالبتين
 الخارجيةتين لتصادقها عند انتفاء الموضوع في الخارج وصدقها بدون
 السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد وبالعكس حيث
 لا يكون للموضوع فرد محقق او مقدر كقولنا لا شيء من الممتنع موجود او حيث
 لم يثبت المحمول للموضوع في نفس الامر كقولنا لا شيء من الحيوان ينجح والموجبة

الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية لان الحكم على جميع الافراد
 انشائية حكم على بعض الافراد بخلاف العكس وينتهي بين الساليتين
 عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها
 اخص من السالبة الكلية انشائية وهي اخص من السالبة الجزئية ولان
 الموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الاعم اخص ومباينة
 للموجبتين الخارجيتين لان صدق كل منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية
 ونقيض اللازم مباين وبين السالبة الجزئية الحقيقية وكل واحدة من الخارجيات
 المتخالفة لها تبان جزئى لتحقيق العموم من وجه بين نقيضتها او عموم من وجه بينها
 وذلك ظاهرا لاستلزامه هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما نحن بصدد
 فتقول لما اعتبرت القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها اعتراضات الاول ان حاصله
 يرجع الى ان كل (ج) الموجود في الخارج على احد الوجهين فهو (ب)
 ولاشك ان كل (ج) الموجود في الخارج محققا او مقدرا بعض ما يوصف
 (ب) فتقلب الكلية جزئية الثنائى القضايا التى موضوعاتها متممة خارجة عن
 هذا التحقيق لا اذا قلنا كل ما هو شريك البارى فهو متمتع لا يمكن اخذه بهذا
 الاعتبار والالكان معناه كل ما لو وجد كان شريك البارى فهو بحيث لو وجد كان
 متمتعا ولاخفاء في كذبه وفيه نظر لان الاحكام الواردة على المتتمعات ان لم تناف
 فقد بر وجودها اممكن اخذ القضية بهذا الاعتبار وان نافى
 فصدق الابطساب عليها ممنوع فان هذه القضية يرجع محصلها الى السلب
 وهو لاني من شريك البارى يمكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان (ب)
 يستل على حيثية باعتبار وصف (ب) فهذه الحيثية ان كان ثبوتها (ل) باعتبار
 انشائى يرجع مفهوم القضية الى انشائية وتمود الاشكالات عليه وان كان باعتبار
 الحقيقة كان معنى القضية كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان يثبت له تلك
 الحيثية ويعود الكلام الى هذه الحيثية انها في بى ثبت (ل) في الوجود انشائى
 او بحسب الحقيقة ويتسلسل فيتوقف معرفة القضية على معرفة مفهومات متسلسلة
 الى غير النهاية وانه محال الرابع ان الموجبة المعدولة والموجبة المحصلة يجتمعان
 في الصدق على ذلك التفسير لصدق قولنا كل ما لو وجد كان (ج) ولا (ح)
 فهو بحيث لو وجد كان لا (ج) وكل ما لو وجد كان (ج) ولا (ح) فهو بحيث
 لو وجد كان (ج) والاولى موجبة معدولة والثانية موجبة محصلة الخامس انه
 يلزم كذب كل كلية لان (ج) الذى ليس (ب) وان كان متمتعا فهو بحيث لو وجد
 كان ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) فلا يصدق الموجبة الكلية وكذلك (ج)
 الذى هو (ب) لو وجد كان (ب) فبعض (ج) فلا يصدق السالبة الكلية مثلا اذ قيل

كل (ج) فهو ليس بصادق لصديق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ب) لصديق (ج) علي (ج) الذي ليس (ب) فان (ج) ليس (ب) وان كان متمنا الا انه بحيث لو دخل في الوجود كان (ج) وليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) وهكذا في السالبة الكلية ولما خطر هذان السؤالان ابطن الفضلاء بالبال قيد الموضوع بالافراد الممكنة فاندفعوا الا انه ورد سؤال آخر وهو ان ههنا قضاييا موضوعا نهيا غير ممكنة ولانطلق لا بد ان تكون قاعدة مطردة في جميع الجزئيات فاعتبر لدفع السؤال قضية اخرى باعتبار الذهن ومعناها كل (ج) في الذهن فهو ب في الذهن وفيه نظر من وجهي الاول انه لا يصح اخذ القضايا التي موضوعا نهيا متممة بهذا الاعتبار فانا اذا قلنا شريك الباري متمتع يكون معناه شريك الباري في الذهن متمتع في الذهن وهو طاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون متمنا وكذلك قولنا كل متمتع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جهور الحكماء فرقوا بينهما ويمكن ان يحارب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري متمتع هو المتمتع في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه متمتع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل متمتع معدوم للمعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصور الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصوره اولا حتى يصح الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فالوجبة الذهنية تحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة الایجاب ثم يتصور تلك الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور اولا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصور الذهنية فانهما موجودة في الخارج فانه بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل متمتع كذا فالحكم ههنا ليس على صورة المتمتع بل على نفس المتمتع وقد مر ذلك مرارا واما الجواب الحق فيريد عليك واذ قد ادنا الكلام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تستل على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو اتصافه بالوصف العنواني وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فههنا اصحاث ثلثة البحث الاول في ذات الموضوع وهو افراد الشخصية والنوعية على ما اثرنا عليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج اما محققا او مقدر افاذا قلنا كل (ج) فالحكم فيه على جميع الافراد الموجودة على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له في الخارج محققا او مقدر او كل

فرد له موجود في ذهن ذاته هذا اذا كان الموضوع هذه الانواع من الافراد
اما اذا لم يكن له تلك الانواع الثلاثة فالحكم يخص بنوع من الافراد كما اذا لم يكن له الافراد
الموجودة في الخارج كقولنا كل خلاء بعد اولم يكن له الا الافراد الذهبية كقولنا كل ممتنع
كذا والى ذلك اثار الشيخ في الشفا حيث قال ان حقيقة الایجاب هو الحكم بوجود المحمول
للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شيأ موجود له فكل موضوع للايجاب
فهو موجود اما في الاعيان او في الالذهان فانه اذا قلنا قائل كل ذي عشرين قاعدة كذا ليس
معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المعلوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان عالم
يوجد كيف يوجد له شيء بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في نفسها
ووجودها يوجد لها المحمول او انها تتعلق في الذهن بوجودها لها المحمول لا من
حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول الى ههنا مافي
الشفا وهو مصرح بان ذات الموضوع يجب ان يوجد بحيث يؤول مافي الذهن
والخارج بمقتضى او مقدر الا كما اخذنا خاصة باحد الاصناف والماصل ان الشيخ ما اعتبر
للقضية الالتهوما واحداً منطبقاً على سائر القضايا واما المتأخرون فيميلوا مقولة
بالاشتراك على مفهومات ثلثة اذا حققت كانت جزئيات لا كليات * البحث
الثاني في عقد الوضع انه لا بد من امكان اتصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس
الامر فكل (ج) معناه كل واحد مما يمكن ان يصدق عليه (ج) في نفس الامر
فان اعتبار مجرد الفرض بورد ما بورد وايضا للذات في القضية وصفتان فكما
اعتنع ان ينسب فيها وصف المحمول فكذلك بمتنع ان ينسب فيها وصف الموضوع
فلا يندرج الخبر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض الخبر ناطق والالتمس
القضية اصلاً وعلى هذا يصدق قولنا كل ممتنع معدوم موجبة لان اموراً في الذهن
يصدق عليها في نفس الامر انها ممتنعة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس
هناك شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان وكذلك قولنا شريك
البشري معدوم فلا يوجد لافي الذهن ولا في العين شيء يصدق عليه انه شريك
البشري في نفس الامر وانما تصدق القضية لو اخذت سالبة على معنى انه ليس بموجود
ثم ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفاً للعرف زاد فيه
فيد الفعل لافعل الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي
فالذات الخالبة عن العنوان تدخل في الموضوع اذ فرضه العقل موصوفاً به بالفعل
مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ماهو اسود في الخارج وما لم يكن اسود
ويمكن ان يكون اسود اذ فرضه العقل اسود بالفعل واما على رأى الفارابي فدخله
في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض وقد اوضح الشيخ الى هذا في الشفا حيث قال
وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ثلثت اليه

من حيث هو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل
يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل (ج) (ب)
نقضي به ان كل واحد واحد مما بوصف (ج) كان موصوفا (ب) في الفرض الذهني
اوفي الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك
الشيء موصوف بأنه (ب) فالكلالان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يعم الفرض
والوجود على ان (ج) بالقوة يدخل في الحكم الكلي الضروري والممكن لانه اذا فرض
بالفعل كان المحمول ضروريا او ممكنا فيجب ان يكون كذلك سواء فرض اولم يفرض
والا لزم انقلاب مالمس بضروري او ممكن ضروريا او ممكنا على تقدير ممكن وانه محال
ولهذا اتسمعهم يقولون ان عقد الوضع لادخله في الضرورة والامكان فالتدبيان
لا فرق بينهما في الضرورية والممكن بحسب الصدق وانما الفرق يظهر بحسب
المفهوم وفي الاطلاق وسكان المتأخرين لما رأوا أن الشيخ يعتبر في عقد الوضع
نفس الامر وبالفعل حسبوا ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر ففسر والاحكام التي
وضعها الشيخ وليس الامر على ما توهموه بل المعتبر فيه بحسب نفس الامر
هو امكان اتصاف ذات الموضوع بوصفه واعتبار الفعل قد اكتفى فيه بمجرد
الفرض على ما اشار اليه في الاشارات والنشأ البحث الثالث في عقد الجمل قد سلف
لك ان المحمول هو مفهوم البقاء لاذاته ثم انه يجب ان يكون صادقا على الموضوع
صدق الكلي على جزئياته والا لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصل فجزوا ان يكون
الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات موضوعها فلا يعمد الى ما لا يكون
من جزئياته وبهذا القدر يكشف فساد الشبهة التي اوردت على اخراج المسمى
من الموضوع وهي انه يطل ثلث قواعد انكاس السالبة الكلية والموجبة الجزئية
وانتاج رابع الاول وذلك لانه لو انحصر ما صدق عليه (ج) في جزئياته يصدق
لاني من الانسان بوع ولا يصدق لاني من النوع بالسان لصدق نقيضه وهو
قولنا بعض النوع انسان وايضا يصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض
عكسها وهو لاني من الانسان بنوع وايضا يصدق بعض النوع انسان ولا شيء
من الانسان بوع مع كذب النتيجة لانا نقول لان صدق قولكم بعض النوع انسان
وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع صدق الكلي على جزئياته وليس
كذلك وربما يجاب بمنع عدم صدق لاني من النوع بانسان وهذا لان الحكم
على الافراد الشخصية ولا شك انه ليس للنوع افراد شخصية لكن الشخص مروض
لشخص وافراد النوع معروضة للعموم واذا لم يكن له افراد لم يصدق الايجاب
الجزئي اصلا فيصدق السلب وفيه نظر لان كل كلي من الكليات الحمسة لا يتخلو
اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون فان لم يكن وجب ان لا يصدق حكم ايجاب

على شيء من الكليات وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قولنا كل نوع مقوم ومقول
 في جوله ماهو وافراده متفقة الحقايق الى غير ذلك من القضايا المتعملة في هذا
 الفن وان كان له افراد تخصية يندفع جوابه بالكيفية وعن الشبهة اجوبة اخرى
 ذكرناها في رسالة تحقيق المحصورات من اشتهى الوقوف عليها فليتصفحها
 (قوله واذا عرفت معنى الموجبة الكلية) يمكن معرفة مفهوم المحصورات الباقية
 بالمقايسة على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ماصدق
 عليه الحكم في الكلية فالسرايط المعتبرة ثمة في الكل معتبرة ههنا في البعض والسالبة
 الكلية هي سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة الكلية اورفع ما اثبتته
 للموجة الجزئية والسالبة الجزئية سلب المحمول عن بعض الافراد اورفع ما اثبتته
 الموجبة الكلية ويندفع لك من ذلك ان السلب لا يستدعي وجود الموضوع فانه لما كان
 السلب رفع الايجاب وصدق السالبة الخارجية اما بانفسه الموضوع في الخارج حتى
 يصدق سلب الشيء عن نفسه كقولنا لا شيء من الخلاء بخلاء واما بانفسه ثبوت المحمول
 له كقولنا لا شيء من الانسان يجر وكذا صدق السالبة الحقيقية اما بانفسه موضوعها
 في الخارج تحقيقا او تقديرا او بانفسه الحكم وكذلك في الذهنه وبالجملة رفع الايجاب
 اما بانفسه عقد الوضع او بانفسه عقد الحمل فصدق السلب يمكن في الحالتين بخلاف
 الايجاب وهذا معنى قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لا ماثلنه بعض
 من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة فان موضوع السالبة بعينه موضوع
 الموجبة وزعم بعضهم انه لا بد في السالبة من وجود الموضوع والا لما اتيج لضرب
 الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عقد الحمل
 في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وان كان عقد الحمل فيها
 وهو اجاب وجب وجود الموضوع في الكبرى وغاية الفرق بين السالبة والموجة
 ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة متكرر لان عقدي الوضع والحمل فيها
 يستدعيان وجود الموضوع واما السالبة فالذي يستدعي وجود موضوعها هو
 عقد الوضع لان السلب انما يرد على عقد الحمل فقط واما عقد الوضع فباق وهذا
 غير صحيح لان السلب لو استدعي وجود الموضوع لم يبق ناقص بين الموجبة
 والسالبة اصلا واما الكبرى في الشكل الاول فعقد الوضع فيها يستل على عقد
 الحمل في الصغرى ولا يلزم منه الوجود بعض افراد الموضوع لاجبيها ولو سلم
 فغاية ما فيه ان السالبة الواقعة في الكبرى الشكل الاول يكون موضوعها موجودا
 ولا يلزم منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فان قلت الفرق بين السلب
 والايجاب انما يتم على رأى المتأخرين واما على رأى السج فلا لانه ما اعتبر الوجود
 الموضوع مطلقا ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون ايضا موجودا فقول

وَإِذَا عَرَفْتَ مَعْنَى
 الْمَوْجِبَةِ الْكَلِمَةِ عَرَفْتَ
 مَعْنَى الْبَوَاقِي مِنْ

الانسان مثلا لم
يقنع الكلية والا
امتنع حله على زيد
والجزئية والامتنع
حله على كثيرين
بل هو في نفسه معنى
وما أخذوا كليا معنى
وما أخذوا جزئيا معنى
وما أخذوا عاما معنى
وهو في نفسه صالح
لكل ذلك فالمهمة
ما موضوعها مفهوم
النهي من حيث هو
فعلى هذا قولنا الانسان
نوع لا يكون مهمة
لانه ما أخذ باعتبار
واحد من نص السج
عليه وهي في قوة
الجزئية الموافقة لها
في الكيف بمعنى
تلازمها لان (ب)
مما صدق على بعض
(ح) فقد صدق على
ما صدق عليه (ح) من
حيث هو ومما صدق
على (ح) من حيث
هو (ج) صدق على
بعض ما صدق عليه
(ح) وهذا صحيح
ان معنى بعض (ح)
شي صدق عليه (ح)

تصور الموضوع لا يستلزم وجوده وانما يستلزم لو كان متصورا بمحققته وبيان
انا اذا قلنا كل (ح ب) فموضوعه كل واحد واحد من افراد (ح) التي لانهاية لها
على احداثها الوجود من الازل الى الابد ولا شك ان تصوراتها بصفايتها وتخصياتها
لا يمكن فضلا عن الوقوع فلسفا لتصورها الا باعتبار ما اجمالى كاعتبار انها افراد
(ج) والايجاب انما يستدعي وجوداتها على سبيل التفصيل فلكم بين هذا وذلك
سنة لكن المراد باستدعاء الايجاب وجود الموضوع انه يستدعيه حالة ثبوت المحمول
للموضوع لاحال الحكم بالثبوت اعني الايجاب فربما كان للموضوع معدوما حال
الحكم مع صحة الايجاب كقولنا زيد سيوجد غدا فان هذا الحكم يصدق اذا يوجد
غدا وايضا مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن واحدا وهو ان الحكم ومقتضى
الايجاب قد يكون وجوده ازلا وابدا كما في الدائم الازلي وعلى هذا قولنا السلب
لا يستدعي وجود الموضوع اى حال ارتفاع المحمول لاحال الحكم بالارتفاع اعني
السلب فانه لا بد من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يقتضيه
هكذا يجب ان يحقق هذا الموضع وانما اطنبت في هذه المواضع كل الاطناب لانها
مسارح النظائر ومطارح الافكار ومثارات نهرات المتأخرين قواعد القدماء
ومناسي تغييراتهم اصطلاحات الحكماء ولم راجعت فيها المساهير الا فاضل
وفكرت فيها في فني فاطلعت على دقائق وجلال ولم تمنني عن تقييدها وتفصيلها
ضنة بالنفس او منافسة في الثبوت لعله لا يعدمني شكر من ارباب الاذهان الوفاة وانغمض
من اتولى البصائر القادة (قوله الثالث في تحقيق المهمة وحكمها) قد سبق اياه الى
ان مفهوم الانسان مثلا لا يقتضي الكلية والامتنع حله على زيد ولا الجزئية
والامتنع حله على كثيرين بل الانسان من حيث هو معنى وما أخذوا مع الكلية
معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار العموم اى كونه بحيث له نسبة الى امور متكررة
معنى وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع المهمة مفهوم السئ من حيث هو
فعلى هذا الانسان كلى ونوع لا يكون مهمة لان الكلية النوعية انما تعرضان
الانسان لان من حيث هو بل اذا نسبناه الى امور متكررة فهو ما أخذ باعتبار واحد
معين وهو كونه عام نص السج على ذلك في السقاء وفيه نظرا ما ولا فلان موضوع
المهمة لو كان هو الطبيعة من حيث هي لم ينحصر التقسيم المثلث لوجود قسم
آخر وهو ما يكون الحكم على ما صدق عليه الموضوع من غير بيان كونه ولم يصدق
اكثر القضايا المهمة التي موضوعاتها خواص او اعراض كقولنا الكاتب
او الماشي انسان ولم تكن تسميتها بالمهمة مناسبة لان اهمال السور لا يتصور
بالقياس الى الطبيعة من حيث هي وانما يتصور فيما صدق عليه الطبيعة اما ثانيا
فلما سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث هو عام

ولو معنى به شي صدق عليه (ح) من حيث جزئياته في صدق السرطانية الثانية نط من

بل هذا القيد انما ساقى من قبل المحمول والموضوع وهو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الانسان اسود فال موضوع ههنا بعض الانسان من حيث هو لاعم قيد السواد ولا مع قيد البياض واذا قيل اسود علم انه من قيد السواد لعمليا التخيخ نفسه حيث فرق بين مفهوم القضية وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت لو قيدت بهما ثم ان المهمل في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف على معنى تلازمها لانه اذا صدق الحكم على بعض (ج) فقد صدق على مسمى (ج) من حيث هو واذا صدق الحكم على مسمى (ج) من حيث هو صدق الحكم على بعض (ج) واعترض المصنف على الملازمة الثانية بانه ان اراد بعض (ج) بعض ما يصدق عليه (ج) اعم من ان يكون مسمى (ج) او جزئيا فالملازمة صحيحة الا انه خلاف الاصطلاح وهذا بناء على توهم ان مسمى (ج) داخل فيما صدق عليه وان اراد بعض ما صدق عليه من الجزئيات فالملازمة ممنوعة لجواز الحكم على الطبيعة من حيث هي من غير ان يتعدى الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة من حيث هي انها مشتركة بين كثيرين و كلية ومحمولة عليها وجزءا لافراد ولا يصدق هذه الاحكام عليها وهذا المنع وارد ايضا على الملازمة الاولى لجواز ان يحكم على نفس الجزئيات ولا يصدق ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ويصدق ذلك على بعض افرادها نعم لو جعل موضوع المهمل ما صدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئية والملازمتان تستان حينئذ (قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل) هذا تقسيم للقضية باعتبار المحمول فمحمول القضية ان كان وجوديا لم يكن معنى السلب جزأ منه سميت محصلة لمحصل مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا او عدميا وسواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد يصير او ليس يصير وان كانت عدمية سميت معدولة ومتغرة لان الدلالة اولا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب او بصيغ اخرى اليها وغير محصلة لعدم تحصل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا يصير او اعمى وزيد ليس بلا بصير او ليس اعمى ولا يرد التفاضل بالسالبة المحمولة لان السلب ليس جزءا من محمولها على ما ستحققه عن قريب فههنا اربع قضايا محصلتان ومعدولتان والضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل او تفاقتا في الكف تناقضتا وان كانتا على العكس تعادلتا صدقا حالة اليجاب وكذبا حالة السالب وان تفاقتا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة وانما كان كذلك لتوقف اليجاب على وجود الموضوع اما متعينا كما في الخارجية او تقديرها كما في الحقيقية دون السالبة متى

الفصل الرابع في العدول والتحصيل لمحمول القضية ان كان وجوديا سميت محصلة موجبة وسالبة وان كان عدميا سميت معدولة ومتغرة وغير محصلة موجبة وسالبة فهذه اربع قضايا بالضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل وتماثلتا في الكف تناقضتا وان كانتا على العكس تعادلتا صدقا حالة اليجاب وكذبا حالة السالب وان تفاقتا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة وانما كان كذلك لتوقف اليجاب على وجود الموضوع اما متعينا كما في الخارجية او تقديرها كما في الحقيقية دون السالبة متى

معدولة وتوافقتا في الكيف اى تكون كلاهما موجبة اوسالبة فلن كانتا موجبتين
تتعاذلان صدقا اى لاتصدقان معا وقد تكذب بان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يتمتع
صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع انصاف ذات واحدة بصفتين متافيتين
في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع وان كانتا سالبتين تتعاذلان
كذبا اى لا تكذبان معا وقد تصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب
فانه يتمتع كذبهما لانهما لو كذبا معا صدقت الموجبتان معا لانهما نقيضا هما
وقد تبين انهما لاتصدقان لكن يجوز صدقهما اذا كان للموضوع
معدوما لا يقال صدق الموجبتين مستحيل على تقدير كذب السالبتين
لان كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى ومن الحاصل صدق
الحاصل على تقدير كذب الصام لانا نقول لائم ان صدق الحاصل مع كذب العام
محال على ذلك التقدير وانما يكون كذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالا ومن الجائز
استمرار المحال المحال او نقول من الابتداء لو كذبت السالبتان فلما ان تكذب احدى
الموجبتين او لا فان كذبت يلزم ارتفاع القيصين وان صدقت يلزم اجتماع الموجبتين
على الصدق او نقول لو كذبنا يلزم صدق الموجبتين وكذبهما معا بالبيان الذى
ذكرناه و ذكر نموه وهو محال وان تخالفت القضيتان فبهما اى فى العدول والتحصيل
وفى الكيف كانت الموجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بلا كاتب
زيد لا كاتب زيد ليس بكاتب وذلك لان اليجاب يتوقف على وجود الموضوع
اما تحقيقا اى يكون الموضوع محقق الوجود فى الخارج كما فى الخارجة او تقديرا
اى يكون مفروض الوجود فى الخارج كما فى الحقيقة او مطلقا اهم من الخارج والذهن
كما هو رأى السبغ ضرورة ان بوث صفة النبى فرع بوث الموصوف فى نفسه سواء
كانت الصفة وجودية او عدمية فحتى صدقت الموجبة صدقت السالبة والا اجتماع
الموجبتان على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون
صدقها با نفاه الموضوع فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا
كانتا متلازمتين وذلك ظاهر (قوله ولا التباس) فديين انه لا التباس بين القضايا
الاربعة فى المعنى واما فى اللفظ فلا التباس ايضا اذا اتفقتا فى العدول والتحصيل واختلفتا
فى الكيف لانهما اتفقتا فى التحصيل فلا يكون فيها حرف سلب فهى موجبة
وما يكون فيها فهى سالبة وان اتفقتا فى العدول فلا يكون حرف السلب فيها واحدا
موجبة وما تعدد فيها سالبة وكذلك اذا اختلفتا فى العدول والتحصيل واتفقتا
فى الكيف فانهما ان كانتا موجبتين فلا يكون فيها حرف السلب موجبة معدولة
وما لا يكون فيها موجبة محصلة وان كانتا سالبتين فلا كان حرف السلب فيها واحدا
سالبة محصلة وما تعدد فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا فبهما فلا التباس ايضا بين

ولا التباس فى هذه
الاربعة الالين الموجبة
المعدولة والسالبة
المحصلة والفرق
بينهما ان القضية
ان كانت ثلاثية
وتقدمت الزا بطة
على حرف السلب كانت
موجبة الربط الربط
ما بعد هال بالموضوع
وان تأخرت كانت
سالبة لسلب حرف
السلب الربط الذى
بعده وان كانت ثنائية
فلا فارق الا بالنية
او الاصطلاح على
تخصيص بعض
الانفاط بالاجباب
وبعضها بالسلب
كخصيص لفظة غير
بالعدول وليس بالسلب
متن

وقيل الموجبة المعدولة عدم الشيء علمان شأنه ان يكون له في ذلك الوقت ١٣٦ (ب) اوفيه اوقبله او بعده (ج)
الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة اذ لا حرف سلب في الموجبة وحرف السلب متكرر
في السالبة انما الالتباس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف السلب
فيهما فلا يلزم ايها موجبة وايها سالبة فالفرق بينهما ان القسمة ان كانت ثلاثية
وتقدمت الرابطة على حرف السلب فهي موجبة لان هناك ربط السلب اذ شأن
الرابطة ربطا بعدها بما قبلها وان تأخرت الرابطة عن حرف السلب فهي سالبة لان
هناك سلب الربط فان من شأن حرف السلب ان يسلب الربط الذي بعده وان كانت
ثنائية فلا فرق بينهما الاثنية والاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب
وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ غير بالمعدل وليس بالسلب (قوله وقيل الموجبة
المعدولة) فرق جماعة من المحصلين بين الايجاب المعدول والسلب المحصل بان الايجاب
المعدل عدم شيء علمان شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل
عدم شيء علمان من شأنه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم المحية عن الانط
ايحبا وعن الطفل سلبا ومنهم من فسر باعم من هذا وقال الايجاب المعدول عدم شيء
علمان شأنه ذلك الشيء في الجملة سواء كان وقت الحكم اوقبله او بعده والسلب المحصل
عدم شيء علمان شأنه ذلك الشيء اصلا حتى يكون عدم المحية عن الطفل ايجابا وعن
المرأة سلبا ومنهم من فسر باعم منه وقال الايجاب المعدول عدم شيء علمان شأنه
اوشان نوعه الاتصاف بذلك الشيء في الجملة فعدم المحية عن المرأة ايجاب وعن
الجار سلب ومنهم من اخذه اعم وقال الايجاب المعدول عدم شيء علمان شأنه اوشان
نوعه او جنسه القريب ان يتصف بذلك الشيء فعدم المحية عن الجار ايجاب وعن
النهر سلب ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال الايجاب المعدول عدم شيء علمان
شأنه اوشان نوعه اوشان جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك الشيء فيكون عدم
المحية عن النهر ايجابا وعدم الاستعداد والضعف عن الجوهر سلبا فانهما ليسا من
شأنه ولا من شأن نوعه ولا من شأن جنسه اذ لا جنس له وابطل الشيخ الكل باننا اذا
قلنا الجوهر ليس بمرض وكل ما ليس بمرض غنى عن الموضوع ينتج بالضرورة
ان الجوهر غنى عن الموضوع لا لتدراج البين والشكل الاول لا ينتج الا اذا كان صفرا
موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بمرض موجبة معدولة مع ان العرض ليس من شأن
الجوهر ولا من شأن جنسه القريب والبعيد واورد عليه تقضان احدهما
اجالى ذكره صاحب الكشف وتقريره ان دليلكم على ان قولنا الجوهر ليس
بمرض موجبة لا يصح بجميع مقدماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يشترط في الايجاب وجود
الموضوع لانا اذا قلنا انخله ليس بوجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحسوس ينتج
بالضرورة ان انخله ليس بمحسوس فلو كان قولنا انخله ليس بوجود موجبة لزم
تحقق الايجاب مع عدم الموضوع والشيخ نفسه لا يرتضيه وتأتيها تفصيل وهو

او من شأنه انوعه
او جنسه القريب
او البعيد وابطل
الشيخ الكل بان قولنا
الجوهر ليس بمرض
وكل ما ليس بمرض
فهو غنى عن الموضوع
ينتج الجوهر غنى
عن الموضوع ولا ينتج
الشكل الاول الا
والصغرى موجبة
مع ان العرض ليس
من شأن الجوهر ولا
يحسب جنسه وهذا
ضعيف لا تقضاه
ان لا يشترط وجود
الموضوع في الموجبة
لاحتاج قولنا انخله
بوجود وكل ما ليس
بوجود ليس بمحسوس
ولان الصغرى السالبة
في الاول انما لا ينتج
اذا لم يتكرر النسبة
السلبية كقولنا لا شيء
من (ج) وكل (ب)
واما اذا تكررت كما
في المثالين المتقدمين
انتهت والبدية
تشهد به ولقائل
ان يقول القياس
في المثالين المذكورين
انما ينتج لكون
الصغرى موجبتين
كانت سالبة المحمول
والموجبة السالبة
المحمول لشيئها بالسالبة لا يقتضى وجود الموضوع المعدولة وهذا هو التحقيق من (ب) انالا

انما لانهم ان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا تنتج وانما لا تنتج اذ لم تكرر النسبة السلبية
 في الكبرى بقولنا لاشئ من (ج ب) وكل (ب ا) لما يلزم ما ذكره من المحذور وهو
 عدم التراجيح الاصفرت تحت الاوسط اما اذا تكررت النسبة السلبية كما في المثالين
 المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وما اورده صاحب الكشف ينتج والبدهة تشهد
 بانماجهما قال المصنف ولنا قل ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون
 الصغرى موجبة وان كانت سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لشبههما
 بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع فان قلت اذا قلنا (ج) ليس (ب) فالسلب ان كان
 جزءا من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجا عن المحمول كانت
 سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فنقول السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة
 المحمول الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانما في السلب يتصور الموضوع
 والمحمول ثم النسبة الایجابية بينهما ورفع تلك النسبة في سالبة المحمول يتصور
 الموضوع والمحمول والنسبة الایجابية وترفعها ثم نعود ونحمل ذلك السلب على
 الموضوع فانه اذا لم يصدق ایجاب المحمول على الموضوع يصدق سلبه عليه فيكرر
 اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة امور تصور الموضوع ونصور
 المحمول وتصور النسبة الایجابية وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك الامور
 الاربعة مع حمل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة للموضوع فانه قد سجل
 فيها سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا تسميهم بقولون معنى السالبة المحمول
 ان (ج) شئ سلب عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شئنا سلب عنه (ج)
 وهو شئ سلب عنه (ب) ومعنى السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة
 المعدولة ان (ج) يصدق عليه لا (ب) وبمحصلك من هذا ان السالبة المحمول
 لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعيه السالبة واذا قد تحققت الفرق فاعلم
 ان المصنف انما اورد ذلك الكلام دفعا للتفصيل المذكورين اما دفع النقص
 الایجابي فهو ان الوجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذ لم تكن سالبة المحمول
 اما اذا كانت سالبة المحمول فلتشبهها بالسالبة لا تستدعي وجوده واما دفع النقص
 التفصيلي فان السالبة في الشكل الاول لا ينتج اصلا فانما اذا قلنا لاشئ من (ج ب)
 وكل ما ليس (ب ا) فغنى الصغرى ان الحكم الایجابي حرتفع عن كل (ج) ضرورة
 ارتفاع عقد الحمل في السلب ولا شك ان هذا الرفع ما تكرر في الكبرى فان معناها
 ما صدق عليه سلب (ب ا) فلا يلزم تعدى الحكم والقياس في المثالين المذكورين
 انما ينتج لكون الصغرى موجبة سالبة المحمول لاسالبة محصلة والحاصل ان الصغرى
 متى كانت سالبة لم تكرر النسبة السلبية ومتى تكررت النسبة السلبية لم تكن الصغرى
 سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت فيثبت لا يتم كلام الشيخ لتوقفه

على ان الصغرى موجبة معدولة فتقول كلامه الزامى فان القوم حصرو القضية
المتعلقة على السلب في الموجبة المعدولة والسالبة فاذا لم تكن سالبة يلزم ان تكون
موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول متلازمان فانساج الكبرى
مع احدهما بوجب انتاجها مع الاخرى * غاية ما في الباب ان انتاج الموجبة السالبة
المحمول ابرئ واجلى من انتاج السالبة فاننا اذا قلنا كل (ج) ليس (ب) وكل ما ليس
(ب) فقد حكمنا في الصغرى بان (ب) مطلوب عن كل (ج) وفي الكبرى بان
(ا) ثابت لكل ما سلب عنه (ب) فيلزم بالضرورة ان (ا) ثابت لكل (ج)
بخلاف ما اذا بدلنا الصغرى بقولنا لاني من (ج) فان معناها ان كل (ج) ليس
يصدق عليه (ب) ومعنى الكبرى ان ما صدق عليه ليس (ب) فلا يتبين الاندراج
ههنا لكن اذا صدق كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) صدق كل (ج) يصدق
عليه سلب (ب) وحينئذ يصير الاندراج بينا والنقض الاول وجه دفع آخر وهو
ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق المقدمات والموجبة انما تستدعي وجود
الموضوع اذا كانت صادقة فيحوز ان يكون قولنا الحلاء ليس بوجود موجبة كاذبة
مع انه ينتج بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى موجود والحكم فيها
صادق ولئن سلنا ذلك ولكن لاننا ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر
الوجود الخارجى بل مطلق الوجود وهو متحقق ههنا فال صاحب الكشف بعد
ايراد النقض والحق ان الموجبة المستعملة في القياس لا تستدعي وجود الموضوع فانه
اذا صدق نسبة امر الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما وصدق حكم
على كل ما صدق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة
ثم لو فسرنا الموجبة بانها التي حكم فيها بثبوت المحمول لافراد الموضوع الموجودة
في الخارج محققا او مقدرا يلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل اما ان
فسرها بامر منه كما ذكره الشيخ من انها التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن محققا او مقدرا فله ذلك اذ لاسماحة في
تفسير الافاظ لكنه لا يمكنه تمهيد ثلاثة قوانين الاول اشتراط اليجاب في صغرى
الاول والثالث لانا اذا قلنا كل معدوم ليس موجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحسوس
ينتج بالضرورة ان كل معدوم ليس بمحسوس مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك
التفسير لانا في انعكاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع
ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة الجزئية فان
قولنا بعض المعدوم ليس بوجود سالبة ويلزمها بعض الموجود ليس بمعدوم
والا لصدق كل موجود معدوم هـ * وقد سمعت واحدا من الاذكياء يقول لست
ادري ماذا يصنع هذا الفاضل هل يشترط في صغرى الاول اليجاب اولافان لم

يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط فلا يخلو اما ان يعتبر في الابطال
 وجود الموضوع اولاً فان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان ثبوت الشيء لا يثبت في فرع ثبوته
 في نفسه بالضرورة وان اعتبر فان لم يعتبر الالوجود المطلق كما اعتبره الشيخ
 فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجي المحقق او المقدر
 وقد بين ان الانتاج في الشكل الاول محقق مع عدم موضوع الضمري فهذا الاعتراض
 وارد عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع مطلقاً فقد انعدم في الخارج بطريق الاولى
 والذي يقتضي منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجي يمكنه
 اشتراط الابطال في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه فاجبته
 بما هو مسبوق بتقديم مقدمة وهي ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجية
 متساوية لاحكام الذهنيات واعتقدوا ان ما فسر به الشيخ القضية ليس منطبقاً على
 جميع القضايا فكلم من قضية لا وجود لموضوعها كفولنا غيرك الباري يقابره الباري
 تعالى وبعض للعدوم مطلقاً لا موجود ولا محسوس فان هذه واما له تصديق موجبات
 مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها اعتزوا عن ان
 يفسروا القضية بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية
 حقيقية واستعملوها في الاحكام فكما ان القضية تعتبر تارة مطلقاً واخرى خارجية
 او حقيقة كذلك القياس يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجية الحقيقة
 او المقدرة والمتأخرون كما خصصوا مفهوم القضية الخارجية والحقيقية خصصوا
 الاحكام في العكس والتناقض والقياس بهما ايضا اذ اثبت هذا التقرير فتقول
 صاحب الكشف اشترط ايجاب الصغرى لافي مطلق القياس بل في قياس الخارجية
 والحقيقيات واعتبر وجود الموضوع فيهما على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية
 عامة واعتبر مطلق القياس ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بموجود يتج في القياس
 المطلق وليس موجباً وكذلك بعض المعدوم بعد يجب ان يصدق في العكس وليس
 بإيجاب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فانه خصص الاحكام الخارجية وتلك
 القضايا لا تصدق لاجارية ولا حقيقة هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعد
 مساعدته والحق ان الاشكالات مندقعة اما الاول فلان الصغرى موجبة سالبة المحمول
 وقد عرفت انها لا تستدعي وجود الموضوع واما الثاني فلانه ان اراد بالمعدوم في
 قولنا بعض الابعاد معدوم في الخارج والذهن فلام صدقه وان اراد به المعدوم
 في الخارج فالعكس ايضا صادق لوجود الموضوع في الذهن واما الثالث فهو بين الفساد
 لان انعكاس مادة من مواد القضية لا يستلزم انعكاسها وانما وردت هذه الابهات وان لم يكن
 لها عين ولا اثر في الكتاب تبينها على بعض ما جملة المتأخرون سبب لتغيير الاصطلاحات

وانت تعلم كم فيها من الاطائف والقوائد (قوله قال الامام في المنص لا يشترط وجود الموضوع) لما اعتبر وجود الموضوع في الايجاب دون السلب اعترض الامام عليه في المنص وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المسدولة لان عدم المحمول الوجودي كالا بصير اما ان يصدق على الموضوع المدوم اولا يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة المودعة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطا فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لامتناع خلو الموضوع عن التقيض فيلزم اتصاف المدوم بالامر الوجودي وهو محال وعلى تقدير تسليمه فالملطوب حاصل لانه اذا لم يتنجح الايجاب المحصل الى وجود الموضوع فلا يوجب المدول بطريق الاولى وجوابه اما لانه لو لم يصدق عدم المحمول الوجودي على المدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه فان تقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المسدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها وقال في شرح الاشارات لا بد للموضوع في الموجبة من وجود متحقق او متضيل فهذا الكلام يناقض في الظاهر ما ذكره في المنص من انه لا حاجة للمدولة الى وجود الموضوع ولكنه قال ايضا في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه لان الشيء مالم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المدولة موجبة فيندفع التناقض الا ان هذا الكلام ضعيف لان المتبر في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العددي على الموجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان الاكاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الايجاب الى وجود الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدما لكان ثابتا معدوما وانه محال لانا نقول لان صدق تلك الموجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويجوز حل الاعداد على الموجودات لا يقال لواعتر وجود الموضوع في الموجبة فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا اولم يعتبر واياما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فلجواز ارتقاها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حيث قد من موضوع الموجبة فيجوز صدق الايجاب الكلي على جميع افراد الوجود والسلب الجزئي عن الافراد المدومة لانا نقول لما كان السلب رفع الايجاب والايجاب ليس الاصل الموضوع الموجود فالسلب ايضا ليس واردا الا عليه لكن صدقه لا يتوقف على وجوده فوجود الموضوع معتبر في الحكم لاقى الصدق وقد مررت الاشارة اليه

وقال الامام في المنص لا يشترط وجود الموضوع في المدولة لان عدم المحمول الموجب ان صدق على الموضوع المدوم فذا لا افتقد صدق هو عليه ولزم المحال وهو المطلوب وجوابه ان الصادق حيث السالبة المدولة وهي اعم من الموجبة المحصلة فلا تستلزم متهما وقال في شرح الاشارات لا يوجب الا على موضوع موجود متحقق او متضيل لكنه قال ايضا ثبت الشيء لغيره فرع ثبوت في نفسه فلم يكن المدولة موجبة وجوابه ان المتبر في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وصف الموضوع والمحمول وقد يصدق امر عددي على موجود مت

وقد يدبر المدول في الموضوع مع قوله ﴿ ١٤١ ﴾ القائمة و يفرق يتدو بين السلب يتقدم حرف السلب على

في تحقيق السالبة (قوله وقد يعتبر المدول في الموضوع) المتبر من المدول ما في جانب المحمول لان الحكم بالحقيقة على ذات الموضوع والذي في الذكر سواء كان وجوديا او عديما هو وصف الموضوع واختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الذات واما المحمول فلما كان مفهومه فاختلافه بكونه وجوديا او عديما يؤثر في حال القضية فالمعتبر انما هو عدوله وتحصيله على انه ربما يعتبر المدول في جانب الموضوع مع انه قليل الفائدة و يفرق بين الموضوع المدول وبين السلب بان القضية ان كانت مسورة فان تقدم حرف السلب على السور كان سلبا محصلا كقولنا ليس كل انسان كاتباً وان تأخر عنه كان معدولا كقولنا كل لاجى جاد كما في الرابطة وان لم تكن مسورة فان افترن بالموضوع لفظة ما او ما في معناه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولا كقولنا ماهو لاجى او الذى ليس بجى جاد وان لم يفرن به شئ من هذه الامور كان الامتياز اما بالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالمدول والبعض بالسلب والوضع الطبيعى للقضية ان يجاور السور الموضوع لانه لبيان كية انزاده والرابطة المحمول اذهى ربطه بالموضوع والجهة الرابطة لانها لبيان كيفية نسبة المحمول وحرف السلب المحمول في القضية الثانية والرابطة في الثلاثية والجهة في الرابعة والالم يكن السلب واردا على ما ائتمه الايجاب نعم لو تأخر حرف السلب عن الجهة وكانت القضية سالبة موجهة بتلك الجهة و فرق ما بين سلب الضرورة وضرورة السلب و سلب الامكان وامكان السلب وسلب الاطلاق واطلاق السلب فاقبل مراتب القضية ان يكون ثنائية ففصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ثم يقرن بها الجهة فتصير رباعية وانما لم يجعل باعتبار السور خاسية كما جعلت باعتبار الجهة رباعية لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لابد لها من كيفية من الضرورة والدوام ومقابلتهما بخلاف السور لانه غير لازم كما في المبهمة والتخصيص ولانه ليس له اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جميع الافراد او بعضها وهو الموضوع بالحقيقة بخلاف الجهة والى هذا اشار الشيخ في الشفاء بقوله فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور يدل على كية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع (قوله الفصل الخامس في الجهة) هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولا بد من تحقيق الجهة اولا وكل نسبة بين المحمول والموضوع سواء كانت تلك النسبة ايجابية او سلبية لها كيفية في نفس الامر من الضرورة والدوام ومقابلتهما اى الللا ضرورة والدوام لاعلى معنى ان كيفية النسبة محصورة في الاربعة وان كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك بل على معنى ان الكيفية محصورة في الضرورة واللا ضرورة باعتبار وفي الدوام

الكيفية موجبة رباعية ومتوعدة ومقابلتهما مطلقا وقد يقال في جهة القضية ومدانها من

السلب على السور
كما في الرابطة فاذا
افترن به لفظة ما او ما
في معناه جعله ايجابيا
فوضع القضية
الطبيعى ان يجاور
السور الموضوع
والرابطة المحمول
وحرف السلب
المحمول في الثانية
والرابطة في الثلاثية
والجهة في الرابعة
ولم يجعل القضية
خاسية باعتبار السور
كما جعلت رباعية باعتبار
الجهة مع خروجها
عنها لزوم الجهة
ايها دونه من
الفصل الخامس
في الجهة وفيه مباحث
الاول في القضية
الموجهة كيفية نسبة
محمول القضية الى
موضوعها
بالضرورة والدوام
ومقابلتهما في نفس
الامر نسي مادة
وعنصرها واللفظ
الدال عليها وحكم
العقل بها جهة ونوطا
والقضية التي فيها
الجهة اى الدال على

ونحن بالضرورة استعماله انفكاك المحمول عن الموضوع وهي ١٤٤ تحسب الاولى الضرورة الازلية الثانية

والادوام باعتبار آخر وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية وعناصرها واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة او حكم العقل بها في القضية المعقولة تسمى جهة ونوعا القضية اما ان يكون الجهة فيها مذكورة او لا يكون فان ذكرتها فيها الجهة تسمى موجبة ومنوعة لاشتغالها على الجهة والنوع واربعية لكونها ذات اربعة اجزاء وان تذكر فيها تسمى مطلقة وقد تخالف جهة القضية مادتها كما اذا قلنا كل انسان حيوان بالامكان فالنادة ضرورية والجهة لاضرورية لا بقال المادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال عليها او حكم العقل بانها هي الكيفية الثابتة في نفس الامر فلو خالفت الجهة المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر بل على امر آخر ولم تكن حكم العقل بل حكم الوجود فانا اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة فالكيفية التي النسبة بينهما في نفس الامر هي الامكان والضرورة لا تدل عليها لانا نقول لانم ان الجهة لو لم تطابق المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة اللفظية قطعية حتى لا يمكن تخلف المدلول عن الدال ولم يكن عدم مطابقة حكم العقل وليس كذلك بل الجهة ما يدل على كيفية في نفس الامر وان لم يكن تلك الكيفية متحققة في نفس الامر وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقا او لم يكن هذا على رأي المتأخرين واما على رأي القدماء من المنطقيين فالنادة ليست كقيمة كل نسبة بل كقيمة النسبة الابصائية ولا كل كقيمة نسبة ابصائية في نفس الامر بل كقيمة النسبة الابصائية في نفس الامر بالوجوب والامكان والامتناع وهي لا تختلف بايجاب القضية وسلبها وقد سبقت الاشارة اليها والجهة انما هي باعتبار الاعتبار فان الاعتبار بما يعتبر المادة او امرا اعم منها او اخص او بما ينابو ويعبر عما تصوره واعتبره بعبارة هي الجهة فعلى هذا قد تخالف المادة الجهة في القضية السادسة بخلاف الاصطلاح المتأخر ولا ادري لتغيير الاصطلاح سببا حاملا عليه (قوله ونحن نفى بالضرورة) الضرورة استعماله انفكاك المحمول عن الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع او امر متفصل عنه فان بعض المغارقات لو اقتضى الملازمة بين امرين يكون احدهما ضروريا للآخر وان كان امتناع انفكاكه عنه من خارج فان قلت هذا التعريف لا يقابل ضرورة السلب فلا يكون منعكسا فتقول المراد ضرورة الايجاب وضرورة السلب انما تعلم منه باللقائية كما علمونا بواقى المحصورات من مفهوم الموجبة الكلية او المراد استعماله انفكاك نسبة المحمول عن الموضوع فيدخل فيه ضرورة السلب وانما قال نحن نفى لان قوما يفسرونها باخص منه وهو استعماله انفكاك المحمول عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس مستمر في موارد الاستعمال فانهم يذكرون للممكن خاصة وهي انه لا يلزم من فرض وقوعه محال ويستعملونها في الاحكام فلو فسر

الضرورة الذاتية اي الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودا اما مطلقة او مقيدة بنسب الضرورة والادوام الازليين والقسم الاول اعم من الثاني وهو من الثالث والضرورة الازلية اخص من الاول ومباينة للآخرين الثلاثة الضرورة الوصفية اي الحاصلة من وصف الموضوع اما مطلقة او مقيدة بنسب الضرورة الازلية او الذاتية او بنسب الدوام الازلي او الذاتي والقسم الاول اعم من الاربعة الباقية والثاني من الثلاثة الباقية والثالث والرابع من الخامس ويتنهما عموم من وجه وكذا بين الضرورة الوصفية والذاتية والضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون للوصف تدخل في الضرورة نعم لو اراد بالضرورة

الوصفية الحاصلة مادام الوصف كانت اعم من الذاتية بطلانها ومنها ايها من (الضرورة)

الضرورة بما فسروا به كان الممكن ما لا يمتنع انفكاكه عن الموضوع لذاته فيجوز
 ان يمتنع انفكاكه عنه لامر خارج فلو فرض وقوعه لزم المحال فان قلت هب
 ان هذا القيد لا يستبر في الضرورة الا ان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب
 الضرورة المطلقة وهي التي نسبة المحمول فيها ضرورية في جميع اوقات ذات
 الموضوع على ذلك التقدير وسلب الضرورة المحققة في جميع الاوقات صادق حيث
 ثبتت الضرورة في بعض الاوقات فاذا كان الممكن بهذا المعنى بمنحها بحسب الغير
 في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه يلزم محال فتغير التفسير لا يجدي بطائل فتقول
 معنى لزوم المحال للممكن انه كما فرض وقوعه يتحقق محال فاذا اخذنا الضرورة
 بالمعنى الاعم لم يكن الممكن بحيث كما فرض وقوعه يتحقق المحال وثبوت المحال من
 الممكن في بعض الاوقات لا ينافي في ذلك وفي هذه العناية نظر لان هؤلاء القوم لم يفسروا
 مطلق الضرورة بما ذكر بل الضرورة المطلقة واعتبار قيد زائد في الاخص لا يوجب
 اعتباره في الاعم على ان ذلك القيد لو لم يستبر في الضرورة المطلقة لم ينفك الدوام عن
 الضرورة لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في
 مادة الوجوب فظاهر وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام عدمه
 والدائم الوجود واجب الوجود لغيره لان الشيء ما لم يجب له وجوده او اذا وجد وجب فان كل
 ممكن فهو محقق بوجوده بين وجوب سابق ووجوب لاحق والدائم عدمه يمتنع لغيره
 فان الشيء ما لم يجب عدمه لم ينعدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم علته التامة وعلى
 كلا التقديرين لا يكون الدوام الاعم الوجوب وعلى هذا يساوى الدوام
 والضرورة بحسب الصدق وكذا الاطلاق والامكان لان تقيضي التساويين
 متساويان ويغفل اكثر الاحكام في العكس والتناقض والاختلاطات ثم الضرورة
 نجس الاولى الضرورة الازلية وهي الحاصلة ازلا وابدا كقولنا الله عالم بالضرورة
 الازلية والازل دوام الوجود في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل الثانية
 الضرورة الذاتية اي الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودة وهي اما مطلقة كقولنا
 كل انسان حيوان بالضرورة او مفيد بنى الضرورة الازلية او نفي الدوام الازل
 فانقسم الاول وهو الضرورة المطلقة اعم من الثاني وهو الضرورة المفيدة بنى الضرورة
 الازلية فان المطلق اعم من المفيد والثاني اعم من الثالث لان الدوام الازل اعم من الضرورة
 الازلية فان مفهوم الدوام يشمل الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومتى
 امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع ازلا وابدا يكون ثابتا له في جميع الازمنة ازلا وابدا
 وليس يلزم من الثبوت في جميع الازمنة امتناع الانفكاك فيكون نفي الضرورة الازلية اعم
 من نفي الدوام الازل والمفيد بالاعم اعم من المفيد بالاختصاص لانه اذا صدق المفيد بالاختصاص
 صدق المفيد بالاعم ولا يعكس وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المفيد بالمفيد الاعم

٦ قبح عكس الازمنة
 الضرورة بحسب
 وقت معين او غير معين
 اما مطلقا او مفيدا
 بنى الضرورة الازلية
 او الذاتية او الوصفية
 او بنى الدوام الازل
 او الذاتي او الوصف
 وعلى كل تقدير فهو
 وقت الذات [او]
 الوصف فهذه ٢٨
 قسما انما سمة
 الضرورة بشرط
 المحمول ولا فائدة
 فيها لضرورة
 كل محمول بشرط
 وجوده للموضوع
 قال الشيخ في الاشارات
 الضرورية المطلقة
 هي الازلية وقال
 في غيرها هي الذاتية
 ولا تطلق في غيرها
 لاحتمالها على زيادة
 هي كالجزء من المحمول
 من

انما يكون اعم اذا كان اعم مطلقا من القيدن اومساويا للقيد اعم اما اذا كان
 اخص من القيد الاخص كالتاطق الحساس والتاطق التام اومساويا للقيد الاخص
 كالتاطق الكاتب والتاطق الحساس فهما متساويان واذا كان اعم منهما من وجه
 فيقتل الموم كالابيض التاطق والابيض الحساس ويحتمل التساوي كما فيما نحن
 بصدده فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية المقيدة بنى الدوام الازلى صدقت المقيدة
 بنى الضرورة الازلية وهو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع
 نفي الضرورة الازلية ولم يصدق معها نفي الدوام الازلى صدقت الضرورة
 الذاتية مع الدوام الازلى والضرورة الذاتية هي الضرورة الحاصلة مادامت
 ذات الموضوع موجودا لكن ذات الموضوع ههنا موجودا لا وابدأ تحقق الدوام
 الازلى فتكون الضرورة حاصلة ازلا وابدأ وقد كانت مقيدة بنى الضرورة الازلية
 هدف والضرورة الازلية اخص من الاولى اى الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة
 متى تحققت ازلا وابدأ بتحقيق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح
 هذا في الايجاب واما في السلب فهما متساويان لانه متى سلب المحمول عن الموضوع
 مادامت ذاته موجودة يكون مساويا عنه ازلا وابدأ الامتناع بثبوته له في حال عدم
 ومباينته للآخرين امامباينتها للمقيدة بنى الضرورة الازلية فظاهر واما مباينتها
 للمقيدة بنى الدوام الازلى فللباينة بين نقيض العام وعين الخاص الثالثة الضرورة
 الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وتطلق على ثلاثة معان
 ١ الضرورة مادام الوصف اى الحاصلة في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف
 العنوانى كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا بالضرورة بشرط
 الوصف اى يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
 بالضرورة مادام كاتبا بالضرورة لاجل الوصف اى يكون الوصف منشأ
 الضرورة كقولنا كل متجيب ينحاز بالضرورة مادام متجيبا والاولى اعم من الثانية
 من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا
 لازمالها كقولنا كل انسان اوكل تاطق حيوان بالضرورة وصدق الاولى بدون
 الثانية في مادة الضرورة اذا كان العنوان وصفا مقارفا كما اذا بدل الموضوع بالكاتب
 وبالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مقارن كما في قولنا
 كل كاتب متحرك الاصابع فان تحرك الاصابع ضرورى لكل ماصدق عليه الكاتب
 بشرط اتصافه بالكاتب وليس بضرورى في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست
 ضرورية لمصدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع التابع
 لها ضروريا وكذلك النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اعم من الثالثة
 لانه متى كان الوصف منشأ الضرورة يكون للوصف مدخل فيها ولا ينعكس

كما اذ قلنا في الدهن الحار بعض الحار ذات بالضرورة فانه يصدق بشرط وصف
الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الدهن اذا لم يكن له دخل في الذوبان وكفي
الحرارة فيه كان الحبر ذاتيا اذا صار حارا فقلوه الضرورة الوصفية اى الحاصلة
من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط الوصف فانه لما كان الوصف
مدخل فيها كانت حاصلة منه في الجملة وهى اما مطلقة او مقيدة بنى الضرورة الازلية
او بنفس الذاتية او بنى الدوام الازلى او بنى الدوام الذاتى والقسم الاول اعم من الاربعة
الباقية لان المطلق اعم من المقيد والثانى وهو المقيد بنى الضرورة الازلية اعم من الثلاثة
الباقية لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلى والدوام
الذاتى فحتى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي واحد من هذه الجهات صدقت مع
نفي الضرورة الازلية والاصدقت مع ثبوتها فتصدق مع الجهة القروض انتفاؤها
وليس يلزم من صدق الضرورة الوصفية مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي
وحدة منها لجواز تحققها مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث والرابع اعم من الخاص
لانه متى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي الدوام الذاتى صدقت مع نفي الضرورة
الذاتية او مع نفي الدوام الازلى والاصدقت مع تحققهما فيصدق مع تحقق الدوام
الذاتى هـ وليس معنى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية او مع نفي الدوام الازلى
صدقت مع نفي الدوام الذاتى لجواز ثبوتها مع انتفاؤها وبينهما اى بين الثالث
والرابع عموم من وجه لتصادقهما في مادة محلو عن الضرورة والدوام وصدق
الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجرد عن الضرورة وبالعكس في مادة الضرورة
المجردة عن الدوام الازلى وكذا بين الضرورة الوصفية بالمعنى المذكور والضرورة
الذاتية عموم من وجه اذا الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون
لوصف مدخل في الضرورة فلا تنصدق الضرورة المشروطة حيث قد تكون
بشرط الوصف اذا قصد الوصف والذات فينصافان وقد يضارب الوصف
الذات ولا يكون لضرورة متحققه في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطة
بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الضرورة الحاصلة مادام الوصف
كانت اعم من الذاتية لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع
اوقات الوصف من غير عكس الرابعة الضرورة بحسب وقت امامين ~~كقولنا~~
كل قمر مضاف بالضرورة وقت الحيلولة واما غير معين لاهل معنى ان عدم التعيين
معتبر فيه بل على معنى ان التعيين لا يضر فيه كقولنا كل انسان متعسف بالضرورة
في وقت ما وعلى التسديرين فهى اما مطلقة وتسمى وقتية مطلقا ان تعين الوقت
ومتنشرة مطلقة ان لم يتعين واما مقيدة بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلى او الذاتى اى الوصفى فهذه اربعة عشر فصلا وعلى التقادير

فالوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كالحرف في التالين واما وقت الوصف او تكون النسبة ضرورية في بعض اوقات اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواى كقولنا كل محتذنام في وقت زيادة الغذاء على بلل ما يتخلل وكل نام طالب للعداء وقتا ما من اوقات كونه ناميا فالاقسام تبلغ ثمانية وعشرين والضابط في النسبة ان المطلق اعم من المقيد والمقيد بالقيد الا اعم اعم بناء على الطريقة التى سلكتها فيما قبل على ما يلوح بادنى التفات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المدين اخص من نظيره من السبعة بحسب الوقت الغير المدين فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون ضروريا في وقت ما ولا ينكسر وكل واحد من الاربعة عسر بحسب وقت الذات اعم من نظيره من الاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ماهو ضرورى في وقت الوصف فهو ضرورى في وقت الذات ضرورة ان وقت الوصف اوقت الذات من غير عكس والسر في صيرورة ما ليس بضرورى ضروريا في وقت ان السى اذ كان منتقلا من حال الى حال ومنه الى آخر وهلم جرا فربما يؤدى ذلك الانتقالات الى حالة يكون ضرورية له بحسب مقتضى الذات ومن ههنا يعلم انه لا بد ان يكون للوقت مدخل في الضرورة ولذات الموضوع ايضا كما ان القمر مدخلا في ضرورة الانحساف فانه لما كان بحيث يقبض النور من الشمس وتختلف أشكاله بحسب اختلاف اوضاعه منها ولهذا ولحيلولة الارض وجب انحسافه الخامسة الضرورة بشرط المحمول وهي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط الثبوت او السلب ولا فائدة فيها لان كل محمول فهو ضرورى للموضوع بهذا المعنى وربما يبين حصر الضرورة في الاقسام الخمسة بانها اما مطلقة لم يعتبر فيها شرط او مشروطة والاولى هي الارلية والثانية اما ان يكون شرطها داخلا في القضية او خارجا عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او المحمول والمتعلق بالموضوع اما بذاته وهي الذاتية او بوصفه وهي الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات فهي التى بشرط المحمول والحارج اما وقت معين او غير معين واما كان فهي التى بحسب الوقت وانت اعلم ان هذا حصر متدرج الا انه لا يتخلو عن ضبط ماثم اذ قيل ضرورة او ضرورة مطلقة او قيل كل (يجب) بالضرورة وارسلت غير مقيدة بأمر من الامور فعلى اية ضرورة يقال قال السبع في الاشارات على الضرورة الارلية وقال في الشفاء على الضرورة الذاتية وانما لم تطلق الضرورة المطلقة على غيرهما لان غيرهما من الضروريات مستعمل على زيادة في الوصف والوقت هي كالجزم من المحمول فاذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة قهر ك الاصابع حالة الا تصاف بالكتابة ضرورى الثبوت للكاتب وكذا اذا قلنا كل قمر منحسف وقت الحيلولة بالضرورة فلا انحساف في هذا

والدوام ثلاثة الاول الازلي امامطلقا ١٤٧ او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية الثاني

الذاتي اما مطلقا

او مقيدا بنى

الضرورة الازلية

او الذاتية او الوصفية

او بنى الدوام الازلي

الثالث الوصفى اما

مطلقا او مقيدا بنى

الضرورة الازلية

او الذاتية او الوصفية

او بنى الدوام الازلي

او الذاتي فهو ثلث

عشر قضية ونسبة

بعضها الى بعض

بالعموم والخصوص

مطلقا او من وجد

يعرف من الباحث

السابقة من

واللا ضرورة

هو الامكان وهو اربعة

الاول الامكان العامي

وهو سلب الضرورة

المطلقة عن احد

طرفي الوجود والعدم

وهو المخالف للحكم

وهو المستعمل عند

الجمهور الثاني الامكان

الخاصي وهو سلبها

عن الطرفين جميعا

وهو المستعمل عند

الحكام والمواد بحسبه

ثالث مادة الوجودية

والامكان والامتناع

ولا يمتنع نسبة الاول عاما والثاني خاصا لكون الاول عام

الوقت ضروري فان قلت شرط وجود الذات ايضا كالجزء من المحمول قلنا اذا قلنا
كل انسان حيوان بالضرورة مادام الانسان موجودا فالحيوان في اوقات وجود
الانسان ضروري فقول وجود ذات الموضوع شرط لانعقاد القضية بالضرورة
فهو انما يجب لامن جهة الضرورة بل من جهة القضية بخلاف سائر الضرورات
(قوله والدوام ثلثة) فقام الاول الدوام الازلي وهو ان يكون المحمول ثابتا
للموضوع او مسلو باهنة ازلا وابدا كقولنا كل فلان متحرك بالدوام الازلي الثاني
الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول ثابتا او مسلو مادام ذات الموضوع موجود
اما مطلقا كقولنا كل زنجبي اسود دائما او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية
او الوصفية او بنى الدوام الازلي الثالث الدوام الوضعي وهو ان يكون الثبوت
او السلب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني امامطلقا كقولنا كل امي
فهو غير كاتب مادام اميا او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلي او الذاتي ونسبة بعضها الى بعض والى باقي الضرورات غير
خافية لمن احاط بما تقدم بعض الاحاطة (قوله واللا ضرورة هو الامكان وهو
اربعة) للضرورة وهو الامكان مقول بالاشتراك على اربعة معان احدهما الامكان
العامي وهو سلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن احد طرفي الوجود والعدم
وهو الطرف المخالف للحكم وربما يفسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب الامتناع
عن الطرف الموافق فان كان الحكم الايجاب فهو سلب ضرورة السلب او سلب
امتناع الايجاب وان كان الحكم السلب فهو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع
السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس
بضروري او ثبوت الحرارة للنار ليس بامتناع واذا قلنا لاشئ من الحار يبارد بالامكان
كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري او سلبها عنه ليس بامتناع وانما
سمى امكانا عاما لانه المستعمل عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس
بممتنع وما ليس بممكن الممتنع ولما قابل سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة ذلك
الطرف انحصرت المادة بحسب هذا الامكان في الضرورة واللا ضرورة فان قلت
الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الموجهات فلو كانت الضرورة متقابله لكان قسم
الشيء قسمياله وانه محال قلت له اعتبار ان من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يعم
الموجهات ومن حيث نسبتها الى الايجاب والسلب فبقية الضرورة لانه اركان امكان
الايجاب قابله ضرورة السلب وان كان امكان السلب قابله ضرورة الايجاب
وانما هو الامكان الخاصي وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اى الطرف
المخالف للحكم والموافق جميعا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشئ
من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعهما ان سلب الكتابة عن الانسان

ولا يمتنع نسبة الاول عاما والثاني خاصا لكون الاول عام والثاني خاصا

١٠ الثالثة الامكان
الاخص وهو سلب
الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية
عن الطرفين الرابع
الامكان الاستقبالي
والاول اعم ثم الثاني
والثالث اخص
من الرابع ومن شرط
في امكان الوجود
في الاستقبال العدم
في الحال وبالعكس مع
ان يمكن الوجود هو
يمكن الصدم فقد
شرط الوجود
والصدم في الحال
من

واجبا بها له ليسا بضرور بين فهما متحدان في المعنى لتزك كل منهما من امكانين عاين
موجب وسلب والفرق ليس الا في اللفظ وانما سمي خاصا لانه المستعمل عند الخاصة من
الحكما قائمهم لما تأملوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو مائس بمتنع ان لا يكون
واقعا على الواجب وعلى مائس بواجب ولا بمتنع والممكن ان لا يكون وهو مائس
بمتنع ان لا يكون واقعا على المتنع وعلى مائس بواجب ولا بمتنع فكان وقوعه في حالته
على مائس بواجب ولا بمتنع لازما فاطلقوا اسم الامكان عليه بطريق الاولى فحصل له
قرب الى الوسط بين طرفي الایجاب والسلب وصارت المواد بحسبه ثلثة اذ في مقادله
سلب ضرورة الطرفين ضرورة احد الطرفين وهي اما ضرورة الوجود اي الوجوب
واما ضرورة العدم اي الامتناع ولا بمتنع فسموا الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما
من العموم وانخصوا صفاته حتى سلب الضرورة عن الطرفين كانت مساوية عن
احدهما من غير عكس وانما هما الامكان الاخص وهو سلب الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الحواص وانما اعتبروه لان
الامكان لما كان موضوعا بازاء سلب الضرورة فكل ما كان اخفى عن الضرورة كان
اولى باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانهما اذا كانا خالين عن الضرورات
كانا متساويي النسبة والاعتبارات بحسبه سبعة اذ في مقابلة سلب هذه الضرورات
عن الطرفين ثبوت احدهما في احدي الطرفين وهي اما ضرورة الوجود
بحسب الذات او ضرورة العدم بحسب الذات او ضرورة الوجود بحسب الوصف
او ضرورة العدم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب الوقت او ضرورة
العدم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه حتى سلب الضرورات عن الطرفين
فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا ينعكس ورابعها الامكان الاستقبالي وهو امكان
يعتبر بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومات الثلث بحسبه الا ان
الظاهر من كلام صاحب الكشف والمصنف اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو
الامكان العام اعم من البواقي ثم الثاني اي الامكان الخاص اعم من الباقيين والثالث
وهو الامكان الاخص اخص من الرابع لانه متى تحقق سلب الضرورة بحسب جميع
الاقوات تحققت سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل من غير عكس لجواز تحقق
الضرورة في الماضي او الحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي هو الغاية
في صرافة الامكان فان الممكن الحقيقي مالا ضرورة فيه اصلا لا في وجوده
ولا في عدمه فهو مبين للطلق لان المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل
فيكون مستغلا على ضرورة ما لم سمعت ان كل شيء يوجد فهو محفوف بضرورة
سابقة وضرورة لاحقة بنسب المحمول ثم كل شيء يفرض فاحد طرفيه اي وجوده
وعدمه يكون متعينا في الزمان الماضي وزمان الحال وان لم يحصل لتابعه علم بخلاف

الزمان المستقبل فانه لا يتبين انه وجودا ولا يوجد لايحسب علنا فقط بل في نفس الامر ايضا لان تعيين احد طرفيه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك الزمان ولان التعيين اما بموجب الامر في نفسه واما بوجود السلب المعين لميليس يجب بذاته ان يتبين ولا يجاب هناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي والحال مستعمل على ضرورة وجود او عدم وافلها الضرورة بشرط المحمول واما بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا يستعمل على ضرورة اصلا فلو ازم الامكان الحقيقي العرف اعتبارا به بالقياس الى زمان الاستقبال فالامكان الاستقبال هو سلب الضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حاق الوسط بينهما هكذا حققه السمع في الشفاء وعلى هذا تكون الاعتبارات بحسبه ثلاثة ضرورة ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف العدم وسلب الضرورة عنهما وهو انحصار من الثالث بحسب المفهوم لان كل ما انتفى فيه سائر الضرورات انتفى فيه الضرورات الذاتية والوصفية والوقفية ولا ينكسر لجواز استقاله على ضرورة واما بحسب الصدق فيبينهما مساواة لان كل ما انتفى فيه الضرورات الثلاث فهو بالنظر الى الاستقبال لضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثلاث قبسا لضرورة واما الضرورة بشرط المحمول فلا يها ما وجدت بعد ومن شرط في امكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس اي شرط في امكان العدم في الاستقبال الوجود في الحال فثانته ان ضرورة احد الطرفين في الحال يتا في امكانه في الاستقبال فقد شرط الوجود والعدم في الحال لان يمكن الوجود في الاستقبال يمكن العدم فيه بل الواجب في اعتباره عدم الالتفات الى الوجود والعدم في الحال والاقتصار على اعتبار الاستقبال (قوله وقد نفي بعضهم الامكان) من الناس من قدره في الامكان بانه لو تحقق الامكان لزم احد الامرين وهو اما ان يكون الواجب يمكن العدم واما ان يكون يمنع الوجود وكلاهما محال بيان الملازمة ان الامكان ان صدق على الواجب لزم الامر الاول لان ما يمكن وجوده يمكن عدمه وان لم يصدق على الواجب يلزم الامر الثاني لان ما ليس يمكن يمنع وجوبه انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلا يمان انه ان صدق على الواجب يمكن عدمه لتساوية الواجب على ما هو وان اراد الامكان الخاص فلا يمان انه لو لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللازم ثبوت احدى الضرورتين وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ومنهم من نفي الامكان الخاص بان الممكن اما ان يكون موجودا او معدوما او اما كان فلا يمكن اما اذا كان موجودا فلا امتناع عدمه والا يمكن اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا امكان واما اذا كان معدوما فلا امتناع وجوده فيكون عدمه ضروريا فلا يكون ممكنا وجوابه ان الضرورة الحاصلة في حال الوجود او العدم هي الضرورة بشرط المحمول

وقد نفي بعضهم
الامكان بانه ان صدق
على الواجب كان
يمكن العدم الا كان
ممتمنا وجوابه انه
لا يلزم من صدق
الامكان العام امكان
العدم ولا من نفي
الامكان الخاص
الامتناع ونفي آخر
الامكان الخاص
بان الشيء ان كان
موجودا امتنع عدمه
وان كان معدوما
امتنع وجوده وجوابه
ان الضرورة الحاصلة
في حال الوجود
والعدم هي الضرورة
بشرط المحمول
وليس الامكان في
مقابلها من

وَقَرَّرَ بَيْنَ الْإِمْكَانِ وَالْقُوَّةِ الْقِسْمَةَ لِلْفِعْلِ فَإِنْ مَا بِالْقُوَّةِ ﴿١٥٠﴾ لَا يَصْكَوْنَ بِالْفِعْلِ وَلَا يَنْعَكِسُ

إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ
مَنْ

وَاللَادَوَامُ أَمَّا لِلَادَوَامِ
الْفِعْلُ وَهُوَ الْوُجُودِي
اللَادَائِمُ أَوَّلَادَوَامِ
الضَّرُورَةِ وَهُوَ
الْوُجُودِي لَا
ضَرُورِي مَنِ

التَّانِي فِي الْمَطْلَقَةِ
وَنَعْنِي بِهَا الْمَشْتَرَكِ
بَيْنَ الْمَوْجِهَاتِ
الْفِعْلِيَّةِ وَهِيَ الَّتِي
نَسَبَةُ الْمَحْمُولِ فِيهَا
إِلَى الْمَوْضُوعِ نَسَبَةٌ
بِالْفِعْلِ لَا الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ
الْمَوْجِهَاتِ وَلَا يَتَنَبَّعُ
تَسْمِيَةً مُقْبِدَةً بِاسْمِ
الْمُطْلَقِ إِذَا غَلَبَ ذَلِكَ
الْمُقْبِدُ وَقَدْ يُقَالُ
الْمَطْلَقَةُ الْوُجُودِيَّةُ
اللَادَائِمَةُ أَوْ لِلْعَرَفِيَّةِ
وَهِيَ الَّتِي فِيهَا الدَّوَامُ
الْوَصْفِيُّ لِنَهْمِ أَهْلِ
الْعَرَفِ مِنَ السَّابِقَةِ
الْمَطْلَقَةِ ذَلِكَ قَالَ
الْإِمَامُ إِذَا قُلْنَا كُلُّ
(جَب) بِالْإِمْكَانِ
فَإِنْ كَانَ الْإِمْكَانُ
جِهَةً كَانَتْ النِّسْبَةُ
فِعْلِيَّةً وَلَمْ يَسَاقُضْ
بِالْمِثْكَانَةِ الصَّرُورِيَّةِ

وَالْإِمْكَانُ لَيْسَ فِي مَقَابِلَتِهَا بَلْ فِي مَقَابِلَةِ الضَّرُورَةِ الذَّاتِيَّةِ (قَوْلُهُ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِمْكَانِ
وَالْقُوَّةِ) يُطْلَقُ الْإِمْكَانُ بِالِاشْتِرَاقِ عَلَى سَلْبِ الضَّرُورَةِ كَمَا تَقْدُمُ وَعَلَى الْقُوَّةِ الْقِسْمِيَّةِ
لِلْفِعْلِ وَهِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ وَلَيْسَ بِكَأَنَّ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ
مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ وَهُوَ كَأَنَّ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهِ الْأَوَّلِ أَنْ مَا بِالْقُوَّةِ لَا يَكُونُ
بِالْفِعْلِ لَكُونِهَا قِسْمِيَّةٌ لَهُ بِخِلَافِ الْإِمْكَانِ فَهُوَ كَثِيرٌ مَا يَكُونُ بِالْفِعْلِ التَّانِي أَنْ الْقُوَّةَ
لَا يَنْعَكِسُ إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ فَلَا يَكُونُ الشَّيْءُ بِالْقُوَّةِ فِي طَرَفٍ وَجُودِهِ وَعَدَمِهِ بِخِلَافِ
الْإِمْكَانِ فَإِنَّ الْإِمْكَانَ أَنْ يَكُونَ مُمْكِنٌ أَنْ لَا يَكُونَ التَّالِي أَنْ مَا بِالْقُوَّةِ إِذَا خَصِلَ بِالْفِعْلِ
قَدْ يَغْيِرُ الذَّاتُ كَمَا فِي قَوْلِنَا الْمَاءُ بِالْقُوَّةِ هَوَاءٌ وَقَدْ يَغْيِرُ الصِّفَتُ كَمَا فِي قَوْلِنَا الْأَمَى بِالْقُوَّةِ
كَاتِبٌ فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْإِمْكَانِ عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ لِنَصَادِقِهِمَا فِي الصُّورَةِ التَّالِيَةِ
وَصَدَقَ الْقُوَّةُ بِدَوْنِ الْإِمْكَانِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَصَدَقَ قَوْلُنَا لِشَيْءٍ مِنْ الْمَاءِ بِهِوَءٌ
بِالضَّرُورَةِ فَلَا يَصْدُقُ الْمَاءُ هَوَاءٌ بِالْإِمْكَانِ وَصَدَقَ الْإِمْكَانُ دُونَ الْقُوَّةِ حَيْثُ تَكُونُ
النِّسْبَةُ فِعْلِيَّةً (قَوْلُهُ وَاللَادَوَامُ أَمَّا لِلَادَوَامِ) أَمَّا لِلَادَوَامِ الْفِعْلُ وَهُوَ الْوُجُودِي
اللَادَائِمُ كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَبِّسٌ بِالْفِعْلِ لَدَائِمًا وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَتَنَبَّسُ بِالْفِعْلِ
لَدَائِمًا وَمَعْنَاهُ مُطْلَقَةٌ عَامَةٌ مُخَالَفَةٌ لِلْأَصْلِ وَالْكِيفُ لِأَنَّ الْإِيجَابَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَائِمًا
يَكُونُ السَّلْبُ بِالْفِعْلِ وَالسَّلْبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَائِمًا يَكُونُ الْإِيجَابُ بِالْفِعْلِ أَمَّا لِلَادَوَامِ
الضَّرُورَةِ وَهُوَ الْوُجُودِي الْأَضَرُورِي كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ بِالْفِعْلِ
لَا بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَضَاحِكُ بِالْفِعْلِ لَا بِالضَّرُورَةِ وَمَقْهُومُهُ مُمْكِنَةٌ عَامَةٌ
مُخَالَفَةٌ لِلْأَصْلِ فِي الْكِيفِ فَإِنَّ الْإِيجَابَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورِيًّا فَهُوَ سَلْبٌ ضَرُورَةٌ
الْإِيجَابُ وَهُوَ الْإِمْكَانُ الصَّامِ السَّالِبُ وَالسَّلْبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورِيًّا فَهُوَ سَلْبٌ
ضَرُورَةٌ السَّلْبُ وَهُوَ الْإِمْكَانُ الْعَامُ الْمَوْجِبُ وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّغْيِيرَ عَنِ الْإِلْضَرُورَةِ بِاللَادَوَامِ
الضَّرُورَةِ فِيهِ رَكَاكَةٌ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ لَا يَسْتَحْبِلُ أَنْ تَكُونَ لَدَائِمَةً وَلَوْ سَلِمَ فَالْإِلْضَرُورَةُ
أَخَصُّ مِنَ الْإِلْضَرُورَةِ وَالْإِعْمُ لَا يَكُونُ قِسْمًا مِنَ الْأَخَصِّ عَلَى أَنَّ اللَّادَوَامَ لَيْسَ نَهْمًا
فِي اللَّادَوَامِ الْفِعْلِ وَالْإِلْضَرُورَةِ بَلْ كُلُّ قَضِيَّةٍ لَا يَتَأَيَّيُّ الْحُكْمُ فِيهَا اللَّادَوَامَ يُمْكِنُ أَنْ تَقْيِدَهُ
وَكَانَ الْأَوَّلِيُّ فِي ذِكْرِ اللَّادَوَامِ وَالْإِلْضَرُورَةِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا سَبَقَ تَقْصِيلُهُ تَقْيِيدًا
وَإِطْلَاقًا كَمَا فَهَلَ صَاحِبُ الْكِنْفِ (قَوْلُهُ التَّانِي فِي الْمَطْلَقَةِ) لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ
الْمَوْجِهَاتِ وَتَعَدَادِ الْجِهَاتِ أَفَاضَ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَطْلَقَةِ وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَذْكُرْ فِيهَا الْجِهَةَ
بَلْ يَتَرَضُّ فِيهَا الْحُكْمُ الْإِيجَابُ وَالسَّلْبُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْقُوَّةِ أَوْ بِالْفِعْلِ فَهِيَ
مَشْتَرَكَةٌ بَيْنَ سَائِرِ الْمَوْجِهَاتِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْمُمْكِنَةِ ضَرُورَةٍ كَوْنِهَا غَيْرَ مُقْبِدَةٍ بِالْجِهَةِ
وغيرِ الْمُقْبِدِ أَعْمُ مِنَ الْمُقْبِدِ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَفْهَمُ مِنْهَا النِّسْبَةُ الْفِعْلِيَّةُ
عَرَفًا وَلَفَةً حَتَّى إِذَا قُلْنَا كُلُّ (جَب) يَكُونُ مَقْهُومُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَفِ ثُبُوتٌ (الْبَاءُ يَجِيءُ)
بِالْفِعْلِ وَقَعَ الْأَصْطِلَاحُ عَلَى أَنَّ الْمَطْلَقَةَ هِيَ الَّتِي نَسَبَةُ الْمَحْمُولِ فِيهَا إِلَى الْمَوْضُوعِ

وَلَنْ يَكُنْ الْقَضِيَّةُ مُطْلَقَةً لَا مَوْجِهَةً وَجَوَابَهُ إِنَّا نَعْنِي بِالْمَوْجِهَةِ مَا فِيهَا النِّسْبَةُ بِالثَّبُوتِ الْإِعْمُ مِنَ الثَّبُوتِ ٢ (بِالْفِعْلِ)

٢ بالفضل وبالمطلقة
 مافيهما النسبة بالشبوت
 بالفضل وعلى هذا
 كون الامكان جهة
 لا يفتضى كون النسبة
 فعلية وبهذا القدر
 من معرفة الجهة
 والاطلاق يمكنك
 تركيب الجهد كيف
 شئت وكم شئت من

بالفعل فتكون مشتركة بين الوجهات الفعلية لا الممكنة وكان ما نلا بقول المطلقة
 وهي غير الوجهة اعم من ان يكون النسبة فيها فعلية او لا يكون وتفسير الاعم بالاخص
 ليس بمستقيم وايضا لو كان معناها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة
 بالفعل اجاب بان مفهومها وان كان في الاصل الاعم لكن لما غلب استعمالها فيما يكون
 النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع في تسمية المفيد باسم المطلق اذا غلب استعماله
 فيه فان قلت ههنا سؤالا آخر ان الاول ان المطلقة سواء كانت بالمعنى الاول
 او الثاني قسمة للوجهة فكيف تكون اعم منها الثاني ان الفعل كيفية للنسبة فلو
 كانت المطلقة مفهومها ما ذكرتم كانت موجهة فبكون غير الموجهة ثم وجهه
 اجبا عن الاول بان المطلقة لها اعتباران من حيث الذات اي ماصدقت عليها وهو
 قولنا كل (ج ب) ولا شيء من (ج ب) ومن حيث المفهوم وهو انها لم تذكر فيها
 الجهة فهي اعم بالاعتبار الاول لانه اذا قلنا كل (ج ب) بآية جهة كانت يصدق
 كل (ج ب) لا بالاعتبار الثاني من الوجهة لامن حيث المفهوم بل من حيث
 الذات ايضا وهذا كالعالم والخاص فان صدق العام على الخاص بحسب الذات
 لا بحسب العموم والخصوص وقد اوجب عن الثاني بانه ليس كل كيفية للنسبة جهة بل
 كيفية النسبة بالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام على ما نص عليه
 المصنف فلا يكون الفعل جهة وفيه ضعف لان جمهور المنطقيين من المتقدمين
 والمتأخرين اطلقوا اسم الجهة على كل كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر الجهات
 الاربع تمهيدا على انه سؤال متعلق بالفتن لا يدفع بقيد زاده بعض والحق في
 الجواب ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد ان تكون
 امرا مقابرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة جزء آخر للقضية مقابرا للوضوع
 والمحمول والحكم وانما عدوا المطلقة في الوجهات بالمجاز كاعدوا السالبة في الجليات
 والشرطيات فان قلت فعلى هذا الممكنة ان كان فيها حكم لم يكن بينهما وبين
 المطلقة فرق والا لم تكن قضية لما ثبت انها لا تفتحق الا بعد تحقق الحكم فنقول
 لاحكم في الممكنة بالفعل فاما اذا قلنا الاسان كاتب بالامكان فليس الحكم فيها الا
 بسلب الضرورة عن الجانب المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلم يتعرض له
 حتى يمتثل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقة هي القضية بالفعل واما الممكنة فليست
 قضية بالاقوة وليس فيها ايجاب وسلب وموضوع ومحمول بالفعل بل بالاقوة ومن هنا
 تراهم يقولون المطلقة مفارقة للممكنة بالذات والمفهوم جميعا فان قلت مرادهم بالقضية
 ان كانت القضية بالفعل فلا تكون الممكنة قضية وان كان ما هو اعم فني تصورنا
 الموضوع والمحمول والنسبة بينهما فهناك حكم بالاقوة فيجب ان تكون قضية
 وتصدقا وما قل به احد فنقول المراد به الاعم وقد صرحوا بان الموضوع

والمحمول والنسبة بينهما قضية اولاً يرى انهم عدوا الخيلات في القضايا
والحكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة للوجودية اللادائمة وللوجودية اللازمة
ايضاً ولعل منشا الاختلاف انه قد ذكر في التعليق الاول ان القضايا اما مطلقة
اوضروية او ممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه فبين النسبة بانها اما
موجهة او غير موجهة والموجهة اما ضروية او لازمة والآخر فهموا من
الاطلاق الفعل ففهم من فرق بين الضرورة والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة
وهي الممكنة او بالفعل ولا يتخلو اما ان يكون بالضرورة وهي الضرورية او بالضرورة
وهي المطلقة فسمى الوجودية اللازمة بالضرورة بها ومنهم من لم يفرق بين الضرورة
والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فلان كان دائماً فهي الضرورية والا فالمطلقة
فصارت المطلقة هي الوجودية اللادائمة وتسمى مطلقة اسكندرية لان اكثر امثلة
المعلم الاول للمطلقة في مادة الدوام تعمرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافرويديسي
ويسمى منها اللادوام واما يقال المطلقة للعرفية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة المطلقة الدوام الوصفي
حتى اذا قلنا لشيء من التاميم يستيقظ فهموا منه السلب مادام تاماً وقوم فهموا هذا
المعنى من الموجبة ايضاً فسميت العرفية بها قال الامام في المخصص مشکكا في القضية
الممكنة انا اذا قلنا كل (ج ب) بالامكان فلا يتخلو اما ان يكون الامكان جزء المحمول
او جهة فان كان جزء المحمول كانت القضية مطلقة وقد فرضنا ما موجهة هدف
وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجبة انما تصدق اذا ثبت محمولها للوضوح
بالفعل فيدخل ما عدتان ان الممكنة العامة اعم القضايا باختصاصها حيث تد بالفعليات
وان الضرورية تناقض الممكنة اذ في مادة الدوام التخلل عن الضرورة تكذب
الضرورية الموجبة الكلية والسالبة الجزئية الممكنة ان كان الدوام موجبا وتكذب
الضرورية السالبة الكلية والموجبة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابه ان الالام
ان الالام يستدعي الثبوت بالفعل بل المراد بالموجهة ما فيها النسبة بالثبوت اعم
من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان تكون الممكنة الموجبة فعلية وعند هذا
يتم الجواب فلا يكون لقوله والمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل دخل في الجواب
ويمكن ان يقال انه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بدمن
ان تكون القضية فعلية لان الموجهة مستقلة على المطلقة وقد ذكرتم ان مفهومها
النسبة بالفعل اجاب باننا قلنا القضية اذا اطلقت ولم تذكر فيها الجهة كان مفهومها
النسبة الفعلية ولا يلزم من ذلك انها اذا قيدت بالجهة كان مفهومها ذلك لجواز
ان يكون القيد بالجهة صارفاً عن الدلالة على ذلك المفهوم فيكون الامكان جهة
لا يقتضي كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة والاطلاق بمكنك تركيب

الثالث فيما نعتبره من القضايا في العكس و ١٥٣ التناقض والتباس وغيرهما وهي أي الوجهة تلك عشرة

القضايا الوجهة كم شئت وكيف شئت فالتكثير اذا استحضرت المفردات تتكهن من تركيب بعضها مع بعض اما جاع له اوقات (قوله الثالث فيما نعتبره) القضايا التي جرت عادة المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والانتاج وغيرها ثلثة عشر ضرورية ثابت ودوائم ومطلقات وممكنات وكيف كانت فهي اما بسيطة لا يكون فيها الا حكم واحد ايحجب اوسلب واما مركبة مشتملة على حكمتين ايحجب وساسب اما الضرورية يثبت فخصس الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان يحجب بالضرورة فان قلت التمر يف متوض بعض الممكنات الخاصة فان المحمول اذا كان هو الموجود يكون ضروريا بشرط المحمول فيصدق ان المحمول ثابت للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل يمكن بالامكان الخاص فتقول لضرورة هناك انما تختص بشرط وجود الموضوع لافي جميع اوقات وجود الموضوع وقد سلف لك ما تستين به على هذا الفرق لثانية المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا كل مفعول متغير بالضرورة مادام مفعول كاشي من المفعول بساكن بالضرورة مادام مفعول كاشي لثالثة المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات كما في المثال المذكور اذا قيد بالادوام الرابعة الوقتية وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه في وقت معين لاداما كقولنا بالضرورة كل قر فخصف وقت الحيلة لاداما ولا شيء من القمر يخصف وقت التربع لاداما الخامسة المنتشرة وهي التي حكم فيها بالضرورة وقتا لاداما كقولنا كل انسان متفلس بالضرورة في وقت ما لاداما ولا شيء من الانسان يمتنع بالضرورة في وقت ما لاداما وهذه القضايا الثلاث الاخيرة مركبة ذالادوام فيها دال على مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في لكم فتركيب المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوقتية من وقتية مطلقة عامة مخالفة والمنتشرة من منتشرة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وفي ما بين الوقتية المطلقة والوقتية وبين المنتشرة المطلقة والمخالفة المنتشرة بالعموم والخصوص والضرورية المطلقة اخص من المنتشرة العامة من وجد على امر وبيان للركبات للباينة بين قبض الاعم وعين الاخص وهي اعم من المشروطة الخاصة مطلقة لان المطلق اعم من المقيد ومن الوقتيتين من وجه لتصادقهما في مادة يكون المحمول ضروري الثبوت او السلب بشرط وصف مقارن وصدقها بدونهما في مادة الضرورية المطلقة والعكس فيما يكون

الضرورية المطلقة
المحكوم فيها بضرورة
الثبوت او السلب
مادامت الذات
والمشروطة العامة
المحكوم فيها بضرورة
الثبوت او السلب
بشرط وصف
الموضوع
والمشروطة الخاصة
المحكوم فيها بهذه
الضرورة لاداما
والوقتية المحكوم
فيها بضرورة
الثبوت او السلب
في وقت غير معين
لاداما والدائمة
المحكوم فيها بدوام
الثبوت او السلب
مادام وصف الموضوع
والعرفية الخاصة
المحكوم فيها بدوام
الثبوت او السلب
مادام وصف الموضوع

لاداما والمطلقة (٢٠) العامة لمحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفاعل مطلقا او ٦

الوجودية للاداءة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفضل لادائما والوجودية اللا ضرورية المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل لا بالضرورة والممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرف الخلف المحكوم والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرفين ولا يخفى عليك نسبة بعضها الى بعض بالعموم والخصوص والمباينة بعد احاطتك بعنايتها وقد برد عليك في العكس والتناقض ونتائج الاقيسة قضية خارجة عن التثنية عشرة اما بسطة او مركبة ويسمى كل منهما باسم بسيط او مركب ولا حاجة الى تعدد لها بعد معرفتها في مواضعها من

الضرورة فيجب الوقت لا بسبب الوصف والمشرطة انما خاصة اعم من الوقتين من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف مقارفا لذات الموضوع فانه لو كان نفس الموضوع او دائم الثبوت لم يصدق الالزام لانظام المشرطة كبرى مع القضية القائلة بالدوام قياسا في شكل الاول متغايرا لدوام المحمول لذات الموضوع وايضا او صدق الالزام لان نقد قياس في الشكل الاول من صغرى دائمة وكبرى مشرطة خاصة وهو محال ومتى كان الوصف مقارفا عن ذات الموضوع وهو شرط في الضرورة فان كان ضروريا بالذات الموضوع في بعض الاوقات كما في قولنا كل فحشف مظلم بالضرورة بشرط كونه مضطحا لادائما صدقت الوقتين معهما لان الشرط متى كان ضروريا يكون المشرط ايضا ضروريا فيكون المحمول ضروريا بالذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا بالذات الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل كاتب فحرك الاصابع بالضرورة بشرط كونه كاتباً صدقت هي دون الوقتين لان المحمول حينئذ لا يكون ضروريا في شيء من الاوقات ضرورة ان جواز اخلاعه عن الشرط دائما يوجب جواز الخلو عن المشرط دائما واما صدق الوقتين بدونهما فظاهر وما قبل من ان الضرورة اذا صدقت بشرط لوصف لادائما صدقت بسبب الوقت المعين وهو وقت حصول ذلك الوصف لادائما من غير عكس فباطل لما نتجت من ان الفرق بين الضرورة بالوصف وفي لوصف والوقتية اخص من المتشعبة لانه متى صدقت الضرورة بسبب وقت معين صدقت في وقت ما ولا ينكسر واما الدوام فثبت الاولى الدائمة المطلقة المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع واسماه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل رومي ايضاً دائماً ولا شيء منه يفسد دائماً الثانية العرفية العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب مادام بوصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خمر ولا شيء من الخمر يمتلح مادام خمر الثالثة العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب مادام الوصف لادائما فهي مركبة من عريفة عامة ومطلقة عامة فحاشا فتن في الكيف متوافقتين في الكرم فان قلت اعتبار وجود الذات واتصافه بـ الوصف العناني في هذه القضية بما يستلزم اعتبار وجود موضوعها في سالباتها وحينئذ لاتافض الموجبة لجواز ارفعهما عند عدم الموضوع فقول قدم مرارا ان وجود الموضوع معتبر في سالبه لافي صدقها والدائمة اعم من الضرورية واخص من العريفة الدائمة مطلقا ومن المشرطة العامة من وجه لصدقها حيث تكون النسبة ضرورية مطلقة والوصف العناني نفس ذات الموضوع وصدق الدائمة بدونها في مادة الدوام الخ لى عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة في المشرطة الخاصة ومباينة للضرورة بلت الباقية المركبة والعريفة الخاصة والعريفة العامة اعم من الضرورية والمشرطتين والعريفة

الخاصة ومن الوقتيتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها حيث تخلو
 المادة عن الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية بحسب الوقت لادائمه
 بحسب الوصف والعرفية الخاصة مبيانة للضرورة واعلم من المشروطة الخاصة
 مطلقا ومن المشروطة العامة من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها
 بدون المشروطة العامة في الدوام الصرف وصدق المشروطة العامة بدونها
 في مادة الضرورة وكذلك من الوقتيتين لما عرفت في العرفية العامة من غير فرق
 اما المطلقات ثلث ايضا المطلقة العامة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل مطلقا
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء منه بضاحك بالفعل والوجودية اللادائمة
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام والوجودية اللا ضرورية وهي المطلقة العامة
 مع قيد اللا ضرورية ومثالهما ذلك المثال المذكور اذا قيدنا باحد القيدين فهما
 مركبان اما اللادائمة فثلاث مطلقات وممكنة طائفتين والمطلقة العامة اعم من الضروريات
 واما اللا ضرورية فثلاث مطلقات وممكنة طائفتين والمطلقة العامة اعم من الضروريات
 والدوام لانه متى صدقت ضرورة او دوام صدق الفعل من غير عكس ومن
 الوجوديتين لعدم المطلق والوجودية اللادائمة مبيانة للضرورة والدائمة واعلم
 من العائتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في الضرورية
 وصدقها بدونها حيث لا دوام بحسب الوصف ومن الوقتيتين مطلقا لانه متى
 صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق الفعل لادائما من غير عكس وكذا
 من الخاصتين لان النسبة متى كانت دائمة بدوام الوصف لادائما كانت فعلية لادائما
 ولا يمتنع والوجودية اللا ضرورية مبيانة للضرورة ونعم من الخاصتين والوقتيتين
 ولوجودية اللادائمة وبيها وبين الدائمة والعرفية العامة عموم من وجه لصدقها
 في لدوام الصرف وصدقها بدونها في الضرورة وصدقها بدونها حيث لا دوام
 بحسب الوصف وكذا بينهما وبين المشروطة لصدقها في المشروطة الخاصة
 وصدقها بدونها حيث لا ضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورة واما
 الممكنات فتقتان الممكنة العامة المحكوم فيها سلب الضرورة المطلقة عن الجانب
 المخالف للعكس كقولنا كل انسان متعجب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بضاحك
 بالامكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طرفي اليجاب
 والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكتاب بالامكان
 الخاص وهي مركبة من ممتنعين طائفتين كالحكم والممكنة لامة اعم القضايا لا كل
 قضية فرضت فلا أقل من ان لا يكون حكمها ممتنعا وهو مفهوم الامكان العام
 والممكنة الخاصة مبيانة للضرورة واعلم من القضايا البسيطة الاربعة الباقية من وجه
 ونعم من سائر المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه لقضاي بعضها الى بعض

فهرست شرح مطالع الانوار

- ٥ قوله اللهم انما بحمدك والمجد من الآث
٧ قوله و بعد فهذا مختصر في العلوم
١٠ الحقيقية وفيه بيان الياس الاول
١١ في المقدمة وفيه فصول
٧ قوله الفصل الاول في الحاجة الى
١١ المنطق
١٢ قوله وليس الكل من كل منهما
١٢ ضروريا
١٤ قوله بل البعض من كل منهما
١٤ ضروري
١٥ قوله فالخروج الى قانون يفيد الى
١٥ معرفة طريق الانتقال
١٦ قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا
١٦ يرض فيه الغلط
١٩ قوله الفصل الثاني في موضوع
١٩ المنطق
٢٠ قوله والتصور والتصدقيات
٢٠ هي التي يبحث في المنطق عن
٢٠ هوارضها اللاحقة
٢٢ قوله والموصول الى التصور يسمى
٢٢ قولنا شارحا
٢٤ قوله فان قيل الحكم على الشيء لو
٢٤ استدعى تصوره بوجه ما صدق
٢٤ المجهول المطلق
٢٦ قوله الفصل الثاني في مباحث
٢٦ الالفاظ
٣٠ قوله ودلالة اللفظ المركب داخله
٣٠ فيه
٣٢ قوله والتضمن والالتزام يستلزمان
٣٢ الحقيقة
- ٣٤ قوله الثاني قيل دلالة الالتزام
٣٤ مهيورة في العلوم
٣٦ قوله اللفظ اما مركب يقصد به
٣٦ منه دلالة التضمن
٣٧ قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه
٣٨ قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم
٤٠ قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند
٤٠ العرب كلمة عند المنطقيين
٤٢ قوله واورد الامام علي قولهم
٤٢ الاسم بمعنى فقه والفعل لا يتغير عنه
٤٣ قوله التسمية الثاني المفرد ان العهد
٤٣ مناه بالشخص وهو مظهر
٤٤ واما المركب فهو اما كلام انقاد
٤٤ المستمع بمعنى صحة السكوت عليه
٤٥ قوله الباب الثاني في مباحث الكلي
٤٥ والجزئي
٤٧ قوله ويستبرق في حل الكلي على
٤٧ جزئياته
٤٨ قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على
٤٨ المندرج تحت كلي
٤٩ قوله وكل مفهوم بيان آخر مباينة
٤٩ كلية
٤٩ قوله ونقيضا المتساويين متساويين
٥٣ قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا
٥٣ غير كونه كليا
٥٧ قوله والكلي اما قبل الكثرة
٥٧ قوله الرابع الكلي اما تمام ماهية
٥٧ الشيء وهو ما به هو هو
٥٩ قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا
٥٩ الموضع

- ٦٠ وقوله والذاتي اما جنس او فصل
٦٢ وقوله والذاتي يتمتع رفعه عن الماهية
٦٤ وقوله الذاتي في غير كتاب ايسا عوجي
٠٠ يقال للمعمول
٦٥ قوله والثالث اما خاصة ان اختص
٠٠ بطبيعة واحدة
٦٧ قوله وكل لازم قريبين اثبت
٠٠ للزوم
٦٨ قوله وشكك في نفي الزوم
٧٠ قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره
٧١ قوله الفصل الثاني في مباحث
٠٠ الجنس الاول في تعريفه
٧٥ قوله البحث الثاني في تقويمه للنوع
٧٦ قوله الثالث الجنس اما فوقه
٠٠ ونحته جنس
٧٨ قوله الفصل الثالث في مباحث النوع
٠٠ الاول في تعريفه
٨٠ قوله الثاني في مراتبه النوع اما
٠٠ اضافي فمراتبه الاربعة المذكورة
٨١ قوله الثالث الذي هو احد الخمسة
٠٠ هو الحقيقي
٨٢ قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل
٠٠ الاول في تعريفه
٨٥ قوله الثاني الفصل متبعا الى النوع
٨٦ قوله ويتفرع على العلية ان الفصل
٠٠ للواحد بالنسبة الى النوع الواحد
٠٠ لا يكون جنسا
٨٨ قوله الثالث فصل النوع المحصل
٠٠ يجب ان يكون وجوديا
٨٩ قوله (تبينه)

- ٨٩ قوله الفصل الخامس في مباحث
٠٠ الخاصة والعرض العام الاول
٠٠ في الخاصة
٩١ قوله (خاتمة)
٩٢ قوله وكل منهما بالقياس الى خصصه
٩٣ قوله الفصل السادس في التعريف
٩٧ قوله والتحليل في التعريف لاختلال
٠٠ شرط
٩٨ قوله والتعريف بالمثال تعريف
٠٠ بالمشابهة
٩٨ قوله وعلى التعريف مكان الاول
٠٠ المعلوم يتمتع طلبه لحصوله
١٠٢ قوله (خاتمة) المركب محدود دون
٠٠ البسيط
١٠٣ قوله قال القسم الثاني في اكتاب
٠٠ التصديقات
١٠٤ قوله والشرطية اما متصلة
١٠٤ قوله والمقدم في المتصلة
١٠٥ قوله ولما كانت الشرطية تنهين
٠٠ بالتحليل الى الجلية
١٠٦ قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية
١١٠ قوله قال الامام القضية التي محمولها
٠٠ كلمة
١١٠ قوله الثاني ندية احد طرفي القضية
١١٢ قوله قال الامام في المخلص
١١٣ قوله الفصل الثالث في الخصوص
٠٠ والا همال
١١٧ قوله وهي اما موجبة كلية
١١٨ قوله ومن حقه ان يرد على الموضوع
١٢١ قوله الثاني في تحقيق المحصورات

صحيحة

١٢٥ قوله وقولنا كل (جب) بعد رعاية
الامور المذكورة
١٢٢ قوله واذا عرفت معنى الموجبة
الكليّة
١٢٣ قوله الثالث في تحقيق الماهية
١٣٤ قوله الفصل الرابع في المدلول
والتحصيل
١٣٥ قوله ولا التباس في هذه الاربعة
١٣٦ قوله وقيل الموجبة المدولة عدم
الشيء من شأنه ان يكون له في ذلك
الوقت
١٤٠ قوله قال الامام في المخلص لا يشترط
وجود الموضوع في المدولة
١٤١ قوله وقد يعتبر العدول في الموضوع
١٤١ قوله الفصل الخامس في الجهة
... وفيه مباحث الاول في القضية
الموجبة
١٤٢ قوله ونحن ونعني بالضرورة استعمال
اشكال المحمول عن الموضوع وهي
... نفس الاولى ضرورة الازلية
١٤٧ قوله والدوام ثلاثة الاول الازلي
١٤٧ قوله واللا ضرورة هو الامكان
وهو اربعة الاول الامكان النحوي
١٤٩ قوله وقد نفي بعضهم الامكان
١٥٠ قوله وفرق بين الامكان والقوة
١٥٠ قوله والدوام اما لدوام الفعل
١٥٠ قوله الثاني في المطلقة
١٥٣ قوله الثالث فيما نعتبره من القضايا
في العكس
١٥٦ قوله الرابع الجهة كما تكون للعمل
اي كيفية النسبة كما عرفت

صحيحة

١٥٩ قوله ثم موضع جهة السور الطبيعي
١٥٩ قوله الخامس في نسبة طبقات مواد
القضايا
١٦١ قوله السادس الضرورة والامكان
١٦١ قوله الفصل السادس في وحدة
١٦٣ قوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء
محمولا
١٦٤ قوله الفصل السابع في التام قض
١٦٥ قوله وقد اعتبر فيه ثمان وحدات
١٦٧ قوله والقضية بسيطة تخفيها
بسيط
١٦٩ قوله واما في الجزئية فلا تردد بين
شعور
١٧٣ قوله الفصل الثامن في العكس
المتنوي
١٧٤ قوله اما الموجبات والوجوديات
والوقتيتان
١٧٦ قوله والدائمات والعامتان تنعكس
١٧٧ قوله واما الممكنتان فلا تنعكسان
١٨٠ قوله وما لسوالب الكلية فالعامتان
١٨٢ قوله واحتج الامام على ان الدائمة
لا تنعكس
١٨٤ قوله واحتجوا على انعكاس السالبة
الضرورية
١٨٦ قوله واما السبع الباقية فلا تنعكس
١٨٨ قوله واما السوالب الجزئية فلا
تنعكس شيء منها
١٨٩ قوله الفصل التاسع في عكس
النقيض
١٩٠ قوله اما الموجبات الكلية انخارجية
١٩٢ قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية

- ١٩٢ قوله ولا معدولة الموضوع
١٩٣ قوله وأما الدائنة والسماتان
١٩٤ قوله وأخرج من قال بانعكاس
الموجبة موجبة
١٩٦ قوله وأما الحقيقية فحكمها كذلك
١٩٧ قوله وأما الموجبات الجزئية الخارجية
فأبداً الخاصة
١٩٨ قوله أما لسوالب الخارجية فاعدا
الوجوديات لانعكاس
١٩٩ قوله وأما الوجوديات فاعدا
الخاصة
٢٠١ قوله وأما السوالب الحقيقية
فتنعكس
٢٠٢ قوله الفصل المباشر في القضية
الشرطية
٢٠٣ قوله والحكم عليه فيهما يسمى
مقدماً
٢٠٤ قوله وكل منهما لما ان يتركب
من حليتين
٢٠٤ قوله الثاني الشرطية ان كانت بين
طرفيها
٢٠٥ قوله والمتصلة الزمنية الصادقة
٢٠٩ قوله والمتصلة الحقيقية الصادقة
٢١٠ قوله الثالث الحقيقية يجب ان يؤخذ
فيها مع القضية نقيضها
٢١٤ قوله الرابع تعدد نالي المتصلة بمتن
٢١٣ قوله وقد يؤخر حرف الاتصال
والانفصال
٢١٦ قوله وكلمة ان شديدة الدلالة على
على الزوم
٢١٧ الخامس في حصر الشرطية
وخصوصها

- ٢٢١ قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية
ايضاً
٢٢١ قوله الفصل الحادي عشر في تلازم
الشرطيات
٢٢٣ قوله ولكن ذكر الشيخ ان كل متصلتين
توافقنا في الكم
٢٢٥ قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان
في الكم
٢٢٦ قوله وكذا ان اتفقتا في التالي
٢٢٧ قوله وكذا اذا تلازمتا في المقدم
والتالي
٢٣٠ قوله وكل متصلتين توافقنا في الكيف
٢٣١ قوله وكل متصلتين توافقنا في الكم
والكيف
٢٣٣ قوله البحث الثاني في تلازم المنفصلات
٢٣٤ قوله وكل مانعة الجمع او مانعة الخلو
توافقنا في الكم والكيف
٢٣٦ قوله الثالث في تلازم المنفصلات
الجنس
٢٣٧ قوله الرابع في تلازم المتصلات
والمنفصلات
٢٣٩ قوله واذا اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكم
٢٤٠ قوله والمتصلة ومانعة الجمع اذا توافقنا
٢٤١ قوله وان اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكم
٢٤٢ قوله والمتصلة ومانعة الخلو اذا
توافقنا
٢٤٣ قوله واذا اختلفتا في الكيف
٢٤٥ قوله البحث الخامس في تماثل
المتصلات والمنفصلات

٢٤٥ قوله (خاتمة) قد تغير الشرطيات

٢٤٧ قوله الباب الثاني في القياس وفيه

فصول الفصل الاول في رسمه

٢٥٢ قوله وشكك الامام بان الموجب
للعلم بالنتيجة

٢٥٤ قوله الفصل الثاني في اقسام القياس

٢٥٤ قوله ولا بد في القياس الجملي من المقدمتين

٢٥٦ قوله الفصل الثالث في شرط انتاج
الاشكال الاربعة

٢٥٨ قوله اما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه

٢٦١ قوله واما الشكل الثالث فيشترط
لانتاجه ايجاب الصغرى

٢٦٤ قوله واما الشكل الرابع فيشترط
لانتاجه ان لا يجمع فيه خستان

٢٦٧ قوله الفصل الرابع في شرائط

الانتاج بحسب جهة تلك المقدمات

٢٦٩ قوله وزعم الشيخ والامام ومن
تابعهما

٢٧٤ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع
الكبرى

٢٧٦ قوله وانما لا يتعدى قيد الوجود

٢٧٨ قوله واما الشكل الثاني فيشترط

لانتاجه امر ان احدهما دوام
الصغرى

٢٨١ قوله وزعم الامام ان الصغرى
الممكنة

٢٨٢ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع
الدائمة

٢٨٤ قوله (نبيه) الدائمات مع الوقفية

٢٨٧ قوله واما الشكل الثالث فشرط
انتاجه

٢٨٨ قوله واما الشكل الرابع فيشترط

لانتاجه ثلاثة امور احدها

٢٩٠ قوله والنتيجة الموجبة في هذا الشكل

٢٩٢ (قوله نبيه) اعلم ان في الضرورة
الوصفية

٢٩٤ قوله الباب الثالث في الاقضية

الشرطية الاقرائية

٣٠٢ قوله القسم الثاني ان يكون
الاولى جزءا غير تام

٣٠٥ قوله وان كانت احدى المقدمتين

كلية

٣٠٦ قوله ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم
الكلية

٣٠٧ قوله وان لم يشتمل المشاركان على

تأليف منتج في شكل ما

٣٠٩ قوله والاولى في القسم الثاني
اما في الموجبتين

٣١١ قوله والاولى في القسم الثالث

٣١٣ قوله وحكم القسم الرابع حكم
الثالث

٣١٤ قوله القسم الثالث ان يكون

الاولى جزءا تاما من احدهما

٣١٤ قوله الفصل الثاني فيما يتوكل
من المتصلتين

٣١٧ قوله وان كانت مع الحقيقة مانعة
الجمع

٣٢٠ قوله وان كانت المنفصلتان ما نفعتي

انخلو ومانعة الجمع

٣٢١ قوله وان كانت المنفصلتان احدهما
ما نعمة الجمع والاخرى ما نعمة الخلو

صحيحة

٣٢٢ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط

جزأ غير تام

٣٢٤ قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط

جزأ تاما من احدهما

٣٢٥ قوله الفصل الثالث فيما يتركب

من الجلية والمتصلة والمشارك

٣٢٧ قوله القسم الثالث ان يكون المشارك

مقدم المتصلة والجلية صغرى

٣٢٨ قوله قال الشيخ يشترط ايجاب

الجلية في الشكل الثالث

٣٢٩ قوله الفصل الرابع فيما يتركب

من الجلية والمنفصلة

٣٣١ القسم الثاني غير القياس المقسم

٣٣٤ قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين

كون الجلية صغرى او كبرى

٣٣٤ قوله الفصل الخامس فيما يتركب

من المتصلة والمنفصلة واقسامه

ثلاثة الاول ان يكون الاوسط جزأ

... تاما منهما

٣٣٦ قوله (تبينه)

٣٣٧ قوله قال الشيخ انها اذا كانت

موجبة جزئية كبرى لم يتج مع

المتصلة

صحيحة

٣٣٨ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط

جزأ غير تام منهما

٣٣٩ قوله القسم الثالث وهو ان يكون

الاوسط فيه جزأ تاما من احدهما

٣٣٩ الفصل السادس في كيفية استنتاج

الجلية من القياسات الشرطية

٣٤٢ قوله (نتيحات)

٣٤٣ قوله الفصل السابع في القياس

الاستثنائي

٣٤٥ قوله (تبينه) استثناء نقيض التالي

٣٤٥ قوله الفصل الثامن في توابع القياس

ولو احقه الاول

٣٤٦ قوله الثاني في قياس الخلف

٣٤٧ قوله الثالث في اكتساب المقدمات

٣٤٧ قوله الرابع في التحليل الخباس

النتيجة الصادقة

٣٤٨ قوله السادس الاستقراء السابع

التمثيل الثامن في البرهان

٣٤٩ قوله التاسع المطلوب بالبرهان

٣٥١ قوله العاشر في القياسات المفاطة

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

(مطالع الأنوار)

في الحكمة والمنطق للقاضي سراج

الذين محمود بن أبي بكر الأرموي المتوفى سنة ٦٨٩

تسع وثمانين وستة مئة وهو كتاب احتج بشانه الفضلاء ويهتمون
بالبحث فيه وتدرسه ويستكشفون من مغلان دروسه * اوله اللهم انا محمدك
والحمد من الآنك الخ رتبته على طرفين الاول في المنطق والثاني يشتمل على اربعة
اقسام الاول في الامور العامة الثاني في الجواهر الثالث في الاعراض الرابع
في العلم الالهي خاصة (فشرحه) قطب الدين محمد بن محمد الرازي
العتباتي لفتايات الدين الوزيري فصار عظيم القدر كثير النفع
وتوفى سنة ٧٦٦ ست وستين وسبع مئة * اوله

الجدد في فاض ذوارف العوارف

الخ وسماه لواضع الاسرار

(من كشف الظنون)



بمعارف نظارت جليله سركند حبيب الله



صحاف چار شوهنده بوسنوي (الحاج محرم اخديك) دكانده

فروخت اولنور ١٣٠٣ هـ

التكسوف الذي لم يظفر بمثله في تحقيق المعاني * وتشديد المعاني * وترقي امره الى حيث
 قلب يلحق الثاني * رآه كالمعلق النفيس * واذا قام به العلوم الاخرى احله منها محل الرئيس *
 او هازه زهرت اصرافه ظهرت * انوار بهرت في ظلمة الليل * بواني كنت فيما مضى
 من الزمان * الى هذا الان * مشغولاً بهضيله * مقتسباً عن اجاله * وتفصيله * شاطا
 على قطوف التأمل في الشوط ناضلاً نبال اللهب عن قوس القرط * وانما في استنباطه
 يصدق همه تلفظ مراميه الى المطالب * وجوده قريحة تسوق حاديها الى
 المارب * لم اربحها من علماء الزمان * عشائر اليه في البيان بالبيان * الا وقد
 استطلعت طلع بدائع اشكاله * وسألته الكشف عن مواقع اشكاله * ولا يق فيه كتاب
 يبل بشاره * او يرغب في انتهاج سنن ميدانه * الا وقد تصفحت شينه وسينه *
 وتعرفت غنه وسينه * لاسيما كتاب الشفاء الذي لا يطلع على مقاصده الا واحد
 بعد واحد من الاذكياء * ولا يهتدي الى دقايقه الا وارد بعد وارد من الفضلاء *
 فلنكم سعد نظري فيه و صوب * وكم تفر من مفضلاته ونقب * حتي وجدت
 في اكثر ما نقل عنه المتأخرون خلاييتا * والقيت في جل ما اقترضوا عليه زللا
 متيناً * فما قدروا على اقتراح ابتكار معانيه فهمي بعد في حجب الالفاظ مستورة *
 ولا فتقوا رتق مبانيه وازا هيرها من وراء الاكام زاهرة منظورة (اذا لم يكن
 لهم عين صحيحة * فلا ضر وان يرتاب والصبح مسفر) فخالج قلبي ان ارتب في هذا
 الفن كتابا انتقد فيه الافكار * واوضح الاسرار * واحقق ما غفل سوء الفهم
 عن تحقيقه * وابين ما تطرق التشبهة في طريقه * كاشفاً عن مواضع اللبس *
 مبيناً بين السهي والشمس * لابل اشيد قواعد الكلام بما يسطع صبح الحق من افق
 بيانه * واوضح معاهد الايام بما ينظم التقرير المخرر من لآلئ تبيان * واجمع عقد الدر
 بعد شتائه (بقدر اجتهاد الوسع والوسع مبذول) وكم عزمت فانهض العزم *
 وتقدمت فتأخر الفهم * اذا نا في زمان صار الجهل فيه مشهورا * والعلم كأن لم
 يكن شيئاً مذكورا * درست المعالم وعفت آثارها * وارفعت الجاهل واتقدت
 نارها * العالم فيه مطروح على الطرق * والجاهل محمول على المذوق * لو قلت
 عيت امين الزمان لما كذبت * او غيرت ادوار الفلك الدوار عن سمت الصواب
 لما تجببت * ولكن عذرت دهرى * ونبتت فعلته وراء ظهري * حين عاينت حسنة
 كبرى من حسناته * وشاهدت آية عطشى من آياته * فهي التي تغطى على جميع
 السيئات بمكائنها * بل لا يكثر بشأن الزمان وخواتمه من يكون في داية صياتها
 (وما هي الادولة الصاحب الذي * يصاحبه الا قبال والمجد والكرم) المخدم
 الاعظم * دستوراً عظيم الامراء في العالم * مالك زمام احكام العرب والعجم *
 رافع مراتب العلم الى الغاية القصوى * مظهر كلمة الله العليا * المخصوص بالنفس

القدسية المكرم بالرياسة الانسية * تظورة ديوان الوزارة * عين اعيان الامارة *
 القار من قدح الفضل بالقدح للمعلي * المشهود له في المعارف باليد الطولى * كاشف
 اسرار الخفايق بعكره الصائب * منور اسرار الدقايق برأيه الثاقب (شعر) * لما
 بدت منه محامد جمة * في الناس سمي بالامير محمد * (الصاحب الفضل متصور
 اللوى * المساجد القرم الكريم الا وحده) * راي له كالبدري يشرق في الدجى *
 ويربك احوال الخلايق في غدد * (يا من يسا ثلثنا عن الغايات ان * فكرت فيه فهو
 غاية مقصد) * ما ان مدحت محمدا بمقاتلي * لكن مدحت مقاتلي بمحمد * غياث
 الحق والدين * والدين * رشيد الاسلام ومرشد المسلمين * ظل الله على الخلايق
 اجمعين * اجري الله آثار معاليه على صفحات الايام * وربط اطناب دولته باوتاد
 انجلوه والدوام * ولا زال ركن الدين بلطائف اعتسائه ركنينا * ومن العلم
 بعو اطف اشغافه مئينا * (و برحم الله عبدا قال آمينا) فهو الذي ارتفعت رايات اياته
 الملك والدين بآرائه * وانتشرت آيات الحق المبين بايمانه * تلالا في سمرات
 جلاله انوار السعادة الابدية * وازهر في حدائق كماله اشجار الكرامة السرمدية
 * شمل ارباب الفضل افضاله * واستنزل الدهر عن طباعه الابهة اقباله * وصار هود
 الامل من سحب اباديه * تفدق اسافله وتورق اعاليه * ان شبهته بالشمس المنيرة
 كذبت * او مثله بالسحب المطيرة لما اصبحت * من ابن للشمس دقايق معان تهر
 الابواب * وجلال عبارات تنشر الفضل للباب * واني للسحاب من الانعام * ما عم
 جهور الانام * ودام مدى الايام والايام * ولما قصدت شكر بعض نعمه التي
 تنظاها آثارها على * وهمت بذكر شيء من فوائده التي تنظر في انوارها بين
 يدي * انتهزت وسنا من اعين الزمان * وسنا في دياجير الحدنان * وقصرت
 الزينة على نقص العلايق * والاشتغال بالتدبر اللايق * فلا حظت الكتب
 المصنفة في الفن المشار اليه * واخرت كتاب المطالع منها مفرجا عليه * لما رايت
 الاصحاب يهتمون بعنه ودرسه * ويستكشفون من مظان لبسه * ويسألونني
 ان اشرحه شرحا يرفع ستاره * ويوضح سرايره * ملين في ذلك قالة الاحلاح *
 مكتر حين على بشوافع الاقتراح * فاخذت في شرح له كشف عن وجوه فوائده
 نقابها * وذلل من مسالك شعبه صعا بها * ولم اقتصر على حل تركيبه *
 والافصاح عن نكت اساليبه * بل حققت ايضا قواعد الفن وينت مقاصد القوم
 وبالفت في نقد الكلام * و اراد ما سخر لي من الرد والقبول والنقص والابرار *
 نعم قد اخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر * ونظمتها في سمط عبارات زواهر
 (وسميتها بلوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار) وخدمت بها حضرته العلية *
 وسدته السنية * لازالت مدين الفضائل والمآثر * ومحط رجال الافاضل والاكابر *

ونعمت بعروته خدمته الاستقبال * وفي سلك ذوي الاختصاص به الانسلاخ * الى
 الظفر من فائحة الطافه بفتح * ونفري الى البهم من صبح * صار فحسن عنايته عافية
 الزمان الخوان * مشطاً بلطف اعزازه عن عقال الهوان * فان روج ذلك * ز يف
 ناقد طبعه القديم * ولا حظني بين انعامه العيم * فشاعة من ذكره تحيط ليلادهم *
 بل ششنة امر فهم من اخزم * وها انا افحص في شرح الكتاب * والله للوفى
 للصواب * (قوله اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك) اقول الحمد هو الوصف بالجليل
 على جهة التظيم والتجليل وهو باللسان وحده والشكر على النعمة خاصة لكن
 موده يم اللسان والجنان والاركان فينهما عموم وخصوص من وجه لان الحمد
 قد يترتب على الفضائل والشكر يختص بالقواصل والالاء هي النعم الظاهرة
 والنعمة هي النعم الباطنة كالخواس وملا ما نها وخص الحمد بالالاء والشكر بالنعمة
 لاختصاصه بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به وتحقيق ما هيتهما ان الحمد ليس
 عبارة عن قول لتأبى الحمد لله بل هو فعل يشعر بتظيم للنعم بسبب كونه نعمة وذلك
 الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد بالتصافه بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان
 اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال دالة على ذلك والشكر
 كذلك ليس قول القائل الشكر لله بل صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به من السمع
 والبصر وغيرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعات
 والسمع الى تاني ما يني من مرضاته والاحتباب من منهيته وعلى هذا يكون الحمد
 اعم من الشكر مطلقا لعموم النعم الواصلة الى الحسامد وغيره واختصاص الشكر
 بما يصل الى الشاكر * والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب والقبالة عدم
 الفطنة والقوابة سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب والالهام القاء معنى في القلب
 بطريق الفهم والحق حال القول او العقد المطابق للواقع قياسه اليه اعني كونه
 مطابقا للامر الواقع واذا قيس الى الواقع فهو الصدق اى كونه مطابقا له اذا
 تمهد هذا التصور فنقول للنفس الناطقة قوتان نظرية وعملية ويمكن حل قرابين
 هذه الغلبة على مراتبها في كل واحدة منهما اما مراتب القوة النظرية فلان النفس
 في مبداء الفطرة خالية عن العلوم لكنها مستعدة لها والا لامتنع اتصافها بها
 وحينئذ تسمى عقلا هي لا ياتئيبها لها بالهوى الى الخالية في نفسها عن جميع الصور
 القابلة اياها ثم اذا استعملت آلتها اعني الخواس الظاهرة والباطنة حصل لها علوم
 اولية واستعدت لاكتساب النظريات وحينئذ تسمى عقلا بالملكة لانها حصل لها بسبب
 تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا رتبت العلوم الاولى وادركت
 النظريات مشاهدة اياها سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا
 صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شئت من غير تحشم كسب

اللهم انا نحمدك والحمد
 من آلائك * ونشكر
 والشكر من نعمائك
 ونسألك هدايا الهداية
 ونعوذ بك من الضلالة
 والقوابة * ونبتغي
 منك اعلام الحق *
 والهام الصدق *
 فانه لاعلم الا ما علمت *
 ولا دراية الا ما فهمت *
 انك انت الطيب
 الحكيم * والجواد
 الكريم * آمين

جدد في العقل والفعل ولما كان للانسان في مبدأ القطرة المرتبة الاولى والاثم تحصيل
المرتبة الثانية الى المشاعر الظاهرة والباطنة وهي كلها ثم يجب الحمد والشكر عليها
جدا لله تعالى على اعطائه انهما اشارة الى المرتبتين (وقوله ونسألك هدايا الهداية
اشارة الى المرتبة الثالثة فان تحصيل المطالب النظرية من مبادئها يتوقف على هداية
الله تعالى الى سواء الطريق اذ الطرق متعددة والتبديد بين الصواب والخطا لا يتم
بمجرد الطاقة البشرية ولما كانت الهداية وان اختصت حصول المطالب غير كافية
فيه بل لا بد منها من ارتفاع الموانع كالتيار والقواية استعاذ به منها (وقوله ونبتغي
منك اعلام الحق والهام الصدق اشارة الى المرتبة الرابعة لان ملكة الاستحضار
لا تحصل الا بعد اعلامات متتالية والهوامت متتالية وفيه اشارة بان المبدأ الفياض
للصور العقلية خزانة حافظة لها على ما تقر في الحكمة ثم كرر الاشارة الى المراتب
الاربعة بان رتب اربع قرائن بازاء كل مرتبة قرينة واحدة لتعليل ما رسم فيها فكأنه
قال انما جدتك على المرتبة الاولى لان استعداد العلوم ليس الا من حضرك وعلى المرتبة
الثانية لان دراية العلوم الاولى فيها المعدة نحو اكتساب الثواني بمنع حصولها
الا بالهامك وانما سألتك الهداية في تحصيل النظرات لانحصار العلم والحكمة فيك
واعلام الحق والهام الصدق لانك الجواد الحق والكرم المطلق وامام مراتب القوة
العملية فالها تهذيب الظاهر باستعمال الشرائع النبوية والنواميس الاكاديمية المشتمل
على جلها بل على كلها معنى الحمد والشكر حسب ما حققناه وانتهى تهذيب الباطن
عن الملكات الرديئة ونقص الارشاد عنه من عالم الغيب وذلك انما هي هداية الله وصرفه
النفس عن القواية وثالثتها ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو تحلي النفس
بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام الصدق ورابعها ما يتجلى له
عقيب اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكلية وهو ملاحظة جلال الله
تعالى وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضحكة في جنب قدرته الكاملة
وكل علم مستغرقا في علمه الشامل بل كل وجود وكل انما هو فياض من جنبه والى
هذه المرتبة اشارة بمحصر العلم والحكمة والجود فيه (وقوله ونبتغي اليك في ان نصلى
على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين) اقول من القضايا
المذكورة في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينهما
وكثيرا ما يستعملها الحكماء في كتبهم منها أنهم قالوا في المزاج ان انكسار الكيفيات
المتضادة واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية يوجب ان يكون لها نسبة الى
مبدأها الواحد بسببها يستحق ان يقبض على المتمزج صورة اوتفس وكلما كان المزاج
اعدل والى الوحدة الحقيقة اميل كانت النفس الفايضة عليه بمبدأها اشبه ومنها قولهم
ان النفس الفلكية تسخر بسبب حركاتها الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل

ونبتغي اليك في ان
تصلى على محمد سيد
المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين
الطاهرين من

فحصل لها بواسطة ذلك مناسبات الى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه
تفصيل عليها من تلك المبادئ الكمالات الالفة بها الى غير ذلك من المواضع ولها مثل
في المواد الجزئية لا تنكاد تنحصر ولما كانت النفس الانسانية شغوفة في المايق البدنية
مكدرة بالكدورات الطبيعية وذات المفيض عراسمه في غاية التزعم عنها لاجرم وجب
الاستعانة في امتقاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذاجهي الجرد والتعلق
حتى يقبل الفيض من المبد الفياض تلك الجهة الروحانية وهي منه بهذه الجهة
فان ذلك وقع التوصل في استحصال الكمالات العلية والعملية الى المؤيد بالار يستن مالك
ازمة الامور في الجهتين بافضل الوسائل اعنى الصلوة والثناء عليه بما هو اهله
ومستحقه (قوله وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية) اقول اراد بالعلم ههنا ادراك
المركبات وبالعرفه ادراك البسيط وهذا الاصطلاح يناسب ما تستعد من ائمة اللغة
ان العلم يعمد الى مصولين والعرفه الى مفعول واحد فلذلك خص المعارف بالالهية
والعلوم بالحقيقية وسمى المختصر بمطالع الانوار لان مسائل هذه الفنون تظهر بها
لقوة العقلية حقايق اشياء ظهورها بين يدي الحس بالاضواء وابواب هذا الكتاب
مظاهر تلك المسائل واسرارها لما ان المطالع مظاهر الكواكب وانوارها ورثته
على طرفين لان المنطق مقصود بالغير والحكمة مقصودة بالذات فكان ذلك من هذه
في طرف وهي منه في طرف آخر وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام لان الحكمة
علم باحث عن احوال اعيان الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر
الطاقة الانسانية والموجود اما واجب او ممكن والممكن اما جوهر او عرض فابحث
عن احوال الموجودات اما عن احوال تختص باحد هذه الاقسام او عن احوال
يشارك بين قسمين منها او بين ثلاثة فان كان عن الاحوال المشتركة فهي الامور العامة
وان كان عن الاحوال المختصة بالجواهر فهو قسم الجواهر او بالعرض فهو
قسمها او بانواجب فهو العلم الالهي وقدم الطرف الاول لان المنطق آلة لتحصيل
العلوم الحكمية والآلة متقدمة بالطبع ولما كانت الحاجة اليه لدرك المجهولات وهي
اما ان يطلب تصورها او يطلب التصديق بما يجب فيها من ثبوت او اثبات لاجرم حصره
في قسمين احدهما لاكتساب التصورات اى المجهولات من جهة التصور واثباتها
لاكتساب التصديقات اى المجهولات من جهة التصديق وبوب القسم الاول على
بابين فراقبين المقصود بالذات في هذا القسم وبين ما يكون توطئه ووضع الباب الاول
الذكر المقدمات وهي المقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وكان الانسب
تصديدها على القسمين لعدم اختصاصها بهذا القسم وجعل مباحث الافاظ منها
وان عددها بعضهم من ابواب المنطق تبينها على انها ليست جزءاً منه كما سيجي بيان
(قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق) العلوم اما نظرية غير آلية واما عملية آلية

وبعد فهذا مختصر في
العلوم الحقيقية والمعارف
الالهية وسميته بمطالع
الانوار ورثته على
طرفين الاول في المنطق
والثاني اربعة اقسام
الاول في الامور العامة
والثاني في الجواهر
خاصة والثالث في
العرض خاصة والرابع
في العلم الالهي خاصة
الاول في المنطق
وهو قسمان الاول
في اكتساب التصورات
وفيه بيان الباب الاول
في المقدمات وفيه
فصول متين

الفصل الاول في
الحاجة الى المنطق
العلم اما تصور ان كان
ادراكا ساذجا واما
تصديق ان كان مع
حكم بنى او اثبات
متين

ونفاة العلوم الآتية حصول غيرها ولما كان المنطق علماً آلياً يكون له غاية والغاية متقدمة
 في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله وكما
 ان غاية المنطق من مقدمات النروع فيه كذلك معرفة حقيقته ليكون الشارع على بصيرة
 في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة ثبوته لان هلية الشيء البسيطة متقدمة
 على ماهيته بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين
 احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون
 اليه في اكتسابها ولا شك ان الكمالات ثابتة ومالا يتم الشيء الثابت الاله فهو ثابت
 يلزم ان يكون المنطق ثابتاً ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على غاية
 المنطق فلانها اذا علم ان الاحتياج اليه لا ي سبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته
 فلان البحث بالآخرة ينساق اليه واما على الاحتياج اليه فظواهر عنون الفصل بالحاجة
 الى المنطق ابتاراً للاختصار وايضاً لما كان آخر ما يهمل اليه المقاصد قدمه ووسم
 الفصل به وأذقد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل
 بهما فقال المسلم اما تصور ان كان ادراكاً ساذجاً واما تصديق ان كان مع الحكم ينفي
 او ثبات اي العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه فان كان ادراكاً
 يحصل مع الحكم فهو التصديق والا فهو التصور وتوضيحه انا اذا تصورنا زوايا
 المثلث وتصورنا التساوي لثا متين والنسبة بينهما فلاخفاء في انا تشكل فيها قبل
 قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقفنا عليه جزئنا بها فيحصل لنا حالة ادراكية مفارقة
 للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقاً وتفيد
 الحكم بالنفي والاثبات لاجرا ج التقييد وههنا اشكالات يستدعي المقام ابرادها
 وحلها احدها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم
 لا يصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من
 التصورات الثلاثة والحكم فكذا لان الحكم حينئذ يكون سابقاً عليه ولا يكون معه
 وجوابه ان المصنف اختار ان التصديق بمجموع الادراكات الاربعة ولما كان الحكم
 جزءاً اخيراً للتصديق فحالة حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكاً يحصل مع
 الحكم معية زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا بنافي ذلك وكان النزاع في انه الحكم
 فقط او المجموع اتما ننأ من هذا المقام وثانيها ان التصديق امانفس الحكم او بمجموع
 الادراكات والحكم وايا ما كان لا يندرج تحت العلم اما اذا كان نفس الحكم فلانها
 عبارة عن ايقاع النسبة وهو من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة
 الكيف او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم
 والمجموع المركب من العلم وعما ليس بعلم لا يكون علماً وجوابه ان الحكم وايقاع النسبة
 والاسناد كلها عبارات والنقطة والتحقيق انه ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل اذعان

وقبول النسبة وهو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف وكيف لا وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست موجدة للنتائج بل هي مدلت للنفس لقبول صورها العقلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك وثالثها ان التقسيم فاسد لان احد الامر ين لازم وهو اما تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره واما اعتناح اعتبار التصور في التصديق وذلك لان المراد بالادراك الساذج اما مطلق الادراك او الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فان كان المراد مطلق الادراك يلزم الامر الاول وهو ظاهر وان كان المراد الادراك مع عدم الحكم يلزم الامر الثاني لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا في الصور فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء بالتقيضين او اشتراط الشيء بنقيضه وكلاهما محالان وجوابه ان اردتم بقولكم التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه فلا تم ومن البين انه ليس بمعتبر فيه فكم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور وان اردتم ان ماصدق عليه التصور معتبر في التصديق فسلم ولكن لانم انه يلزم ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه ممنوع ورأبها ان التصور والتصديق منقسمان الى العلم والجهل فلو اتسم العلم اليهها يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى نفسه وانه محال وجوابه ان العلم ههنا عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة وهو اعم من ان يكون مطابقا او لا يكون وخامسها ان قوله العلم اما تصور ار كان ادراكا ساذجا بجهة شرطية قدم الجزاء فيها على الشرط وذلك غير جائز وهى تقدير جوازه يكون محصل الكلام ان العلم ان كان ادراكا ساذجا فهو اما تصور وان كان ادراكا مع الحكم فهو اما تصديق ومن البين فساد هذه العبارة اذ قد اورد فيها كلمة اما بدون اختها وجوابه ان الشرط ههنا وقع حالا ولا يحتاج الى الجزاء (واعلم ان مختار المصنف في التصديق متطور فيه من وجوه الاول انه يستلزم ان التصديق ربما يكتسب من القول الشارح والتصور من الحجة اما الاول فلان الحكم فيه اذا كان غنيا عن الاكتساب ويكون تصور احد طرفيه كسبابا كان التصديق كسبابا على ما اختاره وسيأتيك بيانه وحينئذ يكون اكتسابه من القول الشارح واما الثاني فلان الحكم لا بد ان يكون تصورا عنده واكتسابه من الحجة الثاني ان التصور مقابل للتصديق ولا شيء من احد المتقابلين بجزءه للمقابل الآخر واما الواحد والكثير فلا تقابل بينهما على ما سمعنا من أئمة الحكمة الثالث ان الادراكات الاربع علوم متعددة فلا تندرج تحت العلم الواحد فعلى هذا طريق القسمة ان يقال العلم اما حكم او غيره والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محققى هذا الفن في كتبهم لا يقال الشيخ ما قسم العلم الى التصور والتصديق بل الى التصور

النازح والى التصور مع التصديق فإنه قال في الإشارات الشئ قد يعلم تصورا ساذجا مثل علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصورا معه تصديق مثل علمنا بأن كل مثلث فإن زواياه مساوية لقاعدتيه وذكر في الشفاء أن الشئ يعلم من وجهين أحدهما أن يتصور فقط كما إذا كان له اسم فخلق به تمثيل معناه في الذهن وأن لم يكن هناك صدق أو كذب كما إذا قيل إنسان أو قيل أفضل كذا فإنه إذا وقفت على معنى متماثل به من ذلك كنت تصوره والثاني أن يكون مع التصور تصديق كما إذا قيل لك مثلا أن كل يابض عرض لم يحصل لك من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقت أنه كذلك أما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك فقد تصورت ما يقال فإنه لا تنسك فيما لا تصور ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه تصور ولا ينعكس فالتصور في هذا المعنى يفيدك أن تحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالبيان والعرض والتصديق هو أن تحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك هذه عبارة السج وهي مصرحة بما ذكرنا لانا نقول ليس المراد أن العلم ينقسم إلى التصورين والالام يكن القسمة حاصرة فالتصديق عنده علم على مقتضى تعريفه وهو ليس شيئا منهما بل المراد أن العلم يحصل على الوجهين وحصوله على وجه آخر لا بنا في ذلك على أن سائر كتب الشيخ منقولة ينقسم العلم إلى التصور والتصديق فإنه ذكر في مفتاح المقالة الأولى من الفن الخامس من منطق الشفاء أن العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب ففكرى فبما أحدهما التصديق والآخر التصور وقال في الموجز الكبير في الفصل الأول من المقالة الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق وفي أول فصول كتاب النجاة كل معرفة وعلم أما تصور وأما تصديق إلى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر الالايق بشرح الكتاب ومن أراد الكلام المشبع الطويل الذيل فله بطول رسالة الممثلة في التصور والتصديق (قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا) أي ليس كل واحد من كل من التصور والتصديق ضروريا وليس كل واحد من كل منهما كسبيا وقبل الخوض في البرهان لابد من تحرير الدعوى فاذلك أشار أولا إلى تعريف الضروري والطرى باستردا فهمما بعرفيهما وصفا على سبيل الكشف وتعريف النظر لتوقفهما عليه فالعلم أما ضرورى او نظرى والضرورى ما لا يحتاج في حصوله إلى نظر كتصور الوجود والشئ والتصديق بأن الكل اعظم من الجزء والنظرى ما يحتاج في حصوله إلى نظر كتصور حقيقة الملك والروح والتصديق بحدوث العالم لا يقال التقسيم والتعريف فأسدان أما التقسيم فلأن مورد القسمة علم وكل علم أما ضرورى او نظرى فإن كان ضروريا لا يشمل النظرى وبالعكس فلا يكون مورد القسمة شاملا للقسامين وهكذا نقول في قسمة العلم إلى التصور والتصديق بل في كل

وليس الكل من كل
منهما ضروريا
لنحتاج في تحصيله
إلى نظر وهو ترتيب
مور حاصلة في الذهن
يوصل بها إلى
تحصيل غير الحاصل
والأما احضنا إلى
تحصيل ولا نظريا يحتاج
إليه والالافدونا على
تحصيل من

قسمة واما التعريف فلان التصديق الضروري قد يحتاج الى النظر لانه مفسر
 بما يكون تصور طريقه وان كان بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما وحيث
 لا يكون تعريف الضروري جامعا ولا تعريف النظرى مانعا لانا نجيب عن الاول
 بعد المساعدة على المتقدمين بالانتم انهما يتجان شيئا فان الحكم في الكلية على جزئيات
 العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا ادراج للاصغر تحت الاوسط سلماء لكن لم قلتم
 انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم ينتمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا
 في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب انصافها بالامور
 المتقابلة لمحققها في الصور المتعددة وعن الثاني بان تعريف التصديق البديهي مختلف
 فيه كما يختلف في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع
 الادراكات الاربعة فانما يكون بديها اذا كان ذلك المجموع بديها وانما يكون ذلك المجموع
 بديها اذا كان كل واحد من اجزائه بديها ومن ههنا تراه في كتبه الحكمية يستدل ببداهة
 التصديقات على بداهة التصورات واما عند الحكم فخط البداهة والكسب هو نفس الحكم
 فقط فان لم يخرج في حصوله الى نظر يكون بديها وان كان طر فبالكسب لا بقال حصول الحكم
 مقتدر الى صور الطرفين وان كانا سرطانية فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج
 الحكم اليه فلا يكون بديها لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات وثبوت
 الاحتياج بواسطة لاننا في ذلك على ان التفسير المذكور ليس للتصديق الضروري
 بل للاولى فان المجربات والتواترات والحدسيات ضرورية وليس تصورات اطرافها
 كافية في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اصطالحنا ههنا على ذلك لم نتم البرهان على
 امتناع كسبية التصديقات كلها ولم نحصر الموصل الى التصديق في الجملة لجواز
 ان يكون الموصل هو الحدس او التواتر او غير ذلك ونظرت ترتيب امور حاصله
 يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فان ترتيب في الافة وضع كل شئ في رتبته وهو
 قريب من مفهومه الاصطلاحي اعني جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم
 الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التأليف اذ لا
 اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه وانما قال امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد
 والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت متكررة اولا وهي اعم من الامور التصورية
 والتصديقية وقيدتها بالاصلة لامتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصله ويندرج
 فيه مواد جميع الاقضية وهو اولى من المعلومه لان العلم وان جاز اخذ اعم الا انه
 مستترك والاحتراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب في صناعة التعريف واعتبر
 في المطلوب ان يكون غير حاصل لا متناع تحصيل الحاصل وهذا تعريف بالعلم
 الرابع كما هو المشهور ورسم لا اعتبار بالخارج فيه والاشكال الذي استصعبه قوم
 بانه لا يتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالخاصة وحده ما ع انه يصح التعريف

باحدهما على رأى المتأخرين حتى غيروا التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور
 فليس من تلك الصعوبة في شيء اما اولافلان التعريف للفردات انما يكون بالاشتقاق
 كالناطق والضحك والاشتقاق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شيء له المشتق منه
 فيكون من حيث المعنى مركبا واما ثانيا فلان الفصل والخاصة لا يدان على المطلوب
 الا بترتبة عقلية موجبة لا تنقل الذهن اليه فالتركيب لازم واما ان التعريف بالعلل
 تعريف بالمساين فيجوابه ان معناه ليس ان العلة انفسها معرفات للماهية بل الماهية
 يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلة امور لا ياتيناها وتعمل عليها فربما يحصل لها
 بالقياس الى كل علة محمول وربما يحصل لها بالقياس الى علتين او اكثر فتعرف
 الماهية بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة لها من حيث القياس الى العلة
 ويمكن ان يقال ايضا العلة المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بالحقيقة بل قيل
 انها علة على سبيل التشبيه والمجاز وهذا التعريف انما هو على رأى من زعم ان الفكر
 امر مفارق للانتقال اما من جملة نفسه فقد عرفه بأنه حركة ذهن الانسان نحو المبادئ
 والرجوع عنها الى المطالب فأنه الحركة الاولى هو المطلوب الشعور به من وجه
 وما هي افه الصور العقلية المخزونة عند النفس وما اليه الحد الاوسط والذاتي والعرضي
 وما منه الحركة الثانية وما هي فيه الحدود والذاتيات والعرضيات ليرتبطا خاصا
 وما هي اليه تصور المطلوب او التصديق به فالحركة الاولى تحصل للمادة والثانية
 تحصل للصورة وحينئذ يتم الفكر وازائه الحدس اذ الحركة فيه اصلا وهو يختلف
 في الحكم كما ان الفكر يختلف في الكيف وينتهي الى القوة القدسية الغنية عن الفكر اذا
 انتقل هذا على صحايف الازهان فلنشرع الآن في تقرير البرهان فقول اما الدعوى
 الاولى فلان كل واحد من كل من التصور والتصديق لو كان ضروريا لم ينتج
 في تحصيل شيء منهما الى نظروا التالي باطل ضرورة احتياجنا في بعض التصورات
 والتصديقات اليه وهذا اولى مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا ينافي
 الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجربيات وما لم يتوجه اليه العقل يجهل
 ثم يعقل واما الدعوى الثانية فلانه لو كان كل منهما نظريا لم تقدر على اكتساب شيء
 منهما وقياد التالي يدل على فساد المقدم ببيان الملازمة ان اكتساب النظري انما
 يكون بعلم آخر واكتسابه ايضا يكون بآخر وهلم جرا فان عادت سلسلة الاكتساب
 يلزم الدور او ذهبت الى غير النهاية يلزم التسلسل وهما يستلزمان امتناع القدرة
 على الاكتساب اما الدور فلانه يفضي الى توقف المطلوب على نفسه وحصوله قبل
 حصوله واما التسلسل فتوقف حصوله حينئذ على استحضار ما لا نهاية له وانه محال
 وربما يورد ههنا اعتراضات الاول ان ردت بالتصور التصور بوجه ما فلم قلتم انما
 نحتاج في حصول شيء منها الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شيء يتوجه اليه

العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلا تم ان الكل لو كان
 نظرا يادار اوصار متسلا وانما يلزم ذلك لو لم يفته سلسلة الاكتساب الى التصور
 بوجه ما والجواب من وجهين الاول ان الاكتساب اما ان ينهي الى التصور بوجه
 ما ولا ينهي واياما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان لم يفته فظاهر واما ان انتهى
 فلان ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر نقل
 الكلام اليه حتى يلزم التسلسل في تصورات الوجوه الثاني ان المراد بالتصور مطلق التصور
 اعم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن انخاص وقد
 تبين بطلانه لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام و بين تحققه و يلزم من عدم
 تحققه الا في ضمن انخاص عدم ارادته الا في ضمنه الثاني ان قولكم لو كان الكل
 نظرا يلزم الدور او التسلسل والقضايا التي ذكرتم في بيانه نظرية على ذلك التقدير
 فلا يمكن لكم الاستدلال بها والآن الدور او التسلسل وهذا الشك ان اورد بطريق
 التعمق بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم بجميع مقدماته فانه لو اريد اتعاه يلزم
 الدور او التسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك التقدير تحتاج الى
 كاسب و يعود الكلام فيه فيدور او يتسلسل فالجواب عنه بالان لا ان تلك القضايا
 كسبية على ذلك التقدير بل بديهية غاية ما في الباب استحالة ذلك التقدير سلبه لكن
 لانه انما لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت
 كسبية في نفس الامر وهو ممنوع وان اورد على سبيل المناقضة فان منع بذاهة القضايا
 المذكورة فلا يكاد يتوجه لان الملل ما ادعى بدايتها بل صحتها في نفس الامر وان
 منع صدقها فلا يخلو اما ان يمنع صدقها في نفس الامر او على ذلك التقدير ونظره انه
 لا يمكن التعمق عن المنع الاول بل انعام الملل لازم واما المنع على ذلك التقدير
 بان يقال لانه صدق تلك القضايا على ذلك التقدير و بين توجيه المنع بانها كسبية
 على ذلك التقدير والكسبي يمكن تعرق المنع اليه او يقال هب ان تلك القضايا معلومة
 الصدق في نفس الامر لكن لانه انما معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة
 على ذلك التقدير وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور
 او التسلسل فهو منع مندفع بالتزديد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا
 يخلو اما ان تكون صادقة على ذلك التقدير او لا تكون واياما كان يحصل المطلوب
 اما اذا كانت صادقة على التقدير فلتتام الدليل لما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن
 صادقة فلكون التقدير متافيا للواقع حيثذ ومنا في الواقع منتهى في الواقع الثالث
 ان لزوم التسلسل مبني على ان التصور لا يمكن اكتسابه من التصديق وبالعكس فالاولى
 ان يقول ليس كل من كل منهما نظريا لانا نعلم بالضرورة بعض التصورات
 والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان اثني والاثبات

لا يجتمعان ولا يرتقان او تقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية
لا متع حصول علم هو اول العلوم والتالي باطل اما اللازمة فلان كل علم فرض
لا بد ان يتقدمه علم آخر على ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما بطلان
التالي فلان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور
والتصديق وهو علم اول (قوله بل البعض من كل منها نظري) لما بطل ان كل
واحد من التصورات والتصديقات ضروري او نظري لزم ان يكون البعض من كل
منهما ضروريا وبالعوض الآخر نظر بان قلت كذب الموجبين الكليين لا يستلزم
الاصدق السالبيين الجزئيين وهما اهم من الموجبين الجزئيين وصدق الاعم لا يستلزم
صدق الاخص قلنا ان تصورات وتصديقات فالوجبة والسالبة منساويان اذا تقرر
هذا فتقول اما ان لا يمكن اقتصاص الغزليات من الضروريات او يمكن والاول باطل لان
من علم لزوم امر لا مرث علم وجود الملزوم او عدم اللازم علم بالضرورة من ذلك وجود
اللازم ومن هذا عدم الملزوم وايضا من حصل عنده ان كل (ج ب) وكل (ب ا)
فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج ا) فحين ان اكتساب الغزليات من الضروريات يمكن
في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخلو اما ان ينال كل مطلوب نظري من كل
ضروري وهو اولي البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة
وطرق معينة مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتثليل والاستقراء
في التصديقات وحينئذ اما ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف
ما وقعت وهو ظاهر الاستحالة او لا يحصل الا اذا كانت على شرائط واورضاع
مخصوصة كساواة المرف وتقدمه في المعرفة وكونه اجلي في التصور واجباب
صغرى الشكل الاول وكلية كبراه في التصديق وحينئذ اما ان يعلم وجود تلك الطرق
والشرائط وصحتها بالضرورة او لا الاول باطل والالم يمرض الفلظ في انطوار
العقلاء ولم يتور الضلال لآراء العلماء لكن بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى
الافكار بل الانسان الواحد نفسه بحسب اختلاف الانظار فست الحاجة الى علم يتعرف
منه تلك الطرق والشرائط وهو المنطق لا يقال لانم انها لو كانت ضرورية لم يقع
غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع الغلط من جهة الاختلال فيها وهو
ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لانا نقول تلك الطرق والشرائط
تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة فلو كانت معلومة بالضرورة لم يقع الغلط
لا في الصورة ولا في المادة او نقول وقوع الغلط اما من جهة الصورة او من جهة المادة
واما كان يتم الكلام اما اذا كان من جهة الصورة فظاهر واما اذا كان من جهة المادة
فلان الغلط من جهة المادة ينتهي بالآخرة الى الغلط من جهة الصورة لان المبادئ
الاول بدئية فلا يقع الغلط فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت المبادئ التواني

بل البعض من كل
منهما ضروري
وبالعوض نظري يمكن
فحصه من البعض
الآخر الضروري
بطرق معينة
وبشرائط مخصوصة
لا يصلح وجودها
ولا صحتها بالضرورة
ولذلك يمرض الفلظ
في الفكر كثيرا من

ايضا صحيحة وهم جرافلايق الفلط اصلا فقد بان ان وقوع الفلط في الفكر لابد وان يكون نفسا صورة في سلسلة الاكتساب المنتهية الى البسادي الضرورية ثم يفهم ان يقال عدم وقوع الفلط انما يلزم لو كانت معلومة وضرورتها لاتستلزم ذلك وعلى تقدير العلم بها انما يقع الفلط اذ اروعيت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق لا يتوقف على ذلك نعم ثبات الاحتياج الى تعلم موقف عليه لكن المدعى ليس ذلك وكذلك تقسيم العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال العلوم ليست بأسرها ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان (قوله فاختيج الى قانون يفيد) هذه اشارة الى تعريف المنطق فالقانون لفظ سرياني روي انه اسم المسطر بلقتهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل مقدمة كلية نصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج القرع من القوة الى الفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لانطباقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه والمعلومات تتناول الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية وانما لم يقل يفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب الكشف للايوهم بالانتقال الذاتي على ما يتبادر اليه الفهم من تلك العبارة فصرح بالمقصود جريا على وتيرة الصناعة والمراد بقوله بحيث لا يمرض الفلط في الفكر عدم عروضه عند مراعاة القانون على ما لا يخفى فان المنطق ربما يخطئ في الفكر بسبب الاهمال هذا مفهوم التعريف واما احترازاته فالقانون كالجنس يشمل سائر العلوم الكلية واحتزازه عن الجزئيات وبقي التبيد كالفصل احتراز عن العلوم التي لاتفيد معرفة طرق الانتقال كالنحو والهندسة وهذا التعريف مشتمل على الملل الاربع فان القانون اشارة الى مادة المنطق فان مادته هي القوانين الكلية (وقوله يفيد معرفة طرق الانتقال اشارة الى الصورة لانه المخصص للقانون بالمنطق والى العلة الفاعلية بالانترام وهو العارف العالم بتلك القوانين) وقوله بحيث لا يمرض الفلط اشارة الى العلة الفاعلة وانما عرفه بالملل الاربع لان المراد بيان حقيقة المنطق والتعريف بها يفيد حقيقة المعرفة فان وجود المعلوم من لوازمها فاذا وجدت في الذهن يلزم وجوده فيه لا يقال التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بالبيان اما ولا فلان المنطق علم والقانون من المعلومات واما ثانيا فلانه قوانين متعددة فلا يصدق عليه القانون الثاني التعريف دوري لان معرفة طرق الاكتساب جزء من المنطق فيوقوف تحققه على معرفة طرق الاكتساب فلو كانت معرفتها مستفادة من المنطق توقفت عليه فيلزم الدور لانما يجب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوماته كما يقال فلان يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد ههنا المعلوم فاندفع الاشكال

فاختيج الى قانون
يفيد معرفة طرق
الانتقال من المعلومات
الى المجهولات
وشراطينها بحيث
لا يمرض الفلط في
الفكر الا نادرا وهو
المنطق

وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتعددة لانها لما اشتركت في مفهوم القانون وكان المقصود تعريف المنطق من حيث انه علم واحد صبر عنها به وعن الثالث بانا لانعلم ان معرفة طرق الاكتساب جزء المنطق وانما تكون ان لو لم يكن المراد بها جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هي مستعملة في سائر العلوم والمنهية على ذلك استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات (وقوله الانادرا لادخله في التعريف وقيل انه متعلق بمجمله لا يمرض الفلظ واعترض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع الخطاء اصلا والافلظ له يكون اكثريا لانادرا وقيل انه متعلق بقوله فاحتج فان بعض الناس كالمؤيد بالقوة القدسية لاحتجاج اليه ورد بانه لم توجه السؤال الثاني حيثئذ ويمكن ان توجه القولان اما الاول فلان لتحصيل العلوم مراتب متفاوت كما لا وتقصانا وكما انها تنتهي في الكمال الى حد لا يقع الخطاء اصلا كذلك في جانب نقصان تنهي الى حد نبئت جميع افكار الشخص من مطالبه كما اذا كان متناهيا في البلادة حتى لو قدراته قد توقف على جمع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها خطأ بلادته وكأن المصنف قد اودا الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق من هذا الكتاب فخطأ العثم واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما ينطبق فيها الفلظ وما ليس من شأنها ذلك وهي العلوم المتسقة المنظمة التي تنساق الاذهان اليها من غير كلفة ومشقة كالتندسيات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق وانما الحاجة اليه للقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالقياس الى العلوم التي من القسم الاول استثنائها بقوله (الانادرا على معنى ان الناس محتاجون في اكتساب العلوم النظرية الى المنطق الانادرا في بعض العلوم لايضمن الناس حتى رد ماذكروا هذا على قاعدة القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في مصرير السؤال الاول وهي منظور فيها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي تحتاج الى نظر والنظر مجموع حركتين حركة لتحصيل المبادئ وحركة لتزيينها ولانك ان تحصيل المواد وتزيينها يحتاجان الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطاء فيها لا ينافي ذلك وانما سمى هذا الفن منطقا لان المنطق يطلق على النطق الخارجي الذي هو اللفظ وعلى الداخلي وهو ادراك الكليات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الانفعال ولما كان هذا الفن يغوى الاول ويسلك باث في سلك السداد ويحصل بسببه كالات الثالث لاجرم اشتق له اسم منه وهو المنطق (وقوله فان قيل المنطق لكونه نظريا) قد عورض في ان المنطق محتاج اليه في اكتساب العلوم النظرية وتقريرها ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه وذلك من وجهين الاول لو افترقا كتاب العلوم النظرية الى المنطق لزم الدور والسلسل واللازم محال بيان الملازمة ان المنطق نظري يمرض فيه الفلظ لانه لو كان ضروريا او نظريا لا يمرض فيه الفلظ لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصناعة وحيثئذ يقتصر اكتسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فان تناهت القوانين دار

فان قيل المنطق لكونه نظريا يمرض فيه الفلظ يمرض في قانون آخر وتسلسل ولان كثيرا من الناس يكتسب العلوم والمعارف بدون المنطق قلنا المنطق بمضد ضروري وبعضه نظري يكتسب من الضروري منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها بطريق بين كما ستعرفه فاستغنى عن منطق آخر وتكفي بعض الناس نادرا من الاكتساب بدون المنطق لا يفي الحاجة اليه من

والانسلسل ولما استلزم الدور التسلسل اقتصر عليه هذا توجيه على محاذاة
ما في الكتاب والاحسن ان يقال ان المنطق ليس ضروريا بالامتنع هروض الغلط
في الافكار لان المبادئ الاول ضرورة فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا
لم يمكن وقوع الغلط اصلا فهو نظري فيحتاج في اكتسابه الى قانون آخر فان وجد
في سلسلة الاكتساب ما يقتضي الى ما يقتضي اليه لزم الدور والازم التسلسل لابقال
لان لزوم التسلسل لجواز الانتهاء الى قانون ضروري لانا نقول المنطق هو العلم
بجميع طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات فانها ان كانت تصورية
فطريق الانتقال اليها القول الشارح وان كانت تصديقية فطريق الانتقال
اليها الحجة فلا طريق انتقال الا وهو من المنطق فلو كان نظريا فلي طريق يفرض
للانتقال يكون نظريا والازم خلاف المقدر الثاني لو كان المنطق محتاجا اليه
في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والثاني باطل لان كثيرا
من العلماء والنظار مجردين عن هذه الآثار يكتسبون العلوم والمعارف مصيين
في الافكار والمراد بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف التصورات بناء على ماسبق
من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم ادراك المركب وتقرر الجواب عن الاول اننا لاثم
ان المنطق لو كان نظريا يعرض فيه الغلط لزم التسلسل وانما يلزم لو كان نظريا بجميع
اجزائه وهو ممنوع بل بعضه ضروري وبعضه نظري مستفاد من الضروري
منه بطريق ضروري كما يكتب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها وهو
الشكل الاول بطريق بين كالحلف والافتراض والعكس فان الخلف يرجع الى القياس
الاستثنائي والعكس والافتراض الى قياس منتظم من الشكل الاول فانه يقال في العكس
مثلا متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكما صدقتا صدقت
النتيجة ينتج انه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وكذلك في الافتراض على ما استطلع
على تفاصيله ان شاء الله تعالى ووربما يقرر الجواب بان المنطق قسمان ضروري
ونظري وهو على ثلاثة اقسام اصطلاحات يثبت عليها بتغير الالفاظ والبارات كالكلبي
والجزئي والجنس والفصل وما ينساق اليه الذهن لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنتظمة
وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما الى المنطق واما من شأنه ان يتطرق اليه الغلط وهو قليل
جداف يستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا انسب بجواب السؤال على
الوجه الذي قرره المصنف والتقرير الاول انسب بما ذكرنا فان قيل القسم الضروري
مع الطريق الضروري ان كان كافيا في اكتساب القسم النظري كفي في سائر العلوم
فلا حاجة الى المنطق والافتراض اكتسابه الى قانون آخر لا يقال لاننا لو كفي في
الاكتساب في المنطق يلزم ان يكون كافيا في اكتساب جميع العلوم وانما يلزم لو كانت
الافكار بأسرها واردة على القسم الضروري وليس كذلك لانا نقول العلوم اما

ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واما كان يلزم ان يكون القسم الضروري
كافيافي اكتسابها اما ان تعلقت بالقسم الضروري فظاهر واما ان تعلقت بالقسم النظري
فلان القسم النظري كاف في اكتساب تلك العلوم والتقدير ان الضروري كاف
في اكتسابه والكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء فيكون الضروري كافيافي
تلك العلوم ايضا لاجل ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم الا ان الاحاطة
بجميع الطرق اصول للذهن من الخطاء للقدرة حيث تد على التمييز بين الصحيح والفاقد
منها على اى ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القدر لانا نقول القسم
الضروري اما ان يستقل باكتساب المجهول لا حيث لا يمرض الفلظ في الفكر البتة
فاستغنى عن المنطق اولم يستقل فيحتاج الى قانون آخر قلنا لا نعم ان القسم الضروري
مع الطريق الضروري ان كفى في سائر العلوم لم يفتقر الى المنطق اذ معنى الكفاية
ان الضروري مع طريقه اذا حصل لاحد تمكن من اكتساب النظري من غير
احتياج الى ضمنية واذا حصل تمكن من اكتساب سائر العلوم بواسطتها وهذا
لا ينافي الاحتياج اليها مابل يوجب على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب ان يكون
كافيافي لاحتياجه الى الوساطة ايضا وعلى اصل التبهة منع آخر وهو انالان
ان المنطق لو كان ضروريا لم يمرض الفلظ وانما يكون لو كان امرا معلوما مراما لكن
لما لم يكن هذا الشيء واقعا لم يتعرض له وتقرر الجواب عن الثاني ان المدعى كون
المنطق محتاجا اليه في الجملة وتمكن بعض الناس من الاكتساب بدونه لا ينافي الحاجة
اليه في الجملة ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يوجب استغناء الكل عنه كما ان استغناء
الشاعر بالطبع عن علم العروض والبدوى عن علم النحو لا يقتضي استغناء غيرهما
عنهما والتحقيق ان تحصيل المعلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه
واما المؤيد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالمدس فهي
بالقياس اليه ليست نظرية والكلام في احتياج المطالب النظرية * واعلم ان
المجهولات تصير معلومة اما بمجرد العقل اذا توجه اليها او مع الاستمانة بما يحضر
في الذهن عند حضورها او بقوة اخرى ظاهرة كافي في المحسوسات والتجربات
والتواترات او باطنة كالوجودات والوهميات او بالحدس وهو ان نسمح المبادى
المرتبة للذهن دفعة او بالنظر فيكون هناك مطلوب تحرك النفس منه طالبا لمباديه ثم
ترجع منها اليه او بالتعلم فلا تكون المبادى حاصلة بنظر او سماع بل بما عها
من معلم فان قلت لا بد ان يكون هناك من فكر لان النفس تنفكر عند السماع فنقول المعلم
اذا اورد قضية فتصور التعلم اطرافها فان لم ينسك فيها تبع التصديق التصور
وان شك فاما ان يفكر في نفسه فيعلم لا بطريق التعلم او يفقه المعلم القياس فاعلم انما هو
مع القياس ولا يفكر فيه فان الفكر حركة النفس تدل بهامن شيء الى شيء طالبا لا واجدا

وليس في العلم هذه الحركة فالحاجة الى المنطق انما هو يحصل العلوم بالنظر لا بطريق
 آخر ولما كانت العلوم بالقياس الى الالذهان متفاوتة الحصول كان الاحتياج الى المنطق
 متفاوت بحسب ذلك (قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق) من مقدمات الشروع
 في العلم ان العلوم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذ علم ان اى شئ هو
 موضوعه بتغير ذلك العلم عند الطالب فضل تغير حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطة ما
 ولما كان التصديق بالموضوعه مسبوقا بالتصور ووجب تصدير الكلام بتعريف
 موضوع العلم فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية كبعد
 الانسان لعلم الطب فانه باحث عن احواله من جهة ما يصح ويزول عن الصحة وكافعال
 المتكلمين لعلم الفقه فانه ناظر فيهما من حيث تحمل وحرر وتصح وتفسد وهذا
 التعريف لا يتضح حتى اتضاحه الابدان امور ثلاثة الاول العرض وهو المحمول
 على الشئ الخارج عنه الثاني العرض الذاتي وهو الذى يلحق الشئ لما هو هو اى
 لذاته كحقوق ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة او بطهه بواسطة جزئه سواء كان
 اعم كحقوقه الغير لكونه جسما او مساويا كحقوقه التكلم لكونه ناطقا او بطهه بواسطة
 امر خارج مساويا كحقوقه التجب لادراكه الامور المستغربة واما ما يلحق الشئ
 بواسطة امر اخص كحقوق الضحك للحيوان لكونه انسانا او بواسطة امر اعم
 خارج كحقوق الحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى عرضا ذاتيا بل غريبا فهذه
 اقسام خمسة للعرض حصره المتأخرون فيها ويتناولها الحصر بان العرض اما ان
 يعرض الشئ اولا وبالذات او بواسطة او بالداخل فيه او خارجا وخارجا
 اما اعم منه او اخص او مساويا زاد بعض الافاضل قسما سادسا وراى عده
 من الاعراض الغريبة اولى وهو ان يكون بواسطة امر مابين كالمراة للجسم
 المهن بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قيل نحن نقسم العرض هكذا
 العرض اما ان يلحق الشئ لا بواسطة لحوق شئ آخر او بتوسطه والوسط
 اما ان يكون داخلا في الشئ او خارجا الى آخر القسمة وحيث لا يمكن ان يكون الوسط
 مابين لان المابين لا يلحق الشئ وايضا الوسط على ما عرفة الشيخ ما يقرن بقولنا لانه
 حين يقال لانه كذا فلا بد من اعتبار الحمل والمابين لا يكون محمولا قلنا السؤال
 باق لان العرض الذى يلحق الشئ بلا توسط لحوق شئ آخر او بلا وسط على
 ذلك التفسير لا يجب ان يكون طارضا لما هو هو لجاز ان يكون لامر مابين بل الذى
 كان لشيء ولم يكن لآخر ولا يكون للآخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وبالذات
 وما لم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان لشيء آخر فهو له ثانيا وبواسطة سواء لم يابنه
 او يابنه كما يقول جسم ابيض و سطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض
 لان السطح ابيض وكما ان الحركة زمانية وكذا الجسم لكن الزمان له ثانيا ولو كان

الفصل الثاني في
 موضوع المنطق
 موضوع كل علم
 ما يبحث فيه عن
 عوارضه اللاحقة لما
 هو هو من

المراد هناك ما ذكره لم يكن اثبات الاعراض الاولى من المطالب العلمية ضرورة
ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت والشبهة اما انشأت من عدم الفرق بين الوسط
في التصديق وبين الواسطة في الثبوت والشيخ صرح بذلك في كتاب البرهان من منطلق
النفاذ مراراً وقال الفرق بين المقدمة الاولى وبين مقدمة محمولها اولى لان المقدمة الاولى
والاحتياج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن
فيه فكثير اما احتياج الى وسائط وفي تعريف العرض الذاتي على ما ذكره ونظر لانهم
عدوا ما يلحق السى لجزءه الاعم منه وليس كذلك لان الاعراض التى اهم الموضوع
وغيره خارجة عن ان تغيبه ائرا من الآثار المطلوبة له اذ تلك الآثار انما هي توجد
في الموضوع وهي توجد خارقة عنه ولا ترى ان علم الحساب انما جعل علما على
جدة لان له موضوعا على حدة وهو العدد بنظر صاحب فيما يرضى له من جهة
ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم لكان موضوعه
الكم لا العدد فالاولى ان يقال العرض الذاتي ما يلحق السى لما هو هوا وبواسطة امر
يساويه كالفصل والعرض الاولى او يقال ما يخص بذات السى ويسمى افراده
اما على الاطلاق كالثلث من تساوى الزوايا الثلث لثقتين او على سبيل التقابل كما
لنظ من الاستقامة والافضاء فانه ما يعمل على كلية الموضوع لكن لا يكون ذلك الجمل
لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك لكن لا يحتاج في عروضه الى ان يصير نوعا معيناً
بتعريفه لقوله كما لا يحتاج الجسم في ان يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا
او انسانا بخلاف الضحك فانه يحتاج الى ان يصير انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل
قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق كالحضك بالفعل ووجه التسمية اختصاصه
بذات السى وما لا يختص بالسى بل عرض له لامر اعم او يختص ولا يسميه بل يكون
عارضاً له لامر اخص يسمى عرضاً غريباً لما فيه من الفرابية بالقياس الى ذات السى
النالت البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منه جملها اما على موضوع العلم
او انواعه او امراضه الذاتية او انواعها كالناقص في علم الحساب على العدد والثلاثة
والفرد وزوج الزوج فهى من حيث يقع البحث فيها تسمى مباحث ومن حيث يسأل
عنها مسائل ومن حيث يطلب حصولها مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين
نتائج فلسفى واحد وان اختلفت العبارات بحسب اختلاف اعتبارات * واعلم
ان ما عرف به المصنف موضوع العلم ليس بقول الا الاعراض الاولى ونخرج منه
التي بواسطة امر مساو داخل او خارج والتعويل على ما شيدنا اركاناً (قوله)
والتصورات والتصديقات قد سبق الى بعض الاذهان ان موضوع المنطق اللفاظ
من حيث انها تدل على المعاني وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق
مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا كل (ح ب) وكل

والا لتصورات
والتصديقات هي
التي يبحث في المنطق
من هو ارضها
اللاحقة لما هي هي
وهي كونها توصل
الى المطلوب تصوري
او تصديقي ايضا لا
قريباً او بعيداً فهي
موضوع المنطق
ميت

(ب ا) قياس والقضية الاولى صغرى والاخرى كبرى وهى مركبة من الموضوع والمحمول حسبو ان هذه الاسماء كلها بازاء تلك الافساظ فيذبوا الى انها هى موضوعه وليس كذلك لان نظر المنطق ليس الا فى المعانى المعقولة ورباطته بجانب الافساظ انما هى بالعرض كما سيلوح به مقامه وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثنائية لا من حيث انها ماهى فى انفسها ولا من حيث انها موجودة فى الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع فى ذلك الايصال اما تصوير المعقولات الثنائية فهو ان الوجود على جهتين فى الخارج وفى الذهن وكما ان الاشياء اذا كانت موجودة فى الخارج يرض لها فى الوجود الخارجى عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت فى العقل عرضت لها من حيث هى متمثلة فى العقل عوارض لا يحاذى بها امر فى الخارج كالكلية والجزئية فهى المسماة بالمعقولات الثنائية لانها فى المرتبة الثانية من التعقل ولما التصديق بموضوعيتها فلان المنطق يبحث عن احوال الذات والعرضى والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والحلية والشرطية والقياس والاستقراء والتبديل من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات ثنائية فهى اذن موضوع المنطق ويبحث عن المعقولات الثالثة وما بعدها واعترض عليه اكثر المتأخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظايرها فلا تكون هى موضوعه ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف عن طريقة المحققين الى ما هو اعم فقالا موضوعه التصورات اى المعلومات التصورية والتصديقات اى المعلومات التصديقية لان بحث المنطق عن اضرانها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايصالا قريبا اى بلا واسطة ضمنية كالحدد والرسم وايصالا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه امر آخر فاذا ضم يحصل منهما الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى تصديق مجهول ايضا لا قريبا كقياس والاستقراء والتبديل او بعيدا ككونها قضية وعكس قضية وتقضى قضية فانها مالم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا ابعدا ككونها موضوعات ومجولات فانها انما توصل اليه اذا انضم اليها امر اخر فحصل منهما القضية ثم تنضم اليها ضمنية اخرى حتى يحصل القياس او الاستقراء والتبديل ولا يخفى ان اىصال التصورات او التصديقات الى المطالب قريبا او بعيدا وابد من العوارض الذاتية لهما فتكون هى موضوع المنطق لا يقال لاسئلة فى المنطق

محو لها لا يصل البعد او الابد فلا يكون عرضا ذاتيا يبحث فيه عنه لانا نقول
المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر اعتماد
تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال عبر عنها به على
سبيل الاجال قطعا للتطويل الا ز م من التفصيل لا يقال كل ما يبحث عنه المنطقي
اما تصور او تصديق من الحقيقة المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات
والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لانه عوارضه الذاتية لانا نقول
الحقيقة المذكورة داخلة في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبرت الحقيقة المذكورة
على انها خارجة عن التصديقات لم تكن مجهولا عنها وان اعتبرت على انها داخلة
لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع غروجا عن التصورات والتصديقات
التي هي موضوعات هذا تقرير كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق
يبحث عن الكلية والجبرية والذاتية والمرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من
المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق في شيء
لا يقال المنطق يبحث عن ان الكلى الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة
والجنس ماهية مبهمة والفصل علة للجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج
الى غير ذلك مما ليس بمبحثنا عن المعقولات الثانية لانا نقول لانها من مسائل المنطق
فان يصح اما عن الموصلات الى المجهولات او عما ينفع في ذلك الايصال ومن البين
ان لا يدخل لها في الايصال اصلا بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ او على
جهة تقيم الصناعة بما ليس منها ولا يصح ما يباحث في تصوره على اذهان المتعلمين
على انهم ان عتوا بالمعلومات التصورية والتصديقية ماصدقتا عليه من الافراد يلزم
ان يكون جميع المعارف والحجج في بيان سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الايصال
موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عتوا بها
مفهومها يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات
مسائله لا تلحقهما من حيث هما بل الامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل
لا يعرض العلوم التصورية الا من حيث انه ذاتي والا يصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه
الا لانه حد وكذا الانكسار الى السالبة الضرورية لا يعرض العلوم التصديقية الا لانه
سالبة ضرورية ونتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الا من حيث انه مرتب على هيئة
الشكل الاول الى غير ذلك وليس كذلك ان نورد هذا السؤال على المعقولات الثانية فان
البحث عن احوالها من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى وكان القانون
المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد فلا تغفل عن النكتة (قوله والموصل
الى التصور يسمى قولنا شارحا) قديين ان المنطق اما ناظر في الموصل الى التصور
يسمى قولنا شارحا لشرح ماهية الشيء واما ناظر في الموصل الى التصديق ويسمى

والموصل الى التصور
قريباً يسمى قولنا شارحا
والى التصديق حجة
والاول مقدم وصحفا
ثم تقدم التصور على
التصديق طبعاً للعلم
الضروري بان الحكم
والمحكوم عليه وبه
ان لم يكن متصوفا
بوجوده امتنع الحكم
ولا يستبر في الحكم
على الشيء تصوره
بصحته فقد يحكم على
جسم معين بأنه شافل
لغير معين مع الجهل
بصحته متى

حجة لثبته من له تمسك بها من حجة اذا غلبه والنظر في الموصل الى التصور اما في
 مقدماته وهو باب ايسافوجي واما في نفسه وهو باب التمرينات وكذلك النظر في
 الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب باري ارميناس واما في نفسه
 باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعات
 الخمس لانه ان اوقع ظنا فهو الخطابة او يقينا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم
 الاعتراف او التسليم فهو الجدل والا فهو المضالعة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا
 ولكن لا فادته التخيل الجاري مجرى التصديق من حيث انه يورث في النفس قبضا
 وبسطا عذ في الوصل الى التصديق وور بما يضم اليها باب الالفاظ قهصا ابواب
 خمسة تسم منها مقصودة بالذات وواحد منها مقصود بالعرض ثم لا بد من النظر في
 ترتيب الابواب وان ايها يقدم وايها يؤخر فتقول ابواب الموصل الى التصور تسحق
 التقديم بحسب الوضع لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق
 التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعيا فيجب تقديمه وضعا ليوافق الوضع
 الطبع ولما توقف بيان تقدم التصور على التصديق بحسب الطبع على مقدمتين احدهما
 ان التصديق موقوف على التصور وثانيهما ان التصور ليس علة له لان التقدم الطبيعي
 هو ان يكون التقديم بحيث يمتدح اليه التأخر ولا يكون علة له وكان بيان المقدمة الثانية
 ظاهرا تركه للصنف واشتغل بالمقدمة الاولى وبيانها ان التصديق لا يتحقق الا بعد
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم لانه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع الحكم
 بالارتباط وكلما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق لان الحكم اما جزؤه
 او نفسه يتبع انه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع تحقق التصديق وبالعكس
 بعكس القبح الى قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من
 الامور الثلاثة فان قلت التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه اجيب
 عنه بان الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل
 اختياري لا يوجد الا بعد تصوره ولا يلزم منه ان يكون اجزاء التصديق زائدة على
 الاربعة لجواز ان يكون شرطها على ماصرح به الكاتب في بعض تصانيفه والحق
 في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالاشتراك نارة على اجماع النسبة الالهامية
 او انزلها عن ثبوت احد الامر من لآخر او عنده او منافاته اليه واخرى على نفس
 النسبة واستعماله في الموضوعين للعلميين تنبيه على ذلك وليس بمعتبر في الحكم على الشيء
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم بمقتضاها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد
 يحكم على جسم معين بانه شاغل لخبر معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار
 او غيرها واعلم ان بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء من وجه فرقا وذلك لان معنى
 الاول حصول الوجه عند العقل ومعنى الثاني ان الشيء حاصل عند العقل لكن لا حصولا

تاما فان التصور قابل للقوة والضعف كما اذا تراعى لك شيخ من بعيد فتصورته
 تصورا ما تم يزاد لك انكشافا عندك بحسب تقربك اليه الى ان يحصل في عقلك كمال
 حقيقته ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشيء من ذلك الوجه على ما نلناه من لاثمبيق له
 لزم ان يكون جميع الاشياء معلوما لنا مع عدم توجه عقولنا اليه وذلك بين الاستحالة
 (قوله فان قيل الحكم على الشيء بالشيء لو استدعى تصويره بوجه ما) هذه شبهة اوردت
 على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما وتقررها ان يقال لو استدعى
 الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلقا
 يتمتع الحكم عليه والتالى كاذب بيان الشرطية انه لو صدق كل محكوم عليه معلوم
 باعتبار ما بالضرورة لا انعكس بعكس التقيض الى قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتبار
 ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم
 عليه وبيان كذب التالى ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما
 باعتبار ما واما ما كان يلزم كذب التالى اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا مطلقا
 فلصدق المحكوم عليه على المجهول مطلقا حيثذ فيصدق قولنا بعض المجهول مطلقا
 لا يتمتع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه هذا خلف واما اذا
 كان معلوما باعتبار ما فلا تنظامه مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يصح الحكم عليه
 قياسا منجبا لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان يتمتع الحكم
 عليه هذا ايضا خلف وانما قال في الشق الاول تناقض فكذب وفي الثانى فكذب
 مقتصر عليه لان اللازم من الشق الاول ان بعض المجهول مطلقا لا يتمتع الحكم عليه
 وهو موافق للتالى في الطرفين بخلافه في الكيف فيتناقضان واللازم من الثانى ان المحكوم
 عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وهو مخالف للتالى في الموضوع والحصول
 فلا يتناقضه نعم يستلزم كذبه لان المحكوم عليه في هذه القضية هو المجهول مطلقا
 فيستحيل ان يصح عليه بصحة الحكم وامتناعه ما ولم يقتصر على ايراد التناقض في
 الاول لان مطلوبه ليس اثبات التناقض بل كذب التالى فبعد التنبيه على التناقض صرح
 بثبوت المطلوب مفصحا عن التقریب ونحرير الجواب ان هذه القضية اى التالى
 في الشرطية ان اخذت خارجية منقاد صدق الشرطية قوله لانعكاس الموجبة اليه
 قلنا لا انها تنعكس بعكس التقيض وانما يصدق العكس لو صدق موضوعه على موجود
 خارجى وهو ممنوع لان كل ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو بكونه شيئا او موجودا
 وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة على
 ما استطلع على تفاصيله وما يقال من ان العلم بصفة الوجودية او الشئىة لا يستلزم العلم
 بالموجودات لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه وبين العلم بالشيء من وجه فكلام على
 السند وان اخذت حقيقة فالشرطية مسئلة وكذب التالى ممنوع قوله المحكوم عليه فيه

فان قيل الحكم على
 الشيء بالشيء لو استدعى
 تصويره بوجه
 ماصدق المجهول
 للطلق يتمتع الحكم
 عليه وهو كاذب لان
 المحكوم عليه فيه
 ان كان مجهولا مطلقا
 تناقض وكذب وان
 كان معلوما من وجه
 وكل معلوم من وجه
 يمكن الحكم عليه فقد
 كذب ايضا قلنا هذه
 القضية يتمتع صدقها
 خارجة لا متنازع
 موضوعها في الخارج
 فان كل ما وجد في
 الخارج معلوم من
 وجه فينبغ لزومها
 لمقدمها وصدقها
 حقيقة يمكن من غير
 تناقض

امان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا نختار انه معلوم باعتبار ما نتبع
 الخلف فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم عليه على تقدير
 ان يكون مجهولا مطلقا هذا ان اخذ التالي موجبة اما ان اخذت سالبة كما يقال لو صح
 ما ذكرتم لصدق لاسي من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه او موجبة سالبة الطرفين
 كما يقال لصدق كل مائس بمعلوم باعتبار مائس يصح الحكم عليه لم يأت منع الملازمة
 لتعين الانكاس وتعين منع كذب التالي والخلف لا يقال المحكوم عليه في التالي
 ان كان معلوما باعتبار ما جاز اخذه خارجيا والالم يستتم الحل على الشق الثاني
 لانه خارج عن قانون التوجيه وقد يجاب عن التبهة بوجوه اخر احدها
 ان المدعى كل ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار مادام محكوما
 عليه و يلزمه بحكم الانكاس كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه مادام مجهولا
 مطلقا وحيث منع الخلف على كل واحد من الشقين اما على الشق الاول فلان
 اللازم حيث ليس بعض المجهول مطلقا يمنع الحكم عليه وهذا لا يناقض كل
 مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا لان المطابقة لا تافض
 للمزوجة واما على الشق الثاني فلان اللازم حيث ان المحكوم عليه في هذه
 القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما وهو لا يناقض ما ذكرنا
 من القضية وثانها ان المجهول مطلقا نفي موصوف بالجهولية والجهولية
 امر معلوم كما ان المعلومية امر معلوم فله اعتباران احدهما ما صدق عليه الوصف
 من هذه الحينية والتأني ما صدق عليه لامن هذه الحينية فبالاعتبار الاول يكون
 معلوما لان الموصوف بالجهولية يكون معلوما باعتبار الوصف كما ان الموصوف
 بالمعلومية معلوم باعتبار ذلك الوصف غير ان الموصوف بالمعلومية يكون معلوما
 باعتبار آخر والموصوف بالجهولية لا يكون معلوما الا بتلك الاعتبار والحكم بامتناع
 الحكم يستل على اعتبار ان امتناع الحكم و امتناعه فالمحكوم عليه في قولنا المجهول مطلقا
 يمنع الحكم عليه من حيث الحكم هو المأخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث امتناع الحكم
 هو المأخوذ بالاعتبار الثاني فالوضع فيهما مختلف فلا منافاة فان قلت اى جهة
 تعرض الحكم فهي جهة امتناع الحكم لان الحكم ليس الامتناع الحكم فيكون من تلك
 الجهة محكوما عليه وغير محكوم عليه هذا خلف فنقول المجهول النطلق محكوم
 عليه من حيثية امتناع الحكم لامن تلك الحينية بل من حيثية اخرى فلا تناقض وثالثها
 ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم والمجهول مطلقا ما يتعين به المحكوم عليه وقد حكم
 عليه بنفس الامتناع كما يقال شريك الباري يمنع واجتماع التقيذين سهيل فان قلت
 لما صدق قولنا الحكم على المجهول مطلقا يمنع يصدق قولنا كل مجهول مطلقا
 يمنع الحكم عليه ويعود الالزام قلنا الحكم قد تعين للوضعية سواء كان متدما

او مؤخر اقولنا ابن زيد كاتب وزيد ابنه كاتب فان الموضوع في كليهما ابن زيد
في الحقيقة فان قلت الاخبار عن زيد بن ابنه كاتب مغاير للاخبار عن ابن زيد بالكاتب
نعم انهما يتلازمان في الصدق لكن التلازم لا يستلزم الاتحاد فقول لأم انهما
مغايران في الحقيقة بل لانتفاير الافي اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما يمنع
الحكم عليه له مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شيء آخر يصدق عليه اما بالانجاب
او بالسلب لكن السلب غير صادق عليه هناك فتعين الانجاب ويمكن تقرير الشبهة بحيث
يندفع عنها جميع الاجوبة كما يقال لو كان الحكم على الشيء مشروطا بتصور المحكوم
عليه بوجه المصدق قولنا لشي من المجهول مطلقا دائما بمحكوم عليه دائما والذي
باطل اما الملازمة فلانتفاء المشروط دائما بانتفاء الشرط دائما واما انتفاء التالي
فلانه يصدق على المجهول مطلقا دائما انه ممكن بالامكان العام وشيء واما موجود
او معدوم الى غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا دائما فان ثبت له
كان محكوما عليه بالانجاب والامكان الحكم واقعا عليه بالسلب فيكون المجهول مطلقا
دائما محكوما عليه في الجملة وقد كان ليس بمحكوم عليه دائما هذا خلف وايضا المحكوم
عليه في القضية ان كان مجهولا مطلقا دائما يكون المجهول المطبق دائما محكوما عليه
في الجملة وان كان معلوما باعتبار ما في الجملة لم يكن مجهولا مطلقا دائما والكلام
فيه والجواب الحاسم لمادة الشبهة ان المجهول مطلقا دائما معلوم بحسب الذات بمجهول
مطلقا بحسب الفرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبارين وهذا هو تحقيق ما ذكره
المصنف لو تأملته ادنى تأمل لتفقلته (قوله الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثلثة)
الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة
وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج منه
الترام لكن من حيث
هي كذلك احترازا
عن اللفظ المشترك بين
الكل والجزء وبين
اللازم والملازم
و يعتبر في الالتزام
اللازم الذهني اذ لا فهم
دونه لا غاربي
لحصول الفهم دونه
كافي لعدم الملكية
من

الفصل الثالث في
مباحث الالفاظ وهي
ثلثة الاول الدلالة
الوضعية للفظ على تمام
ما وضع له مطابقة
وعلى جزئه تضمن
وعلى الخارج منه
الترام لكن من حيث
هي كذلك احترازا
عن اللفظ المشترك بين
الكل والجزء وبين
اللازم والملازم
و يعتبر في الالتزام
اللازم الذهني اذ لا فهم
دونه لا غاربي
لحصول الفهم دونه
كافي لعدم الملكية
من

وللعرض كذبة اخرى لكن لوجعل كذلك لكن الانسان متوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا و يحفظها تقو شأ وفي ذلك منقطة عظيمة فقصد الى الحروف ووضع لها اشكال وركبت تركيب الحروف ليدل على الاقاط فصارت الكتابة دالة على العبارة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور الخارجية لكن دلالتها على ما في الخارج دلالة طبيعية لا يختلف فيها الدال والمدلول بخلاف الدالين الباقين فانهما لما كانتا بحسب التواطىء والوضع تخلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما في دلالة العبارة فالدال يختلج دون المدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما يختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن عاء القوم ان يسموها معاني احكامها واتقنها كثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان تعقل المعاني فبانك من تصيل الفاظ وكان المفكر يتأجى نفسه بالفاظ متخيلة فلاجل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلي عن الفاظ غير مختص بلفظ دون لفظ من مقدمات الشروع في المنطق والافالمنطق من حيث انه منطقي لا شغل له بها فانه يبحث عن القول السارح واللمحة وكيفية ترتيبهما وهي لاتتوقف عليها بل لو امكن تعلمها بفكرة ساذجة لا بلاط فيها الالمعاني كان ذلك كافيا ثم انظر المنطقي في الفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة انها امر ارض او جوهر او من جهة انها كيف يتحدث الى غير ذلك من نظايرها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث تألف عنها شئ يفيد علما مجهول فلهذا قدم مباحث الدلالة وهي كون الشئ بمحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وذلك الشئ ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الحطوط والعقود والاشارات والنصب وكدلالة اثر على المؤثر والدلالة اللفظية فمحصرة بحكم الاستقراء في ثلثة اقسام والاستقراء كاف في مباحث الفاظ والدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والطبيعية كدلالة اخ على الوجود فان طبع الالفاظ يقتضى التلفظ بذلك اللفظ عند عرض المعنى له والعقلية كدلالة اللفظ المسروع من وراء جدار على وجود الالفاظ ورمبما يقال في المحصر دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية او لا وهي العقلية والمنافسة في الاخير باقية فيندفع بالاستقراء ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لانها تختلف باختلاف الطبائع والافهام اختص النظر بالدلالة الوضعية وعرفها صاحب الكشف بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترق بالتقيد الاخير عن الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في دلالة اخ مثلا ليس للعلم بالوضع لانفائه بل لتأدي الطبع اليه عند التلفظ به وعن العلية فان دلالة اللفظ المسروع

من ورآه الجدار لا يتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتوحيدهما سواء
 مهمل أو مستملا وانما لم يقل بالنسبة الى من هو عالم بوضعه بل اطلق العلم بالوضع
 لئلا يخرج التعيين والالتزام عنه وقد اورد على التعريف شيكان احدهما انه مشتق
 على الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالانابة على
 تصور المتعين فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور وجوابه ان فهم المعنى في الحال
 موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال والى
 هذا اشار الشيخ في الشفاء حيث قال معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال
 مسموع ارتسم في النفس متصا فترى النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكلمها
 اورده الحس على النفس التفتت النفس الى معناه فكون اللفظ بحيث كلما اوردته
 الحس على النفس التفتت الى معناه هو الدلالة وذلك بسبب العلم السابق بالوضع وكون
 صورتيهما محفوظتين عند النفس ونقول ايضا العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
 مطلقا لاعلى فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور الثاني
 ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف احدهما بالآخر
 واستصعب بعضهم هذا الاشكال حتى غير التعريف الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم
 معناه للعلم بوضعه والتعريف ان ههنا امورا اربعة اللفظ وهو نوع من الكليات المسموعة
 والمعنى الذي جعل اللفظ بازائه واصافة عارضة بينهما هي الوضع اى جعل اللفظ
 بازائه المعنى على ان المخترع قال اذا اطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى واصافة ثانية
 بينهما عارضة لهما بعد عروض الاضافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ
 قيل انه دال على معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه
 واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كون المعنى متفهما عند
 اطلاقه فكلما المعنيين لازم لهذه الاضافة فامكن تعريفها بايهما كان اذا تمهد
 هذا فنقول لآم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك
 لو كان اضافة الفهم بطريق الاستناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه كون
 المعنى متفهما من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان زيد فاعلا يكون
 معناه اعجبني كون زيد ضاربا وان كان مفعولا يكون معناه اعجبني كون زيد مضروبا
 فههنا الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى
 مفهوما من اللفظ ولا شك انه ليس صفة للسامع ثم الدلالة الوضعية اما مطلقة
 او تفخيم او التزام وتقييد المصنف بالوضع لاجراخ الطبيعية والعقلية وباللفظ
 لاجراخ غير اللفظية وبيان الحصر ان ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع اتمام المعنى
 الموضوع له او جزؤه او امر خارج عنه فان كان تمام المعنى الموضوع له فهي مطابقة
 لتطابق اللفظ والمعنى وان كان جزء المعنى الموضوع له فهي تضمن لانه في ضمن المعنى

الموضوع له وان كان امرا خارجا عنه فهي التزام لانه لازم له لكن يجب ان يقيد
 الكل بقولنا من حيث هي كذلك لئلا ينتقض حدود الدلالات بعضها ببعض فان
 من الجائز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهومي
 العام والخاص وان يكون مشتركا بين الملزوم واللازم كاشتراك الشمس بين الجرم
 والنور فلو لم يقيد حد دلالة المطابقة لانتقض بدلالة التضمين والالتزام اما انتقاضه
 بدلالة التضمين فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص تكون دلالة
 على الامكان العام بالتضمن لا بالمطابقة مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام
 ما وضع له وعند التقييد لا انتقاض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها
 ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو جزءه حتى لو فرض ان لفظ الامكان
 ما وضع اصلا لمفهوم الامكان العام كانت تلك الدلالة محققة واما انتقاضه بالالتزام
 فلانه اذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالة على التورية التزامية لمطابقة
 مع انه موضوع له ولا انتقاض عند التقييد لان تلك الدلالة ليست من حيث هو
 موضوع له بل من حيث هو لازمه وكذلك لو لم يقيد حدا دلالتى التضمين والالتزام
 لانتقضا بدلالة المطابقة اما التضمين فلانه اذا اريد من لفظ الامكان العام السام
 تكون دلالة عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له ولا انتقاض اذا قيد لانها ليست
 من حيث هو جزءه واما الالتزام فلانه اذا اريد من لفظ الشمس التورية فالدلالة
 مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجه الشارحون
 هذا الموضوع وفيه نظر لاننا لم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او الملزوم
 لا يدل على الجزاء للزم بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل عليه دلالتين من جهتين
 ولا امتناع في ذلك وكذلك في التضمين والالتزام لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق
 انما تحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا اللفظ لا يدل بحسب ذاته والا لكان لكل لفظ
 حق من المعنى لا يما وزه بل بالارادة الجارية على قانون الوضع اولا يرى ان اللفظ
 المشترك مالم يوجد فيه قرينة لارادة احد معانيه لا يفهم منه معنى لانا نقول هب ان دلالة
 اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان تكون تابعة لارادة بل بحسب الوضع فاما
 نعم بالضرورة ان من سلم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محمولة له
 في الخيال وصورة المعنى مرتسمة في البال فكلما تحيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان
 مرادا او لا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه يتصلها عند اطلاقه نعم
 تعين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه
 بون بعيد وتوجيه الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك له دلالة على الجزء بالمطابقة
 والتضمن وعلى اللازم بالمطابقة والالتزام فاذا اعتبر دلالة على الجزء بالتضمن
 او على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض

حد المطابقة بهما ولو قيد بالحيثية اندفع النقض لانها ليست من حيث هو تمام
الموضوع له وكذلك اذا اعتبر دلالة على الجزء واللازم بالمطابقة صدق عليها
انها دلالة اللفظ على جزء المعنى ولازمه لكنها ليست من حيث هو كذلك لا يقال
المشتركان انما يدلان على الجزء واللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدلائل
لم يدل باضعفها لانا نقول لانا نم ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة
والقوية من جهة واحدة وهو ممنوع ويعتبر في الالتزام لزوم الذهني بين المسمى
والامر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذهن متى حصل المسمى فيه اذ لو لا
لم يفهم المعنى الخارجي من اللفظ لان فهم المعنى يتوسط الوضع اما بسبب ان اللفظ
موضوع له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما منتف على
ذلك التعدير فلم يكن اللفظ دالا عليه وفيه نظر لانتقاضه بالتضمن اذ المدلول التضمني
لم يوضع للفظ له ولا ينتقل الذهن عن المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس
فالاول ان يقال فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه
لازم للمعنى الموضوع له وحينئذ يتم الدليل سالما عن النقض لا يقال انما نفهم من اللفظ
شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته على ذلك المعنى التامة
ولا لزوم ذهني وايضا المعينات دالة على معانيها ويست هي من لوازم ذهنية لان فهمها
منها بعد كلفة ومن يد تأمل لانا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين الاول
فهم المعنى من اللفظ حتى اطلق الثاني فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى
الاول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى الثاني فلا دلالة للفظ عليه اذا فهم المعنى منه بالترتبة
بل الدال المجموع والمعينات ان لم ينتقل الذهن بعد كمال تصورات مسميات الفاظها
الى لوازمها فدلالتها عليها ممنوعة والا فلا نقض ولا يشترط اللزوم الخارجي اى
تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المسمى فيه اذ لو كان شرطا لما تحقق دلالة الالتزام
بدونه واللازم باطل لان العدم كالمعنى يدل على الملكة كالبحر بالالتزام مع عدم
اللزوم الخارجي بينهما (قوله ودلالة اللفظ المركب داخله فيه) هذا جواب
عن سؤال عسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في التثنية وتقريره ان دلالة
اللفظ المركب خارجة عنها لانها ليست مطابقة اذا الواضع لم يضمن لمعناه ولا تعنيا
لان معناه ليس جزءا للمعنى الموضوع ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له
ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له وبالجملة لما لم يكن الوضع
متحققا فيه انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب لا يخلو
اما ان يكون موضوعا لمعنى او لا يكون وايضا كان لا يتوجه السؤال اما اذا كان موضوعا
فقطا هو واما اذا لم يكن فلان دلالة لم تكن وضعية والكلام فيها فنقول الدلالة
الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له والا لما كان دلالة

ودلالة اللفظ المركب
داخله فيه اذ المعنى
من وضع اللفظ للمعنى
وضع عينه لمعنه
او وضع اجزائه
لاجزائه بحيث تطابق
اجزاء اللفظ اجزاء
المعنى ودلالة هيئة
التركيبات بالوضع
ايضا من

التضمن والالتزام وصية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرهما القوم به
فيكون دلالة لفظ المركب وصية ضرورة ان لا وضاع مفرداته دخلا في دلالاته نعم لو قيل
ما يكون لوضع اللفظ دخل فيه لاندفع السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب داخلة
فيه اى فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى من الوضع في تعريف دلالة
المطابقة ليس وضع عن اللفظ لمعنى المعنى فقط بل المراد احد الامرين اما وضع عينه لعيته
او وضع اجزائه لاجزائه بحيث تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متحقق في
دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات واعتراض عليه بان دلالة المركب ليس
يلزم ان يكون مطابقة لان دلالاته على المعنى تابعة لدلالة اجزائه على المعنى وهى
قد تكون بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وهذا الاعتراض ليس بوارد اما اولا فلانه
لا يدفع النع واما ثانيا فلان السائل ربما وجه سؤاله بالنسبة الى معاني الاجزاء المطابقة
فكون دلالة المركب عليها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعاني امكن
تطبيق الجواب عليه بان يقال دلالة المركب داخلة فيه اى فيما ذكرنا من الدلالات
الثلاث واتقاء الوضع ممنوع والتفصيل هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفرد به
او على مدلول احد المفردين او على ما لا يكون هذا ولا ذلك كلازم للمجموع من حيث
هو مجموع اما دلالاته على مدلول مفرد به فلا يخلو اما ان يكون على مدلول مفرد به
او على مدلول واحد لمفرد به والثاني ان تكون دلالاته على ذلك المدلول اما بالتضمن
او بالالتزام لان ذلك المدلول ان لم يكن خارجا عن احدهما تكون دلالاته عليه بالتضمن
سواء كان مداولا تفصيلا لهما او مطابقا لاحدهما وتضمينا او التزاميا للآخر او تضمينا
لاحدهما والتزاميا للآخر وان كان خارجا عنهما تكون دلالاته عليه بالالتزام والاول
يختصر في ستة اقسام لان دلالتى المفردين على مدلوليهما اما بالمطابقة او بالتضمن
او بالالتزام او دلالة احدهما بالمطابقة والاخر بالتضمن او دلالة احدهما بالمطابقة
والاخر بالالتزام او دلالة احدهما بالتضمن والاخر بالالتزام فالاول ان يكون كل من
اللفظين دالا على معناه بالمطابقة فيكون المجموع كذلك الثاني ان يكون كل منهما
دالا على معناه بالتضمن فيكون دلالة المركب كذلك كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان
الناطق حساس الثالث ان يدل كل منهما على معناه بالالتزام والمجموع كذلك كما اذا
فهمنا من المثال قابل صنعة الكتابة شاة الرابع ان يكون احدهما دالا بالمطابقة والاخر
بالتضمن فيكون المجموع دالا بالتضمن كما اذا فهمنا منه ان الانسان حساس لان مجموع
الجزء وجزء الجزء الكلى الخامس ان يدل احدهما بالمطابقة والاخر بالالتزام
فالمجموع يدل بالالتزام لان مجموع الجزء والخارج خارج كما اذا فهمنا منه ان الانسان
منه او قابل صنعة الكتابة حيوان السادس ان يكون احدهما دالا بالتضمن والاخر
بالالتزام فالمجموع دال بالالتزام ضرورة ان جزء الجزء مع الخارج خارج كما اذا فهمنا

منه ان التاطق مشاء او قابل صنعة الكتابة حساس واما دلالة المركب على احدى مدلول
مفردة فهي تكون بالتضمن ان كانت دلالة المفرد بالمطابقة او بالتضمن او بالاتزام
ان كانت كذلك واما دلالة المركب على مدلول لا تكون مدلول مفرد من مفرداته
فلا يكون الا بالاتزام لان مدلوله المطابق انما يكون مدلولات مفرداته المطابقة
ومدلوله التضمني انما هو جزء من مدلولات مفرداته فالاقسام تنحصر في خمسة عشر
ودلالة المركب في جميع هذه اقسام لا تخلو عن الدلالات الثلاث فان قيل لا تحقق للامرين
في المركب اما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى فظاهر واما وضع اجزائه لاجزاء
المعنى فلان من اجزاء اللفظ الجزء الصوري اعني الهيئة التركيبية وهي ليست موضوعة
لمعنى فانها لو كانت موضوعة لمعنى لما كان التركيب بمجرد ارادة المركب بل توقف
كل تركيب على معرفة وضعه وليس كذلك اجاب بان اللفظ المركب كانه مستقل على
اجزاء مادية كلغظي الانسان والكتاب في قولنا الانسان كاتب وجزءه صوري وهو
الهيئة الحاصلة من تأليف احدهما بالآخر كذلك معناه مستقل على اجزاء مادية كعيني
الانسان ومعنى الكاتب وجزءه صوري وهو نسبة احدهما الى الآخر وكما ان الاجزاء
المادية اللفظية موضوعة بازاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك الهيئة التركيبية اللفظية
موضوعة بازاء الهيئة التركيبية المعنوية غاية ما في الباب انها ليست موضوعة بالتضمن
لكنها موضوعة بالنوع ولذلك تختلف هيئات التركيب بحسب اختلاف الفئات والى
هذا السؤال والجواب اشار بقوله ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا وهناك نظر
فان احدا الامرين لازم وهو اما عدم انحصار الدلالة في الثلاث او انحصارها في المطابقة
لانه ان اراد بالوضع الشخصي يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالتضمن ولوارده
الوضع النوعي يلزم الامر الثاني لان المدلول التضمني والاتزامي مجازي واللفظ
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تنسجه من ائمة الاصول والحق في الجواب
ان يقال لان ان الهيئة التركيبية جزء من اللفظ وانما يكون جزءا لو كان لفظا سله
لكن لان ان جزءه معتبر في التركيب فان الاعتبار ما يكون له رتب في السمع على ما سيجي
(قوله والتضمن والاتزام يستلزمان المطابقة) هذا بيان النسب بين الدلالات الثلاث
باللزوم وعدمه وهي باعتبار مقايضة كل منهما الى الاخرين فمحصرة في ثلث فالتضمن
والاتزام يستلزمان المطابقة لانهما تابعا لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون
المتبوع وانما قيد بمحنة التبعية احترازا عن التابع الاعم فانه ربما يوجد بدون المتبوع
الاخص هذا هو المسطور في كتب القوم وانهم وان اصابوا في الدعوى لكنهم
مخطئون في البيان لما اولا فلان الامر في التبعية به كس ماذكروه ضرورة ان فهم
الجزء سابق على فهم الكل فلو قلنا التضمن ليس عبارة عن فهم الجزء مطلقا بل هو
فهم الجزء من اللفظ والسابق على فهم الكل من اللفظ اعني المطابقة فهم الجزء

والتضمن والاتزام
يستلزمان المطابقة
ولا تستلزمان المطابقة
التضمن لجواز كون
المعنى بسبغا ولا
الاتزام لجواز ان لا
يكون له لازم بين يلزم
من فهمه فهمه واما
اكونه ليس غيره فقبح
بين بهذا المعنى بل
معنى انه اذا علم مع
المسمى علم كونه لازما له
هو الاول المتعبر
بين

مطلقا لا فهم الجزء من اللفظ فتقول ما لم يفهم الجزء من اللفظ يتبع فهم الكل منه
والعلم به ضروري وكذلك في بعض الواو كما في الاعداد والمثلثات واما ثانيا فلان
الكبرى ان قيدت بالحيثية لم يتركز الوسط والالكانت جزئية واما ثالثا فلانه لو صح
البيان لاستلزم المطابقة التضيق والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع
لا يوجد بدون التابع وطريق بيان الدعوى ان التضيق دلالة اللفظ على جزء المسمى
من حيث هو جزؤه ولا ريب في ان دلالاته على جزء المسمى من حيث هو جزؤه لا يتحقق
الا اذا دل على المسمى وكذلك دلالة اللفظ على الخارج عن المسمى من حيث هو خارج
لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه او تقول انهما مستلزمان للوضع وهو مستلزم
للمطابقة فيستلزم فيلزمها والمطابقة لاستلزام التضيق لانه فديكون سمي اللفظ
بسيطا كالو حدة والقطعة فانه يدل عليه بالمطابقة ولا تضيق لانتهاء الجزء ولا الالتزام
بلوازان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه فهم المسمى اي البين بالمعنى الاخص
وحيث تحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه وهذا لما يفيد عدم العلم
بالاستلزام لا العلم بعدم الالتزام والاولى ان يقال لو تحقق الالتزام لكان كلاهما متعلقا
شيئا متعلقا معه شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا نفعل كثيرا من الاشياء مع الذهول
عن سائر اغياره وما قد سبق الى بعض الخواطر من انه يفضي ذلك الى تصور امور
غير متناهية فلا يكاد يخفى منصفه لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته
بمرتبة او مراتب اذ لا امتناع في تحقق الملازمة الذهنية من الطرفين كما في التضاضيف
وذكر الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ما هي لازما يتساو اقله انها
ليست غيرها والدال على المعلوم دال على لازم البين بالالتزام اجاب بان قوله كون
المعنى ليس غيره لازم بين ان اراد به انه بين بالمعنى الاخص فمنوع اذ كثيرا ما تصور
شيئا ولا يضر بسانا غيره فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به انه بين بالمعنى الاعم
فسلم لكن لا يفيد اذ المعتبر في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى
الاخص الزوم والمخرجي يطل قوله لكم انه المعتبر في الالتزام والالم يمكن
اخص من المعنى الثاني لا اعتبار الزوم الخارج في فيه فان المعتبر فيه لو كان
الزوم الذهني فان كان بالمعنى الاول كان العام عين الخاص وان كان بالمعنى الثاني لم
تريف الشيء بنفسه لانا نقول المعتبر في المعنى الثاني مطلقا والزم اعم من الذهني
والخارجي لا يقال اذا حصل لنا شعور بما هي فان لم يميز بينها وبين غيرها فلا شعور
بها لان كل شعوره موجود في الذهن وكل موجود مميز عن غيره وان ميزنا
بينهما فلا شعور في ان التمييز يستلزم تصور الغير فلا قل من ان يكون لنا شعور بمطلق
التمييز لا نقول لام اننا لم يميز بين الماهيتين غيرهما فلا شعور نعم انها تميز عن غيرها
في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علنا بامتيازها عن غيرها والالزم من كل تصور تصديق

وإطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة وعلى الأخيرين بطريق المجاز متى الثاني قبل دلالة الالتزام معجورة في العلوم فإن أريد به عدم الدلالة فقد بان بطلانه إذ لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى إلا فهمه منه وإن أريد به الاصطلاح من عدم استعمال اللفظ في مدلوله الالتزامي فكيف يطلب بلجة وقد احتجوا عليه بأنها عقلية ونفسية الغزالي بالتضمن وتمسك بلاثنا هي اللوازم وأجاب عنه الإمام بأن أليفة متناهية وتمسك بأنه لو اعتبر اللازمين لم يضبط لاختلافه بالأشخاص والالام يحد وجوابه أنه لو اعتبر الذين مطلقا انضبط المدلول متى

وليس كذلك وأما التضمن والالتزام فلا تلازم بينهما لأنه كلاك التضمن عن الالتزام في المركبات الغير الملزومة وانفكاكه عنه في البسائط الملزومة وإنما أهلها المصنف لاتصافهما بما ذكر في المطابقة فإن قيل إذا أطلق اللفظ الموضوع بأزله المعنى المركب بفهم الكل من حيث هو كل والجز من حيث هو جز وإذا انفكاها من حيث هما كل وجز، بفهم التركيب بالضرورة، وهو امر خارج عن المعنى فالتضمن يستلزم الالتزام فتقول هذه طائفة من باب اشتباه العارض بالمعروض فإن المفهوم هو ما صدق عليه الكل والجزء وذلك لا يستلزم فهم الكلية والجزئية المستلزم لفهم التركيب على أن فهم الجزئية والكلية لو كان لازما لكان في بيان المطلوب (قوله وإطلاق لفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة) قد وقع في كلام الإمام والكسبي أن دلالة المطابقة هي الحقيقة والتضمن والالتزام مجازان ولا يترتب في أن الدلالة ليست حقيقة ولا مجازا والالزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند إطلاق اللفظ بل إطلاق اللفظ على مدلوله المطابق أي استعماله فيه بطريق الحقيقة لأنه استعمال فيما وضعه وإطلاقه على مدلوله التضمني والالتزامي بطريق المجاز لأنه استعمال في غير ما وضع له اللفظ واتسالم بقل حقيقة ومجاز لأنها لفظان لاستعمالان (قوله الثاني في قبل دلالة الالتزام معجورة في العلوم) قد اشتهر في كلام القوم أن دلالة الالتزام معجورة في العلوم وإنما قيدوا بالعلوم لأنها لم تهجر في المحاورات فإن أرادوا بذلك أن اللفظ لا دلالة على اللازم بين فيطالعين إذ لا معنى لدلالة اللفظ على شيء إلا فهمه منه والالزام بين متفهم من اللفظ قطعان أو أرادوا به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي فذلك مما لا يناقش فيه فلا يطلب بلجة ويمكن أن يقال إن المراد منه امر ثالث وهو عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تبيينه بالدليل أو تخشع الأمر الثاني ونحمل المذكور في معرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح فإنه لو لم يكن له سبب كان عبثا وقد احتجوا عليه بأنها عقلية إذ اللفظ لم يوضع بأزله المدلول الالتزامي فتكون معجورة لأن الغرض من الألفاظ استفادة المعاني منها بطريق الوضع ونقصها الغزالي بالتضمن وتوجيهه أما أجبالا فبان يقال دليلكم ليس بمتحجب بجميع مقدماته إذ لو صح لم أن يكون دلالة التضمن معجورة لأنها أيضا عقلية فإن قيل دلالة التضمن أقوى لكون مدلولها جزءا من المعنى ولا يلزم من هجر الأضعف هجر الأقوى فتقول لما كانت العلة لهجرها كونها عقلية وهي مختصة في دلالة التضمن يلزم هجرها بالضرورة قضاء بالعلم وإن ضم إليها ضعفها اقتصرنا على المنع وأما تفصيلا فبان أن عنى بذلك كونها عقلية صرفة لا مدخل للوضع فيها فهو ممنوع ضرورة أن دلالة اللفظ على الخارج من معناه لا يكون الابتسوط وضعه له وإن عني به كونها عساركة من الفعل فسلم لكن لا يوجب هجرها كافي دلالة التضمن وتمسك الغزالي في ذلك بأن الدلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم أن يكون للفظ واحد مدلولات غير متناهية

والثاني باطل ببيان الملازمة ان اللوازم غير متناهية لان من لوازم الشيء انه ليس كل واحد مما ينافيه وهو غير متناه فاعتبارها يوجب اعتبار غير المتناهي في مدلول اللفظ واجاب الامام عنه بمنع الملازمة وانما تصدق ان لوازم جميع اللوازم وليس كذلك بل المعتبر اللوازم البينة وهي متناهية فان قيل اللوازم البينة ايضا غير متناهية اما اولافلان لكل شيء لازما يتناقضه انه ليس غيره فكل شيء فرض فله لازم وللزمه لازم فلكل شيء لوازم بينة غير متناهية واما ثانيا فلان لكل شيء لازما بالضرورة فذلك واللازم اما قريب او بعيدا ياما كان ينهي الى اللازم القريب فيكون لكل شيء لازم قريب ويكون ذلك اللازم لازم قريب ايضا وهم جرو كل لازم قريب فهو بين فيكون لكل شيء لوازم بينة غير متناهية وليس له ان يقول غاية ما في هذا السبب عدم تناهي اللوازم البينة بالمعنى الاعم والعبرة بالزوم البين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر الا بالمعنى الاعم على ما مر فتقول لانم ذهب سلسلة الزوم الى غير النهاية لجواز عودها بشلازم الشيء من الطرفين بواسطة او غير واسطة سنسأله لكن اللازم البين للزوم البين للشيء لا يجب ان يكون لازما يتناقضه ذلك الشيء فلا يلزم عدم تناهي اللوازم البينة للشيء واحد والكلام فيه على ان التمسك لو صح لزم انتفاء الدلالة الاتزمية اذ يمكن ان يقال لو تحقق الاتزمية لم يكن للفظ واحد مدلولات غير متناهية الى آخر ما ذكره ونسك الامام بان المعتبر في الاتزام اما الزوم البين او مطلق الزوم واما ما كان تكون دلالة الاتزام مجسورة اما اذا كان المعتبر للزوم البين فلا خلافه باختلاف الاشخاص فلا يكاد يضبط المدلول واما اذا كان المعتبر مطلق الزوم فلم يمت تناهي اللوازم وامتناع اعادة اللفظ اياها كما ذكره الفراءى وجوابه انما نفتار ان المعتبر للزوم البين قوله فمح لا يضبط قلنا لان لم واما لم يضبط لولم يعتبر البين مطلقا الى بالنسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر كباين المتضايين فلاخفاء في الانضباط لا يقال المعتبر اما الزوم البين المطلق او مطلق الزوم البين واما ما كان يلزم هجر الدلالة اما اذا كان المعتبر مطلق الزوم فلما مر واما اذا كان الزوم المطلق فليجوز تعدد اللوازم المطلقة فلم يتعين المراد لا نقول اذا لم يتعدد يتعين المدلول وعدم الانضباط في المعنى صورة لا يوجب الدلالة مطلقا على ان الوضع بالقياس الى الاشخاص مختلف وغير المعنى الاتزمية يتعدد فلو اوجب الاختلاف والتعدد الهجر لم يكن لدلالة ما اعتبار والانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الاتزمية فان لم يكن هناك قرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابق دالة على المراد لم يصح ان السابقي الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يسلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة لمراد فلاخفاء في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في الصلوم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بجوازه في الثمر بقات بل هم في عين هذه الدعوى مجوزون اذ قد تبين ان المراد ليس انتفاء

الدلالة بل عدم الاستعمال فلا تكون الدلالة مجبورة بل الاستعمال مجبوراً فاطلقوا
 الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يختص بالدلول الاتزامي بل هو جار
 في سائر الوازم والمعاني التضمنية وغيرها نعم انها مجبورة في جواب ما هو اصطلاحاً
 بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤل عنه وعلى اجزائه بالاتزام كما لا يجوز
 ذكر ما دلالة على المسؤل عنه بالتضمن لاحتمال انتقال الذهن الى غيره او غير
 اجزائه فلا يتبين المساهية المطلوبة واجراؤها بل الواجب ان يذكر ما يدل على
 المسؤل عنه بالمطابقة وعلى اجزائه اما بالمطابقة او بالتضمن فيكون الالتزام
 مجبوراً كلا وبمضا والمطابقة معتبرة كلا وبمضا والتضمن مجبوراً كلا
 معتبراً بمضا ومتكرر عليك هذا في باب الكليات (قوله الثالث اللفظ اما مركب)
 قد عرفت فيما سلف ان نظر النطق في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق
 الانتقال فلا يمكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
 اما القول السارح او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بمسد البحث
 عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق طريق حتى يبين
 ان اى مركب يدل على القول السارح كالركب القيدى واى مركب على
 القضية كالخبرى وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول السارح او الحجة
 فاختار في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وعنى باللفظ الذى هو مورد التسمية اللفظ
 الموضوع لعنى وانما ترك هذا القيد بناء على ما سبق من ان نظر النطق يختص بالدلالة
 الوضعية وذلك لانه لو اورد به مطلق اللفظ لا ينتقض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على
 معنى والدالة على معنى بحسب الطبع او العقل فانها ليست الفاظاً مفردة وقدم تعريف
 المركب على المفرد لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة والاعدام انما تعرف
 بملكاتها ثم الواقع في التعليم الاول ان اللفظ المركب مادل جروء على معنى والمفرد
 ما لا يدل جزوء على نى واورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التى يدل
 جزؤها على معنى كعبده علما واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان اللفظ لا يدل بنفسه
 بل بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالا بل لا يكون لفظاً عند جماعة فلا يكون
 جزء مثل عبده الله دالا على معنى بل يكون بمنزلة الزاء من زيد وحيث تبين على هذا
 الكلام آثار الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصد غير
 التعريف الى اللفظ الذى يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به
 والمراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون اللفظ والالوفقد واحد براه زيد معنى
 يلزم ان يكون مركباً وبالجزء ما يترتب في المجموع لخرج الفعل الدال بمادته على
 الحدث وبصيته على الزمان وهو اعم من التحقيق والتقدير حتى يدخل فيه مثل
 اضرب وبالدلالة ما ذكر فاللفظ جنس وباقي القيود فصل ومحصلها ان يكون لللفظ

الثالث اللفظ اما
 مركب يقصد بجزء
 منه دلالة التضمن على
 بعض ما يقصد به حين
 ما يقصد به او امامفرد
 يقابله والمركب يسمى
 قولاً ومؤلفاً وقيل
 المؤلف هذا والمركب
 ما يدل جزوءاً لا على
 جزء المعنى متن

جزء، ولذلك الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود من اللفظ ودلالة
الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا فيخرج عن
الحمد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او يكون له جزء ولا يدل على شيء كزبد
او يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبادة او يكون له جزء
دال على جزء المعنى المقصود ولا تكون دلالة على جزء المعنى المقصود مقصودة حالة
كون ذلك المعنى مقصودا كالحوان الناطق اذا سمي به انسان فان الحيوان فيه يدل
على جزء المعنى المقصود اعني الذات المتخصصة التي هي ماهية الانسان مع التخصيص دلالة
مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة في حال العملي والمفرد ما قابل المركب وهو
الذي لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا
في تدرج فيه الالفاظ الاربعة المذكورة وانما لم يحصلوا مثل عبادة مركبا كما جرت
عليه كلمة الصفة لان نظرهم في الالفاظ تابع للمعاني فيكون افرادها وتركيبها تابعين
لوحدة المعنى وكثيرا ما لوحدة الالفاظ وكثيرا ما يقال تعريف المركب غير جامع
وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التخصي
او الالترامي ليس جزءه مقصود الدلالة على جزء ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد
ويخرج عن حد المركب لانا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة
وبعد الدلالة في المفرد انتفاؤها من سائر الوجوه فللمركب ما يكون جزءه مقصود
الدلالة بآي دلالة كانت على جزء ذلك المعنى والمفرد ما لا يكون جزءه مقصودا لدلالة
اصلا على جزء المعنى وحينئذ يندفع التعارض لان مثل الحيوان الناطق وان لم يدل جزءه
على جزء المعنى البسيط التخصي لكنه يدل على جزء المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر
على دفع الاشكال فاعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئية على جزء معناه المطابق لاصلي
جزء معناه التخصي او الالترامي فتجد مورد القسمة بالمطابقة فعاد عليه التعارض بالركبات
المجازية جماعا ومعنا واللفظ المركب يسمى قولاً مؤلفاً واما في تعريف المؤلف
وتنات القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزءه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على
شيء فلما ان يكون على جزء معناه وهو المؤلف او لا على جزء معناه وهو المركب هذا
هو المنقول عن بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشاف عنهم عرفوا المؤلف
بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزءه لاصلي جزء المعنى وعلى هذا لا تكون
القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق عنها اللهم الا ان يزداد في تعريف المركب
او ينقص من تعريف المؤلف حين ما يقصده (قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه)
للمفرد اعتباران من حيث المفهوم والذات ولما كان التعريف باعتبار المفهوم اخره عن
المركب فيه لما عرفت والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو مقدم على المركب طبعاً
قدمه وضعاً فلنقد لما اسم او كلمة او أداة لانه اما ان يدل على معنى وزمان بصيغته

والمفرد يمكن تقسيمه
من وجوه الاول انه
ان دل على معنى وزمان
بصيغته فهو الكلمة
والا فان دل على معنى
تام اي يصح ان يخبر به
وحده عن شيء فهو
الاسم والافهوا الاداة
والكلمة اما حقيقة
تدل على حدث ونسبته
الى موضوع ما وزمان
لتلك النسبة كضرب
واما وجودية تدل
على الاخير بن فقط
ككان وسميها اهل
المرية افعالا ناقصة
لدلالاتها على معان
غير تامة من

ووزانه وهو الكلمة اولايلا ولايخ اما ان يدل على معنى تام اى يصح ان يضرب به وحده
عن شئ وهو الاسم اولاهو الاداة وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما اطلق
المعنى في حد الكلمة دون الاسم ليدخل فيه الكلمات الوجودية فانها لا تدل على معان
تامة وقيد الزمان بالصيغة ليخرج عنه الاسماء الدالة على الزمان بمجورها ومادتها
كلفظ الزمان واليوم والامس والصبح والظنوق والمتقدم والمتأخر واسماء الافعال
وانما كان دلالتها على الزمان بالصيغة والوزان لانحداد المدلول الزمانى باتحاد الصيغة
وان اختلفت المادة كضرب وذهب واختلافه باختلافها وان اختلفت المادة كضرب
ويضرب وفيه نظر لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركانها
وسكانها فان اريد بالمادة مجموع الحروف فهي مختلفة باختلاف الصيغة وان اريد
بها الحروف الاصول فربما تحددان والزمان مختلف كائى تكلم يتكلم وتفاضل يتفاضل
على انه لو صح ذلك فاما يكون في اللغة العربية ونظر المنطقى يجب ان لا يختص بلغة
دون اخرى واما يوجد في لغات اخر ما يدل على الزمان باعتبار المادة واتخاذ وحده
في تعريف الاسم فلاخراج الاداة اذ قد يصح ان يضربها مع صيغة كقولنا زيد قائم
واما رتب الالفاظ الثلاثة في ترتيبها ذلك الترتيب لان فصول الكلمة ملكات وفصول
الاداة اعدام وفصول الاسم بعضها ملكة وبعضها اعدام والملكة مقدمة على اعدام
والكلمة اما حقيقة ان دلت على حدث اى امر يقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث الى
الموضوع ما وزمان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى موضوع ما
وزمانها الماضى وفيه استدراك لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية ان دلت
على الاخير بن فقط بمعنى انها لا تدل على امر قائم بمرفوعها بل على نسبة شئ ليس هو
مدلولها الى الموضوع ما وهذا معنى تقرير الفاعل على صفة وعلى الزمان ككان فانه
لا يدل على الكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يذكر بعده وانسميت وجودية اذ ليس
مفهومها الاثبات نسبة في زمان ويسمى اهل العربية افعالا تامة لدلالاتها على معان
غير تامة اذ لا يصح ان يضرب بها وحدها ولا يحطاط لها عن درجة الافعال الحقيقية
التامة بتقصان مدلول واحد اولانها لا تنفي فائدة تامة بمرفوعاتها بخلاف سائر الافعال
وهذا انسب بنظرهم (قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم) قال الشيخ في الشفاء الاسم
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان وعنى بالجر يد ان لا يدل على زمان
فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة والكلمة لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه
ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون قائما بغيره كصح صحة فان الصحة تدل على معنى
ولا تدل على زمان مقرون بهو صح يدل على صحة موجودة في زمان فاللفظ جنس ويخرج
بالفرد المركبات والدلالة المهملات بالوضع الالفاظ الدالة بالطبع والعقل بالزمان
الاسماء الغير الدالة على الزمان وبقوله فيه ذلك المعنى مثل اليوم والزمان والامس والمتقدم

واما الشيخ فقد حدد
الاسم باللفظ المفرد
الدال بالوضع على
معنى مجرد عن الزمان
وهذا يقاoul الاداة
وان شرط في الاداة
دلالتها على معنى غير
تام دخل فيه الكلمة
الوجودية متى

والتأخر والمأخر والمستقبل اذ ليس لهما معان يكون الزمان خارجا عنهما مقارنا لهما
 وبقوله من الازمنة الثلاثة مثل الصبح والفيوق وحينئذ تكون داخله في حد الاسم
 واما الزيادة الاخيرة فاورد النسخ فيها كلاما محصاه سؤال وجواب وتقرير بالسؤال
 ان هذا القيد مستدرك لان تميز الكلمة عن ساير افعالها حاصل بذاته وتقرير
 الجواب ان اراد القيد في الحدود لا يجب ان يكون لاجل التميز بل ربما يكون للاحاطة
 التامة بنطاق الحقيقة والدلالة على كمال المساهية على ما هو دأب المحصلين في صناعة
 التعديد وهذا القيد وان لم يكن له دخل في التميز الا انه يحتاج اليه في الاحاطة بنطاق
 المساهية فان مما يتقوم به الكلمة النسبة الى موضوع ما وهي احوج اليها منها
 الى الزمان ضرورة انه ما لم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة فيجب ايرادها في الحد
 بالطريق الاول واحترض المصنف على حد الاسم بانه ليس بمطر دل دخول الاداة
 فيه ثم استشعر بانه ربما يمنع ذلك لاعتبار المعنى التام فاجاب بقوله وان شرط ونوجهه
 ان يقال ابتداء احد الحدين ليس بمطر دل لاحد الاسم او احد الاداة لانه ان لم يعتبر المعنى
 التام في حد الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة
 فيكون حد الاداة لفظا دل الاهلي معنى غير تام فيدخل فيه الكلمات الوجودية
 فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر واعلم ان السج ذكر في آخر
 الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجمل الاول من كتاب النفاة
 ان الكلمات والاسماء آمة الدلالة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يميز عنها
 او بهما وحدها والادوات والكلمات الوجودية توافق الدلالة وهي توابع
 الاسماء والافعال فلا دوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال
 وهذا الكلام مصرح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة
 فيخرج عنهما الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منتقيا الى اربعة
 اقسام كما يقتضيه النظر الصائب ووجه الحصر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى
 دلالة تامة او لا يدل فان دل فلا يغفلوا ما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة
 وهو الكلمة اولاديل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دلالة تامة فاما ان يدل على
 الزمان فهو الكلمة الوجودية اولاديل وهو الاداة لا يقال من الاسماء ما لا يصح
 ان يميز عنها او بها اصلا كبعض المضمرات مثل غلامي وغلامك ومنها ما لا يصح
 الاعم الضمائم كالوصلات فانقص بها حد الاسم والاداة عكسا وطردا لا ناقول
 لما تصفح الالفاظ ووجد بعضها يصلح لان يصير جزءا من الاقوال التامة والتعبيدية
 النافعة في هذا الفن وبعضها لا يصلح ومن القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد
 من جزئها وما لا يكون كذلك ومن الثاني ما يناسبها ويذهبها او يذهب البعض عن
 البعض فخصص كل قسم باسم فنظر هذا الفن في الالفاظ من جهة المعنى واما نظرها

غير معين عنده متين في نفسه جرى الحكم عليه بأنه يمشي فلا بد من احتمال الصدق والكذب وثانيها أنه يقتضي بطل قولنا ضرب رجل فان رجلا شي معين في نفسه مجهول التين عند السامع فلو كان عدم التين عند السامع يوجب عدم احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خبرا وثالثها ان غاية ما في كلامه عدم احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه ان لا يكون محتملا لهما بالنظر الى مفهومه وهو العتبر في احتمال انفير الصدق والكذب والا لم يكن مثل قولنا السماء فوقنا او تحتنا خبرا فانه لا يحتمل الصدق والكذب عند الجميع فضلا عن السامع واما الاختلال في الفعل فيلوح بإيراد ملخص كلامه وهو ان قولنا يمشي لاختلافه في دلالاته على موضوع غير معين فلا يخلو اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شي ما يمشي والثاني باطل لوجهين الاول انه اذا قال القائل يمشي فلو كان معناه شي ما يمشي لكان صادقا ان كان في العالم شي ما يمشي في وقت ما وكاذبا ان سلب المسمى عن جميع الاشياء دائما ومن البين انه ليس كذلك والثاني انه لو كان كذلك لم يصلح لان يحمل على زيد حتى يكون زيدا شيئا ما في العالم يمشي لان هذا التركيب ليس تقييدا حتى يكون في قوة المفرد بل خبريا يمكن ان يدخل عليه ان فيمتنع الجمل فتعين ان ذلك الموضوع معين في نفسه وكذا عند القائل لابدالة اللفظ فليس في اللفظ دلالة على تعيين الموضوع فلوله لا يز بدعي مفهوم الكلمة اعني نسبة الحديث الى موضوع ما عالم يصرح به ولم يتعين عند السامع لا يحتمل الصدق والكذب ولو تأمل متأمل وانصف نفسه لا يجد بين يمشي وشمي تفاوتا في ذلك فان كليهما يدلان على النسبة الى موضوع مامعين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف امش فانه يدل على تعيين الموضوع وهو امر زائد على مفهوم الكلمة اذا صرفت هذا صرفت انهما خلطا احد الدليلين بالآخر وانه لو استعمل المصنف في قوله فاستمع حله على زيد الواو العاطفة ممكن الفاء لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وان ما تغلقه من ان معناه ان شيئا مامعينا في نفسه وعند القائل وجد له المصدر ليس على ما ينبغي وهو مناط الاشكالات واما على الدليل الثاني فتوجيهه ان يقال هب ان تلك لزوايد تدل على معنى لكن لانم ان هذا القدر يقتضي التركيب وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الابتداء به فلا يمكن ان يتلفظه فلا يكون لفظا ولا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا المنع مندفع لان المركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون فيه دلالة جزء واحد واما دلالة الباقي على الباقي فغا لا يقتضيه حد المركب وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حالة التركيب وهذا القدر كاف في التركيب ونعم يرا برد المصنف اما على الاول فهو ان قوله المضارع المتكلم والمخاطب واباها معنى بياقي القساذ المضارعة

تدل على معنى زائد فوجب التركيب وقد سلم ان المضارعة لقب كلفة وقال ايضا الماضي والاسم المشتق لتركيبه من المصدر مع صيغة خاصة يدل كل منهما على بعض المعنى يجب كونه مركبا واجاب عنه بان المعنى من التركيب ان يكون هناك اجزاء مترتبة اما القساذ او حروف او مقاطع مسموعة تلتئم منها جملة والمصدر مع الصيغة ليس كذلك وقال ايضا الاسم المركب مركب لدلالة حركة الهمزة على معنى زائد ومن هذا بالغ معنى المتأخرين وقال لا كلفة في لغة العرب والقساذ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس فعلا ماضيا ولا مستقلا ولا امرا ولا نهيا فهو اسم لفظ مضارعة اما اسم او حرف وتحقيق ذلك والاطباء فيه لي اهل العربية من

ما يحتمل للصدق والكذب ان اراد به ان مجردة محتمل لهما فهو ممنوع وان اراد به انه مع الضمير المستتر فيه كذلك فهو مسلم لكن لا يدل على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس ممن لاوقوف لهم على علم النحو وتقدير الضمائر يطلقون تلك الالفاظ ويفهمون المعاني التابعة ولولا انها تدل بانفسها عليها لما كان كذلك واما على الثاني فهو ان لايم ان المضارع المتكلم والمخاطب يدل جزء لفظه على جزء معناه قوله الهزيمة والتاء والنون تدل على معنى زائد فلنا مقنوض بالمضارع الغائب فان الياء ايضا تدل على معنى زائد مع انه كلمة عنده وانت خير بضمه واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي والاسم المشتق فان كلا منهما حصل من مادة وهي الخروف تدل على الحدث وصورة مقترنة بها دالة على الموضوع الغير المعين فيجب ان يكونا مركبين واجاب بانا لاندى ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت يقتضى كون اللفظ مركبا بل المتعبر في التركيب ان يكون هناك اجزاء ترتب اما اللفظ او حروف او مقاطع مسموعة ياتى منها جله والمساءة مع الصورة ليس كذلك بل نسمه ان معا والمقطع منهم من فسر بحرف مع حركة او حزين ثانيهما ساكن فضررب مركب من ثلاثة مقاطع وموسى من مقطعين وقد اغنى ذكر الحروف عنه ومنهم من فسر بالحركة الاعرابية وقد استعمله الشيخ في السقاء بازاء الحر كفالاولى فسيره بالوقف لانه ينقطع عنده الكلام وقد يدل على امر زائد يوجب التركيب وقال ايضا الاسم العرب مركب لدلالة الحركة الاعرابية على معنى زائد وما ذكر في انكسرات بالغ بعض المتأخرين فايلا لا كذا في افة العرب وزعم ان الفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا والا لكان اما حاضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فتمين ان يكون اسما وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقيق ذلك واستقصاء النظر فيه الى اهل العربية فانه من الوضاييف الجزئية ونظر هذا الفن كما سمعت لايخص بلغة دون اخرى بل كل شئ شامل لسائر اللغات (قوله واورد الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه) القوم قد زعموا ان الاسم يخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنها قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا يخبر عنه فالخبر عنه اما يكون اسما او فعلا واما ما كان يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يسمع ان يخبر عنه وكان لا يخبر عنه فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه فيلزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار الكذب والتناقض في حديث المجهول مطلقا فلا احتياج الى الاعطاء وشرح الجواب مسبقا بتهدية مقدمة وهي ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جائز كقولنا ضرب فعل ماض او عن معناه ولا يخبر اما ان يخبر عنه بلفظه اى بلفظ وضع بازائه او بغير لفظه ولا امتناع في الثاني كقولنا معنى الفعل مقرون بالزمان والاول اما ان يكون بلفظه مع ضمنية وليس ايضا

واورد الامام صلى
قولهم الاسم يخبر عنه
والفعل لا يخبر عنه ان
قوله الفعل لا يخبر عنه
خبر فالخبر عنه فيه
ان كان اسما كذب وان
كان فعلا تناقض
وجوابه ان المراد ان
الفعل لا يخبر عن معناه
معبر عنه بخبر دللفظه
والخبر عنه في قولنا
الفعل لا يخبر عنه معنى
الفعل لكن ما خبر عنه
بلفظه بل بالاسم وهو
قولنا الفعل ولو قلنا
ضرب لا يخبر عن معناه
مخبر عنه بخبر دللفظه
كان لا يخبر عنه لفظ
الفعل وهو قولنا ضرب
لكون الضمير عاذا اليه
ولو قلنا معنى ضرب لا
يخبر عنه معبرا عنه
بمجرد لفظه كان الخبر
عنه معنى الفعل لكن
خبر عنه لا يخبر بلفظه
بل مضافا ليه خبره وهو
قولا معنى فلا تناقض
في شئ من ذلك من

(التقسيم الثاني المفرد

ان احمد معناه بالشخص

وهو مظهر يسمى علما

والاخصر وان احمد

لا بالشخص وحصوله

في الافراد المتوهمه

بالسوية فهو المتواطى

والا فهو المشرك

وان تعدده معناه ووضع

لاحدهما ثم نقل الى

الثاني لماسبة بينهما

فان هير الاول يسمى

لفظا منقولا لشرعيها

او عرفيا واصطلاحيا

على اختلاف الناقين

والاسمى بالنسبة الى

الاول حقيقة والى

الثاني مجازا وامتازا

ايضا ان كانت المناسبة

للاشتراك في معنى

الامور وان وضع

لها وضعها اولاً

ويندرج فيه المرتجل

وهو ما وضع لمعنى ثم

نقل الى الثاني للمناسبة

يسمى بالنسبة اليهما

مشتركا لى كل واحد

منهما مجعلا (الترجمة

الثالث المفرد نـ

لفظ آخر في الحـ

سيماتر فين

تتباينين من

بمشتق قولنا معنى ضرب غير معنى في او بمجرد لفظه وهو غير جائز فلما راد بقولنا
الفعل لا يخبر عنه ان الفعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وح نختار من الشقين ان الخبر
عنه ههنا الفعل قوله فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقص قلنا لانسلم وانما يلزم
لو كان الخبر عنه ههنا معنى الفعل بمجرد لفظ الفعل وليس كذلك بل الخبر عنه معنى
الفعل وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قيل من انه ان اراد يدعى الفعل مثل
ضرب فلا احتياج الى قوله وعبر عنه بلفظ الاسم بل واز الاخبار عنه مطلقا وان اراد
معناه يلزم ان يكون للمعنى معنى فخرج عن قانون التوجيه على ان الاخبار عن اللفظ
ينقسم كالاجبار عن المعنى ثلاثة اقسام فانه اذا خبر عن لفظ فاما ان يعبر عنه بنفس
اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يعبر بمجرد ذلك اللفظ او مع ضمنية اخرى
مثل الاول ضرب كلمة والثاني لفظه ضرب غير مركبة والثالث الفعل يرفع الفاعل
فلاشك ان الخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عن معناه افراد الفعل التي هي الالفاظ لكن
رعا اراد ان يبين انه من اى قسم فقال وعبر عنه بلفظ الاسم تبينها على هذه الفائدة
وتأكيد الصحة الاخبار ولئن ما المعترض قائلا لو صح ما ذكرتم لصح قولنا ضرب
لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه والثاني باطل اما الملازمة فلان ضرب فعل وكل فعل
لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه واما بطلان الثاني فلا ستماله على التناقض اذ الاخبار
فيه عن معنى ضرب بمجرد لفظه اجاب باننا لانسلم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب
بل عن لفظه لكون الخبر في معناه عائدا اليه فلو كان الخبر عنه معناه لزم ان يكون للمعنى
ضرب معنى وهو باطل ولئن ما مرة اخرى وقال فليصدق معنى ضرب لا يخبر
عنه معبرا عنه بمجرد لفظه فقد اخبر فيه عن معنى الفعل اجاب بان الخبر عنه ههنا

معنى الفعل لكن لا بمجرد لفظه بل مع ضمنية اسم فلانه قص فيه (قوله التقسيم الثاني
المفرد ان احمد معناه) اللفظ المفرد اما ان يكون معناه واحدا او متعددا فان احمد
معناه فاما بالشخص بان لا يمكن اشتراك بين كثيرين او لا بالشخص فان احمد بالشخص
فان كان مظهرا اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والاخصر اى وحده اولى
لكيانه وان احمد لا بالشخص فان كان وقوعه على افراد المتوهمه سواء كانت
موجودة او لا على السوية فهو المتواطى لتوافق آحاده في معناه وان كان وقوعه
عليها لا بالسوية فهو المشرك لانه يشترك بالآخر في انه من المشترك او من المتواطى
من حيث تفاوت افراده وتشاركها في معناه والتسكيك قد يكون بالتقدم والتأخر
كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية
وعدمها كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم واثبت واقرى منه في الممكنات والفرق
بين هذا والاول انه قد يكون التأخر اقوى واثبت من التقدم كالوجود بالقياس الى
الحركة الفلكية والاجسام الكائنة وقد يكون بالسدة والضعف كالبياض بالنسبة

واما المركب فهو اما
 كلام ان افاد السمع
 بمعنى صحة السكوت
 عليه فان احتمل الصدق
 والكذب يسمى قضية
 وخبر او الا فان دل على
 طلب الفعل دلالة اولية
 فهو مع الاستعلاء
 امر ونهى ومع
 الخوض سؤال ودعاء
 ومع التساوى التماس
 والا فهو التنبية
 ويندرج فيه التمسى
 والستر بجى والقسم
 والنداء واما غير كلام
 ان لم يقصد وهو اما
 حكم تقييدى ان تركب
 من اسمين او اسم
 وفعل وتقييد الاول
 بالثانى واما ان لا يكون
 كذلك كالركب من
 اسم واداة وفعل واداة
 وزعوا ان الكلام
 لا يألّف الا من اسمين
 او من فعل واسم
 ونفص بالنداء واجب
 عنه بان النداء تقدير
 الفعل قيل عليه بانه لو
 كان كذلك لاحتمل
 الصدق والكذب
 واجيب عنه بان ما فى
 تقدير الفعل انما
 يحتملها اذا كان اخبارا
 لا انشاء يدل عليه
 الفاظ العقود كقوله
 بعث وامله من

الى التلج والعاج وان كان معنى اللفظ متعددا فاما ان يتصل بينهما نقل او لا فان تحلل
 فاما ان يكون ذلك النقل لمناسبة او لا فان كان لمناسبة فان هجر الوضع الاول يسمى
 متقولا شرعيا او عرفيا او اصطلاحيا على اختلاف التاقلين من السرعة والعرف
 العام وانما هو وان لم يهجر لوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثانى
 مجازا فان كانت المناسبة هى المشاركة فى بعض الامور فهو مستعار كالاسد للرجل
 السباع والافخير مستعار مثل جرى النهر وان كان النقل لا لمناسبة فهو المرتجل
 وان لم يتصل بينهما نقل بل وضع لهما وضعا او لا يسمى بالنسبة اليهما مشتركا
 وبالنسبة الى كل واحد منهما مجعلا والمرتجل يندرج فى هذا القسم من وجه لانه
 لما لم تعتبر المناسبة فكانه لاملحظة للوضع الاول ولا نقل وايضا المفرد اذا اعتبر
 بالقياس الى مفرد آخر فان كان موافقا له فى المعنى سميا متزدا فحين وان كان مخالفا له
 سميا متباينين هذا هو الكلام فى الالفاظ المفردة (قوله واما المركب فهو اما كلام
 ان افاد السمع) اللفظ المركب اما تام او ناقص ويسميان كلاما وغير كلام والكلام
 ما يفيد السمع بمعنى صحة السكوت عليه اى لا يفتقر الى الافادة الى انضمام لفظ اخر ينظر
 لاجله افتخار المحكوم عليه الى المحكوم به ولما كان المقيد مقولا بالاتزان على مقابل
 المهمل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان او مركبا وعلى ما يفيد فائدة جديدة
 فلا يعد مثل قولنا السماء فوقنا منتهى وعلى ما يصح السكوت عليه فسر به فامة تسمية
 الاشتراك على ما تقتضيه صناعة التعريف قيد خل فيه ما يفيد فائدة مفردة كقولنا
 زيد قائم وما لا يفيدها فان احتمل الصدق والكذب يسمى خبر او قضية وهو المنتفع به
 فى المطالب التصديقية لا يقال الخبر اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب او كاذبا
 فلا يحتمل الصدق وايضا الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فتعريفه
 بهما دور لانا نقول المراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه وتعين
 احدهما بحسب انشراح لاينا فيه والمراد بالواو الجامعة والقاسمة فلا هبرة
 الا باحدهما وامتناع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر ممنوع وعلى تقدير
 تسليم خاتمة الخبر واضحة عند العقل الا انها لما اشبهت بسائر الماهيات احتجج
 الى تمييزها وتعيينها فلا اعتبار ان من حيث هى ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة
 الصدق والكذب متوقف على ماهيته من حيث هى ومن حيث معرفة من حيث
 انها مدلول الخبر متوقف عليهما فلا دور وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل
 على طلب الفعل دلالة اولية اى او لا وبالذات او لا فان دل وكان مع الاستعلاء فهو امر
 ان كان الفعل المطلوب غير كفى ونهى ان كان كفا والافهو مع التساوى التماس ومع
 الخوض سؤال ودعاء واما قيد الدلالة بالاولية ليخرج الاخبار الدالة على طلب الفعل
 فان قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار بطلب

الفعل والاختيار بطلب الفعل يدل على طلب الفعل فذلالتة على طلب الفعل بواسطة
 الاخبار به بالذات والاولى ان يقال التقييد للتفرقة بين الاوامر وتلك الاخبار
 في دلالتها على طلب الفعل وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب منعها عن الدخول
 فكيف يخرج باقيود او لاخراج غير الخبر الدال على طلب الفعل كقولنا ليت زيدا
 يضرب ولعل الله يحدث بعد ذلك امرأته يدل على طلب الفعل لكن بالذات بل
 بواسطة تنبيه او ترجيه وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اولية فهو التنبيه ويندرج
 فيه التمني والترجي والقسم والنداء والاستنهام والتعجب والفاظ العقود واما غير
 الكلام فاما ان يكون الثاني فيه قيد الاول او لا والاول المركب التقييدي وهو
 النافع في المطالب التصورية ولا يتركب الا من اسمين او اسم وفعل لان المفيد موصوف
 والقيد صفة والموصوف لا بد ان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل وايضا الحكم
 التقييدي اشارة الى الحكم الخبري فالخبر ان الناطق مناه الجبوا الذي هو ناطق
 فكما يستدعي الخبري التركيب من اسمين او اسم وفعل فكذا التقييدي والثاني غير
 التقييدي كالتركيب من اسم واداة وزعم الناهية ان الكلام لا يتألف الا من اسمين
 او اسم وفعل لانه يستدعي محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه لا يكون الا اسما
 والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا خفاء في اتفاهنه بالقضية
 الشرطية ولا يحصى عنه الانحصار الدعوى بالقول الجازم ونقض ايضا بالنداء
 فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه
 لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب وجاز ان يكون خطا با مع ثالث
 لان الفعل الذي قدر النداء به كذلك وجوابه منع الملازمين واما تصدق لو كان الفعل
 المقدر به اخبار الانشاء غاية في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبار لكن لا يلزم
 منه ان يكون اخبارا في جميع المواد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار
 والانشاء كاتفاظ العقود (قوله الباب الثاني في مباحث الكلبي والجزئي) بعد الفراغ
 من الباب الاول في المقدمات مهد الباب الثاني لمباحث الكلبي والجزئي وليس للجزئي
 في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث ولصاحبه عن النظر فيها
 غنى قال النسخ في الشفاء اننا لانتقل بالنظر في الجزئيات لكونها لا تهاهي واحوالها
 لا ثبت وليس علنا بها من حيث هي جزئيتها بقيدنا كالحكميا او بلفظنا الى غاية حكمية
 بل الذي يهمنا النظر في الكليات وفصل هذا الباب الى ستة فصول وكان الانسب
 الى فصلين تفرقة بين المقصد الاعلى وبين مقدماته ووضع الفصل الاول لتعريف الكلبي
 والجزئي وبيان اقسام الكلبي واحكامه وذكر فيه اربعة مساحات الاول
 في تعريفهما المفهوم وهو ما حوّل في العقل اما كلبي اوجز في لانه اما يمنع نفس
 نصوره اى يمنع من حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه ولا يمنع فان منع فهو

الباب الثاني في مباحث
 الكلبي والجزئي وفيه
 فصول الاول في
 تعريفهما واقسام
 الكلبي واحكامه وفيه
 مباحث الاول المفهوم
 ان منع نفس نصوره
 من الشركة فهو الجزئي
 والافهوم الكلبي امتنع
 وجود افراد التوهم
 في الخارج او امكن
 ولم يوجد او وجد
 واحد فقط مع امكان
 غيره او امتناعه او
 كبير مثناه او صغير
 متناه

الجزئي كزيد وهذا الانسان والا فهو الكلي كالانسان فانه مفهوم ما شتر كما بين
افراده بان يقال لكل واحد منها انه هو وانما قيد المنع بنفس التصور يخرج بعض
اقسام الكلي وهو الذي يتمتع فيه الشركة لان نفس مفهومه بل لامر خارج كواجب
الوجود واللفظ الدال عليهما يسمى كلياً وجزئياً بالتبعية والمرض تسمية الدال باسم
المبدول وهما اعتراضات لا يخفى الاشارة اليها من فوائد احداها انه لا معنى للاشتراك
بين الكثيرين انه ينشعب او يفرغ اليها بل مطابقة لها على ما صرحوا به وحينئذ
لو تصور طائفة من الناس زيدا مثلاً كان صورته الموجودة في الخارج تطابق الصورة
العقلية التي في اذهان الطائفة ضرورة ان المطابقة هي هي فيجب ان يكون زيد كلياً
وجوابه ان لشركة ليست هي المطابقة مطلقاً بل مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين
وقد صرح به الشيخ حيث قال كلي هو المسمى الذي المفهوم منه في النفس لا يتمتع
نسبته الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة كما ان للانسان معنى في النفس وذلك المعنى
مطابق لزيد وعمرو وخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان وتام التحقيق
لهذا المقام مذكور في رسالتنا الممولة في تصديق الكليات فمن اراد الاطلاع عليه فليطالع
ثمه وثانيها ان التصور هو حصول صورة الشيء في العقل والصور العقلية كلية فاستعمال
التصور في حد الجزئي غير مستقيم وايضاً المقسم اعني المفهوم الذي هو ما حصل
في العقل لا يؤول الجزئي ويجب بان لا يتم ان الصور العقلية كلية فان ما يحصل في النفس
قد يكون بالة وواسطة وهي الجزئيات وقد لا يكون بالة وهي الكليات والمدرّك
ليس الا النفس الا انه قد يكون ادراكه واسطة وذلك لا ينافي حصول الصور المدركة
في النفس او نقول التصور هو حصول صورة الشيء عند العقل على ما فسرنا به
في صدر الكتاب فان كان كلياً فصورته في العقل وان كان جزئياً فصورته في آله
وعلى هذا لا اشكال وثالثها ان قيد النفس في التمرى مستدرك لانه يتم بدون
كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشركة والكلي ما لا يمنع تصوره منه
والجواب انه لما اخذ التصور في تعريف الكلي والجزئي في علم ان الكلية والجزئية
من هوارض الصور الذهنية فربما يسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية
ما لا يمنع الشركة كان حقيقتها الخارجية كذلك لان الصور الذهنية مطابقة للحقائق
الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشركة في الخارج هف فاذيل هذا الوهم
بان منع الصور الذهنية للشركة وعدم منعها ليس بالنظر الى ذاتها بل من حيث
نفس تصورهما فنفس تصور الواجب هو الذي لا يمنع الشركة لاذاته فالتقييد
بالنفس لازالة هذا الوهم وزيادة الايضاح واما قوله امتنع وجود افراده المتوهم
او امكن ففيه تنبيه وتقسيم اما التنبيه فهو ان قوماً حسبوا ان الكلي مشترك بين
كثيرين لا بد ان تكون افراده موجودة في الخارج وذلك انهم لما سمعوا ان الكلي

مشرك بين كثير من نخلو الاشتراك بحسب الخارج فنيه على فساد هذا الظن لجواز امتناع افرادها وعدمها حتى يعلم ان مناط الكلية هو صلاحية اشتراكه بين كثيرين بحسب الصلابة وامكان صدقه عليها لمجرد مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق الكل على كثيرين من معتبرا لم تكن الكليات القرضية مثل نقيض الامكان العام والاشيئية كلية اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه الا امكان العام او الاشياء لانا نقول المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل ماهو اعم مما هو بحسب نفس الامر او الفرض العقلي فالعقلى امكان فرض صدقه على كثيرين سواء كان صادقا او لم يكن وسواء فرض العقل صدقه او لم يفرض قط لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الجزئي صادقا على اشياء كما نفرض صدق الاشياء عليها لانا نقول ذلك فرض متمنع وهذا فرض متمنع والفرق دقيق اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال معنى زيد يستحيل ان يحصل مشقة كافيته فان معناه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار اليه ينتفع في الذهن ان يحصل لغيره فالخاصل ان مجرد فرض صدق الشيء على كثيرين لا يفعل بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية ولكن هذه الدقيقة على ذكر منك فلها في تحقيق المحصورات مواضع نفع واما التقسيم فهو للكل بحسب وجوده في الخارج وعدمه وذلك لانه اما ان يكون متمنع الوجود في الخارج او يمكن الوجود والاول كتمسك لباري والذاتي اما ان لا يوجد منه شيء في الخارج او يوجد الاول كالاعتناء والثاني اما ان يكون الموجود منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون غيره متمنا كواجب الوجود او ممكنا كالشمس عند من يميز وجود شمس اخرى والثاني اما ان يكون متمنا كالكواكب السبعة او غير متمنا كالنفوس الناطقة لا يقال هذا التقسيم باطل لان احدهما لا يلازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسيما له او يكون قسم الشيء قسيما منه وذلك لان الامكان اما امكان عام وقد جعل الامتناع قسيما له فيكون قسم الشيء قسيما او امكان خاص وقد جعل الواجب قسيما منه فيكون قسم الشيء قسيما ههنا لاننا نقول المراد بالامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر (قوله

ويعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة) لما كان معنى الكل ما لا يجمع من وقوع الشراكة فيه ومعناه انه يمكن ان يصدق على كثيرين اى يحصل على كثيرين والكثيرون جزئيات الكل اراد ان يبين ان حل الكل على جزئياته اى حل هو حل المواطة او حل الاشتقاق وان كلية الكل انما هي بالنسبة الى امور يحصل عليها الكل بالمواطة لا بالقياس الى امور يحصل عليها الكل بالاشتقاق حتى ان كلية العلم مثلا لا بالقياس الى زيد وعمر ووبكر بل بالقياس الى علومهم فلبين هاتين الفائدتين قدم هذه المسئلة فنقول المعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وجزئيات الكل ما يحصل الكل عليها بالمواطة لا بالاشتقاق وحل المواطة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع

ويعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وهو ان يحصل الشيء بالحقيقة على الموضوع لا بالاشتقاق وهو ان لا يحصل عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان اذ لا يقال الانسان بياض بل ذو بياض او اشق منه ما يحصل بالحقيقة كالابيض هكذا قال الشيخ وقيل عليه بان لفظة ذو بالنسبة وهي خارجة عن المحمول المحمول بالتحصيل بالحقيقة البياض وجوابه ان النسبة الخارجة عن المحمول ما يربطه بالموضوع ورب نسبة تكون نفس المحمول او جزءه وزعم الامام ان حل الموصوف على الصفة حل المواطة وعكس حل الاشتقاق من

بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه
 بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة
 فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذو او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض
 او ابيض وحيث يصكون محمولا بللو اطاسة هكذا قال الشيخ وفسر المحمول
 بالحقيقة بما يعطى موضوعه حده واسمه ورعا يفسر حمل المواطة بمحمل هو هو
 وحمل الاشتقاق بمحمل هو ذو هو واعترض ابو البركات على ما قاله بان المحمول
 في حمل الاشتقاق كالبياض محمول ايضا بالحقيقة اذ لفظة ذو للنسبة والنسبة تكون
 خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو البياض وجوابه ان اراد به ان كل
 نسبة تربط المحمول بالموضوع خارجة عن الطرفين فليس لكن ذو ليس كذلك
 وان اراد ان كل نسبة مطلقا خارجة فهو ممنوع فرب نسبة تصكون نفس
 المحمول كقولنا الاضافة العارضة للاب هي الابوة اوجزؤه كقولنا زيد ابوعرو
 وقال الامام المحمولى اما ان يكون ذاتا اوصفة فان كان ذاتا فهو حمل المواطة لان
 معنى المواطة الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فقد توافقت
 كقولنا الكاتب انسان وان كان صفة فغير الموضوع فلا حمل بالمواطة بل
 بالاشتقاق لكون حملها باعتبار مفهومها وهي منتفعة كقولنا الانسان كانت
 الاصطلاح المتعارف على المعنى الاول (قوله الثانى الجزئى ايضا يقال على المندرج
 تحت كل) لفظ الجزئى يقال بالاشتراك على المعنى المذكور وعلى المندرج تحت كل
 ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى غيره والاول جزئيا حقيقيا اذ جزئيته
 بالنظر الى حقيقته وتعرف الاضافى بالكلية يطله تضاديهما فلو قيل انه
 المندرج تحت شئ آخر كان جيدا فهنا ثلث مفهومات الجزئيات والكلية
 اتما تصير مفصلة عند الفعل اذا بين المغايرة والنسبة بينهما فالاضافى غير الحقيقى
 اما اولافلا مكان كلية الاضافى لجواز اندراج كل تحت كل آخر دون الحقيقى
 واما ثانيا فلانه اعم من الحقيقى مطلقا لان كل جزئى حقيقى مندرج تحت ماهيته
 المرأة عن الشخصات فيكون اضافيا وهو منقوض بالشخص اذ ليس له ماهية
 كلية والالكان للشخص شخص وبالأوجب فانه شخص وليس له ماهية كلية والالكانات
 ماهية معروضة للشخص وذلك مختلف لمذهبهم والاولى ان يقال انه مندرج تحت
 كليات كثيرة لانه ان كان موجودا فهو مندرج تحت مفهوم الوجود وهو كل وان
 كان معدوما يندرج تحت المعدوم وهو ايضا كل ولانه اما واجب او ممكن
 او ممتنع واما ما كان يندرج تحت احدهما وليس كل اضافى حقيقيا لجواز كليته ثم الاعم
 يجوز ان يكون جنسا ويجوز ان يكون عرضا ماوهنا ليس الاضافى جنسا للحقيقى
 لانه لو كان جنسا له لما امكن تصور الحقيقى بدونه والثالث باطل لجواز تصور كون

ثلاثى الجزئى ايضا
 يقال على المندرج
 تحت الكل ويسمى
 جزئيا اضافيا والاول
 حقيقيا وهذا غير
 الاول لامكان كونه
 كليات دون الاول واعم
 منه مطلقا اذ كل
 جزئى حقيقى يندرج
 تحت كل من غير
 عكس وليس جنسا له
 لامكان تصور الاول
 ذو منه ومن الكل
 من وجه اذ الاضافى
 قد يكون كليا وبالعكس
 والحقيقى يابى الكل
 بين

وكل مفهوم بيان آخر

مباينة كلية أو يساوية
أو يكون اعم واخص
منه مطلقا ومن وجهه
لانه ان لم يصدق
شيء منهما على شيء
ما صدق عليه الآخر
تباينا بالكلية وان
صدق كل واحد
منهما على شيء
صدق عليه الآخر
فان استلزم صدق
كل منهما صدق
الآخر تساويا وان
لم يستلزم صدق
شيء منهما صدق
الآخر كان كل منهما
اعم من الآخر من وجه
وان استلزم صدق
احدهما صدق الآخر
من غير عكس
فالمستلزم اخص
من الآخر مطلقا
من

ونقيضا للتساويين
متساويان ونقيض
الاعم مطلقا اخص
من نقيض الاخص
مطلقا ونقيض الاعم
من وجه لا يلزم كونه
اعم من نقيض الآخر
او اخص لان نقيض
اخص قد يكون

الشيء مانعا من وقوع الشركة فيه مع الذهول عن اندراج تحت كل واحد
الاضافي مضاييف للكلية ولاضافة في الحقيقى وبين الاضافى والكلية عموم من وجه
لتصادقهما في الكليات المتوسطة وصدقه بدون الكل في الحقيقى وصدق الكل
بدونه في اعم الكليات وفيه نظر اذ لا كل الا وهو مندرج تحت آخر لان كل كلية
فاما ان يكون (ب) مثلا او (لاب) واياما كان يندرج تحت احدهما والحق انه
ان اراد بالندرج الموضوع للكلية فهو اعم مطلقا من الكل وان اراد الاخص
او المندرج تحت ذاتى فالنسبة كما ذكر وبين الجزئى الحقيقى والكلية مباينة كلية
وذلك واضح (قوله وكل مفهوم بيان آخر مباينة كلية) كل مفهوم اذا نسب الى
مفهوم آخر فالنسبة بينهما مضمرة في اربع المساواة والعموم مطلقا ومن وجه
والمباينة الكلية وذلك لانهما ان لم يتصادقا على شيء اصلا فهما متباينان تباينا كلياً
وان تصادقا فان تلازما في الصدق فهما متساويان والا فان استلزم صدق احدهما صدق
الآخر فيبينهما عموم وخصوص مطلقا والمستلزم اخص مطلقا من الآخر واللازم اعم
وان لم يستلزم فيبينهما عموم وخصوص من وجه وكل منهما اعم من الآخر من وجه
وهو كونه شاملا للآخر ولغيره واخص منه من وجه وهو كونه مشمولا للآخر
فلا بد ههنا من صور ثلث وفي هذا الحصر اشكال وهو ان نقيضى الامكان العام
والشيئية لاشك في كونهما مفهومين وليس متباينين والالكان بين عينيهما مباينة
جزئية ولا متساويين لانهما لا يصدقان على شيء اصلا ولا بينهما عموم مطلق لان
عين العام يمكن ان يصدق مع نقيض الخاص ولا يمكن صدق نقيض احدهما على
عين الآخر ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منهما مع نقيض الآخر فان قلت
التزديد بين التنى والاثبات كيف لا ينحصر فنقول المنع في قسم التباين فليس يلزم من عدم
تصادق المفهومين على شيء كونهما متباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شيء ولم
يصدق الآخر عليه او نورد النقيض على امر يف التباين فان النقيضين لا يتصادقان
على شيء اصلا وليس بمتباينين * واعلم ان هذه النسب كما تعتبر في الصدق تعتبر في
الوجود النسب المعتبر بين القضايا انما هي بحسبه (قوله ونقيضا للتساويين متساويان)
لما بين النسب بين المفاهيم شرع في بيان النسب بين نقيضتها فنقيضا للتساويين
متساويان لان كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الآخر
والا لصدق عينه على بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما فيلزم صدق احد
التساويين بدون الآخر هف وفيه منع قوى وهو اما لانه لو لم يصدق كل
ما صدق عليه نقيض احدهما صدق عليه نقيض الآخر لصدق عينه بل اللازم
على ذلك التقدير ليس كل وهو لا يستلزم بعض ما صدق عليه نقيض احدهما صدق
عليه عين الآخر لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون

١٠ اعم من عين العالم
من وجه مع البانية
الكلية بين نفس العالم
وعين الخاص وبين
نقضي المتباين مباينة
جزئية لان نقض
كل منهما يصدق مع
عين الآخر فان صدق
مع نقضه ايضا تبين
نقضهما تابان جزئيا
والافكليا فالجزئية
لازمة من

المساوي امر اشأ ملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق نقضه على
شيء اصلا فلا تصدق الموجبة لعدم موضوعها حيثذ ولهم في النقص عن هذا
المنع طريقان الاول تغيير للدعى وذلك من وجوه الاول ان المراد من تساوي
نقضي المساويين انه لا شيء مما يصدق عليه نقض احد المتساويين يصدق عليه عين
الآخر والاصدق نقضه للنكس الى الحال والثاني ليس المراد تساوي النقيضين بحسب
انما جرح بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لوجوده كان نقض احد المتساويين فهو بحيث
لو وجد كان نقض الآخر وحيثذ يتلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وفيه
نظر لان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه الممنعات كذبت وعلى تقدير
صدقها تمنع الخلف لجواز صدق احد المتساويين على تقدير نقض الآخر حيثذ
والافلا تلازم بين الموجبة والسالبة الثالث لاندى ان نقضي المساويين متساويان
مطلقا بل اذا صدقا في نفس الامر على شيء من الاشياء ولاخفاء في ادفاع المنع حيثذ
لوجود الموضوع وحقق التلازم بينهما لكن هذا التخصيص يتأق وجوب عموم
قواعد هذا الفن الرابع اما نضر المساويين بالتلازم من لا في الصدق فقط
بل مطلقا سواء كان في الصدق او الوجود فلا بد ان يكون نقضا هما
متساويين لان نقض اللازم يستلزم نقض اللزوم الطريق الثاني تغيير الدليل
الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احدها ان ما صدق عليه نقض احد هما
يجب ان يصدق عليه نقض الآخر فانه لو لم يصدق عليه نقض الآخر يصدق
عليه عين الآخر لان عين الآخر نقض لنقضه وكلام يصدق احد النقيضين فلا بد
من صدق النقيض الآخر واللازم ارتفاع النقيضين وفيه نظر لانا نقول هب ان عين
الآخر نقض لنقضه لكن لانه ان صدق عين الآخر على نقض احدهما نقض لصدق
نقضه عليه لجواز ان لا يصدق عينه ولا نقضه على نقض احدهما لعدم وثايتها
ان نقضي المساويين يتمتع ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكونا كليين فيكون لهما افراد
فا يصدق عليه نقض احدهما من تلك الافراد يصدق عليه نقض الآخر والا
لصدق عينه لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكتفي
في صدق الموجبة بل لا بد معه من صدق الوصف التوافقي عليها في نفس الامر
ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر نقض الامر نقض الامر الشامل ولوقدر صدق الموجبة
فلزوم الخلف ممنوع لجواز صدق نقض احد المتساويين وعينه على نقض
المساوي الآخر بحسب الفرض العقلي وثاقتها وهو العدة في حل الشبهة مسبق
بتهديد مقدمات الاولى ان نقض الشيء سلبه ورفع نقض الانسان سلبه لاعدوله
الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة
فهى اعم من المعدولة الطرفين الثالثة ان كذب الموجبة اما بعدم الموضوع واما
بصدق نقض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق

نقض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فتكون الوجبة مسا دقة وقد فرضنا
 كذبها هف وإذا تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما ليس بأحد المتساويين
 ليس بالمساوي الآخر لانه لو كذبت هذه الوجبة كان كذبها أما بعدم الموضوع
 وهو باطل لان الوجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل تصدق
 مع عدم الموضوع وأما بصدق تقيض المحمول على الموضوع فيصدق عين أحد
 المتساويين على نقض المساوي الآخر وذلك يطل للمساواة بينهما فإن قلت قولكم
 كل ما ليس بأحد المتساويين ليس بالآخر أما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه
 سلب أحد المتساويين يصدق عليه سلب الآخر أو يكون معناه ان ما ليس يصدق عليه
 أحد المتساويين ليس يصدق عليه الآخر فإن كان المراد الأول يلزم وجود الموضوع
 ضرورة ان ثبوت الشيء لشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء ويعود الاشكال
 بمخايفه وان كان المراد الثاني فلا يكون التقيضان متساويين لانهما اللذان يصدق
 كل منهما على ما صدق عليه الآخر فلا يجاب هو المعتبر في مفهوم التساوي
 وهناك السلب فنقول المراد الأول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وسنحققه في موضع
 يناسب ان شاء الله تعالى وورعنا بحسبكم على اثبات المطلوب بمجتنبين آخرين الأول ان كل واحد
 من المتساويين لازم للآخر وتقيض اللازم يستلزم تقيض الملزوم وفيه نظر لانه
 ان اردت بذلك ان كل ما صدق عليه تقيض اللازم يصدق عليه تقيض الملزوم
 فهو اول المسئلة وان اردت به انه كلما تحقق تقيض اللازم تحقق تقيض الملزوم فهو
 مسلم لكن لا يبعد نقضا في اثبات المطلوب الثانية انه لو لم يكن تقيضا المتساويين
 متساويين كان بينهما احدى المناسبات الباقية والكل باطل اما المباشرة الكلية فلانها
 تستلزم المباشرة الجزئية بين العينيين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان تقيض
 الخاص يصدق على عين العام وعين العام على تقيض الخاص وهو ملزوم لصدق أحد
 المتساويين بدون الآخر واما العموم من وجه فلا تستلزم صدق كل منهما مع تقيض
 الآخر وهو ايضا يستلزم خلاف المقدور وفيه نظر اذا انحصر ممنوع على ما ذكرناه
 وتقيض الاعم مطلقا اخص من تقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه تقيض
 الاعم صدق عليه تقيض الاخص وليس كل ما صدق عليه تقيض الاخص صدق
 عليه تقيض الاعم اما الأولى فلانه لولاها لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه
 تقيض الاعم فيلزم صدق الخاص بدون العام هف ولا يستلزم في ورود المنع المذكور
 ههنا وامكان دفعه ببعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق تقيض العام على كل
 ما يصدق عليه نفس الخاص لاجتماع التقيضان والتالي باطل ببيان الملازمة ان تقيض
 الخاص يصدق على افراد العام المغايرة لذلك الخاص فيلزم صدق العام وتقيضه عليها
 وتقول ايضا لو كان كل تقيض الاخص تقيض الاعم وقد ثبت ان كل تقيض الاعم تقيض

الاخص فيساوي التقيضان فيكون العيان متساويين هـ او نقول بعض تقيض الاخص
 عين الاعم ولا شيء من عين الاعم تقيض الاعم يتبع من رابع الاول المدعى وهو ليس كل تقيض
 الاخص تقيض الاعم او نقول لولم يصدق لكان كل تقيض الاخص تقيض الاعم وبعض الاعم
 تقيض الاخص يتبعان من ثالث الاول ان بعض الاعم تقيض الاعم هـ واختلف ليس يلزم
 من الصورة ولا من الصغرى فيكون من الكبرى او نقول لولاء لصدق كل ماصدق عليه
 تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاعم وينعكس بعكس التقيض الى قولنا لكل ماصدق
 عليه عين الاعم صدق عليه عين الاخص وهو محال او نقول لو صدق كل تقيض الاخص
 تقيض الاعم ولا شيء من تقيض الاعم عين الاعم فلا شيء من تقيض الاخص بين الاعم
 فلا شيء من عين الاعم تقيض الاخص لكنه باطل لصدق قولنا بعض الاعم تقيض الاخص
 تحقيقا للعموم واورد الكاشي على هذه القاعدة سؤاله ان يقال لو كان تقيض
 الاعم اخص من تقيض الاخص لزم اجتماع التقيضين وبطلان اللازم يدل على بطلان
 الملزوم اما الملازمة فلان الممكن انخاص اخص من الممكن العام فلو كان تقيض الاعم
 اخص لزم صدق قولنا كل مائليس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان انخاص
 ومناقضة صادقة وهي قولنا كل مائليس بممكن بالامكان انخاص فهو ممكن بالامكان
 العام لان كل مائليس بممكن بالامكان انخاص فهو اما واجب او ممتنع وكل واحد
 منهما ممكن بالامكان العام فنقول كل مائليس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان
 انخاص وكل مائليس بممكن بالامكان انخاص فهو ممكن بالامكان العام يتبع كل مائليس
 بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وانه اجتماع التقيضين وايضا اللازم
 بالامكان انخاص اخص من الممكن بالامكان العام للملاذكرنا فلو كان تقيض الاعم اخص
 يلزم صدق قولنا كل مائليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان انخاص وكل ممكن
 بالامكان انخاص فهو ممكن بالامكان العام يتبع كل مائليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن
 بالامكان العام وهو اجتماع التقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل مائليس بممكن بالامكان
 انخاص فهو اما واجب او ممتنع موجبة سالبة الموضوع فلان الصدقها وان اراد به
 موجبة معدولة الموضوع ففلم يكن الانتاج ممنوع فلان القضية اللازمة سالبة الطرفين
 فلا يبعد الوسط وعلى القاعدتين سؤال آخر ان الاول ان مجموع القاعدتين منق
 لانهما لو تحقتا لزم انعكاس الموجبة الكلية بعكس التقيض الى الموجبة الكلية والتالى
 باطل لما ينشأ في عكس التقيض اما لشرطية فلان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون
 مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان يصدق تقيض الموضوع على كل ماصدق
 عليه تقيضه فان قلت تقيض (ج) بالفعل ليس (ج) دائما وتقيض (ب) بالضرورة
 مثالا ليس (ب) بالامكان فالقضية اللازمة كل مائليس (ب) بالامكان ليس (ج) دائما وهي
 ليست بمعتبرة اذا لمعتبر في الوصف الضواني ان يكون بالفعل قلت كل مائليس (ب)

بالفعل ليس (ب) بالامكان وهي مع القضية اللازمة يتجس الكس وهذا السؤال لا يرد على
 القدماء لانهم ذهبوا الى الانكسار ولا على التأخرين لانهم قادحون في القاعدة الثانية
 ان الانسان مساو للضاحك ولا يصدق كل ما ليس بضاحك ليس بانسان لصدق قولنا بعض
 ما ليس بضاحك انسان لان الموضوع معتبر بالفعل وكذلك الماشي اعم من الانسان
 ويكذب كل ما ليس بماش ليس بانسان لصدق تقيضه والجواب ان اللفظ انما وقع من
 اخذ التقيض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الماشي بالقوة
 ونقيضا هما الاضاحك دائما واللاماشي بالضرورة وحينئذ تصدق القضية ان
 والحاصل ان رعاية شرائط التناقض في اخذ تقيضي طرق النسبة واجبة لتزب الاحكام
 وتقيض اعم من وجه لا يجب ان يكون اعم من تقيض الآخر او اخص مطلقا او من
 وجه لان تقيض الخاص قد يكون اعم من عين الصام من وجه مع المبينة الكلية بين
 تقيض العام وعين الخاص واحترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم عن الامور السامطة
 فان تقيض الاخص منها لا يكون اعم منها بل بينهما مبينة جزئية لانه اذا صدق كل
 من الصيغ بدون الآخر يصدق كل من التقيضين بدون التقيض الآخر ولا معنى للمبينة
 الجزئية بين الاخرين الا صدق كل منهما بدون الآخر في الجملة وبين تقيض المتباينين
 ايضا مبينة جزئية لان تقيض كل منهما يصدق بدون تقيض الآخر ضرورة صدقه
 مع عين الآخر فان صدق مع تقيضه كان بينهما عموم وخصوص من وجه والا كان
 بينهما مبينة كلية واباما كان يتحقق المبينة الجزئية وفيه استدراك لانه لما كانت المبينة
 الجزئية صدق كل من الاخرين بدون الآخر في بعض الصور وقد بين صدق كل واحد
 من التقيضين بدون التقيض الآخر فقد ثبت بينهما المبينة الجزئية ولا احتياج الى باقي
 المقدمات (قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا) من المعلوم ان الحيوان
 مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في الازدهان
 ليس بكلي ولا جزئي حتى لو كان الحيوان لانه حيوان كليا لم يكن حيوان شخصي ولو كان
 لانه حيوان جزئيا لم يوجد منه الاشخص واحد وهو الذي كان يقتضيه بل الحيوان
 في نفسه شيء يتصور في العقل حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا يكون الاحيوانا فقط
 وان تصور معه انه كلي او جزئي فقد تصور معنى زائد على الحيوانية ثم لا يرض له
 من خارج انه كلي حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثيرين نعم
 يرض للصورة الحيوانية المدقولة نسبة واحدة الى امور كثيرة بها يحملها العقل على
 واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان اليه نسبة النوب الى
 الابيض وكما ان الثوب له معنى والابيض له معنى لا يحتاج في تعقله الى ان يعقل انه ثوب
 او خشب او غير ذلك واذا التاما حصل معنى آخر كذلك الحيوان ايضا معنى والكلي
 معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان او انسان او غيرهما والحيوان الكلي معنى

الثالث مفهوم الحيوان
 مثلا غير كونه كليا
 والافا لنسبة عين
 النسب وغير المركب
 منهما والاول هو
 الكلي الطبيعي والثاني
 المنطقي والثالث العقلي
 ووجود الطبيعي
 يقيني لان الحيوان
 جزء هذا الحيوان
 الموجود في الخارج
 وجزء الموجود موجود
 فاذا وجد هو اما نفس
 الحيوان من حيث هو
 هو اعم قد يوجد
 الاول فالحيوان بلا
 شرط شيء موجود
 وتصوره لا يمنع من
 الشركة فيه فالكلبي
 الطبيعي موجود
 ووجود المنطقي فرع
 وجود الاضافي
 ووجود العقلي مختلف
 فيه ويانه غير موكول
 الى نظر المنطقي من

ثالث وقد استدلل على التباين بان كونه كليا نسبة تعرض الحيوان بالقياس الى افراده والنسبة لا تكون نفس احد المنتسبين فيكون الحيوان امفارا لمفهوم الكلي وهما مفاران لمركب منهما ضرورية مقابلة الجزء للكل فالاول هو الكلي الطبيعى لانه طبيعة مامن الطبايع والثاني المنطقي لان المنطقي انما يبحث عنه والثالث العقلي لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان هذه الاعتبارات لا تختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل تعم سائر الطبايع ومفهومات الكليات من الجنس والنوع والفصل وقبرها حتى يحصل جنس طبيعى ومنطقي وعقلي وهكذا في الغير على هذا اجرت كلمة المتأخرين وفيه نظر لان الحيوان من حيث هو هو لو كان كليا طبيعيا او جنسا طبيعيا لكان كليته وجنسته الطبيعية لانه حيوان فيلزم ان يكون الانضمام كليات واجناسا طبيعية والنوع جنسا طبيعيا وايضا الكلي الطبيعى ان اراد به طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعى والنوع الطبيعى وغيرهما كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وان اراد به الطبيعة من حيث انها معروضة للجنسية وهكذا في غيره فلا يكون الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا بل لابد من قيد العروض فالكلي الطبيعى هو الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث اذا حصل في العقل صلح لان يكون مقولا على كثيرين وقد نص عليه الشيخ في النفاذ حيث قال اما الجنس الطبيعى فهو الحيوان باهو حيوان الذي يصلح لان يحصل للمقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن مقولا صلح لان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يفرض متصورا من زده هذا ولا المتصور من الانسان فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان تقارن بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد فلئن قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلي الطبيعى لم يبق فرق بينه وبين العقلي فنقول اعتبار التقيّد مع شيء يحتمل ان يكون بحسب عروضة له ويحتمل ان يكون بحسب الجزئية فهذا العارض متبصر في العقلي والطبيعى والتحقيق يقتضى اذ قلنا الحيوان مثلا كلى ان يكون هناك اربعة مفهومات طبيعة الحيوان من حيث هي هي ومفهوم الكلي من غير اشارة الى المادة من المواد والحيوان من حيث انه تعرض له الكلية والمجموع المركب منهما فالحيوان من حيث هو هو ليس باحدى الكليات وهو الذي يعطى ما تحت اسميه وحده وما قال من ان الجنس الطبيعى كذلك فهو ليس من حيث انه جنس طبيعى بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوع للجنسية واما المنطقي فهو يعطى انواعه اسميه وحده لاناواع موضوعه وهو في تلك الحال معنى اذا اعتبر عروض الجنسية اياه كان جنسا طبيعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات وان كان خارجا عن الصناعة الا ان المتأخرين يتعرضون لببيان وجود الطبيعى منها على ما اصطالحوا عليه ويحيلون الاخرين على علم آخر زعمنا منهم بان اتصال بعض

مسا له في نظر التحليم موقوف عليه مع كون ادنى التنبيه في بيان وجوده كافيا
 بخلافها ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه شيئا مما سمع لنا عليه ميمرا
 بعبارة تعقل مستقيم ونظر من شوا ئب التقليد والتمصّب سليم قال وجود الكلّي
 الطبعي في الخارج يقيني لان الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج لوجزه
 الموجود موجود فالحيوان الذي هو جزؤه اما الحيوان من حيث هو والحيوان مع
 قيد فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجود او ان كان الثاني يعود الكلام
 في الحيوان الذي هو جزؤه ولا يتسلسل لامتناع تركيب الحيوان الخارج من امور
 غير متناهية بل ينتهي الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التسلسل فالمطلوب
 حاصل لان الحيوان جزء الحيوان الذي مع القيود الغير المتناهية ويمتنع ان يكون مع
 شيء من القيود والا لكان ذلك القيد داخلا فيها وخارجا عنها فاذا كان الحيوان لا بشرط
 شيء موجود في الخارج وهو الكلّي الطبعي واما قوله ونفس تصوّره لا يمنع
 من الشراكة فلا دخل له في الدليل وانما اوردته اشارة الى وجود الكلّي في الخارج فانه
 لما تبين ان الكلّي الطبعي موجود ولا شك انه بحيث اذا حصل في العقل كان نفس
 تصوّره لا يمنع من الشراكة فقد وجد في الخارج ما لا يمنع نفس تصوّره من وقوع
 الشراكة فيكون الكل موجودا في الخارج وعلى هذا لو قال فالكلّي موجود بدون
 الطبعي لكان انصب نعم لو اريد بالكلية الاشتراك بين كثيرين فهي لا تعرض
 الطبيعة الا في العقل كما اشرنا في مبادئ هذا البحث اليه وحيث لو قلنا الكلّي موجود
 في الخارج كان معناه ان شيئا موجود في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية على
 انهم لا يناشون عن القول بعروض الشراكة في الخارج حتى ان صاحب الكشف
 صرح بوجود الكلّي في ضمن الجزئيات في الخارج مستدلا عليه بالدليل المذكور
 والمصنف في مباحث الجنس سبغ مناقاة الشخص لعروض الشراكة وآخر وآخر بما
 لا يحتمل المقام ابراده ونحن نقول ان اردتم بقولكم الحيوان جزء هذا الحيوان
 انه جزء في الخارج فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وان اردتم انه جزء في العقل
 فلا نمان الاجزاء العقلية يجب ان تكون موجودة في الخارج سلمناه لكنه منقوض
 بالصفات المدعية فان الاعمي مثلا جزؤه هذا الاعمي الموجود في الخارج مع انه
 ليس بموجود سلمناه لكننا نختار ان الحيوان الذي هو جزؤه الحيوان مع قيد ونمنع لزوم
 التسلسل وانما يلزم لو كان جزؤه الحيوان مع قيد آخر وهو ممنوع بل الحيوان
 مع ذلك القيد بعينه على انه لو ثبت كون الحيوان جزءا من هذا الحيوان لكفى في
 اثبات المطلوب لان الكلّي الطبعي ليس الا الحيوان فباني المقدمات مستدرك
 والذي يفطر بالبال هناك ان الكلّي الطبعي لا وجود له في الخارج وانما الموجود
 في الخارج هو الاشخاص وذلك لوجهين احدهما انه لو وجد الكلّي الطبعي

في الخارج لكان اما نفس الجزئيات في الخارج اوجزأ منها او خارجا عنها
والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل
واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج ضرورة ان كل واحد فرض منها عين
الطبيعة الكلية وهي عين الجزئ في الآخر وعين العين عين فيكون كل واحد فرض عين
الآخر هف واما الثاني فلانه لو كان جزأ منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود
ضرورة ان الجزئ الخارجى مالم يتحقق اولاً وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون
متايراً لها في الوجود فلا يصح حله عليها واما الثالث فبين الاستحالة وثانيهما ان
الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الوجود في الاعيان اما مجرد الطبيعة
او هي مع امر آخر لا سبيل الى الاول والالزم وجود الامر الواحد بالشخص في
امكنة مختلفة واتصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والالم يحل
من ان يكونا موجودين بوجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود
واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشيء الواحد بمطين
مختلفين وانه محال وان قام بالمجموع لم يكن كل منهما موجوداً بل المجموع هو
الموجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على المجموع
هف فان قلت كون الحيوان مثلاً موجوداً ضروري لا يمكن انكاره قلت الضروري
ان الحيوان موجود بمعنى ان ما يصدق عليه الحيوان موجود واما ان الطبيعة
الحيوانية موجودة فهو ممنوع فضلاً عن كونه ضرورياً فان قلت اذا لم يكن في
الوجود الا الاشخاص فمن اين تحققت الكليات قلت العقل يزرع من الاشخاص صوراً
كلية مختلفة تارة من زواتها واخرى من الامراض المكتسبة بها بحسب
استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكأنا اشرنا الى
تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فليظمها من اراده في سلك المطالعة هذا هو
الكلام في الكلي الطبيعي واما وجود المنطقي في الخارج فنفرع على الاضافة ان
قلنا بوجودها كان موجوداً والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة الفساد لان القائل
بوجود الاضافة ليس قائلاً بوجود جميع الاضافات واما العقلي فقد اختلف
في وجوده في الخارج والنظر فيه غير موكول الى منطقي فلتن قلت العقلي ايضاً
فرع الاضافة لانه اذا كانت الاضافة موجودة يكون المنطقي موجود والطبيعي
موجود فيوجد العقلي اذلا جزء له غيرها والا كان معدوماً لا يتناهى جزءه فلا وجه
لتخصيص التفرع بالمنطقي فالاولى حل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده
الذهني بناء على مسئلة الوجود فنقول اما وجهه التخصيص فهو ان المختلفين في
وجود الكلي العقلي لم يفرعونه على الاضافة بل تمسكوا فيه بدلائل اخرى واما حل
الاختلاف على الذهني فلا توجه له اذ لا يختص به ولا باللكيات بل بغير سائر الاشياء

والكلّي اما قبل الكثرة

وهو الصورة العقلية
في المبدأ الفياض قبل
وجود الجزئيات واما
مع الكثرة وهو الذي
في ضمن الجزئيات واما
بمدها وهو المنتزع
من الجزئيات في الخارج
بحد في الشخصيات
واعلم ان كل كلي من
حيث هو كلي محمول
بالطبع وكل جزئي
اضافي من حيث هو
كذلك موضوع
بالطبع من

الرابع الكلّي اما تمام
ماهية الشيء وهو ما
به هو هو اوجزها و
خارج عنها والاول
هو المقول في جواب
ما هو اما بحسب
الخصوصية المحضة
ان يصلح جوابا له حالة
اقراد الشيء بالسؤال
عن ماهية دون الجمع
بينه وبين غيره فيه كالحمد
بالنسبة الى المحدود
واما بحسب الشركة
المحضة ان كان بالعكس
كالجنس بالنسبة الى
اتواضع واما بحسبها
ان يصلح في الحالتين
كالتوابع بالنسبة الى
افراده من

(قوله والكلّي اما قبل الكثرة) تنقسم للكلّي الطبيعي وتفرقه ان يقاس الكلّي
الطبيعي اما ان يكون مددوما في الخارج وليس تنطبق به فائدة حكمية واما ان يكون
موجودا في الخارج ولا يخلو اما ان يعتبر في وجوده العيني وهو الكلّي مع الكثرة
او في وجوده العيني ولا يخلو اما ان يكون وجوده العيني من الجزئيات وهو
الكلّي بعد الكثرة او وجود الجزئيات منه وهو الكلّي قبل الكثرة وفسره بالصورة
المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات كن تعقل شيئا من الامور الصناعية
ثم عمله مصنوعا واما مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الجزئيات لابعث انها جزء
لها في الخارج اذ ليس في الخارج شيء واحد عام بل مضاهيها جزء لها
في العقل فعدد الوجود معها بحسب الخارج ولهذا تحمل عليها واما بعد الكثرة
بالصورة المنتزعة عن الجزئيات بحد في الشخصيات كن رأى أشخاص الناس
واستنبط الصورة الانسانية في الذهن * واعلم ان كل كلي من حيث هو كلي
محمول بالطبع وكل جزئي اضافي محمول من حيث هو جزئي اضافي موضوع بالطبع
اي اذا نظر الى مفهوم الكلّي يقتضي الحمل على ما تحته والى مفهوم الجزئي الاضافي
اقتضى الوضع بما فوقه وذلك لان مفهوم الكلّي ما يكون مشتركا بين كثيرين والمشترك
محمول والجزئي الاضافي المندرج تحت كلي وهو الموضوع وانما قيد الجزئي
بالاضافي لان الجزئي الحقيقي ليس بموضوع من حيث هو جزئي حقيقي بل من حيث
انه جزئي اضافي (قوله الرابع الكلّي اما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو) الكلّي
اذا نسب الى شيء فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المنسوب اليه اي حقيقته التي بها
هو هو اوجزها عنها اوجزا عنها والاول لابد ان يكون مقولا في جواب ما هو
وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون صالحا لان يجب به عن ماهية الشيء حالة
افراد بالسؤال فقط او حالة جمعه مع غيره فقط او حالة الجمع والافراد فان كان الاول
فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالحمد بالنسبة الى المحدود
فان الحيوان الناطق مثلا يصلح جوابا للسؤال عن ماهية الانسان حالة افراده
ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصلح جوابا وان كان الثاني فهو المقول في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى اتواضع فانه اذا سئل عن الانسان
والفرس والتور بما هي فالجواب هو الحيوان ولو افرد الانسان بالسؤال لم يصلح
الحيوان للجواب وان كان الثالث فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى افراده فانه اذا سئل عن زيد بما هو كان
الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر لم يتغير فالقسم الاول هو الدال على
الماهية المختصة والثاني على الماهيات المشتركة بين المختلفات والثالث على الماهية
المشتركة بين المتفقات (ولقائل ان يقول ههنا اسئلة الاول ان مورد القسمة اما

الكلّي المفرد ومطلق الكلّي فإن كان الكلّي المفرد لم يصح هذا الحد من اقسامه وان كان مطلق الكلّي لم تنحصر القسمة لان هنا اقساما كثيرة خارجة عنها كالفضل القريب مع الفصل البعيد او الفصل البعيد مع الفصل البعيدا والجنس البعيدا مع الفصل القريب الثاني ان احد الامرين لازم اما عدم تنافع الاقسام او تداخل الاقسام وكل منهما باطل اما بيان لزوم احد الامرين فلان تقسيم الكلّي اما بالقياس الى شئ واحد او بالقياس الى اشياء متعددة فان كان الاول يلزم التداخل لانه اخذ الجنس في القسمة تارة دالا على الماهية واخرى جزء الماهية وان كان الثاني يلزم عدم التداخل لان يكون الكلّي نفس ماهية وجزء ماهية اخرى وخارجا عن ماهية مائة واما بطلان كل من الامرين اما التداخل فظاهر لا سيما ان يكون الكلّي بالقياس الى شئ واحد نفسه وجزؤه معا واما عدم التداخل فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام وحيث لا تمايز الثالث ان القسمة ليست حاصرة لجوار ان يكون المنسوب اليه مباحا الرابع انه ان اراد تمام ماهية الشئ تمام ماهية ما من الماهيات فنحصر الكلّي في قسم واحد لانه ابا يكون تمام ماهية مامن الماهيات اذ جزء الماهية ايضا تمام ماهية ما وكذا الحارح عن الماهية وان اراد به تمام الماهية النوعية التي لا تختلف افرادها الا بالعدم يندرج المقول في جواب ماهو بحسب السرقة المحضة تحته الخامس ان اقسام الكليات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ستة وسيصرح المصنف باحصارها في المحضة السادس ان كل مقول في جواب ماهو فهو مقول في جوابه بحسب الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه الى الاقسام الستة بيان الاول ان كل مقول في جواب ماهو دلالة يستلزم تصوره وتصور الماهية المسؤول عنها ضرورة ان تصور الانسان يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمر وليس المعنى من الحد الاهداء وكل حد فهو مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة فيصح ان كل مقول في جواب ماهو مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة ويمكن ان تدفع الاسئلة الخمسة المتقدمة بان التقسيم للكلّي بالقياس الى ما تحت من الجزئيات فيكون المراد بالشئ المنسوب اليه الجزئى فالاقسام المذكورة في القسم الاول ليست اقسامه بل للمقول في جواب ماهو فلا بد من تفديره في الكتاب حتى يتم العناية واندفاعها حيث لا يخفى على المحصل لا يقال ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا تختلف الا بالعدد فلا اعتبار للجنس والفصل والخاصة والعرض العام الا بالقياس الى الماهية النوعية فلا بد خل في القسمة الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان المراد جمع الجزئيات فلا حصر ايضا لان ههنا اقسام اربعة اخرى وان كان المراد بعضها عاد السؤال لعدم التمايز بين الاقسام لجواز ان يكون الكلّي نفس ماهية بعض الجزئيات وادخلا في ماهية البعض الاخر وخارجا

عن ماهية الباقي لانا نقول القسمة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام بحسب
 للفهوم والاعتبار كاف في التمايز واما السؤال الاخير فجبواه ان المقول في جواب ماهو
 نفس الماهية المسؤول عنها لا ما يوجب تصوره تصويرها ولهذا لم يحسن ايراد حدها
 بدلها واما جعل الحد منه فبا اعتبار انه نفس ماهية المحدود وان كان مغاير له باعتبار
 آخر فهو حد ومقول في جواب ماهو بالاعتبارين * واعلم ان المصنف سيحصل الحد
 في فصل التعريف داخلا في ماهية المحدود وعده ههنا من المقول في جواب ماهو
 فلا بد ان يكون تمام ماهيته فبين كلاميه تناقض صريح (قوله والثاني يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع) الثاني من اقسام الكلّي وهو ما يكون جزء ماهية الشيء يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع اي في كتاب ايسا غويحي فانه يقال الذاتي في غيره على معان اخر
 سيأتيك بيانها والشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسره في السقاء بما ليس
 بعرضي فسمى الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا موضع نظر فان
 الذاتي ماله نسبة الى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء بل انما
 ينسب الى الشيء ما ليس هو ثم استشعر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للاشخاص
 المتكثرة بالعدد فاعلم انه لو جعل الماهية ذاتية لتخصص شخص لم يحل من ان تكون
 نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود المحذور او الى الجملة التي هي الماهية
 والتخصص فلا يكون اياها بكمالها بل بجزأ منها واجب عن النظر بان الذاتي وان دل
 على النسبة بحسب اللغة ولكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو
 لا يستعمل على نسبة اصلا والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه
 التسمية اصطلاحية للقرينة على انه لو جعل الماهية ذاتية للماهية من حيث انها مقترنة
 بالشخص لاندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وعلى كل تقدير اي على كل واحد
 من تفسيري الذاتي لايصح تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي اعم كان نوع
 والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منهما ولا يجوز ان يكون دالا
 على الماهية والا لكان دالا اما على الماهية المختصة وهو ظاهر البطلان او على
 الماهية المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا بحسب الذاتي وكان يوهم
 انه متفرع على الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دفع الوهم بقوله وعلى كل تقدير
 لايصح ذلك المذهب حتى يعلم ان مبناه ليس على احد القولين من الاختلاف الاول
 بل هو اختلاف آخر مستقل فلتن قالوا لانهم ان فصل الجنس ليس دالا على الماهية
 فان الدال على الماهية اعم من ان يكون دالا بالمطابقة او بالالتزام وفصل الجنس وان لم
 يدل عليها بالمطابقة الا انه دال بالالتزام اجب بان دلالة الفصل بالتزام لا يكتفي في كونه
 دالا على الماهية فان المراد بالمقول في جواب ماهو ما يكون دلالة على الماهية بالمطابقة
 على ان الفصل مطلقا لدلالة له بالالتزام على الماهية فان مفهوم الحساس مثلا شيء له

والثاني يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع والشيخ
 قد يفسر الذاتي بما
 ليس بعرضي فيسمى
 الماهية ذاتية بهذا
 التفسير دون الاول
 وهذه التسمية
 اصطلاحية للقرينة
 وعلى كل تفسير لا يصلح
 تفسير الدال على الماهية
 بالذاتي اعم لان فصل
 الجنس ذاتي اعم ولا
 يدل على الماهية والا
 لكان جنسا لها ولا
 يكتفي دلالة على الماهية
 بالالتزام لان المراد
 بالمقول في جواب ماهو
 ما يدل على الماهية
 بالمطابقة وكل جزء
 منه مقول في طريق
 ماهو ان ذكر مطابقة
 ودخل في جواب
 ماهو ان ذكر تعينا
 ونحن نريد بالذاتي
 جزء الماهية وباله مني
 الخارج عنها من

والذاتي اما جنس أو
فصل لانه ان لم يكن
مشتراكا بين الماهية
ونوع ما فيها لفهما
في الحقيقة كان فصلا
لها لانه تصلح للتمييز
الذاتي عما يشاركها
في الجنس او في الوجود
وان كان تمام المشترك
بينها وبين نوع ما
بخلافها كان جنسا
لانه يصلح ان يقال في
جواب ما هو وان كان
بعضا من تمام المشترك
وجب كونه مساويا
لتمام المشترك بينهما
وبين نوع آخر دفعا
للتسلسل فكان فصلا
للجنس لصلاحيته
للمميز المذكور فبان
ان جزء الماهية اما جنس
او فصل والجنس اما
قريب ان كان الجواب
عن الماهية وعن كل
ما يشاركها فبعدم واحد
او بعد ان كان متعدد
وكذا زاد جواب زاد
مرتبته في العدد وكذا
تساوى الجنس كان
الجواب بذاتيات اقل
والفصل اما قريب ان
بين الماهية عن كل ما
يشاركها في الجنس
او في الوجود واما
بعد ان بينها عن
بعض فقط من

الجنس ومفهوم الناطق شيء التعلق وهما اعم من الحيوان والانسان والاعم لا يدل
على الاخص باحدى الدلالات الثلاث وايضا لودل الفصل على المساهية بالالتزام
لا يتلزم تصويره تصويرها فيكون التعريف به حاد مع انهم صرحوا بخلافه واذا قد
بين خطاهم تبه على منشاء غلطهم بالفرق بين نفس الجواب الذي هو الماهية وبين
الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية لانهم لم يتفطنوا له وذلك لان سؤال
السائل عن الماهية لا يكون جوابه الا بذكر جميع اجزائها المشتركة والمتخصصة فتم
هذا الجواب هو المقول في جواب ما هو كالحیوان الناطق في جواب السؤال عن ماهية
الانسان وكل جزء منه مقول وواقع في طريق ما هو ان دل عليه بالخطا بقت كفهومي
الحيوان والناطق فان كل واحد منهما مذکور بلفظ يدل عليه بالخطا بقت ودخل
في جواب ما هو ان دل عليه بالتضمن كفهومات الجسم والناهي والحساس فان كل منهما
مذكور بلفظ يدل عليه تضمننا وانما انحصر جزء المقول فيها لما سمعت في بحث الالف ظ
انه لا يجوز ان يدل على اجزاء الماهية بالالتزام كما لا يجوز ان يدل عليها بالتضمن والالتزام
فقد خرج فصل الجنس عن كونه صالحا لان يقال في طريق ما هو والفصل وانصف
عن كونها صالحين لان يقال في جواب ما هو م قال المصنف ونحن نريد بالذاتي
جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها وحيث يكون قسمة الكل مئة واما على رأى
الشيخ في السفاختة (قوله والذاتي اما جنس او فصل) جزء الماهية فمصرف الجنس
والفصل اى للطلقين لانه اما ان يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع ما من الانواع
الخالفة لها في الحقيقة او لا يكون مشتركا فان لم يكن مشتركا يكون فصلا لانه يميز
الماهية عن غيرها في الجملة تميز اذا تبا وان كان مشتركا فاما ان يكون تمام المشترك بينهما
وبين نوع ما من الانواع الخالفة لها في الحقيقة او لا يكون فالكان فهو الجنس لكونه
صالحا لان يقال على الماهية وعلى ما فيها لنوع في جواب ما هو وان لم يكن تمام
المشترك فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك لان التقدير انه مشترك وليس تمام المشترك
ومساويا لتمام المشترك والالكان اما اعم منه او اخص او مابنا والاختيار باطلان
لاستحالة وجود الكل بدون الجزء ومباينة الجزء المحمول وكذا الاول والالكان
مستتركا بين تمام الماهية ونوع آخر تحقيقا للعموم ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
بين الماهية وهذا النوع لان المقدر خلافة بل بعضه وحيث يعود التقسيم فاما
ان يتسلسل او ينتهي الى ما سوى تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية
لان ما يعبر الجنس عن جميع مغايراتها يكون مبرزا للماهية عن بعض مغايراتها وليس نفي
بالتسلسل ههنا ترتب اجزاء الماهية الى غير النهاية فان الترتيب بين تمام المشترك غير
لازم من الدليل بل تركب الماهية من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعقلها على
ان الكلام مفروض في الماهية المعقولة وانما فسرنا الجنس والفصل في الدعوى

بالطريقين للملاخض من عدم تمام الدليل بالنسبة الى القريبين لا يقال لانه اذا كان جزء
 الماهية تمام المشترك بينهما وبين نوع ماختلف يكون جنسا وسند المنع او بعض احتمالات
 فالاول احتمال ان يكون جزء الماهية عرضيا للنوع الاخر الثاني احتمال ان يكون ذاتيا
 للماهية جزءا له غير محمول الثالث احتمال كونه جزءا للماهية ونفس ماهية النوع الرابع
 احتمال ان يكون مشتركين الماهية وجزئها في هذه الصور لو كان تمام المشترك لم يلزم
 ان يكون جنسا او يقال ان اردتم بمخالفة النوع مجرد المخالفة فلا تم ان تمام المشترك
 بين الماهية وبين نوع ماختلف جنس وانما يكون لو كان مقولا على المتباينات وان اردتم
 بها مباينة فلا تم ان بعض تمام المشترك اذا كان احدهما واشترك بينهما وبين نوع آخر
 وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدور وانما يلزم ان لو كان
 ذلك النوع مباينا للماهية وهو ممنوع عنه لكن لا تم ان بعض تمام المشترك لو لم يكن
 تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعضه يلزم التسلسل ولم لا يجوز ان يكون تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع هو تمام المشترك المفروض لان تمام مشترك آخر غاية
 ما في السبب ان النوع الذي يكون بازاء تمام المشترك لا يكون مباينا له ولا دليل يدل
 على اعتاده فان الامر يجب ان يتساوى فردين اما انهما متباينان فلا لانا نقول من
 ابتداء جزء الماهية اما ان يكون ذاتيا لنوع ما من الانواع الباسية لها ولا يكون
 فان لم يكن ذاتيا لنوع مباين اصلا يلزم ان يكون فصلا لانه لا يجوز ان يكون
 نفس الانواع الباسية لها وهو ظاهر ولو كان جزءا لها غير محمول لكان جزءا مانحيا
 فيكون جزءا لجميع الماهيات وهو محال لبساطة بعضها واما جزءا لبعضها دون بعض
 فهو غير الماهية في ذاتها وجوهرها من ذلك البعض سواه كان عارضا له ولم يكن
 ولا نهي بالفصل الا الذاتي المميز في الجملة وان كان ذاتيا لنوع مباين فاما ان يكون
 كالذاتي المشترك بينهما فهو جنس لكونه صالحا لان يقال في جواب ما هو عليهما
 يحسب الشراكة المختصة واما ان لا يكون كالذاتي المشترك فيكون بعضا من كمال
 المشترك ولا يخلوا اما ان لا يكون ذاتيا لنوع مباين لكمال المشترك فهو فصل جنس لم اعرفت
 او ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو مباين لها ايضا ضرورة ان مباينة الشيء
 للجزء يستلزم مباينته للكل ولا جائز ان يكون تمام الذاتي المشترك بينهما لانه خلاف
 المقدور بل بعضه ويعود التردد بدفيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما يكون ذاتيا لنوع
 مباين وهو فصل الجنس فيكون فصلا للماهية بعيدا او اندفاع السؤالات على هذا
 التقرير بين لاسرته فيه لا يقال لانه لو لم يكن تمام الذاتي المشترك كان بعضا منه ولم لا يجوز
 ان يكون بعضا من تمام الذاتي المميز لجنس الفصل لانا نقول اذا اتفق تمام الذاتي المشترك
 فانتفاؤه اما بانتفاء اشتراك الذاتي وهو باطل لان التدبر كونه ذاتيا لهما واما
 بانتفاء التمامية فلزم البعضية بالضرورة واما جنس الفصل فهو غير معقول لانه

لو كان للفصل بنفس يكون مشتركاً بين الماهية ونوع ما تحققت للاشتراك والجنسية فان كان تمام المشترك بينهما يكون جنساً للماهية وان كان بعضاً من تمام المشترك يكون فصل جنسها ولائى من اجزاء الجنس بداخل في الفصل والالم يكن المجموع فصلاً بل يكون الفصل بالحقيقة الجزء الآخر وايضا الفصل عارض للجنس فلو كان جزء من الجنس داخلاً فيه لم يكن ذلك الجزء عارضاً لامتياز عروض الجزء لكل فلا يكون العارض بتمامه عارضاً هف وايضا لو دخل الجنس اوجز منه في الفصل لزم التكرار في الحد التام وانه باطل وبما قررناه لك يشطح انه يمكن اختصار البارة الاولى بمذهب السب وانه لو قيد النوع الذي بازا تمام المشترك بعدم مشاركة الماهية في تمام المشترك او بعدم وجوده فيه لاندفع السؤال الاخير والا حصر من التفرعات ان يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما مبين فهو الجنس والا فالفصل لاستحالة ان يكون جزءاً لجميع الماهيات فهو غير الماهية عن بعضها فيكون فصلاً لها ولا يكتفى التمييز في الفصلية والالكان الجنس فصلاً بل لا بد معه من ان لا يكون مقولاً في جواب ما هو ثم الجنس اما قريب واما بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن جميع مشاركا نها في ذلك الجنس واحداً فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع مشاركا نها في ذلك الجنس متعدداً فهو بعيد فيكون الجواب هو وغيره كالجسم انما بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا فيه كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الاخر كالفرس فليس اياه لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وكلما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد عن النوع لان الجواب الاول هو الجنس القريب فاذا حصل جواب آخر يكون بعيداً بمرتبة واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبة وعلى هذا التماس فعدد الاجوبة يزيد على مراتب البعد بواحد لكن كلما زائد بعد الجنس تافض الذاتيات لان الجنس البعيد جزء القريب واذا ترقينا عنه يسقط الجزء الاخر عن درجة الاعتبار والفصل ايضا اما قريب ان مير الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس او في الوجود كالناطق للانسان واما بعيد ان ميرها عن بعض ما يشاركها كالحساس له قوله والذاتي يتمتع رفعة عن الماهية ذكر والذاتي خواص لثا الاولى ان يتمتع رفعة عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي او تصور معه الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من ان يحكم بثبوته لها الثانية انه يجب اثباته للماهية على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية بكنهها الامع تصوره موصوفة به اى مع التصديق

والذاتي يتمتع دفعه
عن الماهية اى اذا
تصور مع الماهية
امتنع الحكم بسلبه
عنها ويجب اثباته
لها اى لا يمكن
تصورها الامع تصوره
موصوفة به وتقديم
عليها في الوجود
الذاتي والحدسي
وكذا في البعد من
لكن بالنسبة الى جزء
واحد ويجب كونه
مصلوما عند الصلح
بالماهية قال السبغ قد
لا يكون معلوما على
التفصيل حتى يخطر
بالبال وانكره الامام
لان العلم بالنسبة يستدعي
العلم بامتيازها عن غيره
وهو ضعيف لاقتضائه
حصول علوم غير
متشابهة عند الصلح
بشيء واحد من

ببوتة لها وهي اخص من الاولى لان التصديق اذ لازم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصورين بدون العكس والشيخ في الشفاء ثبت امتناع السلب ووجوب الاثبات خالصتين متلازمتين على تقدير اخطار الماهية والذاتي معا بالبال لا بمجرد تصورهما او اخطارها وهؤلاء اكتفوا في وجوب الاثبات بمجرد تصورهما وفي امتناع السلب بمجرد تصورهما فلكم بين القولين وكيف ما كان فهما ليستا بخالصتين مطلقين لان الاولى تستلزم اللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثالثة وهي خاصة مطلقة ان يتقدم على الماهية في الوجود بن معننى ان الذاتي والماهية اذا وجدوا باحد الوجودين كان وجود الذي متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بانه وجد الذاتي اولافوجدت الماهية وكذا في العدمين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع الاجزاء وفي العدم بالقياس الى جزء واحد فان قلت انهم صرحوا باحصاء الجنس والنصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا لو تقدم الذاتي على الماهية امتنع حجه عليها الاستدعاء الجمل الاتحاد في الوجود ووجوب المغايرة بين الوجود المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متحققة فيه وهي مركبة عنها فقول ليس المراد بذلك ان الاجزاء العقلية المحمولة متقدمة على الماهية في الوجود بن بل المراد ان الاجزاء متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج تتقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل في العقل وعلى هذا الاشكال ولما تقرر ان العلم بالماهية يستدعى العلم بالاجزاء فلا بد من النظر في ان الذى يستدعيه العلم بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بها في الجملة سواء كان على الاجمال او التفصيل والمتأخرون فهموا من العلم التفصيلي العلم بالشيء مع العلم بامتيازه عن غيره ومن العلم الاجمالي العلم بالشيء مع الغفلة عن امتيازه فعلى هذا يكون معنى قول الشيخ ان الاجزاء لابد ان يكون معلومة عند العلم بالماهية لكنها ربما لا تكون معلومة الامتياز عن غيرها واذا اخطرت بالبال يحصل العلم بامتيازها وتمثل مفصلة وتقرير ما قاله الامام ان يقال لا تحقق للعلم الاجمالي بل لابد من العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم بالماهية والالزم احد الامرين اما عدم العلم بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما باطل بيان لزوم انه اذا علم الماهية بجملة اجزائها فلا يخلو ما ان يكون العلم بالاجزاء حاصل اولافان لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم حاصل بالاجزاء يكون تلك الاجزاء متميزة في الذهن فيكون العلم حاصل بامتيازها عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا وهو الامر الثانى وهو ضعيف لانا لان العلم بالاجزاء يستلزم العلم بامتيازها فانه

لو استلزمه لزيم من العلم بامتياز العلم بامتياز الامتياز فيلزم من العلم بشئ واحد العلم
بأمور غير متناهية وأنه محال هذا سرح ما ذكره المصنف باوضح بيان وتقرير
والذي ينفذ من تصفح كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشئ اذا ارتسم في العقل
فان كان ملا حظا للعقل ممتازا عنه فهو التفصيل وان لم يكن كذلك فهو الاجال
وقال اذا حصلت الماهية معقولة حصلت وقد حضرت الاجزاء بالاضطرار في العقل
ولا يجب ان يكون الاجزاء ملا حظة منفردا عند العقل بعضها عن بعض بل ربما
لابلأ حظها بسبب ذوله عنها والتفاتة الى شئ آخر لكن تكون عنده حالة
بسيطة هي مبدأ تفاصيل تلك الاجزاء اى قوة يمكن من استحضارها والاتفات
اليها وتفصيلها متى شاء بقصد مستأنف من غير تحشم اكتساب فاذا توجه العقل
اليها مستحضرا اليها وهو معنى الاخطار بالبال ثلث وقد لاحظ كل واحد منهما
منفردا عن غيره بقوته المبرزة وهذا كما رأينا شيئا كثيرة دفعة فلاتك
انا نجد في ابتداء الامر حالة اجمالية ثم اذا صدقنا النظر الى كل واحد واحد حصل
حالة اخرى تفصيلها وتغير بعضها عن بعض مع ان الابصار في الحالتين واقع
فالحالة الاولى شبيهة بالعلم الاجمالى والثانية بالتفصيلي وكما اذا سلطنا عن مسئلة معلومة لنا
فتقبل الشروع في جوابها نجد لانفسنا حالة بسيطة وهي مبدأ المعلومات التي في تلك
المسئلة واذا انصرنا في الجواب وبيننا المعاني واحدا واحدا تلت واضحة عند العقل
ممتارة ولو تأمل تأمل وفتش احواله نجد اكثر معلوماته كذلك لان تفصيل لاجزائها عنده

ولا يتميز بينها لكن له الاستحضار والتفصيل هكذا يجب ان يصدق هذا الموضع (قوله
والذاتي في غير كتاب ايساغوجي) للذاتي معان اخر في غير كتاب ايساغوجي في يقال
عليها بالاشتراك وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول وهو
اربعة الاول المحمول الذي يتمتع انفكاكه عن الشئ الباقى الذي يتمتع انفكاكه عن ماهية
الشئ وهو اخص من الاول لان ما يتمتع انفكاكه عن ماهية الشئ يتمتع انفكاكه عن الشئ
من غير عكس كفى السواد للجسمى الثالث ما يتمتع رفعه عن الماهية بالشئ الذى سبق وهو
اخص من الباقى لان ما يتمتع ارتفاعه عن الماهية في الذهن يتمتع انفكاكه عنها في نفس الامر
والا لارتفع الامان عن البديهيات ولا يعكس كفى الوازم الغير البينة الرابع ما يجب اثباته
للماهية وقد عرفت معناه وأنه اخص من الثالث وكل من هذه الثلاثة اخص بمقابلته الثانى
ما يتعلق بالجل وهو ثمانية الاول ان يكون الموضوع مستحفا للموضوعية كقولنا الانسان
كاتب فيقال له جل ذاتي ولقابلة جل عرضي الثانى ان يكون المحمول اعم من الموضوع
وبإزاءه الجملة العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصل بالحققة اى محمولا عليه بالاطاعة
والاشتقاق جل عرضي الرابع ان تحصل للموضوع باقتضاء طبعه كقولنا الحجر مخروك

والذاتي في غير كتاب
ايساغوجي يقال
للمحمول الذى يتمتع
انفكاكه عن الشئ
او عن ماهيته او يتمتع
رفعها عن ماهيته
او يجب اثباته لها
وكل منها اخص بمقابلته
وللمحمل اذا استحق
الموضوع موضوع
موضوع الشئ او كان
المحمول اعم منه
او حاصله في الحقيقة
او باقتضاء طبعه او دائما
او بلا وسط او كان
مقوما له او لاحقاه
للامر اعم او اخص
ويقال لهذا الاخير
في كتاب البرهان
عرضا ذاتيا ولا يجب
السبب اذا كان دائما
او اكثر ايا والعرضي
لمقابلات هذه الاشياء
ويقال للقائم بذاته
موجود بذاته وللقائم
بغيره موجود
بالعرض متى

الى اسفل وما ليس باقتضاء طبع الموضوع عرضي الخامس ان يكون دائم الثبوت
للموضوع وما لا يدوم بالعرض السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة وفي مقابلته
العرضي السابع ان يكون مقوما لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان يلحق بالموضوع
لا لامر اعم او اخص ويسمى في كتاب البرهان عرضا ذاتيا وما لا امر اعم او اخص عرضي
الثالث ما يتعلق بالسبب فيقال لا يجب السبب للسبب انه ذاتي اذ اثر تب عليه دائما كالذي لم يزل
او اكثرها كشرب السقمونيا للاسهال و عرضي ان كان الترتب اقليا كلما ن البرق
للعشور على الكثر الرابع ما يتعلق بالوجود فالوجود ان كان قائما بذاته يقال انه موجود
بذاته كالجواهر وان كان قائما بغيره يقال انه موجود بالعرض كالعرضي (قوله والثالث
اما خاصة ان اخص بطبيعة واحدة) الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن
الماهية وله تقسيمان احدهما انه امان تختص بطبيعة واحدة اي حقيقة واحدة وهو الخاصة
وامان لا يختص وهو العرض العام وثانيهما انه اما لازم او غير لازم لانه ان امتنع انفكاكه
عن الماهية فهو لازم والافتر لازم سواء كان دائم الثبوت او متناوذا واما الثبوت لانافي
امكان الانفكاك في الجزئيات واللازم اما لازم الوجود كالبيض الرومي او للماهية كالزوجة
للابنة ولا يذهب عليك ان هذا التقسيم للزائم الى نفسه والى غيره فان لازم الوجود
ليس يمتنع انفكاكه عن الماهية فان قلت الماهية اعم من ان يكون ماهية موجودة او ماهية
من حيث هي فيقال ان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي فهو لازم للماهية والافتر لازم الوجود فتقول الماهية من حيث هي هي ليست
الا وليس الماهية تحتمل نوعان من حيث هي والوجود واللازم ان يكون نوع الشيء
نفسه نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فامتنع انفكاكه
عن الماهية الموجودة اما ان يكون يمتنع الانفكاك عن الماهية من حيث هي هي وهو لازم
الماهية اولا وهو لازم الوجود ولوقال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يخرج الى هذا
الغاية ولللازم تقسيم آخر وهو انه اما بوسط او غيره والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا فالطرف متعلق بقوله يقرن اي حين يقال لانه كذا فلا شك انه يقرن بلانه شيء
فذلك الشيء هو الوسط كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير فحين قلنا لانه اقترن به المتغير
وهو الوسط وهما اي اللازم بوسط وغيره موجودان والالكان كل اللوازم لا بوسط
او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما جهل حل
شيء على غيره اي حل لازم على ملزومه والتالي ظاهر الفساد وفي الشرطية نظر
لجواز ان يتوقف العلم بالحل على امر آخر غير الوسط كالحديث والتجربة والتفاته
النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية المجعولة ههنا بمعنى التي يحتاج الى الحجة
فلو كان جميع اللوازم بغير وسط لم تكن قضية مجعولة والتالي ايضا باطل لانه
لو كان كل اللوازم بوسط لتسلسلت اللوازم من طرف المبدأ والتالي محال فالتقدم

والثالث اما خاصة
ان اخص بطبيعة
واحدة والافتر
عام وايضا وهو
اما لازم ان امتنع
انفكاكه عن الماهية
واما غير لازم واللازم
اما للوجود واما للماهية
واما بوسط او بغيره
والوسط ما يقرن
بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا
وهما موجودان
والا لما جهل حل
شيء على غيره
او تسلسلت اللوازم
من طرف المبدأ الى
غير النهاية لان اللازم
الخارج بوسط خارج
عن الوسط والوسط
خارج عن الماهية فيعود
الكلام الخارج
الاخر من

مثله ولا بد للشرطية من بيان امرين الاول بيان لزوم التسلسل الثاني ببيان انه من طرف البدأ اما التسلسل فانه لو كان جميع الوازم بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن الماهية واما خروج اللازم عن الوسط وايا ما كان يلزم التسلسل بيان لزوم احد الامرين انه لولا ذلك لكان الوسط اما نفس اللازم او نفس اللزوم وهو باطل ضرورة ان الوسط لا بد ان يكون مغاير للاصغر والاكبر واللازم المصادرة على المطلوب او كان اللازم داخل في الوسط والوسط داخل في الماهية فيلزم دخول اللازم في الماهية وهو محال واذا قد ثبت احد الامرين فالواقع ان كان خروج الوسط عن الماهية فلزوم الوسط للماهية اما ان يكون بوسط او لا والثاني باطل لانه خلاف المفروض ولزوم احد الامرين اما خروج الوسط الاول عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الماهية والا لدخل الوسط الاول في الماهية وقد فرضناه خارجا ههنا وهو جراحي يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللازم خارج عن الوسط فلزوم اللازم للوسط اما ان لا يكون بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط فيلزم احد الامرين اما خروج اللازم عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الوسط الاول وهكذا حتى يلزم التسلسل واما بيان التسلسل من طرف المبدأ فلان التسلسل ههنا واقع في الاوساط وهي مبادى الوازم فالتسلسل انما هو في المبادى واما استحصالة التالى فلما تقرر في الحكمة وفيه نظرم وجهين الاول انما نختار ان الوسط خارج عن الماهية قوله فلزوم الوسط للماهية اما بوسط او لا فلنا هذا انما يتم لو كان الوسط لازما للماهية وهو ممنوع لجواز ان يكون عرضا مغايراشاملا ويكون اللازم ذاتيا للوسط فيكون اللازم ضروريا للماهية لان القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول يتجى الضرورية الموجبة الوجه الثاني ان ههنا سلسلتين الاولى الاوساط الغير المتناهية الثاني الزومات المتسلسلة الى غير النهاية فان لزوم اللازم للماهية يتوقف على لزوم الوسط للماهية او لزوم الوازم للوسط وايا ما كان يتوقف على لزوم آخر وهو جراحي فان اراد بالتسلسل من طرف المبدأ التسلسل في الاوساط فظاهر انه ليس بلازم لان الاوساط لا ترتب بينها الا يتوقف وسط على وسط بل الزومات تتوقف على الاوساط وان اراد به التسلسل في الزومات فهي عند المصنف امور اعتبارية يجوز فيها التسلسل فلا يتم الدليل ويمكن التفصي عنه بان التسلسل في الزومات لا بمعنى مفهوماتها حتى يكون امورا اعتبارية بل بمعنى التصديقات بالزومات فانه لو كان جميع الوازم بوسط لكان كل تصديق بلزوم يتوقف على تصديقات آخر فان ثبت الحكم في كل مطلوب يتوقف على ثبوت الحكم في مبادئه وثبوت الحكم في مبادئه لاستلزامها على قضية الزوم يتوقف على مبادئ آخر فيلزم التسلسل في المبادئ لكن انما يتم لو كان مبادى المطالب مثلا موجبة لها وليس كذلك بل علل معدة ولا استحصالة

في تسلسل السبل الممدة على ما شئنا كتبهم به والاولى ان يقال في ابطال التسلسل
لو تسلسلت اللوازم لم يعلم حل لازم على لازومه اصلا لتوقف العلم به على تصديقات
باللزام غير متناهية وامتناع احاطة العقل بما لا نهاية له وايضا يلزم ان
يكون بين الملزوم واللازم وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية فلا يفتأ مرارا
لافتأ هي ان يكون محصورا بين حاصرين وانه محال (قوله وكل لازم قريب بين
الثبوت) كل لازم قريب اى بلا واسطة بين الثبوت للملزوم بمعنى ان تصورهما يكفي
في جزم العقل بنسبة اللازم اليه فانه ان لم يكن بين الثبوت افتراقا وسط فلا يكون
قريبا وكل لازم غير قريب غير بين ادلو كان ينافي قريبا وهذه الملازمة واضحة بذاتها
والاولى ممنوعة لما عرفت على انه يقضى الى انحصار القضايا في الاولى والكسبية
وليس كذلك ومنهم من زاد وزعم ان اللازم القريب بين بمعنى ان تصور الملزوم
يستلزم تصوره لان اللزوم هو امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك العارض
عن الماهية لا يوسط ويكون ماهية الملزوم وحدها مقتضية له فائضا تحقق
ماهية الملزوم ينصفى اللازم فحق حصلت في العقل حصل واعترض على نفسه
بان ذلك يقتضي ان يكون الذهن منتقلا من كل ملزوم الى لازمه والى لازم لازمه حتى
تفصل اللوازم بأسرها بل جميع العلوم واجاب بان المستلزم لتصور اللازم تصور
الملزوم التفصيلي وربما يطرق على الذهن ما يوجب اعراضه عن اللازم فلا يتر
اندفاعه وجوابه ان اعتبار الوسط بحسب العقل فاللزوم الثابت في نفس
الامر اذا لم يكن بوسط لم يلزم ان يكون الملزوم وحده مقتضيا لللازم اقتضاء عقليا
واحتمح الامام على ان كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص بانه لو لم يكن اللازم
القريب بينا لاسفحال اكتساب القضية المجهولة من المتقدمين المعلوماتين وفساد
التالي يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان القضية المجهولة لابد ان يكون
محمولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان ذاتيا له لكان بين الثبوت فلا تكون مجهولة
فاقتصر العلم بثبوت محمولها لموضوعها على وسط والالم يكن مجهول الثبوت وحينئذ
يلزم احد الامرين اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المحمول عن الوسط
واباما كان يكون محمول احدي المتقدمين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول
اما ان يكون لازما قريبا لموضوعها اولازما بعيدا وعلى كل من التقديرين يحتاج الى
وسط اما اذا كان بعيدا فظاهر واما اذا كان قريبا فلان التقدير ان اللازم القريب
ليس بين وما ليس بين يحتاج الى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا
غاية تقرير الدليل والاعتراض بانالام ان محمول القضية المجهولة لو كان ذاتيا
لموضوعها كان بين الثبوت لها وانما يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا
بكنه حقيقته وهو غير لازم سلتنا لكن لانم ان محمولها اذا كان خارجا عن

وكل لازم قريب

بين الثبوت للملزوم

بمعنى ان تصورهما

يكفي في الجزم بنسبته

اليه والا لاحتاج

الى وسط وغير القريب

غير بين والالم يكن

بوسط واحتمح الامام

بانه لو لم يكن كل لازم

قريب بينا لامتنع

تعرف المجهولات

لان ما يجهل ثبوته

لموضوعه كان

خارجا عنه وانما يعلم

بوسط خارج عن

الموضوع او خارج

عنه المحمول فيفتقر

الى وسط شانه ذلك

وتسلسل وجوابه

انه لا يلزم من سلب

الكل السلب الكل

فقط ينتهي الى لازم

بين

موضوعها يحتاج العلم بثبوته له الى وسط لجواز توقفه الى امر آخر سئلنا لكن
 لانهم ان محمول احدي المقدسين يكون اما لازما قريبا او بعيدا لجواز ان تكون
 عرضا مفارقا ولئن سئلنا فلان ان اللازم القريب اذا لم يكن يتنا يحتاج الى وسط
 وذلك لان التسدير انه ليس بين بالمتى الاخص ولا يلزم منه اختياره الى وسط
 لجواز ان يكون يتنا بالصنى الاعم اذ لا يلزم من انقضاء الاعم ولو كفى هذا القدر
 من البيان في اثبات هذه المقدمة لكفى في اصل الدعوى بان يقال اللازم القريب
 يجب ان يكون يتنا والاحتجاج الى وسط فتكون المقدمات الباقية مستدركة
 وتقرر جواب المصنف انالانم انه لو لم يكن كل لازم قريب يتنا يتمتع اكتساب
 القضية المجعولة قوله لانه لو اكتسب لتأدى الاكتساب الى التسلسل قلنا لانم
 بل ينتهى الى كثير من اللوازم القريبة البينة فال التسدير سلب الكل اى رفع
 الموجبة الكلية وهو ليس كل لازم قريب يتنا وهو لا يستلزم سلب الكل اى
 لاشئ من اللازم القريب بين جاز ان يكون بعض اللوازم القريبة يتنا وبعضها
 غير يتنا وحيث انتهى سلبه الاكتساب الى البين منها (قوله وشكك في نفي
 الزوم) التشكيك ليس في نفي الزوم بل في الزوم وذلك بان يقال لا يتحقق للزوم
 بين الشئين اصلا لانه لو لم ينشئ شيئا لكن الزوم مفارقا لهما لا مكان تعقلهما بدونه
 ولانه نسبة بينهما والسبب مغايرة للتبيين وحيث لا يخلو اما يكون الزوم لازما لاحد
 المتلازمين او لا يكون وان لم يكن لازما يمكن ارتفاع الزوم عنهما وامكان ارتفاع الزوم
 انما يكون بمواز الانفكاك بين اللازم والمزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان
 الزوم باقيا وقد فرضنا ارتفاعه فف وان الزوم امتناع الانفكاك فاذا امكن
 ارتفاع الزوم امكن ارتفاع امتناع الانفكاك فيعوز الانفكاك واذا جاز الانفكاك
 بين اللازم والمزوم لا يكون اللازم لازما ولا المزوم ملزوما وان كان الزوم لازما يكون
 للزوم لزوم ونقل الكلام الى ذلك الزوم حتى يتسلسل وانه محال اجاب بنع امتناع
 هذا التسلسل وانما يتمتع لو كان في الامور الحقيقية وليس كذلك بل هو تسلسل
 في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل واقع فان الواحد
 يلزمه نصف الاثنين وثلاث الثلثة ورابع الاربعة وخمس الخمسة وهلم جرا ولا يفتى
 عليك انه لا يبنى بذلك ان الامور الاعتبارية تتسلسل الى غير النهاية بل انها لا يمكن
 تحققها بحسب اعتبار العقل لترتب سلسلتها ريثما اعتبرها العقل لكن لا يقوى
 على اعتبارات الغير المتناهية فتقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتبار وربما
 تحقق ذلك بان الزوم له اعتبار ان الاول من حيث انه حالة بين اللازم والمزوم
 وبهذا الاعتبار يعرف حال اللازم والمزوم فانه انما يلاحظها العقل باعتبار
 ملاحظتهما الثانى من حيث انه مفهوم من المفهومات فلو اعتبر العقل الزوم باعتبار

وشكك في نفي الزوم
 بان لزوم الشئ لغيره
 غيرهما لكونه نسبة
 بينهما فان لم يمتنع
 التسلسل والا يمكن
 انفكاك المزوم عن
 اللازم وجوابه منع
 امتناع التسلسل
 في الامور الاعتبارية
 اذا لو احد يلزمه
 كونه نصف الاثنين
 وثلاث الثلثة وهلم جرا

من

مقايسته الى اللازم والملزوم فلا تسلسل اصلا وان اعتبره بالذات فهو مفهوم من المفومات فاذا احفظه العقل واحفظ احد المتلازمين ونقل نسبة بينهما اعتبر لزوما آخر واعتبار اللزوم الاخر بينهما يتوقف على ثلث ملاحظات (الاولى ملاحظة مفهوم اللزوم بحسب الذات) (الثاني ملاحظة احد المتلازمين) (الثالث ملاحظة نسبة بينهما انه هل يجوز الانفكاك بينهما او يمنع فالعقل ان لاحظ هذه الملاحظات الثلاث فحقق لزوم آخر وان لم يعتبر هذه او اعتبر مفهوم اللزوم بحسب الذات ولم يعتبر الباقين او اعتبرهما ولم يعتبر مفهوم اللزوم من حيث الذات لم يحقق لزوم آخر ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات الى غير النهاية حتى يلزم التسلسل وعلى هذا يجب ان تناس سائر الامور الاعتبارية من الامكان والوجوب الامتناع والحصول والوحدة وغيرها دفعا للشبهات الواردة عليها وليس لقائل ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين باعتبار العقل فالم يعتبره العقل لم يتحقق واعتبار العقل ليس بضروري فيجوز ان لا يتحقق اللزوم بينهما فيمكن الانفكاك واذا امكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين امكن الانفكاك بينهما فلا يكون الملزوم ملزوما ولا اللازم لازما وايضا نحن نعلم بالضرورة انه اذا كان بين شيئين لزوم يكون اللزوم بينهما متحققا وان فرض ان لا اعتبار للعقل ولا ذهن ذاهن فليست الزبومات امورا اعتبارية بل حقيقة لانا نقول لآدم انه لو لم يكن اللزوم امر متحققا امكن الانفكاك بين اللزوم واحد المتلازمين وانما يلزم لو لم يكن اللزوم لازما في نفس الامر فانه لا يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في نفس الامر انتفاء الحمل في نفس الامر والضروري هناك ليس ان اللزوم بين الامر بين موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احدهما لازما للآخر في نفس الامر وهو لا يستلزم تحقق اللزوم في نفس الامر * واعلم ان المصنف ما اورد ذلك كما اورده الامام فانه قال لو لم يكن شيئا لكان ذلك اللزوم اماما واما في الخارج او موجودا فيه والنسبة باطلان اما الاول فلانه لا فرق بين اللزوم العدمي وبين عدم اللزوم والاحصل التمايز بين العدميات والتمايز من خواص الوجود فيكون العدم وجودا هذا خلف واما الثاني فلما قررناه فاقصر على ايراد احد الشقين وحذف الاخر وعلى هذا لا يتوجه جوابه المذكور لان التسلسل اللازم حينئذ انما هو في الامور المحققة نعم بوجه ان يقال لآدم عدم الفرق فان الاول انصباب مفهوم والتأني سلبه ولازم ان التمايز من خواص الوجود انما يرجع الى من خواص مطلق الوجود والاعداد لها صور ذهنية يمكن التمايز بينهما كما بين عديم الشرط والشروط وبين عديم العلة والمعلول لا يقال نحن نقول من الرأس لو لم يكن اللزوم متحققا في الخارج فلا يخلو

وأعلم ان لزوم الشيء
لغيره قد يكون لذات
أحدهما بوسط
أو غيره وقد يكون
لامر منفصل سواء
كان اللزوم بسيطا
أو مركبا وقيل
للزوم لامر منفصل
لان نسبة اليهما
كتسبه الى غيرهما
وجوابه منع تساوي
النسبتين وقيل لا يلزم
البيسط لزموا لا لكان
قابلا وفاعلا لا يلزمه
لازمان والا لكان
مصدر الاثرين
وجوابه منع امتناع
التالي وبتقدير تسليمه
يمنع وجوب فاعلية
اللزوم وغير اللزوم
مفارق بالقوة او بالفعل
سهل الزوال كان
أو غيره سر يسهل أو
بطيئه فضموا ماذكرنا
ان الكليات نجس
النسوع والجنس
والفصل والخاصة
والعرض العام
من

اما ان يكون بين اللزوم والملزوم امتناع انفكاك في الخارج اولا يكون فان كان بينهما
امتناع الانفكاك في الخارج كان اللزوم متحققا اذ لامتنع للزوم الامتناع الانفكاك
وان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك كان بينهما جواز الانفكاك فلا يكون اللزوم
لازما ولا الملزوم ملزوما وايضا اللزوم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج
لم يكن لازما في الخارج وهو باطل لانا نفرض الكلام في اللوازم الخارجية لانا نجيب
عن الاول باننا لانم انه لو لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج لم يتحقق جواز
الانفكاك لجواز انتفاء الضدين والتقيضين بحسب الخارج وعن الثاني باننا لانم انه
لو لم يكن للشيء لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من انتفاء
مبدأ المصنوع في الخارج انتفاء المحل الخارجي فان العلمى منفق في الخارج مع ان الاعلى
محمول جلا خارجيا ولئن سلمنا ذلك لكن تمنع استحالة التسلسل في اللزومات على تقدير
انها موجودة في الخارج وانما يستحيل ان لو كان من طرف المبدأ وهو ممنوع فان قيل
كل لزوم من تلك اللزومات يقتضي لزوم ما بقى منه وبين احد المتلازمين اذ لو لم
يتحقق اللزوم السابق امكن الانفكاك بين المتلازمين فلا يبقى بينهما لزوم اصلا
فكل لزوم لاحق يتوقف على لزوم ما بقى فترتب سلسلة اللزومات من جانب المبدأ
فتقول لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم السابق انتفاء اللاحق ان يكون السابق هله
للاحق لجواز ان يكون السابق من لوازم اللاحق وحيث يتوقف بانتفاءه وكيف يكون
هله وهو نسبة بين اللزوم واحد المتلازمين فيكون مطلوبا له فلا يكون التسلسل من
طرف المبدأ (قوله) واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات أحدهما (لزوم الشيء)
لغيره قد يكون لذات أحدهما فقط اما الملزوم بان يمتنع انفكاك الازم نظرا الى ذات
الملزوم ولا يمتنع انفكاك نظرا اليه كالعالم للواجب والانسان واما اللزوم بان يمتنع
انفكاك عن الملزوم نظرا اليه ويحوز انفكاك نظرا الى الملزوم كذى العرض للجوهر
والمسطح للجسم وقد يكون لذاتيهما بان يمتنع انفكاك عن الملزوم نظرا الى كل منهما
كالنجيب والضحك للانسان واما ما كان فهو اما بوسط او بغير وسط وقد يكون
لامر منفصل كالموجود للعقل والفلك وعلى التقادير فاللزوم اما بسيط او مركب
فالاقسام مضمرة في اربعة عشر قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم لامر
منفصل لان نسبته الى المتلازمين كنسبته الى غيرهما فاقضاه اللزوم بينهما دون
غيرهما ترجيح بلا مرجح وجوابه منع تساوي النسبتين لجواز ان تكون له نسبة
خاصة اليهما بهما يقتضي الملازمة بينهما دون غيرهما كاقضاه المقارنات الملازمة
بين معلومتها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والا لكان مقتضيا له
فيكون فاعلا له وقابلا ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والا لكان مقتضيا
لهما فيكون مصدرا لآخرين والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت لو وجب

الفصل الثاني

في مباحث الجنس
الاول في تعريفه
انه الكلي المقول على
كثيرين مختلفين بالنوع
في جواب ماهو والمقول
كالجنس البعيد والمقول
على كثيرين كالجنس
للحمسة وقولنا
مختلفين بالنوع يخرج
النوع وقولنا
في جواب ماهو الثلاثة
الباقية وعلى التعريف
شكوك الاول لو كان
المقول على كثيرين
جنسا للحمسة كان
لكونه جنسا خاصا
اخص من مطلق الجنس
ولكونه جنسا له اعم
منه وجوابه ان المقول
على كثيرين باعتبار
ذاته اعم من مطلق
الجنس وباعتبار كونه
جنسا اخص منه فلا
متافاة الثاني النوع
يعرف بالجنس فتعريف
الجنس به دور وجوابه
ان المرفع به الجنس
النوع الحقيقي والعرف
بالجنس النوع الاصافي
فلا دور الثالث الجنس
ان كان موجودا

ان يكون البسيط فاعلا للازمه وهو ممنوع لجواز استناد الزوم الى اللازم او الى امر
متفصل وبتقدير تسليجها منع انتفاء التالي فيها لعدم تمام الاستدلال المذكور في الحكمة
على القاهدين والمصنف ذكر الثمين على العكس فاخل بترتيب البحث هذا هو الكلام
في المرصني اللازم واما غير اللازم فاما ان لا يزول بل يدوم يدوم الموضوع ولا يزول
والاول المفاوق بالقوة ككون النقص اميا والثاني المفاوق بالفعل وهو اما سهل
الزوال كالقيام او عصره كالعشق وايضا اما سريع الزوال كالنخل وبطيئه كالشباب
فقد ظهر مما ذكرنا ان الكليات محصورة في خمس الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض العام وذلك لان الكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحت من الجزئيات التي
لا تتكرر الا بالعدد وهو النوع او يكون جزءا منها فان كان مقولا في جواب ماهو بحسب
الشركة فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فان اخص بطبيعة واحدة
فهو الخاصة والافا العرض العام والنسخ استدلال على المحصر في الشفاء به اما ان يكون
ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا فاما ان يدل على الماهية او لا يدل فان دل على الماهية
فان كان دالا على الماهية المشتركة فهو جنس وان كان دالا على الماهية المختصة
فهو نوع وان لم يدل على الماهية المشتركة فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة
والادلال على الماهية المشتركة فيكون اخص منه فهو فصل لانه صالح للتغير من بعض
المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا فاما ان لا يكون مشتركا فيه فهو الخاصة
او يكون وهو العرض العام واذا قد وقع الفراغ عن اقسام الكليات اجمالا فقد حان
ان نسرعه في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقديمه على موابها
اما على النوع فلكونه جزءا منه واعم فهو اشهر واجلي في التعامل واما على الفصل
فلسرقة حيث دل على الماهية وتقدمه عليه في التهديد واما على الخاصة والعرض
العام فلا فتقارهما الى جزء الماهية حيث كانا خارجتين عنها ثم تقديم النوع لدلالته
على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لكان الاختصاص فلذلك ترتب في الكتاب
على هذا النسق (قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه) لفظه الجنس
كانت فيما بين اليونانيين موضوعا لعنى نسبي يشترك فيه الاشخاص كالمطوية للصلوبين
والمصرية للصر بين اولوا الذئى نسب اليه الاشخاص كملى ومصر لهم وكان
هذا عندهم اولى بالجنسية والحرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها والسرقة
ايضا ثم نقلت الى المعنى المصطلح لمسابتها تلك الامور من حيث انه معقول واحده
نسبة الى كثرة تشترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو
فالمقول كالجنس البعيد يتناول الكلي والنقص لانه مقوله على واحد فيقال هذا
زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس القريب يخرج به النقص ويتناول
الكليات الخمسة فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مرادف للكلي الا ان دلالة

٤ لم يكن مقسولا
على كثيرين لتخصده
والا لم يكن مقوما
للجزئي الموجود
في الخارج وجوابه
ان التخصيص لا يتبع
اشرائه كثيرين
في معروض الشخص
الذي هو واحد
بالنوع وزعم الامام
ان هذا التعريف
حد قال لانه لا معنى
للجنس الاذلك وهو
غير معلوم للتاني
من

تفصيلية ودلالة الكلي ايجابية وما قد وقع في بعض النسخ من انه الكلي المقول على
كثيرين لا يخلو عن استدراك وجهه على ما يقال على كثيرين بالفعل تلبسها على
ان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان تحقق
بالقياس الى شخص واحد سهولا ان اريد بالكثيرين الافراد الموجودة في الخارج
لم يناول الاجناس المدومة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم
سهوله الكليات المدومة والمحصرة في شخص واحد وان اريد به الافراد
المتوهمة فلا فرق بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال
على مختلفين بالنوع بل بالعدد وقولنا في جواب ما هو يخرج الثلاثة الباقية اذ لا يقال
كل منها في جواب ما هو لعدم دلالتها على الماهية بالمطابقة وان اتفق ان يقال
شيء منها بهذه الصفة فقد صار جنسا لكن قيد من حيث هو كذلك مراد
في حدود الاشياء الداخلة تحت المضاف وان لم يصرح به وعلى التعريف
شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنسا للخمسة لكان اعم من الجنس
المطلق واخص منه وهو محال اما كونه اعم فلانه جنس الجنس والجنس يكون
اعم من النوع واما كونه اخص فلانه جنس الخمسة وجنس الخمسة اخص من
مطلق الجنس واما استنفاة التالى فلا تنزهه امتناع وجود المقول على كثيرين
بدون الجنس وجواز وجوده بدونه وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف
لانه ما قال المقول على كثير جنس الخمسة بل كالجنس وجوابه منع استنفاة التالى
وانما يكون محالا لو كان المقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد
وليس كذلك بل باعتبار بن فان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته
اي مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه
باعتبار مفهومه فليس كل مقول على كثيرين جنسا بل باعتبار عارض له وهو
كونه جنسا للخمسة ولا امتناع في كون الشيء اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه
كالضاف فانه اعم من الكلي بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس
العالية فان قلت المقول على كثيرين من حيث انه جنس للخمسة جنس للنوع
والجنس وسائر الكليات والا لم يكن جنسا للخمسة فيكون جنسا للجنس من تلك
الحجية فهو اعم منه واخص من جهة واحدة فتقول لان ان المقول على كثيرين
من حيث انه جنس للخمسة جنس الخمسة والاصلدق على الجنس والنوع وغيرها
انه جنس الخمسة وليس كذلك بل هو جنس للخمسة باعتبار مفهومه من حيث هو
التسائي ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كلي مقول عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو فتعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي عرف به الجنس
هو النوع الحقيقي والذي عرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير

مستقيم لان النوع لما اخوذ في تعريف الجنس اما الاضافي او الحقيقي وايامكان
لا يفيد التعريف اما اذا كان اضافيا فلما ذكر واما اذا كان حقيقيا فلا مرين الاول
انه يحل بانتمكاس التعريف لخروج الاجناس العالية والمتوسطة منه لانها تقال
على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فان قلت لانم انها لا تقال على الانواع
الحقيقية غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن القول اهم من ان
يكون بالذات او بالواسطة فنقول انها اذا قبست الى الاجناس فلا شك انها تمام
المشترك بينها فتكون اجناسا بالنسبة اليها مع عدم صدق الحد الثاني انه يلزم ان يكون
كل نوع اضافي حقيقيا لان النوع الاضافي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ما هو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيقي اذا اضافه الجنس انما اعتبرت بالقياس
اليه وقد اجب عن التبهة بان النوع والجنس متضايغان وكل واحد موالل متضايفين
انما يعقل بالقياس الى الاخر فيجب ان يأخذ كل منهما في بيان الاخر ضرورة
وزيفه الشيخ في النفاذ اما اولافلا نه ليس يحمل اذ من شأنه القدرح في بعض مقدمات
التبهة ولا قدرح هناك واما ثانيا فلانه بوجوب زيادة شك لجريانه في سائر المضافات
واما ثالثا فلان المتضايفين انما يعرف كل منهما مع الاخر لا به وفرق بينهما
فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفه وسابقا في المعرفة عليه والذي
يعرف مع الشيء فهو ما اذا حصل العرفان بعرف الشيء وعرف الشيء وعرف هو
معنه فلا يعرف احد المتضايفين بالاخر بل يدرج كل منهما في تعريف الاخر
على ضرب من التلطف والامساء كما اذا سئل ما الاخ فلا يقال في جوابه انه الذي
له اخ بل انه الذي ابوه بعينه ابو انسان آخر فالمرضى من الجواب ان المراد بالانوع
في تعريف الجنس الماهية والحقيقة فكثير اما يعني به ذلك في عاداتهم وحيثذ ينم
التعريف وتندرج الاضافة فيه اندراجا فالك اذا قلت مقول على المختلف
بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وهكذا اذا قلت مقول عليه وعلى
ضديه الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد
بالغير هو المتغير في الحقيقة ففي كل منهما اشارة الى المضاييف الاخر الثالث المعنى
الجنسي اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون واياما كان فالتعريف فاسد
اما اذا كان موجودا في الخارج فلان كل موجود في الخارج فهو مخصص
ولاشئ من المخصص بمقول على كثيرين واما اذا لم يكن فلا متشاع ان يكون
مقوما للجزئيات الموجودة في الخارج فلا يصلح لان يقال عليها في جواب ما هو
فان قلت السؤال ضير موجه لان التعريف للجنس المنطقي وهو معدوم في الخارج
وليس بمقوم فنقول التزديد في معروض الجنس المنطقي وهو المراد بالمعنى الجنسي
فتقرر جوابه مسوق بتقديم مقدمة وهي ان الداهيين الى وجود الطبيعة

في الخارج في ضمن الجزئيات اختلف مقالاتهم فذهب من قال ان امرا واحدا في الخارج قد انضم اليه فصل او تشخص فصار نوعا او شخصا ثم آخر فصار آخر وهكذا فهو شيء واحد بعينه موجود في ضمن جزئياته وهو معنى الاشتراك * ومنهم من احال ذلك وقال ليس هناك امر واحد بل هو في العقل والوجود في الخارج حصصه التي تستعمل عليها افراده فليس طبيعة الحيوان امرا واحدا في ضمن جزئياته بل الوجود الحيواني وهي حصصه الموجودة كل منها في ضمن جزئ في الخارج ومعنى اشتراكه انه مطابق لها على معنى ان المقول من كل حصصه هو المقول من الاخرى واذا قد تصورت هذه المقدمة * فاعلم ان المصنف بين جوابه على المذهب الاول ونوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج قوله لان الشخص ليس بمقول على كبيرين قلنا ان اردتم بالشخص المجموع المركب من الشخص ومعرضه فلانم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طبائع الاشياء موجودة في الخارج وليست هي نفس الشخص والمجموع منه ومن الشخص وان اردتم بالشخص معروض الشخص فلانم الكبرى وانما يكون كذلك لو كان معروض الشخص واحدا بالشخص وهو ممنوع بل واحد بالجنس وعروض الشخص لا ياتي اشتراك بين امور متعددة وفي لفظه تسامح حيث جعل المعنى الجنسي واحدا بالانواع لانه خارج عن الاصطلاح وربما يجاب بناء على المذهب الثاني ويقال لم لا يجوز ان لا يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج بل في العقل ولانم انه اذا لم يكن مقوما للجزئيات في الخارج لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لولم يكن هو والقوم للجزئيات مهدين بحسب الماهية وهو ممنوع فان المقوم للجزئيات حصصه الموجودة فيها المتسابقة له والحق في الجواب ان الاشتراك انما يعرض للاشياء عند كونها في الذهن ونخصصها خارجا لا ياتي ذلك وشك رابع ان احد الامور الثلاثة لازم وهو اما ان لا يكون المعنى الجنسي مقولا على كبيرين او لا يكون مقولا على كبيرين مختلفين او لا يكون مقولا عليها في جواب ما هو وانما كان لا يستقيم التعريف ببيان الزوم ان المعنى الجنسي ان كان داخلا في الماهية ولائني من الجزء بمحمول فلا يكون مقولا على كبيرين وان كان نفس الماهية فلا يقال على كثرة مختلفة بل متفئة الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزء محمول لامن حيث انه جزء بل من حيثية اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بشرط شيء اي بشرط ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في ماهيته الفصل وان اخذ بشرط لاني اي بشرط ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه زائدا عليه كان جزءا ومادة ضرورة ان الجزء يخرج عن مفهومه الاخر وان اخذ اعم من الوجهين بحيث يمكن ان يعرضه تارة انه جزء واخرى انه نوع كان جنسا

ومحمولا فمعرض البرئية هو معروض الجنسية والمحمولية نعم لا يصدق على النوع
انه حيوان خرج من مفهومه الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان
من حيث هو عليه ثم ان هذا التعريف هل هو حد او رسم قال الامام المشهور
في الكتب انه رسم للجنس لا فهم يقولون الجنس يرسم بكذا وهو بالحدود اشبه
لان التعريف ليس الالجنس المنطقي ولا ماهية له وراء هذا الاعتبار فانه لامعنى
لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالمخالف في جواب
ما هو قال المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية مفردة لهذا
المفهوم مساوية له ولوعائه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام
ليس بشئ فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب
اعتبار المشر وقد قال السج في الشفاء انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس
اسما له (قوله البحث الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي)
قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلاثة طبيعية ومنطقي
وعقلي والانواع ستة حاصلة من ضرب الاضافي والحقيقي في ثلثة فالان اراد ان
يبين ان اى الاجناس يقوم اى الانواع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يقوم
النوع الطبيعي اما الحقيقي فلا يمكن تصوره مع الذهول عن تصور الجنس المنطقي ولا نسباه
الى الاذهان ووضوحه ملوى ذكره واما الاضافي فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة للجنس
الطبيعي بالقياس الى النوع الطبيعي الاضافي والنسبة بين الشئين متأخرة عن كل منهما
فيكون الجنس المنطقي متأخرا عن النوع الاضافي فلا يكون مقوما له لا يقال لان
وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المتسبين بل اللازم تأخرها عما عرضت له
بالقياس الى غيره وهو محلها لانه ذلك الغير كاتقدم العارض للتقدم بالاضافة
الى المتأخر لا نأقول النسبة موقوفة على المتسبين فهي متأخرة عنهما بالضرورة
وعروض التقدم اما يتصور بحد محقق ذات المتأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي
اما الاضافي فلانهما متضايفان على ما سلف والمتضايفان اما يطلان معا فلا يقوم
احدهما الاخر والالتقدم في العقل لانهما متقابلان لاستحالة ان يكون الشئ الواحد
من جهة واحدة جنسا منطقيا ونوعا اضافيا منطقيا والمتقابلان لا يتقدم احدهما
بالاخر واما الحقيقي فلا مكان تصوره بدون تصور الجنس المنطقي وكذلك لا يقوم
النوع العقلي حقيقيا كان او اضافيا لانه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس
المنطقي خارج عنهما فلو كان جزءا من النوع العقلي لكان اما جزءا بالاستقلال
فليزوم تركبه من اكثر من جزئين او جزءا لجزئه فليزوم ان يكون جزءا للنوع الطبيعي
او المنطقي وقد ثبت خروجه عنهما واما الجنس الطبيعي فلا يقوم النوع الطبيعي
الاضافي لانه مقول عليه في جواب ما هو بحسب النسبة ولا يقوم النوع الطبيعي

الثاني في تقويمه للنوع
الجنس المنطقي لا يقوم
النوع الطبيعي لانه
نسبة بينه وبين الجنس
الطبيعي فيأخر عنه
ولا النوع المنطقي
اما الاضافي فلتضايفها
واما الحقيقي فلا يمكن
تصوره دون ولا
العقل لتركبه من
جزئين هذا خارج
عنهما والجنس
الطبيعي يقوم النوع
الطبيعي الاضافي
دون الحقيقي لجواز
كونه بسيطا ولا يقوم
النوع المنطقي لان
مقوم المعارض
لو كان مقوما للمعارض
لم يكن المعارض
بالحقيقة الا ذلك القيد
الاخر ويقوم النوع
العقلي لما عرفت
والجنس العقلي لا يقوم
شيئا من الانواع
والا يقوم الجنس
المنطقي من

امافوقه وتحت جنس
وهو الجنس المتوسط
او لافوقه ولا تحت
وهو الجنس المفرد
او تحت فقط وهو
جنس الاجناس
او فوقه فقط وهو
الجنس السافل قال
الامام الجنس المطلق
ليس جنسا لهذه
الاربعة لان المركب
من العدم والوجود
لا يكون نوعا والشيء
الواحد لا يكون جنسا
بأنسبة النوع واحد
وفي نظره فان قلنا انه
جنس لها كان جنس
الاجناس احدا نوعا
وهو عارض لعبايع
عشر هي الجوهر
والكم وغيرهما
فان اقتضى اختلاف
ماهيات المعروضات
تنوع الاضافات
العارضة كان جنس
الاجناس انواع فلم
يكن نوعا اخيرا والا
لكان نوعا اخيرا
وفوقه الجنس الى
ان ينتهي الى الكلي
ثم الاضاف فالضاف
جنس الاجناس
وجنس الاجناس
نوع الانواع متى

الحقيقي لجواز ان يكون بسيط او كذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الحقيقي فط لجواز تصور
مع الغلبة عن الجنس الطبيعي واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي
والجنس الطبيعي مقوم له فلو كان مقوما لعارضه لم يكن العارض بالحقيقة الا الجزء الاخر
لاستحالة ان يكون المقوم عارضا فلا يكون العارض تمامه عارضا ههنا ليقا ليس اذا قيد
الجزء بالخارج كان المجموع خارجا عارضا للشيء فلا امتناع في ان العارض لا يكون
عارضاً بجميع اجزائه لانا نقول ههنا ان المجموع كان خارجا عن الشيء لكن لانهم
عرضه له وقيامه به والكلام فيه ولا يقوم النوع العقلي الحقيقي وهو واضح مما ذكر
في الجنس المنطقي فانه مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقي والجنس الطبيعي
خارج عنهما ويقوم العقلي الاضافي لانه مقوم للطبيعي الاضافي المقوم له واما
الجنس العقلي فهو لا يقوم شيئا من الانواع والا لاقوم الجنس المنطقي ضرورة
انه مقوم للجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة مع الانواع وان
خير بانياء هذه الدلائل على ان ماهيات الكلليات ما ذكر في تعريفها وليت
شمرى كيف قطع المصنف بالفروع وهو مزد شك في الاصل (قوله الثالث
الجنس امافوقه وتحت جنس) اعلم اولان الاجناس ربما ترتب متصاعدة والانواع
متنازلة ولا تذهب الى غير نهاية بل تنتهي الاجناس في طرف التصاعد الى جنس
لا يكون فوقه جنس والا لتزكت الماهية من اجزاء لا تنهاى فيتوقف تصورهما
على احاطة العقل بهما وتسلت العلل والمطلوبات لكون كل فصل علة لخصه
من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحت نوع والامم تحققي
الاشخاص اذ بها نهايتها فلا تحققي الانواع واذا قد حصل عندك هذا التمهيد
فتقول مراتب الاجناس اربع لانه اما ان يكون فوقه وتحت جنس او لا يكون فوقه
ولا تحت جنس او يكون تحت ولا يكون فوقه جنس او بالعكس والاول الجنس
المتوسط كالجسم والجسم التام والثاني الجنس المفرد كالعقل ان قلنا ان جنس
للعقول العشرة والجوهر ليس بجنس لها والثالث الجنس العالي وجنس الاجناس
كالقولات العشر والرابع الجنس السافل كالحيو ان والسبع لم يعد الجنس المفرد
في المراتب بل حصرها في الثلاث وكأنه نظر الى ان اعتبار المراتب انما يكون
اذا ترتبت الاجناس والجنس المفرد ليس بواقع في سلسلة الترتب واما غيره فلم يلاحظ
ذلك بل قاس الجنس بالجنس واعتبر اقساماً بحسب الترتب وعدده وكيف كان
فالجنس المطلق لا يتخسر الا في الرابع وهل هو جنس لها او عرض عام قال الامام
ليس بجنس لان ثلثة منها وهي الجنس العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود
والعدم لاستتال كل منهما على قيد عدمي والمركب من الوجود والعدم لا يكون
نوعا لانه يثبت في الانواع لا بد وان تكون محصلة قلابي الانواع واحد وهو المتوسط

والثاني لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظر لانا لانم ان الثلاثة مركبة من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت تعريفاتها حدودها وهو ممنوع لجواز ان تكون التعريفات رسوما وتلك الامور العدمية لوازم لفصول لها وجودية اقيمت مقامها كما يقال الجنس العالي اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون فوقه جنس ويكون تحت جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحت جنس ويصكون فوقه جنس والمفرد القريب البسيط يلزمه ان لا يكون تحت جنس لقربه ولا فوقه جنس لبساطته فان قلت التعريفات فاسدة لانه ان عني اعم الاجناس واخصها كلها فظ انه ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحتها واخص الاجناس التي فوقه فالتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحت جنس كالجسم النامي بالنسبة الى النجم فتقول المراد اعم الاجناس المماثلة له الوقفة في سلسله واخصها والقريب بالنسبة الى اى ماهية تفرض لا يكون تحت جنس بالقياس الى تلك الماهية وكون جنس ما تحت بالنسبة الى ماهية اخرى لا يضربنا سلبا لكن لانم انها لو كانت عدمية لاتكون اتواعا قوله لان الانواع امور محصلة قلنا لانم وانما تكون محصلة لو كانت اتواعا لماهيات محصلة وههنا ليس كذلك لان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا وجود لها في الخارج ولئن سلينا لكن لانم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد فان النوع يجوز ان ينحصر في شخص واحد فلم لا يجوز ان يحصر الجنس في نوع وكان المصنف عني بنظره هذا المنع قيل وهو مندفع لان النوع وان انحصر في شخص لكن لا بد له في الذهن من افراد فكذلك الجنس يجب ان يكون تحت انواع ولما لم يكن لمطلق الجنس في الخارج والعقل من الانواع الا تلك الامور الاربعة ولم تصلح الثلاثة للنوع فلم يكن له الانوع واحد ولان الجنس لو انحصر في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الآخر لكون كل منهما ذاتيا مساويا باختلاف النوع فان التبعين عرضى له وانت تعلم ان ذلك المنع لو اورد بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يبق عليه الدليلان ثم ان قلنا انه للجنس المطلق انه جنس الاربعة كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض للقولات المشر ومن مطارح نظرهم ان اختلاف المروضات بالماهية هل يوجب اختلاف العوارض بالماهية ام لا فان كان اختلاف المروضات موجبا لتنوع الاضافات العارضة اى لاختلافها بالماهية كان جنس الاجناس العارض للجوهر محضا لغا بالماهية لجنس الاجناس العارض للكلم وغيره فيكون تحت جنس الاجناس انواع فلا يكون نوعا اخر ابل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا اخر لان العارض للجوهر ليس بمضاف العارض في الكم الا في المروض والتقدير انه لا يوجب الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على

المتصل الثالث
في مباحث النوع
الاول في تعريفه انه
الكلي المقول على
كثيرين مختلفين بالعدد
فقط في جواب ماهو
والتيه الاول يخرج
الجنس والاخير الثلاثة
الباقية وقد يقال
النوع للكلي الذي
يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ماهو
قولوا وليا وهذا احتراز
عن الصنف لانه لا يقال
الجنس على الصنف الا
بواسطة القول على
النوع المقول عليه
والاول يسمى نوعا
حقيقيا وهذا اضافيا
وهما متغايران لجواز
تصور ماهية كل
منهما دون الاخر
ولان الاول مقبوس
الى ما تحته والثاني
الى ما فوقه ولوجوب
تركيب الثاني من الجنس
والفصل دون الاول
لتحقق الاول دون
الثاني في البسائط
وبالعكس في الاجناس
بواسطة متن

كثيرين متفتين بالحقيقة وفوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين
وفوقه الكلي وفوقه المضاف فهو جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع
وهذا البحث لأخص بمسألة الجنس فانه أت في الاجناس الباقية ولا بالجنس بل يعم
سائر الكليات فانها ايضا تعرض لما هيئات مختلفة فان اقتضى اختلافها اختلاف
العوارض كانت انواعا متوسطة والا كانت انواعا اخيرة (قوله الفصل الثالث في مباحث
النوع الاول في تعريفه) لفظ النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا لمعنى الشيء
وحقيقته ثم قل الى معنيين بالاشتراك احدهما يسمى حقيقيا والاخر اضافيا اما الحقيقي
فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ماهو فالمقول على كثيرين
جنس والمراد منه ماهو اعم من المقول على كثيرين في الخارج اوفى
الذهن على ما سبقت الاشارة اليه في الجنس والاقتضى بنوع ينحصر
في شخص كالشمس وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس وفي جواب ماهو
الثلاثة الباقية واما الاضافي فهو الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ماهو قولوا وليا فالعكس يجب ان يضاف عليه لئلا يغفل
الحده عن الجنس والاخراج الضيق وقولنا يقال عليه وعلى غيره الجنس يخرج
الكليات الضيقة المندرجة تحت جنس كالمهايات البسيطة واما التقييد بالقول
الاولى فزعم الامام انه للاختراز عن النوع بالقياس الى جنس البعيد اذ النوع
لا يكون نوعا بالقياس الى جنسه القريب وقال صاحب الكشف هذا مخالف
لحكمهم فانهم يجعلون نوع الانواع نوعا لكل ما فوقه من الاجناس بل الاول
ان يكون ذلك اخترازا عن الصنف وهو النوع المقيد بقيود مخصوصة كلية
كالرومي والزبني فانه لا يعمل عليه جنس ما بالذات بل بواسطة حل النوع عليه
فان حل العالي على الشيء بواسطة حل السافل عليه ونحن نقول احدا الامرين
لازم اما ترك الاختراز عن الصنف او الاختراز عن النوع بالقياس الى الجنس
البعيد لانه ان اعتبر في النوع ان يكون الجنس مقولا عليه بلا واسطة فالامر الثاني
لازم ضرورة خروج النوع بالقياس الى الجنس البعيد عنه فان قول الجنس البعيد
عليه بواسطة قول الجنس القريب وان لم يعتبر ذلك لم يخرج الصنف
عن الحد فيلزم الامر الاول على ان اعتبار القول الاول يخرج النوع عن مضايغه
الجنس فان القول المعبر في الجنس اعم من ان يكون بواسطة او بالذات والاخص
لا يفهم من الاعم وايضا تعريفه بالجنس المضايغ له غير مستقيم والالتزام
تعلقه فان قلت المراد به الجنس الطبيعي ومضايغه مع المنطقي فتقول من الابتداء
الاخذ في التعريف اما الجنس الطبيعي او المنطقي واما ما كان فالتعريف فاسد
اما اذا كان منطيقا فقط واما اذا كان طبيعيا فلان الجنس الطبيعي هو معروض

الجنس المنطقي فيتوقف معرفته على معرفة الجنس المنطقي فيكون متقدما
 في المعرفة على النوع الإضافي برتبتين وايضا يلزم تقوم النوع الإضافي المنطقي
 بالجنس الطبيعي وقد عرفت بطلانه وربما امكن التفصي عن هذا الاخير
 اذا تأملت فيه وبالجملة فالصواب ان يقال في التعريف انه اخص كليين
 مقولين في جواب ماهو ويزداد حسنا لوقيل الكل الاخص من الكليين المقولين
 في جواب ماهو والنوعان متسايران من وجوه الاول انه يمكن تصور كل من
 مفهوميهما مع الذهول عن الآخر وهو ظاهر الثاني ان الاول اى الحقيقى
 مقيس الى ما تحته بانه مقول عليه في جواب ماهو والثاني الى ما فوقه بان ما فوقه
 وهو الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لان النوع الإضافي كما انه مقيس
 الى ما فوقه مقيس الى ما تحته اذ مفهومه لا يفصل الا اذا اعتبر فيه نسبتان نسبت
 الى ما فوقه لانه مقول عليه الجنس ونسبته الى ما تحته لا اعتبار مفهوم الكلى فيه
 والكلية لابد ان تلاحظ في معناها النسبة الى كثيرين فهما مشتركان بالنسبة الى ما تحته
 فلا تكون فارقة نعم النسبة الى ما تحته المعتبرة في الحقيقى هى النسبة الى الاشخاص
 فالمعتبر في الإضافى اعم من ان يكون الى الاشخاص او الى الانواع فالاولى في الفرق
 ان لا الاضافى اعتبر فيه نسبتان الى ما فوقه والى ما تحته والحقيقى ما اعتبر فيه
 الانسبة واحدة وهى اخص من النسبة الثانية او يقال مفهوم الاضافى لا يهتق
 الا بالقياس الى ما فوقه ومفهوم الحقيقى يهتق وان لم يعتبر قياسه الى ما فوقه الثالث
 ان الاضافى اذا نظر الى معناه اوجب تركيبه من الجنس والفصل لا اعتبار اندراج
 تحت الجنس فيه بخلاف الحقيقى الرابع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فانهما
 قد يتصا دقان معا كما في النوع السافل وقد يصدق الحقيقى بدون الاضافى كما في البسيط
 وبالعكس كما في الاجناس المتوسطة ومنهم من ذهب الى ان الاضافى اعم مطلقا من الحقيقى
 واحتج عليه بان كل حقيقى فهو مندرج تحت مقولة من المقولات العشر لا يحصر
 الممكنات فيها وهى اجناس فكل حقيقى اضافى وجوابه منع اندراج كل حقيقى تحت
 مقولة وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقى ممكنا ومنع انحصار الممكنات في المقولات
 العشر بل انحصار اجناس الممكنات العالية على ماصر حوايه وقد اشار المصنف
 الى ابطال هذا المذهب متمسكا بالبسيط كواجب الوجود فانه ماهية كلية مفهومة
 في شخص واحد منزهة عن التركيب والافارقات والوحدة والنقطة فانها انواع
 حقيقية بسيطة فلا تكون اضافية وفيه نظر لانه ان اريد بالواجب مفهومه اعنى
 العارض فهو ليس بنوع وان اريد به المعروف وهو ذاته تعالى فلان له
 ماهية كلية بل ليس الا للخصص واما المفارقات والوحدة والنقطة فهى بسيطة خارجا
 والتركيب من الجنس والفصل لايتا فيها واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بسيطة

او مركبات فان كانت بسائط فكل منهما نوع حقيقي وليس بمضاف والتركيب من الجنس
والفصل وان كانت مركبات فهي لامحالة تنتهي الى البسائط ويعود فيه ما ذكرناه
وفيه منع ظاهر اذ ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان تكون حقيقيا
لجواز ان تكون جنسا لا او مفردا او فصلا او غيرها لا يقال الاجناس العالية بالقياس
الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لانا نقول المراد
بان النسبة بحسب الامر نفسه لا باعتبار العقل والالم يكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي
(قوله الثاني في مراتبه النوع اما اضافي فمراتبه الاربعة المذكورة) النوع اما اضافي
او حقيقي واياها كان قياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فهذه اربعة اقسام
قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله فمراتبه
اربعة على قياس ما في الجنس لانه اما ان يكون اهم الانواع وهو النوع العالي
كالجسم او اخصها وهو السافل كالانسان او اعم من بعض واخص من بعض
وهو المتوسط كالجسم النامي والحيوان او مابا للكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا
انه ليس بجنس والجوهر جنس الا ان السافل ههنا يسمى نوع الانواع وفي مراتب
الاجناس العالي يسمى جنس الاجناس لان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى ما تحته وهذا السى انما يكون نوع الانواع اذ كان تحت جميع الانواع
وجنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية النوع المطلق
لهذه الاربعة والتفرع عليها كما في الجنس من غير فرق وقد اشرنا الى اشارة
خفية فلا احتياج الى الاعادة واما مراتب النوع الاضافي بالقياس الى الحقيقي فانه ان
لا يمكن ان يكون فوقه نوع حقيقي فان كان تحته نوع حقيقي فهو العالي والا
فهو المفرد ولم يذكره المصنف ولا غيره واما النوع الحقيقي بالاضافة الى مثله فليس له
من المراتب الا مرتبة الافراد لانه لو كان فوقه نوع حقيقي لزم ان يكون الحقيقي
فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما مفرد
او سافل لامتناع ان يكون تحته نوع فان كان فوقه نوع فهو سافل والا
فمفرد وكل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد يبين جميع مراتب النوع
لاستحالة ان يكون فوقهما جنس ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع
وكل واحد من النوع السافل والمفرد يبين جميع مراتب الجنس لامتناع ان يكون
تحتها نوع ووجوبه للاجناس و بين كل واحد من الباقيين من الجنس الى السافل
والتوسط وكل واحد من الباقيين من النوع الى العالي والمتوسط معموم من وجه
اما بين الجنس السافل والنوع العالي فلتصادقهما فيما اذا ترتب جنسان فقط كاللون
نحت الكيف وصدق احدهما بكون الاخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس
السافل والنوع المتوسط فلتقتضيهما في الحيوان واقتضاهما في اللون والجسم الى

الثنائي في مراتبه
اما الاضافي فمراتبه
الاربعة المذكورة
في الجنس الا ان السافل
هو نوع الانواع فان
نوعية النوع بالقياس
الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى
ما تحته النوع الحقيقي
مفرد ابدالاً لكون
الحقيقي فوق نوع
ومقياسا الى المضاف
مفردا وفوق نوع
والجنس العالي والمفرد
يبين جميع مراتب
النوع والوحد السافل
والمفرد يبين جميع
مراتب الجنس و بين
كل واحد من الباقيين
من الجنس و بين كل
واحد من الباقيين
من النوع معموم من
وجود النوع السافل
يكون حقيقيا اذ لا
نوع تحته واضافيا
لقول الجنس عليه
واعتبارهما كان
نوع الانواع
متن

واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فليصدق قههما معا في الجسم وافترافهما في الجسم الثاني واللون واما بين الجنس والنوع المتوسطين فليصدق قههما في الجسم الثاني وافترافهما في الجسم والحيوان فان النوع الساقط لابد ان يكون حقيقيا اذ لا نوع تحته واضافا لقول الجنس عليه وبهذين الاعتبارين جعلا مكان نوع الانواع فان قلت لو كان النوع بهذين الاعتبارين نوع الانواع لكان كل نوع جعلا نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفردة الاعتبار ان وليس بنوع الانواع بل لابد من اعتبار ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فنقول ليس نعم به ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعية الانواع بل المراد ان احدهما ليس بكاف (قوله الثالث الذي هو احد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم تحصر) قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكليات في الخمسة ومنهما ما اتفق لهما اشتراك فيه فلا اشتراك فيه كالجنس متعين لان يكون احدا الخمسة وما فيه اشتراك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من متعينة احدها والا كانت ستة فليس احدها الا واحدا منهما وهل هو الحقيقي او الاضافي قال الشيخ في الشفاء يمكن ان تورد القسمة الخمسة على وجه يخرج كل واحد منهما دون الآخر فانه اذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا بالماهية او لا والمقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية لاختلاف النوع او بالعدد اخرجت القسمة النوع الحقيقي دون الاضافي نعم لو بقسم ما يكون مقولا على مختلفين بالنوع الى ما يقال عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه خارج النوع الاضافي لكن ليس ذلك بحسب القسمة الاولى ولا مطلقا بل الخارج قسم منه واذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا في جواب ماهو او لا يكون والمقول في جواب ماهو قد يختلف بالعموم والخصوص واعلم المقولين في جواب ماهو جنس وخصهما نوع اخرجت القسمة النوع الاضافي صحيحا ثم لو قسم النوع الى ما من شأنه ان يصير جنسا والى ما لا يكون كذلك خرج النوع الحقيقي لكن لا بالقسمة الاولى فعلى هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احد الخمسة بدلا عن الآخر لكن الحقيقي احد الخمسة بحسب قسمة الكل بالقياس الى موضوعاته التي هي كل يسميها والاضافي احدها باعتبار قسمة له بحسب مناسبة بعض الكليات بعضها في العموم والخصوص واولي الاعتبارات في قسمة الكل ان ينقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات ثم اذا حصلت الكليات تعتبر احوالها التي لبعضها عند بعض فالاولى والا خلق ان يكون احد الخمسة النوع الحقيقي هذا ملخص كلام الشيخ وجزم المصنف بان احد الخمسة الحقيقي لانه لو كان النوع الاضافي احدها لم تحصر الكليات في الجنس لجواز تحقق كل مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو غير مندرج تحت جنس وليس جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا عرضا عما فهو نوع واذا ليس بمضاف فهو حقيقي وفي جواز مثل هذا

الثالث الذي هو واحد
الخمس هو الحقيقي
اذ لو كان هو المضاف
لم تحصر القسمة
الخمس بجواز كون
كل مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة
في جواب ماهو غير
مندرج تحت جنس
واذا ليس هو المضاف
فهو الحقيقي هذا
اذ جعل احدا الخمسة
احدهما وان جعل
احدا الخمسة النوع
معنى ثالث ينقسم
اليهما لم يكن شيئا
منهما احد الخمسة
واحتج الامام على ان
احدا الخمسة الحقيقي
بان ماهو واحد الخمسة
محمول والمضاف
موضوع وهذا
ضعيف لان موضوعية
المضاف لا تمنع
محمولته من

الكلبي مالم يحاط عليك به فان قلت هب ان الاضافي ليس احد الحمسة لكن من اين نلزم ان يكون احد الحمسة الحقيقي ولم لا يجوز ان يكون احدهما هو النوع بمعنى ثالث منقسم اليهما الجواب بانه لو جعل احد الخمسة النوع بمعنى ثالث لم يكن شئ من النوعين احد الحمسة والابلل التقسيم الخمس والثالث باطل للاتفاق على ان احدهما هو احد الخمسة وهذا الكلام من المصنف كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف حيث نقل القسمة الثانية المخرجة للنوع الاضافي من الشفاء نقلا غير مطابق قسم فيه النوع الاضافي والحقيقي واعترض عليه بانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسمة صارت الاقسام ستة وان جعل احد الحمسة نوعا بمعنى ثالث منقسم اليهما كما هو في القسمة التي نقلها من الشيخ لم يكن واحد منهما من الحمسة والمقدر خلافه وانت تعرف ان اخص المقولات في جواب ماهو النوع الاضافي لا القدر المشترك وانه ما قسم الى الاضافي والحقيقي بل الى الحقيقي وغيره نعم يجيء ان يقال تلك القسمة فانها قسم اخر وهو مقول في جواب ماهو لا يترتب ولا يختلف بالعموم والخصوص لكنه يمكن ان يدفع على مذهب الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافي اعم مطلعا من الحقيقي ولولا انتفاء ذلك القسم عنده لم يصح هذا وأصح الامام على ان احد الحمسة الحقيقي بان النوع الذي هو احد الحمسة محمول لانه قسم من اسام الكلبي المحمول والاضافي من حيث هو اضافي موضوع لما فوقه فلا يكون احد الحمسة وجوابه ان موضوعية الاضافي لاتافي بمحوليته بل هي معتبرة فيه باعتبار الكلبي في معناه لا يقال نحن نقول من الرأس احد الحمسة محمول بالطبع ولا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فاحد الحمسة ليس بمضاف اما الصغرى فلان احد الحمسة كلبي وكل كلبي محمول بالطبع واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع لا نقول لانم انه لا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع وانما يصدق لو كان الوضع والمحل بالنية الى امر واحد وليس كذلك فان المضاف لاشتماله على معنى الكلبي والاندراج تحت جنس يقتضي طبيعته الوضع لما فوقه والمحل على ما تحت وقد فرضنا من تحقيقه (قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل الاول في تعريفه) من كلام الشيخ في الشفاء ان الفصل له معنيان اول وثان لا كالجنس والنوع فان المعنى الاول فيها كالرجم وهو وفي الفصل المطبقين يستعملونه فيه وهو ما يجزئ به شئ عن شئ لارما كان او مفارفا ذاتيا او عرضيا ثم نقلوه الى ما يجزئ به الشئ في ذاته وهو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس افرزها وعينها وقومها نوما وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويعرضها ما يعرضها فانها وان كانت مع الفصل الا انه تلقى الا لطبيعة الجنس وتحصلها وتلك انما تلحقها بعد ما اتىها وافرزها فاستمدت للزوم ما يلزمها ولحقها كالتعلق للانسان

الفصل الرابع
في مباحث الفصل
في تعريفه انه الكلبي
المحمول على الشئ
في جواب اى شئ هو
في جوهره والتقدير
الاخير يخرج الخاصة
والاولى للثمة الباقية
وبهذا قسم الشيخ
في الاشارات وقسمه
في الشفاء بانه الكلبي
المقول على النوع
في جواب اى شئ
هو في ذاته من جنسه
وهذا باطل لانه يطل
حصرا الجزئ في الجنس
والفصل لجواز تركب
المساهية من امرين
يساويا بانها فلم يكن
شئ منهما جنسا
ولا فصلا وبهذا
يطل تفسيره بكمال
الجزء المميز كما قسمه
الامام وما قيل
ان الجنس العالي
لا يكون له فصل موقوف

فان القوة التي تسمى نفسا لما اقرنت بالمادة فصار الحيوان ناطقا استمد لقبول العلم والكتابة والتجيب والضحك وغير ذلك ليس ان واحدتها اقرن بالحيوانية ولا فصل للحيوان استمداد النطق بل هو السابق وهذه توابع فانه يحدث الآخرة وهي الغيرية ولا اقول ولا استلزمها بل لا توجبها فان الضحك مثلا وان وجب ان يكون مخالفا في جوهره لما ليس بضحاك فليس كونه ضحاكا هو الذي اوقع هذا الخلاف الجوهرى بل لحق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر بالناطق وفسره النسخ في الاشارات بأنه الكلى الذى يحمل على الشئ في جواب اى شئ هو في جوهره كما اذا سئل ان الانسان اى شئ هو في ذاته واى حيوان هو في جوهره فالناطق يصلح للجواب عنهما وذو الابدان وذو النفس والحساس من الاول فان اى شئ اما يطلب به التميز المطلق عن المشاركات في معنى النبئية او اخص منها فالقيد الاخير وهو قولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها لا تميز الشئ في جوهره بل في عرضه فالطالب باى شئ ان طلب الذاتى المميز من مشاركاته فالمقول في جوابه الفصل وان طلب العرضى المميز فالجواب الخاصة والقيد الاول يعنى قولنا في جواب اى شئ يخرج الجنس والنوع والمرض الصام لان الجنس والنوع يقالان في جواب ماهو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وفيه بحث لانه ان اعتبر التميز من جميع الاغيار يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان اكتفى بالتمييز عن البعض فالجنس ايضا عير الشئ عن البعض فيدخل فيه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من المقول في جواب اى شئ المميز والذى لا يصلح لجواب ماهو وحيث يخرج الجنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اى شئ وهم مصرحون بخلافه وفسره في النسقاء بأنه الكلى المقول على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه فاذا سئل عن الانسان باى شئ هو في ذاته من الحيوان او الجسم التامى كان الجواب الناطق او الحساس فالنفس الاول اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه مقول عليه في جواب اى شئ هو في جوهره من غير عكس كفصل مالا جنس له وهذا التفسير باطل لانه يطل حصصا في المناهضة في الجنس والفصل لجواز تركيب ماهية من امرين يساوياها او امور تساويها وليس كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير اذ لا جنس لها وهو لا يرد على التفسير الاول لان كلاهما فصل للماهية بذلك التفسير ضرورة انهما عيرانها عاين شاركتها في الوجود وان لم يميزاها عاين شاركتها في الجنس وبهذا الاحتياج يطل تفسير الامام الفصل بكمال الجزء المميز اى المميز الذى لا يكون للماهية وراه ذاتى المميز فان كلاهما فصل وليس بكمال المميز بل الكمال يجمع عهدهما وتبطل ايضا قاعدة لهم وهي ان الجنس العالى لا يجوز ان يكون له فصل مقوم لظن انهم انه لو كان له فصل لكان له جنس فلا يكون جنسا عاليا وذلك لجواز ان يتركب الجنس العالى من امرين يساوياه وحيث يذكر

كل منها فصلا له لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها لم يكن كل منهما فصلا لها لانهم اعتبروا في الفصل احد معان ثلاثة تميز الماهية وتعيين شئ ميم كالجنس وتحصيل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من هذه المعاني يتحقق في احد الامرين اما لا يفيد التمييز والتحصيل فظاهر لعدم احتمالها على امر ميم غير محصل واما انه لا يفيد التمييز فلان هذه الماهية لما لم تشارك غيرها في شئ منهما كانت مقارة بذاتها لجميع الماهيات متازة عنها بنفسها فلم يخرج الى تمييز كما ان البسائط حيث لم تشارك غيرها امتازت بنفسها عن الغير وايضا كما ان جزءها يمتاز بنفسه عن مشاركا في الوجود اذ لا مشاركة للغير في ذاته كذلك الماهية غير مشاركة للغير اصلا فتكون متازة بنفسها واذ اكا با تمايز بينهما لم يكن احدهما بان يميز الاخر اولى من العكس وايضا تميز الجزء ليس اثارا يحصل منه بل معناه تميز العقل الماهية بواسطة حصوله فيه فان من شأن الجزء المختص انه اذا حصل في العقل امتازت الماهية عنده عن غيرها واطلاق الميم على الجزء اطلاق لاسم الشئ على آله والماهية انما تمتاز عند العقل بواسطة الجزء اذا عقل اختصاصه بالماهية وتعقل الاختصاص يتوقف على تعقل الماهية المتارة بنفسها عن غيرها فيكون تميز الجزء متأخرا عن امتياز الماهية فلا يصح الامتياز به لانا نقول المدعى احد الامرين وهو اما بطلان الانحصار او بطلان الترفيع والقاعدة وذلك لان كلا من الامرين ان لم يكن فصلا يبطل الانحصار وان كان فصلا يعطل التعريفان والقاعدة ولا يحصى عنه الا بان يقال ان اردتم بمواز ماهية كذلك امكانها في نفس الامر فهو بمنوع فان من الناس من ذهب الى امتناع تلك الماهية وان اردتم به الامكان الذهني فكيف يمكنكم ابطال القواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل بما في الشفاء ولم يبق الدليل على انحصار الجزء في الجنس والفصل لم يبعد عن سبب التوجيه لورود المع حيثذ على المقدمة الثالثة بان جزء الماهية ان لم يكن مشتركين الماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلا وربما يستدل على امتناع مثل تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر او يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة او احد الثلاثة على اختلاف المذهبين جسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركبت من امرين متساويين كان كل منهما اما جوهر او عرضا لا سبيل الى الثاني والا لكان الجوهر عرضا لصدقه على الجوهر بالواطء اذ الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر فاما ان يكون جوهر ا مطلقا فيلزم تركيب الجوهر من نفسه ومن غيره او جوهر ا مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشئ جزءا جزئ نفسه وانه محال وهو ضعيف لانا لانم انحصار الممكنات في المقولات العشر بل صرحوا بخلافه وان سلمناه

لكن يمنع جنسيتها لما فتحها ولادليل لهم دال على ذلك سلبه لكن قوله جزء الجوهر
 اما ان يكون جرها او عرضا اما ان ترديه ان الجزء اما مفهوم الجوهر او مفهوم
 العرض واما ان ترديه ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد
 الاول فلاتم الحصر لجواز ان يكون مفهومه مقابرا لمفهومي الجوهر والعرض
 فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين وان كان المراد الثاني فلاتم ان الجزء
 لو كان جوهرها مخصوصا لزم ان يكون الشيء جزءا لجزء نفسه وانما يلزم
 لو كان ذاتياله وهو ممنوع فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذاتي او العرضي
 ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قوله الثاني الفصل متساويا الى النوع
 مقوم له) الفصل له نسب ثلث نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى
 حصة النوع من الجنس اما نسبته الى النوع فبانه مقوم له كتنظيم الناطق
 للانسان وكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذا العالي مقوم له ولا يتعكس كليا والا
 لم يبق بين العالي والسافل فرق لتساويهما في تمام الذاتيات حيث لا يكون بعض
 مقوم السافل مقوم للعالي واما نسبته الى الجنس فبانه مقوم له كتنظيم الناطق
 الحيوان الى الانسان وكل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لان معنى تقسيم
 السافل تحصيله في النوع والعالي جزء منه فيلزم حصوله فيه ولا يتعكس كليا
 والاتحقق السافل حيث تحقق العالي فلا يبقى السافل سافلا ولا العالي عاليًا لكن
 قد يقسم السافل ما يقسم العالي واما نسبته الى الحصة فقل الامام عن الشيخ
 انه عليه فاعلية لوجودها مثلا من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيره
 والموجد للميوانية التي في الانسان هو الناطقية والميوانية التي في الفرس هو الصاهلية
 وتقرير الدليل عليه ان احدهما من الجنس والفصل ان لم يكن عليه للآخر استغنى كل
 منهما عن الآخر فلا تثبت منهما حقيقة واحدة كالخمر الموضوع بحسب الانسان وان كان
 عليه وليست هي الجنس والاتسازم الفصل فمعين ان يكون الفصل عليه وهو المطلوب
 وجوابه انه ان اريد بالعله التامة اعني جميع ما يتوقف عليه الشيء فلاتم انه
 لو لم يكن احدهما عليه تامة لزم استثناء كل منهما عن الآخر وانما يلزم ذلك لو لم يكن
 عليه ناقصة وان اريد ما يتوقف عليه الشيء اعم من التامة والناقصة فلاتم انه لو كانت
 عليه ناقصة للفصل استلزمه فليس يلزم من وجود العلة الناقصة وجود العلول واحتج
 الامام على بطلان العلية بان الماهية المركبة من ذات وصفة اخص منها كالحيوان
 الكاتب يكون الذات جنسها والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة عليه للذات
 متأخرهاته وجوابه ان تلك الماهية اعتبارية والكلام في الماهية الحقيقية ونحن نقول
 اما ان الفصل عليه لحصة النوع فذلك لاشك فيه لان الجنس انما يخصص بمقارنة الفصل
 فاما لم يعتبر الفصل لا يصير حصة واما ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فانه ما ذهب الى

الثاني الفصل متساويا
 الى النوع مقوم له
 ومقوم العالي مقوم
 السافل من غير عكس
 ومقيا الى الجنس
 مقوم له ومقسم السافل
 مقوم العالي من غير
 عكس ومقيسا الى
 حصة النوع من الجنس
 قال الشيخ يجب كونه
 عليه لوجودها لان
 احدهما ان لم يكن
 عليه للآخر استغنى
 كل منهما عن صاحبه
 وليس الجنس عليه
 للفصل والاستلزام
 فمعين العكس وجوابه
 انه لا يلزم من عدم
 العلية التامة الاستغناء
 ولا من العلية الغير
 التامة الاستلزام ومع
 الامام وجوابه
 بان الفصل قد يكون
 صفة والصفة لا تكون
 علة للموصوف
 وجوابه ان ذلك
 في الماهية الحقيقية
 بمنوع

علية الفصل للحصة بل لطبيعة الجنس على ما نقلناه عنه في صدر البحث الاول حيث قال الفصل بنفصل من سائر الامور التي معه بانه هو الذي يلي اولاً طبيعة الجنس فيحصله وبفرزه وانها انما تلحقها بعدما تليها وافرزها والدلائل التي اخترعوها من الطرفين لاندل الاصل هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علة لوجود الجنس والالكان اما علة له في الخارج فيقدم عليه بالوجود وهو محال لاتحادهما في الجمل والوجود واما علة له في الذهن وهو ايضا محال والامية قل الجنس بدون فصل بل المراد ان الصورة الجنسية مبهمه في العقل تصح ان تكون اشياء كثيرة وهي عين كل واحد منها في الوجود غير مقصولة في نفسها لا يطابق تمام ماهياتها المحصلة واذا انضم اليها الصورة الفصلية حينها وحصلها اى جعلها مطابقة لماهية التسامة فهي علة لدفع الابهام والتحصيل والعلية بهذا المعنى لا يمكن انكارها ومن تصفح كلام الشيخ وامن النظر فيه وجده مناسفاً اليه تصريحاً في مواضع وتلويحاً في اخرى وكانا فصلنا هذا البحث في رسالة تحفيق الكليات فليقف عليها من اراد التفصيل (قوله ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً) ففرعوا على علية الفصل كما فهو با عدة احكام منها ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً باعتبار آخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل للانسان والى الملك جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنساً كان معلولاً للجنس المعلوم له فيكون المعلول علة لعلته وانه متمتع بهذا انما يتم لو كان الفصل علة للجنس اما اذا كان علة للحصة فلا يجوز ان يكون الجنس علة للحصة النوع من الفصل كما يكون الفصل علة لحصته من الجنس والايانم انقلاب المعلول علة لمغايرة الجنس والفصل حصتها ومنها ان الفصل لا يقارن الاجنسا واحداً في مرتبة واحدة فانه لو قارن جنسين في مرتبة واحدة حتى يلتم من الفصل واحد الجنسين ماهية ومنه ومن الاخر اخرى لا متشاع ان يكون لهاية واحدة جنسان في مرتبة واحدة يلزم تخلف المعلول عن العلة ضرورة وجود الفصل في كل واحدة من الماهيتين وعدم جنس كل منهما في الاخرى فلا بد من قيد بمرتبة واحدة وان اهمل في الكتاب بلوازم مقارنة الفصل لجنسا متعددة في مراتب كالناطق للحيوان والجسم والجوهر ومنها ان الفصل لا يقوم الانواع واحداً لانه قد ثبت انه يتمتع ان يقارن الاجنسا واحداً والركب من الفصل والجنس لا يكون الا واحداً هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لو لم يقوم تلك الماهية الواحدة انواعاً متعددة في مرتبة واحدة كالحساس فانه يقوم انواع الحيوان فالواجب ان يقيد الفصل بالتقريب فانه لو قوم نوعين لزم التحلف لعدم جنس كل منهما في الاخر ولما كان الحكمان مشتركين في الدليل رتبهما في الذكر

ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً ايضا لا متشاع كون المعلول علة لعلته ولا يقارن الاجنسا واحداً ولا يقوم الانواع واحداً لثلاثا يخلف معلوله عنه ولا يكون الترتيب الا واحداً لثلاثا علة على معلول واحد بالذات وجوز الامام الثلثة الاول لجواز تركيب الشيء من امرين كل منهما اهم من اخر من وجه وجوابه منع جواز تركيب الماهية الحقيقية منهما ووافق على الرابع مطالبان الفصل كمال الجزء المميز وقد عرفت جوابه ولاننا نلن بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب بان الفصل انما يجب كونه علة فيما فيه طبيعة جنسية من

اردفهما به ومنها ان الفصل القريب لا يكون الا واحدا فانه لو كان متعددا
 لزم توارد عتئين على معلول واحد بالذات وتقييد الفصل بالقرب لجواز تعدد
 الفصول البعيدة والمطلوب الواحد بالذات اشارة الى جواب سؤال فان لقائل
 ان يقول لانهم اشخاصة توارد العلة على طبيعة الجنس وانما يستحيل لو كانت
 واحدة بالشخص فانه لو لم يكن شخصا واحد اجاز تعدد العلة كما في النوع اجاب
 بان طبيعة الجنس في النوع وان لم تكن واحدة بالشخص الا انها امر واحد بالذات
 ضرورة كونها حصة واحدة ومن البين امتناع اجتماع العلة على المطلوب الواحد بالذات
 والاستغنى عن كل منهما لحصوله بالاخر وجواز توارد العلة على النوع حيث
 تعدد ذاته وحصل حصة منه بعلته واخرى باخرى لا يقال هذه التفاسير انما
 تصح لو كان الفصل علة تامة وليس كذلك بل غايته ان يكون علة فاعلية
 والتخلف والتوارد لا يمتنعان في العلة الفاعلية لا نقول الجنس لا ينك عن الفصل
 فلو كان علة فاعلية كانت موجبة ومن الظاهر امتناع التخلف والتوارد
 في العلة الموجبة ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العلة جواز الفروع الثلاثة
 الاول لجواز تركب الشيء من امرين كل منهما اعم من الاخر من وجه كالحويان
 والايض فالمساهية اذا تركبت منهما يكون الحيوان جنسا والايض فصلا لهما
 بالقياس الى الحيوان الاسود وبالعكس بالقياس الى الجار الايض فيكون كل منهما
 جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا يقارن جنسين اي الحيوان والجماد
 او الاسود والايض وهو الحكم الثاني مستلزم للثالث وجوابه لان المساهية
 الحقيقية يجوز ان تركب من امرين شافهما كذلك بل انما يجوز في المساهية
 الاعتبارية والاحكام مخصوصة بالماهيات الحقيقية ووافق على الفرع الرابع لانه على
 العلة بل لان الفصل مفسر عنه بكمال الجزء المميز وكان المميز لا يكون الا واحدا وقد
 عرفت جوابه بان هذا التفسير فاسد لجواز تركب ماهية من امرين يساويانها اذ كل
 منهما فصل وليس كما لان قال فائق هذا يبطل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلان
 قريبان ضرورة ان كلا منهما مميز الماهية عن جميع مشاركتها فلقائل بالعلية
 ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجا عن الورد
 عليهم او يخرجوا خروجا عن ذلك الاشكال او يخرجوا ذلك الجواب جرحا يسقط
 عنهم او يخرجوه تخرجا بحيث يندفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس ايقاع تعدد
 الفصل في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه علة
 اذا كان للماهية طبيعة جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الاضافية جنس فانه لو لم
 يكن لم يلزم توارد العتئين على معلول واحد وهنا لا لجنس فلا تنقص او ان قال
 هذا يبطل قاعدة العلة ايضا لان كل واحد من الامرين للتساويين فصل وليس

الثالث فصل النوع
المحصل يجب كونه
وجوديا دون النوع
الاعتباري وليس
لكل فصل فصل
مقوم لوجوب انتهاء
المركب الى البسيط
وعدم دخول الجنس
في ماهية ليس فصله
بمزية عن النوع
للمشارك في طبيعته
لانه ليس ذاتيا له والا
لكان ذاتيا للنوع
وليس كل جزء جنسا
او فصلا كاجزاء
العذرة او ابيض
بل الجزء المحمول
لا حد هما فليس
كل ماهية مركبة
من الجنس والفصل
وكون المركب
من جزئين محولين
مشاركا لاحدهما
في طبيعة مخالفة له
في طبيعة الاخر
لا يوجب تركبه
من الجنس والفصل
اذ الشيء انما يكون
جنسا بالقياس الى
نوعين وفيه نظر
قد عرفه من

بعضة فإلحاقا للثلاث بالثانية ان يدفعوه عن انفسهم بان الفصل ليس علة مطلقا بل فيما
فيه طبيعة جنسية لكن الاول انبى بما في الكشف واولجه لان قاعدة العلية
ان الفصل علة الجنس او للعصمة منه ولاوجه يطلها (قوله الثالث فصل النوع
المحصل يجب ان يكون وجوديا) في هذا البحث مسائل عدة الاولى ان النوع
ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل يكون
من مخترعات العقل فهو الاعتباري والوجودي مشترك بين المعنيين الموجود
في الخارج ومالا يكون العدم جزءا من مفهومه والعدمى في مقابلة احد المعنيين
اذا تقرر هذا فتقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من
المعنيين اما الاول فلانه لو كان معدوما لزم عدمه لانقضاء الكل بانتفاء جزءه واما الثاني
فلانه لو كان العدم جزءا منه لكان جزءا من النوع المحصل وانه محال وفصل النوع
الاختياري لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر العقل تركبه من امور هدمية
كما اذا ركب نوعا من الانسان والعدم البصر وبسمه بالاعمى فيكون الانسان
جنس له والعدم البصر فصلا عديميا لانقال معنى تقويم الفصل ان الصورة العقلية
لا تطلق الحقيقة الخارجية الا اذا استعملت على صورته المعقولة فان الصورة
المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا اتى منها احدى صورتي الحيوان والناطق
فالتقويم ليس بالبحسب الذهن فلا يجب ان يكون الفصل وجوديا لجواز حصول
المطابقة بامر عديمي كالحط فانه كم متصل له طول ولا عرض له ولا يكتفي في ماهيته
الطول بل لابد معه من عدم المرض لانا نقول يجب ان الفصل ليس يقوم للنوع
في الخارج الا انهما متحدان في الوجود والعمل فيستحيل ان يكون عديميا والنوع
محصل في الخارج وانما يخص هذا البحث بالفصل وان كان مشترك بينهما وبين الجنس
لان طائفة من الناس لما سمعوا ان كل فصل مقسم حسبوا ان كل مقسم فصل ومن
العدديات ما يقسم كقولنا الحيوان اما ناطق او غير ناطق اتج له سوء ظنهم ان
من الفصول ما يكون عديميا حتى لا يروا بأسا في ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق
نوعا محصلا من الحيوان وجنسا للجم والغير الناطق فصلا له ولم يوجد مثل هذا
الوهم في الجنس فلا جرم اختص البحث بالفصل ازالة للوهم الكاذب وذكر الشيخ
في الشفاء انا اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير
الناطق نوعا محصلا بازاء الحيوان الناطق فان السلوب لوازم الاشياء بالنسبة الى معان
ليست لها ضرورية ان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر له
في ذاته فهي لا تقوم الاشياء بل تعرضها وتلزمها بمد تقرر ذواتها نعم ربما لم يكن
للفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلوب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل
بل لازم عدله عن وجهه اليه وهذا لا يخص بالسلب فكثيرا ما يقوم مقام الفصول

البحرانية لوازمتها الوجودية وآثارها المساوية لها عند عدم الاطلاع عليها
 كالحس والحركة لفصل الحيوان الثانية يتبع ان يكون لكل فصل فصل لو جوب
 الانتهاء الى فصل لاجزائه والا لتركبت الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال
 فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع
 وعلى نفسه فيكون مشاركا للنوع في طبيعته وهو ممتاز عنه بعدم دخول الجنس فيه ومابه
 الامتياز فصل فيكون للفصل فصل لاجل بان عدم دخول الجنس في ماهية الفصل
 ليس فصلا وانما يكون فصلا لو كان ذاتيا وليس كذلك والالكان ذاتيا للنوع
 وهو محال الثالثة ليس كل جزء جنسا وفصلا فان العشرة مركبة من الاحاد والبيت
 من السقف والجدر ان مع ان شيئا من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء
 المحمول اما جنس او فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركيبها من الجنس
 والفصل لجواز تركيبها من الاجزاء الغير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الاجزاء
 المحمولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء ان كل ماهية مركبة من الاجزاء
 المحمولة فلا بد ان يكون مركبة من الجنس والفصل على ما مر في تعريف الفصل
 بالحي الاخص المستلزم لاشتغال كل ماهية لها فصل على الطبيعة الجنسية
 واحتجوا عليه بان الماهية المركبة من جزئين محولين مشاركة لاحدهما في طبيعته
 لانه صاير في على الماهية المركبة وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما ضرورة
 انها لا يشتركان في ذاتي آخر ولا خفاء في انها مختلفان بالحقيقة للتباين بين
 حقيقة الكل وحقيقة الجزء فهو تمام المشترك بين امرين مختلفين بالحقيقة فيكون جنسا
 والماهية المركبة بخلافه في طبيعة الجزء الاخر لانه ذاتي للماهية عرضي له فهو
 مميز ذاتي لهما بالقياس الى ذلك الجزء فيكون فصلا واجاب بان مشاركة
 الماهية المركبة احد جزئيهما في طبيعته لا يوجب ان يكون جنسا وانما يكون
 كذلك لو كان تحت نوعان والشي لا يكون نوعا لنفسه وفيه نظر قد عرفته في باب الجنس
 انه يجوز ان ينحصر جنس في نوع انحصار النوع في شخص وهو ليس وورد
 ههنا لانه على سند المنع بخلافه ثم (قوله تنبيه فصل الانسان مثلا الناطق)
 فصل الانسان هو الناطق المحمول عليه بالمواطاة لا الناطق الذي لا يحصل عليه
 الا بالاشتغال فان الفصل من اقسام الكل وصورته في جميعها ان يكون مقولا
 على جزئياته ويعطيهما اسمه وحده والناطق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه
 واحده وكذلك البواق فان اخصا للانسان ليس هو الضحك ولا العرض
 العام المشي بل الضاحك والمشي وحيث يطلق مثال للخصا ليس بمحمول فهو مجاز
 ولما تبين هذا المعنى فيما سلف حيث اعتبر في الكل محل المواطاة ورسم الفصل
 بالتنبيه كانه منه على ما في الضمير (قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة

تنبيه فصل الانسان مثلا الناطق لا
 النطق الذي لا يحصل
 عليه الا بالاشتغال
 وكذلك البواق
 وحيث يطلق ذلك
 فهو مجاز
 الفصل الخامس
 في مباحث الخاصة
 والعرض العام الاول
 في الخاصة وهي
 الكل المقول على
 ما تحت طبيعة واحدة
 فقط قولا غير ذاتي
 خرج بالقيد الاول
 العرض العام والآخر
 الثلاثة السابقة وقد
 يقال الخاصة لما يخص
 التي بالتباين الى
 بعض ما يفاير ويسمى
 خاصة اضافية الاول
 خاصة مطلقة والعرض
 العام هو الكل المقول
 على ما تحت اكثر من
 طبيعة واحدة قولا
 غير ذاتي خرج
 بالقيد الاول الخاصة
 وبالاخير الثلاثة
 السابقة وهذا العرض
 الغير العرضي القسم
 للجوهر لانه قد يكون
 جوهرها ومحمولها

على الجوهر تجل
حقيقيا دون ذلك
وذلك قد يكون جنسا
دون هذا الثاني كل
من الخاصة والعرض
العام قد يكون شاملا
لازما وغير لازم
وقد يكون غير شامل
وقد نفس الخاصة
المطلقة بالشمالية
اللازمة لكن يجب
تسمية الباقين
بالعرض العام مثلا
يطلق التقسيم
أخص وأشرف
الخواص اللازمة
البيئة وهي المنفعة
بها في الرسوم الثالث
الخاصة اما مركبة
وهي المركبة من امور
كل منها اعم مما هو
خاصة واما بسيطة
وهي التي لا تكون
كذلك متن

والعرض العام) الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين احدهما ما ينقص الشيء
بالقياس الى كل ما يفايزه ويسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت من المختصة ورسمها
المصنف بانها الكلّي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذاتي
فخرج بالقيد الاول وهو قوله فقط العرض العام والقيد الاخير الثلاثة الباقية
وانما لم يعتبر النوع فالرسم كما اعتبره الشيخ في الشفاء ليكون شاملا لخواص
الاجناس والانواع على ما استحسنه جدا وتاينهما ما ينقص الشيء بالقياس
الى بعض ما يفايزه ويسمى خاصة اضافية والعرض العام هو الكلّي المقول
على ما تحت أكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي فالقيد الاول وهو قوله أكثر
من طبيعة واحدة يخرج انخاصة والقيد الاخير الثلاثة الباقية ولعله نسي اصطلاحه
في الذاتي اوفيه واللاشخص رسم انخاصة بالنوع ولم يخرج عن الرسمين بالقيد
الاخير وليس هذا العرض هو العرض الذي بازاء الجوهر كما ظنه قوم بل احد
قسمي العرض الذي بازاء الذاتي الجوهري اما اولا فلانه قد يكون جوهرا
كالحيوان الساطع دون ذلك اي العرض الذي يناظر الجوهري واما ثانيا
فلانه قد يكون مجولا على الجوهر جلا حقيقيا اي بالمواطأة كالمشي على
الانسان دون ذلك فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم
هو بياض بل ذو بياض واما ثالثا فلان ذلك قد يكون جنسا كاللون للسواد
والبياض بخلاف هذا العرض فانه قديم لذاتي وفيه نظر لانه ان اراد
جنسية ذلك العرض بالقباس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض ايضا
قد يكون جنسا ثم كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثلاثة اقسام لانه
قد يكون شاملا وهو اما لازم كاضباحك والمشي بالقوة للانسان واما مفارق كها
بالفعل وقد يكون غير شامل كالكتاب والابيض بالفعل له وجاعة خصوصا اسم الخاصة
المطلقة بالشمالية اللازمة وحيث يجب تسمية القسمين الاخيرين اي الخاصة الشاملة
المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام فلا يبطل التقسيم اخص وأشرف
الى الاضطراب لان الكلّي اما ان يكون خاصة لصدقه على حقيقة واحدة سواء
وجد في كلها او في بعضها دوام لها او لم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو
انما يكون عاما اذا كان صادقا على حقيقة وغيرها مطلقا فلا اعتبار في ذلك
التخصيص لجهة العموم والخصوص واشرف الخواص الشاملة اللازمة البيئة
لانها هي المنفعة بها في الرسوم اما الانتفاء بالشمول والازوم فلانه لا يكون الرسم
اخص من المرسوم كما تعرفه من وجوب المساواة واما بكونها بيئة فلانها لولم
تكن بيئة لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة له وفيه ضعف لان الازوم بالعكس
فان قلت للماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف في جزم الذهن بالازوم بينهما

لانها معرفة لها فيكون تصورهما مستلزما لتصور الماهية فيكني تصورهما في الزوم
فتكون الخاصة لازمة بئذ بالعمى الاعم وهو المراد ههنا قلت لانه اذا كان تصور
الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما كافيا في الزوم وانما يكون كذلك
لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف الزوم على امر آخر ولولم يكن غايته
ما في الباب ان تصورهما يكتفي في زوم الماهية الخاصة والمطلوب لزوم انفاصة لها
فان احد ههما من الآخر والاولى ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ايضاح
الماهية المعرفة فاذا اراد ايضاحها بالامور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور
اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يستدبه ولا خفاء في ان اقرب الامور الخارجية
الى الماهية اللوازم اليه فتعين التعريف بها والخاصة اما ان يكون اختصاصها
بالماهية لاجل التركيب اولا يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب
فهى مركبة فلا بد ان يلتزم من امور كل منها اعم مما هو خاصة له ويكون المجموع
خاصة له كاطار الولود والنفاس وان لم يكن كذلك فهي بسيطة كالضاحك للانسان
(قوله خاتمة كل من الخمسة قد يشارك غيره مشاركة ثنائية) المشاركات بين الكلبيات
الخمس اما ثنائية من اثنين منها كشاركه الجنس والفصل في انهما محمولان على النوع
في طريق ماهو وان ما يحصل عليهما في طريق ماهو اوداخلا في جواب ماهو فهو
بالقياس الى النوع داخل في جواب ماهو وهي مفهومة في عشر مشاركات واما
ثلاثية بين ثلثة منها كشاركهما النوع في انها تنقسم على ماهي له هي وتفهم
ايضا في عشر واما رباعية من اربعة كشاركهما الخاصة والعرض العام فانه
يوجد منها ما يكون جنسا عاليا او مساويا له وهي خمس واما خاصة بين خمسة كما انه
يوجد منها ما يجب دوامه لما تحته وهي واحدة فمجموع المشاركات ست وعشرون
ويمكن ان يكون في كل منها وجوه من المشاركة ولا يخفى على المحصل جميع ذلك
بعد الوقوف على ما فصلناه من مباحث الكلبيات الخمس وقد جرت العادة باتباع
المبانيات والمناسبات اياها ولم يذكرها المصنف تعويلا على انسياق الذهن اليها
فان ما تشارك به بعضها فقط باين به ما عداه ومن اتقن مفهومات الكلبيات وقف على
مناسبة بعضها مع بعض الا اننا نورد منها بعض ما اورده الشيخ لاشتماله على فوائد
جوه فتقول الجنس يابن الفصل يانه يحوى الفصل بالقوة اي اذا انظر الى الطبيعة
الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لا امكانا يسبق في طبيعة الجنس بل يبقى
لمقابلة فصل وهو معنى الحاوي فانه الذى يطابق كل الشيء ويفضل عليه وبانه اقدم
من الفصل اذ قد يوجد له الفصل المسمى وقد لا يوجد له وهو انما يوجد الجنس
ولذلك ترتفع طبيعة الفصل بارتفاعه من غير عكس وبانه مقول في جواب ماهو
والفصل مقول في جواب انما هو لكنه لا يعطى المساواة لجواز اجتماع الاوصاف

خاتمة كل من الخمسة
قد يشارك غيره
مشاركة ثنائية
وثلاثية ورباعية
وخامسة ولا يخفى
على المحصل ذلك
متن

المتعلقة في امر واحد الا اذا بين ان احدهما في قوة سلب الاخر على ما حصلنا
من مفهوم هذا المقول في جواب ايماهو وبان الجنس القريب لا يكون الا واحدا
والفصل القريب يمكن تصدده كالحماس والهرتك بالارادة الحيوان وبان الاجناس
يمكن ان يدخل بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة
لا يدخل بعضها في بعض وبانه الجنس كالمادة والفصل كالصورة ولا يتم بيانه الا بان يقال
والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة وذلك لان طبيعة الجنس قابلة للفصل واذا لحقها
الفصل صار مقوما بالفعل كحال المادة والصورة وانما لم يقل انها مادة وصورة
لانهما لا يحملان على المركب والجنس والفصل يحملان على النوع ولان
المادة لا تقارنهما صورتان متقابلتان في زمانين والجنس تحفه فصول متعددة في زمان
واحد فالجنس للفصل كالسادة للصورة والفصل للجنس كالصورة للسادة والجنس
يسان النوع بانه لا يحويه والنوع يحويه وبانه اقدم منه اي اذا وجدت طبيعة
الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا ارتفعت ارتفعت دون العكس
وبانه يفضل على النوع بالموضو عات وهو عليه بالمعنى والنوع يباين الفصل بانه
مقول في جواب ماهو والفصل واقع في طريق ماهو والجنس والنوع والفصل يباين
الخاصة والعرض العام بانها تقدمهما بالذات فانهما انما يلحقان بعد النوع اما من المادة
كمريض الاطفال او من الصورة كقبول العلم او منهما جميعا كالضحك وبانها لا تقبل
الزيادة والنقصان والشدة والضعف وهما قديمتا لهما والخاصة تباين العرض العام
بانها يتمتع ان يشترك فيها جميع الموجودات بخلافه فهذه اقسام عشرة لبساية
تخصر فيها واما النسابات فيجب ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل شيء بل لنوعه
فقط وكذلك الفصل وغيره فانها امور اضافية لا تحقق مفهوماتها الا بالقياس
الى ما يضاف اليه ولذلك تجتمع الكلليات المتعددة في امر واحد بحسب اختلاف
الاضافات حتى ربما تجتمع الخمسة والجنس ليس جنسا للفصل والاحتاج الى فصل
آخر بل قوله قول العرض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصة وبالحقيقة
قول كل واحد من الاربعة عند التحصيل انما هو على النوع والعرض العام بالقياس
الى الجنس قديكون خاصة وقد لا يكون وجنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا
بل قديكون فصل جنس وجنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس
فقد لا يكون عرضا وجنس الخاصة وخاصة الجنس قد يكون خاصة وكثيرا
ما يكون خاصة الفصل خاصة وعرض الجنس عرضا من غير عكس والعرض بالنسبة
الى الفصل عرض ولا ينعكس هذا ما تحصل من كلام الشيخ عليك الاختيار
والاعتبار بما تقدم (قوله وكل منهما بالقياس) كل واحد من الكلليات اذا قيس
الى حصصه الموجودة في افراده الى طبيعته من حيث انها مقيدة بالتحصينات

وكل منهما بالقياس
الى حصصه الصادق
هو عليها نوع حقيق
وانما يختلف ذلك
بالقياس الى الافراد
الحقيقية الخارجة
من

كهذا الحيوان من حيث هو حيوان لحقه الإشارة من غير اعتبار النطق فيه وكذا
 الناطق غير معتبر معه الحيوانية وكذا الأبيض من حيث هو أبيض مشار إليه كان
 نوعا حقيقيا لكونه حينئذ مقولا على أشياء متفقة بالحقيقة وإنما يختلف الكلى حتى
 يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرهما بالقياس إلى الأفراد الحقيقية المخصصة فاما
 إذا اعتبرنا أفراد الإنسان مثلا يكون من المقولات ما هو نفس ما هيته ومنها ما هو
 جزء ما هيته ومنها ما يخرج عنها باختلاف الكلى وانقسامه إلى الخمسة أما هو
 بالنسبة إلى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية * وإعلم أن اقتضا من العلم بالجناس
 الماهيات المتفقة في الخارج وفصولها وعرضياتها في غاية الصعوبة وأما بالقياس
 إلى المعاني المقولة والوضعية فيسهل لنا إذا تعقلنا معاني ووضعنا لجلتها أسماء
 كان القدر المشترك فيهما جنسا والقدر المميز فصلا وأخرج عنها عرضا هذا
 تمام الكلام في إيسا غويجي وبتلوه باب القول الشارح الذي هو المقصد الأعلى
 من قسم التصورات (قوله الفصل السادس في التعريف) معرفة الشيء ما يكون
 تصوره سببا لتصور الشيء والمراد بتصور الشيء التصور بوجوده ما انعم من أن يكون
 بحسب الحقيقة أو بأمر صاديق عليه ليتناول التعريف الحد والرسم معا وما ذكروا
 من أن الأفكار معدة لغرضان المطالب لنا في كون المعرف سببا لأن الأفكار
 حركات النفس وهي المعداة للعلوم المرتبة ضرورة كونها بجامعة للمطالب
 على أنهم كثيرا ما يطلقون اسم السبب على المعد أيضا ليقال هذا التعريف
 خير مانع لدخول الملزومات البينة للوازم فيه لأن تصورا أنها أسباب لتصورات
 لوازمها كالسقف للجدار والسمان للنار مع أنها غير مفردة لنا نقول لاختفاء
 في أن المراد بتصور الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة أن التعريفات
 إنما يكون بالقياس إلى التصورات الكسبية والشيء إنما يكون سببا للتصور الكسبي
 بطريق النظر فإن ما لم يحصل من النظر لم يكن كديا وذلك أن موضع المطلوب
 التصوري المشعوبه أولا ثم بعد إلى ذاتياته وعرضياته ويؤلف بعضها مع بعض
 تأليفا يؤدي إلى المطلوب كما بعد ذلك في التصديقات على مادل اسم الفكر عليه
 وتصورات اللوازم البينة الحاصلة من تصورات اللزومات ليس حصولها كذلك
 فلا دخول لها في التعريف وأمثال هذا السؤال إنما ينشأ من عدم إيمان النظر
 والتعق في كلام القوم وكما أن طرق حصول التصديق مختلفة كذلك يختلف
 طرق حصول التصور فربما يحصل بان موضع المطلوب يتحرك الذهن لأجل
 تحصيله وحين يختص الصور العقلية يطلع على صورة مفردة بسيطة ينساق
 الذهن منها إلى المطلوب وربما يثبت في الغريزة أمر أو أمور مرتبة موقعة لتصور
 الشيء سواء كان مشعوبا أو لم يكن وربما يحصل بان يتحرك الذهن منه إلى مباديه

الفصل السادس
 في التعريفات
 معرفة الشيء واجب
 تقدم معرفته
 عليه وهو غيره وغير
 معرف به ومساو له
 في العوم وأجلى
 منه فهو أما الداخل
 فيه أو الخارج عنه
 أو المركب منهما
 والاول أن ساواه
 في المفهوم فهو الحد
 التام والافانقص
 والثاني يجب كونه
 خاصة لازمة بئذ وهو
 الرسم الناقص
 والثالث أن تركب
 من الخاصة والجنس
 القريب فهو الرسم
 التام والافانقص
 بين

ثم منها اليه وحصوله بالطريق الاول ليس بالنظر اللهم الا ان يفسر بالحركة الاولى
اولم يشترط التزيين فيه بل يكتب فيه باحد الامرين التصيل او التزيين على ما سبقت
الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك حصوله بالطريق الثاني بل بالحدث وانما حصوله
النظري بالطريق الثالث فليس كل ما يوقع تصورا هو معرف وقول شارح كما ليس
كل ما يوقع التصديق حجة بل المعروف والقول الشارح هو الكاسب للتصور وللحجة
ما يكسب التصديق ولهذا وجب ان يكونا مؤلفين تأليفا اختياريا مسبوقا
بتصور المطلوب المستوفى الى تحصيله وانما لم يحمل الطريق الاول من القول
الشارح ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه صناعيا لقلته وعدم
وقوعه تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه ليس اختياري وانما هو
اضطراري لا دخل للصناعة فيه فالنزاع في التعريف بالمعرف لفظي ان اريد به
التعريف الصناعي لايقناه على تفسير النظر والا فلا شك في امكان وقوع التصور
بالمعاني البسيطة ولما كان معرفة المعروف هبة لمعرفة الشيء وجب ان تكون متقدمة
على معرفته ضرورة تقدم الهبة على المعلوم ويلزمه لذلك ان يعمد او صاف
او لها ان يكون غير الشيء المعروف اذ لو كان هبة لكان معلوما قبل كونه معلوما
وانه محال وثانيها ان يعرف بالمعرف والانتقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب
وثالثها ان يكون مساويا له في العموم اي يكون بحالة متى صدق المعروف صدق
المعرف وهو معنى الاطراد ويلزمه المنع ومتى صدق المعروف صدق هو ويلزمه
الا انعكاس والجمع والا لكان اما اعم منه او اخص او مابينا والكل لا يصلح للتعريف
اما الاعم فلان تصوره لا يستلزم تصور احد خواصه ولانه لا يفيد التميز الذي هو اقل
مراتب التميز واما الاخص فلان الاخص اقل وجودا فيكون اخفى والا خفى
غير صالح للتعريف واما المبين فلان نسبته الى المبين الاخر كنسبته الى غيره
وكنسبة المبين الاخر اليه فتعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح
ولان الاعم والاخص اذا لم يصلحا للتعريف مع قربهما الى الشيء فالمبين بالطريق
الاولي لانه في غاية البعد عنه والكل منطوق فيه فان الاعم يستلزم تصور الاخص
بوجوده مانع ربما لا يستلزم تصوره بحسب الحقيقة لكن لا يدل ذلك على امتناع
التعريف به ولما التميز فان اريد به التميز عن كل ما عداه فمعرفة المعروف والقول
الشارح لا يقتضيه وان اريد به التميز عن بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد
والاخص انما يكون اخفى لو كان الاعم ذاتيا له اولازما يتناحق يكون اقل
وجودا في العقل والمباني ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض مابياته لاجلها
يمكن تعريفه به كالهلة والمعلوم ورابعها ان يكون اجلي من المعروف لانه اسبق
وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده واذا قد عرفت ان المعروف للشيء يتمتع ان يكون

ففيه فهو اما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول
ان مساواه في المفهوم كما مساواه في العموم فهو الحد التام كما تعرف بالجنس
والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له الا في العموم فالحد الناقص كالتعريف
بالجنس البعيد والفصل القريب او بالفصل القريب وحده ان جوزه ان التعريف
بالمفرد لمدى اعتبار القرينة المخصصة والالم يكن داخلا والثالث ان يجب كونه
خاصة لازمة ينسب على ما هو وهو الرسم الناقص والثالث ان تركيب من الجنس
القريب والخاصة فهو الرسم التام والا فالرسم الناقص كما اذا تركيب من الجنس
البعيد والخاصة ثم ههنا انظار الاول انه جعل المركب من الداخل والخارج قسما للخارج
وهو قسم منه لا امتناع ان يكون داخلا والادخل الخارج ولو قال اما داخل
او خارج والداخل اما حد تام او ناقص وان خارج ان تركيب من الجنس القريب
والخاصة فهو رسم تام والافتناقص كان اخصر والى الصواب اقرب الثاني انه اخذ
الحد التام داخلا في المحدود مساويا له في المفهوم والداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره
فكيف يساويه مفهومه الثالث انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب
من العرض العام والخاصة رسما ناقصا فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض
في التحصيل فلا اعتبار له في التعريف اذ لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل
والخاصة او من الفصل والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تسميته وهو فاسد
لان الفصل وحده اذا افاد التميز المسمى فهو مع شيء آخر اولى بذلك فان قيل انهم
لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف اما التميز او الاطلاع على الذاتيات
والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضمه مع الخاصة او الفصل والمركب
منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاد ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الاقسام
المعتبرة كالجنس البعيد مع الفصل فان الجنس وان لم يفسد التميز فقد افاد الاطلاع
على ذاتي فنقول التميز ليس بواجب لكل جزء من المعرفة وان كان لابد فالعرض العام
مميز عن بعض الاغبار على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا
فيها ضم خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يميز
الشيء يفيد تصويره بوجه ما فان لم يجعلوه معرفة فسد تعريفه وان جعلوه معرفة
بطل قاعدة المساواة ولم ينحصر المعرفة في الاقسام الاربعة فخرج منها على
ما ذكرناه وليس لقائل ان يقول لسنارسم المعرفة بما ذكرناه بل به قول دال على ما يميز
الشيء عن جميع ما عداه وحيث لا يجوز ان يكون اعم لانا نقول هذا تخصيص لجمل
النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول السارح وتخصيص اصطلاح القوم الذي
تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطاء عند المحصلين كما ذكره هذا
الفاضل المتصلي في مطلع كتابه بل هو خطاء ههنا فان التصورات الكسبية كما تكون

بوجه خاص كذلك ربما تكون بوجه عام ذاتي او عرضي فكلاهما ان لم يكن معرفا
 فلا بد من وضع باب آخر يفيد التعلم فيه ذلك لان النطق بجميع طرق الاكتساب وان كان
 معرفا لم يصح اعتبار التمييز عن جميع الاغيار في رسمه نعم من ضرورات التعريف التميز
 عن بعضها فان ما لا يفيد امتياز الشيء في العقل عن الغير لم يكن له تصور ولهذا
 امتنع التعريف بالباين لان معنى التمييز ان يكون ثابتا للشيء مسلوبا عن غيره والى ذلك كله
 اشار الشيخ في اول كتاب البرهان من الشفاء وقال كما ان التصور المكتسب على مراتب
 خفه تصور الشيء بمعنى مرضي يخصصه او يعمده وغيره ومنه تصوره بمعنى ذاتي على احد
 الوجهين والتصور الخاص قد يشتمل على كمال حقيقته وقد لا يتناول الا شطرا منها
 كذلك القول المستعمل في تمييز الشيء وتعرفه قد يكون ميمرا له عن بعض ما عده
 فان كان بالرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حذافى وقديع
 عن الكل فان كان بالرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه
 وان كان بالذاتيات فهو حذافى هذا عند الظاهرين من المطبقين واما عند المحصلين
 فان اشتمل على جميع الذاتيات بحيث لا يشذ منها شيء فهو الحد التام والافليس بشام
 والمقصود الاقصى من التعديد ليس هو التمييز بالذاتيات بل تحصيل صورة معقولة موازنة
 كما في الوجود وانما التمييز تابع له هذا كلام الشيخ وقد بان منه ان المساواة ليست
 مشروطة في مطلق التعريف بل في تعريف التام ولقد نتج من فصل وقال الانتقال الى
 التصورات المكتسبة امان الذاتيات التي هي علل ذهنية او من الرضيات التي هي معلولات
 ذهنية او من العلل الخارجية او من المعلولات الخارجية او من الشبه او من المقابل واكل
 هذه الانتقالات الذي هو المقصود الحقيقي من التعريف ما يفيد التصور التام وهو الانتقال
 من الذاتيات والعلل الذاتية وانقصها ما يكون بحسب التعريفات المثالية وينهما وسائط
 بعضها يقرب الى الكمال وبعضها يقرب الى الناقص وكيف ما كان فلما بداي لابد وان
 تكون اعرف من المطلوب واجلى واسبق في التعقل فان كانت مع ذلك اقدم بالطبع ايضا
 فالتعريف بها ينسب برهان اللم والافهوشية برهان الان فتعريف الشيء انما يتقدمه
 وهو المقومات والعلل او بما تأخره وهو الرضيات والمعلولات او بما يتركب منها او بما يفرح
 عنهما فان كان بالذاتيات والعلل فان اشتمل جميعها فهو حذافى والافقد ناقص والحد
 التام لا يكون الا واحد او يمكن تعدد الناقص وان كان بالخواص او العوارض والمعلولات
 فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والرضيات فهو رسم مركب والرسوم ان افادت
 التمييز عن جميع ما عده فهو تامة والافاقصة وان كان لغير الذاتيات والرضيات
 فهو التعريف بالثبات وهو بالقوة تعريف بالرضيات لان وجه الشابهة يكون
 امرا عارضا ومن هذا القبيل تعريف الكليات بالجزئيات كقول الادباء الاسم كزيد
 والفعل كضرب ومنه تعريف المقولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالتور والجهل

كالخلة ولما كان أكثر استيناس العقول الناقصة بالامثلة صار استعمالهما في محاطات
 التعليل أكثر واشيع * واعلم ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مختل على تفصيل
 مادل عليه الاسم اجالا ولا نزاع فيه الا اذا اشتبه ما يدل عليه اللفظ بالذات بماديل
 عليه بالعرض وحيث يكون نزاعا لتوابعاته ان يدفع بتقل او وجه استعمال او ارادة
 من الالفاظ ولهذا يستحسن في مبادئ المناظرات والمحاورات استفسار الانقاط المهمة
 والمشاركة لطابق فهم السامع ارادة الالفاظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل عليه حقيقة
 الشيء الثابتة وجواز الانتزاع فيه لجواز ان لا يطابقه ولما كان للوجودات مفهومات
 وحقايق فلها حدودا بوجهين واما المدومات فليس لها الا الحدود بحسب الاسم
 وكذلك رسوم ورموز بما ينقل التعريف بحسب الاسم تعريفا بحسب الحقيقة اذا صار
 الشيء المعروف المعلوم الوجود بعد ان لم يكن * واعلم ان هذا الباب لطائف غزيرة
 وفوائده كثيرة * اختصره المتأخرون اختصارا اخل بالواجب وغيره عن وضعه
 واصطلاحه فنامهم انهم ضبطوه ونقوه وموهم عن ضبط مطالبه برحل بعد قانوم فيه
 من عظيم بحر * بشئ نرد * ولولا خوف الاطالة والاطباب * والتمرض لما يس له
 اثر في الكتاب * لاوردت ما غصته من كلام النسخ وغيره من الفضلاء المحققين وانما
 ذكرت ذلك القدر اليسير من مباحثه ليجب بعض قواعده * وتنبها على كثرة
 فوائده * (قوله وانخل في التعريف لاختلال شرط مما سبق) قد اخرج في المرفق
 شرايط اربعة عرفتها فيفضل التعريف باختلال ايها كان وذلك بان لا يساوى المرفق
 بل يكون اعم فلا يكون مانعا او اخصى فلا يكون جامعاً او يساويه في المعرفة والجهالة
 كتمريف احد المتضامين بالآخر او يعرف بالآخر كما يقال النار اسطس فوق الاسطسقات
 شبيهة بالنفس او بنفسه كما يغفل الحركة نقله والانسان حيوان بشري او بما لا يعرف الله
 اما بربية واحدة وهو دور مصرح كتمريف الشمس بكونك النهار والنهار زمان كون
 الشمس فوق الافق او بمراتب وهو دور مخبر كتمريف الاثنين بالزوج الاول والزوج
 بالعدد المنقسم عساويين والمتساويين بالثنيين الذين لا يفضل احدهما على الاخر والشئين
 بالاثنيين وكل منها اردا مما قبله كتمريف الشيء بغير المساوي ردي على ما ذكره وبالمساوي
 في المعرفة اردا لانه لا يفيد المطلوب والاول انما يفيد تصوره بوجه ما بالآخر اردا لكونه
 ابعد عن الافادة ونفسه اردا منه لجواز ان يصير اوضح في بعض بعض فيزيد تعريفا
 بخلافه والدورى المصرح ارداه منه لاستتماله على التعريف بنفسه وزيادته الدور المخبر
 اردامنه لاستتماله على التعريف بالمصرح وزيادته هذا كله من جهة المعنى واما الحلل من جهة
 اللفظ فاما تصور اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك باستعمال القاطع غير بيته وحشية
 او مجازية او مشتركة من غير قرينة وبالجملة ما لا يكون ظاهر الدلالة على المراد بالنسبة الى
 السامع او باستتماله على تكرير من غير حاجة كما في تعريف الانف والافطس او من غير ضرورة

وانخل في التعريف
 لاختلال شرط
 مما سبق من

تعريف بالشبهة
المختصة فهو الرسم

ايضا متن

وعلى التعريف شكنا

الاول المعلوم يتمتع

طلبه لحصوله وغير

المعلوم كذلك لامتناع

توجه الطلب فهو

غير المعلوم والمعلوم

من وجه يتمتع طلبه

من وجهيه لما سبق

لا يقال قولنا كل

معلوم يتمتع طلبه

وكل غير معلوم يتمتع

طلبه لا يصح فان

لا انعكاس عكس

تقيض الاول الى منافي

الثاني لان امتناع انعكاس

الاول عكس التقيض

الى الموجبة لينعكس

عكس الاستقامة الى

منافي الثاني واستدركه

في عكس التقيض

ولو خص المعلوم

وغير المعلوم بالتصور

لم ينعكس عكس

التقيض الاول الموجب

الى منافي الثاني

وجواب الشك ان

المعلوم من وجهه

للعلم ببعض اعتباراته

يمكن توجه الطلب

كافي التعريفين وهو القيد المستدرك في عبارة القوم (قوله والتعريف بالمثل) الناصب

تقديم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقض ربما يورد على حصر

المعرف في الاقسام الاربعة فيقال المثل اما ان يكون مابنا للمثل او اخص فالتعريف به

خارج عنها اجاب بان التعريف بالمثل ليس المراد منه التعريف بنفسه بل بخاصة

الشيء باعتبار مقايسته الى المثل وهي المشابهة المختصة به على نحو ما سمعت

في التعريف بالمثل فيكون من قبيل رسوم لا يقال المشابهة مشتركة بين

الشئين لانه لما شابه هذا ذلك شابه ذلك هذا فلا تكون مختصة باحدهما لانا نقول مشابهة

هذا لذلك غير مشابهة ذلك لهذا فيكون تعريف الشيء بشابهته للمثل تعريفا

بخاصة (قوله وعلى التعريف شكنا) اول من اورد هذا الشك ما نرى مخاطبا به

لنقراط في ابطال الاكتساب وتقريره ان المطلوب بالتعريف اما ان يكون

معلوما او لا يكون معلوما وايا ما كان يتمتع طلبه اما اذا كان معلوما فلا يستحال

تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلا امتناع توجه الطلب نحو ما لا شعور للذهن به

فان قلت ان اريد بالمعلوم المعلوم من كل وجه فلانم الحصر لجواز ان يكون

معلوما من وجه مجهولا من وجه آخر وان اريد به المعلوم في الجملة فلانم انه لو كان

معلوما امتنع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوما من جميع الوجوه

اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه يتمتع طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان

الوجه المعلوم يتمتع طلبه لحصوله وكذلك الوجه المجهول لاستحالة توجه

الطلب الى ما لا خطوره له بالبل ولا يستراب في ان الشك وارد على المطالب

التصديقية ايضا فلا وجه تخصيصه بالتعريف واعترض الامام شرف الدين

المراخي عليه بان قولكم كل معلوم يتمتع طلبه وكل غير معلوم يتمتع طلبه لا يمتنعان

على الصدق لان صدق كل واحدة منهما يستلزم كذب الاخرى لان انعكاس

عكس تقيضها الى ما ينافي الاخرى فان القضية الاولى اذا صدقت صدق

كل ما لا يتمتع طلبه لا يكون معلوما وتنعكس بعكس الاستقامة الى بعض ما لا يكون

معلوما لا يتمتع طلبه وهو منافي للقضية الثانية ولم يقل منافي لهما لانهما موجبان

وكذا في القضية الثانية ولان عكس تقيض كل واحدة منهما ينظم مع القضية

الاخرى فيما متجا لقولنا كل ما لا يتمتع طلبه يتمتع طلبه وانه محال ويمكن دفعه

بان يقال لانم ان القضية الاولى تنعكس بعكس التقيض الى الموجبة الكلية

المذكورة لتنعكس بالاستقامة الى منافي الثانية اولتج معها المحال كما سيبي

من ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى الموجبة بعكس التقيض سلته لكن نورد الشك

هكذا التصور اما تصور معلوم او تصور عن معلوم وكل تصور معلوم يتمتع

طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحين خصصنا المعلوم وغير المعلوم

بنحوه كافي طلب ما به تلك والجن الثاني لا يمكن تعريف الشيء بنفسه ولا بجمع اجزائه لانه هو ٨ (بالتصور)

أولاً ولا يفيضها لأن معرف المركب معرف ٩٩ لكل جزء في تعريفه تعريف الشيء نفسه وبالحارج

وأنه لا يجوز أيضاً
لأن الحارج أن يعرف
الماهية إذا اختص
بها والعلم باختصاصه
بها يتوقف على
العلم بها وأنه دور
وعلى العلم بما عدلها
مفصلاً وأنه محال
وجوابه أن معرف
الكل قد لا يعرف
الجزء أما لأنه غنى
عن التعريف أو لأنه
عرف بغيره وموجد
الكل لو كان موجد
كل جزء لزم التعريف
أو تقدم السبب على
السبب في المركب
من جزئين ترتيب
في الوجود الزماني
ثم التعريف بالحارج
لا يتوقف على العلم
بالاختصاص إذا علم
بالخاصة قد يوجب
العلم بالماهية وأن
لم يعلم الاختصاص
فلما ذلك لكن العلم
بالاختصاص يتوقف
على العلم بالماهية
من وجه لا بهما من
حيث هي هي إذ قد
يعلم اختصاصه
بحسب معين بشئ

بالتصور لم ينكس عكس نقبض القضية الأولى إلى مناقي الثانية لأن عكس نقبضها
كل ما لا يمنع طلبه لا يكون تصوراً معلوماً وينكس بالاستقامة إلى بعض ما لا يكون
تصوراً معلوماً لا يمنع طلبه وهو لا ينفي في القضية الثانية الثالثة كل تصور
غير معلوم يمنع طلبه لأن التصور التأثير المعلوم يخص من غير التصور المعلوم
ولا منافاة بين إيجاب الشيء لكل أفراد الاختصاص وإيجاب نقبضه لبعض أفراد
الاعم وإيضاً لم ينظم عكس نقبض كل منهما مع الأخرى قياساً منجماً لعدم
اتحاد الوسط فقال صاحب الكشف الأشكال عام الوجود على كل قياس مقسم حل
فيه محمول واحد على متقابلين وهذا الجواب يخص بما إذا كان لذات كالتصور
مثلاً صفتان متقابلتان كالم وعدمه ويكون الموضوع في إحدى القضيتين
الذات مع إحدى الصفتين وفي الأخرى الذات مع الصفة الأخرى أما إذا كان
الموضوع نفس الصفتين من غير تحقيق قدر مشترك بينهما لم يصلح هذا جواباً له وفيه
نظر لأن المفصلة في ذلك القياس لا بد أن تكون مشتركة على ما وضع للثباتين
فإذا قيداً بذلك الموضوع فيها وفي الجليتين اندفع الأشكال فإذا قلنا كل (ج)
أما (ب) وأما ليس (ب) وكل (ب) (أ) وكل ما ليس (ب) (أ) وأردنا وجه التخصيص
عنه نقول كل (ج) أما (ج) (ب) وأما (ج) ليس (ب) وكل (ج) (ب) فهو (أ)
وكل (ج) ليس (ب) فهو (أ) يتبع المطلوب والجواب عن الشك أن لا يتم أن المطلوب
إذا كان مجهولاً من وجه معلوماً من وجه يمنع طلبه بالوجه المجهول وإنما يكون
كذلك لو كان الوجه المجهول مجهولاً من كل وجه وليس كذلك فإن الوجه
المعلوم من وجوهه كما إذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بمعارض من عوارضه
فالوجه المجهول هو حقيقة الملك معلوم من جهة المعارض فيمكن توجيه الطلب
نحوه الشك الثاني أن تعريف الشيء إما أن يكون بنفسه أو بجزئه أو بالحارج
عنه أو بالمركب من الداخل والخارج والكل محال فالتعريف محال أما بنفسه فلما
عرفت وأما بالجزء فلا تنصالة أن يكون بجميع الأجزاء لأن جميع أجزاء الشيء
نفسه لا متنازع أن يكون خارجاً عنه وهو ظاهره ودخلاً فيه إذا الداخل ما يتركب
الشيء منه ومن غيره فيكون مركباً من جميع الأجزاء وغيرها فلا يكون جمع
الأجزاء بجميعها وأن يكون بعضها دون بعض لأن معرف الكل معرف لكل
جزء من أجزائه والألم يكن معرفة لشيء من أجزائه أو يكون معرفة لبعضها دون
بعض فإن لم يكن معرفة لشيء من الأجزاء امتنع أن يكون معرفة للماهية المركبة وأن كان
معرفة لبعض الأجزاء ومعرفة للماهية كما تتوقف على معرفة ذلك تتوقف على معرفة
بعض الآخر فلا يكون ذلك الجزء وحده معرفة لها بل هو مع غيره فلو كان الجزء معرفة
للماهية كان معرفة لكل جزء من أجزائها ومنها نفسه وهو تعريف الشيء بنفسه وبغيره

حقيقته ولا حقيقة جزء معين ولا يعلم ما هذا مفصلاً من

فيكون تعريفاً بالخارج وهو أيضاً محال لأن الخارج إنما يعرف بالماهية لوعلم اختصاصه بها والصلم باختصاصه بها يتوقف على الصلم بها وعلى العلم بكل ما عداها والاول يوجب الدور لتوقف العلم بالماهية حيثئذ على العلم باختصاص الخارج للوقوف عليه والثاني يستلزم احاطة العقل بأمر غير متناهية وأما بالركب من الخارج والداخل فلانه تعريف بالخارج أيضاً وقد ثبت استحالته والجواب أنا لأم أن التعريف ببعض الاجزاء محال قوله لأن معرف الكل معرف لكل جزء منه قلنا لا لم يلزم أن يكون الجزء غنياً عن التعريف أو مكنياً من معرف آخر وليس من المتعريف الكل بدون تعريف اجزائه بل المتعريف معرفة الكل دون معرفها فإن قلت معرف الكل موجود الكل في الذهن لانه هلولة لتصوره وهو حصوله في الذهن وموجوداً لكل لابدان يكون موجوداً لكل جزء من اجزائه والام لم يكن موجوداً للكل بل لبعضه اجاب بان موجوداً لكل لووجب أن يكون موجوداً للكل جزء منه لزم أحد الأمرين اما التقص وهو تخلف المسبب عن السبب أو تقدم المسبب على السبب وذلك لأن من المميزات ما يتركب من جزئين يتوحدان في الوجود الزماني كالسرير المركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه بالزمان فبعد تحقق الجزء السابق ان تحقق موجود المركب يلزم الأمر الاول لعدم تحقق الجزء اللاحق معه وان لم يتحقق يلزم الثاني لأن الجزء السابق معلول له على ماهو المفروض لا يقال لأم أن تخلف المعلول عن الملة الوجودية محال وإنما المستحيل تخلفه عن الملة التامة لانا نقول من الابتداء لو كان موجوداً لكل موجوداً لكل جزء لزم أحد الأمور الثلاثة اما تعليل لشيء بنفسه أو تقدم المعلول على الملة أو تخلفه عن الملة التامة لأن المراد بالوجود أن كان علة وجود الشيء في الجملة لزم أن يكون كل واحد من اجزاء الماهية علة لنفسه ضرورة كون كل منها علة للكل وان كان الملة التامة للوجود يلزم أحد الأمرين الآخرين كما مر لا يقال هب أن معرف الكل لا يجب أن يكون معرفاً لكل جزء لأن من الواجب أن يكون معرفاً لشيء من اجزائه والام لم يكن معرفاً له بالضرورة لأن موجود الكل لابد أن يكون موجوداً لبعض اجزائه والشيوخ صرح به في كتاب الاشارات قائلاً الملة الوجودية للشيء هي للمركب الذي له علل مقومة للماهية علة لبعض تلك العلل كالصورة او لجمعها في الوجود وهو علة لجمعيتها وهذا القدر كاف في بيان امتناع كون بعض الاجزاء معرفاً للماهية لأن جزء المعرفة ان كان عينه كان معرفاً بنفسه والافق الخارج لانا نقول لأم أنه لو لم يكن معرفاً لشيء من الاجزاء لم يكن معرفاً للكل وإنما يكون كذلك لو كان المعرفة علة لمعرفة الماهية بكنه الحقيقة وليس كذلك بل المعرفة ماهو علة لمعرفة الشيء بوجه ما ومن البين

ان معرفة الشيء بوجه ما لا يستدعي معرفة شيء من اجزائه وانما المستدعي لمعرفة
الاجزاء هو المعرفة بكنهه الحقيقية واما الموجد فلان اريد به السلة الفاعلية فلان
ان المعرفة فاعلية لوجود المعرفة في الذهن وظاهره ليس كذلك
وان اريد به علة وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكن فلان ان علة وجود
الكل لابد ان يكون علة لبعض اجزائه وحكم الشيخ بذلك انما هو في العلة الفاعلية
يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه لاقتضال ما هو علة وجود الكل لو لم يكن علة لشيء
من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصل بدونه فيكون الكل حاصل بدونه فلا يكون
علة له لانا نقول بل اللازم ان كل واحد من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم
من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الهيئة الاجتماعية في المركبات جزء لها يحتاج
اليه ولا شيء من اجزائها يحتاج اليه اما الاجزاء المادية فلا تحتاج الهيئة الاجتماعية
اليها واما نفسها فقط ولئن زلنا عن هذا المقام لكن لم لا يجوز التعريف بالخارج
قوله لان التعريف بالخارج متوقف على العلم بالاختصاص في نفس الامر فلنا لم
بل على اختصاصه في نفس الامر فان العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم يحظر
بالعلم اختصاصها بها سلبا لكن لا يلزم الدور واحاطة العقل بما لا يتأهي
وانما يلزم ذلك لتوقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من
التعريف او على تصور كل ما عداها منفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية
بوجه ما تصور ما عداها على سبيل الاجال اذ قد يلزم اختصاص جسم معين بكونه
شاغلا لمكان معين وان لم تصور حقيقة ذلك الجسم ولا ما عداها على سبيل التفصيل
بقي ههنا على الاصف قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو
المقصد الاقصى من هذا الباب ولم يتعرض لدفع الاشكال عنه ووجه التفتي
عنه ان جميع اجزاء الشيء وان كانت نفسه الا ان التعريف بها لا يستلزم التعريف
بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور الاجزاء علة لتصوره لكن
تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق تصور واحد بمجموع
الاجزاء وبهذا الاعتبار تصوره نفس تصور الشيء الثاني ان يتعلق تصورات متعددة
بالاجزاء بازاء كل جزء تصور فالتعريف بالشيء انما يلزم لو جعلنا تصور جميع الاجزاء
علة وليس كذلك بل جميع تصورات الاجزاء علة لتصور الشيء الذي هو
تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدود شيء واحد الا ان في الحد تفصيلا وفي المحدود
اجمالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية هي ليست بهما فقط بل
لابد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية هي الجنس
والفصل وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يساير الحد الناقص
في كون التعريف بهما بعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص

بعضها وفيه نظر لان الحد التام لو كان بعض اجزاء الماهية لما سواه في المفهوم ولما كان تمام الماهية ومتولا في جواب ماهو ولم يحصل به الوقوف على كنه الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اثبتوا هذه الصفات وانت تعرف ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع موضع (قوله خاتمة المركب محدود دون البسيط) الماهية اما لاجزء لها وهي البسيطة اولها جزء وهي المركبة وعلى التقديرين اما ان يصحكون جزءا لغيرها او لا يكون فالاقسام اربعة لا من بد عليها فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يحد اذا الحد لا بد له من الفصل ولاشيء ماله فصل بسيط ولا يحد به لان التقدير عدم تركب الغير عنه والبسيط الذي يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يحد بساطته ويحد به تركب الغير عنه والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد لتركبه ولا يحد به لعدم تركب الغير عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد لتركبه ويحد به لتركب الغير عنه فكل مركب محدود دون البسيط وهم ان تركب عنهما غيرهما يحد بهما والافلا هذا بيان حال الحد بالقياس الى الماهيات ان ايها المحد وايها متحد فاما حال رسم فكل ماله خاصة لازمة بيته ولم يكن بد يهي التصور فهو مرسوم وان لم يكن كذلك وذلك بان لا تكون له خاصة او يكون لكن لا تكون لازمة بيته او يكون وهو بد يهي لم يكن مرسوما اما على التقديرين الاولين فلما سمعت غير مرة واما على التقدير الثالث فلان التعريف انما يكون للتصور المكتسب والملازمة الاولى منغلور فيها لجواز رسم مثل تلك الماهية بالعرض العام مع الفصل والتعريف التام لا يكون الا بالقول اي المركب لتركب حد التام من الجنس والفصل والرسم التام من الجنس القريب والخاصة والتعريف الناقص قد يكون بالقول اما الحد فكل مركب من الجنس البعيد والفصل واما الرسم فكما يتركب من الجنس البعيد والخاصة وقد لا يكون كما اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها عند من يجوز التعريف بالمراد والحد التام لا يقبل ازيادة والنقصان من حيث المعنى لانه بجميع الذاتيات وجيع الدائيات يمتنع ان يزد او ينقص وقيد بالمعنى لقبولهما من حيث اللفظ كما اذا ورد بدل الجنس والفصل حداهما او حد احدهما وغير التام قابل لهما اما الحد الناقص فلجواز ان يذكر فيه الجنس البعيد بمرتبة او مرتين وفصلان او احدهما واما الرسم التام والناقص فلجواز ان يذكر فيه خواص متعددة او احدهما والعام في الحد والرسم يجب تقديمه لانه اكثر وجودا من الخاص في العقل فيكون اعرف والا عرف واجب التقديم في نظر التعليم وفيه ما عرفت فلتقتصر على هذا القدر من الكلام في قسم التصورات حامدين لمقيض الكمالات والغيرات

خاتمة المركب محدود دون البسيط فان تركب عنهما غيرهما لحدبها والافلا وكل ماله خاصة بيته غير بد يهي التصور مرسوم والافلا والتعريف التام انما يكون بالقول والناقص قد لا يكون والحد التام لا يقبل ازيادة والنقصان معنى وغيره قد قبلهما والعام لم يكونه اعرف من الخاص يجب تقديمه في التعريف من

قال القسم الثاني في كتساب التصديقات

اقول اى الجهولات التصديقية وفيه ابواب اولها في القضايا وثانيها في القياس
وثالثها في الانسية الشرطية الافتراضية وكان الانسب ترتيبه على باين لان القياس
الشرطى من مطلق القياس فذكره في باب اولى من افراد باب له ولما كان ا كتساب
الجهولات التصديقية بالحجة وهى مؤلفة من القضايا با قدم ما حثها في عدة
فصول وعقد الفصل الاول لذكر اقسامها الاولى (قوله القضية لابد فيها من
محكوم عليه وبه) قديتين مساسلفك من معنى القضية انها لا ينفق بدون
الحكم فلا بد فيها من محكوم عليه ومحكوم به فان كانا قضيتين عند التحليل اى عند
حذف الادوات الدالة على الارتباط المحكمى سميت القضية شرطية والمحكوم
عليه مقدما والمحكوم به تاليا وان لم يكونا قضيتين سميت حلية والمحكوم عليه
موضوعا وبه مجولا وانما قيد بالتحليل لان طرق الشرطية ليسا قضيتين عند
التركيب بل عند التحليل اما انها قضيتان عند التحليل فقل لا اذ قلنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وحذفا ان والفاء الموجبتين لربط بقى الشمس طالعة وهى
قضية والنهار موجود وهى ايضا قضية وكذلك اذ قلنا اما ان يكون العدد زوجا
او فردا وحذفا كلتي اما او ابقى العدد زوج العدد فردوما قضيتان اما انها ليسا
قضيتين عند التركيب اما اولا فلان لازمة كونهما قضيتين متنفية فيتنى كونهما
قضيتين بيان الاول ان من لوازم كونهما قضيتين احتمال الصدق والكذب وهو متنف
واما ثانيا فلان الحكم جزء القضية وهو متنف في طرق القضية الشرطية وقيد الادوات
بالدلالة على العلاقة الحكمية لئلا يرد النقص بقولنا ان زيدا عالم هو بوجوب ان زيدا مكرم
فاذا حذفتا اداة الربط لم يبق قضيتان بخلاف الادوات كلها والقيد ان ذكرهما
صاحب الكشف وفيه نظر لانه ان اردت بالقضيتين قضيتان بالقوة فلا شك ان طرق
الشرطية قضيتان بالقوة حالة التركيب فلاحاجة الى ذكر التحليل وان اردت قضيتان بالفعل
فكما ان طرفيها ليسا قضيتين بالفعل عند التركيب كذلك ليسا قضيتين بالفعل عند التحليل
اذ عذر في الادوات الموجبة لربط عالم بغيره في الحكم في كل من طرق الشرطية لم يصر
قضية ولان التحليل الى مائة التركيب فلا يكون الى قضيتين والنقص خبر وورد اذ قلنا
زيد عالم وزيد مكرم ليسا محكوما عليه ومحكوما به في القضية والكلام فيها بقى ههنا
اشكالان احدهما ان قولنا زيد عالم نقضه زيد ليس بعالم حلية مع ان طرفيه قضيتان
وثانيهما ان الحكم بين قضيتين اما ان يصدق بالاجاب او بالسلب وايضا ما كان يخل اليهما
وليس شرطيا والجواب ان المراد بالقضية ههنا ما ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو
ما يمكن ان يعبر عنه بمفرد والطرفان في صورتي النقص في قوة المفرد والى هذا

القسم الثاني في
اكتساب التصديقات
وفيه ابواب الاول
في اقسام القضايا
واجرائها واحكامها
وفيه فصول الاول
في اقسام القضية

من
القضية لابد فيها
من محكوم به ومحكوم
عليه فان كانا قضيتين
عند التحليل اى عند
حذف ما يدل على
العلاقة بينهما من
النسبة الحكمية
سميت شرطية وسميا
بالمقدم والتالى
والاسميت حلية
وسميا بالموضوع
والمحمول من

اشار الشيخ في الشفاء حيث قال القول الجازم يحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بإيجاب
 اوسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة اولا يكون فان كان وكان
 النظر فيه لامن حيث انه واحدة وجلة بل من حيث تعتبر تفصيله فهو شرطي
 وان لم يكن كذلك فهو حلي سواء كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا
 كقولنا زيد حيوان او كان فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم
 بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب
 لكن اخذ من حيث هو جلة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحده لاتفصيلة
 كقولنا الانسان ماش قضية (قوله والشرطية اما متصلة) الشرطية اما متصلة
 او منفصلة لان الحكم بين القضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما الاخرى
 بل بالتوافق بينهما في الصدق او التباين اوسلبهما فالتصلة ما حكم فيها باستصحاب
 احدهما للآخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوميا او انفاظيا ويسمى موجبة
 او بسلبه ويسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها بنسبة احدهما للآخرى في الصدق
 فقط او في الكذب فقط اوفيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي وهو الموجبة
 اوسلبه وهي السالبة والحصر لم يتبين بما قيل فكم نسبتهم بين القضيتين لا تكون على
 احد الوجوه المذكورة واعترض على تعريف المتصلة بانها يمكن ان يتركب من كائنتين
 ومن كاذب وصا دق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في غاية
 الفساد لان استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا يوجب كونهما صادقين
 ضرورة ان صدق قضية على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او التقدير صادقة
 في نفس الامر نعم ههنا اشكال آخر منسأ وه ان صدق المطلقة دائم فاذا صدق
 زيد ضاحك في وقت ما صدق زيد ضاحك في وقت ما زلا وابدأ فيمنع يصدق
 قولك كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك في وقت ما وليس يصدق كلما كان الله
 طالما كان زيد ضاحكا فلو كان مفهوم الاتصال التوافق في الصدق لم يبق بين
 القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين انفسهما على
 ما مبصر به المصنف فيما بعد والتفص على تعريف المتصلة بالتصلة السالبة الثاني
 غير متبوجه لان الحكم فيها باتصال السلب والاتصال لوصدق لكن بالاتزام
 والمعتبر هو الدلالة بالتصريح (قوله والمقدم في التصلة) المقدم والتالي لهما اعتباران
 بحسب ما صدق عليه ولا خفاء في امتياز كل منهما عن الآخر لهذا الاعتبار
 في التصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز الواسع وبموجب المفهوم فالمقدم
 متميز عن التالي في التصلة بهذا الاعتبار دون المنفصلة وهو المراد من الامتياز بحسب
 الطبع اما الامتياز في الاتصال فلان مفهوم المقدم فيه الملزوم ومفهوم التالي
 اللازم وقد يكون الشيء ملزوما لغيره من غير عكس لجواز كون اللازم اعم فان

والشرطية اما متصلة
 ان حكم فيها باستصحاب
 احد هما الآخر
 في الصدق اوسلبه
 واما منفصلة ان حكم
 فيها بنسبة احد هما
 الآخر في الصدق او
 في الكذب اوفيهما
 او بسلبه متى

والمقدم في التصلة
 وهو المستصحب متميز
 عن التالي بالطبع
 فتقدير يكون الشيء
 ملزوما لغيره من غير
 عكس وفي المنفصلة
 لا يتميز الا بالوضع لان
 عناد احد هما الآخر
 في قوة عناد الاخر له
 متى

قلت المدعى ان المقدم اهم من ان يكون ملزوما او غيره متميز عن التالى والبيان
مختص بصورة الزوم فلا يرد على الدعوى فنقول المراد بالتصلة الزومية
وتخصيص الدال يدل على تخصيص المدلول ونقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم
هو المستحب ومفهوم التالى هو المصاحب وهما متمايزان اذا لم يجب ان يكون كل
مستحب مصاحبا كافى للزوم وكان قوله اولا المقدم وهو المستحب اشارة الى هذا
والصواب الامتياز فى الزومية كالتبين والانتافية العامة لان معنى التالى فيها الصادق
فى نفس الامر الموافق لتقدير ومن البين ان ذلك التقدير لا يجب ان يكون موافقا
دون انخالصة اذ معنى التالى فيها الصادق الموافق لصادق فيكون هذا ايضا
موفقا لذلك وما اعدم الامتياز فى التصلة فلان مفهوم التالى فيها العائد ومفهوم
المقدم العائد وعناد احدهما الآخر فى قوة عناد الاخر اياه (قوله ولما كانت الشرطية)
قد ظهر مما سبق ان الشرطية تنهى بالتحليل الى حلتين اما ابتداء او بواسطة
فلذا سميت الحلية بسيطة وابسطها الموجبة كما ان الاقوى فى التركيب السالبة
الشرطية اذ السلب لا يعقل ولا يذكر الامضا الى ايجابه فهو مسبوق بالايجاب فى التعقل
والذكر اما انه لا يعقل الامضا الى ايجابه فلان السلب رفع الايجاب فتعقله يتوقف
على تعقل الايجاب لا قبل لو كان السلب رفع الايجاب لزم التناقض فى كل سالبة لان
الايجاب اشاع النسبة الثبوتية فلو كان جزءا من السلب لزم ان لا يتحقق السلب الا بعد
تحقق الايجاب فحين ان توقع النسبة فى كل سالبة وترفعها وان هذا الانقاص لا نقول
فرق ما بين جزء النفي وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العنى والا
لم يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضا الى ايجابه
الا بان تعرف البصر بالمدم فيكون احد جزئى البيان فكذا الايجاب وقوع النسبة
والسلب عدم وقوعها وعدم وقوع النسبة مشتمل على وقوع النسبة لا بمعنى انه
جزؤه بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقل الوقوع فالايجاب معتبر فى السلب على
انه مرفوع لاعلى انه موضوع فلا تناقض اصلا واما انه لا يذكر الا بعد ذكر الايجاب
فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفظ والسالبة اذا اريد التعبير عنها ركب بينهما
وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائم فان هو قائم هو الذى لولا حرف السلب
كان ايجابا على زيد فجاء السلب ورفع النسبة وتسمية القضايا الموجبة بالحلية والتصلة
والتفصلة بطريق الحقيقة لتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال فيها واما
السواب فليست كذلك فاننا اذا قلنا زيد ليس بكاتب فقد رفعنا الحمل فكيف نتحقق
الحمل وكذلك فى سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بها بطريق المجاز لمسا بهتها
ايها فى الاطراف اولكونها متقابلة بها اولان لا جزائها استعداد قبول الحمل
والاتصال والانفصال وتسمية التصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى

ولما كانت الشرطية
تنهى بالتحليل الى
الحلية سميت الحلية
بسيطة وابسطها
الموجبة لان سلب
كل امر لا يعقل ولا
يذكر الامضا الى
ايجابه فهو مسبوق
بالايجاب فى التعقل
والذكر وتسمية
الموجبات الثلاث
باسمائها بطريق
الحقيقة وتسمية
سوا لبها مجاز
للمسا بهتها وتسمية
التصلة بالشرطية
بالحقيقة لما فيها من
معنى الشرط واداته
وتسمية التفصلة بها
مجاز للمسا بهتها وتقدم
الحلية طبعيا يوجب
تقدمها وضعافا فتكلم
فيها اولا من

الفصل الثاني في أجزاء القضية وقبة بحثان الأول القضية تلتزم ١٠٦ من الموضوع والمحمول ونسبة ترابط أحدهما

الشرط ادائه وتسمية المنفصلة بها بالمجاز لشابهة بينهما في الأجزاء أو في إنتاج وضعها أو رفعها فإن قلت الحقيقة والمجاز أما باعتبار مفهومهما الاصطلاحي فأطلاق اسمائهما على السوالب والمنفصلة حقيقة كاطلاقها على الموجبات والتصلة وأما باعتبار مفهومهما اللغوي فأطلاقها على الموجبات والتصلة ليس حقيقة كاطلاقها على السوالب والمنفصلة إذ لا يراد بها في هذا الفن مفهومهما اللغوي وحيث لا ارادة ولا استعمال لاحقية ولا مجازا فتقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي على معنى أن تلك الاسماء لو اطلقت وأريد بها الموجبات والتصلة كانت حقائق فيها ولو أريد بها السوالب والمنفصلة كانت مجازات وكان المصنف انما قال بطريق الحقيقة والمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا إشارة إلى هذا على أن المقصد الأقصى من هذا الكلام بيان النسبة بين المفهومين تحقيقا للنقل فكأنه قيل انما سميت القضية التي تصل إلى مفردين تخلية أما في الموجبة فلتحقق معنى الجمل وأما في السالبة فلشابهتهما إياها وكذلك البواقي نعم لا وجه لإيراد الحقيقة والمجاز في البيان حيث أنهما كانتا الخلية متقدمة على الشرطية طبع استعقت التقدم وضعا فلهذا وقع النشروع في البحث عنها أولا (قوله الفصل الثاني في أجزاء القضية) هي بالقضية الخلية اذ الكلام مسوق لأجلها فهي انما تم بمحكم عليه وهو الموضوع ومحكوم به وهو المحمول ونسبة ترابط المحمول إلى الموضوع ربط لا محال وهو النسبة الحكمية وليست القضية بمجرد معنى الموضوع والمحمول فانهما لو اجتمعا في الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد شبهت بالركبات الخارجية واجزاؤها باجزائها لأن طرفيها ينهان المادة من حيث أن القضية معها بالقوة كحالة مادة السرير كذلك والحكم بينهما يشبه الصورة لانها تحصل بالفعل معه كصورة السرير والطرفين والحكم ينهان المادة والصورة لانهما يتقدمانه كهي عليها فهما جزآن مادبان والحكم جزء ضروري ومعلوم أنه أقوى الأجزاء وادخل في الاعتبار فإنه الموجب والسالب والصادق والكاذب وبه مناط احكامها ولو ازمها فاذا اريد ان يحاذي باللفظ ما في الضمير فبالاولى ان يدل عليه بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطا فان قلت اجزاء القضية عند التفصيل أربعة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والحكم اى وقوعها أولا وقوعها فدللوا رابطا ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ آخر يعبر به عن الحكم لينطبق اللفظ والمعاني وان كان هو الحكم لم يستغنى قول المصنف رابطا ما يدل على النسبة ولم يكن لفظه هو في قولنا زيد ليس هو بكتاب رابطا اذ الحكم فيه بالسلب وهو لا يدل عليه مع تصريحهم في الفرق بين الإيجاب المعدول والسلب البسيط بانها رابطا فتقول مدلول الرابطه هو الحكم وقد صرح به السجخ في النشاء حيث قال ليس مجموع معاني القضية معنى الموضوع

بالآخر ومن حقاها ان يدل عليها ايضا بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطا فان ذكرت سميت القضية ثلاثية والالكانت مضمره في النفس وتسمى القضية ثنائية وهي اداة قد تكون في قالب الكلمة ككان او في قالب الاسم كهو والاولى تسمى زمانية والاخرى غير زمانية وقد تختلف اللغات في استعمالها معا او بالتفريق وجوبا وجوازا وامتناعا وليس حاجة كل محمول هو كلمة او اسم مشتق الى الاربطة حاجه الاسم الجامد فبهما من الدلالة على النسبة الى موضوع ماع ان الحاجة الى الاربطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين فالقضية اذا ما ثلاثية تامة دل فيها على النسبة الى موضوع معين كالذكر وفيها رابطه غير زمانية او غير تامة دل فيها على النسبة الى موضوع غير

مبين كالذكر وفيها رابطه زمانية او التي مجموعها كلمة او اسم مشتق من (والمحمول)

والمحمول بل نحتاج الى ان يعتقد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بإيجاب اوسلب
فقد محاذاة المعاني بالانفاذ لادان تضمن ثلث دلالات والمصنف ايضا ساعد
على ذلك لانه لم يسم اللفظ الدال على مطلق النسبة رابطة بل الدال على نسبة
ترابط المحمول بالموضوع والنسبة مالم يعتبر معها الوقوع اواللا وقوع لم تكن
رابطة فان قيل لما كان معاني القضية اربعة لم نحصل محاذاتها الا باربعة الفاظ
فنقول الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ آخر
واما لفظه هو رابطة الايجاب وكأنهم اتعلم يعتبر وارابطة السلب للاستغناء بها
مع حرف السلب ثم ان الرابطة ربما ترك اعتمادا على شعور الذهن بمعناها فانقسمت
اليضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها فهي ثلاثية وان لم تذكر معها
بل اضمرت في النفس فهي ثنائية والرابطة اداة لدالاتها على النسبة الحكمية وهي
غير مستقلة لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاول
تسمى رابطة زمانية والاخرى غير زمانية واللغات مختلفة في استعمالها والافسام
عند التفصيل تسعة لان استعمال الربطتين مما او زمانية بدون غيرها او غير الزمانية
بدونها مفروض في المواد الثلاثة وعدم الشعور على بعض الامثلة لا يضر بالفرض قال
الشيخ لفة اليونان توجب ذكر الرابطة لزمانية دون غيرها وامالفة العرب فرعا
يخذف الرابطة وربما يذكر والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هوسى
وربما تكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا
او يكون كذا وقد غلبت في لفة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس بزمانى كقوله
تعالى وكان الله غفورا رحيما وفيما لا يختص بزمان كقولهم كل ثلاثة يكون فردا وامالفة
البحر فلا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست ويود واما بحركة
كقولهم جئين بالفتح او الكسر وفيما نقل عن لفة العرب نظر لان لفظه هو هو
وهما وهم وهن عندهم ضمائر وضمت لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لهما على نسبة
اصلا فضلا عن النسبة الحكمية وانما تدل على مرجوع اليه متقدم فليس مدلول
هو في قوله زيد هوسى الازيد فكيف يكون رابطة فان قلت الراية الفصل والعماد
فنقول الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع الفصل يفسح عن ذلك تصفح
كتابه على ان ضمير الفصل ايضا لا يدل عندهم على النسبة الحكمية بل على الفرق
بين التمتع والخبر واما الكلمات الوجودية فهي وان دلت على النسبة لكنها
لا دل على الحكم كما بينه في المضارع الغائب ولانها لو كان لها دلالة على الحكم
لاحتل الصدق والكذب وليست كذلك وايضا جعلها روابط ههنا بنا في ما سبق
منه في الانفاذ من اخذها باذاء الاداة فقد ظهر ان ما اخذه رابطة في لفة العرب ليس
رابطة بل الرابطة عندهم حركة الرفع من الحركات الاعرابية وما يجرى مجراها

لأنها دالة على معنى الفاعلية وهو الاستناد ثم إن كان التركيب من المعربات فالنقضية
ثلاثية كقولنا زيد قائم وإن كان من المبنيات فهي ثنائية كقولنا هذا سيديوه ولذلك
قالوا إن كلا منهما في محل اسم مرفوع تنبها على أصناف الرابطة في النفس أيضا
وقال القضية الثانية قد احتضرت عن الواجب فيها إلا أن يكون محمولها كلمة
أو اسما مستقيا كقولنا زيد يكتب أو كاتب فلا يبعد أن ترتبط بنفسه للدلالة على
النسبة إلى موضوع ما بخلاف الاسم الباعد كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة
أو الاسم المنسوق إلى الرابطة حاجته لكن ذلك الواجب لا يوجب استغناء نهما
عن الرابطة لأنها لا تدلان على الموضوع المعين بل على موضوع ما والحاجة إلى
الرابطة للدلالة على النسبة إلى موضوع معين والرابطة المستعملة في لغة العرب
لا تفقد هذه الدلالة إذا كانت غير زمانية فإذا قلت زيد هو قائم يرجع هو إلى زيد
ويتناولها مسارا إليه وأما إذا قلت زيد كان قائما لم يدل كان على تعيين زيد ولذلك
تسمع من علماء لغتهم يقولون إن ههنا أصحارا وتقديره زيد كان هو قائم مراتب
القضايا ثلاث ثنائية لم يدل فيها على نسبة أصلا وثلاثية تامة دل فيها على تعيين النسبة
وثلاثية ناقصة دل فيها على النسبة لكن لا بتعيين هذا محصل كلامه وقد جعل
صاحب الكشف والمصنف الثلاثية التامة ما ذكرت فيها رابطة غير زمانية والثلاثية
الناقصة ما ذكرت فيها رابطة زمنية أو التي محمولها كلمة أو اسم مستقيا فلائنه
وهو غير مطابق أو ما لا فلاستثناء القضية التي محمولها كلمة أو اسم مستقيا من السائيات
وأما ثانيا فلائنه قال بعد هذا الكلام بلافصل وبالجملة فإن الثلاثية هي التي صرح فيها
بالرابطة كقولنا الإنسان يوجد عدلا أو قولنا الإنسان هو عدل ومن البين أنه لا رابطة
في تلك القضية لأنها أداة ولادة فيها ولا تنحصرها في الزمانية وغيرها وهما متفقان
نعم يجبه بدماء وجوه من الاعتراضات الأولى أن المحمول إذا كان كلمة أو اسما مستقيا
يتمتع الارتباط بنفسه لأن النسبة الرابطة هي النسبة الحكمية ويتمتع دلالتها عليها
وقد سبق بيانه الثاني أن الرابطة أما لفظه تدل على النسبة إلى موضوع معين أو إلى
موضوع ما فإن كان الأول لم تكن الرابطة الزمانية رابطة وإن كان الثاني لم يخرج
الكلمة والاسم المنسوق إلى الرابطة أصلا الثالث المتعبر في الرابطة أن كان الدلالة
بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطة الغير الزمانية رابطة لأنها لم توضع
كزبد مثلا في قولنا زيد هو كاتب واللام يصح إبداله بعمرو وإن كان مطلق الدلالة
سواء كان مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع أو بالقرينة فالرابطة الزمانية أيضا تدل
على موضوع معين لقرينة تقدم الموضوع الرابع اعتبار تعيين الموضوع كما يجب
في الرابطة كذلك يجب تعيين المحمول لأنها الدلالة على النسبة بين موضوع ومحمول
معينين والرابطة الغير الزمانية ولو سلم أنها تعيين الموضوع لاتعين المحمول على

ما علمنا الشيخ نفسه حيث قال لفظه هو في قولنا زيد هو حي جات لالتدل بنفسها بل لتدل
 على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام انما يقال هو الى ان يصرح به فالقضية المذكورة
 هي فيها لا تكون ثلاثية تامة ايضا كالمذكور فيها رابطة زمانيه والحق الاكتفاء
 في الرابطة بالدلالة على نسبة معينة في الرابطة اعم من ان يكون بحسب الوضع
 او بالقربية اللفظية اذا المقصود من الرابطة ليس الايراد عبارة تدل على النسبة
 الحكمية واما ان دلالتها بالوضع فلا يجب وكيف والمحافظة على احوال الافساد
 واجبة لمن يحاول تأدية المعاني لاسماء القرائن اللفظية التي اعتبرها عامة علماء اللغة
 وانما معنى القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ان كانت ثلاثية لم يستقر عدها
 من الثنائيات وان كانت ثنائية لم تنحصر المراتب في الثلاثة بل يكون هنالك ثنائية دل
 فيها على النسبة والصواب ثلث المراتب بالثلاثية التي ذكرت فيها الرابطة والثنائية
 التامة التي لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثنائية الزائدة دل فيها على النسبة وذلك
 لانه لا يمكن الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ويمكن الدلالة عليها بدون
 الدلالة على الحكم فاذا دل على الحكم فقد دل على النسبة وتكون القضية حينئذ
 ثلاثية اما اذا لم يدل على الحكم فربما لم يدل ايضا على النسبة فيكون سائية تامة ورعبدل
 على النسبة فيريد القضية دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذ لم يتأد
 الا احد جزئي مفهوم الرابطة فهي ثنائية زائدة واعلم ان في هذا البحث خبطا مالا يد
 من التنبية عليه فتقول لما كانت القضية مستقلة على ثلاثة معان معنى الموضوع ومعنى
 المحمول ومعنى الحكم فحينئذ لم تتم عبارة الا اذا كان فيها ثلث دلالات على المعاني
 الثلاثة وحينئذ تكون القضية ثلاثية ولو لم يدل الاعلى المعنيين يكون القضية ثنائية ثم
 المحمول اذ كان كلمة او اسما مشتقا يؤدي معنى المحمول والنسبة الحكمية بلفظة واحدة
 اما معنى المحمول فظاهر واما معنى النسبة الحكمية فلان الكلمة موضوعة لنسبة الحدث
 الى موضوع معين كما تقرر في بحث الالفاظ فاذا صرح بالموضوع يؤدي تلك النسبة
 قطعاً فهي باعتبار دلالتها على نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين رابطة وباعتبار
 دلالتها على الحدث محمول فحينئذ تكون القضية ثلاثية اذ لا معنى للقضية الثلاثية الا ما دل
 فيها على النسبة الحكمية بل الفعل المخاطب او المتكلم لما يؤدي منه المعاني الثلاثة قضية
 ثلاثية ايضا ولا تذهب الى ان الرابطة هي التي تدل على مجرد النسبة الحكمية والا
 لم تكن الكلمات الوجودية رابطة لانها كما تدل على النسبة تدل على
 زمانها والفرق بينها وبين الكلمات الحقيقية وان اشتركتا في كونها موضوعة
 لنسبة المحمول المعين الى موضوع معين ان الكلمة الحقيقية تدل بنفسها على
 المحمول المعين بخلاف الكلمة الوجودية فانها لا تدل على الموضوع المعين
 ولا على المحمول المعين وكما ان الكلمة الحقيقية اذا صرح بموضوعها تدل على

قال الآمام القضية التي محمولها كلمة أو اسم مشتق ثنائية في ١١٠ في اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة

معدول عليها
فصفاً فذكرها بوجوب
التكرار وقد عرفت
أجوابه فإن الزام
التكرار بمقتضى المحمول
من الضمير المستكن
فيجوابه أن ما يتضمنه
المحمول من الضمير
ضمير الفاعل موضعه
آخر المحمول مقطوع
بكونه اسماً عند أهل
العربية دلالة على
النسبة إلى موضوع
ضمير معين والرابطة
بمخالف ذلك متى
الثاني نسبة أحدهما
إلى صاحبه بالموضوعية
غير نسبة صاحبه
إليه بهما وقد يختلفان
بألوجب وكذلك
لا يحفظ العكس جهة
الأصل ونسبة أحدهما
إلى صاحبه بالموضوعية
غير نسبة صاحبه
إليه بالمحمولية
وقد يختلفان أيضاً
بألوجب لجواز
أن يمتنع تحقق
الموضوع دون كونه
محمولاً عليه المحمول
ولا يمتنع تحقق المحمول
دون كونه محمولاً على
الموضوع كما في الواجب الأعم وبالعكس كما في الخاصية المفارقة وما يقال من أن هذا إذا كان (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

النسبة الحكمية كذلك الكلمة الوجودية إذا صرح بموضوعها ومحمولها
حيث لا حاجة في ارتباط المحمول إلى الموضوع إلى تقدير كلمة ضمير كما هو منه السنج
وكذلك في الكلمة الحقيقية إذا تأخرت عن الموضوع لم ينجح إلى تقدير الضمير لأنها
بمجرد ذكر الموضوع يفهم منها النسبة الحكمية فينبغي أن يدعى جميع معاني القضية
تقدير الضمير تقدير لفظ مستدرك لا حاجة إليه في عقد القضية ودلالتها على الثبوت
قطعا فلا فرق في أداء معاني القضية بين قام زيد و زيد قام وأما إذا كان المحمول اسماً
جامداً فإن كان في القضية حركة رفع فهي ثلاثية لأنها تدل على الاسم - وهو
النسبة الحكمية وإن لم تكن فيها حركة رفع فلا دلالة فيها على النسبة أصلاً
فهذه قضية ثنائية هذا ما تخصصت عند المعاودة فتأمل واعتبر (قوله قال الآمام القضية
التي محمولها كلمة أو اسم مشتق) زعم الآمام في المحل أن القضية التي محمولها كلمة
أو اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة دل عليها نصاً ضرورة
تأدى جزئ القضية بلفظ المحمول فلو ذكرت الرابطة لزم التكرار وإجاباً بما عرفت
من أن الحاجة إلى الرابطة للدلالة على النسبة إلى موضوع معين والمحمول فيها
اتماثل على النسبة إلى موضوع ما وهذا الوصف انما يمت في الرابطة الغير الزمانية وأما
في الزمانية فالتكرار لا زلماً لدلالتها أيضاً على النسبة المطلقة والحق في الجواب أن الاحتياج
إلى الرابطة للدلالة على النسبة الحكمية ولا دلالة لهما عليها فإن قلت التكرار غير
مندفع لأننا إذا قلنا زيد كاتب أو يكتب يكون الضمير مستكناً في المحمول فلو ذكرت
الرابطة صار الكلام زيد هو كاتب هو وأنه تكرار وهذا الكلام غير الأول إذ فيه
الزام تكرار الضمير وفي الأول تكرار النسبة إجاباً بالمغايرة بينهما أما أولاً فلأن
ما يتضمنه المحمول ضمير الفاعل والرابطة وليست ضمير الفاعل وأما ثانياً فلأن موضعه
بعد المحمول وموضع الرابطة الوسط وأما ثالثاً فلأنه مقطوع بالاسمية عند أهل
العربية والرابطة تختلف في اسميتها وحرقيتها وأما رابعاً فلأنه دلالة على النسبة
إلى موضوع ما ودلالة الرابطة على النسبة إلى موضوع معين وجوابه أن الضمير
دال على الرجوع إليه المتقدم لأعلى النسبة وإعلم أن أمثال هذه المباحث الجزئية
المتعلقة ببعض اللغات دون البعض لا يليق بهذا الفن وليست على المتطرقين إلا أن يوجب
ذكر ما يدل على النسبة الحكمية فإن دل أحد طرق القضية عليها في لغة من اللغات
فذلك والأوجب ذكر الرابطة (قوله الثاني نسبة أحد طرفي القضية) إذا قلنا
(ج) (ب) (ب) (ب) (ج) يحقق أربع نسب نسبة (ج) بالموضوعية
ونسبة (ب) بالمحمولية ونسبة (ب) بالموضوعية ونسبة (ج) بالمحمولية
فلأن أراد أن يبين تباين النسب والتباين بينهما يتحصر في أربعة أوجه أن موضوعية
أحدهما غير موضوعية الآخر ومحمولية أحدهما غير محمولية الآخر وموضوعية

الموضوع كما في الواجب الأعم وبالعكس كما في الخاصية المفارقة وما يقال من أن هذا إذا كان (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

احدهما غير محمولة ومحمولة الاخر واقتصر على ذلك الوجهين من التباين تعويلا على انسياق
 الذهن منها الى الاخرين فقال نسبة احد طرفي القضية الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة
 صاحبه اليه بها اي بالموضوعية لانه لو اتحدت النسبتان لم يختلفا بالوجوب اصلا لكنهما
 قد تختلفان فان موضوعية الكاتب للانسان واجبة بخلاف موضوعية الانسان للكاتب
 فان قلت لان صدق ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع بالقياس الى ذات
 الموضوع وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجائز ان يكون امر
 واحد واجبة الذات نفي غير واجبة لذات شي آخر ولئن سلمنا ذلك لا يدل الاعلى
 اختلاف النسبتين في بعض القضايا والدعوى كلية فنقول لاختفاء في ان النسبتين اذا اتحدتا
 مطلقا يلزم الاتحاد في الكيف وقياس الموضوعية الى ذات الموضوع والمحمول موجب
 للتباين والبيان نفسه على دعوى ضرورة والتنبيه ببعض الصور كاف ولاجل ان
 النسبتين متبايرتان لا يحفظ العكس جهة الاصل وهو وجه آخر لبيان الاختلاف فانهما
 لو اتحدتا كان جهة الاصل محذوفة في العكس لاتحادهما في سائر الاجزاء حيث لا ماقى
 الطرفين فظاهر واما في النسبة فيناء على ما ذهب من ان اجزاء القضية هي الموضوعية
 وان موضوعية المحمول متى كانت ضرورة كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان
 ممكنة ونسبة احدهما الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية فانها
 قد تختلفان بالوجوب لجواز ان يكون موضوعية الموضوع واجبة ومحمولة المحمول ليست
 واجبة على معنى ان الموضوع يكون بحيث كلما تحقق بتحقيق موضوعه للعمول
 بالضرورة ولا يكون المحمول بحيث كلما تحقق بتحقيق محمولته على الموضوع بالضرورة
 كما في الاعمال الواجب الثبوت للموضوع مثل قولنا الانسان حيوان فانه يتمتع بتحقيق
 الانسان بدون موضوعه للحيوان ولا يتمتع بتحقيق الحيوان بدون محمولته هي الانسان
 وكذلك العكس اي يجوز ان يكون محمولية المحمول واجبة وموضوعية الموضوع غير
 واجبة كما في الخاصة الفارقة كقولنا الانسان كاتب كان موضوعية الانسان للكاتب
 ليست بواجبة اذ ليس كلما تحقق الانسان تمتنع انفكاك موضوعه للكاتب عنه ومحمولة
 الكاتب للانسان واجبة ضرورة ان الكاتب كلما تحقق بتحقيق محمولته هي الانسان
 لا يقال ان قيس النسبتين الى ذات الموضوع والمحمول فاختلا فهما بالوجوب
 لا يدل على تبايرهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى ذات غير
 واجب بالقياس الى آخر وان قيسا الى احدهما فالاختلاف ممنوع لانا نقول بالقياس
 اليهما واقل ما في الاختلاف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بالاعتبار والاضافة
 وقال صاحب الكشف اختلاف النسبتين في الكيف محال لان معنى محمولية
 المحمول ثبوته لشي ومعنى موضوعية الموضوع ثبوته لشي له ومتى كان الموضوع
 بحيث يثبت له المحمول ثبوتا ضروريا كان المحمول بحيث يثبت الموضوع ثبوتا

٩ بحيث يثبت له ذلك
 ثبوتا ضروريا كان
 ذلك بحيث يثبت لهذا
 ثبوتا ضروريا فوجبة
 نظر لان المقدم معناه
 انه يتمتع بتحقيق هذا
 دون ثبوت ذلك له
 ومعلوم انه لا يلزمه
 التالى هذا ان اخذ
 الوجوب بحسب
 مفهوم الموضوع
 والمحمول وان اخذ
 بحسب الذات التي
 صدق عليها امتنع
 اختلافهما فيه واستدل
 الامام على الاختلاف
 بعدم حفظ العكس
 جهة الاصل ووجبة
 نظر فان نسبة المحمول
 عند العكس
 بالموضوعية لا
 بالمحمولية يتن

ضرور يا وفيه نظران لللازمة ممنوعة اذ المقدم وهو وجوب موضوعية الموضوع
 أي قوله اذ كان هذا بحيث يثبت له ذلك ثبوتا ضروريا معناه انه يتحقق تحقق الموضوع
 بدون ثبوت المحمول له ومعلوم انه لا يلزم التسالي وهو وجوب محمولية المحمول أي
 قوله كان ذلك بحيث يثبت لهذا الموضوع ثبوتا ضروريا فإنه ليس يلزم من امتناع
 تحقق الموضوع بدون ثبوت المحمول له امتناع تحقق المحمول بدون ثبوته
 للموضوع هذا ان اخذنا الوجوب بحسب مفهوم الموضوع والمحمول اما اذا
 اخذ بحسب الذات التي صدق عليها امتنع اختلا فهما في الوجوب لامتناع تحقق
 موضوعية الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محمولية المحمول عليه في تلك
 الذات وبالعكس وهنأشيء وهو ان الكلام في النسبتين المستعملتين في القضية
 واعتبارهما اما هو بالانتماس الى ذات الموضوع فاخذها باعتبار مفهوم الموضوع
 والمحمول اخراج للكلام الى غير المقصد وعند هذاتين ان الحق مع صاحب
 الكنف واستدل الامام على اختلاف النسبتين بانهما لو اتحدتا لحفظ الاصل جهة
 العكس والى منق وفيه نظر اذا الملازمة ممنوعة لعدم بقاء الموضوعية والمحمولية
 في العكس فان نسبة المحمول الى الموضوع فيه بالموضوعية (قوله قال الامام) في المخلص
 ان النسبة هي جزء القضية وهناك نسبتان فالجزء اية نسبة اضطررت الى الاقوال
 فيها قال الامام في المخلص النسبة التي هي جزء القضية موضوعية الموضوع ومحمولية
 المحمول خارجة عنها وقال في شرح الاشارات الرابطة تعتبر بنسبة
 الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفية تلك النسبة وبين قوايه تناقض لانه
 جعل ههنا نسبة المحمول الى موضوع داخلته ولم خارجة وزعم المصنف ان الظاهر
 الاول لان موضوعية الموضوع نسبة يكون الجهة كيفية لها والنسبة التي هي الجهة
 كيفية لها هي جزء القضية اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان جهة القضية
 تختلف باختلاف كيفية الموضوعية فبني كانت ضرورية كانت القضية ضرورية
 وان كانت محمولية المحمول غير ضرورية كما في الواجب الاعم ومتى كانت غير ضرورية
 كانت القضية غير ضرورية وان كانت محمولية المحمول ضرورية كما في الخاصة
 المارقة وانما قال الظاهر الاول لتيام الاحتمال ههنا وهو مساواة جهة القضية لكيفية
 الموضوعية فلا يكون الجهة نفسها وان غلب ذلك على الظن لاختلافهما باختلاف
 الكيفية الموضوعية وانت خبر بان محمولية المتبرة في القضية كذلك ايضا على
 ان جملة الجهة كيفية نسبة المحمول الى الموضوع في فصل الوجهات بخلاف هذا
 الظاهر والفصل لجزء القضية حتى يبين الحق فنقول قد سبق ايماء الى ان القضية
 لا تحصل في العقل الا اذا حصلت اربعة اشياء مفهوم الموضوع كريد ومفهوم
 المحمول كالكتاب ولا شك انه من حيث المفهوم يمكن النسبة الى امور كثيرة فلا بد

وقال الامام في المخلص
 التي هي جزء القضية
 موضوعية الموضوع
 وقال في شرح
 الاشارات ان
 الرابطة تعتبر بنسبة
 المحمول الى الموضوع
 ولذلك كانت كيفية
 جهة القضية وبينها
 تناقض والظاهر
 الاول لكون الجهة
 كيفية الموضوع
 وبالله التوفيق

من تعقل نسبة ثبوتية بينه وبين زيد والرائع وقوع تلك النسبة اولاً ووقوعها هنا
لم يحصل في العقل ان تلك النسبة واقعة اوليست بواقعة لم تحصل ماهية القضية
ولو تصور مفهوم الموضوع والمحمول ولم يتصور النسبة بينهما امتنع تحقق الحكم
فلا يحصل ماهية القضية ايضا وان كان ربما يحصل النسبة بدون الحكم كما لم يتحقق
او المتوهمين فكل من الامور الاربعة اذا ارتفع ارتفعت ماهية القضية لوجودها
فقط فهي اجزاؤها لكنها في القضية السالبة خسة اذ لا وقوع عند التفصيل
شيان فالنسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد عليها الايجاب والسلب ثم اذ حصل
الحكم حدث له بد صفة اعني انه موضوع وللا كاتب صفة اخرى وهي انه محمول
فالوضعية والمحمولية انما تتحققان بعد تحقق الحكم اذ لا معنى للوضعية الا كونه
محكوما عليه ولا معنى للمحمولية الا كونه محكوما به وما لم يتحقق الحكم لم يصير احدهما
محكوما عليه والاخر محكوما به فكل من النسبتين ليس بتقدم على الحكم والنسبة التي
هي جزء القضية متقدمة عليه فلا يكون احدهما نسبة هي جزء القضية نعم اذا تحقق
الحكم يبرهن تلك النسبة انها نسبة المحمول الى الموضوع فان النسبة التي هي
مورد الايجاب والسلب هي نسبة الكاتب الى زيد لانسبة زيد الى الكاتب ولذلك قيل
ان الجهة عارضة لها لا بمعنى ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت هي عليها
وتحققت قبلها بمرتين فحق هذا الموضوع على هذا النسق واضح عن لوح ذهك
ماقولون ويزخرفون فلا شبهة بعد شروق الحق المبين (قوله الفصل الثالث
في الخصوص والاهمال) القضية الجلية لها تقسيمات بحسب الذات وبحسب العارض
كالوحدة والكثر ولما كانت اجزاؤها اذاعت وكملت هي الموضوع والمحمول
والرابط والجهة فهي تقسم باعتبار كل واحد منها والتقسيمات الخمسة مرتبة
في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم الى اتسامها باعتبار الرابطة وفي هذا
الفصل الى اتسامها باعتبار الموضوع فموضوع القضية الجلية ان كان جزئيا حقيقيا
سميت مخصوصة وهي موجبة ان كانت نسبة مجموعها الى موضوعها بانه هو كقولنا
زيد كاتب وسالبة ان كانت النسبة بانه ليس هو كقولنا زيد ليس بكاتب وان كان كلياً
فان لم يذكر فيها السور بل اهل بين كية الافراد والسور ههنا هو اللفظ الدال
على كية الافراد للموضوع سميت مهمله اماموجبة كقولنا الانسان حيوان وسالبة
كقولنا الانسان ليس بحيوان وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا
كل انسان حيوان ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ حاله في تسمية تلك
الاقسام بتلك الاسماء واعترض عليه بان ههنا قضاياء خارجة عما ذكر ثم مثل الانسان
نوع والحيوان جنس او كلي صادق على كبيرين واعتذر عن ذلك بوجهين الوجه
الاول انها مندرجة تحت الخصوصية ووجه ذلك بامور الاول ان الموضوع انما

الفصل الثالث في
الخصوص والاهمال
والحصر وفيه
مباحث الاول
في اتسام القضية
اليهاموضوع القضية
ان كان جزئياً سميت
مخصوصة موجبة
وسالبة وان كان كلياً
فان لم يذكر فيها
السور وهو اللفظ
الدال على كية افراد
الموضوع سميت
مهملة الموجبة وسالبة
وان ذكر سميت
محصورة ومسورة
مين

يكون كلياً لو كان الحكم عليه باعتبار ماصدق عليه لأنه لو لم يكن مأخوذاً بهذا الاعتبار لم تكن كليتته وهي صدقه على كثيرين معبرة والمراد من التعميم ان الموضوع اما ان يحكم عليه باعتبار كليتته اى صدقه على كثيرين اولاً والثاني هو الخصوصية والاول هو المحصورة او الملهمة على هذا يندرج جميع تلك القضايا تحت الخصوصية فان الخصوصية حيث هي التي حكم فيها لا باعتبار كلية الموضوع سواء كان موضوعها جزئياً حقيقياً او لا يكون بل كلياً لا يعتبر صدقه على كثيرين الثاني ان الموضوع في تلك القضايا مقيد بقيد العموم فان الانسان من حيث انه عام هو النوع والحیوان من حيث انه عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم جزئياً لطلق الطبيعة فتكون مخصوصة لا يقال لو كان موضوع هذه القضايا مقيداً بالعموم لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم ان اعتبر فيه تقيد الموضوع باعتبار يعود الكلام في حل ذلك الاعتبار عليه والتسلسل باطل فلا بد من الانتهاء الى موضوع لم يقيد باعتباره وحيث يصح النقض بتلك القضية لا نقول هذا التسلسل في الامور الاعتبارية فتقطع بانقطاع الاعتبار الثالث ان الحكم في تلك القضايا ليس على ماصدق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة فلا يخلو اما ان يكون موجوداً في الخارج فيكون مخصوصاً وحيث تكون القضية مخصوصة او موجودة في العقل والموجود في العقل صورة شخصية في نفس شخصية فتكون القضية ايضا مخصوصة واعلم ان القول باندرج تلك القضايا في الخصوصية يطل قاعدة لهم وهي تنزيلهم الخصوصيات بمزاة الكليات حتى يوردونها في الكبرى الاول فيقولون هذا زيد وذا انسان ويستخرجون منه هذا انسان فلواندرجت في الخصوصية بطأت هذه القاعدة لصدق قولنا زيد انسان والانسان نوع مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا ينتج ههنا لعدم اتحاد الوسط فان محمول الصغرى هو الانسان من حيث هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لانا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة من حيث هي وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فلما قبل الحكم على الانسان بالنوع نعم بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ ليس بفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما في الباب انه يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع فان قلت الكلية والنوعية والجسمية لا تلحق بطابع الاشياء من حيث هي واللكانت الاخصا ص كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فقول فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هي واثباته لها فانما لما تعقلنا الطبيعة الانسانية قرباً ففهمها وضعنا من حيث هي اى مع قطع النظر عن عوارضها ولواحقها ونفهمك عليها بان لها نسبة واحدة الى صكثرة مع ان هذا المحمول ليس سابت لها من حيث هي بل من حيث انها موجودة في العقل فليس يجب

ان كل ماله دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملاحظا للعقل في الحكم
 وقيد الموضوع والالم يكن الانسان في قولنا الانسان ضاحك موضوعا بل
 الانسان من حيث انه متجه الى غير ذلك مما لانهاية له من التظاير وهذا يدل
 بالخصوص على فساد التوجيه الثاني على اننا لو فرضنا ان الموضوع في مثل قولنا
 الانسان نوع انسان مقيد بالعموم لم يكن ذلك شخصيا لانه ليس يميز جزئ
 حتى تكون القضية مخصوصة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لان تكون مشتركة
 بين كثيرين والاصدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فتكون الجزئيات
 التي هي امور خاصة طباع عامة هدف قلت انما يكون خلفا لو كان جزئياتها
 حقيقة وهو ممنوع فان قلت لو كان لها جزئيات فلا يخلو اما ان تنتهي جزئياتها
 الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون جزئية عامة وهو محال اولانتهى فيلزم ترتيب
 جزئياتها الى غير النهاية مرارا غير متناهية وهو ايضا محال فبالتالي جوابه
 من قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقة لم يصدق عليها
 النوع والجنس والالكانت كلية وجزئية وايضا العموم مفهوم كلي وقد قرر
 في غير هذا الفن ان تعيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية على ان ههنا قضيا لا يمكن
 ان تؤخذ موضوعاتها باعتبار العموم مثل الحيوان مقوم الانسان والانسان محمول
 على زيد والانسان لاعام ولاخاص الى غير ذلك من الاحكام الجارية على الماهية
 لا بشرط شيء واما التوجيه الثالث فيقتضي ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الذهنية
 وليس كذلك بل ماله الصورة وهو ليس بجزئ والوجه الثاني انها من المهمل لعدم
 ذكر السور فيها وهذا يطل قاعدة لهم ايضا وهي ان المهمل في قوة الجزئية لانه
 يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض
 ما حكم عليه في الكلية والحكم في الكلية على جزئيات الموضوع فيكون الحكم
 في الجزئية على بعض الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات
 الانسان نوع وهو ليس بصاق لاغال لان كذب قولنا بعض جزئيات الانسان نوع
 وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان اعم من الانسان الكلي والشخصي
 فالانسان الكلي بعض ماصدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه بكونه نوعا فيصدق
 بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلي بعض ماصدق عليه الحيوان فان قلت
 اننا ننقل الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخص ونحكم عليه بحكم
 لا يصدق على شيء مما تحته من الانسان الشخصي والكلي كما قول الانسان اعم
 من النوع والشخص فهذه قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية والاعاد الكلام
 وتسلسل قلت كل واحدة من هذه القضايا مهملة ويصدق جزئية وهذه الاعتبارات
 لا تقف الذهن فيها على حسد فان الانسان الذي هو اعم من الانسان النوعي
 والشخصي فرد من افراد الانسان الثاني لاشك ان للانسان صورا عقلية

في الازهان وهي مشاركة للانسان في الساهية على ما تحقق في فن الحكمة فهي
افراد لمطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فيصدق بعض افراد الانسان نوع
لانا نقول هب ان ذات الموضوع في كل قضية من هذه القضايا مقيد بقيد الا ان هذا
القدر لا يكفي في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات الشخصية
او النوعية ولا شك ان تلك القيود لا تقيد تخصص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم
صدقها جزئية واما حديث الصور فكاذب لانها مختلفة بالطبيعة لمفهوم الانسان
وهو امر واحد لا يتعدد بتعدد في الازهان فالحكم انما هو عليه لاعتبارها فلا يلزم بعض
افراد الانسان نوع وربما بوجه الاعتراض بطريق المنع فيقال لان ان القضية
ان لم يبين فيها كمية افراد الموضوع تكون مهملية وانما تكون كذلك لو كان
الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة
او عليها من حيث انها عامة فلا وحيث استصوب به المتأخرون وزاد بعضهم ترددا
آخر وقال ان لم يبين كمية الافراد فان كان الحكم على ما صدق عليه الكل في الماهية
وان كان الحكم على نفس الكل من حيث انه عام فهي الطبيعية وتقرّب منه ما ذكره
المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم الكل اما ان يكون حكما عليه من حيث
يصدق على الجزئيات وهي الطبيعة او حكما على الجزئيات من حيث يصدق
عليها الكل وهو المحصورة او الماهية فورد عليه الامر ان احدهما انه قد بقي ههنا
قسم آخر وهو ان الحكم على الكل من حيث هو الثاني ان تسمية تلك القضية
طبيعية غير مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على المقيدة
بالعموم ومنهم من قال موضوع القضية ان لم يصلح لان يقال على كثيرين فهي
المخصوصة سواء كان شخصا او مقيدا بالعموم كقولنا الانسان نوع وان يصلح لان يقال
على كثيرين فمطلق الحكم اما الافراد فهي اما محصورة او مهملية او نفس الكل
وهي الطبيعة فعاد الابحاث المذكورة في جعل السامة مخصوصة وقيل الموضوع
اما ما صدق عليه الطبيعة وهي المحصورة او المهملية واما نفس الطبيعة فلا يخلو
امام قيد التخصص وهي المخصوصة او مع قيد العموم وهي القضية العامة او من حيث
هي هي وهي الطبيعة * والحق ان القيود لا تلتزم مع الموضوع مالم يؤخذ الموضوع
معها فاذا حكم على الانسان بحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير
ذلك فانه لو اعتبر القيود التي يصلح احدا مع الموضوع لم تنحصر القضية في الاربعة
والخمس * نعم اذا قيد الموضوع بقيد وذلك الموضوع المقيد ان كان جزئيا حقيقيا
يكون القضية مخصوصة وان كان كليا يجري اقسامه فيه فالاولى ان يربع القسم
ويقال موضوع القضية ان كان جزئيا حقيقيا فهي المخصوصة وان كان كليا فالحكم
ان كان على ما صدق عليه فهي المحصورة او الماهية والا يكون الحكم على نفس

ان القيد لا يعتبر مع
الموضوع مالم يؤخذ
للموضوع معه
(نسخه)

طبيعة الكلّي سواء قيد بقيد كقولنا الانسان من حيث انه عام نوع او لم يقيد
كقولنا الانسان نوع الا ان الواجب ان لا يعتبر القيد مالم يقيد الموضوع به صريحا
فالموضوع في هذا المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف كان فالقضية
طبيعية فان الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلّي المقيد وفي الاخر على طبيعة الكلّي
المطلق ولما لم تكن القضية الطبيعية معتبرة في العلوم وكان المراد حصرة الفضاء
المعتبرة فيها حصرة القضايا في الثلاثة فيندفع الاعتراض بهذا فيه فانه انما ردلو كان المقسم
مطلق القضية وليس كذلك بل مورد القسمة القضية المختصة في العلوم لا يخال كما
ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا تبحث
عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار
القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة
بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام
* والله الموفق على تحقيق المرام * (قوله وهي اما موجبة كلية) المحصورات
اربع لان الحكم فيها؛ اما بالايجاب او السلب واما كان عاما على كل الافراد او على
بعضها فان حكم بالايجاب على كلها فهي موجبة كلية وسورها كل كقولنا كل انسان
حيوان وان حكم بالايجاب على بعضها فهي موجبة جزئية وسورها بعض وواحد
كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكم بالسلب على كلها فهي سالبة
كلية وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بحجر وان حكم
بالسلب على بعضها فسالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اى ليس كل يدل على رفع
اثبات كل واحد بالمطابقة فان ما يفهم من محام قولنا ليس كل حيوان انسانا
ان الایجاب الكلّي مرتفع لكن رفع اثبات كل واحد اما برفع اثبات عن كل واحد
او برفع الاثبات عن البعض وعلى كلا التقديرين فرفع الاثبات عن البعض
محقق فهو دال عليه بالالتزام ولان السلب الجزئي لازم به بطريق القطع والسلب
الكلّي بالا احتمال اختص سورا بالسلب الجزئي اخذ بالقطع المتيقن وتركنا
للمشتمل المشكوك فان قلت فعلى هذا لا يكون السالبة الجزئية تقيضا للجويزة الكلية
لان تقيض الشيء رفعه مطلقا فتقيض قولنا كل (ج) (ب) ليس كل (ج)
(ب) والسلب الجزئي لازم منه ولازم التقيض لا يكون تقيضا ولا تعتمد
التقيض وهو محال فنقول لما كان السلب الجزئي لازما له مساو بازال منزلته
كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قال والاول لسلب الحكم عن الكل
بالمطابقة مساوية لانه ان اراد بالكل كل واحد ولا شك ان سلب الحكم من كل واحد
سلب كلّي امتنع ان يكون سورا بالسلب الجزئي وان اراد به الكل من حيث هو كل

وهي اما موجبة
كلية وسورها كل
او جزئية وسورها
بعض وواحد واما
سالبة كلية وسورها
لا شيء ولا واحد
او جزئية وسورها
ليس كل وليس بعض
وبعض ليس الاول
لسلب الحكم عن
الكل بالمطابقة
وعن البعض بالالتزام
والاخير بالعكس
والاول منهما قد
بذكر للسلب
الكلّي ولا يذكر
للايجاب البتة
والثاني بالعكس
وفي كل لفظة
سور يخصها من

وَمَنْ حَقَّقَ أَنْ يَرُدَّ عَلَى
الموضوع اذ المحمول
عليه الشيء قد يشك
في كونه كل الافراد
او بعضها وقيل ليس
ذلك في المحمول على
الشيء فاذا اورد عليه
فقد انصرف عن
الواجب وسبقت
القضية مخرفة
واقسامها اربعة لان
المحمول السور اما
جزئى او كلى وكيف
كان فوضوه كذلك
وشرط صدق
المخرقة ان كان احد
طرفيها مشخصا مسورا
او محمولا موجبا
او سلبا جزئيا
في اختلاف طرفيها
في دخول حرف السلب
عليهما والافهوى
مادة الامتناع وما
يوافقها في الكيف
في مادة الامكان
وتنقضيه في مادة
الوجود وما يوافقها
في الكيف من مادة
الامكان

لم يلزم السلب الجزئى لجواز ان يكون الشيء مسلوبا عن مجموع الافراد ثابتا لكل
واحد الا ان المراد سلب الحكم الكلى كما ذكرناه والاختيران بالعكس اى بعض
ليس وليس بعض يدلان على سلب الحكم من البعض بالمطابقة وعلى رفع اثبات
كل واحد بالاتزام لامتناع ان يتحقق رفع الايجاب عن البعض بدون رفع اثبات
كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم من البعض بالمطابقة نظر لان مفهومه
الصريح رفع الايجاب الجزئى كما ان مفهوم ليس كل رفع الايجاب الكلى والصواب
ان يقال ليس بكل وليس بعض اما ان يعتبر سلبيهما بالقياس الى القضية التى
بعدهما او بالقياس الى محمولها فان اعتبر سلبيهما بالقياس الى القضية فليس كل
مطابق لرفع الايجاب الكلى وليس بعض لرفع الايجاب الجزئى وان اعتبر بالقياس الى
المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلى وليس بعض للسلب الجزئى هذا هو الفرق بين
الاول والاخيرين واما الفرق بينهما فهو ان الاول منهما فهو اى ليس بعض
قد يذكر للسلب الكلى اذا جعل حرف السلب فيه رافعا للموجبة الجزئية ولا يذكر
للايجاب البتة لان شان حرف السلب رفع ما بعده فيمتنع الايجاب والتناقى بالعكس
اى بعض ليس لا يذكر للسلب الكلى لوضع البعض الاول وحرف السلب اذ توسط بقضى
رفع ما تأخر عنه عما تقدمه وهو البعض ههنا فلا يكون اسلبا عنه وقد يذكر الايجاب
اذ جعل جزءا من مفهوم المحمول وفي كل لغة اسوار مخصوصا كالاسوار المذكورة في العربية
وهى وهمج ولكليتين وبرخى هست وبرخى يست للجزئيين في لغة الفرس وعلى
هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق السور ان يرد على الموضوع
الكلى اما اوردته على الموضوع فلان الموضوع بالحقيقة كما سنين هو الافراد وكثيرا
ما يشك في كونه كل الافراد او بعضها تحت الحاجة الى بيان ذلك بخلاف المحمول
فانه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية واما اوردته على الكلى فلان السور يقتضى
التعدد فيما يرد عليه والجزئى لا تعدد فيه فاذا اقترن السور بالمحمول او بالموضوع
الجزئى فقد انخرقت القضية عن الوضع الطبيعى وتسمى مخرفة والمصنف لم يعتبر
ههنا لانحراف من جهة الموضوع وحصر اقسام المعارف في الاربعة لان المحمول
السور اما جزئى او كلى واما ما كان فوضوه اما كلى او جزئى ومن في الضابطة
حكم ما يكون احد طرفيه مشخصا مسورا وهو اهم من ان يكون موضوعا او محمولا
وقيل انغوص في بيان الضابطة لابد من تهديد مقدمتين احديهما ان نسبة المحمول
الى الموضوع بالايجاب امان تكون بالوجوب والامتناع والامكان لانه امان يستحيل
انفكاكه عن الموضوع فيكون التوبة واجبة وتسمى مادة الوجوب ولا يستحيل
وحيث امان يستحيل لونه فالتوبة متممة وتسمى مادة الامتناع او لا فالسمة ممكنة
وتسمى مادة الامكان الحس والممكن امان يكون ثابتا للموضوع بالفعل فهو الموافق

للوجوب او مسلو با عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في المخبرات
 لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس الى اجزاء محمولاتها فاننا اذا قلنا كل انسان
 لاشئ من الحيوان كان مادة محمولة الامتناع وانما الوجوب في مادة جزء منه وهو
 الحيوان وما يقولون السور مقرون بالمحمول في المخبرات فهو قول ليس بصحيفي
 والقول الحقيقي ان السور جعل مع شئ آخر محمول لا نعم كان محمول باعتبار نسبتته
 الى الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزء منه وانتقل
 اعتبار الصدق والكذب الى نسبة الواقعة بين الجملة والموضوع * وثانيهما
 ان اعتبار السلب والايجاب في القضية ليس بثبوت طرفيها او بسلبها بل بحسب ارتباط
 المحمول بالموضوع او بسلبه عنه فكما كان المحمول مرتبطا بالموضوع ثابتا له كانت
 القضية موجبة ومتى رفع الربط الایجابی كانت سالبة والحرف الذي بدل على رفع الربط
 فهو حرف السلب ثم لا يخلوا اما ان يكون طرفا القضية مختلفين في اقتران حرف
 السلب بهما او لا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب باحدهما دون
 الاخر او اقترن باحدهما زوجا وبالآخر فردا تكون القضية سالبة فاذا قلت ليس
 ليس زيد لبس بكاتب فقد رفعت رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون
 سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن
 حرف السلب باحدهما اصلا او اقترن ولم يختلف بالعدد كما اذا قلت ليس ليس زيد
 ليس ليس بكاتب هكذا قبل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في الاقتران لا يستلزم
 كونها سالبة فانه لو اقترن حرفا سلب بالمحمول ولم يقترن بالموضوع اصلا او بالعكس
 تكون القضية موجبة مع اختلاف طرفيها في الاقتران نعم سلب القضية يستدعي
 اختلاف طرفيها في الاقتران لكن المتصلة الزمنية الكلية لا تنعكس كلية والاوّل
 ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فردا او زوجا فان كان فردا فالقضية
 سالبة والاخرى والليّة ظاهرة اذا عرفت هذا فتقول متى تحقق احد الامور
 الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مسورا او يكون المحمول كلياً
 مقترنا به سور ايحساب كلي او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف
 طرفيها في الاقتران بحرف السلب وذلك لان القضية في احدي الصور الثلاث انما
 تصدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف طرفاها في الاقتران بيان الاول
 اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت المحمول لكلها
 او بعضها والمحمول لما لم يكن له افراد استحال ثبوت كلها او بعضها للموضوع
 واما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد واحد لشيء يمنع واما في الثالثة فلان
 كذب ايحساب كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي وبيان الثاني انه لو لم
 يختلف طرفا القضية في الاقتران فاما ان لا يقترن بهما حرف السلب اصلا او اقترن بهما

واتفقا في العدد وإما كان تكون القضية موجبة ومعنى لم يمتنع الأمور الثلاثة بل يكون المحمول أمموجبا جزئيا أو ساليا كلياً فهو أى الاختلاف المذكور على تقدير فشرط صدق القضية اختلاف طرفيها في الاقتران أن كانت في مادة الامتناع أو بواقفها من الامكان لأن بعض افراد المحمول يتمتع الثبوت للوضوح في مادة الامتناع وليس ثابت له فيما يوافقها من الامكان فيصدق السلب وحينئذ يجب الاختلاف في ما هم ونقيضه وهو اتفاق طرفيها في الاقتران وعدمه أن كانت القضية في مادة الوجوب وفيما يوافقها من الامكان لأن بعض افراد المحمول في مادة الوجوب واجب الثبوت وفيما يوافقها من الامكان ثابت فيجب اتفاق الطرفين في الاقتران * وفي هذه الضابطة نظر اذ لفرض من وضعها العلم بصدق ما يصدق من المعارفات ويكذب ما يكذب منها وانما يحصل ذلك لو انعكس الشرط وليس كذلك لاقبال المراد اختلاف طرفي القضية في الاقتران معنى ولاخفاء انها اذا اختلفا معنى في دخول حرف السلب يكون القضية سالبة فانه لو تعدد في احد الطرفين دون الآخر فلا اختلاف في المعنى ضرورة ان سلب السلب يحاسب لانا نقول لو كان المراد ذلك لم يتصور تعدد حرف السلب في القضية لأن حرف السلب سواء كان في طرف الموضوع أو المحمول رافع للإيجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين أو اتفاقهما بل العبرة ههنا باللفظ والصواب ان يقال متى تحقق (احد الأمور الثلاثة تصدق القضية لو كان حرف السلب فيها فردا وتكذب لو لم يكن سواء لم يكن فيها حرف السلب أو كان ولم يكن فردا بل زوجا والاصل في مادة الامتناع لو كان فردا وفي الوجوب لو لم يكن أو يقال الصدق فيها حيث تكون القضية سالبة وفي الوجوب حيث تكون موجبة * والاحصر ان يقال ان كان المحمول كلياً مسورا بسور إيجاب جزئى أو سلب كلى في مادة الوجوب أو ما يوافقها تصدق القضية موجبة والافسالية ولنفصل اقسام المعارفات يحصل بها الاحاطة التامة فنقول انحراف القضية اما من جهة الموضوع أو من جهة المحمول أو من جهتهما والانحراف من جهة الموضوع لا يكون الا اذا كان شخصا مسورا اما بسور كلى أو جزئى والمحمول اما شخص أو كلى فان كان شخصا لا يتصور له الامادة الوجوب أو الامتناع لانه ان كان عين الموضوع وجب ثبوته له وان كان غيره وجب سلبه عنه وان كان كلياً يتصور له الاقسام الاربعة للمواد وإما كان قاما ان يكون موجبا وساليا فالاقسام اذن مفهومة في اربعة وعشرين واما الانحراف من جهة المحمول فلا يكون الا اذا كان مسورا بسور كلى أو جزئى وعلى التشديدين اما شخص أو قسمين من المواد أو كلى في الاقسام الاربعة والموضوع اما شخص أو محصور كلى أو جزئى أو مهملة بضرب الاربعة في اثني عشر ببلغ ثمانية واربعين نضر بها باعتبارى الايجاب والسلب يحصل

جدول الحرب الثالث

[illegible]

الثاني في تحقيق المحصورات اذا قلنا كل (ج) (ب) لانقيته الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو

كل بل كل واحد واحد
والفرق بين المفهومات
الثلاثة ظاهر ولو
عينا به احد الاولين
لم يتسد الحكم من
الاوسط الى الاصغر
ولانسي (بالجيم)
ما حقيقته (ج) او ما
هو موصوف بانه
(ج) بل ما هو اعم منها
اذ اعتبار الاول
في موضوع القضايا
ينع اندراج الاصغر
تحت الاوسط واعتبار
الثاني يوجب ان
يكون لكل موضوع
موضوع ثم اصطلاح
الشيخ بعد هذا على
ان يعني بكل (ج) كل
واحد واحد ما صدق
عليه جيم بالفعل
وقاما ولو في المستقبل
من حيث بانه فعلى
هذا يخرج عنه معنى
جيم وان صدق عليه
(جيم) ونحن نراه
في ذلك والفارابي
لم يعتبر الصدق بالفعل
بل بالامكان اذ اصرفت
هذا فتقول الحكم
بالحقيقة بانه انما هو
على الذات التي صدق
عليها (ج) ويسمى
ذات الموضوع وما

سنة وتسعون قسما واما الانحراف من جهتهما فالمحمول للسور يسور كلي او جزئي
اما شخص في المادتين او كلي في الاقسام الاربعة والموضوع اما مسور بكلي
او جزئي فهذه اربعة وعشرون قسما فنصر بهما في الايجاب والسلب تبلغ ثمانية
واربعين وان اردت الامثلة فامل هذا اللوح وخذ الموضوعات من جدوليه والمحمولات
من الجدول الاخر وركب بينهما كيف شئت تنف على امثلة جميع الاقسام
من غير مشقة وكلفة

صحيحه ١٢١

جدول

(قوله الثاني في تحقيق المحصورات) اهم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات
لابناء معرفة الحجج التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع الخبط العظيم
بسبب الغفلة عنها واتما وقع البداية بتحقيق الموجبة الكلية لشرورها وتأدية
معرفتها الى ادراك البواني بالمقايسة فاذا قلنا كل (ج) (ب) فهناك ثلاثة امور
(كل) و (ج) و (ب) فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق
المركب موقوف على اجزائه فالكلي يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة
الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة والكل من حيث هو كل
اي الكل المجموعي وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول
ان الكل المجموعي ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليه الا ان اقسام
الكل المجموعي انقسام الشيء الى الاجزاء واقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات
الثاني انه يصدق على كل واحد منها ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على
الجيم الكلي انه لا يتخلو عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد انه شخص وعلى
الكل من حيث هو كل انه يتكمن من حل الف الف من ولا يصدق على الاخرين الثالث
ان الكلي جزء لكل واحد وكل واحد جزء للكل المجموعي ومن البين المفارقة بين
الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكلي الطبيعي فلانم انه جزء لكل واحد فان الكلي
الطبيعي محمول ولا شيء من المحمول بجزء وان اريد به النطق او العقلي فظاهر انهما
ليسا بجزء كل واحد لانهما لا يجب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما كذا ذكره
صاحب الكشف اذا ثبت هذا التصور فتقول لست ادعي ان الكل باللغتين الاولين
لا يستعمل في القضايا بل ربما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان

جبره عنهما عنوان الموضوع ووصفه (١٦) وقد يحدان وقد يتغيران دام الوصف بدوام الذات اولم يدم من

لا يحميه دار ونسب به المجموع بل نقول ان المعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعتبر احد المعنيين الاولين يلزم ان لا يتجسّد الشكل الاول الذي هو ابيض الاشكال فضلا عن سائر الاشكال لانه لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر حيث انما اذا عيننا به الكل المجموع فلجواز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر والحكم على مجموع افراد الامم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاخص فانك اذا قلت مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع افراد الانسان كذلك واما اذا عيننا به الجسيم الكلي فللتغاير بين الكلين الاصغر والاوسط والحكم على احد المتغايرين لا يجب ان يكون حكما على الاخر كفولنا الانسان حيوان والحيوان جنس طبيعي او عقلي ولا يلزم النتيجة اما لو عيننا المعنى الثالث بتعدي الحكم لكون الاصغر من افراد الاوسط حيث ان لا نفي بالجسيم ما حقيقته (ج) ولا صفة (ج) بل اعم منهما وهو ماصدق عليه (ج) اما الاول فلاه يتنفع اندراج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه لجواز ان يكون الحكم خاصا باحدى الحقيقتين دون الاخرى كقولنا ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان الناطق فالناطق خارج عنه واما الثاني فلاه لو اعتبر في الموضوع ان يكون وصفا يلزم ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير النهاية واللازم باطل بيان الملازمة من وجهين الاول انا اذا قلنا كل (ج) (ب) كان معناه على ذلك التقدير كل ماهو موصوف (ج) فهو (ب) (فب) محمول على ماهو موصوف (ج) فنفرضه (د) فيسقط كل (دب) و (ج) يكون معناه كل ماهو موصوف (بد) فهو (ب) فيكون (ب) محمولا على ماهو موصوف (بد) فنفرضه (ط) وهذا الى غير النهاية وفيه نظر لان ماهو موصوف (ج) ذات الموضوع فاذا افترضناه (د) لا يلزم ان يكون معناه كل ماهو موصوف (بد) وانما يكون كذلك لو كان (د) وصفا عنوانيا لان البحث على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا على تقدير ان كل ذات موضوع وصف (ب) الباني ان (ج) لو كان وصفا والوصف يمكن حله على موصوفه امكن حل (ج) على موصوفه وهو (د) بالفرض فيصدق (د) (ج) ويكون معناه كل ماهو موصوف (بد) فهو (ج) وهكذا الى ما لا يهاهي والفرق بين هذا التوجيه والاول ان بيان لزوم ان تسلسل من جهة وصف المحمول وههنا من جهة وصف الموضوع وفيه ايضا نظر لانا لان كل وصف يمكن حله على ذلك التقدير وانما يمكن حله لو لم يمكن موضوعه ذاتا بل صفة لشيء آخر والاولى ان يقال تفسير القضية لابد ان يكون عاما مطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم لتكون احكامها قوانين كلية

فلو كان المراد ما صفته (ج) لا يتناول ما حقيقته (ج) وكذا لو كان المراد ما حقيقته (ج) فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليكون شاملا لجميع القضايا * ثم اصطلاح النسخ بعد هذا على ان لا تعنى بالجميع (ج) بالفعل وقنا ما سواه كان في حال الحكم اوفى الماضى اوفى المستقبل والفارابي على ان المراد كل (ج) بالامكان ليتناول ماهو (ج) بالفعل والقوة والمتنع رأى النسخ لان اللفظ والعرف يساعدان عليه فان اليبض لا يتناول الذات الخالية عن البياض دائما وان امكن اتصافها به وذكر بعضهم انه يخالف التحقيق ايضا فان النطفة يمكن ان تكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حيوان وهو مفارقة بحسب اشتراك الاسم فان الامكان يطلق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضرورة وهو الامكان العام فان اريد بالامكان في قوله النطفة يمكن ان تكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد على الفارابي اذ مراده الامكان العام وان اريد به الامكان العام فلا تم صدق الانسان على النطفة بالامكان العام وظاهر انه ليس بصادق وكذا اصطلاحه على ان المراد كل واحد من جزئيات (ج) وهذا التقيد يخرج مسمى (ج) اى مدلوله المطباني وان صدق عليه (ج) وانما أخرجه عن الكل لبوافق العرف واللفظ لان قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفا ولفظا ان كل واحد من جزئيات الانسان ضاحك ولانه لو لا لكذب اكثر الاحكام الكلية على الحواص والاعراض لكذب قولنا كل كاتب انسان او كل ماش حيوان ضرورة ان مفهوم الكاتب ومفهوم الماشى ليس بالسان وحيوان وقال بعضهم لو اخذ المسمى مع الجزئيات فان اخذ مجردا يلزم كذب كثير من القضايا الكلية لان حكم المجرد يخالف حكم المعين وان اخذ من حيث هو هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات اذ هو من حيث هو في ضمن الجزئيات وحيث لا فائدة في اخذه مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان الحكم عليه من حيث انه موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الطبيعة لم يلزم ان يكون الحكم عليه حكما على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقا والتحقيق يقتضى ان التقيد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى (ج) فان مسمى (ج) لا يصدق عليه (ج) لان المحمول ايضا مفهوم (ج) ولا يمكن تصور الحمل والوضع في شيء واحد فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان (ج) (ج) غاية ما في الباب انه هذان لكن كونه هذين لا ينافي صدقه قلت فرق بين هذا وبين ما نحن بصدده فان معنى هذا الحكم على افراد (ج) (ج) (ج) ومغايرة لمفهوم (ج) ومعنى ذلك ان مفهوم (ج) مفهوم (ج) فاین هذا من ذلك * وبهذا التحقيق يخل ما اورد على النسخ وهو انه حقق القضية في الاشارات بحيث عم مسمى (ج) وفي النفاة بحيث خرج عنه

مسمى (ج) فين كلاميه منافاة بل لاختراج المساوي والاعم فان اول ماينهم من كل
 (ج) كل مايقال عليه (ج) سواه كان كليا اوجزئيا لكن التعارف خصصه بالجزئيات
 والمراد بالجزئيات الجزئيات الاضافية للحقيقة ولا كل جزئيات اضافة كيف
 يتفق حتى ان طبيعة (ج) اذا قيدت بقيد او بعرض من القيود والاعراض الغير
 المتناهية تكون داخلية في كل (ج) بل المراد بها الجزئيات النخصية ان كان (ج)
 نوعا او ما يما له من الفصل والحاصة والنخصية والنوعية ان كان (ج) جنسا
 او نحوه من فصله والعرض العام لا يقال هذا يشكل بالاحكام على الكليات كقولنا
 كل نوع كذا او كل كلى كذا فان افراد الكليات لو كانت شخصية امتنع صدق
 الكلى عليها فان قيل كل كلى فلا بد ان يكون له أشخاص فانها نهاية سلسلة
 الكليات فلو لم ينفذ اليها لم ترتب الجزئيات الاضافية الى غير النهاية مرارا غير
 متناهية وافراد الجزئيات افراد الكلى فيكون الانحصار افراد كل كلى فوقها
 يقال لانم ان افراد الجزئيات افراد الكلى وانما يكون كذلك لو صدق الكلى على
 افراد الجزئيات فان الانسان من افراد النوع وافراده ليست افراد النوع لا نقول
 المقصود بتحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكيمية اما القضايا المستعملة في هذا الفن
 فلا كان مرادهم منها يتنا فيما بينهم لم يمتحج الى تعريف وتعليم اذا عرفت هذا
 فنقول الحكم بالحقيقة بمفهوم الباء على ذات (ج) وتصفية انه لما تبين ان الحكم على
 جزئيات (ج) والجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات التي يصدق عليها (ج)
 وقد يكون بالنسبة الى مفهوم (ج) كالحصان فان افرادها بحسب الذات التي يصدق
 عليها اهي الانسان زيد وعمره وبكر وغير ذلك وبحسب مفهومه الضاحك
 العارض لزيد والضاحك العارض لبكر والضاحك العارض لعمره وبالجملة حصصه
 العارضة للأفراد التي هي نوع بالنسبة اليها وحاصة بالسببة الى معروضاتها فاربد
 ان يبين ان المراد بجزئيات (ج) جزئيات ذات (ج) لمفهومه وانما كان الموضوع
 بالحقيقة ذات (ج) والمحمول نفس الباء اما الاول فلاننا ان المراد (ج) ما يصدق
 عليه (ج) والذي يصدق عليه (ج) يكون متنا (ج) ومننا الوصف هو الذات
 واما الثاني فلانه لو كان المحمول ذات الباء لما صدقت ممكنة خاصة لانه لا يخلو اما
 ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول متغايرين وهو باطل او متحدين فيكون
 نبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الامكان الخاص ويلزم انحصار
 سائر القضايا في مادة الضرورة والذات التي يصدق عليها (ج) يسمى ذات الموضوع
 وما يعتبر به عنها عنوان الموضوع ووصفه والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة
 كقولنا كل انسان حيوان وقد يتغايران في الحقيقة فربما يكون العنوان جزء الذات
 كقولنا كل حيوان متحرك وربما يكون عارضها اما دائما يدوام الذات كقولنا
 كل زنبقي اسود او غير دائم كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع (قوله وقولنا وكل

وقولنا كل (ج)
 (ب) بعد رواية
 الامور المذكورة
 قد يستبر تارة بحسب
 الحقيقة اى كل ما
 هو بحيث لو وجد
 في الخارج لكان
 (ج) فهو بحيث
 لو وجد في الخارج
 لكان (ب) وتارة
 بحسب الوجود
 انما ربي اى كل
 ما وجد في الخارج
 صادق عليه (ج)
 صدق عليه (ب)
 في الخارج ويهمل
 فرق قائم لو لم يوجد
 من الاشكال الا المثلث
 صدق كل شكل
 مثلث هذا المعنى دون
 الاول متى

(ج ب) لا يخفى لمن له تأمل في المعاني ان قولنا كل (ج ب) بعد رعاية ما ذكرنا من الامور
 معناه كل (ج) في نفس الامر فهو (ب) في نفس الامر لكن قد ماء المنطقيين لم
 يعرفوا بين نفس الامر والخارج فقالوا ان معناه كل (ج) في الخارج فهو (ب)
 في الخارج فان قلت الوضع والمحل من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج
 لا يقال معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها موجود في الخارج رج في الخارج
 لا يتعلق الابدان الموضوع لانا نقول من الرأس قولكم في الخارج اما طرف
 لذات الموضوع والمحمول او لوصفها او لصدقها على الذات فان كان ظرفا
 لذات الموضوع والمحمول فنقولكم ثابتا في الخارج يكون مستدركا لان ذات الموضوع
 هي ذات المحمول بعينها وان كان ظرفا لوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما
 تنعدم في الخارج كما في المدولة وان كان ظرفا للصدق فهو ايضا باطل لما ذكرنا فنقول
 فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج و بين قولنا الصدق مقصود في الخارج فلا
 يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك ونسب الشيخ في الشفاء هذا المذهب الى السفاضة
 لوجهين احدهما ان محصله يرجع الى ان كل (ج) موجود في الخارج فهو (ب)
 وكل واحد من الوجودين في الخارج من (ج) بعض ما يوصف (ب) اذا لم يصرح
 بالشروط المذكور فتقلب القضية الكلية جزئية وثانيهما ان ههنا قضايا كثيرة
 موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها كما اذا حكمنا على الاشكال الهندسية او على
 המתعات والمدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما فرضه العقل (ج) وجد
 في الخارج او لم يوجد فهو (ب) وحله المتأخرون على ان معناها كل ما لو وجد كان
 (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وصار هذا الاعتبار فيما بينهم اعتبارا بحسب
 الحقيقة كما حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجي وههنا اصحاب لا بد
 من التنبيه عليها الاول ان مالو وجد يتناول ماله دخل في الوجود وما يفرض وجوده
 في الخارج فصدق القضية بهذا الاعتبار لا يتوقف على صدق الطرفين على موجود
 في الخارج بل يصدق وان لم يكن شئ من الموضوع موجودا في الخارج و بتقدير
 وجوده لا يكون الحكم مقصورا على الموجودات الخارجية بل على كل مالو وجد
 سواء كان موجودا او لم يكن بخلاف الاعتبار الخارجي فانه يستدعي صدق
 الطرفين على الموجود الخارجي وقصر الحكم عليه الثاني انها اعتبروا اتصاف
 ذات الموضوع (ب) لا في نفس الامر بل بمجرد الفرض ادخلوا فيه الافراد
 المتتمة مع ان (ج) لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان التخفيف الذي
 ليس بقر وان كان متمعا فهو بحيث اذا وجد كان مخففا وليس بقر وبالجملة
 اعتبروا في الحكم ما بر افراد الكلي على ما سبقت الاشارة اليه في صدر باب ايساغوجي
 توهمان ظاهر كلام الشيخ حيث اعتبر الفرض الثالث توهم بعضهم ان قولهم

كل ما لو وجد كان (ج) فهو يبحث لو وجد كان (ب) شرطية بناء على انه
 لو حذف الادوات الدالة على الرابطة وهي كل ما وهو يبحث يني لو وجد كان
 (ج) ولو وجد كان (ب) وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل ما ليس
 من الادوات بل الحكم في القضية على ماله الحلية الاولى بالحلية الثانية وكل منهما
 في حكم المفرد وكيف وهو غير مشبه على اهل العربية فانهم يقولون لفظه مالتى
 في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي مع ما يمسدها في حكم المفرد واحد
 الطرفين مبتدأ والاخر خبره وهل في الوضع والحمل شرط يمكن ان يقال
 ليس قولهم لو وجد كان (ج) شرطية فان معنى الشرطية ان التالى صادق
 على تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان (ج) صادق على تقدير وجود
 شئ في الخارج فان صدق (ج) على تقدير غير مفهوم من كل (ج) بل المراد
 ما فرضه العقل (يج) وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه اريد ان يؤخذ
 القضية بحيث يتناول مفروضات الوجود فاورد حرف الشرط لانه ادل على ذلك
 والا فغنى قولنا كل (ج ب) ان كل ما فرضه العقل انه (ج ب) وليس ههنا معنى
 شرط وهذا قريب للكلامهم الى تفسير النسخ وان كان بينهما بون بعيد لتصره
 الحكم على الموجود الخارجى محققا او مقدرا واكتفائهم في الوضع بمجرد الفرض بخلافه
 على ما سأيتك بيانه بعيد هذا على انهم صرحوا بان هناك شرطا حتى فسرنا ذلك بان كل
 ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) فان قلت ملزوم (ج) لا يجب صدق (ج) عليه فان علل
 (ج) التامة لو وجدت وجد (ج) ويشتع صدقه عليها والمراد من قولنا كل (ج) كل
 ما صدق عليه (ج) قلت الصدق معتبر فانهم يمد بيان ان المراد من (ج) ما صدق
 عليه (ج) يعتبرون القضية تارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان
 هناك ناقصة لاتامة نعم يحجه عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول
 ملزوم (ب) وهو ذات الموضوع فلا تصدق بمكنة خاصة كما اشيرنا اليه الثاني انه
 لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة بل بالضرورة والا امكن تخلف اللازم عن الملزوم الثالث
 انه يخرج اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوما
 لوصف الموضوع اولوصف المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب
 بالفعل الى غير ذلك واعلم انهم لو اكتفوا بمجرد الاتصاف او مطلق اللزوم اعم من
 الكللى والجزئى اندفع منهم الاشكال الثانى والثالث الا انه يرد عدم الفرق بين المطلقة
 والضرورية المنتشرة لان المحمول حيثئذ واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت
 ما وهو مفهوم الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) يجب ان يكون بغير
 الواو لانه لو ارد الواو اختل اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج

الى الجواب وقولنا فهو بحيث لو وجد خبر المبتداء واما المعنى فلعدم تمام الكلام
 حيث قيل كل مال موجود (و) كان (ج) الخامس في بيان النسب بين الخارجيات والحقيقات
 اما المتفقتان في الكيف والكم فالموجبتان الكليتان بينهما عموم وخصوص من
 وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة الحقيقية يميز ان يكون معدوما في الخارج
 بخلاف الموجبة الخارجية واذا كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مقصورا عليه بل
 يشمل الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة والمنتهى والحكم في الخارجية ليس الاعلى
 الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض مادل عليه الحكم في الحقيقة
 بحيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلية الحقيقية دون الخارجية
 كقولنا كل عناق طائر وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع
 الافراد يصدق على الافراد الموجودة فيصدق كقولنا كل انسان حيوان وان لم
 يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية
 دون الحقيقة كما لو لم يوجد من الاشكال الا المثلث صدق كل شكل مثلث باعتبار
 الخارج دون اعتبار الحقيقة لان من افراده مالا يـ~~كون~~ون مثلاً والى هذا اشار
 المصنف بقوله وينهما فرق واما الموجبتان الجزئيتان فالحقيقية اعم من
 من الخارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق
 على بعض الافراد من غير عكس واما السالبتان فالخارجية اعم
 لما ثبت ان نقيض الاخص اعم ولانه متى صدق السلب عن ~~كل~~ الافراد صدق
 عن كل الافراد الخارجية ولا يعكس ولان صدق السلب الحقيقي اما لانتهاء وجود
 الموضوع محققا او مقدرا واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانهما لو انهما
 صدقوا لا يصح ابدا ما كان يصدق في السلب والخارجي بخلافه فان صدقه
 ربما يكون لانتهاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي واما
 الجزئيتان فبينهما مباينة جزئية لان نقيض الاعم من وجه مابين ولصدق السالبة
 الحقيقية بدون الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا ويختصر صدق الحكم
 على الموجودات كما في المثال المذكور والفروض وبالعكس حيث ينعدم الموضوع
 ويصدق الحكم على كل الافراد المقدرة واما المختلفتان فالموجبة الحقيقية الكلية
 اعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الكليتين وكذا من السالبتين
 الخارجيةتين لتصادقها عند انتفاء الموضوع في الخارج وصدقها بدون
 السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد وبالعكس حيث
 لا يكون للموضوع فرد محقق او مقدر كقولنا لاشئ من الممنوع بوجوده او حيث
 لم يثبت المحمول للموضوع في نفس الامر كقولنا لاشئ من الحيوان بمنجر والموجبة

الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية لان الحكم على جميع الافراد الخارجي حكم على بعض الافراد بخلاف العكس وينها وبين السالبيين عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها اخص من السالبة الكلية الخارجية وهي اخص من السالبة الجزئية ولان الموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية وتفيض الاعم اخص وبماينة للوجبتين الخارجيةين لان صدق كل منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية وتفيض اللازم مابين وبين السالبة الجزئية الحقيقية وكل واحدة من الخارجييات المتخالفة لها تبان جزئي لتعقّب العموم من وجه بين نقايطها او عموم من وجه بينها وذلك ظاهرا لاستلزامه هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى مانحن بصده فتقول لما اعتبرت القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها اعتراضات الاول ان حاصله يرجع الى ان كل (ج) الموجود في الخارج على احد الوجهين فهو (ب) ولاشك ان كل (ج) الموجود في الخارج محققا او مقذرا بعضا ما بوصف (ب) فتقلب الكلية جزئية الثاني القضايا التي موضوعاتها متممة خارجة عن هذا التحقيق لا اذا قلنا كل ماهو شريك اليساري فهو متمتع لا يمكن اخذه بهذا الاعتبار والالكان معناه كل ما لو وجد كان شريك الباري فهو بحيث لو وجد كان متمما ولاخفاء في كذبه وفيه نظر لان الاحكام الواردة على المتممات ان لم تناف تعدد وجودها اممكن اخذ القضية بهذا الاعتبار وان نافقت فصدق الابهاس عليها ممنوع فان هذه القضية يرجع محصلها الى السلب وهو لاني من شريك الباري يمكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان (ب) يستل على حيثية باعتبار وصف (ب) فهذه الحيثية ان كان ثبوتها (لح) باعتبار الخارجي يرجع مفهوم القضية الى الخارجي وتعود الاشكالات عليه وان كان باعتبار الحقيقة كان معنى القضية كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان يثبت له تلك الحيثية ويعود الكلام الى هذه الحيثية انها في اين ثبت (لح) في الوجود الخارجي او بحسب الحقيقة ويسلسل فيتوقف معرفة القضية على معرفة مفهومات متسلسلة الى غير النهاية وانه محال الرابع ان الموجبة المعدولة والموجبة المتحصلة يجتمعان في الصدق على ذلك التفسير لصدق قولنا كل ما لو وجد كان (ج) ولا (ح) فهو بحيث لو وجد كان لا (ج) وكل ما لو وجد كان (ج) ولا (ح) فهو بحيث لو وجد كان (ج) والاولى موجبة معدولة والثانية موجبة متحصلة الخامس انه يلزم كذب كل كلية لان (ج) الذي ليس (ب) وان كان متمما فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) فلا يصدق الموجبة الكلية وكذلك (ج) الذي هو (ب) لو وجد كان (ب) فبعض (ج) فلا يصدق السالبة الكلية مثلا اذا قيل

كل (ج) فهو ليس بصادق لصديق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ب) (ب) لصديق (ج) علي (ج) الذي ليس (ب) فان (ج) ليس (ب) وان كان متمنا الا انه بحيث لو دخل في الوجود كان (ج) وليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) وهكذا في السالبة الكلية واما خطر هذان السؤالان بعض الفضلاء بالبال قيد الموضوع بالافراد الممكنة فاندفع الا انه ورد سؤال آخر وهو ان ههنا قضايا موضوعا نهيا غير ممكنة والنطق لا بد ان تكون قاعدة مطردة في جميع الجزئيات فاعتبر لدفع السؤال قضية اخرى باعتبار الذهن ومعناها كل (ج) في الذهن فهو ب في الذهن وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يصح اخذ القضايا التي موضوعا نهيا متممة بهذا الاعتبار فانا اذا قلنا شريك الباري يتمتع يكون معناه شريك الباري في الذهن يتمتع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون متمنا وكذلك قولنا كل يتمتع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جمهور الحكماء فرقوا بينهما ويمكن ان يجرب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري يتمتع هو المتمتع في الخارج ومعناه كل ماصدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه يتمتع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل يتمتع معدوم للمعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصور الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصوره اولا حتى يصح الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فاللوجة الذهنية تحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة الإيجاب ثم يتصور تلك الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور اولا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصور الذهنية فانهما موجودة في الخارج فانه بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل يتمتع كذا فالحكم ههنا ليس على صورة المتمتع بل على نفس المتمتع وقد مر ذلك مرارا واما الجواب الحق فيريد عليك واذ قد دنا الكلام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تشتمل على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو اتصافه بالوصف العنوانى وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فههنا اصحاث ثلثة البحث الاول في ذات الموضوع وهو افراد الشخصية والنوعية على ما شرنا ليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج اما محققا او مقدر افاذا قلنا كل (ج) ب) فالحكم فيه على جميع الافراد الموجودة على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له في الخارج محققا او مقدر او كل

فرد له موجود في ذهن ذاته هذا اذا كان للوضوع هذه الانواع من الافراد
اما اذا لم يكن له تلك الانواع الثلاثة فالحكم بخصوصه بنوع من الافراد كما اذا لم يكن له الافراد
الموجودة في الخارج كقولنا كل خلاء بعد او لم يكن له الا الافراد الذهبية كقولنا كل تمتع
كذا والى ذلك اشار الشيخ في الشفا حيث قال ان حقيقة الایجاب هو الحكم بوجود المحمول
للموضوع ومسئول ان يحكم على غير الموجود بان شيأ موجود له فكل موضوع للإيجاب
فهو موجود اما في الاعيان او في الازدهان فله اذا قلنا قائل كل ذي عشرين قاعدة كذا ليس
معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المعدوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان عالم
يوجد كيف يوجد له شيء بل الذهن يحكم على الاشياء بالإيجاب على انها في نفسها
ووجودها يوجد لها المحمول وانها تعقل في الذهن موجودا لها المحمول لان
حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول الى ههنا مافي
الشفا وهو مصرح بان ذات الموضوع يجب ان يوجد بحيث يذول مافي الذهن
والخارج بمقتضى او مقدر الا كما اخذنا خاصا باحد الاصناف والمناهل ان الشيخ ما اعتبر
للقضية المضمومة واحدا منطبقا على سائر القضايا واما المتأخرون فيجعلوها مقولة
بالاشتراك على مفهومات ثلاثة اذا حققت كانت جزئيات لا كليات * البحث
الثاني في عقد الوضع انه لا بد من امكان اتصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس
الامر فكل (ج) مضاه كل واحد مما يمكن ان يصدق عليه (ج) في نفس الامر
فان اعتبار مجرد الفرض بورد ما بورد وايضا للذات في القضية وصفان فكما
استمع ان ينسب فيها وصف المحمول فكذلك يمتنع ان ينسب فيها وصف الموضوع
فلا يندرج الخبر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض المحر ناطق والام تنكس
القضية اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل تمتع معدوم موجبة لان امورا في الذهن
يصدق عليها في نفس الامر انها ممتمة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس
هناك شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان وكذلك قولنا شريك
الباري معدوم فلا يوجد لافي الذهن ولا في العين شيء يصدق عليه انه شريك
الباري في نفس الامر وانما تصديق القضية لو اخذت سالبة على معنى انه ليس بوجود
ثم ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد فيه
فقد الفعل لا فعل الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي
فالذات الحالية عن العنوان تدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به بالفعل
مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود
ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما على رأى الفارابي فدخوله
في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض وقد اوما الشيخ الى هذا في الشفا حيث قال
وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط وربما لم يكن الموضوع يثبته اليه

من حيث هو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل
يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل (ج)ب
نقضي به ان كل واحد واحد مما يوصف (بج) كان موصوفا (بج) في الفرض الذهني
اوفي الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك
الشيء موصوف بانه (ب) فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يعم الفرض
والوجود على ان (بج) بالقوة يخل في الحكم الكلي الضروري والممكن لانه اذا فرض
بالفعل كان المحمول ضروريا او ممكنا فيجب ان يكون كذلك سواء فرض اولم يفرض
والا لزم انقلاب مالمس بضروري او ممكن ضروريا او ممكنا على تقدير ممكن وانه محال
ولهذا اتسمهم بقولون ان عقد الوضع لادخله في الضرورة والامكان فلذلك هبان
لا فرق بينهما في الضرورية والممكنة بحسب الصدق وانما الفرق يظهر بحسب
المفهوم وفي الاطلاق وسكان المتأخرين لاسراروا ان الشيخ يمتد في عقد الوضع
نفس الامر وبالفعل حسبوا ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر ففسير والاحكام التي
وضعها الشيخ وليس الامر على ما هو عليه بل المتغير فيه بحسب نفس الامر
هو اما كان اتصاف ذات الموضوع بوصفه واعتبار الفعل قد اكتفي فيه بمجرد
الفرض على ما اشار اليه في الاشارات والشفاه البعث الثالث في عقد الجمل قد سلف
لك ان المحمول هو مفهوم البقاء لاذاته ثم انه يجب ان يكون صادقا على الموضوع
صدق الكلي على جزئياته والا لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصل فجزوا ان يكون
الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات موضوعها فلا يتعدى الى مالا يكون
من جزئياته وبهذا القدر ينكشف فساد الشبهة التي اوردت على اخراج المسمى
من الموضوع وهي انه يبطل ثلث قواعد انكاس السالبة الكلية والموجدة الجزئية
وانشاج رابع الاول وذلك لانه لو انحصر ما صدق عليه (ج) في جزئياته يصدق
لاشيء من الانسان بنوع ولا يصدق لاشيء من النوع بانسان لصدق نقيضه وهو
قولنا بعض النوع انسان وايضا يصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض
عكسها وهو لاشيء من الانسان بنوع وايضا يصدق بعض النوع انسان ولا شيء
من الانسان بنوع مع كذب النتيجة لانا نقول لان صدق قولكم بعض النوع انسان
وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع صدق الكلي على جزئياته وليس
كذلك وربما يجاب بمنع عدم صدق لاشيء من النوع بانسان وهذا لان الحكم
على الافراد التخصيصية ولا شك انه ليس للنوع افراد شخصية لكن الشخص معروض
للتشخص وافراد النوع معروضة للعموم واذا لم يكن له افراد لم يصدق الايجاب
الجزئي اصلا فيصدق السلب وفيه نظر لان كل كلي من الكليات الغلصة لا يخلو
اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون فان لم يكن وجب ان لا يصدق حكم ايجابي

على شيء من الكليات وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قولنا كل نوع مقوم ومقول
 في جوب ماهو واقراده متفقة الحقايق الى غير ذلك من القضايا المتعلقة في هذا
 الفن وان كان له افراد محسبة بدفع جوابه بالكليات وعص الشبهة اجوبة اخرى
 ذكرناها في رسالة تحقيق المحصورات من اشتهاى الوقوف عليها فليتصفحها
 (قوله) واذا عرفت معنى الموجبة الكلية يمكن معرفة مفهوم المحصورات السابقة
 بالمقايسة على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ماصدق
 عليه الحكم في الكلية فالسرايط المعتدلة في الكل معتبرة ههنا في البعض والسالبة
 الكلية هي سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة الكلية او رفع ماثبته
 الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية سلب المحمول عن بعض الافراد او رفع ماثبته
 الموجبة الكلية وبصدق لك من ذلك ان السلب لا يستدعي وجود الموضوع فانه لما كان
 السلب رفع الايجاب وصدق السالبة الخارجية اما بانتفاء الموضوع في الخارج حتى
 يصدق سلب الشيء عن نفسه كقولنا لاشي من الخلاء بخلاء واما بانتفاء ثبوت المحمول
 له كقولنا لاشي من الانسان يبحر وكذا صدق السالبة الحقيقية اما بانتفاع موضوعها
 في الخارج تحقيقا او تقدير او بانتفاء الحكم وكذلك في الذهنية وبالجملة رفع الايجاب
 اما بانتفاء عقد الوضع او بانتفاء عقد الحمل فصدق السلب يمكن في الحالتين بخلاف
 الايجاب وهذا معنى قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لا مطلقه بعض
 من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة فان موضوع السالبة بعينه موضوع
 الموجبة وزعم بعضهم انه لاند في السالبة من وجود الموضوع والا لما اخرج لضرب
 الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عقد الحمل
 في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصف وان كان عقد الحمل فيها
 وهو ايجاب وجب وجود الموضوع في الكبرى ونغاية الفرق بين السالبة والموجبة
 ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة مكرر لان عقدى الوضع والحمل فيها
 يستدعيان وجود الموضوع واما السالبة فالذى يستدعي وجود موضوعها هو
 عقد الوضع لان السلب انما يرد على عقد الحمل فقط واما عقد الوضع فباق وهذا
 غير صحيح لان السلب لو استدعي وجود الموضوع لم يبق ناقص بين الموجبة
 والسالبة اصلا واما الكبرى في الشكل الاول فمقد الوضع فيها يستل على عقد
 الحمل في الصغرى ولا يلزم منه الوجود بعض افراد الموضوع لاجمعها ولو سلم
 فغاية ما فيه ان السالبة الواقعة في الكبرى الشكل الاول يكون موضوعها موجودا
 ولا يلزم منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فان قلت الفرق بين السلب
 والايجاب انما يتم على رأى المتأخرين واما على رأى السج فلا لانه ما اعتبر الوجود
 الموضوع مطلقا ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون ايضا موجودا فقول

واذا عرفت معنى
 الموجبة الكلية عرفت
 معنى البواقي من

تصور الموضوع لا يستلزم وجوده وإنما يستلزم لو كان متصوراً بمحققته وبيانه
 أنا إذا قلنا كل (ج ب) فموضوعه كل واحد واحد من افراد (ج) التي لانهاية لها
 على احداثها الوجود من الازل الى الابد ولا شك ان تصوراتها بصفايتها وتخصصاتها
 لا يمكن فضلاً عن الوقوع فلسفياً لتصورها الا باعتبار ما اجمالى كاعتبار انها افراد
 (ج) والايجاب انما يستدعى وجوداتها على سبيل التفصيل فلكم بين هذا وذاك
 سناء لكن المراد باستدعاء الايجاب وجود الموضوع انه يستدعيه حالة ثبوت المحمول
 للموضوع لاحال الحكم بالثبوت اعني الايجاب فربما كان الموضوع معدوماً حال
 الحكم مع صحة الايجاب كقولنا زيد سيوجد غداً فان هذا الحكم يصدق اذا يوجد
 غداً وايضاً مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن واحداً وهو ان الحكم ومقتضى
 الايجاب قد يكون وجوده ازلاً وابدائاً في الدائم الازلي وعلى هذا قولنا السلب
 لا يستدعى وجود الموضوع اى حال ارتفاع المحمول لاحال الحكم بالارتفاع اعني
 السلب فانه لا بد من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يقتضيه
 هكذا يجب ان يحقق هذا الموضع وانما اطبقت في هذه المواضع كل الاطباة لانها
 مسارح النظائر ومطارج الافكار ومثارات نهرات التأخرين قواعد القدماء
 ومناشئ تغييراتهم اصطلاحات الحكماء وكما راجعت فيها المشاهير الافاضل
 وفكرت فيها في فني فاطلعت على دقائق وجلال ولم تمنني عن تقييدها وتفصيلها
 ضنة بالنفس او منافسة في الثبوت لعله لا يعمدني شكر من ارباب الاذهان الوفاة وانما غرض
 من اتولى البصائر القادة (قوله الثالث في تحقيق المهلة وحكمها) قد سبق اياه الى
 ان مفهوم الانسان مثلاً لا يقتضي الكلية والالاتع حله على ريد ولا الجزئية
 والالاتع حله على كثيرين بل الانسان من حيث هو معنى وماخوذاً مع الكلية
 معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار العموم اى كونه بحيث له نسبة الى امور متكررة
 معنى وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع المهلة مفهوم السى من حيث هو
 فعلى هذا الانسان كلى ونوع لا يكون مهلة لان الكلية النوعية انما تعرضان
 الانسان لا من حيث هو بل اذا نسبناه الى امور متكررة فهو ماخوذاً باعتبار واحد
 معين وهو كونه عامناً للشيخ على ذلك في السقاء وفيه نظراً ما لا فلاح موضوع
 المهلة لو كان هو الطبيعة من حيث هي لم ينحصر التقسيم المثلث لوجود قسم
 آخر وهو ما يكون الحكم على ماصدق عليه الموضوع من غير بيان كينه ولم يصدق
 اكثر القضايا للمهلة التي موضوعاتها خواص او اعراض كقولنا الكاتب
 او الماشي انسان ولم تكن تسميتها بالمهلة مناسبة لان اهمال السور لا يتصور
 بالقياس الى الطبيعة من حيث هي وانما يتصور فيما صدق عليه الطبيعة واما ثانياً
 فلما سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث هو عام

الانسان مثلاً
 يقتضي الكلية والا
 امتنع حله على زيد
 والجزئية والالاتع
 حله على كثيرين
 بل هو في نفسه معنى
 وماخوذاً كلياً معنى
 وماخوذاً جزئياً معنى
 وماخوذاً طامعاً معنى
 وهو في نفسه صالح
 لكل ذلك فالمهلة
 ماموضوعها مفهوم
 النى من حيث هو
 فعلى هذا قولنا الانسان
 نوع لا يكون مهلة
 لانه ماخوذاً باعتبار
 واحده من نص الشيخ
 عليه وهى في قوة
 الجزئية الموافقة لها
 في الكيف بمعنى
 تلازمها لان (ب)
 مهمما صدق على بعض
 (ج) فقد صدق على
 ماصدق عليه (ج) من
 حيث هو ومهما صدق
 على (ج) من حيث
 هو (ج) صدق على
 بعض ماصدق عليه
 (ج) وهذا صحيح
 ان على بعض (ج)
 شئ صدق عليه (ج)

ولو على شئ صدق عليه (ج) من حيث جزئياته في صدق السرطانية لفظ من

بل هذا التيد انما اتى من قبل المحمول والموضوع وهو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الانسان اسود فال موضوع ههنا بعض الانسان من حيث هو لاعم قيد السواد ولا مع قيد البياض واذا قيل اسود علم انه من قيد السواد لعلنا الشيخ نفسه حيث فرق بين مفهوم القضية وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت لوقيدت بهائم ان المهمة في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف على معنى تلازمها لانه اذا صدق الحكم على بعض (ج) فقد صدق على مسمى (ج) من حيث هو واذا صدق الحكم على مسمى (ج) من حيث هو صدق الحكم على بعض (ج) واعترض المصنف على الملازمة الثانية باه ان اراد ببعض (ج) بعض ما يصدق عليه (ج) اعم من ان يكون مسمى (ج) اوجزيا فال ملازمة صحيحة الا انه خلاف الاصطلاح وهذا بناء على توهم ان مسمى (ج) داخل فيما يصدق عليه وان اراد ببعض ما صدق عليه من الجزئيات فال ملازمة ممنوعة لجواز الحكم على الطبيعة من حيث هي من غير ان يتعدى الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة من حيث هي انها مشتركة بين كثيرين وكلية ومحمولة عليها وجزء الافراد ولا يصدق هذه الاحكام عليها وهذا المنع وارد ايضا على الملازمة الاولى لجواز ان يحكم على نفس الجزئيات ولا يصدق ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ويصدق ذلك على بعض افرادها نعم لو جعل موضوع المهمة ما صدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئية والملازمتان تلتان حيثئذ (قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل) هذا تقسيم للقضية باعتبار المحمول فمحمول القضية ان كان وجوديا لم يكن معنى السلب جزأ منه سميت محصلة لتحصل مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا او عدميا وسواء كانت موجبة او سلبية كقولنا زيد بصير اوليس بصير وان كانت عدمية سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة اولا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب او بصيغ اخرى البها وغير محصلة لعدم تحصيل محمولها موجبة كانت او سلبية كقولنا زيد لا بصير او اعى وزيد ليس بلا بصير او ليس اعى ولا يرد التفاضل بالسلبية المحمولة لان السلب ليس جزءا من محمولها على ما مستحقة عن قريب فههنا اربع قضايا بمحصلتان ومعدولتان والضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل اى تكونان معدولتين او محصلتين ونحالفنا في السكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سلبية تناقضنا بعد رعاية السرايط المتبعة في التناقض كقولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوانا كل انسان لاجى ليس كل انسان بلاجى وان كانتا على العكس اى نحالفنا في العدول والتحصيل بان تكون احدهما محصلة والاخرى

الفصل الرابع في العدول والتحصيل محمول القضية ان كان وجوديا سميت محصلة موجبة وسالية وان كان عدميا سميت معدولة ومتغيرة وغير محصلة موجبة وسالية فهذه اربع قضايا بالضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل ونحالفنا في الكف تناقضنا وان كانتا على العكس تعادلتا صدقا حالة اليجاب وكذبا حالة السلب وان نحالفنا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة وانما كان كذلك لتوقف اليجاب على وجود الموضوع اما تحقيقا كما في الخارجية او تقيديا كما في الحفيفية دون السالبة متى

معدولة وتوافقنا في الكيف اى يكون كلاهما موجبة اوسالبة فان كانتا موجبتين
تتعاذلان صدقا اى لاتصدقان معا وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يتمتع
صدقهما في حالة واحدة ضرورة احتياج اتصاف ذات واحدة بصفتين متناقضتين
في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع وان كانتا سالبتين تتعاذلان
كذبا اى لا تكذبان معا وقد تصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب
فانه يتمتع كذبهما لانهما لو كذبا معا صدقت الموجبتان معا لانهما نقضا هما
وقد تبين انهما لاتصدقان لكن يجوز صدقهما اذا كان الموضوع
معدوما لا يقال صدق الموجبتين مستحيل على تقدير كذب السالبتين
لان كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى ومن المحال صدق
الخاص على تقدير كذب العام لانا نقول لائم ان صدق الخاص مع كذب العام
محال على ذلك التقدير وانما يكون كذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالا ومن الجائر
استلزام المحال المحال او تقول من الابتداء لو كذبت السالبتان فاما ان تكذب احدى
الموجبتين اولا فان كذبت يلزم ارتفاع التقيضين وان صدقت يلزم اجتماع الموجبتين
على الصدق او تقول لو كذبتا يلزم صدق الموجبتين وكذبهما معا بالبيان الذى
ذكرناه و ذكر نموه وهو محال وان تخالفت التقيضتان فبهما اى فى العدول والتحصيل
وفى الكيف كانت الموجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بلا كاتب
زيد لا كاتب زيد ليس بكاتب وذلك لان اليجاب يتوقف على وجود الموضوع
اما تحقيقا اى يكون الموضوع محقق الوجود فى الخارج كما فى الخارجية او تقديرا
اى يكون مفروض الوجود فى الخارج كإثبات الحقيقة او مطلقا اهم من الخارج والذهن
كما هو رأى الشيخ ضرورة ان ثبوت صفة الشيء فرع ثبوت الموصوف فى نفسه سواء
كانت الصفة وجودية او عدمية فحتى صدقت الموجبة صدقت السالبة والا اجتماع
الموجبتان على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون
صدقها با نفاه الموضوع فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا
كانتا متلازمتين وذلك ظاهر (قوله ولا التباس) قد تبين انه لا التباس بين القضايا
الاربع فى المعنى واما فى اللفظ فلا التباس ايضا اذا افتتتا فى العدول والتحصيل واختلفتا
فى الكيف لانهما ان اتفقتا فى التحصيل فلا يكون فيها حرف سلب فهى موجبة
وما يكون فيها فهى سالبة وان اتفقتا فى العدول فلا يكون فيها حرف السلب فيها واحدا
موجبة وما تعدد فيها سالبة وكذلك اذا اختلفتا فى العدول والتحصيل واتفقتا
فى الكيف فانهما ان كانتا موجبتين فلا يكون فيها حرف السلب موجبة معدولة
وما لا يكون فيها موجبة محصلة وان كانتا سالبتين فلا كان حرف السلب فيها واحدا
سالبة محصلة وما تعدد فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا فبهما فلا التباس ايضا بين

ولا التباس فى هذه
الاربعة الالين الموجبة
المعدولة والسالبة
المحصلة والفرق
بينهما ان القضية
ان كانت ثلاثية
وتقدمت الاربعة
على حرف السلب كانت
موجبة الربط الربط
ما بعد ها بالموضوع
وان تأخرت كانت
سالبة لسلب حرف
السلب الربط الذى
بعده وان كانت ثنائية
فلا فارق الا بالنية
او الاصطلاح على
تخصيص بعض
الالفاظ بالاجباب
وبعضها بالسلب
كتخصيص لفظة غير
بالعدول وليس بالسلب
من

وقيل الموجبة المعدولة عدم الشيء عما من شأنه ان يكون له في ذلك الوقت ١٣٦ (ب) اوفيه اوقيله او تعدد (ج)

الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة اذ لا حرف سلب في الموجبة وحرف السلب مكرر في السالبة انما الالتباس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف السلب فيها فلا يلزم ايها موجبة وايها سالبة فافرق بينهما ان العجيبة ان كانت ثلاثية وتقدمت الرابطة على حرف السلب فهي موجبة لان هناك ربط السلب اذ شان الرابطة ربطا مابدا مقبلها وان تأخرت الرابطة عن حرف السلب فهي سالبة لان هناك سلب الربط فان من شان حرف السلب ان يسلب الربط الذي بعده وان كانت ثنائية فلا فارق بينهما الا لثنية والاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ غير بالمعدل وليس بالسلب (قوله وقيل الموجبة المعدولة) فارق جماعة من المحصلين بين الايجاب المعدول والسلب المحصل بان الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل عدم شيء عما ليس من شأنه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم المحبة عن الانطباق ايجابا وعن الطفل سلبا ومنهم من فسر به باعم من هذا وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء في الجملة سواء كان وقت الحكم اوقيله او بعده والسلب المحصل عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء اصلا حتى يكون عدم المحبة عن الطفل ايجابا وعن المرأة سلبا ومنهم من فسر به باعم منه وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه الانصاف بذلك الشيء في الجملة فعدم المحبة عن المرأة ايجابا وعن الحمار سلبا ومنهم من اخذه اعم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه اوجنس القريب ان يتصف بذلك الشيء فعدم المحبة عن الحمار ايجابا وعن النهر سلبا ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه اوشان جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك الشيء فيكون عدم المحبة عن النهر ايجابا وعدم الاستعداد والضعف عن الجوهر سلبا فانهما ليسا من شأنه ولا من شأن نوعه ولا من شأن جنسه اذ لا جنس له وابطل الشيخ الكل باننا اذا قلنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غنى عن الموضوع ينتج بالضرورة ان الجوهر غنى عن الموضوع لاندرج البين والشكل الاول لا ينتج الا اذا كان صفرا موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة معدولة مع ان العرض ليس من شان الجوهر ولا من شان جنسه القريب والبعيد واورد عليه نقصان احدهما اجابى ذكره صاحب الكشف وتقرره ان ذلك على ان قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة لا يصح بجميع مقدماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يشترط في الايجاب وجود الموضوع لانا اذا قلنا انخلاء ليس بوجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحسوس ينتج بالضرورة ان انخلاء ليس بمحسوس فلو كان قولنا انخلاء ليس بوجود موجبة لزم تحقق الايجاب مع عدم الموضوع والشيخ نفسه لا يرتضيه ونايها تفصيلي وهو

او من شأنه او نوعه او جنسه القريب او البعيد وابطل الشيخ الكل بان قولنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض فهو غنى عن الموضوع ينتج الجوهر غنى عن الموضوع ولا ينتج الشكل الاول الا والصغرى موجبة مع ان العرض ليس من شان الجوهر ولا يحسب جنسه وهذا ضعيف لا يقتضاه ان لا يشترط وجود الموضوع في الموجبة لانتاج قولنا انخلاء بوجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس ولان الصغرى السالبة في الاول انما لا ينتج اذا لم تذكر النسبة السالبة كقولنا لا شيء من (ج) وكل (ب) وما اذا تكررت كما في المثالين المتقدمين انجبت والبدية تشهد به ولقائل ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون الصغرى موجبتان كانت سالبة المحمول والموجبة سالبة ليحتمل لنتجها بالسالبة لا يقتضي وجود الموضوع المبدء وله وهذا هو التحقيق متنا (انالا)

انما لان ان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا تنتج وانما لا تنتج اذ لم تكرر النسبة السالبة
 في الكبرى كقولنا لاني من (ج ب) وكل (ب ا) لا يلزم ما ذكره من المحذور وهو
 عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط اما اذا تكررت النسبة السالبة كما في المثالين
 المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وما اورده صاحب الكشف ينتج والبداهة تشهد
 باننتاجهما قال المصنف ولغائل ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون
 الصغرى موجبة وان كانت سالبة المحمول والوجبة سالبة المحمول لشيئها
 بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع فان قلت اذا قلنا (ج) ليس (ب) فالسلب ان كان
 جزءاً من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجاً عن المحمول كانت
 سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فتقول السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة
 المحمول الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانما في السلب تصور الموضوع
 والمحمول ثم النسبة اليجابية بينهما ونرفع تلك النسبة في سالبة المحمول فنصور
 الموضوع والمحمول والنسبة اليجابية ونرفعهما ثم نعود ونعمل ذلك السلب على
 الموضوع فانه اذا لم يصدق ايجاب المحمول على الموضوع يصدق سلبه عليه فيكرر
 اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة امور تصور الموضوع وتصور
 المحمول وتصور النسبة اليجابية وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك الامور
 الاربعة مع حمل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة للموضوع فانه قد حمل
 فيها سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا تسميهم يقولون معنى السالبة المحمول
 ان (ج) شيء سلب عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شيئاً سلب عنه (ج)
 وهو شيء سلب عنه (ب) ومعنى السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة
 المعدولة ان (ج) يصدق عليه لا (ب) ويحصل لك من هذا ان السالبة المحمول
 لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعيه السالبة واذا قد تحققت الفرق فاعلم
 ان المصنف انما اورد ذلك الكلام دفعاً لتفصيلين المذكورين اما دفع النقض
 الاجمالي فهو ان الوجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذ لم تكن سالبة المحمول
 اما اذا كانت سالبة المحمول فلشيئها بالسالبة لا يستدعي وجوده واما دفع النقض
 التفصيلي فان السالبة في الشكل الاول لا ينتج اصلاً فانما اذا قلنا لاني من (ج ب)
 وكل ما ليس (ب ا) فعني الصغرى ان الحكم اليجابي مرتفع عن كل (ج) ضرورة
 ارتفاع عقد الحمل في السلب ولا شك ان هذا الرفع ما تكرر في الكبرى فان معناها
 ما صدق عليه سلب (ب ا) فلا يلزم تعدى الحكم والقياس في المثالين المذكورين
 انما انتج لكون الصغرى موجبة سالبة المحمول لاسالبة محصلة والحاصل ان الصغرى
 حتى كانت سالبة لم تكرر النسبة السالبة ومتى تكررت النسبة السالبة لم تكن الصغرى
 سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت فيجوز لا يتم كلام الشيخ لتوقفه

على ان الصغرى موجبة معدولة فتقول كلامه الزامى فان القوم حصرو القضية
المنتملة على السلب في الموجبة المعدولة والسالبة فاذا لم تكن سالبة يلزم ان تكون
موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول متلازمان فانساج الكبرى
مع احدهما بوجب انتاجها مع الاخرى * غاية ما في الباب ان انتاج الموجبة السالبة
المحمول ابرئ واجلى من انتاج السالبة فاننا اذا قلنا كل (ج) ليس (ب) وكل ما ليس
(ب) فقد حكمنا في الصغرى بان (ب) مسلوب عن كل (ج) وفي الكبرى بان
(ا) ثابت لكل ما سلب عنه (ب) فيلزم بالضرورة ان (ا) ثابت لكل (ج)
بخلاف ما اذا بدلنا الصغرى بقولنا لاني * من (ج) فان معناها ان كل (ج) ليس
يصدق عليه (ب) ومعنى الكبرى ان ما صدق عليه ليس (ب) فلا يتبين الاندراج
ههنا لكن اذا صدق كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) صدق كل (ج) يصدق
عليه سلب (ب) وحينئذ يصير الاندراج بينا والنقض الاول وجه دفع آخر وهو
ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق المقدمات والموجبة انما تستدعي وجود
الموضوع اذا كانت صادقة فيحوز ان يكون قولنا الحلاء ليس بوجود موجبة كاذبة
مع انه ينتج بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى موجود والحكم فيها
صادق ولئن سلنا ذلك ولكن لانم ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر
الوجود الخارجى بل مطلق الوجود وهو متحقق ههنا فال صاحب الكشف بعد
ايراد النقض والحق ان الموجبة المستعملة في القياس لا تستدعي وجود الموضوع فانه
اذا صدق نسبة امر الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما وصدق حكم
على كل ما صدق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة
نعم لو فسرنا الموجبة بانها التي حكم فيها بثبوت المحمول لافراد الموضوع الموجودة
في الخارج محققا او مقعدرا يلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل اما ان
فسرها بامر منه كما ذكره الشيخ من انها التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن محققا او مقعدرا فله ذلك اذ لاسماحة في
تفسير الافاظ لكنه لا يمكنه تمهيد ثلاثة قوانين الاول اشتراط اليجاب في صغرى
الاول والثالث لانا اذا قلنا كل معدوم ليس موجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحسوس
ينتج بالضرورة ان كل معدوم ليس بمحسوس مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك
التفسير لاني انعكس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع
ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة الجزئية فان
قولنا بعض المعدوم ليس بوجود سالبة ويلزمها بعض الموجود ليس بمعدوم
والا لصدق كل موجود معدوم هـ * وقد سمعت واحدا من الاذكياء يقول لست
ادري ماذا يصنع هذا الفاضل هل يشترط في صغرى الاول اليجاب اولافان لم

يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط فلا يخلو اما ان يعتبر في الابطال
 وجود الموضوع اولاً فان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوته
 في نفسه بالضرورة وان اعتبر فان لم يعتبر الالوجود المطلق كما اعتبره الشيخ
 فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجي المحقق او المفترى
 وقد بين ان الانتاج في الشكل الاول متحقق مع عدم موضوع الضمري فهذا الاعتراض
 وارد عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع مطلقاً فقد انعدم في الخارج بطريق الاولى
 والذي يقضى منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجي يمكنه
 اشتراط الابطال في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه فاجبته
 بما هو مسبوق بتقديم مقدمة وهي ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجية
 متساوية لاحكام الذهنيات واعتقدوا ان ما فسر به الشيخ القضية ليس منطوقاً على
 جميع القضايا فكلم من قضية لا وجود لموضوعها كفولنا شرك البارى فياير البارى
 تعالى وبعض المعدوم مطلقاً لا موجود ولا محسوس فان هذه امثاله تصدق وموجبات
 مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها اعتراضوا عن ان
 يفسروا القضية بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية
 حقيقية واستعملوها في الاحكام فكما ان القضية تعتبر تارة مطلقاً واخرى خارجية
 او حقيقية كذلك القياس يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجية المحققة
 او المقدرة والمتأخرون كما خصصوا مفهوم القضية الخارجية والحقيقية خصصوا
 الاحكام في العكس والتناقض والقياس بهما ايضا اذ اثبت هذا التقرير فنقول
 صاحب الكشف اشترط ايجاب الصغرى لافى مطلق القياس بل في قياس الخارجية
 والحقيقيات واعتبر وجود الموضوع فيهما على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية
 عامة واعتبر مطلق القياس ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بموجود يتج في القياس
 المطلق وليس موجبا وكذلك بعض المعدوم بعدم يجب ان يصدق في العكس وليس
 بايجاب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فانه خصص الاحكام الخارجية وتلك
 القضايا لا تصدق لاجارية ولا حقيقة هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعد
 مساعدته والحق ان الاشكالات مندقعة اما الاول فلان الصغرى موجبة سالبة المحمول
 وقد عرفت انها لا تستدعي وجود الموضوع واما الثاني فلانه ان اراد بالمعدوم في
 قولنا بعض الابعاد معدوم في الخارج والذهن فلام صدقه وان اراد به المعدوم
 في الخارج فالعكس ايضا صادق لوجود الموضوع في الذهن واما الثالث فهو بين الفساد
 لان انعكاس مادة من مواد القضية لا يستلزم انعكاسها وانما وردت هذه الابهام وان لم يكن
 لها عين ولا اثر في الكتاب تبينها على بعض ما جملة المتأخرون سببا لتغيير الاصطلاحات

وقال الامام في المحل
لا يشترط وجود
الموضوع في المدولة
لان عدم المحمول
الموجود ان صدق
على الموضوع
المعدوم فذاك هو الاقصد
صدق هو عليه ولزم
المحال وهو المطلوب
وجوابه ان الصادق
حيث السالبة المدولة
وهي اعم من الموجبة
المحصلة فلا تستلزم
مهما وقال في شرح
الاشارة الى الابطال
الاهلي موضوع
موجود محقق او متخيّل
لكنه قال ايضا ثبوت
الشيء لغيره فرع ثبوت
في نفسه فلم يكن
المصدولة موجبة
وجوابه ان المستبر
في الموجبة وجود
ذات الموضوع
لا وصف الموضوع
والمحمول وقد يصدق
امر عدمي على
موجود

وانت تعلم فيها من الاطائف والفوائد (قوله قال الامام في المحل لا يشترط وجود الموضوع) لما اعتبر وجود الموضوع في الابطال دون السلب اعترض الامام عليه في المحل وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المدولة لان عدم المحمول الوجودي كالا بصير اما ان يصدق على الموضوع المعدوم اولا يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة المولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطاً فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لامتناع خلو الموضوع عن التيقين فيلزم اتصاف المعدوم بالامر الوجودي وهو محال وعلى تقدير تسليمه فالملطوب حاصل لانه اذا لم يخرج الابطال المحصل الى وجود الموضوع فالابطال المدول بطريق الاولى وجوابه اما لانم انه لو لم يصدق عدم المحمول الوجودي على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه فان تقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها وقال في شرح الاشارات لا بد للموضوع في الموجبة من وجود متحقق او تخيل فهذا الكلام يتناقض في الظاهر ما ذكره في المحل من انه لا حاجة للمدولة الى وجود الموضوع ولكنه قال ايضا في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه لان الشيء ما لم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المدولة موجبة فيندفع التناقض الا ان هذا الكلام ضعيف لان المتبر في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العدمي على الوجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان اللاكاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الابطال الى وجود الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدما لكان ثابتاً معدوماً وانه محال لا نقول لان صدق تلك الموجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويجوز حل الاعداد على الموجودات لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبة فلا يتحمل ان يعتبر في السالبة ايضا اولم يعتبر واما ما كان يلزم ان لا يكون بين الابطال والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فلجواز ارتقاها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حيث من موضوع الموجبة فيجوز صدق الابطال الكلي على جميع الافراد الموجودة والسلب الجزئي عن الافراد المعدومة لا نقول لما كان السلب رفع الابطال والابطال ليس الاعلى الموضوع الوجود فالسلب ايضا ليس وارداً الاعلى لكن صدقه لا يتوقف على وجوده فوجود الموضوع معتبر في الحكم لافي الصدق وقد مرت الاشارة اليه

وقد يدبر المدول في الموضوع مع قوله ﴿ ١٤١ ﴾ القائمة ويرقى يتدو بين السلب يتقدم حرف السلب على

في تحقيق السالبة (قوله وقد يعتبر المدول في الموضوع) المتبر من المدول ما في جانب المحمول لان الحكم بالحقيقة على ذات الموضوع والذي في الذكر سواء كان وجوديا او عدميا هو وصف الموضوع واختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الذات واما المحمول فلما كان مفهومه فاختلافه بكونه وجوديا او عدميا يؤثر في حال القضية فالمعتبر انما هو عدوله وتخصيله على انه ربما يعتبر المدول في جانب الموضوع مع انه قليل الفائدة ويرقى بين الموضوع المدول وبين السلب بان القضية ان كانت مسورة فان تقدم حرف السلب على السور كان سلبا محصلا كقولنا ليس كل انسان كانا وان تأخر عنه كان معدولا كقولنا كل لاجي جاد كما في الرابطة وان لم تكن مسورة فان افترن بالموضوع لفظة ما او ما في معناه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولا كقولنا ما هو لاجي او الذي ليس بجي جاد وان لم يفترن به شيء من هذه الامور كان الامتياز اما بالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالمدول والبعض بالسلب والوضع الطبيعي للقضية ان يجاور السور الموضوع لانه لبيان كية إيراد الرابطة المحمول اذهي ربطه بالموضوع والجهة الرابطة لانها لبيان كيفية نسبة المحمول وحرف السلب المحمول في القضية الثانية والرابطة في الثلاثية والجهة في الرابعة والالم يكن السلب واردا على ما ائتمه الاسباب نم لو تأخر حرف السلب عن الجهة فكانت القضية سالبة موجهة بتلك الجهة وفرق ما بين سلب الضرورة وضرورة السلب وسلب الامكان وامكان السلب وسلب الاطلاق واطلاق السلب فاقول مراتب القضية ان يكون ثنائية فتعبر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ثم يقرن بها الجهة فتصير رابعة وانما لم يحصل اعتبار السور خاسية كما جعلت باعتبار الجهة رابعة لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لابد لها من كيفية من الضرورة والدوام ومقابلتهما بخلاف السور لانه غير لازم كما في الممثلة والتخصية ولانه ليس له اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جميع الافراد او بعضها وهو الموضوع بالحقيقة بخلاف الجهة والى هذا اشار الشيخ في النفا بقوله فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور يدل على كية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع (قوله الفصل الخامس في الجهة) هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولابد من تحقيق الجهة اولا وكل نسبة بين المحمول والموضوع سواء كانت تلك النسبة ايجابية او سلبية لها كيفية في نفس الامر من الضرورة والدوام ومقابلتهما اى الالضرورة والادوام لاعلى معنى ان كيفية النسبة محصورة في الاربعة وان كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك بل على معنى ان الكيفية منحصرة في الضرورة والالضرورة باعتبار وفي الدوام

الكيفية موجبة رابعة ومتوعدة ومقابلتهما مطلقا وقد يقال في جهة القضية وما يدونها من

السلب على السور
كما في الرابطة فاذا
افترن به لفظة ما او ما
في معناه جعله ايجابيا
فوضع القضية
الطبيعي ان يجاور
السور الموضوع
والرابطة المحمول
وحرف السلب
المحمول في الثانية
والرابطة في الثلاثية
والجهة في الرابعة
ولم يجعل القضية
خاسية باعتبار السور
كما جعلت رابعة باعتبار
الجهة مع خروجها
عنها لزوم الجهة
ايها دونه من
الفصل الخامس
في الجهة وفيه مباحث
الاول في القضية
الموجهة كيفية نسبة
محمول القضية الى
موضوعها
بالضرورة والدوام
ومقابلتهما في نفس
الامر تسمى مادة
وعنصرا والافظ
الدال عليه او حكم
العقل بها جهة ونوطا
والقضية التي فيها
الجهة اى الدال على

نؤمن بالضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع وهي ١٤٢ نجس الاولى الضرورة الازلية الثانية

الضرورة الذاتية
اي الحاصلة مادامت
ذات الموضوع
موجودا اما مطلقة
او مقيدة بنفي
الضرورة والادوام
الازليين والقسم
الاول اعم من الثاني
وهو من الثالث
والضرورة الازلية
اخص من الاول
ومبينة للآخرين
الثالثة الضرورة
الوصفية اي الحاصلة
من وصف الموضوع
اما مطلقة او مقيدة
ينفي الضرورة الازلية
او الذاتية او بنفي
الدوام الازلي او
الذاتي والقسم الاول
اعم من الاربعة
الباقية والثاني من
الثالثة الباقية والثالث
والرابع من الخامس
ويشملها عموم من
وجه وكذا بين
الضرورة الوصفية
والذاتية اذ الضرورة
الذاتية قد لا تكون
بشرط الوصف بان
لا يكون للوصف
مدخل في الضرورة
نعم لو اريد بالضرورة

والادوام باعتبار آخر وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية
وعنصرها واللفظ الدال عليها في القضية المفروضة او حكم العقل بها في القضية
المعقولة تسمى جهة ونوعا فالقضية اما ان يكون الجهة فيها مذكورة او لا يكون
فان ذكرت فيها الجهة تسمى موجبة ونوعه لاشتغالها على الجهة والنوع
وربما ية لكونها ذات اربعة اجزاء وان لم تذكر فيها تسمى مطلقة وقد يخالف جهة
القضية مادتها كما اذا قلنا كل انسان حيوان بالامكان فالمادة ضرورية والجهة لضرورة
لا يقال للمادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال عليها او حكم العقل
بانها هي الكيفية الثابتة في نفس الامر فلما خالفت الجهة المادة لم تكن دالة على الكيفية
في نفس الامر بل على امر آخر ولم تكن حكم العقل بل حكم الوهم فانا اذا قلنا كل
انسان كاتب بالضرورة فالكيفية التي للنسبة بينهما في نفس الامر هي الامكان والضرورة
لا تدل عليهما لانا نقول لانهم ان الجهة لو لم تطابق المادة لم تكن دالة على الكيفية
في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة اللفظية
قطعية حتى لا يمكن تخلف المدلول عن الدال ولم يجر عدم مطابقة حكم العقل
وليس كذلك بل الجهة ما يدل على كيفية في نفس الامر وان لم يكن تلك الكيفية متحققة
في نفس الامر وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقا او لم يكن هذا على رأي المتأخرين
واما على رأي القدماء من المنطقيين فالمادة ليست ككيفية كل نسبة بل ككيفية النسبة
الايجابية ولا كل كيفية نسبة ايجابية في نفس الامر بل ككيفية النسبة الايجابية
في نفس الامر بالوجوب والامكان والامتناع وهي لا تختلف بايجاب القضية
وسلبها وقد سبقت الاشارة اليها والجهة انما هي باعتبار الاعتبار فان الاعتبار بما
يعتبر المادة او امرا اعم منها او اخص او مبينا ويعبر بها تصويره واعتبره بعبارة هي
الجهة فعلى هذا قد يخالف المادة الجهة في القضية الصادقة بخلاف الاصطلاح
المأخوذ ولا يرى تغيير الاصطلاح سببا حاملا عليه (قوله ونحن نفني بالضرورة)
الضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع
او امر منفصل عنه فان بعض المقارفات لو اقتضى الملازمة بين امرين يكون احدهما
ضروريا للآخر وان كان امتناع انفكاكه عنه من خارج فان قلت هذا التعريف
لا يقابل ضرورة السلب فلا يكون منعكسا فنقول المراد ضرورة الايجاب وضرورة
السلب انما تعلم منه بللقيقة كما علمونا بواقى المحصورات من مفهوم الموجبة الكلية
او المراد استحالة انفكاك نسبة المحمول عن الموضوع فيدخل فيه ضرورة السلب
وانما قلنا نحن نفني لان قوما يفسرونها باخص منه وهو استحالة انفكاك المحمول
عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس يعمد في موارد الاستعمال فانهم يذكرون
للممكن خاصة وهي انه لا يلزم من فرض وقوعه محال ويستعملونها في الاحكام فلو فسر

الوصفية الحاصلة مادام الوصف كانت اعم من الذاتية مطلقا لم يمتاها من (الضرورة)

الضرورة بما فسروا به كان الممكن ما لا يمتنع انفكاكه عن الموضوع لذاته فيجوز
 ان يمتنع انفكاكه عنه لانه خارج فلو فرض وقوعه لزم المحال فان قلت هب
 ان هذا القيد لا يستبر في الضرورة الا ان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب
 الضرورة المطلقة وهي التي نسبة المحمول فيها ضرورية في جميع اوقات ذات
 الموضوع على ذلك التقدير وسلب الضرورة المحققة في جميع الاوقات صادق حيث
 ثبتت الضرورة في بعض الاوقات فاذا كان الممكن بهذا المعنى بمنحها بحسب الغير
 في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه يلزم محال فتغير التفسير لا يصدى بطائل فتقول
 معنى لزوم المحال للممكن انه كما فرض وقوعه يتحقق محال فاذا اخذنا الضرورة
 بالمعنى الاعم لم يكن الممكن بحيث كما فرض وقوعه يتحقق المحال وثبوت المحال من
 الممكن في بعض الاوقات لا ينافي في ذلك وفي هذه العناية نظر لان هؤلاء القوم لم يفسروا
 مطلق الضرورة بما ذكر بل الضرورة المطلقة واعتبار قيد زائد في الاخص لا يوجب
 اعتباره في الاعم على ان ذلك القيد لو لم يمتبر في الضرورة المطلقة لم ينافك الدوام عن
 الضرورة لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في
 مادة الوجوب فظاهر وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام المدم
 والدائم الوجود واجب الوجود لغيره لان الشيء ما لم يجب له وجوده اذ وجد وجب فان كل
 ممكن فهو محقق بوجوده بين وجوب سابق ووجوب لاحق والدائم المدم يمتنع لغيره
 فان الشيء ما لم يجب عدمه لم يعدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم عاتله التامة وعلى
 كلا التقديرين لا يكون الدوام الاعم الوجوب وعلى هذا يساوى الدوام
 والضرورة بحسب الصدق وكذلك الاطلاق والامكان لان تقيضي المتساويين
 متساويان ويختل اكثر الاحكام في العكس والتناقض والاختلاط ثم الضرورة
 نجس الاولى الضرورة الازلية وهي الحاصلة ازلا وابدا كقولنا الله عالم بالضرورة
 الازلية والازل دوام الوجود في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل الثانية
 الضرورة الذاتية اي الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودة وهي اما مطلقة كقولنا
 كل انسان حيوان بالضرورة او مقيد بنى الضرورة الازلية او بنى الدوام الازلي
 فانقسم الاول وهو الضرورة المطلقة اعم من الثاني وهو الضرورة المقيدة بنى الضرورة
 الازلية فان المطلق اعم من المقيد والثاني اعم من الثالث لان الدوام الازلي اعم من الضرورة
 الازلية فان مفهوم الدوام يشمل الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومتى
 امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع ازلا وابدا يكون ثابتا له في جميع الازمنة ازلا وابدا
 وليس يلزم من الثبوت في جميع الازمنة امتناع الانفكاك فيكون بنى الضرورة الازلية اعم
 من بنى الدوام الازلي والمقيد بالاعم اعم من المقيد بالاختصاص لانه اذا صدق المقيد بالاختصاص
 صدق القيد بالاعم ولا ينعكس وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المقيد بالقييد الاعم

٦ قبح عكس الازمنة
 الضرورة بحسب
 وقت معين او غير معين
 اما مطلقا او مقيدا
 بنى الضرورة الازلية
 او الذاتية او الوصفية
 او بنى الدوام الازلي
 او الذاتي او الوصفي
 وعلى كل تقدير فهو
 وقت الذات [او]
 الوصف فهذه ٢٨
 فصلا انما حسنة
 الضرورة بشرط
 المحمول ولا فائدة
 فيها لضرورة
 كل محمول بشرط
 وجوده للموضوع
 قال الشيخ في الاشارات
 الضرورية المطلقة
 هي الازلية وقال
 في غيرها هي الذاتية
 ولا تطلق في غيرهما
 لاستتالها على زيادة
 هي كالجزء من المحمول
 من

انما يكون اعم اذا كان اعم مطلقا من القيدن اومساويا للقيد الاعم اما اذا كان
 اخص من القيد الاخص كالناطق الحساس والناطق النامي اومساويا للقيد الاخص
 كالناطق الكاتب والناطق الحساس فهما متساويان واذا كان اعم منهما من وجه
 فيحصل العموم كالابيض الناطق والابيض الحساس ويحتمل التساوي كما فيا نحن
 بصدده فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية المقيدة بنى الدوام الازلى صدقت المقيدة
 بنى الضرورة الازلية وهو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع
 نى الضرورة الازلية ولم يصدق معها نى الدوام الازلى صدقت الضرورة
 الذاتية مع الدوام الازلى والضرورة الذاتية هي الضرورة الحاصلة مادامت
 ذات الموضوع موجودا لكن ذات الموضوع ههنا موجودا لا وابدا لحقى الدوام
 الازلى فتكون الضرورة حاصلة ازلا وابدا وقد كانت مقيدة بنى الضرورة الازلية
 ههنا والضرورة الازلية اخص من الاولى اى الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة
 متى تحققت ازلا وابدا بتحقيق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح
 هذا في الایجاب واما في السلب فهما متساويان لانه متى سلب المحمول عن الموضوع
 مادامت ذاته موجودة يكون مساويا عنه ازلا وابدا لامتناع ثبوته له في حال العدم
 ومباينته للاخرين اما ما بينهما للقيدة بنى الضرورة الازلية فظاهرا واما ما بينهما
 للقيدة بنى الدوام الازلى فظاهرا بين نقيض العام وعين الخاص الثالثة الضرورة
 الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وتطلق على ثلاثة معان
 ١ الضرورة مادام الوصف اى الحاصلة في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف
 العنواني كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتب بالضرورة بشرط
 الوصف اى يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب مفكر الاصاب
 بالضرورة مادام كاتب بالضرورة لاجل الوصف اى يكون الوصف منشأ
 الضرورة كقولنا كل متعجب يحتاج بالضرورة مادام متعجبا والاولى اعم من الثانية
 من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات اووصفا
 لازما لها كقولنا كل انسان اوكل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاولى بدون
 الثانية في مادة الضرورة اذا كان العنوان وصفا مفارقا كما اذا قيل الموضوع بالكاتب
 وبالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مفارق كما في قولنا
 كل كاتب مفكر الاصاب فان تحرك الاصابع ضروري لكل ماصدق عليه الكاتب
 بشرط اتصافه بالكاتبة وليس بضروري في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست
 ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع التابع
 لها ضروريا وكذلك النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اعم من الثالثة
 لانه متى كان الوصف منشأ الضرورة يكون للوصف مدخل فيها ولا يعكس

كما اذ قلنا في الدهن الحار بعض الحار ذا ثب بالضرورة فإنه يصدق بشرط وصف
الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذلك الدهن اذا لم يكن له دخل في الذوبان وكفى
الحرارة فيه كان الحبر ذاتيا اذا صار حارا فقلوه الضرورة الوصفية اى الحاصلة
من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط الوصف فإنه لما كان الوصف
مدخل فيها كانت حاصلة منه في الجملة وهى اما مطلقة او مقيدة بنى الضرورة الازلية
او بنفس الذاتية او بنى الدوام الازلى او بنى الدوام الذاتى والقسم الاول اعم من الاربعة
الباقية لان المطلق اعم من المقيد والثانى وهو المقيد بنى الضرورة الازلية اعم من الثلاثة
الباقية لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلى والدوام
الذاتى فحتى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي واحد من هذه الجهات صدقت مع
نفي الضرورة الازلية والاصدقت مع ثبوتها فتصدق مع الجهة المفروض انتفاؤها
وليس يلزم من صدق الضرورة الوصفية مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي
وحدة منها بلواز تحققها مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث والرابع اعم من انخاص
لانه متى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي الدوام الذاتى صدقت مع نفي الضرورة
الذاتية اومع نفي الدوام الازلى والاصدقت مع تحققهما فيصدق مع تحقق الدوام
الذاتى هف وليس متى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية اومع نفي الدوام الازلى
صدقت مع نفي الدوام الذاتى بلواز ثبوتها مع انتفاؤها وبينهما اى بين الثالث
والرابع عموم من وجه لتصادقهما في مادة معلوم عن الضرورة والدوام وصدق
الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجرد عن الضرورة وبالعكس في مادة الضرورة
المجردة عن الدوام الازلى وكذا بين الضرورة الوصفية بالمعنى المذكور والضرورة
الذاتية عموم من وجه اذا الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون
لوصف مدخل في الضرورة فلا تصدق الضرورة المشروطة حينئذ وقد تكون
بشرط الوصف اذا اتحد الوصف والذات فيتصادقان وقد يفابر الوصف
الذات ولا يكون لضرورة متحققة في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطة
بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الضرورة الحاصلة مادام الوصف
كانت اعم من الذاتية لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع
اوقات الوصف من غير عكس الرابعة الضرورة بحسب وقت امامين ~~كقولنا~~
كل قمر مضاف بالضرورة وقت الحيلولة واما غير معين لاعلى معنى ان عدم التعيين
معتبر فيه بل على معنى ان التعيين لا يمتريه كقولنا كل انسان متعسف بالضرورة
في وقت ما وعلى التسديرين فهى اما مطلقة وتسمى وقتية؛ مطلقة ان تعين الوقت
ومشترطة مطلقة ان لم تعين واما مقيدة بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلى او الذاتى او الوصفى فهذه اربعة عشر فصلا وعلى التقادير

فالوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كإصر في المائلين واما وقت الوصف او تكون النسبة ضرورية في بعض اوقات اتصاف ذات الموضوع بالوصف الفلواني كقولنا كل مقتذام في وقت زيادة الغذاء على بل ماتحلل وكل باطلال للعداء وقتا مامن اوقات كونه ناميا فالاقسام تبلغ ثمانية وعشرين والضابط في النسبة ان المطلق اعم من المقيد والمقيد بالقييد الا اعم اعم بساء على الطريقة التي سلكتها فيما قبل على ما يلوح بادنى التفات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين اخص من نظيره من السبعة بحسب الوقت الغير المعين فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون ضروريا في وقت ما ولا يعكس وكل واحد من الاربعة عسر بحسب وقت الذات اعم من نظيره من الاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ما هو ضرورى في وقت الوصف فهو ضرورى في وقت الذات ضرورة ان وقت الوصف اوقت الذات من غير عكس والدر في صيرورة ما ليس بضرورى ضروريا في وقت ان الشيء اذ كان منتقلا من حال الى حال ومنه الى آخر وهلم جرا فربما يؤدي ذلك الانتقالات الى حالة تكون ضرورية له بحسب مقتضى الذات ومن ههنا يعلم انه لا بد ان يكون للوقت مدخل في الضرورة ولذات الموضوع ايضا كما ان القمر مدخلا في ضرورة الانخفاف فانه لما كان بحيث يمتس النور من الشمس وتختلف تشكلاته بحسب اختلاف اوضاعه منها ولهذا ولحيلولة الارض وجب انخساف الحامسة الضرورة بمرط المحمول وهي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بمرط الثبوت او السلب ولا فائدة فيها لان كل محمول فهو ضرورى للموضوع بهذا المعنى وور بما بين حصر الضرورة في الاقسام الخمسة بانها اما مطلقة لم يعتبر فيها شرط او مسروطة والاولى هي الارلية والثانية اما ان يكون شرطها داخلا في القضية او خارجا عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او المحمول والمتعلق بالموضوع اما بذاته وهي الذاتية او بوصفه وهي الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات فهي التي بشرط المحمول والخارج مدين او غير معين واما ما كان فهي التي بحسب الوقت واستعمل ن هذا حصر متسرا لانه لا يتخلو من ضبط مائما اذ قيل ضرورة او ضرورة مطلقة او قيل كل (ح) بالضرورة وارسلت غير مقيدة بامر من الامور فعلى اية ضرورة يقال فالسبح في الاشارات على الضرورة الارلية وقال في النقاء على الضرورة الذاتية وانما لم تطلق الضرورة المتعلقة على غيرهما لان غيرهما من الضروريات مستعمل على زيادة في الوصف والوقت هي كالجزء من المحمول فلذا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة فمتحرك الاصابع حالة الاتصاف بالكتابة ضرورى الثبوت للكاتب وكذا اذا قلنا كل فر منخسف وقت الحيلولة بالضرورة فلا انخساف في هذا

والدوام ثلاثة الاول الازلي اما مطلقا ١٤٧ او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية الثاني

الذاتي اما مطلقا

او مقيدا بنى

الضرورة الازلية

او الذاتية او الوصفية

او بنى الدوام الازلي

الثالث الوصفى اما

مطلقا او مقيدا بنى

الضرورة الازلية

او الذاتية او الوصفية

او بنى الدوام الازلي

او الذاتي فهو ثلث

عشر قضية ونسبة

بعضها الى بعض

بالعموم والخصوص

مطلقا او من وجه

يعرف من الباحث

السابقة من

واللا ضرورية

هو الامكان وهو اربعة

الاول الامكان العامي

وهو سلب الضرورة

المطلقة عن احد

طرفي الوجود والعدم

وهو المخالف للحكم

وهو المستعمل عند

الجمهور الثاني الامكان

الخاصي وهو سلبها

عن الطرفين جميعا

وهو المستعمل عند

الحكام والمواجب

ثالث مادة الوجود

والامكان والامتناع

ولا يمتنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لكون الاول عام

الوقت ضروري فان قلت شرط وجود الذات ايضا كالجزم من المحمول فاننا اذا قلنا
كل انسان حيوان بالضرورة مادام الانسان موجودا فالحوان في اوقات وجود
الانسان ضروري فتقول وجود ذات الموضوع شرط لانعقاد القضية بالضرورة
فهو انما يجب لان جهة الضرورة بل من جهة القضية بخلاف سائر الضرورات
(قوله والدوام ثلثة) أقسام الاول الدوام الازلي وهو ان يكون المحمول ثابتا
للموضوع او مسلو بانه ازلا وابدا كقولنا كل فلك متحرك بالدوام الازلي الثاني
الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول ثابتا او مسلو مادام ذات الموضوع موجود
اما مطلقا كقولنا كل زنجبي اسود دائما او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية
او الوصفية او بنى الدوام الازلي الثالث الدوام الوضعي وهو ان يكون الثبوت
او السلب مادام ذات الموضوع موضوعا بالوصف العنواني اما مطلقا كقولنا كل احمى
فهو غير كاتب مادام اميا او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلي او الذاتي ونسبة بعضها الى بعض والى باقى الضرورات غير
خافية لمن احاط بما تقدم ببعض الاحاطة (قوله واللا ضرورة هو الامكان وهو
اربعة) للضرورة وهو الامكان مقول بالاشتراك على اربعة معان احدهما الامكان
العامي وهو سلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن احد طرفي الوجود والعدم
وهو الطرف المخالف للحكم وربما يفسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب الامتناع
عن الطرف الموافق فان كان الحكم الايجاب فهو سلب ضرورة السلب او سلب
امتناع الايجاب وان كان الحكم السلب فهو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع
السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس
بضروري او ثبوت الحرارة للنار ليس بامتنع واذا قلنا لاشئ من الحار يبارد بالامكان
كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري او سلبها عنه ليس بامتنع وانما
سمى امكانا عاما لانه السهل عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس
بامتنع وما ليس بممكن الممتنع ولما قابل سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة ذلك
الطرف انحصرت المادة بحسب هذا الامكان في الضرورة واللا ضرورة فان قلت
الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الموجهات فلو كانت الضرورة متقابله لكان قسم
الاشئ قسمياله وانه محال قلت له اعتبار ان من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يعم
الموجهات ومن حيث نيتي الى الايجاب والسلب فيقابله الضرورة لانه ان كان امكان
الايجاب قابله ضرورة السلب وان كان امكان السلب قابله ضرورة الايجاب
وانما هو الامكان الخاصي وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اى الطرف
المخالف للحكم والموافق جميعا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشئ
من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعتهما ان سلب الكتابة عن الانسان

ولا يمتنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لكون الاول عام

١- الثالثة الامكان
الاخص وهو سلب
الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية
عن الطرفين الرابع
الامكان الاستقبالي
والاول اعم ثم الثاني
والثالث اخص
من الرابع ومن شرط
في امكان الوجود
في الاستقبال العدم
في الحال وبالعكس مع
ان يمكن الوجود هو
يمكن العدم فقد
شرط الوجود
والعدم في الحال
من

واجبا بها له ليسا بضرور بين فهما متحدان في المعنى لتركيب كل منهما من امكانين عامين
موجب وسلب والفرق ليس الا في اللفظ وانما سمى خاصا لانه المستعمل عند الخاصة من
الحكما فانهم لما بدأوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو مائس بمتنع ان لا يكون
واقعا على الواجب وعلى مائس بواجب ولا بمتنع والممكن ان لا يكون وهو مائس
بمتنع ان لا يكون واقعا على المتنع وعلى مائس بواجب ولا بمتنع فكان وقوعه في حالتيه
على مائس بواجب ولا بمتنع لازما فاطلقوا اسم الامكان عليه بطريق الاول فحصل له
قرب الى الوسط بين طرفي الایجاب والسلب وصارت المواد بحسبه ثلثة اذ في مقادله
سلب ضرورة الطرفين ضرورة احد الطرفين وهي اما ضرورة الوجود اى الوجوب
واما ضرورة العدم اى الامتناع ولا تمتنع تنمية الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما
من العموم وانخصوص فانه متى سلب الضرورة عن الطرفين كانت مساوية عن
احدهما من غير عكس وانتهى الامكان الاخص وهو سلب الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الحواص وانما اعتبروه لان
الامكان لما كان موضوعا بازاء سلب الضرورة فكل ما كان اخفى عن الضرورة كان
اولى باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانهما اذا كانا خالين عن الضرورات
كانا متساويي النسبة والاعتبارات بحسبه سبعة اذ في مقابلة سلب هذه الضرورات
عن الطرفين ثبوت احدهما في احدي الطرفين وهي اما ضرورة الوجود
بحسب الذات او ضرورة العدم بحسب الذات او ضرورة الوجود بحسب الوصف
او ضرورة العدم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب الوقت او ضرورة
العدم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين
فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا يمكنس ورابعها الامكان الاستقبالي وهو امكان
يختبر بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومات الثلث بحسبه الا ان
الظاهر من كلام صاحب الكشف والمصنف اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو
الامكان العام اعم من البواقي ثم الثاني اى الامكان الخاص اعم من الباقيين والثالث
وهو الامكان الاخص اخص من الرابع لانه متى تحقق سلب الضرورة بحسب جميع
الاقولت تحقق سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل من غير عكس لجواز تحقق
الضرورة في الماضي او الحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي هو الغاية
في صرافة الامكان فان الممكن الحقيقي مالا ضرورة فيه اصلا لافي وجوده
ولا في عدمه فهو مبين للطلق لان المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل
فيصكون مستغلا على ضرورة ما لم سمعت ان كل شئ يوجد فهو محفوف بضرورة
سابقة وضرورة لاحقة بمرط المحمول ثم كل شئ يفرض فاحد طرفيه اى وجوده
وعدمه يكون متعينا في الزمان الماضي وزمان الحال ولن لم يحصل لانه علم بخلاف

الزمان المستقبل فانه لا يتبين انه وجودا ولا يوجد لا بحسب علمنا فقط بل في نفس الامر
ايضا لان تعين احد طرفيه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك
الزمان ولان التعين اما بموجب الامر في نفسه واما بوجود السلب المعين لميليس بحسب
بذاته ان يتبين ولا يجاب هناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي
والحال مستعمل على ضرورة وجود او عدم وافتقار الضرورة بشرط المحمول
واما بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا يستعمل على ضرورة اصلا فنلوازم الامكان
الحقيقي الصرف اعتبارا به بالقياس الى زمان الاستقبال فالامكان الاستقبال
هو سلب الضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حاق الوسط بينهما
هكذا حققه السبح في الشفاء وعلى هذا تكون الاعتبارات بحسبه ثلاثة ضرورة
ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف العدم وسلب الضرورة عنهما وهو
انحص من الثالث بحسب المفهوم لان كل ما انتفى فيه سائر الضرورات انتفى فيه
الضرورات الذاتية والوصفية والوقفية ولا ينمكس لجواز استغاله على ضرورة
واما بحسب الصدق فيبينهما مساواة لان كل ما انتفى فيه الضرورات الثلاث فهو
بالنظر الى الاستقبال لضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثلاث فبسا لضرورة
واما الضرورة بشرط المحمول فلا نهما وجدت بعد ومن شرط في امكان الوجود
في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس اي شرط في امكان العدم في الاستقبال الوجود
في الحال فلان منه ان ضرورة احد الطرفين في الحال يتا في امكانه في الاستقبال فقد
شرط الوجود والعدم في الحال لان يمكن الوجود في الاستقبال يمكن العدم فيه بل
الواجب في اعتباره عدم الالتفات الى الوجود والعدم في الحال والاقتصار على اعتبار
الاستقبال (قوله وقد نفي بعضهم الامكان) من الناس من قدره في الامكان بانه لو
تحقق الامكان لزم احد الامرين وهو اما ان يكون الواجب يمكن العدم واما ان يكون
يمنع الوجود وكلاهما محال بيان الملازمة ان الامكان ان صدق على الواجب لزم
الامر الاول لان ما يمكن وجوده امكن عدمه وان لم يصدق على الواجب يلزم الامر
الثاني لان ما ليس يمكن يمنع وجوبه انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلان انه
ان صدق على الواجب امكن عدمه لتساوله الواجب على ما مر وان اراد الامكان
الخاص فلان انه لو لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللازم ثبوت احدى
الضرورتين وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ومنهم من نفي الامكان الخاص بان الممكن
اما ان يكون موجودا او معدوما او اما كمالا فلا يمكن اما اذا كان موجودا فلا امتناع
عدمه والا يمكن اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا امكان واما
اذا كان معدوما فلا امتناع وجوده فيكون عدمه ضروريا فلا يكون ممكنا وجوابه
ان الضرورة الخاصة في حال الوجود او العدم هي الضرورة بشرط المحمول

وقد نفي بعضهم
الامكان بانه ان صدق
على الواجب كان
يمكن العدم الا كان
ممتمنا وجوبه انه
لا يلزم من صدق
الامكان العام امكان
العدم ولا من نفي
الامكان الخاص
الامتناع ونفي آخر
الامكان الخاص
بان الشيء ان كان
موجودا امتنع عدمه
وان كان معدوما
امتنع وجوده وجوابه
ان الضرورة الخاصة
في حال الوجود
والعدم هي الضرورة
بشرط المحمول
وليس الامكان في
مقابلها من

وَقَرَّ قِيَمَ بَيْنَ الْإِمْكَانِ وَالْقُوَّةِ الْقِسْمِيَّةِ لِلْفَعْلِ فَإِنْ مَا بِالْقُوَّةِ ﴿ ١٥٠ ﴾ لَا يَتَكُونُ بِالْفَعْلِ وَلَا يَتَكُونُ

إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ
مَنْ

وَلِلْدَوَامِ أَمَّا لِلدَوَامِ
الْفَعْلُ وَهُوَ الْوُجُودِي
الِلْدَائِمِ أَوْ لِلدَوَامِ
الضَّرُورَةِ وَهُوَ
الْوُجُودِي اللَّائِي
ضَرُورِي مَنْ

الثَّانِي فِي الْمَطْلَقَةِ
وَنَعْنِي بِهَا الْمَشْتَرَكُ
بَيْنَ الْمَوْجِهَاتِ
الْفَعْلِيَّةِ وَهِيَ الَّتِي
نِسْبَةُ الْحَصُولِ فِيهَا
إِلَى الْمَوْضُوعِ نِسْبَةً
بِالْفَعْلِ لَا الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ
الْمَوْجِهَاتِ وَلَا يَتَنَبَّهُ
تَحْيِيَةً مُقَيَّدَةً بِاسْمِ
الْمُطْلَقِ إِذَا غَلَبَ ذَلِكَ
الْمُقَيَّدُ وَقَدْ يُقَالُ
الْمَطْلَقَةُ لِلْوُجُودِيَّةِ
الِلْدَائِمَةِ أَوْ لِلْعَرَفِيَّةِ
وَهِيَ الَّتِي فِيهَا الدَّوَامُ
الْوَصْفِيُّ لِقَهْمِ أَهْلِ
الْعَرَفِ مِنَ السَّابِقَةِ
الْمَطْلَقَةِ ذَلِكَ قَالَ
الْإِمَامُ إِذَا قُلْنَا كُلُّ
(جِب) بِالْإِمْكَانِ
فَإِنْ كَانَ الْإِمْكَانُ
جِهَةً كَانَتْ النِّسْبَةُ
فَعْلِيَّةً وَلَمْ يَنَاقِضْ
الْمُحْتَمَلَةَ الصَّرُورِيَّةَ

وَالْإِمْكَانُ لَيْسَ فِي مَقَابِلِهِ فِي مَقَابِلِهِ الْضَّرُورَةُ الذَّاتِيَّةُ (قَوْلُهُ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِمْكَانِ
وَالْقُوَّةِ) يُطْلَقُ الْإِمْكَانُ بِالِاتِّزَاعِ عَلَى سَلْبِ الْضَّرُورَةِ كَمَا تَقَدَّمَ وَعَلَى الْقُوَّةِ الْقِسْمِيَّةِ
لِلْفَعْلِ وَهِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ وَلَيْسَ بِكَأَنَّ كَانَ الْفَعْلُ هُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ
مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ وَهُوَ كَأَنَّ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهِ الْأَوَّلِ أَنْ مَا بِالْقُوَّةِ لَا يَكُونُ
بِالْفَعْلِ لَكُونِهَا قِسْمِيَّةٌ لَهُ بِخِلَافِ الْمُمْكِنِ فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَكُونُ بِالْفَعْلِ الثَّانِي أَنْ الْقُوَّةَ
لَا تَتَكَبَّرُ إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ فَلَا يَكُونُ الشَّيْءُ بِالْقُوَّةِ فِي طَرَفٍ وَجُودِهِ وَعَدَمِهِ بِخِلَافِ
الْإِمْكَانِ فَإِنَّ الْمُمْكِنَ أَنْ يَكُونَ مُمْكِنًا أَنْ لَا يَكُونَ الثَّلَاثُ أَنْ مَا بِالْقُوَّةِ إِذَا خَصَلَ بِالْفَعْلِ
قَدْ يَنْبَغِي الذَّاتُ كَمَا فِي قَوْلِنَا الْمَاءُ بِالْقُوَّةِ هُوَ وَقَدْ يَنْبَغِي الصِّفَتُ كَمَا فِي قَوْلِنَا الْأَمْرُ بِالْقُوَّةِ
كَاتِبٌ فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْإِمْكَانِ عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ لِنَصَادِقِهِمَا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ
وَصَدَقَ الْقُوَّةُ بِدُونِ الْإِمْكَانِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَصَدَقَ قَوْلُنَا لِشَيْءٍ مِنْ الْمَاءِ بِهَوَاءٍ
بِالضَّرُورَةِ فَلَا يَصْدُقُ الْمَاءُ بِالْإِمْكَانِ وَصَدَقَ الْإِمْكَانُ دُونَ الْقُوَّةِ حَيْثُ تَكُونُ
النِّسْبَةُ فَعْلِيَّةً (قَوْلُهُ وَاللَّدَوَامُ أَمَّا لِلدَوَامِ) أَمَّا لِلدَوَامِ الْفَعْلُ وَهُوَ الْوُجُودِي
الِلْدَائِمِ كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالْفَعْلِ لَدَائِمًا وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَتَنَفَّسُ بِالْفَعْلِ
لَدَائِمًا وَمَعْنَاهُ مَطْلَقَةٌ عَامَةٌ مُخَالِفَةٌ لِلْأَصْلِ وَالْكَيفِ لِأَنَّ الْإِيجَابَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَائِمًا
يَكُونُ السَّلْبُ بِالْفَعْلِ وَالسَّلْبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَائِمًا يَكُونُ الْإِيجَابُ بِالْفَعْلِ وَأَمَّا لِلدَوَامِ
الضَّرُورَةِ وَهُوَ الْوُجُودِي اللَّائِي ضَرُورِي كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ بِالْفَعْلِ
لَا بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَضْحَكُ بِالْفَعْلِ لَا بِالضَّرُورَةِ وَمَقْهُومُهُ مُحْتَمَلَةٌ عَامَةٌ
مُخَالِفَةٌ لِلْأَصْلِ فِي الْكَيفِ فَإِنَّ الْإِيجَابَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورِيًّا فَهِيَ تَكُونُ سَلْبُ ضَرُورَةٍ
الِإِيجَابِ وَهُوَ الْإِمْكَانُ الْعَامُ السَّالِبُ وَالسَّلْبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورِيًّا فَهِيَ تَكُونُ سَلْبُ
ضَرُورَةٍ سَلْبُ وَهُوَ الْإِمْكَانُ الْعَامُ الْمَوْجِبُ وَأَهْلُ الْعَرَفِ يُعْبَرُونَ عَنِ الْإِيجَابِ وَالضَّرُورَةِ بِاللَّدَوَامِ
الضَّرُورَةِ فِيهِ رَكَاكَةٌ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ يُسْتَعْيَلُ أَنْ تَكُونَ لَدَائِمَةً وَلَوْ سَلِمَ فَالِلَّدَوَامِ
أَخْصَ مِنَ الْإِيجَابِ وَالضَّرُورَةِ وَالْإِعْمَ لَا يَكُونُ قِسْمًا مِنَ الْأَخْصِ عَلَى أَنَّ اللَّدَوَامَ لَيْسَ مُخَصَّرًا
فِي اللَّدَوَامِ الْفَعْلِ وَالضَّرُورَةِ بَلْ كُلُّ قَضِيَّةٍ لِإِنْفَائِي الْحُكْمِ فِيهَا اللَّدَوَامُ يُمْكِنُ أَنْ تَقْبِيَهُ
وَكَانَ الْأَوَّلُ فِي ذِكْرِ اللَّدَوَامِ وَالضَّرُورَةِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا سَبَقَ تَقْصِيلُهُ تَقْيِيدًا
وَإِطْلَاقًا كَمَا فَعَلَهُ صَاحِبُ الْكَشْفِ (قَوْلُهُ الثَّانِي فِي الْمَطْلَقَةِ) لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ
الْمَوْجِهَاتِ وَتَعْدَادِ الْجِهَاتِ أَفَاضَ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَطْلَقَةِ وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَذْكُرْ فِيهَا الْجِهَةَ
بَلْ يَتَرَضَّ فِيهَا الْحُكْمُ الْإِيجَابِي وَالسَّلْبِي أَيْ أَنَّ يَكُونُ بِالْقُوَّةِ أَوْ بِالْفَعْلِ فَهِيَ
مَشْتَرَكَةٌ بَيْنَ سَائِرِ الْمَوْجِهَاتِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْمُحْتَمَلَةِ ضَرُورَةٍ كَوْنِهَا غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِالْجِهَةِ
وغيرَ الْمُقَيَّدِ أَيْ مِنَ الْمُقَيَّدِ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُفْهَمُ مِنْهَا النِّسْبَةُ الْفَعْلِيَّةُ
عَرَفًا وَلَفْظًا حَتَّى إِذَا قُلْنَا كُلُّ (جِب) يَكُونُ مَقْهُومُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَفِ ثَبُوتُ (الْبَاءِ جِب)
بِالْفَعْلِ وَقَعَ الْإِصْطِلَاحُ عَلَى أَنَّ الْمَطْلَقَةَ هِيَ الَّتِي نِيَّةُ الْحَصُولِ فِيهَا إِلَى الْمَوْضُوعِ

وَأَنَّ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ مَطْلَقَةً لَا مَوْجِهَةً وَجَوَابُهُ إِنَّا نَعْنِي بِالْمَوْجِهَةِ مَا فِيهَا النِّسْبَةُ بِالثَّبُوتِ الْإِعْمَ مِنَ الثَّبُوتِ ٢ (بِالْفَعْلِ)

٢ بالفضل وبالمطلقة
 ما فيها النسبة بالثبوت
 بالفضل وعلى هذا
 كون الامكان جهة
 لا يقتضى كون النسبة
 فعلية وبهذا القدر
 من معرفة الجهة
 والاطلاق يمكنك
 تركيب الجهة كيف
 شئت وكما شئت متى

بالفضل فتكون مشتركة بين الوجهات الفعلية لا الممكنة وكان ما نلا يقول المطلقة
 وهي غير الوجهة اعم من ان يكون النسبة فيها فعلية او لا يكون وتفسير الاعم بالانحصار
 ليس بمستقيم وايضا لو كان معناها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة
 بالفعل اجاب بان مفهومها وان كان في الاصل الاعم لكن لما غلب استعمالها فيما يكون
 النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق اذا غلب استعماله
 فيه فان قلت ههنا سؤالا آخران الاول ان المطلقة سواء كانت بالمعنى الاول
 او الثانى قسمة للوجهة فكيف تكون اعم منها الثانى ان الفعل كيفية للنسبة فلو
 كانت المطلقة مفهوما ما ذكرتم كانت موجهة فبكون غير الموجهة موجهة
 اجبا عن الاول بان المطلقة لها اعتباران من حيث الذات اى ماصدقت عليها وهو
 قولنا كل (ج ب) ولا شئ من (ج ب) ومن حيث المفهوم وهو انها لم تذكر فيها
 الجهة فهى اعم بالاعتبار الاول لانه اذا قلنا كل (ج ب) بآية جهة كانت يصلح
 كل (ج ب) لا بالاعتبار الثانى من الوجهة لامن حيث المفهوم بل من حيث
 الذات ايضا وهذا كالعالم والخاص فان صدق العالم على الخاص بحسب الذات
 لا بحسب العموم والخصوص وقد اجب عن الثانى بانه ليس كل كيفية للنسبة جهة بل
 كيفية النسبة بالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام على ما نص عليه
 المصنف فلا يكون الفعل جهة وفيه ضعف لان جمهور المنطقيين من المتقدمين
 والمتأخرين اطلقوا اسم الجهة على كل كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر الجهات
 الاربع تمهيدا على انه سؤال متعلق بالحق لا يتدفع بقيد زاده بعض والحق في
 الجواب ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد ان تكون
 امر اعتبارا لوقوع النسبة الذى هو الحكم فان الجهة جزء آخر للقضية مغاير للوضوع
 والمحمول والحكم وانما عداوا المطلقة في الوجهات بالمجاز كاعداو السالبة في الجليات
 والشروطيات فان قلت فعلى هذا الممكنة ان كان فيها حكم لم يكن بينهما وبين
 المطلقة فرق والا لم تكن قضية لما ثبت انها لا تخرق الا بعد تحقق الحكم فتقول
 لاحكم في الممكنة بالفعل فاما اذا قلنا الانسان كاتب بالامكان فليس الحكم فيها الا
 بسلب الضرورة عن الجانب المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلا يترس له
 حتى يحتمل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقة هى القضية بالفعل واما الممكنة فليست
 قضية بالبقوة وليس فيها اجباب وسلب وموضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة ومن هنا
 تراهم يقولون المطلقة مغايرة للممكنة بالذات والمفهوم جميعا فان قلت مرادهم بالقضية
 ان كانت القضية بالفعل فلا تكون الممكنة قضية وان كان ما هو اعم ففى تصورنا
 الموضوع والمحمول والنسبة بينهما فهناك حكم بالقوة فيجب ان تكون قضية
 وتصدقا وما قال به احد فتقول المراد به الاعم وقد صرحوا بان الموضوع

والمحمول والنسبة بينهما قضية اولاً يرى انهم عدوا الخيلات في القضايا
 ولا حكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة للوجودية اللادائمة وللوجودية اللازمة
 ايضاً ولعل منشأ الاختلاف انه قد ذكر في التعليق الاول ان القضايا اما مطلقة
 او ضرورية او ممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه فبين القسمين بانها اما
 موجهة او غير موجهة وللوجه اما ضرورية او لازورية والاخرون فهموا من
 الاطلاق الفعل ففهم من فرق بين الضرورة والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة
 وهي الممكنة او بالفعل ولا يخلو اما ان يكون بالضرورة وهي الضرورية او بالضرورة
 وهي المطلقة فسمى الوجودية اللازمة او بالضرورة بها ومنهم من لم يفرق بين الضرورة
 والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فلان كان دائماً فهي الضرورية والا فالمطلقة
 فصارت المطلقة هي الوجودية اللادائمة وتسمى مطلقة اسكندرية لان اكثر امثلة
 المعلم الاول للمطلقة في مادة الدوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الاقروديسي
 ويسمى منها الدوام ور بما قبل المطلقة للعرفية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
 مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة المطلقة الدوام الوصفي
 حتى اذا قلنا لا شيء من التامم يستيقظ فهموا منه السلب مادام تاماً وقوم فهموا هذا
 المعنى من الموجبة ايضاً فسميت العرفية بها قال الامام في المخلص مشکكا في القضية
 الممكنة اما اذا قلنا كل (ج ب) بالامكان فلا يخلو اما ان يكون الامكان جزء المحمول
 او جهة فان كان جزء المحمول كانت القضية مطلقة وقد فرضنا ما موجهة هدف
 وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجبة انما تصدق اذا ثبت محمولها للوضوح
 بالفعل فيبطل قاعدتان ان الممكنة العامة اعم القضايا باختصاصها حيثئذ بالفعليات
 وان الضرورية تناقض الممكنة اذ في مادة الدوام الحالي عن الضرورة تكذب
 الضرورية الموجبة الكلية والسالبة الجزئية الممكنة ان كان الدوام موجبا وتكذب
 الضرورية السالبة الكلية والموجبة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابه بالانام
 ان اليجاب يستدعي الثبوت بالفعل بل المراد بالموجهة ما فيها النسبة بانسبوت اعم
 من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان تكون الممكنة الموجبة فعلية وعند هذا
 يتم الجواب فلا يكون لقوله والمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل دخل في الجواب
 ويمكن ان يقال انه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بدمن
 ان تكون القضية فعلية لان الموجهة مشتملة على المطلقة وقد ذكرتم ان مفهومها
 النسبة بالفعل اجاب باننا قلنا القضية اذا اطلقت ولم تذكر فيها الجهة كان مفهومها
 النسبة العقلية ولا يلزم من ذلك انها اذا قيدت بالجهة كان مفهومها ذلك بلواز
 ان يكون التقييد بالجهة صارفا عن الدلالة على ذلك المفهوم فيكون الامكان جهة
 لا يقتضي كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة والاطلاق بمسك تركيب

الثلاث فيما اعتبره من الفضائل في العكس و ١٥٣ في التناقض والقياس وغيرهما وهي أي الوجهة تلك عشرة

الضرورة المطلقة
المحكوم فيها بضرورة
الثبوت أو السلب
مادامت الذات
والشرطة العامة
المحكوم فيها بضرورة
الثبوت أو السلب
بشرط وصف
الموضوع
والشرطة الخاصة
المحكوم فيها بهذه
الضرورة لادائها
والوقفة المحكوم
فيها بضرورة
الثبوت أو السلب
في وقت معين لادائها
والمتنيرة المحكوم
فيها بضرورة
الثبوت أو السلب
في وقت غير معين
لادائها والدائمة
المحكوم فيها بدوام
الثبوت أو السلب
والعرفية العامة
المحكوم فيها بدوام
الثبوت أو السلب
مادام وصف الموضوع
والعرفية الخاصة
المحكوم فيها بدوام
الثبوت أو السلب
مادام وصف الموضوع

القضايا الموجهة كم شئت وكيف شئت فإذ استحضرت المفردات تتكمن من تركيب بعضها مع بعض اما مجامع له اوصاف (قوله الثالث في تنزيه) القضايا التي جرت عادة المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والانتاج وغيرها ثلثة عشر ضرورة ثابت ودوام ومطلقات وممكنات وكيف كانت فهي اما بسيطة لا يكون فيها الا حكم واحد لا يجب اوسلب واما مركبة مشتملة على حكمين ايجاب وسلب اما الضروريات فخمسة الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان يحجر بالضرورة فان قلت التمرير مقنن بعض الممكنات الخاصة فان المحمول اذا كان هو الموجود يكون ضروريا بشرط المحمول فيصدق ان المحمول ثابت للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل يمكن بالامكان الخاص فقولنا ضرورة هناك انما تعني بشرط وجود الموضوع لافي جميع اوقات وجود الموضوع وقد سلف لك ما تستبين به على هذا الفرق لثانية الشرطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا كل محرك متغير بالضرورة مادام متحركا ولا شيء من المحرك يسكن بالضرورة مادام متحركا لثالثة الشرطة الخاصة وهي الشرطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات كما في المثال المذكور اذا قيد اللادوام الرابعة الوقفية وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه في وقت معين لادائها كقولنا بالضرورة كل قرغ يفسف وقت الحيلولة لادائها ولا شيء من القرغ يفسف لادائها كقولنا بالضرورة كل انسان متفلس بالضرورة في وقت ما لادائها ولا شيء من الانسان يمتثل بالضرورة في وقت ما لادائها وهذه القضايا الثلاث الاخيرة مركبة ذال اللادوام فيها دال على مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في لكم فتركيب الشرطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوقفية من وقفية مطلقة عامة مخالفة والمتنيرة من متنيرة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وفي ما بين الوقفية المطلقة والوقفية من المتنيرة المطلقة والمطلقة المتنيرة بالعموم والمخصوص والضرورة المطلقة اخص من المتنيرة العامة من وجه على ما مر وما ينزله للركبات لا يابدين فيقض الاعم وعين الاخص وهي اعم من المشروطة الخاصة مطلقة لان المطلق اعم من القيد ومن الوقفتين من وجه لتصادقهما في مادة يكون المحمول ضروريا لثبوت او السلب بشرط وصف مفارق وصدقها بدونهما في مادة الضرورية المطلقة والعكس فيما يكون

لادائها والمطلقة (٢٠) اعمامة لمحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل مطلقا او ٦

الضرورة فيجب الوقت لا يجب الوصف والمشروطة الخاصة اعم من الوقتين
من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان
نفس الموضوع او دائم الثبوت له لم يصدق الالزام لان نظام المشروطة كبرى
مع القضية القابلة بالدوام قياسا في الشكل الاول متغايرا لدوام المحمول لذات الموضوع
وايضا او صدق الالزام لان نقد قياس في الشكل الاول من صغرى دأمة وكبرى
مشروطة خاصة وهو محال ومتى كان الوصف مفارقا عن ذات الموضوع وهو
شرط في الضرورة فان كان ضروريا بالذات الموضوع في بعض الاوقات كما في
قولنا كل مخسف مظل بالضرورة بشرط كونه مخسفا لادائما صدقت الوقتين
معها لان الشرط متى كان ضروريا يكون المشروط ايضا ضروريا فيكون
المحمول ضروريا بالذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا بالذات
الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل كاتب متهرك الاصابع بالضرورة بشرط
كونه كاتباً صدقت هي دون الوقتين لان المحمول لا يحتل لا يكون ضروريا
في شيء من الاوقات ضرورة ان جواز اخلاص الشرط دائما يوجب جواز اخلاص
عن المشروط دائما واما صدق الوقتين بدونهما فظاهر وما قبل من ان الضرورة
اذا صدقت بشرط الوصف لادائما صدقت بحسب الوقت المعين وهو وقت حصول
ذلك الوصف لادائما من غير عكس فباطل لما نحتاج من ان الفرق بين الضرورة
بالوصف وفي الوصف والوقتية اخص من المشرطة لانه متى صدقت الضرورة بحسب
وقت معين صدقت في وقت ما ولا ينكس واما الدوام فلث الاولى الدائمة المطلقة
المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع واسماه عنه مادام ذات الموضوع موجودا
كقولنا كل رومي ابني دائما ولا شيء منه باسود دائما الثانية العرفية العامة المحكوم
فيها بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خرا
ولا شيء من الخمر بمصلح مادام خمر الثالثة العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت
او السلب مادام الوصف لادائما فهي مركبة من عريضة عامة ومطلقة عامة فمما فتن
في الكيف متوافقتين في الكرم فان قلت اعتبار وجود الذات واتصافه بالوصف
العنواني في هذه القضايا يستلزم اعتبار وجود موضوعها في سالباتها وحينئذ
لاتناقض الموجبة لجواز ارتفعهما عند عدم الموضوع فتقول قدم مرارا وجود
الموضوع معتبرا في السالبة لافي صدقها والدائمة اعم من الضرورية واخص من العرفية
العامة مطلقا ومن المشروطة العامة من وجه لصدقهما حيث يكون النسبة ضرورية
مطلقة والوصف العنواني نفس ذات الموضوع وصدق الدائمة بدونها في مادة الدوام
الحل عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة في المشروطة الخاصة ومباينة للضرورية
الباقية المركبة والعرفية الخاصة والعرفية العامة اعم من الضرورية والمشروطتين والعرفية

الوجودية الدائمة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفضل
لادائما والوجودية
اللا ضرورية
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل
لا بالضرورة والممكنة
العامة المحكوم فيها
بسلب الضرورة
المطلقة عن الطرف
المختلف للمحكوم والممكنة
الخاصة المحكوم فيها
بسلب الضرورة
المطلقة عن الطرفين
ولا يخفى عليك نسبة
بعضها الى بعض
بالعموم والخصوص
والمباينة بعد احاطتك
بمعانيها وقد ورد
عليك في العكس
والتناقض ونتائج
الاقضية قضية
خارجية عن الثلث
عشرة اما بسيطة او
مركبة ويسمى كل
منهما باسم بسيط
او مركب ولا حاجة
الى تعدد بعضها بعد
معرفة ما في مواضعها
من

انخاصة ومن الوقتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها حيث تخلو
 المادة عن الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية بحسب الوقت لادائنة
 بحسب الوصف والعرفية انخاصة بمبينة للضرورة واعم من المشروطة انخاصة
 مطلقا ومن المشروطة العامة من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها
 بدون المشروطة العامة في الدوام الصرف وصدق المشروطة العامة بدونها
 في مادة الضرورة وكذلك من الوقتين لما عرفت في العرفية العامة من غير فرق
 اما المطلقات ثلث ايضا المطلقة العامة المحكوم فيها بالشبوت او السلب بالفعل مطلقا
 كقولنا كل انسان صاحب بالفعل ولا شيء منه بضاحك بالفعل والوجودية اللادائنة
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام والوجودية للاضرورية وهي المطلقة العامة
 مع قيد للاضرورية ومثلهما ذلك المثال المذكور اذا قيدنا باحد التبيين فهما
 مركبان اما اللادائنة في مصلتين واجابها وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه
 واما للاضرورية في منطقة وممكنة عاتين والمطلقة العامة اعلم من الضروريات
 والدوام لانه متى صدقت ضرورة او دوام صدق الفعل من غير عكس ومن
 الوجوديتين لعموم المطلق والوجودية اللادائنة بمبينة للضرورة والدائنة واعم
 من العاتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في الضرورية
 وصدقها بدونها حيث لادوام بحسب الوصف ومن الوقتين مطلقا لانه متى
 صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائنا صدق الفعل لادائنا من غير عكس وكذا
 من الخاصتين لان النسبة متى كانت دائمة بدوام الوصف لادائنا كانت فعلية لادائنا
 ولا ينمكس والوجودية للاضرورية بمبينة للضرورة ونعم من الخاصتين والوقتيتين
 ولوجودية اللادائنة وياتها وبين الدائنة والعرفية العامة وعموم من وجه لصدقها
 في لدوام الصرف وصدقها بدونها في الضرورة وصدقها بدونها حيث لادوام
 بحسب الوصف وكذا ياتهما وبين المشروطة لصدقها في المشروطة انخاصة
 وصدقها بدونها حيث لاضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورة واما
 الممكنات فتقتناز الممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب
 الخلف الحكم كقولنا كل انسان متعجب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بضاحك
 بالامكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طرفي الاجاب
 والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
 الخاص وهي مركبة من ممتكنتين عاتيتين كاهر والممكنة لما اعق القضايا لان كل
 قضية فرضت فلا أقل من ان لا يكون حكمها ممتنعا وهو مفهوم الامكان العام
 والممكنة الخاصة بمبينة للضرورة واعلم من القضايا البسيطة الاربعة الباقية من وجه
 واعلم من سائر المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه لقضايا بعضها الى بعض

بالعموم والخصوص والباينة لسهولة معرفتها لمن احاط بمعانيها ونحن اشترنا
 اليها البشارة خفيفة ولم نبال تكرار بعض الامثلة والمباحث تسهيلا للامر على
 الطلاب وقدرت في العكسين والتناقض والاشتراطات قضايا خارجة عن الثالث
 عشرة كاطلقة الحينية والممكنة الحينية والدائمة اللادائمة والضرورية اللاضرورية
 وعن ذكرها ههنا غنى لتعريف ما يحتاج منها الى التعريف في مواردنا (قوله اربع
 الجهة) الجهة كما تكون للعمل اى كيفية نسبة المحمول الى الموضوع فان نسبتها اليه
 اما ضرورية او لا ضرورية كما عرفت تكون للصور ايضا اى كيفية للتعميم والتخصيص
 فالقضية اذا كانت كلية يكون مضاهان اجتماع جميع افراد الموضوع في وصف
 المحمول ضرورى او لا ضرورى اى وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع على سبيل
 الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة مضاهان افراد
 الموضوع لا يجمع في وصف المحمول بالضرورة او الامكان وعلى هذا معنى الجزئية
 والفرق بين الموجبة لكلية بحسب السور وبحسب الجمل من وجهين الاول انه يمكن
 اتطرق اليك الى الموجبة لكلية بحسب السور بخلاف الجمل فانه يجوز ان يكون
 الصادق في المادة الامكانية ذية المحمول الى كل واحد من افراد الموضوع بدلا عن
 الاخر لانه لا يشترط على سبيل الجمع فرمسا يشك في امكان ان يكون الناس
 كلهم كاتبين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتباً ولثاني ان بينهما عموماً
 مطلقاً لانه متى ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت انها في الجملة
 وهو معنى الكلية بحسب الجمل وليس كما ثبت للمحمول لافراد الموضوع في الجملة ثبتها
 على سبيل الجمع فانه يصدق ان يقال ان هذا الرغيف يمكن ان يذوب كل واحد واحد
 ولا يصدق امكان اجتماع الكل على اشتباعه اباهم واما الجزئيتان فخلافتان وان تغرنا
 بحسب المفهوم لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحمول ممكنات
 المحمول لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في لضره وتبين لك بينهما انه يتلزمان
 اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين تكون السالبة الجزئية اضرورية بحسب
 السور اعم منها بحسب الجمل لما سبق من ان الموجبة الممكنة الكلية بحسب السور اخص
 والتباين بين الجهتين يظهر في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه حيوان
 الا الانسان مع امكان غير الانسان صدق كل حيوان يجب ان يكون انساناً ولا يصح
 يجب ان يكون كل حيوان انساناً بل وجود حيوان غير الانسان في ذلك زمان
 فهناك الضرورية الموجبة بحسب الجمل صادقة دونها بحسب السور وايضا صدق
 في ذلك الزمان انه يمكن ان لا يكون كل حيوان انساناً ولم يصدق ان كل حيوان يمكن ان
 لا يكون انساناً صدق قولنا كل حيوان في ذلك الزمان يجب ان يكون انساناً فصدق
 السالبة الممكنة بحسب السور دونها بحسب الجمل هذا ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ

الرابع الجهة كما تكون
 للعمل اى كيفية للنسبة
 كما عرفت فقد تكون
 جهة للصور اى كيفية
 للعموم والخصوص
 وينتج ما فرق فان
 قولنا كل انسان كاتب
 بالامكان لا يشك في
 صدقه وقد شك في
 صدق قولنا عموم
 الكتابة للكل يمكن
 ولان الاول اعم من
 الثاني لكن جزئياً
 هما يتلزمان والتباين
 في القضية الخارجية
 ظاهر فانه اذا فرض
 زمان لا حيوان فيه الا
 الانسان صدق كل
 كل حيوان انسان
 بالضرورة بحسب
 الجمل دون السور
 لامكان حيوان ان لا
 يكون انساناً وصدق
 كل حيوان يمكن ان لا
 يكون انساناً بحسب
 السور دون الجمل
 من

وفيه نظر من وجوه الاول انا ذقنا كل (جيب) فهنا اربعة معان كل (ج) من حيث هو كل اى الكل المجموعى وكل واحد واحد على سبيل الجمع وكل واحد واحد على سبيل البدل رتل واحد واحد مطلقا الى الذى هو مفهوم الكلية في المحصورات اذا ثبت هذا فقول قولهم معنى الكلية بحسب السور ان اجتماع افراد الموضوع في وصف المحمول ضرورى او ممكن ان عنوانه ان المحمول ثابت لكل من حيث هو كل بالضرورة او الامكان فلا يكون بين الكلين عموم مطلقا لان الحكم على الكل لا يستلزم الحكم على كل واحد واحد وبالعكس وان عنوانه ان المحمول ثابت لكل واحد واحد معا على سبيل الجمع فان ارادوا بهذا الاجتماع مجرد الاجتماع في وصف المحمول حتى يجوز ان يكون المحمول ثابتا لبعض الافراد في وقت وابضها في آخر فالكلين متلازمان مطلقا سواء كانتا ضروريتين او ممكنتين لان المحمول اذا ثبت لكل واحد واحد من الافراد باي جهة كانت يكون جميع تلك الافراد مجمعة في ذلك المحمول تلك الجهة وهذا بين لاسترة به وان ارادوا بذلك الاجتماع الاجتماع بحسب ان ما نفاهموم بين الكلين على العكس قالوا لانه اذا ثبت المحمول لكل واحد واحد من افراد الموضوع بمجهة يكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة في زمان من ذلك الموضوع ثبته المحمول بثمة الجهة من غير عكس وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد على سبيل البدل فهو لفساد لان ظهائرهم باؤه ولانه يخالف توجيه الشكل في المكنة بحسب السور دون الجلب بانه ربما كانت نسبة المحمول الى كل واحد ممكنة بدلا عن الاخر ولا يكون ممكنة على سبيل الجمع وتختلف تشبههم مثل الاشياء بالزغب وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مطلقا فلا فرق بين القضية المأخوذة بحسب السور والمأخوذة بحسب الجلب الثاني ان معنى الاجتماع ان لم يعتبر في الجزئية بحسب السور فلا فرق بينها وبين الجزئية بحسب الجلب في المفهوم وان اعتبر لم يكن بين الجزئيتين تلازم لجواز ان لا يكون موضوع الجزئية بحسب الجلب متعددا لثالث ان احد الامرين لازم له ابطالان للتلازم بين الجزئيتين واما في العموم بين الكلين لانه لو صدق الكلية الوجهة بمجهة الجلب ولا يصدق الكلية الوجهة بحسب السور كذبت لسالية الجزئية الاولى وتصدق السالية الجزئية لثانية وحيث لا يلزم كذب الموجبة الجزئية الاولى وصدق الموجبة الجزئية الثانية لان الإيجاب المعمول يلزم السلب البسيط عند وجود الموضوع والموضوع ههنا موجود لاستدعاء صدق الكلية الوجهة بمجهة الجلب وجود الموضوع ولتوضيح هذا في المثال المذكور فقول لابد ان يصدق فيه يجب ان يكون بهى الانسان لا يشبهه الرغيف والامكان ان يشبع الكل ولا يصدق بهى الانسان يجب ان لا يشبهه هذا الرغيف ولا لكل انسان يمكن ان يشبهه هذا الرغيف فالوجهان الجزئيتان تعتبران في الصدق لانه ان اختلف في بين الكلين في الخارجية يتفق تلازم الجزئيتين لانه اذا اختلف الكلين في الصدق اختلف الساليتان الجزئيتان في الصدق ففرق لموجبتان

الجزئتان الملازمان لهما الخامس ان قولهم يصدق في الفرض المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان ارادوا به انه يصدق كل حيوان مطلقا سواء كان في ذلك زمان او في غيره فهو انسان بالضرورة فهو بين الفساد وان ارادوا انه يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلا تم انه لا يصدق اخذ الجهة فيها بحسب السور حتى لا يصدق بسبب ان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان فانه ظاهر الصدق على ذلك الفرض وعلى هذا القياس اعتبار قولهم يصدق في ذلك زمان يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان ارادوا بهما السالبة الجزئية وان ارادوا السالبة الكلية ففساده في غاية الوضوح والحق انهم لم يفهموا كلام الشيخ ونحققه على ما يقتضيه الرأى العايب والنظر الثاقب ان لابد في اعتبار الجهة في القضية ان يلاحظ اولاً طبيعة الموضوع والمحمول وينسب المحمول الى الموضوع بالضرورة والامكان ثم يسور بالسور الكلي او الجزئي فيكون المحمول منسوباً الى الموضوع كناية او جزئية بتلك الجهة وهي جهة الجمل اما لو سور الموضوع اولاً ثم قرن بها الجهة يكون الجهة بحسب السور ويكون معناه ان كلية الحكم او جزئيته ضرورة الصدق او ممكنة وليس هذه الضرورة والامكان كيفية الربط اي نسبة المحمول الى الموضوع بل كيفية نسبة بين التعميم والتخصيص اي كلية الحكم او جزئيته وبين الصدق والتحقق فاما اذا قلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتباً ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل انسان كاتب بخلاف قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتباً فان معناه ان ثبوت الكتابة لكل انسان ممكن والفرق بين الجهتين من حيث المفهوم ومن حيث الصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما بين من ان الجهة بحسب السور كيفية العموم والتخصص بالقياس الى الصدق والجهة بحسب الجمل كيفية الربط وايضاً بما يشك في امكان صدق الكلية بخلاف صدق امكانها فانه لا يشك عند جمهور الناس ان كل واحد واحد من الناس لا يصبه في طبيعته دوام الكتابة او عدم الكتابة واما قولنا يمكن ان يصدق كل واحد من الناس كاتبين بالفعل فقد يقال ان يوجد كل انسان كاتباً حتى يتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب واما الجزئتان فهما بحر يان مجرى واحده في الظهور والخفاء واما تعابرها بحسب الصيغة اي ايراد الجهة في موضعها الطبيعي فهو ان صيغة الممكنة لصدق ان تقدم الجهة فيها على السور لان جهتها كيفية نسبة بين الحكم الكلي والجزئي وبين الصدق فلا بد ان يورد اولاً المتباني ثم يقال انه ضروري الصدق اولاً ضرورية وصيغة الممكنة فهي ان يدخل السور على الجهة فانه لابد ان يلاحظ فيها اولاً طبيعة الموضوع والمحمول ويحكم بان المحمول ضروري الثبوت اولاً

ثم موضع جهة السور دون الطبيعى ان تقرر بان ١٥٩ تسور وموضع جهة الجبل الطبيعى ان يقرن بالرابطة

ضرورية ثم تبين ان هذه الضرورة شاملة لجميع الافراد اولا فيقال كل انسان يمكن ان يكون كتابا هذا ما صرح به الشيخ في مواضع من كتابه وقد حكم ايضا بان من فسر المطلقة بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الزمان الماضى او الحال والضرورية بما يكون الحكم فيها شاملا لجميع الافراد الموجودة في سائر الازمنة والممكنة بما يخص الحكم فيها زمان الاستقبال اخذ الجهة بحسب السور لانا اذا فرضا زمانا يخصص فيه جميع الحيوانات في الانسان يصدق في ذلك زمان كل حيوان انسان مطلقة كلية وقيل ذلك الزمان ممكنة لانه يمكن ان يصدق في ذلك الزمان ان كل حيوان موجود في زمان الاستقبال انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب السور والا فالانسان مصلوب من بعض الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتها ولعل المتأخر بن اخذوا وجه التباين بين الجهتين في الخارجية من هذا الموضع حيث لم يحققوا اذ هم سوء الفهم الى ان بدلوا هذا البحث العظيم الشان بحث لاطائل نفعه سلامه لا لمخافة الاطباء لاوردنا في هذا الكتاب ما يشفى الطلل ويتع لغلل (قوله بموضع جهة لسور) هذا اشارة الى ما ذكره الشيخ من ان حق الجهة ان تقرر بالرابطة لانها تدل على كيفية الربط للحصول على الموضوع واذا قرئت بالسور ولم يرد به ازالتهما عن الموضع الطبيعى على سبيل التوسع بل ارد به لدلالة على ان موضعها الطبيعى مجاورة السور لم تكن جهة لربط بل جهة التعميم والتخصيص وتغير المعنى وليت شعري اذا فهموا من الجهة بحسب السور كيفية نسبة المحمول الى كل الافراد من حيث هو كل اوالكل واحد واحدا على اختلاف الفهمين كيف يبينون ان الموضع الطبيعى لجهة السور مقارنة السور فانه كما ان جهة الجبل كيفية النسبة لرابطة كذلك جهة السور على ذلك التقدير فلو كان الموضع الطبيعى لجهة الجبل مقارنة الرابطة وجب ان يكون موضع جهة السور مقارنته لرابطة ايضا والا فالفارق المصحح لاختلاف الموضع (قوله الحامض في نسبة طبقات مواد لقضايا) معرفة نسبة طبقات المواد بعضها الى بعض تنوقف على معرفة الطبقات فلذلك قدمها على بيان التسبب وقد سميت ان المواد منحصرة في ثلاثة الوجوب والامتناع والامكان الحاصل اذا اعتبرت مع تقايعها صارت ستة فوضعت لها ست طبقات لكل واحد منها طبقة والمراد منها مفهومات متفارقة متلازمة متعاكسة واحدها هو فوجوب الوجود يلزمه امتناع العدم وبالعكس عليه لان ما وجب وجوده يشترط عدمه وما امتنع عدمه وجب وجوده فان قلت لامفارقة بين وجوب الوجود وامتناع العدم اذا المقول من وجوب الوجود امتناع العدم وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب التباين بينهما والالم يكن مفهومات اجاب بانها متفارقة ان اذ احدهما نسبة الى الوجود والاخر

متباينان لا لقلب الامكان من كل طرف الى الآخر وبين عين كل طبقتين منع الجمع ٥

فلو عكس كان غير طبيعى وعلى سبيل المجاز متى انضمام في نسبة طبقات مواد لقضايا التي هي الوجوب والامتناع والامكان الخاص وتقايعها وجوب الوجود يلزمه امتناع العدم وبالعكس وهما متفارقة اذا احدهما نسبة الى الوجود والاخر الى العدم ويلزمها سلب الامكان السام عن الطرفين المتخالف لهما وبالعكس اذا فسرنا الامكان العام بما يلزم سلب الضرورة فاذا في كل طبقة من الطبقات الست سوى طبقتي الامكان الخاص ثلث مفهومات متلازمة متعاكسة وتقايعها ايضا متلازمة فان تقايع امور المتساوية متساوية وفي كل طبقة من طبقتي الامكان الخاص مفهومان متلازمان

الى عدم وتقدير المتسبين بوجوب تقدير النسبتين ويلزمهما اي وجوب الوجود
وامتناع عدم سلب الامكان العام عن الطرف المخالف لهما وهو عدم اذ وجوب
الوجود وامتناع عدم في جانب الوجود والطرف المخالف له العدم وذلك لان
ما وجب وجوده وامتنع عدمه لم يمكن عدمه وبالعكس هذا ففسرنا الامكان العام
بما يلزم سلب الضرورة اي ما يساويه على ما يشهد به لفظة المفاعلة لا ما يلزمه
وان كان ربما يستعمل الملازمة في معنى اللزوم كما يجيء في باب الشرطيات فان وجوب
الوجود لا يستلزم سلب لازم سلب ضرورة الوجود لجواز ان يكون اللازم اعم
ولو فسرنا الامكان بسلب الضرورة لم يكن سلب امكان عدم مفهوما مغايرا
لوجوب الوجود فان امكان العدم سلب ضرورة الوجود حيث لا يكون سلبه
سلب ضرورة الوجود وهو عين ضرورة الوجود لان سلب ضرورة
الوجود يقتضي لضرورة الوجود لان يقتضي كل شيء رفعه فيكون ضرورة
الوجود ايضا يقتضي لسلب ضرورة الوجود وسلب ضرورة الوجود يقتضي
سلب ضرورة الوجود لانه رفعه فلو كان سلب ضرورة الوجود مغايرا
في المفهوم لضرورة الوجود لكان لنسب واحد نقضان وهو محال وكذلك
امتناع الوجود يلزمه وجوب عدم وينعكس عليه ويلزمهما سلب الامكان
العام عن الطرف المخالف لهما وهو الوجود اذ لفظ 'لوا' في لهما
العدم فان قد حصل في طائفة الوجوب ثلثة مفهومات متلازمة متساوية هي
وجوب الوجود وامتناع عدم وسلب امكان عدم وفي طائفة الامتناع ايضا
ثلثة مفهومات متلازمة متساوية هي امتناع الوجود وجوب عدم وسلب
امكان الوجود وفي طائفة نقض كل منهما ثلثة مفهومات متلازمة متساوية
هي نقض كل منهما لان نقض الامور المتساوية متساوية واما الامكان
الحاص فلا يلزمه شيء منعكسا عليه من باب الوجوب ولا امتناع كما لا يلزمهما
ما ينعكس عليهما من باب بل لم يوجد ما ينعكس عليه الا انه فان امكان الوجود
يلزمه امكان العدم وبالعكس ضرورة انقلاب الامكان الحاص من كل طرف
الى الطرف الاخر فلم يكن في طائفة المفهومان متلازمان متساويين امكان الوجود
وامكان العدم وكذلك في طائفة نقضهما مفهومان هما نقضهما هذا بيان الطائفتين
وقد وضعنا لهما لوح في المتن لاختفاء فيه بعد الاساطعة بما ذكرنا واما النسب فبين عين
كل طائفتين منع الجمع دون الحلو لجواز ان يكون الصالح في الطائفة الثالثة وبين نقضيهما
منع الغلو دون الجمع اما منع الغلو فلا تلزمه لولا الواقع عن نقضيهما لا تقع عيناهما
وكما ينعكس منع الجمع واما امتناع الجمع فلا لولا كان بين النقيضين منع الجمع كان بين
العينين منع الغلو وايضا النقيضان يجتمان على الطائفة الثالثة وعين كل طائفة اخص

ة دون الغلو وبين
نقيضيهما منع الغلو
دون الجمع وعين كل
طائفة اخص من نقيض
الآخر وهو ظاهر
وهذا الوجه
(٣ طائفة الوجوب)
واجب ان يوجد
بمعنى ان لا يوجد
يمكن حاشي لا يوجد
(٤ طائفة الامكان الخاص)
يمكن خاص ان يوجد
يمكن خاص ان لا يوجد
(طائفة الامتناع ٤)
بمعنى ان يوجد واجب
ان لا يوجد ليس يمكن
حاشي ان يوجد
(٣ طائفة نقضيهما)
ليس واجب ان يوجد
ليس بمتنع ان لا يوجد
يمكن حاشي ان لا يوجد
(٢ طائفة نقضيهما)
ليس يمكن خاص ان
يوجد ليس يمكن
خاص ان لا يوجد
(٤ طائفة نقضيهما)
ليس بمتنع ان يوجد
ليس بواجب ان لا يوجد
يمكن حاشي ان يوجد
من

السادس الضرورة والامكان كما يكونان ﴿ ١٦١ ﴾ بحسب الامر نفسه كما علمت فقد يكونان بحسب الذهن وتبني

ضرورة ذهنية
والامكان اذهنية
والضرورة الذهنية
اخص من الخارجية
لان كل ماوجب جزم
الذهن بنية محولها
الى موضوعها بمجرد
تصور طرفها كان
في نفس الامر كذلك
والا رتفع الامان
عن الديدهيات ولا
ينعكس كافي النظريات
ويعلم عندئذ ان الامكان
الذهني انهم من
الخارجي من

الفصل السادس
في وحدة القضية
وتعددتها مما تعدد
معى موضوع القضية
او محمولها او تركيب
احدهما من الاجزاء
المحمولة تعددت القضية
والافلا والتعدد
بحسب اجزاء المحمول
محفوظ كية الاصل
وكيفيته وجهته لا
التعدد بحسب اجزاء
الموضوع فانه لا يحفظ
الكيفية لجواز كون
الجزء اعم من الكل
واحقق بالاجزاء

من تقيض الطائفة الاخرى لان كل امرين بينهما منع الجمع يكون عين كل منهما
اخص من تقيض الآخر (قوله السادس الضرورة والامكان) الضرورة والامكان
كما يكونان بحسب نفس الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الذهن
قتسعي ضرورة ذهنية وامكانا ذهنيا فالضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفها
كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكون تصور طرفه كافيا
بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ويرادفه الاحتمال والضرورة الذهنية اخص من
الخارجية لان كل نسبة جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها كانت مطابقة لنفس
الامر والا ارتفع الامان عن الديدهيات وليس كل ما كان ضروريا في نفس الامر كان
العقل جازما به بمجرد تصور طرفه كما في النظريات الخفية فيكون الامكان الذهني
اعم من الامكان الخارجي لان تقيض الاعم اخص من تقيض الاخص فان قلت من
الديدهيات قضاها يمكنه كقولنا زيد كاتب ومكة موجودة والسموية سهل فانها
بديهية لانها مدرجة باليس والتجربة مع انها ليست بضرورة خارجية خارجية فتقول
البيدهي كانه ضروري مقول بالاشراك على متعينين احدهما ما يكتفي تصور طرفه في الجزم
بالنسبة بينهما وهو معنى الاولى وثانيهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
وهو معنى اليقين واسهل الاولى والحسنى والحسنى وغيرها فان عتيم بالبيدهي في
قولكم من الديدهيات ما هي يمكنه بالمتى الاول فلان ان القضاء المذكورة بديهية بهذا
المعنى وان عتيم به المعنى الثاني فسلم ان البيدهي قد يكون ممكنا لكن الضروري
الذهني هو البيدهي بالمتى الاول لا الثاني وامكانه لا يستلزم امكانه نعم رد ان يقال
هب ان ما جزم به العقل بمجرد تصور طرفه يجب ان يكون مطابقا للواقع لكن
لا يلزم منه ان يكون ضروريا خارجيا وانما يلزم لو كان جزم العقل بالنسبة الضرورية
اما لو كان جزم العقل بالنسبة الاطلاقية او الامكانية او غيرهما فلا (قوله الفصل
السادس في وحدة القضية) مهما تعددت معنى الموضوع في القضية او معنى المحمول
سواء عبر عن الجميع بلفظ واحد كما يقال العين جسم ويراد بالعين الشمس والذهب
والانسان متكلم ويراد بالكلام النفس والحسنى او عبر عن كل واحد بلفظ كقولنا
الانسان والفرس حيوان والانسان حيوان ناطق او تركيب احدهما اى الموضوع
والمحمول من الاجزاء المحملة كقولنا الانسان ضاحك والضاحك انسان تعددت
القضية اما اذا تعدد معنى الموضوع او المحمول فتعدد الاحكام فيها بالفعل فان قولنا
العين جسم قضيتان احديهما الشمس جسم والاخرى الذهب جسم وكذلك البواقي
واما اذا تركيب الموضوع فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحملة بقياس
من الشكل الثالث واما اذا تركيب المحمول فلان الحكم بالكل حكم باجزائه بقياس من الشكل
الاول وتقسيد الاجزاء بالمحمول لان تركيب احدهما من الاجزاء الغير المحملة

لا يوجب التعمد كقولنا الليت سقف وجدار وعكسه اى قولنا السقف والجدار
 بيت ومتى لم تعدد معنى الموضوع والمحمول اولم يتركب احدهما من الاجزاء المحمولة
 لم تعدد القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعدد القضية ان كان بالفعل فلا شك انه
 يحفظ الكمية الاصل وكميته وجهته لانها انما تكون واردة فيها بالقياس الى جميع
 الاحكام الموجودة بالفعل فاذا قلنا كل انسان و فرس فهو حيوان بالضرورة
 يصدق كل انسان حيوان بالضرورة وكل فرس حيوان بالضرورة وان كان بالقوة
 فان كان بحسب اجزاء المحمول فهو يحفظ الكمية اى ان كان حل الكل كليا يصدق
 حل الجزء كليا وان كان جزئيا فيجزئيا لان النتيجة فى الاول تتبع الصغرى فى الكم
 ويحفظ الكمية اى الايجاب اذ اللوجبتان لا يتجهان الا موجبة ويحفظ الجهة ايضا
 وان كان بحسب اجزاء الموضوع فهو يحفظ الكمية اذ النتيجة فى الثالث تتبع الكبرى
 فى الكيف وكذلك الجهة ولكن لا يحفظ الكمية لان حل السى على الكل كليا
 لا يوجب صدق حله على الاجزاء كليا لجوار ان يكون الجزء اعم وحل السى على
 كل افراد الخاص لا يصحح حله على كل افراد العام هذا كلام المصنف وفيه نظر
 من وجوه الاول ان تركب المحمول لا يوجب تعدد القضية لجواز ان تكون سالبة
 او موجبة ممكنة والقياس من الاول لا يبيح اذا كان صفرا سالبة او موجبة ممكنة
 الثانى انه ان اراد تعدد القضية تعددها بالفعل لم تكن متعددة بتركب الموضوع
 او المحمول ضرورة ان الحكم على الاجزاء او نهائيس موجودا فيها بالفعل
 وان اراد به ما هو اعم من القوة والفعل حتى تكون متعددة لاستزاعها قضية اخرى
 فتعددها لا ينحصر فيما ذكر فان الحكم فى القضية كما يستلزم الحكم على الاجزاء
 وبالاجراء كذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزيئات او مساو
 او اعم وبالمساوى والاعم بل يلزم ان يكون كل قضية متعددة وحينئذ يطل قوله والافلا
 الثالث ان القضية المركبة قضية متعددة لتعدد الحكم فيها وليس تعددها بتعدد
 موضوعها او مجموعها او بتركب احدهما لراع ان المحفوظات الجهة غير لازم اذا
 تعددت لقضية بحسب اجزاء المحمول فان حل الجزء على الكل ضرورى ومتى
 كانت الكبرى فى الاول ضرورية كانت النتيجة ضرورية سواء كانت الصغرى
 ضرورية او لا وكذلك اذا كانت تعددها بحسب اجزاء الموضوع وانما يلزم
 المحفوظات الجهة اذا لم يكن احدى الوصفيات الاربع اما اذا كانت احداها فغير
 لازم على ما ستبيح جميع ذلك اذا بلغ التوبة اليه والاولى الاقتصار على التعدد
 بالفعل والامر المحقق فى ذلك ان وحدة القضية وتعددتها بحسب وحدة الحكم وتعددته
 فان لم يكن فى القضية الاحكام واحد كانت واحدة وان استملت على عدة احكام كانت
 متعددة لكن تعدد الحكم اما باختلافه فى نفسه بالايجاب والسلب او بحسب اختلاف

فان قبل لا يلزم من كون الشيء محمولا بجله كونه في ١٦٣ محمولا فرادى ولا بالعكس فانه يصدق على نحر المشكل

بشكل القرس انه
فرس من حجر ولا
يصدق انه فرس
وايضا يصدق زيد
طبيب اذا كان طبيا
غير ماهر ويصدق
زيد ماهر اذا كان
خيسا طامرا ولا
يصدق زيد طبيب
ماهر ولانه اذا صدق
على الشيء المذموم
والايضه على
عليه الحيوان
لصدق عليه الحيوان
الحيوان الا يصدق
الايضه مكررا الى غير
النهاية تضم لفظة
المجموع حتى يصير
مجموعا آخر ثم ضم
اليه ثانيا وثالثا وهلم
جرا وانه هذان قلنا
الاختلاف بما يحصل
عند اختلاف المعنى
دون اتحاده وكون
القول هذا لا يمنع
صدقه نعم قد لا يصح
جعل الشيء وحده
ويصح جعل المجموع
المركب منه ومن غيره
عليه كما لا يصدق
العشرة سبعة ويصدق
العشرة سبعة وثلاثة
وبالعكس كما يصدق
العشرة نصف

الموضوع او بحسب اختلاف المحمول لا راع لها فانه متى لم يتعدد الموضوع
والاحتمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة اسواء كان الموضوع
والحمول مفرد بن او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا واريد
الحكم ما لمجموع او على المجموع كقولنا الانسان جسم حساس فحرك بالارادة
او الحيوان الناطق ضاحك نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله فان قيل لا يلزم
من كون الشيء) لما سبق الى بعض الاوهام انه ليس يلزم من كون الشيء محمولا
بجمله كونه محمولا فرادى وبالعكس اي ليس يلزم من جعل الشيء فرادى جعله
وكان الاول مناسفا للقاعدة القائلة بان الحكم بالكل حكم باجزائه اورده اعتراضا
عليها لكن لما كان ما ذهبوا اليه فاسدا بكونه نقلة بآدم حتى يذهب على فساد
وان لم يكن الثاني دخل في الاعتراض واستدلوا على الاول بانه يصدق على الحجر
المشكل بشكل الفرس انه فرس من حجر ولا يصدق عليه انه فرس وعلى الثاني
بوجهين الاول اذا كان زيد طبيا غير ماهر ويكون ماهر في الخياطة يصدق
زيد طبيب وزيد ماهر ولا يصدق زيد طبيب ماهر الساق انه اذا صدق على شيء
انه حيوان وايضه فان وجب ان يصدق بجمله ما صدق فرادى وجب
ان يصدق انه حيوان ايضه ثم يصدق الحيوان والايضه فيصدق عليه الحيوان
الحيوان الا يصدق الا يصدق وهكذا تضم المفردات حتى يحصل مجموع آخر وهلم
جرا الى غير النهاية وانه هذان والهديان في قوة الكذب اجاب عن الدليلين
الاولين بان الاختلاف في صدق الجملة حالة الاجتماع اما اذا اتحد المعنى فلا فان الفرس
من حجر لا يحمل على انه فرس حقيقة بل على انه شيء في صورة لفرس فتخذ من حجر
واذا فرق بينهما وعني بهما ما حله الجمع لم يعرض الكذب اصلا وكذلك
الماهر لا يحمل على زيد كيف ما اتفق بل على انه ماهر في الخياطة وهو صادق عليه
حالة الاجتماع وايضا وعن الثالث بان كون القول هذبا لا يمنع صدقه ثم تقع المستثنى
بان جعل الشيء بجمله اما ان يكون المراد به جعل الشيء مع غيره او يكون المراد جعل
الشيء مع جعل غيره فان اريد به الاول فلا شك انه ليس يلزم من جعل الشيء
بجمله جعله فرادى وبالعكس فربما يصح جعل الشيء مع غيره ولا يصح جعله
وحده كما يصدق العشرة سبعة وثلاثة ولا يصدق العشرة سبعة وثلاثة
وقد يصح جعله وحده ولا يصح جعله مع غيره كما يصدق العشرة نصف
العشرين ولا يصدق العشرة واحد ونصف العشرين وان اريد به الثاني فاقول
بان الشيء قد يحمل بجمله ولا يحمل فرادى او بالعكس معلوم البطلان بالضرورة

اي عشرة واحد ونصف العشرين اما ان الشيء يحمل وحده ولا يحمل مع جعل غيره او بالعكس فذلك معلوم البطلان من

الفصل السابع
في التناقض وهو
اختلاف قضيتين
بالإيجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته
صدق أحدهما
كذب الأخرى قولنا
لذاته احتراز عن
اختلاف القضية
ولازمها المساوي
بالإيجاب والسلب
فإنه يقتضي صدق
أحدهما كذب
الأخرى لا لذاته
كقولنا هذا إنسان
هذا ليس بشيء
وعكسه من

(قوله الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين) الاختلاف المذكور في هذا الحد جنس بعيد لأنه قد يقع بين قضيتين وبين مفردتين كالإنسان والفرس وبين قضية ومفرد وخرج بقوله بين قضيتين ماعداً من الاختلافات الاختلاف بين القضيتين قديماً يكون بالإيجاب والسلب وقد يكون بالإيجاب والسلب كما إذا كان بالمدلول والتحصيل والأما والحصر فخرج بقوله بالإيجاب والسلب ماعداً والاختلاف بالإيجاب والسلب يكون تارة بحيث يقتضي صدق أحدهما وكذب الأخرى بحيث لا يقتضي ذلك بل لو كان أحدهما صادقة والأخرى كاذبة كان بحسب خصوص المادة كقولنا بقرط طبيب وجالينوس ليس بطبيب فاحتز بالحجية المذكورة عما لا يكون كذلك والاختلاف للمقتضى لصدق أحدهما وكذب الأخرى إما أن يقتضي ذلك لذاته أي يكون ذات الاختلاف منسأً اقتضاء صدق أحدهما وكذب الأخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فإن السلب والإيجاب فيهما لما كانا واردتين على موضوع ومحمول واحد اقتضى كذب أحدهما وصدق الأخرى وإما أن لا يقتضي لذاته بل بواسطة كإيجاب قضية مع سلب لازمها المساوي كقولنا زيد ليس بناطق فإن اختلافهما إنما يقتضي افتراقهما في الصدق والكذب لالذاته بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقيض الأخرى فخرج هذا بقوله لذاته وحيث أنطبق الحد على المحدود لا يقال أمثل هذا الاختلاف خرجت بقيد الإيجاب والسلب لأنها اختلافات بغير الإيجاب والسلب فيكون قيد لذاته مستدر كالتأني في قيد يقيد به تعريف إنما يخرج ما يناقض ذلك القيد لا ما يوافقه والالم يمكن إيراد قيدتين في تعريف فأنه لو أورد قيداً آخر خرج كل منهما الآخر فيلزم جمع المتنافيين في تعريف واحد وأنه محال وعلى هذا لم يخرج بقيد الإيجاب والسلب إلا ما لا يكون بالإيجاب والسلب لا ما يكون بهما وبشيء آخر أيضاً لو أخرج بهذا القيد كل اختلاف بغير الإيجاب والسلب خرج عن التعريف الاختلاف في الكم والجهة الذي هو شرط وبطلانه ظاهر ثم أنه ربما يقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته صدق أحدهما كذب الأخرى وحيث يكون لذاته تأني إلى الصدق لا إلى الاختلاف إذ لا معنى له وترد عليه الكلمتان كقولنا كل (ج ب) ولا شيء من (ج ب) فأنهما مختلفان بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي صدق أحدهما لذاته كذب الأخرى ضرورة أنه إذا صدق كل (ج ب) كذب لا شيء من (ج ب) وبالعكس ويمكن أن يحسب عنه بأن اقتضاء صدق إحدى الكلمتين كذب الأخرى لالذاته بل بواسطة اشتغالها على نقيض الأخرى فقد رجع الباريان إلى معنى واحد فإن قيل التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات فاختصاص الاختلاف في الحد بالقضيتين يخرج عن الجمع فنقول المراد

التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بمفهوم بالتناقض
 بين القضايا وان وجب ان تكون ماحتمل عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان
 عموم مباحثهم انما يجب ان يكون بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولما لم يتعلق
 لهم بالتناقض بين المفردات غرض يعتد به بل جل غرضهم انما هو في التناقض بين
 القضايا بحيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفته عمدة في اثبات اللطالاب
 في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم من الكوس وانتاج الاقيسة لاجرم
 اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا ونهوا في تعريفهم اياه على ذلك (قوله وقد
 اعتبروا فيه ثمانى وحدات) التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا اذا روعي في كل
 واحدة منهما ماروحي في الاخرى حتى يكون السلب رافعا لما انتهت اليه الاجواب فلا بد من
 اعتبار ثمانى وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة
 المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة ووحدة الجزء والكل ووحدة القوة
 والفعل لجواز صدق القضيتين او كذبهما عند اختلافهما في شيء منها كما
 يقال زيد قائم عمر وليس بقائم او زيد كاتب وليس بكار او زيد صاحبك فها
 وليس بصاحبك لئلا او زيد جالس في السوق وليس بجالس في الدار او الجسم
 مفرق للبصر بشرط كونه ابيض وليس يفرق بشرط كونه اسود او زيد اب
 لعمرو وليس باب لعمرو او الزنجي اسود اى بعضه وليس باسود اى كله او الخمر
 مسكر اى بالقوة وليس بمسكر اى بالفعل وتصدقان او تكذبان واكتفى الفارابي
 منها بثلاث وحدات وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري بقسام
 القضيتين الصدق والكذب عند اتحادهما في الوحدات الثلاث لا متناع ثبوت شيء
 معين اخر في وقت وسيله عند ذلك الوقت واما وحدة الشرط والجزء والكل
 فدرجة تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافها فان الجسم بشرط كونه ابيض
 غيره بشرط كونه اسود والزنجي كله غير الزنجي بعضه وحدة المكان او الاضافة
 والقوة والفعل تحت وحدة المحمول لاختلافه باختلافها فان الجالس في الدار غير
 الجالس في السوق والاب لعمرو غير الاب لعمرو والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل
 وفي هذا المقام انظار اما اول فلان وحدة الزمان ايضا تندرج تحت وحدة
 المحمول فان المحمول في قولنا زيد صاحبك فها هو الضاحك نهارا وفي
 قولنا زيد ليس بصاحبك لئلا هو الضاحك لئلا وهما مختلفان فالواجب الاكتفاء
 بالوحدتين لا الثلاث لاقتال الزمان خارج عن طرق القضية لان نسبة المحمول الى
 الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخلا في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول
 الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر ولان تعلق زمان بالقضية
 بحسب طريقة النسبة والشيء لا يصير ظرفا لآخر الا بعد تحققه فيكون تعلق زمان

وقد اعتبر وافيه
 ثمانى وحدات واكتفى
 الفارابي بثلاث منها
 وحدة الموضوع
 والمحمول والزمان
 للعلم الضروري
 باقتسامها بالصدق
 والكذب اذ ذلك اما
 وحدة الشرط
 والجزء والكل
 فيندرج تحت وحدة
 الموضوع ووحدة
 المكان والاضافة
 والقوة او الفعل
 تحت وحدة المحمول
 لاختلافها باختلافها
 ويمكن رد الكل الى
 وحدة النسبة الحكيمة
 لاختلافها عند
 اختلافها و يعتبر
 ايضا اختلاف الجهة
 لصدق الممكنتين
 وكذب الضروريتين
 وفي المحصورات
 اختلاف الكم ايضا
 لصدق الجزئين
 وكذب الكلين
 من

متأخرا عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان دخلا في أحدهما لكان متأخرا عن نفسه براتب وأنه محال لأننا نقول تعلق المكان ايضا بحسب الظرفية إذا بدلت النسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج وحدة الزمان عنها وأما ثانيا فلان تعليق بعض الواحدات بالوضع وببعضها بالمحمول تخصيص بلا تخصص اذ تلك الامور كما تصلح لان توضع تصلح لان تحمل عند عكس القضية وأما ثانيا فلان منها ما لا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج مشعل بسرط بقاء الدهن وليس مشعل بسرط انتفاؤه ويمكن رد جميع الواحدات الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية بحيث يكون السلب واردا على النسبة الإيجابية التي أوردنا الإيجاب عليها لأنه متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية لاختلافها باختلاف الموضوع ضرورة ان نسبة الشيء الى أحد المتغايين غير نسبتة الى الآخر وباختلاف المحمول اذ نسبة أحد المتغايين الى شيء غير نسبة الآخر اليه وباختلاف الزمان لان نسبة أحد الشئيين الى الآخر في زمان غير نسبتة اليه في زمان آخر وعلى هذا التماس في باقي الامور وتعكس تلك القضية الى قولنا متى اتحدت النسبة الحكمية اتحدت جميع الامور وذلك بحقق للتناقض فان قلت اذا كفي في اخذ النقيض ان ينفي عين ما ثبت في الحاجة الى التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين نقيض نقيض فنقول الفرض تحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها اولوازمها المساوية لها حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ويسهل استعمالها في العكس والاقية والمطالب العلية ثم مع هذه النشأط يعتبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنين كقولنا زيد كاتب بالامكان زيد ليس بكاتب بالامكان وكذب الضروريتين كقولنا زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة لابقال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على اعتبار اختلاف الجهة في الضرور فوالامكان والصورة الجزئية لا يثبت الكلية لانا نقول نقيض الوجهة رفعها ولا خفاء في ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجهة بتلك الجهة على ما وقع عليه التنبيه فيما قبل فلان تكون الجهة مخبوضة في النقيض ولما كان هذا المعنى كاطاهر منه عليه باراد الضرورة والامكان على ضرب من التاميل فان قلت اليس صاحب الكشف اثبت التناقض بين المطلقتين الوقتيتين حتى صرح بان الدائمة كالكلية تقيضها الجزئية بحسب الاوقات والطلقة الدائمة كالمحمولة محمولة على بعض الاوقات والوقتية كالنحصرية فكما ان الشبوت لشيء معين ياقض السلب عنه كذلك الشبوت والسلب بحسب وقت معين فقد وجدنا قضية تقيضها من جملتها فكيف ندعي اعتبار اختلاف الجهة في جميع القضايا فنقول الكلام في الوجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات على ان التناقض

فالقضية البسيطة تقيضها بسيطة وهو ١٦٧ رفعها فتقيض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس اذا ثبتت

بين الوقتين مما ليس يثبت اصلا لان مقام الوقت الى اجزاء يمكن الثبوت في بعضها والسلب في البعض الآخر اللهم الا اذا اخذنا النية بحسب الآن الذي لا ينقسم لكن الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التبارف او نقول للمدعى اختلاف الجهة في القضايا الثلاث عشرة لانها هي المجوهر عنها وما ذكرناه في بيانه ليس للدلالة التامة بل للتنبيه على الباقي وتفصيلها ان المتوافقتين في الجهة من تلك القضايا تتجهان في مادة اللادوام اما ان الدوام الست وهي الدائمتان والمشرطتان والعريقتان فمكذبا لكذب قولنا كل انسان اوبعض ضاحك باحدى الجهات مع قولنا لا شيء من الانسان اوبليس بضاحك بتلك الجهة واما ان السبع لباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة فصدقا لصدق قولنا كل موصف بالتوقيت لادائما مع قولنا لا شيء من القمر يخضع بالتوقيت لادائما وكذلك البواق وهذه النرائط هم المحصورات والمحصورات وتناقض في المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف في الحكم اى في الكلية والجزئية لكن الكليتين وصدق الجزئيتين حيث يكون الموضوع اعم فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شيء منه بانسان ويصدق بعض الحيوان انسان وليس بعضه بانسان لا يخل تضاد الجزئيتين لعدم انحصار الموضوع فانه لو اتحد سميل صدقهما لانا نقول النظر في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعيين الموضوع امر خارج عن مفهومها فلا يعبأ به (قوله والقضية البسيطة تقيضها بسيط) لما بين شرائط التناقض منها على كيفية اخذ التقيض على الاجمال اراد ان يذكر تقيض قضية على سبيل التفصيل لتحصل الاحاطة التامة والقضية ان كانت بسيطة فتقيضها بسيط لانه رفع نسبة واحدة فتقيض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس لان الثبوت في بعض اوقات الذات والسلب في جميعها ما ينافي اقصان جز ما وبالعكس اى السلب في بعض اوقات الذات يتناقض الثبوت في جميعها وهذا يدل على ان تقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة لامة وما قيل انها كالمهلة محمولة على بعض الاوقات حتى تتساوى المطلقة المنتشرة وان غايرها تعجب المفهوم ففيه نظر اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقة في شيء من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والالكان للوقت وقت كما قال الزمان موجود في الجملة او مقدار الحركة او غير فار الذات الى غير ذلك وتقيض الممكنة العامة الضرورية لان الامكان العام سلب الضرورية عن الطرف المخالف وسلب الضرورية عن الطرف المتخالف يتناقض اثباتها فيه وبالعكس اى تقيض الضرورية الممكنة لان تقيضها سلب الضرورية الموافقة وهو امكان عام مخالف وتقيض العرفية السالبة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل انسان نائم بالفعل حين هو انسان فتكون نسبتها الى العرفية العامة نسبة المطلقة

في بعض اوقات الذات يتناقض السلب في كلها وبالعكس وتقيض الممكنة العامة الضرورية او بالعكس لان الامكان هو سلب الضرورية وتقيض العرفية العامة الحينية المطلقة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالنسبة في بعض اوقات وصف الموضوع وتقيض الشرطية العامة الحينية الممكنة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالامكان في بعض اوقات وصف الموضوع والمرتبة تقيضها المفهوم المرددين تقيض جزئيتها فتقيض العرفية الخاصة الحينية المطلقة المخالفة او الدائمة الموافقة وتقيض المنسوبة الخاصة الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة وتقيض الواقعة

الممكنة لوقعية الخسالة او الدائمة الموافقة وتقيض المنتشرة الممكنة الدائمة الخالفة او الدائمة الموافقة

٦ ونقيض الدائمة
الموافقة او الدائمة
المخالفة ونقيض اللا
ضرورية الدائمة
المخالفة والضرورية
الموافقة ونقيض
الممكنة الخاصة
الضرورية المخالفة
او الموافقة وهذا
ظاهر في القضية
الكليّة من

المتشعبة الى الدائمة فكما ان الثبوت في جميع اوقات الذات يناقض السلب في بعضها
وبالعكس كذلك الثبوت في جميع اوقات الوصف يناقض السلب في بعضها ونقيض
المشروطة الصامة الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان
في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالامكان
في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبتها الى المشروطة نسبة الممكنة الى الضرورية وكما
ان الضرورية بحسب الذات وسلبها بحسبه مما يتناقضان لذلك الضرورية بحسب
الوصف وسلبها بحسبه وهذا انما يصح لو كان المشروطة هي الضرورية مادام
الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا لاجتماعهما على الكذب في مادة ضرورية
لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورية
بشرط كونه كاتباً ولا ليس بعض الكاتب بمحيوان بالامكان حين هو كاتب ولعله
نسب اخذها بشرط الوصف حيث عد القضايا التي افرزها البحث والنظر
وان كانت مركبة لم يكن نقيضها بسيطاً بل يكون فيه تركيب وذلك لان المركبة
لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب كان نقيضها رفع المجموع
لان نقيض كل شيء رفعه ورفع المجموع انما يتحقق برفع احد الجزئين فانه لو لم يرتفع
شيء منهما كان المجموع ثابتاً والمقدر خلافه فيكون نقيضها رفع احد جزئيهما اعني
اخذ نقيض جزئيهما ثم لا يخلو اما ان يكون نقيضها احد نقيضتي الجزئين على التبيين
وهو باطل لجواز كذب المركبة بالجزء الاخر فجمع هي واحد النقيضين المعين
على الكذب او احدهما لا على التبيين وهو المراد بالمفهوم المرددين نقيض الجزئين
لانه مفهوم يردد بين النقيضين ويقسم اليهما فيقال احد النقيضين اما هذا واما
ذاك وكيفية اخذ نقيض المركبة ان يخل الى بساطتها ويؤخذ نقيض كل منهما
ويركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين هي نقيضها لان رفعها ان كان يرفع
جزئيهما صدق اجزاء المنفصلة وان كان يرفع احد الجزئين صدق احد جزئيهما وكيف
كان فلا بد من صدق احد الجزئين في المنفصلة فهي مانعة الخلو فان قلت اذا كانت
القضية المركبة موجبة والمنفصلة ايضاً موجبة فلا يكونان مختلفين بالايجاب والسلب
فكيف تكون نقيضيهما فقول اطلاق النقيض عليها على سبيل التجوز والحقيقة
انها مساوية لنقيضها ومن ههنا يزول الاستبعاد من ان نقيض الجمليات النسرطات
ولا بد ان تذكر ان ايجاب القضية المركبة بايجاب الجزء الاول وسلبها يسلبه فيكون
الجزء الاول موافقاً لها في الكيف والجزء الثاني مخالفاً لها ونقيضهما بالعكس
من ذلك اذا تذكرت هذا فاعلم ان العرفية الخاصة تؤول الى عرفية عامة موافقة
ومطلقة عامة مخالفة ونقيض العرفية العامة الموافقة الحينية المطلقة المخالفة ونقيض
المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتعويضها اما الحينية المطلقة المخالفة واما الدائمة

واما في الجزئية فلا تردّ دين شمول ١٦٩ في نقضي الجزئين لجواز كذبهما مع تكذيب الجزئية

اللازمة مثلا يكذب

بوت (ب) بعض

افراد (ج) دائما

وسلبه عن الباقي

دائما بل تردّ دين

نقضي الجزئين في كل

واحد واحد فان اردت

قضية تساوي نقض

الجزئية مرددة بين

كيتين قيدت موضوع

احد الشقين بالمحمول

فتنقض بعض (ج ب)

لادائما بساوي بلاشي

من (ج ب) دائما

او كل (ج) هو

(ب) فهو (ب)

دائما لانه مما صدق

الاصل كذب هذا

وهو ظاهر ومهما

كذب صدق لانه ان

لم يكن شي من (ج ب)

اصلا صدق الشق

الاول وان كان صدق

الباني والا صدق

الاصل فظهر من

هذا انه ليس لشي من

الغضائيا بالذكر

نقض من جنسها

وان الموجبة المركبة

ليس تنقضها سلبا

محضا كما ان ايجابها

ليس ايجابا محضا فتنقض

الموجبة منها سلب ونقض السلب ايجاب من

الموافقة والمشرطة الخاصة فتهل الى مشروطة عامة موافقة و مطلقة عامة مخالفة ونقض المشرطة العامة الموافقة الحينية الممكنة المخالفة ونقض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتفيضها اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة والوقتية تهمل الى وقتية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورة بحسب الوقت المدين تناقض سلب الضرورة بحسب ذلك الوقت فتفيضها اما الممكنة الوقتية المخالفة او الدائمة الموافقة والمتشعبة تهمل الى متشعبة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقض المتشعبة المطلقة الممكنة الدائمة وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في جميع الاوقات لان الضرورة في وقت ما وسلبيها في جميع الاوقات يتناقضان جزما فتفيضها اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة وعلى هذا يكون نقض الوجودية للاداءة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقض الوجودية للضرورة الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة ونقض الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة وهذا اي كون المفهوم المردد بين نقضي الجزئين نقضا ظاهرا في القضية الكلية حسب ما بيناه قوله واما في الجزئية فلا تردد بين نقضي الجزئين واما المركبة الجزئية فلا يكفي في نقضها التردد بين نقضي الجزئين لجواز كذب المركبة مع كذب نقضي جزئيهما فانه اذا اتفق في بعض المواد ان يكون المحمول نائبا لبعض افراد الموضوع دائما وسلوبا عن الافراد الباقية دائما فكقولنا بعض الحيوان انسان لادائما تكذب الجزئية المركبة لكذب اللادوام وكل من نقضي الجزئين اما الموجبة الكلية فلادوام سلب المحمول عن البعض واما السالبة الكلية فلادوام ايجاب المحمول للبعض ولو بدل الدوام بالضرورة شمل النقض سائر المركبات الجزئية سواء كانت لادائما او لضرورة بل تنقضها كلية ينسب محمولها الى كل واحد واحد من افراد الموضوع ايجابا او سلوبا بمعنى نقضي جزئي المركبة وهو المراد بالتزديد بين نقضي الجزئين في كل واحد واحد كما يقال في المثال المضروب كل واحد واحد من الحيوان اما انسان دائما او ليس بانسان دائما وتشتمل على ستة مفهومات لان كل واحد واحد من الموضوع اما ان مثله المحمول دائما او ليس ثبت ولا يتخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد دائما او يكون مسلوبا عن البعض دائما ثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على مفهومين وهما طرريق آخر في اخذ النقض وهو ان يركب منفصلة منفعة الملومين هذه المفهومات الثلاثة هي ايضا تساوي نقضها او انما قلنا ان الجملة الكلية او منفصلة ذات الاجزاء الثلاثة تنقضها لانه يلزم من كذب المركبة صدقهما ومن صدقهما كذبهما على المايجبي ونحقيق القائم موقوف على اراد مقدمة وهي انك ستعرف في باب الشرطيات

ان الجملة قد تكون شبيهة بالمنفصلة وبالعكس وذلك اذا حل على موضوع واحد
 امر ان متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد
 فالقضية كلية مشابهة للمنفصلة وان اخرجناها كقولنا اما ان يكون العدد زوجا
 او فردا فهي منفصلة شبيهة بالجملة ثم الجملة والمنفصلة المتساويتان ان كانتا كليتين
 لم يتساويا لصدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة الجمع والتلو بخلاف ما اذا قلنا
 دائما اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فرد الجواز خلو الواقع منهما
 يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق
 بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض العدد زوج واما بعضه فرد وبالعكس
 اذا ثبت هذا التهميد فنقول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض (ج ب) لادائما
 يكون مضاف بعض (ج ب) نارة وليس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك اي ليس
 بعض (ج) بحيث يكون (ب) نارة وليس (ب) اخرى فيكون كل واحد واحد واما
 (ب) دائما وليس (ب) دائما لانه لا يمكن بعض من الابطاش بحيث يكون (ب) نارة
 وليس (ب) اخرى كان كل (ح) اما (ب) ولا يكون ليس (ب) اصلا واما ليس
 (ب) ولا يكون (ب) اصلا فتقيض المركبة الجزئية هو الجملة السببية بالمنفصلة
 وكذلك ان كانت كلية فالأ اذا قلنا كل (ج ب) لادائما يكون مضاف كل واحد من (ج)
 فهو بحيث يكون (ب) نارة وليس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك بل بعض
 (ج) اما (ب) دائما وليس (ب) دائما لكن لما لم تكن المنفصلة مساوية للجملة
 اذا كانت كلية لم يكف في تقيض الجزئية المفهوم المردد بين تقيض الجزئين احدي
 المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفي ذلك في تقيض الكلية فان قلت
 كما ان رفع المركبة الكلية برفع احد جزئياتها لاصلي التعيين كذلك رفع المركبة الجزئية
 فيكون تقيضها ايضا احد تقيض الجزئيتين والاذا الفرق فنقول المركبة الكلية
 مركبة من كليتين ومفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية بعينه فالأ اذا قلنا كل
 (ج ب) ولان من (ج ب) فهو مهما ليس المفهوم قولنا كل (ج ب) لادائما
 لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس مفهومها
 مفهوم الجزئيتين بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية فالأ اذا قلنا بعض (ج ب)
 وبعض (ج) ليس (ب) امكن ان لا نجد موضوعها بل يكون الايجاب لبعض والسلب
 عن بعض آخر بخلاف المركبة الجزئية فان الايجاب والسلب فيها وارد ان على
 موضوع واحد فلما كان مفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية كان احد
 تقيضيهما تقيضا لها وحيث لم يكن مفهوم الجزئيتين مفهوم المركبة الجزئية لم يكن
 احد تقيضيهما تقيضا لها وايضا لما كان مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية
 كان احد تقيضيهما اخص من تقيضها فجاز ان يرتفع الجزئية والاخص من تقيضها

فيتبع ان يكون احد نقيضيهما نقيضا لها وعلى هذا المعنى ثبة بالنسأل المضروب فان اردت منفصلة تساوى نقيض الجزئية مر دة بين الكلتيين قيدت موضوع احديها يعنى الموجبة بالمحمول فتقيض قولنا بعض (ج) لادائما يساويه امالاشئ من (ج) دائما اوكل (ج) فهو (ب) دائما لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لكذب جزئها فانه يصدق جزئتان على تقدير صدق الاصل احدهما بعض (ج) بالفعل وثانها بعض (ج) الذى هو (ب) ليس (ب) بالفعل فتكذب نقيضاهما الكلتيان ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه اذا كذب فان لم يكن شئ من (ج) اصلا صدق لاشئ من (ج) دائما وهو احد جزئ الانفصال وان كان ذئ من (ج) صدق الجزء الثانى وهو كل (ج) الذى هو (ب) دائما والاصل صدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) الذى هو (ب) ليس (ب) فيصدق الاصل على تقدير كذبه وانه محال هذا اذا قيدت الموجبة الكلية بالمحمول اما اذا قيدت السالبة فلا يتم بلواز اجتماع الاصل والمنفصلة على الكذب كما فى المادة المفروضة فانه يكذب المركبة الجزئية فيها وكذا السالبة الكلية اعنى قولنا لاشئ من (ج) الذى هو (ب) دائما ضرورة استحالة سلب الباء دائما عن الجيم الذى هو (ب) فى الجملة وكذا الموجبة الكلية لدوام السلب عن بعض الافراد ثم لو قيدت السالبة بتقيض المحمول ثم العمل وكذلك فى السالبة الجزئية وكل ذلك طاهر والسرفيه ان الايجاب والسلب فى المركبة لما كانا واردين على موضوع واحد فموضوع اللادوام هو الذى ورد عليه الايجاب او السلب وبالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول او موضوع الجزء الاول بتقيض المحمول تقييدا حافظا للجهة عند كون القضية موجبة وعلى العكس عند كونها سالبة تحصل جزئتان مفهوما هما هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد نقيضيهما مساويا لنقيض الجزئية بالضرورة فالخلاص ان المفهوم المردد بين تقيض الجزئتين ان ارد به الجلية السببية بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية والجزئية اصلا وان ارد به المنفصلة النسيهة بالجلية فان ارد بتقيض الجزئتين تقيضا القضييتين اللتين هما جزأها فلا فرق ايضا وان ارد بهما تقيضا الكلتيين فى الكلية والجزئيتين فى الجزئية فالترقى بين على ما لو صغاه الا ان فى اطلاق الجزئتين على الجزئيتين مساححة لان الجزئتين اللتين لا تكفى التزديد بين تقيضيهما فى تقيض الجزئية ليست بجزئيهما وللتان هما جزأها يكفى التزديد بين تقيضيهما فى تقيضها فظهر مما ذكرنا انه ليس بى من القضايا المذكورة تقيض من جنسها وان الموجبة المركبة ليس تقيضها سلبا محضا كما انها ليست ايجابا محضا بل لما كانت مستقلة على موجبة وسالبة كذلك يستل تقيضها على ايجاب وسلب حتى يكون تقيض الموجبة منها اى من المركبة سلبا وتقيض السلب ايجابا وقد سبق الى بعض المحاور انه يمكن تحصيل قضية بسيطة تساوى تقيض المركبة كلية كانت او جزئية لان كل مركبة يرجع الى قضية

واحدة موجهة بجهتها جهة الجزء الاول من المركبة بان يحمل موضوعها مقيدا بنقيض المحمول ومحمولها عين المحمول ان كانت المركبة موجبة ويحمل موضوعها مقيدا بعين المحمول ومحمولها نقيض المحمول ان كانت سالبة ويكون قيد الموضوع بالفعل في غير اللاصورية والممكنة الخاصة وبالامكان العام فيها فيكون نقيض تلك القضية الموجبة وهو السالبة المناقضة للجزء الاول في الجهة والكم مساويا لنقيض المركبة فنقولنا كل (ج ب) لادائما يرجع الى قولنا كل (ج) ليس (ب ب) بالفعل اذ معنى اللادوام لاشئ من (ج ب) بالفعل فيصدق على كل (ج) انه ليس (ب) وانه (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو لا (ب ب) بالفعل فيكون نقيضه وهو قولنا ليس بعض (ج) الذي هو لا (ب ب) دائما مساويا لنقيض المركبة وقولنا لاشئ من (ج ب) لادائما يرجع الى كل (ج ب) هو لا (ب) بالفعل لان معنى اللادوام كل (ج ب) فيصدق على كل (ج) انه (ب) وانه ليس (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفعل ونقيضه وهو ليس بعض (ج ب) هو لا (ب) دائما يساوي نقيضا وقولنا بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج) ليس (ب ب) بالفعل فيساوي نقيضه وهو قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب ب) دائما وقولنا ليس بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج ب) هو لا (ب) بالفعل فيساوي نقيضه قولنا لاشئ من (ج ب) بلا (ب) دائما ثم حدد من قوائد هذا الطريق ان برهان الخلف يتم بابطال قضية واحدة بخلاف مذكروه فانه لا يتم الا بابطال قضيتين او ثلث وهذا في الكليات سهو بلواز ان يكون المركبة الكلية كاذبة ويكذب معها الجزئية التي جملها مساوية لنقيضها اما في اليجاب فلانه اذا كان (لج) صنفان من الافراد (د) و (ط) ويكون (د ب) في وقت ولا (ب) في آخرو (ط ب) دائما فيكذب قولنا كل (ج ب) لا دائما لدوام الباء لبعض افراد (ج) وهي افراد (ط) ويكذب ايضا الجزئية القائمة ليس بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) دائما لان كل (ج) الذي هو ليس (ب) اعني افراد (د ب) بالفعل واما في السلب فلانه لو كان بعض افراد (ج) لا (ب) دائما والافراد الباقية بحيث يكون لا (ب) تارة و (ب) اخرى كذبت السالبة الكلية لدوام سلب الباء عن بعض افرادها والجزئية ايضا لان كل (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل ومنشأ الطعن ان المركبة الكلية الموجبة او السالبة لاتساوي الموجبة التي جملها راجعة اليها لان موضوعها لما قيد بنقيض المحمول او المحمول صار اخص من موضوع المركبة فيصدق المركبة وان استلزم صدقها لان الحكم على كل افراد الاعم حكم على كل افراد الاخص الا انه لا ينكس اذ ليس يلزم من الحكم على كل افراد الاخص الحكم على كل افراد الاعم * واما المركبة الجزئية الموجبة او السالبة فلما ساوت الموجبة الجزئية المذكورة

لانه اذا صدق قولنا بعض (ج)ب) لادائما يصدق على بعض (ج) انه (ب) وليس
 (ب) بالفعل فيصدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب)ب) بالفعل وبالعكس لان
 بعض (ج) اذا كان متصفا بليس (ب) و (ب)ب) بالفعل يصدق بعض (ج)ب)
 لادائما وكذلك في السالبة كان نقيضها مساويا لنقيض المركبة الجزئية ولنزده
 بياننا فتقول مهما صدق قولنا بعض (ج)ب) لادائما كذب لاشئ من (ج)
 ليس (ب)ب) دائما لانه لو كان (ب)ب) مسلوبا عن جميع افراد (ج) الذي هو ليس
 (ب)ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده في الجملة فيكذب المركبة الجزئية هف وهما
 كذبت صدقت والاصدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب)ب) بالفعل وهو مفهوم
 المركبة الجزئية هذا ايضا خلف وكذا متى صدق ليس بعض (ج)ب) لادائما كذب
 لاشئ من (ج) الذي هو (ب)ب) لا (ب)ب) دائما لو كان (لاب) مسلوبا عن جميع
 افراد (ج) الذي هو (ب)ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده وقد كان ثابتا لوجود
 البعض بحكم اللادوام ومتى كذب صدق والاصدق بعض (ج) الذي هو
 (ب)ب) لا (ب)ب) بالفعل وهو مفهوم الاصل (قوله الفصل الثامن في العكس المستوي)
 وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مستقيما للكيف والصدق بهما فقد اعتبر
 في التعريف قيوما الاول طرفا القضية وهو اول من الموضوع المحمول كما ذكره
 بعضهم لسموه عكس الجليات والشروطيات وههنا سؤال وهو ان يقال ان اريد
 بهما طرفا القضية في الحقيقة لم يدخل في التعريف عكس الجليات لئلا لان الطرفين
 بالحقيقة فيها هما ذات الموضوع ووصف المحمول وعكسها ليس تبديل ذات الموضوع
 بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول ووصف
 الموضوع وان اريد طرفاها في الذكر يلزم ان يكون للتفصلات عكس لان تبديل
 طرفيها في الذكر متحقق والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المعنوي اى تبديل غير
 المعنى وحيث لا يتغير معنى المتفصلة بحسب التبديل اذ معناها المائدة بين الشئين سواء
 جرى فيها التبديل او لا لم يعتبر التبديل فيها فكاه لا تبديل الثاني في الكيفية اى ان كان
 الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا فسالبا وهذا الشرط ليس بمجرد
 الاصطلاح بل هنالك شئ آخر وهو انه لم يصفحوا القضايا فلم يحدوها في الاكثر بدم
 التبديل صادقة لازمة الاموافقة في الكيف الثالث بقاء الصدق وانما اشترطوه لان العكس
 لازم خاص من لوازم الاصل ويستحيل ان يكون المنزوم صادقا ولازم كاذبا ولا
 يشترط بقاء الكذب لجواز ان يكون المنزوم كاذبا ولازم صدقا في التعريف نظ
 لانقضائه يصدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان طاقاته يصدق
 مع قولنا كل طاق انسان وليس عكسها والجواب ان المراد بقاء الصدق ليس ان
 الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو صدق

الفصل الثامن في العكس
 المستوي وهو تبديل
 كل من الطرفين الآخر
 مستقيما للكيف
 والصدق بهما
 من

صدق العكس معه لاهذا القدر اعني المعية المطلقة بل على وجه الزوم فلا اشكال
ولقد صرح بالمنابذين من عرفه بأنه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات التزيب
الطبيعي بالآخر مع حفظ الكيفية على وجه الزوم وهما نطر عام وهو الانتقاض
بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل بطريق الزوم مع انه لا يسمى عكسا فلا يقال
السالبة الضرورية تنعكس الى السالبة الممكنة وان زمتها والاولى ان يقال انه
تبديل كل من طرفي القضية بالآخر تبديلا مغيرا لمفهومها حافظا للكيف يلزمها
لا بواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التفسيرات لا يطابق استعما لهم فانهم يطلقون
العكس على القضية لاهل التبديل لا يقولون لانهم لا يطلقون العكس الا على القضية
بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكر (قوله اما الموجبات
والوجوديات والوقتيتان) قد علمت ان المقصود من العكس تحصيل اخص قضية
تلزم الاصل بطريق التبديل وهكذا في اتاج الافيصة فلا بد فيها من بيان الزوم وهو
مستفاد من البرهان وبيان ان الزائد غير لازم وهو مستفاد من النقض اى الخلف في المواد
وليقع البداية بعكس الموجبات وان جرت العادة بتقديم السوالب لسرفها وكون الانعكاس
فيها اظهر لان عقدي الوضع والمحل فيها متحققان واذا جعلنا عقد الوضع محلا
وعقد المحل زمنا فحصل مفهوم العكس بادنى تأمل بخلاف السالبة لجوار انشاء
عقد الوضع فيها فالوجبات تسواه كانت كلية او جزئية تنعكس في الكم جزئية
لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع وامتناع حل الاخص على كل افراد اعم
واما في الجهة فالوجود يشان والوقتيتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقا عامة لا
اذا قلنا بعض (ج ب) بالفعل كان معناه ان شيئا مائما بوصف (ب) بالفعل بوصف
(ب ب) بالفعل فذلك الشي يكون موصوفا (ب ب) بالفعل (و ب) بالفعل ايضا فبعض (ب)
بالفعل (ج) بالفعل واستدل عليه بثلاثة وجوه الاول الافتراض وهو ان يفرض ذات
الموضوع (د) (ف د ب) بالفعل لان القضية فعلية (و د ج) بالفعل لان ذات الموضوع
لا بد ان يتصف بال عنوان بالفعل يتبع من الذات بعض (ب ج) بالفعل وهو المطلوب فان
قلت اتاج الشكل الثالث موقوف على عكس الصغرى ليرتد الى الاول فلو بين العكس
بالشكل الثالث لزم الدور فتقول من بين الانعكاس بهذا الطريق لا بين الاساس
بل بطريق آخر نعم فيه سوء ترتيب لانه بيان بما لم يبين بعد والاولى ان لا يخل الى الشكل
الثالث بل يقرر كما قررناه الثاني الخلف وهو ان يضم نقض العكس الى الاصل
ليتبع من الشكل الاول سلب النفي عن نفسه مثلا متى صدق كل (ج) او بعضه (ب)
بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والاصل يصدق نقضه وهو قولنا
لا نفي من (ب ج) دائما فبعملة كبرى واصل القضية صغرى ليتبع بعض (ج) ليس
(ج) دائما وانه محال لوجود (ج) بناء على ايجاب الاصل والمحال اللازم اما من

اما الموجبات
والوجوديات
والوقتيتان والمطلقة
العامة بآية كلية كانت
كانت تنعكس جزئية
في الكم لاحتمال كون
المحمول اعم ومطلقا
عاما في الجهة لوجوه
الاول ان يفرض الجسيم
الذي هو الموضوع
(د) (ف د ب) هو (ب)
وانه (ج) فبعض
(ب ج) بالاطلاق من
الثالث الثاني ان يضم
نقض العكس الى
الاصل ليتبع سلب
النفي عن نفسه دائما
من الاول الثالث ان
يعكس نقض العكس
ليرتد الى نقض الاصل
اوضده متن

صورة القياس وهو محال لانه بين الانتاج او من مادته ولا يخلو اما من الصغرى وهو ايضا محال لانها مفروضة الصدق او من الكبرى فهي محسالة فيكون العكس حقا او نقول المجموع من الاصل وتقيض العكس لما استلزم محالا كان محالا وانعكاسه اما بانتفاء الاصل وهو باطل او بانتفاء تقيض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب لا يقال ان اردتم بقولكم متى صدق بعض (ج) صدق بعض (ب ج) ان صدقه يلزم صدق الاصل فلاتم انه لو لم يلزمه اصدق تقيضه لجواز صدقه مع عدم لزومه وحينئذ لا يصدق تقيضه وان اردتم انه يصدق مع صدق الاصل اعم من ان يكون على وجه الزوم او الاتفاق فليس لكنه لا يقيم المطلوب لان الاعمال لا تبدل على الاخص لاننا نقول المراد الزوم وهو متحقق لان العكس لو لم يكن متحققا لانعكاسه عن الاصل جاز انعكاسه عنه فيجوز صدق تقيضه معه والابواب خلو السبيل عن التقيض لكن صدق تقيضه معه محال وجواز المحال محال او نقول صدق تقيض العكس مع الاصل يمنع فيكون الاصل يمنع الصدق بدون العكس ولا يفتى بالزوم الا هذا القدر او نقول المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل والامكان صدق تقيضه معه ولكنه محال لاستلزامه المحال الثالث طريق العكس وهو ان يعكس تقيض العكس ليرتد الى تقيض الاصل ان كان جزئيا او منته ان كان كلياً مثلا اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا فيصدق لاشئ من (ب ج) دائما وينعكس الى لاشئ من (ج ب) دائما على ما سيحى وقد كان كل (ج) او بعضه (ب) هدف والتعريب فيه ان يقال صدق الاصل مع لازم تقيض العكس يمنع لاستلزامه اجتماع التقيضين اما اذا كان الاصل جزئيا فظاهر واما اذا كان كلياً فلا ستلزامه الجزئي فيمتنع صدق الاصل مع تقيض العكس فيمتنع صدقه بدون العكس وهو المصنوع بالزوم اذا قد تبين الانعكاس في المطلقة العامة فكذلك في الجزئية اما الجزئية المطلقة الثلاثة فيها واما لان المطلقة العامة اعلم ولازم الاعمال لازم للاخص وبيان عدم لزوم الزائد ان الوقتية الكلية اخصها وهي لا تنعكس الى الاخص من المطلقة كالجينية لجواز التناهي بين وصف المحمول والموضوع فلا يصدق وصف الموضوع على ذات المحمول حين اتصافه بوصف المحمول كقولنا كل مخضف مضى بالتوقيت لا دائما ولا يصدق بعض المضى مخضف حين هو مضى وعدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعمال وقيل قيد الوجود انما لا ينعكس الى العكس لانه اما سلبية مطلقة او سلبية ممكنة وهما لا تنعكسان فلا دخل لقيد الوجود في الانعكاس وفيه نظر لان عدم انعكاس قضية لا يستلزم عدم انعكاسها مع غيرها لجواز ان يقتضى خصوصية التركيب انعكاسها كما في الخاصتين نعم انعكاس القضية مستلزم لانعكاسها مع غيرها ضرورة ان لازم الجزء لازم الكل (قوله

والدائمتان والعامتان ينعكس كل منهما جزئية حينية (الدائمتان والعامتان ينعكس كل منهما جزئية حينية اما الدائمتان فلان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت له في الجملة اذ المراد ماصدق عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع يمتحان على ذات واحدة في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقاته بعض اوقات وصف المحمول فخاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما العامتان فلانه قد حكم فيها بان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فهما يمتحان على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع احدى اوقات وصف المحمول فخاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع ولا تنعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية اذ ليس لنا فيها الا ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا انه متى لم يثبت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا وقد تمسك في ذلك بالوجوه الثلاثة ولتبيينها في العرفية العامة التي هي اعم اولها الافتراض فاذا صدق بعض (ج) مادام (ج) صدق بعض (ب) حين هو (ب) لا نفرض ذات الموضوع (د) (فدب) و(دج) في بعض اوقات كونه (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) و(دج) بالفعل وهو ظاهر فاذا كان (دج) بالفعل و(ب) بالفعل و(ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (بج) في بعض اوقات كونه (ب) فان قلت المقدمة القائلة (دج) بالفعل مستدركة لانه يكفي ان يقال لما كان (دب) و(ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (بج) في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم العكس فنقول بيان ان (دب) بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان (دب) مادام (ج) وهو لا يستلزم ان يكون (ب) بالفعل الا اذا كان (ج) بالفعل لجواز ان يكون (دب) مادام (ج) ولا يكون (ب) اصلا ولا (ج) وكان هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكتها لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزامه العكس الا ان المتأخرين قروها في صورة قياس من الثالث وهي ليست من القياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في الشفاء وثابت فيها الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض (بج) حين هو (ب) لصدق لاشئ من (بج) مادام (ب) فجهله كبرى لصحة الاصل لينجى بعض (ج) ليس (ج) مادام (ج) وانه محال وثابتها العكس وهو ان ينعكس لاشئ من (بج) مادام (ب) الى قولنا لاشئ من (بج) مادام (بج) وقد كان بعض (بج) مادام (ج) هدف واذا لزم هذا العكس العرفية لزم البراق لا طراد الوجوه فيها ولان

الدائمتان والعامتان
ينعكس كل منهما
جزئية حينية بالوجوه
المدكورة والخاصتان
تنعكسان جزئية حينية
لادامة اما الجزئية
الحينية فلان في العامتين
واما اللادامة فلان
ذلك لبعض من (ب)
الذي هو (ج) حين
هو (ب) ليس (ج)
بالاطلاق والالكان
(ج) دائما فيكون (ب)
دائما وقد كان (ب)
لا دائما متى

لازم العام لازم الخاص واما بيان عدم الزائد فلان الاخص منها وهو الضرورية
لا ينمكس الى الاخص من الحينية كالعرفية لجواز انفكاكه وصف الموضوع عن وصف
المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل ضابط حرك
انسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ضابط مادام انسانا بل في بعض
اوقات كونه انسانا واما الخاصتان فتعكسان حينية لادائمة لانه قد حكم
فيهما ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع وليس بشايت لذات
الموضوع دائما فهما مجتمان على ذات واحدة فها صدق عليه وصف المحمول
صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لكن لما
لم يصدق وصف المحمول دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصف
الموضوع دائما على الذات لان وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع
فلودام وصف الموضوع للذات لدوام وصف المحمول له وقد فرضناه لادائما هـ
فيصدق انما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض
اوقات وصف المحمول لادائما واحتج على ذلك اما على لزوم الحينية فبالوجوه
المذكورة او بان لازم الاعمال لازم الاخص واما على اللادوام فبان ذلك اليه الذي
هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالاطلاق والا لكان (ج) دائما فيكون (ب)
دائما لدوام الباء بدوام الجيم وقد كان (ب) لادائما فيصدق بعض (ب ج) حين
هو (ب) لادائما وهذا مجمل ما فصلناه (قوله واما الممكنان فلا تعكسان) الممكنة
العامة وانفاصة لا تعكسان لان مفهومهما ان ذات الموضوع يثبت له وصف الموضوع
بالفعل ووصف المحمول بالامكان ومفهوم العكس ان تلك الذات يثبت له وصف
المحمول بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان
الممكن ربما لا يخرج الى الفعل اصلا ويثبت على هذا المعنى بانه ربما امكن صفة نوعين
ثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف
بالامكان ولا يصدق النوع الثاني على ماصدق عليه الوصف بالفعل لان كل ماصدق
عليه الوصف بالفعل فهو النوع الاول مثلا مركوب زيد ممكن للفرس والجار ثابت
للفرس فقط فيصدق كل جار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب
زيد بالفعل جار بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لصدق قولنا لاشي من مركوب
زيد بالفعل بجمار بالضرورة اذ يصدق كل مركوب زيد بالفعل فهو فرس
ولاشي من الفرس بجمار بالضرورة ونمكس من ذهب الى انعكاس الممكنتين ممكنة
عامة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب)
بالامكان (د) (فدب) بالامكان و (دج) بالفعل فبعض (ب ج) بالامكان والخلف
فانه لو لم يصدق بعض (ب ج) بالامكان صدق لاشي من (ب ج) بالضرورة فبجمل

واما المكتسبان فلا
تعكسان لجواز امكان
صفة النوعين ثبت
لاحدهما فقط فحصل
تلك الصفة على
الصفة على النوع الثاني
بالامكان مع امتناع حله
على ماله تلك الصفة
احجوا بالوجوه الثلاثة
المذكورة في المطلقة
العامة وجواب الاول
والثاني بمنع اتناج
الممكنة الصغرى
في الاول والثالث
وجواب الثالث بمنع
انعكاس السالبة
الضرورية ضرورية

كبرى للأصل لينج بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة والعكس فإن لاشئ من (ب) ج بالضرورة ينكس الى لاشئ من (ج) ب بالضرورة وقد كان بعض (ج) ب بالامكان هف واجب عن الاولين بمنع انتاج صغرى الممكنة في الاول والثالث وعن الثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية سائبة ضرورية وربما يستدل عليه بأنه كالمصدقات الممكنة امكن صدق المطلقة وكلما امكن صدق المطلقة امكن صدق عكسها المطلقة فكلها صدقت الممكنة امكن صدق عكسها المطلقة وكلما امكن صدق عكسها المطلقة صدقت الممكنة العكس واجيب عنه بان بين امكان الصدق وصدق الامكان فرقا فان امكان صدق الممكنة يستدعي وجود ذات الموضوع واتصافه بالوصف عنواني بالفعل بخلاف امكان صدق الفعلية فان امكان وجود الموضوع وامكان اتصافه بالوصف عنواني كاف فيه فقد امكن ان يصدق كل عتقاه طاروا لا يصدق كل عتقاه طاروا بالامكان والتحقيق يقتضي انهما متغايران في المفهوم ومتلازمان اما تغايرهما فلا ان صدق الامكان امكان هر ضله الصدق وامكان الصدق صدق هر ضله الامكان والفرق بينهما ظاهر واما تلازمهما فلا ان صدق امكان النسبة معناه انها لم يمتنع ان يكون وحتى لم يمتنع ان يكون امكن ان يكون بالفعل وهو امكان صدق الفعلية وكذلك متى امكن صدق النسبة لم يمتنع تلك النسبة في نفسها فانها لو امتنعت لما امكن صدقها وعدم امتناع النسبة امكانها فان قلت ليس ثبوت المحمول للموضوع ممكنا حال عدم المحمول وثبوت المحمول حال عدمه ممتنع وكذلك امكان الحادث متحقق في الازل مع امتناع صدق الازل ففي الصورتين يثبت الامكان دون امكان الثبوت فتقول امتناع ثبوت المحمول حال عدمه انما هو بالغير والامتناع بالغير لا يناق الامكان بالذات فكما ان امكان ذات الحادث متحقق في الازل كذلك امكان وجوده في الازل ولو اخذ الحادث بشرط الحدوث فلا امكان له في الازل ولا هو ممكن الوجود فيه واما ما ذكره من المثال فان لم يكن للعتقاء وجود في زمان ما اصلا فلا امكان صدق ولا صدق امكان وان كان له وجود في زمان ولو في بعض الازمنة المستقبلية فهناك صدق امكان وامكان صدق اما الجواب عن الدليل فهو انه مبني على استلزام امكان الاصل امكان العكس ونسبهم ما فيه عن قريب واعلم ان الموضوع لو اخذ بالامكان كما اخذه الفارابي فلا شك في انعكاس الممكنين ممكنة عامة لانتهاض الوجوه المذكورة حيث لا تنتج الصغرى الممكنة في الاول والثالث للاندراج البين ولانعكاس السالبة الضرورية كنفسها اما اذا اخذناه بالفعل كما هو رأي الشيخ فاما ان يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بمجرد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر او لا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس الممكنتان ممكنة لانه قد يصدق كل ما يتصف (يج) بالفعل في نفس الامر فهو (ب) بالامكان ولا يصدق في بعض ما يتصف (بب) بالفعل في نفس الامر فهو (ج) بالامكان

لجواز ان لا يتبع (ب) الممكن اصلا في نفس الامر وكذلك انعكاس السالبة الضرورية
 كنفهسا وانتاج الممكنة في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل بحسب نفس الامر بل اعم
 من الوجود والفرض العقلي على ما صرح الشيخ به يبين انعكاس الممكنة ممكنة لان
 معناها ان ما يمكن صدق (ج) عليه وفرضه العقل (ج) بالفعل فهو (ب) بالامكان
 ولا شك ان ما هو (ب) بالامكان ما يفرضه العقل (ب) بالفعل وان بقي بالقوة دائما فهناك
 شيء قد اجتمع فيه وصف (ب) بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف (ج) بالامكان
 فبعض ما يمكن ان يكون (ب) وفرضه العقل (ب) بالفعل (ج) بالامكان وهو مفهوم
 العكس والتحق مندفع ان لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورة صدق
 قولنا بعض ما فرضه العقل انه مركوب زيد بالفعل فهو جاز بالامكان وكذلك تنكس
 السالبة الضرورية كنفهسا وتنتج الممكنة في الاول والثالث وليتانه موضع سنكلم
 فيه الا ان ههنا اشكالا وهو انه لما اعتبر قيد الفعل في الموضوع بحسب الفرض
 فاما ان يعتبر الفعل الذي في جانب المحمول بحسب نفس الامر او بحسب الفرض فان اعتبر
 بحسب الفرض لم يتناقض المطلقة الدائمة لان فرض الثبوت او السلب بالفعل لا يتناقض السلب
 والاحباب دائما ويلزم انعكاس الممكنات مطلقة وهو ظاهر وان اعتبر بحسب نفس الامر
 لم تنكس المطلقات مطلقة لان (ج) بالفعل في الفرض اذا كان (ب) في نفس الامر
 لا يلزم منه ان (ب) في الفرض يكون (ج) في نفس الامر لجواز عدم مطابقة الفرض
 العقلي لنفس الامر لا يقال لما انعكست السالبة الدائمة سالبة دائمة تبين انعكاس المطلقات
 المطلقة بطريق العكس لانا نقول اذا كان الاصطلاح على ما ذكره الشيخ لم يبين انعكاس
 الدائمة دائمة لانا اذا قلنا لشيء من (ج) بالامكان (ب) دائما فلا شيء من (ب) بالامكان
 (ج) دائما والاصلدق بعض (ب) بالامكان (ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج)
 بالاطلاق (ب) بالامكان او ينضم الى الاصل حتى ينتج بعض (ب) بالامكان ليس (ب)
 دائما لم يلزم خلف اصلا على ان السبج جزم بالانعكاس المطلقات مطلقة وانعكاس
 السالبة الدائمة كنفهسا لكن ذهب الى انعكاس الموجبة الضرورية ممكنة وفيه
 انعكاس سائر المطلقات الى الممكنة وبالجملة يلوح في كلامه اضطراب وتسويش ما وجهه
 التفصي عن هذا الاشكال انك قد عرفت ان الضرورية الذاتية ان فسرت بالمعنى الاع
 ساوت الدوام والامكان الاطلاق العام وان فسرت بالمعنى الاخص تكون احص
 من الدوام والامكان اعم من الاطلاق العام لكن الجمهور لم يفرقوا بينهما لان الدوام
 لا يترك عنها في الكليات والعلوم لا يبحث عن الجزئيات فليس فرق ثاوة بينهما
 لاعتبارها بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما اخرى حتى فسروا الضرورة بالدوام
 في هذه مواضع وبالعكس نظرا الى مساواتها بالمعنى الاع اياه بحسب الامر نفسه
 اوجز يا على طريقة القوم فحيث حكى بالانعكاس المطلقات مطلقة والسالبة الدائمة

كنفسها إنما لاحظ نفس الامر اواراداً مشابة القوم وحيث حكم بانعكاسها ممكنة
اعتبر المعنى الاخص فقد ظهر اسقوط تشييع لتأخر بن عليه لوقوع انطب
في كلامه اذ غير اصطلاح الفارابي في اخذ الموضوع ولم يغير احكامه بل انطب
اتما هو في كلامهم لانهم اخذوا الضرورة بالمعنى الاعم ولم يحفظوا عليه
في الاحكام على ما سبقت الاشارة اليه فبرجم التشييع بمذافيه عليهم (قوله واما السوالب
الكلية فالعالماتان) السوالب اماكلية او جزئية اما الكليات فالعالماتان والدائمة تنعكس
كنفسها بالوجوه الثلاثة المذكورة وتقررها في العرفية العامة انه متى صدق لاشئ من
(ج ب) مادام (ج) وجب ان يصدق لاشئ من (ب ج) مادام (ب) والاصل صدق
نقيضه وهو قولنا بعض (ج ب) حين هو (ب) فنضمه الى الاصل حتى يتيج بعض (ب)
ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال لوجود البعض على تقدير صدق نقيض العكس
او نعكسه الى قولنا بعض (ج ب) حين هو (ج) وقد كان لاشئ من (ج ب) مادام
(ج) هف واما طريق الافتراض فالحق ان لا يستعمل في انعكاس السوالب لان محصله
تصير عقدي الوضع والجل عقدي جل وعقد الوضع ليس بلازم التحقق فيها
نعم يمكن الافتراض في نقيض عكسها لكن هو طريق العكس بعينه وتقريرها
في الدائمة على هذا القياس وفي مشروطة العامة لا يتم على مذهب المصنف اما الخلف
فالمدم انتاج العنصرى الممكنة الحينية في الشكل الاول واما العكس فلعدم انعكاسها
وكيف والنقص قائم اذ يصدق في المثال المضروب لاشئ من مركوب زيد بمحمار
بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
مادام حمار الصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار
بل السوالب التفصيل الذي يشير اليه في آخر المختلطات وهو ان المشروطة ان فسرت
بالضرورة لاجل الوصف تنعكس كنفسها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف
المحمول حيث متحققة ضرورة ان منشأ الضرورة السلبية هو وصف الموضوع
واذا تحققت المناقاة بين الوصفين فحق تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع
فتكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو
مفهوم العكس اما اذا فسرت بالضرورة مادام الوصف فلا تنعكس كنفسها لانه
حكم في الاصل ان ذات الموضوع ينافي وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع
ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
انتفاء الآخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافيين
في ذات الموضوع ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع
اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الآخر لجواز ان يكون ذات المحمول
مغاير الذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم الاصل هناك مناقاة ماصدق

(عليه)

واما السوالب الكلية
فالعالماتان والدائمة
تنعكس كنفسها
بالوجوه الثلاثة
والضرورة تنعكس
دائمة بالضرورة
لما ذكرنا في عدم
انعكاس الممكنة
الموجبة وانما صان
تنعكسان عامتين مع
قيد اللادوام في البعض
والاثبات الدوام
في الكل وانعكس الى
الاصل دائمة هذا
نخاف ولا نتعكسان
كنفسهما لصدق
قولنا لاشئ من الكاتب
يساكن مادام كاتباً
لادائماً مع كذب قولنا
لا شئ من الساكن
يكاتب مادام ساكناً
لادائماً لان بعض
الساكن ساكن دائماً
كالارض وان اريد
باللادوام ليس اللادوام
في كل واحد يل
في الكل انعكسا
كنفسهما او لعله
قمراد المتقدمين حيث
قالوا بانعكاسها
كنفسهما من

عليه مركوب زيد بالفعل ووصف الجار مادام مركوب زيد ولا يلزم الانفاة مركوب
 زيد ووصف الجار في ذات الموضوع اعني ماصدق عليه انه مركوب زيد بالفعل وهو
 لا يستلزم المنفاة بين ذات الجار وبين وصف مركوب زيد وهكذا لو فسرت بالضرورة
 بشرط الوصف لان غاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه مناف لوصف
 المحمول ولا يستلزم هذا الانفاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المنفاة
 بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع مثلا اذا فرضنا ان لاجار
 في الواقع الالدهن يصدق لاشي من الجار بمحامد بالضرورة مادام حارا ومفهومه
 المنفاة بين وصفي الحار والجامد فيما صدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن ولا يستلزم
 المنفاة بينهما فيما صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار
 بالامكان والضرورة تنعكس دأمة بالضرورة اما انعكاسها الى الدأمة فلو جوب
 استلزام الخاص لما يستلزمه العام او لبيان الوجوه المذكورة فيها واما انها لا تنعكس
 ضرورة فلانه يصدق في المثال المشهور لاشي من مركوب زيد بخضار بالضرورة
 ويكذب لاشي من الجار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الجار بمركوب
 زيد بالامكان والسري في ذلك ان الممكنة تقضي الضرورية فكما لم تنعكس الممكنة
 ممكنة كذلك لم تنعكس الضرورية ضرورة فانه لو كانت السالبتان الضروريتان
 متلازمتين تلازمت الجزئيتان الممكنتان لاحالة وانما صتان تنعكهان
 طامنين مع قيد اللادوام في البعض اما انعكاسهما الى الصائتين فلو وجوه المذكورة
 اولان لازم الاعمال لازم للاخص واما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل دال على
 مطابقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطابقة موجبة جزئية والادوام في البعض
 عبارة عنها ويانها بالوجوه الثلاثة ممكن كما امكن في انعكاس المطلقة بلافق وبينه
 المصنف بطريق العكس وهو انه لو لقيد اللادوام في البعض اي بعض (ب ج)
 بالاطلاق لبثت الدوام في الكل اي لاشي من (ب ج) دائما وبالعكس لاشي من
 (ج ب) دائما وقد كان لادوام الاصل كل (ج ب) بالاطلاق هف ولا يمكن انفسهما
 الى صائتين مع قيد اللادوام في الكل لانه يصدق لاشي من الكاتب بساكن مادام
 كاتباً لادأما ويكذب لاشي من الساكن بكتاب مادام ساكناً لادأما لكذب اللادوام
 وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق يصدق بعض الساكن ليس بكتاب دائماً فان من الساكن
 ما هو ساكن دائماً كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجبة كلية وقد تبين
 انها لا تنعكس كلية في الحاجة الى هذا البيان فنقول لمحال ان انضمام الموجبة
 الكلية الى قضية اخرى يوجب عكسها كلياً كما ان السالبة الجزئية لا تعكس واذا ضمت
 الى احدى الصائتين اوجب انعكاسها وذكر القدماء انها تنعكسان كتنفيهما
 طامنين مع قيد اللادوام في الكل ويمكن توجيهه بان اللادوام في كل واحد له معنيان

احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكلي منتفيا ولان الحكم
فما نحن بصده سلبا كان معناه ان دوام السلب الكلي منتف وانتهاء دوام السلب
الكلي اما باطلاق الایجاب في الكل او بدوام السلب في البعض واطلاق الایجاب
في البعض وايضا كان فاطلاق الایجاب في البعض متحقق ولاخفاء في انه متى تحقق
اطلاق الایجاب في البعض اتنى دوام السلب الكلي فبينهما تلازم وثانيهما اثبات
اللدوام في كل واحد وهو اطلاق الایجاب في الكل ففي كان المراد بلا دوام الاصل
المعنى الثاني لم تنكسها كنفسها لادامتين في الكل لجواز الدوام في البعض اما لو كان
المراد المعنى الاول انكسنا كنفسها لانهما متى صدقتا صدق اللدوام في البعض
وينكس الى لادوام العكس في البعض للبراهين الدالة على انعكاس الموجبة الجزئية
المطلقة كنفسها لانهما متى صدقتا صدق في العكس اللدوام في البعض صدق انتفاء
دوام السلب الكلي وهو مفهوم الاصل والى هذا اشار بقوله وان اريد باللادوام
اى لادوام الاصل ليس اللدوام في كل واحد وهو المعنى الثاني بل اللدوام في الكل
اى انتفاء الدوام في كل واحد لا الكل من حيث هو كل فانه لا يكاد يتجه انعكسا
كنفسها ولعل مراد القدماء هذا كما وجهناه (قوله واحج الامام على ان الدائمة
لا تنكس كنفسها) ذكر الامام في المحض ان السالبة الدائمة لا تنكس كنفسها
متجها عليه بان الكتابة غير ضرورية للانسان في وقت مالمصدق قولنا لاشئ من الانسان
بكتاب بالامكان في وقت وكل ما هو ممكن في وقت يكون ممكنا في كل وقت والازم
الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي فاذا سلب الكتابة عن الانسان
ممكن في جميع الاوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلفرض وقوعه حتى
يصدق لاشئ من الانسان بكتاب دائما فلو انعكست السالبة الدائمة لزم صدق لاشئ من
الكاتب بانسان دائما وهو محال وهذا المحال لم يلزم من فرض وقوع الممكن فهو من الانعكاس
فيكون محالا وجوابه ان الامحال ان لم يلزم من فرض وقوع الممكن يكون ناشئا من
الانعكاس فان من الجائز ان لا يكون لازما من شئ منها بل من المجموع فان الممكنين
قد يستلزم اجتماعهما محالا وهو ضعيف اما اول فلان المحال لو لم يلزم من المجموع
كان اجتماع الاصل مع الانعكاس محالا فلا ينكس الاصل واما ثانيا فلان كل مجموع
يكون احد جزئية واجب التحقق يكون الجزء الاخر ملزوما للهبة الاجتماعية ضرورة
انه كلما تحقق تحقق المجموع تلزم وجب الانعكاس كان فرض وقوع الممكن هو الذى تحقق
المجموع فالحال لو كان لازما من المجموع لاستفصال وقوع الممكن لسهولة اللزوم
باسفالة اللازم لو كان المجموع من امرين ممكنين جاز ان ينشأ المحال من المجموع وفيه
منع لطيف واما ثالثا فلانه يمكن ايراد التبهة بحيث يندفع الجواب وذلك من وجهين
الاول لو انعكست السالبة الدائمة كان امكان صدقها مستلزما لامكان صدق عكسها

واحج الامام على
ان الدائمة لا تنكس
كنفسها بان الكتابة
ممكنة للانسان فتمكن
سلبها عنه دائما فلو
وقع هذا الممكن مع
انعكاس السالبة الدائمة
دائمة لصدق لاشئ
من الكاتب بانسان
دائما هذا محال ولم
يلزم من فرض الممكن
فهو من الانعكاس
وجوابه انه قد يلزم
من اجتماعهما فان
الممكنين قد يمتنع
اجتماعهما متى

ضرورة ان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم والتالى باطل لان سلب الكتابة من كل
 افراد الانسان دائما يمكن مع ان عكسه وهو لاشئ من الكاتب بانسان دائما متبع
 الصدق لصدق بعض الكاتب انسان بالضرورة فان قلت لانم انه ليس بممكن صدق
 العكس واما قولنا بعض الكاتب انسان بالضرورة فهو ليس نقيضا لامكان صدق
 العكس فان نقيض امكان الصدق ضرورة الصدق لصدق الضرورة فنقول
 ضرورة الصدق وصدق الضرورة متلازمان لما مر الثاني لو كانت السالبة الدائمة
 تنعكس كنفسها لكان كلما فرض صدقها صدق عكسها لان معنى الانكسار ليس
 الا هذا والتالى منتف لانه اذا فرض صدق قولنا لاشئ من الانسان بكاتب دائما
 لم يصدق عكسه واذا صدقت هذه الجزية صدق قولنا ليس كلما فرض صدق
 السالبة بصدق عكسها وحيث تكذب الملازمة الكلية لا يقال لوضح هذا البيان
 لزم ان لا تنعكس قضية اصلا اما الموجبة فلانه لو فرض صدق قولنا كل انسان
 حجير لا يصدق عكسه وهو بعض الحجير انسان واما السالبة فلانه لو فرض صدق
 قولنا لاشئ من الحيوان بانسان بالضرورة لا يصدق عكسه وهو بعض الانسان
 ليس بصحويان بالامكان لاننا نقول لانم انه لو فرض صدق الموجبة والسالبة المذكورتين
 لم يصدق عكسهما غاية ما في الباب ان عكسهما محال في نفس الامر لكن الاصل
 ايضا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال بخلاف ما ذكرنا في السالبة الدائمة فاننا بينا
 ان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دائما يمكن والممكن لا يلزم من فرض وقوعه
 محال لا يقال لانم كذب العكس على ذلك التقدير فانه اذا فرض ان لافرد من افراد
 الانسان هو كاتب فلا كاتب من الانسان فيصدق العكس بالضرورة لاننا نقول العكس محال
 لانه يصدق بالضرورة بعض الكاتب انسان فلو كان هذا المحال ناشئا من ذلك التقدير
 كان ذلك التقدير محالا وقد بينا امكانه والجواب الرافع للحجاب النسبية ان الامكان
 ان يفسر بسلب الضرورة المتحققة في جميع اوقات الذات فلام ان سلب الكتابة
 عن جميع افراد الانسان دائما يمكن لانه متبع بالغير والمتبع بالغير دائما بنا في الامكان
 بهذا المعنى فان قلت ضرورة ايجاب الكتابة المتحققة في سائر الاوقات مسبوكة عن
 كل فرد من الافراد دائما والالتب الضرورة المتحققة في جميع الاوقات لبعض الافراد
 وهو محال فيكون سلب الكتابة عن جميع الافراد ممكنا دائما فيمكن لاشئ من الانسان
 بكاتب دائما فنقول اللازم دوام الامكان وهو غير مطلوب والمطلوب امكان الدوام
 وهو غير لازم وان يفسر بسلب الضرورة التي منشاؤها الذات فسلم ان سلب الكتابة
 عن جميع افراد الانسان دائما ممكنا لكن لانم انه لا يستلزم فرض وقوعه محالا غاية
 ما في الباب انه لا يستلزم المحال بالنظر الى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المحال
 بالنظر الى ذاته عدم استلزامه المحال اصلا لجواز استلزامه المحال بحسب الغير وهكذا

نقول في التفرير الثاني والثالث ان اردتم بالامكان المعنى الاول فلا تم امكن دوام سلب
 الكتابة عن جميع الافراد وان اردتم المعنى الثاني فلا تم ان امكن الملزوم مستلزم
 لامكان اللازم وان امكنه لا يستلزم محالاً فان وجود الواجب مستلزم لوجود الملزوم
 الاول فعدمه يكون مستلزماً لعدم الواجب بحكم عكس التقيض مع ان الملزوم يمكن
 في ذاته (قوله واحجبوا على انكاس السالبة الضرورية) احجبوا على ان السالبة
 الضرورية تنعكس كنفسها بانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة
 فليصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والاصلق بعض (ب ج) بالامكان فتضمنه
 الى الاصل ليتيج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة او تنعكس الى بعض (ج ب)
 بالامكان وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد عرفت جوابهما وهو ان
 الصغرى الممكنة لا يتيج في الاول والموجبة الممكنة لا تنعكس اصلاً وبانا اذا قلنا
 لاشئ من (ج ب) بالضرورة كان معناه ان الجيم مناف للباء والمنافاة انما تحقق من
 الجانبين فيكون الباء ايضاً منافياً للجيم فلا شئ من (ب ج) بالضرورة وجوابه
 ان معنى الاصل المنافاة بين ذات الجيم ووصف الباء ومفهوم العكس المنافاة بين ذات
 الباء ووصف الجيم فان احدهما من الآخر لا يقال الاول مستلزم للثاني لانه اذا امتنع
 الاجتماع بين ذات (ج) ووصف (ب) يلزم ان يكون ذات (ب) مغاير
 لذات (ج) لانه لو كان ذات (ب) عين ذات (ج) في الجملة و (ب)
 صادق على ذات (ب) يلزم ان يصكون (ب) صادقاً على ذات (ج)
 وقد فرض امتناع اجتماعهما واذا ثبت ان ذات (ب) ليس ذات (ج) امتنع
 اتصافه (ب ج) لانه لو اتصف (ب ج) كان ذات (ب) عين ذات (ج)
 وقد ثبت انه ليس عينه ههنا نقول لان لم يلبس بذات (ج) بمتنع الانصاف
 (ب ج) وهذا لان الحكم في الاصل المنافاة بين ذات (ج) بالفعل ووصف (ب)
 ولا يلزم منه الا ان ذات (ب) لا يكون ذات (ج) بالفعل وان ذات (ب) بمتنع
 الانصاف (ب ج) بالفعل لانه بمتنع الانصاف (ب ج) مطلقاً واعتبر المثال المضروب
 فان المنافاة محققة بين ذات مركوب زيد بالفعل والحمار واللازم منه ان ذات الحمار
 بمتنع انصافه بمركوب زيد بالفعل مع امكن اتصافه بمركوب زيد وقد احجبوا على
 هذا المطلوب بوجوده اخر احدها انه لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة وجب
 ان يصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والاصلق بعض (ب ج) بالامكان
 لكنه محال لانه لو صدق لما لزمت من فرض وقوعه محال واللازم باطل لانه لو فرض
 وقوع هذه القضية صدق بعض (ب ج) بالفعل وينعكس الى قولنا بعض (ج ب)
 بالفعل وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة ههنا ايضاً تضمنه الى الاصل ليتيج
 سلب الشئ من نفسه بالضرورة وثانيها انه او صدق بعض (ج ب) بالامكان مع

واحجبوا على انكاس
 السالبة الضرورية
 ضرورية بالوجوه
 الثلاثة وقد عرفت
 جوابهما وان المنافاة
 انما تحقق من الجانبين
 وجوابه ان المناقاة
 في الاصل بين ذات
 الموضوع ووصف
 المحمول والمطلوب
 في العكس هو المناقاة
 بين ذات المحمول
 ووصف الموضوع
 فان احدهما عن
 الاخر

الأصل امكن صدق بعض (ج ب) بالفعل مع الأصل لان صدق الامكان يستلزم امكان
 الصدق وصدق الملزوم مع الشيء موجب لصدق اللازم معه لكن ليس يمكن ان يصدق
 بعض (ب ج) بالفعل مع الأصل لان صدقه مع الأصل ملزوم للمحال وهو بعض (ب) ليس
 (ب) بالضرورة فامكان صدقهما معا يكون ملزوما لامكان المحال لان امكان الملزوم
 ملزوم لامكان اللازم لكن لمكان المحال محال فامكان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 محال فصدق بعض (ب ج) بالامكان مع الأصل محال فصدق لاشئ من (ب ج)
 بالضرورة معه واجب وهو المطلوب وثالثها ان الدوام في الكليات لا ينفك عن
 الضرورة وقد ثبت انها تنعكس دائما فيصدق العكس ضروريا اجيب عن الاول
 بان لا يتم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال وانما يلزم ان لو بقي الأصل صادقا على
 هذا التقدير وهو ممنوع لازدياد افراد موضوعه فان قيل نحن نقول من الابتداء انه
 لو صدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة لصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة لان
 صدق لاشئ من (ب) بالضرورة مع صدق بعض (ب ج) بالفعل يستلزم محالا
 وحيث يصدق العكس لان المحال اما ان يلزم من الأصل وهو محال لانه مفروض
 الصدق او من قولنا بعض (ب ج) بالفعل فيكون محالا فيستحيل بعض (ب ج) بالامكان
 لان امكان المحال محال فيجب صدق العكس اجيب بان لا يتم انحصار لزوم المحال في الأصل
 او الفعلي ولم لا يجوز ان يكون لازما من المجموع ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا
 وفيه نظر لان المحال اذا كان لازما من المجموع يكون اجتماع القضيتين محالا فكلما
 صدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة استحال ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل
 لان المنفصلة المافعة الجمع تستلزم متصلة من حين احدا جزئها وتقيض الجزء الآخر
 واذا استحال ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل امتنع ان يصدق بعض (ب ج) بالامكان
 فيجب صدق العكس وعن الثاني بان لا يتم انه اذا صدق بعض (ب ج) بالامكان
 مع قولنا لاشئ من (ب ج) بالضرورة يلزم امكان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 معه بل وان يكون امكان وجود الشيء مجا معا لاشئ آخر ووجوده بالفعل محالا معه
 فان قولنا زيد كاتب بالفعل الآن يصدق معه زيد ليس بكاتب الآن بالامكان مع ان صدقه
 بالفعل معه محال وعن الثالث يمنع عدم انفكاك الدوام عن الضرورة وبتقدير تسليمه
 يكون لزوم العكس الضروري بواسطة برهان خارجي لانفس مفهوم السالبة الضرورية
 والكلام ليس فيها بل في انها لطبيعتها هل يلزمها العكس الضروري ام لا وهذا
 الكلام انما يصح لو وجب ان يكون لزوم العكس للأصل يتناو من البين انه ليس
 كذلك والحق ان يقال الضرورة ان اعتبرت بالمعنى الاعم فسا ليتها تنعكس كنعفسها
 والدلائل كلها تامة وان اعتبرت بالمعنى الاخص لم يتم الدلائل على ما لا يخفى لمن احاط

وَأَمَّا السَّعِيبُ الْبَاقِيَةُ فَلَا تَنْعَكُسُ لَعَدَمِ انْعِكَاسِ أَخْصَاهَا وَهِيَ ١٨٦ ﴿ أَلَوْ قَبْسَةٌ أَذْ يَصْدُقُ لَأَشَىٰ

من القمر بمخفف بالتوقيت مع كذب عكسه اذ كل مخفف قمر بالضرورة ثم اذا اخذت القضية حقيقة انعكست السبع جزئية دائمة لانه حينئذ تصدق حقيقة لاشي من (ب) دائما (ج) دائما والافيهض (ب) دائما (ج) بالاطلاق العام فبعض (ج) دائما وقد كان لاشي من (ج) بالاطلاق هذا خلف واذا صدق هذا جعل كبرى لقولنا بعض (ب) دائما (ب) بالاطلاق الصادق ليتج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائما وهو المطلوب والنقض بهذا الاعتبار غير وارد لاننا نتج كذب العكس بهذا الاعتبار فان المخفف الذي ليس بقمر وان كان ممتعا فهو بحيث لو دخل في الوجود كان مخففا وليس بقمر ولو اعتبرنا في الحقيقة امكان الموضوع لم يعكس كالخارجية من

بما مر بعض الاطاحة (قوله واما السبع الباقية) السبع الباقية من السوالب الكلية وهي الوقتيان والوجود بشان والممكنان المطلقة العامة ان اعتبرنا خارجة لم تنعكس لان الوقتية لا تنعكس لانه يصدق لاشي من القمر بمخفف بالتوقيت ولا يصدق بعض المخفف ليس بقمر بالامكان لصدق كل مخفف فهو قمر بالضرورة لا يقال لان انه لا يصدق بعض المخفف ليس بقمر فان الساب يصدق على الافراد المدعومة للمخفف وصدق الموجبة الكلية انما ينقضها لو اتخذت منه في الموضوع وليس كذلك فان الايجاب على الافراد الموجودة والسلب على الافراد المدعومة لانقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة ايضا وحينئذ يتحقق التناقض بينها وبين الموجبة ومتى لم تنعكس الوقتية لم تنعكس البواق اذ هي اخصها وعدم انعكاس الاخص بوجوب عدم انعكاس الاعم فان قلت لو انعكست المطلقة الوقتية كفها لانعكست الوقتية اليها لكن المقدم حق فالتالي مثله اما بيان الملازمة فلانها اعم من الوقتية والاخص ملزوم لما يلزم الاعم واما حقيقة المقدم فلانه اذا صدق لاشي من (ج) في وقت معين فيصدق لاشي من (ب) (ج) في ذلك الوقت والا لكان بعض (ج) في ذلك الوقت فيصدق بعض (ج) في ذلك الوقت بالافراض وقد كان لاشي من (ج) في ذلك الوقت هف فنقول هذا السؤال غير وارد علينا بل على صاحب الكشف حيث حكم بما قص الوقتين وان اعتبرنا حقيقة فلا يخلو اما ان يؤخذ موضوعها بحيث يتناول المتعكسات او يعتبر امكان موضوعها فان كان مأخوذا بحيث يشمل المتعكسات انعكست سالبة جزئية دائمة لانه اذا صدق لاشي من (ج) بالفعل صدق كل ماهو (ب) دائما فهو (ب) في الجمله ولاني من (ب) دائما (ج) دائما نتج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائما اما الصغرى فبينه الصدق واما الكبرى فلانه لولاها لصدق بعض (ب) دائما (ج) بالاطلاق فبعض (ج) دائما وقد كان لاشي من (ج) بالاطلاق هف وايضا تنطهها مع الاصل صغرى حتى يتج بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق وانه محال واذا انعكست المطلقة العامة اليها بنعكس سائر الفعليات ايضا لانها من الدليل فيها اولان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم هذا في الفعليات واما الممكنان فتعكسا اليها ايضا بعين الدليل لانه لا بد من تقييد اوسط القياس بالضرورة حتى يتم الاستدلال فان قلت الاقتصار على ايراد الدليل في الممكنات كاف لان الممكنة اعم السبع فلا حاجة الى البيان الذي اورد في المطلقات فنقول ههنا فائدتان الاولى التنبيه على امكان انعكاس المطلقات بطريقتين ما يخصها وما يعمها الثانية التنبيه على ان تقييد الاوسط بالدوام كاف في المطلقات بخلاف الممكنات ولم تنعكس الى السالبة الكلية لعدم انعكاس الوقتية التي هي اخصها اليها فانه يصدق لاشي من القمر بمخفف

(بالتوقيت)

بالتوفيق مع كذب قولنا لاشئ من المخفض بقهر بالامكان لان بعض المخفض فر
بالضرورة وان اعتبر في الحقيقة امكان الموضوع لم تنعكس كالحارجية للنقض المذكور
فانه لا يصدق ليس بعض المودخل في الوجود وكان ممكن الوجود كان منخفضا
فهو بحيث لودخل في الوجود كان قرا بالامكان لصدق كل المودخل في الوجود
وكان ممكن الوجود كان منخفضا فهو بحيث لودخل في الوجود كان قرا بالضرورة
بقي ههنا مقامان احدهما نقض الدليل المذكور لجريانه في الغار جيات والحقيقات
الممكنة الموضوع وثانيهما اراد هذا النقض على الحقيقات المتناولة للمتمنعات
واجب من الاول باننا لاثم صدق قولنا كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة ح لجواز
ان لا يكون ههنا ذات موجودة في الخارج او ممكنة الوجود يصدق عليه (ب) دائما
كما في الخاصة الفارقة كاضاحك والمخفض في صورة النقض فانه لا يصدق كل ضاحك
دائما ضاحك في الجملة وكل منخفض دائما منخفض في الجملة لعدم وجود الموضوع
اولعدم امكانه فلم ينظم القياس بخلاف الحقيقات الشاملة للمتمنعات فانه لا بد من صدق
كل (ب) دائما (ب) في الجملة لان كل المودخل في الوجود كان (ب) دائما وان كان
ممتنع الوجود فهو بحيث لو وجد كان (ب) في الجملة وعن الثاني باننا لاثم كذب قولنا
بعض المخفض ليس بقهر بذلك الاعتبار فان المخفض الذي ليس بقهر وان كان
ممتنع الوجود في الخارج فهو بحيث لو وجد كان منخفضا وليس بقهر هذا ما ذكره
المصنف وصاحب الكشف وهربنا عنه باوضح عبارة وقرر روفيه نظرا لاننا لاثم صدق
المقدمتين لما سبق من ان الحقيقة الشاملة للممتنع لا تصدق كلية ولا من لزوم الخلف
لجواز استلزام المحال لا يقال ليس المراد من الانعكاس ان الاصل والعكس
صادقان في الواقع بل انه متى فرض صدق الاصل صدق العكس على ما صرح
القوم به فيكون هذا السؤال واردا على جميع الدلائل في الانكسارات بل وفي الانتاجات
فيكون باطلا لانا نقول هذا السؤال وارد على جميع الدلائل فيكون حقا ولا يثم كذب
بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق فان (ب) دائما الذي ليس (ب) وان كان
متمنعا هو بحيث لودخل في الوجود كان (ب) دائما وليس (ب) ولان كل (ب)
دائما الذي ليس (ب) فهو (ب) دائما وكل (ب) دائما الذي ليس (ب) هو ليس
(ب) ينتج من الثالث ان بعض (ب) دائما ليس (ب) سلبا جميع ذلك لكن
قوله متى صدق الاصل صدق المقدمتان ان اراد به صدقهما على ذلك التقدير على
سبيل الاستلزام فهو ممنوع غاية في الباب ان كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة صادق
في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجب ان يكون لازما للتقدير وان اراد به الاتصال
على سبيل الاتفاق فلاثم انه يفيد استلزام الاصل العكس فان المتصلين اللتين احدهما
اتفاقية لا تتجهان الزومية وربما يورد هذا الاعتراض ببسالة اخرى وهي ان

محصل كلامه ان 'الاصل مع المقدمة التي زعمها انها صادقة في نفس الامر يستلزم العكس ولا يلزم منه ان 'الاصل مستلزم للعكس اذا لزومية لاتتعدد بتعدد المقدم لا يقال يمكن ان يورد الدليل بحيث لا يستعمل فيه المقدمة المذكورة وح يسقط الاعتراض كما يقال اذا صدق لاني من (ج) بالفعل صدق لاني من (ب) دائماً (ج) دائماً ويلزم منه صدق بعض (ب) دائماً ليس (ج) دائماً لان (ب) دائماً اخص من (ب) في الجملة وكل ما هو مطلوب عن جميع افراد الخاص يكون مطلوباً عن بعض افراد العام ضرورة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام لانا نقول الحكم على الخاص انما يكون حكماً على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الحجر الناطق اخص من الحجر والحكم على الحجر الناطق لا يتعدى اليه (قوله واما السوالب الجزئية فلا يتكس) السوالب ان كانت جزئية فغير اختصاصين لم تنكس لجواز ان يكون الموضوع اعم فلا يصدق عليه عن المحمول جزئياً اما في السبع فاذا ذكرنا من النقص جزئياً واما في الاربع الباقية فكتولنا بعض الحيوان ليس بانسان باحدى الجهات ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان وانما الخاصان فتنكسان كنفسيهما لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لادائماً صدق (ج) و (ب) على ذات واحدة بحكم اللادوام وهما متافيان في تلك الذات لانه حكم فيها ان تلك الذات مادامت موصوفة (ج) لم يكن (ب) فلا بد ان لا تكون (ج) مادامت موصوفة (ب) والالكانت (ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هي (ج) لان الوصفين اذا تآقارنا على ذات في وقت ثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة وقد كانت ليس (ب) مادام (ج) واذا صدق على تلك الذات (ب) و (ج) وانها ليست (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً وهو المطلوب وفي جريان هذا الدليل في الشرطة الخاصة نظر فان قيل هذا البيان يدل على انعكاس العامين الجزئيتين عرفة عامة لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) يكون وصفاً (ج) و (ب) متافيين فاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والالكان (ج) في بعض اوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متافيين هف اجاب بان مفهوم الاصل تآق الوصفين في ذات (ج) ومفهوم العكس تآقهما في ذات (ب) ولا يلزم من تآقهما في ذات (ج) تآقهما في ذات (ب) وانما يلزم لو كان الباء صادقا على ذات (ج) حتى يكون ذات (ج) ذات (ب) وليس كذلك لجواز ان يكون الذاتان متفايرتين ويكون (ج) تابشاً لكل ماصدق عليه (ب) بالضرورة كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيواناً فان وصي الحيوانية والانسانية متافيان في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلاً ولا يلزم منه تآقهما في ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل افراد الانسان بالضرورة وهذا بخلاف

واما السوالب الجزئية فلا يتكس شيء منها لجواز كون الموضوع اعم الانخاصين فانهما تنكسان كنفسيهما فانه لا بد من اجتماع الوصفين في ذات واحدة لادوام سلب الباء عن بعض افراد الجيم ومن تآقهما فيها وذلك بوجوب صدق العكس ولا يتآق مثله في العامين لانهما وان تآقيا في ذات واحدة لم يلزم صدق الباء عليهما فاجاب صدق الجيم على كل ماصدق عليه الباء بالضرورة من

الخاصتين لجوب انعكاس ذات الموضوع والمحمول هناك بحكم اللادوام وضبط
 الفصل اما في عكس الموجبات فهو ان القضية اما ان يصدق عليها المطلقة العامة
 اولافان لم تصدق لم تنكس وان صدقت عليها فاما ان تصدق الحينية المطلقة اولافان
 لم يصدق ينكس مطلقة عامة وهي احدى الخمس وان صدقت فان كانت لادائمة تنكس الى
 حينية لادائمة والافان حينية مطلقة واما في عكس السوالب الكلية فهو انها ان لم تصدق
 عليها الحينية لم تنكس وان صدقت انعكست انعكاسا حافظا للدوام دون الضرورة
 واما في السوالب الجزئية فهو انها ان لم تصدق عليها الحينية لادائمة لم تنكس
 والا انعكست عريضة خاصة (قوله الفصل التاسع في عكس النقيض) عرفه السج
 بانه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا لكنه قال بعد ذلك
 اذا قلنا كل (ج) صدق كل مالميس (ب) ليس (ج) والاف بعض مالميس (ب) ينكس
 الى بعض (ج) ليس (ب) وقد قلنا كل (ج) هف واذا صدق لاثي من الناس
 بحجارة لزمه بعض مالميس بحجارة هو انسان والاف لاثي مالميس بحجارة انسان فلا لاثي
 من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاثي من الناس بحجارة واذا قلنا بعض (ج) يلزم
 بعض مالميس (ب) ليس (ج) لانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن (ج)
 و(ب) واذا قلنا ليس كل (ج) فليس كل مالميس (ب) ليس (ج) والا لكان كل
 مالميس (ب) ليس (ج) فكل (ج) ب) وقد كان ليس كل (ج) ب) هف فزم جمع
 من المتأخرين وتبعهم المصنف ان السج حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكليات
 اما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل
 واما في الموجبة الكلية فلانه ان اخذ قوله كل مالميس (ب) ليس (ج) موجبة لم يتم
 الدليل لان نقيضها ليس كل مالميس (ب) ليس (ج) وهو لا يستلزم بعض مالميس
 (ب) ج) اذ السالبة المدولة المحمول اهم من الموجبة المحصلة المحمول وان اخذها
 سالبة تم البرهان الان محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاول تعريفه
 بما يشل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مخالفا
 للاصل في الكيف او جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا موافقا
 للاصل في الكيف وبما يبدل الموضوع والمحمول بالحكوم عليه وبه ليتناول عكس
 الشرطيات ايضا ومناسط الشبهة ههنا انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس
 كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات الالباء فالأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين
 وفي عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة
 المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا اخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة
 ومن تأمل في عبارة النسخ يتفقد في بانه ان مراده ما ذكرناه ثم ان صاحب الكشف
 وضع كل قضية على انها خارجية او حقيقية بالاصطلاح السابق له واعتبر في عكس

الفصل التاسع
 في عكس النقيض
 وهو جعل نقيض
 المحمول موضوعا
 وعين الموضوع
 محمولا مخالفا للاصل
 في الكيف او جعل
 نقيض المحمول محمولا
 موافقا في الكيف
 ونحن انما نعتبر في
 عكس الحقيقة الحقيقية
 وفي الخارجية الخارجية
 بين

أما الموجبات الكلية الخارجية فالوحيات والوجوديات ١٩٠ والممكنات والطارئة العامة

كل منها اربعة اقسام خارجية الطرفين وحقيقتيهما وخارجية الموضوع حقيقة المحمول وعكسه وفي كل منها مخالفة الاصل في الكيف وموافقة وفي العكس المخالف سلب الموضوع وعدوله وفي الموافق سلب الطرفين وعدولهما وسلب الموضوع وعدول المحمول وعكسه وحكم على بعضها بالزوم وعلى بعضها بعدم الزوم والطب في الأليات والنقض كل الاطبات واقتصر المصنف في عكس الخارجية على الخارجية وفي عكس الحقيقة على الحقيقة الا انه يعتبر فيها اقسام المخالفة والموافقة وانت تعلم ان الكلام في الحقيقتات على الوجه الذي اخذنا بناء على افاسد وبالجملة هذا العكس لا يكاد يحتاج الى التعليل ولا يستعمل في العلوم على ما استقر رأيها عليه فيجدر بنا ان لا تجاوز في هذا الفصل حدا لشرح ولا تطول الكتاب بما لا طائل منته منهين على مواضع القلط ادنى تنبيه (قوله اما الموجبات الكلية فالوحيات والوجوديات) ابتداء بعكس الموجبات والكليات والخارجيات والقضايا السبع التي لا تنكس سوابها بالاستقامة والظرا ما في عكسها المخالف او في عكسها الموافق والمخالف اما سالبة الموضوع او معدولته فقال اولاً انها تنعكس الى سالبة جزئية دائماً سالبة الموضوع فاذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق صدق ليس بعض مائيس (ب ج) دائماً لانه متى صدق الاصل صدق ليس بعض مائيس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ح) بحسب الخارج دائماً ومتى صدقت هذه القضية صدق ليس بعض مائيس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً اما المقدمة الاولى فلانها لو لم تصدق تلك القضية صدق نقيضها وهو كل مائيس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وتنكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وهو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ويلزم ان يكون ذلك البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ليس (ب) بحسب الخارج دائماً والالكان (ب) بحسب الخارج بالاطلاق فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً هدف فيلزم ان يصدق بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائماً وانه يناقض الاصل واما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً اما ان يكون موجوداً في الخارج او لا يكون واما ما كان فهو ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق اما اذا لم يوجد في الخارج فظاهر لا متاع اتصاف القدوم بالباء في الخارج ولما اذا وجد فلانه لولا ذلك لكان (ب) بحسب الخارج دائماً فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وقد فرضناه ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً هدف واذا لم يكن ذلك البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس بعض مائيس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً وانما خلط الخارج بالحقيقة في البيان لانه لو جرده عن الخلط لم يتم فانه لو قيل اذا صدق الاصل فليصدق ليس بعض مائيس (ب) بحسب

تنعكس الى السالبة الجزئية الدائمة السالبة للموضوع وهي قولنا ليس كل مائيس (ب ج) دائماً لانه حيث يصدق ليس بعض مائيس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً والافعال فكل مائيس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وينعكس بعض (ج) بحسب الخارج ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ويلزم ان لا يكون (ب) بحسب الخارج دائماً والالكان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق هذا خلف او اذا صدق ليس بعض مائيس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس بعض مائيس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً لان ذلك البعض لا يكون (ب)

في الخارج سواء وجد في الخارج او لم يوجد وانه ليس (ج) في الخارج دائماً فليس بعض مائيس (ب) ٣ (الخارج)

٣ في الخارج (ج)
في الخارج دائما
وصدق هذه الجزئية
في نفس الامر لاستزام
نقيضها كون العدوم
والممتنع (ج)
في الخارج لا ينافي
لزومها لغيرها متى

الخارج دائما (ج) بحسب الخارج دائما والاصدق كل مائس (ب) بحسب الخارج دائما
(ج) بحسب الخارج بالاطلاق وانعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس
(ب) بحسب الخارج دائما وانه مناف للاصل واذا صدق تلك القضية صدق ليس
بعض مائس (ب) بحسب الخارج في الجملة (ج) بحسب الخارج دائما لان مائس (ب)
بحسب الخارج دائما ليس (ب) في الجملة فيقال لان ان مائس (ب) بحسب
الخارج دائما ليس (ب) في الجملة وانما يصدق لو كان مائس (ب) دائما موجود
او هو ممنوع واذا ازم هذا العكس المطلقة العامة يلزم البواقي من الفعليات لما مر
حرارا ومن المكذبات لانتهاض الدليل فيها لكن بشرط ان يفيد موضوع تالي
الصغرى بالضرورة حتى يتم الخلف وفيه نظر اما اول فلان التزبد المذكور
في بيان المقدمة الثانية مستدرك اذ يمكن ان يقال مائس (ب) بحسب الحقيقة
دائما ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق والا لكان (ب) بحسب الخارج
دائما فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فان قيل المصنف لم يرد بل ما قال
الا ان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما لا يكون (ب) بحسب
الخارج سواء وجد او لم يوجد والا لكان (ب) بحسب الخارج دائما
قلنا فيجيب لا يكون لقوله سواء وجد في الخارج او لم يوجد فائدة ولا نفي بالاستدراك
الا هذا القدر واما ثانيا فلان النفي قائم بقولنا كل فرفهو ليس بمخفف بالتوقيت
فانه لا يصدق ليس بعض مائس ليس بمخفف فرب الامكان ضرورة انه في قوة بعض
المخفف ليس بقدر واما ثالثا فلانا لان ان البعض الذي ليس (ب) بالحقيقة دائما
لو كان معدوما لم يكن (ب) بحسب الخارج لجواز ان يكون سلبا فيصدق على
المعدوم اولانا انه لو كان (ب) بحسب الخارج دائما كان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق
فانه اذا كان الباء سلبا يمكن ان يصدق بحسب الخارج ولا يصدق بحسب الحقيقة
واما رابعا فلان قولنا مائس (ب) دائما ليس (ب) في الجملة سلبية المحمول وهي
لا تستدعي وجود الموضوع فلولا تصدق لصدق بعض مائس (ب) دائما (ب) دائما
وانه محال على انه يمكن ان يبين الانكاس على الوجه المذكور في الدليل فيقال
البعض الذي ليس (ب) بحسب الخارج دائما اما ان يكون موجودا او لا يكون فان
لم يكن فهو ليس (ب) بالاطلاق وان كان فكذلك والا لكان (ب) دائما بحسب الخارج
وقد كان ليس (ب) دائما هف وانعرض عن التزبد وتقتصر في البيان على الخلف
وقد اورد على الدليل معارضة ايضا وهي ان تلك السالبة الجزئية الدائمة صادقة
في الواقع سواء صدق الاصل او لم يصدق فلا يكون صدقها ناشئا عنه فلا نكون
عكسها وانما قلنا انها صادقة لانه لو لم يصدق ليس بعض مائس (ب ج) دائما
صدق نقيضه وهو كل مائس (ب ج) بالاطلاق وههنا قضية صادقة في الواقع وهي

ان كل متنع ومعدوم فهو ليس (ب) نفعها اليه حتى يتنج كل متنع ومعدوم (ج)
 في الخارج وانه محال واجاب بان صدقها في الواقع لا ينافي لزومها للاصل لجواز
 ان يكون اللازم اعم من الملزوم فيكون صادقا على تقدير صدق الملزوم وعلى تقدير
 عدمه على ان الموجبة الخارجية الكلية اذا كانت سالبة الموضوع محصلة المحمول
 او معدولة لا يجب ان تكون كاذبة لان الايجاب الخارجي يخصص الموضوع بالوجودات
 الخارجية وان كان يعمها والمعدومات بحسب المفهوم فانا اذا قلنا كل انسان ناطق
 بحسب الخارج لم يكن معناه ان كل ماصدق عليه الانسان في نفس الامر سواء كان
 موجودا في الخارج اوفى العقل فهو ناطق في الخارج والام يصدق موجبة خارجية
 كلية بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ناطق في الخارج
 وليس ذلك التشنيع من الشيع على القضية الخارجية حيث زعم انقلابها جزئية الامن
 هذا المقام فليس معنى السالبة الموضوع ان كل ما يسلب عنه (ج) سواء كان موجودا
 في الخارج اولم يكن فهو (ب) بل معناه ان كل موجود في الخارج سلب عنه (ج) فهو
 (ب) فاذا قلنا كل معدوم سلب عنه (ج) وكل ماصلب عنه (ج) فهو (ب) في
 الخارج لم يتنج لعدم ادراج الاصغر تحت الاوسط ويشبه ان يكون هذا اعتراضا
 آخر على القضية الخارجية (قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية) واذا قد بين
 ان السالبة الجزئية الدائمة لازمة للموجبات السبع وقد عرفت ان المقصود من العكس
 تحصيل اخص قضية يلزم الاصل بطريق التبدل اراد في الزائد فقال لا يلزمها
 هذه السالبة الكلية لجواز ان يكون المحمول في الاصل خاصة مفارقة ضرورية
 في وقت فيجب ثبوت الموضوع لبعض مائيس بمحمول فلا يصدق سلبه عن جميع
 مائيس بمحمول بالامكان كقولنا كل قر فهو مخضف بالتوقيت ولا يصدق لاشئ
 بمائيس بمخضف قر بالامكان لان بعض مائيس بمخضف قر بالضرورة (قوله
 ولا معدولة الموضوع) الموجبات السبع لانعكس الى سالبة معدولة الموضوع لاحتمال
 كون المحمول خاصة مفارقة ووجوب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة ولما له
 عدمها من الوجودات فلا يمكن سلبه عن بعض ماله عدمها منها كقولنا كل شئ فهو
 معلوم زيد بوجه ما ولا يصدق بعض ما هو لا معلوم زيد ليس بشئ بالامكان لصدق
 قولنا كل ما هو لا معلوم زيد من الموجودات فهو شئ بالضرورة وكقولنا كل موجود
 فله اضافة معينة الى الوقت المعين الذي هو موجود فيه لادائما مع كذب عكسها
 معدولة الموضوع وهي ليس بعض مالا اضافة معينة له الى الوقت المعين بوجود
 بالامكان لصدق كل مالا اضافة معينة له الى الوقت المعين فهو موجود بالضرورة
 ولا الى موجبة لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين نعت في الخارج بان يكون
 احدهما شاملا لجميع الوجودات فلا يثبت تقيضه لموجود فلم يصدق الايجاب في العكس

ولا يلزمها هذه
 السالبة كلية لجواز
 كون المحمول خاصة
 مفارقة فيجب
 الموضوع لبعض
 مائيس بمحمول من

ولا معدولة الموضوع
 لجواز كون المحمول
 خاصة مفارقة
 فيجب الموضوع لكل
 ماله تلك الخاصة
 لسا له عدمها
 من الموجودات
 ولا يلزمها موجبة
 لجواز ان لا يتحقق
 تقيض احد الطرفين

بين

في الكم والجهة الى
سالية الموضوع
ومعدولته الى السالية
لا تساج نقيضها مع
الاصل جل الشيء
على نقيضه دائما
او حين تحققه وا
لانعكاس نقيضها
الى ما يناق الاصل
ولانعكاس الى الموجة
لجواز ان يكون
لنقيض احد الطرفين
بحق كقولنا كل ماله
الامكان الخاص له
الامكان العام دائما
ولا يصدق بعض
ماليس له الامكان العام
ليس له الامكان الخاص
والضرورة تنعكس
دائمة لاضروية
لما عرفت في عكس
السالية الضرورية
عكس الاستقامة
والخاصتان تنعكسان
الى عكس مائتيهما
مع قيد اللادوام
في البعض والاصدق
لاني مائيس (ب ج)
دائما وتعكس الى
لاشي من (ج) ليس
(ب) دائما وكان

كقولنا كل شيء في الخارج فهو ممكن بالامكان العام ولا يصدق بعض ماليس يمكن هو
ليس بشيء وكما ذكرنا من مثال المية وهذا لا يستقيم اذا كانت الموجبة سالية
الطرفين لانها لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج وهي عكس النقيض بالحقيقة
لما اشترنا اليه من ان النقيض هو السلب لا العدول (قوله واما الدائمة والامكانتان)
تنعكس كانهما سالية سالية الموضوع ومعدولته والاصل نقيضها مع الاصل
جل الشيء على نقيضه دائما اذا كان الاصل دائما وحين تحققه اذا كان احدي العامين
او انعكس نقيضها الى ما يناق الاصل مثلا اذا صدق كل (ج ب) دائما فليصدق
لاشي مما ليس (ب ج) دائما سالية الموضوع ومعدولته والا لصدق بعض ماليس
(ب ج) بالاطلاق فجهله صغرى للاصل ليتج بعض ماليس (ب ب) دائما
او انعكسها الى بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وهو يناق الاصل والدليلان
لايمان في المشروطة العامة والازم القول بانناج الممكنة الصغرى في الاول او بعكس
الممكنة بل هي لانعكس كنفسها اذا اخذت الضرورة فيها مادام الوصف او بشرطه
لانها لا تقتضي الانفاة بين نقيض المحمول وعين الموضوع في ذات الموضوع ولا يلزم
منها النفاة بينهما في ذات المحمول اما اذا اعتبرنا لاجل الوصف تنعكس كنفسها
لتحقق الماخافة بين نقيض المحمول وعين الموضوع مطلقا ولا تنعكس القضايا المذكورة
الى الموجبة لجواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل يمكن بالخاص
فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض ماليس يمكن بالعام ليس يمكن بالخاص بالامكان
العام وفيه ما عرفته والضرورة تنعكس دائمة لانها ض الدليلين فيها او لانها
لازمة للدائمة التي هي اعلمها لاضروية لما عرف في عكس السالية الضرورية بالاستقامة
فانه يصدق في ذلك المثال كل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق لاني
مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة لان بعض ماليس بفرس كالجار مركوب
زيد بالامكان والخاصتان تنعكسان الى عكس مائتيهما اي عامتين مع قيد اللادوام
في البعض فاذا قلنا كل (ج ب) مادام (ج) لاداما صدق لاني مائيس (ب ج)
مادام ليس (ب) لاداما في البعض اما قولنا لاني مائيس (ب ج) مادام ليس (ب)
فليبين المذكور اولاه لازم للامة واما قيد اللادوام في البعض ومعناه بعض ماليس
(ب ج) بالاطلاق فانه لولاه لصدق لاني مائيس (ب ج) دائما وبعكس
الى لاني من (ج) ليس (ب) دائما وهو مضاد لقوله كل (ج) ليس (ب)
اللازم للادوام الاصل بحكم وجود الموضوع والادوام في الكل ليس بلازم
لصدق قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لاداما مع كذب قولنا
كل ماليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل اذ يصدق ليس بعض ماليس بمتحرك الاصابع

فواخرج من قال بانعكاس الموجبة الى الموجبة بانه لو لم ﴿ ١٩٤ ﴾ يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج)

بكا تب دائما (قوله واجمع من قال بانعكاس الموجبة موجبة) زعم من يتابع الشيخ في انعكاس الموجبة موجبة ان الموجبات الست المذكورة تنعكس كل واحدة في وجهها مع قيد الادوام في البعض في الخاصتين ولتين في الدائمة القياس عليها البواني فلذا صدق كل (ج ب) دائما وجب ان يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما والاصدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وقد كان كل (ج ب) دائما هف وجوابه انه يتدبر عدم صدق عكس الاصل لا يلزم الاصدق قولنا ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وهو اعم من بعض ما ليس (ب ج) اذا السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص وهذا لو وضع فانما يصح في البسائط واما في الخاصتين فلا لاستلزام السالبة الموجبة هناك لوجود الموضوع وذهب الكندي الى ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة محجبا بوجوه الاول انه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) باحدى الجهات فليصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالفعل والاصدق لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما وبلزمه كل ما ليس (ب ج) دائما لان سلب السلب ايجاب لكن ليس (ب) اعم من (ج) لان تقيض المحمول يكون اعم من عين الموضوع فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وهو محال ومثل الدليل بمثال جزئي وهو ان كل انسان متفلس يستلزم بطريق عكس التقيض ان بعض ما ليس بمتفلس ليس بانسان ولا فلا شئ مما ليس بمتفلس ليس بانسان وكل ما ليس بمتفلس انسان وما ليس بمتفلس اعم من الانسان فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وجوابه اننا لان ان السالبة المذكورة وهي قولنا لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما يستلزم الموجبة القائلة كل ما ليس (ب ج) وسند المنع قد مر مرارا على ان التمسك بايجاب سلب السلب مما يدفعه سلبه لكن لان ان تقيض المحمول لابد وان يكون اعم من الموضوع وما ذكره من المثال لا يصحح الدعوى الكلية الوجه الثاني ان احد الامرين لازم وهو اما ان موضوع كل موجبة من السبع مبرين لتقيض محموله مباينة كلية ولما انه مبسب ين له مباينة جزئية والمراد بالباينة الكلية ههنا صدق تقيض المحمول بدون الموضوع في جميع الصور وبالجزئية صدق تقيض المحمول بدونه في شئ من الصور واما ما كان يصدق الايجاب الجزئي بين تقيض الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما مسا لمحمولها او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجهه لاستحالة المباينة الكلية بين طرفي الايجاب وعلى جميع التقادير يلزم احد الامرين المذكورين اما اذا كان مسا للمحمول او اخص منه مطلقا فلحقق المباينة الكلية بين تقيض المحمول وعين الموضوع ح الاستحالة ثبوت انخاص لتقيض العام او ثبوت احد المتساويين لتقيض

دائما لصدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق وتنعكس بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وكان كل (ج ب) دائما هذا خلف وجوابه ان يتدبر عدم صدق عكس الاصل لا يصدق الاقولنا ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وانه اعم من قولنا بعض ما ليس (ب ج) فلا يستلزمه وزعم الكندي ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة محجبا بوجوه الاول انها لو لم تصدق لصدق لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما وبلزمه كل ما ليس (ب ج) دائما فيلزم حل الاخص على كل الاعم ومثله بقولنا كل انسان متفلس فان التلا متفلس اعم من الانسان وجوابه منع لزوم الموجبة المذكورة للسالبة المذكورة وان تقيض

المحمول يجب ان يكون اعم من الموضوع والبيان لا يصح التقفية نكبة الثاني ان كل موضوع اعم (الآخر)

أن يأتى نقيض محموله لانه ان كان ١٩٥ ﴿ اخصى اوتسأ وبالمحموله يأتى نقيضه مبيانية كلية

وان كان اعم ياتيه
مبيانية جزئية لكون
نقيض الخاص اعم
من عين العام مطلقا
او مبيانية مبيانية
جزئية وان كان اخصى
من وجهه واعم من وجهه
مخصوص يقتضى
المبيانية الكلية وعمومه
الجزئية ويمتنع ثبوت
احد التباينين لكل
افراد الآخر فثبت
نقيض الموضوع
لبعض افراد نقيض
المحمول وجوابه ان
الخصوص والمساواة
انما يستلزم المبيانية
الكلية بشرط دوام
الثبوت لافراد الخاص
او المساوى وانه غير
محقق ههنا ولا نسلم
ان نقيض الخاص اعم
من عين العام من وجهه
او مبيانية من وجهه فان
نقيض الامكان الخاص
يستلزم الامكان العام
الاعم منه ولا نسلم
ان الخصوص والعموم
من وجهه يقتضى
المبيانية بل يقتضى
لها المطلقان
منهما الثالث انه لا بد

الاخر ولما اذا كان اعم منه مطلقا فلازم المبيانية الجزئية بينهما لان نقيض الخاص
اما اعم من عين العام مطلقا او من توجهه اذ نقيض الخاص يصدق على عين العام وعلى
غيره فان صدق على كل ما صدق عليه العام يكون اعم مطلقا والا فاعم من وجهه
وايا ما كان يصدق نقيض المحمول بدون الموضوع في الجملة وهو المراد بالمبيانية
الجزئية على ما ذكرنا من التفسير اما اذا كان اعم مطلقا فلو جوب صدق العام بدون
الخاص تحقيا لمعنى العموم واما اذا كان اعم من وجهه ففنا هر ولا حاجة ههنا الى
اثبات احد الامرين احدهما لازم الانتفاء على انه قبيح في نظر الناظر بل يكفي ان يقال
لما كان نقيض الخاص صادقا على عين العام وعلى غيره فيصدق نقيض المحمول
بدون الموضوع في بعض الصور واما اذا كان اعم من المحمول من وجهه واخص
من وجهه فباعتبار انه اخص يلزم المبيانية الكلية بين نقيض المحمول وعين الموضوع
وباعتبار انه اعم يلزم المبيانية الجزئية بينهما وبين الثاني ان الموضوع اذا يأتى نقيض
المحمول مبيانية كلية يثبت نقيضه لكل ما صدق عليه نقيض المحمول واذا ياتيه
مبيانية جزئية يثبت نقيضه لبعض ما صدق عليه نقيض المحمول فيصدق الإيجاب
الجزئي بين نقيض الطرفين على كلا التقديرين وهو المطلوب والجواب انا لانم
ان نقيض احد المتساويين والعام يأتى عين المساوى والاخر والخاص مبيانية كلية
فان الضاحك مساو للانسان لان كلا منهما صادق على ما صدق عليه الاخر
والاخص من الماشى وليس نقيضه يأتى الانسان ولا نقيض الماشى ياتيه تلك
المبيانية بل يصدق بعض ما ليس بضاحك انسان وبعض ما ليس بماش
ضاحك نعم لو كان المساوى والعام دائمى الثبوت لافراد المساوى الاخر
والخاص كالناس طق والانسان والانسان والحيوان كان بين النقيض والعين
مبيانية كلية لكن الدوام في القضايا التي نتكلم فيها غير لازم وتحقيق هذا المنع
ان كيفية اخذ النقيض في باب الكليات مفارقة لكيفية اخذه في هذا الفصل
فان النقيض ثمة على ما سبق اعلم اليه رفع المفهوم مقيدا بما يتناقض جهة صدقه
فبيان النقيض العين مبيانية كلية بالضرورة ولما اقتصر ههنا على رفع المفهوم فقط
لم يكن بينهما المبيانية الا اذا تناقضا في الجهة ولئن زلنا عن هذا المقام فلان ان نقيض
الخاص اما اعم من عين العالم او مبيانية له من وجهه قوله لان نقيض الخاص يصدق على
عين العام وعلى غيره قلنا لانم وانما تكون كذلك لو لم يكن العام لازما للنقيضين كالامكان
العام فانه اعم من الامكان الخاص وليس نقيضه يقصد على غير الامكان العام ضرورة
ان كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام سلمناه لكن لانم ان
الخصوص والعموم من وجهه يقتضى المبيانية الكلية او الجزئية فان مقتضى المبيانية
الكلية ليس مطلقا لخصوص الذى هو اعم من الخصوص المطلق ومن وجهه

من موجود او معدوم خارج عنهما فبعض ما ليس (ب) (ج) بالاطلاق وجوابه سياتى متى

بل المخصوص المطلق الذي هو اخص وكذلك المتضمن للبيان الجزئية العموم
المطلق لاطلاق العموم الذي هو اعم منه ولا يرى ان بين العام وتخصيص الخاص عروما
من وجه ولا بيان بين تقيدهما اصلا ولئن سلمنا فلاتم ان التباين بين تقيص المحمول
وهو الموضوع يستلزم صدق تقيص الموضوع على تقيص المحمول بل ملب الموضوع
عن تقيص المحمول وهو لا يستلزم صدق اليجاب وهذا غير مذكور في الكتاب
الوجه الثالث انه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات فلا بد من موجود او معدوم
خارج عن (ج) و (ب) فيصدق عليه تقيضا هما والا لما خرج عنهما فيصدق بعض
ماليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق وجوابه يسأتى عن قريب (قوله واما الحقيقة
فعكها كذلك) الموجبات الكلية الحقيقية حكمها في الانعكاس وعدمه حكم الخارجيات
الا ان انعكاس الموجبات السبع الى السالبة الجزئية الدائمة ههنا اظهر لان تمام الخجة ثمة
موقوف على خلط الخارج بالحقيقة ولا حاجة اليه ههنا فانه اذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق
حقيقية صدق ليس كل ماليس (ب) دائما (ج) دائما والصدق كل ماليس (ب) دائما (ج)
بالاطلاق ونعكس الى بعض (ج) هو ليس (ب) دائما وانه باقى الاصل واما لم يقل تناقضه
لا يجهل فهو يستلزم ليس بعض (ج ب) دائما وهو متناقض له واذا لم يزم ليس كل ماليس
(ب) دائما (ج) دائما لم يزم ليس كل ماليس (ب) بالاطلاق (ج) دائما والصدق كل
ماليس (ب) بالاطلاق (ج) بالاطلاق ويلزمه كل ماليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق
لانه فهو م يصدق عليه بحسب الحقيقة انه ليس (ب) دائما فيكون ماليس (ب)
دائما داخلا في كل ماليس (ب ج) بالاطلاق ضرورة ان ماليس (ب) دائما وان
كان متناظرا فهو بحيث لو دخل في الوجود كان ليس (ب) بالاطلاق فيصدق
كل ماليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وقد ثبت ليس كل ماليس (ب) دائما (ج)
دائما ولا يتم هذا البيان بحسب الخارج لانا لانم انه لو صدق كل ماليس (ب) بالاطلاق
(ج) بالاطلاق خارجية صدق كل ماليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وذلك لان الحكم
فيها (ج) على كل ما وجد في الخارج وكان ليس (ب) بالاطلاق وجاز ان لا يكون
في الخارج ما يصدق عليه ليس (ب) دائما فلا يلزم من ثبوت (ج) للافراد الموجودة
ليس (ب) ثبوته لما ليس بوجوده لا يقال ماليس (ب) بالاطلاق اعم مما ليس
(ب) دائما وبوت اننى جميع افراد الاعم يستلزم ثبوته لجميع افراد الاخص لانا لانم
ذلك وانما يكون كذلك لو كان الحكم في القضية الخارجية على كل ماليس (ب)
مطلقا وليس كذلك بل على الافراد الموجودة ومن الجائر ان لا يكون افراد الاخص
منها ولما كان الحكم في الحقيقة على كل ماليس (ب) مطلقا لا جرم
تهدى اليها وقد عرفت انعكاس الخارجيات بما لا توقف له على الحاط فلا فرق
بينها وبين الحقيقتات في ذلك نعم لو قيل انعكاسها يظهر بهذا الطريق

واما الحقيقة فعكها
كذلك لكن انعكاس
السبع الى السالبة
الجزئية ههنا اظهر
لانه يلزم ماليس كل
ماليس (ب) دائما
(ج) دائما والا
انعكس تقيضه الى
متاق الاصل واذا لم
ذلك لم يزم ليس كل ماليس
(ب ج) دائما لانه
لو صدق كل ماليس
(ب ج) لصدق
كل ماليس (ب)
لحقق مفهوم يصدق
عليه انه ليس (ب)
دائما بحسب الحقيقة
ولا يمكن هذا البيان
بحسب الخارج بل ولز
ان لا يصدق في الخارج
ما يصدق عليه انه
ليس (ب) دائما
متن

وأما الموجبات الجزئية الخارجية ﴿ ١٩٧ ﴾ فإعداد الخاصين لا تنعكس إلى السالبة لأن الموضوع قد يكون

أعم من المحمول عموما
يلزم الوجود ويكون
المحمول لازما لبعض
أفراد الموضوع حتى
يصدق الدوام الأربع
أو مفارقات حتى يصدق
السبع الباقية مع كذب
العكس سالبة ولا ي
الموجة لما عرفت
الكيفية واحتج الشيخ
على انعكاسها بأنه لابد
وان يوجد موجود
أو معدوم خارجا
عنها فبعض ما ليس
(ب) ليس (ج)
وجوابه لا نسلم ذلك
فإنه يصدق بعض
الممكن بالامكان العام
يمكن بالامكان الخاص
ولا يوجد موجود
ولا معدوم خارج
عنها ويتدبر صحتها
لا يلزم كونه عكس
التفصيل ما لم يبين لزومه
للقضية والكشي فصل
بين المحصلة والمعدولة
تارة وبين المساواة
والعموم والخصوص
المطلق وبين الذي
من وجه أخرى
بانعكاس الإله لا يزدر
الآخرين

بدون انعكاس الخارجية فيكون أظهر مكان له وجه وأعلم أنه لابد في انتهاز
الدليل على انعكاس الحقيقات على ما اعتبروا موضوعها لانها وان كانت
كاذبة يجوز استزاعها لكواذب أخرى أو صواب وانما البعيد ان يترض لاراد
التفصيل على عدم انعكاسها فإنه لما كذبت كليتها فلا بد ان يصدق جزئيا أنها غلبت
شعري كيف يدعي ان الاصل يصدق كليا والعكس يكذب جزئيا (قوله واما الموجبات
الجزئية الخارجية) ما عدا الخاصين من الموجبات الجزئية الخارجية لا تنعكس إلى
السالبة اما الدوام الأربع فلجواز ان يكون الموضوع فيها أعم من المحمول عموما
يلزم الوجود الخارجي ويكون المحمول لازما لبعض أفراد الموضوع حيث يكون
الموضوع أعم والمحمول لازما لمعضه يصدق إحدى الدوام وحيث يكون الموضوع
لازما لجميع الموجودات الخارجية ثبت لكل ما صدق عليه نقيض المحمول من
الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة في العكس
لقولنا بعض الشيء أو الممكن بالامكان العام انسان بأحدى الدوام مع كذب ليس
بعض ما ليس بانسان بشيء أو ممكن عام بأعم الجهات اذ كل ما ليس بانسان شيء أو ممكن
بالضرورة واما السبع الباقية فلجواز ان يكون الموضوع أعم كذلك والمحمول
خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيصدق الوقتية بدون العكس كقولنا بعض الممكن
العام منخسف بالتوقيت مع عدم صدق ليس بعض ما ليس بمخفف بممكن عام لان
كل ما ليس بمخفف ممكن بالضرورة ولا تنعكس أيضا إلى الموجبة لما مر في الكليات
من احتمال ان يكون أحد الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون نقيضه موجودا
ولأنها لو انعكست إليها لا انعكست الكليات إليها لعموم الجزئيات ولا انعكست إلى
السالبة لانها أعم من الموجبة واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بأنه لابد ان يوجد
موجود أو معدوم خارج عن (ج) و (ب) فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) وجوابه
يمنع ذلك لجواز ان يكون أحدهما شاملا لجميع الموجودات والمعدومات كقولنا بعض
الممكن العام ممكن خاص فلا يوجد موجود أو معدوم خارج عنها ولو سلم فلا يلزم
كونه عكس النقيض ما لم يبين لزومه للقضية لجواز ان يكون صدقه بطريق الاتفاق
واللزوم معتبر في العكس والكشي فصل في الموجبة الجزئية تارة بين المحصلة الطرفين
وبين المعدولة الموضوع أو المحمول بأن ذهب إلى انعكاس الأولى دون الأخرى
أما انعكاس الأولى فالوجوه الثلاثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الأخرى فلضرورة
النقض لصدق قولنا بعض الا انسان حيوان أو بعض الحيوان لا انسان مع كذب
بعض الاحيان انسان وبعض الانسان لا حيوان وأخرى بين الجزئية التي موضوعها
مسائل للمحمول أو أعم منه مطلقا وأخص مطلقا وبين الجزئية التي موضوعها أعم
وأخص من وجه بأن ذهب إلى انعكاس الأولى للوجوه الثلاثة وعدم انعكاس الأخرى

لثلاثة المنقولة عنه مع انها من بقة وبتدبر صحتها لا تفصيل وانما صحتان تنعكسان كنفسهما

١٩٨ وان يوجد معين هو (ج) و

لننقص فان بين الانسان والحيوان عموما من وجهه ويصدق بعض الانسان حيوان
مع كذب العكس وابطال الوجوه المذكورة قد مر وبتقدير مجتمعا لا تفصيل
لا تنهاضها على انعكاس الاخرين انتهاضها على انعكاس الاولين واما انخاستان
فيمكس كل منهما كنفيهما سالة الموضوع ومعدولة وموجبة معدولة
الطرفين وسالتهما ومعدولة الموضوع سالة المحمول وسالة الموضوع معدولة
المحمول حتى يصدق في العكس اربع موجبات وسالتيان وقوله سالي الموضوع
ومعدولته اذا علق بالساليتين والموجبتين معادل على ذلك ولتين انعكاسها الى
موجبة معدولة الطرفين ليتين الكل لان الانعكاس الى الاخرى يوجب الانعكاس
الى الاخرى فتقول اذا صدق بعض (ج) مادام (ج) مادام (ج) لا (ب) لا (ج)
مادام (ب) لا (ب) لا دائما لان فرض البعض الذي هو (ج) مادام (ج) لا دائما (د) (فدج)
(د) (ب) و(د) لا (ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما (ب) دائما الدوام الباء بدوام الجيم
وقد كان لا دائما (د) لا (ب) بالاطلاق بحكم الادوام ووجود الموضوع و(د) لا (ج)
مادام (ب) والالكان (ج) في بعض اوقات لا (ب) فيكون لا (ب) في بعض اوقات (ج) فلم
يكن (ب) مادام (ج) وذلك يوجب صدق العكس وفيه نظرا له قد استعمل فيه خمس
مقدمات اثنتان منها مستدركتان فان العكس هو بعض لا (ب) لا (ج) مادام (ب)
لا دائما ومعنى الادوام ليس بعض لا (ب) لا (ج) بالفعل واذا صدق على ذات الموضوع
انه لا (ب) ولا (ج) مادام (ب) صدق الجزء الاول واذا صدق عليه انه (ج)
بالفعل فيكون لا (ج) مسلوبا عنه ويصدق في الجزء الثاني فلا حاجة في بيان الانعكاس
الى انه (ب) وانه لا (ج) هذا حكم الموجبات الجزئية الخارجية اما الحقيقات فحكمها
في الانعكاس وعدمه كحكمها جريان البرهان المذكور فيها واما التقوض فانت
خير بحالها (قوله اما السوابب الخارجية فاعدا الوجود بان لا تمكس) واما السوابب
الفعلية الخارجية فاعدا الوجوديات اي البسائط التي لا تمكس الى الموجبة
السالة للموضوع ومعدولته لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم
المحمول اياه فيصدق السالة الضرورية بدون العكس كقولنا لاشي من الخلاء
بعد مع كتب قولنا بعض مائس بعد خلاء وبعض لا بعد خلاء بالامكان العام لعدم
الموضوع في الخارج واستدعاء اليجاب الخارجي اياه لانتاع ثبوت الملزوم لتقبض
اللازم واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه اذا صدق لاشي من (ج) اوليس
بعضه (ب) بالاطلاق فليصدق بعض مائس (ب) بالاطلاق والا لصدق لاشي
بما ليس (ب) دائما فلاشي من (ج) ليس (ب) دائما ويلزمه كل (ج) دائما
وقد كان لاشي من (ج) بالاطلاق هف وجوابه الا ان تلك السالة تستلزم
الموجبة فان معناه ليس شي من (ج) محققا في الخارج مع سلب الباء عنه وهو صادق

(ج) ولا (ب)
والالكان (ب) دائما
ويكون لا (ج) مادام
لا (ب) والالم يكن
(ب) مادام (ج)
وذلك يوجب صدق
العكس وحكم
الحقيقات كحكم
انفراجات من
واما السوابب
الخارجية فاعدا
الوجوديات لا تنس
الى الموجبة لجواز
ان لا يكون للموضوع
تحقق في الخارج مع
لزوم المحمول اياه
كقولنا لاشي من
الخلاء بعد مع كتب
قولنا بعض مائس
بعد خلاء وبعض
ما هو لا بعد خلاء
واحتج الشيخ بانه
لو لم يصدق بعض
مائس (ب) لصدق
لاشي مائس (ب)
دائما وانعكس لاشي
من (ج) ليس (ب)
دائما ويلزمه كل
(ج) دائما وكان
لاشي من (ج)
بالاطلاق هذا خلف
وتجوابه لا نسلم انه

يلزمه كل (ج) دائما فان معناه ليس شي من (ج) محققا في الخارج مع سلب (ب) عنه وذلك لا يلزمه (و) وان

كل (ج) كقولنا لاشئ من الخلاء ١٩٩ ليس بعد فانه لا يلزمه كل خلاء بعد ولا الى السالبة لجواز

ان لا يكون للطرفين
تحقق في الخلاء
كقولنا لاشئ من الخلاء
بجزء مع كذب قولنا
ليس كل مائيس بجزء
ليس بخلاء ضرورية
ان كل ما ليس بجزء
ليس بخلاء وكل لاجزء
لا خلاء وكل لاجزء
ليس بخلاء واما عكس
هذا وهو قولنا كل
ما ليس بجزء لا خلاء
فكاذب والا فنحصر
كل ما ليس بجزء
في الوجود الخارجي
فيصدق تقيضه اتفاقا
مع الاصل واخرج
الشيخ بانه لو اصدق
ليس كل ما ليس (ب)
ليس (ج) اصدق
كل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما
ولا يصدق عكس
تقيضه وهو كل
(ج) دائما هذا
خلف وجوابه
ما عرفت من عدم
انعكاس كل من
الموجبتين الى صاحبها

من

واما الوجوديات
عدا الخاصتين فنعكس

وان لم يكن (ب) تحقق في الخارج فلا يلزمه كل (ج) كقولنا لاشئ من الخلاء ليس
بعد فانه لا يلزمه ان كل خلاء بعد وهذا المنع ضعيف لما مر ان المراد من التقيض
السلب وسلب السلب ايجاب بل المنع على ما وضع آخره لنتك ان انعكاس السالبة
الى السالبة سواء كانت سالبة الطرفين او معدو لهما او معدولة الموضوع سالبة
المحمول لجواز ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا لاشئ من الخلاء بجزء
مع كذب ليس بعض مائيس بجزء ليس بخلاء وليس بعض ما هو لاجزء لا خلاء وليس
بعض ما هو لاجزء ليس بخلاء لان كل مائيس بجزء ليس بخلاء وكل لاجزء لا خلاء وكل
لاجزء ليس بخلاء واما السالبة الموضوع المطدولة المحمول كقولنا ليس بعض مائيس
بجزء لا خلاء فصا دقة مع الاصل بطريق الاتفاق ككذب كل ما ليس بجزء لا خلاء
والا لكان كل ما ليس بجزء موجودا لاقتضاه عدو له المحمول وجود الموضوع
فيلزم وجود المتعاضات والمعدو ما لم يكن الصدق الاتفاق في لا يتحقق الانعكاس
لاعتبار اللزوم فيه وهذا اما يصح لو كان معنى السالبة الموضوع ان الافراد التي سلب
في الخارج عنها عنوان الموضوع ثبت لها المحمول وقد سبق انه ليس كذلك بل معناها
ان الافراد الموجودة في الخارج التي سلب عنها العنوان هي المحمول والعجب انه صرح
في الفرق بين الحقيقتين واخارجيات بان مائيس (ب) دائما لجواز عدمه في الخارج
لا يدخل في كل مائيس (ب) وفي نفي انعكاس الموجبات الجزئية الى السالبة يصدق
الموجبة الكلية فكيف غفل عن ذلك ولم يتقدم الا بسطور عدة واخرج الشيخ على
انعكاسها سالبة بانه اذا صدق لاشئ من (ج) او ليس بعضه (ب) بالاطلاق
فليصدق ليس كل مائيس (ب) ليس (ج) بالاطلاق والاصل في كل ما ليس
(ب) ليس (ج) دائما وينعكس بعكس التقيض الى كل (ج) دائما وقد كان
ليس بعض (ج) بالاطلاق هف وجوابه ما مر من عدم انعكاس الموجبة
السالبة الطرفين الى الموجبة المحصلة الطرفين وبالعكس لجواز انتفاء موضوع
العكس بناء على بساطة السالبة قوله واما الوجوديات فاعدا الخاصتين فاعدا
الخائستين من الوجوديات وهي الوقتتان والوجودية الكلية كانت اوجزية
تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة بلحجة التي ذكرها الشيخ على انعكاس
السوالب البسيطة موجبة فانه اذا صدق لاشئ من (ج) او ليس بعضه (ب)
لا بالضرورة صدق بعض لا (ب) بالاطلاق والافلاشي من لا (ب) دائما وتنعكس
الى لاشئ من (ج) لا (ب) دائما ويلزمه كل (ج) دائما وقد كان لاشئ من (ج) هف
والمنع المذكور ثمة وهو منع استلزام لاشئ من (ج) لا (ب) دائما لكل (ج) دائما
مندفع لان السالبة للمعدولة انما تستلزم الموجبة المحصلة اذ لم يكن للموضوع تحقق
وقيد الادوام واللا ضرورة في الاصل مما تحقق وجود الموضوع وتنعكس ايضا

الى الموجبة المذكورة بالجهة المذكورة والمنع مندفع لان صدق الادوام بوجوب تحقق الموضوع والى السالبة هـ

الى السالبة الجزئية المطلقة العامة بلحجة المذكورة على انعكاس السوالب سالبة فانه
 لو لم يصدق في ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق صدق كل ما ليس (ب)
 ليس (ج) دائماً وتنعكس بعكس التقيض الى كل (ج) دائماً وكان لاشئ من (ج) ب)
 بالاطلاق والنسج المذكور وهو منع انعكاس الموجبة الى الموجبة من دفع ههنا لان كل
 واحدة من الموجبتين انما تنعكس الى صاحبها عند عدم الموضوع اما عند وجوده
 كاههنا بحكم اللادوام واللاضرورية تنعكس كل منهما الى صاحبها اما انعكاس
 المحصلة الطرفين الى السالبة الطرفين فكما ذكره الشيخ وقررتاه فيما سبق واما انعكاس
 السالبة الطرفين الى المحصلة فلانه اذا صدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائماً فكل
 (ج) دائماً والاقعص (ج) ليس (ب) بالاطلاق وبمحملها سالبة المحمول ونضفها
 مع السالبة الطرفين ليتبع بعض (ج) ليس (ج) دائماً وهو محال لوجود (ج) او نعملها
 معدولة المحمول ونعكسها الى بعض ما هو لا (ب) بالاطلاق فيصدق بعض ما ليس
 (ب) بالاطلاق وقد كان كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائماً هف وانما صتان تنعكسان
 اليهما اي الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة والسالبة الجزئية المطلقة العامة بلحجتين
 المذكورتين وتنعكسان ايضا الى الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي بعض ما ليس
 (ب) ج) حين هو ليس (ب) لادائم كما عرفت في عكس الاستقامة ولا بأس بالاعادة فانها
 من لوازم الافادة فاذا صدق لاشئ من (ج) او ليس بعصه (ب) مادام (ج) لادائماً
 نفرض الموضوع (د) (قد) ليس (ب) بالفعل وهو مصرح به في الاصل و(د) ج)
 في بعض اوقات كونه ليس (ب) والايكمن (ج) في جميع اوقات كونه ليس (ب)
 فليكن ليس (ب) في جميع اوقات كونه (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هف
 و(د) ليس (ج) بالفعل والالكان (ج) دائماً فليس (ب) دائماً لدوام سلب (ب) بدوام
 (ج) لكنه (ب) بالفعل بحكم اللادوام او اذا صدق انه ليس (ب) و(ج) حين هو ليس (ب)
 وليس (ج) بالفعل صدق بعض ما ليس (ب) ج) حين هو ليس (ب) لادائماً وتنعكسان
 ايضا الى السالبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) حين
 هو ليس (ب) لادائماً لاستلزام الموجبة هذه السالبة فان فوات لما كان المعتبر في العكس
 اخص قضية يلزم الاصل فكيف اعتبر الاع بعد اعتبار الاخص فنقول اعتبار
 الاخص انما هو في كيفية واحدة ولما كان الانعكاس بطريق عكس التقيض معتبراً
 في كيفيتين مخالفة وموافقة بحسب شئ تعرفه وجب اعتبار الاخص في كل كيفية
 حتى يتم بيان الانعكاس على كل واحد من الشئين فكما ان اخص القضايا الموجبة
 اللازمة للعاصتين هي الحينية الموجبة كذلك اخص القضايا السالبة اللازمة لهما هي
 الحينية السالبة فلا بد من اعتبار هما واعتبار احدهما لا يفي عن اعتبار الاخر هذا
 في السوالب الفعلية واما الممكنان فلا تنعكسان الى الموجبة الجزئية لما عرفت في عكس

في المذكورة بالحقبة
 المذكورة والنسج
 من دفع لان كل واحدة
 من الموجبتين تنعكس
 الى صاحبها بشرط
 وجود الموضوع
 وفيد اللادام في الاصل
 تحقق هذا الشرط
 واما انما صتان
 فتنعكسان اليهما
 الى الموجبة الجزئية
 الحينية اللادائمة وهي
 بعض ما ليس (ب) ج)
 حين هو ليس (ب)
 لادائماً لما عرفت في
 عكس الاستقامة
 الى السالبة الجزئية
 الحينية اللادائمة
 للزومها هذه الموجبة
 هذا في الفعلين
 واما الممكنان
 فلا تنعكسان الى
 الموجبة لما عرفت
 في عكس الاستقامة
 للموجبة الممكنة
 ولا الى السالبة الجزئية
 لصدق تقيضها
 الى السالبة الموضوع
 المعدولة المحمول
 فانها تصدق مع
 الاصل بالاتفاق متى

واما السوالب الحقيقية فتعكس ﴿ ٢٠١ ﴾ الى الموجبة الجزئية مطلقا والافلاشي* مأهولا (ب) اوليس

(بج) دائما ويصير
كبرى لل لازم الاصل
وهو قولنا كل (ج)
ليس (ب) اولاب)
متجها سلب (ج)
عن (ج) دائما
من الاول واتمازم
الاصل ذلك لصدق
قولنا كل (جج)
بحسب الحقيقة
وصدقه بحسب الخارج
غير لازم لان سلب
الشيء عن نفسه
في الخارج يمكن بان
لا يوجد ذلك الشيء
في الخارج فيصدق
لاشيء من (جج) دائما
والى السالبة الجزئية
ايضا والاصل كل
ماليس (ب) ليس (ج)
دائما ويصير كبرى
لل لازم الاصل هكذا
كل (ج) ليس (ب)
وكل ماليس (ب)
ليس (ج) دائما يتج
كل (ج) ليس (ج)
دائما هذا خلف بحسب
الحقيقة دون الخارج
وحكم الخاصتين
هنا حكمهما ثمة
وعدم انعكاس
الممكنين ثمة اظهر منه
هنا مق

الاستقامة فانه يصدق في الفرض المذكور لاشي* من الفرس بمركوب زيد بالامكان
انخاص ولا يصدق في من النقص بعض ماليس بمركوب زيد فرس بالامكان العام لصدق
نقيضه وهو لاشي* مماليس بمركوب زيد فرس بالضرورة ولا الى السالبة الجزئية
سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتهما او معدولة الموضوع سالبة المحمول
اذ لم يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس بعض ماليس بمركوب زيد ليس بفرس
بالامكان العام ياحد الاعتبارات لصدق كل ماليس بمركوب زيد ليس بفرس
بالضرورة بذلك الاعتبار واما السالبة الموضوع المعدولة المحمول فهي صادقة
مع الاصل بالاتفاق لكذب الموجبة الكلية السالبة الموضوع وفيه ما عر غيرة
(قوله واما السوالب الحقيقية) واما السوالب الحقيقية الفعلية فغير الخاصتين منها
بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية تعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة سالبة
الموضوع ومعدولته فاذا صدق لاشي* من (ج) اوليس بعضه (ب) بالاطلاق وجب
ان يصدق بعض ماليس (ب) اولاب (بج) بالاطلاق والافلاشي* مماليس (ب) اولاب (بج)
دائما وتصير كبرى لل لازم الاصل وهو كل (ج) ليس (ب) اولاب (ب) بالاطلاق يتج
من الاول كل (ج) ليس (ج) دائما وهو محال واتمازم الاصل ذلك لاستلزام السالبة
الموجبة عند وجود الموضوع وهو (ج) ههنا موجود تقدير الصدق كل (جج)
بحسب الحقيقة ضرورة ان كل مالمو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج)
وهذا البيان لا ينهض في الخارجية البسيطة لان صدق كل (جج) بحسب الخارج
غير لازم اذ سلب الشيء عن نفسه بحسب الخارج يمكن عند انتفاء ذلك الشيء
في الخارج فيصدق لاشي* من (جج) دائما وينعكس ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة
فانه لو لم يصدق ليس بعض لا (ب) لا (ج) بالاطلاق لصدق كل لا (ب) لا (ج) دائما
ويصير كبرى لل لازم الاصل هكذا كل (ج) لا (ب) بالاطلاق وكل لا (ب) لا (ج)
دائما يتج كل (ج) لا (ج) هف بحسب الحقيقة لوجود الموضوع بحكم صدق كل
(جج) دون الخارج بلواز انتفائه فيصدق سلب الشيء عن نفسه فان قلت هذا يناق
ما قد سلف لهم من اد السالبة اع من الموجبة اذ لا يجاب يستدعي موضوعا موجودا اما
محققا في الخارج او مقدرا كما في الحقيقة والسلب لا يستدعي ذلك فنقول التساوي
في الصدق والهموم اتما هو بحسب ملاحظة المفهوم فان السلب عن الموجودات
المقدرة بمحمول ان يصدق بانتفاء الوجود التقديرى ويمثل ان يصدق بعدم ثبوت
المحمول وهو لا يناق المساواة بينهما بالدليل من خارج المفهوم وحكم الخاصتين
بحسب الحقيقة حكمهما بحسب الخارج حتى تنعكسا الى الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية المطلقتين والحيثيتين اللائحتين لتسام الدليل المذكور ثمة ههنا على ما لا يخفى
وعدم انعكاس الممكنين في الخارجيات اظهر من عدم انعكاسهما في الحقيقية

لان التعرض المذكور ثمة لا يثبت من ههنا بل عدم انعكاسهما لعدم الظفر بمبادل عليه
 وفرق ما بين العلم بعدم الانعكاس وبين عدم العلم بالانعكاس (قوله الفصل العاشر
 في القضية الشرطية) البحث في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية نفسها
 اوعن اجزائها وهى المقدم والتالى او عن جزئياتها كالتصلة والمنفصلة واللزومية
 والعادية وغيرها مما له انتظام في هذا السلك وليتذكر ههنا ان الشرطية تساركة
 الجلية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور
 آخر بينهما نسبة اتما يقع التصديق بها اذا قيست الى الخارج بالمطابقة ونحو انها
 في ان مفرديهما موافق تأليفا خبريا ولست اعنى به ان يكون خبرا بل اذا وقع النسبة
 المتصورة بين مفرديه يكون خبرا وفي ان النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول
 منهما هو الثانى اولى هو ويمكن ان يحصل كل منهما وجهها للقسمة ثم الشرطية
 اما متصلة او منفصلة لانهما ان حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى
 او بسلب هذا الثبوت فهى متصلة والاولى موجبة كقولنا كل كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود وانسانية سالبة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
 فالليل موجود وهذا التعريفات ساول قسميها اى اللزومية والانفاقية لان
 ثبوت قضية على تقدير اخرى اعم من ان يكون بحيث يقتضى القضية الاخرى
 ذلك لثبوت والاتصال اولا يكون كذلك وان حكم فيها بمصادرة قضية
 لاخرى او بسلب هذه المصادرة فهى منفصلة عنادية او اتفاقية اذا المصادرة بينهما
 اعم من ان يكون لذاتيهما او يكون بحسب الواقع والوجبة منها ما وجبت المصادرة بين
 طرفيهما اما ثبوتا وانتفاء وتسمى حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا اولا
 يكون فردا واما ثبوتا فقط اى مع اعتبار عدم المصادرة في الانتفاء لعدم اعتبار المصادرة
 فيه والالم يصح جعلها قسمية للحقيقية وتسمى ماصة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا
 انسانا او فرسا واما انتفاء فقط اى مع اعتبار عدم الثبوت لعدم اعتبار
 وتسمى ماصة الحلو كقولنا اما ان يكون هذا لا انسانا ولا فرسا وقد يقال ماصة الجمع
 وماصة الحلو على المعنى الثانى فتكونان اعم من الحقيقية وسالبة كل منهما ما بسلب حكم
 موجبته. كقولنا ليس السنة اما ان يكون هذا النسي انسانا او حيوانا حقيقة وليس السنة
 اما ان يكون هذا اسود او ناصقا ماصة الجمع وليس البتة اما ان يكون هذا لا انسانا او فرسا
 ماصة الحلو وانما كان الانفصال بالحقيقة هو الوجه الاول دون الاخرين لان الانفصال
 بين التقيضين بمعنى انفصال من غير ثبوت اتصال واما هما فمعد تحقق انفصالهما
 يتوكان من مفصلة ومتصلة وما اذا قلنا اما ان يكون هذا لا انسانا ولا فرسا كان
 تحقيقه اما ان لا يكون هذا انسانا او يكون انسانا وان كان انسانا فهو لا فرسا فحذف
 للزوم ووضع اللازم مكانه واذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا كان معناه عند

الفصل العاشر
 في القضية الشرطية
 واجزائها وجزئياتها
 وفيه ابصحت الاول
 الشرطية اما متصلة
 حكم فيها بثبوت
 قضية على تقدير
 اخرى ايجابا او بسلب
 هذا الثبوت سلبا
 واما منفصلة حكم
 فيها بمصادرة قضية
 لاخرى اما ثبوتا
 فقط وتسمى ماصة
 الجمع او انتفاء فقط
 وتسمى ماصة الحلو
 ايجابا او بسلبا هذه
 المصادرة سلبا

التحقيق اما ان يكون هذا انسانا او لا يكون فان لم يكن صحيح ان يكون فرساقفهم الملزوم مقام
اللازم وكل واحدة منهما قضيتان في الحقيقة ادغم احديهما في الاخرى فان قلت
الحقيقية ايضا اذ تركبت من الشيء مساوي تقيضه يرجع الى انفصال واتصال فتقول نعم
كذلك لكن لما كان اللازم ههنا مساويا جعل في عداد الملزوم كانه هو بخلافه فيها على
ان وجه التسمية لا يجب ان يكون معتردا (قوله والمحكوم عليه فيسمى مقدما)
المحكوم عليه في المتصلة والمنفصلة يسمى مقدما لتقدمه في الوضع والمحكوم به يسمى
تاليا لتلوه اياه ولما كانا قضيتين فلهما طرفان محكوم عليه وبه فلا يخلو اما ان يشتركا
في الطرفين مما اوفى احدهما او تباينا فيهما فان اشتركا في الطرفين فاما ان يكون
اشتركا فيهما على الترتيب بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم عليه
في التالي والمحكوم به في المقدم هو المحكوم به في التالي واما ان يكون على التبادل
بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي وبالعكس وان اشتركا في احد
الطرفين فاما ان يتعد المحكوم عليه فيهما او يتعد المحكوم به فيهما او يكون المحكوم
عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي او بالعكس فهذه سبعة اقسام وكل منها اما
متصلة او منفصلة موجبة او سالبة تضرب الاربعة في السبعة تبلغ ثمانية وعشرين
فالاول كاستلزام الكلمة للجزئية والانفصال بين التقيضين كقولنا كلما كان كل حيوان
جسمافيهض الحيوان جسم و دائما اما ان يكون كل حيوان جسما او بعض الحيوان
ليس بجسم الثاني كاستلزام القضية لعكسها والانفصال بينهما وبين تقيض عكسها
كقولنا كلما كان كل حيوان جسما فبعض الجسم حيوان و دائما اما ان يكون كل
حيوان جسما او لا شيء من الجسم يحويان الثالث كاستلزام حمل احد المتساويين على
شيء حمل المساوي الاخر عليه والانفصال بين حمل احد المتساويين وبين سلب
الاخر كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانافهو ناطق و دائما اما ان يكون انسانا او لاناطقا
الرابع كاستلزام حمل شيء على احد المتساويين حمله على المساوي الاخر وانفصاله عن سلب
المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان جسما فكل ناطق جسما و دائما اما كل انسان جسم
اولا شيء من الناطق يحسم الخامس كاستلزام حمل احد المتساويين على شيء حمل ذلك الشيء
على بعض المساوي الاخر وانفصاله عن سلب ذلك الشيء كقولنا كلما كان كل مساوي الاخر كقولنا
كلما كان كل انسان حيوان فبعض الحساس انسان و دائما اما كل انسان حيوان او لا شيء
من الحساس انسان السادس كاستلزام حمل شيء على احد المتساويين حمل المساوي الاخر
على بعض افراد ذلك الشيء وانفصاله عن سلبه عن الكل كقولنا كلما كان كل انسان
حيوانافبعض الحيوان ناطق و دائما اما كل انسان حيوان او لا شيء من الحيوان ناطق
السابع كاستلزام العلة للعلول وانفصالها عن تقيضه كقولنا كلما كانت الشمس
ظالمة فالنهار موجود و دائما اما ان تكون الشمس ظالمة واما ان لا يكون النهار
موجودا هذه امثلة الموجبات و امثلة السوالب تحصل بان تؤخذ مقدماتها مع نفايضا

والمحكوم عليه فيهما
يسمى مقدما والمحكوم
به تاليا وهما اما ان
يقسما ركبا بطرفيهما
او باحد طرفيهما
او بقبائليهما وبك
طلب الامثلة من

توالياها (قوله وكل منهما) كل من المتصلة والمتفصلة اما ان يتركب من حليتين او متصلتين او منفصلتين او حلية ومصلة او حلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة لكن لما تميز جزا الاتصال بحسب الطبع وصار احدهما مقدما بيمينه والاخر تاليا بيمينه حتى لو جعل ما كان مقدما تاليا وما كان تاليا مقدما لتغير المفهوم وانحرف عما عليه اولا بخلاف الانفصال فان حال كل من جزئيه عند الآخر حال واحدة واما عرض لاحد هما ان يكون مقدما والاخر ان يكون تاليا بمجرد وضع لاطبع انقسم كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المتفصلة فان المتصلة المركبة من حلية ومتصلة اذا كان مقدمها حلية مختلفة لها اذا كان مقدمها متصلة والمركبة من حلية ومتفصلة والحلية مقدمها مفايرة لها والمتفصلة مقدمها والمركبة من متصلة ومنفصلة عند ما يكون المتصلة مقدمها بخالفها عند ما تكون المتفصلة مقدما ولاختلاف للانفصال في هذه الاقسام بحسب اختلاف المسائلين فصارت الاقسام في التصللات تسعة وفي التصللات ستة فالاول من التصللات المركب من حليتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني المركب من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من متصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا دائما اما ان يكون منقسميا بمتساويين او غير منقسم بهما الرابع من حلية ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انما صعبه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من حلية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد السابع عكسه كقولنا ان كان هذا زوجا او فردا فهو عددان من من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا التسامع عكسه كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتعرف من هذه الامثلة امثلة التصللات لما سيجي ان كل متصلة يستلزم منفصلة ما نعمة الجمع من عين المقدم وتفيض التالى ومنفصلة مانعة الخلو من تفيض المقدم وعين التالى ومن امثلة الموجبات تعمل امثلة السوابك ذكرناه (قوله الثاني الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية لانه ان كان بين طرفيها علاقة الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية لانه ان كان بين طرفيها علاقة ببيها يقتضي المقدم لزوم التالى له فهي لزومية مثل ان يكون المقدم علة للتالى او مطلولا له اولعته او مضابله او غير ذلك وان لم يكن بين طرفيها علاقة تقتضي اللزوم فهي اتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا فان قلت الانفصاليات مشتملة ايضا على علاقة لان المعية في الوجود امر

وكل منهما اما ان يتركب من حليتين او متصلتين او منفصلتين او حلية ومنفصلة او حلية ومتصلة او متصلة ومنفصلة ولما تميز المقدم عن التالى طبعا في المتصلة دون المتفصلة اذا مفايرة احدهما للآخر في قوة مفايرة الاخر اياه انقسم كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المتفصلة فصارت الاقسام في المتصلة تسعة وفي المتفصلة ستة واليك طلب الامثلة من

التساقط الشرطية ان كانت بين طرفيها علاقة يقتضي اللزوم او العناد فهي لزومية والاتفاقية من

يمكن فلا بد له من صلة فنقول نعم كذلك الا ان الملافة في اللزوميات مسعور بهما
 حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم باعتناك التالي عنه بديهية او نظرا بخلاف
 الاتفاقيات فان الصلافة غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقية
 الانسان توجب ناهية الجار بل اذا لاحظهما العقل يجوز الانفكاك بينهما وفرق
 آخر وهو ان الذهن يسبق في الاتفاقى الى التالي و يعلم انه محقق في الواقع ثم ينتقل
 الى المقدم وتحكم بانه واقع على تقديره فان عقد الاتفاقية موقوف على العلم بوجود
 التالي فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها لوضع المقدم في انتقال الذهن
 منه الى التالي ولا كذلك اللزومى فان الذهن ينتقل فيه من وضع المقدم الى التالي
 اما ثنائيا او انتقالا ينظر بى ههنا سؤال وهو نقص التعريفين طردا وعكسا باللزومية
 الكاذبة لانقاذ العلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة لوجود الملافة وجوابه ان التعريف
 للزومية واتفاقية الصادقين ولوقيل ان الحكم بالاتباع والاتصال املا العلاقة او لا يشمل
 التعريف الصادق والكاذب والمنفصلة ايضا اما صادية او اتفاقية والصادية هي التي يكون
 بين طرفيها علاقة تقتضى العناد ثبوتا وانقضاء او ثبوتا فقط او انقضاء فقط كايكون احدهما
 نقيضا للآخر او مساويا للنقيض او اخص من نقيضه او اعم من نقيضه والاتفاقية هي التي
 لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية للعناد بل لا يكون بينهما اجتماع في الصدق او الكذب
 الا بمرئى الاتفاق كالثنائي بين الاسود والكاتب في الهندي الا بى او فى الرومى اذ بى
 او فى الهندي الكاتب والمصنف سمي الصادية لزومية ولعله نظر الى لزوم نقيض احد
 المتعاندين لغير الآخر او لزوم عينه لنقيض الآخر ولا تشاح في الاسماء هذا في المرجح واما في
 السوابق فليس تعتبر علاقة في السالبة اللزومية والصادية ولا عدمها في الاتية فان السالبة
 اللزومية والصادية ما يسلب اللزوم والعناد والسالبة الاتفاقية ما يسلب الاتفاق
 وسلب اللزوم والعناد يصدق المصنف علاقة اللزوم والعناد ولعلاقة عدمهما وسلب
 الاتفاق قد يصدق لوجود علاقة اللزوم والعناد (قوله و المتصلة اللزومية
 الصادقة) اعلم ان المقدم من حيث انه مقدم لا بد الا على الوضع فقط وكذا التالي انما
 يدل على الارتباط ليس في شئ منهما انه صادق او كاذب فان الشرط والجزاء احالهما
 عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق والكذب ثم اذا نظر اليهما من خارج
 فهما اما صادقان او كاذبان او احدهما صادق والاخر كاذب لكن هذا الاخير ينقسم
 في المتصلة الى قسمين لامتياز بينهما بحسب الطبع دون المنفصلة فالاقسام في المتصلات
 اربعة وفي المنفصلات ثلثة ولنظر ان كل شرطية من اى هذه الاقسام يصح تركيبها
 فالمتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتوكل من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبين
 كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو جاد ومن قال صادق ومقدم كاذب كقولنا ان كان
 الانسان حجرا فهو جسد وعكسه وهو تركيبها من مقدم صادق وقال كاذب محال

والاتصلة اللزومية
 الصادقة تتوكل من
 صادقين وكاذبين
 وقال صادق ومقدم
 كاذب وعكسه محال
 اذ الكاذب لا يلزم
 الصادق هذا في الكلية
 واما في الجزئية فهو
 ممكن والكاذبة يقع
 على الانحاء الاربعة
 والاتفاقية الصادقة
 ان كفى في صدقها
 صدق التالى ونسمى
 اتفاقية عامة امتنع
 تركيبها من كاذبين
 وقال كاذب ومقدم
 صادق وان وجب
 في صدقها صدق
 الطرفين ونسمى
 اتفاقية خاصة امتنع
 فيها باقى الاقسام وانت
 تعرف اقسام تركيب
 كاذبها من

واللازم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم كذب المزوم وصدق الكاذب لاستلزام
 صدق المزوم صدق اللازم ويأتي في المتن بأن الكاذب لا يلزم الصادق اعاءة الدعوى
 بلفظ آخر هذا اذا كانت للزومية كلية اما اذا كانت جزئية فيمكن تركبها من مقدم
 صادق وتال كاذب لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق اللازمة
 الجزئية على الاوضاع الاخر فلا يلزم المحذور ان المذكور انما اذا قلنا قد يكون
 اذا كان السى حيوانا كان ناطقا يجوز ان يصدق انه حيوان على وضع الفرنسية
 ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة على بعض الاوضاع ولهذا لا ينسج الجزئية
 في القياس الاستثنائي على ما سذكره والموجبة للزومية الكاذبة تقع على الانحاء الاربعة
 لان الحكم يلزم قضية لاخرى اذا لم يطابق الواقع جازان يكونا صادقين كقولنا
 كلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا وكاذبين كقولنا كلما كان الانسان حجرا كان
 الفرس حجرا او يكون المقدم صادقا والتالى كاذبا كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو
 سهلا او بالعكس واما الاتفاقية الموجبة للصادقة فقد عرفت انها التي لاهلاقة بين
 طرفيها تقتضى الزوم ومن الممتنع ان يكون نالها كاذبا اذا الاتصال ثبت قضية على
 تقدير اخرى فيكون الاتفاقى موافقة ثبوت القضية للتقدير ومالم يكن ثابا كيف
 يوافق ثبوته تقدير شئ فان قلت ثبوت شئ على تقدير لا يستدعى ثبوته في الواقع فقول
 معنى الاتصال انه لو كان الاول حقا كان الثانى حقا فاذا كان حقيقة الاول ملزومة
 لحقيقة الثانى فلا بد في اشتغالهما في الواقع لجواز استلزام محال محالا اما اذا لم يكن
 بينهما لزوم فلا بد ان يكون التالى حقا في الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون
 حقا على ذلك التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يغير الشئ في الواقع مالم
 يكن بينهما ارتباط وعلاقة واذ قد وجب صدق نالى الاتفاقية ومقدمها احتل
 ان يكون صادقا وان يكون كاذبا باطلوها على معنيين احدهما ما يجمع صدق
 نالها فرض المقدم وتالينهما ما يجمع صدق التالى فيها صدق المقدم وسعها بالمعنى
 الاول اتفاقية عامة وبالمعنى الثانى اتفاقية خاصة لما بينهما من العموم والخصوص
 فلا اتفاقية العامة يتمتع تركبها من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب بل تركبها اما من
 صادقين او من مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كلما كان الحسنة موجودا فالحيوان
 موجود والاتفاقية الخاصة يتمتع تركبها من كاذبين وصادق وكاذب وانما تركب
 من صادقين ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة فان العامة الكاذبة يتمتع تركبها
 من صادقين ومن مقدم كاذب وتال صادق والا لم تكن كاذبة اذ يمكن في صدقها صدق
 التالى فتبين ان تكون مركبة من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب والخاصة لكاذبة
 يتمتع ان تتركب من صادقين فتبين الاقسام السابقة وهذا انما يستقيم لو لم يعتبر عدم
 العلاقة في الاتفاقية بل اكتفى بصدق التالى او بصدق الطرفين اما اذا اعتبر امكن
 تركب كاذبها من سائر الاقسام كافي للزومية فالسبيح في الشفاء اذا وضع محال على

ان يقدّم محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حاسا تصدق لزومية
 لاتفاقية اذ تقيضاها ان يكون حكم مفروض و يتفق معه صدق شيء لكن التالى غير
 صادق فكيف يوافق صدقه شيئا آخر فرض فرضنا وان وضع صادق حتى يتبعه
 كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالنراب ناطق لم تصدق لازومية ولا اتفاقية
 وان وضع صادق ليقبده صادق فربما تصدق لزومية وربما تصدق اتفاقية اما اذا
 وضع محال على ان يقبده صادق في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد
 يصدق بطريق الاتفاق وان بطريق الزوم فهو حق من جهة الازام ليس حقا
 في نفس الامر اما انه حق من جهة الازام فلان من يرى ان الخمسة زوج يلزمه
 ان يقول بانه عدد واما انه ليس حقا في نفس الامر فلان المحقق لهذه القضية ونظايرها
 قياس قد حذف منه مقدمة وتحليله انه اذا وضع ان الخمسة زوج وكان حقا ان كل
 زوج عدد يلزمه ان الخمسة زوج عدد فاستلزم زوجية الخمسة للعددية بسبب ان
 كل زوج عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع والفرض لانه يصدق لشيء من
 العدد بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج اعدادا لان سلب
 الشيء عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق
 كما كانت الخمسة زوجا كانت عددا لصدق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فنكون
 المتفصلة التي في قوته باطلة الى ههنا كلام الشيخ بعد تحليله في علينا ان نظفر في مقامين
 المقام الاول ان الاتفاقية لاتصدق عن كاذبين فانه اذا صح قولنا كلما كان الانسان
 ناطقا فالجاء ناهق وكلما لم يكن الجاء ناهقا لم يكن الانسان ناطقا اتفاقية والاصدق
 قد يكون اذا لم يكن الجاء ناهقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقة احد التقيضين
 للشيء نفسه الى الاصل لينتج قد يكون اذا لم يكن الجاء ناهقا فالجاء ناهق هف وجوابه
 اننا لم نأخذ به خلف فان قولنا قد يكون اذا كان ليس كل جاء ناهقا قول لانسبة له الى
 الوجود بل الى الفرض واما التالى فآخوذ من موافقة الوجود فالى حال فنرضها
 يكون صادقا معها تفاقا ولا يتطل موافقة الوجود بذلك الفرض فاذا فرضنا انه حق
 ليس كل جاء ناهقا وجدنا موافقه في الوجود موجودا مع هذا الفرض ان كل جاء
 ناهق ولان ناقض بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع بنفسه نعم اوزم من وضع
 ان الجاء ليس بناهق ان الجاء ناهق كان خلفا نص الشيخ على جبع ذلك وقال لولا
 هذا لكان لا يمكن ان نقيس قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نقيس بان نأخذ مشكوكا
 ونضيف الحق انذى كان موجودا الى تقيضه ولانقول عسى اذا اخذنا تقيض الحق
 لم يصدق معه الصادق الاخر اذ يلزم عن كل كاذب كذب ما ولولا ان الامر
 على هذا لكان اى حق رفضه لزوم رفع اى حق يتفق وبطلت المناسبات بين
 ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه المقام الثانى ان الزومية لاتصدق عن

سدم محال وتال صادق فان الحجة التي اقامها السج عليه لا تكاد يتم لا لانهم ان قولنا
لاشي من العدد بخمسة زوج صادق على تقدير المحال فانه لا يجوز كذب القضية الصادقة
في نفس الامر الثالثة كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية
على هذا التقدير وان كانت صادقة في نفس الامر على انه مناقض لما صرح به من ان
الصادق في نفس الامر باق على فرض كل محل سلتنا ذلك لكن غاية ما فيه ان القياس
النتج للقضية لا ينعقد وانتفاء الدليل لا يستلزم انتفاء المدلول فلن قلت لما صدق لاشي
من الخمسة زوج بعدد ظهر عدم استلزامها للعديدية فتقول لانسل انه لا يلزم كون
الخمسة زوجا ان يكون عددا حينئذ فانه ماقى الباب انه يلزم ان يكون عددا وان لا يكون
وانه محل وجوز استلزام المحال المحال واما قوله لو صدقت القضية لصدقت كل
خمس زوج فهو ممنوع لاستدعاء الموجبة وجود الموضوع وعدم
استدعاء الملازمة وجود المقدم وايضا لوصح احد الدليان لزم ان لاتصدق
الارومية من تخمين واللازم ينطلي بان الملازمة اما اذا قلنا كما كانت الخمسة
زوجة كانت متقسمة بتساو بين فالحق لهذه القضية ان كل زوج ينقسم
بتساو بين لكنه ليس بصادق على ذلك التقدير لانه يصدق لاشي من المنقسم
بتساو بين بخمسة زوج فلاشي من الخمسة زوج ينقسم بتساو بين فليس كل زوج
ينقسم بتساو بين ولانها لو صدقت لصدق كل خمس زوج متقسمة بتساو بين لكنه
باطل واما بان بطلان اللازم فلان النتج ساعد على ذلك ولانه لو لم يجر استلزام
المحل للمحل لم تنعكس الموجبة الصادقة الطرفين بعكس لبعض وليس كذلك
وفيمكن دفع هذه الادلة كلها بخلص كلامه ولتقدم عليه مقدمتين ناقضتين في
كثير من المواضع دافعتين لاكثر اسبه فاذل ان الرومية لا يجوز ان يكون مقدمها
متنافيا لنتائجها لان انتافه متفية لازمة اذا لمناقاة تصح الانفكاك بينهما والملازمة
تتمه ونساق الاوازم دال على تناق الملزومات فلو كان بينهما متناقاة لزم اجتماع
التناقضين في نفس الامر وانه محل ثالثة ان يجوز لزوم المحال للمحال لا يستلزم
ان كل محال فرض يلزمه كل محال بل اذا كان بين المحالين علاقة تقتضي تحقق احدهما
عند تحقق الاخر يكون بينهما لزوم والا فلا واذما تعهدت المقدمات فتقول اذا قلنا
ان كانت الخمسة زوجا كان عددا اذا اخذناه بحسب نفس الامر لم يصدق قطعا
لانتافه بين المقدم والتالي فانه اذا كانت الخمسة زوجا لم تكن عددا اذ يصدق في نفس
الامر لاشي من العدد بخمسة زوج بالضرورة فلاشي من الخمسة الزوج بعدد
بالضرورة فتكون انتافه متحققة بين زوجة الخمسة وعدديتها فلا يصدق الملازمة
بينهما اما اذا اخذناه بحسب اللازم فهو صادق لان من اعترف بان الخمسة زوج
في الواقع فحين نلزمه بان يقول بعددته لقيام الدليل وهو القياس المركب من التصلة

والجملة هكذا كما كانت الخمسة زوجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة ان الخمسة عدد ثم ربما يتعرض على ذلك بان هذا القياس كما حقق تلك القضية بحسب الازام بصحتها في نفس الامر اجاب بان هذه القرينة انما تنجح بواسطة قياس من الشكل الاول وهو انه كلما صدق المقدم صدق التالي والقضية في نفس الامر كلما صدقنا صدق نتيجة التاليف ولا ارباب في ان صفراء انما تصدق في نفس الامر لولم يكن التالي والقضية الصادقة متافيتين وليس كذلك ههنا فظهر سقوط الاول من الامثلة لانه لم يمنع صدق الصادق في نفس الامر على التقدير والثاني ايضا لانه لم يستدل لعدم انعقاد القياس بل ما ذكره الالف في ما اذا اخذت الزرومية بحسب نفس الامر وبين ما اذا اخذت بحسب الازام الثالث ايضا لانا نعلم بالضرورة ان تقدير زوجية الخمسة ليس يتنها وبين التقيضين علاقة بسببها تقيضيهما ومن ههنا يعرف سقوط منوع المحال على العكس والنتائج الرابع ايضا لانه كلما لم يصدق كل خمسة زوج عدد بالامكان لم يصدق الزرومية للنافع حينئذ بين طرفيهما وينعكس الى قولنا كلما صدقت الزرومية صدقت كل خمسة زوج عدد وكذا الخامس لان الصورة الجزئية لا تثبت الكلية فان ههنا قضيا مركبة من محالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن جر بان الدليل فيها كقولنا كلما كانت الخمسة زوجا لم يكن عددا وكقولنا كلما لم يكن الانسان حيوانا لم يكن ناطقا الى غير ذلك مما لا يتناهي وانما اوردت ما اوردت وان لم يكن له اثر ولا عين في الكتاب لان الزهول عنه يوقع في اغايط كثيرة والاطلاع عليه يجدي درك لطايف غزيرة وعساك فيما تستقبل ان تغزو ببعضها صريحا (قوله والمنفصلة الحقيقية) الموجبة المنفصلة الصادقة عنادية كانت او اتفاقية ان كانت حقيقية لم تتركب الا من صادق وكاذب لانها التي لا يجتمع جزاها في الصدق والكذب في تتركب من صاقين او كاذبين والا اجتماعا في الصدق او الكذب وان كانت مانعة الجمع يتركب من صادق وكاذب ومن كاذبين لانها التي لا يجتمع طرفاها في الصدق فيجز ان لا يجتمع في الكذب ايضا وحينئذ يكون تركبها من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه فيكون تركبها من كاذبين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا فرسا او حمارا ولا يمكن تركبها من صادق ومن كاذب مانعة الحلو تتركب من صادق وكاذب ومن صادق لانها التي لا يجتمع طرفاها في الكذب فان لم يجتمع في الصدق ايضا فهي من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه من صادقين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا حيوانا او جسم ويمنع تركبها من كاذبين والموجبة المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقية تتركب من صادقين وكاذبين لان الحكم بعدم اجتماعه طرفيهما في الصدق والكذب اذا لم يكن صادقا فهما اما صادقان او كاذبان ولا تتركب من صادق وكاذب والا لصدق ومانعة الجمع من صادقين دون القسمين الباقيين ومانعة الحلو من كاذبين دون الباقيين والتعليل فيها ظاهر مما ذكرنا في

والمنفصلة الحقيقية
الصادقة انما تتركب
من صادق وكاذب
ومانعة الجمع من
كاذبين ايضا ومانعة
الحلوة من صادقين
ايضا والحقيقية
الاتفاقية الكاذبة من
صادقين وكاذبين
ومانعة الجمع من
صادقين ومانعة الحلو
من كاذبين والصادقة
واللزومية الكاذبة
في الاقسام الثلاثة من
صادقين وكاذبين
وصادق وكاذب هذا
حكم الوجبات وحكم
السوابب بالعكس من
ذلك والعبرة بالاجاب
الشروطية وسلبها
بانيات الحكم وسلبها
لايجاب الطرف من

ثلاث الحقيقة يجب أن يؤخذ فيها مع القضية نقيضها ﴿ ٢١٠ ﴾ والمادة له لآ لازم كل من جزئيه

الحقيقة وهذا إما يصح لولم يستبر عدم العلاقة فيها وقد سبق مثله في المتصلات وان كانت لزومية أى عنادية فكل من الاقسام الثلاثة الحقيقة ومادة الجمع ومادة انخلو يتركب من سائر الاقسام لانه اذا لم يصدق الحكم بالناد بين طرفيهما المستند الى العلاقة يمكن ان يكونا صادقين بلاعلاقة في مائة انخلو وكاذبين بلاعلاقة في مانع الجمع وصادقا وكاذبا بلاعلاقة في الحقيقة هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة واما حكم السوالب بالعكس من ذلك لانها تصدق عما يكذب الموجبات وتكذب عما تصدق ومن فوائد هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها ليس بحسب صدق الاجزاء وكذبها فقد علم انها قد تصدق وطرفاها كاذبان وقد تصدق وطرفاها صادقان بل منط الصدق والكذب فيها هو الحكم بالاتصال والانفصال فان مطابق الواقع فهو صادق والا فهو كاذب سواء صدق طرفاها او لم يصدق وكذلك العبرة في ايمانها وسلبها ليس بايجاب الطرفين وسلبها كما ان ايجاب الجليات وسلبها ليس بحسب تحصيل طرفيهما وعدولهما وورما يكون الطرفان سالبين والشرطية موجبة كتولنا كالم يكن الانسان جادا لم يكن حجرا وادما اما ان يكون العدد لازوجا او لافردا وورما تكونان موجبتين والشرطية سالبة كتولنا ليس البنة اذا كان الانسان حجرا كان ناطقا وليس البنة اما ان يكون الحيوان جسما او حساسا فكما ان ايجاب الجليات وسلبها بحسب المجل ثبوتا وارتقايا كذلك ايجاب الشرطيات وسلبها من جهة اثبات الحكم بالاتصال والانفصال وسلبه في حكم بثبوت الاتصال او الانفصال كانت الشرطية موجبة مصلة او منفصلة ومتى حكم برفع الاتصال والانفصال كانت سالبة اما متصلة او منفصلة (قوله الثالث الحقيقة) هذا البحث في كيفية تركب كل من المتصلات من الاجزاء فالنفسلة الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها مع القضية نقيضها او المساوي له لان احد جزئيهما ان كان نقيض الاخر فهو المراد والا كان كل منهما مساويا لنقيض الاخر اذ كل جزء منهما يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع بين الجزئين وبالعكس أى نقيض كل جزء يستلزم الجزء الاخر لامتناع انخلو عن الجزئين واذا كان كل جزء مستلزما لنقيض الاخر ونقيض كل جزء مستلزما للجزء الاخر كان كل جزء ساويا لنقيض الاخر وههنا وجه اخر تفصيلي وهو ان المذكور في مقابلة احد جزئيهما اما نقيضه او مساويه او اعم منه او اخص او مابين والثلاثة الاخيرة باطالة فتعين احد الاولين اما اعلان المابين فلانه اذا ارتفعت القضية تحققت نقيضها فبر تفع مابينه فلزم ارتفاع جزئي الحقيقة واذا ارتفع نقيض القضية جاز ان يصدق مابينه فامكن اجتماع الجزئين واما الاعم فلجواز صدقه بدون غيوض القضية فيمكن الاجتماع واما الاخص فلجواز كذبه بدون نقيض القضية وحيث يكذب القضية ايضا فيمكن الارتفاع ولا تركب الحقيقة الا من جزئين لانه ان اعتبر الانفصال الحقيقي بين أى

تقضى الاخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع انخلو ولا تركب الحقيقة الا من جزئين اذ يعتبر الانفصال الحقيقي بين أى جزئين كانا فلور تركبت من ثلاثة اجزاء كان (ج) مستلزما لنقيض (ب) فان لم يكن نقيض (ب) مستلزما للاف لم يكن بين (ب) و (ا) انفصال حقيقي وان كان نقيض (ب) مستلزما (لا) كان (ج) مستلزما (لا) فلم يكن بينهما انفصال حقيقي نعم قد تركب من منفصلة وحلية فيظن تركبها من ثلاثة اجزاء ومادة الجمع يجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من نقيضها لاستلزام كل من جزئيهما نقيض الاخر لامتناع الجمع من غير عكس لا مكان الخلو ومادة الخلو يجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاعم من نقيضها لاستلزام

نقيض كل من جزئيهما من الاخر لامتناع الخلو دون العكس لا مكان الجمع ولا يمكن تركبها الا من ٣ (جزئين)

٣ جزئين ان شرطنا

المتع بين كل جزء معين
وبين المعين الاخر
وبينه وبين احد الا
جزاء الباقية ضرورة
لان كل معين استلزم
احد الاجزاء الباقية
لاستماع اجتماعه مع
تقايض الباقية لاستماع
اجتماع الشيء مع
الاخص من تقيضه
ولا تنعكس والا
استلزم كل جزء سائر
الاجزاء فلم يكن اعم
من تقيض سائر الاجزاء
فكان كل جزء
اخص من احد
الاجزاء الباقية فلا يمكن
بينهما منع لا للجمع
ولا للخلو ويمكن
تركب مائة للجمع من
اجزاء كثيرة وان
شرطنا المنع كذلك
لاستماع الجمع بين كل
معين ومعين آخر وبينه
وبين احد الاجزاء
الباقية ضرورة كون
كل معين اخص من
تقيض احد الاجزاء
الباقية من

جزئين كما نأفلو تركبت من ثلاثة اجزاء وليكن (ج) و (ب) و (ا) لم يخل اما
ان يكون (ج) مستلزما لقيض (ب) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن
بين (ج) و (ب) انفصال حقيقي وان كان فلما ان يكون نقيض (ب) مستلزما
(لا) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن بين (ب) و (ا) انفصال
حقيقي وان كان مستلزما له كان (ج) مستلزما (لا) لان المستلزم للمستلزم للشيء
مستلزم لذلك الشيء فلم يكن بين (ج) و (ا) انفصال حقيقي وبعبارة اخرى
لو تركبت الحقيقية من اكثر من جزئين لزم احد الامرين اما جواز اجتماع جزئيهما
او جواز ارتفاعهما لانه اذا صدق (ج) كذب (ب) وح اما ان يصدق (ا)
اولا فان صدق اجتماع (ج) و (ب) وهو احد الامرين وان لم يصدق ارتفاع (ب)
و (ا) وهو الامر الثاني فان قلت هذا منقوض بمنفصلات ذات اجزاء كثيرة
امامتاهية كقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص او تام او غير متناهية كقولنا اما ان يكون
هذا العدد ثلاثة او اربعة او خمسة وهلم جرا اجاب بانها في التصديق مركبة من جلية
ومنفصلة فان معناها اما ان يكون هذا العدد زائدا واما ان يكون اما ناقصا واما
الا انه لما حذف احد حر في الانفصال او هم ذلك تركيبها من ثلاثة اجزاء فان قلت
المنفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد ناقصا واما لا لا شك انها مائة للجمع ولا انفصال
حقيقي بينهما وبين الجلية لجواز تصادقهما بصدق الجلية فان الانفصال المانع من
الجمع يصدق ولو ارتفع جزاها فنقول تلك المنفصلة ليست مائة للجمع بل متضمنة مع
الجلية على انها مائة انخلو وجزا الانفصال الحقيقي لابد ان يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا فان صدقت الجلية كذبت المنفصلة المائة انخلو لارتفاع جزئيهما
وان صدقت كذبت الجلية وكيف لا يكون كذلك ومرجع المنفصلة ذات الاجزاء
الثلاثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد زائدا او لا يكون فان لم يكن فهو اما ناقص او تام
فهذه منفصلة مائة انخلو مساوية لتقيض الجلية الا انه حذف واهيت مقامه فظن
ان تركيبها من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك بل هي مركبة من جلية
ومساوي تقيضها وهناك نظر لانه ان زعم ان الحقيقية يمتنع تركيبها من اكثر من
جزئين مطلقا فالدليل مقام عليه وان زعم انها لا تترك من اجزاء فوق اثنين على
وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي لم نجد السؤال وانما يجنبه لواعتراف المنفصلة
الكثيرة الاجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن الذين ليس كذلك واما مائة
الجمع فيجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من تقيضها لان كلامنا جزئيهما يستلزم
تقيض الاخر لاستماع الجمع بينهما ولا ينعكس اي ولا يستلزم تقيض كل جزء منهما الجزء
الاخر لجواز انخلو عنهما فيكون كل جزء منهما اخص من تقيض الاخر وبالتفصيل المذكور
في مقابلة احد جزئيهما ان كان تقيضه او مساو له كانت حقيقة وقد فرضنا مائة للجمع

وان كانت اعم من نقيضه او كان مبايناً له جاز الجمع بينهما على ما مر واما مانعة الخلو
ففيجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاعم من نقيضها لاستلزام نقيض كل جزء من
جزئياتها عين الاخير لمنع الخلو عنهما من غير عكس لجواز الجمع فيكون عين كل جزء
اعم من نقيض الاخر و بالتفصيل مقابل احد الجزئين يمنع ان يكون نقيضه او مساوياً
والا كانت حقيقية وان يكون اخص منه او مبايناً والا جاز ارتفاعهما فتعين ان يكون اعم
من نقيضه وهذا كله اذا فسرت مانعة الجمع ومانعه الخلو بالمعنى الاخص وهو ما حكم
فيها بامتناع اجتماع جزئياتها في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب او بامتناع
اجتماع جزئياتها كذباً وجواز الاجتماع صدقاً اما اذا فسرتا بالمعنى الاعم وهو ما حكم
فيها بامتناع الاجتماع من غير التعمض لقيد اخر جاز تركبهما من قضيتين شأنهما
ذلك ومن قضية ونقيضها او مساوية وهو ظاهر ويمكن تركب مانعة الخلو من
اجزاء فوق اثنين وان اعتبر منع الخلو بين اى جزئين كانا كقولنا اما ان يكون هذا
الشيء لاشجراً او لاصحيراً او لاحيواناً اما ان اعتبرناهما بحيث يكون بين كل معين
من اجزائهما وبين المعين الآخر منع الخلو ويكون بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء
الباقية منع الخلو ايضا لم يمكن تركبها لانه لو تركبت على هذا الوجه كان كل
معين فرض اخص من احد الاجزاء الباقية ومتى كان كذلك لا يكون بين المعين
المفروض واحد الاجزاء الباقية منع الخلو ببيان المقدمة الاولى ان كل معين يفرض
يستلزم احد الاجزاء الباقية ولا ينكس اى لا يستلزم احد الاجزاء الباقية للمعين
المفروض اما استلزام المعين احد الاجزاء الباقية فلا نه اذا صدق للمعين المفروض
فلا بد ان يصدق احد الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق لاجتماع نقايض الاجزاء ضرورة
ان انقضاء احد الامور ينهول العدم وحينئذ يلزم اجتماع الشيء مع الاخص من نقيضه
لان التقدير ان بين كل جزء وجزء آخر منع الخلو فيكون نقيض كل جزء اخص من عين
الاخر فلو اجتمع نقيضاهما كان الشيء مجتمعاً مع الاخص من نقيضه مثلاً اذا فرضنا
ان يكون بين (ا) و (ب) منع الخلو فيكون نقيض (ب) اخص من عين (ا) وعين
(ا) نقيض لنقيض (ا) فلو اجتمع النقيضان كان نقيض (ا) مجتمعاً مع الاخص من
نقيضه اى من عين (ا) لكن اجتماع الشيء مع الاخص من نقيضه محال لاستلزامه
الجمع بين النقيضين واما انه لا ينكس فلان احد الاجزاء يصدق على كل معين فلو استلزم
احد الاجزاء كل معين فرض استلزم كل جزء سائر الاجزاء فلا يمكن كل جزء اعم من نقيض
الجزء الاخر لاستحالة ان يكون نقيض اللازم اخص من الملزوم فلم يكن بينهما منع الخلو
وقد فرض كذلك ههنا وايضاً لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو لاستلزام نقيض اللازم
عين الملزوم فكان الملزوم متحققاً بدون اللازم وايضاً لا يستلزم نقيض اللازم عين الملزوم
لان نقيض اللازم يستلزم عين الملزوم وعين الملزوم يستلزم عين اللازم و بيان المقدمة

الثانية انه لو كان بين العام والخاص منع الخلو لا يستلزم تقيض العام عين الخاص وأنه محال
 وفيه نظر اما اول خلافه لو صح الدليل لامتنع تركيب مانعة الخلو من اكثر من جزئين بحيث
 يكون منع الخلو بين كل معين ومعين آخر فلا يكون بالشرط الثاني حاجة على ان التقيض
 قائم ببيان الملازمة انه لو تركبت مانعة الخلو بحيث يكون منع الخلو ثابتا بين كل جزء معين
 ومعين آخر صكان منع الخلو ثابتا بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية لامتناع
 ارتفاعهما وهو ظاهر ولان تقيض المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية من غير عكس
 فتقيضه اخص منه ولان احد الاجزاء الباقية اعم من كل جزء منها ومنع الخلو بين الشيء
 والاخص يستلزم منع الخلو بين الشيء والاعم بالضرورة واما ثانيا فلان امتناع انتفاء احد
 الاجزاء الباقية في انفسها لا يدل على لزوم احدها للمعين المفروض لان وجوب تحققه ليس
 بشيء منه بل انما هو بطريق الاتفاق لا يقال نحن نقول من الابتداء لو تحققت منفصلة
 كذلك وكلا صدق المعين المفروض صدق احد الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق
 فانه لو لم يصدق احد الاجزاء لاجتماع تقيضها وهو محال فيكون صدق احد الاجزاء مع
 كل معين فرض دائما فلا يكون بينهما منع الخلو والاوجب صدق كل منهما اى
 المعين واحد الاجزاء بدون الآخر ضرورة ان عين كل منهما يكون اعم من تقيض
 الاخر لا نقول العموم بحسب اللزوم وهو لا يستدعي صدق اللازم مع صدق
 الملزوم لجواز تحقق الملزوم واللازم مع انتفاء الملزوم دائما واما ثالثا فلان اكثر
 المقدمات مستدرك وذلك لانه لو ثبت ان المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية كفى في
 اثبات المطلوب لامتناع منع الخلو ح بين المعين واحد الاجزاء لانه لا يكون المعين اعم
 من تقيض احد الاجزاء واما مانعة الجمع فيمكن تركيبها من اكثر من جزئين بحيث
 يكون بين اى جزئين منع الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا
 ويمكن تركيبها وان شرطنا المنع كذلك اى منع الجمع بين كل معين ومعين آخر وبين ذلك
 المعين واحد الاجزاء الباقية لان منع الجمع بين كل معين ومعين آخر يستدعي منع الجمع بين كل
 معين واحد الاجزاء الباقية ضرورة ان كل معين فرض يكون اخص من تقيض احد
 الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء الباقية جميعا وهو تقيض احدها
 وليس اذا تحقق تقيض احدها تحقق المعين لجواز ارتفاع الكل هذا والحق ان شيئا
 من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة هي التي حكم
 فيها بالثبات بين قضيتين على احد الانحاء الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والنسخ
 للمعارف الحقيقية بانها التي تضاد بين طرفيها في الصدق والكذب اورد السؤال
 بالحقيقية ذات الاجزاء فان اى جزئين منها ليس بينهما عناد في الصدق والكذب
 فلا يكون ان تعريفا عاما اجاب بما حقه وعلى هذا يظهر ورود السؤال والجواب
 واما ما ظنوا من جواز تركيب مانعة الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سوء لا

اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما بالانفصال واذا فرضنا احد طرفيها قولنا هذا الشيء شجرة فان طرف الاخر اما قولنا هذا الشيء حجر واما قولنا هذا الشيء حيوان على التعيين او لا على التعيين فان كان احدهما على التعيين تم الانفصال به وكان الاخر زائدا حاشوا وان كان احدهما لا على التعيين لم يمكن انفصال مانع من الجمع لجواز تصادفهما حتى اذا صدق قولنا هذا الشيء حجر صدق ايضا ان هذا الشيء اما شجرة او حيوان مانعا من الجمع وان كان جزءا مرتفعين بل هذه المفصلة في التحقيق ثلث منفصلات احداها من الجزء الاول والثاني وثالثتها من الجزء الاول والثالث وثالثتها من الثاني والثالث فكما ان الجملة اذا تعددت معنى الموضوع او المصنوع بالفعل تكثرت كذلك الشرطية تكثرت بتعدد احد طرفيها على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تنصور الا بين اثنين فان النسبة بين امور مكثرة لا تكون نسبة واحدة بل نسبة مكثرة وحيث نقول قولهم لا يمكن تركيب الحقيقية من اجزاء كثيرة ويمكن تركيب مانع الجمع واخترنا منها ان ارادوا بها المفصلة الواحدة حتى ان الحقيقية الواحدة لا يمكن تركيبها من الاجزاء الكثيرة ومانع الجمع والحلو يمكن ان يتركب منها فلام ان الانفصلة الثالثة بل ان هذا الشيء اما شجرة او حجر او حيوان او بانه اما لا شجرة او لا حجر او لا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بها المفصلة الكثيرة فكما ترصع الحقيقية المكثرة من حقيقتات كذلك مانع الجمع والحلو وعلى كلا التقديرين لم يكن بين الحقيقية واختلافها فرق في ذلك (قوله الرابع تعدد تالي المتصلة يقتضي تعددها) المراد بتعدد الشرطية ليس ما ذكر في الجمليات فان التعدد بالفعل معتبر ثم والمعتبر ههنا التعدد بالقوة فالبحث في ان الشرطية اذا كانت واحدة يجب وحدة الحكم بالاتصال او الانفصال فكان في جانب المقدم كثرة حتى يكون الحكم فيها بالاتصال للكل من حيث انه كل او الانفصال عنه او كان في جانب التالي كثرة حتى يكون الحكم فيها باتصال الكل او انفصاله هل يتعدد بحسب تعدد اجزاء المقدم او اجزاء التالي فتعدد تالي المتصلة سواء كانت كلية او جزئية تقتضي تعددها ويحفظ كيفية الاصل وكيفية لان ملزوم الكل كلياً او جزئياً ملزوم للجزء كذلك بقياس من الاول صرفه الاصل وكبراه استلزام الكل للجزء هكذا كلما كان او قد يكون اذا كان (اب) (فجد) و(هز) وكلما كان (جد) و(هن) (فجد) او (هن) فكلما كان او قد يكون اذا كان (اب) (فجد) وكلما كان او قد يكون اذا كان (اب) (فهن) وتعدد مقدمها لا يقتضي تعددها ان كانت كلية لجواز ان يكون اكل ملزوماً لشيء كلياً ولا يكون الجزء ملزوماً له كذلك وان كانت جزئية فتعدد مقدمها يقتضي تعددها بانه من الشكل الثالث

الرابع تعدد تالي المتصلة يقتضي تعددها لان ملزوم الكل ملزوم للجزء وتعدد المقدم لا يقتضي لان الكل قد يكون ملزوماً دون الجزء وهذا في الكلية واما في الجزئية فتعدد ايضا يقتضي بيان من الثالث والاولى للكل وتعدد اجزاء مانعاً الحلو يقتضي تعددها فلا استلزام الكل للجزء ولا قضيض في مانع الجمع لعدم استلزام انتفاء الكل انتفاء الجزء من

والوسط الكل فاذا صدق قديكون اذا كان (اب) و(جد) (فهز) صدق قديكون
اذا كان (جد) (فهز) وقد يكون اذا كان (اب) (فهز) لصدق قولنا كما كان (اب)
و(جد) (فاب) او (جد) فحصله صغرى الاصل حتى يتبع المطلوب ويظهر منه
ان الاصل لو كان كلياً يتعدد ايضا لكن لا يحفظ الكم وتعددا جزاء مائة انخلو يقتضى
تعدددها ويحفظ الكم والكيف لان الكل مستلزم للجزء وامتناع انخلو عن الشيء
والملزوم يقتضى امتناع انخلو عن الشيء واللازم وهذه الدلائل تتوقف على حقيقة
استلزام الكل للجزء، وتشمع مافيه وتعددا جزاء مائة الجمع لا يقتضى تعددها لان منع
الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم منع الجمع بين الشيء والجزء لعدم استلزام انقضاء
الكل انقضاء الجزء، فيحوز ان لا يجمع مع الكل الشيء والجزء بحاصمه وحكم الحقيقة
حكمهما لما فيها من التمين فلا يلزمها الامانة انخلو هذا في الموجبات الزرومية
والعنادية ولم يترس في الكتاب للاتفاقيات والسوالب لانساق الذهن اليها بادي
نظر ونحن نشير اليها اشارة خفيفة اما الموجبات الاتفاقية فهي لاتتأرق الزروميات
والعنادية في الحكم لان الكل اذا كان مصاحبا لشيء دائما او في الجلة كان الجزء
مصاحبا له كذلك ومصاحب الكل دائما لا يجب ان يكون مصاحبا للجزء دائما بخلاف
المصاحبة الجزئية نعم لو اخذناها خاصة اقتضى تعددها ايضا تعددها لانه متى
صدق شيء مع مجموع صادق صدق مع كل واحد من اجزائه ومنع انخلو عن الشيء
والكل يستلزم منع انخلو عن الشيء والجزء ومنع الجمع ليس كذلك واما السوالب
الاتفاقية وغيرها فتعد دالى المتصلة لا يقتضى تعددها لان عدم لزوم الكل كليا
كان اوجزيا او مصاحبة لا يستلزم عدم لزوم الجزء او مصاحبة وتعددها مقدمها
يقتضى تعددها جزئية من الشكل الثالث والمقدمة الثالثة باستلزام الكل الجزء
صغرى والمنفصلة ان كانت مائة الجمع تعدد تعدد جزئها لاستلزام جواز اجتماع
الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل واحد من اجزاء ذلك المجموع وان كانت مائة
انخلو فتعددا جزئيا لايوجب تعددها لان جواز انخلو عن الشيء والمجموع لا يستلزم
جواز انخلو عن الشيء وجزئيه وان كانت حقيقة فحكمها حكم مائة الجمع ان كان
صدقها جواز صدق الطرفين وحكم مائة انخلو ان كان صدقها لجواز كذب
الطرفين (قوله وقد يؤخر حرف الاتصال والانفصال) صيغة الشرطية ان يقدم
حرف الاتصال والانفصال على المقدم فضلا عن موضوعه لكي ربما يؤخر ان هذه
اما في الاتصال فكقولنا الشمس ان كانت طامعة فالتهار موجودا واما في الانفصال
فلا يتصور الا اذا كان جزءا مشتركين في ذلك الموضوع كقولنا كل عدد امان يكون
زوجا او فردا وحينئذ تكون القضية شرطية شبيهة بالجملية اما انها شرطية فلا انها

وقد يؤخر حرف
الاتصال والانفصال
عن موضوع المقدم
فصير الشرطية
شبهية بالجملية لكنهما
تتلازمان في المتصلة
دون المنفصلة لان
الحقيقة المركبة من
كليتين مشتركتين
في الموضوع اذا قدم
حرف الانفصال عليه
صارت مائة الجمع
دون انخلو

عند التحليل نخل الى قضيتين كما كانت عند تقديم الاداة وبقاء معنى الاتصال والانفصال ولست اقول معنى القضية باق كما كان لجواز تغيره واما انها شبيهة بالجملة فلاستمالها على ثنائية الجمل وهي جمل ما بعد الموضوع عليه لكهما الى الشرطية التي هي على الوضع الطبيعي والشبهة بالجملة متلازمتان في المتصلة فانه متى صدق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدق الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود وبالعكس دون المتصلة لان المركبة من كليتين مشتركتين في الموضوع قد يصدق حقيقة اذا اضر حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد العدد اما زوج او فرد ما نسا من الجمع والخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا اصارت ما نصه الجمع دون الخلو لجواز قسم ثالث وهو ان يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا هذا ما ظنوه وفيه نظر لانه اذا اضر حرف الاتصال او الانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع مفردا اذ ليس معنى القضية حينئذ الا ان الشمس شيء صفته كذا الاكل عددي صفته كذا لانه لا يخلو عن احد الامرين فاذا وضع الشيء الموصوف الف ملامح ان يقال الشمس او كل عدد الف فهي جملة بالحققة وايضا المحكوم عليه فيهما مفرد ولا شيء من الشرطية كذلك على انا نقول من الرأس المحكوم عليه عند تأخير الاداة ان كان هو المحكوم عليه كما كان حتى لا يتغير الافي للفظ لم تكن القضية شبيهة بالجملة بل بشرطية كما كانت اللهم الافي للفظ ولم يتغير المعنى لافي الاتصال ولا في الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم عليه بشرط او مفهوم مردد على ما يلوح من كلامهم فلا يكون شرطية بل جملة بالحققة ولم تكن القضيتان متلازمتين في الاتصال لان الجملة الموجبة تستدعي وجود الموضوع والمنفصلة الموجبة لا تستدعي وجود موضوع المقدم (قوله وكلمة ان شديدة

الدلالة على الزوم) قال الشيخ في السقاء حروف الشرط تختلف فيها ما يدل على الزوم ومنها ما لا يدل عليه فالتك لاقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذ لمست ترى التالى يلزم من وضع المقدم لانه ليس بضروري بل ارادي من الله سبحانه وتعالى ونقول اذا كانت القيامة قامت يحاسب الناس وكذلك لاقول ان كان الانسان موجودا فالانسان زوج لكن نقول متى كان الانسان موجودا فالانسان زوج فيشبه ان يكون لفظه شديدة الدلالة على الزوم ومتى ضعيفة في ذلك واذا كانت وسطا واما اذا دلالة له على الزوم البتة بل على مطلق الاتصال وكذلك كلا ولما وعد المنصف محما ولو ايضا من هذا القبيل وفي ذلك كله نظر لان الفرق بين ان قامت واذا قامت وبين ان كان الانسان موجودا ومتى كان لا يجب ان يكون بدلالة ان على

وكلمة ان شديدة
الدلالة على الزوم
ثم اذ دون باقي حروف
الاتصال كاذاو ومهما
ومنى وكلا ولما
متى

اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون بدلته على الشك في وقوع مقدم وعدم دلالتها عليه بل هذه الكلمات بعضها موضوعة للشرط وبعضها متضمن لمنه والشرط هو تطبيق امر على آخر اعم من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق فلا دلالة لها على اللزوم اصلا على ما لا يخفى لمن له قدم في علم العربية والعجب ان اذدال على اللزوم واذا لا بد عليه مع ان اذ ليس بموضوع للشرط البتة وفي اذا راجحة الشرط على ان مثل هذا البحث ليس من وظائف المنطق ولا يهدى فيه كثير نفع وانما هو فضول من الكلام (قوله الخامس في حصر الشرطية وخصوصها) الشرطية تكون محصورة ومهملة وشخصية كما ان الجلية يكون كذلك وقد ظن قوم ان حصرها واهمالها وبخصيتها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فكل كاتب حيوان فالشرطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كل كازيد يكتب فهو بحرك يده فهي شخصية وان كانت مهملة فهملة ولو نظروا بين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الجلية لم يكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حل ونظيره ههنا اتصال وعناد فكما يجب في الجليات ان ينظر الى الحكم لالى الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ارتباط تلك الاحوال بالحكم فكلية المتصلة والمتفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد جميع الفروض والازمنة والاحوال اعني التي لاتنافي استلزام المقدم للتالي او عتاده اليه وهي الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة من المقدم او عرضة له فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا قلنا تقتصر في لزوم الحيوانية على انها ثابتة في كل وقت من اوقات ثبوت الانسانية بل اردنا مع ذلك ان كل حال ووضع يمكن ان يجمع وضع انسانية زيدا من كونه كاتبيا او ضاحكا او قائما او قاعدا او كونه الشمس طالعة او الفرس صاهلا الى غير ذلك فان الحيوانية لازمة للانسان في جميع تلك الاحوال والاضواع ولم يشترط فيها امكانها في نفسها بل يعتبر تحقق اللزوم والعناد عليها وان كانت محالة كقولنا كلما كان الانسان فرسا كان حيوانا فانه يمكن ان يجمع المقدم مع كون الانسان صاهلا وان استحال في نفسه والشبح اقتصر في التفسير على الاضواع ولو اقتصر على الازمنة لكان له وجه واما الفروض فان اريد بها التدبير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع التدابير كانت شرطية على التدبير والكلام في الشرطية في نفس الامر وان اريد بها فروض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقد افنى عن ذكرها الاحوال وانما يقيدنا بان لا ينافي الاستلزام او العناد احترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالى او لا يمانده المتنافي للزوم والعناد الكلين فاننا لو عرنا الاحوال الى الكلية بحيث ية اول المتبعة الاجتماع من المقدم لم ان لا يصدق كلية اصلا فاننا افرضنا المقدم مع عدم التالى او مع عدم

الخامس في حصر الشرطية وخصوصها واهمالها كلية المتصلة والمتفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد للفروض والازمنة والاحوال اعني التي لاتنافي استلزام المقدم للتالي او عتاده اليه احترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالى او لا يمانده المتنافي للزوم والعناد الكلين لا بعموم المقدم ولا بتعميم المرات فقد يكون المقدم امرا مستقرا وجزئيهما مجزئيهما وخصوصهما بتميز بعض منها كقوله ان جئتني اليوم فانا اكرمك واهمالها متباهاها مت

لزوم التالى اليه لا يلزمه التالى اما على الوضع الاول فانه يستلزم عدم التالى فلو كان
 ملزوما للتالى ايضا كان امرا واحدا ملزوما للتقيض وانه محال واما على الوضع الثانى
 فانه يستلزم عدم لزوم التالى فلو كان ملزوما له كان ملزوما له ولم يكن ملزوما وهو
 ايضا محال فيصدق ليس كما تحقق المقدم يلزمه التالى وهو منافى للزوم الكلى وكذا
 لو اخذنا المقدم فى مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعانده التالى فى الصدق
 لاستلزامه التالى حيثئذ فلو عانده كان لازما متافيا وفى مانعة الخلو مع كذبهما امتنع
 ان يعانده التالى فى الكذب فليس دائما اما المقدم او التالى وهو منافى للعناد الكلى
 هكذا يتل المتأخرون عن الشيخ وقالوا عليه هب ان مقدم الزومية اذا فرض مع عدم
 التالى او مع عدم لزوم التالى يستلزم عدم التالى او عدم لزومه لكن لانهم عدم لزوم
 التالى له ولم لا يجوز ان يستلزم التالى وعدمه اولزومه وعدم لزومه فان المحال جاز
 ان يستلزم التقيض وكذلك لانهم ان مقدم الضادية اذا فرض مع صدق الطرفين
 او مع كذبهما امتنع ان يعانده التالى غاية ما فى الباب ان يكون هاتذا لتقيض التالى
 لاستلزامه اليه نفس لا يلزمه ان لا يعاند التالى لجواز ان يعاند التالى الواحد التقيض
 واجابوا عنه بتغير الدعوى بانه لو لم يعتبر فى الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجزم
 بصدق الكلية لان عدم التالى او عدم لزومه اذا فرض مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالى
 فان المحال وان جاز ان يستلزم التقيض لكن ليس بواجب وصدق الطرفين او
 كذبهما اذا اخذ مع المقدم جاز ان لا يعانده التالى اذ معاندة المحال للتقيض غير واجبة
 وان جوازها والاعتراض غير وارد لانه لو استلزم التالى الواحد التقيض او عاندهما
 لزم المناقاة بين اللازم والملزوم اما فى الاستلزام فلان كل واحد من التقيضين منافى
 للآخر ومناقاة اللازم للشيء تستدعى مناقاة الملزوم اليه ولانه اذا صدق المقدم صدق
 اخذ التقيض وكذا صدق احد التقيضين لم يصدق التقيض الاخر فاذا صدق
 المقدم لم يصدق التقيض الاخر فيبينهما مناقاة ولانه اذا صدق تلك الملازمة واستثناء
 تقيض التالى يلزم تقيض المقدم فيكون بين تقيض التالى وبين المقدم مناقاة لان
 عدم المقدم لازم من تقيض التالى واما فى العناد فلان معاندة الشيء لاحد التقيضين
 بوجوب استلزامه للقيض الاخر ان كانت فى الصدق او استلزام التقيض الاخر
 اليه ان كانت فى الكذب وقد عرفت استحالة المناقاة بين اللازم والملزوم
 لا قبل لاخفاءه فيجوز استلزام المحال للتقيض فانه يصدق قولنا كل كان التالى
 انسانا ولا انسانا فهو انسان وكلما كان التالى انسانا ولا انسانا فهو لا انسان فالانسان
 والانسان لازم زمان للجموع المحال فان قلتم لو استلزم المجموع الجزم لزوم اجتماع
 الضدين فى الواقع لانه اذا صدقت القضية الاولى ومضاهى مقدمة صادقة فى نفس
 الامر وهى ليس البتة اذا كان التالى انسانا فهو لا انسان فبطلها صغرى

لهذه القضية لينج ليس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان
وهو يضاد القضية الثانية واذا اضمتها الى قولنا ليس البتة اذا كان الشيء
لا انسانا فهو انسان اتبع ما يضاد الاول متضا صدق السالبة الكلية لتحقيق
الملازمة الجزئية بين اى امرين ولو بين التقيضين بقياس ملثم من القضية على
منهج الشكل الثالث على ان قياس الخلف ادل دليل على جواز استلزام الشيء الواحد
للتقيضين فاما اذا قلنا لو صدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصد نقيضها
مع القياس وحينئذ يظلم مع الكبرى ويتبع نقيض الصغرى فقد استلزم المجموع
الركب من القياس ونقيض النتيجة نقيض الصغرى وهو مستلزم للصغرى بالضرورة
فيكون المجموع مستلزما للتقيضين لانا نقول المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل
واحد من اجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء
مدخلا في تحقق المجموع فبالاولى ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين
ان الجزء الآخر لا يدخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجنبى
يجرى مجرى الحشو فالانسان والا انسان لا يستلزم لا الانسان ولا الا انسان
نعم الملازمان صاقتان بحسب الازام لكن الكلام في لزومية بحسب نفس الامر
وليس لنا في قياس الخلف الا ان نقيض النتيجة مع الكبرى يتبع نقيض الصغرى
واما ان القياس ملزم للصغرى فليس بصادق ولا البين موقوف عليه فان قلت
اليس الشيخ قال اذا فرض المقدم مع عدم التالى يستلزم عدم التالى فقد قال باستلزام
المجموع الجزء فنقول بتحقيق كلامه ان المقدم في تلك الحالة ينا فى التالى بالضرورة
فلا يستلزمه وليست كلية المتصلة والمنفصلة بعوم المقدم اى بكتبيته لما مر في صدر
هذا البحث ولا يعموم المرار والمراد بالمرارة ان ما انما يحدد المتصرم ككتابة الانسان
فانها تنجدد في زمان وتقرض في آخر فيقال كل مرة يكون الانسان كاتبا يكون
مضرب الاصابع وذلك لجواز ان يكون المقدم امرا مستمرا متزاهيا عن المدارك قولنا كلما
كان الله تعالى عالما فهو حى وجزئية المتصلة والمنفصلة لاجزئية المقدم والتالى بل بجزئية
الفروض والازمنة والاحوال كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
فان الانسانية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون امانا يكون
الشيء ناميا او جادا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من الضعفيات
ومما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالى مستقلة بالاقتضاء
اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان لشيء منها مدخل في اقتضاء التالى لم يكن
اللزوم والمعاند هو وحده بل هو مع امر آخر واما في الجزئيات فلقد مها دخل
في اقتضاء التالى فان كانت محرفة عن الكلية فظا هر والا فهو لا يتقل بالاقتضاء
فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم واذا انضم اليها يكن المجموع في الاقتضاء

فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية وقد نسخ
بعض الاذهان ان ذلك الامر الزائد لابد ان يكون ضرورياً للمقدم حالة اللزوم فانه
لو لم يكن ضرورياً لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم الثاني للمقدم وجواز زوال
الشرط بموجب جواز زوال المشروط وايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التي
لا تعلق بينها فان زيدا بشرط كونه مجتمعاً مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيد لا كل
عمرو وكذا الحجر للحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد عمرو وقد يكون
اذا شرب زيد كل عمرو وقد يكون اذا كان الحجر موجوداً كان الحيوان موجوداً وح
يلزم كذب السوالب الكلية اللزومية وكذب الموجبات الاليفية الكلية مع ان جمهور
العلماء اجمعوا على صدقها ثم بنى عليه خيالات فطن بسببها اختلال اكثر فواحد القوم
وهو في غاية الفساد اما الشبهة الاولى فلان قوله الامر الزائد شرط في لزوم التالي للمقدم ان
اراد به انه شرط في اللزوم الكلي الذي هو بالقياس الى المجموع فليس ولا امتناع في ان زواله
موجب لزوال اللزوم الكلي وان اراد به انه شرط في اللزوم الجزئي فهو ممنوع اذ لا معنى
له الا ان المقدم له دخل في اقتضاء التالي وهو متحقق سواء انضم اليه الامر الزائد
اولاً وقد صرح الشيخ بعدم لزوم كونه ضرورياً باحتي حكم بان قولنا قد يكون اذا كان
هذا انساناً فهو كاتب لزومية لانه لازم له على وضع انه يدل على ما في النفس برقم
برقمه ولا خفاء في ان هذا الوضع ليس بضروي للانسان واما الشبهة الثانية فلان
اللزوم الجزئي بين كل امرين انما يلزم لو لم يعتبر اقتضاء المقدم واقتصرنا على
اقتضاء الامر الزائد وليس كذلك قالوا لو لم نعتبر ذلك لم يكن هو الملزوم بل غيره
على ان الامر زائد لو وجب ان يكون ضرورياً فبان كان ضرورياً بالذات المقدم
انقلب الملازمة الجزئية كلية وان لم يكن ضرورياً بالذات بل لامر آخر فذلك الامر
ان كان ضرورياً بالذات المقدم لزم المندرج ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا يكون
ضرورياً بالمقدم فامكن انفكاكه عن المقدم فلا يتحقق الملازمة كما ذكره من انه شرطها
هذا هو الكلام في حصر المتصلة والمنفصلة واما خصوصهما فبمعين بعض الازمان
او الاوضاع كقولنا ان جيتي اليوم او راكبا اكرمتك واهما لهما باهمال الا زمان
والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجملات
فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كية
الحكم انه على كل الافراد او بعضها فهي المحصورة والافاهلية كذلك ههنا
ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على وضع معين فالشرطية مخصوصة والافان
بين كية الحكم انه على كل الاوضاع او على بعضها فهي المحصورة وان لم يكن بل
اهل بيان كية الحكم فهي المهملة واعلم ان في هذا الفصل مباحث طويلة الاذئاب
مسدولة لطالب فضل المتأخرون عنها ولم يتنبهوا لشي منها واداهم الغفلة عن تحقيق

ويشترط في الكلية

الاتفاقية ايضا كون الطرفين بحسب الحقيقة اذ يجوز كذبهما في الخراج في بعض الازمنة والسالبة للزومية والعادية ما يسلب للزوم والعناد لا ما يثبت لزوم السلب وعنده وجهان هما والالزام والعناد والالزام ما يسلب لزوم السلب وعنده وجهان هما والوجه المتصلة الكلية كلا ومتى ومهما وسور المتصلة الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الإيجاب الجزئي فيهما قد يكون وسور السلب الجزئي في المتصلة ليس كلا وفي المتصلة ليس دائما وان اذا ولو في المتصلة واما وحده في المتصلة للاهمال متى الفصل الحادى عشر في تلازم الشرطيات وتعاذها وفيه امثال الاول في تلازم المتصلات واستلزامها لعكسها كافي الجليات

متى

هذا المقام الى خبط المشواء في ايراد الاحكام ولو لاحقا فنة التعويل اللازم من التفصيل لا مطرنا سبب الافكار ورفنا حجب الاستار ولعل الله سبحانه وتعالى بوفق في كتاب آخر للعود الى ذلك بمنه العليم (قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية) الموجبة الاتفاقية انما تكون كلية اذا حكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الكائنة بسبب نفس الامر ويشترط ايضا ان يكون طرفاها حقيقتين اذ لو كان احد هما خارا جيا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه في الخسارج في بعض الازمنة فلم يتوافقا في الصدق في جميع الازمنة واما السوالب فالسالبة للزومية والعادية ما يحكم فيها بسلب لزوم التالى وعنده في جميع الازمنة والاضواع ان كانت كلية وفي بعضها ان كانت جزئية حتى يكون للزوم المرفوع والمعاذة المرفوعة جزءا من التالى من حيث هو تال فاذا قلنا ليس اذا كان كذا كان كذا واردا نرفع للزوم كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يلزمه كذا وكذلك اذا اردنا رفع الموافقة كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يوافق كذا في الصدق لا ما يحكم فيه بلزوم سلب التالى او عناد سلبه فانها موجبة لزومية او عنادية سالبة التالى وليس يدهما تلازم على ماسمى في باب التلازم وكذا السالبة الاتفاقية ما يحكم فيها برفع الاتفاقية في الاتصال والانفصال دائما اركانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لاما ثابت اتفاق السلب وان كان بينهما تلازم لانه لو وافق التالى وعدمه بشئ واحد لم اجتماع التقيضين في الواقع وانه محال واما جهتهما اى جهة المتصلة والمنفصلة واطلافيهما فيجهة الزوم والعناد واطلافيهما فالوجه ما ذكر فيها جهة الزوم او العناد او الاتفاقية كقولنا كلا كان (اب) (فجد) لزوما واتفاقيا ودائما اما ان يكون (اب) او (جد) عناديا واتفاقيا والمطابقة مالم يتعرض فيها بشئ من ذلك وللشيخ في اعتبار الجهة مسلك آخر يتوقف على ما عنده من تحقيق الكلية ولا يحتمل بيسانه هذا الموضوع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلا ومهما ومتى وسور المتصلة الموجبة الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الإيجاب الجزئي فيهما قد يكون وسور السلب الجزئي فيهما قد لا يكون وفي المتصلة خاصة ليس كلا وفي المتصلة خاصة ليس دائما وان اذا ولو في الاتصال واما وحده في الانفصال للاهمال ولا حاجة الى تكرار الامثلة (قوله الفصل الحادى عشر في تلازم لشرطيات) لما فرغ من تحقيق الشرطيات واقسامها شرع في لوازمها واحكامها فالشرطيات اذا قيس بعضها الى بعض فلقايسة بينهما اما بالتلازم او بالعناد والتلازم مخصص في عشرة اوجه لانه امان يعتبر بين المتصلات او بين المتصلات او بين المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات اما بين المتحدة الجنس او المتخلفة الجنس * والمتحدات الجنس اما حقيقتان او مافات الجمع او مافات الخلو * وتلازم المتخلفات الجنس اما بين الحقيقية

ومانعة الجمع او بين الحقيقة ومانعة الخلو او بين مانعة الجمع ومانعة الخلو * وتلازم
 المتصلات والمنفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقة او المتصلة ومانعة الجمع او المتصلة
 ومانعة الخلو والمراد بالمتصلات في هذا الباب اللزوميات وبالمنفصلات الصاديات
 والمنصف رتب لذلك هذه الاقسام ثمة مما حث اربعة منها لاقسام التلازم
 الاول في تلازم المتصلات فقال استلزامها العكسيها كما في الجليات وقيل انغوص
 في تفصيله لابد من ايراد مقدمة لكيفية التناقض فيها فاعلم ان تناقضها كتناقض
 الجليات في الشرائط والاختلاف كما وكيفا كما ذكرنا الا انه يشترط فيها الاتحاد في
 الجنس اى الاتصال والانفصال وفي النوع اى اللزوم والصاد والافتاق لان ايجاب
 لزوم الاتصال وانفاقه وعليه مما يقا قضان جزما وكذلك ايجاب عناد الانفصال
 واتفاقه وسلبه فتفرض قولنا كلما كان (اب فجد) لزوميا قد لا يكون اذا كان (اب فجد)
 لزوميا وان كان تفاقيا فاتفاقيا ونقيض قولنا دائما اما ان يكون (اب) او (جد)
 عناديا قد لا يكون اما (اب) او (جد) عناديا وان كان بالاتفاق فيالافتاق اذا عرفت
 هذا فنقول اما العكس المستوى فالتصلة للزومية ان كانت سالبة كلية تنعكس كنعكسها
 لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) صدق ليس البتة اذا كان (جد فاب) والا
 فقد يكون اذا كان (جد فاب) فبعضه صغرى للاصل ليتيم قد لا يكون اذا كان
 (جد فجد) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (جد فجد) وان كانت سالبة جزئية
 لم تنعكس اصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان ولا يصدق
 قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا فهو حيوان لصدق الموجبة الكلية التى هي نقيضها
 وان كانت موجبة فسواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية لزومية لانه اذا
 صدق كلما كان او قد يكون اذا كان (اب فجد) فقد يكون اذا كان (جد فاب)
 والافليس البتة اذا كان (جد فاب) ونضمه الى الاصل ليتيم ليس البتة او قد لا يكون
 اذا كان (اب فاب) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (اب فاب) او انعكسه الى ما يصاد
 الاصل كليا ويناقضه جزئيا قال المصنف في بعض تصانيفه وفي انعكاس الموجبة
 للزومية لزومية نظير لجواز استلزام المقدم التالى بالطبع ولا يكون التالى كذلك نعم
 مطلق الاتصال بينهما يثبتى واما اللزوم فلا وهذا النظر اما يتوجه لومنع اتاج
 اللزوميتين في الاول لزومية واما على تقدير الاعتراف بذلك فلا توجيه له اصلا
 واما مطلق الاتصال على منع اللزوم فليس يلازم فضلا عن اليقين لان اللزومية ان كانت
 مركبة من كاذبين فعكسها لو لم تصدق لزومية لا يصدق في اتفاقية ايضا لكذب التالى
 والمتصلة الاتفاقية ان كانت خاصة لا تتصور فيها العكس لما مر من عدم امتياز مقدمها
 عن تاليها بالطبع فلا يحصل بالتبديل قضية اخرى مغايرة للاصل في المعنى وان كانت
 عامة لم تنعكس لجواز ان يكون مقدمها كاذبا فاذا صار بالتبديل تاليا لم يوافق شيئا اصلا

واما المتصلة فكذلك قد سميت ان لا عكس لها لعدم الامتياز بين طرفيها ولذلك اهملها
 المنصف واما عكس التقيض فالتصلة الازومية ان كانت موجبة كلية تعكس كنعكسها
 فاذا صدق كل كان (اب فجد) فكلها لم يكن (جد) لم يكن (اب) لان انتفاء المزوم
 من لوازم انتفاء اللازم والاجاز ان يبنى اللازم وتبقى المزوم وهو مما يهدم الملازمة
 بينهما واما ما يورد عليه منع التقدير والتعصص بالمشارك بين التقيضين كالامكان العام
 بالقياس الى الامكان الخاص وتقيضه فلو استلزم تقيض الامكان العام تقيض الامكان
 الخاص وهو مستلزم لعين الامكان العام لكان تقيض الامكان العام مستلزما لعينه
 وانه محال وانت خبير بان دفاع كل هذه الاسئلة من القواعد السائرة وقد آتينا على
 مباحث اخرى في هذا الباب في رسالة تحقيق المحصورات فليرجع اليها وان كانت
 موجبة جزئية لم تعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو ليس بانسان
 ولا يصدق قد يكون اذا كان انسانا فهو ليس بحيوان وان كانت سالبة تعكس
 سالبة جزئية سواء كانت كلية او جزئية فاذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان
 (اب فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (جد) لم يكن (اب) ولا فكلها لم يكن (جد)
 لم يكن (اب) وتنعكس بعكس التقيض الى ما ناقض الاصل او يضاده والانتقائات
 لا عكس لها والامر فيها بين وكذا المتصلات الا انه ربما يتوهم انفكاكها بناء على
 ان الحقيقة يستلزم حقيقة من تقيض طرفيها وموافقة الجمع وموافقة انطوائه وبالعكس
 على ما سيبيح لكنهما لوازم اخرى غير متناهية بعكس التقيض لعدم الامتياز بين
 اطرافها فرض تقيض التالي او تقيض المقدم ليس كذلك بحسب الطبع (قوله
 لكن ذكر الشيخ ان كل متصلتين توافقا في الكم) هذا الاستدراك مستدرك الان يقال
 لما كان تلازم المتصلات اما بطريق العكس او بطريق آخر اراد الفصل بينهما
 فاستدركه ولكن ذكر الشيخ في النفاذ ان كل متصلتين توافقتا في الكم بان يكونا كليتين
 او جزئيتين والمقدم بان يكون مقدم احدهما عين مقدم الاخرى ونعقلنا في الكيف
 بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وتناقضتا في التوالى فيكون نال احدهما
 تقيض نال الاخرى تلازمتا وتماكستا اما استلزام الموجبة للسالبة فلانه اذا استلزم
 المقدم التالي لم يستلزم تقيض التالي والا كان مستلزما للتقيضين مثلا اذا صدق كلما كان
 (اب فجد) وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان (اب) لم يكن (جد) والافقد يكون
 اذا كان (اب) لم يكن (جد) فليزم استلزام (اب) للتقيضين واما العكس فلانه
 اذا لم يكن المقدم مستلزما للتالي كان مستلزما لتقيضه والا لم يكن مستلزما للتقيضين
 فلو صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) صدق كلما كان (اب) لم يكن (جد) والافقد
 لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فلا يكون (اب) مستلزما للتقيضين وهو اي
 التلازم والانعكاس غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للتقيضين فلا يتم بيان لزوم

لكن ذكر الشيخ ان
 ان كل متصلتين توافقتا
 في الكم والمقدم
 ونعقلنا في الكيف
 وتناقضتا في التوالى
 تلازمتا وتماكستا
 وهو غير لازم لجواز
 ملازمة التقيضين لمقدم
 واحد فليزم السالبة
 الموجبة وجواز ان
 لا يلزم ولا واحد من
 التقيضين مقصد ما
 واحدا فليزم يلزم
 الموجبة السالبة
 بين

السالبة للوجبة وجواز ان لا يلزم شيء من التقيضين مقدما واحدا كما اذا لم يكن بينهما وبينهما علاقة كايين اكل زيد وشرب عمرو وعدمه فلا ينطبق الاستدلال على لزوم الموجبة للسالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مصرح بخلافه مطلع في عدة مواضع من فصل هذا التلازم على جليلة المعنى لاختفاء فيه فيقال قد صرف عن ادراكه خفاء المقام ولا يحجبها فلم يعاوب اطراف الكلام فقال المنتصتان الموصوفتان قد تؤخذان تارة بطلق اتصال واخرى باتصال لزوم قبيل اللزوم جزأ من التالي في احديهما ويؤتى بتقيضه من حيث هو لازم في الاخرى حتى يكون قولنا ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) في قوة قولنا كلما كان (اب) فليس يلزم ان يكون (جد) والبرهان على تلازمهما اما في الكلبيين المطلقين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) فجد فكما كان (اب) فليس (جد) والاتصدق بتقيضه وهو قولنا ليس كلما كان (اب) فليس (جد) ومعنى هذا الكلام ان ليس (جد) لا يكون مع (اب) على بعض الاوضاع لا على سبيل اللزوم ولا على سبيل اللفظ فيكون هناك وضع من الاوضاع يكون فيه (اب) ويكون معه (جد) وقد قد، ليس ببتة اذا كان (اب) فجد وهف وكذلك اذا صدق كلما كان (اب) فليس البتة اذا كان (اب) فليس (جد) والافتقد يكون اذا كان (اب) فليس (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يكون معه (جد) واما في الكلبيين اللزوميين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) فكما كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافتقد لا يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ويلزم منه (جد) وقد كان ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) وهف وكذلك على العكس اذا صدق كلما كان (اب) يلزم (جد) صدق ليس البتة اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافتقد يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يلزم منه (جد) واما في الجزئيات فهو بتوسط تلازم الكلبيات مثلا اذا صدق ليس كلما كان (اب) فجد فقد يكون اذا كان (اب) ليس (جد) والافليس البتة اذا كان (اب) ليس (جد) ويلزمه كلما كان (اب) فجد وقد كان ليس كلما كان (اب) فجد هف هذا كلام الشيخ بلا فتراء عليه ولا زخرفة في لبيان وعندي ان التلازم على ما ذكره اذا اعطى المتصل حقه لاجتماع الى الدليل لثاية وضوحه فان التالي اذا لم يكن موافقا للقدم ولا لازما له يكون تقيضه اما موافقا له اولازما بالضرورة واذا كان اتصاله بالقدم مطلقا حتى يصدق باى وجه يكون اما اللزوم او الانفاق لم يكن لتقيضه اتصال به لا باللزوم ولا بالانفاق وكذلك سلب لزوم التالي للقدم على جميع الاوضاع او بعضها يستلزم ايجاب سلب لزوم التالي على تلك الاوضاع واجبا لزم لزوم التالي للقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالي بل هو عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المتأخرين

ليس على ما ينبغي ورأيت واحدا من الاذكياء يقول مالهؤلاء القوم لا يكادون
 يفتنون حديثنا لم يتقلوا من الشيخ نقلا الا وهو ينادى عليهم بقلة الفهم وكثرة الزلل
 ولا اعتراضا عليه اعتراضا الا وقد اتسم بوسعة الالفة والخطل مع انهم باختراع
 القواعد وبسط الفن مشهورون وفي السنة الاصحاب بقوة الذكاء وجودة القرينة
 مذكورون وكان ذلك كان لتضادهم * لانتقدمهم * ولتوفر جدهم * لالتوفر
 جدهم * (قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان) كل متصلتين تفتتا في الكم والمقدم والكيف
 وتلازمتا في التالى اى كان تالى احدهما لازما لتالى الاخرى فلا يحلوا اما ان تنعكس تلازم
 تاليهما او لا ينعكس وعلى التقديرين فالمتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين وعلى
 التقدير الاربعه فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس تلازم
 التاليتين فهما تلازمتان متعاكستان اما في الموجبتين فلان المقدم ملزوم لاحد التاليتين
 كلياً او جزئياً وكل واحد منهما ملزوم لآخر كلياً وملزوم الملزوم ملزوم فيكون
 المقدم ملزوماً للتالى الآخر ونقول ايضا التاليتان متساويتان ح والشيء اذا كان ملزوماً
 لاحد المتساويين كلياً او جزئياً يكون ملزوماً للمتساوي الاخر بالضرورة او نقول
 اذا فرضنا ان يكون (جـد) لازماً (لهـز) منعكسا عليه وصدق كلما كان: (اب) (فجـد)
 فكلما كان (اب) (فهـز) بقياس من الاول صفراء فلتصله الاولى وكبراه استلزام
 تاليها لتالى الثانية هكذا كلما كان (اب) (فجـد) وكلما كان (جـد فهـز) يتبع كلما كان (اب)
 (فهـز) وبالحلف ايضا فان بقيس الثانية مع الاولى يتبع من الثالث ما ينعكس تقص تلازم
 التاليتين وكذلك يبان استلزام الثانية للاولى والتلازم بين الجزئيتين بلا فرق
 واما في السالبتين فلان كل واحد من التاليتين لازم للآخر والشيء اذا لم يكن مستلزماً
 للآخر وللآخر والشيء اذا لم يكن مستلزماً للازم اصلاً او في الجملة لا يكون مستلزماً
 للزوم كذلك والالكان مستلزماً للازم لان ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا هما
 متساويين والشيء اذا لم يكن ملزوماً لم يكن ملزوماً لاحد المتساويين الاخر او نقول على
 ذلك الفرض اذا صدق ليس البتة اذا كان لاحد المتساويين (اب) (فجـد) فليس البتة
 اذا كان (اب) (فهـز) بقياس من الشكل الثانى صفراء الاولى وكبراه استلزام تالى الثانية
 لتاليها هكذا ليس البتة اذا كان (اب) (فجـد) كلما كان (هـز) (فجـد) فليس البتة اذا كان
 (اب) (فهـز) وبالحلف ايضا وكذا الببان في استلزام الثانية الاولى تلازم الجزئيتين
 فظهر ان قوله لان ملزوم الملزوم دليل للتلازم والانعكاس في الموجبتين والسالبتين
 معاً وان لم ينعكس تلازم التاليتين فيكون احدى المتصلتين لازمة للتالى والاخرى
 ملزومة فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين فاما كانتا موجبتين لزمّت لازمة التالى ملزومة
 لان الشيء اذا كان ملزوماً للزوم كلياً او جزئياً يكون ملزوماً للازم كذلك من غير
 عكس لجواز ان يكون اللازم اعم واستلزام الشيء للاعم لا يستدعي استلزامه للاخص

نعم اذا اتفقت المتصلتان
 في الكم والمقدم
 والكيف وتلازمتا
 في التالى تلازمتا
 وتعاكستا ان انعكس
 تلازمتا التالى لان
 ملزوم الملزوم ملزوم
 وان لم ينعكس لزمّت
 لازمة التالى الاخرى
 من غير عكس
 في السالبتين
 والاخرى ايها
 من غير عكس
 في السالبتين
 من

وان كانتا متساويتين لزمت ملزومة التالى لازمته لان انسى اذ لم يكن ملزوماً للزوم اصلا
 او بالجملة لم يكن لازماً للزوم كذلك ولا ينمكس لجواز ان يكون الملزوم اخص وعدم
 استلزام الشئ للاخص لا يقتضى عدم استلزامه للاعم واعلم ان هذا الفصل قد اشتهر
 فيما بين الاصحاب بالاشكال واخفاء فافترضنا ان بين التلازمات فيه عبارات مختلفة
 بالايجاز والتطويل بدلائل متعددة بدلا للمجهود في ايضاح المقام وتكثيرا للفوائد ونجى
 الخاطر وتسهيلا لآمر على الخلاب حتى يضبطوا من العبارات المطيبة ويحفظوا
 بنقريرات المختصرة هدى ادرك من الاجزى الجزيل وانشاء الجليل ما امله (قوله
 وكذا ان اتفقتا في التالى وتلازمتا في مقدم) المتصلتان المتفتحتان في الكبر والكيف
 ان اتفقتا في التالى وتلازمتا في مقدم فاقسم اثنتييهما فان انعكس تلازم المقدمين
 تلازمتا وتعاكستا كانتا موجبتين لان التالى اذا كان لازماً لاحد المتساويين كلياً او جزئياً
 كان لازماً للساوى الآخر كذلك وبعبارة اخرى لانه اذا لم يكن لازماً لاحد المتساويين دايماً
 او في الجملة لم يكن لازماً للآخر كذلك ونقول ايضا اما في الموجبتين الكليتين فلان
 كل واحد من المقدمين لازم للآخر والتالى اذا كان لازماً للزوم كان لازماً للزوم
 كلياً لان لازم اللازم لازم مثلاً ان كان بين (جـ و هـ) تلازم متعكس وصدق
 كما كان (جـ د فـ) وكما كان (هـ ز فـ) بقياس من الاول كبره الاولى وصغره استلزام
 مقدم الثانية لمقدمها هكذا كما كان (هـ ز فـ) وكما كان (جـ د فـ) فكلما كان (هـ ز فـ)
 واما في السالبتين الكليتين فلان التالى اذا لم يكن لازماً للزوم اصلاً لم يكن لازماً للزوم
 اصلاً كما اذا قلنا في الفرض المذكور ليس البتة اذا كان (جـ د فـ) فليس البتة اذا كان
 (هـ ز فـ) بقياس من الاول هكذا كما كان (هـ ز فـ) وليس البتة اذا كان (جـ د فـ) فليس
 البتة اذا كان (هـ ز فـ) ونقول ايضا كما صدقت احدى المتصلتين صدقت الاخرى
 لانه كلما صدق مقدم الاخرى صدق مقدم الاولى وكلما صدق مقدم الاولى
 صدق التالى اوليس البتة اذا صدق مقدم الاولى صدق التالى وكل صدق اوليس
 البتة اذا صدق مقدم الاخرى صدق التالى وهو المطلوب واما الجزئيتان فلم يأت
 ذلك البيان فيها لصيرورة كبرى الاولى جزئية بل بيان تلازمها اما بان الموجبتين
 نقيضتا السالبتين وبالعكس ونقيضتا المتساويين متساويان واما بحكم عكس النقيض فانه متى
 صدق كلما صدقت الموجبة الكلية الاولى صدقت الموجبة الكلية السالبة الثانية انعكس
 الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت السالبة الجزئية الاولى وكذلك
 متى يصدق كلما صدقت الموجبة الكلية الثانية صدقت الموجبة الكلية الاولى انعكس
 الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الاولى صدقت السالبة الجزئية الثانية فالتساويان
 الجزئيتان متلازمتان كالوجبتين الكليتين وعلى هذا قياس الموجبتين الجزئيتين
 وان لم يعمد اليه كس تلازم المقدمين بل احدى المتصلتين ملزومة المقدم والاخرى لازمته

وكذا ان اتفقتا في التالى
 وتلازمتا في المقدم
 لكن ان لم ينمكس
 التلازم لزمت ملزومة
 المقدم الاخرى من
 غير عكس في الكليتين
 والاخرى اياها من
 غير عكس في
 الجزئيتين متى

فاما ان تكونا كليتين اوجزئيتين فان كانت كليتين لزمت ملزومة المقدم لازمته من غير
عكس اما التلازم فلما مر من الطرق كما يقال كلما صدقت لازمة المقدم صدقت ملزومة
المقدم لانه كلما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق مقدم لازمة المقدم وكما صدق مقدم
لازمة المقدم صدق التالي فكلما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق التالي وهي
التصلة الملزومة المقدم واما عدم العكس فليجوز ان يكون الملزوم اخص ولزوم التالي
للاخص اوسلب لزومه عنه كليا لا يوجب لزومه للاعم اوسلبه عنه كليا وان كانتا
جزئيتين لزم لازمة المقدم ملزومته بحكم عكس التقيض بدون العكس لانه لو انعكس
لزم العكس في الكليتين وليس كذلك وقد وقع في المتن مكان الكليتين لفظ الموجبتين
ومكان الجزئيتين لفظ السابيتين وهو سهو وما كان الامن طغيان القلم (قوله وكذا
اذا تلازمتا في المقدم والتالي) المتصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالي فاما ان ينكس
تلازما هما وينكس تلازم احدهما دون الآخر او لا ينكس شيء من التلازمين والاتفاق
في الكم والكيف معتبر في القسمين الاولين دون الثالث فاعلم بمتبرفه الاتفاق في الكيف
على ما ستعلم فان انعكس التلازمان تلازمت المتصلتان ونما كسنا لان احد التساويين
اذا كان ملزوما لاحد المتسابين الاخرين كليا اوجزئيا يكون المساوي الآخر ملزوما
للساوي الآخر كذلك واذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما ولا ان تبين تلازم الموجبتين
الكليتين بقياسين من الاول والسابيتين الكليتين بقياسين من الاول والثاني والجزئيتين
بعكس التقيض مثلا اذا كان بين (اب) (وهو) وبين (جدو جط) تلازم متعكس صدق
كلما كان (اب فجد) فليصدق كلما كان (هر فجط) لانه كلما كان (هر فاب) وكلما كان
(اب فجط) فكلما كان (هر فجد) ثم نقول كلما كان (هر فجد) فكلما كان (جد فجد) فكلما كان
(هر فجط) وان انعكس تلازم احد الطرفين دون الآخر حكم الطرف المنكس تلازمه
حكم مقده حتى لو انعكس تلازم المقدم يكون حكم المتصاين حكم متصلتين مقهدين في المقدم
متلازمين في التالي تلازما غير متعكس وان كانت موجبتين لزم لازمة التالي ملزومته
من غير عكس وان كانتا سابيتين لزم ملزومة التالي لازمته بلا عكس وذلك لان مقدم
احدى المتصلتين وان لم يكن عين مقدم المتصلة الاولى الا انه مساو له وحكم الشيء
حكم مساويه ولو انعكس تلازم التالي يكون حكمهما حكم متصلتين مقهدين في
التالي متلازمين في المقدم من غير انعكاس فان كانتا كليتين لزم ملزومة
المقدم لازمته وان كانتا جزئيتين لزم لازمة المقدم ملزومته من غير عكس فيها
وان لم ينكس شيء من التلازمين فاما ان يكون ملزومة المقدم هي ملزومة التالي
ملزومة حتى يكون احدى المتصلتين ملزومة الطرفين والاخرى لازمة الطرفين
او تكون مخالفة لهما فاحدهما ملزومة المقدم لازمة التالي والاخرى لازمة المقدم
ملزومة التالي فان اتحدت ملزومة المقدم والتالي فاما ان يكون المتصلتان موجبتين

وكذا ان تلازمتا
في المقدم والتالي لكن
انعكس احد التلازمين
دون الآخر فحكم
تلازم الطرف حكم
مقده وان لم ينكس
في واحد منهما
فان اتحدت ملزومة
المقدم والتالي لزم
لازمة الجزء الاخرى
من غير عكس في الموجبة
الجزئية والاخرى
اياها من غير عكس
في السالبة الكلية
وان اختلفت لزم
ملزومة المقدم الاخرى
من غير عكس في الموجبة
الكلية والاخرى
اياها من غير عكس
في السالبة الجزئية
متن

اوساليتين فان كانتا موجبتين فاما ان يكون لازمة الجزء اى لازمة الطرفين كلية او جزئية
فان كانت لازمة الطرفين كلية فلا تلازم بين المتصلين اصلا سواء كانت ملزومة
الطرفين كلية او جزئية اما ان لازمة الطرفين لا تستلزم ملزومة الطرفين فلان الزوم
بين اللازمين كلية لا يستلزم للزوم بين الملزومين لا كلية ولا جزئية كما ان الانسان مستلزم
الحيوان كلية والصاحك بالفعل الذى هو ملزوم للانسان لزوما غير متعكس لا يستلزم
الفرس انذى هو ملزوم للحيوان اصلا واما ان ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة
الطرفين كلية فلان للزوم بين الملزومين لا يستلزم للزوم الكلى بين اللازمين كما ان
الانسان يستلزم الحيوان والجوهر الذى هو لازم للانسان لا يستلزم الجسم الذى هو
لازم للحيوان كلية وان كانت لازمة الطرفين جزئية لزممت هى الاخرى اى ملزومة
الطرفين من غير عكس اما الزوم فلان مقدم ملزومة الطرفين ملزومة لتاليها اما
كلية او جزئية وتاليها ملزوم تشا لازمة الطرفين كلية فيكون مقدم ملزومة الطرفين
ملزوما لتالي لازمة الطرفين جزئية وهو ملزوم لمقدم لازمة الطرفين كلية فيكون
مقدمها ملزوما لتاليها وهى لازمة لطرفين ويكن توضيحه (ا ب) ملزوما
(لهز وجد) ملزوما (لبط) فذا صدق كل كان اوفديكون (ا ب فجد) فقد يكون
اذا كان (هز فجد) لانه اذا صدق قد يكون اذا كان (ا ب فجد) نجمه صغرى
لقولنا كلما كان (جد فبط) ننتج من الاول قد يكون اذا كان (ا ب فبط) ثم نجمه
كبرى لقولنا كلما كان (ا ب فهن) لينتج من الثالث قد يكون اذا كان (هز فبط) ونقول
ايضا اذا كان بين الملزومين ملازمة جزئية وجب ان يكون بين اللازمين ملازمة جزئية
والا لصدق عدم الملازمة كلية بين اللازمين ولبس الملازمة الكلى بين اللازمين
يستلزم سلب الملازمة الكلى بين الملزومين لما سيجى فى الساليتين وقد فرض بينهما
ملازمة جزئية هف واما عدم العكس فلما حرر من ان الزوم بين اللازمين لا يستلزم
الزوم بين الملزومين اصلا وعليه نبه بقوله لزممت لازمة الجزء الاخرى من غير عكس
فى الموجبة الجزئية وهى لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان ما بين فاما ان تكون
لازمة الطرفين جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم بينهما سواء كانت ملزومة
الطرفين كلية او جزئية لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية اللازمة الطرفين والموجبة
الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما فلو كان بين السالبة الجزئية اللازمة الطرفين
والسالبة اللازمة الطرفين تلازم لكان بين الموجبتين ايضا تلازم يحكم عكس التقيض
وان كانت كلية لزممت ملزومة الطرفين سواء كانت كلية او جزئية لازمة الطرفين
الكلية لان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة الطرفين الموجبة الجزئية
فبعكس التقيض لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين السالبة الكلية
من غير عكس والا لزم العكس فى الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى ابها من غير

عكس في السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين الجزئية
لاستلزام ملزومة الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا لا يستلزم سلب
الملازمة بين الملازمين اصلا فان الجسم ليس يستلزم الحيوان جزئيا والضاحك الذي
هو ملزوم للجسم يستلزم الانسان الذي هو ملزوم للحيوان استلزاما كلييا وكذلك
ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة الطرفين فان سلب الملازمة بين الملازمين لا يستلزم
سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا كما ان الفرس لا يستلزم الانسان اصلا والحيوان
اللازم للفرس مستلزم للجسم اللازم للانسان كلييا واما ان لازمة الطرفين الكلية
مستلزمة للزومة الطرفين فلان تالي ملزومة الطرفين ملزوم لتالي لازمة الطرفين
وهو لا يستلزم مقدمها اصلا فلا يكون تالي ملزومة الطرفين لازما لمقدم لازمة الطرفين
اصلا لان اللازم اذا لم يلزم الشيء اصلا لم يلزمه الملزوم كذلك ومقدمها لازم لمقدم
ملزومة الطرفين فلا يكون تاليها ملزوما لمقدمها اصلا لان الشيء اذا لم يلزم اللازم
اصلا لم يلزم الملزوم ايضا او نقول تالي لازمة الطرفين ليس بلازم لمقدمها اصلا
ومقدمها لازم لمقدم ملزومة الطرفين فلا يكون تالي لازمة الطرفين لازما لمقدم ملزومة
الطرفين اصلا وهو لازم لتاليها كلييا فلا يكون تاليها لازما لمقدمها اصلا وهي المتصلة
الملزومة الطرفين او نقول اذا لم يكن بين اللازمين ملازمة اصلا لم يكن بين الملازمين
ملازمة كذلك لان لو كان بينهما ملازمة جزئية وقديت ان ملزومة الطرفين الموجبة
الجزئية تستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللازمين ملازمة في الجملة وقد
فرض بينهما سلب الملازمة الكلي هف واما عدم الانعكاس فليجوز سلب الملازمة
بين الملازمين كلييا مع الملازمة بين اللازمين كلييا كما في المنال المفروض وان اختلفت
ملزومة المقدم وملزومة التالي فاما ان تكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين
فاما ان تكون لازمة المقدم كلية او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين
المتصلتين سواء كانت ملزومة المقدم جزئية او كلية اما ان لازمة المقدم الجزئية لا تستلزم
ملزومة المقدم فليجوز ان يصدق اللزوم الجزئي بين لازم الشيء وملزوم غيره
ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك الغير لزوم اصلا فان الحيوان يستلزم الكتاب جزئيا
ولا لزوم بين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وبين الناطق اللازم للكتاب واما ان
ملزومة المقدم لا تستلزم لازمتها فلاحتمال اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره مع عدم
اللزوم بينهما فان الكتاب يستلزم الحيوان ولا لزوم بين الناطق اللازم للكتاب
وبين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وان كانت لازمة المقدم كلية لزم
ملزومة المقدم اياها من غير عكس اما بيان اللزوم فلان مقدم ملزومة المقدم
يستلزم مقدم لازمة المقدم كلييا ومقدمها يستلزم تاليها كلييا فيكون مقدم
ملزومة المقدم مستلزما تالي لازمة المقدم كلييا وهو مستلزم تالي ملزومة المقدم كلييا

فقدم ملزومة المقدم مستلزم لتاليها كليا واذا لزمت الكلية لزمت الجزئية بالضرورة
واما عدم انعكاس فلان اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره لا يستلزم اللزوم بينهما
كما في المثال المذكور وان كانت المتصلتان سابقتين فان كانت لازمة المقدم كلية فلا
تلازم بينهما وان كانت جزئية لزمت هي ملزومة المقدم من غير عكس كل ذلك
بحكم عكس النقيض على ما مر غير مرة فقد حصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون
فهما في بعضها ثبوت الملازمة وفي بعضها لا عليك الاستفصال (قوله وكل
متصلتين) المتصلتان اذا توافقتا في الكيف وتختلفتا في الكم وتوافقتا في الطرفين
فهما اما موجبتان او سالبتان واياما كان يلزم الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا
كانتا موجبتين ففلاهما اذا تحققت الملازمة الكلية بين شيئين يكون نقيض التالى مستلزما
لنقيض المقدم كليا بعكس النقيض فيستلزم نقيض المقدم نقيض التالى جزئيا بعكس
الاستقامة مثلا اذا صدق كذا صكان (اب فجد) فقد يكون اذا لم يكن (اب)
لم يكن (جد) لان الاولى تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن (جد) لم يكن
(اب) وبالعكس بالاستقامة الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد)
وهو المطلوب واما عدم انعكاس فلان الانسان ملزوم للحيوان جزئيا واللا انسان
لا يستلزم اللا حيوان كليا واما اذا كانتا سابقتين ففلاهما اذا صدق ليس البتة اذا كان
(اب) (فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) والاصد في كلما لم يكن
(اب) لم يكن (جد) فقد يكون اذا كان (اب فجد) وقد كان ليس البتة اذا كان
(اب) (فجد) هف ولما كان تلازم السالبتين مستندا الى تلازم الموجبتين المستند
الى استلزام القضية لعكس عكس نقيضها وسند السند سند عللها به واما عدم
العكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئيا واللا حيوان يستلزم اللا انسان
كليا وكذلك اذا توافقتا في الكيف وتختلفتا في الكم وتلازم مقدم احد بهما نقيض
مقدم الاخرى وتاليها نقيض تالى الاخرى وانعكس التلازمان لزمت الجزئية الكلية
سواء كانتا موجبتين او سالبتين لان الكلية تساوى متصلة كلية موافقة لها
في الكيف من نقيض طرفي الجزئية لما مر من ان المتصلتين اذا توافقتا في الكم والكيف
وتلازمتا في الطرفين تلازمتا متعاكستا تلازمتا وتعاكستا وتلك المتصلة الكلية
مستلزومة للجزئية من غير عكس فالكيفية المفروضة تكون ايضا كذلك لان حكم احد
المتساويين مع الشيء حكم المتساوي الاخر معه وتقول ايضا اذا تحققت الملازمة
الكلية بين الشئتين يتحقق الملازمة الجزئية بين نقيضيهما فيصدق الملازمة الجزئية
بين ملازمي النقيضين لما ثبت انهما متلازمان وكذلك اذا صدق السلب الكلى بين
شيئين صدق السلب الجزئى بين نقيضيهما فتحقق السلب الجزئى بين ملازميهما
ولا بعكس والا انعكس الجزئى بين النقيضين على الكلية فالتلازمات في هذين النوعين

وكل متصلتين توافقتا
في الكيف وتختلفتا
في الكم وتوافقتا
في الطرفين لزمت
الجزئية الكلية من غير
عكس لاستلزام القضية
عكس عكس نقيضها
وكذا التلازم مقدم
احدا هما نقيض
مقدم الاخرى وتاليها
نقيض تاليها تلازما
بتعكاسا

اربعة لا مز يد عليها (قوله وكل متصلتين توافقتا في الكرم والكيف) اذا توافقت
 المتصلتان في الكرم والكيف وناقض مقدم احدهما تالي الاخرى واستلزم تالي الاولى نقيض
 مقدم الثانية فلا يخلو اما ان يكون هذا الاستلزام متعاكسا او لا يكون واما ما كان فالتصلتان
 اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام اما على تقدير
 انعكاس التلازم بين تالي الاولى ونقيض مقدم الثانية فاللوجيتان الكليتان متلازمتان
 متعاكستان فانه متى صدقت المتصلة الاولى استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها الذي هو عين
 تالي الثانية فكيف يمكن عكس النقيض ولما فرضنا ان تالي الاولى يستلزم نقيض مقدم الثانية كان
 مقدم الثانية مستلزما لنقيض تالي الاولى فنقول مقدم الثانية مستلزم لنقيض تالي الاولى
 ونقيض تالي الاولى مستلزم لتالي الثانية فيخرج ان مقدم الثانية مستلزم لتاليها وهي المتصلة الثانية
 وكذلك متى صدقت المتصلة امانية استلزم نقيض تاليها اعني مقدم الاولى نقيض مقدم
 الدية ونقيض مقدم الثانية مستلزم لتالي الاولى لا فرضنا انعكاس اللزوم بين تالي
 الاولى ونقيض مقدم الدية فيخرج ان مقدم الاولى يستلزم تاليها وهي المتصلة الاولى
 واذ اثبت ان الموجبتين الكليتين متلازمتان متعاكستان فالسالتان الجزئيتان كذلك
 لما عرفت غير مررة واما الموجبتان الجزئيتان فلا تلازم بينهما لان الالاطق يستلزم
 الحيوان جزئيا ويمتنع استلزام الاحساس الناطق ولا انعكاس ايضا لاستلزام
 الا انسان الحيوان جزئيا وامتناع استلزام الاحيان الناطق وعلى هذا لا يكون
 بين السالبتين الكليتين تلازم وانعكاس واما على تقدير عدم انعكاس التلازم بين
 تالي الاولى ونقيض مقدم الثانية فاللوجبة الكلية الاولى تستلزم اللوجبة الكلية الثانية
 بعين الدليل الذي سبق من غير عكس لان الاحساس مستلزم للاحيوان كليا والحيوان
 ليس يستلزم الانسان كليا ويعلم منه ان السالبة الجزئية الثانية تستلزم السالبة الجزئية
 الاولى ولا ينعكس واما الموجبتان الجزئيتان فالاولى لا يستلزم الثانية لاستلزام الا
 ضاحك الانسان جزئيا وعدم استلزام الاحيان الضاحك وبالعكس لا استلزام
 الا انسان الحيوان وامتناع استلزام الاحيان الضاحك فلا تلازم بين السالبتين
 الكليتين ولا انعكاس ايضا وكذلك حكم متصلتين اتفقتا في الكرم والكيف وناقض تالي
 الاولى مقدم الباقية ولزم مقدم الاولى نقيض تالي الثانية فان هذا اللزوم ان انعكس
 تلازمت الموجبتان الكليتان وتعاكستا اما التلازم فلاه اذا صدقت الاولى استلزم
 نقيض تاليها اعني مقدم الثانية نقيض مقدمها وحيث فرضنا ان مقدم الاولى لازم
 لنقيض تالي الثانية كان تالي الثانية لازما لنقيض مقدم الاولى فنقول مقدم الثانية ملزوم
 لنقيض مقدم الاولى ونقيض مقدم الاولى ملزوم لتالي الثانية فيقدم الباقية ملزوم
 لتاليها وهي المتصلة الدية واما العكس فلاه اذا صدقت الثانية استلزم نقيض تاليها
 نقيض مقدمها الذي هو تالي الاولى ومقدم الاولى ملزوم لنقيض تالي الثانية بحكم

وكل متصلتين توافقتا
 في الكرم والكيف
 وناقض مقدم احدهما
 تالي الاخرى واستلزم
 تاليها نقيض مقدمها
 لزمت الاخرى الاولى
 في الموجبة الكلية
 والاولى الاخرى
 في السالبة الجزئية
 متعاكسان معا كافي
 اللزوم والافلاو كذا
 لو ناقض تالي الاولى
 مقدم الثانية ولزوم
 مقدمها نقيض تالي
 الثانية برهانه ان نقيض
 التالي الصادقة الذي
 هو مقدم الثانية
 او لازمه يستلزم نقيض
 المقدم الصادقة
 الذي هو تالي الثانية
 او ملزومه وكذا لو
 ناقض لازم تالي الاولى
 مقدم الثانية والقيود
 بحالها لكن التعاكس
 يتوقف على تعاكس
 هذا اللزوم

متن

انعكاس لزوم فيكون مقدم الاولى ملزوما لتاليها وعلى هذا حال السالبتين الجزئيتين
واما اذا كانتا موجبتين جزئيتين فلا يستلزم صدق سى منهما صدق الاخرى
اذا لا ناطق يستلزم ان يكون جزئيا والا حيوان لا يستلزم الانسان اصلا وكذا
الحيوان يستلزم الانسان جزئيا والناطق لا يستلزم الاحياء فالسالبان الكلبيان
ايضا كذلك وان لم يتعكس لزوم مقدم الاولى لتقيض تالى التالى الثانية فالواجبة الكلية
الاولى تستلزم الموجبة الكلية تنسائية بما مر من البرهان ولا تنعكس لاستلزام اللا
انسان اللاناطق كليا وامتناع استلزام الحيوان الانسان كليا ومن هذا يعرف استلزام
السالبة الجزئية الثانية الاولى من غير عكس وصدق شئ من الموجبتين الجزئيتين
لا يستلزم الاخرى لان الحيوان يستلزم اللا صاحب جزئيا والصاحب لا يستلزم اللا
انسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم اللاناطق جزئيا والحساس لا يستلزم الاحياء
فلا تلازم بين السالبتين الكلبيتين ايضا ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى برهان
استلزام المنصلا الاولى التنسائية في فصلين بقوله وبرهانه وفيه لف ونسر بتقديم
وتأخير وبهليله بان يقال برهان اتلازم في الفصل الثانى ان تقيض تالى الاولى الصادقة
الذى هو عين مقدم الثانية يستلزم تقيض مقدم الاولى الصادقة الذى هو ملزوم تالى
الثانية وفي الفصل الاول ان تقيض تالى الاولى الصادقة الذى هو لازم مقدم الثانية
يستلزم تقيض مقدم الاولى الصادقة الذى هو عين تالى الثانية وكذا كل متصليتين
ناقض لازم تالى الاولى مقدم الثانية اى كان تالى الاولى ملزوما لتقيض مقدم الثانية والقيود
بمعها من توافقها في الكم والكيف ولزوم مقدم الاولى لتقيض تالى الثانية لكن بما كسها
يتوقف على تماكس اللزوم بين تالى الاولى ولازمه اى تقيض مقدم الثانية وبالفصيل
اللزوم بين مقدم الاولى وتقيض تالى الثانية ما ان يكون متعكسا او لا يكون وعلى
التقديرين اما ان يكون اللزوم بين تالى الاولى ولازمه متعكسا او لا وعلى التقدير الاربعة
فالتصليتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فصارت الاقسام ستة عشر
فان تماكس اللزومان فالوجستان الكلبيان متلازمان متعكسان اما تلازمهما فلا نه اذا
صدق الاولى استلزم تقيض تاليها تقيض مقدمها والمفروض ان تاليها ملزوم لتقيض
مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوما لتقيض تالى الاولى وكذلك الفرض ان مقدم
الاولى لازم لتقيض تالى الثانية فيكون تالى الثانية لازما لتقيض مقدم الاولى فنقول مقدم الثانية
ملزوم لتقيض تالى الاولى وتقيض تالى الاولى ملزوم لتقيض مقدمها وتقيض مقدمها
ملزوم لتالى الثانية نتج من قياسين ان مقدم الثانية ملزوم تاليها وهى المتصلة الثانية واما
الانعكاس فلا نه متى صدقت الثانية استلزم تقيض تاليها تقيض مقدمها واذا قدرنا
ان اللزوم بين تقيض مقدمها وتالى الاولى متعكس فيكون تقيض مقدم الثانية ملزوما
لتالى الاولى وكذا فرضنا ان لزوم مقدم الاولى لتقيض تالى الثانية متعكس فيكون

التالي في تلازم
 المتصلات المتعددة
 الجنس كل حقيقتين
 توافقا في الكم
 والكيف وتوافقنا
 في الطرفين وتسوي
 طرفا احدهما
 يقتضي طرفي الاخرى
 او توافقنا في احد
 الطرفين وسوي
 الاخر نقبض الاخر
 تلازما وتماكنا
 لان الجمع بين جزئي
 كل واحدة منهما
 يستلزم انخلو عن جزئي
 الاخرى وبالعكس
 والازم الخلف وان
 توافقا في الكم
 وتوافقا في الكيف
 وتناقضنا في احد
 الجزئين وتوافقنا
 في الاخر او تلازما
 فيه على التماكس
 لزمت السالبة الموجبة
 لاتساع معاندة الشيء
 وقيضه الثالث عنادا
 حقيقيا ولا تنكس
 لجواز ان لا يساند
 واحد من تقيضين
 ثالثا متى

نقبض التالي لازما لمقدم الاولى فقدم الاولى ملزوم لنقبض التالي الثانية ونقبض
 التالي الثانية ملزوم لنقبض مقدمها وتقبض مقدمها ملزوم لتالي الاولى فقدم الاولى
 ملزوم لتاليها والموجبان الجزئيان لا يلزم من صدق شيء منهما صدق الاخرى
 لان الحيوان يستلزم الانا طبق جزئيا والانسان لا يستلزم الاحساس والانسان يستلزم
 الحيوان جزئيا والاحساس لا يستلزم الانا طبق اصلا ويعلم من ذلك حال السالبيين
 الجزئيين في التلازم والسالبيين لكليتين في عدمه وتقول ايضا المتصلة الاولى تلازم
 متصلة من مقدمها ولازم تاليها المتعاكس ملازمة متعاكسة لما ثبت ان المتصلتين
 اذا توافقتا في الكم والكيف والمقدم وتلازما في التالي تلازما متعاكسا تلازما
 وتماكنا وهذه المتصلة اذا اعتبرناها مع المتصلة الثانية تكونان متصلتين لزم
 مقدم الاولى نقبض التالي الثانية وناقض التالي الاولى مقدم الثانية فيرجع الى ماضي
 فيكون حكم المتصلة الاولى مع الثانية في التلازم وعدمه حكمهما بلا فرق لان حكم
 احد المتساويين مع الشيء حكم المساوي الاخر معه وان لم ينكس للزومان فسواء
 ينكس احدهما او لا يستلزم الموجبة الكلية الاولى الموجبة الكلية الثانية يبين ذلك البيان
 من غير عكس لان الاحساس يستلزم الاضاحك كليا والانسان لا يستلزم الفرس اصلا
 فالسالبة الجزئية الثانية مستلزمة للسالبة الجزئية الاولى بدون العكس والموجبان الجزئيان
 لا تلازم بينهما لان الحيوان يستلزم الانسان جزئيا والضاحك لا يستلزم الانا طبق ولا
 انعكاس اذا الضاحك يستلزم الاكاتب جزئيا والتا طبق لا يستلزم الصاغل اصلا فالسالبان
 الكليتان حالهما كذلك (قوله البحث لساني في تلازم المتصلات المتعددة الجنس)
 كل منفصلتين حقيقتين توافقا في الكم والكيف وكان طرفا احدهما يقتضي طرفي الاخرى
 او تساويين لتقيضيهما او كان احدهما طرفي احدهما يقتضي لاحدهما طرفي الاخرى والاخر
 مساو لتقيض الطرف الاخر فهما امام موجبان او سالبان جزئيان او كليتان لضرب
 الاربعة في الثلاثة فحصل اثنا عشر تقعا وكيف ما كان يتلازمان ويتماكان اما اذا
 تناقضتا في الطرفين فلاته متى صدق الانفصال الحقيقي بين الشئتين يصدق الانفصال
 الحقيقي بين التقيضين والاجاز الجمع بينهما اوجاز انخلو عنهما لكن جواز الجمع بين
 التقيضين يستلزم جواز انخلو عن العيين وجواز انخلو عن التقيضين يستلزم جواز
 الجمع بين العيين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا تساوى طرفا احدهما
 نقبض طرفي الاخرى فلاته لو لم يصدق الانفصلة الاخرى لا يمكن الجمع بين جزئيهما
 او امكان انخلو عنهما وامكان الجمع بينهما يستدعي امكان انخلو عن تقيضيهما المستلزم
 لا يمكن انخلو عن مساوييهما وامكان انخلو عنهما يوجب امكان الجمع بين تقيضيهما
 المستلزم لا يمكن الجمع بين المساويين وقد فرض بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا
 تناقضتا في احد الطرفين ومساوي الاخر نقبض الاخر فلاته لو امكان الجمع بين جزئي

المنفصلة الاخرى لامكن الحلو عن تقيضهما وهو يستلزم امكان الحلو عن احد
التقيضين ومساوى الآخر واو امكن انخلو عنهما لجزا الجمع بين تقيضيهما فيجوز
الجمع بين احدهما ومساوى الآخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقى هف وقد اشار
الى الكل بقوله والا لزم الخلف اى لما كان الجمع بين جزئى كل واحدة منهما يستلزم
انخلو عن جزئى الاخرى وبالعكس فلو لم تلازم المنفصلتان اولم يتعاكسا يلزم الخلف
وهو ان لا تكون الحقيقية حقيقة ولو ذكر ذلك بالغاء المفيد للتبسيط لكن اولى هذا
في الموجدتين الكليتين والجزئيتين واما في لساليتين فيصعب عكس التقيض وان توافق
حقيقتان في كنه ونضافتا في الكيف وتضافتا في احد الجزئين وتوافقتا في الجزء الاخر
او تلازمه فيه تلازما متعاكسا لزمت السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين
من غير عكس اما اللزوم فلاته اذا عاند شئ اخر هنادا حقيقيا لم يعانده هو ولا لزومه
المساوى تقيضه ولا لزومه مائة التقيضين لشي واحد وانه محال اذ ذلك الشئ ان تحقق
ارتفع التقيضان وان اتنى اجتماع التقيضان وفيه نظر لانه ان ار بد بالمعانة اللازمة
الكلية في البين انها ليست بلازمة وان ار بد بها الجزئية لم يلزم من تحقق الشئ
اجتماع التقيضين ولا من انتفائه ارتفعهما والاولى ان يقال متى صدق دائما اما ان يكون
(اب) او (جد) فليصدق ايس البسة اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) والاصلدى
فديكون اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) ويلزمه قد يكون اذا كان (اب) فجد
لما استعرفه وقد كان بينهما انفصال كلى هف واما عدم العكس فلاته ليس يلزم من
هناد شئ اخر هناد تقيضه اياه لجزا ان لا يعانده واحد من التقيضين ذلك كالاخص فانه
لا يعاند الا جم صدقا ولا تقيضه كذا (قوله وكل مانعى الجمع) اذا اتفقت مانعنا الجمع
في كنه والكيف ولزم كل من جزئى واحدة منهما جزا من الاخرى اولزم جزء من
احدهما جزا من الاخرى وانحدتا في الجزء الاخر فلا يخلو اما ان يتعاكس لزوم الاجزاء
اولا يتعاكس وعلى التقديرين اما ان يكونا كليتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين
بضرب الاربعة في الاربعة ليحصل ستة عشر ضربا فان لم يتعاكس اللزوم لزم
الدانية وهى ملزومة الجزء الاولى وهى لازمة الجزء ان كانتا موجبتين والاولى الدانية
ان كانتا سالبتين اما على تقدير لزوم الجزئين في الاجاب فلان منع الجمع بين اللازمين دائما
اوفى الجملة يستلزم منع الجمع بين اللزومين كذلك اذ لو اجتمع للزومان لاجتماع اللازمان
قطعا وفى السلب فلان جواز الجمع بين اللزومين يقتضى جواز الجمع بين اللازمين
والالاتع الجمع بين اللزومين من غير عكس في كل منهما لان امتناع اجتماع اللزومين
لا يوجب امتناع اجتماع اللازمين وجواز اجتماع اللازمين لا يقتضى جواز اجتماع
اللزومين لجواز ان يكون اللازم اعم ولما على تقدير لزوم احد الجزئين والاتفاق
في الآخر فلان منع الجمع بين الشئ واللازم يقتضى منع الجمع بين ذلك الشئ واللزوم

وكل مانعى الجمع
او مانعى الحلو توافقنا
في الكنه والكيف
ولزم كل جزء من
احدهما جزا من
الاخرى اولزم جزء
جزا ووافق الاخر
الاخر لزم الاخرى
الاولى اجمالا والاولى
الاخرى سلبا في مانع
الجمع وبالعكس في مانع
انخلو وتعاكسا ان
انعكس اللزوم والا
فلا لان امتناع الجمع
بين الشئ ولازم غيره
يقتضى الامتناع بينه
وبين الغير وامتناع
الحلو عن الشئ
ولزوم غيره يقتضى
امتناعه عنه وعن الغير
وان اختلفتا في الكيف
وتوافقتا في الجزئين
لزم السالبة الموجبة
لامكان ارتفاع جزئى
الموجبة المانعة الجمع
وامكان اجتماع جزئى
مانعة الحلو ولا يعكس
لجواز اجتماع اثنين
مع امكان اجتماع
تقيضيهما صدقا
وكذبا من

فانه لو اجتمع معه لاجتمع مع لازمه هذا اذا كانتا موجبتين واما ان كانتا سالبين فلان
جواز الجمع بين الشيء والملزوم يوجب جواز اجتماع ذلك الشيء واللازم ولا يوجب
العكس في شيء منهما لجواز كون اللازم اعم وارتما كس اللزوم تلازمت الانفصالات
وتما كستا اما اذا تلازمت في الطرفين وكانتا موجبتين فلان كل واحدة منهما مستقلة
على جزئين هما لازما جزئي الاخرى ومنع الجمع بين اللازمين يوجب منع الجمع بين
اللزومين واما اذا كانتا سالبين فلا تشمل كل منهما على جزئين هما ملزوما جزئي
الاخرى وجواز اجتماع اللزومين يقتضي جواز اجتماع اللازمين واما عند الاتفاق
في احد الطرفين في اليجاب فلان كل واحدة منهما تستل على جزء هو لازم جزء من
الاخرى ومنع الجمع بين الشيء واللازم يستلزم منع الجمع بين الشيء والملزوم وفي
السلب فلا تشمل كل منهما على جزء هو ملزوم جزء من الاخرى وجواز الجمع بين الشيء
وملزوم غيره يقتضي جواز الجمع بينهما والمصنف ترك بيان تلازم السوالب اما لان في
الذهن اليه اولاحاته على عكس النقيض وبين تلازم الموجبات بقوله لان امتناع الجمع
بين الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه بينه وبين ذلك الغير وهو ظاهر فيما اذا اتفقتا
في احد الطرفين اما اذا تلازمتا فيهما فليكن لتوضيحه (ا ب ج د) موجبتين متلازمتين
في طرفين فتقول منهما صدق (ا ب) صدق (ج د) لانه لما كان بين (ب) منع الجمع و
(ب) لازم (لد) كان بين (ا) و (د) منع الجمع اذ منع الجمع بين الشيء ولازم غيره يقتضي منع الجمع
بينه وبين ذلك الغير ثم لما كان (ا) لازما (ل ج) وبينه وبين (د) منع الجمع كان بين
(ج) و (د) منع الجمع تلك المقدمة بعينها فهي مستعملة ههنا مرتين بخلافها ثمة وان
كانت الانفصلتان الموصوفتان مانعتي الخلو في حددهما ايضا فيهما الضروب الستة عشر
فان لم يتمكس لزوم الجزء لزمت لازمة الجزء ملزومة الجزء ايجابا لان منع الخلو
عن اللزومين او عن الشيء وملزوم غيره يستلزم منع الخلو عن اللازمين او عن الشيء
والغير وبالعكس سلبا لان جواز الخلو عن اللازمين او عن الشيء ولازم غيره يقتضي
جواز الخلو عن اللازمين او عنهما من غير عكس وان انعكس اللزوم تلازمتا
وتما كستا لا تشمل كل واحدة منهما على اللازم في اليجاب وعلى اللازم في السلب
والكل ظاهر وتطبيق قوله وامتناع الخلو عن الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه
عنه وعن الغير على برهان التلازم في القسمين على قياس مانعة الجمع وان اتفقت مانعتا
الجمع اومانعتا الخلو في الكم دون الكيف وتناقضتا في الطرفين لزمت السالبة الموجبة
كانتا كليتين او جزئيتين من غير عكس اما بيان اللزوم في مانعة الجمع فلانه اذا كان بين
الشيئين منع الجمع جاز ارتفاعهما اذ المراد بها المعنى الاخص فلا يكون بين تقيضيهما
منع الجمع فيصدق السالبة وفي مانعة الخلو فلانه اذا امتنع الخلو عن امرين جاز
اجتماعهما فلا يمتنع الخلو عن تقيضيهما واما عدم العكس فلجواز صدق الشئيين

والكيف واحد
الجزئين وزم الجزء
الأخر منها الجزء
الأخر من مائة الجمع
واستلزمه من مائة
الخلو لزم غير
الحقيقية اياها ايجابا
وهي غيرها سلبا
من غير عكس ولا يخفى
عليك كذا وكذا
لو كان الزوم في
الجزئين وغير
الحقيقيين اذا توافقتا
في الكم والكيف
وتافقتا في الجزئين
تلازمنا وتماكنا
لان منع الجمع بين
الشئين يقتضي منع
انخلو عن نقيضيهما
وبالعكس وان توافقتا
في الكم والجزئين
وتماكنا في الكيف
لزم السالبة الموجبة
والا انقلبت الموجبة
حقيقية من غير عكس
لا مكان ارتفاع
الشئين وارتفاع
نقيضيهما وكذا
اذا توافقتا في احد
الجزئين وزم الجزء
من الموجبة الجزء
الاخر من السالبة

مع جواز صدق نقيضيهما كالحیوان والایض حتى يصدق السالبة المانعة الجمع
بدون موجبتهما وجواز كذب الشئين مع كذب نقيضيهما كالانسان والناطق فيصدق
السالبة المانعة الخلو بدون موجبتهما (قوله الثالث في تلازم المنفصلات المختلفة
الجنس) اذا وافقت الحقيقية مائة الجمع او مائة الخلو في الكم والكيف واحد
الجزئين وزم الجزء الاخر من الحقيقية الجزء الاخر من مائة الجمع واستلزم الجزء
الاخر من الحقيقية الجزء الاخر من مائة الخلو لزوما واستلزاما غير متما كسب فيهما
تكونان موجبتين وسالبتين كليتين وجزئيتين فهذه ثمانية فان كانتا موجبتين لزم
غير الحقيقية اياها وان كانتا سالبتين لزم الحقيقية غيرها من غير عكس اما الاول فلان
الاول فلان الموجبة الحقيقية تشمل على منع الجمع والخلو بين جزئيهما ومنع الجمع بين الشئ
واللازم منه منع الجمع بين الشئ والملزوم ومنع الخلو عن الشئ والملزوم كمنع
الخلو عن الشئ واللازم والسالبة الحقيقية تصدق اما لجواز الجمع بين جزئيهما
او لجواز الخلو عنهما وجواز الجمع بين الشئ والملزوم موجب لجواز الجمع
بين الشئ واللازم وجواز الخلو عن الشئ واللازم موجب لجواز الخلو عن الشئ
والملزوم واما الثاني فلا حجة لكون اللازم لهم وكذلك الحكم اذا كان جزءا الحقيقية
لازمين لجزئي مائة الجمع ومستلزمين لجزئي مائة الخلو ولا يخفى عليك تفصيله بعد
الاحاطة بما ذكرناه وغير الحقيقيين اي مائة الجمع ومائة الخلو اذا توافقتا كلاهما
وتماكنا في الطرفين وهي اربعة اقسام تلازمنا وتماكنا اما اذا كانتا موجبتين
فلان امتناع الجمع بين الشئين دائما او في الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن نقيضيهما
كذلك فيلزم مائة الخلو مائة الجمع وبالعكس اي امتناع الخلو عن شئين مقتضى
لا امتناع الجمع بين نقيضيهما فيلزم مائة الجمع مائة الخلو واما اذا كانتا
سالبتين فلان لجواز اجتماع بين شئين ملزوم لجواز ارتفاع نقيضيهما وجواز ارتفاع
شئين ملزوم لجواز اجتماع نقيضيهما وان توافقتا في الكم والجزئين وتماكنا في الكيف
لزم السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين لانه اذا كان بين الشئين منع الجمع
وجب ان لا يكون بينهما منع الخلو والا انقلبت مائة الجمع حقيقية وكذلك اذا كان
بينهما منع الخلو لم يكن بينهما منع الجمع فان قلت لانه لو كان بينهما منع الخلو في الجملة
كانت حقيقية وانما يكون لوزم منع الخلو كليا فتقول المراد انه لم يبق مائة الجمع مائة
الجمع ومنع الخلو الجزئي كاف في ذلك والعكس غير لازم لجواز اجتماع الشئين مع جواز
ارتفاعهما فتصدق السالبة بدون الموجبة فيها وهكذا الحكم اذا توافقتا في الكم
واحد الجزئين وزم الجزء الاخر من الموجبة الجزء الاخر من السالبة ان كانت
الموجة مائة الجمع وزم الجزء الاخر من السالبة الجزء الاخر من الموجبة ان كانت
مائة الخلو فلان الموجبة مستلزمة لسالبة اما اذا كانت الموجبة مائة الجمع فلان جزءا
منها لما كان لازما للجزء من مائة الخلو وامتنع الاجتماع بينهما ثبت منع الجمع بين جزئي

الرابع في تلازم
التصللات والمنفصلات
والتصلة والمنفصلة
الحقيقية اذنا قضنا
في احسد الجزئين
وتوافقنا وتلازمتا
في الاخر لزوما
متماكسا لزمت
التصلة المنفصلة
ايجابا وبالعكس
سلبا لاستلزام كل
جزء من المنفصلة
نقيض الاخر
ولا ينكس لجواز
كون تالي المنفصلة
اعم من مقدمها
وكذا لو ناقض
مقدم المنفصلة احد
جزئي المنفصلة ولزم
تاليها الجزء الاخر
او ناقض تاليها
احدهما او استلزم
مقدمها الاخر
او وافق مقدمها
احدهما او استلزمه
ولزم تاليها نقيض
الاخر او وافق
تاليها احدهما
ولزمه واستلزم
مقدمها نقيض الاخر
متن

مانعة الخلو فيجوز الخلو عنهما والا اقلبت مانعة الجمع حقيقية واما اذا كانت مانعة
الخلو فلان احد جزئيهما لما كان ملزوما لاحد جزئي مانعة الجمع ومع الخلو عن الشيء
والملزوم يستلزم منع الخلو عن الشيء واللازم كل بين جزئي مانعة الجمع منع الخلو فيجوز
اجتماعهما واللازم الانقلاب والعكس غير واجب في شيء منهما لانه يجوز الخلو عن
الشيء والملزوم مع جواز الجمع بينه وبين اللازم كالانسان والفرس لجواز ارتفاعهما
مع جواز اجتماع الانسان والحيوان اللازم للفرس اقليلزم الموجبة المانعة الجمع
السالبة المانعة الخلو وايضا يجوز الجمع بين الشيء واللازم مع جواز الخلو عنه
وعن الملزوم كالحيوان والابيض لجواز اجتماعهما مع جواز الخلو عن الابيض
والانسان الملزوم للحيوان فلم يلزم للموجة المانعة الخلو السالبة المانعة الجمع (قوله
لرابع في تلازم التصللات والمنفصلات) التصلة والمنفصلة الحقيقية اذ توافقنا في الكم
والكيف وتناقضنا في احد الجزئين وتوافقنا في الجزء الاخر او تلازمتا فيه تلازما
متماكسا وهي مساوية لزمت التصلة المنفصلة ان كانتا موجبتين والمنفصلة التصلة
ان كانتا سالبين من غير عكس فيهما بيان الحكم فيما اذا توافقنا في احد الجزئين اما
التلازم في الموجبتين كليتي كانتا او جزئيتين فلان الانفصال الحقيقي يحيل اجتماع الجزئين
وارتفع عهما وحتى امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر دائما او في الجملة وجب ثبوت
نقيض احدهما على تقدير الاخر كذلك او امتنع تحقق نقيض احدهما مع نقيض
الاخر وجب ثبوت عين احدهما مع نقيض الاخر ولا معنى للالزام بين عين احدهما
ونقيض الاخرى الا ذلك فكل حقيقية تلزمها اربع متصلات اثنان توافقا نهما
في المقدم باعتبار منع الجمع بين جزئيهما واخرين في التالى باعتبار منع الخلو عنهما
وقوله لاستلزام كل جزء من المنفصلة نقيض الاخرى اعادة بعض الدعوى واما عدم
الانكسار فلجواز كون اللازم اعم فالتصلتان الموافقتان في المقدم لا تنكسان عليها
لعدم الانفصال الحقيقي بين نقيض اعم وعين الاخص والموافقتان في التالى لا تمكسان
ايضا لعدم الانفصال بين عين اعم ونقيض الاخص وايضا لو استلزم التصلة
المنفصلة لانكسرت كل متصلة على نفسها لانه حيثذ يكون بين نقيض المقدم والتالى
وبين نقيض التالى والمقدم انفصال حقيقي فيستلزم التالى المقدم واما حكم السالبين
الكليتين والجزئيتين تلازما وعكسا فيتين بعكس النقيض او بالخلف قلنا لو لم يصدق
السالبة المنفصلة على تقدير صدق السالبة التصلة صدقت الموجبة المنفصلة وهي
ملزمة للموجة المتصلة وكالم نتجج الى اعادة هذا البيان في السوابق فلما عسر
المقابلة واما اذا تلازمتا في الجزء فلا بها تساوى المتصلة الموافقة في الجزء لما نقرر
من ان كل متصليتين الموافقتين في الكم والكيف واحد الطرفين متلازمتين في الطرف
الاخر تلازما متماكسا متلازمتان متماكستان وحكم احد المتساويين مع الشيء

حكم المساوي الآخر معه وكذلك الحكم لو ناقض مقدم المتصلة أحد جزئي
 المنفصلة ولزم تأليها الجزء الآخر من المنفصلة اما ان المتصلة لازمة للمنفصلة اذا
 كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين لانه متى صدقت المنفصلة استلزم نقيض أحد جزئيهما
 اعني مقدم المتصلة عين الجزء الآخر استلزاما كلييا او جزئيا وعين الجزء الآخر
 يستلزم تألي المتصلة كلييا فيستلزم مقدم المتصلة تأليها استلزاما مافا
 للمنفصلة في الصكهم واما عدم وجوب العكس فلا احتمال استلزام الشيء
 لازم غيره مع عدم العناد الحقيقي بين نقيض ذلك الشيء وبين ذلك الغير كالإنسان
 يستلزم الحيوان اللازم للفرس ولا عناد بين الإنسان والفرس وكذا لو ناقض تألي
 المتصلة أحد جزئي في المنفصلة واستلزم مقدمها الجزء الآخر من المنفصلة اما اللزوم
 عند الإيجاب فلان مقدم المتصلة يستلزم الجزء الآخر من المنفصلة والجزء الآخر
 منها يستلزم نقيض أحد جزئيهما اعني تألي المتصلة فقدمها يستلزم تأليها لكنه
 لا يتم اذا كانت المنفصلة جزئية نصيرة كبرى الاول جزئية حيثذا نعم لو تم كس
 استلزام المندم أمكن البيان من اثبات واما عدم العكس فليجوز استلزام اللزوم
 لشيء مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض اللازم كالإنسان الملزوم للحيوان
 فانه يستلزم الجسم ولا انفصال بين اللاحويان والجسم وكذا لو وافق مقدم المتصلة
 أحد جزئي المنفصلة ولزم تأليها نقيض الجزء الآخر لان أحد جزئي المنفصلة أي مقدم
 المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر كلييا او جزئيا ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتألي
 المتصلة واما عدم لزوم العكس فليجوز استلزام الشيء لازم نقيض غيره مع عدم
 المعاندة بينهما كالإنسان فانه يستلزم الحيوان وهو لازم لنقيض اللافرس ولا عناد بين
 الإنسان واللافرس وكذا لو استلزم مقدم المتصلة أحد جزئي المنفصلة ولزم تأليها
 نقيض الجزء الآخر لان مقدم المتصلة ملزوم لاحد جزئي المنفصلة واحدهما جزئيهما
 ملزوم لنقيض الجزء الآخر ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتألي المتصلة لكنه ايضا
 انما يتم في الكليتين ولو تم كس استلزام المقدم بين تلازم الجزئيتين من الثالث والاول
 وعدم الانعكاس لجواز استلزام ملزوم شيء لازم نقيض غيره مع عدم العناد بينهما
 كالإنسان الملزوم للحمار يستلزم الحيوان اللازم لنقيض اللافرس ولا انفصال
 بينهما وكذا لو وافق تألي المتصلة أحد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها نقيض
 الآخر فانه مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المنفصلة الملزوم لعين أحد جزئيهما
 أي تألي المتصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئية والانعكاس اللزوم بين تلازمها من الثالث
 وعدم العكس لاحتمال لزوم الشيء الغير مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض
 لازم الغير كالحيوان يلزم الإنسان الملزوم لنقيض الفرس ولا عناد بين الفرس
 والحيوان وكذا اذا لزم تألي المتصلة أحد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها نقيض

الجزء الآخر فان مقدما ملزوم لتقيض الجزء الآخر من المنفصلة وهو ملزوم لاحد جزئيهما الملزوم لتالي المنفصلة وتلازم الجزئيتين اما يظهر ههنا ايضا عند انعكاس استلزام المقدم من الثالث والاول وهدم لزوم العكس لجواز استلزام الشيء لغيره وهدم الانفصال بين تقيض ذلك الشيء وملزوم الغير كالانسان الملزوم لتقيض الفرس يستلزم الحيوان اللازم لصها ل مع عدم العناد بينهما (قوله وانذا اختلفتا في الكيف) اذ اختلفت المتصلة والمنفصلة الحقيقية في الكيف واحمدت في الكم والجزئين لزمت السالبة منهما الموجبة كليتين كانتا اوجز يانين من غير عكس اما الاول فلان اللزوم بين الشئيين يقتضي عدم العناد بينهما وكذا الانفصال بينهما يقتضي عدم اللزوم بينهما لاستلزام اللزوم والعناد معا بين الشئيين واما الثاني فلانه لا يلزم من سلب العناد بين الشئيين تحقق اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم تحقق العناد لجواز ارتفاعهما كافي المجتمعين بطريق الاتفاق وكذا لو تناقضتا في الجزئين والقيود بصالحها اما ان المتصلة الموجبة تستلزم المنفصلة السالبة فلان الملازمة بين الشئيين تقتضي عدم الانفصال الحقيقي بين تقيضيهما لانه لو ثبت الانفصال الحقيقي بين تقيضيهما لاستلزام اجتماع عينييهما فيلزم التناقض بين اللازم والملزوم وهو محال وربما يستدل عليه بان المتصلة الموجبة تنعكس بعكس التقيض الى موجبة مركبة من تقيض الطرفين وهي مستلزومة للسالبة المنفصلة وهذا لا يثبت في الجزئية واما ان المنفصلة الموجبة مستلزومة للسالبة المتصلة فلان الانفصال الحقيقي بين الامرين يقتضي الانفصال الحقيقي بين تقيضيهما لسا من ان الحقيقيين اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين تلازمتا وتماكستا والانفصال بين التقيضين يستلزم سلب الاتصال بينهما واما عدم العكس فيهما فليجواز عدم اللزوم بين امرين مع عدم التعاند بين تقيضيهما وبالعكس كالفرس والانسان وتقيضيهما وكذا لو وافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الجزء الآخر اما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدما هني احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر من المنفصلة فيكون بين جزئيهما ملازمة فيصدق سلب الانفصال بينهما واما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدما هني مقدم المتصلة منافي لتاليها اللازم لتالي المتصلة ومنافي اللازم منافي لللزوم فيكون بين جزئي المنفصلة تناقضا فيصدق سلب الاتصال وعدم الانعكاس فيهما لامكان ان لا يعاند الشيء لازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالانسان لا يعاند لازم الفرس وهو الحيوان مثلا وكذا لو لم مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الجزء الآخر منها اما استلزام المتصلة الموجبة السالبة المنفصلة فلان احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة ومقدما ملزوم لتاليها المستلزم للجزء الآخر من المنفصلة فيكون احد جزئيهما ملزوما للجزء الآخر

وانذا اختلفتا في الكيف
وانفتتا في الكم وفي
الجزئين لزم السالبة
الموجبة لاستلزام
اللزوم والعناد معا
بين الشئيين ولا ينعكس
لجواز ارتفاعهما
وكذا لو تناقضتا
في الجزئين او وافق
مقدم المتصلة احد
جزئي المنفصلة او
لزمه واستلزم تاليها
الآخر او وافق تاليها
احدهما ولزم مقدمها
الآخر متي

فلا يكون بينهما انفصال وهو لا يفتحص في الجزئية وانما بين استلزامها من الثالث على تقدير انعكاس لزوم مقدم المتصلة واما استلزام الموجبة المنفصلة السالبة المتصلة جزئيتين فلعدم استلزام احد جزئي المنفصلة تالي المتصلة جزئيا لما مر آنفا وهو يستدعي عدم استلزام لازمه اعني مقدم المتصلة تاليها وكليتين على تقدير انعكاس لزوم المقدم فلعدم استلزام احد جزئي المنفصلة تالي المتصلة كلياً فلا يستلزم التالى لازمه المساوى كذلك واما عدم وجوب الانعكاس فيهما فلجواز عدم المعادة بين ملزوم الشيء ولازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كاضاحك الملزوم للانسان والحيوان للفرس وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة وزم مقدمها الجزء الاخر اما اذا كانت المتصلة موجبة فلان الجزء الاخر من المنفصلة مستلزم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد جزئي المنفصلة فلا يكون بينهما انفصال والبيان في الجزئية لا يتم الا اذا انعكس لزوم المقدم واما اذا كانت المنفصلة موجبة جزئية فلان الجزء الاخر من المنفصلة لا يستلزم احد جزئيهما اعني تالي المتصلة جزئياً فلا يستلزمه لازمه جزئياً وكلية اذا انعكس لزوم المقدم فلا نه لا يستلزم تالي المتصلة كلياً فلا يستلزمه لازمه المساوى وما يوضحه استعمال طريق عكس النقيض والخلف وقد سبق التنبيه على امكان استعمالهما في اثبات هذا المقام وعدم انعكاسهما لجواز ان لا يثبت شيء ملزوم وغيره مع عدم الملازمة بينهما كاضاحك لا يثبت الفرس الذي هو ملزوم الصاهل (قوله والمتصلة ومأنفة الجمع) اذا نوافقت المتصلة ومأنفة الجمع في الكبر والكيف واحد الجزئين وناقص تالي المتصلة الجزء الاخر من المنفصلة تلازمها وتما كستا اما لزوم المتصلة المنفصلة كليتين وجزئيتين فلا استلزام عين كل من جزئيهما نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما فيلزمها متصلتان باعتبار تعدد الجزئين واما انعكس فلا امتناع الجمع بين مقدم المتصلة ونقيض تاليها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم هذا في الموجبين واما في السالبين فبالحال الطرفين المذكورين ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئي مأنفة الجمع وزم تاليها نقيض الاخر فلا يخاف اما ان يتما كس لزوم التالى اولا فان لم يتما كس لزمت المتصلة المنفصلة ان كانتا موجبتين وبالعكس ان كانتا سالبين كليتين وجزئيتين اما التلازم فلانه متى صدقت المنفصلة استلزام احد جزئيهما اعني مقدم المتصلة نقيض الاخر المستلزم لتاليها واما عدم انعكس فلا يمكن استلزام الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالانسان المستلزم للحيوان اللازم لنقيض الافرس وان تما كس الملزوم وتما كستا لان مقدم المتصلة اعني احد جزئي المنفصلة مستلزم لتاليها وتاليها ملزوم لنقيض الجزء الاخر بحكم الانعكاس فيكون احد جزئيهما ملزوم لمأنفة الجمع بينهما وهكذا. نواستلزم مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة وزم تاليها نقيض الاخر فان لم يتما كس

والمتصلة ومأنفة الجمع اذا نوافقت في الكبر والكيف واحد الجزئين وناقص تالي المتصلة الجزء الاخر من المنفصلة تلازمها وتما كستا لا استلزام كل من جزئي المنفصلة نقيض الاخر وامتناع الجمع بين مقدم المتصلة ونقيض تاليها ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة او استلزمه وزم تاليها نقيض الاخر نواستلزم احداهما واستلزم مقدمها الاخر لزمت المتصلة المنفصلة ايضاً وبالعكس سلباً وان تما كس الملزوم تما كستا متى

احد الزومين لزمت المتصلة المنفصلة في الايجاب وبالعكس في السلب لان مقدم المتصلة
ملزوم لاحد جزئي المنفصلة وهو ملزوم لتقيض الجزء الاخر الملزوم لتالي المتصلة
والبيان انما يتنهض في الجزئين من الثالث اذا انعكس لزوم المقدم ولا يجب الانعكاس
لجواز استلزام ملزوم الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالكتاب يستلزم
الانسان والحيوان اللازم لتقيض الافرس وان تعاكس الزومان تعاكستا لان
احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة حيثئذ ومقدمها ملزوم لتاليها وتاليها ملزوم
لتقيض الجزء الاخر من المنفصلة فاحد جزئيها ملزوم لتقيض الجزء الاخر فينبغي ان يجمع
وانما يبين في الجزئين من الثالث **بوصفا** الحكم **لوناقض** تالي المتصلة احد
جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها الاخر اما لزوم المتصلة المنفصلة اذا كانتا كليتين فلان
مقدم المتصلة مستلزم للجزء الاخر من المنفصلة وهو مستلزم لتقيض احد جزئيها
اعني تالي المتصلة واما عدم العكس اذا لم يتعاكس الزوم فليجوز استلزام ملزوم
الشيء نقيض الغير مع جواز الجمع بينهما كالانسان الملزوم للحيوان يستلزم نقيض
الفرس واما العكس اذا تعاكس الزوم فلان الجزء الاخر من المنفصلة ملزوم لمقدم
المتصلة الملزوم لتقيض احد جزئيها وطريق البيان في الجزئين من الثالث وقوله
اولزمه الضمير فيه ان عاد الى احدهما حتى يكون تقدير الكلام اولزم تاليها احد
جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها الاخر لم يصح تلازمهما على ما ذكره وهو ظاهر
وان عاد الى نقيض احدهما حتى يكون التقدير اولزم تاليها نقيض احدهما واستلزم
مقدمها الاخر فهو تكرر اقل قوله واستلزمه ولزم تاليها نقيض الاخر (قوله وان اختلفتا
في الكيف وانما تنافي الكم والجزئين) اذا اختلفت المتصلة وامانة الجمع في الكيف وتوافقنا
في الكم والجزئين لزمت السالبة الموجبة متصلة كانت او منفصلة كلية او جزئية لان الزوم
بين امرين يستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع يستلزم صحة الانفكاك بينهما ولا عكس
في شيء منهما لجواز ان لا يكون بين الشيئين لزوم ولا عناد كما في الانفقيين وكذا اذا تناقضتا
في الطرفين اما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المنفصلة فلان متى كان بين امرين تلازم
كان بين نقيضيهما ايضا تلازم بحكم عكس التقيض فلم يكن بينهما منع الجمع واليه
اشار بقوله لان الملازمة بين نقيض الجزئين يقتضي الملازمة بينهما لكنه انما يتم
في الكليتين اذ الموجبة الجزئية لا تنكس بعكس التقيض واما استلزام الموجبة المنفصلة
السالبة المتصلة فباحد الطرفين فلا يتنهض الا في الجزئين واما عدم العكس فيها
فليجوز الاجتماع بين امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا اذا تنافستا في الكم
دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الاخر
لان مقدم المتصلة وهو احد جزئي المنفصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر
فلا يكون بينهما منع الجمع وعدم الانعكاس لجواز الجمع بين الشيء ولازم الغير مع عدم
الملازمة بينهما كالابيض والحيوان اللازم للانسان وكذا اذ لم مقدم المتصلة احد

وان اختلفتا بالكيف
وتوافقا في الكم وفي
الجزئين او تناقضتا
فيهما لزمت السالبة
الموجبة من غير عكس
لان الملازمة بين
نقيض الجزئين
يقتضي الملازمة
بينهما المتنافية للعناد
وكذا اذا توافق مقدم
المتصلة احد جزئي
المنفصلة اولزمه
واستلزم تاليها الاخر
اووافق تاليها
احدهما واستلزمه
ولزم مقدمها الاخر
وكذا اذا ناقض
مقدمها احدهما
اولزم نقيضه
واستلزم تاليها نقيض
الاخر او ناقض
تاليها احدهما
واستلزم نقيضه
ولزم مقدمها نقيض
الاخر متى

والتفصلة وتماثلة انطوا اذا توافقتا في الكم ﴿ ٢٤٢ ﴾ والكيف واحدا الجزئين وناقض مقدم

التفصلة الجزء الآخر
من التفصلة تلازما
وتماكنا لا تلازم
تقبض كل من جزئي
التفصلة عين الآخر
وامتناع انطوا عن
تقبض مقدم التفصلة
وعين تاليها واذا توافقتا
في الكم والكيف
وناقض مقدم التفصلة
احد جزئي التفصلة
او استلزم تقبضه
ولزم تاليها الآخر
او وافق تاليها
احدهما اولاه
واستلزم مقدمها
تقبض الآخر لزمت
التفصلة التفصلة
ايضا وبالعكس مليا
وان اختلفتا في الكيف
وتوافقتا في الكم
وفي الجزئين
او تماقتا فهما
لزمت السالبة الموجبة
من غير عكس لان
الملازمة بين تقبضي
الجزئين لا تلازم
تقبض كل من جزئي
التفصلة عين الآخر
وامتناع انطوا عن
تقبض مقدم التفصلة
وعين تاليها واذا توافقتا

جزئي التفصلة واستلزم تاليها الآخر لان احد جزئي التفصلة ملزوم مقدم التفصلة
الملزوم لتاليها الملزوم للعين الآخر من التفصلة ولا يخفى في ان البيان في الجزئيتين انما يتم
من الثالث عند انعكاس لزوم المقدم وعدم وجوب العكس لامكان الجمع بين ملزوم
الشيء ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كما هتدى المثلزوم لالاسود والحيوان اللازم
للانسان وكذا لو وافق تالي التفصلة احد جزئي التفصلة ولزم مقدمها الجزء
الآخر لان الجزء الآخر من التفصلة ملزوم مقدم التفصلة الملزوم لتاليها اعني احد
جزئي التفصلة وتلازم الجزئيتين بدني من نشأت عند انعكاس اللزوم وعدم
العكس لامكان الجمع بين شيء وملزوم غير وهذه الملازمة بينهما كما تقدم وقوله
او استلزم تكرار لما مر من قوله او لزمه واستلزم تاليها الآخر وكذا اذا ناقض
مقدمها احد جزئي التفصلة واستلزم تقبض الآخر لان تقبض احد جزئي التفصلة
وهو مقدم التفصلة ملزوم لتاليها الشيء لتقبض الجزء الآخر فلا يكون بين عينيها
منع الجمع لما مر وعدم الانعكاس لامكان اجتماع امرين وعدم ملازمة ملزوم تقبض
احدهما لتقبض الآخر كالابيض والحيوان فن نجد وهو مرسوم للحيوان لا يستلزم
تقبض الابيض وكذا لو لزم مقدم التفصلة تقبض احد جزئي التفصلة واستلزم
تاليها تقبض الآخر لان تقبض احد جزئي تفصلة ملزوم مقدم التفصلة الملزوم لتاليها
الملزوم لتقبض الجزء الآخر وهو لا يفرد في الجزئيتين فتبين بانث اذا انعكس اللزوم
وعدم العكس يجوز الجمع بين شيئين وعدم ملازمة ملزوم تقبض احدهما للآخر
تقبض الآخر كالابيض والانسان فان لغيره وهو ملزوم للانسان لا يلزم تقبض
المؤمن اللازم للابيض وكذا لو ناقض تالي التفصلة احد جزئي التفصلة ولزم مقدمها
تقبض الآخر لان تقبض الجزء الآخر ملزوم مقدم التفصلة الملزوم لتقبض احد جزئي
التفصلة والبيان في الجزئيتين يتوقف على انعكاس اللزوم وعدم العكس لامكان
اجتماع امرين مع عدم ملازمة لازم تقبض احدهما لتقبض الآخر كالابيض والانسان
فان الحيوان اللازم لتقبض الانسان لا يلزم تقبض الابيض وقوله او استلزم تقبضه
تكرار لما سبق من قوله او لزمه تقبضه واستلزم تاليها تقبض الآخر (قوله والتفصلة
وماثلة انطوا) متى توافقت التفصلة ومماثلة انطوا في الكم والكيف واحد الجزئين
وناقض مقدم التفصلة الجزء الآخر من التفصلة تلازما وتماكنا لا تلازم اما التلازم فلا
اذا كان بين الشئين منع اخو يكون تقبض احدهما مستلزما لآخر والاخر والاخر
ان يصدر تقبض احدهما بدون الآخر فلا يكون بينهما منع انطوا واما انعكس فلا
اذا كان بين شيئين ملازمة يكون بين تقبضيهم ملزوم وعين لازم مع انطوا والآخر
ارتفع عنها فيمكن وجود الشيء بدون لازم وهو محال وهو عام في الكليتين
والجزئيتين اذا كانتا موجبتين فقوله لا يستلزم تقبض كل من جزئي التفصلة عين

في الكم والكيف وناقض مقدم التفصلة احد جزئي التفصلة او استلزم تقبضه ٣ (تأخر)

٣ ولزم تأليها الآخر
او وافق تأليها
احدهما اوله
واستلزم مقدمها
نقيض الآخر لزم
المتصلة المنفصلة
ايجابا وبالعكس ملبا
متن

الآخر لتدليل استلزام المتصلة المنفصلة وقوله وامتناع الخلو بين نقيض المقدم وعين
التالي لتدليل استلزام المتصلة المنفصلة لكنه لما علة الدهوى ببسالة اخرى واذا توافقنا
في الكيف والكيف ناقض مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تأليها الآخر لزم
المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس ملبا فكلما صدقت المتصلة الموجبة صدقت المتصلة
الموجبة كليتين كانتا اوجزيتين لانه اذا كان بين الامرين منع الخلو يكون نقيض احدهما
وهو مقدم المتصلة مستلزما لعين الآخر وهو ملزوم لتالي المتصلة ولا ينكس لجواز
استلزام نقيض الشيء للآخر مع الغير مع امكان الخلو بينهما كالاحيوان يستلزم للانسان
ويمكن انخلو عن الحيوان والفرس المستلزم للانسان هذا ان لم ينكس للزوم اما اذا
انكس ظهر التعاكس لان مقدم المتصلة يستلزم احد جزئي المتصلة فيكون بينه وبين
نقيض المقدم اعني الجزء الآخر من المتصلة منع الخلو وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة
نقيض احد جزئي المتصلة ولزم تأليها الآخر اما تلازم الموجبتين الكليتين فلان
مقدم المتصلة المستلزم لنقيض احد جزئي المتصلة وهو ملزوم لعين
الجزء الآخر الملزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين يتبين من الثالث عند انعكاس
استلزام المقدم واما عدم العكس ان لم ينكس احد اللزومين فلجواز استلزام
ملزوم نقيض الشيء للآخر مع الغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملزوم
لنقيض الاحيوان يستلزم الجسم اللازم للفرس ويموز الخلو عن الاحيوان
والفرس وان انعكس اللزومان فاما عكس لازم اما في الكليتين فلان نقيض احد جزئي
المتصلة يستلزم مقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر فيكون بين
الجزئيتين منع الخلو واما في الجزئيتين فبالتاكيد وهكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي
المتصلة واستلزم مقدمها نقيض الجزء الآخر في صدقت المتصلة الموجبة صدقت
المتصلة لان مقدم المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة ونقيضه ملزوم
لاحد جزئيهما اعني تالي المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر من الثالث اذا عاكس
استلزام المقدم ولا ينكس ان لم يتعاكس الاستلزام لجواز استلزام ملزوم نقيض الشيء
للغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملزوم لنقيض الاحيوان يستلزم التناظر مع
امكان الخلو عنهما وارتعاكس الاستلزام يتبين الانعكاس لان نقيض الجزء الآخر
من المتصلة يستلزم مقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد جزئيهما هذا في الكليتين
واما في الجزئيتين فمن الثالث وقوله اوله واستلزم مقدمها نقيض الجزء الآخر
فهو تكرار لما اذا استلزم مقدم المتصلة نقيض احد جزئي المتصلة ولزم تأليها
الآخر من غير فرق (قوله واذا اختلفا في الكيف) المتصلة وامانة الخلو واذا اختلفنا
في الكيف واتفقا في الكيف والجزئيتين زمت السالبة منهما الموجبة فان اللزوم بين
امرين كاي اوجزيتا يستلزم جواز الخلو عنهما كذلك والا استلزم نقيض اللازم

واذا اختلفا في الكيف
واتفقا في الكيف
وفي الجزئيتين واتفقا
فيهما لزم السالبة
الموجبة من غير
عكس وكذا لو كانتا
على الانحاء المذكورة
في مائة الجمع ولا يخفى
عليك اسمه والتعاكس
عند تعاكس اللزوم

عين الملزوم وهو محال ومنع الحلو بين الامرين يستلزم سلب الملازمة بينهما لان
 تقيض كل واحد مستلزم لغيره الاخر فلا يلزمه بل يبان التلازم الاول كاف لان التلازم
 الثاني يثبت بطريق عكس التقيض على ما نبهناك عليه مرارا ولا ينكسر شيء منهما
 لجواز ارتفاع امرين لاملازمة بينهما كنسريك الباري واغلاء وكذا لو تاقضتا
 في الجزئين والتبؤد بحالها لان منع الخلو بين اثنين يستلزم منع الجمع بين التقيضين
 فلا يكون بينهما ملازمة وعده العكس لجواز الخلو عن امرين مع عدم الملازمة بين
 تقيضيهما وكذا لو كانتا على الانتهاء المذكورة في مانعة الجمع في فصل الاختلاف وهي
 ستة فلو اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة
 واستلزم تاليها الاخر زمت السالبة الموجبة لان مقدم المتصلة اي احد جزئي المتصلة
 ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فلا يكون بينهما منع الخلو ولا ينكسر لامكان
 انخلو عن الشيء ولازم الغير وعده الملازمة بينهما كالانسان والفرس الملزوم
 لاصاهل اولزم مقدمها احد جزئيه واستلزم تاليها الاخرى لان احد جزئي المتصلة
 ملزوم لمقدم المتصلة وهو ملزوم كلي لتاليها الملزوم للجزء الاخر وعدم الانكاس
 لاحتمال ارتفاع ملزوم الشيء ولازم الغير وعده استلزامه اياه كاصاهل الملزوم
 للفرس والحيوان التلازم للانسان او وافق تاليها احد جزئيهما ولزم مقدمها الاخر
 لان الجزء الاخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم كلي لتاليها وهو احد جزئيهما وعدم
 العكس لجواز انخلو عن الشيء وملزوم الغير مع عدم لزومه اياه وكذا اذا ناقض
 مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها تقيض الاخر لان مقدمها هو تقيض احد جزئي
 مانعة انخلو ملزوم لتاليها الملزوم لتقيض الجزء الاخر فيصور الخلو عن الجزئين وعدم
 الانكاس لجواز انتفاء استلزام تقيض الشيء للملزوم تقيض الاخر مع امكان انخلو
 عنهما فان الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لتقيض الاحيوان وجسوز انخلو
 معهما عن الانسان والاحيوان اولزم مقدمها تقيض احد جزئيهما واستلزم تاليها
 تقيض الاخر لان تقيض احد جزئيهما ملزوم لمقدمها الملزوم كلي لتاليها الملزوم
 لتقيض الاخر وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام لازم تقيض الشيء للملزوم تقيض
 الاخر مع ارتفاعهما فان الناطق التلازم لتقيض الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم
 لتقيض الاحيوان ويمكن ارتفاع الانسان والاحيوان او ناقض تاليها احدهما ولزم
 مقدمها تقيض الاخر لان تقيض الاخر ملزوم لمقدمها الملزوم لتاليها اعني تقيض
 احدهما وانتفاء الانكاس لجواز عدم استلزام لازم تقيض الشيء لتقيض الاخر
 وامكان الخلو عنهما فان التلازم التلازم لتقيض الاحيوان لا يستلزم تقيض الفرس مع
 جواز ارتفاعهما فقد ظهر ان تلازمات مانعة الجمع وتلازمات مانعة الخلو مع المتصلة
 لم تختلف في البرهان كثير اختلاف ولهذا قال ولا يخفى عليك عليه اي لمية كل واحد

الغامس في ثمانية المتصلات والمنفصلات بسيطة ومختلطة وكل قضيتين تلازمنا وتماكستا عائد نقبض كل منهما معا على
الآخرى صدقا وكذا وان لم تماكسا عائد نقبض المزومة عين اللازمة كذا ونقبض اللازمة عين المزومة صدقا
خاتمة * قد تغير الشرطيات عن اوضاعها اللفظية قسمي مفرقة كقولنا لا يكون (اب وجد) وهو في قوة
عناد الجمع بين (اب وجد) وقوة ملازمة * ٢٥٥ * لنقبض (جد) (لاب) ولو بدل الواو باو بدل على

عناد الخلو وملازمة
(جد) لعين (اب)
وكذلك اذا بدل
بحتى والاعم الدلالة
على السور الكلي
وقولنا لا يكون (جد)
ولا يكون (اب) بدل
على الاتصال الجبرقي
بين المذكورين وقد
تلحق الجلية هيئات
تفيدها زيادة احكام
كالالف واللام تدخل
على الموضوع فيفيد
العموم او العهد او
على الحصول فيفيد
الحصر لكن يجب
ذكر الاربعة
ثلاثا يسهل بالتبديد
وتقديم الخبر على
المبتدأ ودخول انما
في القضية وتكرير
الرابطة في الفارسية
كقولنا (زيد ست كه
ديرا ست) يفيد
الحصر واقران حرف
السلب بالموضوع
وحرف الاستثناء

من تلازمات مائة الخلو في فصل الاتفاق والاختلاف وكذا لا يخفى التماكس في فصل
الاتفاق عند تماكس اللزوم على ما بينا هذا يان تلازمات المتصلات والمنفصلات
على وجه كلي منطقي يسهل حفظه * ويقادر الى الاذهان ضبطه * وقد اعتقد
المتأخرون من المنطقيين ان اكثرها غير تام لاعتقادهم على منع التقدير ونحوهم
استلزام الشيء للنقبض حتى لم يمتنعوا عن الاتصال والانفصال معا بين شيئين
وزعموا ان اثر ض الاقصى من ابرادها تحريم الاذهان وان يحصل لهما ملكة
استحضار التضام واستخراج لوازمها البعيدة والقريبة وانت واقف عما سلفنا لك على
ما يزيل تلك الالهام * ويحسر عن وجه الحق للثام * فلاتلقت الى ما قالوا قال بل
حقق القول * ثم اقم واستقم (قوله البحث الغامس في ثمانية المتصلات والمنفصلات)
واذ قد فرغ من تلازم الشرطيات شرع في ثمانية بسيطة اي متصلة او منفصلة
ومختلطة اي متصلة ومنفصلة والاضابط فيه ان كل قضيتين تلازمنا وتماكستا
عائد نقبض كل منهما عين الاخر صدقا وكذا والالجاز صدق المزوم بدون اللازم
وهو محال فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم تماكسا عائد نقبض القضية المزومة
عين القضية اللازمة في الكذب دون الصدق في الجواز صدق اللازم بدون المزوم
فبينهما منع الخلو وعائد نقبض القضية اللازمة عين القضية المزومة في الصدق
دون الكذب لجواز ارتفاع نقبض اللازم وعين المزوم فبينهما منع الخلو (قوله
خاتمة قد تغير الشرطيات) هذه مباحث لطيفة ختم الباب بها اقتداء بصاحب
الكشف وهي زوائد ليس للفتن اليها افتقار الاول في محريف القضية وما تستعمل
الشرطيات مفرقة عن اوضاعها الطبيعية اللفظية وتسمى معرفة كما يذكر قضية
منفية وترد فبغضية موجبة مثلا قولنا لا يكون (اب وجد) وهي في قوة ثمانية
الجمع اذ معناه لا يكون (اب) محققا ونحقق (جد) فيكون بين تحقق (اب)
ونحقق (جد) متافاة وهي منع الجمع ويدل ايضا على استلزام (اب) لنقبض
(جد) لان منع الجمع بين الشئين يقتضي استلزام كل واحد لنقبض الآخر الا ان هذا
الاستلزام ينهض منه لظاهر ولو بدل الواو باو فقليل لا يكون (ب) او (جد) دل
على منع الخلو لان معناه اما ليس (اب او جد) فيكون بين نقبض (اب) وعين

بالحصول يفيد مساو لهما في العموم او المفهوم ولما مع فائدة الاتصال يفيد حقيقة المقدم لكن سابه يفيد سلب
اللزوم فقط فلم يتقابل سابه واجابه وقد يغاط في القضية اذا كان مجموعها نسبة الى محصله كقولنا كل ملك على
اسرير وكل ولد على الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان عكسه بعض اسرير على الملك وبعض الحائط
في الزند وبعض الدواب كان شجرا فاذا علم ان الجمول هو النسبة زالت النسبة قال الكندي لا لشي من الجسم ٣

ثم يتدق في الجاهات التي غير النهاية مع كذب عكسها وحده بان المسلوب عن الجسم هو الانهائية لصدق الاستداد عليه
وكسده صادق وهو لاشئ مما لانهائية الجسم وهو صديق ٤٤٦ لان المجموع مسلوب ايضا لاشئ

(جد) منع الخلو وهو قبل التحريف من صفة الانفصال فيكون عين (اب)
مستلزما (لجد) لان منع الخلو بين امرين يقتضي ملازمة احدهما لتقيض الآخر
وفي بعض النسخ دل على العناد للخلو وملازمة (جد) لتقيض (اب) وهو لا يستقيم
الا اذا عطف (جد) على (اب) حتى يكون معناه اما ليس (اب) او ليس (جد)
اي لا يكون الانثناء احدهما فقط فلا يمكن ارتفاعهما فيكون منع الخلو بين العينين
وحيث يكون تقيض (اب) مستلزما (لجد) لكن ذلك اتباع قضية سالية لقضية سالية
والكلام في اتباع قضية موجبة وكذا اذا بدل بحيث او الاقيل لا يكون (اب) حتى يكون
(جد) او الا اذا كان (جد) فانه يتقدم منه ان يصدق (اب) متوقف على (جد)
فهو في قوة استلزام (اب لجد) مع الدلالة على كلية الاستلزام فيكون بين تقيض
(اب) وعين (جد) منع الخلو ولو قدم الاجاب على السلب كما يقال يكون (جد)
ولا يكون (اب) دل على اتصال جرئ بين الجزئين المذكورين وهما (جد)
وليس (اب) ومصدق هذه الدعاوى فهم ثبوت المساواة في لغة العرب عند اطلاق
الصيغ المذكورة الثاني في الهيئات القاطنة التي تقيد امورا زائدة على مفهوم
القضية قد تدخل القضا باهيئات ولو احق تقيدها زيادة احكام كالالف واللام
بدخل على الموضوع فتارة يفيد العموم كقولنا الانسان في خسر واخرى يفيد
المحدد اذا كان بين التكلم والمخاطب معهود كقولنا الرجل عالم او على المحمول فيدل
على المحصر كقولنا زيد العالم فانه يدل على حصر العالم في زيد لكن يجب ذكر
الرابطه فيقال زيد هو العالم لثلا بوجه بالتركيب التقييدي وتقديم الخبر على المبتدأ
كقولنا نعي اناود حول انما في القضية كقولنا انما العالم زيد وتكرار الرابطه
في الفارسية كقولنا (زيد است كه ديرا است) يفيد حصر الخبر في المبتدأ واقتزان
حرف السلب بالموضوع حرف الاستثناء بالمحمول يفيد مساواة انهما اي الموضوع
والمحمول اما في العموم كقولنا ما الانسن الاناطق واما في المفهوم كقولنا ما الانسان
الا الحيوان الناطق ولما يفيد الاتصال وحقية المقدم فيلزم حقية التاني فاذا قلنا لما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا دل على اتصال وجود النهار بطولوع
الشمس وحقية طلوع الشمس لكن سلب لما لا يفيد الاسلب للزوم فاذا قلنا ليس لما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا دل على سلب الملازمة بينهما فقط فلا تكون
ايجاب لما وسلبه متقابلين لعدم ورود السلب على مفهوم الايجاب ولجواز صدق
الملازمة مع كذب المزوم وحيث يكذب ايحاب لما لكذب للمزوم وسلبه ايضا لصدق
الملازمة فلا يكون بينهما تقابل اثبات في الاغايط للقضية قد يقع الغلط في القضية

نحوه عليه فخصه ان
القضية ان اخذت
بقيضية متصادفها
وان اخذت خارجية
صدق عكسها
مت

الباب الثاني في القياس
وفيه فصول الفصل
الاول في رسمه وهو
قول مؤلف من قضايا
متى سلت لم عنه
لذاته قول آخر قولنا
لزم عنه اي عن القول
للمؤلف وقولنا لذاته
اي لا يكون الزوم
بواسطة مقدمة
اجبية او في قوة
المذكورة والاول
كقولنا (ا) مساو
(ب) و(ب) مساو
(لج) فانه يلزم منه
(ا) مساو (لج) بواسطة
قولنا كل مساو (ب)
مساو لكل ما يساويه
(ب) فانه اذا انضم الى
الاول انج (ا) مساو
لكل ما يساويه (ب)
ويلزم كل ما يساويه
(ب) (فا) مساو له
فاذا قلنا (ب) مساو
(لج) لزم (ج) يساويه

(ب) ويصير صغرى كقولنا وكل ما يساويه (ب فا) مساو له ويتيج (ج ا) مساو له ويلزمه (ا) (اذا)
يساوي (لج) ومن الناس من جعل ثبوت المقدمة قولنا مساو انيساوي مساو وانت تعلم انه مع هذه المقدمة لا يتيج

بالمذات ولا بتكرّر
الوسط والثاني كقولنا
جزء الجوهر يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر وليس
يجوز له لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر فانه يلزم
جزء الجوهر جوهر
بواسطة عكس التقييد
وهو قولنا ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر جوهر
ويشترط في ذلك تقييد
حدود القياس بثلاث
يفرج البيان بالعكس
المستوى وقولنا قول
آخر اى يتساير كلا
من المقدمتين والمقدمة
في قولنا ان كان (اب)
فج (د) لكن (ب) فـج
(د) ليست (ج) بل
لزومه (لاب) وفي
قولنا كل (ج) وكل
(ب) فكل (ج) (ب)
ليست (ج) بل هو
بوصف تألفه مع الـ
والقياس منه معقول
وهو القول المعقول
المؤلف في العقل تأليف
يؤدى فيه الى التصديق
لشيء آخر ومنه مسموع
وهو لما ذكرناه

اذا كان مجموعها انسية امر الى المحصل والمراد بالمحمول ههنا المحمول بالاشتقاق وبالمحصل
مالا يكون نسبة بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل ملك على السرير فالتسوية هي حصول
الملك على السرير بمحمولة بالاشتقاق والمحمول بالوطأة الحاصل والمحصل على السرير
وكذلك في قولنا كل وند في الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان المحمول الامر المحصل
فيقال في عكسها بعض السرير على الملك وبعض الحائط في الوند وبعض الشباب
كان شيئا فيقع الغلط واذا حقق الحاصل وعلم ان المحمول هو النسبة زالت الشبهة
لان عكسها حينئذ بعض ما هو على السرير ملك وبعض ما هو في الحائط وند
وبعض من كان شابا شيخ قال الكشي مما يغلط في عكسه قولنا لاشئ من الجسم يمتد
في الجهات الى غير النهاية فيقال في عكسه لاشئ من الممتد في الجهات الى غير النهاية
بجسم وهو كاذب لان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وحله بان المحمول
في القضية وهو الممتد في الجهات الى غير النهاية مشتمل على امرين احدهما الممتد
في الجهات وثانيهما الا نهائية فان اخذ المحمول الممتد في الجهات متنا صدق
الاصل ضرورية ثبوته لكل جسم وانما السلوب عنه هو الا نهائية فقط وان اخذ
اللانهاية متنا كاذب العكس فانه يصدق قولنا لاشئ من غير المتناهي بجسم وهو ضيق
لان المجموع له مفهوم وكل مفهوم اذا نسبت الى آخر فاما ان يصدق عليه بالايجاب
او السلب لكن الايجاب عنه متنع فيصدق السلب ولانه اذا كان اللانهاية مسلوقة يكون
المتنقذ في الجهات الى غير النهاية مسلوبا ايضا لان الجزء اذا كان مسلوبا عن شئ كان المجموع
مسلوبا عنه ايضا بالضرورة وحله ان الاصل ان اعتبر بحسب الحقيقة متنا صدقه فان
بعض الوند دخل في الوجود كان جمعا فهو بحيث لو وجد كان ممتدا في الجهات الى غير
النهاية فان البرهان مادل الا على تناهي الاجسام الموجودة في الخارج واما على
تناهي الاجسام المقدرة فلا وان اعتبر بحسب الخارج متنا كاذب العكس فان السالبة
الخارجية تصدق بانتفاء الموضوع في الخارج والممتد في الخارج الى غير النهاية ليس
بوجود في الخارج (قوله الباب الثاني في القياس وفيه فصول) قد علمت ان نظير
المنطقي في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وقد فرغ عنه واما في نفسه
وهو بلب لحيطة المقصود بالمذات وتدحان ان نشرع فيه والاحتجاج اما بالكلي على
الجزئي او الكلي وهو القياس او بالجزئي على الجزئي وهو التمثيل او على الكلي
وهو الاستقراء ولما كان العمدة في الاحتجاج هو القياس قدم على غيره وعرفه بانه
قول مؤلف من قضايا متى سلت لزوم عنه لذاته قول آخر فاقول جنس بعيد يقال
بالاشتراك على المفوض وعلى المفهوم العقلي والمراد ههنا اللفظ المركب لما يقدم
وبتأخر من ان القياس المسوع ما ذكره فان قلت لو اريد بالقول اللفظ لم يصح
قوله لزوم عنه لذاته قول آخر اذا تلفظ بالقد مات لا يستلزم التاليف بالنتيجة فتقول

القول واللفظ المركب ما قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً
 إلا إذا دل على معناه فيكون القول المعقول لازماً للسبوع والنتيجة لازمة للقول
 المعقول فتكون لازماً للقول السبوع وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم المعقول
 لا السبوع فإن التلفظ بالمقدمات يستلزم تعقل معناها وتعقل معانيها يستلزم
 تعقل النتيجة لا التلطف بها وذكر المؤلف مستدركه والالكان حاصله أن القياس
 لفظ مركب مؤلف وظاهر أنه تكرار لأطراف تحتية وقوله من قضايانا قول الجمليات
 والشرطيات واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها
 فأنها قول مؤلف لكن لا من التضييق بل من المفردات لا يقال لو عني بالقضايانا ما هي
 بالقوة دخلت القضية الشرطية ونوعها ما هي بفعل خرج القياس الشرعي وإيضاً
 ههنا مقاييس هي قضايانا مفردة كقولنا فلان من نفس فهو حي ولما كانت التمس طاعة
 فالتفاهر موجود لا نأقول لمعنى ما هي بقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله متى
 سلمت فإن اجراءها لا يحتل التسليم وجوده لتدفع عنه أدلة الشرط والاضداد
 أو انعني بالقضية ما ينضم تصديقاً أو تنقيلاً فتخرج الشرطية بها وقياس الأول
 لا يتم إلا بمقدمة محذوفة وهي قوت كل متفلس فهو حي والى في مستل على مقدمتين
 الاتصال ووضع المقدم دلالة لهما عليهما لكن يرد عليه القضية المركبة المستلزمة
 بعكسها والمراد بالقضايانا مفوق قضية واحدة ليتناول المؤلف من قضيتين وهو القياس
 البسيط والمؤلف من أكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات والألزم الدور
 وقوله متى سلمت ليس يعني به كونها مسلمة في نفسها بل أنها وإن كانت كاذبة منكرة هي
 بحيث لو سلمت لزم منها غيرها فدخلت فيه فان القياس من حيث أنه قياس إنما يجب أن يؤخذ
 بحيث يسلم البرهاني والجدي والسطحي والشعري والجدي والمخطأي
 والسوفسطائي لا يجب أن تكون مقدماتها حقة في نفسها بل يكون بحيث لو سلمت لزم عنها
 ما يلزم وأما القياس الشرعي فإنه وإن لم يحول التصديق بل التخيل لكن يظهر رادة
 التصديق ويستعمل مقدماته على أنها مسلمة فلا نقر لانه حسن فهو يقس هكذا فلا نقر
 حسن وكل حسن فهو قرفلان قرا وقال لعل مرة وكل مرة نجس فاعل نجس فهو
 قول إذا سلمنا فيه لزم عنه قول آخر لكن السامع لا يفقه هذا البروم وإن كان يظهر أنه
 يرد حتى تخيل به فيرغب أو يترقب لزم عنه بخرج التمثيل والاستقراء فإن مقدماتها
 إذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخلف مدلوليهما لهما ويخرج أيضاً ما يصدق
 القول الآخر معه بحسب خصوص التبعة كقولنا لا شيء من الإنسان بفرس وكل
 فرس صهري فإنه يصدق معنى من الإنسان بصهري لكن المادة مادة المسألة
 لالانه تأليف من صغرى سببية وكبرى موجبة وبأول قياس الكمال وغير انكامل
 لأن الأرواح من الجيب وغيره والمأذكر نظير يرجع إلى القول المؤلف ولم يؤثمه

الوسط عن جميع افراد الاصفر في اوقات عد مها يل لولم يعتبر في السلب وجود الموضوع لم يتم الخلف اصلا لعدم المناقضة بين الموجبة والسالبة حيث لا يدخل تحت الاحكام على ما لا يخفى والذهب انهم صرحوا بان السلب رفع الالجاب والايجاب اما هو على الافراد الموجودة ثم بعد ذلك لا يعتبرون الوجود في السلب وليس ذلك الاغفلة في الكلام عن اللوازم والاحكام (قوله واما الشكل الثالث) يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب اعتبار الجهة فعلية الصغرى كما في الشكل الاول لان اخص الاختلاطات الممكنة وهو ما يتعقد من الصغرى الممكنة الخاصة مع الضرورة والمشرطة الخاصة في اخص الضروب وهما الضربان الاولان عقيم فيكون سائر اختلاطات الامكان في جميع الضروب عتيا بيان ذلك بالاختلاف الموجب للعدم بلواز ان يكون نوعان لكل واحد منهما صفة يمكن حصولها للنوع الاخر فيصح حل احدى الصفتين على ماله الصفة الاخرى بالامكان وجعل موصوف تلك الصفة عليها بالضرورة مع امتناع حل احد النوعين على الاخر بالامكان فاذا افرضنا ان زيد اركب الفرس ولم يركب الخمار وعمر اركب الخمار دون الفرس صدق كل ماهو مركوب زيد مركوب عمر وبالامكان وكل ماهو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة ولا يصدق بعض ماهو مركوب عمر وفرس بالامكان لصدق نقيضه وهو لا شيء من مركوب عمر وفرس بالضرورة ولوقلنا بدل الكبرى ولا شيء ماهو مركوب زيد بمهما بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني والحق الالجاب او كل ماهو مركوب زيد فهو فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما ولا شيء ماهو مركوب زيد بلا فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما حصل اختلاط المشرطة الخاصة على هيئة الضربين والصادق في الاول السلب وفي الثاني الالجاب واما صدق هذين الاختلاطين في الاول مع الالجاب وفي الثاني مع السلب فكثير واذا قد ثبت فعالية الصغرى سقطت من الاختلاطات الممكنة الانعقاد ستة وعشرون وبقيت الاختلاطات المتبعة ثمانية وثلاثة واربعين والضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون احدى التسع التي هي غير المشرطين والعرفيتين او احدى هذه الاربع فان كان الاول كانت النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كان الثاني كانت جهة النتيجة هي جهة هكس الصغرى محذوفاتها قيد الادوام ان كان لعكس مفيداه اما جهات النتائج فيه كس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول ويتبع المطلوب بعينه وبالحلف والافتراض على ما سبق بيانها واما حذف قيد الادوام فلاته سالية ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل وما ضم لادوام الكبرى فلاته مع الصغرى ينتج لادوام النتيجة واعلم ان الصغرى الضرورية والدائمة مع الفعليات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين

وما الشكل الثالث
فشرط انتاجه وجهة
نتيجه كما في الاول الا
فيما يتبع الصغرى وانه
يتبع فيه عكسها دون
قيد الوجود وانت
تعلم ان صغرى الدائمتين
مع الفعليات الخمس
نتج مع ما نتج حينية
ضرورية اجتماع
وصف الاصفر والا
كبر في الاوسط حينما
من

والاطاعة العامة ينتج مع ما ذكرنا من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة حذية
لادائمة في الثلاثة الاولى ولا ضرورية في رابعة وحذية مطلقة في الاخيرة فانه اذا
صدق مثلا كل (ب ج) دائما وكل (ب ا) بالاطلاق ينتج بعض (ج ا) حين
هو (ج) اذ لابد من اجتماع وصفي الاصغر والاكبر في الاوسط حينما لا تصاف
الاوسط بالاصغر دائما وتصافه بالاكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشئ
من (ب ا) بالفعل انتج بعض (ج ا) يس (ا) حين هو (ج) لانه لابد من عدم
اجتماع "وصفين في الاوسط وقد ما ومن اراد التفصيل فعليه

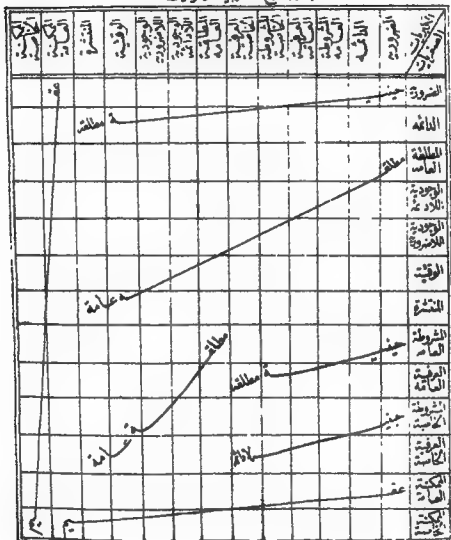
﴿ يستقر هذا الجدول ﴾

٧

(قوله وما شكل "رابع") فانه شكل "رابع" ضروري من بسبب جهة المتضمنات
الاول ان يكون الموجبة المستعملة فيه فعليه سواء كانت صفري او كبرى وبيانه في
معرفة في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلان الضروب التي كانت كبرياها
موجبة هي التمة الاول وامكنة لا تنتج في ضرب الاول الذي هو اخص من
الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الاول فلانه يصدق في المثال
المشهور كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد فرس هو
مركوب زيد مادام مركوب زيد دائما وكل جز مركوب زيد بالامكان الخاص
مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الايجاب
مساخر ولما في الضرب الثالث فلانه اذا بدل الصفري بقولنا لاشئ من مركوب
زيد بناهق او ناهق هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لادامكان كان الحق
الايجاب وصدقهم مع السلب كبري واما اذا كانت صفري فلان اخص الضروب
التي صراها موجبة هو الضرب الاول والضرب الرابع والممكنة عقيدة فيهما انافي
الضرب الاول فصدق قولنا كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل جز ناهق
بالضرورة او كل مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل فرس هو مركوب
زيد بالضرورة مادام فرسا مركوب زيد لادامكان مع ان الحق السلب بالضرورة
وصدقهم مع حقيقة الايجاب ظهر ولما في الضرب الرابع فلانه اذا بدل الكبرى
والصغرى من الفرس بشعق بالضرورة كان لصادق الايجاب الضروري وصدقهم
السلب غير خاف وادام الضرورة الخاصة فهي تستلزم وحدها مطلقة على كبحي
بعد من السطر الثاني فعكس السالبة المستعملة فيه ويظهر من السطران

(في السطر)

وما الشكل الرابع
فيشروط لانتاجه ثلثة
امور احدها فعليه
الموجبة بما يقرب مما
عرفته في الاول الثاني
العكس السالبة فان
السالبة الوقتية لا تنتج مع
الضرورية لصدق
جعل التخفيف بالحرف
القمري على القمر
بالتوقيت سلبا وحل
القمر على فصله
بالضرورة ايجابا
امتناع سلبا فصل
القمر عن التخفيف
بالحرف القمري ولو
جعلنا فصل القمر على
التخفيف بالتخفيف
القمري بالضرورة
ايجابا وكانت السالبة
كبرى مع امتناع سلب
القمر عن فصله ولا مع
المشروط الخاصة
لصدق جعل التخفيف
بالتخفيف القمري على
اللامضي بالاضافة
القمري بالضرورة
الوصفية لادامكان ايجابا
وحل اللامضي
بالاضافة القمري
بالتوقيت سلبا مع امتناع
سلبا القمر عن التخفيف
بالتخفيف القمري
ويعرف من هذا عدم
انتاجه مع التوقيت



لا يستعمل "المكنة" في هذا الشكل أصلاً موجبة كانت أو سالبة وذلك لأن الضروب التي استعملت فيها السالبة هي الثلاثة الأخيرة وأخص السوابل الغير المنكسة الوقتية وهي لا تتج مع الضرورية التي هي أخص السالطة والمشرطة الخاصة والوقتية اللتين هما أخص المركبت في الضرب الثالث والضرب الرابع الذي هو أخص من الخامس إما مع اختلاط السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب الثالث فلانه يصدق قولنا لاشي من القمر ينخفض بالغسوف القمري بالتوقيت لادائماً وكل فصل القمر قمر بالضرورة مع ان الحق الايجاب الضروري لا يحتاج سلب فصل القمر عن التخصف بالغسوف القمري وأما اختلاطها مع الضرورية في الضرب الرابع فلان يصدق قولنا كل منخفض فهو فصل القمر بالضرورة ولاشي من القمر ينخفض بالتوقيت لادائماً والصادق الايجاب لا يحتاج سلب القمر عن فصله وأما اختلاطها مع المشرطة الخاصة في الضرب الرابع فلان يصدق قولنا كل لامضي بالاضادة القمرية منخسف بالغسوف القمري بالضرورة مادام لامضياً لادائماً ولاشي من القمر بلا مضي بالتوقيت والحق الايجاب لا يحتاج سلب القمر عن التخصف بالغسوف القمري وأما اختلاطها مع الوقتية في الضرب بين ختريف من الاشكال المذكورة وأما في الضرب الرابع فبين هذا المثال وأما في الضرب الثالث فلان يصدق قولنا لاشي من القمر المضي ينخفض بالتوقيت لادائماً وكل فصل القمر غير مضي بالتوقيت لادائماً مع احتناع سلب فصل القمر عن التخصف وأما اختلاطها مع المشرطة الخاصة في الضرب الثالث فلانها لا تتج مع العامين وليس لقيد الادوام مدخل في الانتاج اذ لقياس عن سالبين وانما قلنا انها لا تتج مع العامين لانه يصدق لاشي من القمر ينخفض بالغسوف القمري بالتوقيت وكل فصل القمر قمر بالضرورة مادام فصل القمر مع احتناع سلب فصل القمر عن التخصف والرفية العامة في البيان مستدركة اذ يكفي ان يقال السالبة الوقتية الصفري لا تتج مع المشرطة العامة ولا دخل لقيد الادوام في الانتاج فهي لا تتج مع المشرطة الخاصة فان قيل السالبة الوقتية الصفري مع احدي الخاصتين تتج سالبة مطلقة والانعقد منهما ومن نقضها قياس في الاول من صفري دائمة وكبرى احدي الخاصتين اجاب بان المستلزم للسالبة المطلقة مجرد احدي الخاصتين لاجمع المقدمات كما ذكر في الشكل الثاني فان كبرى هذا الشكل بعينه كبراه وكان المنصف انما اخر بيان حكم اختلاط السالبة الوقتية الصفري مع المشرطة الخاصة وان اقتضى حسن الترتيب تقديمه على بيان حكم اختلاطها مع الوقتية على بيان حكمها مع المشرطة الخاصة في الضرب الرابع لالحق به السؤال والجواب ولوقدمها ايضاً لانه قد عرفت مقدمات البعض بعضها عن بعض بمسافة طويلة ومنهم من زعم ان الصفري السالبة الوقتية مع المشرطة الخاصة تتج موجبة جزئية

٣ الوقتية صفري كانت او كبرى وأما اذا كانت الوقتية السالبة صفري لم تتج مع العامين لانه يصدق لاشي من القمر ينخفض بالغسوف القمري بالتوقيت وكل ماله فصل القمر قمر بالضرورة الوصفية مع احتناع سلب فصل القمر عن التخصف بالغسوف القمري فلزم حكمها مع الجميع نعم يلزم من مجرد صدق الخاصتين سالبة كلية مطلقة عامة لاستلزام نقضها مع احداً من القياس من الصفري الدائمة والكبرى الخاصتين في الاول الثالث ان تكون الصفري السالبة دائمة او كبراهما بما يتعكس سالبة بانه يعرف بمائتين من

مطلقة عامة لا تنظام الكبرى مع الموجبة المطلقة العامة التي في ضمن السالبة الوقتية قياسا في الشكل الاول منجبا ؛ موجبة مطلقة عامة كلية منعكسة الى الموجبة الجزئية المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان الشبح استنتج من الموجبات سالبة ومن السوالب موجبة واجب بان تلك النتيجة ليست لازمة من القياس المذكور بل من الكبرى وبعض الصغرى والنتيجة يجب ان تكون لازمة من جميع ماوضع في القياس بحيث يكون لكل مقدمة دخل في اللزوم واعتراض بان ذلك قانع في القياسات التي صغر بانها لاداعمة اذ النتيجة حاصله من مجرد الاثبات جزئيا فيها والحق ان القضايا المركبة اذا اختلط بعضها ببعض او باليساطة يحصل اقيسة متعددة والنتيجة ان توفقت على مجموع الاقيسة فهي صحيحة والالم تكن نتيجة لها بل لبعضها وقد سبقت الاشارة اليه الشرط الثالث ان تكون الصغرى سالبة ضرورية او دائمة او كبراهما من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو اتنى الامر ان لكان الصغرى احدى الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان لوجب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى احدى السبع الغير المنعكسة السوالب واخص هذه الاختلاطات وهو اختلاط الصغرى المشروطة الخاصة مع الوقتية عقيم لانه يصدق قول لانني من المصنف بالمحسوف انقمرى بمضى بالاضافة القمرية بالضرورة مادام مضمف لا دائما وكل قر مضمف بالمحسوف القمري بالتوقيت لاداء مع امتناع سلب القمر عن المضى بالاضافة القمرية واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث ليس يتم اذ لا بد فيه من بيان امتناع اليجاب حتى يحصل الاختلاف الموجب للعقم لكن امتناع اليجاب انما يبين لو كان الاكبر مسلوبا عن الاصغر بالضرورة مثلا يصدق الموجبة الممكنة العامة وسلب الاكبر عن الاصغر محال وما قيل من ان الاولى البتة على عدم الدلالة على الانتاج ضعيف لان الدليل دل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر فالوجبة الممكنة نتيجة لازمة لتلك الاختلاطات (قوله والنتيجة) الاختلاطات المنتجة باعتبار الشروط المذكورة في كل واحد من الضرب بين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب الموجبات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثلاث ستة واربعون وهي الحاصلة من الضرب بين الصغرى بين الدائم مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع التقصيات الست المنعكسة السوالب وفي كل واحد من الضرب بين الاخيرين ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المنعكسة السوالب وانعقاد القياس الصادق المقدمات ممكن في كل واحد من الاختلاطات المنتجة في سائر الضروب الا في اختلاط الصغرى بين الحاصتين مع الدائمتين في الضروب الاولى والا فتعقد القياس في الشكل الاول من الصغرى احدى الدائمتين والكبرى احدى الحاصتين بتبديل المقدمتين وما في الضرب بين

والنتيجة الموجبة في هذا الشكل تتبع عكس الصغرى ان لم يكن فيها الضرورة والدوام الوصفيتان والا تبعت عكس الكبرى بدون الوجود والسالبة كالدائمة وكعكس الصغرى بدون الوجود من الموجبة وبدون الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة والبيان بما صرقت في المطلقات وبيان عدم لزومه الزائد بالنقص من

الاخير ين فصدق هذا الاختلاط ممكن كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً
 لادائماً ولاشيء من الحبر يكتب دائماً لان هذين الضربين لا يرتدان الى الشكل الاول
 بالتبديل بل بعكس المقدمتين اذا عرفت هذا فتقول ضرور هذا الشكل اما ان تكون
 نتيجة للوجبة وهي الضربان الاولان او للسالبة وهي الثلاثة الاخيرة فان كانت نتيجة
 للوجبة فالصغرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع ولا تكون فان لم تكن
 احداها تكون النتيجة تابعة لعكس الصغرى لان هذين الضربين يرتدان الى الشكل
 الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة وقد تقرر في الشكل الاول ان الكبرى ان لم تكن
 احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة للكبرى فنتيجة هذا الشكل في هذا
 العكس عكس نتيجة الشكل الاول ونتيجة الشكل الاول تابعة لكبراه فتكون نتيجة
 هذا الشكل تابعة لعكس كبرى الشكل الاول وعكس كبرى الشكل الاول
 عكس صغرى هذا الشكل فتكون جهة نتيجة هذا الشكل جهة عكس صفراء
 وهو المطلوب وان كانت الصغرى احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة
 لعكس الكبرى بدون قيد الوجود منها وضم لادوام الصغرى ان كانت الكبرى
 وصفيية اما ان النتيجة تابعة لعكس الكبرى فلانه اذا بدلت المقدمتان الصغرى
 بالكبرى انتظم القياس على هيئة الشكل الاول وكبراه احدى الوصفيات الاربع
 ونتيجة هذا الشكل عكس نتيجته ونتيجته تابعة لصفراء فيكون نتيجة هذا الشكل
 تابعة لعكس صغرى الشكل الاول اعني عكس كبرى هذا الشكل واما حذف وجود
 الكبرى فلانها صغرى الشكل الاول وجودها لا يتعدى الى النتيجة واما ضم لادوام
 الصغرى فلانها كبرى الشكل الاول ولادوامها يتعدى مع بقائه في العكس
 وان كانت الضروب نتيجة للسلب فان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الضرب
 النسائث او على كبرى الضربين الاخيرين كانت النتيجة دائمة والا يكون كعكس
 الصغرى ثم الصغرى لا يتخلو اما ان تكون موجبة او سالبة فان كانت موجبة وكان
 في عكسها قيد الوجود حذفها وان كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة حذفها
 ان لم يكن في الكبرى ضرورة او ضرورة وصفيية وانما لم يصرح بها لان الضرورة
 في الكبرى لا يتصور الاوصفيية اذا سلكنا على تقدير عدم صدق الدوام على احدى
 المقدمتين فان كانت في الكبرى ضرورية لم يكن ذاتية ولا وقتية بل وصفيية ففهمنا خمس
 دعاوا الاول ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي النسائث او كبرى الاخيرين تكون
 النتيجة دائمة لان هذه الضروب يتبين تشابهاها بالرد الى اسكل الثاني وقد سبق
 ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي اسكل الثاني كانت نتيجة دائمة للنسائث
 ان لم يصدق الدوام على احدى المقدمتين او الكبرى تكون نتيجة كعكس الصغرى
 لانها ترد الى الشكل الثاني والنتيجة تابعة لصفراء ووصفراء عكس صغرى هذا

النسك فكون النتيجة تابعة لعكس صفري هذا الشكل الثالث ان يحذف قيد الوجود من الصفري الموجبة دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اما سالبة مطلقة او ممكنة عامة ولا انتاج فهما في هذا الشكل وقيد لادوام السالبة موجبة مطلقة فهي تنتج مع المقدمة الاخرى لادوام النتيجة اولا لان لادوام الصفري الموجبة سالبة واما كان الكلام في "عزوب النتيجة للسلب تكون المقدمة الاخرى سالبة ولا انتاج من سالبين بخلاف لادوام السالبة فانها موجبة وهي تنتج مع الموجبة الاخرى لادوام النتيجة في "بعض الرابع ان يحذف الضرورة من عكس الصفري اذا لم يكن في الكبرى ضرورة و صفة وذلك لان الضرورة لا تكون في الصفري الا اذا كانت الصفري سالبة مشروطة معتبرة بحسب مفهوم الوصف فلو تعدت الضرورة منها الى النتيجة في هذا الشكل لكنت متدبة في الشكل الثاني وقد ثبتت خلافاً فالحكم فيها بان وصف الاصفريين بوصف الاوسط ووصف الاوسط ليس بضروري للاكبر يمكن انساب عنه واذا كان احد الشابين يمكن السلب عن شيء يكون اللسان الاخر يمكن الاجاب له فيمكن ان يثبت وصف الاكبر فلا يصغر فلا تكون النتيجة سالبة مشتقة على ضرورة الخامس انه اذا كان في عكس الصفري وفي الكبرى ضرورة و صفة تنمى الى النتيجة لان المقدمتين حيثئذ تكونان مشرطين لاجل الوصف فتجهان سالبة مشروطة لانا حكمنا في الصفري بان وصف الاصفريين بوصف الاكبر لوصف الاوسط مبانة ضرورية وفي الكبرى بان وصف الاوسط لازم لوصف الاكبر ومباين لان لازم مبانة ضرورية مبانين للزوم كذلك فيكون بين وصفي الاصفري والاكبر مبانة ضرورية وهو المطلوب وقد احال المصنف بيان نتائج الاختلاطات على ما عرفت في المطلات من التبدل والعكس والخلف والافتراض وبيان عدم لزوم الزائد على النقص وكا في بك قد اضناك عن ايراد صورة تأملك فيه واما تفاصيل النتائج في * هذا الجدول * (قوله تبيينه) لواعبر في الضرورة الوصفية ان تكون الضرورة لاجل الوصف استرجع الاحكام المذكورة في العكس والاختلاطات فالاول ان المشروطة العامة تنعكس كنفسها الثاني ان المشروطة الخاصة تنعكس كماعتها مقيدة بالادوام في البعض الثالث ان المكنة في الثالث والرابع لا تنتج مع المشروطة الرابع ان الضرورية مع المشروطة ينتج ضرورية في الشكل الثاني الخامس ان المشروطتين في الشكل الثاني والرابع ينتج مشروطة الا في اختلاط المكنة مع المشروطة في شكل الاول فانه حيثئذ يظهر انتاجه ممكنة عامة لان وصف الاكبر لازم لوصف الاوسط ووصف الاوسط يمكن للاصفري وامكان المزموم للشيء يوجب امكان اللازم له وفيه نظر لربانه في اختلاط المكنة مع الضرورية فان وصف الاوسط في الضرورية ملزوم للاكبر لان وصف الاوسط مستلزم لذات

الضرورة الوصفية تعتبر لزوم الضرورة الوصف من حيث هو وحيثئذ تستمر لجميع احكامه المذكورة في العكس والاختلاطات على ما سبق الا في اختلاط المكنة مع المشروطة في الاول فانه يظهر حيثئذ انتاجه ممكنة عامة لان امكان ملزوم الشيء لزوما ضروريا يوجب امكانه ولو اعتبرنا فيها لزوم الضرورة للذات بشرط الانصاف بالوصف لم ينتج هذا الاختلاط لما عرفت ولكن لا تنعكس المشروطة السالبة الكلية مشروطة لجواز امكان وصفين لنوعين يتساويان في احد هما فقط كالحرارة والجسود الممكن للسكروالدهن المتساويين في الدهن فقط وبيث احدهما لاحدهما والاخر لاآخر كما اذا ثبت ٣

٣ الجود للسكر
والحرارة للدهن مثلا
فيصدق لاشي من
الحار بجامد بالضرورة
مادام حارا مع كذب
عكسه مشروط
لامكان اجتماعهما فيما
هو جامد وهو السكر
ولا يتبع الضرورية
مع المشروطة في اثني
والرابع ضرورية
لانه يصدق لاشي
من الفرس بجمارهو
مركوب زيد
بالضرورة في فرضنا
المدكور وكل مركوب
زيد حار هو مركوب
زيد بالضرورة مادام
مركوب زيد لادائما
مع كذب قولنا ولا
شي من الفرس
بمركوب زيد
بالضرورة بل يتبع
دائمة متن

الايوسط لاستحالة تحقق الوصف بدون تحقق الذات وذات الاوسط مستلزم للاكبر
فيكون وصف الاوسط ملزوما للاكبر وهو ممكن الثبوت للاصغر وامكان اللزوم
موجب لامكان اللازم فيلزم امكان الاكبر للاصغر لايقال غاية ما في هذا ان وصف
الايوسط بالفعل ملزوم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس هو وصف الاوسط بالفعل
بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالفعل له
لانا نقول لا معنى للممكنة الصغرى الا ان الاصغر يمكن ان يكون اوسط بالفعل
وايضا السؤال مشترك الورد والغلط انما هو في المقدمة القائلة بايجاب امكان
اللزوم امكان اللازم فان مركوبية زيد في المثال المشهور ملزومة للفرسية وممكنة
للمحار مع امتناع ثبوت الفرسية للمحار هذا اذا اعتبرت الضرورة لاجل الوصف
لما لو اعتبرت بدوام الوصف او بشرطه لم يتبع اختلاط الممكنة مع الضرورة
الوصفية لما عرفت من التقصص ولان القضية الكبرى حيث ان الاوسط مع ذاته ملزوم
للاكبر وقد حكم في الصغرى بان وصف الاوسط ممكن للاصغر ولا يلزم من ملزومية
وصف الاوسط مع ذاته ملزومية وصف الاوسط فلا يلزم من امكان وصف الاوسط
امكان الاكبر ولم تحسب الشرطة السالبة الكلية كنفها اما بالوجه الاول فلانه
يصدق لاشي من مركوب زيد بجمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع كذب
قولنا لاشي من الحار بمركوب زيد بالضرورة مادام حارا لامكان المركوبية للمحار
واما بتوجه الثاني فليحاذر امكان وصفين لنوعين متمايزين في احدهما فقط ويثبت
احد الوصفين لاحد النوعين والآخر للآخر كالحرارة والجود للممكنة للسكر
والدهن للمتناهين في الدهن فقط فانما اذا فرضنا ثبوت الجود للسكر دون الحرارة
والحرارة للدهن صدق لاشي من الحار بجماد بالضرورة بشرط كونه حارا
ولم يصدق لاشي من الجماد بجمار بالضرورة بشرط كونه جامدا لامكان اجتماع
الجود والحرارة في السكر وكلك قد اطلعت في فصل العكس على تفاصيل هذا البحث
والتكرازا انما هو لمحاذاة ما في الكتاب وكذا لم يتبع الضرورية مع المشروطة في الشكل
الثاني والرابع لما في اثاني فلانه يصدق في فرضنا ان زيد اركب الحمار فقط مع
امكان ركوبه للفرس لاشي من الفرس بجمارهو مركوب زيد بالضرورة وكل
مركوب زيد حار هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما ولا يصدق
لاشي من الفرس بمركوب زيد بالضرورة بل يتبع سائبة دائمة وما في رابع فلصدق
قولنا لاشي من الحار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد حار بالضرورة مادام
مركوب زيد مع كذب لاشي من الفرس بمركوب زيد بالضرورة وهذا الكلام
مشعر بانه لو اعتبر الضرورة لاجل الوصف اتبع الضرورية مع المشروطة في الشكل
الرابع ضرورية وفيه ما فيه

آلِيبَ التَّالِثِ فِي الْاَقِيسَةِ الشَّرْطِيَّةِ الْاَفْرَاقِيَّةِ وَفِيهِ فُصُولُ الْفَصْلِ الْاَوَّلِ فِيمَا يَتَرَكَّبُ مِنَ الْمُتَصَلِّينَ وَهُوَ ثَلَاثَةُ اَقْسَامٍ الْقِسْمُ الْاَوَّلُ اَنْ يَكُونَ الْاَوْسَطُ جُزْأً تَامًا مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ ٢٩٤ * مِنْهُمَا وَبَعْدُ فِيهِ الْاَشْكَالُ الْارْبَعَةُ

- جَدُولُ نَتَاجِ الضَّرَبِ بَيْنَ الْاَوَّلَيْنِ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ
- جَدُولُ نَتَاجِ الضَّرَبِ الْثَلَاثِ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ
- جَدُولُ نَتَاجِ الضَّرَبِ بَيْنَ الْاٰخِرَيْنِ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ

صورة الاشكال

١

٣

٤

(قَوْلُهُ الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي الْاَقِيسَةِ الشَّرْطِيَّةِ الْاَفْرَاقِيَّةِ) كَانَ الْجَلِيَّاتُ فُطْرِيَّاتٍ وَنُظَرِيَّاتٍ كَذَلِكَ الشَّرْطِيَّاتُ قَدَتْكَوْنُ فُطْرِيَّةً كَقَوْلِنَا كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا وَقَدَتْكَوْنُ نُظَرِيَّةً كَقَوْلِنَا حَتَّى وَجَدَ الْمَكْنُ وَجَدَ وَاجِبَ الْوُجُودِ نَسْتَحْسِبُ اِلَى مَعْرِفَةِ الْاَقِيسَةِ الشَّرْطِيَّةِ الْاَفْرَاقِيَّةِ وَقَدْ عَرَفْتُمْ اَنْ الْمُرَادَ مِنَ الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ مَا لَا يَكُونُ مَرْكَبًا مِنْ جُلِيَّيْنِ سِوَاهُ كَانَ مَرْكَبًا مِنْ شَرْطِيَّيْنِ اَوْ مِنْ شَرْطِيَّةٍ وَجُلِيَّةٍ اَمَّا تَسْمِيَةُ الْمَرْكَبِ مِنَ الشَّرْطِيَّيْنِ فُطْرًا وَاما تَسْمِيَةُ الْمَرْكَبِ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ وَالْجُلِيَّةِ قِسْمِيَّةً الْكُلَّ بِاسْمِ الْجُزْءِ الْاَعْظَمِ وَلَمَّا كَانَ الْاَحَقُّ بِهَذَا الْاِسْمِ مِنْ بَيْنِ اَقْسَامِهِ الْحَسَّةُ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ مُتَصَلِّينَ لِمُقَدَّمِ مَنْ اَنْ اُطْلِقَ الشَّرْطِيَّةُ عَلَى الْمُتَصَلِّةِ حَقِيقَةً دُونَ الْمُتَفَصِّلَةِ وَقَعَ الْبِدَايَةُ فِي الْبَحْثِ بِهِ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ اَقْسَامٍ لِاَنَّ الْمُشْتَرَكَيْنِ فِيهِمَا اَمَّا اَنْ يَكُونَ جُزْأً تَامًا مِنْهُمَا اَيْ اَحَدُهُمَا اَمَّا مُقَدَّمًا اَوْ اَيًّا وَاما جُزْأً غَيْرَ تَامٍ مِنْهُمَا اَيْ جُزْأً مِنَ الْمُقَدَّمِ وَالتَّالِيِ وَاما جُزْأً تَامًا مِنْ اَحَدِهِمَا غَيْرَ تَامٍ مِنَ الْاُخْرَى الْقِسْمُ الْاَوَّلُ مَا يَكُونُ الْحَدُّ الْاَوْسَطُ جُزْأً تَامًا مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمُتَصَلِّينَ وَبَعْدُ فِيهِ الْاَشْكَالُ الْارْبَعَةُ لِاَنَّ الْاَوْسَطَ اَنْ كَانَ تَالِيًا فِي الصَّغْرَى مُقَدَّمًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الْاَوَّلُ وَانْ كَانَ بِالْعَكْسِ فَهُوَ الرَّابِعُ وَانْ كَانَ تَالِيًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّانِي وَانْ كَانَ مُقَدَّمًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّلَاثُ وَعَلَى قِيَاسِ الْجَلِيَّاتِ شَرَايِطُ اِتِّتَاجِهَا حَتَّى يَشْتَرَطَ فِي الْاَوَّلِ اِيْجَابُ الصَّغْرَى وَكَلِيَّةُ الْكُبْرَى وَفِي الثَّانِي اِخْتِلَافُ الْقَدَمَتَيْنِ فِي الْكَيْفِ وَكَلِيَّةُ الْكُبْرَى اِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَعَدَدُ ضَرْبِهَا اِلَّا الضَّرْبُ الثَّلَاثَةُ الْاٰخِرَةُ فِي الشَّكْلِ الرَّابِعِ فَانْهَا غَيْرُ اَتَمَّةٍ هُنَا وَهِيَ النَّتِيجَةُ مِنَ الْاَزْمِ وَالْاِتِّفَاقِ فَانْ اِنْ كَانَتْ الْقَدَمَتَانِ زَوِيَّتَيْنِ كَانَتْ النَّتِيجَةُ زَوِيَّةً وَانْ كَانَتَا اتِّفَاقِيَّتَيْنِ كَانَتْ اتِّفَاقِيَّةً كَمَا اَنَّ الْجُلِيَّيْنِ لَوْ كَانَا ضَرْوَرِيَّتَيْنِ كَانَتْ النَّتِيجَةُ ضَرْوَرِيَّةً وَانْ كَانَتَا دَائِمَتَيْنِ كَانَتْ دَائِمَةً وَضَرْبُ الشَّكْلِ الْاَوَّلِ كَامِلَةٌ بَيْنَهُمَا اَتَمَّةً وَضَرْبُ الْاَشْكَالِ الْاِلَاقِيَّةِ تَبْدِيلُ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْجَلِيَّاتِ مِنَ الْعَكْسِ وَالتَّبْدِيلِ وَالْخَلْفِ هَذَا اِذَا كَانَ الْقِيَاسُ مِنْ زَوِيَّتَيْنِ اَوْ اتِّفَاقِيَّتَيْنِ بِتَقْدِيرِ قِيَاسِيَّتِهِ فَاِنْ بَعْضُهُمْ

لَا اَنَّ الْاَوْسَطَ اَنْ كَانَ تَالِيًا فِي الصَّغْرَى مُقَدَّمًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الْاَوَّلُ وَانْ كَانَ بِالْعَكْسِ فَهُوَ الرَّابِعُ وَانْ كَانَ تَالِيًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّانِي وَانْ كَانَ مُقَدَّمًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّلَاثُ وَشَرَايِطُ الْاِتِّتَاجِ وَعَدَدُ الضَّرْبِ وَبِوَجْهِ النَّتِيجَةِ وَبَيَانِ اِتِّتَاجِ مَا لِيَتَيْنِ بِنَفْسِهِ فِي كُلِّ شَكْلٍ كَمَا فِي الْجَلِيَّاتِ هَذَا اَنْ كَانَ الْقِيَاسُ مِنْ زَوِيَّتَيْنِ اَوْ اتِّفَاقِيَّتَيْنِ بِتَقْدِيرِ قِيَاسِيَّتِهِ وَاما فِي الْمُخْتَلَطِ مِنَ الزَوِيَّةِ وَالْاِتِّفَاقِيَّةِ فَفَصْلُ فِقُولُ بِشَرْطِ الْمُنْجِجِ لِسَلْبِ كَوْنِ الْاَوْسَطِ تَالِيًا فِي الْمَوْجِبَةِ الزَوِيَّةِ وَفِي النَّجْجِ لِاِيْجَابِ كَوْنِهِ مُقَدَّمًا فِيهَا اَمَّا مَعِ كَوْنِهِ تَالِيًا لِلْاَصْفَرِ فِي الْاِتِّفَاقِيَّةِ اَوْ مُقَدَّمًا لِاَلْاَكْبَرِ فِيهَا وَلِامَامِ كَوْنِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ خَاصَّةً اَمَّا الْاَوَّلُ فَلَا نَهَ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ مَوَافَقَةِ الْمَلْزُومِ مَعَ شَيْءٍ عَدَمُ مَوَافَقَةِ الْاَلْزَمِ مَعَهُ

بَلْ كُنْ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ مَوَافَقَةِ الْاَلْزَمِ مَعَ شَيْءٍ عَدَمُ مَوَافَقَةِ الْمَلْزُومِ مَعَهُ وَاما النَّسَاقُ فَلَا نَهَ لَا يَلْزَمُ (نَازِع) بَيْنَ مَوَافَقَةِ الْاَلْزَمِ مَعَ شَيْءٍ عَدَمُ مَوَافَقَةِ الْمَلْزُومِ مَعَهُ وَكَوْنِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ خَاصَّةً بِوَجْهِ

نحقق موافقة للزوم ٢٩٥ ٢ وكونها عامة يوجب إذا كان الأوسط تالياً للأصغر كما في الشكل

الاول واما اذا كان
مقدما كما في الشكل
الثالث فانه وان لم
يوجد لكنه يوجب
صدق الاكبر وعدم
مناقضته للأصغر والا
لكان مناقيا للزوم
وهو الأوسط هذا
خلف والنتيجة تتبع
الاتفاقية في الكيف
والعموم وانخصوص
الا اذا كانت عامة وهي
كبيرة في الثاني واصغر
في الرابع فان النتيجة
خاصة وانت تعلم وجوب
كلية الزومية وينبغي
ان يصلح انه لا يكتفي
في الاتفاقية العامة
صدق التالى بل هو
مع عدم مناقضته للمقدم
وان القياس المركب
من الاتفاقيتين لا يفيد
لان العلم بتوقف العلم
بالاكبر الذي اذا
علم علم كل امر واقع
فانه لا يعترف باوضاع
الاتفاقية الا الاوضاع
انكاشية بحسب الامر
نفسه والمالم يجد البحث
في الاتفاقيات كثير
نفع لم يتكلم بعد الا
في المزومات من

نازع في قياسه وزعم انه لا فائدة فيه كما سيحيى فان قلت ههنا سر لأن احد هما
ان اجزاء الاتفاقيات لا امتياز بينهما فلا تغير الاشكال فيها بعضها من بعض فلم ينفذ
فيها الاشكال والثاني ان بعضهم ذهب على ما سيحيى الى ان القياس المركب
من الاتفاقيات ليس مفيد ولا يلزم من عدم الافادة عدم القياسية لان المتغير في القياس
على ما عرفت من تعريفه استلزامه قولاً اخر لا افادته ذلك فيجب عن الاول باننا نكتفي
في انعقاد الاشكال بالامتياز الوضعي وعن الثاني بان العلة الغائية للقياس على ما عرفت
في حد القياس الايصال الى المجهول التصديقي واذا كانت النتيجة معلومة قبل تركيب
القياس كما سترفعه فلم يبق للقياس غاية فلم يكن قياساً واما القياس المخطط من الزومية
والاتفاقية ففيه تفصيل وهو ان المطلوب فيه اما السالبة كما في الضرب الثاني والرابع
من الاول وصروب الثاني وكلهما والثاني والاخيرين من الثالث والثالثة الاخيرة
من الرابع واما الموجبة كما في باقى الضروب من الاشكال الثلاثة فان كان المطلوب
السلب اى عدم موافقة الاكبر للأصغر فيشترط لاتجاه اياه امر ان احدهما ان يكون
الموجبة لزومية فانه لو كانت الموجبة اتفافية والزومية سالبة لم ينتج المطلوب لان
الاتفاقية حاكمة بان الأوسط موافق لاحد الطرفين والزومية بعدم الملازمة بين
الطرف الآخر والأوسط فيجوز ان يكون بينهما موافقة وان لم يكن ملازمة فيكون
الطرف الآخر موافقاً لاحد الطرفين لان موافق موافق فلا يحصل سلب
الموافقة والثاني ان يكون الأوسط تالياً في الزومية لانه لو كان مقدماً فيها لم ينتج
ذلك المطلوب فان الاتفاقية حيث يثبت عدم موافقة للزوم وهو الأوسط مع شيء وعدم
موافقة للزوم مع شيء لا يستلزم عدم موافقة للزوم مع لجزاؤكون اللازم اعم اوجواز
استحالة للزوم وتحقيق اللازم في الواقع بخلاف ما اذا كان تالياً فانه يلزم من عدم موافقة
اللازم مع شيء عدم موافقة للزوم معه والى لشرطين اشار بقوله كون الأوسط تالياً
في الموجبة للزومية لكنه لم يتعرض لبيان الشرط الاول وبين الشرط الثاني
بقوله اما الاول فلانه لا يلزم الى آخره وان كان المطلوب الايجاب اى موافقة الاكبر
للاصغر فشرط اتساعه ايضا شئان الاول ان يكون الأوسط مقدماً في اتانزومية
فانه لو كان تالياً فيها لم يحصل المطلوب لان الأوسط وهو اللازم موافق لاحد الطرفين
ولا يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة للزوم معه فلا يلزم منه موافقة الاكبر
للاصغر واما اذا كان مقدماً فيها فالمطلوب لازم لانه يلزم من موافقة للزوم مع شيء
موافقة للزوم معه وتايهما احد الاخرين وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كون
الأوسط في الاتفاقية تالياً للاصغر او مقدماً للاكبر وذلك لان المطلوب اتساعاً يحصل
اذا تحقق موافقة للزوم مع شيء وكون الاتفاقية خاصة بتحقيق موافقة للزوم
لانها دلت على تحقق الوسط في الواقع وهو ملزوم فيلزم تحقيق اللازم فيكون موافقاً
لطرف الآخر اتفافية خاصة واما اذا كانت الاتفاقية عامة فلا يخلو لما ان يكون

صغرى او كبرى فان كانت صغرى وجب ان يكون الاوسط تاليا فيها حتى يكون
القياس على هيئة الشكل الاول لانه محقق لموافقة المزموم فان الاوسط ح يكون
محققا في نفس الامر وهو مزموم فيحقق اللازم في نفس الامر فيكون موافقا للاصغر
اتفاقية عامة ولو كان الاوسط مقدما في الاتفاقية لم ينتج لجواز كذب الاوسط وكذب
لازمه ايضا وهو الاكبر وصدق الاصغر والقضية المستعملة من الاكبر الغير الواقع
ومن الاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية وان كانت الاتفاقية العامة كبرى يجب
ان يكون الاوسط مقدما فيها حتى يكون القياس على نهج الشكل الثالث لانه وان لم
يفتح في موافقة المزموم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لكنه بوجوب صدق التالى فيها
وهو الاكبر وعدم منافاه للاصغر فانه لو كان منجبا للاصغر وهو لازم ومنافى لللازم
مناف للزوم كان منجبا للاوسط فلم تنفد الاتفاقية من الاوسط والاكبر كما سيحى
هف ولو كان تاليا فيها لم ينتج المطلوب لانه حينئذ يكون صادقا في نفس الامر فيكون
الاصغر صادقا ايضا ويجوز ان يكون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالا فلا يصدق
منهما اتفاقية ولا لزومية والنتيجة في هذه الاقضية تتبع الاتفاقية في كيف امار في المنهج
للسلب فلا شرط اعجاب الزومية فسلم النتيجة تابع للاتفاقية واما في المنهج للاعجاب
فلا يعجب النتيجة كالاتفاقية وكذا في المموم والمخصوص فان الاتفاقية لو كانت
خاصة كانت النتيجة خاصة والافصاة كما اتسرن اليه الا في صورتين احدهما ان تكون
الاتفاقية عامة وهي كبرى في الشكل انشائي فان النتيجة حينئذ اتفاقية خاصة لان
القياس يكون منجبا للسلب اذا لشكل الثاني لا ينتج الاياه فيكون الزومية موجبة
والاتفاقية سالبة ويجوز ان يكون صدقها بكذب التالى منجبا وهو لازم للاصغر
و صدق المقدم وهو الاكبر فكذب الاصغر والاكبر صادق فلا يصدق منهما
سالبة اتفاقية عامة بل سالبة اتفاقية خاصة والنتيجة ان يكون الاتفاقية عامة وهي
صغرى في الشكل الرابع فان القياس حينئذ يكون منجبا للسلب لانه لو كان منجبا
للايجاب لم يفتح شرط الاتاج وهو اما خصوص الاتفاقية او كون الاوسط
تاليا في الاتفاقية العامة والنتيجة سالبة اتفاقية خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة
الاتفاقية الصغرى فكذب التالى والمقدم وهو الاوسط صادق فيجوز صدق
الاكبر لان صدق اللازم لا يوجب كذب المزموم واذا صدق الاكبر وكذب
الاصغر صدقت منهما اتفاقية عامة فلا تصدق النتيجة سالبة اتفاقية عامة بل خاصة لان
كذب احدا طرفين كاف في صدقها وانت تعلم وجوب كلية الزومية المستعملة في هذه
الاقضية لان محصل هذه الاقضية راجع الى الاستدلال بصدق المزموم مع الشيء على صدق
اللازم معه او بكذب اللازم مع الشيء على كذب المزموم معه الذي هو القياس الاستثنائي
وستقف على ان الشرطية المستعملة فيه يجب ان تكون كلية وينبى ان تعلم انه لا يمكن
في الاتفاقية العامة صدق التالى بل يجب مع ذلك ان لا يكون منجبا للمقدم لانه لو وافق

الصادق في نفس الامر كل شيء سواء كان منافيا له او غير مناف لم تصدق للملازمة عن
 كاذبين لان تقيض ناليتها يكون موافقا للمقدم فلا يلزمه التالى والازم ملازمة
 التقيض لشيء واحد وهو محال وفيه نظر لانه لا يلزم من موافقة تقيض التالى للمقدم
 ان لا يلزمه التالى وانما يلزم لو كان تقيض التالى من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم
 والموافقة بين الشئتين لا يستلزم امكان اجتماعهما لجواز المناقضة بينهما على ما صرح
 الشيخ به يابى ان تعلم ان القياس المركب من الالفين لا يندلج لتوقف العلم بالقياس
 على العلم بوجود الاكبر في نفسه ومتى علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امر واقع
 في العالم فانه لا يستبر في اوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر
 فهو انكبرى ان الاكبر موجود في نفسه على تقدير معسائر الامور الواقعة ومن
 الامور الواقعة الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما وان لم تلتفت الى الاوسط
 فترتد ادخال الاوسط بينهما ثبت فلا يكون القياس مقبدا وانما اعتبر في الاتفاقية
 الاوضاع بحسب نفس الامر لا المعينة في الازمنة لانه لو لا ذلك لم يحصل الجزم
 بصديق الالفية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالى على تقدير
 صدق المقدم فيمكن اجتماع صدق المقدم مع تقيض التالى او تقيض شيء من لوازمه
 والامكان بينهما ملازمة والتالى لا يثبت على تقدير المقدم على هذه الاوضاع فلا يكون
 متفقا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع وفيه ايضا نظر لانه ان اراد بالقياس
 المركب من الالفين القياس من الالفية الخاصة فلا احتياج الى قوله اذا علم
 وجود الاكبر علم وجوده مع كل امر واقع لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بالكبرى
 اتى مضاهي وجود الاكبر في الواقع ومع كل امر واقع فيكون وجوده مع الاصغر
 معلوما قبل تركيب القياس وان اراد به المركب من الالفية العامة فليس يعتبر
 في اوضاع الالفية العامة الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه سلبا لكن لان اعتبار
 تحقق الاوضاع بحسب نفس الامر في الالفية الخاصة وهب ان صدق المقدم مع
 تقيض التالى او تقيض شيء من لوازمه ممكن لكن غاية ما فيه ان التالى لا يلزم المقدم
 على هذه الاوضاع وكذب الزوم لا يستلزم كذب الاتفاق وفيه نظر ايضا بان قوله
 ذلك ينفي ما يقوله وللملم بعد البحث في الاتفاقية كثير نفع لم يتكلم بعد الا في الزعميات
 فانه يدل على ان فيها نفعا وفائدة ما والجواب ان هناك تفصيلا وهو ان القياس المركب
 من الاتفاقية اما ان يتركب من الاتفاقية الخاصة او من الاتفاقية العامة فان تركب
 من الاتفاقية الخاصة فاما ان يكون متجها للايجاب او متجها للسلب فان كان متجها
 للايجاب فلا فائدة فيه في شكل من الاشكال لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود
 الاصغر والاكبر في الواقع فيكونان معلومى الاحتجاج بدون الالتفات الى الوسط
 وكاه هو المراد بقوله القياس المركب من الالفين لا يندلج وان كان متجها للسلب فهو

مفيد في سائر الاشكال لان الاوسط صادق في نفسه لا يحتاج احدي المتقدمين فلا بد من كذب طرف السالبة فلما وافقة بين الطرفين لا يقال اذا علم كذب احد الطرفين علم انه لا يوافق شيئا اصلا سواء كان الطرف الآخر اوفيه لا نقول كذب احد الطرفين انما هو مستفاد من صدق الاوسط فيكون ادخله مفيدا لما كان كلام المصنف في الاتفاقيات انما هو بان ان منتج الایجاب فيها ليس بمفيد اصلا وان المنتج للسلب فيه فائدة ماصح قوله ان القياس المركب من اداة قيات لا يجدي كثير نفع ولا منفعة بين قوله نعم صدق الاوسط لا يقتضي كذب طرف في السالبة لجواز صدقها مع صدق الطرفين حيث يكون بينهما علاقة تقتضي الزوم ولولم لن تعلم بصدق الاوسط فائدة لكن العلم بمساعدته لاحد الطرفين لا يفيد فانا ولم نعلم ذلك نعمنا كذب احد الطرفين وعدم موافقته مع الطرف الآخر واما المركب من الاتفاقيات العامة فهو في الشكل الاول غير مفيد لان الكبرى ان كانت موجبة كان العلم بوجود الاكبر مقدما على القياس فيكون معلوم الوجود مع كل موجود ومفروض سواء التفتنا الى الوسط او لم نلتفت وان كانت سالبة كان الاكبر كاذبا فلا يوافق شيئا اصلا فان قلت هب ان الصادق في نفس الامر صادق مع كل موجود او مفروض وان الكاذب غير موافق لشيء لكن حصول المطلوب اذا رفعنا النظر عن الاوسط يتوقف على هاتين المتقدمتين فربما لا يلاحظهما العقل فتحناج في درك المطلوب الى ادخال الاوسط حتى اذا علم ان الاكبر موافق او غير موافق للاوسط وهو موافق للاصفر علم باضرورية انه موافق له او غير موافق وتبين طريق لا يوجب اتسلا طريق آخر فنقول معنى الكبرى موافقة الاكبر على جميع الاوضاع التي من جعلتها الاصفر لمجرد العلم بها كاف في حصول المطلوب على ان الموافقات للموافق لا يلزم ان يكون موافقا لجواز ان يكون لازما فان الحيوانية للانسان موافقة لصهاية الفرس الموافقة لاطمية الانسان مع الملازمة بين حيوانية الانسان وناطقية واما الشكل الثاني فلم يتقدم فيه القياس المركب من الاتفاقيات العامة والالزم صدق الاوسط وكذبه معا واما الشكل الثالث فلا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصفر والاكبر معا في الواقع ان كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر ان كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة واما الشكل الرابع فهو عظيم اما في ضرر بي الایجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلم يوافق الاصفر واما في الضرر بالبقية فلان صدق الاكبر فيوافق الاصفر (قوله وشكك الشيخ) اورد الشيخ في الشبهة شكنا على الشكل الاول من الزوميتين وهو انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا او كلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى ان اخذت اتفاقية فالتقياس لا يتبع لما مر من ان شرط منتج الایجاب ان يكون الحد الاوسط مقدما في الزومية وان اخذت لزومية فهي

وشكك الشيخ على الشكل الاول في الزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عدد كان زوجا مع كذب قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى على انها اتفاقية مبنية على الاتساق وعلى انها لزومية ممنوعة الصدق اذ لا يلزم كونه زوجا جميع اوضاع كونه عددا على التفسير المتقدم ومن جعلها كونه عددا فردا وعلى الثالث شك وهو انه يقتضي الزوم الجزئي بين امرين كانهما يعمل الاوسط مجموعهما وذلك يمنع صدق السالبة الكلية للزومية مع اتفاقهما على صدقها من

مجموعة الصدق وإنما يصدق لزوم زوجية الاثنين عدديته على جميع الأوضاع
 الممكنة الاجتماع مع العددية وليس كذلك فلان من الأوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية
 كونه فردا وزوجية ليست بلازمة على هذا الوضع وفيه ضعف لا نختار ان
 الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عددا كان الاثنان موجودا لزومية ضرورة ان
 عددية الاثنين متوقف على وجوده وكما كان الاثنان موجودا كان زوجا لزومية
 ايضا لان تحقق الاثنينية يقتضي الزوجية فلوانتج اللزومين انتج القياس تلك
 الكبرى لزومية وايضا التقدم ليس هو العددية مطلقا بل هددية الاثنين والفرديّة
 ليست بما يمكن اجتماعه مع عددية الاثنين لانه مناف للاثنين فزوجية الاثنين لازمة
 لعدديته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع معها فيصدق لزومية والحق ما يجابه
 في الشفاء ان الصغرى كاذبة بحسب الامر نفسه على مقتضى القاعدة السالفة
 في الشرطيات واما بحسب الازام فيصدق النتيجة ايضا فان من يرى ان الاثنين فرد
 فلا بد ان يلزم انه زوج ايضا ونحن نقول ان جوازنا المناقاة بين طرفي الملازمة قدم
 انتاج اللزومين وتبين ظاهر لان الحكم في الكبرى يلزم الاكبر للاوسط على الأوضاع
 الممكنة الاجتماع معه والاصغر لما جاز ان يكون متافيا للاوسط ولم يندرج تحت الاوسط
 فلا ينتج القياس لتوقف الانتاج على ادراج اوضاع الاصغر تحت اوضاع الاوسط
 واما ان لم يجوز المناقاة في الانتاج نظر لانا اذا اعتبرنا في الكلية لزوم التالي للمقدم على
 جميع الأوضاع الممكنة فلا يخلو اما ان نعتبر لزومه لكل وضع من تلك الأوضاع اولا
 فنعتبر ان لم نعتبر لم ينتج الشكل الاول اصلا فضلا عن سائر الاشكال اما في ضروى اليجاب
 فلان المعلوم في الكبرى لزوم الاكبر للاوسط على جميع الأوضاع دون لزوم الاكبر لها
 لكن الاصغر من اوضاع الاوسط فجاز ان لا يلزمه الاكبر وكيف لا وهم صرحوا بان
 المقدم في الكلية مستقل باقتضاء التالي بحيث لا يكون لشي من اوضاعه دخل في اقتضائه
 فلا يكون للاصغر دخل في اقتضاء التالي فلا يكون ملزوما له واما في ضروى السلب
 فلان قضية الكبرى سلب اللزوم على جميع الأوضاع لاسلب اللزوم للاوضاع فجاز ان
 يكون لازما لبعض الأوضاع ويكون ذلك البعض هو الاصغر فان قلت الاكبر اذا
 كان لازما للاوسط اللازم للاصغر فلا بد ان يكون لازما له او الاصغر اذا كان ملزوما
 للاوسط الملزوم للاكبر وجب ان يكون ملزوما له فتقول ان عتبت بلزوم الاكبر
 للاوسط متناع انتكاه عنه في الجملة فلا يصلح لكبروية الشكل الاول وان عتبت به
 امتناع انتكاه عنه كلفته معنى اللزوم للكل فيعود الاشكال غيره: تدفع بتغير العبارات
 وان اعتبر لزوم لشي لسائر الاوضاع فتقبل الموجبة لكيفية بتوقف على اعتبار
 لزومات غير متعددة لاوضاع غير معدودة وانه متعسر او متعذر: اظنك بائتها واما لزوم
 التالي بافتقار الى كل من الأوضاع فان كان جريئا عاد الاشكال على الانتاج اذ غاية ما فيه

لزوم الاكبر للاصغر جزئياً وان كان كلياً عاد الكلام فيه فيوقف اعتبار لزوم كلي
على اعتبار لزومات كلية غير متناهية وانه محال وايضا المعبر في الجزئية حيث
ان كان اللزوم اوسله للتقدم ولبعض الاوضاع جاز اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة
الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالي للتقدم ويلزم شيئاً من الاوضاع وان كان
اللزوم اوسله للتقدم فقط اجتمع السالبة الجزئية والموجبة الكلية على الكذب حيث
يكون التالي لازماً للتقدم ولا يلزم بعض اوضاعه ونقول ايضاً لو انتج اللزومين
في الشكل الاول لزومية لا تبعا لزومية جزئية في الشكل الثالث بالعكس والحلف وعلى
الثالث شك وهو انه لو انتج التلزامين فيه لزومية لم تحقق الملازمة الجزئية بين كل
امر ين لامتلق لاحدهما بالآخر حتى الضدين والتقيضين بمثل الوسط مجموعهما
فيقال كما ثبت مجموعهما ثبت احدهما وكما ثبت مجموعهما ثبت الآخر فقد يكون اذا
ثبت احدهما ثبت الآخر فان قلت الملازمة الجزئية بين اي امرين كانا واجبة الصدق
لانه لو فرض احدهما مع الثاني او مع ملرومه زمه الثاني فيكون لازماً للاول على بعض
الاضاع فيصدق الملازمة الجزئية بينهما اجاب بانه لو كان كذلك لم تصدق
السالبة الكلية للزومية اصلاً للملازمة الجزئية بين مقدمها وتاليها مع انصر بمهم
بصدقها بل ولم يصدق الموجبة الكلية ايضاً للملازمة بين مقدمها وتقيض تاليها
الناقبة للروم الكلي والازام ملازمة التقيضين لشي واحد وانه محال اما على المذهب
المعتبر او نفرض الكلام في مقدم صادق (قوله وذكر الشيخ) فتبين ما تقدم ان
القياس المركب في الشكل الاول من الصغرى الاتقية والكبرى للزومية الموجبتين
يقيد وينتج موجبة اتفاقية لان وجود اللزوم مع شيء يوجب وجود اللازم معه قال
الشيخ الاولى انه لا يكون قياساً لانه غير مفيد اذا لا وسط الذي هو تالي الصغرى
الاتقية معلوم الوجود فيكون اكبر الذي هو لازمه معلوم الوجود ايضاً لان
العلم بوجود الملزوم يوجب العلم بوجود اللازم فلا يخفى وجوده مع الاصغر لان الامر
الثابت في الواقع ثابت مع كل موجود ومفروض وجوابه ان المطلوب ليس وجود
الاكبر في نفسه بل موافقته للاصغر فربما يكون خفية لابنته لها بعد العلم بملازمته
للاوسط وموافقته للاصغر وفي عبارة الكتاب مساهلة لان الضمير في قوله الا عند
العلم بموافقته للاوسط ان عاد الى الاصغر فقد بان بطلانه لان الاصغر لا يوافق الاوسط
بل الامر بالعكس وان عاد الى الاكبر فكذلك لان الكبرى لزومية لصك المراء عند
العلم بموافقة الاوسط اياه بطريق القلب وفي الجواب نظر لان القياس يشتمل على ثلاثة
امور احدها العلم بوجود الاوسط وثانيها ملازمة الاكبر للاوسط وثالثها مساعده
للاصغر والعلم بالنتيجة حاصل بدون الالتفات الى الامر الاخير الذي معه عين الصغرى فان
من علم وجود الاوسط وانه ملازم للاكبر علم بوجود الاكبر في الواقع فيعلم وجوده

وذكر الشيخ بان
لاولى عدم قياسية
تساوية الصغرى
ولزومية الكبرى
الموجبة في الاول لانه
حيث وجد الاكبر
وجود الاوسط فم
تخف وجوده مع الا
صغر وجوابه انه
قد لا يتنبه لموافقته
للاصغر الا عند العلم
بموافقته للاوسط
وذكر في لزومية
الكبرى السالبة ان
لنتيجة سلبية اللزوم
لانه لو لم يكن الاكبر
للاصغر لزوم الاوسط
ذا فرض معه الاصغر
بذا خلف وجوابه ان
ذلك يقتضي ان كل شيء
يتم شيئاً لم كل شيء
لزام صدق التالي
نفي صدق السالبة
لكلية مع انصر بمهم
صدقها متى

مع كل شيء فلو كان المركب من الاتفاقية والازومية قياسا كان لكل واحدة من
المقدمتين دخل في قاعدة العلم بالنتيجة لكن الصغرى لا تدخل لها في العلم بالنتيجة
وكذلك قد ظهر من اشتراطيجاب الزومية في النتيجة للسلب ان الصغرى الموجبة
الاتفاقية والكبرى السالبة الزومية لا يتبعان وزعم الشيخ انهما يتبعان سالية
لزومية اي ان الاكبر ليس بلازم للاصغر فانه لو لم يكن الاكبر الاكبر الاوسطا افرض
مع الاصغر فالاصغر يستلزم الاكبر على بعض الاوضاع وقد كانت الكبرى سالية
كلية لزومية هف وجوابه انه لو صح ما ذكره لوجب ان يكون كل شيء لازما لآخر
لازما لكل شيء لان كل شيء اذا فرض مع الملزوم استلزم اللازم وكل شيء اذا فرض
فهو على بعض الاوضاع ملزم لذلك اللازم او وجب ان يكون ما لم يلزم شيئا
لا يلزم اي شيء كان فانه لو لم يلزم شيئا ما كان لازما للشيء المعين اذا فرض مع الملزوم
ولو انتم صدق التالى بناء على الشكل الثالث المنقضى لللازمة بين اي امرين كما اوعى
انعكاس الموجبة الكلية الزومية لزومية فانه متى وجد احدهما مع الآخر وجد احدهما
فقد يكون اذا وجد احدهما وجد احدهما مع الآخر ويلزمه قد يكون اذا وجد احدهما
وجد الآخر فبهذا من عدم صدق السالبة الكلية الزومية مع انه صرحوا بصحتها
ومناط الشبهة هناك امر ان احدهما تفسير الموجبة الكلية يلزم التالى على جميع
الايضااح الممكنة الاجتماع فاننا اذا قلنا متى صدق المجموع صدق هذا الجزء وهى صدق
المجموع صدق الجزء الاخر فعلى بعض الاوضاع وهو صدق المجموع قد يكون اذا
صدق هذا الجزء صدق الجزء الاخر لكن من الجائز ان يكون المجموع منافيا للجزء كما اذا
كان مجموع الضدين او النقيضين فالجزئية اللازمة ابست مما يقع عليها التعارف
فلا يتبع القياس وكذلك اذا قلنا متى تحقق المجموع تحقق الجزء فعلى بعض الاوضاع
وهو تحقق المجموع قد يكون اذا تحقق الجزء تحقق المجموع وهى ليست جزئية
متعارف عليها بل هو منافاة المجموع فاذا لم يستطيعوا منع استلزام المجموع
الجزء متعارف اثاره انتاج الشكل الثالث والانعكاس واخرى صدق السالبة الكلية
وليس هناك ما يحسم مادة الشبهة الا ذلك المنع المنع على ما قد سمعته وتاثيرهما
تفسير الموجبة الجزئية فان معناها اما لزوم التالى للتقدم على بعض الاوضاع الممكنة
الاجتماع اولزوم التالى للتقدم مع بعض الاوضاع فان كان الاول انقلب الجزئية
كلية لانه لما لم يكن للوضع دخل في الزوم كان المقدم مستلزما ما يقتضاه
التالى فيستلزمه كليا وان كان الثانى كان بين كل امرين ملازمة جزئية لان كلامهما
اذا فرض مع الآخر ملزوم له وحيث لم بقدروا على حلها اختاروا الثانى وقطعوا
باللزوم الجزئى بين كل امرين ثم ان اورد عليهم انه اذا كان احدهما حقا دائما
والاخر باطلا دائما واستثنى وجود الحق دائما يلزم وجود الباطل فى الجملة او استثنى

القسم الثاني ان يكون الأوسط جزءاً غير تام من كل واحد منهما واقسامه أربعة لأن الأوسط إما ان يكون جزءاً مقدماً او التاليين او جزءاً من الصغرى وتالي الكبرى او بالعكس وبتعدد الاشكال الاربع في كل قسم من الطرفين المتشاركين والنتيجة في الكل متصلة مقدماً متصلة مركبة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليها متصلة ٣٠٢ مركبة من الطرفين الغير المتشاركين

نقيض الباطل يلزم ارتفاع الحق نمووا انتاج الجزئية الزومية في القياس الاستثنائي واعلم ان كل هذا الخط اما وقع من عدم تحقيق المحصورات الشرطية فمليك بانضاء مطالبا الاختكار في معانيها ورحى ثبال الانظار الى مراعيها تلك تنفع صدى او تجد على النار هدى (قوله القسم الثاني ان يكون) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة من القياس المركب من متصلتين ما يكون الاوسط فيه جزءاً غير تام من كل واحدة من المقدمتين واقسامه اربعة اذا اشتراك فيه اما بين المقدمتين او بين التاليين او بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى او بالعكس والاشكال الاربع بتعدد في كل قسم منها ومع ذلك اما ان يشتمل المتشاركين على شرائط انتاج او لا وكيف كان فجميع الاقسام نتيجة عامة وهي متصلة جزئية مركبة من متصلتين احديهما متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وهي الاصغر لانها مقدم النتيجة وتأتيها متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المتشاركين من الكبرى ومن نتيجة التأليف وهي الاكبر لانها تالي النتيجة فان القياس في جميع الاقسام يشتمل على ثلثة امور الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى والطرف الغير المتشارك من الكبرى والطرفان المتشاركين وهما اما مقدما او تاليان او مقدم وتالي فيؤخذ من الطرفين المتشاركين نتيجة وهي نتيجة التأليف سواء اشتمل على شرائط انتاج او لا ويضم مع الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ليحصل الاصغر والى الطرف الغير المتشارك من الكبرى ليحصل الاكبر واتصاله بالاصغر هو النتيجة في كل الاقسام لكن اعتبر ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في الاصغر والاكبر كوضعهما في القياس حتى لو كان الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى مقدما فيها فيوضع في الاصغر مقدما وان كان تاليا فتاليا وكذلك الطرفين الغير المتشاركين من الكبرى ولما اختلف بيان انتاج في النوعين اعني ما شتمل اشتراكا فيه على تأليف منتج وما لا يشتمل عليه استدعى النظر تفصيلا فلهما اشتمل المتشاركين في كل شكل في كل قسم على شرائط انتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة انتاج القياس النتيجة المذكورة بشرط ان يكون المقدمة المشاركة التالى موجبة فان كانت المشاركة بين المقدمتين انتاج القياس مطلقا سواء كانت المقدمتان

من الكبرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين ويوضع الطرفان الغير المتشارك في النتيجة كوضعهما في القياس ان مقدما في الصغرى فغدا في الاصغر وان تاليا فتاليا وكذلك الاخر ومهما اشتمل المتشاركين في كل شكل من كل قسم على تأليف منتج فيه انتاج القياس بشرط ايجاب المقدمة المشاركة التالى والبيان من الثالث والاوسط ملازمة كل واحد من المتشاركين للآخر مثله في القسم الاول قد يكون اذا كان كل (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل (با فوز) منتج قد يكون اذا كان كل (ج افده) فقد يكون اذا كان كل

(جا فوز) بيانه ان بتقدير صدق الملازمين يصدق كلما كان كل (جب) فكل (جا) وانه (موجبين) منتج مع الصغرى الاصغر من الثالث ويصدق ويصدق كلما كان كل (با) فكل (جا) وانه منتج مع الكبرى الاكبر من الثالث ومجموعهما منتج المطلوب من الثالث مثله من القسم الثاني قد يكون اذا كان (ده) فكل (جب) وقد يكون اذا كان كل (وز) وكل (با) منتج قد يكون اذا كان (ده) فكل (جا) ؟

٢ فقد يكون اذا كان (وز) فكل (جا) لانه بتقدير صدقهما يصدق كما كان كل (جب) وكل (جا) والانه يتبع مع الصغرى الاصغر من الاول ويصدق ايضا كما كان كل (ما) وكل (جا) والانه يتبع مع الكبرى الاكبر من الاول ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث مثله في القسم الثالث قد يكون اذا كان كل (جب فده) كان (وز) وكل (ب ا) ينتج قديكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (جاوزه) فقد يكون اذا كان (ون) فكل (جا) مثله في القسم الرابع قد يكون اذا كان (ده) وكل (جب) وقد يكون اذا كان كل (ب افوز) فقد ينتج قديكون اذا كان قديكون (ده) وكل (ج ا) فقد يكون اذا كان كل (جا فوز) يانهما يقرب بما من

ميت

موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين التاليفين لم يكن بد من ان يكون القدمتان موجبتين وحيث ان القياس كانا موجبتين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين مقدم احدهما وتالي الاخرى فالمشاركة التلي يكون موجبة اماكلية او جزئية وهي ينتج مع الاقسام الاربعة المقدمة الاخرى ولزوم النتيجة في جميع هذه الاقسام بيان عام من الشكل الثالث والاولى ملازمة كل واحد من المتشاركين للآخر فيقال ان الملازمة المساوية بين المتشاركين تستلزم الاصغر والملازمة المساوية تستلزم الاكبر ينتج من الشكل الثالث ان الاصغر يستلزم الاكبر استلزاما جزئيا وهي النتيجة المذكورة لكن بيان صفراء وكبراء انتهى استلزام الملازمة المساوية للاصغر والاكبر يختلف بحسب الاقسام الاربعة فلا بد من التفصيل وبيانها في كل قسم قسم اما البيان في القسم الاول وهو ما يكون المشاركة فيه بين المقدمتين فبان نقول على تقدير الملازمة المساوية بين المتشاركين كلا صدق في الجزء المتشارك من الصغرى صدق في الجزء المتشارك من الصغرى والجزء المتشارك من الكبرى وكلما صدق في الجزء ان المتشاركان صدق نتيجة التاليف لانا فرضنا اشتدلهما على شرائط الاتاج فكلما صدق في الجزء المتشارك من الصغرى صدق نتيجة التاليف فجملة صغرى لصغرى القياس القائلة ~~كلما كان~~ اوليس البتة اذا كان او قد يكون او قد لا يكون اذا كان الجزء المتشارك من الصغرى يصدق في الجزء الغير المتشارك منها لنتج من الشكل الثالث الاصغر على تقدير الملازمة المساوية والبيان لا يختلف بخلاف صغرى القياس لان الوجبة الكلية الصغرى في الشكل الثالث تتج مع المفصولات الاربع وكذلك على تقدير الملازمة المساوية لكلا صدق الجزء المتشارك من الكبرى صدق الجزء المتشاركان وكلما صدق بصدق نتيجة التاليف فكلما صدق الجزء المتشارك من الكبرى صدق نتيجة التاليف فجملة صغرى لكبرى القياس القائلة اذا كان الجزء المتشارك من الكبرى صدق الجزء الغير المتشارك باحد الاسوار ينتج الاكبر على تقدير الملازمة المساوية وهما ينتجان من الثالث النتيجة المطلوبة الجزئية مثله قديكون اذا كان كل (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل (ب افوز) ينتج قديكون اذا كان قديكون اذا كان كل (ج افده) قديكون اذا كان كل (ج افوز) ادعى تقدير الملازمين اى الملازمة المساوية بين كل (جب) وكل (ب ا) يصدق كل كان كل (جب) فكل (جب) وكل (ب ا) وكل كان كذلك فكل (ج ا) فكلما كان كل (جب) فكل (ج ا) وصغرى القياس قديكون اذا كان كل (ج ب فده) ينتجان من الثالث على تقدير الملازمة المساوية قديكون اذا كان كل (ج افده) وهو الاصغر وكذا يصدق كما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) بذلك البيان بعينه ينتج مع كبرى القياس على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل (ج افوز) وهو

تحقق الطرف الآخر وهو المطلوب مثله في القسم الاول قد يكون اذا كان كل
 (ج ب فده) وكلا كل (اب فوز) فلي تقدر ملازمة كل (اب) لكل (ج ب)
 يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (اب) وكلا كان كل (ج ب) فكل (ج ب)
 وكل (اب) وكلا كان كل (ج ب) وكل (اب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 وهو الاصغر وايضا نضم قولنا كلما كان كل (ج ب) فكل (اب) الى الكبرى
 ليتيم كلما كان كل (ج ب فوز) فكل (ج ب فوز) فكل (ج ب فوز) فكل (ج ب فوز)
 اذا كان كل (ج فوز) وهو الاكبر ومنها تحصل النتيجة وفي القسم الثاني قد يكون
 اذا كان (ده) فكل (ج ب) وكلا كان (وز) فكل (اب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 (وز) لكل (ج ب) يصدق كلما كان كل (ج ب فوز) فكل (ج ب فوز) فكل (ج ب فوز) فكل (ج ب فوز)
 كل (ج ب) فكل (اب) وكل (اب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 لصغرى القياس فيلزم قد يكون اذا كان (ده) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 ايضا كبرى لللازمة المقدرة ليصدق قد يكون اذا كان (وز) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 الاكبر وعلى هذا القياس وفي الكفاية بهذا الطريق نظر لان طرف النتيجة
 الحاصل باعتبار المقدمة الكلية جزئى في جميع الصور وان كانت مشاركة التالى
 لاستنتاجه من الشكل الاول بخلاف الطريق الاول فانها ان كانت مشاركة التالى
 كان الطرف الحاصل منها كليا فاستنتج منه عن الشكل الاول (قوله) ويجب ان يعلم
 اشارة الى قواعد نافعة في البحوث الآتية منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية في قوة
 كليته اى متى صدقت المتصلة الكلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى اما اذا
 كانت موجبة فلان المتدم الكلى ملزوم للجزئى والجزئى ملزوم للتالى فالتقدم الكلى
 ملزوم له واما اذا كانت سالبة فلان الجزئى اعم من الكلى واذا لم يستلزم الاعم شيئا
 اصلا لم يستلزمه الاخص اصلا فانه لو استلزمه جزئيا لاستلزمه الاعم جزئيا وقد
 فرضنا هنا سالبة كلية هدف ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية في قوة كليته اى متى
 صدقت السالبة الكلية وتالياها جزئى صدقت وتالياها كلى لان العام اذا لم يلزم الشيء
 اصلا لم يلزمه الخاص اصلا فانه لو لم يلزمه الخاص في الجملة لم يلزمه العام في الجملة ومنها
 ان كلية تالى الموجبة الكلية في قوة جزئيه لان الجزئى لازم للكلى ولازم اللازم لازم
 ولا فائدة لعقد الكلية في هاتين القوتين لهما فكلها في الجزئية ايضا ومنها ان كلية مقدم
 الجزئية في قوة جزئيه اما في الموجبة فلان الخاص اذا استلزم شيئا جزئيا استلزمه
 العام كذلك فانه لو لم يستلزمه العام اصلا لم يستلزمه الخاص كذلك واما في السالبة
 فلان الخاص اذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام كذلك فانه لو استلزمه العام
 كليا لم يلزمه الخاص كذلك او يمكن البيان فهما بالشكل التالى الاوسط المقدم

ويجب ان يعلم ان
 جزئيه مقدم الكلية
 في قوة كليته وجزئية
 تالى السالبة الكلية
 في قوة كليته وكلية
 تالى الموجبة الكلية
 في قوة جزئيه وكلية
 مقدم الجزئية في قوة
 جزئيه وكلية تالى
 الموجبة الجزئية في قوة
 جزئيه وجزئية تالى
 السالبة الجزئية في قوة
 كليته من

وأن لم يشتمل المتشاركان على تأليف منتج في شكل مانع رعاية القوى المذكورة وجب في القسم الأول كون أحدهما بعينه أو كليته مع نتيجة ٣٠٧ * التأليف بينهما أو مع كلية عكسها منتجا لمقدم متصلة كلية وفي القسم الثاني

الكلية ومنها أن كلية نال الموجبة الجزئية في قوة جزئيته وقد ظهر بياحه ومنها أن جزئية نال السالبة الجزئية في قوة كليته لأن الأعم إذا لم يكن لازما في الجملة لم يلزم الاخص كذلك (قوله وان لم يشتمل) لما فرغ من شرط النوع الأول وتساويه شرع في النوع الثاني وهو ما لا يشتمل المتشاركان فيه على تأليف منتج لانقضاء شرط من شروط الانساج فبعد رعاية القوى المذكورة أي القواعد الست حسب ما قال في قوة كذا وقوة كذا يشترط في القسم الأول أمر أن أحدهما أن يكون إحدى المتصلتين كلية وثانيهما أنه إذا اخذ أحد المتشاركين بنفسه أو بكليته بأي فرض كليته أن لم يكن كلياً واخذ نتيجة التأليف بين المتشاركين أي بقدر انهما منتجان وأن لم يكونا على تأليف منتج فتؤخذ نتيجتهما أو اخذ عكس تلك النتيجة كلياً أي فرض عكسها كلياً وأن لم ينكس بنفسها كلياً كان اخذ المتشاركين بنفسه أو بكليته المروضة مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم المتصلة الكلية وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله منتجا لمقدم متصلة كلية اشار بالشرط الأول وأما القسم الثاني فلا يحلوا ما أن يكون المتصلتان فيه متفتحتين في الكيف أو مختلفتين فإن كانتا متفتحتين فشرطه كون نتيجة التأليف مع نال إحدى المتصلتين أي مع أحد المتشاركين إذا لنا ركة هنا في التالي منتجة للمشارك الآخر وأن كانتا مختلفتين فشرطه أن تكون نتيجة التأليف مع أحد طرفي الموجبة منتجا لتالي السالبة في القسم الأول شرط على التعيين وفي ثاني القسم الثاني شرط آخر على التعيين وفي القسمين الأخيرين يجب أحد الشرطين لأعلى التعيين أما استنتاج مقدم المتصلة متصلة كلية من أحد المتشاركين بعينه أو بكليته مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها كافي القسم الأول وأما استنتاج نال السالبة من نتيجة التأليف مع اخذ طرفي الموجبة كافي ثاني الثاني والبيان في الكل من الشكل الثالث الألفا يستثنى بعد ولما كان اخذ الأوسط مختلفا في الأقسام اثير اليه على سبيل التفصيل فالأوسط في القسم الأول ملازمة نتيجة التأليف للنتيج من المتشاركين أي للمشارك الذي كان بعينه أو بكليته مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها منتجا لمقدم المتصلة الكلية فعلى تقدير الملازمة المعطاة كلما تحقق المشارك المنتج تحقق نتيجة التأليف وكلما تحققت أو ليس البتة إذا تحقق للمشارك تحقق الطرف الغير لمشارك من الكلية فقديكو أو قد لا يكون إذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو أحد طرفي النتيجة أما المقدمة الأولى فلا نهسا عين التقدير وإما الثانية فلا نه كما تحقق للمشارك تحقق المشارك ونتيجة التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكلية لانا فرضنا أن المشارك

ببكون نتيجة التأليف مع نال إحدى المتصلتين المتوافقتين في الكيف منتجة لتالي الأخرى أو كونها مع إحدى طرفي موجبة منتجة لتالي سالبة وفي القسم الثالث والرابع يجب أما استنتاج مقدم كافي القسم الأول وأما استنتاج الثاني كافي القسم الثاني من القسم الثاني والبرهان في الكل من الثالث الألفا نستثنى بعد والأوسط في القسم الأول ملازمة نتيجة التأليف للنتيج من المتشاركين مثاله كما كان لاشي من (ج ب فده) وقد يكون إذا كان كل (ب افوز) ينتج قد يكون إذا كان قد يكون إذا كان لاشي من (ج افده) فقد يكون إذا كان لاشي من (ج افوز) بياحه أن يتسدير ملازمة لاشي من (ج ا) لكل (ب ا) يكون كل (ب ا) مستلزما

للاشي من (ج ا) و (لد) أيضا بواسطة لاشي من (ج ب) المستلزم ياوذلك ينتج الاصف من الثالث ويكون أيضا مستلزما لالاشي من (ج ا) كلياً (ولوز) جزئياً وذلك ينتج الأكبر من الثالث ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث يعني

مع نتيجة التأليف منتج لمقدم الكلية وكلما تحقق المشارك تحقق مقدم الكلية وكلما تحقق أوليس البينة إذا تحقق مقدم الكلية تحقق تأليها وهو الطرف الغير المشارك منها لان المشاركة بين المقدمين وكلما تحقق أوليس البينة إذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وكذلك كلما تحقق المشارك تحقق نتيجة التأليف وإذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من المقدمة الاخرى باحد الاسوار ففديكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الاخرى وهو الطرف الآخر من النتيجة مثله كما كان لاشئ من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل (ب ا فوز) انجح فديكون اذا كان فديكون اذا كان لاشئ من (ج ا فده) فقد يكون اذا كان لاشئ من (ج ا فوز) فالمتشاركان وهما لاشئ من (ج ب) وكل (ب ا) ليسا متضمنين على شرائط الانتاج لسلبة صفري الاول واحدى المتصلتين منها وكلية احدى المتساركن بعينه وهو كل (ب ا) مع نتيجة التأليف اعني لاشئ من (ج ا) منتج لاشئ من (ج ب) وهو مقدم للتصلة الكلية وهذا يظهر الانتاج لان تقدير ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل (ب ا) يستلزم الاصغر والاكبر اما استلزامه للاصغر فلان كل (ب ا) مستلزم لاشئ من (ج ا) لانه عين ذلك التقدير ومستلزم ايضا (ب ا) اذ في ذلك التقدير كلما صدق كل (ب ا) صدق لاشئ من (ج ا) وكل (ب ا) وكلما صدقا صدق لاشئ من (ج ب) وكلما صدق كل (ب ا) فلا شئ من (ج ب) ففضحه الى الصفري لينجح كما كان كل (ب ا فده) و اذا صدق كما كان كل (ب ا) فلا شئ من (ج ا) وكلما كان كل (ب ا فده) انجح من الشكل الثالث فديكون اذا كان لاشئ من (ج ا فده) وهو الاصغر وايضا كل (ب ا) مستلزم لاشئ من (ج ا) كليا ولو (ز) جزئيا لانه عين الكبرى ينتج من الثالث فديكون اذا كان لاشئ من (ج ا) (فوز) وهو الاكبر ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث هذا اذا كان احدى المتساركن بعينه مع نتيجة التأليف منها لمقدم الكلية واما اذا كان المتشارك بكليته مع نتيجة التأليف منتجا فالأوسط بعينه ذلك والبيان لا يختلف الا انه لا بد من رعاية قوة من القوى المذكورة فان استلزام المشارك الجزئي لنتيجة التأليف في قوة استلزام المشارك الكلي لها واما اذا كان احدى المتساركن مع عكس نتيجة التأليف الكلي منتجا فالأوسط ملازمة عكس نتيجة التأليف الكلي للمشارك المنتج فعلى تقديرها يصدق طرفا النتيجة اما احدى طرفيها فلا لانه على ذلك التقدير المشارك مستلزم للعكس الكلي فهو مستلزم للمشارك والعكس الكلي وهما يستلزمان مقدم الكلية فالمتشارك مستلزم لمقدم الكلية وهو مستلزم أوليس مستلزم للطرف الغير المشارك منها فالمتشارك مستلزم للطرف الغير المتشارك من الكلية او ليس بمجعله كبرى لقولنا المتشارك ملازم لنتيجة التأليف لان

والأوسط في القسم الثاني أما في الموجبين فسبب ملازمة المنج من المنسأ ركن لنتج التأليف مثاله قد يكون إذا كان (د) فلا شيء من (ج ب) ٣٠٩ وقد يكون إذا كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قد يكون

إذا كان ليس كلا كان
(د) فلا شيء من
(ج ا) فليس كلا كان
(وز) فلا شيء من
(ج ا) بيانه أن بتقدير
أن يكون ليس البتة
إذا كان لا شيء من
(ج ا) فلا شيء من
(ج ب) يلزم الأصغر
لا تخرج ذلك التقدير
مع الصغرى إياه
من الثاني وذلك التقدير
كبرى ويلزم الأكبر
أيضاً لا تخرج لازم ذلك
التقدير وهو قولنا
ليس البتة إذا كان لا شيء
من (ج ا) فكل (ب ا)
مع الكبرى إياه من الثاني
وذلك اللازم كبرى
وأما في السالبيين
فخلازمة المنج
من المشاركين لنتيجة
التأليف مثاله ما سبق
الآن المتقدمين سالبان
والنتيجة تلك بينهما
بيانه أن بتقدير ملازمة
كل (ب ا) فلا شيء من
(ج ا) يلزم الأصغر
لاستلزامه مقدمهما حيث
تألى الصغرى بواسطة
القياس المنج له وإنتاج

التقدير أنه ملزوم لعكسها الكلي والنتيجة عكسها فقد يكون أوقد لا يكون إذا
وجد نتيجة التأليف وجد الطرف الغير المشترك من الكلية وأما الطرف الآخر فلان
قولنا المشترك ملزوم لنتيجة التأليف مع المقدمة الأخرى منج له من الثالث وان جعلنا
الأوسط في هذا القسم ملازمة نتيجة التأليف للمشارك المنج كما أخذه المصنف لم يتم
البين فكل ما ليس بمستقيم على الإطلاق (قوله والأوسط) المقدمتان في القسم
الثاني أما أن تكونا متوافقتين في الكيف أو مختلفتين فإن كانتا متوافقتين فاما موجبين
أو سالبين فإن كانتا موجبين فالأوسط سلب ملازمة غير المنج من المشاركين
لنتيجة التأليف لاستلزامه طرفي النتيجة أما أحدهما فلان ذلك التقدير وهو ليس البتة
إذا تحقق نتيجة التأليف تحقق غير المنج إذا جعلناه كبرى لأحدى المقدمتين الثالثة
كان أوقد يكون إذا كان الطرف الغير المشترك تحقق غير المنج من الشكل الثاني
ليس البتة أوقد لا يكون إذا تحقق الطرف الغير المشترك تحقق نتيجة التأليف وأما
الطرف الآخر فلان نتيجة التأليف إذا لم تستلزم غير المنج أصلاً وجب أن لا تستلزم
المنج أصلاً فإنها لو استلزمت المنج جزئياً فقد يكون إذا تحقق نتيجة التأليف تحقق
نتيجة التأليف والمنج وكل محققا تحقق غير المنج لأننا فرضنا أن أحد المشاركين مع
نتيجة التأليف منتج للمشارك الآخر فتكون نتيجة التأليف مستلزومة لغير المنج جزئياً
والتقدير أنها لا تستلزمه أصلاً هـ وإذا صدق ليس البتة إذا تحقق نتيجة التأليف
تحقق المنج ضمنها مع المقدمة الأخرى الثالثة كل كان أوقد يكون إذا كان الطرف
الغير المشترك تحقق المنج منتج ليس البتة أوقد لا يكون إذا كان الطرف الغير المشترك
تحقق نتيجة التأليف مثله قد يكون إذا كان (د) فلا شيء من (ج ب) وقد يكون
إذا كان (وز) فكل (ب ا) فقد يكون إذا كان ليس كلا كان (د) فلا شيء من
(ج ا) فليس كلا كان (وز) فلا شيء من (ج ا) لانه على تقدير ليس البتة إذا كان لا شيء من
(ج ا) فلا شيء من (ج ب) يلزم الأصغر والأكبر أما لزوم الأصغر فلا تخرج ذلك
التقدير مع الصغرى إياه من الشكل الثاني هكذا قد يكون إذا كان (د) فلا شيء
من (ج ب) وليس البتة إذا كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ب) فقد
لا يكون إذا كان (د) فلا شيء من (ج ا) فهو الأصغر وأما لزوم الأكبر فلان
لذلك التقدير لازماً وهو قولنا ليس البتة إذا كان لا شيء من (ج ا) فكل (ب ا)
فانه لو لم يصدق على ذلك التقدير لصدق تقيضه وهو قد يكون إذا كان لا شيء من
(ج ا) فكل (ب ا) فقد يكون إذا كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ا) وكل
(ب ا) وكل كان كذلك فلا شيء من (ج ب) فقد يكون إذا كان لا شيء من (ج ا) فلا
شيء من (ج ب) والمقدر خلافه هـ وإذا صدق قولنا ليس البتة إذا كان لا شيء

استلزامه إياه مع الصغرى الأصغر من الثاني والصغرى صغرى وتلزم الأكبر أيضاً لا تخرج ذلك التقدير مع الكبرى
إياه ومن الثاني والكبرى صغرى وأما في المختلفتين فلازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف مثاله ما سبق الآن لصغرى ٢

سألية جزئية والجهة
تلك بعينها إلا
أن الأصغر سالب
والأكبر موجب بيانه
أن بتقدير ملازمة
(و ز) لاشئ من
(ج ا) يلزم الأصغر
لأن مقدمها بواسطة
استلزام القياس المنهج
لتالي الصغرى يستلزم
تالي الصغرى وانهمع
الصغرى ينتج الأصغر
من الثاني والصغرى
صغرى ويلزم الأكبر
ايضا لانه عكس ذلك
التقدير من

من (ج ا) فكل (ب ا) نجمله كبرى لكبرى القياس ليتيج ليس كما كان (و ز) فلا
شئ من (ج ا) وهو الأكبر وقد وقع في المتن بدل غير ليس المنهج المنهج من المتشاركين
وهو سهو وان كانت المقدمتان سالبتين فالأوسط ملازمة المنهج من المتشاركين
لنتيجة التأليف لصدق طرفي النتيجة ح اما احدهما فلا يستلزم نتيجة التأليف نتيجة
التأليف والمنهج واستلزامهما غير المنهج فيكون نتيجة التأليف مستلزما لغير المنهج
واحدى المقدمتين ان الطرف الغير المشترك ليس يستلزم الغير المنهج فصلها صغرى
وتلك القضية اللازمة كبرى ليتيج من الشكل الثاني ان الطرف الغير المشترك ليس
يستلزم نتيجة التأليف واما الآخر فلان ذلك التقدير اذا جعلناه كبرى للمقدمة القائلة
الطرف الغير المشترك لا يستلزم المنهج المنهج من الثاني ان الطرف الغير المشترك
لا يستلزم نتيجة التأليف مثاله ما سبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة هي بعينها
موجبة بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ب ا) لاشئ من (ج ا) يلزم الأصغر لاستلزام
مقدم تلك الملازمة وهو لاشئ من (ج ا) تالي الصغرى وهو لاشئ من (ج ب)
بواسطة القياس المنهج له فانه يصدق على ذلك التقدير كما كان لاشئ من (ج ا)
فكل (ب ا) فلا شئ من (ج ا) وكما كان كذلك فلا شئ من (ج ب) فكلما كان
لا شئ من (ج ا) فلا شئ من (ج ب) فاذا جعلناه هذا الاستلزام كبرى لصغرى
القياس هكذا ليس كما كان (د ه) فلا شئ من (ج ب) وكما كان لاشئ من (ج ا)
فلا شئ من (ج ب) اتيج من الثاني ليس كما كان (د ه) فلا شئ من (ج ا) وهو
الأصغر ويلزم الأكبر ايضا لانا اذا جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كما كان
(و ز) فكل (ب ا) وكما كان لاشئ من (ج ا) فكل (ب ا) اتيج ليس كما كان
(و ز) فلا شئ من (ج ا) وهو الأكبر وان كانت المقدمتان محطتين من الإيجاب
والسلب فالأوسط ملازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف لانه يصدق طرفا النتيجة
اما احدهما فلان نتيجة التأليف ملزومة لتالي السالبة لانها ملزومة لمقدم الموجبة
وقد اشترط ان يكون أحد طرفي الموجبة مع نتيجة التأليف منها تالي السالبة فان كان
الطرف المنهج له من الموجبة هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف فتحقق
نتيجة التأليف ومقدم الموجبة وكما تحقق تحقق تالي السالبة فكلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق تالي السالبة وان كان الطرف المنهج هو الثاني فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق مقدم الموجبة فكلما تحقق مقدم الموجبة تحقق تاليها فكلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق تالي الموجبة فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالي السالبة بواسطة القياس
المذكور وح يجب اشتراط امر آخر وهو كون الموجبة كلية بخلاف ما اذا كان الطرف
المنهج مقدم الموجبة واذا ثبت استلزام نتيجة التأليف لتالي السالبة نجمله كبرى لصغرى
السالبة ليتيج من الثاني ان الطرف الغير المشترك لا يستلزم نتيجة التأليف واما الآخر

٢ (جب فده) وليس
 كما كان (وز) فبعض
 (ب) يتبع قديكون
 اذا كان كما كان كل
 (ج افده) فليس كما
 كان (وز) فكل (ج ا)
 بيانه ان بتقدير ملازمة
 كل (ج ب) لكل
 (ج ا) يلزم الاصغر
 لاستلزام مقدمه
 حيث تقدم الصغرى
 المستلزم تاليه ويلزم
 الاكبر ايضا لان تاليه
 حيث يستلزم تالي
 الكبرى وذلك يتبع
 مع الكبرى اياه من
 الثانى والكبرى صغرى
 من

او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك من الكبرى تحقق نتيجة التأليف مناه كما
 كان لاشئ من (جب فده) وقديكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) يتبع قديكون
 اذا كان قد يكون اذا كان لاشئ من (ج افده) فقديكون اذا كان (وز) فلاشئ من
 (ج ا) لانه بتقدير ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل (ب ا) يلزم الاصغر لان كل (ب ا)
 ح يستلزم مقدم الاصغر وهو لاشئ من (ج ا) فانه عين التقدير ويستلزم تاليه وهو (ده)
 لصدق القياس المنتهج لمقدم الصغرى فانه يصدق كما كان (ب ا) او كل (ب ا) (ولاشئ من
 (ج ا) وكل (ب ا) وهما يتجهن لاشئ من (ج ب) وهو مقدم الصغرى المستلزم
 لتاليها وهو (ده) واذا استلزم كل (ب ا) لاشئ من (ج ا) (وهو) فقديكون اذا
 كان لاشئ من (ج افده) وهو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جملنا الكبرى القياس
 صغرى وذلك التقدير كبرى اتبع قديكون اذا كان (وز) فلاشئ من (ج ا) وهو
 الاكبر وان كانت الكبرى سالبة فالوسط ملازمة المنهج من المتشاركين لنتيجة التأليف
 لان نتيجة التأليف ح تستلزم مقدم الصغرى لمساعدت غير مرة ومقدم الصغرى
 يستلزم تاليها وهو الطرف الغير المشترك منها اولا فنتيجة التأليف تستلزم الضرف
 الغير المشترك من الصغرى اولا وهو الاصغر واذا جملنا الكبرى وهى ليس البتة
 او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشترك منها تحقق المنهج صغرى وذلك التقدير
 كبرى اتبع الاكبر مناه ماسبق ان ان الكبرى سالبة والنتيجة قديكون اذا كان كما
 كان لاشئ من (ج افده) فليس كما كان (وز) فلاشئ من (ج ا) اذ بتقدير
 ملازمة كل (ب ا) للاشئ من (ج ا) يكون لاشئ من (ج ا) مستلزما لمقدم الصغرى
 وهو مستلزم لتاليها (ده) فيكون لاشئ من (ج ا) مستلزما (لده) وهو
 الاصغر وذلك التقدير يتبع مع الكبرى الاكبر من الشكل الثانى اذا جعلنا الكبرى
 صغرى القسم الثانى ان يستلزم تالى الكبرى السالبة والالوسط ملازمة المنهج
 من المتشاركين لنتيجة التأليف فعلى هذا التقدير تكون نتيجة التأليف ملزومة للمنهج
 والمنهج ملزوما للطرف الغير المشترك منها وهو الاصغر وكذلك نتيجة التأليف ملزومة للمشارك
 الاخر وهو تالى الكبرى والطرف الغير المشترك منها ليس ملزوم لتاليها يتجهن
 من الثانى الاكبر مناه كما كان كل (ج ب فده) وليس كما كان (وز) فبعض (ب ا)
 يتبع قديكون اذا كان كما كان كل (ج افده) فليس كما كان (وز) فكل (ج ا)
 بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ج ب) لكل (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمه اى مقدم
 الاصغر وهو كل (ج ا) على ذلك التقدير مقدم الصغرى وهو كل (ج ب) المستلزم
 لتاليها وهو (ده) فيكون كل (ج ا) ملزوما (لده) ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه اى
 تالى الاكبر وهو كل (ج ا) يستلزم تالى الكبرى اذ كما تحقق كل (ج ا) تحت كل (ج ا)

وكل (ج ب) وكلما تحقق تحقق بعض (اب) وكلما تحقق كل (ج ا) تحقق بعض (ب ا)
 فعمله كبرى الكبرى القياس هكذا ليس كما كان (وز) فبعض (اب) وكلما كان كل (ج ا)
 فبعض (اب) ينتج من الثاني ليس كلما كان (وز) فكل (ج ا) (قوله وحكم القسم الرابع)
 حكم القسم الرابع حكم القسم الثالث في السرائط وانتاج المتصلة الجبرية و بيان
 الانتاج اذا كانت المقدمتان موجبتين كائيتي وكان نالي الصغرى بعينه او بكتبه مع
 نتيجة التأليف او عكسها كلما منها مقدم الكبرى فانه ينتج الموجبة الكلية من الشكل
 الاول والاولى ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الصغرى فعلى هذا التقدير كما تحقق مقدم
 الصغرى تحقق نايها او نتيجة التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكبرى لان المفروض
 كذلك فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق مقدم الكبرى وكلما تحقق مقدم الكبرى تحقق
 نايها وهو الطرف الغير المشترك منها فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق الطرف الغير
 المشترك من الكبرى فعملها كبرى لللازمة المقدرة لنتيج من الثالث فديكون
 اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشترك من الكبرى وهو الاكبر وكلما صدق
 التقدير المذكور صدق الاصغر لانه عين التقدير وكلما صدق الاصغر صدق الاكبر
 وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاكبر والتقدير المذكور هو الاصغر فكلما صدق
 الاصغر صدق الاكبر وهو المطلوب مثاله كلما كان (ده) فكل (ج ب) وكلما كان
 بعض (ب ا) (فوز) ينتج كما كان (ده) فكل (ج ا) فقد يكون اذا كان كل (ج ا)
 (فوز) اذ بتقدير ملازمة كل (ج ا) (لده) يصدق كلما كان (ده) فكل (ج ا) وهو
 المنصر وقد قلنا في الصغرى بان (ده) يستلزم كل (ج ب) وكلما كان (ده) فكل (ج ب)
 وكل (ج ا) وكلما كان كذلك فبعض (ب ا) وكلما كان (ده) فبعض (ب ا) فنعهد الى
 الكبرى لنتيج من الاول كلما كان (ده) (فوز) فبعضه كبرى والملازمة للمعطة
 صغرى لنتيج من الثالث فديكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) وهو الاكبر وهذا
 ما وعد ذكره حيث قال افما نستنتيه بعد فان قلت نتيجة التأليف في هذا المثال بعض
 (ج ا) لان احدهما مشتركين جزئي فكيف جعله كلما فتقول احدهما مشتركين وان كان
 جزئيا لكنه في قوة الكل لانه مقدم متصلة كلية على ما عرفت من القوى المذكورة
 واعلم انه يمكن ان يقال في بيان ذلك الانتاج انه على تقدير صدق القديتين كلما صدق
 الاصغر صدق الاكبر ولا احتياج الى تقدير نتيجة التأليف لمقدم الصغرى ولا الى
 تركيب قياس من الشكل الاول وذلك ظاهر هذا كله ما في بعض ضروب الشكل
 الاول ويغني عنيك بيان الضروب الباقية وضروب سائر الاشكال في الاقسام
 الاربعة بعد استحضار اسرط والذوابط الكلية في براهين ويجب ان نتذكر اننا نعتبر
 في الانتاج كون النتيجة بحيث يلزم من المقديتين وكونهما متساويتين في حد اوسط
 مناسب اي المقديتين به المطلوب فلا بد من المحافظة على ذلك في استنتاج الاقيسة

وحكم القسم الرابع
 حكم الثالث الا انه ينتج
 للموجبة الكلية بعينه
 ا وكلية مع نتيجة
 التأليف اذ عكسها
 كلما كان نالي الصغرى
 الموجبة الكلية منها
 لمقدم الكبرى الموجبة
 الكلية من الاول
 والاولى ملازمة
 نتيجة التأليف لمقدم
 الصغرى ولا يغني
 عليك بيانه و بيان
 سائر الاشكال
 والضروب في كل
 قسم ويجب ان يعلم
 اننا نعتبر في الانتاج
 كون النتيجة بحيث
 يلزم من المقديتين
 بوصف يشار كهما
 فيا مناسب به المطلوب
 فاذا عرفت انتاج
 شيء مما يحكم بانتاجه
 وقد راعيت الشرط
 المذكور فالجواب
 بالكتاب فان ذلك
 ليس بيا نا على دليل
 القبول لعدم الاطلاع
 على دليل الانتاج
 من

الخلو وحقيقتين وقال

الشيخ لا يجهان لان
الطرفين ان تغايرا
كذبنا وان اتحد
يتبع عناد الشيء
لنفسه وجوابه لانسلم
ايهما ان تغايرا كذبنا
لجواز كون الطرفين
متساويين والاوسط
نقيض احدهما
و بتقدير اتحداهما
لا يتبع عناد الشيء
لنفسه بل زوم لنفسه
ثم هذا البيانات
بواسطة قياس بخالف
احدى مقدمتيه
قياس الاصل بحد
واحد وكذا قياس
اتخالف واتماع الشيخ
عما يكون المخالفة
بحدين كافي قياس
جزء الجوهر وان
كانت احدهما جزئية
مختصة بجزئية وان
كانت احدهما سالبة
فسالبة جزئية من
الطرفين مقدمها
هذا وتاليها ذلك او
عكسها والاتساوي
الطرفان وزم التناد
الحقيقي وفا السالبة
السالبة الجزء ويتبع
للاختلاف والتبعي
بعينه انتاج موجبة
الجزء من

منع الجمع او سلب منع الخلو بينهما يستلزم صدق سلب الاتصال الحقيقي ثم لا خفاء
في انتاج هذا القياس متصلتين لان ملزومية احد الطرفين الاخر مغايرة للزومية
الطرف الاخر فهما متصلتان مختلفتان بحسب المفهوم وما نتاجه سالبتين منفصلتين
فخلو فيهما لان كل متصل من يتك المتصلتين وان استلزم منفصلة منهما لكن
للمخالفة بينهما لعدم امتياز مقدمها عن تاليها بحسب الطبع اللهم الا ان اريد التعدد
بمجرد الوضع لكنه بعيد عن اختيار الرجل العلي على ان الملازمة بين الشئين لا يقتضي
جواز الخلو منهما لجواز ان يكون اللازم او الملزوم شاملا لجميع الموجودات المحققة
والمقدرة فان قلت لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو ولا يستلزم نقيض اللازم
عين الملزوم وانه باطل قلنا لانهم باطل فان نقيض اللازم اذا كان من الامور الشاملة
يكون محالا فلا بد في استلزامه محالا آخر وورد عليه ان نقيض اللازم لو استلزم الملزوم
لاستلزم نقيض اللازم عين اللازم فيكون بين اللازم والملزوم منافاة وانه محال قال
الشيخ القياس المؤلف من الحقيقية لا يتبع لان الطرفين احدهما الاصغر والاكثر في الوضع
اما ان يتساويا او يتحد فان تغاير الم بخل من ان يكون الاوسط نقيضا لكل منهما
اولا يكون والاول باطل لاستحالة منافضة الشيء الواحد للشئين والثاني اما ان لا يكون
نقيضا لشيء منهما او يكون نقيضا لواحد منهما دون الاخر والاول يقتضي كذب
المتصلتين لا مكان اجتماع طرفيهما او ارتفع عهما والثاني يقتضي كذب احدهما
والتقدير بخلافه وان اتحد يلزم عناد الشيء لنفسه لان الاكبر معاند للاوسط
والاوسط معاند للاصغر فيكون الاكبر معاندا للاصغر اي نفسه والجواب انا لانهم
ان الطرفين ان تغايرا كذبت احدى المتصلتين قوله لان الاوسط ان لم يكن نقيضا
لاحد الطرفين كذبت المنفصلة المركبة منهما قلنا لانهم وانما يكون كذلك لو وجب
تركيب المنفصلة من الشيء ونقيضه وليس كذلك لجواز تركيبها من الشيء ومساوي
نقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب كل متصلتين من الشيء ومساوي نقيضه او يكون
تركيب احدهما من النقيضين والاخرى من الشيء ومساوي النقيض سلبا لكن لانهم
انهما لو اتحد لزما عناد الشيء لنفسه بل لزوم الشيء لنفسه وهو ظاهر هكذا نقلوا
عن الشيخ واعترضوا عليه والمذكور في كتاب الشفاء ليس ذلك بل ان الحقيقيتين
لا يتبعان حقيقة لان الطرفين ان اتحدتا عاندا الشيء نفسه وان تغايرا كذبت المتصلتين
لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما وورد على بيان انتاج هذا القياس المتصلتين
انه بيان بواسطة قياس بخالف مقدماته مقدمات اصل القياس في الحدود فان الاوسط
فيه نقيض الاوسط في اصل القياس والمعتبر في القياس استلزامه النتيجة بالذات
لا بواسطة مقدمة فريضة تخالف حدود القياس على ما صرح الشيخ به في عدم قياسية
جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه

ارتفاع الجوهر حيث قل الاستلزام بواسطة قولنا وكلما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
فهو جوهر فانه يخالف بمحدوده حدود القياس اجاب بان المراد بالمقدمة الغربية
ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى مقدمتي القياس لا ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى
مقدمتي القياس فاما لو فسرناها به لزم ان لا يكون الخالف ولا العكس من الطرق
الصحيحة للنتائج لانه اذا قيل ان لم يصدق لاشئ من (ج) (ج) فهو مع كل
(اب) يتبع نقيض لاشئ من (ج ب) فهذا البيان بواسطة نقيض النتيجة وهو
مخالف لاحدى مقدمتي القياس في احد الحدين والاخرى في الحد الاخر وكذلك العكس
مخالف لكل من مقدمتي القياس في احد الحدين اما لو فسرنا بما يخالف بكل من حديهما
احدى مقدمتي القياس خرج طريق استلزام جره الجوهر لان عكس النقيض مخالف
بمحدوده حدود احدى المقدمتين وهي المقدمة الثانية ودخل العكس والخلف لعدم
مخالفتها بالحدين لاحدى المقدمتين وكذا الطريق الذي سلكناه ههنا ضرورة ان كل
واحدة من مقدمتي القياس التوسط لا تخالف لاحدى مقدمتي اصل القياس الا بمحدود
واحد والى هذا الجواب اشار بقوله ثم ان هذه البيانات بواسطة قياس الى آخرة
ومن الناس من قال المراد بالمقدمة الغربية ما لا يكون شئ من حديه مذكورا في القياس
وهو كما يدخل تلك البيانات في اعتبار القياسية لذلك يدخل البيان بعكس النقيض
وبالمقدمة الاجنبية ايضا واعلم ان المناقشة في مثل هذه المقامات بمنزلة عن التوصل
فانها لغلبة لبقائها على تعريف القياس فانه ان عرف بما لا يخرج امثال هذه البيانات
عن دائرة الاعتبار كان المركب من الحقيقيين قياسا والمتصلات والمنفصلات المذكورة
نتائج والافهم ملزوم وهي لوازم وحيث يكون الغرض من وضع الفصل ببيان
الاستلزام لا القياسية هذا اذا كانت الحقيقيتان موجبتين كليتين اما اذا لم تكونا
كليتين فاما ان تكونا جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فان كانت
احدهما جزئية فقط اتبع القياس متصلتين جزئيتين مقدم احدهما طرف
الجزئية وتاليها طرف الكلية والاخرى عكس الاولى اما الاولى فتعين البرهان
المذكور وهو ان طرف الجزئية يستلزم نقيض الاوسط ونقيض الاوسط
مستلزم طرف الكلية واما الثانية فلا نكاس الاولى اليها ولا تشابها من الشكل
الثالث والاوسط نقيض الاوسط الا لذلك البرهان لصورة كبرى الشكل الاول
جزئية ويلزم منه استلزام القياس للمنفصلات الست جزئية وان كانت الحقيقيتان
جزئيتين فلا اتاج لجواز ان يكون زمان معادلة الاوسط لاحد الطرفين صغير
زمان معادلته للطرف الاخر فلا يحصل بين المقدمتين ارتباط ناتج وان لم تكن
الحقيقيتان موجبتين فاما ان تكونا سالبتين او تكون احدهما سالبة فقط فان كانتا
سالبتين فلا اتاج ايضا لجواز ان لا يعاند الشئ الواحد كل جسم للتلازمين كالانسان

ان كانت متع الحقيقية مائة الجمع او مائة ٣١٧ الحلو لم متصلة كلية من الطرفين مقدمتها من غير

الحقيقية في الاول
ومن الحقيقية في الثاني
لما عرفت ولا تنكس
والاصار غير الحقيقية
حقيقية ولا نقيض
الايوسط اعلم من طرف
مائة الجمع اخص من
طرف مائة الحلو ما
وجو بايان فسرت
غير الحقيقية بما يقابل
الحقيقية او جوازا
ان فسرت بما يعجزها
وان كانت احدا هما
جزئية فجزئية من
الطرفين كيف كان
مقدمتها لكن مائة
الجمع ان كانت هي
الكليمة يلزم بالذات
الامن نقيض الطرفين
من الاول او الثالث
والايوسط او سطر
يرتد الى المتصلة
من الطرفين وان كانت
الحقيقية سالبة لم تنج
لجواز عدم الانفصال
الحقيقي بين احد
المتعدين ثبوتوا نقيض
الاخر ولازمه المساوي
وان كانت سالبة
غيرها تمت متصلة
سالبة جزئية مقدمتها
من مائة الجمع في الاول
والحقيقية في الثاني

والناطق ولا لهما ندين كالا انسان والا انسان فيصدق السالبان مع ان الحق
اللازم في الاول والتعاقد في الثاني وان كانت احدا هما سالبة فقط انج احدي
متصلتين سالتين جزئيتين لا على التعيين متقدم احداهما طرف الموجبة وتاليها طرف
السالبة والاخرى حكمها فانه ان كذب المتصلتان صدق نقيضا هما فيكون كل من
الطرفين ملزوما لآخر فيكونان متساويين وحيث كذب السالبة المتصلة لان الاوسط
معاندا لاحد الطرفين عنادا حقيقيا فيكون معاندا للطرف الاخر ضرورة ان ما يعاندا احد
المتساويين يكون معاندا للمساوي الاخر فيلزم العناد الحقيقي بين جزئي السالبة وانما لم تنج
احدا هما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاندا لشيء وبين ما لا يعانده
كالانسان فانه يستلزم الا فرس كليا مع انه يعاندا اللاناطق واللافرس لا يعانده
قال الشيخ المتصلة السالبة الجزء لا تنج للاختلاف الموجب للعقم فان القياس
يصدق تارة مع اتعاند بين الطرفين كقولنا ما ان يكون الانسان فردا او زوجا وايس
البته اما ان يكون زوجا او لا فردا والحق التعاند بين فردية الاثنين ولا فرديتها
واخرى مع الاندائمتها كما اذا بدلنا الكبرى بقولنا وليس البته اما ان يكون زوجا
او لا خلا والحق اللاتعاند بين كون الاثنين فردا وبين عدم كونه خلا قال المصنف
هذا ينفي انتاج السالبة الموجبة الجزء ايضا لا اذا بدلنا الكبرى في القياس الاول
بقولنا وليس البته اما ان يكون زوجا او متصفا بمتساويين وفي القياس الثاني بقولنا
وليس البته اما ان يكون زوجا او عدد اذ لم الاختلاف وظاهر هذا الكلام الاعتراض
على النسخ حيث خصص العقم بالسالبة الجزء فانه عام لكن النسخ ذكر في الشفاء عقيب
بيان عقم السالبة الجزء بلا فصل ان السالبة ذات الموجبتين ايضا بهذه الصفة ولورد
الاختلاف بالامثلة التي ذكرنا فلا توجب للاعتراض عليه بما ذكره الله ان يقال
لما بين الاختلاف في السالبة الجزء لم تكن حاجة الى بيانه في الموجبة الجزء لان الانتاج
وعدم الانتاج لا يختلفان بايجاب الاجزاء وسلبيها وحيث يكون له وجه ما للنظر الثاني
فما يتركب من الحقيقية وغيرها (قوله وان كانت مع الحقيقية) ان كانت الحقيقية
ومائة الجمع او مائة الخلو موجبتين كليتين لم متصلة كلية مقدمتها من غير الحقيقية
وتاليها من الحقيقية في الاول اي في خلط الحقيقية مع مائة الجمع ومقدمتها من الحقيقية
وتاليها من مائة الحلو في الثاني اي في خلط الحقيقية مع مائة الخلو اما في الاول فلا ستلزام
طرف مائة الجمع نقيض الاوسط واستلزام نقيض الاوسط طرف الحقيقية واما في الثاني
فلا ستلزام طرف الحقيقية نقيض الاوسط واستلزامه طرف مائة الخلو ولا تنكس اي لا يلزم
في الاول متصلة مقدمتها من الحقيقية وفي الثاني متصلة مقدمتها من مائة الخلو فانه لو انعكس
يلزم تساوي الطرفين واحدهما معاندا للاوسط عنادا حقيقيا فالمساوي الاخر يعانده
كذلك فيعكس غير الحقيقية حقيقية ولان نقيض الاوسط اعلم من طرف مائة الجمع

والاكذب السالبة من غير عكس لجواز كون نقيض الاوسط اخص من طرف مائة الجمع واعلم من طرف مائة الحلو

واخص من طرف مائة الخلو اما وجوبا ان فسرنا بما يقابل الحقيقة اي بالتفسير
الاخص اوجوازا ان فسرنا بالتفسير الاعم الشامل للحقيقة وغيرها فان نقيض الاوسط
حينئذ كما يهو زان يساوي طرف غير الحقيقة كذلك يجوز ان يكون اعم او اخص
لكن نقيض الاوسط مساو لطرف الحقيقة فيكون طرف الحقيقة اعم من طرف
مائة الجمع واخص من طرف مائة الخلو فلا يستلزم طرف مائة الجمع ولا يستلزمه
طرف مائة الخلو كليا وان كانت احدي المقدمتين الموجبتين جزئية فهي اما الحقيقة
او غيرها وهو اما مائة الجمع او مائة الخلو فالاقسام اربعة وفي ثلثة الاقسام وهو
الحقيقة الكلية مع مائة الجمع الجزئية والحقيقة مع مائة الخلو الكلية والجزئية يلزم
متصلة جزئية من الطرفين كيف كان مقدمها اي سواء كان مقدمها من الحقيقة
او غيرها اما في الاول فلان طرف مائة الجمع يستلزم طرف الحقيقة جزئيا بعين الدليل
المذكور في الكليتين وبالعكس لان نقيض الوسط يستلزم طرف الحقيقة كليا وطرف
مائة الجمع يستلزم نقيض الاوسط جزئيا ينتج من الشكل الرابع استلزام طرف
الحقيقة لطرف مائة الجمع جزئيا واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف
مائة الخلو بعين الدليل المذكور وبالعكس ذلك لان نقيض الاوسط يستلزم طرف
مائة الخلو كليا وطرف الحقيقة جزئيا ينتج من الشكل الثالث استلزام طرف مائة
الخلو لطرف الحقيقة واما في الثالث فلاستلزام نقيض الوسط طرف الحقيقة كليا
وطرف مائة الخلو جزئيا ينتج من الثالث استلزام طرف الحقيقة لطرف مائة الخلو
وعكسه ايضا اذا بد لنا الصغرى بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكس بأنه كاس
المتصلة اللازمة ولا اري ساب في ان هذه النسخ كما يلزم على تقدير جزئية احدي
المقدمتين يلزم ايضا على تقدير كليتها لان لازم الاعم لازم الاخص فالتعريض لهما
ههنا بخلافه ثمة لا وجه له اللهم الا ان يقال قد اعتبر في نتائج المنفصلات موافقتها
ايها في الكم لكن هذه المحافظة يجب ان لا يحافظ عليها واما في الرابع وهو الحقيقة
مع مائة الجمع الكلية فلم يلزم منه بالذات الامتصلا جزئية من نقيض الطرفين
من الاول والثالث والاوسط اما من الاول فلاستلزام نقيض طرف الحقيقة
الاوسط جزئيا واستلزام الاوسط نقيض طرف مائة الجمع كليا واما من الثالث
فلاستلزام الاوسط نقيض طرف الحقيقة جزئيا واستلزامه نقيض طرف مائة الجمع
كليا وبالعكس ذلك يبين من الثالث والرابع فان قلت الاتصال بين نقيض الطرفين
ليس نتيجة القياس لوجوب ان لا تكون حدود النتيجة محالفة لحدود القياس فالجواب
ان حد القياس لا يشعر بموافقة حدود النتيجة بل يعتبر ليس الا استلزام القياس
للنتيجة بالذات وهو محقق ههنا واجاب بان تلك المتصلة تترد الى متصلة جزئية
من الطرفين اذ المتصلة من النقيضين تستلزم المتصلة المائة الجمع من نقيض اللازم

وهين الملزوم المستلزم للتصلة من الطرفين وايضا يستلزم المانعة انخلو من نقيض
 الملزوم وهين اللازم المستلزم للاتصال بين الطرفين وفيه انظر لان ذلك يوجب
 انعكاس المتصلة الجزئية كنفسها بعكس النقيض مع دلالة النقيض على عدم انعكاسها
 وايضا استلزام القياس لهذه المتصلة بوا سطة المتصلة من النقيضين وهى مقدمة
 غريبة لم ينفذ فيها شئ من حدود القياس فلا يكون نتيجة له وان كانت احدى
 المقدمتين سالبة فالسالبة اما هى الحقيقية او غيرها فان كانت السالبة الحقيقية لم ينتج
 القياس اما اذا كانت مع مانعة الجمع فلصدق القياس مع تمام الطرفين تارة ولاتمامهما
 اخرى اما مع التعاند فلجواز سلب الانفصال الحقيقى بين احد المتعاندين ثبوت اى بين
 احد طرفى مانعة الجمع ونقيض الآخر اذا حدد طرفى مانعة الجمع اخص من نقيض
 الآخر فيكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال حقيقى وحيث يصدق السالبة
 الحقيقية من احد الطرفين ونقيض الآخر والموجبة الممانعة الجمع من الطرفين
 والاوسط احد الطرفين مع التعاند الحقيقى بين الطرفين الآخر ونقيضه واما مع
 عدم تعاندتهما فلجواز سلب الانفصال الحقيقى بين احد طرفى مانعة الجمع ولازم الطرف
 الآخر المساوى له ومانعة الجمع من الطرفين صادقة والحق الملازمة بين
 الطرفين الآخر ولازمه المساوى وانما قل لجواز عدم الانفصال دون الوجوب لان
 مانعة الجمع اذا اعتبرت بالتفسير الاعم جاز صدق الانفصال الحقيقى بين احد طرفيها
 ولازم الطرف الآخر المساوى له ضرورة ان مساوى المتعاند معاند واما اذا كانت
 السالبة الحقيقية مع مانعة انخلو فلجواز سلب الانفصال الحقيقى بين احد المتعاندتين
 عدما اى احد طرفى مانعة انخلو ونقيض الطرف الآخر اذ كل من طرفيها اعم
 من نقيض الآخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقى فيصدق السالبة الحقيقية
 من احد طرفى مانعة انخلو ونقيض الطرف الآخر مع مانعة انخلو من الطرفين
 والحق التعاند بين الطرفين الآخر ونقيضه وجواز سلب الانفصال الحقيقى
 بين احد طرفى مانعة انخلو ولازم الطرف الآخر المساوى له فيصدق المتفصلتان
 والحق التلازم بين الطرفين الآخر ولازمه وان كانت السالبة غير الحقيقية انبج
 متصلة سالبة جزئية مقدمها من مانعة الجمع فى الاول اى فى خلط الحقيقية مع مانعة الجمع
 ومن الحقيقية فى الثانى اى فى خلطها مع مانعة انخلو والزم كذب السالبة الغير الحقيقية
 اما اذا كانت مانعة الجمع فلانه اذا صدق ليس البينة اما ان يكون (اب اوجد) مانعة
 الجمع واثما اما ان يكون (جد اوهز) حقيقية فلصدق قد لا يكون اذا كان
 (اب فهز) والا لصدق نقيضه وهو قولنا كلا كان (اب فهز) ويصدق بحكم
 الحقيقية كلا كان (هز) لم يكن (جد) فكلا كان (اب) لم يكن (جد) فيكون بين
 (اب وجد) منع الجمع فيكذب السالبة الممانعة الجمع واما اذا كانت مانعة انخلو فلانه

لو لم يصدق النتيجة في المثال المذكور والسالبة مانعة انخلو صدق كلما كان (هـ فاب)
 ويلزم الحقيقية كلما لم يكن (جد فهـ) وكلا لم يكن (جد فاب) فيكون بين (جدواب)
 منع انخلو فيكذب السالبة المانعة انخلو ولا ينكس اي لا يلزم متصلة جزئية مقدمها
 من الحقيقة في الاول ومن مانعة انخلو في الثاني لجواز كون نقيض الاوسط الذي هو
 طرف الحقيقة اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة انخلو فيصدق السالبة
 المانعة الجمع لان مانعة الجمع موجبة انما يصدق اذا كان نقيض كل واحد من طرفيها
 اعم من الطرف الآخر فاذا كان نقيض احد طرفيها وهو نقيض الاوسط اخص
 لم يصدق مانعة الجمع موجبة فيصدق سالبها والحقيقة الموجبة مع كذب عدم استلزام
 طرف الحقيقة الذي هو نقيض الاوسط لطرف مانعة الجمع جزئيا للزوم اعم للاخص
 كليا وكذا يصدق السالبة المانعة انخلو لان مانعة انخلو الموجبة لا تصدق الا اذا كان
 نقيض كل واحد من طرفيها اخص من الطرف الآخر فاذا كان نقيض احد طرفيها
 اعم نقيض الاوسط اعم لم يصدق ايهاها فيصدق السالبة المانعة انخلو والموجبة
 الحقيقية مع كذب عدم استلزام طرف مانعة انخلو لطرف الحقيقة الذي هو نقيض
 الاوسط جزئيا لاستلزام الاخص اعم كليا ولقاتل ان يقول اذا صدق دائما اما ان يكون
 (اب اوجد) حقيقة وليس البتة اما ان يكون (جد اوهـ) مانعة الجمع فليصدق
 قد لا يكون اذا كان (اب فهـ) والا فكلما كان (اب فهـ) ويلزم الحقيقة كلما كان
 (اب) لم يكن (جد) ويتجهان من الثالث قد يكون اذا كان (هـ) لم يكن (جد)
 فيكون بين (هـ وجد) منع الجمع جزئيا وقد كان ليس البتة اما ان يكون (جد اوهـ)
 مانعة الجمع هـف وكذلك اذا فرضنا السالبة في المثال مانعة انخلو وجب ان يصدق
 قد لا يكون اذا كان (هـ فاب) والا فكلما كان (هـ فاب) فبطله كبرى لقولنا
 كلما لم يكن (جد فاب) يتبع ما ينكس الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (جد فهـ) فيكون
 بين (جد وهـ) منع انخلو فيلزم كذب السالبة المانعة انخلو النظر الثالث فيما
 يتركب من مانعتي الجمع او مانعتي انخلو (قوله وان كانت المفصلتان) مانعتا انخلو
 او مانعتا الجمع ان كانا موجبتين كليتين او كان احدهما كلية لزمت متصلة موجبة
 جزئية من الطرفين في الاول اي في مانعتي انخلو مقدمها اي طرف كان من الثالث والاوسط
 نقيض الاوسط فان نقيض الاوسط يستلزم احد الطرفين كليا والطرف الاخر كليا
 او جزئيا ومن نقيض الطرفين في الثاني اي في مانعتي الجمع من الثالث والاوسط هـن
 الاوسط لاستلزام الاوسط نقيض احد الطرفين كليا ونقيض الطرف الاخر كليا او جزئيا
 ولا يلزم هذه المتصلة كلية لجواز كون كل من الطرفين او نقيض الطرفين اعم من
 الاخر من وجه فلا يصدق الملازمة الكلية بينهما اما في مانعة انخلو فكل قولنا دائما اما
 ان يكون هذا الشيء لحيوانا ولا يجر او دائما اما ان يكون لا يجر او لا يجر او اما في

وان كانت منفصلتان
 مانعتي انخلو ومانعة
 الجمع لزمت متصلة
 جزئية من الطرفين
 في الاول والاوسط
 نقيض الاوسط ومن
 نقيضيهما في الثاني
 والاوسط هـن
 الاوسط لا كلية لجواز
 كون كل واحد من
 الطرفين اعم من
 الاخر من وجه
 وان كانت احدهما
 سالبة سالبة جزئية
 من الطرفين فيهما
 مقدمها من الموجبة
 في الاول ومن السالبة
 في الثاني والا كذب
 السالبة ولا ينكس
 لجواز كون طرف
 الموجبة اعم من طرف

وان كانت المنفصلتان احداهما مائة المجموع ٣٢١ في الاخرى مائة الخلو لزمت متصلة كلية من الطرفين

مقدمها من مائة المجموع من الاول من غير عكس والا لصارنا حقيقتين ولا نقض الاوسط اعم من طرف مائة المجموع واخص من طرف مائة الخلو وجوبا او جوازا وان كانت احدهما جزئية فان كانت مائة المجموع جزئية من الطرفين من الثالث والاوسط نقض عين الاوسط وان كانت احدهما سالية لم يتنج لان الاخص من نقض الشيء قد يكذب مع نقيضه ولازمه المساوي والاعم من نقيضه قد يصدق معهما فلم يتنج الاتصال والانفصال ومقابلهما وانت تعلم ذكرنا انه يشترط في انتاج هذه الاقسام ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وكون السالبة مناقية للوجبة عند اتحاد الطرفين

مائة المجموع فكقولنا هذا الشيء اما حيوان او شجر واما شجر او حجر مع كذب قولنا كلما كان لاحيا ما كان لاحبرا وان كانت احدى المنفصلتين سالية لزمت سالية جزئية من الطرفين مقدمها من الوجبة في الاول ومن السالبة في الثاني والا كذبت السالبة اما في الاول فلانه اذا صدق دائما اما (اب) او (جد) وليس البتة اما (جد) او (هن) فمانتي الخلو صدق قد لا يكون اذا (اب فهن) والا فكلما كان (اب فهن) فحصله كبرى للزم الوجبة وهو كلما لم يكن (جد فاب) لينتج كلما لم يكن (جد فهن) فيكون بين (جدوهز) منع الخلو فتكذب السالبة واما في الثاني فلانه لو لم يصدق في المثال والمقدتان مانعا للمجموع قد لا يكون اذا كان (هن فاب) فكلما كان (هن فاب) ولازم الوجبة كلما كان (اب) لم يكن (جد) ينتج كلما كان (هن) لم يكن (جد) فبين (جدوهز) منع المجموع فالسالبة كاذبة ولا تنكس اي لا يلزم متصلة مقدمها من السالبة في الاول لجوز ان يكون طرف الوجبة اعم من طرف السالبة في مائة الخلو كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء انسانا او لا فرسا وليس البتة اما ان يكون لا فرسا او لا حيوانا مع صد استلزام الاخص وهو طرف السالبة للاعم وهو طرف الوجبة كليا ومقدمها من الوجبة في الثاني لجواز كون طرف الوجبة اخص من طرف السالبة في مائة المجموع وامتناع سلب ملازمة الاعم للاخص كقولنا دائما اما هذا الشيء انسان او فرس وليس البتة اما فرس او حيوان مع كذب قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا النظر لاربع في المركب من مانتي المجموع والخلو وهو اخر الاقسام (قوله وان كانت المنفصلتان) مائة المجموع ومائة الخلو انما موجدتين كليتين انتج القواس المركب منهما متصلة كلية من الطرفين مقدمها من مائة المجموع وتاليها من مائة الخلو من غير عكس اما الاول فلا استلزام طرف مائة المجموع غيظ الاوسط واستلزام نقض الاوسط طرف مائة الخلو واتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مائة المجموع لمائة الخلو واما الثاني فلانه لو تحقق العكس لكان الطرفان متساويين واحدهما لازم لنقيض الاوسط والاخر ملزوم له فيكون كل منهما مساويا لنقيض الاوسط فتقلب المقدتان حقيقتين اتركب كل منهما حينئذ من الاوسط ومساوي نقيضه ولان نقيض الاوسط اعم من طرف مائة المجموع واخص من طرف مائة الخلو وجوبا او جوازا فيكون طرف مائة الخلو اعم من طرف مائة المجموع فلا يستلزم وان كانت احدهما جزئية فان كانت الجزئية مائة المجموع فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين من الاول والاوسط نقض الاوسط فان طرف مائة المجموع يستلزم نقيض الاوسط جزئيا ونقيض الاوسط يستلزم طرف مائة الخلو كليا ومن الثالث كما في بعض النسخ فان نقيض الاوسط مستلزم لطرف مائة المجموع جزئيا لانه اعم منه ولطرف مائة الخلو كليا وعكس هذه النتيجة ايضا لازم من الرابع ومن الثالث وان كانت الجزئية مائة الخلو فالنتيجة متصلة من

القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءاً غير تام من كل واحدة منهما وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين ومنع انخلو منهما وكلتي احدهما واستل انتشار كين ﴿ ٣٢٢ ﴾ على تأليف منتج والنتيجة مائة انخلو من

نقيض الطرفين من الاول والاسط عين الاوسط لاستلزام نقيض طرف مائة انخلو الاوسط جزئياً واستلزامه نقيض طرف مائة الجمع كلياً او من الثالث لاستلزام الوسط نقيض طرف مائة انخلو جزئياً لانه اعم منه ونقيض طرف مائة الجمع كلياً والعكس يتبين من الرابع او من الثالث وان كانت احدى المنفصلتين سالبة لم ينتج القياس الاتصال ولا الانفصال ولا عقابليهما اما اذا كانت السالبة مائة انخلو فصدق القياس بآراء مع تعاد الطرفين واخرى مع تلازمهما اما مع التعاد فلان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب مع نقيضه فينبه تدل من الاخص والشيء مائة الجمع الموجبة ومن الاخص ونقيض الشيء سالبة مائة انخلو مع التعاد الحقيقي بين الشيء ونقيضه واما مع التلازم فلان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب مع لازم الشيء المساوي اذ بين الاخص والشيء منع الجمع ويجوز ان يكذب جزءه فيكذب احد جزئيه ولازم الاخر المساوي فيصدق مرجبة مائة الجمع من الاخص والشيء وسالبة مائة انخلو من الاخص ولازم الشيء المساوي مع التلازم بين الشيء ولازمه واما اذا كانت السالبة مائة الجمع ماع فلان الاعم من نقيض الشيء قد يصدق مع نقيضه فيكون بين الاعم والشيء منع الحلو وبين الاعم ونقيض الشيء سلب منع الجمع والواقع التعاد بين الشيء ونقيضه وكذلك الاعم من نقيض الشيء قد يصدق مع لازم الشيء المساوي فتصدق المنفصلتان والحق للتلازم بين الشيء ولازمه وهذا النقيض النمايز اذا كانت السالبة جزئية وهو ظاهر وانت تعلم ان ذكرنا في انتاج الاقسام الستة من هذا القسم وهو المركب من المنفصلتين المستركتين في جزء تام منهما انه يشترط في انتاج كليهما ايجاب احدى المقدمتين وكلية احدىهما على ما وقع التبيه عليه وانه يشترط كون السالبة منافية للحلولة بتقدير اتحاد طرفيهما اي السالبة مع الموجبة اما تنتج في هذه الاقسام اذا كانتا متنافيتين لوفرنا اتفاقهما في الطرفين المقدم والتالي اولاً ان السالبة الحقيقية مع موجبتها تنتج وينهما منافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي وسلبه بين امرين بعينهما ومع الموجبة لمائة الجمع او المانعة الحلو لا تنتج وايس بينهما منافاة لجواز ان يكون بين امرين منع الجمع او منع انخلو ويصدق ايضاً بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف السالبة المانعة الجمع او الحلو مع الموجبة الحقيقية فانها تنتج وينهما منافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي بين امرين مع سلب منع الجمع او الحلو بينهما وكذلك السالبة المانعة الجمع تنتج مع موجبتها ولا تنتج مع الموجبة المانعة الحلو والسالبة المانعة الحلو تنتج مع موجبتها ولا تنتج مع الموجبة المانعة الجمع قد يبين بحسب استقراء الاقسام ان السالبة متى لم ينف الموجبة لم تنتج وانما تنتج اذا فانها (قوله القسم الثاني) القسم

عين ما لا تشارك فيهما ومن نتيجة التأليف بين كل جزء وكل ما يشاركه متبعا واقسامه تجسدة الاول ان يشارك جزء واحد من احدهما جزءاً واحداً من الاخرى مثاله كل (ا) اما (ب) واما (ج) واما كل (ب) (ج) د) واما كل (ا) اما (ب) واما (د) واما كل (د) والنتيجة ثلثة اجزاء او برهانه ان الواقع لا يخلو عن القياس المنتج لنتيجة التأليف ومن احد الاخرين ويجب منع الجمع في الاقسام الخمسة لاستحالة كون اللازم اعم الثاني ان يشارك جزء واحد لجزئين مثاله كل (ا) اما (ب) واما (ج) وكل (ج) اما (د) واما (ه) انتج كل (ا) اما (ب) واما

(د) واما (ه) لعدم انخلو عن الجزء الغير المشارك واحد القياسين المتجهين للنتيجتين التاليتين (الثاني) ان يشارك جزء جزءاً والاخر الاخر مثاله اما كل (اب) واما كل (ج) واما كل (ب) واما كل (د) ؟

ثم انج اثني عشر احدى اهما اما كل (ا ب) واما كل (ب هـ) واما كل (ج ز) التسمية اما كل (ا هـ) واما كل (ج د) واما كل (د ز) رابع ٣٢٣ * ان يشارك كل جزء جزءا مثله اما كل (ا ب) واما كل

(ب ج) واما كل

(ج ا) واما كل

(ب د) انج اما

بعض (ز ج) واما

كل (ا د) واما كل

(ب ا) واما بعض

(ج د) والنتيجة

اربعة اجزاء هي

تسايح التاليفات

الخامس ان يشارك

احدهما لكل واحد

والاخر لاحدهما

مثاله اما كل (ا ب)

واما كل (ج د)

واما كل (د هـ) واما

كل (د ا) انج اثني عشر

احدهما اما كل (ا ب)

واما كل (ج ا) الثانية

اما بعض (ب د)

واما كل (ج ا) واما

كل (د هـ) والنتيجة

مركبة من الجزء

المشارك لاحدهما

ومن تبيح التاليفين

وانه يعلم ان الاشكال

الاربعة تقدم من

المنفصلين وبعبر

الصغرى عن الكبرى

باعتبار الجزئين

المشاركين ولا يخفى

عليك بعد هذا عدد

الثاني من الافتراضات الكثيرة من المنفصلات ان يكون الاوسط جزءا غير تام في كل واحدة من المنفصلتين او شرط انتاجه اربعة امور ايجاب المقدمتين وصدق منع الغلو بالتفسير الاعم عليهما حتى يكونا اما حقيقيين او مانعتي الغلو واحد بهما حقيقة والآخرى مانعة الغلو وكلية احدي المقدمتين واستعمال المتشاركين على تاليف منج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الغلو من الجزء الغير المتشارك ومن نتيجة التاليف بين المتشاركين هذا ان كان شيء من طرفي المقدمتين غير مشترك والا فالنتيجة من نتائج التاليفات واقسامه خمسة لانه اما ان يكون احد جزئي احدي المقدمتين مشاركا لاحد جزء الاخرى فقط او للجزئين من الاخرى معا او يكون احد جزئي احدهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر الاخر او يكون احدهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر للجزئين من الاخرى او يكون كل من جزئي احدهما مشاركا لكل من جزئي الاخرى فهذه اقسام خمسة لا يزيد عليها الاول ان يشارك جزء واحد من احدهما جزءا واحدا من الاخرى مثاله كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (ج) واما كل (د هـ) انج كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (د هـ) فالنتيجة من ثلثة اجزاء الطرفان الغير المتشاركين ونتيجة التاليف لانه لما كانت المقدمتان مانعتي الغلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحدة منهما واقعا فالواقع بينهما ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التاليف والافاواقع اما الطرف الغير المتشارك من احدي المنفصلتين او الطرف الغير المتشارك من الاخرى فالواقع فالواقع لاهل من نتيجة التاليف وعن احد الطرفين الغير المتشاركين ولا يجب منع الجمع بين اجزاء النتيجة في هذه الاقسام الخمسة كما وجب منع الغلو فيكون حقيقة لجواز ان يكون اللازم اى نتيجة التاليف اعم من الملزوم وهو المتشاركان فكما اجتمع مع المتشاركين مجتمع مع غير المتشاركين فلا يكون بين اجزاء النتيجة منع الجمع الثاني ان يشارك جزء واحد من احدهما جزءين من الاخرى مثاله كل (ا) اما (ب) واما (ج) وكل (ج) اما (د) واما (هـ) انج كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (هـ) من ثلثة اجزاء الجزء الغير المتشارك ونتيجة التاليف لان الواقع لما الجزء الغير المتشارك او الجزء المشترك فان كان الجزء الغير المتشارك فهو احد اجزاء النتيجة وان كان الجزء المشترك فالواقع من المنفصلة الاخرى اما هذا الطرف او ذاك واما ما كان يصدق نتيجة التاليف فالواقع اما الجزء الغير المتشارك او احدي نتيجتي التاليفين الثالث ان يشارك جزء من احدهما جزءا من الاخرى والجزء الاخر الاخر مثاله اما كل (ا ب) واما كل (ج د) واما كل (ب هـ) واما

الضرر وبما يكون من اشراك الاجزاء اهو من شكل واحد او اشكال وما يكون من نتائجها اهي واحدة او اكثر او ذات ثلثة اجزاء او اكثر والشيخ استخرج من السبل الثاني حلية كقولنا كل (ا) اما (ب) واما (ج) ٣

كل (د ز) انتج تيجتين باعتبار التشاركين احدهما اماكل (اب) واماكل (ب ه)
واماكل (ج ز) والثانية اماكل (ا ه) واماكل (ج د) واماكل (د ز) اما
الاولى فلان الواقع اما التشاركين الاخيرين فيلزم نتيجة التأليف اولا فيصدق
احد الطرفين الباقيين واما الثانية فلان الواقع اما التشاركين الاولان فلهي
التأليف اولا فيلزم احد الطرفين الباقيين الرابع ان يشارك كل جزء من احديهما
جزءا من الاخرى مثاله اماكل (اب) واماكل (بج) واماكل (ج ا) واماكل
(ب د) ينتج اما بعض (ج ب) واماكل (اد) واماكل (ب ا) واما بعض
(ج د) من اربعة اجزاء هي نتائج التأليف لان الواقع من المفصلة الاولى اما الجزء
الاول والثاني وعلى كلا التقديرين فالواقع معه من المفصلة الثانية اما الجزء الاول
او الثاني فيصدق احدي نتائج التأليف الخامس ان يشارك كل جزء من احديهما كل
واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخرى احد جزئي الاخر فقط كقولنا اماكل
(اب) واماكل (ج د) واماكل (د ه) واماكل (د ا) انتج تيجتين احديهما
اماكل (اب) واماكل (ج ه) واماكل (ج ا) والثانية اما بعض (ب د)
واما كل ج ا) واماكل (د ه) ولما كان كل مفصلة في هذا القسم مشتملة على جزء
مشارك لاحدهما من المفصلة الاخرى وجزء مشترك لجزئين منها فكل من
التيجتين مركبة من الجزء المشارك لاحدهما وهو كل (اب) في النتيجة الاولى
وكل (د ه) في النتيجة الثانية ومن تيجتي التأليف لان الجزء المشارك لاحدهما
من احدي المنفصلتين ان كان واقعا فهو احد اجزاء النتيجة والا فلا بد من وقوع
الجزء المشارك للجزئين وحيث يكون الواقع معه من المفصلة الاخرى احدهما
فيصدق احدي تيجتي التأليف وانت تعلم ان الاشكال الاربعة تنعقد من المنفصلتين
في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة وتغير الصغرى عن الكبرى بحسب الجزئين
المتشاركين ولا يخفى عليك بعد ذلك عدد الضروب في كل شكل واشترك الاجراء هو
من شكل واحد من اشكال متعددة وما يصحكون من نتيجة واحدة او اكثر
والنتيجة الواحدة هي مركبة من جزئين او ثلثة اجزاء او اكثر والسخ استخرج من
الشكل الثاني جلية كقولنا كل (ا) اما (ب) واما (ج) ولاشئ من (د) اما (ب)
واما (ج) انتج لاشئ من (اد) وانت تعلم ان ذلك اما انتج اذا اخذنا المنفصلتين
شبهتين بالجليتين بان نعمل الانفصال على احد الطرفين ونسليه من الطرف الاخر وحيث
يصير القياس شبهها باقياس الجلي بل هو هو بعينه واما اذا اخذنا منفصلتين صريحتين
فانتا جهما الكلية لادله من رهان (قوله القسم الثالث) القسم الاخير من الاقسام
الثلاثة في المنفصلات ان يكون الاوسط جزءا من احدي المنفصلتين غير تام من الاخرى
وانما يتصور ذلك اذا كان احد طرفي احدي المنفصلتين شرطية مساركة للمفصلة
لاخرى في جزء تام فذلك الشرطية ان كانت متصلة يكون حكمها مع المنفصلة الاخرى

ولا شئ من (د) اما
(ب) واما (ج) انتج
شئ من (اد) وانت
لمكون المنفصلتين
بهيتم بالجليتين
لهما مت

لقسم الثالث ان يكون
لاوسط جزءا تاما من
احدهما غير تام من
لاخرى والنتيجة فيه
بافعة لخلو من الجزء
غير المشارك ومن
نتيجة التأليف بين
الشرطين لعدم خلو
لواقع من ذلك الجزء
وعن القياس المنتج
هنا متقد قد يكون
الاشترك في القياس
من المنفصلتين
والمنفصلتين في جزء تام
منهما وغير تام منها
فينتج باعتبار كل
اشترك نتيجة كما علمت
وباعتبار التركيب
نتيجة اخرى يبين لك
فيما بعد مت

أفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما تالي المتصلة او مقدمتها كانت الجملة صغرى او كبرى فاقسامه اربعة الاول ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة كبرى التاني ان يكون الجملة صغرى وبشرط في اتاجها ايجاب المتصلة واشتمال المشاركين على تأليف منتج يراعى فيه كون الجملة كبرى في الاول صغرى في الثاني او اتاج نتيجة التأليف ﴿٣٢٥﴾ مع الجملة تالي السالبة والنتيجة متصلة متدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف يراعى

فيهما الجملة كالسبق مثال الشكل الاول في القسم الاول ان كان كل (ج د) فكل (أ ب) وكل (ب هـ) اتيج ان كان كل (ج د) فكل (أ هـ) وقس عليه باقي الضروب في باقي الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة يزاد اعنده عدد الضروب في كل قسم لاثناج السالبة نتيجة الموجبة بانقلابها الى الموجبة ثم انقلاب النتيجة الموجبة الى السالبة والبرهان في القياس الموجب المتصل من الاول وفي السالب المتصل من الثاني قال الشيخ لا يلزم من صدق الجملة صدقها بتقدير صدق المقدم والاتبع

حكم القياس المركب من المتصلة والمنفصلة وسيجي البحث عنه وان كانت منفصلة كان حكمها حكم القياس المركب من منفصلتين والنتيجة فيه منفصلة مانعة الخسار من الجزء الغير المشارك ونتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة لانه اشترط في هذا القسم كون المتصلة الشرطية الجزء مانعة الخلو فالواقع لا يخلو عن الطرف الغير المشارك منها وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الواقع ان كان هو الطرف الغير المشارك فذلك والا يمتحن الطرف المشارك وهو الشرطية مع المتصلة البسيطة فيصدق نتيجة التأليف فلا يخلو الواقع عنهما واعلم ان الاشتراك في القياس من المتصلتين او المنفصلتين على سبعة اوجه لان المشاركة اما بسيطة او مركبة ثنائية او ثلاثية اما البسيطة فتختصر في ثلاثة اوجه لانها اما في جزء تام من كل واحدة منهما او في جزء غير تام من كل منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى واما المركبات الثنائية فتلك ايضا لانها اما في جزء تام منها وجزء غير تام منها او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى او في جزء غير تام منهما وجزء تام من احدهما غير تام من الاخرى واما الثلاثية فواحدة فاذا وقع في القياس تركيب المشاركة كما اذا كانت في جزء تام منها وغير تام منها اتيج باعتبار كل مشاركة نتيجة كاحلت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى وسنبين لك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة) القسم الثالث من القياسات الافتراضية الشرطية ما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما تالي المتصلة او مقدمتها وعلى التقديرين فالجملة اما صغرى او كبرى فهذه اربعة اقسام والمشاركة الشرطية لا تصور فيها الا في جزء غير تام من المتصلة لاسمحالة ان يكون شيء من طرفي الجملة قضية فلا اشتراك ابدا ما بموضوعها او بمحمولها وهما مفردان والاشكال الاربعة تعتقد فيها باعتبار وضع الحد الاوسط في المشاركين الاول ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة كبرى التاني ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة صغرى والمتصلة في القسمين اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فشرط اتاجها اشتمال المشاركين على تأليف منتج مرامي فيه اي في ذلك التأليف كونها كبرى في القسم الاول وصغرى في القسم الثاني وان كانت سالبة فالشرط اتاج نتيجة التأليف مع الجملة تالي السالبة والنتيجة في القسمين متصلة مقدمتها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين الجملة

قولنا كما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شيء من القائم بذاته بعد قولنا كما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس بعد واجاب عنه باننا نفرض الكلام فيما لا يكون المقدم متافيا للجملة او يمنع استحالة الملازم والاول ضعيف لان عدم متافاهما لا يقتضي صدقهما على تقدير صدقه والثاني ضعيف ايضا لانه لا يدفع المنع المذكور على اصل القياس وجوابه ان ادعى لزوم منفصلة مانعة الخلو من تقبض المقدم ونتيجة ٣

٣ التآليف ضرورية
عدم خلو الواقع
عنه وعن القياس
المتبع لها ثم ان شئنا
اقتصرنا على هذا
النقد او زودنا الى
المتصلة المذكورة
من

كبرى وتالى المتصلة صغرى في القسم الاول وبين الجزئية صغرى وتاليتها كبرى في القسم
الثاني وهذا معنى مراعاة حال الجزئية في التأليف كما سبق آنفاً والبرهان اما في الموجب
المتصل فنرى الشكل الاول فانه كلما كان او قد يكون اذا صدق المقدم صدق التالى مع الجزئية
اما التالى فظنوا الجزئية فلا نها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير
وكما صدق التالى مع الجزئية صدق نتيجة التأليف فكهما كان او قد يكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف واما في السالب المتصل فنرى الشكل الثاني فانه كلما صدق نتيجة التأليف
صدق مع الجزئية لانها صادقة في الواقع وكما صدقتا صدق تالى السالبة بحكم الشرط
المذكور وكما صدق نتيجة التأليف صدق تالى السالبة فجعلها كبرى للمتصلة القائلة ليس البتة
او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق التالى لنتيج ليس البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف واما روى في التأليف حال الجزئية لان التمايز بين القسمين انما يحصل بسببه
والا فالبرهان عام مثال الشكل الاول في القسم الاول كلما كان كل (ج د) فكل (أ ب) وكل
(ب هـ) ينتج كلما كان كل (ج د) فكل (أ هـ) وفي القسم الثاني كل (أ ب) وكل
كان (ج د) فكل (ب أ) فكلما كان (ج د) فكل (أ هـ) ففس عليه باقي الضروب
في سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة كما نقل من الشيخ من ان المتصلتين
اذا توافقتا في الحكم والمقدم ونحو لفتنا في الكيف وتناقضنا في التوالى تلازمتا وتماكستا
يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة اذا كانت
بحيث يكون نقيض تاليتها مع الجزئية مشتملا على تأليف منتج أنتجت سالبة متصلة لانها
تنقلب الى متصلة موجبة من عين مقدمها ونقيض تاليتها مع الجزئية وتنتج متصلة موجبة
من مقدمها ونتيجة التأليف وهي تنقلب الى متصلة سالبة من مقدمها ونقيض نتيجة
التأليف فالسالبة المتصلة أنتجت بهذين الانقلاب بين متصلة موافقة لها في الكيف
فلو قال بانقلاب السالبة الى الموجبة وبالعكس كان اولى واعترض الشيخ على انتاج
القياس بان الجزئية صادقة في نفس الامر فربما لا يصدق على تقدير مقدم المتصلة
والانتاج قولنا كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم
بذاته يبعد قولنا كلما كان الخلاء موجود فبعض البعد ليس بعده وانه محال واجاب عنه
بوجهين احدهما اننا نحصى الكلام بما لا يكون صدق الجزئية منافيا لمقدم المتصلة فيزدفع
النقض المذكور للثنائي بين الجزئية ومقدم المتصلة ونائبها منع كذب النتيجة فان وجود
اخلاء لما كان محالا جاز استلزامه للحال والاول ضعيف لان عدم منافاة الجزئية مقدم
المتصلة لا تقتضى صدقها على تقدير صدقه لجواز ان لا تكون الجزئية منافية للمقدم
ولا يبنى صادقة على تقديره وكذا الثاني لانه دفع نقض معين فلا يندفع اصل المدعى فان
للسائل ان يقول لانهم اذا صدق مقدم المتصلة صدق التالى والجزئية فن الجزئية صادقة
في نفس الامر ولا يلزم من تحققها في نفس الامر بقاؤها على التقدير وجوابه ان المدعى

أقسامه، لئلا يكون المشترك ٣٢٧ مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع ان يكون الجملة الكبرى والنتيجة

فيهما متصلة مقدمهما
نتيجة التأليف من الجملة
صغرى ومقدم المتصلة
كبرى في الاول
وبالعكس في الثاني
وتاليها تالي المتصلة ثم
المشارك كان اشتغلا
على تأليف منتج اتج
مطلقا على انجزية
مقدم الكلية في قوة
كلية والبرهان من
الثالث والاولى مقدم
المتصلة والواجب
كون الجملة مع نتيجة
التأليف اومع عكسها
الكلية منتجا لمقدم
متصلة كلية والبرهان
حيث المنتج نتيجة
التأليف من الاول
والاولى مقدم
المتصلة وحيث المنتج
عكسها الكلية من
الثالث والاولى ذلك
العكس وبعده الاشكال
الرابعة بين المتشاركين
في كل قسم مثل الشكل
الاول في القسم الثالث
لاشي من (ح ب)
وكما كان بعض (ب)
ليس (افوز) اتج كما
كان كل (ج افوز) يانه
كما كان كل (ج) فبعض
(ب) ليس (ا)

لزوم متصلة مانعة الخلو من نقيض المقدم ونتيجة التأليف ضرورة ان الواقع لا يخلو
عن نقيض المقدم وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الجملة صادقة في نفس الامر
فالصادق معها اما نقيض المقدم او عينه فان كان نقيض المقدم فهو احد جزئي
المتصلة وان كان عين المقدم يصدق نتيجة التأليف لانه يصدق التالي والجملة على تقدير
المقدم حيثئذ ثم ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر وقلنا ان تلك المتصلة نتيجة القياس
وان شئنا رددنا الى ما يلزمها من المتصلة المذكورة لاستلزام كل متصلة مانعة الخلو
متصلة من نقيض احد الجزئين وعن الاخر ونحن نقول اما لمنع فهو بين الاندفاع على
ما سمعته فبرمرة ولذلك لم يستعمل الشرح بدفعه بل بدفع النقص ولاخفاء ان ما اورده
من الوجهين بدفعه واما الجواب الذي ذكره فليس يتام لان المتصلة ليست عنادية بل
اتفاقية وهي لاستلزام المتصلة المذكورة وعلى اصل البرهان سؤال آخر وهو ان الملزوم
لنتيجة التأليف او تالي السالبة هو المقدم او نتيجة التأليف مع الجملة والمتصلة اللزومية
لا يتعدد بتعدد المقدم وايضا النتيجة في المتصل السالب لازمة من استلزام نتيجة التأليف
لتالي السالبة والمتصلة فمن اين يلزم انها لازمة للقياس (قوله القسم الثالث) القسم
الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون المشترك مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع
ان يكون المشترك مقدم المتصلة والجملة كبرى وبعده الاشكال الاربعة بين المتشاركين
في القسمين والنتيجة فيهما متصلة مقدمهما نتيجة التأليف من الجملة صغرى ومقدم
المتصلة كبرى في الاول وهو القسم الثالث او بالعكس اى من الجملة كبرى ومقدم المتصلة
صغرى في الثاني وهو القسم الرابع باعتبار تمايز القسمين وتاليها تالي المتصلة وضابط
الانتاج في القسمين ان المتشاركين اى الجملة ومقدم المتصلة اما ان يستلزم على تأليف منتج
اولا فان استلزم على تأليف منتج فاستلزمها عليه اما بافضل او بالقوة وهو ما اذا كان المتصلة
كلية ومقدمها جزئي ولم يكن تأليفها منتجا اعلى تقدر كليته كما اذا وقع المقدم الجزئي
في كبرى الشكل الاول او الثاني او كانت الجملة ايضا جزئية وتأليفها على الثالث
او الرابع واليه اشار بخره على انجزية مقدم الكلية في قوة كلية وكيف ما كان اتج
القياس مطلقا اى سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والبرهان من
الثالث والاولى مقدم الكلية هكذا كلما صدق مقدم المتصلة والجملة صادقة في نفس
الامر صدق المقدم مع الجملة وكما صدق صدق نتيجة التأليف فكلما صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف بجعلها صغرى للمتصلة القائمة اذا كان مقدم المتصلة صدق تاليها
باحد الاسوار فمن الثالث اذا صدق نتيجة التأليف صدق تالي المتصلة باحد الاسوار
وان لم يستلزم المتشاركين على تأليف منتج يستلزم امر ان احدهما كلية المتصلة وتاليهما
احد الامر بن وهو اما ان يكون الجملة مع نتيجة التأليف منتجة لمقدم المتصلة الكلية واما
ان يكون الجملة مع عكس نتيجة التأليف منتجة لمقدمها فان كان المنتج للمقدم نتيجة التأليف

لا عرفت في القسم الثاني وهو انه يتج مع المطلوب من الاول والى السيل الثاني في القسم الرابع كما كان كل ٧

والنتيجة تتبع المتصلة
ابدا في الكيف متى

قال الشيخ يشترط
إيجاب الجلية في الشكل
الثالث من القسم
الثالث وقد عرفت
بطلانه لان الجلية
السالبة الكلية تتيج مع
نتيجة التأليف الموجبة
الكلية لمقدم المتصلة
ان كان سائبا جزئيا
من الرابع ومع عكسها
بكلية مقدمها ان كان
سائبا كليا من الثاني
وقد عرفت انتاجه
اذ ذلك عند كون
المتصلة كلية وقال
يشترط السلب في مقدم
المتصلة في القسم الرابع
في الشكل الاول منه
مع قيام ما ذكر من
دليل الانتاج في هذا
الشكل في القسم الثالث
وقال في الشكل الثاني
من القسم الرابع يجب
موافقة الجلية لمقدم
المتصلة في الكيف
وقد عرفت فساد
حيث كانا مشتقين على
تأليف منتج متى

فالبرهان من الاول والاولى مقدم المتصلة فانه متى صدق نتيجة التأليف صدق مع
الجلية ومتى صدقنا صدق مقدم المتصلة فحي صدقت نتيجة التأليف صدق مقدم
المتصلة وكلما اوليس البينة اذا صدق مقدم المتصلة يلزم ناليتها في كان اوليس البينة اذا كان
نتيجة التأليف يصدق نال المتصلة وان كان المنتج عكس نتيجة التأليف بكلية فالبرهان
من الثالث والاولى ذلك العكس فانه قد يكون اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق
نتيجة التأليف وكلما اوليس البينة اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق نال المتصلة وهما
يتجهان المطلوب من الثالث اما الصغرى فلان العكس لازم امامهم او مساو فاستلزامه
جزئيا محقق واما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الجلية وكلما صدقا
صدق مقدم المتصلة بعد رعاية القوة وكلما صدق عكس نتيجة تأليف صدق مقدم المتصلة
وكلما اوليس البينة اذا صدق مقدم المتصلة صدق ناليتها فكلما اوليس البينة اذا صدق عكس
نتيجة تأليف صدق نال المتصلة مثال الشكل الاول في القسم الثالث والمشارك غير مشتقين
على تأليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التأليف لاشي من (ج ب) وكلما كان بعض (ب)
ليس (افوز) ينتج كلما كان كل (ج افوز) فامشاركان وهما لاشي من (ج ب) وبعض (ب)
ليس (ا) لا يفتلان في الشكل الاول على شرائط الانتاج ونتيجة التأليف ا على كل
(ج ا) مع الجلية نتيجة لمقدم المتصلة من الثالث بيانه انه كلما كان كل (ج ا) فبعض
(ب) ليس (ا) لانه كلما كان كل (ج ا) فلاشي من (ج ب) وكل (ج ا) وهما يتجهان
بعض (ب ج) ليس (ا) فكلما كان كل (ج ا) فبعض (ب) ليس (ا) واليه اشار بقوله
لما عرفت في القسم الثاني فان استنتاج نال السالبة نعم كان على هذا الطريق ثم نجعل تلك
المتصلة صغرى والمتصلة التي هي جزء القياس كبرى لينتج من الاول كلما كان كل
(ج افوز) وهو المطلوب مثال الشكل الثاني في القسم الرابع والمشارك غير مشتقين
على تأليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التأليف كلما كان كل (ج ب فوز) وكل
(ب) ينتج كلما كان كل (ج ا فوز) لانه كلما كان كل (ج ا) فكل (ج ا) وكل (ب) وهما
يتجهان كل (ج ب) فكلما كان كل (ج ا) فكل (ج ب) فنجعله صغرى للمتصلة لينتج المطلوب
ولا يخفى عليك بعد ذلك الاستنتاج من باقي الصغرى في سائر الاشكال والنتيجة يتبع
المتصلة في الكيف ابدا لان صغرى الاقضية النتيجة اياها موجهة فتكون كيفيتها تابعة
للكبرى (قوله قال الشيخ) قال الشيخ يشترط في انتاج الشكل الثالث من القسم الثالث
ان تكون الجلية موجبة وهو باطل بصورتين احداهما ان الجلية ان كانت سالبة كلية
وركبت مع نتيجة التأليف الموجبة الكلية انتهت مقدم المتصلة ان كان سائبا جزئيا
من الشكل الرابع كقولنا لاشي من (ب ج) وكلما كان بعض (ب) ليس (افوز)
فكلما كان كل (ج افوز) وقد عرفت ان الجلية اذا كانت مع نتيجة التأليف منتجة
لمقدم المتصلة تنتج القياس المركب منهما فان قلت اذا كان مقدم المتصلة سائبا جزئيا

(والجلية)

الفصل الرابع فيما يتركب من الجلمية والمنفصلة وهو قسمان احدهما ما يتبع الجلمية وهو المسمى بالقياس المقسوم ويوجب كون الجلميات بعدد ٣٢٩ ١٢ اجزاء الانفصال تأليف من كل واحدة منها مع جزء من اجزاء

الانفصال قياس من حيث
للحكمة المطلوب به انه
من شكل واحد او
اشكال والحد الاوسع
في كل قياس غير
في الاخر والا فمحدد
قضيتان بغير فهم
من الجلميات واجزاء
الانفصال فكل واحد
ان كانت المنفصلة
صغرى كانت مجموعها
اجزائها وموضوعها
الجلميات في الشكل
الاول وبالعكس
في الرابع وبالعكس
ان كانت المنفصلة كبرى
ومجموعها في الثاني
موضوعها في الثالث
على التقديرين وشروط
الانتاج اشتغال كل شكل
في كل قسم على شراطين
ذلك الشكل وبرهانه
انه لا بد من صدق احد
اجزاء الانفصال فتد
صدق مع مشاركة
من الجلمية نتيجة المطلوب
وانت تعلم ان المنفصلة
موجودة كليات حقيقيه
او مانعة للخلو ولا تنافي
مانعة للجمع الا اذا كانت

والجلمية سالبة كليات فكيف تحصل منها نتيجة التأليف موجبة كليات وايضا الموجبة كليات هي كل (ج ا) والسالبة كليات لاشي من (ج ب) وهما لا يتجان من الرابع البعض (ا ا) ايس (ب) وهو ليس مقدم المتصلة فقول الكلام فيما اذا لم يستعمل المشاركان على تأليف منتج فلا نتيجة لانه متحقق بل يفرض كيف ما كانت فان البرهان لا يستدعي النتيجة تأليف مفروضة فانه نتيجة تأليف يفرض سواء كانت موجبة كليات او جزئية او سالبة كليات او جزئية فالبرهان يساعد عليها واما حديث الاستنتاج من الرابعة فيمكن دفعه بان اطلق اسم النتيجة على عكسها والسالبة الجزئية تقبل العكس اذا كانت من الخاصتين وهو كاف للتفصيل الصورة الثانية ان الجلمية سالبة الكليات تنج مع عكس نتيجة التأليف بكتليته مقدم المتصلة ان كان مقدم المتصلة سالبا كليا من اشكال الداني والقياس منتج اذ ذلك كقولنا لاشي من (ج ب) وكلما كان لاشي من (اب) (فوز) ينتج قديكون اذا كان بعض (ج افوز) وقال الشيخ ايضا بشرط السلب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الرابع وهو فاسد لان الدليل الذي ذكره على انتاج الايجاب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الثالث قائم بعينه في القسم الرابع فانه اذا صدق كلما كان كل (ج ب) (فوز) وكل (ب ا) انتج قديكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وكل (ب ا) وهما يتجان من الاول كل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) وكل (ج ا) فبعض صغرى للمتصلة ينتج المطلوب وقال الشيخ ايضا في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الجلمية لمقدم المتصلة في الكيف وقد عرفت فساد حيث كانت الجلمية ومقدم المتصلة متعكبين على تأليف منتج فان القياس ينتج مع اختلافهما في الكيف واعلم ان هذه النقوض ليست واردة على الشيخ لان الشروط في ابواب الافتراضات ليست بشروط الوجود بل شروط العلم بالانتاج فاطلاع الغير على انتاج مالم يحكم بانها لا يكون فادحا في ذلك على ما صرح به المصنف نفسه (قوله الفصل الرابع فيما يتركب من الجلمية والمنفصلة) القسم الرابع من الافتراضات الشرطية ما يتركب من الجلمية والمنفصلة فانه على قسمين لانه اما منتج جلمية واحدة وهو القياس القسم الاول وهو غيره والقياس القسم شرايط في كونه قياسا مقسما وشرايط في الانتاج اما شرايط التقسيم فامور الاول اشتراك اجزاء الانفصال في احد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن احدهما مذكورا في بعضها فان ذكر ذلك الجزء في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجتنابا عن القياس الثاني اشتراك الجلميات في الطرف الاخر من النتيجة بعين ذلك الدليل وهما غير مذكورين بالفعل في الكتاب الثالث ان يكون عدد الجلميات بعدد اجزاء الانفصال والا فاما ان يزيد على عدد

اجزاء الانفصال او بالعكس وايما كان فلا قياس مقسم اما على الاول فلان تلك الحلية الزائدة ان لم تشترك شيئا من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس او تكون النتيجة منفصلة وان شاركت فلما ان تكون مشاركتها اليه فيما شاركه فيه حلية اخرى او لا يكون فان لم يكن تحصل من المتشاركين تبينان فلا تكون النتيجة حلية واحدة وان كانت المشتركة في ذلك الجزء المشترك بعينه كانت الحلية زائدة مشاركة لتلك الحلية في الطرفين لاشتراكهما في طرف النتيجة والطرف الاخر الذي هو الحد الاوسط وحينئذ ان شاركتها في الوضع والكم والكيف والجهة فهي تلك الحلية بعينها فلا تكون زائدة هف وان خالفتهما في شيء منها حصلت باعتبار المتشاركين تبينان وما على الثاني فلان الجزء الزائد من اجزاء الانفصال اما ان يشارك شيئا من الحليات او لا الى آخر الدليل الرابع انحصار التاليفات في النتيجة فبما ان كل واحدة من الحليات مع جزء من اجزاء الانفصال قياس منتج للجملة المطلوبة اما من شكل واحد كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او كل (اه) وكل (بج) وكل (دج) وكل (هـج) يتبع كل (اج) او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او لا شيء من (دا) ولا شيء (بج) ولا شيء من (جـه) وكل (جـه) يتبع لا شيء من (اج) الخامس ان يكون الحد الاوسط في كل قياس مقابرا للحد الاوسط في قياس اخر فانه لو انحد قياسان في حد اوسط وهما يتحدان في طرفي النتيجة انحدت الحليات واجزاء الانفصال المستعملة فيهما في الطرفين فان انحدت في الوضع والكم والكيف كانت هي هي والالزم تعدد النتائج ثم المنفصلة اما ان تكون صفري او كبرى فان كانت صفري فذلك الحدود اي الاواسط المشتركة في الاقيسة تكون مجموعات اجزائها وموضوعات الحليات في الشكل الاول وبالعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبالعكس من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث فذلك الحدود مجموعات اجزاء الانفصال والحليات في الثاني وموضوعاتهما في الثالث على التعدير بن اي سواء كانت المنفصلة صفري او كبرى واما شرايط الانتاج فالاول اشتغال المتشاركين من الحلية وجزء الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه وهما ما يكون المنفصلة فيه صفري وما يكون فيه كبرى على الشرايط المعتبرة في ذلك الشكل حتى يشترط اعجاب اجزاء الانفصال وكلية الحليات في الاول ان كانت المنفصلة صفري وعكس ذلك ان كانت كبرى وعلى هذا سائر الاشكال الثاني ان تكون المنفصلة المستعملة فيه حقيقة او مافاة الخلو فانه لو كانت مافاة الجمع جار كذب اجزاء الانفصال فلا يلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع احدي الحليات حتى تصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المقدمين صدق النتيجة نعم لو كان نقايض اجزاء الانفصال المانع من الجمع مشتملة على ما يجب ان يتمل عليه اجزاء مافاة الخلو من الشرايط المذكورة انتج القياس النتيجة المطلوبة لا رتدا مافاة الجمع

القسم الثاني غير انقياس المقسم فالمنفصلة ان كانت مائة الخلو والجليات بعدد اجزاء المنفصلة تألف كل واحدة مع جزء قياسا منها لكن النتيجة ان كانت لا تتحد انجبت منفصلة مائة الخلو من تلك النتائج فان اتحدت نتيجة مع الاخرى جعلت جزءا واحدا من النتيجة * ٢٣١ وان زادت الجليات شارك لاحالة جزء جليتين وانجبت باعتبار مشاركتها لكل واحدة منهما

وباعتبار مشاركته لهما وان نقصت كعملية مع منفصلة ذات جزئين فان شاركت الجزئين انجبت منفصلة مائة الخلو من التبيين والاخر نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك وبرهان الكل ظاهرا ومر وقال الشيخ الحلي الواحدة ان كانت صفري لا تنجبت وقد عرفت فساد وان كانت المنفصلة مائة الجمع فان كانت نتيجة التأليف نتيجة للطرف المشترك من المنفصلة انجبت منفصلة مائة الجمع من نتيجة التأليف والطرف الاخر او تحتها لان الطرف المشترك لازم نتيجة التأليف انقياس المؤلف من الحلي والتصل وموافق للارام مناف

اليها واليه اشار بقوله الا اذا كانت اجزاؤها تقبض ما يجب في مائة الخلو الثالث ان يكون المنفصلة موجبة فانها لو كانت سالبة جاز كذب احرازها فلم يلزم اجتماع صدق شيء من اجزائها مع احدى الجليات فلا تحصل النتيجة الرابع ان تكون كلية فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الجليات فلا يجتمعان على الصدق فلا انتاج وعند تحقق هذه الشرايط فالنتائج بقين وبرهانه ان الواقع لا يخلو من احد اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من الجليات وينتج المطلوب (قوله للقسم الثاني غير القياس) ان كان القياس غير مقسم فالمنفصلة فيه اما مائة الخلو او مائة الجمع او حقيقة فان كانت مائة الخلو فاما ان يكون عدد الجليات مساويا لعدد اجزاء الانفصال او زائدا عليه او ناقصا عنه فان كان مساويا بحيث يشارك كل حلية جزءا من اجزاء الانفصال وتألف معه قياس متنجح فالتأليفات ان انجبت نتيجة واحدة لم يكن القياس غير مقسم والكلام فيه وان انجبت نتائج متعددة فتلك النتائج اما ان يكون كل واحد منها اير للآخر اتج القياس منفصلة مائة الخلو من ذلك النتائج اذ لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال فينتج مع الحلية المشاركة به احدى النتائج كقولنا اما كل (اب) او كل (ده) وكل (بج) وكل (هط) ف دائما اما كل (اج) او كل (هط) واما ان لا يكون كذلك بل يتحد نتيجة مع اخرى فيحصل تلك النتيجة المتحددة جزوا واحدا من نتيجة القياس وذلك انما يكون بتأخذ قياسي او زائد في الطرفين ومخالفة قياس اخر فيهما كقولنا اما كل (اب) او كل (اج) او كل (زه) وكل (بط) وكل (جط) وكل (ده) فاما كل (اط) او كل (زد) لان الواقع اما كل (اب) او كل (اج) او كل (زه) وعلى التقديرين الاوئين كل (اط) وعلى التقدير الثالث كل (زد) فلا يخلو الواقع عنهما وان كانت الجليات زائدة ولنفرض انها واحدة تسهلا للتصور ففتح الحلية الزائدة اما ان لا يشارك جزءا من اجزاء الانفصال فيكون اجنبية ملغاة لا تدخل لها في الانتاج ولما ان يشاركه وذلك الجزء مشاركا للحلية اخرى فيكون ذلك الجزء لاحالة مشاركا لجليتين فينتج باعتبار مشاركته مع احدى الجليتين نتيجة وباعتبار مشاركته مع الحلية الاخرى نتيجة اخرى وباعتبار مشاركته لهما نتيجة ثالثة ويكون القياس باحد هذه الاعتبارات مغايرا له بالاعتبار الاخر اما يتجه بالاعتبارين البسيطين فظاهرة واما باعتبار التركيب فنمجموع التبيين الحاصلتين بحسب مشاركة ذلك الجزء مع الجليتين ومن نتائج التأليفات الاخر كقولنا اما كل (اب)

للزوم وان كان الطرف المشترك متجاليا انتج متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف واليها الطرف الآخر والاسان لم الطرف المشترك الاخر ولا يعكس لجواز كون اللازم اعم وحكم مائة الخلو السالبة حكم مائة الجمع الموجبة وبالعكس لكن النتيجة سالبة والاكدت السالبة لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشترك في مائة الجمع وملتزمة له؟

في مائة أغلو ومانق
اللازم مناف للزوم
ولمزم للزوم لمزم
والحقيقة الموجبة
نتيج حيث نتيج مائة
الجمع و مائة أغلو
بخلاف السالبة وكل
واحدة منهما نتيج
حيث نتيج صاحبها
إذا بدلت اجزاؤها
بقا بعضها الا زيد
اذكل واحدة منها
الى صاحبها اذذاك
من

اوكل (اد) وكل (بج) ولاشي من (ب) ولاشي من (دط) يتيج باعتبار مشاركة كل
(اب) لكل (بج) اماكل (اج) وباعتبار مشاركته للاشي من (ب) اما لاشي من
(اه) وباعتبار مشاركته لهما اما كل (اج) ولاشي من (اه) واما لاشي من (اهط)
وان نقصت الجلمية من عدد اجزاء الانفصال وليكن الجلمية واحدة والمنفصلة ذات جزئين
فالجلمية ان شاركت جزئها مشاركة نتيجة اتيج القياس مائة أغلو من يتيجي التأليفين
وان لم يشارك الا احدهما اتيج مائة أغلو من الجزء الغير المشارك ونتيجة التأليف
بين الجلمية والجزء المشارك و برهان الكل ظاهر بمماصروزم الشيخ ان الجلمية الواحدة
ان كانت صفري لا تتيج في هذا القسم وقد صرفت فسادها بانها نتيج سواء كانت صفري
او كبرى وان كانت المنفصلة مائة الجمع ونفرض انها ذات جزئين والجلمية واحدة
لسهولة مقايضة ما زاد عليها فالجلمية اما مشاركة لكل واحد من جزئي الانفصال
اولا حدهما واما ما كان فشاركتهما مشتملة على شرائط الانتاج اولا فان لم يشتمل على
شرائط الانتاج يشتر فيه ان يكون نتيجة التأليف المفروضة مع الجلمية نتيجة للطرف
المشارك من المنفصلة حتى ان كانت الجلمية مشاركة لاحد الجزئين كانت نتيجة التأليف
بينهما ومع الجلمية نتيجة لذلك الجزء وان كانت مشاركة لكل من الجزئين كانت نتيجة
للجزء المشارك الذي فرض نتيجة التأليف منه ومن الجلمية ثم ان كانت المشاركة مع
احد جزئي الانفصال اتيج القياس منفصلة مائة الجمع من نتيجة التأليف المفروضة
ومن الطرف الاخر الغير المشارك لان الطرف المشارك لازم نتيجة التأليف بالقياس
المؤلف من الجلمية والمتصل هكذا كلما صدق نتيجة التأليف صدق نتيجة التأليف
بالضرورة والجلمية صادقة في نفس الامر فكلما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
المشارك لانه كلما صدق نتيجة التأليف صدقت هي والجلمية معا وكلما صدقتا صدق
الطرف المشارك او المفروض انها مع الجلمية نتيجة اياه والطرف الغير المشارك منافاه
ومنافي اللازم مناف للزوم فيكون الطرف الغير المشارك منافيا لنتيجة التأليف
وهو المطلوب وان كانت المشاركة مع الجزئين اتيج منفصلة مائة الجمع من نتيجته
اي نتيجي التأليفين المفروضين لان كل واحد من الطرفين المتشاركين لازم لنتيجة تأليفه
مع الجلمية فيكون منافيا لنتيجة تأليف الطرف الاخر فتكون نتيجة تأليفه منافية لنتيجة
تأليف الطرف الاخر لان منافي اللازم مناف للزوم اولان الطرفين لازمان للنتيجتين
ومتنافي الاوازم مستلزما لتنافي اللزومات وهناك نظر وهو ان القياس على تقدير
المشاركة مع الجزئين يتيج منفصلتين اوجزئين من احد الطرفين ونتيجه تأليف
الطرف الآخر وهو ظاهر وكل واحدة منهما اخصى من المنفصله التي من نتيجتي
التأليين فانه اذا تحقق مع الجمع بين احد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الاخر

يتحقق منع الجمع بين التبعين لان منافي الملازم منافي للزوم بخلاف العكس فكان
 هاتان المنفصلتان بالاعتبار اولى وان استعمل مشاركة الجلية مع جزء الانفصال على
 شرط الاننتاج حتى يحصل منها نتيجة تأليف فان شاركت احد جزئي الانفصال
 اتبع متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الاخر اى غير المشارك
 فانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون اذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
 الغير المشارك والالصدق نقيضه وهو كلما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير
 المشارك ومعنا مقدمة صادقة وهى قولنا كلما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة
 التأليف بالقياس المركب من الجلى والمتصل بمحملها صغرى لتقيض المطلوب لنتيج من
 الاول استلزام الطرف المشارك للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع هف
 ولا ينعكس اى لا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشارك وتاليها نتيجة التأليف
 لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك واللازم يجوز ان يكون اعم فجاز ان يجمع الطرف
 الغير المشارك بل ويلزمه وان شاركت كل واحد من جزئي الانفصال اتبع بحسب
 كل مشاركة متصلة سالبة جزئية وذلك ظاهر هذا كله اذا كانت المتفصلة موجبة
 اما اذا كانت سالبة فهكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة وبالعكس اى
 كما اعتبر فى مانعة الجمع الموجبة ان تكون نتيجة التأليف مع الجلية متبعة للطرف المشارك
 كذلك اعتبر فى مانعة الخلو السالبة وكما اعتبر فى مانعة الخلو الموجبة ان تكون الجلية
 مع الطرف المشارك متبعة لنتيجة التأليف كذلك اعتبر فى مانعة الجمع الموجبة لكن
 النتيجة سالبة مجانسة للمنفصلة من نتيجة التأليف والطرف الاخر والاكدبت السالبة
 المنفصلة اما اذا كانت مانعة الجمع فلانه لو لاصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة
 التأليف والطرف الاخر ونتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك لمر ومنا فى اللازم
 منافي للزوم فيكون الطرف الاخر منافيا للطرف المشارك فلا تصدق السالبة المانعة
 الجمع هف واما اذا كانت مانعة الخلو فلانه لو لاصدق منع الخلو بين نتيجة التأليف
 والطرف الاخر كان تقيض الطرف الاخر ملزوما لنتيجة التأليف ونتيجة التأليف
 ملزومة للطرف المشارك وملزوم الملزوم ملزوم فيكون تقيض الطرف الاخر
 ملزوما للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فتكذب السالبة المانعة الخلو
 وان كانت المنفصلة حقيقية موجبة تنتج حيث تنتج الموجبة المانعة الجمع تلك النتيجة
 بعينها وتنتج حيث ينتج الموجبة المانعة الخلو تلك النتيجة بعينها لان الموجبة الحقيقية
 اخص من الموجبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم الاعم لازم للاخص بخلاف
 ما اذا كانت سالبة لان السالبة الحقيقية اعم من السالبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم
 الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم وكل واحدة منهما اى من مانعة الجمع وممانعة
 الخلو موجبة كانت واسالية تنتج حيث تنتج صاحبها اذا بدلت اجزاؤها بنفاضها

ولأفرق في هذه الأقسام بين كون الجلية صغرى او كبرى الا في منفصلة موضوع اجزائها هو الحد الاوسط ومورد انفصالها كل واحد فانها ان كانت كبرى انجبت كالكبرى ٣٣٤ في الكيف والجنس لكنه اشبه

بالقياس الجلى
والمنفصلة اشبه
بالجلية قال الشيخ
المنفصلة المشتركة
الاجزاء في احد
الجزئين ان كانت
صغرى جليات
لا تشترك في جزء يشترط
ايضا بها وان كانت
كبرى يشترط ايضاً
اجزاء سالبها وقد
احطت بفساده من
الفصل الخامس فيما
يتركب من المتصلة
والمنفصلة واقسامه
ثلاثة الاول ان يكون
الايوسط جزءاً تاماً
منها والنظر الى
شاركة مقدم المتصلة
وتاليها لعدم تغير
قدم المتصلة عن
اليها فاذن ان كانت
المتصلة صغرى لم يتغير
الشكل الاول عن
الثاني والثالث عن
الرابع وان كانت كبرى
لم يتغير الاول عن
الثاني والثالث عن
الرابع فاذن الاقسام
ربعة في كل شكل
بشرط الانتاج في

لارتداد كل واحدة منهما الى صاحبها عند تبديل الاجزاء بالتفايض (قوله ولا فرق
في هذه الاقسام بين كون الجلية صغرى او كبرى) الانتاج في هذه الاقسام لا يختلف
بكون الجلية صغرى او كبرى لاشتراك البرهان الا اذا كانت اجزاء المنفصلة مشتركة
في موضوع ومورد انفصالها كل واحد من ذلك الموضوع وهى كبرى فيحتثذ ينتج
القياس منفصلة كالكبرى في الكيف والجنس اى في صكونها حقيقة ومأنمة
الجمع ومأنمة اخلو كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) اما (ا) واما (هـ) فكل
(ج ا) واما (ا) واما (هـ) كالكبرى في الجنس لان الطرف الغير المشترك من الجلية
مندرج تحت موضوع المنفصلة فيتمدى الحكم اليه بالضرورة لكن هذا القياس اشبه
بالقياس الجلى والمنفصلة اشبه بالجلية قال الشيخ المنفصلة المشتركة الاجزاء
في احد الجزئين اذا كانت صغرى والجليات كبرى وهى لا تشترك في جزء يستلزم
في اتانجها كونها موجبة وان كانت كبرى فان كانت موجبة التمت مطلقاً وان كانت
سالبة يشترط في اتانجها ايضاً اجزائها وقد احطت بفساده من ان المنفصلة موجبة
كانت اوسالبة صغرى او كبرى موجبة الاجزاء اوسالبها يتبع بالشرائط المذكورة
(قوله الفصل الخامس) القسم الخامس من الافتراضات الشرطية وهو آخر الاقسام
ما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلاثة الاول ان يكون الاوسط جزءاً تاماً في كل
واحدة من المقدتين ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الاحال مقدم المتصلة وتاليها لعدم
امتياز مقدم المتصلة عن تاليها فالمتصلة اما ان تكون صغرى او كبرى فان كانت
صغرى فالايوسط اما تاليها او مقدمها فان كانت تاليها لم يتغير الشكل الاول عن الثاني
لان الاوسط ح ان كان مقدم المتصلة كان على صورة الشكل الاول وان كان تاليها
كان على هيئة الشكل الثاني لكن مقدم المتصلة لا يتغير عن تاليها فلا يتغير الاول عن
الثاني وان كان الاوسط مقدم المتصلة لم يتغير الثالث عن الرابع اذ الاوسط ان كان مقدم
المتصلة فهو على نظم الشكل الثالث وان كان تاليها فهو على نهج الرابع ولا تمايز
بينهما وان كانت المتصلة كبرى فالايوسط ان كان مقدمها لم يتغير الاول عن اشياء
لانه ان كان مقدم المتصلة فهو على الثالث وان كان تاليها فعلى الاول وان كان تالى
المتصلة لم يتغير الثاني عن الرابع فليس العبء ههنا الا بوضع الحد الاوسط في المتصلة
فاذن الاقسام اربعة لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التدبيرين فالايوسط اما
مقدمها او تاليها وما وقع في المتن في كل قسم اوفى كل شكل على اختلاف السخنين
ليس له معنى يحصل من حقه ان يحذف ويشترط في الاقسام الاربعة ان يكون احدى
المقدتين كلية واحداً موجبة وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة اوسالبة فان كانت

لاقسام بعد ايضاً احدى المقدتين وكلية احدهما وان كانت المتصلة شرطية موجبة فان يساركة (موجبة)
تاليها مأنمة الجمع وبقدمها مأنمة الحلو ايضاً باو يا عكس سلباً والنتيجة كالمنفصلة جنساً وكيفاً لان ما يتمتع

اجتماعه مع اللازم يمنع اجتماعه مع (٣٣٥) المزموم وما لا يخلو الواقع عنه وعن المزموم لا يخلو عنه وعن اللازم

وان كانت سالبة بان تكون كلية او اشارا بمقدورها مائة الجمع وبنايتها مائة الخلو والنتيجة مع مائة الخلو الكلية مائة الجمع كالمصلحة كما وكيفا ومائة الخلو ايضا كالمصلحة الكلية فيهما وفيما بعد ذلك سالبة جزئية ومائة الخلو والاكذب التصلة الا في التصلة السالبة الكلية المشاركة بنايتها لمائة الجمع فان الخلف فيها استلزام تالي التصلة نقيضه دائما ان كانت مائة الجمع كلية والا في الجملي وفي هذا الخلف نظر فاننا ينسأ ان الشيء قد يلزم نقيضه دائما او في الجملة واصلم ان الاختلاف في الشرطيات انما بين بيان صدق القياس مع اللازم والتعاقد فاذا كان الشيء قد يستلزم نقيضه كان الاختلاف بمنوعا فامتنع الاستدلال به على العقم من

موجبة فالتفصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة وجب ان يشاركها المتصلة بتاليها اي يكون الحد الاوسط تاليها ان كانت مائة الجمع وان يشاركها بمقدورها ان كانت مائة الخلو وان كانت التفصلة سالبة فبالعكس اي يشترط ان يكون الحد الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مائة الجمع وتاليها ان كانت مائة الخلو والنتيجة كالمصلحة في الكيف والجنس اي في كونها مائة الجمع او مائة الخلو اما اذا كانت المتصلة موجبة ففي مائة الجمع لان امتناع اجتماع الشيء مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع المزموم وفي مائة الخلو لان امتناع الخلو عن الشيء والمزموم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم واما اذا كانت سالبة فلان جواز الجمع بين الشيء والمزموم يستلزم جواز الجمع بينهما وبين اللازم وجواز الخلو عن الشيء واللازم يستدعي جواز الخلو عن الشيء والمزموم والبرهان على انتاج السالبة متروك في المتن لظهوره هذا اذا كانت المتصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فيشترط في انتاجها احد الامرين اما ان يكون المتصلة كلية او يشارك بمقدورها المتصلة ان كانت مائة الجمع وتاليها ان كانت مائة الخلو نعم المتصلة اما ان يكون مائة الخلو الكلية او غيرها فان كانت مائة الخلو الكلية فالتصلة ان كانت كلية انتج القياس تيجتين مائة الجمع ومائة الخلو موافقتين للتصلة في الكم والكيف ان كانت المتصلة جزئية انتج مائة الجمع موافقة للتصلة كما وكيفا ويعلم من قوله كالمصلحة الكلية ان انتاجها مائة الخلو انما يكون اذا كانت كلية وان كانت المتصلة غير مائة الخلو الكلية فالنتيجة سالبة جزئية مائة الخلو سواء كانت مائة الجمع او مائة الخلو الجزئية وبيان هذه الدعاوى على الاجال بالخلف وهو ضم لازم نقيض النتيجة الى لازم المتصلة يلزم ككذب السالبة المتصلة وبالتفصيل اما انتاج المتصلة الكلية مع مائة الخلو الكلية التيجتين فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون (جد) او (هز) يتبع ليس البتة اما ان يكون (ب) او (هز) مائة الجمع والافقد يكون اما (اب او هز) مائة الجمع ويلزمه قد يكون اذا كان (اب) لم يكن (هز) فكلها لم يكن (هز فجد) فانه لازم لمائة الخلو يتبع قد يكون اذا كان (اب فجد) وهو مناقض للسالبة الكلية ومائة الخلو والافقد يكون اما (اب او هز) مائة الخلو ويلزمه قد يكون اذا لم يكن (هز) كان (اب) وكلها لم يكن (هز) كان (جد) فقد يكون اذا كان (اب فجد) وقد كان ليس البتة هف واما انتاج المتصلة الجزئية مع مائة الخلو الكلية مائة الجمع الجزئية فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون (جد او هز) فقد لا يكون اما (اب او هز) والافدا اما (اب او هز) ويلزمه كما كان (اب) لم يكن (هز) وكلها لم يكن (هز) كان (جد) فكلها كان (اب) كان (جد)

وقد كان قد لا يكون هف واما انتاج المتصلة مع مائة الجمع وهى مشاركة لها
بمقدمها فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (جد قاب) ودائما اما (جد او هن)
مائة الجمع فقد لا يكون اما (اب او هن) مائة الخلو والا فدايما اما (اب او هن)
مائة الخلو و يلزمه كلام يمكن (هن) كان (اب) فعمله صغرى لقولنا كما كان (جد)
لم يكن (هن) ليتيج كما كان (جد) كان (اب) وهو يناقض السالبة المتصلة واما
انتاجها معها وهى مشاركة لها بتاليها فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فهد)
وقديكون اما (جد او هن) فقد لا يكون اما (اب او هن) مائة الخلو والا فدايما اما
(اب او هن) مائة الخلو فكلما لم يكن (هن) كان (اب) وقديكون اذا كان (جد)
لم يكن (هن) يتيج من الرابع قديكون اذا كان (اب) كان (جد) وهو مناقض للسالبة
الكلية واما انتاجها مع المائة الخلو الجزئية فعلى ذلك القياس غير خاف وقديتين
من هذا ان استثناء المصنف بقوله الا فى المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها بمائة
الجمع فاسد وان قوله فان الخلف فيها استلزام نالى المتصلة نقيضه الى آخر المسئلة
لا توجيهه اصلا وحيث نظر فى دليله يلزوم الشئ لنقيضه رأى عدم تمام الاستدلال
على عمم الاقضية الشرطية فان فية ما فى الاختلاف ان الامر بين اللذين بينهما تلازم
يكون بينهما تعاند لكنه ليس بمحال لجواز استلزام الشئ لنقيضه وليس تحت هذا
المنع طائل لا ندفاعه بأبراد صور الاختلاف من القضايا الغير المتسالة المقدم على انهم
لم يبينوا الاختلاف فى شئ من المواضع الا بقضايا صادقة المقدم فلم يبق لذك المنع
بجمل (قوله تنبيه حيث لم يتيج الموجبان) قد علمت ان المتصلة والمنفصلة اذا كانتا
موجبتين يستلزم فيهما ان يكون الحد الاوسط نالى المتصلة ان كانت المنفصلة مائة
الجمع ومقدمها ان كانت مائة الخلو فهذا الشرط انما يعتبر اذا اعتبر فى النتيجة ان يكون
حدودها موافقة لحدود القياس اما اذا لم يعتبر انتج القياس وان لم يحقق ذلك
الشرط حتى لو كانت المنفصلة مائة الخلو والحد الاوسط نالى المتصلة انتهت متصلة
جزئية من نقيض الاصغر اى مقدم المتصلة وعين الاكبر اى طرف مائة الخلو
لاستلزام نقيض الاوسط نقيض المقدم وعين طرف مائة الخلو وهما يتيجان من ذلك
استلزام نقيض المقدم لطرف مائة الخلو ولو كانت مائة الجمع والحد الاوسط مقدم
المتصلة انتهت متصلة جزئية من عين الاصغر اى نالى المتصلة ونقيض الاكبر اى
نقيض طرف مائة الجمع لاستلزام الاوسط التالى ونقيض طرف مائة الجمع وانتاجها
من الثالث استلزام التالى لنقيض الطرف هذا كله ان كانت المنفصلة غير حقيقية
اما اذا كانت حقيقية فان كانت موجبة انتهت شيجى الباقيتين اى مائة الجمع والخلو
لان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم وان كانت سالبة فلا يلزم انتاجها شيجى الباقيتين
ون السالبة متى

ففيه حيث لم يتيج
الموجبان نتيجة
موافقة لحدود القياس
انتهت مائة الخلو
متصلة جزئية من
نقيض الاصغر وعين
لاكبر واستلزام
قيض الاوسط ايها
بمائة الجمع متصلة
جزئية من عين
لاصغر ونقيض
لاكبر لاستلزام
لاوسط ايها
الحقيقية الموجبة
نتج شيجى الباقيتين
ون السالبة متى

قال الشيخ أنها إذا كانت موجبة جزئية كبرى لم يتيج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة انتالي كقولنا كلاً كان (اب فجد) وقد يكون ﴿ ٢٣٧ ﴾ اما (ج د) واما (د ز) حقيقة وهو فاسد لانتاجه قد يكون اما (اب)

واما (د ز) مانعة
الجمع لان منافي لللازم
في الجملة منافي لللازم
كذلك ولانتاجه قد
يكون اذا لم يكن
(اب فدز) من التالذ
والاوسط نقض
الايوسط وهو ابراع
موافقة النتيجة للقياس
في الحدود وقال هذه
المتصلة لا يتيج مع
مانعة الخلو السالبة
الكلية كقولنا كلاً كان
(اب فجد) وليس
البئة اما (جد) واما
(د ز) مانعة الخلو
وهو باطل لانه يتيج
ليس البئة اما (اب)
واما (وز) مانعة الخلو
والاكذبت الكبرى
لان ما لا يتجاوز الواقع
عنه ومن ملزوم غيره
لا يتجاوز عنه وعن الغير
واحتج الشيخ بانه
يصدق كلاً كان هذا
عرضا فله محل مع قولنا
ليس البئة اما المحل او
لا يكون جوهر او مع
قولنا ليس البئة اما له
محل واما لا يكون كل
مقدار متناهيا مع التلازم
في الاول والتعاند في

اذا ليس كل ما يلزم الاخص يلزم الاعم (قوله قال الشيخ) زعم الشيخ ان المتصلة الحقيقية اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم يتيج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالذ كقولنا كلاً كان (اب فجد) وقد يكون اما (جد) واما (وز) حقيقة وهو فاسد لانتاج هذا القياس ينتيجين احدهما مانعة الجمع الجزئية وهي قد يكون اما (اب) واما (وز) لان (وز) منافي (جد) اللازم في الجملة ومنافي لللازم في الجملة منافي لللازم كذلك وفيه نظر لان الناطق مثلا منافي للحيزان في الجملة وهو لا ينفي ملزومه كالانسان اصلا الثابتية متصلة موجبة جزئية مقدمها نقض الاصغر وتاليها عين الاكبر وهي قد يكون اذا لم يكن (اب فوز) من الثالث والايوسط نقض الاوسط فان منعت كون هذه المتصلة نتيجة بناء على وجوب موافقة حدود النتيجة لحدود القياس اجاب بان الشيخ لم يراع ذلك كما في كثير من الاقيسة الشرطية وقال ايضا هذه المتصلة اي الموجبة الكلية المشاركة التالذ مع مانعة الخلو السالبة الكلية لا يتيج كقولنا كلاً كان (اب فجد) وليس البئة اما (جد) واما (وز) مانعة الخلو وهو باطل لانه يتيج سالبة كلية مانعة الخلو من الطرفين وهي ليس البئة اما (اب اووز) مانعة الخلو والاصدق قد يكون اما (اب اووز) مانعة الخلو و (اب) ملزوم (جد) ومنع الخلو عن الشيء واللازم في الجملة يوجب منع الخلو عنه وعن اللازم في الجملة فقد يكون اما (جد) واما (وز) مانعة الخلو وهو ينفق الكبرى السالبة الكلية المانعة الخلو واحتج الشيخ على عدم انتاج القياس المذكور باختلاف اصدقه مع تلازم الطرفين ومع التعاند اما مع التلازم فلا يصدق كلاً كان هذا عرضا فله محل وليس البئة اما ان يكون له محل او لا يكون جوهر او الحق التلازم بين العرض واللاجوهر واما مع التعاند فكما اذا بدلتا الكبرى بقولنا ليس البئة اما ان يكون له محل او لا يكون كل مقدار متناهيا والحق التعاند بين العرض ولانها هي المقدار وجوابه ان النتيجة صادقة مع القياس الاول ضرورة صدق سلب منع الخلو حيث يصدق التلازم واما القياس الثاني فالكبرى فيه ان اخذت عتادية كذبت لصدق نقضها وهو قولنا قد يكون اما ان يكون له محل او لا يكون كل مقدار متناهيا مانعة الخلو لامتناع الخلو عنهما على تقدير كون ذلك الشيء عرضا لوجوب تحقق الشق الاول حيث هو ان يكون له محل وان اخذت على انها اتفاقية فان كان ذلك الشيء عرضا كذبت ايضا لتحقيق احد الجزئين دائما والاى وان لم يكن ذلك الشيء عرضا صدقت هي والنتيجة السالبة المانعة الخلو ايضا الكذب جزئيا ح ولاحتمياج على تقدير كونها اتفاقية الى هذا التطويل لان الكلام في المنفصلات العنادية

الثاني وجوابه ان النتيجة صادقة (٤٣) مع صدق القياس الاول والكبرى في القياس الثاني ان اخذت على انها عتادية كذبت وان اخذت على انها اتفاقية كذبت ايضا ان كان ذلك الشيء عرضا او الا صدقت النتيجة ايضا الكذب جزئيا متى

سم الثاني ان يكون
وسط جزأ غير تام
هما ولا يخفى عليك
رائط انتاجه بعد
تيسار لك ما سلف
لنتيجة متصلة من
طرفين الغير المشترك
المتصلة ومن
متصلة من نتيجة
أليف بين المشتركين
ن الطرف الغير
شارك من المتصلة
متصلة من نتيجة
أليف بين المشتركين
من الطرف الغير
شارك من المتصلة
نت خير بعدد
سامه وعدد ضرويه
من

والحق في الجواب منع صدق السالبة المانعة الحل العنادية في القياس الثاني اذ
من البين ان لا علاقة بين العرض ولاتناهي المقدار بوجوب وجود احدهما (قوله
القسم الثاني) ثاني اقسام القياس المركب من المتصلة والمتفصلة ان يكون الاوسط
جزأ غير تام منهما و اقسامه ستة عشر لان المتصلة اما ان تكون ما نصه اخلو
او ما نصه الجمع وعلى التقديرين فاما ان تكون موجبة او سالبة وعلى التقادير الاربعة
فالتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقادير الثمانية فالطرف المشترك منها اما تابعها
او مقدمها وتنفذ الاشكال الاربعة في كل واحد من هذه الاقسام وتنتج تبيين
احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن المتصلة من نتيجة
التأليف بين المشتركين ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة والآخرى متصلة
مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن متصلة من نتيجة التأليف بين
المشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة ولا يخفى عليك شرائط انتاج
النتيجتين بعد اختصارك ما سلف فان القياس لما اشتمل على الطرفين الغير المتشاركين
والطرفين المتشاركين احدهما من المتصلة والآخر من المتصلة فتارة يؤخذ الطرف
للمشارك من المتصلة ويضم الى المتصلة وينتج منها نتيجة وهو القياس المركب
من الجملي والمتفصل ثم تؤخذ نتيجة التأليف ويضم الى الطرف الغير المشترك
من المتصلة وهو في حكم القياس المركب من الجملي والمتصل لان المتصلة حيث
يتمزك الجملي حتى يقال مثلاً في بيان الانتاج كما صدق مقدم المتصلة صدق التسالي
مع المتصلة وكما صدق نتيجة التأليف ينتجها فكما صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف وتارة يؤخذ الطرف المشترك من المتصلة ويضم الى المتصلة
ليحصل منهما نتيجة وهو القياس المألف من الجملي والمتصل ثم يؤخذ نتيجة التأليف
ينتجها ويضم الى الطرف الغير المشترك من المتصلة وهو في حكم القياس من الجملي
والمتفصل فان متصلة ههنا تقوم مقام الجملي كما يقال الواقع اما الطرف الغير المشترك
او الطرف المشترك فان كان الطرف الغير المشترك فهو احد جزئي النتيجة وان كان
الطرف المشترك والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما
وهو الجزء الاخر فالواقع لا يخلو عنها مثال الضرب الاول من الشكل الاول كما
كان (اب فجد) ودائماً اما كل (ده) او كل (وز) مانعة اخلو ينتج كما كان (اب)
فدائماً اما (ج ه) او (وز) ودائماً اما (وز) واما كلما كان (اب) فذلك (ج ه)
اما لزوم الاول فلانه اذا صدق (اب) فكل (ج د) وحيث ا ما ان يصدق
من المتصلة (وز) فذلك او (ده) فيلزم نتيجة التأليف وهي كل (ج ه) واما لزوم
الثانية فلانه اما ان يصدق (وز) فذلك او كل (ده) وكما كان (اب فجد)
فكلما كان (اب فجه) وهو المطلوب وانت خير بعدد اقسام هذا القسم وعدد

أقسام التآلف ان يكون الأوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام من الأخرى وقد عرفت بيانه في حكم المؤلف من الحملية والمنفصل وان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الحملية او المؤلف من الحملية والمتصل ان كان الجزء التام من المنفصلة ويكون المتصلة مكان الحملية متن الفصل السادس في كيفية استنتاج الحملية من القياسات الشرطية الافتراضية وهي من وجوه الاول من القياس المؤلف من المتصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما وشرط اتاجها اشتغال ٣٢٩ * المقدمة من على تأليف منتج بالتبعية الى الجزء التام واتاجه نقبض النتيجة

التأليف بين الطرفين المتشاركين مع طرف

الموجبة لطرف السالبة وبرهانه الخلف بضم

نقبض النتيجة الى احدهما حتى ينتج

نقبض الأخرى مثاله كذا كل (ج ب فز)

وليس البتة اذا كان (هـ) فليس كل (ب ا)

ينتج كل (ب ا) والا فليس كل (ج ا)

وانتج مع الصغرى قد يكون اذا كان ليس

كل (ب ا فهن) بالقياس المؤلف من الحملية

والتصل والعكس الى نقبض الكبرى التاؤ

منهما والشركة في جزء غير تام منهم

وشرط اتاجه بسلب المقدمتين واتاجه

نقبض النتيجة التأليف بين طرفي كل متصلة

ضرووبه اما اقسامه فقد حددناها واما ضرووبه فهي عدد الضروب في كل شكل من كل قسم من تلك الاقسام (قوله القسم الثالث) ثالث الاقسام ان يكون الحد الأوسط جزءاً تاماً من احدي المقدمتين غير تام من الأخرى وانما يكون كذلك لو كان احد طرفي احدي المقدمتين شرطية هي والمقدمة الأخرى بتشارك في جزء تام والحد الأوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من المتصلة او من المنفصلة فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصل وتكون المتصلة مكان الحملية فتكون النتيجة فيه منفصلة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركيتين كقولنا كذا كان (اب فجد) ودأماً لما كذا كان (جد فوز) واما (ج ط) ينتج دأماً اما كذا كان (اب فوز) واما (ج ط) وان كان جزءاً تاماً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المركب من الحملية والتصل والمنفصلة ومكان الحملية فالنتيجة فيه متصلة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين كقولنا كذا كان (اب) فاما (جد) واما (هـ) مانسة الجمع ودأماً اما (هـ) او (ج ط) مانعة الخلو ينتج كذا كان (اب) فكلها كان (جد فقط) ولا يخفى عليك تفاصيل هذا القسم وبيان اتاجها بعد الرجوع الى القياسين المذكورين والتأمل فيهما (قوله الفصل السادس) لما فرغ من بيان كيفية استنتاج الشرطيات من الافتراضيات الشرطية شرع في كيفية استنتاج الجمليات منها وذلك من وجوه الاول المؤلف من المتصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما ويشترط في اتاجها امور ثلاثة احدها اختلاف المقدمتين في الكيف وثانيها اشتغال المقدمتين على تأليف منتج وثالثها اتاج نقبض نتيجة لتأليف بين الطرفين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة والحملية المطلوبة منه هي نتيجة التأليف والبرهان الخلف بضم نقبض النتيجة الى الموجبة لينتج نقبض السالبة او ما ينكس الى نقبضها وذلك انه لو اصدق النتيجة على تقدير صدق القياس لصدق نقبضها وبضم مع الموجبة قياساً موافقاً من الحملية والمتصلة فان كان الحد

مع مقدمها لتاليها ثم اشتغال التأليف على تأليف منتج للحملية المطلوبة مثاله ليس كذا كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كذا كان كل (اد) فليس كل (ده) ينتج كل (ج ب) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والا انتظم نقبض مع مقدمها مستلزماً لنقبضها وهو قولنا كذا كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) بالقياس المؤلف من الحملية والتصل والكبرى تستلزم كل (اه) لما يئاو هما فتهن كل (ج ب) الثالث من المنفصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منها وشرط اتاجه كناية احدي المقدمتين واختلافهما بالكيف واتاجها بالجنس واتاجه نقبض النتيجة التأليف بين

٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩
 ٩٦٠
 ٩٦١
 ٩٦٢
 ٩٦٣
 ٩٦٤
 ٩٦٥
 ٩٦٦
 ٩٦٧
 ٩٦٨
 ٩٦٩
 ٩٧٠
 ٩٧١
 ٩٧٢
 ٩٧٣
 ٩٧٤
 ٩٧٥
 ٩٧٦
 ٩٧٧
 ٩٧٨
 ٩٧٩
 ٩٨٠
 ٩٨١
 ٩٨٢
 ٩٨٣
 ٩٨٤
 ٩٨٥
 ٩٨٦
 ٩٨٧
 ٩٨٨
 ٩٨٩
 ٩٩٠
 ٩٩١
 ٩٩٢
 ٩٩٣
 ٩٩٤
 ٩٩٥
 ٩٩٦
 ٩٩٧
 ٩٩٨
 ٩٩٩
 ١٠٠٠

الايوسط الذي هو الجزء السام من المقدمتين نالهما اتيج قد يكون اذا صدق طرف السالبة صدق الحد الاوسط لان طرف السالبة هو نتيجة التأليف بين الجملة التي هي نقيض النتيجة ومقدم المتصلة الذي هو الطرف الغير المتشارك وحيث ان كان الحد الاوسط نال السالبة ناقضها وان كان مقدمها انعكس الى مانا قضها وان كان الحد الاوسط مقدم المراجعة اتيج كلا صدق الحد الاوسط صدق طرف السالبة وهو ناقضها او ينكس الى مانا نقضها مثاله كلا كان كل (ج ب فهن) وليس البتة اذا كان (ه ز) فليس كل (ب ا) يتيج كل (ج ا) والاصدق نقيضه وهو ليس كل (ج ا) فنعضه الى الصفري ليتيج بالنقيض المؤلف من الجملي والمتصل فديكون اذا كان ليس كل (ب ا فهن) ونعكس الى مانا نقض الكبرى هف الثاني من المتصلتين والشركة في جزء غير تام منها وشرط اتاجه ايضا ثلثة امور احدها ان يكون المقدمتان سالبتين وثانيها ان يكون طرفا كل متصلة متشاركين على وجه يكون نقيض نتيجة التأليف بينهما مع مقدم تلك المتصلة متخالفا لهما وثالثها استعمال التبعي التاليفين بين طرفي المتصلتين على تأليف منتج للجملة المطلوبة وعند ذلك يحصل المطلوب لان كل متصلة مستلزمة لنتيجة التأليف بين طرفيها اذ على تقدير صدقها لولم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها وينظم معها قياس مؤلف من الجملي والمتصل منها لاستلزام مقدم المتصلة نالهما وقد كانت سالبة هف ماله ليس كلا كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلا كان كل (اد) فليس كل (ده) يتيج كل (ج ه) برهانه ان الصفري يستلزم كل (ج ا) والا لصدق نقيضه وهو ليس كل (ج ا) فيتنتظم مع مقدم الصفري هكذا كلا كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وليس كل (ج ا) وهما يتيجن كلا كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وهو ناقض الصفري والكبرى تستلزم كل (اه) بعين ما ذكرنا وكلا صدق الصفري والكبرى صدق كل (اج) وكل (اه) وكلا صدقا صدق كل (ج ه) فكلما تصدق الصفري والكبرى صدق كل (ج ه) وهو المطلوب الثالث من المتصلتين والشركة في جزء تام منها وشرط اتاجه كلية احدي المقدمتين واختلافهما بالكيف واتحادهما بالجنس بان يكونا مانعي الخلو او مانعي الجمع واتاج نقيض نتيجة التأليف

(اد) واما كل (ده) مانعة الجمع يتيج كل (ده) برهانه ان الاولى تستلزم كل (ج ا) والا انتظم (بين) نقيضه مع غير مقدمها منتج المتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلا كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) والثانية يستلزم كل (اه) والا انتظم نقيضه مع غير مقدمها منتج المتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلا كان كل (اد) فليس كل (ده) وهما يتيجان كل (ج ه) والخامس من المتصلة والمنفصلة والشركة في جزء تام

اما لاثي من (ج ب) واما (ه ز) وليس دائما اما (ه ز) واما كل (ب ا) يتيج بعض (ج ا) والا فلا شيء من (ج ا) ويلزمه كلا كان كل (ب ا) فلا شيء من (ج ب) واتيج مع الموجبة نقيض السالبة الرابع منها والشركة في جزء غير تام منها وشرط اتاجه سلب المتصلتين واتاج نقيض السالبة نتيجة التأليف بين طرفي مانعة الخلو مع نقيض احد هالعين الاخر وبين طرفي الجمع مع هين احد هالعين نقيض الاخر ثم استعمال نتيجة التاليفين على تأليف منتج للجملة المطلوبة مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مانعة الخلو وليس دائما اما كل

بين المشاركون مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانعتي الخلو والعكس اى انتاج
 نقيض التأليف مع طرف السالبة لطرف الموجبة في مانعتي الجمع رهانه بالخلف
 من القياس المؤلف من الجملي والمتصل والمنفصل وذلك انه متى صدقت
 مانعتا الخلو فلو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها ويلزمه كلا صدق طرف
 الموجبة صدق طرف السالبة بالقياس المؤلف من الجملي والمتصل هكذا كلما صدق
 طرف الموجبة صدق طرف الموجبة ونقيض نتيجة التأليف مقروض الصدق فكلما
 صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة وينظم مع الموجبة قياس من انتصلة
 والمنفصلة منجها لقولنا دائما اما طرف السالبة او الحد الاوسط وقد كانت سالبة هف
 وقس عليه اذا كانت المنفصلتين مانعتي الجمع فلا فرق الا في استلزام طرف
 السالبة مثال مانعتي الخلو دائما اما كل (ج ب) واما (ه ز) وليس دائما اما
 (ه ز) او بعض (ب ا) ينتج لاشئ من (ج ا) والا فبعض (ج ا) ويلزمه كلا
 كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وبعض
 (ج ا) وينظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) ودائما اما
 كل (ج ب) او (ه ز) ينتج دائما اما بعض (ب ا) او (ه ز) وهو يناقض السالبة
 ومثال مانعتي الجمع دائما اما لاشئ من (ج ب) واما (ه ز) وليس دائما اما (ه ز)
 واما كل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) والا فلا شئ من (ج ا) ويلزمه كلا كان كل
 (ب ا) فلا شئ من (ج ب) لانه كلما كان كل (ب ا) فكل (ب ا) ولا شئ من
 (ج ا) وينظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ب ا) فلا شئ من (ج ب) ودائما
 اما لاشئ من (ج ب) واما (ه ز) فدايما اما كل (ب ا) او (ه ز) وهو منافض
 للسالبة لاربع من المنفصلتين والشركة في جز غير تام منهما ويسقط لانجابه
 سالب المنفصلتين وانتاج نقيض نتيجة التأليف بين طرفي مانعة الخلو مع نقيض احدهما
 لعين الاخر وبين طرفي مانعة الجمع مع عين احدهما لنقيض الاخر ثم احتمال نقيض
 التأليفيين على تأليف منجى للحملية المطلوبة وبيانه ان مانعة الخلو يستلزم نتيجة التأليف
 والاصدق نقيضها وانتظم مع ملازمة نقيض احد طرفيها لنقيضه منجها لاستلزام
 نقيض احد طرفيها لعين الاخر وهو يستلزم منع الخلو بين طرفيها وقد كان سلب
 منع الخلو هف وكذلك مانعة الجمع تستلزم نتيجة التأليف والا انتظم نقيضها مع
 ملازمة احد طرفيها لنفسه منجها لاستلزام احد طرفيها لنقيض الاخر المستلزم لمنع
 الجمع بين طرفيها مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مانعة
 الخلو وليس دائما اما كل (ا د) واما كل (د ه) مانعة الجمع ينتج كل (ج ه) لان
 مانعة الخلو يستلزم كل (ج ا) والاصدق ليس كل (ج ا) وينضم مع نقيض
 مقدمها هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وليس كل (ج ا) فكلما كان كل

٣ منهما وغير تام منهما
 والضبط فيه ان يستل
 ما يلزمها من مانعة
 من مانعة الجمع مع مانعة
 الجمع وما يلزمها
 من مانعة الخلو مع
 مانعة الخلو على
 شرائط انتاج الحملية
 المطلوبة السادس
 منهما والشركة
 في جز غير تام منهما
 والضبط فيه ان
 يستلزم كل مقدمة
 حملية ينتظم منهما
 ومن التي تستلزمها
 المقدمة الاخرى قياس
 منجى للحملية المطلوبة
 الساع من الحملية
 والمنفصلة الثامن
 منهما ومن المنفصلة
 والضبط فيهما
 استلزام الشرطية
 حملية ينتج مع الحملية
 الاخرى الحملية
 المطلوبة وانت خبير
 بجميع ذلك وبكيفية
 الاشكال وكيفية
 الضروب فان اردت
 التدرج فعليك بالعد
 من

تبيينات الاول

البيانات السالفة
بتلها يمكن استنتاج
الشرطية من الاقضية
الحملية كقولنا كل
(ج ب) وكل (ب ا)
فانه ينتج كلا كان كل
(د ج) فكل (ب ا)
لان الحملية الاولى
يستلزم كلا كان كل
(د ج) فكل (د ب)
والثانية يستلزم كلا كان
(د ب) فكل (د ا)
وهما يتجهان المطلوب
فان التزموا هذا فذاك
والا اشكل عليهم تلك
البيانات لثاني قياسية
هذه الوجوه انما هي
بوسط فان تناولها
حد القياس فذا لا
فهى لا قياسات بل
مستلزمات قد تتركب
من مقدمتين قياسان
او اكثر باعتبار ما يوسط
او اكثر ويتجهان باعتبار
كل بسيط شيعة وباعتبار
التركيب اخرى وهى
لازمة كل نتيجة لآخرى
موافقة الوضع لوضع
الحدود فى القياس
ولا يخفى عليك اعتبار
ذلك بعد اعتبارك بما
يختلف من

(ج ب) فليس كل (ب ا) ويلزمه دائما اما ليس كل (ج ب) او ليس كل (ب ا)
مانعة اخلو وهو يناقض السالبة المانعة اخلو ومانعة الجمع تستلزم كل (ا هـ) والا
انتظم تقضيه مع مقدمها هكذا كلا كان كل (ا د) فكل (ا د) وليس كل (ا هـ)
فكلما كان كل (ا د) فليس كل (د هـ) ويلزمه دائما اما كل (ا د) او كل (د هـ)
مانعة الجمع وهو يناقض سالبنها واذا صدق كل (ج ا) وكل (ا هـ) انتهمان الشكل
الاول كل (ج هـ) وهو المطلوب الخامس من التصلة والمنفصلة والشركة فى جزء
تام منها وجزء غير تام منها والضبط فى انتاج الحملية ان التصلة يلزمها مانعة الجمع
من عين المقدم وتقيض التالى ومانعة اخلو من تقيض المقدم وصين التالى فلو كانت
المنفصلة لمانعة الجمع كان ما يلزم المتصلة من مانعة الجمع على شرائط انتاج ما نفى
الجمع الحملية وان كانت مانعة اخلو كان ما يلزمها من مانعة اخلو على شرائط انتاج
ما نفى اخلو الحملية وحيث ينتج القياس الحملية لانه متى صدقت التصلة والمنفصلة
صدقت المنفصلتان المتجهتان للشرائط ومتى صدقت الشركة والجزء
المتصلة والمنفصلة صدقت الحملية السادسة من التصلة والمنفصلة والشركة فى جزء
غير تام منها وقد عرفت ان المتصلة على اى شرط تستلزم الحملية وكذا المنفصلة
فالضبط فيه ان تكون المتصلة والمنفصلة على تلك الشرائط بحيث تنظم الحملية اللازمة
لاحدا هما مع الحملية اللازمة للآخرى قياسا متجا للحملية المطلوبة السابعة من الحملية
والتصلة الثامن منها ومن المنفصلة والضبط فيها ان تكون الشرطية على تلك
الشرائط التى معها تستلزم الحملية على وجه ينتج مع الحملية الاخرى الحملية المطلوبة
وانت خبير بجميع ذلك وبكيفية الاشكال وكيفية الضروب وان اردت التدرب
والتمرن فعليك بعدها واعلم اننا اينما هذه الفصول بالدلائل الكلية وارد فناها بالنظر
الجزئية تبيينها لك على كيفية اختراعها وتسهيلا لدرك اوضاعها ولولا ضعف
الطرق الملوكة فيها وانحططت مقاطعها ومبادئها لابدعنا زيادات لطيفة والحقايقها
مباحث شريفة ولكن لا بد من تحقيق الاصول اولا وترتيب القروع ثانيا وهذا
الكتاب ليس موضع ذلك (قوله تبيينات) الاول كما يمكن استنتاج الحملية من
القياس الشرطية كذلك يمكن استنتاج الشرطية من القياس الحلقى كقولنا كل (ج ب)
وكل (ب ا) فكلما كان كل (د ج) فكل (د ا) لان الحملية الاولى تستلزم كلا كان كل
(د ج) فكل (د ب) والحملية الثانية تستلزم كلا كان كل (د ب) فكل (د ا) وهما
تستلزمان الشرطية المطلوبة اما استلزام الحملية الاولى فلانه كلا كان كل (د ج)
فكل (د ح) وكل (ج ب) وكلا كان كذلك فكل (د ب) فكلما كان كل (د ج)
فكل (د ب) واما استلزام الحملية الثانية فلانه كلا كان كل (د ب) فكل (د ب)
وكل (ب ا) وكلا كان كذلك فكل (د ا) فكلما كان كل (د ب) فكل (د ا)

(فان)

الفصل السابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من شرطية وقضية آخرى هي أحد جزئيهما حالية
 او شرطية او شرط انشاجه كلية ﴿ ٣٤٣ ﴾ الشرطية والاجاز ان يكون حال الزوم غير حال الاستثناء

وكونها لازمية
 لان الاتفاقيه لاتنتج
 اما وضع مقدمها
 فلان العلم بتاليه
 لا يتوقف على العلم
 بالوضع والاتصال
 واما رفع تاليها فلان
 الاتصال بين طرفي
 الاتفاقيه اما الزومية
 والاتفاقيه انما صا
 فظاهر واما العامة
 فلجواز صدق الطرفيه
 فلم يلزم من صدق
 المتصلة مع كذب تاليه
 وان كان اجتماعهما محال

كذب مقدمها وكونه
 موجب للاختلاف
 عند كونها سالبه اذا
 عرفت هذا فقول
 الشرطية ان كانت
 متصله انتج استثناء
 عين مقدمها عين تاليه
 واستثناء نقيض تاليه
 نقيض مقدمها ولا
 ينعكس لجواز كون
 اللازم اعم قال الامام
 ان كان التالى مطلقا
 عاما لم ينتج استثناء
 نقيضه كقولنا كلما كان
 هذا انسانا فهو
 صاحبك بالاطلاق

فان قيل انما يتم هذا البيان لو كانت المتصلات التي اوردت فيه لازمية وهو ممنوع
 اجاب بان هذا المنع وارد عليهم في الاقيسة الشرطية فانهم انما ينو انشاجها بمثل
 هذا البيان فان التزوما هذا فذلك والا اشكل عليهم تلك البسيطات الثانية قياسية
 هذه الوجه الثمانية انما هي بوسط فان تناولها أحد القياس فهي اقيسة والافهى
 ملزومات وانه جواب لسائل يقول هذه الوجوه ليست اقيسة لان استلزامها
 لولا زومها المذكورة ليس بالذات بل بمقدمات اجنبية فلا بد لنا ولها أحد القياس فاجاب
 بان المدعى أحد الأمرين اما كونها قياسات او ملزومات وقد سمعت مثله
 في الافتراضات الشرطية الثالث وهو الذي وعد بسا به فيما سلف انه قد يتربك
 من مقدمتين قياسان او اكثر ويتجهان باعتبار وسطين او اكثر ويتجهان باعتبار كل
 قياس بسيط نتيجة باعتبار التركيب اخرى وهي ملازمة كل نتيجة لاخرى موافقة الوضع
 لوضع حدود القياس على معنى ان نجعل النتيجة التي حدودها مذكورة في القياس
 اول مقدمتها والنتيجة التي حدودها مذكورة فيه ثانيا تاليها كقولنا كلما كان كل
 (ج ب) فكل (د) وكلما كان كل (ب ا) فكل (هـ) ينتج باعتبار تسار ك
 المقدمين قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ا) فكل (د) فقد يكون
 اذا كان كل (ج ا) فكل (هـ) وقد قد كانه لا اشتراك بين التالين وباعتبار تشارك
 التالين قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ب) فكل (د) فقد يكون اذا
 كان كل (ب ا) فكل (د) وبغرض كانه لا اشتراك بين المقدمين وباعتبار التركيب
 متصلة مرصصة من التمهين مقدمها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك المقدمين
 وتاليها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك التالين من الشكل الثالث والا وسط صدق
 المقدمين ولا يخفى عليك اعتبار ذلك باقسامه بعد اعتبارك ما سلف (قوله الفصل السابع

في القياس الاستثنائي) قد سلف ان القياس قيمان افتراضي واستثنائي واذا قد فرغ
 عن الافتراضي واقسامه واحكامه شرع في الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين
 احدهما شرطية متصلة او منفصلة وتأتيهما دالة على الوضع او الرفع وهي
 احدى جزئي تلك الشرطية او نقيضه حالية او شرطية باعتبار تركيب الشرطية
 من حليتين او شرطيتين او حالية وشرطية ويشترط في اتجاهه امور ثلاثة الاولى كلية
 الشرطية المستعملة فيه سواء كانت متصلة او منفصلة فانها لو كانت جزئية جاز ان
 يكون وضع الزوم او الصاد غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع أحد جزئيهما
 او رفعه وضع الآخر اورفعه اللهم الا ان يكون الاستثناء تصحيحا لجميع الا زمان
 وعلى جميع الاصناع او يكون وضع الزوم او الصاد بعينه وضع الاستثناء فانه ينتج

العام فانا اذا خلت لكنه ليس بضاحك لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان
 بالضرورة واما اذا اعتبر الدوام في نفي التالى انتج وهذا ضعيف لان استثناء نقيض التالى الذي هو المطلق

العامة لا ينفك دون
اعتبار الدوام فلم
يكن اعتبار الدوام
زائدا على استثناء
التقيض وإن كانت
الشرطية منفصلة
حقيقية أنتج استثناء
حين أبهما كان تقيض
الآخر وبالعكس
وإن كانت ما نفسة
الجمع أنتج استثناء حين
أبهما كان تقيض
الآخر من غير عكس
وإن كانت ما نفسة
انخلو أنتج استثناء
تقيض أبهما كان
حين الآخر من غير
عكس وأنت خبير
بلمة ذلك كله متى

القياس ح ضرورة الثاني أن تكون الشرطية لزومية أو عنادية لأن المتصلة الاتفاقية
لم تنتج لا وضع مقدمها لمين تأليها ولا رفع تأليها لرفع المقدم أما وضع مقدمها فلان
العلم بوجود تأليها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولأن
العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالى فلو استغيد العلم به من العلم بها
لزم الدور وأما رفع تأليها فلا أنه لا اتصال بين تقيضى طرفى الاتفاقية لا بطر يق
اللزوم ولا الاتفاق أما فى الاتفاقية الخاصة فظاهر لصدق طرفيها فلا يكون بين
تقيضيها اتفاق لكذبهما ولا لزوم لعدم العلاقة وأما فى الاتفاقية العامة فليجوز
صدق طرفيها فلا يلزم من صدق المتصلة الاتفاقية مع كذب تأليها وإن استعمل اجتماعهما
كذب مقدمها وكذلك المتصلة الاتفاقية لم تنتج وضع أحد طرفيها ولا رفعه لأن صدق
أحد طرفيها أو كذبها معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفاد آمنه ولم تعرض المنصف
للمتصلة الاتفاقية لظهور شأنها بالقياس على المتصلة الثالث أن تكون الشرطية موجبة
لعدم المسالية فإنه إذا لم يكن بين امرين اتصال أو انفصال لم يلزم من وجود
أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو نقيضه ور بما ينه عليه بالاختلاف أما فى المتصلة
فليصدق المقدم مع كذب التالى تارة ومع صدقه أخرى كقولنا ليس البتة إذا كان
الإنسان حيوانا فهو حجر أو الفرس حيوان فلا ينتج وضع المقدم ولكذب التالى
مع صدق المقدم أو مع كذبه كقولنا ليس البتة إذا كان الإنسان حيوانا أو حجرا
فالفرس حجر فلا ينتج رفع التالى وأما فى المتصلة فليصدق أحد طرفيها مع صدق
الآخر وكذبه كقولنا ليس البتة أما أن يكون الإنسان حيوانا أو الفرس حيوانا أو حجرا
وكذب أحد طرفيها مع كذب الآخر وصدق كقولنا ليس البتة أما أن يكون الإنسان
حجرا أو الفرس حيوانا أو حجرا إذا عرفت ذلك فنقول الشرطية التى هى جزء
القياس إما متصلة أو منفصلة فإن كانت متصلة أنتج استثناء حين مقدمها عين تأليها لاستلزام
وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء تقيض تأليها تقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم
عدم الملزوم ولا ينعكس أى لا ينتج استثناء حين التالى حين المقدم ولا استثناء تقيض المقدم
تقيض التالى لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا
من عدم الملزوم عدم اللازم قال الامام التالى أن كان مطلقا علمنا ينتج استثناء تقيضه
كقولنا كما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق العام فلو استثنينا تقيض التالى لم يلزم
أنه ليس بانسان لأن بعض من ليس بضاحك انسان نعم لو اعتبر الدوام فى نقي التالى
أنتج وهذا ضعيف لأن استثناء تقيض التالى إنما يتصور إذا اعتبر معه الدوام
ضرورة أن تقيض المطلقة العامة الدائمة فلا يكون اعتبار الدوام أمر زائدا على
استثناء التقيض والحاصل وجوب رعاية جهة المقدم والتالى فى اخذ التقيض للتابع
القاط وإن كانت الشرطية منفصلة فإن كانت حقيقية أنتج استثناء وضع أى جزء كان

(تأنيده) استثناء نقيض التالي في التصلة ٣٤٥ يخرج لنا بواسطة عكس نقيضها والاعتناء في المنفصلات

أما يتبع بواسطة
التصلات اللازمة
لهما فاعلم ذلك
من

الفصل الثامن في
توابع القياس الأول
كل قياس فيه مقدمتان
لازيد ولا تنقص لان
المطلوب انما يكتسب
من المعلوم فان كانت
مقدمتان احدهما
محقة تلك النسبة

والثانية لذلك المعلوم
ان كانت النسبة اليه
جزئية حصلت بسبب
كل نسبة مقدمة وان

كانت لاحدهما لم يتبع
المطلوب بل ربما
كانت مقدمة لا يتبعه
فاذا كثرت المقدمات
واحتجج الى الكل
فهناك قياسات مترتبة
منتجة للقياس المنج
للمطلوب ويسمى
قياسات مركبة فان
صرحت نتائجها
سميت موصولة كقولنا

كل (ج) (ب) وكل
(ب) (ا) فكل (ج)
وكل (د) فكل
(ج) وكل (د)
وكل (ج) (د) والا

نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما وبالعكس اي رفع اي جزء كان عين الآخر لامتناع
الخلو عنهما وان كانت مانعة الجمع اتبع استثناء عينيهما كان نقيض الآخر
لامتناع الجمع ولا تنعكس لجواز الارتقاع وان كانت مانعة الخلوا اتبع استثناء نقيضيهما
كان عين الآخر لامتناع الخلو دون العكس لجواز الجمع وكل ذلك ظاهر (قوله تأنيده)
لاخفاء في ان اتاج استثناء عين متدم التصلة عين التلى بين بذته واما استثناء نقيض ناليها
فانما يتبع نقيض المقدم بواسطة عكس نقيضها وهو استلزام نقيض التالي لنقيض
المقدم اذ لو لم يصدق عكس النقيض لم يلزم من رفع التالي رفع المقدم والاستثناءات
في المنفصلات انما يتبع بواسطة المتصلات اللازمة اما في الحقيقية فلا تستلزمها
المتصلات الاربع وفي الاخرين فلا تستلزمها المتصلتين وذلك لاهلوا لذلك لم يلزم
من وضع احد طرفيهما نقيض الآخر ولا من نقيض احدهما عين الآخر وفيه
نظرا لان بين استثناء نقيض تالى المتصلة واحد طرفي المنفصلة او نقيضه وبين عكس
لنقيض والمتصلات اللازمة فرقا وذلك لان الاستثناء هو اخبار عن وقوع احد
الطرفين او نقيضه اما بحسب نفس الامر او باعتراف الخصم وعكس النقيض
انما يدل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم شيء فرض آخر عدم لزومه وقوعه
وايضا نعلم بالضرورة ان متصلة والمنفصلة مع المقدمة الاستثنائية تتيج النتائج المذكورة

وان لم يخطربا لنا شيء من تلك المتصلات اللازمة (قوله الفصل الثامن في توابع
القياس) هذا الفصل مشتمل على توابع القياس ولو احقه الاول كل قياس سواء كان
انترائيا واستثنائيا فيه مقدمتان لازيد ولا تنقص اما انه لا تنقص فلما صرفت من حد
القياس انه مؤلف من قضاياما لانه لازيد فلان المطلوب انما يكتسب من معلوم
فلا يخلو اما ان يكون للمطلوب نسبة الى المعلوم او لافان لم يكن لم يكن له دخل في معرفته وان
كان فاما ان يكون لنفس المطلوب نسبة الى المعلوم او لاجزائه فان كان لنفس المطلوب
نسبة وهو ههنا قضية ويكون المعلوم ايضا قضية لامتناع اكتساب النضاي
من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالاتصال او بالانفصال فتكون ههنا
مقدمتان احدهما محقة تلك النسبة الاتصالية او الانفصالية والثانية محقة لذلك
المعلوم ولا حاجة الى زيادة مقدمة فليخرج الى ازيد من مقدمتين وهو القياس
الاستثنائي كما اذا كان المطلوب انه ناطق والمعلوم انه انسان ولكية المطلوب
نسبة اليه بالزوم فلما حقق المعلوم حصل المطلوب وانت خبر به انه لا ينطبق على
القياس الاستثنائي الذي المطلوب منه نقيض المقدم لان المقدمة الاولى فيه لا يستعمل
على النسبة التي بين المعلوم والمطلوب وكذلك لا ينطبق على القياس الذي جزؤه
المنفصلة اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعلوم لان المطلوب ان كان نقيض احد
الجزئين فالمعلوم هو الجزء الاخر وبالعكس والشرطية المنفصلة ليست مشتملة على

فصل موصولة كقولنا كل (ج) (ب) وكل (ب) (ا) وكل (د) (ا) وكل (د) (ج) (ه) من

الثاني في قياس الخلف وهو مركب من قياسي أحدهما اقتراني **ج ٣٤٦** والثاني استثنائي كما نقول في نتائج

قولنا كل (ج ب) ولا شيء من (اب) قولنا لا شيء من (ج ا) إنه لو لم يصدق لا شيء من (ج ا) يصدق بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انجج لو لم يصدق لا شيء من (ج ا) لما صدق كل (ج ب) وهذا القياس اقتراني ثم اذا قلنا لكنه صدق كل (ج ب) انجج صدق لا شيء من (ج ا) وتحتيته انه لم تصدق النتيجة لصدق نقضها ولو صدق نقضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى ان لم تصدق فذلك وان صدقت لم تصدق الصغرى لان نظام الكبرى مع نقض النتيجة قياسا منتجا لنقضها وانجج لو لم تصدق النتيجة لما صدقت احدهما لكنهما صادقتان انجج ان النتيجة صادقة من

النسبة بينهما وان كانت النسبة الى المعلوم لاجزاء المطلوب فاما ان يكون لكل جزئيه او لاحدهما دون الاخر فان كان لجزئيه معا حصل بسبب نسبتها الى المعلوم مقدمتان وهو القياس الاقتراني كما اذا كان المطلوب ان الجسم يمتد والمعلوم المتغير والجسم والمحدث اليه نسبتان فحصل مقدمتان كل جسم متغير وكل متغير يمتد و يلزم منهما المطلوب فلا حاجة الى زيادة مقدمة وان كان لاحد جزئي المطلوب نسبة دون الاخر لم ينتج المطلوب بل ربما كانت القضية الحاصلة من تلك النسبة مقدمة في القياس الذي ينتج المطلوب فان قيل نعم نجد العلماء يركبون مقدمات كثيرة ويستفجرون منها نتيجة واحدة فيكون في القياس از يد من مقدمتين اجاب بانه اذا كثرت المقدمات واحتج في حصول المطلوب الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ترتبت لان القياس المنتج للمطلوب احتاج مقدماتها او احدهما الى كسب بقياس اخر كذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البديهية فتكون هناك قياسات متربة بحصولها بالقياس المنتج للمطلوب وبسمى قياسات مركبة فان صرحنا بنتيجة تلك الاقيسة سميت مفصلة النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (اد) فكل (ج د) وكل (د ه) فكل (ج ه) وان لم يصرح بنتائج تلك الاقيسة سميت موصولة النتائج ومطلوبتها كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (اد) وكل (د ه) فكل (ج ه) (قوله الثاني في قياس الخلف) قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقضه واما سمي قياس الخلف لانه يؤدي الكلام الى المحال ويكون ابدا مركبا من قياسي احدهما اقتراني مركب من متصلتين احدهما الملازمة بين المطلوب الموضوع على انه ليس بحق ونقيض المطلوب وهذه الملازمة بينة بذاتها والاخرى الملازمة بين نقض المطلوب على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة ربما يحتاج الى البيان فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال وثانيتهما استثنائي شتمل على متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقض السال لنتج نقض المقدم فيلزم تحقق المطلوب هذا هو الضابط العام مثاله ما يقال في نتائج كل (ج ب) ولا شيء من (اب) كقولنا لا شيء من (ج ا) اذ لو لم يصدق لا شيء من (ج ا) لصدق بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انجج ولو لم يصدق لا شيء من (ج ا) لما صدق كل (ج ب) وهو القياس الاقتراني اما الصغرى فظ واما الكبرى فلانه اذا صدق بعض (ج ا) والكبرى صادقة في نفس الامر فليس كل (ج ب) بالقياس المؤلف من المتصلة والحلية ثم اذا اخذنا نتيجة القياس وقلنا لكن كل (ج ب) صادق انجج صدق لا شيء من (ج ا) وهو الاستثنائي وتحتيته راجع الى انه لو لم يصدق النتيجة لصدق نقضها ولو صدق نقضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى ان لم يصدق فذلك وان صدقت لم تصدق الصغرى لان نظام الكبرى مع نقض النتيجة قياسا منتجا لتبعض الصغرى انجج لو لم تصدق النتيجة لم تصدق الكبرى او الصغرى

(لكنهما)

الثالث في اكتساب المقدمات صنع طرفي المطلوب واطاب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محولاته كانت لذلك وسطا او غير ﴿ ٣٤٧ ﴾ وسط وكذلك جميع ما سلب عنه احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين

اليها فان وجدت من محولات الموضوع حاصل المحمول المطلوب من الشكل الاول وكذا القول في سائر الاشكال

متن

الرابع في التحليل حصل المطلوب وانظر الى ما جعل متخيلا فان كان فيه مقدمة لأكلية المطلوب اليها نسبة فالقياس استثنائي وان كانت النسبة لاحد جزئيهما فهو اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب لتبرك الصغرى عن الكبرى ثم صم الجزء الاخر من المقدمة الى الجزء الاخر من المطلوب فان تألفا على احد التاليفات فهو الوسط وتبرك المقدمات والشكل والتجوة والافاقياس مركب لا بسيط ثم اعمل بكل واحدة منها العمل المذكور الى ان يبين كل المقدمات والشكل والنتيجة متن

لكنهما صادقتن فتصدق النتيجة (قوله الثالث في اكتساب المقدمات) اذا حاولت تفصيل مطلوب من المطالب صنع طرفي المطلوب واطاب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محولات كل واحد منهما سواء كان حل الطرفين عليهما او حلها على الطرفين بواسطة او غير واسطة وكذلك اطلب جمع ما سلب عنه احد الطرفين المطلوب او سلب عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحولات فان وجدت من محولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المطلوب من الشكل الاول او هو محمول على محوله في الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله في الثالث او محمول على محوله في الرابع كل ذلك بعد اعتبار سائر شروط الاشكال بحسب الكمية والكيفية والجهة وبسمى هذا تركيب القياس (قوله الرابع في التحليل) كثير ادا يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لاهلي الهيئة المطلقة لتسهيل المركب في ذلك اعمدا على افطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فمليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة لأكلية المطلوب اليها نسبة اي يشاركها المطلوب بكلما جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت النسبة اليها لاحد جزئيه اي كان المطلوب يشاركها باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب لتبرك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في المطلوب فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة فان تألفا على احد التاليفات فما انضم الى حرقى المطلوب هو الحد الاوسط وغير لك المقدمات والاشكال اذ تبركها باعتبار وضعه عند الحدين الآخرين وان لم تألفا كان القياس مركبا ثم اعمل بكل واحد منهما العمل المذكور ليضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب او لا فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شيء مما في القياس والام يكن القياس منتجا للمطالب فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس والافكذا تفعل مرة بعد اخرى الى ان ينتهي الى القياس المنح بالذات للمطلوب وبين لك المقدمات والشكل والنتيجة مثلا ان كان المطلوب كل (ا ط) ووجدنا كل (ا ب) وكل (ب د) فان حصل لنا وسط يجمع بين (ب) و (د) فقد تم لنا القياس والافلا بد ان يكون له نسبة الى شيء فرضنا ان (د) حتى يحصل كل (د ه) فضع (ه) و (ا ب) ونطلب بينهما حدا وسطا وهكذا الى ان يتم العمل (قوله الخامس النتيجة الصادقة قدرنا عن مقدمات كاذبة) لان النتيجة لازمة للمقدمات والكاذب رعا يستلزم الصادق

الخامس النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لان قولنا كل اسد حمر وكل حمر حيوان نتج مع كذاهما كل انيسان حيوان مع صدقه متن

السادس في الاستقراء التام منه هو القياس المقسم غيره لا يفيد العلم ﴿ ٣٤٨ ﴾ لجواز ان يكون حال غير المذكور

كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان مع صدقه وكذب
المقدمتين وكان هذه اشارة الى وهم من توهم ان القياس الصادق المقدمات اذا استلزم
نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس الكاذب المقدمات مستلزما لنتيجة كاذبة وهو
باطل لان الموجبة الكلية لا تنكس كنفسها ولان استثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض
الثاني (قوله السادس في الاستقراء) الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم الكلي لثبوته
في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المقسم
كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منها مقهر فكل جسم مقهر
وهو يفيد اليقين واما غير تام ان لم يكن حاصرا كما اذا استقرنا افراد الانسان
والفرس والحمار والطير ووجدناها بحرك فكها الاسفل عند المضغ حكما بان كل
حيوان يحرك فكها الاسفل عند المضغ وهو لا يفيد اثبتين لجواز ان يكون حال
ما لم يستقرأ بخلاف حال ما استقرى كما في امتحاح (قوله السابع في التمثيل) وهو اثبات
حكم في جزئي لثبوت في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا والصورة
التي هي محل الوفاق اصلا والصورة التي هي محل الخلاف فرعاً والمعنى المشترك
بينهما علمه وجامعا ولا يثبت الاستدلال به على ثبوت الحكم في افرع الا اذا ثبت ان الحكم
في الاصل ملل لمعنى مشترك بينهما وانما يشتركان في شرائط الحكم وارتفاع الموانع
لكن تفصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا (قوله الثم في البرهان) البرهان قياس
مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا سواء كانت ضرورية وهي اليقنيات ابتداء
او نظرية وهي اليقنيات بواسطة اليقنيات التي هي مبادئ اولى للبرهان اي اليقنيات
الضرورية من الاوليات وهي قضايا يكون مجرد تصور طرفيها وان كانا واحدا
بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما بالايجاب او السلب كقولنا الكل اعظم
من الجزء ويسمى بديهيات والمحسوسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة احدي
الحواس وتسمى مشاهدات ان كانت الحواس ظاهرة كقولنا النار حارة ووجدانيات
ان كانت باطنة كعلم كل احد بمجموعه وعطشه والمتواترات وهي قضايا يحكم العقل
بها بواسطة كثرة الشهادات الموافقة الموجبة لليقين كعلم بوجود مكة وحصول
اليقين بتوقف على امرين الامن من التواطىء على الكذب واستدراك خبر الى المحسوس
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل القراضي بكمال العدد هو حصول اليقين
والمجربات وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب مشاهدات متكررة مع انضمام قياس
خفي وهو انه لو كان اتفاقا لما كان دائما واكثر يا كالحكم بان السقوية اعملة للاسهال
والحدسيات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدس من النفس بمشاهدة
القرائن كالحكم بان نور القمر مستفاد من النسيم لاختلاف الهيئات الكلية
بسبب قربه وبعده عن الشمس والفرق بين التجربة والحدس ان التجربة تتوقف على

بخلاف حال المذكور
السابع في التمثيل
لوثبت ان محل الخلاف
يشترك محل الوفاق
في علم الحكم وقابليته
واجتماع الشرائط
وارتفاع الموانع يلزم
مشاركته بالثبوت
الحكم لكن تفصيل
العلم بهذه المقدمات
صعب جدا التام
في البرهان مهم ما كانت
المقدمات يقينية ابتداء
او بواسطة وكان
تركيبها معلوم الصحة
كان القياس برهانا
والا فلا والمقدمات
التفسيرية التي هي
مبادئ اولى للبرهان
صحيحة لا وليات
او المحسوسات
او المتواترات
او المجربات
والحدسيات وهي
كل واحدة من هذه
الخمس اشكال لا يليق
ذكرها بالتخصرات
ثم الاوسط في البرهان
لا بد وان يفيد الحكم
بثبوت الاكبر للاصغر
فالكان هو علمه
لوجود الاكبر في
الاصغر هي البرهان

برهان لم ياته به على السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي وان لم يكن كذلك سمي برهان انه (فدل)

بخلاف الاوليات فانه لا يتوقف فيها والمشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة
والاوليات لا تكون الاحقة وثانيها السلمات وهي قضايا تؤخذ من الخصم مسئلة
او تكون مسئلة فيما بين الخصوم فيبنى عليها كل واحد منهما الكلام في دفع الاخر
حقة كانت او باطلة كحجة القياس والدوران وثالثها المقبولات وهي قضايا تؤخذ
عن يعتقد فيه الجمهور لامر سماوي اوزهد او علم او رياضية الى غير ذلك من الصفات
المحمودة كادقوال المأخوذة من العلماء ورا بمها المظنونات وهي قضايا يحكم العقل
بها بسبب الظن الحاصل فيها والظن رحبان الاعتقاد مع تجوز النقيض وخامسها
المخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض او بسط
كقول القائل في التزغيب الخمر يافوتة سيالة وفي التنفير الصل مرة مهوعة وسادسها
الوهيمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة
كقولنا كل موجود مشار اليه ولو لا يدفعها العقل والشرع لعدت من الاوليات
ويعرف كذبها بمساعده العقل في المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة امتنع
عن قبولها وسابعها المشتبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاد
انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسئلة لاشتباها بها بشئ منها ما بسبب اللفظ
او بسبب المعنى كما يستعرفه اذا تمهد هذا فنقول القياس البرهاني في قياس مركب
من مقدمات يقينية واجبة القبول وصاحبه يسمى حكما والقياس الجدلي هو المركب
من المشهورات او منها ومن السلمات ويسمى صاحبه مجادلا والفرس منه افتناع
القاصر بن من درجة البرهان والزام الخصم وافحامه واعتبار النفس بتركيب
المقدمات على اي وجه شاء واراد والقياس الخطابي مايؤلف من المظنونات او منها
ومن المقبولات وصاحبه يسمى خطيبا واعظا والفرس منه ترغيب الجمهور في فعل
الخير وتنفيرهم عن الشر والقياس الشعري هو المؤلف من المخيلات وصاحبه شاعر
والفرس منه اضفال النفس بالترغيب والتنفير ومما ير وجه الوزن والصوت الطيب
والقياس السوفسطي في ما مقدماته مشتهات بالقضايا الواجبة القبول والقياس المشافعي
ما مقدماته مشتهات بالمشهورات فصاحب السوفسطائي في مقابلة الحكم وصاحب
المشافعي في مقابلة الجدلي والفرس من استعمال هذين القياسين تغليط الخصم ودفعه
واعظم فائدتهما معرفتهما للاجتناب عنهما هذه اشارة اجمالية الى الصناعات
الحسنة واما تفصيلها فلا يسعها هذا المختصر على ان التأخر من حذفها
عن النطق واقتصروا منه على ابواب اربعة مع اشتغالها على فوائد كثيرة الجدوى
واحتوائها على لطائف بعيدة المرمى ولو لا انقباض الطبيعة عن التعمير لغلغلتها
اكثرها في حالك التعمير ولا مراما اقضي انتم في هذه المباحث ولم نزيد عليها شيئا يستعده

العاشر في التباسات اللفظية القاطعة قد يمرض في صورة القياس بان لا يكون متجا للطلوب و يقطن كونه متجا له وقد يعرض في ما دته بان تكون ﴿ ٣٥١ ﴾ المقدمة الكاذبة مستعملة على انها صادقة لمشايتها اياها اما

من حيث المعنى او من حيث اللفظ اما عند تركيبه واما عند بساطته اما في جوهره كالمفهوم المشترك واما في ماهيته كلفظ القابل للمشي بلفظ القابل الذي له فعل واما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد و يصح اجتماعهما ولا يصح فرادى وكقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد يصح فرادى ولا يصح اجتماعا واما من حيث المعنى فكما بهاء العكس او اخذ ما بالذات مكان ما بالعرض او اخذ اللاحق مكان المحروق او اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل او افسال انواع الجمل من الجهة والربط والسوز وغيرها ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين وراعى مقدمات القياس بشرا ثلثها وحقق معانيها وكرر على نفسه ذلك ثم

(قوله العاشر) الملاحظة قياس فاسدا ما من جهة الصورة او من جهة المادة او من جهتهما معا اما الفساد من جهة الصورة فبان لا يكون القياس متجا للطلوب و يقطن كونه متجا اما بان لا يكون على شكل من الاشكال لعدم تكرر الوسط كما يقال الانسان له شعر وكل شعر ينبت عن محل فالانسان ينبت عن محل اولايكون على ضرب متنج وان كان على شكل من الاشكال كما يقال الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس فان الكبرى ليست كلية ومنه وضع ما ليس بمعلقة معلقة فان القياس على النتيجة فاذا لم يكن متجا بالنسبة اليها لم يكن معلقة كقولنا الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان فالانسان وحده حيوان ومنه المصادرة على المطلوب وهو جعل المطلوب مقدمة في القياس كقولنا الانسان بشر وكل بشر ناطق فالانسان ناطق واما الفساد من جهة المادة فبان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة لمشايتها اياها اما من حيث اللفظ او من حيث المعنى والاشتباه من حيث اللفظ اما ان يتعلق ببساطة اللفظ او بتركيبه والاول اما ان ينشأ من جوهر اللفظ كالمفهوم المشترك او من شكله وهيبته كالمقابل فانه على وزن القابل فيشعر انه فاعل حتى يقال الهوى فاعلة لانها قابلة والثاني اما ان يلحق من نفس التركيب فقط كضرب ز بدلا محتملا فاعلية ز بدو مفعولية او من التركيب مع التفصيل واللفظ اما من تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما ولا يصدق عند الانفراد او تركيب المفصل كقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد ولا يصح اجتماعهما والاشتباه من حيث المعنى فهو على اقسام ايهام العكس كما يقال كل موجود مضمير بناء على ان كل مضمير موجود واخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس السفينة متهرك وكل متهرك يتنقل من مكان الى اخر واخذ اللاحق مكان المحروق كما يقال في عكس السالبة الضرورية كنفسها انها تدل على المتنافاة بين الموضوع والمحمول والمتنافاة انما تتحقق من الجنيين ويكون المحمول متافيا للموضوع فيؤخذ بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف وبدل المحمول لمخوفه وهو الذات واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل كما يقال لو قيل الجسم انقسم الى غير النهاية لكن بين سطحي الجسم اجزاء غير متناهية فالانتهى يكون محصورا بين حاصرين وانقال توابع الجمل من الجهة كاخذ سوا لب الجهات مكان السوا لب الوجهة بهما والربط كاخذ السالبة المحصلة بدل الموجبة المدولة والسوز كاخذ السوز بحسب الاجزاء مكان السوز بحسب الجزئيات واخذ الكل المجموعى مكان الكل السدوى وغير ذلك مما يقع الغفلة عنه في الاغلاط الفاسدة ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين وراعى مقدمات القياس بشرا ثلثها

عرض له اللفظ فهو جدير بان يهجر الحكمة وكل ميسر لما خلق له وهذا آخر ما تصدينا لذكره من المنطق على سبيل الاختصار ولنقل الى العلوم الحكيمية بعد ان شاء الله والحمد لله رب العالمين

وحقق ما فيها وكرر على نفسه ذلك حتى يصير له ملكة ثم عرض له الفلظ في الفكر
فهو جدير بأن يهجر الحكمة لأنه لا يكون مستعدا لدرك حقايق الاشياء وكل
ميسر لما خلق له ولتفتح بهذا القدر من الكلام حامدين لله تعالى على الانعام
موجهين الى حضرة النبوة افضل السلام والحمد لله

رب العالمين

٢

قد يسر المولى الكريم بطلعه الوفي الميم ان يميز طبع هذا الكتاب السمي بطالع الانوار
مع شرحه لوامع الاسرار المشهور لدى اهل العلم في جميع الامصار كما يتبرر في ضحى
النهار * وذلك في ايام سلطاننا المعظم * السلطان ابن السلطان السلطان
* الفاضل عبد المجيد خان * خلد الله دولته الى آخر الدوران *
وكان طبع ذلك الكتاب المرقوب في مطبعة (الحاج محرم افندي)
البسنوى امد المولى في تقياته الديوى والاخرى *

في اواخر صفر الخير من سنة ثلث وثلث مائة والف *

من الهجرة النبوية على صاحبها

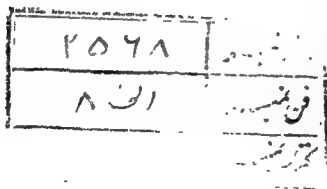
افضل السلام وارى

الحية والحمد لله

رب العالمين

٢٢

١٤



ستارف نظارت جلیله می رخصتیه طبع اولمنسدر



لشبو کتاب صحاف چارشوسنده بوسنوی (حاجی محرم افندینک)
دکانده فروخت اولنور

[illegible]

قال وحيد زمانه نعمة الله بنفرائه (الحمد لله قياس ذوارف العوارف) الفياض
الوهاب من فاض الماء فبوضوء اذا كثرت حتى سال من جانب الوادي فكان
الوهاب ماء زاد على موضعه فسال عن جوانبه او هو وصفه بنمت مواهبه والقيض
في الاصطلاح انما يعطى على فعل فاعل يغفل دائما لا لالמוש ولا لغرض ومنه قولهم
المبدأ الفياض اما على قياس ما عرفت واما بمعنى ذو القيض والذوارف جمع ذارفة
من ذوف اى سال والعوارف جمع عارفة وهى العطية واراد بالمطايا السائلة
الوجودات الخاصة وما يتبها من الكمالات فانها على الدوام فائضة على الممكنات
من ذلك الخبايا المنزهة افعاله عن العلل الغائبة والاعراض وان كانت مشبهة على حكم
ومصالح لانخصى وتسمى قائلات وبها تؤل الاحاديث والآيات المنعرة بثبوت القرض
في افعاله واحكامه تعالى ثم انه للاشارة الى براعة الاستهلال خص بالذكر من تلك
العوارف (الهام حقايق العوارف) واراد به فائضة العلوم الحقيقية اى الثابتة
المطابقة للاشياء في انفسها سواء كانت تصورية او تصديقية ضرورية او نظرية
فانها باسرها فائضة من تلك الحضرة اما باستفاضة او بدونها وعقبه بما يتوقف
عليه ذلك الالهام اعنى موهبة الحجة ثم بما يتوقف هو عليه اعنى رفع الدرجات
المذكورة فهاتان القريبتان اللتان سطفت احدهما على الاخرى تؤكدان القرينة
الثانية وتقرر انها مع ان الثالثة تناسب الاولى في مطلق العموم حيث عمت الملازمة
والثانين كما ان الاولى عمت الكل والرابعة تناسب الثانية في الخصوص من حيث انها
خصت ببعض العتلاء فتبينهما نوع تفصيل وتأكيد للاولين مع (والصلاة) جد الله

تعالى اولاهي نعمه العامة والخاصة ليرتبط به العتيد ويستجلب به الزيد ثم صلى على
 سيد الانبياء وخير الوري وعلى اتباعه ليتوسل بهم الى الفوز بذلك المقصود والبتغي
 وقيد الصلوة بما يقيد التأيد عرفا وجعل التقييد سائلا للحميد ايضا غير بعيد
 (والال) ما يرى في طرفي النهار من السراب (وخطور المعنى بالبال) اختلاجه
 ونصره فيه (وبعد فان العلوم) هذه الغاء اما على توهم اما وهي تقديرها في نظام
 الكلام وقد صرح ههنا بما اشار اليه اولا فرغب في العلوم مطلقا بانها ارفع
 المطالب الكمالية واسناها وانفع الما رب الحقيقية من الدينية والدنيوية واجداها
 وانما قال (على تشعب فنونها) اي انواعها (وتكثر سجونها) اي طرقها من النجس
 باتسكين وهو الطريق في الوادي رفعا للقرار في الاوهام من ان الشيء اذا كثر هان
 وقته وانتهى خطره واذا قل عظم نفعه وارتفع قدره ونحقيقا لما ارتكن في القول
 من ان العلوم وان كثرت فانها موصوفة بما ذكرت وانتقل منه الى التزغيب في الفن
 الذي هو بصده وفي قوله (من ينها) تصریح بأنه علم خاص من جملة العلوم
 المدبونة وما قيل من انه آله لها فلا يكون منها الاستعانة كون الشيء آله لنفسه مردود
 بأنه ليس آله لكها بل لمعداه من اقسامها فلا محذور ثم ان خص لفظ العلم بما يبحث فيه
 عن المعقولات الاولى لم يكن متاوالا اذ يحتمل عن المعقولات الثانية كما سترفه الان
 هذا التخصص نصف واذا ارتكب صار النزاع لفظيا كالاختلاف في ادراجه تحت
 الحكمة على ما سيجي (وقوله ايها تبياننا واحسنها شانا) من قيل المبالغة في المدحة
 كما جرت به العادة في الترغيبات وذلك لان اقوى العلوم برهانا واجلاها تيانا هو
 الهندسة والحساب وما يتبعها من المنطق ثم الطبيعى ثم الالهى وما يتفرع عليها
 كما ان اضعفها حجة واخفاها محجة العلوم العربية وما يتبعها عليها (بانه) تأكيد لما سبقه
 والنداء للتعجب والمنادى محذوف (والمتقية) الفضيلة (جملت) تكسفت وهو ضد
 نستر (والبهاء) الحسن اللطيف الفائق (جملت) بالتخفيف اي كسفت (والسناه)
 بالذرفة (وقوله فيه شفاء) توضيح لما قدمه من كونه احسن واين وتفصيل
 لما اجمله من مناقبه ومزاياه ولقد اعجب حيث اتى في بيان اوصافه بذكر اسماء الكتب
 المشهورة على وجه لا يحوم حوله شائبة تكلف (والاسقام) الجهالات فان كل جهل
 بشئ جيل النفس الناطقة على استمداد ادراكه سمع روحاني لها (والالام) هي
 الحسرات المترتبة على تلك الجهالات عند الاتيسار وفقد الآلات (وكنوز الحقيق)
 ما في العلوم من المسائل التي دونت فيها وتجري فيها مجرى حقايقها وهي اصولها
 وقواعدها (ورموز التدقيق) ما مرزا اليها من مباحثها التي هي نكتها ودقائقها
 (والامرار) ما احتجبت منها وراء الاستار (والعويصات) المشكلات ولا يخفى على
 ذي فطنة حسن الاضراب الذي في قوله (بل انوار الهداية) لان المقصود الاصلی

من جمع ما سبق هو الاهتداء الى المقاصد الحقيقية والمطالب اليقينية بهدياته والتوسل بها الى درايته (من رام) تقرير لما سلف والعين الاولى بمعنى المختار ومنه اعيان الناس اى اختيارها واشراؤها والتساية بمعنى الذهب وقوله (لا يؤمن) مقرر لما تقدمه (والاغاليط) جمع اغلوطة وهى ما يغلط بهن المسائل (وتوهمات الاوهام) تليساتها يقال موهت الاناء اى طليته بالذهب او الفضة ونحته نحاس او حديد وذلك لان الوهم يكسو الباطل لباس الحق و يروجبه (ولا يهتدى الى سواء السبيل) اى وسطه الذى يقضى سالكه الى مقصده اى لا يامن احد من تغليط غيره اياه ولا من غلطه التاثير من وهمه ولا يتبين له ايضا ما يوصل الى مراده الا يدرك مطلب هذا الفن ورعايتها ولما كان منشأ الغلط والتغليط التباس كل من الغلطاء والصواب بصاحبه اشار الى انه غير كلامهما عن الآخر فقوله (ولولاه) ناظر الى قوله لا يؤمن كان قوله وانه ناظر الى قوله ولا يهتدى وقد عطف احد الناظرين على الآخر وعطف مجموعهما على مجموع المنظور بن فتدبر (لمعيار) لمكيال يقدر به مكاييل الانقसार فى المواد الجزئية من العلوم (و) كذا هو (ميران) يوزن به الافكار فيها وعطف الاقتكار على التأمل من قبل عطف التفسير تقرير المعنى فى الازهان وعطف الاعتبار وهو العبور من حال شئ الى حال شئ آخر على النظر قريب منه (فكل نظر) تقرير على ما ذكره من كونه معيارا او ميرانا وقوله (لا يترن) على صيغة المبني للمعول من اترنه اذا وزنه لنفسه (والمعيار) الوزن قال ذهب صحيح المعيار اذا كان جيدا فى نفسه خالصا عن الغش وفاسد المعيار اذا كان بخلافه والذى يقتضيه ظاهر العبارة ان يذكر المعيار مع النظر والميران مع الفكر لكنه عكس تنبيهها على ان المعيار يطلق على الميران ايضا بل على ان المقصود بالنظر والفكر شئ واحد يعتبر هذا الفن بالقياس اليه تارة مكيالا وتارة ميرانا فعطف قوله (وكل فكر) يقرب من العطف التفسيرى (المعالم) جمع معلم وهو الموضع الذى تنصب فيه العلامة على الشئ وحذف الياء (من المصابيح) راية للوزن والمناسبة للمعلم (والصياقل) جمع صيقل وهو الصانع الذى يزيل صدأ السيوف اى فيه ما يزيل كدورات الازهان الماضية فى الحافى كالصوارم المصقولة فى مضروقاتها ولما كان من الغنة فى منافعه وصفات كاله مظنة للحجازفة دفعها بقوله (ولا مرما) اى ولا مر عظيم ويصرف خطير ومنفعة جليلة صار اولئك الفحول الاعلام (يحكمون) بوجوب معرفته (اما فرض عين) توقف معرفة الله عليه كاذب اليه جماعة واما فرض كفاية لان اقامة شمس الدين وحفظ عقايد لايم الابن كاذب اليه آخرون (والراسخ) فى العلم من ثبت قدمه فيه تلامذ البرق اى لمع (والقرايح) الطبايع جمع فرجة وهى اول ما يستنبط من البرق يفرح وتنب ثم اطلقت على ما يستخرج من العلوم بدقة النظر ثم على محله الذى هو الطبيعة (والوقادة) المرتفعة اللهب كالنار الملتهبة

(وانحواطر) جمع خاطرة وهى النكتة التى تقطر بالبال والمراد ههنا محلها (والنفاذة)
 اى التى تنفذ الجياد عن الزبوف (والافراط) مجاوزة الحد (والاطراء) الدلالة
 فى الوصف بالكمال (ثم انه) خص بالذكر الشخين وما نقل عنهما من مدائح هذا الفن
 لان القوم باجمعهم معترفون بتقدمهما مطبقون على التمسك بمقالاتهما وقدم ابا على
 ولم يعرفه بناء على اشتها راسه واشتغال الناس بكلامه واقتداء اكثرهم بتصانيفه
 والنقل عنها (حاول) اى قصد (والجلالة) العظمة (قال المنطق) نعم العون على
 ادراك العلوم كلها (اذهو آلة حاصصة عن الخطاء فيها وكان يسمى خادماً العلوم
 اذ ليس مقصودا فى نفسه بل هو وسيلة اليها فهو كخادم لها وكان ابو نصر يسمى
 رئيس العلوم باسمها لنفاذ حكمه فيها فيكون رئيسا حاكما عليها وكلا النظرين
 صحيح كما يرى والفيلسوف مركب من فيلا وهو الحب وسوسوا وهو العلم والمراد
 (بالمعاني) هو المقاصد (وبالبيان) هو الدلائل (واقتشيد) الرفع والاحكام
 مأخوذ من الشيد وهو الجص (رآه) خبرا بانصروهما معطوفان على اسم ان وخبره
 (والطق) بكسر العين وسكون اللام وهو النفس من كل شئ فوصفه بالنفيسة
 تأكيد ومبالغة (والازهار) جمع زهر بفتح الهاء وسكونها وهو الثور بفتح
 النون (زهرت) اى اضاءت واشرفت (والاعراف) جمع عرف بفتح العين
 وسكون الراء وهو الطيب (والانوار) جمع نور بضم النون (بهرت) اى ضللت
 من بهر القمر اذا اضاء حتى غلب نوره نور الكواكب (وانى كنت) فرغ من مناقب
 الفن المرغبة فيه بما لا مزيد عليه ثم شرع فى بيان انه قد اعتلى ذروة سنامه فى تحقيقه
 وثباته فذكر ما افضى به الى ذلك الاعتلاء من صرفه فيه مدة مديدة من عتفوان
 شبابه ومن كونه (مشغوقا) شديد الحرص بتحصيله واكتسابه فان هذا الحرص
 هو العدة فى الوصول الى كل مطلوب ومن كونه (مفتشا) باحثا (عن محمله ومفصله)
 ومن كونه (شاطا) اى مبعدا مجاوزا للحد (فى الشوط) اى العدو لاقتصاص شوارده
 راكبا فى ذلك (على قطوف التأمل) وهو بفتح اضاف الفرس المتقارب الخطو وانما
 اختاره نبينا على انه لم يكن يتأمل على سبيل الطفرة فى اجراء ما يتأمل بل كان بطلا كلابها
 باقدام تأمله ومن كونه (تاضلا) اى رايا على طريق المبالغة فى اصطياد حقايقه (نبال اللهم
 اى سهام الروع والاعرابه) (عن قوس القرط) اى السبق يقال قرط القوم فرطافه وقارط
 اذا سبقهم الى الماء ومن كونه (وثاقا فى استنباته) اى جعله ثابتا راسخا (بصدق همة)
 اى همة صادقة خالصة لا يشوبها فتور (تلفظ تلك الهمة) مراىها بفتح الميم
 الاولى وتنفيف الياء جمع مرماة بكسر الميم وهى السهم الصغير المدور اصله
 (الى المطالب) التى توجهت اليه وفى اختيار تلفظ اشعار بقوة الهمة وتمكنها
 فى شأنها فهذه الامور الاربعة متفرعة على ذلك الحرص البالغ (وجوده) اى وثاقا

ايضا في استنباطه بجودة (قرحة نسوق حاديتها) اي ساقها او من يحذوها
فهذه الجودة محض فضل الهى لاندخل فيها للعبد واختياره ولا شبهة في انه اذا
اجتمعت هذه الاوصاف في الطالب فاز بمبتغاه على ابلغ وجه واكد (لم ار) بيان
وتا كيد لما تقدم واورد فيه طريق استفادة العلوم واقتناؤها احدهما الاصل وهو
الاخذ من افواه الرجال وقد بالغ فيه بانه طلب من كل عالم مشهور في زمانه بالنيسان
لحقائق والدقائق اطلاع على (بدائع اشكاله) وغرائبها وهذه اللفظة بفتح الهمزة
والاخرى بكسر هاء قال استطلعت رأي فلان (والطلع) بالكسر الاسم من الاطلاع
والثاني مصالحة الكتب وقد بالغ فيه ايضا بانه لم يبق كتاب يعتد به او يثقت اليه يادني
التفات من كتب هذا الفن (الاوقد نصفت سينه وشينه) اي مسائله الخسالية
عن الدلائل والمالية بها (وتعرفت غنه وسمينه) اي رديه وجيده ثم خص
بالذكر من بينها كتاب الشفاء لاختصاصه بما وصفه به (والانتهاج) سلوك الطريق
(والدثن) الطريقة (والميدان) واحد الميادين وقوله (لا يطعم ولا يهتدى)
مع ما في خبرهما ناظر الى ما ذكره الرئيس في آخر مقامات العارفين حيث قال جل جناب
الحق من ان يكون شريعة لكل وارد او يطعم عليه الا واحد بعد واحد (فلكم
صعد نظري) اي تحرك الى علو (وصوب) اي نزل الى سفلى (وكم نقر عن
معضلاته) اي بحث عن مشكلاته التي تعمس حلها يقال دله عضاض اذا اعصى الاطباء
عن معالجته (ونقب) اي تلك المعضلات فوصل الى اعماقها (حتي وجدت) اي آل
اخرى في التصعيد والتقيب الى ذلك (والفيت) اي وجدت (وجل) الشيء معظمه
نقل عنه رحمه الله انه قال اشكل على وجه موضع مما نقله صاحب الكشف عنه فراجعت
اليه فانكشف لي انه غير مطابق له فشرحت بعد ذلك للراجمة فيما نقله التأخر ون
عن الشفاء حتى تبين لي جلية الحال وظهر لي ذلك الزل والاختلال (ماقدروا)
استيناف اوتا كيد لما تقدم (وافترع) البكر اقتضا ضنها وازالة بكارتها ولما كانت
عبارة مطبوعة جزلة متينة احببت للعاني بها فلا يقدر على كشف استارها عنها
الا الاوحدى المداوم على استكشافها (والفنى) الشئ (والرتق) ضده والمراد
(بمبانية) الفاظه المتناقضة المتشابكة كانها رتق بعضها ببعض رتقا تاما (والا زاهر)
جمع ازهار وهي جمع زهر (والاكام) جمع كم بالكسر وهو غلاف النور (زاهرة)
اي مشرقة (منظورة) اي مدركة بالبصر يعنى انه لا قصور في الكتاب بل فيه
حيث لم يصلوا الى ان يرفعوا تلك الحجب عن وجوه المخدورات ويشقوا ذلك الرتق
والاكام عن الازاهر ولذلك استشهد بالبيت فانه لانقصان في اسفار الصبح بل
في ابصار العين (لاغرو) اي لا عيب (فخالج في قلبي) اي صار ما تقر من منافع هذا
الفن وارتفاع قدره ومن رسوخ قدمي في تحقيقاته ومن عنوري على زلات اولئك
الناقلة من كلام قدوتهم سببا لان خالج قلبي اي خالطه وتحرك فيه (اسد فيه الافكار)

فأمير بين الصحيح منها وبين فاسد العيار (واوضح الاسرار) التي اجتمعت من
 الاضمار وقوله (احقق) تو ضح وتقرر لما ذكره (وغفل) بالتشديد اى غفله
 يعنى المتأخرين (سوء الفهم رداءة فهمهم عن تحقيقه وكاشفا) حال من فاعل ابين
 والسهى كوكب خفي في غاية الصغر يحبب واحد من كواكب بنات نقش الكبرى
 كانه ملتصق به بمن به حدة الابصار وهو مثل لسدة الخفاء كالشمس لغاية الجلاء
 قوله (لا) اى لا اكتفى بما ذكرته من دفع المفاسد التي تطرقت الى الفن بل اشيد مع
 ذلك (قواعد الكلام) فيه (بما يسطع) اى بدلائل ترتفع وتعلو من سطع الصبح
 والغبار اذا علا وارفع (واوضح) اى اذن (معاهد الانام) اى اعناقها التي هي
 مواضع عقد القلايد (بما ينظم) اى بمائيل ينظمها (التقرير بالحرر) اى الواضح
 الخالص وقوله (من لا كى بياته) اى تبيان ذلك التقرير بيان لما ينظم شعر واجع (اذانا)
 تمثيل للاتقاض والتأخر (درست) بليت وخففت (والمعالم) مواضع العلوم
 ومدارسها (وعفت) انمحت (والمجاهل) ضد المعالم اعنى مواضع الجاهلات
 ومرا بطلها (مطروح على اطرق) مهان غير ملتفت اليه (ومجول على الخديق)
 مكرم غاية الاكرام (عجت عين الزمان) حيث لم يمر بين الاضداد واحكامها فمكس
 ما كان يجب عليه من اكرام العلماء واهانة الجهال (اوعيت) بالعين المهملة على
 صيغة الحكاية (عن سمع) الصواب متعلق بقوله (لما تجتبت) بالجيم وامثال هذه
 الشكوة مما جرت به العادة فيما بين الجمهور (ولكنى) استدراك عما ذكره من مساوى
 الزمان ومثالبه يقال نبذت (كذا) وراء ظهري اى نسيت ولم اعتدبه (حسنة كبرى)
 اذ ينشأ منها حسنات لا تحصى (آية عظمى) حيث يهتدى بها الى مقاصد شتى
 (بمكائنها) بمزائنها ورفعتها (لايكثرت) لا يبالى شعر (وما هي) اى تلك الحسنة
 الجامعة بين كونها حسنة كبرى وآية عظمى (والاقبال) توجه السعادة (والمجد)
 الشرف (والكرم) السماحة والاصالة بل الجودة في كل شئ وهو ضد اللؤم اعنى
 دناءة الاصل وشح النفس (والدستور) يضم الدال فارسي معرب وهو الوزر
 الكبير الذى يرجع في احوال الناس الى ما رسمه واصله دفتر الذى جمع فيه قوانين
 الملك وضوابطه (والناظورة) مبالغة في المنظور بمعنى الحامل على النظر اليه
 (والديوان) صاحب دفتر المذكور يقال اجتمعت الدواوين في موضع كذا واصله
 ذلك دفتر من دونت الكتاب اى جمعه وقربت بعضه من بعض يعنى ان الوزراء
 ينظرون اليه دائما متفرقين لما يأمروهم وقد يقال هو مبالغة في الناظر بمعنى الحافظ فيكون
 الديوان بمعنى الكتاب (عين ايمان الامارة) اى مختار اشرف الامراء والمقصود
 انه جامع بين القيم والسيف ومجاء وقدوة للطائفتين معا (والقدح المعلى) هو
 السابغ من قداح البسر وله التصيب الاعلى (في المعارف) اى العلوم كلها والصلب

السهم الذى قصد ولم يحز وفى المثل مع انلوا طى سهم صائب (والثقوب)
الاسرى (والحماد) الفضائل التى يحمد عليها (والجدة) الكثيرة اثار بذلك الى
مرجع التسمية بالعلم المأخوذ من باب التفعيل الدال على الكثرة (والصاحب) مطلقا
الوزير لانه يصاحب السلطان (والفضل) الكثير الفضل (والورى) وهنا
مقصود واصله المد وهو الرواية (والقرم) سيد القوم وقوله (فى غد) يشير
الى ان رأيه اعلى مرتبة فى الاشراق من البدر لانه يريك فى الدجى ما لم يوجد بمعد
وقوله (مان مدحت) تضمن حسن مما مدح به النبي عليه الصلاة والسلام
(والايلة) السياسة يقال لك الملك رعيته اى ماسها واحسن رعايتها (والسرادق)
معرب سرا برده (وازهر) الشجر اذا ظهر نوره (والحدائق) جمع حديقة
وهى الروضة ذات الشجر والبستان الذى عليه الحائط (والاية) المنفعة
عن الانقياد فعمله من ابي (والايدى) جمع الايدى من اليد بمعنى النعمة (والفدق)
الماء الكثير يقال فدقت عين الماء وافدقت اى صارت كثيرة الماء (لوشيته) هذه
المبالغة البليغة فى وصف المدوح مأخوذة من قول الشاعر فى وصف الحبيبة (شعر) ما انت
ما دحها يا من يشبهها * بالشمس والبدر لا بل انت هاجبها * من ابن الشمس خال
فوق وجنتها * ومضحك فى نظام الدر فى فيها * من ابن البدر واجفان مكحلة *
بالسحر والتنج يجرى فى حواشها * (والطيرة) بفتح الميم الكثيرة المطر (والجلال)
تقابل الدقائق يقال لكل جليل ودقيق (والباب) الخالص (والمدى) الغاية يقال
قطعت قطعة ارض قدر مدى البصر وقدر مد البصر (ولما قصدت) عطف
على قوله ولكن عطف قصة على قصة (نظاير) اى تعاون (بتطرق) من طرق
فلان اذا جاء ليلا (اتهمزت) اى افترست واغتمت والنهزة الفرصة (والوسن) الناس
وقيل هو الفتور الذى يسبق النوم (والسنا) بالقصر الضوء (والدياجر) جمع
ديجور وهو الظلام الشديد يقال ليلة ديجورة اى مظلمة (عرج) على الشئ اذا قام
عليه (يتمون) من الاهتمام (والستار) جمع ستارة بمعنى الستة وهى ما يستر به
كأشياء ما كان بخلاف الست فانه المعمول لذلك (والسرار) جمع السر (مفترحين) يقال
افترح كذا اذا سأل به بلا روية وهو دليل على الشفف البليغ (والشوافع) جمع
شفاعة من شفعت الشئ اذا كان وترا فجعلته زوجا يعنى انهم افترخوا على مرة
بعد اخرى (والنقاب) ما تشده المرأة على وجهها (وذلل) اى سخر وجعل
ذلولا (والسحاب) هى الطرق بين الجبال جمع شعب بالكسر (والصعاب) جمع
صعب وهو خلاف الذاول (ولم اقتصر) هذا مع ما فى حيرة وصف للشرح بكونه
مطابقا للكتاب الذى خالف قلبه ان يرتبه قال (افصح) عن كذا اى اظهره (والنكتة)
هى الدقيقة التى تسخر بده النظر اذ يفار نهها غابا نكت الارض باصبع او نحوها

(وأساليب) الكلام فنونه وطرقه جمع أسلوب (سم) أى ظهر (والإبرام)
 الأحكام (نم) تصديق لما سبقه وتقرير لما لحقه (وفراند الجواهر) كبارها
 الغالية الأثمان (والسمط) الخيط عارم فيه الخرز (والزواهر) جمع زاهرة وهى
 المشرفة فقد وصف الشرح بنفاسة معانيه وبلاغته عباراته مما (والاوامع) جمع
 لامة من لمع اذا برق (وحضرة) الرجل قر به وفناؤه (والسدة) باب الدار (والسنية
 المرتفعة) (ومدين) قرية شيب عليه الصلاة والسلام من مدن بالمكان اذا اقام به
 والمراد ههنا التجمع (والماثر) جمع مأثرة وهى ما يروى من المفاخر (وفاتحة)
 الشئ اوله (بغرى) يغشى يقال تغرى الليل عن صبحه (وليل بهيم) مظلم شديد
 لا يخالطه ضوء اصلا (صارفا) حال من المستتر فى الظفر (عادية الزمان) حادثه
 العابثة (وانطوان) الكثير الغيابة (منشطا) من انشطت الحيل حلته (فمنشعة)
 أى شعاعة (وذكاء) باضم هم للشمس (تميط) أى تبعد وتزيل (والادهم)
 الاسود ولما نبه السارح على ان الشمعة لم ترد بهذا المعنى غيرها بشعاعه فزال
 ازدواجها (بشاشة) وهى الخلق والطبيعة وهذه مثل قصده ان ما ذكره عادة
 قديمة من آباء الكرام الا ان المجانسة بين المضرب والمورد غير مربية ههنا فان ابا
 انزم جد حاتم طي اوجد جده وكان له انزم وهو الذكر من الحية فأتى وتربنتين
 فوتو ابوما فى مكان واحد على جدهم فادموه فقال ان بنى زملوني بالدم ششنة
 اصر فها من انزم كانه كان حافا لوالده (وها انا افوض فى شرح الكتاب) يوم ان
 الخطبة كانت متقدمة على الشرح مع ان ما سبق دل على تأخرها وقد يقال اراد
 افوض فى غرضه اوحكى ماضى منه بعبارة الحال تصويرا لما اقدم عليه قال (المجد)
 هو الوصف بالجليل على جهة التعظيم والتبجيل لما كان الجليل متناولا للانعام وغيره
 من مكارم الاخلاق وبحاسن الاعمال ولم يقيد ايضا الوصف المذكور بكونه
 فى مقابلة النعمة ظهر ان المجد قد يكون واقعا بازاء النعمة وقد لا يكون واتما اشترط
 ككون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا لانه اذا جرى عن مطابقة
 الاعتقاد او خالفه افعال الجوارح لم يكن جدا حقيقة بل استهزاء وسخرية لا يقال
 فقد اعتبر فى المجد فعل الجنان والاركان ايضا لانا نقول كل واحد منهما كما اشرنا
 اليه شرط لكون فعل اللسان جدا وليس شئ منهما جزائمه ولا جزائمه ثم الجليل
 ان تناول الاختيارى وغيره كقدرة مثلا كان المجد مراد فالمدح واتجه عليه بان يقال
 مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال جدتها على ذلك وان خص بالاختيارى وحده
 لزم ان لا يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية جدا له وقد يجاب بأنه متناول لهما معا
 لكنه محمودة ولا بد ههنا من اعتبار قيد زائد وهو ان يكون ذلك الوصف بازاء امر
 اختيارى هو المحمود عليه من نعمة او غيرها فيختص المجد بالفاعل المختار دون

المدح اذ يجوز فيه ان يكون المدح عليه كالممدوح به مما ليس اختياريا فان قيل
اذا وصف المنعم بالشجاعة والقدرة الكالحة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا
بها والا نعام محمودا عليه واما اذا وصف الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمودا
عليه قلنا تلك الشجاعة من حيث انها كان الوصف بها كانت محمودا بها ومن
حيث قيا بها بمجملها صكانت محمودا عليها فهما متغايران ههنا بالا اعتبار
ولهذا يقال وصفته بالشجاعة لاجل كونه شجاعا ومنهم من منع صحة المدح بما ليس
اختياريا او جعل مثال الاول مصنوعا ذميمة واما الوصف بصباحة الحدور شاقة
القد فقد قيل هو خطأ من الجمهور وقيل مؤل بدلالة على الافعال الجلية (وهو
بالسالم وحده) وهذا تصریح بما فهم من لفظ الوصف ضمنا فانك اذا قلت
وصفت فلانا بكذا لم يتبادر منه الافعل للسان واعلم ان القول المخصوص ليس جدا
بمخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من
الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد
يكون بالفعل وهذا اقوى لان الافعال التي هي اثار الصاوة تدل عليها دلالة عليقة قطعية
لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلف عنها
مدلولها ومن هذا القبيل جد الله تعالى وثبوته على ذاته وذلك انه تعالى حين بسط
بساط الوجود على تمكينات لا تحصى ووضع عليه مواهب كرمه التي لا تحصى فقد
كشف عن صفات كاله واطهرها بدالات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة
من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال
النبي عليه الصلاة والسلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك (والشكر على
النعمة خاصة) قد ظهر مذكره في تعريف الحمد ان متعلقه عام ومورده خاص واما
الشكر فهو على عكس ذلك اذ متعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر ومورده تلك
الثلاثة المذكورة والمشارك بينهما الفعل فكأنه قيل الشكر فعل بني من تعظيم
المنعم بسبب انعامه وانما لم يصرح بذلك ولم يفصله اعتمادا على ما ذكره في تعريف
الحمد الاصطلاحي ولا كان تماكس الموردين والمتعلقين ظاهر الدلالة على النسبة بين
الحمد والشكر فرع عليه قوله (فبينهما عموم وخصوص من وجه) لكن وجود
الشكر بدون الحمد ظاهر في افعال القلب والجوارح وكذا اجتماعهما في فعل للسان
بازاء الانعام واما وجود الحمد بدون الشكر ففيه نوع خفاء فلذلك ترك الاولين ذكره من
لذلك بقوله (لان الحمد قد يترتب على الفضائل) وهي المزايا التي لا تعدى (والشكر
يخص بالفااضل) وهي المزايا المتعدية اعني المواهب والعطايا (والآلاء) هي
(والنعمة) متراد فان بحسب اللغة الا ان سياق كلام المص يقتضي تخصيص كل
منهما بمعنى على حدة فانه لما خص الحمد اى قيده وعده من الآلاء ولاشك ان مورد

اعني اللسان ثمة ظاهرة اقتضى ذلك تفسيرها بالتم الظاهرة وكذا لما خص الشكر
 وعده من التعمد وكان اشرف موارده اعني القلب نعمة باطنة ناسب ان يفسرها بالتم
 الباطنة رعاية للمقابلة وانما كان اشرف لان قلبه وان كان خفيا يستقل بكونه شكرا
 من غير ان ينضم اليه فعل غير بخلاف المورد من الاخرين اذ لا يكون فعل شئ منها شكرا
 حقيقة ما لم ينضم اليه فعل القلب وقوله (كالخواس) اي الظاهرة والباطنة فهو متشبه
 لهما وانما صرح بها لانها سائمت جليلة في انفسها مع كونها وسائل الى نعم اخرى
 هي الادراكات بانواعها واهل ان قوله نعمدك اما اخبار كما هو اصله واما انشاء وعلى
 التقديرين بدل اجالا على الاتصاف بالكمال فيكون جدا وكذا نستكرك
 بدل على كونه منمما كذلك فيكون شكر اولا يخفى عليك انه اذا كان نفس
 الحمد والشكر من النعم ايضا لم يمكن لاحد الا تيان بهما على التمام والكمال
 لاستزاده تسلسل الافعال الى ما لا يهاهي (ومحقق ماهيتهما) مامر
 كان معنى لغويا الحمد والشكر وما يذكره الآن معنى صرفي لهما واللفظ عند
 اهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في معناه اللغوي والمعنى الحقيقي بمنزلة ماهية
 الشئ اللازمة له والمعنى المجازي كموارضه التي تغارقه فلذلك قالوا بمحقق ماهيتهما
 اي معانيهما الحقيقي (ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله) اي ليس ماهية هذا القول
 فلا ينافي كونه فردا من افراد تلك الماهية كما حققته وانما خص هذا الفرد
 بالثاني لان الاوهام العامية تسبق الى ان الحمد ما يشتمل على لفظ الحمد وما يستحق منه
 والمراد بصفات (الجلال) التزهد عن سمات النقصان وجعل الضمير في قوله (عليه)
 للاعتقاد دون الاتصاف كما نيهناك اولى وكذا الحال في جعله مشارا اليه بقوله ذلك
 (والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله) اي ليس ماهية ذلك القول لخصوص
 كما تسبق اليه تلك الاوهام ولا القول المطلق الدال على تعظيم الله تعالى سبحانه
 ايضا وهذا لا ينافي كون الثاني جزءا منه وكون الاول فردا من جزئه (الى معطالفة
 مصنوعاته يعني الاطلاع على ما فيها من دقائق الصنع العجيب والحكمة الدقيقة ثم
 صرفه القلب الى التأمل فيها والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته (والسمع)
 اي وصرفه السمع (الى تلقي ما ياتي عن مرضاته) من الاوامر وما يفي* (عن الاجتناب)
 عن مساخطه (ومنهاية) من النهاي ثم استعمال الالات في امتثال لهما وقس على
 ما ذكرنا سائر نعم الظاهرة والباطنة (لعموم النعم الواصلة الى الحامد وغيره)
 وذلك لان النعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه متفعا على الحامد
 او على غيره فيتنا ولهما بخلاف الشكر اذ قد اعتبر فيه نعم مخصوص هو الله سبحانه
 ونعم واصله يمتد الى عبده الناصر ولكون الحمد اعم من الشكر وجه ثان وهو ان فعل
 القلب او اللسان وحده مثلا قد يكون جدا وليس بشكر اصلا اذ قد اعتبر فيه شمول

الالات ووجه ثالث وهو ان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بشيء تعالى بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق بين العرفين انما تصح بحسب الوجود دون الجمل الذي كلانا فيه لان الحمد كصرف القلب مثلا فيما خلق لاجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتيازته في الوجود عن سائر اجزائه فغلط من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فان ما ليس محمول على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمد اعني صرف القلب وحده لانه هو المذكور لا يقال صرف الجميع افعال متعددة فلا يصدق عليه انه فعل واحد لانا نقول هو فعل واحد قد تعدد متعلقه فلا بنا في وصفه بالوحدة كما يقال صدر عن زيد فعل واحد وهو ضرب القوم مثلا وتحقيقه ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبदन واحد والاعتبارية كمسكر واحد و صرف الجميع من قبيل الثاني كما لا يذهب على ذي مسكة هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر كما مر واذا لم يقيد كانا محددتين وكل ذلك ظاهر بان في تأمل ولا يخفى ايضا ان النسبة الثالثة من هذه الاربع بحسب الوجود واعلم ان الامام فسر الحمد في سورة الانعام بهذا المعنى وتفسير الشكر بما ذكر من الصرف المذكور في بعض كتب الاصول قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى وقبل من عباده الشكور وقد سمعت من بعض تلامذة الشارح ان تحقيقه هذا منقول عن كلام امام الحرمين (والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب) هر فيها بعضهم بانها الدلالة الموصلة الى البقية ونقص بقوله تعالى واما نعوذ فهدينا هم فاستجبوا العني على الهدى ولا يناسب هذا المقام ايضا لاستلزامه ان يكون العود مستردكا واما امر بها بوجود ان ما يوصل الى المطلوب فبما طل قطع لان ذلك الوجدان هو الاهتداء لالهداية لا يرى ان من وجد المطالب الكمالية ولم يدل غيره عليها يقال هو مهتد ولا يقال هاد وكذا تعرف الفواية بفقدان ما يوصل الى المطلوب باطل ايضا لان من تقاعد عن تفصيل المطالب بالمرء ولم يسلك طريقها اصلا فاقد لما يوصله اليها وليس بفارق قطعاً (والقطة) هي الفهم (بطريق الفيض) اي بلا اكتساب واستفاضة كما هو المشهور والاعلام اعم من الالهام اذ قد يكون بطريق الاستلام ايضا (والحق حال القول) الحق والصدق متشاركان في المورد اذ قد يوصف بكل منهما القول المطابق للواقع والعقد المطابق له والفرق بينهما ان المطابقة بين الشئين تقتضي نسبة كل منهما الى الآخر بالمطابقة كما علم في باب المفاعلة فاذا طابق الاعتقاد الواقع فان نسب الواقع الى الاعتقاد كان الواقع مطابقا بكسر الباء والاعتقاد مطابقا بفحها فهذه المطابقة الثابتة بالاعتقاد تسمى حقا بالمعنى المصدري ويقال هذا اعتقاد

حق على أنه صفة مشبهة وإنما سميت بذلك لأن المنظور اليه أولاً في هذا الاعتبار هو الواقع الموصوف بكونه حقاً أي ثابتاً محققاً وإن نسب الاعتقاد دالاً الواقع كان الاعتقاد مطابقاً بكسر الباء والواقع مطابقاً بفتح الباء فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد تسمى صدقاً ويقال هذا اعتقاد صدق أي صادق وإنما سميت بذلك تيمناً بها عن اختصارها بقوله (بقياسه اليه) أي بقياس الواقع إلى القول أو القصد المطابق وقوله (أي كونه مطابقاً) هو بفتح الباء وما ذكر بعده بكسرهما (إذا تمهد هذا التصور) أن حل التصور على المعنى العام فلا إشكال وإن حل على المعنى الخاص جعل بيان النسبة بين المفهومين نقطة لتعرفهما أذبه يغير كل منهما عن الآخر امتيازاً تاماً فهو من توابع التصور وزيادة كشف فيه (فنقول للنفس الناطقة) جهتان جهة إلى عالم الغيب وهي باعتبار هذه الجهة متأثرة مستفيضة عما فوقها من المبادئ العالية وجهة إلى عالم الشهادة وهي باعتبار هذه الجهة مؤثرة متصرفة فيما تحتها من الأبدان ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة ينظم بها حالها هناك فالقوة التي بها تتأثر وتستفيض تسمى قوة نظرية والتي بها تؤثر وتصرف تسمى قوة عملية (ويمكن حل قرآن هذه الخاطبة) فإن قيل حلها على مراتب النظرية إشارة إلى راحة الاستهلال لأن المذكور في طرفي هذا الكتاب أما علوم نظرية وأما آله لها فهو متعلق بهذه القوة ومراتبها القائمة في حلها على مراتب العملية قلنا فأنه إن كان القوة العملية كما ستعرفه بآثار كتاب الأعمال السنية واكتساب الأخلاق المرضية والاجتناب عما هو مذموم منها شرعاً أو عقلاً ومعرفة هذه الأمور والتأثير بينها علوم نظرية في الغالب ولذلك قيل القوة العملية مستمدة من القوة النظرية فلا آلة المذكورة تتعلق بها أيضاً وما ذكر في الطرف الآخر من الكتاب أي الحكمة النظرية لا يتخلو عن الإشارة إلى الحكمة العملية (خالية عن العلوم) خلوها في مبدأ الفطرة عن العلوم كلها ظاهر وإن نوقش فيه بأنها لا تنغل عن ذاتها أصلاً وإن كانت في ابتداء طفوليتها (وحينئذ تسمى) أي هذه المرتبة التي هي الاستعداد المحض أو النفس في هذه المرتبة (عقلًا هيولانيًا) فإن كلا الاستعدادين مشهوران والأول أنسب بقوله أما مراتب القوة النظرية والثاني بقوله (تشبيهها) أي للنفس الناطقة (باليهولي) وإنما قال (الغلبة في نفسها) لأن الهولي الأول يستحيل خلوها عن الصور كلها إلا أنها في حد ذاتها خالية عنها أي ليست مأخوذة مع شيء منها بخلاف النفس الناطقة فإنها تتخلو عن الصور العلمية بأسرها وإنما قيدنا الهولي بالأول لأنها قد تطلق على الجسم إذا تركيب منه جسم آخر كالسرير المركب من قطع الخشب ولا يتصور خلوه في نفسه عن الصورة لكونه مأخوذاً معها وقوله (القابلة) صفة ثانية للهولي فلا يجب إبراز الضمير (حصل لها علوم أولية) أي ضرورية فإن الضروريات أوائل العلوم

والنظريات ثوابها وكيفية حصولها انما اذا استعملت تلك الآلات وادركت
الجزئيات ونهت لما ينشأ من المماركات والمباينات استعدت لان تقبض عليها
من المبدأ الفياض صور كلية تجزم بنسب بعضها الى بعض ايها با او سلبا اما بمجرد
توجه العقل اليها واما بالحدس او التجربة الى غير ذلك مما يتوقف عليه العلوم
الضرورية وحيث قد حصل لها التصورات والتصديقات اليدوية التي هي مبادئ
العلوم الكسبية (واستعدت) لاكتسابها استعدادا اكل من الهيولى لا في
(ملكة الانتقال) اي صفة كاملة راسخة تمكن بها من الانتقال (الى النظريات)
ومن جعل الاضائف يمانية وجعل الملكة مقابلة للعدم دون الحال و زعم ان الانتقال
حينئذ موجود فولا فقد تكلف بما لا حاجة اليه فلنفس في هذه المرتبة قوة مخلوطة
يفعل (لاستعدادها) اي لاستفادة هذه المرتبة او استفادة النفس هذه المرتبة (من العقل
الفعل) المفعول للمواد في عالمنا هذا (واذا صارت) اي النظريات (مخزونة
عندها) وذلك انما يكون بمشاهدتها مرة بعد اخرى (وحصلت لها) صفة
راسخة فيها تمكن بها من استحضار النظريات على سبيل المشاهدة (من شات
من غير مجتهد كسب جديد فهي الصقل بالفعل) وانما سميت بذلك لان النظريات
وان كانت حينئذ بالقوة الا انها قريبة من الفعل جدا فكانها حاصلتها بالفعل
ووجه الضبط في هذه المراتب الاربعة ان القوة النظرية لاستكمال النفس انما قطعة
بالادراكات الا ان اليد يهيأت ليست كالها معددا بها لمشاركة الحيوانات العجم لها
فيها بل جل كما لها المعتدلة الادراكات الكسبية ومراتب النفس في الاستكمال بهذا
الكمال مقتصرة في نفس الكمال واستعداده لان الحسارج عنهما لا تعلق له بذلك
الاستكمال ومراتب قوته فالكمال هو العقل المستفاد اعني مشاهدة النظريات
والاستعداد اما قريب وهو العقل بالفعل او بمسند وهو الهيولى لا في اوتوسط وهو
العقل بالملكة فان قيل مشاهدة النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على صيرورتها
مخزونة بلا شبهة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا للمستفاد مع تأخره عنه قلنا
هو استعداد الاستحضار الكمال واسترجاعه بعد قبضته وهو متقدم عليه لاستحضاره
ابتداء كالأستعداد بن السابقين فلا محذور ومن ثمة قيل المستفاد متقدم في الحدوث
على العقل بالفعل متأخر عنه في البقاء ولتنظر الى هاتين الجهتين جاز تقديم كل
منهما على الآخر في الذكر كما ورد في الكتب واعلم ان هذه المراتب تعتبر بقياس
الى كل نظري فتختلف الحال اذ قد تكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات
في مرتبة العقل الهيولى لا في بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرتبة
العقل المستفاد وفي بعضها في مرتبة العقل بالفعل ومن قال المستفاد هو ان تصير
النفس مشاهدة بجميع النظريات التي ادركتها بحيث لا يقبض عنها شيء منها لزمه

ان لا يوجد المستفاد لاحد في هذه الدار بل في دار القرار اللهم الا لبعض المجربين
 من جلباب البدن وعلايقه اذ قد توجد لهم لمعات من ذلك كبروق حاطقة قوله
 (ولما كان) شروع في تطبيق القران على مراتب القوة النظرية واتما جعل مجموع
 القرينين اشارة الى المرتبتين معا لان الاستعداد الهبولاني نعم باطنة فلا يتناولها
 الا لا (والثلاث محصيل المرتبة الثانية) اعني المشاعر تشمل على نعم ظاهرة وباطنة
 فلا يمكن تخصيص القرينة الاولى بالمرتبة الاولى والثانية بالثانية بل تندرج الاولى
 في القرينة الثانية والثانية تنوزع على القرينتين (جد الله تعالى) اي حده
 وشكره (على اعطائه اياهما) يعني الهبولاني والمشاعر فان قبل الهبولاني عبارة
 عن قابلية العلوم وهي من لوازم ماهية النفس الناطقة من حيث هي فكيف يتصور
 اعطاؤها اياها قلنا هي في حد ذاتها بحيث اذا وجدت في الخارج كانت قابلة
 لها فهذه الخبئية من لوازمها واما كونها صالحة لها بالفعل قابلة للانصاف بها
 خو قوف على ايها الفاعل فيكون من عطائه (بل لا بد منها من ارتفاع الموانع
 كالنساوة وهي البلادة النهائية فان صاحبها وان راحي جميع القوانين المنطقية
 وعرض اتمكاره عليها اخطأ في الانتقال الى المطالب لعدم تغطيته للاندراج كإسائي
 والقواية فان الذي هدى الى سواء الطريق قد يجوز عنه كالفكر اذا لم يراع تلك
 القوانين فتأخير القواية رطابة لازد باد مجانستها الهداية (اعلام الحق والهام الصدق)
 الوجه في هذا التخصيص ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي والالهام بالحق في ذهنك
 صورة شئ يقال ان ذلك الشئ معلوم به ومعلوم لك وما في ذهنك من صورته التي للملاحظة
 ولا نصير تلك الصورة لملاحظة معلومة الانانيا وقد عرفت ان الحق صفة لوحظ فيها
 الامر الخارجي اولافناسب ذلك ان يقع الاعلام عليه وان الالهام لما كان عبارة
 عن الفاء شئ في القلب كان متعلقا بالصورة اولانها المقاة فيه حقيقة واذا قيل
 للشئ انه ملق اريد انه ملق صورته وقدر ان الصدق صفة لوحظ فيها الصورة
 الذهنية اولافاقضت المناسبة ايقاع الالهام على الصدق واما تنال الاعلامات
 وتوالي الالهامات على ما ذكره فنحن حيث ان الاعلام الحق والهام الصدق مقاربان
 في المعنى بل ما هما واحد كما لا يخفى فتصدد بذكرهما مما تكرر ذلك المثل في تكرر كل
 واحد منهما (وفيه) اي في عدم حصول ملكة الاستحضار الا بعد اعلامات متتالية
 والهامات متوالية (اشعار بان المبدأ الفياض للصور العقلية خزانة حافظة لها)
 وذلك لانه لما توقفت تلك الملكة على تكرر الاعلام والالهام لم تكن تلك الصور فيها
 بين تلك الاعلامات المتكررة منطبقة في النفس والالم بتصور اعلام اصلا بل في خزانتها
 والاحتاجت الى تبجهم كسب جديد ولا تكون تلك الخزانة الاجوهر مجرد انعكاس
 منها اشعة الى مرآة النفس الناطقة بحسب استعداداتها المتفاوتة (على ما تقرر

في الحكمة لأن استعداد العلوم ليس الامن حضرتك اشار به الى ان قوله لاعلم الاما علمت
معناه لاستعداد علم الاباقاضتك (لان دراية العلوم الاولى) اي البيهية فان دريتها
بطريق الالهام دون الاستفاضة بالاكساب النظرى (لاهصار العلم والحكمة فيك)
اي تعلم الاشياء على ما هي عليه وتعمل الافعال على ما ينبغي فالهداية الحقيقية في تحصيل
النظر بآيات لتصور الامنك (واعلام الحق) اي وانما سألتك اعلام الحق (والهام
الصدق) مرة بعد اخرى (لانك الجواد الحق والكريم المطلق) فلا يتطرق
فتورق مواهبك وعطائبك بتكررها (باستعمال الشرايع النبوية) الاحكام المتعلقة
بالاعمال الظاهرة من حيث انها كوارد لشار بها نسمى شرايع وناسب الى النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لانه مظهرها ومن حيث انها اوصاع كلية واسرار حكيمية
اوحاها الله تعالى الى الانبياء عليهم السلام تسمى نواميس الهية فان الملك الذي يأتى
بالوحي يسمى ناموسا فاطلق اسمه على ما يفعله من الوحي وجعل يقال نمست السر
اي كتمته وناموس لرجل صاحب سره الذي يظفره من باطل امره مايسره عن غيره
(على جلها بل على كلها) كان الاول نظر الى معنى الحمد والثاني الى معنى الشكر
(حسب ماحققناه) ومن ههنا ظهر فائدة ايراده لذلك التحقيق في معنى الحمد والشكر
(تهذيب الباطن عن الملكات رديئة) كالبخل والحقد والحسد ونظائرها
(شواغله عن عالم الغيب) كتعلقه بالامور الدنيوية الدنية الا (بهداية الله تعالى)
يمسنى الى طريق تهذيب الباطن عن تلك الملكات ونقص آثار تلك الشواغل
(وصرفه النفس) اي من الفتاوة المقتضية للكسل في ازايتها (وعن الفتاوة)
لسلوك طريق الضلالة في تلك الازالة (ما يحصل بعد الاتصال) يريد ان النفس اذا
هذبت ظاهرها وباطنها عن رذائل الاعمال والاخلاق وقطعت عوايقها عن توجه
الى مركزها الاصلى بمقتضى طباعها اتصلت (بعالم الغيب) المجنسية اتصالا معنويا
فيمعكس اليها مما رسمت فيه من النقوش العلمية فتعكس النفس (باصور) الادراكية
(القدسية) اي الخالصة عن شوائب الشكوك والاوهام (وهو ملاحظه جلال الله
تعالى) اي صفاته لتبوية (وجلاله) اي صفاته السلبية (وقصر النظر على كماله) في ذاته
وصفاته وافعاله (بل كل وجود) اي بل يرى كل وجود ثم ان حصر العلم فيه لشارة الى
استراق كل علم في علمه كما ان حصر الحكمة اي الاتيان بالافعال على ما ينبغي لشارة
الى اضلال كل قدرة في جنب قدرته وحصر الجود لشارة الى ان كل وجود وكمال
(انما هو فاض منه) وهذه العبارة المذكورة في المرتبة الرابعة اختصار لطيف لذكره
الناسل المحقق في شرح مقامات العارفين واعلم ان السعادة العظمى والمزية
العليا للنفس الناطقة هي معرفة الصانع تعالى بماله من صفات الكمال والتزده
عن نقصان و بما صدر عنه من الآثار والافعال في التناهي الاولى والاخرة وبالجملة

معرفة المبدأ والمعاد وال طريق الى هذه المعرفة من وجهين احدهما طريقة اهل
النظر والاستدلال وثانيهما طريقة اهل الرياضة والمجاهدات والسالكون لطريقة
الاولى ان التزموا ملت من ملل الانبياء فهم المتكلمون والافهم الحكماء المساوون
والسالكون لطريقة الثانية ان وافقوا في باضتهم احكام الشريعة فهم الصوفية
المتشبهون والافهم الحكماء الاشراقيون فلكل طريقة طائفتان وحاصل الطريقة
الاولى الاستكمال بالقوة النظرية والترقي في مراتبها والغاية القصوى من تلك المراتب
هي العقل المستفاد اعني مساهدة النظريات على مامر ومحصول الطريقة الثانية
الاستكمال بالقوة العملية والترقي في درجاتها وفي الدرجة الثالثة من هذه القوة تفيض
على النفس صور المعلومات على سبيل المساعدة كما في العقل المستفاد بل هذه الدرجة
اكمل وافوى من المستفاد من وجهين احدهما ان الحاصل في المستفاد لا يخرج عن الشبهات
الوهمية لان الوهم له استيلاء في طريقة الباحثة بخلاف تلك الصور القدسية التي
ذكرناها فان القوى الحسية قد سخرت هناك للقوة العقلية فلانازعها فيما يحكم بها
وثانيهما ان الفاضل على النفس في الدرجة الثالثة قد يكون صورا كثيرة استمدت
النفس بصفاتها من الكدورات وصفاتها من اوساخ التعلقات لان نفس تلك
الصور عليها كراهة صقلت وجوذي بها ما فيه صور كثيرة فانه يرى أي فيها ما تنع
هي له من تلك الصور والفاضل عليها في العقل المستفاد هو العلوم التي تناسب تلك
المبادئ التي ربت معا للتأدي الى مجهول كراهة صقل شيء يسبر منها فلا ترسم فيها
الاشياء قليل من الاشياء المحاذية لها (من القضايا) اي من المقدمات البديهية (المذكورة)
في براهين (العلوم الحقيقية) التي لا تغير بتبدل الملل والاديان (ان استفادة القابل من
المبدأ تنوقف على مناسبة بينهما) فهذه القضية ضرورية وان وقع فيها نوع خفاء
بالنسبة الى الالهام القاصرة ازيل ذلك بالتنبيه على بعض الامثلة (وكثيرا ما يستعملها
الحكماء في كتبهم) وينون عليها بيان مقاصدهم (منها) اي من تلك المواضع
الكثيرة ما ذكره (في المزاج) فانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تصفرت وامتزجت
وتمازت بحيث تعالمت اي فعل صورة كل منها توسط كيفية في مادة الاخر حتى
انكسرت اي خرجت عن حرافتها (ككيفيةها المتضادة) واستقرت على كيفية
متشابهة في اجزاء الممزج (متوسطة) بين تلك الكيفيات توسطها (وحدانية)
اما بان تطلع تلك العناصر كفيياتها المتعددة وتلبس كيفية واحدة حقيقة واما بان تنكسر
تلك الكيفيات عن سورتها وتنفارب بحيث تصير كيفية واحدة ملشمة من تلك الكيفيات
المنكسرة على اختلاف مذهبي الحكماء والاطباء وحينئذ يصير ذلك الممزج المتعدد
في نفسه شيئا واحدا متصفا بكيفية واحدة وذلك (بوجب) ان يحصل لتلك العناصر
التمزج (نسبة) في الوحدة (الى مبادئها الواحد بديها يهتق) ان بغض (على

المتزج صورة) كما في المصادن (أونفس) كما في النباتان والحيوانات (وكما كان المزاج
أعدل وإلى الواحدة الحقيقية أميل كانت لنفس الفايضة عليه بمبدأها أشبه) في صدور
الآثار الكثيرة عنها ويانه على الأجل أن مزاج المعدن يبعد عن الاعتدال فالصورة
الفايضة عليه حافظة لتركيب العناصر المتداعية إلى الإفراق فتقتضي طاعتها ومزاج
النسب قريب منه إليه قرأما فالتنفس التي تفيض عليه مبدأ لذلك الحفظ والاعتدال
والنشو والتواء وتوليد المثل ومزاج الحيوانات أقرب منه إليه فالتنفس الفايضة عليه
مبدأ لما ذكر في النبات مع الاحساس والحركات الإرادية ولما كان مزاج الإنسان
أقرب إلى مزجة الحيوانية إلى الاعتدال الحقيقي كانت نفسه مصدرا لتلك الآثار كلها
مع التعقيلات وما يقبها ومن تلك المواضع أيضا قولهم (أن النفس) المجردة (الفلكية)
التي نسبتها إلى اجرام الأفلاك كندبة نفوسنا إلى أبداننا (تسخرج) بغير مكانها
المختلفة (الأوضاع) الممكنة لأجرامها (من القوة إلى الفعل) فبفضل لها بواسطة
ذلك الاسخرج (مناسبات) متفاوتة في كونها متصفة بالفعل على وجوه متعددة
(إلى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه فتفيض عليها) بواسطة تلك
المناسبات (من تلك المبادئ الكمالات المختلفة الالفة بها إلى غير ذلك من المواضع)
التي من جعلتها أهم قالوا أن روح الحيوان الذي في العروق الضواري أشد مناسبة
في الأساطفة للنفس الناطقة فيخلق به أولا ويفيض منها عليه سائر القوى ثم تملق
بأعضائه ويسرى إليها بتوسط تلك القوى ومن تلك الجملة قولهم أن جميع الكمالات
من حيث هي بأسرها قابلة للوجود وكالاتها على أمحاء مختلفة ووجوه شتى إلا أن بعض
تلك الوجوه تبلغ نظاما واحداً انتظاماً للكل من حيث هو كل فهي من حيث قبولها
لذلك الوجه الأكمل أشد مناسبة للبداية الكاملة من جميع الجهات فاستخف أن يفيض
عليها ذلك الوجه الأبلغ الأحسن أعني النظام المشاهد الواقع فيها (ولها) أي
ولتلك القضية (مثل) أي أمثلة (في المواد الجزئية لا تكاد تنحصر) في عدد كالعلم
والتعلم فانه كلما كانت المناسبة بينهما أقوى كانت استفادة التعلم منه أكثر وكان ثمار الحطوب
فانه كلما كان الحطوب أيسر كان أقبلي للاحتراق من النار بسبب المناسبة في البيوسه
وكالادوية الحارة فانها أشد تأثيراً في الأبدان المسخنة للناس في السخونة إذا عرفت
هذه المقدمة فنقول (لما كانت نفس الإنسانية) في الأغلب (منغسة في العلايق
البدنية) أي متوجهة إلى تدبير البدن وتكميله بالكلية (مكدرة بالكدرات الطبيعية)
الناتجة من القوة الشهوانية والغضبانية (وكان) (ذات الفيض عز) في غاية التزعمها
ولم يكن بينهما بسبب ذلك مناسبة يترتب عليها فيضان كمال (لا جرم وجب) عليها
(الاستعانة في استغاضة الكمالات من تلك الحضرة) المنزهة (بتوسط يكون)
ذاهبتين التجرد والتعلق ويناسب بذلك كل واحد من طرفيه باعتبار (حتى يقبل)

ذلك المتوسط (الفرض من المبدأ القياس تلك الجهة الروحانية) التجردية (وهي)
 أي وقيل النفس (منه) الفرض (بهذه الجهة) الجسمانية التعاقبية (فلذلك وقع)
 من المص (التوصل في استحصا الكمالات العلمية والعلمية) التي أشار إليها في الخطبة
 بقوله ونسألك هدانا الهداية وما يقبى (إلى المؤيد بالثلاثين) الدينية والديناوية
 (مالك أزمة الأمور في الجهتين) التجردية والتعلقية وإلى اتباعه الذين قاموا مقامه
 في ذلك (بأفضل الوسائل اعني الصلوة) عليه أصالة وعليهم تبعاً (والشأن عليه
 بما هو أهله ومستحقه) من كونه سيد المرسلين وخاتم النبيين وعليهم بكونهم طبيين
 طاهرين من رجس البشرية وادناسها فإن قيل هذا التوصل إنما يتصور إذا كانوا
 متعلقين بالبدان وأما إذا تجردوا عنها فلا ادلاجته مقتضية للناسية قلنا يكفيه أنهم
 كانوا متعلقين بها متوجهين إلى تكميل النفوس الذقصة بهممة طاية فإن أثر ذلك باقى
 فيهم ولذلك كانت زيارة مراقدهم معدة لفيض أنوار كثيرة منهم على الزائرين
 كما يشاهده أصحاب البصائر ويشهدون به فقد ظهر بما قررناه مناسبة قوله وبنتهل
 لما تقدم من سؤال افاضة الكمال وأن الصلوة على النبي واجبة عقلاً كما أنها واجبة
 شرعاً (أراد بالعلمهنا ادراك المركبات) سواء كان باعتبار تصور ما هيئاتها أو التصديق
 بأحوالها وكذا الحال في المعرفة فانها (ادراك البسيط) تصورا أو تصديقا ومن ثم
 يقال عرفت الله دون علمه ومناسبة هذا الاصطلاح لما سمع من أئمة اللغة من حيث
 أن متعلق العلم في هذا الاصطلاح وهو المركب متعدد ومتعلق المعرفة وهو البسيط
 واحد كما أنهما كذلك عند أهل اللغة وإن اختلف وجه التعدد والوحدة وإنما قال
 ههنا اذ قد ذكر في رسم هذا الفن أن المعرفة تستعمل في الجزئيات فيكون العلم في
 مقابلتها مستعملاً في الكليات اعم من أن يكون مفهوماً كلياً أو قاعدة كلية وذكر في تقرير
 المعارضة الثانية أن المراد بالعلوم ههنا التصديقات وبالعارف التصورات بناء على
 ما سبق من أن المعرفة أدراك البسيط والعلم ادراك المركب ولم يرد أن هذا الاصطلاح
 عين ما سبق بل أنه مبنى عليه كما تفصح عنه عبارته فكانه جعل الاصطلاح السابق
 المناسبت للمعنى اللغوي أصلاً وفرع عليه الاصطلاح الثاني والثالث لأن الكلي
 والتصديق أشبه بالمركب والجزئى والتصور أشبه بالبسيط ولوجعل استعمال
 العلم في التصديقات والمعرفة في التصورات أصلاً لأنه عين المعنى اللغوي ثم نقرع عليه
 المعنيين الآخر أن لكان أقرب هذا وما نقله من أول فصول الحجة من أن كل معرفة
 وعلم إما تصور وإما تصديق يدل على أنهما يستعملان مترادفين ثم أن ههنا معنيين
 آخرين للإشارة في الكتاب إليهما أحدهما أن المعرفة تطلق على الإدراك الذي بعد
 الجهل والثاني أنها تطلق على الآخر من إدراك شئ واحد يتخلل بينهما عدم
 ولا يعتبر شئ من هذين القيدين في العلم ولهذا لا يوصف البارئ تعالى بالعاووف ويوصف

بالعالم (فلذلك خص المعارف بالالهية) فان ذاته تعالى وصفاته منزّهة عن التركيب
 مطلقا وخص (العلوم بالحقيقية) اى الثابتة على مر الدهور كما مر وذلك لانه لما وقعت
 الحقيقية في مقابله الالهية التي هي بسائط ارادتها الادراكات الثابتة المتصلة بالركاب
 في الاغلب فغطت صفة العلوم والمص قدّم العلوم الحقيقية في الذكر اذ بها
 يتوصل الى تلك المعارف وهكس الشارح نظرا الى ان تلك البسائط متقدمة بالذات
 والشرف على المركبات (لان مسائل هذه الفنون) تشبيه هذه المسائل بالاضواء
 فيما ذكر اصل يتفرع عليه تشبيه ابواب هذه الكتاب بمطلع انوار الكواكب
 (والحكمة مقصودة بالذات) دل ذلك موافقا لكلام المتن على ان المنطق ليس من
 اقسام الحكمة وكذلك يدل عليه اخذه في تعريفها (اعيان الموجودات) اى
 الموجودات الخارجية وانما اخذها فيه لان كمال النفس الانسانية انما هو ادراك
 الواجب تعالى والامور المستتفة اليه في سائلة العلية بحسب الوجود الاصيل اعني
 الخارجى ولا كمال لها معتد به في ادراك احوال الممدومات واذ بحث عنها في الحكمة
 كان على سبيل التبعية دون الاصاله والبحث عن الوجود الذهنى بحث عن احوال
 الاعيان ايضا من حيث انها هل لها نوع آخر من الوجود اولا ومن حذف الاعيان
 من تعريفها وقال الحكمة علم باحث عن احوال الموجودات جعل المنطق من اقسام
 الحكمة النظرية الباحثة عما لا يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا وكلامه الى ريش في
 اشارته مبنى على هذا القول وعلى التعريفين ليس موضوع الحكمة شيئا واحدا هو
 الموجود مطلقا او الموجود الخارجى واذ لم يجران بحث فيها عن الاحوال المختصة
 بانواعها بل موضوعها اشياء متعددة متشاركة في امر عرضى وهو الوجود المطلق
 او الخارجى وحيث يجب ان تقيد الاحوال المشتركة بقيود مخصوصة لها بواحد و احد
 من تلك الاشياء لثلاث كون من الاعراض العامة الغربية (عن احوال تشترك) هو على
 صيغة البناء للمفعول اى بوقع الاشتراك فيها (بين قسمين منها) كالامكان المشترك بين
 الجوهر والعرض (او بين لثمة) كالوجود والوحدة (فان كان) اى البحث (عن الاحوال
 المشتركة فهو) قسم (الامور العامة) من تلك الاقسام الاربعة فان قيل الاحوال المشتركة
 هي نفس الامور العامة وهي ليست مسائل في قسمها بل موضوعات فيه فدلّ بحث هناك
 عن الاحوال المشتركة بين الاقسام لان البحث عبارة عن اثبات المحمولات لموضوعاتها
 قلنا المبحوث عنه في هذا القسم هو الاعراض اذ تية للامور اعمه فتكون مشتركة
 ملها وانت خبير بان الامور العامة اذا جعلت موضوعات في قسمها لم يكن البحث
 عن احوالها بحثا عن احوال الاعيان بل يجب ان يقال هي اى الامور العامة محمولات
 تثبت هناك للاعيان مقيدة بالاشياء من المخصص امامطلقا واما على القول بان عرضها
 للاعيان لامر عام عرضى لهما م ان تقديم الامور العامة على سائر الاقسام لعمومها

وسكونها مبادئ للأمور الخاصة وتأخير الإلهي عنها لتوفقه عليها كما تقدم
 الجواهر على الأعراض لاحتياج العرض في وجوده إلى الجوهر ومنهم من يقدم مباحث
 الأعراض لما فصلناه في شرح المواقف وإيمان التعريفين المذكورين يتناولان الحكمة
 النظرية التي فسرناها والحكمة العملية الباحثة عن أحوال الموجودات التي وجودها
 بقدرتنا واختيارنا لكن المذكور في الطرف الثاني من هذا المختصر هو الحكمة
 النظرية المتعلقة بالقوة العاملة دون العملية المتعلقة بالقوة العاملة وإنما اقتصر عليها لأن
 القوة العاملة أشرف فبقاها آثارها إلى الأبد دون العاملة التي ينقطع أثرها عند خراب البدن
 وأيضا المقصود من الحكمة العملية هو الأعمال وهي خبيسة بالنسبة إلى المعارف الإلهية
 والكمالات القدسية (التي تحصل العلوم الحكيمة) القياس في لفظ الحكمة تسكين
 الكاف لكن المستعمل فيهما بالتعريف كافي لفظ الأرضية (الدرك المجهولات وهي
 إما أن يطلب تصورهما) الجهل البسيط يقابل العلم تقابل العدم والملكة والاعدام
 إنما تميز بملكتهما ولا تنقسم إلا بانقسامها فكما أن المعلوم ينقسم إلى تصوري
 وتصديقي كذلك المجهول ينقسم إلى مجهول تصوري أي مجهول إذا ادركه كان
 ادراكه تصورا أو المجهول تصديقي أي مجهول إذا ادركه كان ادراكه تصديقا
 (لأجرام حصره) أي الطرف الأول والمنطق أي المجهولات (من جهة التصور)
 فسر التصورات بالمجهولات التصورية والتصديقات بالمجهولات التصديقية لأن
 التصور كما استعرفه عبارة عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق فاكنتسا بهما
 تمصيل للحاصل فالتمسب هو المجهول من جهة التصور أو من جهة التصديق
 وأيضا أو اكتفي فيهما بما من شأنه أن يرسم في الذهن من الصور الإدراكية وجعل
 المنطق آلة لاكتساب العلوم الغير الحاصلة وحكم بأن تلك العلوم قسمان لم يتبين
 الانحصار إلا بأن يقال هي متعلقة بالمجهولات وادراكها التصور أو تصديق وذلك
 لأن انحصار العلم في هذين القسمين إنما هو لانحصار المعلوم فيما يتعلقان به فكذلك الحال
 فيما يتعلق بالمجهولات لما عرفت آنفا (فقرابين المقصود بالذات في هذا القسم) يعني قسم
 التصورات وهو مباحث الكلّيات والتعريفات وكون مباحث الكلّيات وسيلة إلى
 مباحث المعرفات لأنها في كونها مقصودة بالذات نظرا إلى المقدمات (وقوله ههنا)
 إشارة إلى أن المقدمة تطلق على معنيين آخرين أحدهما القضية التي جعلت جزء القياس
 أو الجملة والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كإيجاب الصغير وكلية الكبرى في الشكل
 الأول مثلا وكان هذا الثاني أعني سابقه والشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء
 منه والادراك بل على ما يكون خارجا عنه ثم الضروري في الشروع الذي هو فعل
 اختياري توقفه على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بغاية ترتب عليه سواء
 كان جازما أو غير جازم معطابقا أو غير مطابق وإما تصوره برسمه والتصديق بقائده

المقصودة منه والتصديق بأن موضوعه أي شيء هو يتوقف عليها الشروع فيه على بصيرة وكذلك مباحث الالفاظ توجب زيادة بصيرة في الشروع بطريق الاستفادة والافادة فقلوه (ما يتوقف عليه الشروع في العلم) اراد به الشروع على بصيرة فان هذه الامور الاربعة موجبة لها كالا يفتي على ذي مسكة ٢ ولا برهان على انحصار مقدمة العلم في ثلاثة اواربعة ولا على انحصار البصيرة في مرتبة واحدة فمن اطالع على خامس خارج يوجب ازيد ابادا في البصيرة فله ان يعد من المقدمات بل المقصود توجيه ما ذكر في اوائل كتب المنطق من الامور الثلاثة الاربعة على سبيل الخطابة الكافية في امثال هذه المقامات فتدبر ولا تكن من الخاطئين حبط عشواه (وكان الانسب تصديرها على القسمين) وذلك لان نسبة المقدمات الى القسمين على السواء ولا اختصاص لهما بالقسم الاول فارها فيه ترجيح بلا مرجح وقد اجب عنه بان القسم الاول يشارك المقدمات في توقف القسم الثاني على كل منهما لان التصديق يتوقف على التصور فلهذه المشاركة اوردتها فيه ولو لاها لكان الاولى ان يجعل الطرف الاول مشتملا على مقدمة لبيان ما يتوقف عليه الشروع في العلم وعلى قسمين لاكتساب التصورات والتصديقات (العلوم اما نظرية) ههنا قسمين مشهور ان احدهما ان العلوم اما نظرية اي غير متعلقة بكيفية عمل واما علمية اي متعلقة بها وثانيهما ان العلوم اما ان تكون آله غير مقصودة في نفسها وتسمى آلية فجمع الشارح بينهما بقبيها على ان مؤداهما واحد فان ما يكون في حد ذاته آله التحصيل غيره لابد ان يكون متعلقا بكيفية تحصيله فهو متعلق بكيفية عمل وما يتعلق بكيفية عمل لابد ان يكون في نفسه آله التحصيل غيره فقد رجع معنى الآلى الى معنى العملى وكذا ما لا يكون آله كذلك لم يكن متعلقا بكيفية عمل وما لم يتعلق بكيفية عمل لم يكن في نفسه آله لغيره فقد رجع معنى النظرى وغير الآلى الى شيء واحد ثم النظرى والعملى يستملان في معان ثلاثة احدها في تقسيم العلوم مطالكا ذكرنا فالتلطف والحكمة العملية والطب العملى وعلم الحياكة كلها داخله في العملى المذكور ههنا لانها باسرها متعلقة بكيفية عمل اما ذهني كالمنطق او خارجي كاطلب مثلا وثانيهما في تقسيم الحكمة على ما بينها على ما لم يعتبر في تعريف الحكمة قيد الاعيان كالمنطق داخل في الحكمة النظرية دون العملية اذ ليس بمهمة الا عن المذعولات الثانية التي ليس وجودها بقدرةنا واختيارنا ومن هذا البحث تعلم كيفية العمل الذى هو الفكر اذ ليس يجب من تعلق العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العمل موضوعا كما في الحكمة العملية وان اعتبر فيه ذلك القيد كان المنطق خارجا عن القسمين مما كاحققته وثانها ما ذكر في تقسيم الصناعات من انها اما علمية اي يتوقف حصولها على ممارسة العمل او نظرية اي لا يتوقف حصولها عليها وعلى هذا يكون علم الهوى والفقه والمنطق

٢ (قوله ولا برهان على انحصارها) فيه رد على الملاحة التفتنا الى حيث قال في شرحه على التسمية انهم ان ارادوا بالتوقف في تفسير المقدمة امتناعه بدونه بما ذكره من تعريف العلم برسمه وبيان الموضوع والغاية لا يتوقف عليه الشروع في العلم لان كثير من المحصلين يحصلون العلوم من غير ان يكون له شيء من ذلك قبل الشروع فيها فلا يصح عددا من المقدمة وان ارادوا به الشروع على بصيرة فلا انحصار لمقدمة العلم في هذه الثلاثة اذ ليس للبصيرة معنى محصل يوجب انحصارها في الثلاثة انتهى (حاشيه)

والحكمة العلمية وذلك القسم من الطب خارجة عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجة في حصولها الى مزاولة الاعمال بخلاف علوم الخياطة والحياكة والحجامة لتوقفها على الممارسة والمزاولة (وغاية العلوم الفيزيائية حصولها انفسها) وذلك لانها في حد ذاتها مقصودة بذواتها وان امكن ان يترتب عليها منافع اخرى فان قيل غاية الشيء علة له فلا يتصور كون الشيء علة لنفسه قلنا انما يوجب وجودها الذهني علة لوجود ذي الغاية في الخارج فاللازم من كون الشيء غاية لنفسه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجى ولا محذور فيه لا يقال هذا انما يوجب في الموجودات الخارجية دون العلوم فانها موجودات ذهنية لكونها صورا عقلية لانا نقول ان العلوم قد توجد في الذهن بذواتها كما اذا تعلمت علما مخصوصا فان ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد توجد فيه لا بذواتها بل بصورها كما اذا تصورت علما مخصوصا قبل ان تتعلمه ولا شك ان وجوده في الذهن على الوجه الاول مغاير لوجوده فيه على الوجه الثاني فهو باعتبار الوجود الثاني علة له باعتبار الوجود الاول ونسبة الثاني الى الاول كنسبة الوجود الذهني الى الخارجى (وغاية العلوم اذ كية حصول غيرها) وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل ومبينة لها فالقصد منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصود الامر آخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم (الباكون له غاية) اى مغايرته خارجة عنه (والغاية متقدمة في التصور على محصيل ذي الغاية) لان محصيله فعل اختياري فلا بد ان يكون مسبوقا بتصور الغاية اى بتصورها من حيث انها غاية له اذ لابد من التصديق بترتيبها على ذلك الفعل كما بين في موضعه فان قلت ليس في هذا الفصل الا تصور غاية المنطق دون ذلك التصديق اذ لو ذكر فيه لبرهن عليه كما برهن فيه على احتياج الناس الى المنطق قلت لا حاجة ههنا الى برهان فان من تصور المنطق من حيث انه آلة قانونية الى آخره فانه يتصور غاية ويصدق ترتيبها عليه وكيف لا والعلم بان احتياج الناس اليه بسبب معين هو الغاية منه يتضمن العلم بكونه مترتبا عليه (كذلك معرفة حقيقته) اى ماهيته الموجودة فان لفظ الحقيقة في الاصطلاح انما تطلق على الموجودات (لان هلية الشيء البسيطة) لنامطلبان مطلب ما ويطلب به التصور ومطلب هل ويطلب به التصديق والتصور على قسمين احدهما تصور بحسب الاسم وهو تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة في الخارج وهذا التصور يجرى في الموجودات قبل العلم بوجودها وفي المدومات ايضا والطالب له ما السارحة للاسم وانما يتصور تصور بحسب الحقيقة اعني تصور الشيء الذي علم وجوده والطالب لهذا التصور ما الحقيقة وكذلك التصديق ينقسم الى التصديق بوجود الشيء في نفسه والى التصديق بتبرهنته والطالب للاول هل البسيطة وللاثنى هل المركبة ولا شبهة في ان مطلب

ما الشارحة متقدم على مطلب هل البسيطة فإن الشيء ما لم يتصور مفهومه لم يكن
 طلب التصديق بوجوده كما ان مطلب هل البسيطة متقدم على مطلب ما الحقيقة
 اذ ما لم يعلم وجود الشيء لم يمكن ان يتصور من حيث انه موجود ولا ترتيب ضرور باين
 الهلية المركبة والمائة بحسب الحقيقة لكن الاولى تقديم المائتين واصلها ان المائة الحقيقية
 التصور باعتبار الحقيقة اى باعتبار الوجود سواء كان تصور اياها كنهها او لا فلا يرد عليه
 ان المذكور في الكتاب رسم لحقيقة المنطق فلا يفيد تصور كنهها والمطلوب بما الحقيقة
 اصطلاحا هو الكنه ولذلك يحاسب بالحد التام بحسب الحقيقة فقط كما ان المطلوب
 بما الشارحة تصور المفهوم بنفسه لا بعوارضه ولذلك يحاسب بالحد التام بحسب
 الاسم دون الناقص والرسم بحسبه (فلذلك) اى فلان تصور حقيقته اى ماهيته
 باعتبار وجوده موقوف على العلم بوجوده اذ لا امكان لذلك التصور بدون هذا
 العلم (بين احتياج الناس الى المنطق فى اكتساب الكمالات) العلية اعنى التصورات
 الكمالات والتصديقات اليقينية ولما لم يكن ثبوت التصديق بوجوده مقتصرا
 فى التصديق بالاحتياج اذ بما كان له دليل آخر لم يقل و بيان هليته بتوقف على بيان
 الاحتياج بل استدلل على وجوده بـثبوت احتياج الناس اليه فى الكمالات الباقية بلا شبهة
 وقد اورد على الشارح ان الكمالات صور عليية فتكون موجودات ذهنية متوقفة على
 امر موجود فى الذهن هو المنطق ولو فرض ان تلك الكمالات موجودات خارجية
 لم يستتبع ايضا ان وجودها فى الخارج موقوف على وجود المنطق فى الذهن فعلى
 التقديرين لا يلزم وجوده فى الخارج فلا يكون له حقيقة لانها عبارة عن ماهية الموجودات
 الخارجية فاجاب بان ما ذكرناه كلام محجل فصدناه بتوجيه امور مذكورة فى اوائل كتب
 هذا الفن شوهم استدراكها بحسب اظهارها عنى بيان الحاجة اليه وما يتوقف هو عليه
 اذ كان يكفى ان يعرف المنطق ويشار الى غايته واتمافنا بحسب الظاهر لا مكان ان يقال
 بيان الحاجة اتمافنا ليتضح ترتب الغاية عليه فان قيل المنطق كاسيانى يطلق على العلم
 وعلى المعلوم ايضا فليحمل ههنا على الثانى ليكون حقيقة من الحقائق قلنا معلوماته
 قضيا بالخصوصة متمثلة على نسب لا وجود لها فى الخارج فلا يكون معلومه موجودا
 خارجيا كما ان موضوعه ايضا كذلك بخلاف العلوم الباقية عن احوال الالهيات (ولما استعمل)
 قد عرفت انه لا بد لنا فى الشروع على بصيرة من تصور الغاية من حيث انها متربة على
 ماهى غايته ومن تصور هذا العلم من حيث انه موجود ومن التصديق بالاحتياج
 اذ يتوصل به الى التصديق بالوجود الذى يتوقف عليه ذلك التصور فهمنا امور ثلاثة
 تصور الغاية من تلك الحثية وتصور الحقيقة والتصديق بالاحتياج القام مقام التصديق
 بالوجود فكان ينبغى ان يعنون هذا الفصل بها الا انه لما استعمل (بيان الحاجة) اى
 اثبت ان الناس محتاجون اليه لكذا (على هذه الامور الثلاثة) صار يسانها اصلا

فتنون الفصل به اختصارا في العنوان وقدمه دفعا للتكرار في البيان واستأمله اما على التصديق بالاحتياج فظاهر واما على معرفة الغاية (فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لاى سبب) علم ان ذلك السبب غايته المترتبة عليه واما على تصور الحقيقة (فلان البحث بالآخرة) ينساق اليه وذلك لان التصديق بالاحتياج اليه في امور موجودة يثبت وجوده وتصور غايته فيحصل تصور ما هيته الموجودة باعتبار الغاية وهو المراد من تصوره بحسب الحقيقة (وايضا) هذا توجيه ثان للاختصار عليه في العنوان وتقديمه في البيان فان تصور الحقيقة متوقف على التصديق بالوجود المستفاد من التصديق بالاحتياج على الوجه المذكور المستفاد من بيان الحاجة (فلما كان بيانها آخر ما ينحل اليه تلك المقاصد قدمه) في البيان لكونه موقفا عليه (ورسم الفصل به واذا قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق) سيرد عليك كلام في هذا التوقف وما هو الحق فيه ان شاء الله تعالى (اي العلم اما ادراك يحصل مع الحكم) قدم التصديق على التصور لان مفهومه وجودي ومفهوم التصور عدمي كما ترى والمصنف قدم التصور لما شتره من تقدمه على التصديق طبعاً ثم ان المتبادر من عبارة المتأخرين في تقسيم العلم هو ان الادراك ان كان مجامعا للحكم مقارنا له فهو التصديق والا فهو التصور ويرد عليه ان كل واحد من تصور الطرفين والنسبة داخل في تعريف التصديق دون تعريف التصور فينتقضان طردا وعكسا على ان الادراك الجعم للحكم لا يـسـاـول التصديق على مذهبي الامام والحكماء اصلا فتكلف بعضهم وقال المراد بمقارنة الادراك للحكم ان يكون الحكم لاحقابه عارضاه ولا شك في انه انما يلحق التصورات الثلاث لكل واحد ولاثنين منها فجميع التصورات الثلاث من حيث انه ملحق بالحكم ومعرضه يسمى تصديقا واعداء تصورا فانه عليه ان هذا مذهب ثالث يكون الحكم فيه خارجا عن التصديق عارضاه مع كونه موصوفا بصفات الحكم من كونه ظاهريا واجاز ما يقينا وغير يقيني الى غير ذلك فالتزمه وقال لامشاح في الاصطلاح بل لكل احد ان يصطليح على ما يشاء ولا يحذور في اجزاء صفات اللاحق على المحقق ولما كان اثبات مذهب جديد بلا سند معتمد بعيدا جدا لم يلتفت اليه الشارح وجعل الظرف اعني قولهم مع الحكم مستقرا لانوا كما فهمه غيره فانطبق تعريف التصديق الحسارح من التسليم على رأى الامام فلم يلزمه اثبات مذهب آخر ولا اجراء صفات العارض على معرضه بل اجراء صفات الجزء على الكل لكنه مع ذلك متفق بسبب صور حاصلة من تركيب الحكم مع كل واحد من تلك التصورات او مع اثنين منها فان الحكم في هذه الصور ايضا جزء اخير من المركب فيصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وليس هذا الانتقاض بضار له اذ مقصوده ان يحمل عبارتهم على ما يحتمله من المذهبين ويؤيده بما يمكن تأييده ثم يبطله (وتوضيحه) اورد في توضيح ما هو

يصدده قضية نظرية عريضة فيها اذهنها يتخلف الجزم عن ادراك الطرفين
 والنسبة تخطاها او يكتشف مقصوده انكشافا تاما واختارها من الهندسات لان
 الاوائل كانوا يبدئون في تعليمهم بها وبالخصايات تقو بما للاذهان وتعود اليها
 بالقينيات التي لا تطرق اليها غلط وخص هذا المثال المتعلق باول الاشكال المسطحة
 المستقيمة المخطوط لشهرته (تفصل لنا حالة ادراكية) لاشبهه في انا اذا وقتنا على
 ذلك البرهان الهندسي نحصل لنا حالة لم تكن حاصلة قبل الوقوف عليه واما ان تلك
 الحالة ادراكية فبني على ما سنحققه من ان الحكم ايضا صورة ادراكية وقوله (وهذه
 الكيفية الادراكية) اشارة الى الحالة المركبة من تلك التصورات السابقة ومن الادراك
 الذي هو الحكم فانها التي سميت عندهم بالتصديق (وتقييد الحكم بالي والامان)
 اي بالانتراع والايقاع (لخراج التنيدي) فان ادراك المركبات التقيدية بل
 الانسانية ايضا من قبيل التصورات دون التصديقات (يستدعي المقام ايرادها
 وحلها) يريد ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق نجده عليه اشكالات من وجوه
 مختلفة فهذا المقام اعني مقام ذلك التقسيم يقتضي ايراد تلك الاشكالات وحلها
 لتكشف حلية الحال وتوضح سريرة اغفال الاشكال الاول مخصص بما اختاره من
 توجيه التقسيم ومنشاء التصديق وحاصله ان توجيهك هذا لا يطبق على التصديق
 لاعلى رأي الحكماء وهو ظاهر ولا على رأي الامام لما ذكره من تقدم الجزء على لكل
 فاجاب بانه منطبق على مذهبه ونسب اختياره الى المصنف اشارة الى التفسير بفه واما
 قال (مجموع الادراكات اربعة) باء على ما سأتى من ان الحكم ادراك وحل المعية
 على لمانية لانها تبادر منها عند الاطلاق والمراد هو المعية دائما فلا يرد ان ادراك
 احد الطرفين اولانية قد يحصل مع الحكم دفعة فكمكانه قيل العلم اما ادراك يكون
 حصوله دائما مع الحكم ولا يكون كذلك فلا اشكال (انما ساء من هذا المقام) وهو
 حصول المجموع مع حصول الحكم وذلك ان التصديق ليس بمحصل حالة عدم
 الحكم اتفاقا واذا وحده كان حاصل اتفاقا فنظر الى ان حصول المجموع حينئذ
 حكم بانه التصديق ومن نظر الى ان الحاصل هناك حقيقة هو الحكم لان التصورات
 الثلث كانت حاصلة قبله فلا يكون حصول المجموع بجميع اجزائه حكم بان
 التصديق هو الحكم وحده والاشكال انني منشاء التصديق ايضا لكنه عام يا اول
 توجيه غيره ممن حل التصديق على احد المذهبين دون من ذهب الى ان مجموع
 التصورات الثلاثة من حيث انه مروض الحكم هو التصديق (فلا بد من بحث العلم
 الذي هو من مقولة كيف او لافعال) وذلك لان المقولات متشابهة بالضرورة
 فلا يدرك ما يصدق عليه احداها فيما يصدق عليه الاخرى والاتصاف على
 المقولتان معا واثار بالترديد الى ان العلم فيه خلاف نساء من ان العلم ليس بمحصل قبل

ارتسام الصورة في الذهن وحاصل معه والحاصل حيث ذهبت الصورة المرتسممة وانفصال النفس عنها باقبول ومن قال انه من مقولة الاضافة يقول ايضا في حالة الارتسام تحصل اضافة مخصوصة بين العالم والعلوم لم تكن حاصله قبله فهي العلم والامام مع كونه قائلا بارتسام الصورة والوجود الذهني ذهب الى ان العلم من قبيل الاضافات (والجمل مع المركب من العلم) اي بما يصدق عليه انه علم وهو الادراكات الثلاثة (ومما ليس بعلم) اي ومما ليس يصدق عليه انه علم كالحكم (لا يكون علما) بالضرورة الا يرى انه اذا ركب ما يصدق عليه الحيوان مع ما لا يصدق عليه اصلا لم يصدق على ذلك المركب انه حيوان قطعا نعم المركب من الحيوان وما هو متساو له لكنه يصدق عليه كالتألق مثلا بدخل تحته (جارات والفاط) يعني انها ونظائرهما كالانتراع والسلب والاجباب والتقي والاثبات الفاظ توهم بحسب اللغة ان للنفس بعد تصور النسبة بين الطرفين فلا صادرا عنها ولا عبرة بايهامها فان اهل الملة لا يفرقون بين القبول والقول ويعنون القابل اسم فاعل والمقبول اسم مفعول (والنحقيق) الذي يشهد به رجوع النصف الى وجوده (اي ليس للنفس هنا) اي حال الحكم بعد تصور النسبة (تأثير وفعل بل اذعان وقبول) للنسبة (وهو) اعني ذلك اذعان والقبول (ادراك ان النسبة واقعة) اي مطابقة للاشياء انفسها اوليست الواقعة فان قيل هذا المدرك مشتمل على محكوم عليه وهو الذنب والمحكوم به وهو واقعة وعلى نسبة بينهما وهي مقارنة للمدركات التي تلي بها التصديق والحكم الذي هو في بيانه فهنا تصديق وحكم آخر وهو ان ندرك النفس ان النسبة بين ذلك النسبة وبين واقعة واقعة فيلزم هناك تصديق وحكم ثالث فيتوقف حصول حكم واحد على حصول احكام غير متناهية وهو باطل قطعا قلنا المدرك بعد ادراك النسبة بين الطرفين امر اجالي اذا عبر عنه بالتفصيل يظهر فيه تصديق آخر والحكم هو ذلك الجمل كما يشهد به رجوعك الى وجد ذلك فتأمل (فهو) اي الحكم (من مقولة الكيف) ومن قبيل العلم واقتصر على الكيف لانه (المذهب المنصور في العلم لذلك قدمه اولا وكيف لا) يكون الحكم من مقولة الكيف ودخلت العلوم قد ثبتت في الحكمة ان الافكار ليست اسبابا (موجدة للنتائج) حتى تكون افعالا لتاخذ من افكارنا كما ذهب اليه جماعة لا يعتد بهم بل الافكار (معدات للنفس لقبول صورها) اي صور النتائج العقلية عن واعب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك) القبول وفيضان النتيجة على النفس من المبدأ الفياض وذلك ان التصورات المتعلقة بالنسبة والطرفين حاصله قبل الفكر فلو كان الحكم فعلا لها لكانت نسبتها اليه بالاصدور عنها لا بالقبول من المبدأ الفياض والاشكال الثالث عام يبحث بتناول المذهب المستحدث ايضا كاستنبهك عليه ومنشاء التصور والتقدير الذي ذكره فان قيل تريد لمراد بالادراك الساذج

بين مطلق الادراك وبين الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم مستعج جدا في نظر
 المناظرة لان التوديد انما يكون بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان
 الناطق او الحجر ومن البين ان الساذج لا يحتمل المطلق قلنا يجوز ان يراد بالساذج
 ما اعتبر فيه عدم الحكم لانه ساذج اى خال عن الحكم فمضى كونه ساذجا عنه انه مقيد
 بعدمه وان يراد به المطلق لانه ساذج عن الحكم وعدمه فمضى كونه ساذجا عن الحكم
 وعدمه انه لم يقيد به ولا بعدمه ايضا بل نقول المطلق اولى بهذا الوصف لانه خال
 عن القيود كلها وكما من قيد بحسب اللفظ هو بيان الاطلاق بحسب المعنى من غير
 ان يجعل اطلاقه قيدا فيه كقولك الامر المطلق والمأهبة من حيث هى هى والانسان
 من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود الى غير ذلك فان هذه القيود
 كلها بيان للاطلاق لم يعتبر معه تقييد المطلق باطلاقه (فان كان المراد مطلق الادراك
 يلزم الامر الاول) يعنى تقسيم الشئ الى نفسه و الى غيره (وهو ط) لان مطلق
 الادراك نفس العلم الذى قسم اليه و الى غيره الذى جعل قسمياله (فيكون عدم الحكم
 معتبرا في التصديق) لان المعتبر في المعتبر فى الشئ معتبر فى ذلك الشئ (فيلزم اما تقوم
 الشئ) اى التصديق (بالتقيضين) اى الحكم وعدمه وذلك اذا جعل مر كبا
 من الحكم و التصور الذى اعتبر فيه عدمه لان جزء الجزء جزء ايضا (او اشتراط
 الشئ) اى الحكم (بتقيضه) وذلك اذا جعل الحكم نفس التصديق فان جزء
 الشرط شرط ايضا او جعل طارضا له فان العروض شرط لوجود العالم رضى فكذا
 جزء جزء (وكلاهما) اى تقوم الشئ الموجود بالتقيضين واشتراطه بتقيضه (محالان)
 لاستلزامهما اجتماع التقيضين فى الواقع نعم ربما جاز ذلك فى الاستغليات وما نحن
 فيه ليس منها فان قيل معنى اعتبار عدم الحكم فى التصور على توجيه التفسير اه
 ليس حصوله مع حصول الحكم معية زمانية وهذا المعنى لا ينافى كون حصول مجموع
 الامور الاربعة مع لا اختلاف الموضوع فى السلب والايجاب ففى ابن يلزم تقوم
 الشئ بالتقيضين واشتراط الشئ بتقيضه وكذا الحل فى توجيه غيره فان عدم دخول
 الحكم فى تصور المحكوم عليه مثلا او عدم عروضه له لا ينافى دخول فى مجموع
 تلك الاربعة او عروضه لمجموع الثلاثة بل نقول الحكم موجود فى نفسه داخلا
 فى مجموع طارضا لمجموع آخر وليس داخلا فى شئ من اجزاء المجموع الاول ولا
 طارضا لشي من اجزاء المجموع الثانى فكيف يتوهم التناقض بين هذه الامور
 الواقعة فى نفس الامر قلنا ان القوم لم يلتفتوا الى ذلك اما اولافلان الحصول مع
 الحكم وعدم الحصول معه وكذلك الدخول وعدمه والعروض وعدمه مما يمدان
 متناقضين بحسب الظاهر الا ترى انهم يقولون ان المركب من اجزاء متمايزة فى الوجود
 كالسرير مثلا مركب من امور متصفة بتقيض ذلك المركب فان كل واحد من قطع

الحشب ليس يسري وأما ثانيا فلا يهامه أن عدم الحكم على التفاسير المذكورة معتبر في التصديق شرطا أو شرطاً وهو خلاف الواقع (وجوابه أن أردتم) هذا الجواب هو الصحيح والحق الصريح ومحصوله أن المراد بالادراك الساذج ما اعتبر فيه عدم الحكم على تلك الوجوه وليس يلزم منه امتناع اعتبار التصور في التصديق لأنكم أن أردتم باعتباره فيه (أن مفهومه معتبر فيه) فهو غير مسلم إذن البين المكشوف أنه ليس كذلك (فكم من مصدق) بتصديقات كثيرة لم (يعرف مفهوم التصور) لا يقال ليس يلزم من اعتبار مفهوم التصور في التصديق إلا أن يكون حصول التصديق في الذهن مستلزماً لحصول نفس ذلك المفهوم فيه ولا يجب من هذا معرفة ذلك المفهوم لفرق بين حصول الشيء وبين تصوره كما ذكر في ما هيبة العلم فإنها في ضمن أفرادها حاصلة لكل عالم بشئ مع أن أكثرهم لا يعرفونها لأنقول هذا الكلام على السند فإن قوله ومن البين أنه ليس بمعتبر فيه أداة المنع بعبارة فيها مبالغة وإبطال السند الأخير لا يبعدى نفعاً في دفع المنع لكن بقي أن يقال أن المقصود ههنا تنبيه على أنه لا يصلح سنداً (ذاً ثانياً لما تحته وهو م) ألا يرى أن عدم الحصول مع الحكم أو عدم دخول الحكم أو عدم عروضه إنما يثبت للتصور مقياساً إلى غيره وما هو ذاتي للشيء لا يكون كذلك واذللم يكن ذاتياً له لم يلزم محذور لأن عارض الجزو والشرط لا يجب أن يكون جزءاً وشرطاً فإن قلت قد يحكم على مفهوم التصور بشئ وقد يحكم به على شيء فيلزم الإشكال في مثل هذا التصديق إذ لا يمكن أن يقال أن مفهوم التصور ليس بمعتبر فيه قلت لا إشكال لأنه إذا تصور هذا المفهوم كان تصوره فرداً من أفراد مجردة عن الحكم عليه فكان عدم الحكم عارضاً لهذا التصور مقياساً إلى متصوره وأما عدم الحكم الداخلي في مفهوم التصور بل إلى ما تحته على الإطلاق فالداخل معتبر في هذا المفهوم التصور بالقياس إلى ما تحته مطلقاً والعارض إنما عارض لتصوره بالقياس إليه والمعتبر في التصديق المذكور بالتقوم أو الشرطية هو ذلك التصور العروض لعدم الحكم لا التصور الذي دخل فيه عدمه وإن شئت تفصيل المقام بما لا مزيد عليه فاستمع لما نتلو عليك وهو أن لكل واحد من التصور الساذج والتصديق مفهومًا وما صدق هو عليه مفهوم التصور ليس معتبراً في مفهوم التصديق وهو ظرف ولا فيما صدق عليه مفهوم التصديق كما حققناه لك آنفاً وأما ما صدق عليه التصور الساذج فهو معتبر فيما صدق عليه التصديق أما بالجزئية أو الشرطية وكذلك هو معتبر في إدراك مفهوم التصديق فإن الإدراك المطلق المأخوذ في مفهومه مفهوم تصوري وإدراكه تصور ساذج ولا استعانة في أن يكون إدراك شيء فرداً من أفراد ذلك الشيء المدرك كتصور العلم فإنه قسم من أقسامه فيكون

المتصور ههنا صادقا على تصويره وعلى غيره كما عرفت من صدق مفهوم التصور
 الساذج على تصويره وعلى غيره هذا وقد اوجب عن الاشكال الثالث بان المعبر
 في التصديق على احد الوجهين هو التصور المطلق المرادف للعلم انقسم اليهما
 لا التصور الساذج الذي هو قديم للتصديق وذلك على قياس سائر التسميات فان المعبر
 في كل قسم هناك هو المقسم لاما يقابله من الاقسام وليس بشئ فان المعبر في التصديق
 تصورات المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة وليس شئ منها ادرا كما مطلقا يكون
 تخصيصه بانضمام الحكم اليه كخصيص الحيوان بالناطق بل كل واحد منها ادراك
 مخصوص في نفسه مع قطع النظر عن ذلك الانضمام الا يرى انه لو كان به هذا
 الاعتبار مطلقا لصدق على باقي التصورات التي يصدق عليها المطلق فالتقسيم
 في تقسيم العلم اعني الادراك المطلق معتبر في كل واحد من قسميه بالصدق والمحل عليه
 وقد خصص بما يميزه عن قسميه كما في سائر تسميات الكل الى جزئياته ومع ذلك
 فان احد قسميه المتقابلين في المحل يتوقف وجوده على وجود الآخر بلا محذور اذ لا
 شبهة لمنصف في ان عدم الحكم صفة عارضة للتصورات الساذجة وان المعبر
 في التصديق ذوات تلك التصورات التي هي علوم لاصفا تهما التي هي من قبيل
 المعلومات فهذا الجواب غير مطابق للواقع ويشكل معه توجيه تقديم القول الشارح
 على الحجة كما سترفعه الا انه اقرب الى فهم المبتدئ في دفع الاشكال بحسب بادي الرأي
 فلذلك اختاره الشارح في شرحه للرسالة مع تأخره عن هذا الشرح والاشكال
 الرابع عام كالثالث الا ان منشاء القسمين معا وانقسام التصديق الى العلم والجهل
 ظا وما التصور فقد قيل انه لا يتصف بعدم المطابقة لان كل صورة تصور به فانها
 مطابقة لما هي صورة له واذا رأيت من بعيد شجرا لانسان وحصل في ذهنك صورة
 الفرس مثلا فلا خطأ في تلك الصورة بل في الحكم الذي يقارنها وهو ان هذه الصورة
 لهذا المرئي فان الحكم بان الصورة الناشئة من شئ صورة له قد صار ملكة للنفس
 (وجوابه ان العلم ههنا) قيد بقوله ههنا اشارة الى ان العلم قد يطلق على ما يخص
 بالتصورات المطابقة والتصديقات اليقينية ومن هذا الاشتراك توهم ورود هذا
 الاشكال وقد ادرج في قوله (الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات المجردة) فوايد
 الاولى ان تعريف العلم بمصطلح الصورة مسامحة في العبارة بدليل ان من عرفه به قائل
 بانه من مقولة الكيف لكنه قد ذكر الحصول بتبيينها على انه مع كونه صفة حقيقة
 تستلزم اضافة الى محله بالحصول له كما يستلزم اضافة اخرى الى متعلقه ونظيره قول
 بعضهم في الوحدة انها تعقل عدم الانقسام بتبيينها على انها من المعاني العقلية الاعتبارية
 لامن الامور العينية النائية ان اضافة الصورة الى الشئ في قولهم حصول صورة الشئ
 يتأدر منها انها مطابقة له فيخرج ما لا يطابقه بخلاف قوله الصورة الحاصلة من الشئ

فان الصورة الناشئة من شئ قد لا تطابقه الثالثة ان قوله عند الذات المجردة يقول
ادراك الجزئيات سواء قيل بارتسام صورها في النفس الناطقة او في الاتان فيستقل على
المذهبيين بخلاف قولهم في العقل فانه يقول على القول بالارتسام في آلات وما قبل من
ان العقل لا يطلق على الباري تعالى فلا يكون عمله داخلا في التصريف وذلك يتفق
عموم قواعد الفن فدفوع بان المبحوث عنه فيه هو العلم الكاسب والمكتسب وعلمه
تعالى منز عن ذلك فلا بأس لخروجه ونعيم القواعد انما هو بحسب الحاجة كما سيأتي
في تعريف التفاضل الرابعة التصريح بان العلم المذكور ههنا انما يكون للجبريات
دون الماديات (وهو ان من ان يكون مطابقا اولاً يكون) ولا اشتباه في ان العلم بهذا
المعنى الاعم هو المقصود بالبحث في النطق لان المقابلة باب من ابوابه فابحث فيه بتناول
التصورات المطابقة وغير المطابقة والتصديقات اليقينية والمشهورات الظنيقة والكاذبة
من الوهيات والتحيلات وقد اجب ايضا عن الاشكال الرابع بانه يجوز ان يكون بين
القسم والمقسم عموم من وجه كما في تقسيم الحيوان الى الالبيض وما يقابله وليس يلزم
من انقسام الالبيض الى غير الحيوان انقسام الحيوان اليه فكذلك الحال في تقسيم العلم
الا ان هذا الجواب لا يطابق ما ذكرناه من عموم القواعد فان قيل مورد القسمة معتبر في
كل قسم مع امر زائد فكيف تصور تناوله لما هو خارج من مورد فلا هذا حق لان
ما وقع فيما من الحيوان هو الحيوان الالبيض اذ انهم تسامحوا فعملوا الالبيض المطلق
قبامنه فلذلك حكوا بمجاوز تلك النسبة والاشكال الخامس بحث في الغلبي يتوجه على
عبارة الكتاب (وعلى تقدير جوازه) وذلك بان يكون المقدم جزءه بحسب المعنى
دون اللفظ كما في قولك اكرمك ان جئتني (وقع حالا) فتقدير الكلام العلم اما تصور
حال كونه ادراكا ساذجا واما تصديق حال كونه ادراكا مع الحكم فكل واحدة من كلتي
اما اخت للاخرى ولا حاجة للشرط الى الجزء لفظا فان جزء الحال عن المبدأ كما ذكره
ابن مالك فذلك وان لم تجوز اول قوله اما تصور واما تصديق بان معناه اما سمي بالتصور
واما سمي بالتصديق (واصل ان مختار المص في التصديق) وهو مذهب الامام لما مر منه انه
اختار ان التصديق مجموع الادراكات الاربعة على ما يقتضيه توجبه الشارح لبارئه
وانما وجهها به لامتناع تطبيقها على المذهب الآخر وامتناع اثبات مذهب ثالث
لمجرد احتجازها اياه ولولا ان الامام صرح بمذهبه في المخلص لما نسبناه اليه (وسيايتك
بيانه) في تعريف النظري والضروري (لا بد ان يكون تصورا عنده) وذلك لان
الحكم ادراك قطعيا كما عرفت وليس عنده تصديقا فلا بد ان يكون تصورا ساذجا
والا لم ينحصر الادراك فيما ذكره من القسمين (مقابل للتصديق) لامتناع اجتماعهما
في ذات واحدة وكيف يتصادقان عليها وقد اعتبر في احدهما انتفاء ما اعتبر ثبوته
في الآخر ولا ينبغي عليك ان هذا الوجه مشترك الورد بين المذهبين فان احد المتقابلين

كما لا يكون جزأ للآخر لا يكون شرطاً له أيضاً والذي يدفعه عنهما ان التقابل انما هو
 بين مفهومى التصور والتصديق والمعتبر فى التصديق جزأ أو شرطاً هو ماصدق
 عليه التصور الساذج لافهمومه ولولم يجز ان يكون ماصدق عليه احد المتقابلين جزأ
 للآخر لامتنع ان يكون شئ جزأ لغيره فان جزء الجسم مثلاً ليس بحسم ضرورة (واما
 الواحد والكثير فلا تقابل بينهما) كانه قيل الواحد مقابل للكثير مع انه جزء له
 فانتقض ما ذكر نموه من القاعدة الكلية فاجاب بانه قد بين فى الحكمة ان لتقابل بينهما
 بالذات بل بالعرض وقد استوفينا حديث التقابل بينهما بما امر به عليه فى بعض
 شروح الكتب الكلامية (فلا يندرج تحت العلم الواحد) من الامور المعلومه بالضرورة
 ان الاشياء المتعددة كالادراكات الاربعة مثلاً لتصير امراً واحداً ما لم يعتبر معها هيئة
 وحدانية هى جزء صورى للركب منها ولا يمكن اعتبارها مع تلك الادراكات الاربعة
 والا لكان التصديق مركباً من العلم والعلوم لان تلك الهيئة من قبيل المعلومات دون
 العلوم واذا اخذت الادراكات الاربعة بلا هيئة كانت علوماً متعددة فلا يندرج تحت
 العلم الواحد الذى جمل مقسماً وانما اعتبر معه قيد الوحدة لان التقيد بهما واجب
 فى موارد القسمة كلها واذا لم تقيد بهما لم ينحصر تقسيم ايداً لان مجموع القسمين مثلاً
 قسم ثالث للطلق المقسم اليهما الا يرى ان الحيوان مطلقاً اذا قسم الى الناطق
 وغير الناطق لم يكن مفصلاً فيهما بل كان مجموعهما قسماً ثالثاً ثم لتقسيم ان كان
 الى الانواع فيسبب بالوحدة النوعية مطلقة لاعمينة فالحق ان الواحد بالنوع
 اما انسان واما غيره وليس مجموعهما مندرجاً فيه وقس على ذلك التقسيم الى الاصناف
 او الاشخاص وهذه الانظار الثلاثة متوجهة على المذهب المستحدث ايضا كما يظهر
 بادنى تأمل ويندفع الثانى بما حققته (فعلى هذا) اى اذا بطل مختار المص والقسمة
 المخرجة له (فطريق القسم) الصحيحة المخرجة للمذهب الصحيح (ان يقال العلم اما
 حكم او غيره) لانه اما ادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة واما ادراك غيره
 (فالاول) هو (التصديق والثانى هو التصور) لا يقال هذا رد لقوله وهو مطابق
 لما ذكره السبج فانه قسم العلم فى كتابه المهورين (الى التصور الساذج والى التصور
 مع التصديق) فانه عنده منقسم الى التصورين لالى التصور والتصديق كما عظموه
 وانما قال (بمعنى اسم المثلث) ولم يقل بمعنى المثلث لان التصور كما مر قديكون بحسب
 الاسم اى بحسب مفهومه وقديكون بحسب الذات اى بحسب ماهيته الموجوده الاولى
 قديتعى عن التصديقات كلها والثانى لا يتعى عنها اذ لابد معه من التصديق بالوجود
 فالتاميل بالاول للتصور الساذج اولى وان صح تشبهاً بالثانى ايضا لان ساذجية التصور
 ليست مقيسة الى حكم فيكنى فى كونه ساذجاً تعريه عن حكم مخصوص وقد راعى
 هذه القادة فى عبارة النسفاء ايضا حيث قال (كما اذا كان له اسم فخطق به بتميل معناه

في الذهن فكأنه أراد بالاسم اللفظ الدال عليه ليندرج فيه نحو افعل كذا والتجمل به فبني على ان ادراك المركبات التسامة الانشائية من قبيل التصور كادراك المفردات وادراك المركبات الغير التسامة سواء كانت تقييدية او غيرها وان الذي خرج ادراكه عن مرتبة التصور الى التصديق هو المركب التام الجبري وقوله (من ذلك) اراد به من ذلك الجنس المذكور وهو المركب التام الانشائي ونبه على ان ادراكه تصور بقوله (كنت تصوره) واما ادراكه معنى انسان فلا حاجة في كونه تصورا الى تقيده ولقد بالغ في تمييز التصديق عن التصور عند اجتماعهما فقال (فالتصور) في مثل هذا المعنى المستفاد من قولنا كل بياض عرض (يفيدك ان تحدث) في ذهنك (صورة هذا التأليف) اي النسبة التي بين بين وصورة (ما يؤلف منه كالبياض والعرض) فهذا التصور مشتمل على تصورات تلة (والتصديق) الذي يقارنه (هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة) اي صورة التأليف والنسبة (الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها والتكذيب بها لفذلك) وهو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها انها ليست مطابقة لها فان قيل فعلى هذا يكون العلم منقسم الى اقسام ثلثة تصور ساذج وتصور معه تصديق وتصور معه تكذيب فلنا المراد بالتكذيب تكذيب النسبة الالهائية وهو التصديق بالنسبة السلبية فيندرج في مطلق التصديق الشامل لهما وقد دل بقوله ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة على ان هذه النسبة ليست من افعال الذهن لان الفعل لا ينسب الى فاعله بكلمة في فلا يقال الضرب حصل في زيد بل يقال حصل لزيد وانما ينسب بها المقبول الى القابل فيقال السواد حصل في الجسم والصورة حصلت في الذهن فليس هناك للنفس الادراك ان هذه الصورة التأليفية مطابقة للاشياء انفسها او ليست مطابقة لها واما قولك نسبت هذه الصورة الى الاشياء فمن قبيل الالفاظ الموهمة كما ان قولك الف بين المحكوم عليه والمحكوم به يوهم ايضا انك فعلا وليس لك هناك الادراك النسبة التي هي مورد الایجاب والسلب وادراك مطابقتها وعدم مطابقتها للواقع (وهي مصرحة بما ذكرنا) من ان العلم منقسم الى تصور ساذج وتصور معه تصديق فان التصديق عنده (علم على مقتضى تعريفه) وهو قوله ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الخ فانه يقتضي ان يكون التصديق صورة ادراكية تقبلها النفس كما نبهناك عليه فيكون علما (وهو ليس شيئا منهما) اي من التصورين فليس مراده ان العلم منقسم اليهما والا لم تكن القيمة حاصرة (بل المراد ان العلم يحصل على الوجهين) بلا قصد الحصر كما تؤذن به كلمة قد (وحصوله على وجه آخر لا ينافي ذلك) وتحقيقه على ما ينبغي ان في وجود التصديق نوع خفاء فنبه عليه باسبق الادراكات الذي هو التصور اذلا شبهة في ان لنا ادراكا هو تصور واما ان لنا ادراكا آخر هو تصديق فرما

نشك فيه فكشف الغطاء عنه بالتفتيش من حال التصور بأنه قد يكون ساذجا ليس
 معه تصديق كما اذا تصورنا البياض مثلا وحده او تصورناه والعرض وشككتنا
 في النسبة بينهما فان الحاصل لتساح تصور خال عن التصديق واما اذا جزمنا
 بانسبة بينهما قلنا هناك ادراك آخر هو التصديق فاذكره في العبارة المنقولة عنه
 تقسيم العلم التصوري ليرتول الحفاء من وجود الصديق ويظهر انقسام العلم اليه
 والى التصور مطلقا وانما وجب حل كلامه هذا على ما ذكرناه لبطائق تقسيمه للعلم
 الى التصور والتصديق في مواضع اخر من كتبه (رسالة المعجولة في التصور
 والتصديق) لم تشتهر هذه الرسالة اشتهار رسالتي الكليات وتحقيق المصورات
 لان نسخة اصلها صارت من حاملها في بعض اسقاره وضبط هذا المقام ان يقال
 ان الحكم اذا كان ادراكا كما عرفته فحقه ان يسمى تصديقا ويجعل قسما من العلم مقابلا
 للتصور الذي هو ماعده من الادراكات كما ذكره الاوائل اذ لا اشكال حينئذ في انحصار
 العلم فيهما وامتياز كل منهما عن الآخر بطريق يوصل اليه ولا في اجراء صفات
 التصديق من الظنية وغيرها عليه لانها من صفات الحكم واما جعل التصديق
 عبارة عن المجموع فقد عرفت ما فيه ويقتضيه عليه ايضا ان هذا المجموع ليس له
 موصل مخصص بل التصورات الثلاث انما تكتسب بالقول السارح والحكم وحده
 يكتسب بالجمعة ولا يشبه على ذي فطنة ان المقصود من التقسيم بيان ان كلاما من
 القسمين له موصل على حدة بل نقول اننا لانعني بالتصديق الا ما يحصل من الحقيقة وهو
 الحكم فقد دون المجموع وان كان الحكم فصلا كما توهمه اكثر المتأخرين فالصواب
 ان يسمى ايضا تصديقا ويقسم العلم الى التصور السارح والتصور المقارن للتصديق
 فيكون للعلم مطلقا طريق واحد هو المعرفة وللتصديق المقارن له طريق آخر
 ولا يسيلح الى جعل الحكم قسما من العلم ولا جزأ من احد قسميه لما مر وذهب بعضهم
 الى ان لفظ العلم على هذا التقدير مشترك اشتراكا لفظيا بين الادراك الذي هو التصور
 وبين الحكم الذي هو التصديق وجعل تقسيمه اليهما كتقسيم العين الى الباصرة
 والجارية (وقيل الخوض في البرهان لا بد من تحرير الدعوى) ذكر المص اولائه
 ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق ضروريا ولما لم يكن معنى
 الضروري ظاهرا اجعل معرفه وصفه على سبيل الكشف وحيث استعمل معرفه على
 انظر عرفه ايضا ثم اورد الدليل على تلك الدعوى وذكر بعد ذلك انه ليس كل
 من كل منهما نظريا وعرف النظري بوصفه الكاشف له ثم استدلى على هذه الدعوى
 فتدقيق بين الدعوى الاولى ودليلها ثانياً وبين الدعوى الثانية ودليلها سببي واحد كل
 ذلك لتحرير الدعوى بتفسير ما هو مبهم فيها (فلان مورد القسمين علم وكل علم
 اما ضروري او نظري) اما الصغرى فخط لان الكلام في تقسيم العلم واما الكبرى فلما

ذكرتم من تقسيم العلم الى الضروري والنظري فكانه قيل هذا التقسيم الحقيقي الذي ادعيتوه فاسد اذ لو كان صحيحا لضممناه الى مقدمة صادقة واتبعنا ان مورد القسمة اما ضروري واما نظري على سبيل منع الخلوي والجمع (فان كان) المورد (ضروريا لم يشمل النظري وبالعكس) لان المتصف باحد المتقابلين لا يتناول المتصف بالآخر (فلا يكون مورد القسمة) المذكورة (شاملا للقسمة) فكون فاسدة (وهكذا نقول في قسمة العلم الى التصور والتصديق بل في كل قسمة) فاذا قسم الحيوان الى الناطق وغيره مثلا قلنا مورد القسمة حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق فان كان ناطقا لم يشمل غيره وبالعكس (بعد المساعدة على المقدتين) اشار به الى انه يمكن ههنا منع الصغر بان يقال لان لم نورد القسمة علم بل هو معلوم الا ترى انه مفهوم ادرك اولاهم قسم وهذا جواب جدلي لان المورد ههنا طبيعة العلم بلارية لكنها مالم تصغر معلومة لم يمكن تقسيمها وذلك لا يخبر بها عن كونها حقيقة العلم الذي قصد ههنا تقسيمها فان العلم قد يصير معلوما كافي العلم بالعلم (فان الحكم في الكبرى على جزئيات العلم) كما بين ذلك في تحقيق المحصورات فحقى قولنا كل علم اما ضروري او نظري ان كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال الحقيقي فلا يندرج في هذه الكلية مورد القسمة لانه مفهوم العلم لا شيء من افراده فلا اناج لا يقال الصغرى موجبة فعلية والكبرى كلية فكيف لا يتبعان في الشكل الاول مع حصول الشرائط لانا نقول تلك الشرائط كافية اذا كانت المقدمات من القضايا المتعارفة اعني ما يكون المحمول فيها صادقا على الموضوع صدق الكلي على جزئياته كما سيرد عليك والصغرى ههنا ليست منها لان محمولها عن موضوعها ولا اختلاف بينهما الا بالاعتبار والبارية سلمنا اى سلمنا انهما يتبعان بناء على ان الحكم في الكلية ليس مقصورا على جزئيات موضوعها بل يتناول مفهومه ايضا كما توهم جماعة وان كان مردودا كما سنكشف عليك حقيقته اذ على هذا التقدير يندرج الاصغر الذي هو مورد القسمة تحت الاوسط المذكور في الكبرى فيتعدي الحكم اليه (فان طبيعة الاعم يمكن) اى يمكن لها ان تنظر الى نفسها ان تتصف بصفات متقابلة (بل يجب) لها ذلك بالنظر الى محققها في افراد متعددة متصفة بامور متنافية فاذا حصل جزئى من جزئيات العلم بلا نظر كان طبيعة العلم حاصلة في ضمنه بلا نظر ايضا واذا حصل جزئى منها بنظر كان حصول طبيعته في ضمنه موقوفا على ذلك النظر فطبيعة العلم موصوفة بالضرورية في ضمن افرادها الضرورية وبالنظرية في ضمن افرادها المتصفة بها وكذا الحال في طبيعة الحيوان فانها في ضمن افرادها الناطقة موصوفة بالناطق وفي ضمن افراد آخر موصوفة بعدمه فالطبيعة الكلية اذا قسمت بقيد متباينة كانت شاملة لتلك الاقسام مقارنة في ضمن كل قسم بقيد من تلك

الشهود المتنافية فان قلت اذا كانت طبيعة العلم متصفة بالضرورة والنظرية كما ذكرتم
 لم تصدق نتيجة المقدمتين حقيقية والمقدر بخلافه قلت اذا كان الاتصاف باحدهما
 في فرد وبالآخرى في فرد آخر لم يطل الانفصال الحقيقي اذ لم يجتمع في محل واحد
 لا يقال تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول اذا
 اعتبرنا الطبيعة محلا واحدا لم تصدق الكبرى حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة
 داخلة في حكمها فلا يلزم النتيجة الامانة انخلو كالكبرى ومما يتعلق بهذا المقام
 ان صاحب القسطاس او رد هذا السؤال على وجه آخر نحريره ان العلم له مفهوم
 جعل مورد القسمة وكل مفهوم اما ضروري او نظري على معنى ان حصول العلم
 بذلك المفهوم اما يكسب او يلا كسب فورد القسمة يجب اتصافه باحد هذين
 الوصفين فلا يندرج فيه ما كان متصفا بالآخر ومحصول ما اجاب عنه ان المراد بكون
 العلوم ضرورية او نظرية ان حصولها في انفسها اما ينظر او لا ينظر لان حصول
 العلم بما هيته كذلك فجواز ان يكون حصول العلم بمساوية العلم ضروريا او كسبيا
 ويكون حصول العلم بشئ آخر على خلافه فان كون العلم بمفهوم العلم حاصل لا
 اكتساب مثلا لا ينافي صدق ذلك المفهوم على علوم جزئية يكون حصولها في انفسها
 بالاكتساب فقد اعتبر في السؤال ان العلم بمورد القسمة اعني مفهوم العلم اما ضروري
 او نظري وذلك جزئي من جزئيات العلم فلا يتصف الا باحدهما قطعاً واجاب بان
 هذا حق بلا خفاء الا انا لاندي اقسام هذا العلم الجزئي الى الضروري والنظري
 بل اقسام معلومه الذي هو مفهوم العلم فانه صادق على افراد يتوقف حصولها
 على نظر وعلى افراد ليست كذلك مع ان العلم بهذا المفهوم متصف باحدهما فقط
 واما السارح فقد اعتبر في السؤال طبيعة العلم من حيث انها علم لامن حيث انها مفهوم
 تعلق به علم واعتبر حصولها بنفسها في ضمن افرادها لاحصول العلم بها فلذلك اجاب
 اولاً بعدم الانسراج وثانياً بان حصولها تارة يكون بالنظر واخرى بدونه ولا مجال
 لهذين الجوابين على تقرير القسطاس كما لا مجال لجوابه على تقرير الشرح الذي هو
 ادق واشكل (وعن الثاني) اي ونجيب عن الثاني وهو انتفاض تعريف الضروري
 والنظري جمعا ومنه تصديق يكون تصور طرفه كسبيا وكافيا في الجزم بالنسبة
 بينهما (فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع الادراكات) الخ هذا هو
 البيان للوجود بقوله وسياً نيك يسانه وظهر منه ان كل تصديق يتوقف طر فاه
 او احدهما فقط على الكسب يكون نظر باهلي رايه ومن ثمة لزمه اكتساب التصديق
 من القول الشارح كما مر واما على رأي الحكماء فهو ضروري داخل في تعريفه
 لما بينته فلا انتفاض على شيء من الذهنين (لانا نقول الاحتياج للمتي هو الاحتياج
 بالذات) فان الاحتياج وان انقسم الى ما بالذات والى ما بالواسطة الا ان المتبادر منه

عند الاطلاق هو الاحتياج بالذات فاذا نفى كان هو المنفى دون الاحتياج بالواسطة
كالوجود المنقسم الى انفرادي والذاتي مع انه اذا اطلق منقيا او مثبتا بقا در منه
انفرادي فان قيل هلا جزم كلام الامام على هذا كيلا يلزمه ذلك الاشكال قلنا نعم
شيآن احدهما استدلاله بدهاة التصديق على بدهاة التصور وثانيهما انه لا فرق
بين جزء وجزء في ان الاحتياج بسببه احتياج بالواسطة فعلى تقدير حله عليه اذا توقف
الحكم وحده على الكسب لزمه ان يحصل التصديق ضروريا وان توقف حصوله
على استدلالات كثيرة وذلك مما لا يقول به احد (على ان التفسير المذكور) وهو
ما يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في الجزم بالنسبة (بينهما ليس للتصديق
الضروري بل للاولى) هذه الملاوة لم يقصدها انها جواب آخر اذ لا بدفع بها
السؤال لان التصديق الاول اخص من الضروري واذا توقف الاخص على
الكسب توقف الاعم عليه ايضا في ذلك الاخص فيتقضى التبريقان عكسا وطردا
بل قصدتها التنبيه على ان قول السائل بان التصديق الضروري مفسر بما ذكره
باطل وان جرى الكافي عليه في بعض كتبه ومنشأ الاشتباه ان البديهي قد يطلق
على التصديق الاول المفسر بالتفسير المذكور وعلى ما يرادف الضروري في فقههم
ان التصديق المدرج في البديهي المرادف للضرورة مفسر بما فسر به البديهي
المرادف للاولى (ولو اوضحنا ههنا على ذلك) كانه قيل لامناقضة في الاصطلاحات
فجاء ان يصطلح بعضهم على تفسير التصديق الضروري ههنا بما فسر به البديهي
المرادف للاولى فاجاب بانه لا يجوز ذلك لاستلزامه بطلان امرين مسلمين عند الكل
احدهما ثبوت امتناع كسبية التصديقات كلها اذ لا يتم البرهان عليه ح لجواز ان يكون
باسرها كسبية وتنتهي سلسلة الاكتساب بالحدس او التجربة او التواتر بلا دور
ولا تسلسل والثاني انحصار الموصل الى التصديق النظري في الحجمة (لجواز ان يكون
الموصل اليه الحدس او التواتر او غير ذلك) من التجربة والوجدان والمشاهدة
فان التصديقات الموقوفة على هذه الاشياء كسبية على ذلك التفسير والوصل اليها
ليس الحجمة بل ما توقفت هي عليه من هذه الامور (والنظر) اخر بيان نمر بده عن بيان
تعر يف النظري هر با من اتسار الكلام (بحيث يطلق عليها الواحد) اى يطلق
عليها هذا الاسم بوجه مساو كان ذلك المجموع واحدا حقيقيا ولا (وهو اخص
من التأليف) اى بحسب المفهوم اذ لم يعتبر في التأليف نسبة بعض الاجزاء الى بعض
باتساقهم والتأخر بل اكتفى فيه بالجزء الاول من مفهوم الترتيب والعقل اذا لاحظ
الطلق جوز تحققه في شئ بدون التقيد من غير عكس واما بحسب الصدق فقد قيل
هما متساو بان اذلا يمكن ان يوجد تأليف من اشياء لها وضع اى تكون هي قابلة لان
يشار الى كل واحد منها اين هو من صاحبه اما حاسا او عقلا بلا ترتيب بل كل تأليف

منها يشتمل على تقدم وتأخر بين الاجزاء وقيل هو اعم بحسبه ايضا اذ قد يوجد التاليف بين اشياء لا وضع لها اصلا كما اذا لوحظ دفعة مفهومات اعتبارية على هيئة اعتبارية وحدانية نعم التاليف الواقع في امور يتعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب لانه تاليف المبادئ بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول الحركة وبعضها في آخرها فيكون هناك تقدم وتأخر هذا كله اذا اخذ الترتيب والتاليف مطلعين واما اذا اخذ معينين فالترتيب المعين يستلزم التاليف المعين من غير عكس وذلك لان خصوص التاليف بخصوص المادة فقط وخصوص الترتيب باعتبار خصوص المادة والصورة معا فالتاليف من ابعج مع تعيينه يمكن ان يقع على هذا الترتيب المعين وان يقع على ترتيب آخر من الترتيبات الست الممكنة فيها فهذا التاليف الخاص اعم من كل واحد من تلك الترتيبات ولا يستلزم شيئا منها بل يستلزم واحدا منها لا بعينه اذا كان تلك الامور وضع حسي او عقلي (والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت منكثرة او لا) اثبت في الامور المترتبة الكثرة جزما حيث قال جعل الاشياء الكبيرة ونقي عنها الكثير على سبيل التزديد ولا ينافاة بينهما لان المقصود الاصيل نقي المبالغة التي تستفاد من التكثر فلا نسيان كثير وليس بمكثر (وهي اعم من الامور التصورية والتصديقية) فيتناول النظر في البابين وما قول الامام في بعض كتبه هو ترتيب تصديقات ليتوصل بها الى تصديق آخر فينبغي على ما اختاره من ان التصورات كلها ضرورية فلا نظر عنده الا في التصديقات (وهي) اى الحاصلة التي ذكرها المصنف (اولى من المعلومة) التي ذكرها بعضهم (لان العلم وان جاز اخذه اعم) اى بحيث يندرج فيه اليقين وغيره كإحقيقه في مباحث تقسيمه (الا انه مشترك والاحراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب) اذ لم يكن هناك قرينة معينة لما رده وما سبق من ان التقسيم انما هو للمعنى اعم وان كان مفهوما من عبارة المصنف حيث اعتبر مطلق الادراك في القسمين الا انه ليس قرينة واضحة ههنا فالاحراز اولى وقوله (يتوصل بها) معناه ليتوصل بها فيتناول النظر الصحيح والفاقد فان قلت على ما ذا تحمل الامور الحاصلة لتحملها على المعلومات كبديل عليه الشرح او على الصور الحاصلة كما في قول من عرفه بانه ترتيب علوم ليتوصل بها الى علم آخر قلت اجلها على المعلومات لانك اذا قننت حالك في النظر وجدت انك في تلك الحالة تلاحظ الامور المعلومة على ترتيب معين وتنتقل من بعضها الى بعض وملاحظتها على ذلك الوجه ترتب صورها في الذهن فتؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته فيه فاللاحظ بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة فالترتيب قصدا هو الماهيات المعلومة وانما ترتب صورها تبعاً لها ومن قال انها علوم فقد اراد بها المعلومات او اعتبر الترتيب التبعي (لاعتبار الخارج فيه) فان الفاعل والغاية خارجان عن الشيء قطعاً فكذا ما يؤخذ منهما من المحمولات

(استصعب) أي عده صعبا وفي الصحاح استصعب عليه الأمر أي صعب وتقرير الاشكال
 أن كل تعريف يشتمل على النظر اذ لا معنى للتعريف الاكسب التصور والنظر لخصيه
 ثم التعريف بالفصل وحده وبخاصة وحدها صحيح على رأي المتأخرين الذين صرفوا
 النظر بالترتيب المذكور ولا ترتيب فيهما فلا يكون تعريفهما جامعاً وقوله (حتى غيروا)
 متعلق باستصعبه وقوله (فليس من تلك الصوبة في شيء) خبر لقوله والاشكال
 الذي استصعبه (انما يكون بالاشتقاق) هذا المحصر بمثل اكثره بالاشتقاق كما وقع في عبارة
 المسودة الا انه حذف لفظ الاكثر ترويحاً للجواب (الا ان معناه شيء له المشتق منه)
 يرد عليه ان مفهوم الشيء لا يعتبر في معنى الناطق مثلاً والا لكان العرض العام داخلاً
 في الفصل ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه الشيء انقلب مادة الامكان انحصار
 ضرورية فان الشيء الذي له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضروري
 فذكر الشيء في تعريف المشتقات بيان لما يرجع اليه الضحك الذي يذكر فيه فان قيل
 المشتق منه داخل في مفهومه ضرورية وكذا ثبوته للوضوع الذي نسب اليه فيكون
 مركباً قلنا ليس شيء منهما محمولاً على ما قصد تعريفه بالمشتق فلا يصلح معرفاً له وان
 اخذ منهما محمول عليه كالثابت له المشتق منه مثلاً عاد الكلام الى مفهومه فان الشيء
 ليس داخلاً فيه فان اعتبر محمول آخر زعم اعتبار مفهومات متسلسلة الى ما لا يتناهى
 (لا بد لان على المطلوب) وذلك لان الفصل وبخاصة كالناطق والضاحك مثلاً اعم من
 النوع بحسب المفهوم فلا ينقل الذهن منهما اليه (الابقرينة عقلية) مصححة بوجوب
 الانتقال اليه (فالتركيب لازم) ونجده عليه ان هذا التمايز في الخاصة دون الفصل كما
 سيأتي من انه لا اعتبار لآقرينة المخصصة معه والالم يكن داخلاً فلا يكون حدا ناقصاً
 كما هو المشهور والشارح تسامح في هذا المقام اعتماداً على ما سبق في فصل التعريفات
 من انه يجوز التعريف بالمعاني المفردة لكنه قليل وغير مندرج تحت الضبط وان كان
 للصناعة فيه مدخل في الجملة فلذلك لم يلتفت اليه ولم يفسر النظر بما يؤوله ومن اراد
 ان يفسره بما يشله فله ذلك (فر بما يحصل لها بالقياس الى كل علة محمول) كالسرير
 فانه مصنوع للنجار وما اخوذ من الخشب ومصور بصورة مخصوصة والمقصود منه
 الجلوس (ور بما يحصل لها محمول بالقياس الى علتين) كالترتيب للنظر اذ فيه اشارة الى
 الفاعل واعتبار للهيئة الصورية ور بما يحصل لها ذلك بالقياس الى اكثر من علتين
 كترتيب امور اذا عُد محمولاً واحداً فان المادة ملحوظة فيه ايضاً (بل قيل انها عدل
 على سبيل التشبيه والمجاز) هذا صحيح في غير الفاعل والغاية (وهذا التعريف) أي
 تعريف النظر بالترتيب المذكور (انما هو على رأي من زعم ان الفكر مقارر لا تتقال
 الاتفاق واقع على ان الفكر والنظر فصل صادر عن النفس لاسيما لاجتماع الجهولات من
 المعلومات ولا شك اننا اذا اردنا تحصيل مجهول مشعور به من وجه انتقلت النفس منه

وتحركت في العقولات حركة من باب الكيف الى ان تجد مبادئ هذا المطلوب ثم
تتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص ثم ينتقل منها الى المطلوب فهناك الانتقالان
ويلزم الانتقال الثاني ترتيب المبادئ فذهب المحققون الى ان الفعل المتوسط بين
المعلومات والمجهولات في الاستحصاء هو مجموع الانتالين اذ به يتوصل من العلوم
الى المجهول توصلا اختياريا للصناعة فيه مدخل تام فهو الفكر ولما التزيب المذكور
فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو ذلك التزيب
الحاصل من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مبادئه بدور عليه وجودا وعدما
واما الانتقالان فهما خارجان عن الفكر الا ان الثاني لازمه اذ لا يوجد بدونه قطعاً
والاول لا يلزمه بل هو اكثر الوقوع معه فالزاع انما هو في اطلاق لفظ الفكر
لحسب المعنى ومختار الاوائل البق بهذه الصناعة كاستنبه عليه والحركتان مختلفتان
في المسافة لكن تنتهي الاولى مبدأً للثانية ومبدأ الاولى تنتهي للثانية وان اختلفت
الجهة (فالحركة الاولى تحصل المادة) اي ما هو بمنزلة المادة اعني مبادئ المطلوب
التي يوجد معها الفكر بالقوة (والحركة الثانية تحصل الصورة) اعني ما هو بمنزلة
الصورة اعني الهيئة التي يوجد معها الفكر بالفعل والا فانه كعرض لامادة له ولا
صوره له (وحيث ان الفكر بجزئيه معا) ويرادفه النظر في المشهور وقيل الفكر هو
الانتقال المذكور والنظر هو ملاحظة العقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال
(وبازائه الحدس) الفكر يطلق على صان ثلاثة الاول حركة النفس في المعلومات اي
حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يمد من خواص الانسان ويقابله التخيل وهو
حركتها في المحسوسات والثاني حركتها من المطالب المشعور بها بوجه ما مترددة
في المعاني الحاضرة عندها طلباً لمبادئها الى ان يجدها وترجع منها الى تلك المطالب
اعني مجموع الحركتين وهذا هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعاً الى المنطق
والثالث هو الحركة الاولى من هاتين الحركتين وحدها من غير ان يؤخذ الحركة
الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها هذا هو الفكر الذي يستعمل بارائه الحدس
فانه الانتقال من المبادئ الى المطالب دفعة فيقابل عكسه الذي هو الانتقال من المطالب
الى المبادئ وان كان تدريجياً تقابلاً يشبه تقابل الصاعدة والهابطة لكن الشارح
جعل الحدس بازاء مجموع الحركتين فانه لا يجمعهما في شيء معين اصلاً وبجامع الحركة
الاولى كما اذا تحركت في العقولات فاطلمت على مبادئ مترتبة فانتقل منها الى المطلوب
دفعة وايضاً الحدس عدم الحركة في مسافة فلا يقابل الحركة في مسافة اخرى
والتحقيق ان الحدس بحسب المفهوم يقابل الفكر بامعنى كان اذ قد اعتبر في مفهومه
الحركة وفي مفهوم الحدس عدمها واما بحسب الوجود بالنسبة الى شيء معين فلا
بجامع مجموع الحركتين وبجامع المعنى الاول والثالث كإمارة حقيقة ولا ينفى ذلك قوله

(اذلا حركة فيه اصلا) لان تلك الحركة التي يحاصها ليست جزأ من ماهيته ولا شرطاً لوجودها (وهو) أى الحدس (مختلف بالكم) أى القوة والكثرة (كان الفكر مختلف فيه وفي الكيف) ايضاً اعني في السرعة والبطء (وينتهي) الحدس (الى القوة القدسية القنية من الفكر) بانكليه و بانه ان اول مراتب الانسان في ادراك ما ليس حاصله در حة التعلم وحينئذ لا فكر له بنفسه ثم يترقى الى ان يعلم بعض الاشياء بفكره و يتدرج في ذلك الى ان يصير الكل فكراً ثم يظهر له بعض الاشياء بالحدس و يتكرر ذلك على التدرج الى ان تصير الاشياء كلها حدسية وهي مرتبة القوة القدسية فالاختلاف بالقوة والكثرة مشترك بين الحدس والفكر دون الاختلاف بالبطء والسرعة فانه يختص بمافية الحركة فتفاوت الاذهان في افكارها اسراعاً و ابطاءً (اذا انتقش هذا) أى هذا انى صورته تعبر بالمدى (وما لم يتوجه اليه العقل) أى من الاوليات التي هي اقوى الضروريات لكون تصورات اطرافها وملاحظة النسبة بينهما كافية في الجزم بها واذ لم ينفع الجهل الضرورة فيها فبالاولى ان لا نافية في غيرها ومنهم من تعسف وقال معنى لما جهلنا شيئاً لما جهلنا شيئاً منهما جهلاً محجواً الى نظر فانه الجهل الكامل الذي يحصل عليه اللفظ عند اطلاقه (اما الدور فلانه يقضى الى توقف المطلوب على نفسه) صور الدور بين المطلوب الذي هو الاصل في التصديق مبداً من مبادئه القرينة او البعيدة و يعلم منه حاله ايضاً فيما بين المبادئ بعضها مع بعض وبين استلزامه الحالتين احدهما توقف الشيء على نفسه وذلك لان كل واحد من طرفي الدور (كاب) مثلاً لما كان موقوفاً على الآخر الموقوف على الاول لزم توقف كل منهما على نفسه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهو محال لان التوقف نسبة والنسبة لا تتصور في شيء واحد وثانيهما تقدم الشيء على نفسه اعني حصوله قبل حصوله وذلك لان (ا) لما كان موقوفاً عليه (لب) كان حصوله قبل حصول (ب) وكذا (ب) موقوف عليه (لا) فيكون حصوله قبل حصول (ا) فيلزم ان يكون حصول كل منهما سابقاً على حصول ما هو سابق عليه فيكون حصول كل منهما سابقاً على نفسه بمرتين ان كان الدور دور بمرتبة واحدة وبتلك مراتب ان كان الدور بمرتين وهكذا تزيد مراتب التقدم على مراتب الدور بوحدة دائماً ومن البين ان اللازم الثاني اشد استحالة فانه باعتبار عليه كل من الطرفين للآخر كما ان الاول باعتبار معلولية كل منهما لصاحبه (واما التسلسل فتوقف حصوله على استحضار الملائمة) ان اراد توقفه على استحضار الملائمة اي دفعة واحدة فممنوع لان الافكار المتسلسلة معدات لا تتجمع المطلوب والعلوم التي تتابع بها تلك الافكار لا يجب مجامعتها اياه فان العلم اليقيني بمساواة زوايا المثلث لقائمتين حاصل للمهندس مع فعلته عن تحصيل مبادئها وان اراد توقفه على استحضاره ولو في اربعة غير متناهية فاستحالته ممنوعة

لجواز ان تكون النفس قديمة قد حصلت مبادئ المطلوب الذي تطلبه الان على التعاقب
 في ازمة لانه لا يهوى وجوابه ان كلامنا هذا مبني على حدوث النفس الناطقة وقد برهن
 عليه في الحكمة ولا شك ان استحصالتها امورا غير متناهية في ازمة متناهية محال
 كاستحصارها اياها دفعة واحدة لا يقال فعلى هذا لاحاجة بنا الى الحدوث لان النفس
 اذا اشدت بمطلوب من وجه وتوجهت منه الى مبادئه ثم رجعت منها اليه ففي هذا
 الزمان المتناهي يجب عليها استحصال تلك المبادئ او ملاحظتها برمتها فاذا كانت
 غير متناهية لم تقدر النفس على شيء منها سواء كانت حادثة او قديمة لانا نقول الواجب
 في ذلك الزمان استحصار المبادئ القريبة بتفاصيلها دون البعيدة والذي يكشف عنه
 ان كون الكل كسبيا مع التسلسل يستلزم ان يكون اكتساب كل مطلوب يعلم آخر
 واكتسابه ايضا يعلم آخر الى ما لا يتهى واما اجتماع تلك الاكتسابات والعلوم التي
 تعلقت هي بها دفعة اوفى زمان متناه فليس بلازم بل جاز حصولها متعاقبة في ازمة
 لانه لا يهوى فان ذلك كاف في حصول المطلوب الحاضر كاللدورات الفلكية التي لا يتهى
 في حصول الدورة الحاضرة على رأيهم (وربما نورد ههنا اعتراضات الاول)
 هذا الاعتراض مخصوص بالتصورات ودائر بين حكمي البداهة والكسبية وتقريره
 ان يقال ان اردتم بقولكم ليس كل واحد من التصور ضروري او لافترضا ان كل واحد
 من التصور بوجه ما ليس كذلك فلنا ان نقول كل واحد منه ضروري ونعني احتياجا
 في حصول شيء من تصورات الوجوه الى نظر (ومن الذين انه ليس كذلك اذ كل شيء
 يتوجه اليه العقل فهو متصور بوجه ما) بديهية لان تصور ذلك الشيء ان كان
 بطريق البداهة فذلك وان كان بطريق الكسب فلا بد قبل الاكتساب من تصور
 بوجه ما ليكن التوجه اليه بالكسب بل نقول كل شيء يتوجه اليه العقل فهو متصور
 بوجه ما بديهية ولو يكونه شيئا او ممكنا عاما الى غير ذلك من المفهومات الشاملة فان قيل
 ما ذكرتم انما يدل على ان جميع الاشياء متصورة لنا بوجه ما ضرورة لاهل ان جميع وجوه
 الاشياء حاصلة لنا بالضرورة لجواز ان يكون بعض وجوهها بديهي وبعضها كسبيا
 قلنا ما ذكرنا توضيح للمنع فابطاله لا يصدى نفعا فضلا عن مجرد منعه (وان اردتم به
 ان كل واحد من التصور بالكنه) ليس بديهي ولا كسبيا فلنا ان نقول ان كل واحد منه
 كسبي ومتعنا لزوم الدور او التسلسل بناء على جواز انتهاء سلسلة الاكتساب على هذا
 التقدير الى تصور بوجه ما بديهي وتقريرا لجواب الاول ان المراد هو التصور بالكنه
 وحيث ان لم تنته سلسلة الاكتساب (الى التصور بوجه) ما كان لزوم الدور او التسلسل
 ظاهرا وان انتهت فلذلك الوجه كنه ايضا (فان كان متصورا بالكنه فكذلك)
 يلزم احدهما قطعاً وان كان متصورا بوجه اخر نقلنا الكلام الى تصور ذلك الوجه
 فان كان بالكنه عا. المحذوز وان كان بوجه ثالث هو متصور بوجه رابع وهكذا

التسلسل في تصورات الوجوه ولم تعرض للدور مع انه محتمل بان يكون هذا وجهه لذلك وذلك وجهه لهذا بناء على ما سيرد عليك من استلزام الدور للتسلسل وقد يجب ايضا بان المراد هو التصور بوجهه ما وبمضه كسبي قطعاً لان بعض تصورات الكنه كسبي وهو بمضه تصور بوجهه ما اذ اقيس الى امر يصدق هو عليه وتقرر الجواب الثاني ان تريدكم ليس بمحاصر بل هناك قسم ثالث هو المراد كما يقتضيه ظاهر الدسارة وليس يراد عليه شيء مما ذكر وتلخيصه اما لا تريد بجميع التصورات جميع تصورات الوجوه وحدها ليكن اختيار كونها ضرورية باجمعها ولا جميع التصورات بالكنه وحدها حتى يتأتى ان تختار كونها نظرية بكليةها بل تريد جميع التصورات الشاملة لا احدى القسمين بحيث لا يشذ عنها شيء منها ولا مجال حينئذ لاختيار كونها بديهية او كسبية لما مر وتقدم هذا الجواب هو الاول كما لا يخفى (لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقديين بطلانه) تقرر بهذا السؤال على وجه يناسب المقام ان يقال مطلق البصور عام قد انحصر تحققه في قسمين التصور بوجهه ما والتصور بكنه الحقيقة وقد بطل الحكم الذي هو مطلوب بكم في افراد كل منهما فيكون باطلا في افراد المطلق ايضا اذ ليس له فرد سوى افرادهما وعلى هذا التقرير فالجواب ان هناك حكيمين احدهما امتناع البداة في الجميع وقد بطل في افراد التصور بوجهه ما اذا اخذت وحدها وثانيهما امتناع الكسبية في الجميع وقد بطل في افراد التصور بالكنه اذا اخذت وحدها واما اذا اخذت افرادهما معا فالامتناعان ثابتان لم يتطرق اليهما بطلان اصلاً كما نبهناك عليه ومثاله ان يقال ليس كل انسان بابيض ولا باسود فيرد عليه بانك اذا اردت بذلك ان ليس كل انسان رومي كذلك فالحكم الاول باطل وان اردت به ان ليس كل انسان هندي كذلك كان الحكم الثاني باطلاً وقد يجب بان المراد كل انسان مطلقاً بحيث يشمل افراد الصنفين جميعاً فيكون كلا الحكمين صحيحاً نعم اذا بطل حكم واحد في افراد كل واحد من الخاصين انحصر فيهما العام بطل في افرادهما ايضا واما قوله (لا نا تقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه) بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه كما يلاحظ مفهوم الحيوان بلا التفات الى شيء من انواعه فليس يظهر كونه جواباً لذلك التقرير اللائق بهذا المقام بل هو جواب عما يراد في التسميات من ان مورد القسمة لا يتحقق له الا في ضمن قسم من اقسامه واذا اخذ من حيث تحققه في هذا القسم لم يؤول القسم الآخر وبالعكس وان اخذ من حيث هو متحقق فيهما لم ينقسم الى شيء منهما فيجاب باننا نلاحظ المقسم في نفسه مع قطع النظر عن تحققه في اقسامه ثم نسميه اليها وقد يقرر السؤال بان مطلق التصور لما انحصر تحققه في قسميه جاز ان يحصل عنوانا للحكم على افراد كل منهما على حدة

دون افرادهما مجتمعةً وحيث يجب أن يجوز أن يلاحظ مفهومه من حيث هو وبمصل
 عنوان الحكم على جميع افرادهما معا وأنه تصف ظاهر اما اولا فلان هذا السؤال
 لما يشته بطلانه على احدى اما ثانيا فلانه لا يطابق قوله وقد بين بطلانه اذ قد جعل
 بطلان الخاص دليلا على بطلان العام فتبصر ولا تمقل والله الموفق هذا وقد قيل الحكم بان
 العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص اما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد
 في الخارج الا في ضمن فرد من افرادهم انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد
 واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويجرد
 عنه اخرى ومطلق التصور لا وجود له في الخارج بل في الذهن فقط فلا يصح انه
 لا يتحقق الا في ضمن الخاص في دفع السؤال بهذا ايضا الا انه لم يتعرض له لظهوره
 وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن
 الخاص وليس علمه وتحققه في الذهن اما هو حصوله فيه بصورته التي هي علم به وكذا
 الحال في العام الذهني فان له تحققا فيه بنفسه وليس علم به وهذا بالنسبة اليه كالوجود
 الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا فيه بصورته التي هي علم به وهذا
 بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا له
 تحققان تحقق هو حصوله بنفسه وهو لا يكون الا في ضمن فرد من افراده وتحقق هو
 حصوله بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات افراده الا ان كلا حصولي
 الذهني لما كانا في الذهن اشبه احدهما بالآخر كما في قوله فكم من مصدق لم يعرف
 مفهوم التصور (الثاني) الافتراض الثاني انما توجه على الكسبية دون البديهية
 و يظهر وروده على التصديقات بان يقال (ان قولكم لو كل كل) واحد (من التصديق
 نظريا يلزم الدور او التسلسل) قضية متصلة فيكون التصديق بها نظريا على ذلك
 التقدير (وكذا القضايا التي ذكرتموها) في بيان الملازمة وبطلان التال نظرية ايضا
 وحيث لم يمكن لكم الاستدلال بها لاستلزامه الدور او التسلسل وان اردت اجراؤه
 في التصور قبل التصورات التي تنوقف عليها تلك القضايا نظرية على تقدير كون كل
 تصور كسبيا فلا يمكن لكم الاستدلال ايضا بتلك القضايا لاستلزامه احد المحالين وهذا
 الشك ليس مراضة اذ لا يثبت به نقيض المدعى اعني كسبية الجميع فهو اما نقض اجمالي
 واما مناقضة اما النقض فهو منع مقدمة لا يبينها ولا بد لذلك من شاهد يسهده وهو
 اما تخلف الحكم عن الدليل في صورة واما استلزام صحته وتامه بجميع مقدماته محال
 اذ لا بد على التقديرين من اختلال مقدمة غير معينة ومانع فيه من قبل الثاني ولما كان
 النقض مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه المنع كما في المراضة فقال في جواب دعواه
 الحلف لانهم ان دليلا جار في تلك الصورة اذ قد اعتبر فيه قيد لا يوجد فيها ولو سلم
 ذلك متعنا تخلفه عنه وقد يجاب عن دعوى الاستلزام للمحال بنع المقدمات التي استدلت

بها عليها فلذلك (قال لانسلم ان تلك القضايا المذكورة) في دليلنا كسبية على ذلك التقدير بل هي بديهية فان بدايتها وان كانت منافية لكسبية الجميع الانها يجوز ان تكون واقعة على تقدير تلك الكسبية اما لزوما بان يكون ذلك التقدير محالاستلزاما لمحال آخر وان كان منافيا له كما هو المشهور واما اتفاقا فان طرفي الاتفاقية يجوز ان يكونا منافيين كما سيأتيك جميع ذلك (سلمنا ان تلك القضايا كسبية) على ذلك التقدير (لكن لانسلم انها لو كانت كذلك لاحتاجت الى كاسب) حتى يعود الكلام فيه في دور او تسلسل (وانما يلزم) ذلك (لو كانت كسبية في نفس الامر وهو ممنوع) بناء على جواز انتفاء ذلك التقدير اعني كسبية الجميع في الواقع ولانك ان عدم احتياجها الى كاسب بحسب نفس الامر كاف في استدلالنا ولا يضرنا احتياجها اليه على ذلك التقدير الذي يجوز اتفاقه بحسبها فان قلت يتجه ان يورد على الناقض ان قوله ما ذكرتم من الدليل لانتم بجميع مقدماته وما ذكره في بيانه من القضايا نظرية على ذلك التقدير فلا يمكن الاستدلال بها لاستلزامه الدور او التسلسل قلت مقصوده انتفاع الشك في صحة الدليل وهو حاصل اذله ان يورد عليك ثانيا مثل ما اورده عليه اولافان عدت اليه ثانيا مادالك ثالثا وهكذا فلاتين صحة الدليل الاول وهو المطلوب واما المناقضة فهو منع مقدمة معينة اعني طلب الدليل على صحتها فلا يتجه المنع في جوابها فالسائل ههنا (ان منع دهاة القضايا) المذكورة في الدليل (فلا يكاد يتوجه) هذا المنع (ن المالحل لم يدع بدايتها) وذلك لان صحة الاستدلال بها لاتوقف على بدايتها بل على صدقها في نفس الامر ومعلومية صدقها فمع بدايتها منع لمقدمة لم يدعها المستدل لاصريها ولاضنا (وان منع صدقها) او معلومية صدقها (في نفس الامر) فذلك منع (لا يمكن التفصي عنه بل الحما المالحل لازم) لانه لم يثبت بعد ان هناك علوما بديهية لاتقبل المنع فكل ما يورده المالحل يتجه عليه منع صدقها ومعلومية في نفس الامر فلا مخلص له من ذلك وان منع صدقها او معلومية صدقها على ذلك التقدير بان نقول لانسلم صدقها (على ذلك التقدير) فانها كسبية على ذلك التقدير (والكسبي يتطرق اليه المنع) او نقول (ان تلك القضايا با معلومة الصدق في نفس الامر) الا انها ليست معلومة على ذلك التقدير لان معلوميتها عليه يستلزم الدور او التسلسل (فهو منع مندفع بالترديد) كما قرره واما حكم بكون ذلك التقدير منافيا للواقع بناء على ان صدقها او معلومية صدقها امر واقع في الواقع فلو لم يكن ذلك التقدير منافيا له لكان ذلك واقعا عليه ايضا لان الواقع في الواقع واقع على جميع التقادير التي لاتنافيه بالضرورة لان القضية لثبوته حاصل في الواقع ولا مصادح له سوى التقدير الذي لاتنافيه فهذه القضايا صادقة لازمة الصدق في نفسها فاذا فرضنا تقدير الاينافي صدقها كانت صادقة عليه ايضا لوجود ما يقتضي صدقها وهو ذواتها المستلزمة للصدق وانتفاء ما يمنع

من صدقها فاذا فرضنا هدم صدقها على تقدير كان ذلك التقدير منافيا لصدقها
 في الواقع (ومنا في الواقع منفى في الواقع) ومن الظاهر المكشوف ان عبارة
 السؤال المشتبه على ذكر الدور والتسلسل انما تلازم منع المعلومية على التقدير لامتنع
 الصدق او البديهية (الثالث) الاعتراض الثالث كالثاني في اختصاصه بدليل امتناع
 الكسبية وجريانه في التصور والتصديق وتقديره انه لم يعم لنا برهان على امتناع
 اكتساب التصور من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب اننا لانظم طريق اكتساب
 احدهما من الآخر وعلى هذا يجوز ان يكون جميع التصديقات كسبية وتنتهي سلسلة
 اكتسابها الى تصور ضروري او يكون جميع التصورات نظرية وتنتهي سلسلة الانظار
 فيها الى تصديق ضروري ويمكن دفعه عن التصور دون التصديق بان يقال ان لم يكن
 اكتساب التصور من التصديق فذلك وان امكن فذلك التصديق يتوقف على تصور هو
 نظري اذ المفروض كسبية جميع التصورات فيحتاج الى علم آخر اما تصوري او تصديقي
 وايما كان يلزم الدور او التسلسل لا يقال يمكن دفعه عنهما باننا لو اكتسبنا احدهما
 من الآخر لشرنا بذلك الاكتساب الصادر عنا بالاختيار لانا نقول لا يلزم من الشعور به
 حال الصدور دوام ذلك الشعور ولا الشعور بذلك الشعور (فالاولى ان يقول هذا)
 هو العدة في هذا المقام فاننا نعلم بالضرورة احتياجنا في بعض التصورات والتصديقات
 الى نظر كتصور حقيقة الملك والجن والتصديق بوجود الصانع وحدوث العالم
 نعلم ايضا هدم احتياجنا اليه في بعضهما (كتصور الحرارة والبرودة والتصديق
 بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان) وقد بالغ بعضهم حتى قال وجود الاقسام
 الاربعة بديهى فللنازع فيها اما مكابر مباحث فيعرض عنه واما جاهل بما في تلك
 الالفاظ فيفهم واما قوله (او نقول لو كان العلوم التصورية او التصديقية نظرية
 لامتنع حصول علم هو اول العلوم) فقد استخرجه من برهان المسامحة ويرد عليه
 السؤال الثالث في التصديقات بان ينتهي اكتسابها الى تصور ضروري هو اول
 العلوم دون التصورات لان التصديق لا يكون علما اول لتقدم تصوراته عليه ونتج
 ايضا السؤال الثاني بان يقال قولكم لو كان الكل كسبيا لامتنع حصول علم هو اول
 العلوم والتسالي باطل الى آخره قضايا كسبية على ذلك التقدير فكيف يمكنكم
 الاستدلال بها وكذا يتوجه عليه السؤال الاول المشتغل على التردد بان يقال ان اردتم
 بالعلوم التصورية التصورات بوجه ما اخترنا ان جميعها بديهية وان اردتم بها
 التصورات بالكنهه اخترنا انها باسرها كسبية لكن ينتهي اكتسابها الى تصور
 بوجه ما سر زل العلوم كلها وهو ايضا كالدليل الاول مبنى على حدوث
 النفس كما يشهد به قوله (ولان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم)
 اى جميعها ثم ان التصور الحاصل عقيب اغلوا اول العلوم التصورية بل اول العلوم

على الإطلاق والتصديق الحاصل بهذه العلوم التصديقية فقط (فإن قلت كذب
الموجبتين الكليتين) يريد أن الذي ثبت فيما تقدم في التصور هو كذب قولنا
كل تصور ضروري وكذب قولنا كل تصور نظري وليس يلزم من كذب هاتين
الموجبتين الكليتين الاصد في نقيضهما الذين هما السالبتان الجزئيتان اهني قولنا
ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض التصورات نظريا ولكن السالبة
الاولى لا تستلزم الموجبة الجزئية القائلة ببعض التصورات لاضروري اي نظري
وكذا الثانية لا تستلزم قولنا بعض التصورات لانظري اي ضروري لان السالبة
البسيطة اعم من الموجبة المدولة ولا ان تقول ان قولنا ليس بعض التصورات
ضروريا معناه ليس بعضها لانظري فتكون سالبة معدولة فلا تستلزم الموجبة
المحصلة القائلة ببعض التصورات نظري وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظريا
معناه ليس بعضها لاضروريا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات ضروري لان
السالبة المدولة اعم من الموجبة المحصلة وبالجملة النظرية بمعنى اللا ضروري
والضروري بمعنى اللا نظري فإن ثبت اعتبار ذلك في الموجبتين وان ثبت اعتباره
في السالبتين وقس حال التصديقات على ما قرأناه لك في التصورات (ان تصورات
وتصديقات) اي اننا تصورات وتصديقات يعني ان الموضوع موجود (فالسالبة)
البسيطة (والموجبة) المدولة (تساويان) وكذا السالبة المدولة والموجبة المحصلة
ثلاثا زمان فان قيل هذا التساوي والتلازم انما يوضح اذا كان الموضوع موجودا
في الخارج ولا وجود للتصورات والتصديقات الا في الذهن اجيب بان القضايا المستعملة
في هذا الفن كلها ذهنية لانما تحمل المعقولات اثلاثة وما يمد بها على المعقولات الثانية
التي لا وجود لها الا في الازهان كما ستقف عليه فالوجود الذهني لموضوع هذه
القضايا كاف لتلازم السالبة والموجبة المذكورتين واما الوجود الخارجي للمحقق او المقدر
فانما يعتبر لتلازمهما في القضايا الخارجية والحقيقية المستعملة في العلوم الباحثة عن احوال
الاعيان للوجودات (واذا تقرر هذا) وهو ان البعض من كل من التصور والتصديق
نظري والبعض الاخر ضروري فاما (ان لا يمكن اقتصاص النظريات) اي اكتسابها
بالنظر من الضروريات التي هي من جنسها اهني اكتساب التصور من التصور
والتصديق من التصديق او يمكن والاول باطل واستشهد على بطلانه بان اشار على
وجه كلي الى قياس استثنائي من المتصلات شيخ تارة ايجابا وتارة سلبا والى قياس اقتزائي
على هيئة الشكل الاول لان اتناجهما يبدى لا يحتاج الى دليل فان كانت المبا دى
المذكورة في القياسين ضرورية كان الاكتساب من الضروريات ابتداء والالوجب
انها وه اليها وانما لم يذكر مثالا لاكتساب التصورات لان فيه نوع خفاء ولذلك
انكره الامام فاقصر على ما هو محقق اهني اكتساب التصديقات فانه واضح لا ينكره

من يعتد به لكن لا يظهر الاحتياج الى احد قسمي النطق اعني مباحث القول
 الشارح واذا ثبت انه يمكن (اكتساب النظريات من الضرورات في الجملة سواء كان
 بواسطة اوبالذات) فنقول ان المطالب النظرية متكررة جدا وليس يمكن ان يكتسب
 اى مطلوب يراد من اى ضرورى كان (فانه اولى البطلان) بل لابد ان يكون لكل
 مطلوب نظري (ضروريات) لها مناسبة (مخصوصة) الى ذلك المطلوب بها
 يتوصل منها اليه كالجنى والفصل للامية التوحية مثلا وكالمقدمات الغيبية المشتقة
 على الحدود للمطالب البرهانية ولا يمكن ايضا ان يكتسب (من تلك الضروريات)
 باى طريق يراد بل لابد هناك (من طرق معينة) ولابد لتلك الطرق (من شرائط
 واورضاع مخصوصة) كما ذكره (وحيث داما) ان يكون العلم بوجود (تلك الطرق)
 المخصوصة (والشرائط) معينة (وصحتها) بالنسبة الى كل مطلوب ضروريا واولا
 والاول باطل (والالم يقع الغلط) في الافكار لكنه واقع قطعيا واذا لم يكن العلم بالطرق
 الجزئية والشرائط المخصوصة التي يحتاج اليها في المطالب النظرية ضروريا في جميع
 تلك المطالب فست الحاجة الى علم كلي يتعرف (منه تلك الطرق والشرائط) في اى
 مطلوب يتوجه اليه تعريفا يقينا وانما قلنا علم كلي لان حصول اليقين باحكام الجزئية
 انما هو من القواعد الكلية المشتقة عليها لامن احكام جزيات آخر لان الاستقرار
 والتثبت لا يفيد ان شأنا فيما وذلك العلم الكلي هو المنطق (لا نأقول تلك الطرق
 والشرائط تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة) وقد اشار الى ذلك حيث قال
 لا يمكن ان يقال كل مطلوب من كل ضرورى بل لابد ان يكون لكل واحد من المطالب
 ضروريات مخصوصة فتلك الضروريات التي لها مناسبات الى ذلك المطلوب دون
 غيره هي المادة وكما ان العلم بوجود الطرق الجزئية والشرائط المتبعة في صحتها
 ليس ضروريا بالنسبة الى جميع المطالب كذلك العلم بالناسبات المتبعة في المواد الجزئية
 لكل مطلوب ليس ضروريا فكما ان الاول محتاج الى علم كلي يستخرج منه
 كذلك الثاني محتاج اليه ايضا فالطرق والشرائط الكلية المذكورة في هذا الفن يجب
 اعتبارها بالنسبة الى تلك المواد المناسبة فهي تراعى جانب المادة والصورة معا وكيف
 لا وقد عرفت ان حقيقة الفكر انما تتم بهركتين فالحركة الاولى لتحصيل المادة والثانية
 لتحصيل الصورة وكما ان الثانية محتاجة الى قواعد يقتدر بها على تحصيل صورة
 مخصوصة لكل مطلوب كذلك الحركة الاولى محتاجة الى قواعد يتوصل بها الى
 تحصيل ما مناسبة لمطلوب مطلوب بمباحث الصناعات الخمس المشتقة على تحصيل
 مبادئ الجدل والبرهان وسائر الحجج وتبين بمضاهي بعض جزء لهذا العلم الكافل
 بمحتاج اليه في استحصا المجهولات من المعلومات ولو لا ذلك لاحتج الى فن آخر
 يصمم الفكر من الخطأ ادلا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلومة

بالضرورة غير محتاجة الى ما تستبطنه منه وقد ظهر من هذا الذي قررناه ان الجواب الثاني اعني قوله او نقول ليس بمطابق للواقع وليس تمام ايضا لان كون المبادئ الاولى ضرورية انما بنا في وقوع النفاط في التصديق بها وادراكها على وجه المطابقة ولا بنا في وقوعه باعتبار عدم مناسبتها للمطلوب فلا يلزم ان ينتهي النفاط من جهة المادة الى النفاط من جهة الصورة (و ضرورتها لا تنلزم ذلك) اي كونها معلومة لما مر من ان كثيرا من الضروريات كالنجريات وما لم يتوجه اليه العقل يجهل ثم يعقل (والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان) وذلك لانه قد علم ان كل مطلوب لا يمكن ان يكتسب من اي ضروري فرض بل لابد في اكتسابه من ضروري مخصوص وطريق معين يتوقف صحته على شرائط مخصوصة وبذلك يثبت الاحتياج الى المواد والطرق والشرائط التي يتوقف عليها اكتساب المطالب النظرية وهذا هو الاحتياج الى المنطق فلا حاجة الى المقدمة القائلة بان العلم بتلك الطرق والشرائط الجزئية ليس ضروريا وفيه بحث لان الذي ثبت الاحتياج اليه في تحصيل المطالب هو المواد والطرق والشرائط الجزئية وليس يلزم من الاحتياج اليها الاحتياج الى القواعد المتعلقة بكلياتها فان من علم ان العالم حادث وكل حادث له صانع علم بالضرورة ان الصانع له صانع وان لم يعلم ان الوجبتين في الشكل الاول تنجصان موجبة والصواب انه اذا ثبت الاحتياج الى الجزئيات فلنا في اثبات الحاجة الى كليتها طريقان احدهما ان العلم بتلك الجزئيات ليس ضروريا لكل مطلوب مطلوب وان كان ضروريا بالقياس الى بعض المطالب ولذلك تمكن بعض الناس من الاكتساب بدون المنطق كاسياني في المعارضة الثانية واذا لم يكن ذلك العلم ضروريا احتج الى استخراجه من الكليات المشتملة عليها اي على تلك الجزئيات كما سبق وثا بينهما انه اذا ثبت الحاجة الى العلم بهذه الجزئيات بالنسبة الى المطالب التي لاقتنا هي صكزة فذلك العلم اما ان يكون تفصيلا متعلقا بخصوصيات تلك الجزئيات التي لا تنحصر في عدد واما اجاليا متعلقا بها على وجه كلي والاول باطل والثاني هو المنطق فثبت الحاجة اليه وهذا الطريق واف بالقياس دون الاول لاستتماله على تلك المقدمة التي لم يتم وفي قوله نعم اثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه مناقشة ظاهرة لان الذي ثبت انه غير ضروري ومحتاج الى التعلم هو العلم بجزئيات الطرق والشرائط كما عرفت فاحتج الى القواعد التي تستخرج هي منها واما ان تلك القواعد نظرية محتاجة الى تعلم فلا يجوز ان تكون الاحكام الجزئية نظرية وكلياتها ضرورية وجواز العكس ايضا (وكذلك تقسيم العلم الى النصوص والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال) فيه نظر اذ لو اكتفى بما ذكره لجاز ان يكون جميع النصوص بديهية والتصديقات منقسمة الى البديهية والنظري وحيث

فلا حاجة الى احد جانبي المنطق اعني مباحث الموصل الى التصور وان تكون التصورات متفقة اليها والتصدقات بديهية باسمها فلا حاجة الى الجزء الآخر اعني مباحث الموصل الى التصديق ولا شبهة لذي مسكة ان مقصود القوم في هذا المقام اثبات الاحتياج الى المنطق بحسب جزئيه معا فلا بد من ذلك التقسيم في بيان المدعى (روى انه اسم للمسطر بلفظهم) يحتمل مسطر الكتابة ومسطر الجدول واما ما كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة فينا فيه المعنى الاصطلاحي (و بالتفصيل مقدمة كلية) وجه كونه تفصيلا انه علم به ان الامر الكلي المذكور او لا ار يده القضية الكلية لا المفهوم الكلي كالانسان مثلا وان ذهب اليه بعض القاصرين وعلم ايضا ان المراد بالجزئيات ليس جزئيات ذلك الامر الكلي كما يتبادر اليه الوهم اذ ليس لاقضية جزئيات محتمل هي عليها فضلا عن ان يكون لها احكام تعرف منها بل المراد جزئيات موضوع تلك المقدمة فان لها احكاما تعرف منها وعلم ايضا ان تلك الاحكام منطوية في تلك المقدمة الكلية المشتملة عليها بالقوة فهذا الاشتغال هو المراد بانطبق في الامر الكلي على جزئيات موضوعه باعتبار احكامها التي تعرف منه فقد فصلت في هذه العبارة امور ثلاثة اجعلت في العبارة الاولى واما وصف المقدمة بالكلية لان المقدمة الجزئية والشخصية لا تسمى قانونا ولا اصلا ولا قاعدة وضابطة واما قال (تصلح ان تكون كبرى) مع ان هذه الصلاحية لازمة للمقدمة الكلية اشارة الى ان تسميتها باقانون وما يراقد اتمها باعتبار هذه الصلاحية فيكون من الامور التي اعتبر فيها الاضافة ووصف الصغرى بكونها (سهلة الحصول) لانها من قبيل حل الكلي على ما هو جزئي له واراد (بالفرع) الذي (يخرج) بمحملها كبرى لتلك الصغرى (من القوة الى الفعل) حكم ذلك الجزئي الذي حل عليه الكلي فتقول كل سالبة كلية ضرورية فانها تنعكس سالبة كلية دائمة مقدمة كلية مشتملة على احكام جزئيات موضوعها اعني السوالب الكلية الضرورية فاذا اردت ان تعرف حكم قولنا لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة مثلا قلت هذه سالبة كلية ضرورية وكل سالبة كلية ضرورية تنعكس الى سالبة كلية دائمة فهذه تنعكس الى سالبة كلية دائمة اعني قولنا لاشئ من الحجر بانسان دائما وهكذا الحال في المسائل الاخر المنطقية وغيرها من القضايا الكلية فانها منطبقة على احكام جزئيات موضوعها فالمقدمة الكلية اصل لهذه الاحكام وهي فروع لها واستخراجها عنها بتحصيل تلك الصغرى وضمها اليها يسمى تقريبا ونسبة الفروع الى اصولها تشبه نسبة الجزئيات الى كلياتها المحمولة عليها فان الانسان مثلا يتناول زيدا وعمر او غيرهما بالكل عليها وقولنا كل انسان حيوان يشتمل بالقوة على احكامها واما المقدمات الكلية التي تستخرج منها احكام على ما يساوي موضوعاتها او على ما هو اعم منها فلا تسمى بالاصطلاح اصولا

بالقياس الى تلك النتائج وان كانت مبدأ لها (فصرح بالمقصود جربا على وتيرة
 الصناعة) اى صناعة التعريف فانها تقضى ان يذكر في التعريفات ماهو ظاهر الدلالة
 على المراد ولا يذكر فيها ماهو مطلق بخلافه والمقصود ههنا الانتقال من الضروريات
 اعم من ان يكون بالذات او بواسطة وعبرة المص ظاهرة في هذا الاعم وعبرة
 صاحب الكشف ظاهرة في الانتقال بالذات وانما جعل القانون كالجنس لما عرفت
 من اشتغاله على الاضافة الخارجة عن العلم واحترزه به عن الجزئيات ان اريد بالاحتراز
 عنها عدم دخولها فيه فلا اشكال لكنه بعيد عن الاستعمال وان اريد خروجها به
 انجبه عليه انه لم يذكر هناك ما يشتملها فكيف يتصور خروجها ويمكن ان يدفع اما بتقدير
 الالة الشاملة لها قبل القانون كما هو المشهور في تعريفه ولا يتناقى ذلك كون القانون
 كالجنس لانه معها كالجنس القريب واما بان النسبة بينه وبين باقي القيود
 الذي هو كالفصل عموم وجه فكل منهما جنس باعتبار عمومه وفصل باعتباره
 خصوصه وبهذا الاعتبار يصح الاحتراز به عما هو داخل فيما ذكر بعده لفظا كانه
 مقدم عليه تقديرا الا ان هذه النسبة انما هي بين القانون وعاصم الفكر عن الخطأ
 لان الاحكام الجزئية المتعلقة بالافكار المخصوصة في المواد المصنوعة صامدة لها عن الفاظ
 كالتوانين المنطقية لابين القانون وما يفيد طرق معرفة الانتقال لعدم صدقه على تلك
 الاحكام الجزئية الا ان يتكلف ويقال المفهوم المفيد المذكور اذ لوحظ في نفسه جواز
 كونه جزئيا وكليا (كالهو والهندسة) فان النحو وان كان علما آليا قانونيا كالمنطق
 لكنه لا يفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجهولات بل يبين فيه قواعد
 كلية متعلقة بكيفية التلفظ بلغة العرب على وجه كلي فاذا اريد ان يتلفظ بكلام
 مخصوص منها على الوجه الصحيح احتجج الى احكام جزئية تستخرج من تلك القواعد
 كسائر الفروع من اصولها فتقع هناك انتقالات فكرية من المعلوم الى المجهول الا
 ان النحو لا يفيد معرفة طرق تلك الانتقالات اصلا وهكذا الهندسة بتوصل بمسائلها
 القانونية الى مباحث الهيئة بان تجعل تلك المسائل مبادئ للصحيح التي تستدل بها على
 تلك المسائل واما ان الافكار الجزئية الواقعة في تلك الحجج فليست الهندسة مفيدة
 لمعرفة قطعها وقد وقع في كلام بعضهم ان النحو والهندسة وما يجرى مجراهما تعرف
 منها احكام بعض الافكار بخلاف المنطق فانه تعرف به احكامها كلها وتوجيهه
 انها تبين مبادئ بعض الافكار فتعرف بها صحة ذلك البعض من جهة المقدمات
 (فان مادته هي القوانين الكلية) يعنى ان نسبة القانون اليه كنسبة المادة الى الجسم
 فكما ان المادة امر مبهم في ذاته يحتمل امورا كثيرة ولا يصير شيئا منها الا بان ينضم
 اليه ما يحصله ويعينه كذلك القانون يحتمل هذا الفن وغيره ولا يخصص به الا بالافادة
 المذكورة الجارية منه مجرى الصورة المحصلة المخصصة وفي قوله (وهو العارف)

أى تلك العروق الجزئية المفادة (العلم بتلك القوانين) المفيدة إياها بحث وهو أن نسبة
 النفس الناطقة إلى المعرفة والعلم نسبة القابل إلى مقبولة لأن نسبة الفاعل إلى مفعوله إلا
 أن معنى الكلام أعلى الشبه والمجاز في العلة الفاعلية كإحدى المادية والصورية بأن يلاحظ
 أنه صدر عنها ترتيبها وكسب حتى صار عارفاً علما وح يحصل عدم عروض الغلط عليه
 غائية حقيقة لذلك الاكتساب أو شبهة بها تلك المعرفة والعلم (لأن المراد بيان حقيقة
 المنطق) قد تبين مما سبق وجود المنطق فأراد أن يبين ههنا حقيقته أى ماهيته
 الموجودة بياناً على الوجه الآتم الأكمل وذلك إنما هو بالترتيب بالعلل الأربع فإنها
 لذواتها مستلزمة للنفس الحقيقية على ما هي عليه في ذاتها ووجودها فإنها في حد
 ذاتها تقوم بإجزائها وفي وجودها تقوم أى توجد بقا عليها وغايتها وإذا كان
 وجود المعلول على ما هو عليه من لوازم وجود الطل الداخلة والخارجة
 (فإذا وجدت) تلك العلة كلها (في الذهن) لزم وجوده فيه على الوجه الذي
 هو عليه في نفسه ووجوده ويكون هذا أمر يفسر رسمياً لاستتماله على الأمور
 الخارجة عن الماهية لكنه أكمل من الحد التام للموله الذاتيات بأسرها مع بعض
 الخواص الكلية لتصورها من حيث وجودها على أنه قد قيل إذا اعتبر المساهية
 على ما هي عليه في الوجود كان الفاعل والقاية داخليتين فيها بحسب
 هذا الاعتبار فلا يكون ذكرهما في التعريف موجبا لكونه رسمياً ولا خفاء
 عند ذي خبرة أن المذكور ههنا من القياسات الخيالية التي أربدها التصديق والخيال
 كما ذكر في صدر الفصل فلا يتطرق إليه المناقشة (أما أولاً فلأن المنطق علم) وهو
 (والقانون من المعلومات) لأن القانون عبارة عن المقدمات والقضايا الكلية ولا شك
 أن القضية من المعلومات دون العلوم وبيانه أن المفاهيم منها ما هي مفردات
 إذا حصلت في الذهن عرضاً لها هناك صفات كالجسمية والفصلية والذاتية والعرضية
 وغيرها ومنها ما هي مركبات تامة خبرية فإذا حصلت في الذهن عرضاً لها هناك كونها
 قضية كلية وشرطية إلى غير ذلك فكما أن المعتبر في الإيصال إلى التصورات
 هو المفاهيم المعلومة أعني الجنس والفصل بشرط حصولها في القوة المدركة
 كذلك المعتبر في الإيصال إلى التصديقات هو تلك المعلومات التي يسبر عنها بالقضية
 ونظائرها لكن بشرط حصولها في تلك القوة الأبرى إذا أردنا تحصيل المجهول
 من المعلوم فإنا نلاحظ المعلومات ونقتل من بعضها إلى بعض حتى يصير معلوماً فكما
 أن الموصول إلى التصور إيصالاً قريباً أو بعيداً أعني المرفوعاً تركب هومنه من قبيل
 المعلومات كذلك الموصول إلى التصديق كالحجة وأجزائها من قبيل المعلومات دون
 العلوم لكن ذلك الإيصال مسروط بوجوده الذهني وحصول العلم به وكان المتبادر
 إلى الفهم بكونه متصوداً من قولك حيوان ناطق هو مفهومه المعلوم لأفهمه الذي

هو العلم كذلك المتبادر الى الفهم لكونه مقصودا من قولك العلم حادث مفهومه
لا فهمه واما ما قال من انه قد يطلق التصديق على القضية فجوابه انه بمعنى المصدق
به لا بمعنى الادراك التصديقي واما اطلاقنا في توضيح هذا المقام لانه مما شبه على اقوام
(التعريف دورى) لم يرد به ان تصور المرفع اوشى من اجزائه يتوقف على تصور
المرفع بل اراد ان ما ذكر في تعريف المنطق يدل على ان معرفة طرق الانتغال مستفادة
من القانون الذى هو عبارة عنه فيكون جزؤه اعني تلك المعرفة متوقفة عليه ولا شك
في انه متوقف على جزئه فيلزم توقف كل واحد من الجزء والكل على صاحبه في الوجود
وهو دور لازم مما ذكر في التعريف مع مقدمة صادقة في نفس الامر هي ان الكل متوقف
على جزئه واما جعل المعرفة المذكورة جزءا للمنطق لا نفسه بناء على ان معرفة المواد
جزء آخره (كما يقال فلان يعلم المنطق) اى يعلم تلك المعلومات المتخصصة لا يعلم
العلم بها وكذا الحال في اسماء سائر العلوم المدونة فانها تطلق على معلوماتها كما يطلق
على ذواتها والمراد ههنا المعلوم فان قيل المقصود تصور العلم ليكون على بصيرة
في شروعه قلنا بل المقصود تصور العلوم لانه الذى شرع في تحصيله وطلب ادراكه
الارى ان الشخص اذا اراد تحصيل علم بشئ فانه يتصور اولاً ذلك الشئ ثم يطلبه
ويحصله ولا يحتاج في ذلك الى تصور العلم به وان سلم ان المقصود تصور العلم فاذا تصور
المعلوم التخصص واضيف اليه مطلق العلم الذى يتصوره بديهى فقد حصل ذلك
التصور المقصود وعن الثالث لما بين في الوجه الاول البانية بطريقتين جعل ههنا كل
منها اعتراضا على حدة فصار الوجه الثانى اعتراضا ثالثا وتقرير جوابه ان جزء
المنطق هو العلم بالطرق الكلية وشرائطها لا العلم بجزئياتها المتعلقة بالمواد المتخصصة
وهذا هو الذى جعل استفاداً من المنطق كما يذنب عليه لفظ المعرفة الاندرا هذا استثناء
ذكره الامام في الشخص وتعلقه بمجملة لا يمرض اللفظ اظهر لقر به منها كانه قيل لا يمرض
اللفظ كائنا على حال من الاحوال الاحال الدرة وتجهج انه ان روعيت القوانين
فلا غلط والا فهو اضعفى لا نادر (وقيل فهو متعلق بقوله فاحتج) لان تعلقه
بالاقرب بقصد المعنى وعلى هذا يكون استثناءه من معنى الكلام كانه قيل احتياج الناس
كلهم الى ذلك القانون الاندرا منهم (وهو المؤيد بالقوة القدسية) وورد عليه انه
لما استثنى المؤيد من الاحتياج اليه لم يتجه في المعارضة ان يقال انه يكتب العلوم
والمعارف بدون المنطق ويمكن ان يوجد القولان اى يوجد القول بتعلق الاستثناء
بمجملة لا يمرض مراداً به ذلك المعنى المذكور و يوجد القول بتعلقه بقوله فاحتج
مراداً به معنى آخر سوى ما ذكر (فلان تحصيل العلوم مراتب) ان حل التحصيل
على ما هو اعظم من الاكتساب وغيره فالحد الذى لا يقع فيه الخطأ أصلاً هو القوة
القدسية وان حل على التحصيل بطريق الكسب فذلك الحد هو القوة القرية من

القوة القدسية فان نهاية كمال القوة الكاسية بالفكر ان لا يقع غلط في افكارها كان نهاية
 نقصا فيها ان ثبت اى ينقطع (جميع افكار الشخص عن مطالبه) فان المتناهي
 في البلادة لو فرض (انه قد وقف على جميع قوانين) الاكتساب (وعرض افكاره
 عليها) وطبقها عليها كما ينبغي (اخطأ) وانتقل ذهنه عن تلك الافكار الى ما ليس
 بصواب لكنه يكون نادرا جدا فقله اذا راعى القوانين المنطقية لم يقع غلط اصلا
 فحين يتناهي ببلاده ولك ان تقول ان البلد بعد استحضار تلك القوانين وضبطها
 وسعيه في عرض افكاره عليها وبذلك غاية جهده وبما اخطأ لعدم اصابته في التطبيق
 وذلك ايضا نادر وانما يكون الغلط اكثر اذا اهتمت رعايتها اولم يزل الجهود
 فيها وهذا اقرب لان الوجه الاول يستلزم تخلف النتيجة الحقة عن النظر الصحيح
 وحقول ان ارد بدراية القوانين القصد اليها مع السعي البليغ فيها فلانم انه لا يقع
 الغلط معها بل يقع نادرا كما صورناه وان ارد حقيقة الرأية فلانم انها اذا عدمت
 كان الغلط اكثر وانما يكون كذلك اذا لم يبلغ صاحب القوانين في رعايتها ولم يستغفر
 فيها طاقته (قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق) فانه قال هناك فمن اتقن
 ما ذكرناه من القوانين وراعى مقدمات القياس بشرائطها وحقق معانيها وكرر
 على نفسه ذلك ثم عرض له الغلط فهو جدير بان يهجر الحكمة فكل مبسر لما خلق له
 وهذا الذي ذكره اختصار الكلام الرئيس في آخر المنطق من اشاراته فليطلع ثمة
 (ما يتطرق فيها الغلط) كالمطالبيات والالهيات وغيرهما من العلوم المدونة (وما ليس من
 شأنها ذلك وهي العلوم المنسقة المنظمة التي يفاق اليها الالذهان بلانكلف كالمهندسيات)
 والسبب فيه ان المبادئ الاول لهذه العلوم بدئية ظاهرة المناسبة لمطالبيات القرية
 منها فلا يقع فيها غلط من حيث التصديق بها لبدايتها بل لاوليتها ولا من حيث
 كونها مبادئ لتلك المطالبات وهكذا الحال في مسائل تلك العلوم اذا صارت مبادئ
 بمسائل اخرى فلانها يقينية بالمرية ومناسبتها لتلك الاخرى القرية منها واضحة
 وهكذا الى المطالبات البعيدة من المبادئ الاول وان الترتيب الواقع في مبادئ تلك العلوم
 قرينة كانت او بعيدة بدبي الانتاج فلاحاجة في محصيل الافكار الصحيحة فيها
 الى قانون عاصم لاقى موادها ولا في صورها وان احتج هناك في تصور المعاني
 الاصطلاحية الى تنبيه سالم عن الخطأ حتى اذا تنبه عليها عرفت بلاكفة وزيدك بيانها
 فتقول قد مر ان المطالبات المخصوصة محتاجة الى مواد معينة وطرق جزئية وان العلم
 بهذه المواد والطرق وشرايطها ليس ضروريا بالتدريج الى جميع تلك المطالبات لكنه
 يجوز ان يكون ضروريا باقياس الى بعضها ففي هذا البعض للاحاجة الى القوانين
 المنطقية ومن ثم ترى ان العارضى عنها يكتسب تصورات وتصديقات بافكار صحيحة
 كما ينكشف لك ذلك في المعارضة الثانية فالهندسيات والحسابيات من هذا القبيل

ولذلك كانت الاوائل يتدنون بهما في تعاليمهم (وقد اشار اليها) اى الى تلك الفاعلة القائلة بان من العلوم النظرية ما لا يقع فيها الفلظ فيستثنى عن المنطق (في تحرير السؤال الاول) اى المصارعة الاولى حيث قال فان قيل المنطق لكونه نظريا يعمض فيه الفلظ وقوله (ان كانت نظرية فهي محتاجة الى نظر) شرطية قصد وضع مقدمها اى لكنها نظرية فهي محتاجة الى النظر وهذا صحيح انما النزاع في قوله فلا شك ان تحصل المواد وترتيبها (محتاجان الى تلك القوانين المنطقية) لانه ان اراد بهما انها محتاجان اليها في استحصال كل مع نظري فهو مما عرفت من ان العلم بالمواد الخاصة والطرق الجزئية قد يكون ضروريا في بعض المطالب فلا حاجة بها الى قانون يستخرج هو منه وان اراد انها محتاجان اليها في الجملة فهو حق لكنه لا يجدي به نفعاً والصواب الذي لا يحد عنه اصلاً ان الافكار الصحيحة يجب ان تكون موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرفت عليها كانت هي مندرجة تحتها وتلك متطبقة عليها ولما كونهما مستفادة منها يستخرجها منها فلان انما نستدل بعدم وقوع الفلظ في تلك العلوم على استغنائها عن قوانين النظر حتى نجده عليه ان عدم وقوعه فيها قد يكون لان استخراج مبادئها والصور الواقعة فيها عن القوانين المذكورة لا بلا تكلف فلا يقع فيه غلط اصلاً بل يجعل عدم وقوع الفلظ فيها اشارة الى ان العلم بمبادئها والطرق الواقعة فيها ضروري فلذلك لم يتطرق اليها الخطأ واستغنت عن القوانين تدبر وتبصر لم يقع فيه (خلاف بين ارباب الصناعة) لكنه واقع وقوما لا يمكن انكاره وقد يقال ذلك الخلاف راجع الى اللفظ فان كلام المتخالفين اراد به معنى غير ما اراد به الآخر ومثله لا يستلزم خطاء فلا بنا في كونه ضروريا او نظرا لا يمرض فيه الغلط (ولما استلزم الدور التمس اقتصر عليه) اى على التمس لكونه محالاً لازماً على كل تقدير وبيان استلزامه اياه ان نقول اذ توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) كان (ا) مثلاً موقوفاً على نفسه وهذا وان كان محالاً لكنه ثابت على تقدير الدور ولا شك ان الموقوف عليه غير الموقوف فنفس (ا) غير (ب) فهناك شيان (ا) ونفسه وقد توقف الاول على الثاني ولنا مقدمة صادقة وهي ان نفس (ا) ليست الا (ا) وح توقف نفس (ا) على (ب) و (ب) على نفس (ا) فتوقف نفس (ا) على نفسها اعني على نفس نفس (ا) فتباير ان لما عرفت نقول ان نفس نفس (ا) ليست الا (ا) فيلزم ان يتوقف على (ب) و (ب) على نفس نفس (ا) وهكذا نسوق الكلام حتى تقترب نفوس غير متناهية في كل واحد من جانبي الدور وفيه بحث لان قولنا الموقوف عليه يتباير الموقوف وان كان صادقا في نفس الامر لكنه لا يصدق على تقدير الدور وليس المراد بابطاله حتى يتم الكلام بكونه رافعا للواقع بل استلزامه

لنفس ايضا وان سلم صدقه على تقدير الدور فلا شك انه ح يستلزم قولنا نفس (١) متفارة (لا) ولا يجمع صدقه صدق قولنا نفس (١) ليس الا (١) فالاولى ان يقال اكتفى بذكر النفس الذي هو اشكل عن ذكره لانه قرينة غالباً فيدل عليه (والاحسن) انما كان احسن اما اولاً لعدم ابتائه على القاعدة المنظورة فيها واما ثانياً فخلقة الاقسام واما ثلثاً فلانه ح تغل المقدمات والمنوع الواردة عليها كما سيحى واما رابعاً فلانه اوفق لما مر من ان اكتساب النظريات من الضروريات يحتاج فيه الى المنطق فيكون ههنا ان يقال المنطق لكونه نظرياً محجوج الى قانون آخر فالقييد بعدم عروض الفلظ مستدرك واما خامساً فلانه اقرب الى السؤال الثاني حيث لم يقيد فيه العلوم والمعارف بكونها مما يمرض فيه الفلظ واما سادساً فلانه انبى الى الجواب المذكور في الكتاب (قلو) كان العلم بجميع طرق الانتقال) اراد به ما تدرج فيه مناسبة المبادئ للمطالب لان كون المبادئ الاولى ضرورية ينافي وقوع الفلظ في التصديق بها لافي مناسبتها كما ثبت عليه (لجواز الانتهاء الى قانون بديهي) هذا على تقدير الاحسن سؤال واحد واذا اورد على تقدير المص كان سؤالين فيقال لانه لزوم النفس لجواز الانتهاء الى قانون ضروري او الى قانون نظري لا يمرض فيه الفلظ (بل بعضه ضروري وبعضه نظري يستفاد من الضرورية منه بطريق ضروري) القواعد المنطقية بعضها ضرورية كقولنا الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج اذ لا يتوقف جزم العقل بهما الا على تصورات اطرافهما التي يكفيها التنبيه على مفهومات اصطلاحية وكما ان القاعدة تنبى بديهتان كذلك الاحكام الجزئية المندجة تحتها فانك اذا اوقفت على قياس مخصوص على هيئة الشكل الاول مثلاً وعرفت معنى الانتاج جزمت بانها منتج بلا خفاء وبعضها نظرية كقولنا الشكل الثاني والشكل الثالث مثلاً منتج وكذلك الاحكام الجزئية التي تحتها نظرية ايضا واذا اردنا اكتساب النظرى من القواعد المنطقية اخذنا القواعد الضرورية اما وحدها او مع قضايا اخرى ضرورية غير منطقية وربناها ترتيباً جزئياً من الجزئيات التي يكون انتاجها بديهيها فيحصل لنا العلم بالقاعدة النظرية ولا يحتاج في تحصيلها الى قانون آخر فان تلك المبادئ الضرورية سواء كانت منطقية او غيرها ظاهرة المناسبة لتلك القاعدة النظرية والترتيب الجزئي الواقع فيها بديهي الانتاج فلا حاجة في النظر الموصل اليها الى قانون يستخرج هو منه لافي تحصيل مادته ولا في تحصيل صورته وهذا معنى اكتساب نظري المنطق من ضرورية بطريق ضروري ولا يخفى ان مثل ذلك يتأتى في نظريات اخرى فيقبل ما قيل من ان كل نظري يحتاج الى قانون منطقي لانه مناسبة الضروريات المنطقية لنظرياتها مستخرجة من الصنعة البرهانية والحكم بان الترتيب العارض لها منتج مستفاد من القواعد الضرورية لاندراجها فيها وهذا معنى كونه

نظري بالانا نقول الاول مستبعد جدا لحصول ذلك الاكتساب من لم يطلع على تلك الصناعة على ان نقول تلك الصناعة ان كانت نظرية عاد الكلام الى اكتسابها وان كانت ضرورية فاستخراج المناسبة منها يحتاج الى مناسبة وترتيب مخصوص فان كانا ضروريين مستثنين عن قانون الاكتساب فذلك والا حثيج في استخراجهما عن ذلك القانون الى قانون آخر وهكذا فيس والثاني مع ركاكة تأويله بطعنا لان هذا الترتيب الجزئي لو كان مستفادا من القانون الضروري لتوسط بينهما جزئي آخر يحتاج فيه الى ثالث وهكذا فيلزم التساوي او الانتهاء الى جزئي ضروري لا يكون مستبعدا من قاعدة كلية والاول بطعنين الثاني (فان اختلف يرجع الى القياس الاستثنائي) فيقال لولم يصدق المطلوب لصدق نقيضه واذا صدق نقيضه كان صادقا مع المقدمة الصادقة واذا صدقا المقدمة منها الشكل الاول واذا انعقد لزم المح فنتج لولم يصدق المطلوب المح ثم يقال لكن المح بطعنه صدق المح بط القياس الاخير الذي هو الموصل القريب استثنائي والاول مشتمل على اربع مقدمات الاولى قاعدة منطقية ضرورية توقف على تصور معنى النقيض الذي يستفاد من معرفة التناقض والثانية قضية ضرورية فان بداهة العقل حاكمة بان ما صدق في نفس الامر كان صادقا مع القضايا الصادقة فيها والثالثة بدئية توقف على تصور الشكل الاول وكل واحد من تصوري النقيض والشكل الاول يكفي التنبه على الاصطلاح السالم عن الغلط والرابعة قاعدة بدئية منطقية هي ان شكل الاول متيج وهذه القضايا الاربع البدئية قد عرض لها ترتيب جزئي بديهي الانتاج على هيئة الشكل الاول كان ذلك القياس الاخير قد عرض لمقدماته ترتيب جزئي بديهي الانتاج على هيئة القياس الاستثنائي الذي هو في نفسه بين ايضا كما مر فقد اكتسبنا نظري المنطق من القضايا البدئية بطريق ضروري من غير احتياج الى قانون آخر (متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وذلك لان عكسها لازم لها وصدق النفي مع المزموم يستلزم صدقه مع لازمها بالضرورة فان قلت من اين علم لزوم العكس قلت قد يكون ذلك بديهيا وقد يكون كسبيا مستفادا من الخلاف المستعمل في العكوس او من غيره وعلى التقديرين هو من القاعدة المبرانية (وكلا صدقتا صدقت النتيجة) لانهما على هيئة الشكل الاول البديهي الانتاج او على هيئة اخرى تنتهي الى هيئة الشكل الاول وقد عرض لها تين المقدمتين المذكورتين في العكس هيئة جزئية من الشكل الاول بديهية الانتاج (وكذلك في الافتراض) فيقال متى صدقت القرينة صدقت احدى مقدمتيها مع احدى مقدمتي الافتراض فينعقد منهما هيئة الشكل الاول او ما ينتهي اليه فنتج نتيجة تنعقد مع الافتراضية الاخرى على الهيئة المذكورة وسيرد عليك (تفاصيل ذلك كله ان شاء الله تعالى) فان قلت اذا كانت

الهيئات الجزئية المندرجة تحت الشكل الاول والقياس الاستثنائي بديهية الانتاج وهي كافية في تحصيل اللطال المتعلقة بها في الفائدة في حمل انتاج مطلقة من مسائل هذا الفن قلت هناك فائدتان احد هما ان تلك الجزئيات وان كانت بديهية الا انه اذا علم انها مطابقة للقواعد المنطقية التي تشهد بصحتها بداهة العقول حصل هناك من بد ظاهري فكل بديهية عقل قد تأيدت بشهادة العقلاء وتأيدتها ان القواعد النظرية تكذب من هذه القوانين الضرورية ثم تخرج من تلك القواعد احكام الانظار الجزئية المطوية فيها فيحصل الاطلاع على احوال الافكار المؤدية الى المقاصد المطلوبة على الوجه الاتم والابلق والاكمل (اصطلاحات ينه عليها بتغيير النظم وعبارات) جعل الاصطلاحات من قبيل العلوم النظرية وذكر انها ينه عليها اشارة الى انها قريبة جدا من البديهيات فهي في حكمها قال صاحب القسطاس من العلوم النظرية ما لا يحتمل الفلظ بل هو بحث اذا سمع علم بلا مسقة ويتعذر الوقوف عليه بلا سماع كالمرفقات من الموضوعات والمصطلحات فانه اذا قيل المراد بالجلس كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو وبالفصل كلى بمر الماهية نير ذاتيا عما يشاركها فله لعل لا تكلف وذكر يحتاج فيه الى قانون واكثر باب الكليات من هذا القبيل وهكذا تعريف القضايا والتعريف والمكوس وتأليف الاقيسة وقال بعض المحققين المنطق يستعمل اكثر على اصطلاحات ينه عليها واوليات تذكر وتعد لغيرها ونظريات ليس من شأنها ان يغلط فيها كهندسيات يبرهن عليها وجميعها غير محتاج الى المنطق فان احتج في شيء منه على سبيل الدرة الى قوانين منطقية فلا يكون ذلك الاحتياج الى الصف الاول فلا بد من الاحتياج اليه (وهذا اسب بمجواب السؤال على الوجه الذي قرره المص) وذلك انه لما اشار في السؤال الى ان لعلوم الطريقة قد لا يحتاج الى المنطق لم يستحسن منه ان يحكم بان النظرى منه مطلقا مستفاد من الضروري منه بطريق ضرورى بل الايق به ان تقول من المنطق ماهو ضرورى ومنه ماهو نظرى لا يبرض فيه الفلظ لكونه متسقا متغلما كالنسب بين المفهومات المفيدة ونفا ايضا في الصدق والجل وكالنسب بين القضايا في التحقق والوجود وكلا القسمين مستغن عن المنطق ومنه ماهو نظرى يبرض فيه الفلظ فيستفاد من القسمين السابقين بلا دور ولا تناس (فان قيل القسم الضرورى مع الطريق الضرورى ان كان كافيا) هذا تقرير للسؤال على وجه يدفع عنه الجواب وقد عرفت ان القوانين الضرورية من هذا الفن تجعل مبادئ تحصيل النظريات منه وترتب ترتيبا ضرورى الانتاج مندرجات تحت تلك القوانين الضرورية فان اخذ في السؤال القسم الضرورى مع الطريق الضرورى كان معناه بحسب الطاهر ان هذه المبادئ الضرورية المحصورة مع الترتيب العارض لها ان كانت كافية في اكتساب القسم النظرى من المنطق

كانت كافية في اكتساب سائر العلوم النظرية للاشتراك في كونها نظرية واتجه عليه
 ان هذه المبادئ لا يمكن ان تكون مبادئ لكل مع بل للمطالب التي تناسبها وان اكتفى
 في السؤال بالطريق الضروري كاقبله صاحب الكشف كان معناه ان هذا الطريق
 الواقع في هذه الضروريات ان كفى لاكتساب القسم النظري كفى اذا وقع في ضروريات
 اخر لاكتساب النظريات المناسبة ايها كانه قبل الهيئات الجزئية من الشكل الاول
 مثلا ان كفت لاستحصا هذه النظريات من مبادئها كفت ايضا لاستحصا سائر
 النظريات من مبادئها فلا حاجة في سائر العلوم النظرية الى المنطق اصلا ولا اقل
 من عدم الاحتياج الى قسمه النظري وقد تكلف في توجيه السؤال على الوجه الاول
 فيقال معناه ان كفت هذه الضروريات مع هذه الهيئات المخصوصة في قسم النظري
 كفت امثلها من الضروريات الاخر مع امثال تلك الهيئات في سائر العلوم النظرية
 (وانما يلزم لو كانت الافكار بأسرها واردة على القسم الضروري) اي على الطريق
 الضروري المنذج في هذا القسم وليس (كذلك) بل من الافكار ما هو واقع على
 هيئات نظرية متدرجة في القسم النظري وهذا هو الجواب الحقيقي كما ستطلع عليه بعد
 المنازعة فيه (لا يخال هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم) وذلك اذا امكن
 رد جميع الافكار الى الطرق الضرورية لكن لا يخفى ان في هذا الرد صعوبة وزيادة
 عل وايضار بما تغير المقدمات من اوضاعها الطبيعية فتنبوعن الاذهان فلا حاطة
 بجميع الطرق الضرورية والنظرية (اصون للذهن عن الخطأ) لحصول القدرة
 التامة (على التمييز بين الصحيح والفاقد) فيسهل معها الاكتساب والاحتراز عن الفاظ
 (ولا معنى للاحتياج الى المنطق الا هذا القدر) اعني توقف سهو لهما عليه فاندفع
 عنه ح قوله (القسم الضروري اما ان يستقل باكتساب المجهولات او لا يستقل)
 لان ذلك الاستقلال قد يكون بدون تلك السهولة فلنا ان هذا هو الجواب الذي اختاره
 بعد تزيفه للجوابين السابقين وتوجيهه ان يستفسر ويقال ان اريد بالكفاية في سائر
 العلوم ان القسم الضروري وحده يكون كافيا فيها فلان ان كونه كافيا في القسم
 النظري يستلزم ان يكون كافيا في سائر العلوم بهذا المعنى وان اريد بها (ان القسم
 الضروري مع طريقة الضرورى اذا حصل لاحد ممكن من اكتساب النظري واذا
 حصل له معا تمكن بواسطتهما من اكتساب سائر العلوم فهذا لا يتنافى الاحتياج الى
 القسمين) بل بوجهه وانما ترك الاستفسار تبنيها على ان المعنى الاخر ظاهر الفساد بعيد
 عن الاختيار ثم اشار الى ان المقدمة القائلة بان الكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك
 الشيء ممنوعة وانته اذا تأملت ادنى تأمل علمت ان ما لك هذا المنع وما ذكره من معنى
 الكفاية راجع الى ما ذكر في الجواب الاول من انه انما تلزم الكلية في سائر العلوم
 لو كانت الافكار بأسرها واردة على القسم الضروري فظهر لك من ذلك ما وعدنا لك

الاطلاع عليه (وعلى اصل الشبهة) اى على تقرير الشارح (منع آخر) هو في قوة
 متعين كالتعريف المختص بتقرير المص بناء على ان الخلاف راجع الى اللفظ (واما الموجد
 من عنده الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر) لما اختار ان الافكار باسرها
 لا بدلها من القوانين المنطقية حكم بان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدونها وخص السؤال
 الثاني بصاحب القوة القدسية واجاب بانه يحصل العلوم بالحدس لا بالنظر والقوم لما
 جوزوا امتناء بعض الافكار عن تلك القوانين كالانظار الواقعة على الترتيب البدهي
 الانتاج في المواد الظاهرة المناسبة للمطالب حكموا بان العلوم المتسقة المنتظمة مستغنية
 عنها وجعلوا الثاني متاولا للثو بدو غيره واجابوا عنده بان الاصابة في الافكار ربما كانت
 لوقوعها على الترتيب الضروري الاستلزام الذي يعلمه كل احد ور بما كانت مطلقا
 ولكن من الانسان الموجد من عنده الله بخاصية تكفيه الكسب وهو الذي ينسب الى اصحاب
 النظر بقوانين المنطق نسبة البدوى الى المستغرب بالهو ونسبة الساعر بالاطيع الى
 الشاهر بالعروض وقد عرفت ان الصواب ما ذهبوا اليه وان الاحتياج ليس عاما بجميع
 الانظار لا بالقياس الى الناظر ولا بالقياس الى المنظور فيه لان البهات الدال على الاحتياج
 لا يقيد العموم في شئ منها بل يدل على ثبوته في الجملة (واعلم انه) لما ذكر ان تحصيل
 العلم بالنظر محتاج الى المنطق لا تحصيله بوجه آخر اشتمل كلامه على ان التحصيل طريقا
 متعددة فاشار اليها اجمالا (اما بمجرد العقل اذا توجه اليها) كالاوليات في التصديقات
 كالتيصورات التي تحصل بمجرد التوافق النفس (واما الاستعانة بما يحضر في الذهن
 عند حضورها) فظاهرة في التصديقات كما في القضايا التي قياساتها معها ور بما يمكن
 ان يوجد مثل ذلك في التصورات وهذا القسم يشبه الحدس من وجه اذ ليس
 حصول المبادئ تأمل بل بالبدية ويشبه النظر من وجه آخر لان حصول تلك
 للمبادئ انما يكون بعد تصورات الاطراف والحدس قد لا يكون كذلك (او بقوة)
 اى مع الاستعانة بقوة (اخرى) مفارقة للقوة العقلية وقوله (او بالحدس) عطف
 على قوله اما بمجرد العمل وكذا المعطوفان بعده وسنوح المبادئ دفعة قد يكون بلا
 شعور واشتياق الى ما يرتب عليه وقد يكون معهما او بالشعور وحده (فان قلت لا بد
 ان يكون هناك فكر) اى جعلت التعلقسما للفكر مع انه قسم منه (لان النفس تتفكر
 عند السماع من المعلم) فاجاب بان الامر ليس كذلك فذكر اقساما محتملة عند السماع
 فالاول راجع الى الاوليات الا ان تصورات الاطراف قد حصلت باعانة من الغير
 والقسم الثاني من قبيل الفكر والناسات من باب التعل للتصديق (ولا فكره في ذلك)
 وفيه بحث لان المعلم لا يقدر على القاء القياس دفعة واحدة بل يورده شيئا شيئا
 والنفس تلاحظه كذلك باختيار منها الا يرى ان لها ان تعرض عما القاء اليها بان تلتفت
 الى شئ آخر بحيث تذهل عن ذلك الملقى وكذا الحال في القاء المعارف اذ كانت

مركبة فلها في اتمل حركة للاختيار فيها مدخل فيكون من اقسام الفكر الانه فكر
 خاص فيه لغره مدخل ايضا والضايط فيما ذكره من الاقسام في الحصول ان المجهولات
 ان لم تحصل من مبادئ معلومة فلا حاجة فيها الى هذا الفن وان حصلت منها فلما
 ان يكون حصول تلك المبادئ بحركة الذهن في الصور العقلية لان تحرك اوترجع
 عنها اولا بحركة منه سواء كان بالتعلم او بالحدس فالاول هو المحتاج اليه والثاني مستغنى
 عنه بسميه (ولما كانت العلوم بالقياس الى الازهان متناهية الحصول) اي بحسب
 التعلم والحدس والنظر (كان الاحتياج الى المنطق يتفاوت بحسب ذلك) التفاوت
 فمن كان تعلمه او حدسه اكثر كان احتياجه اقل ومن كان فكره اكثر كان احتياجه اوفر
 (لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات) لما كانت السعادة الانسانية منوطه بمعرفة
 حقايق الاشياء واحوالها وكانت تلك الحقايق والاحوال متكررة وكانت معرفتها
 مختلطة متسمة تصدى الاوائل لضبطها وتسهيل تعليمها فافردوا الاحوال
 الذاتية المتعلقة بشئ واحد امامطلق او من جهة واحدة او اشياء متناهية سمة تناسبها
 مستنداه سواء كان في ذاتي او عرضي ودونوها على حدة وعدوها علما واحدا وسماها
 ذلك الشيء وتلك الاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه
 فصارت كل طائفة من الاحوال بسبب تشاركها في الموضوع علما منفردا بتمتازا في نفسه
 عن طائفة اخرى متشاركة في موضوع آخر فتميزت العلوم في انفسها بموضوعاتها
 فهذا التميز لا بد منه مع جواز الامتياز بشئ آخر كالغاية مثلا وهذا امر استحسنوه
 في التعلم والتعليم والا فلا مانع عقليا من ان يعد كل مسئلة علما على حدة ولا من
 ان يعد مسائل متكررة غير متشاركة في الموضوع علما واحدا بفرد بالتدوين لكونها
 متشاركة في انها احكام بامور على اخرى (فاذا علم ان اي شئ هو موضوعه اشار بهذا
 الى ان مقدمة الشروع في العلم هو التصديق بان الشيء الفلاني موضوع له وانما
 قال فضل تميز لان اصل الامتياز قد حصل بالتميز ولم يرد بالاحاطة احاطة
 بالفعل بل لقوة القرينة او قد حصل عنده قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث فيها
 عن كذا فهي من هذا العلم فاذا استخرج منها فروعا تميز عنده ابوابه ومسائله
 عما عداهما تميز بالفعل واحاط احاطة تامة وفي لفظ كان تلييه على ما ذكرناه (ولما كان
 التصديق بالموضوعية مسبوقا بالتصور) يريد ان الموضوع وقع مجولا في هذا
 التصديق فلا بد من تصويره ليتمكن التصديق ببنونه للشيء وهذا هو الكلام الحقيقي
 الذي صرح فيه بما اشار اليه اولا واما ما وقع في كلامهم من ان تمايز العلوم لما
 كان تمايز الموضوعات صار العلم بالموضوع من مقدمات الشروع ولما توقف تصور
 الموضوع الخاص على تصور الموضوع العام عرف موضوع العلم على الاطلاق اولا
 فبما أي منه ان مقدمة الشروع هو تصور الموضوع وليس كذلك فان تصويره

من المبادئ التصورية وايضا تصور الخاص انما يتوقف على تصور العام اذ كان تصور الخاص بالكنه وكان العام ذاتياله وكلاهما موزع فيما نحن فيه وذكر بعضهم ان موضوع هذا الصلح مقيد فلا بد في معرفته من تصور المطلق وهو سهو من باب اشتباه العارض بالعرض اذ ليس الكلام في مفهوم موضوع هذا الفن بل فيما صدق عليه هذا المفهوم وقوله (ويزول عن الصحة) بآول الحالة الثلاثة المتوسطة على تقدير ثبوتها بخلاف ما لو قال بله يمرض (وهو المحمول على الشيء المنفرد عنه) قد يذكر في امثلتها ما هو مبدأ المحمول على قياس تسامحهم في امثلة الكلبيات (كلحرفه) التعبير هذا المصدر مضاف الى المفعول والتعبير مرفوع على انه فاعل وكذا الحال في نظيره وقد جعل التعجب مما يلحقه الانسان لما هو هو على سبيل التسامع ويمثل ما يلحق الشيء بخارج مساو له بالضحك الذي يلقفه بواسطة التعجب والخارج الاعم فديكون اعم مطلقا كالجسم بالقياس الى اليبس فان مفهومه شيء البياض واما كونه جسما او غيره فخارج عن ماهيته وقد يكون اعم من وجه كالانسان الذي هو واسطة في لحوق الضحك للابيض (وزاد بعض الافاضل) هو صاحب القسطاس (والصواب ما ذكره) وهو ان هناك فيما سادسا الا ان في تمثيله وعده من الاعراض القريبة بحثا سيكتشف لك عنه غطاؤه (فان قيل) هذا تغيير لدليل الحصر بان زيد فيه اعتبار الحوق في الوسط حتى يسد فاع ذلك الاعتراض لان مابين الشيء لا يمكن ان يلحقه اذ المراد بالحقوق هو الجمل لا العروض والقيام وحيث فلا يرد ما قيل من ان اعتبار الحوق في الواسطة الداخلية لا يخلو عن سماجة (وايضا الوسط) اى لا يحتاج الى تلك الزيادة لانا اذا حررنا دليلنا وجدنا فيه اعتبار الجمل واقعا في الوسط على ما عرف به رئيس القوم (السؤال الباقي) الا انه انتقل من القسم الثانى الى القسم الاول فان انتفاء توسط الحوق شيء آخر وجهه عليه فديكون بانتفاء الحوق والجمل لا بانتفاء المتوسط مطلقا كما اذا توسط هناك امر مابين فليس القسم الاول مقتصرا فيما يكون عارضا للشيء اولوا بالذات بل هو قسم منه لان العرض الاولى لللاحق بالشيء لما هو هو ثبت للشيء ولم يثبت لآخر ولا يثبت للآخر الا وقد ثبت له ومعناه انه عارض لذلك الشيء حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك بل لو عرض لغيره كان ذلك بتوسط عروضة للشيء لاهل ان هناك عروضين بل عروضة واحدة منسوب الى الشيء (اولوا بالذات) والى التبرئيات وبالعرض كالشيء الحيوان والانسان فانه عارض لهما عروضا واحدا الا انه الحيوان لذاته وللانسان بتوسطه ثم ان الاعتبار في العرض الاولى هو انتفاء الواسطة في العروض وهي التي تكون معروضة لذلك العارض دون الواسطة في الثبوت التي هي اعم يشهد بذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض الاولى للجسم التعليق مع ان ثبوته له بواسطة انتهائه وانقطعده وكذلك انقطع للسطح والنقطة للخط وصرحوا بان الاولان ثابتة للسطوح اولوا بالذات مع ان هذه الاعراض قد فاضت على محالها من المبدأ القياض وعلى هذا فالعبر فيما يقابل

المرض الاولى اعني سائر الاقسام ثبوت واسطة في العروض كما يدل عليه قوله (والمالم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان شئ آخر فهو له ثانياً وبواسطة سواء لم يتبينه) الواسطة كما مر من عروض الشئ للانسان بتوسط الحيوان (او بآيته) كعروض البياض للجسم بتوسط السطح ومن البين ان ليست النار ولا ماساتها واسطة في عروض الحرارة للماء وان كانت واسطة في ثبوتها فلا يكون المثال المذكور للبياض مندرجاً في الاعراض التي اعتبر فيها الواسطة في العروض بل الحرارة عارضة للجسم العنصري عروضاً اولياً فيكون عروضها للماء والنار بتوسط الجزء الاعم واما ان الصورة النارية تقتضي الحرارة في جسمها وان الصورة المائية تقتضي البرودة فلا اعتبار له ههنا اذ الكلام في عروض العوارض لعروضاتها وانها هل هناك واسطة في ذلك العروض او لا فلي الثاني يكون محل ذلك العارض من قبيل وصف الشئ بما هو حاله وعلى الاول من قبيل وصفه باحوال ما يتعلق به فالتمثال المطابق للقسم السادس هو الابيض المحمول على الجسم بتوسط حله على السطح المبين له كما صرح به الشارح فان قلت الواسطة هو السطح وذكر السطح مساهلة في التمثيل قلت ان اريد بالسطح ما صدق هو عليه فهو الجسم بعينه وان اريد مفهومه فليس البياض عارضاً له بل للسطح الموجود في الخارج فهو الابيض حقيقة وكذا الحال في الحركة التي بمعنى القطع هي واسطة في عروض زمان الجسم ولعلك تقول قد بحث عن الالوان في الصل الذي موضوعه الجسم الطبيعي مع كونها عارضة له وبواسطة مبيانية كما حققته فكيف يمد العارض بتوسط المبين عرضاً غيراً فقول لاشك ان المقصود في كل علم من العلوم المدونة بيان احوال موضوعه اعني احواله التي توجد فيه ولا توجد في غيره ولا يكون وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته فان ما يوجد في غيره ايضاً لا يكون من احواله حقيقة بل من احوال ما هو اعم منه والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستعد لعرضه مالم يصير نوعاً مخصوصاً من انواعه كان من احوال ذلك النوع لامن احواله الحقيقية فتحق هذين الحالين ان يبحث عنهما في علمين موضوعهما ذلك الاعم والاخص ثم الاحوال الثانية للموضوع على الوجه المذكور على قسمين احدهما ما هو عارض له وليس عارضاً لغيره الابتواسطة وهو المرض الاولى وثانيهما ما هو عارض لشيء آخره تعلق بذلك الموضوع بحيث يقتضي عروضه له بتوسط ذلك الآخر الذي يجب ان لا يوجد في غير الموضوع سواء كان داخل فيه او خارجاً عنه او مساوياً له في الصدق او مبيناً له فيه ومساوياً في الوجود فالصواب ان يكتفى في الخارج بمطلق المساوئ فان المبين اذا قام بالموضوع مساوياً له في الوجود ووجد له عارض قد عارضه حقيقة لكنه بوصف به الموضوع كان ذلك العارض من الاحوال المطلقة في ذلك العلم على ما قررنا ثم المط فيسه بيان اثباتها اي ثبوتها للموضوع سواء علم لميتها كما

في البرهان اللفظي اولا كما في البرهان الاتي (ولو كان المراد هناك) بالوسط المذكور في دليل المحصر (ما ذكره) من الوسط المعرف بما نقلوه (لم يكن اثبات الاعراض الاولى من المطالب العلية) اي من المسائل التي تطلب بالبرهان (ضرورية ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت) للوضع اذا صله انه لا يحتاج الى دليل فيكون ثبوته له في الذهن يتنا اي مستغنيا عن الاستدلال فلا يكون مطلوبا بالبرهان ضرورة فان قيل هل يصح هذا الكلام على زيادة الحق بمعنى الجمل قلنا لان العرض الاول حيث لا يحتاج ثبوته في نفس الامر للوضع وحله عليه فيها الى توسط حل شيء آخر عليه وليس ذلك مستلزما للاستغناء عن الدليل (والشبهة) اي الاستغناء تماما نشأت من عدم الفرق بين الوسط في التصديق) وهو المفسر بذلك التفسير (و بين واسطة في الثبوت) بحسب نفس الامر بل في المروض وهي المستبينة في المحصر المذكور (ما يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومجولها واسطة في التصديق) كقولنا الكل اعظم من الجزء (واما الذي نحن فيه) وهو ما مجوله عرض اولي لموضوعه (فكثيرا ما يحتاج الى واسطة) كقولنا الثلث يساوي زواياه الثلث لقائمتين فان تلك المساواة عارضة للثلاث لما هو هو ومع ذلك يحتاج في اثباتها له الى مقدمات متكررة موقوفة على واسط متعددة (وليس كذلك) اى ليس اللاحق بتوسط الجزء الاعم عرضا ذاتيا يبحث عنه في العلم وذلك لوجهين الاول ان الاعراض اللاحقة بواسطة الجزء الاعم تم الموضوع وغيره وهو ظاهر فلا يكون اثارا مطلوبا له وبما ان كل شيء له استعداد مخصوص به فهو بذلك الاستعداد طالب لاثار واعراض معينة هي السمة بالاثار المطلوبة له ولا شك انها تكون مختصة به لاعتادة شاملة له ولغيره واليهو عنه في العلم هو الاثار المطاوعة اذ المقصود منه معرفة حال الموضوع كالانسان مثلا من حيث انه انسان واللاحق بتوسط الجزء الاعم كالحيو ان ليس من احوال الانسان واحكامه بل من احوال الحيوان فلا يبحث عنه فيه بل في علم الحيوان اذا دون له علم فان قلت فعلى ما ذكرت تكون الاثار المطلوبة هي الاعراض المخصوصة فما معنى (قوله لان الاعراض التي تم الموضوع وغيره خارجة عن ان يفيد اثر من الاثار المطلوبة له اذا الواجب ان يقال هي خارجة عن الاثار المطلوبة) او يقال ليست هي الاثار المطلوبة وايضا يفهم منه ان العرض المختص به يفيد ذلك مع انه عين اثر المطلوب فكيف يفيد قلت هما متقاران بالاعتبار فمن حيث عروضة له واختصاصه به يسمى عرضا مختصا ومن حيث انه مطلوب للشيء باستعداده الخاص يسمى اثرا مطلوبا فلما اراد ان يبالغ في ان العامة ليست من الاثار المطلوبة قال هي خارجة عن ان يفيد اثباتها للموضوع اثبات اثر من تلك الآثار فلا تكون هي منها والا فاعاده ذلك كما يفيد اثبات الاعراض المختصة ونظيره ان يقال اثبات العلم لا يفيد اثبات صفة كلاله

وإثبات تلك الاحوال له لا يفيد ثبات صفته من الصفات الكمية وزبدته إن الحكم
صفة كائنية له وإن تلك الاحوال ليست منها الوجه الثاني من ذينك الوجهين ما يقرره
بقوله (اولا يرى) ومحصوله انه اذا جعل اللاحق بتوسط الجزء الاغم من الاعراض
الذاتية التي يبحث عنها في العلم يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى بمسائل العلم الادنى
اذا كان ذلك الاغم موضوعا لعل كما في الكرة مطلقا والكرة المتحركة وانما قال
لكان موضوعه الكم لا العدد لان الكم حيث هو الذي يبحث عن اعراضه الذاتية
في علم الحساب فهو موضوعه دون العدد وفيه نظر وانما لم يصرح ههنا
بالاختلاط الذي ذكرناه اذ لم يدون للكم المطلق علم يبحث فيه عن احواله الذاتية اما
لقلتها واما امتناع قيام البرهان على مطلقتها من جهة واحدة ومع ذلك لم تترك تلك
الاحوال غير مبينة بل قيدت تارة بمجملها مختصة بالمقادير تارة بمجملها مختصة بالاعداد
ولذلك تشاركت المقالة الخامسة والسابعة من كتاب الاصول في كثير من المسائل حقيقة
وتباينة في البرهان عليها في الخامسة برهن عليها بطريق الضعاف وفي السابعة
بطريق الاجزاء وانما قال (فالاولى) ولم يقل فالصواب اما لان تدوين المسائل المتشاركة
في الموضوع على الوجه الذي قرره وعدها علما واحدا امر استغساني واخذ بالايق
والاولى في باب التعليم والتعلم واما ان اللاحق بواسطة الجزء الاغم قد يقيد بمختصه
بالموضوع فلا يبعد عنه من اعراضه الذاتية كل العدد ومعنى التثمول على التقابل ان
يكون هو مع ما يقابله شاملين له ويختصان به كالاستقامة والانعحاء المفسر بما تناول
الاستدارة وغيرها بالتباس الى الخط فليس الضحك وعدمه من هذا القبيل بالنسبة
الى الحيوان اذ ليسا مختصين به فان قبل الانعحاء المذكور يوجد في السطوح
ايضا فلا اختصاص له بالخطوط قلنا ذلك معنى آخر عند التحقيق وان تشارك في
الاطلاق وبعض الوجوه (فنه ما يحمل) هذا تفرع على التعريف الثاني وتخصيله
اي من العرض الذاتي ما يحمل (على كلية الموضوع) وهو الشامل له على الاطلاق
ويشار به في هذا الجمل من الاعراض القريبة ما يلحقه لامر اعم ذاتي او عرضي
و يمتاز هو عنه بان حله عليه لا يكون لامر اعم ومن العرض الذاتي ما لا يحمل على
كلية الموضوع وهو الذي يستلزمه على سبيل التقابل اذ ليس شيء من هذين المتقابلين
محمولا على كلية الموضوع بل على بعضه ويشار به في هذا الجمل من الاعراض
الغريبة ما يلحق الموضوع لامر اخص فاشار الى امتيازه عنه بقوله (لكنه) اي لكن
الموضوع (لا يحتاج في عروضه) اي عروض هذا القسم له (الان يصير نوعا معينا
ينها) ويستمد لقبوله كالجسم فانه لا يحتاج في عروض الحركة والسكون له الى ان
يصير نوعا معينا من الانواع التي تحته اضافا كل ذلك كالحيون او حقيقيا كالانسان
وكل واحد من الحركة والسكون من الاعراض الذاتية الشاملة للجسم على سبيل

التقابل (بمخالف الضحك) فإن الجسم بل الحيوان يحتاج في عروضه الى ان يصير انسانا فهو من الاعراض الغريبة لهما وفي قوله (ومنه ماهو مفارق اشارته الى تزييف ما قبل من ان المرض الذاتي ما يكون متشاعرا وضمه الذات اذا لمبادر منه ان الذات كافية في عروضه لها فلا يتصور مفارقتها عنها وبعبارة الشرح في مسودته هكذا وما لا يختص بالشيء بل عروضه لامر اعم) او مبين (او يختص ولا يشمله) ثم انه حذف الميادين عن البين لما اطلناك عليه سابقا فلا تكن منه في مزية (كالتأقص في علم الحساب) اذا جمع اجزاء العدد وهو ما يعمده من الواحد والاعداد التي تحته فان مساوته يسمى ذلك العددنا ما كالسنة وان نقصت عنه يسمى العدد ناقصا كالثمانية وان زادت عليه يسمى العدد زائدا كاللثني عشر وايضا العدد المنقسم بنفسا وبين اعني الزوج ان قبل التصنيف مرة واحدة فقط فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تصنيفه الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم يبقه اليه فهو زوج الزوج والفرد كالعشرين وقوله (على العدد) نشر اعلى الترتيب فالعدد موضوع علم الحساب والثلاثة من انواعه والفرد من الاعراض الذاتية وزوج الزوج من انواع عروضه الذاتي الذي هو زوج فان قلت ما ذكرته من تعريف المرض الذاتي وبيان ما اريد بالبحث عنه يقتضي ان لا تكون مسألة العلم شرطية اصلا ولا حالية سالبة قلت الشرطية قد تناول حتى ترجع الى الحالية والسالية يعتبر فيها سلب المحمول فنصبر موجبة محمولها سلب (فهى) اى الاعراض الذاتية من حيث يقع البحث فيها اى في حلقها على الموضوع على التفصيل المذكور فان الحمل والنسبة من فئة المحمول والمحكوم به دون الموضوع والمحكوم عليه (لا يتناول الا الاعراض) (الاولية) لانه قال هكذا موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو ومن زعم ان قوله لما هو هو يتناول ايضا ما يلحقه بواسطة امر مساو داخل او خارج فقد تنسف بحمل اللفظ على ما لا يحتمله قطعا والذي شيد الشارح اركانه ما ار نضاه من تعريف المرض الذاتي على وجه يتناول المرض الاول واللاحق بتوسط الامر المساوي دون الذي يلحقه لامر اعم داخل (حسبوا ان هذه الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ) فتوهوا ان تلك الاحكام جارية عليها وانها امثلة لمسائل هذا الفن فيكون المبحوث عنه والموضوع هو الكلّي الشامل لها اعني الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني او نقول اراد انهم حسبوا ان هذه الاسماء محمولة على تلك الالفاظ حقيقة فتكون سمياتها الفاظا كلية متشابهة لها ولنظر ابرها والذي يبحث عن احواله في هذا الفن هو تلك السميات المتدرجة تحت الالفاظ من حيث انها دالة على المعاني (لان نظر المنطقي ليس الا في المعاني المعنوية) فانها هي الموصلة الى المجهولات ولو امكن ان يلاحظ المعاني وحدها لكان ذلك كافيا فيما هو المقصود

(ورعايته جأنب الالفاظ انما هي بالعرض) ولأجل الضرورة الداعية الى استعمال الالفاظ في المحاوراة بل قول من المتعذر على صاحب الرواية ان يرتب المعاني الساذجة من غير ان يخیل معها الفاضلها (كاسيلوح به مقامه) وهو اول مباحث الانفاظ اذ هناك يكشف لك حقيقة الحال وذهب (اهل التحقيق) الى ان موضوعه المعقولات الثانية لامن حيث انها ماهي في انفسها اي لا من جهة بيان خصوصيات ماهياتها وحقايقها (ولامن حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك) اي بيان ماهياتها وكونها موجودة في الذهن وظيفة فلسفية اي من الفلسفة الاولى التي هي العلم الالهی الباحث من احوال الموجود مطلقا من حيث هو (بل) هي موضوعه (من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في ذلك الاصل اما تصوير المعقولات الثانية فهو ان الوجود على نحوين في الخارج وفي الذهن) الوجود الخارجي هو الوجود الاصيل الذي هو مصدر الانوار ومظهر الاحكام والوجود الذهني هو الوجود الظلي الذي لا يكون كذلك واذا اعتبر انقسام الوجود اليهما صارت العوارض اقساماً ثلاثة مالموجود الخارجي بحسب خصوصه مدخل فيه (كالسواد والبياض والحركة والسكون) فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الذهن والموجود الذهني بحسب خصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله (عوارض لا يحداني بها امر في الخارج) فهذه العوارض هي (المسمات بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل) الا يرى انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية مثلا الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وما ليس لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه ويسمى لوازم للماهية من حيث هي هي كالفردي والوجبة اللازمين لعدد من مخصوصين كالثلاثة والاربعة فابغا وجدت ماهيتهما كانت متصفة بعوارضهما واذا عرفت هذا فنقول كما ان الاشياء يتوصل بعضها الى بعض في الوجود الخارجي كما يتوصل بايقاد النار الى حرارة الماء كذلك يتوصل بعضها الى بعض في الوجود الذهني كما يتوصل بالمعلومات الى المجهولات فان معلوماتية الاشياء ومجهوليتهما مقيستان الى الازهان واذا لم يمكن على قياس الموجودات الخارجية ان يتوصل باي معلوم كان الى اي مجهول يراد بل لا بد ان يكون بينهما مناسبة مخصوصة ولم يمكن ايضا بيان تلك المناسبات على وجه جزئي فتصلي لعدم تنامي المعلومات والمجهولات بل على وجه كلي اجمالي فوجب ان يعتبر عوارض كلية للمعلومات متبذعة عن المناسبات ويمرر عليها احكام متعلقة بايصالها الى المجهولات بحيث تنتهي تلك الاحكام الى طبائع المعلومات التي هي الموصلة الى الامور المجهولة حتى اذا اراد ان يتوصل من معلومات مخصوصة الى مطالب متميزة يرجع في ذلك الى تلك الاحكام الكلية فيعمل كيفية التوصل منها اليها ولما لم يكن للمعلومات في الازهان

عوارض خارجية معتبرة في باب الايصال بل هناك عوارض تعرض لها في التصور
ولوازم المألوه وكنان للعوارض الذهنية من يداختصاص بذلك الايصال
وتلك المناسبة وجب ان يبحث عن احوال هذه العوارض من حيث الايصال
او النفع فيه وهذا الذي قرناه على وجه كلي اجمالي بيان لكون المعقولات
الثانية موضوع المنطق واما بيانه التصفيلى فهو الذى ذكره بقوله (واما التصديق
بموضوعيتها فلان المنطق يبحث عن احوال الذاتى اى يبحث في باب التصورات
والتصديقات عن احوال هذه الامور (من الجهة المذكورة) التى هى
الايصال الى المجهول التصورى او التصديق او النفع في ذلك الايصال (ولا شك
انها معقولات ثانية) فان المفهوم الكلى اذا وجد في الذهن وقبى الى ما تحت من
الجزئيات قبلاً اعتبار دخوله في ماهيتها تعرض له الذاتية و باعتبار خروجه عنها
تعرض له العرضية و باعتبار كونه نفس ماهيتها النوعية و ما تعرض له الذاتية
جنس باعتبار اختلاف افرادة و فصل باعتبار آخر وكذلك ما تعرض له العرضية
اما خاصة او عرض عام باعتبارين مختلفين و اذا ركبت الذاتيات والعرضيات
اما منفردة او مختلطة على وجوه مختلفة عرض لذلك المركب الحدية والسمية ولا شك
ان هذه المعاني اعنى كون المفهوم الكلى جزء للماهيات او خارجا عنها او نفسا لها
الى غير ذلك من انظارها ليست من الموجودات الخارجية بل هى مما تعرض للطبايع
الكلية اذا وجدت في الاذهان وكذا الحال في كون القضية حالية او شرطية و كون
الحجة قياسا او استقراء او تمثيلا فانها باسرها عوارض تعرض لطبايع النسب
الخبرية في الاذهان اما وحدها او مأخوذة مع غيرها (فهى) اى المعقولات الثانية
(موضوع المنطق ويبحث عن المعقولات الثالثة وما بعدها) من المراتب فالقضية مثلا
معقولان يبحث فيه عن انقسامها وتناقضها وانعكاسها وانما جهها اذا ركبت
بعضها مع بعض فالاتقسام والتناقض والانعكاس والاتساج معقولات واقعة
في الدرجة الثالثة من التعقل و اذا حكم على احد الاقسام واحدا المتناقضين مثلا
في المباحث المنطقية بشئ كان ذلك الشئ في الدرجة الرابعة من التعقل وعلى هذا
القياس فان قيل كان مفهوم القضية انما تعرض لطبيعة النسبة الخبرية في الاذهان
دون الاعيان كذلك الانقسام واخواته تعرض لها هناك فمن اين صارت هى معقولات
ثالثة دون ذلك المفهوم قلنا من حيث ان العقل يعتبر اولاً وعروض ذلك المفهوم لطبيعة
النسبة المذكورة ثم يعتبر عروض تلك الاحوال لها وهكذا الحال في سائر المراتب ولو امكن
اعتبار عروض بعضها تلك الطبيعة في المرتبة الثانية كان بهذا الاعتبار معقولاتا ثانيا
ومن ثمة عد الشارح الذاتى والعرضى والنوع من المعقولات الثانية مع انها اقسام
لكلى الذى هو معقولان وعد منها الجنس والفصل والخاصة والعرض العام مع
(ان الاولين)

ان الاولين من اقسام الذاتى والاخيرين من اقسام العرضى وسيرد عليك انه قد عدها
 من المعقولات الثالثة ومن الناس من يسمى ما وراء المرتبة الاولى معقولا ثانيا سواء وقع
 في المرتبة الثانية او ما بعدها من المراتب ويؤيده ما سبق من التصور (يبحث عن نفس
 المعقولات الثانية ايضا) اى كما يبحث عن احوالها على ما ذكرتم يبحث عن انفسها
 ايضا فيجب ان يكون موضوعه ما يتناولها وغيرها لترجع موضوعات جميع مسائله
 اليه وذكر الجزئية على سبيل الاستطراد لان الجزئى الحقيقى لا اتصال له كما لا اتصال
 اليه (كالحد والرسم) فانه اذا حكم على المعلوم التصورى بانه حد او رسم كان معناه
 انه موصل الى المجهول التصورى ايضا لا قريبا اى بلا واسطة ضمنية وهو معنى
 الاتصال القريب سواء كان الى الكنه او لا (ويبحث عن التصورات من حيث انها
 توصل الى التصديق ايضا لا ابدى اى متوقفا على اعتبار ضمنية بعد اخرى وما يقال
 من ان التصديق لا يكتسب من التصور فذلك باعتبار الاتصال القريب والبعيد
 دون الابدع والمقدم والتسالى فى الاتصال كالموضوع والمحمول فانهما لما لم يكونا
 قضيتين بالفعل كان الادراك المتعلق بهما تصورا فى الحقيقة الا ان بعضهم اعتبر
 الظاهر فهد هما تصديقا وجههما مع القضية وعكسها ونقيضها وعلى هذا كان
 الاوليه ان يعتبر ايضا الاتصال الابدع فى التصديقات بالقياس الى التصديق (ولا يخافه
 فى ان اتصال التصورات والتصديقات الى المطالب ايضا لا قريبا او بعيدا او ابعد
 من العوارض الذاتية لها) فان الاتصال الى تصور المجهول عارض للمعلوم التصورى
 المركب من الذاتيات والعرضيات على انهاء شئ عروضا لما هو هو والكلية عارضة
 كذلك لبعض الامور المتصورة واذا تصور الناطق عرض له الذاتية بواسطة ما سواه
 اعنى كونه جزءا لمساهية الانسان والفصلية بواسطة كونه جزءا محتصا بها وقس على
 ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام وكذلك الاتصال الى التصديق المجهول
 عارض للمعلوم التصديق المركب من مقدمات مشتملة على شرائط مخصوصة لذاته سواء
 كان ذلك الاتصال الى يقين او ظن قوى او ضعيف وكونه قضية يلحقه لما هو هو وكذلك
 بعض القضايا يلحقها لذاتها انها عكوس لقضايا اخرى او نقائص لها وقد بواغ
 فى شرح الكشف فى ان هذه الاتصالات المختلفة المراتب اعراض ذاتية للمعلومات
 التصورية والتصديقية عارضة لها لما هي هي اولا مريساويها بتوجيهات اكثرها
 تعسفات كما يظهر من التأمل فيما نقلناه او تركناه فمن اراد الاطلاع عليها فليرجع اليه
 فان قلت لما كان موضوع المنطق متقيدا بالاتصال كان الاتصال من تمة الموضوع فلم
 يكن من الاعراض المطلوبة له فى هذا الفن بل يجب ان يكون المبحوث عنه احوالا
 تعرض للموصل بعد كونه موصلا قلت ما وقع قيده هو الاتصال مطلقا والبحث
 انما هو عن الاتصالات المتخصصة المندرجة تحته او تقول قيد الموضوع هو صحة

الايصال لانفسه وعلى هذا القياس نفاثر هذا القيد في موضوعات العلوم (لأمثلة
 في المنطق محمولها الايصال البعيد او الابد) لم يذكر الايصال القريب لانه وقع محمولا
 في بعض مسائله كتوكك المرف بوجوب تصويره تصور المرف ولحد التام بوصل
 الى كنهه والرسم الى بعض وجوهه وكقولك الشكل الاول ينجم لمطالب الاربعة
 والموجبين الكليتين على هيئة الشكل الاول تتيجان موجبة كلية والاستقراء النقص
 بعيد الظن (لكن لما تعذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة
 في معنى الايصال عبر عنها به على سبيل الاجمال) اى المنطق يبحث فيه عن الاعراض
 الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية وتلك الاعراض لما كانت متكررة تعذر
 تعدادها مفصلة وكانت مشتركة في معنى الايصال مطلقا عبر عنها بالايصال المنقسم
 الى القريب والبعيد والابد فيكون الايصال القريب الواقع محمولا من الاعراض
 المتشاركة في مطلق الايصال ويحتمل ان يرد ان المنطق يبحث عن الايصال القريب
 وعن اعراض مشتركة في الايصالين الاخيرين فان الذاتية والعرضية والجنسية
 والفصلية يلاحظ فيها معنى الايصال البعيد وكذا الحال في القضية الجزئية والشرطية
 ونظائرها والموضوعية والمحمولية وشبههما يعتبر فيها الايصال الابد لكن تلك
 الاعراض متعددة جد او مشتركة في الايصال البعيد والابد فعبّر عنها بهما (لإيقال
 كل ما يبحث عنه المنطق اما تصور او تصديق من الحقيقة المذكورة) ذكر التصور على
 سبيل التسمية لان البحث عبارة عن الجمل كما مر فلا يتصور في التصور ومحمول
 السؤال انه يلزم مما ذكره ان يكون مسائل الفن من جهة موضوعه ولا يكون البحث
 عن عوارض الموضوع بل عن نفسه وتلخيص الجواب ان لنا قضايا وتصديقات
 يدخل فيها الايصال اما لوقوعه فيها محمولا واما لاستعمال محمولاتها على معنى الايصال
 على ما صورناه في معنى الايصال القريب والبعيد والابد ولنا قضايا اخرى يعرض لها
 الايصال كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان مجموعهما مروض للايصال
 القريب الى قولنا العالم حادث وكل واحد منهما مروض للايصال البعيد اليه فالاولى
 هي المسائل والثانية هي الموضوع فلا يلزم ما ذكرتم فان عاد السائل وقال التصديقات
 التي يدخل فيها الايصال قديمرض لها الايصال ايضا كما اذا ركبت المقدمات المنطقية
 للاحتجاج منها في نحو قولك هذا شكل اول وكل ماهو شكل اول يتيج كذا فان الايصال
 الى نتيجة هذا القياس عارض لمقدمته على قياس سائر الاقيسة اجيب بان تلك المقدمات
 اعتبار بن قباعتار دخول الايصال فيها كانت مسائل و باعتبار عروض ايصال آخر لها
 كانت من الموضوع فلا محذور فتوجه (لانا نقول الحقيقة المذكورة داخله في المسائل
 خارجة عن الموضوع) جواب للسؤال المذكور ابتداء وقوله (فان اعتبرت الحقيقة)
 جواب لما اعاد اليه السائل لتفصيل للجواب السابق بدل عليه ان الاعتبار المذكور

يقادر منه الى الفهم ان هناك شيئا واحدا له اعتباران لان هناك شيئين متباينين بالذات
 وما يقال من ان الداخل في المسائل هو الاتصال لاحيثة الاتصال مردود بان هذه
 الاضافة بيانية (فهو) اى تبين تصوراتها بل ما يتعلق به هذا التبيين (ليس من المسائل
 وذلك ظاهر) فان المسألة ما يتعلق به البحث بمعنى الجمل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف
 عن ماهية وتبينها فانه معلوم تصورى لا تصدىقي (وان ارادوا التصديق به الاشياء)
 اى انبأتها لها (فهو ليس من المنطق فى شئ) بل ذلك من وظايف الفلسفة الاولى
 البساحة عن احوال الموجودات مطلقا اذ هناك يبين ان المفهومات التصورية
 قد تعرض لها الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والنوعية والجنسية والفصلية الى
 غير ذلك مما وقع موضوعا فى قسم التصورات وان المفهومات التصديقية يعرض لها
 كونها حالية وشرطية وقبيضة قضية وعكس قضية اخرى الى غير ذلك من العقولات
 الثانية التى وقعت موضوعات فى مسائل قسم التصديقات وليس على المنطق ان يصورها
 التى هى من مبادئها التصورية وان تعرض لاثبات شئ منها كان ذلك على سبيل نقل
 المسألة مع برهانها من علم الى علم آخر لقائمة بل ليس عليه الا ان يبحث عن احوال هذه
 العقولات الثانية من الجهة المذكورة وقد صرح الرئيس بذلك فى رسالة له فى موضوع
 المنطق ثم ان الشارح كان قد كتب فى مسودته بعد قوله فهو ليس من المنطق فى شئ
 هذه العبارة واما البحث عن الذاتى والعرضى والجنس والفصل فهو من العقولات
 الثالثة لان مفهوم الكلى من العقولات الثانية وهو باعتبار الخروج عن الماهية
 وعدم خروجه عنها ذاتى ومرضى وباعتبار انه كمال المشترك او ميرجنس او فصل على
 انك لو نصفت المباحث المنطقية لاجمع بحثا الا وهو من العقولات الثالث وما يبعدها
 فلا يستقيم الذهاب الى اعتبار موضوعه اعم من العقولات الثانية وانه انما يحذفها
 لان اثبات هذه العوارض ليس من مسائله كما عرفت وايضا بين مفهومها وبين ما سبق
 نوع متافرة وهو انه عددها اولامن العقولات الثانية وجعلها ههنا فى المرتبة الثالثة
 (لا يزال المنطق يبحث عن ان الكلى الطبيعى موجود فى الخارج) اشار به الى تقرير
 دليل آخر للتأخرين على ان موضوع المنطق يجب ان يكون اعم من العقولات الثانية
 وذلك لانه كما يبحث عن احوال العقولات الثانية يبحث ايضا عن احوال العقولات
 الاولى فان الوجود الخارجى وكون المسلمية النوعية متميزة ومحصلة وكون الجنس
 ماهية مبهمه وكون الفصل علة للجنس احوال لطابع هذه الاشياء التى هى عقولات
 اولى لا لمفهوماتها التى هى من العقولات الثانية فوجب ان يكون موضوعه ما يتناول
 العقولات الاولى والثانية وهى المعلومات التصورية والتصديقية (بل انما يبحث عنها
 اعم على سبيل المبادئ) اذ لابد ان يكون لهذه المسائل تعلق بهذا الفن اما تعلق السابق
 فهى من المبادئ واما تعلق اللاحق فهى (لتبميم الصناعة بما ليس منها) اول هذا

ولذلك فلاقل من ان يكون لها مدخل في ايضاح مسائل هذا الفن لان التمثيلات لا تكون موضحة لها غاية الايضاح الابدع معرفة هذه المسائل كماستنبه عليه في اثبات وجود الكلبي الطبيعي وقد اجيب بوجه آخر وهو انه لامعنى للبحث عن المعقولات الثانية الا ان يجعل اوصافا عنوانية ويجرى بها الاحكام على ذواتها التي هي للمعقولات الاولى فالبحث في هذه المسائل ايضا عن احوال المعقول الثاني الا انه لماكان الحق انها ليست من مسائل المنطق اكتفى في حله بالوجه الاول (على انهم) اى وفيه نظرمع انهم (انعوا) والمقصود ابطال مذهبهم بعدئذ يفت دليلهم (ضرورة ان المنطق لايبعث عنها اصلا) اى لايبعث عن احوال خصوصيات المرفقات والجمع المستعملة في سائر العلوم فضلا عن احوال خصوصيات جميع المعلومات التي من شانها الاتصال وذلك مما لا شبهة فيه (الامن حيث انه ذاتي) وهو من هذه الحبيطة نوع من مفهوم العلوم التصوري كالانسان بالقياس الى الحيوان فيكون عروض ذلك الانقسام له كعروض الضحك للحيوان وكذا الحال في الاتصال الى الحقيقة المعرفة لان الحد نوع مخصوص من ذلك المفهوم وكذا السالبة الضرورية والمرتبة على هيئة الشكل الاول نوحان مندرجان تحت المعلوم التصديقي والعارض بتوسطهما يكون لاحقا بواسطة امر اخص (وليس لك ان تورد هذا السؤال على المعقولات الثانية) اى ليس لك ان تقول ان اريد بالمعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصيات المعقولات الثانية التي لها مدخل في الاتصال الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذ لايبعث فيه عن احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفهوماتها كان مجتهد عن الاعراض الغربية التي تلحقه لامر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية (فان البحث عن احوالها من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى) قال شارح تقرير هذا الجواب موقوف على مقدمة هي ان من المعقولات الثانية ما لا مدخل له في الاتصال الى المجهولات كالوجوب والامكان والامتناع فان الماهيات اذا حصلت في الازدهان وقيست الى الوجود الحار جى عرضت لها هذه العوارض هناك ولايحاذي بها امر في الخارج فهي معقولات ثانية فاذا حكم عليها بان يقال الواجب كذا والممكن كذا الى غير ذلك من الاحكام لم يكن لتلك الاحكام دخل في الاتصال وان كانت متعددة منها الى المعقولات الاولى ومنها اى من المعقولات الثانية ماله تعلق بالاتصال وهي منقسمة الى قسمين احدهما معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا تسرى احكامها اليها كمرفات الوجوب والامكان والامتناع فانها معقولات ثانية موصلة لكن احكامها لا تعدى منها الى المعقولات الاولى كالانفي وثانيهما معقولات ثانية تنطبق على المعقولات الاولى وتسرى احكامها اليها كالتى يبحث عن احوالها في المنطق فاننا اذا علمنا ان الكلبي منحصر

في خمسة عرفنا ان الحيوان لابد ان يكون احدها واذا حكمنا على الجنس والفصل
 باحكام كل الحيوان والناطق مندرجين في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا ان السالبة
 الدائمة تنكس كنفسها عرفنا ان قولنا لاشي من الانسان بحجر دائما ينكس الى قولنا
 لاشي من الحجر بانسان دائما وعلى هذا القياس سائر مسائل المنطق فانها احكام
 على المقولات الثانية سارية منها الى المقولات الاولى واذا تمهدت هذه المقدمة
 فنقول فنختار من شقي السؤال ان المراد من المقولات الثانية ما صدقت هي عليه من
 الافراد قوله يلزم ان يكون جميع المقولات الثانية موضوع المنطق قلنا سم اذ ليس
 موضوعه جميع المقولات الثانية مطلقا بل لابد من اعتبار الايصال كما صرح به ولا
 جميع المقولات الثانية التي من شأنها الايصال بل جميع المقولات الثانية التي لها مدخل
 في الايصال مأخوذة على وجه كلي بحيث تنطبق على المقولات الاولى وتعدى
 احكامها اليها كما دل عليه لفظ القاتون في تعريف المنطق فان محصل هذا العلم انهم
 اخذوا طابع الاشياء واعتبروا عوارضها العقلية التي لها مدخل في الايصال
 وحكموا على تلك العوارض احكاما كلية تندرج فيها احكام تلك الطابع بحيث يمكن
 لان تنعرف احوال خصوصيات الطابع في باب الايصال اذ ارجعنا الى احوال
 العوارض على ما فصلناه سابقا فانهم ذلك فانه نكتة دقيقة لا ينال نحن ايضا نفيد
 المملوءات التصورية والتصديقية بقيد مخصوصهما بموضوع المنطق لانا نقول لا يبحث
 فيه الا عن احوال المقولات الثانية المنطبقة على المقولات الاولى فان لم يفته تخصيصك
 اليها لا يصدق تفعا وان انتهى فلا حاجة للعدول المحجة لبيضاء الى اعتبار الاعموه
 هذا الاعتراف بخطائية العدول (وهو باب ايساغوجي) يعني مباحث الكليات الخمس
 وانما سميت به لانه اسم حكيم استخرجها ودونها وقبل لان بعضهم كان يعلمها شخصا مسمى
 بايساغوجي كان يحاط به في كل مسئلة منها باسمه ويقول بايساغوجي الحال كذا وكذا (وهو
 باب باري ارميناس) وهو باب القضاء واحكامها وحصر ابواب الصناعة في خمسة لان
 الصناعة امان تفيد التصديق او ما يقوم مقامه من التخيل فان لا يفيد شيئا منها لا يتدبه
 في فننا هذا الاول امان تفيد تصديقا غير جازم وهو الخطابة او يفيد تصديقا جازما وح
 امان يفيد اليقين فهو البرهان او غيره فاما ان يعتبر فيه عموم الاعتراف او التسليم فهو
 'جلد والافهو المغالطة فهذه الصلوات الاربع موقفة للتصديق واما الشعر فانه
 يفيد التخييل الجارى مجرى التصديق من حيث تأثيره في النفس قبضا وبسطا واقداما
 واجمعا الا يرى ان قولك في السبل انمرة مقيمة ينفر الطبيعة عن تناوله مع العلم بانه
 كذب تنفيرا موجبا للاحجام عنه كالوكان هناك تصديق وقولك في الحمر انها ياقوتة
 سائلة رغبها في الاقدام على شربها مع ظهور كذبه ترغيبا كلالا كالوكان هناك
 تصديق بذلك وزبدك بسطا لتفصيل الكلام فنقول ان الايصال الى التصورات يتم

بتركيب المفردات ابتداء تركيباً تقييدياً فلا بد هناك من معرفة احوال المفردات اعني احوالها التي لها دخل في حصول المركب التقيدي الموصل الى التصور لاجمع احوالها على الاطلاق ولا بد ايضاً من معرفة احوال المركبات التقييدية من حيث الايصال فحصل بيان في قسم التصورات واما الايصال الى التصديقات فيحتاج الى تركب المفردات ولا تركيباً خبرياً ثم يتركب تلك التركيبات خبرية تركيباً ثانياً فلا بد ههنا من معرفة احوال المركبات الاولى الخبرية ومن معرفة احوال المفردات من حيث يحصل منها هذه المركبات الخبرية كاحوالها باعتبار كونها موضوعات او محمولات او روابط او غيرها دون احوالها باعتبار كونها ذاتيات او عرضيات او اجناساً او فصولاً وذلك باب باري ارمنياس ولا بد ايضاً من معرفة احوال المركبات الثانية ولها صور ومواد فالبحث عن صورها باب القياس لانه العمدة والاستيراد والتنبيل من تواجده عن موادها ابواب الصناعة لا يقال مواد المركبات الثانية هي المركبات الاولى وقد عرفت في باب القضاء احوالها واحوال مفرداتها التي لها تعلق لحصولها منها فالحاجة الى الصناعات لانا قول احوال المركبات الاولى على قسمين احدهما ما يمرض لها بالقياس الى النتيجة اللازمة منها ككونها مفيدة لا يتيقن او الظن الى غير ذلك وثانيهما ما يمرض لها لا بهذا الاعتبار كالانقسام والتفاضل والانعكاس فالبحث عن هذه الاحوال هو باب القضاء ولم يعتبر فيها كونها مواداً للجمع وانها نتائج والبحث عن الاحوال الاولى هو باب الصناعات التي بينت فيها ان القضايا الواقعة مواد الاقضية اصناف منها ما يوصل الى اليقين ومنها ما يوصل الى الجزم انطى عن اليقين اوالى الخلل اوالى الخطأ وبين فيها ايضاً ان ثبت الاصل ف كيف يحصل ويميز بعضها عن بعض ففائدة البرهان للناظر تحقيق الحق على وجه لا يحوم حوله شك ولا يتطرق اليه تغير اصلاً اما نفسه واما المستعدين لذلك من الخواص وفائدة الخطابة ترغيب العوام القاصرين عن درجة البرهان فيما ينفعهم من امور دينهم ودنياهم وفائدة الجدل لزوم الخصم المخالف للحق دفعه الى التصرف في العادة بامانتهم الى باطل وتخليصه عن تلك المخالفة باقناع وهن في اعتقاده والمراعاة اعتبار عزم الاعتراف او التسليم في الجدل ان يكون كذلك في نفس الامر لان ينوهم فيه ذلك والادخل فيه الشغب الشبيه به وهذه الصناعات الثلاث هي العمدة التي اسير اليها بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجعلهم بائناً هي احسن وفائدة المغاطة تغليب الخصم والاحتراز عن تغلبه اياه ومرتبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تناق ان يغلط وتعالى من ان يغلط والسعر وان كان مفيداً للخواص والعوام فان الناس في باب الاقدام والاجرام اطوع للتخيل منهم للتصديق الا ان مداره على الاكاذب ومنفعة قيل احسن الشعر اكذبه فلا يبق بالصادق المصدق كما يسهده

قوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له (تسعة منها مقصودة بالذات) اى بالنسبة الى الفن لانها اجزاءؤه وان كان بعضها وسيلة الى البعض واما باب الالفاظ فهو خارج عنه فلا يكون مقصودا الابالعرض لاقل الموصل الى التصور ايضا قد يوصل الى الكنه وقد يوصل الى وجهه من الوجوه وللحدود والرسوم مواد يحتاج الى تحصيلها وتميز بعضها عن بعض فهناك باب آخر او بيان لانا نقول قد ادرج الاول في باب التعريفات والثاني في باب المقدمات (لان الموصل الى التصور التصورات) اى الادراكات الساذجة والموصل الى التصديق التصديقات والتصور) اى الادراك الساذج الذى هو قسم للتصديق مقدم عليه طبعاً سواء كان جزءاً او شرطاً (وكان بيان المقدمة الثانية ظاهراً) لان التصور لو كان علّة تامة للتصديق لزم من كل تصور تصديق وانه بط بلاخفاء (الابد تصور المحكوم عليه وبه والحكم) وقد بين لك مما سبق ان ادراك كل واحد من هذه الامور ادراك ساذج فيكون التصور المقابل للتصديق مقدماً عليه (و ينكس بعكس النقيض) انما احتاج الى اعتبار هذا العكس لازماً معنى توقف التصديق على هذه التصورات انه لا يحصل الا بعد حصولها كما اشار اليه بما ذكره من انه لا يتحقق التصديق الابد تصور هذه الامور فانه تفسير للتوقف ومن البين ان محصول هذا المعنى هو انه اذا حصل التصديق حصل تصورات هذه الامور واذا لم يحصل تصور احدها لم يحصل التصديق فلا بد من اعتبار عكس النقيض حتى يظهر معنى التوقف بتمامه (بل على نفسه) هذا اذا كان الحكم جزءاً واما اذا كان نفسه فلا يتصور هناك توقف التصديق لامتناع توقف الشيء على نفسه (ولا يلزم منه ان يكون) كانه قيل لو توقف التصديق على تصور الحكم لزم ان تكون اجزاء التصديق ازبد من الاربعة التى هى التصورات الثلاث ونفس الحكم الذى هو من الافعال الاختيارية لان تصور الحكم جزء خامس جيلتد فاجاب بانه ليس يلزم من ذلك ان يكون تصوره جزءاً منه بل (جاز ان يكون شرطاً له كما صرح به الكاظمي) في شرح المختص (والحق في الجواب انذار به الى ان الجواب الاول ليس بحق لما تقرر من ان الحكم صورة ادراكية لافعل ومن الظاهر المكشوف ان التصديق لا يتوقف على تصور تلك الصورة الادراكية (اعني ثبوت احد الامر ين) اراد به ادراك ثبوت احد الامر ين (للآخر كما) في الجليات (او ثبوته) عند الآخر كما في المتصلات (او منافاته) اياه) كافي المتصلات وهذا كله تفسير لايقاع انسية ويلم منه تفسير الانتراع (واستعماله في الموضوعين بالمعنيين) اى استعمال المص الحكم اولا بمعنى النسبة واعتبر تصوره وثانياً بمعنى الايقاع واعتبر نفسه لا تصوره وثبه بذلك على ان لفظ الحكم مشترك بين المعنيين فان دفع الاشكال بهذا فيه (بل يكفي حصول تصوراتها بوجهها) وكفى لاواكثر القضايا وان كانت يقينية من هذا القبيل فاننا نحكم بان الواجب تعالى

موجود وعالم وقادر الى غير ذلك من الاحكام التي يتقناها مع اننا لم نتصور اطلاقها ولا النسب بينهما الا بوجه ما دون حقيقتها (فان التصور قابل للقوة والضعف) كما في المثال المذكور وبقوله لهما امكن جربان الاكتساب فيه خلافا لما اختاره الامام من انه لا يمكن ان يكتب التصورات بل كلها ضرورية وقد اعتذر له بان التفاوت في التصورات كالتفاوت بين القليل والكثير والتفاوت بين التصديقات اليقينية والظنية بحسب النسبة والضعف مع اتحاد التعلق فله ان يقول ان في ذلك المثال تصورات متعاقبة متعلقة بامور متعددة فليس هناك تصور متعلق بشئ واحد قد بقوى ذلك التصور شيئا فشيئا فانتقل من نقصان الى الكمال وكذا الحال فيما توهم انه مكتسب بحد او رسم وكل واحد من تلك التصورات المتتحدة المجتمعة حاصل بالضرورة لا باكتساب (ولو كان العلم بالوجه) هذا كلام محقق لا غير فيه فان لفظ الشئ مثله مفهوم صادق على الاشياء كلها فهو وجه لها ويمكن لنا ان نتصور هذا المفهوم مع عدم التوجه الى ماصدق هو عليه كما في قولنا مفهوم 'شئ' يساوي مفهوم الممكن العام فلو كان العلم بالوجه (هو العلم بالشئ) من ذلك الوجه لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لنا في هذه الحالة (مع عدم توجه عقولنا اليها) ويمكن لنا ايضا ان نجعل هذا المفهوم آلة للملاحظة او اراده كلها كما في قولنا كل شئ فهو ممكن عام فان العقل ههنا قد توجه الى جميع الاشياء فصارت معلومة لنا بهذا الوجه الان حصولها حينئذ حصول اجمال في غاية الضعف فتصور هذا المفهوم بالاعتبار الاول هو العلم بالوجه ولذلك امكن به ان يحكم عليه دون افراده وباعتبار الثاني هو العلم بالاشياء من هذا الوجه ومن ثم امكن به ان يحكم عليها دونها فان قلت لعل القائل بالاتحاد اراد بالعلم بالوجه العلم به بالاعتبار الثاني قلت فقد صار النزاع لفظيا لا لما تل تحت مع ان اللفظ المتبادر هو الاعتبار الاول (هذه شبهة اوردت على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما) لا يمكن ايرادها على قولهم المحكوم به يجب ان يكون معارفا لان اللازم منه ان كل ماهو مجهول مطلقا يمنع الحكم به ولا محذور فيه لان المجهول المطلق ههنا وقع محكوما عليه لا محكوما به وقس على ذلك حال النسبة (لو صدق كل محكوم عليه معلوما باعتبار ما بالضرورة لانعكس بعكس التبعيض) اطلاق الضرورة بوجه انه اراد بها الضرورة الذاتية المفسرة بالمعنى الاعم اعني مدام الذات فبماز اريكون متساوئا الوصف اعني كونه محكوما عليه لكن لما يصح ذلك اذا كان الوصف لازما وكذا الحال في الضرورة المذكورة في العكس لان مساها وصف اللامعلومية فان قيل نحن لانعني الضرورة لذاتية بل الوصفية فتنا كان هذا هو الوجه الاول مما اشار اليه بقوله وقد يجاب عن الشبهة بوجه اخر هذا وقد دلى ان قولنا كل محكوم عليه يجب ان يكون معلوما بوجه ما قضية ذهنية اي كل ماصدق

عليه في الذهن انه محكوم عليه صدق عليه فيه انه معلوم فان هذا العنوان والمحمول
يتمتع صدقهما في الخارج على شيء محقق او مقدر وانعكاس الوجبة الى الوجبة بعكس
التقيض لو ثبت قائما بثبت في القضايا الخارجية والحقيقة فان القوم اعتبروا الحكماء في
العكسين وغيرهما دون الذهنية فلم يثبت لها ذلك العكس على ان ماسأني في منع انعكاس
الخارجية آت في انعكاس الذهنية كما استنبه عليه (لأن القضية) (اللازمة من الثاني) أي من
الشيء الثاني مخالفة للتالي في الموضوع والمحمول لأن تلك القضية هي قولنا المحكوم عليه
في هذه القضية يصح الحكم عليه والتالي هو قولنا كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه
واللازمة من الشيء الاول هي قولنا بعض المجهول مطلقا لا يتمتع الحكم عليه فإلزام
من الاول منافق للتالي وما نزل من الثاني منافق له فالخاتمة ان صدق التالي على التقدير
الاول يستلزم صدق المتناقضين وعلى التقدير الثاني صدق المتسافين فصدقهم
وكذبه واجب وهو المط (ومحرر الجواب) فيه اشارة الى ان كلام المنص في الجواب
ليس محررا فانه قال مأمناه ان اخذ التالي خارجا كان كاذبا لامتناع وجود موضوعه
في الخارج وح يكون لزومه مقدمه ممنوعا وان اخذ حقيقيا لم يلزم خلف وظاهر هذا
الكلام انه جعل كذب التالي اما دليلا على بطلان الملازمة او سندا لمنعها وكلاهما
غير موجه فانه ان اراد الاول اتجه عليه ان يقال لا يمكن ان كل ماهو موجود في الخارج
فهو معلوم بوجه ما بل المعلوم هو الوجه سلمناه لكن كذب التالي لا يدل على كذب
الملازمة لجواز التلازم بين الكاذبين وان اراد الثاني ورد عليه ان السند يجب ان يكون
ملزوما لمنع وكذب التالي لا يستلزم كذب الملازمة فلا يصلح ان يكون سندا لمنعها
فالشراح حرره بان وجه اول الملازمة بطريق عكس التقيض وحول ههنا السند
المذكور الى منع الانعكاس فاستقام الكلام واتضح المرام (وهذا بعينه هو المذكور
في بيان عدم انعكاس الوجبة الخارجية الى الوجبة) فانه ذكر هناك انها لا تنعكس الى
الوجبة لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ماله الامكان الخاص
له الامكان العام ولا يصدق بعض ما ليس له الامكان العام ليس له الامكان الخاص وهذا
البيان عام بآول الحقيقيات والذهنيات ايضا (فكلام على السند الذي) هو اخص
من المنع فلا يكون منه مفيدا اصلا ولا ابطاله ايضا على ان ذلك الفرق لا يضربنا
اذ نحن نقول كل ماهو موجود في الخارج فانما نحكم عليه بأنه ممكن عام او شيء او موجود
فيكون معلوما بوجه ما كما تحققت (وان اخذت) القضية التي هي التالي (حقيقة
فالنظرية مسلمة) اي لا تنازع فيها ولا تمنع ما ذكر في بيانها من الانعكاس مع امكانه
بل تقتصر على منع كذب التالي (ونختار انه) أي المحكوم (عليه معلوم باعتبار ما)
ولا محذور (فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم على تقدير ان يكون
مجهولا) مطلقا فلا منافاة بين التالي والقضية اللازمة منه لا يقال اذا كان ذلك الامتناع

على تقدير وصف المجهولية كانت القضية وصفية لضرورة ذاتية كما قررتموه
لأننا نقول قد ثبتنا ذلك على أن الضرورية الذاتية بالمعنى العام قد تكون ضرورة وصفية
فإن قلت التقدير في قضية الحقيقة راجع إلى وجود الموضوع لا إلى انصافه بالضرورة
كما ذكرتم قلت بل هو راجع إليه لأن التقدير في الوجود يستلزم التقدير في الانصاف
فيكون معنى القضية المذكورة أعني التالي كل ما لو انصف بصفة المجهولية على تقدير
وجوده فإنه يتمتع بالحكم عليه (هذا ان اخذ) أي هذا الذي حرره من كلام
المص جواب عن الشبهة ان اخذ (التالي موجبة) معدولة الطرفين اذ يمكن ح منع
الملازمة بتنع الانكسار (لم يكن منع الملازمة لتبين الانكسار) اما إلى السالبة فيها
لانفق واما إلى الموجبة السالبة الطرفين فيمضي في التحقيق في الشرح (وتعين في الجواب)
(منع كذب التالي وتختلف) فتترك قضية اخذ التالي خارجا أو حقيقيا وتختار
الثاني من شق السؤال ونمنع الخلف بان صحة الحكم باعتبار كونه معلوما بوجه ما
وامتناعه على تقدير انصافه بالمجهولية كما مر أعفا وقد اورد على جواب المص (ان
المحكوم عليه في التالي ان كان معلوما باعتبار جاز اخذه خارجا) لان امتناعه انما كان
بسبب ان الموضوع غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يكون موجودا في الخارج فلا
يصدق عليه الايجاب الخارجي والا أي وان لم يكن معلوما باعتبار (لم يستقيم الحل
على الشق الثاني) من السؤال (وهو خارج عن قانون التوجيه) لان انجب قدمع
الملازمة على تقدير ومنع لزوم الخلف على تقدير اخر فالواجب على الملل ان يستدل
على المقدمة المنوعة ومن البين ان مذكوره في هذا الاراد لا يثبت الملازمة ولا الخلف
فيكون خارجا عن ذلك القانون مع كونه كلاما صادقا في نفسه ورد ايضا بانه
استفسار وهو منصب المسائل دون الملل وابس بشي لانه ترد على قياس ما ذكر
في تقرير الشبهة لا الاستفسار (وقد يجاب عن الشبهة بوجوه اخر احدها
ان المدعى يريد ان ينادي قضية ضرورية ذاتية كما سبق اليه اوها حكم بل قضية
مشتملة على ضرورة وصفية فان ذات المحكوم عليه لا يقتضي المعلومات بل وصفه اعني
كونه محكوما عليه الا يرى انه اذا زال هذا الوصف عنه جاز كونه مجهولا مطلقا
(ولذي يلزمه بحكم الانكسار) وهو قولنا (كل مجهول مطلقا يتمتع بالحكم عليه
مادام مجهولا مطلقا) فهو ايضا قضية ضرورية وصفية وليس صدقه على
الشق الاول مستلزما لصدق المتناقضين لان اللازم من صدقه على هذا التقدير
مطلقة عامة وهي لاتناقض المشروطة عامة كانت او خاصة ولا على الشق الثاني
مستلزما لصدق المتناقضين هذا ان قررت الشبهة على الوجه الذي سبق واما
اذا قيل المحكوم عليه في التالي اما ان يكون مجهولا مطلقا حال الحكم عليه بذلك
الامتناع او يكون معلوما باعتبار وجب ان يجاب باختبار الشق الثاني لان اللازم

على الشق الاول هو قولنا بعض المجهول مطلقا لا يمنع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقا وهذه الحيتية تناقض تلك المشروطة (وثانيها ان المجهول مطلقا) يعنى ان المجهول المطلق عبارة عن ذات موصوفة بالمجهولية (فله اعتباران احدهما ذاته من هذه الحيتية) اى من حيث انصافها بصفة المجهولية (والثاني) ذاته (لامر هذه الحيتية والحكم) بامتناع (الحكم يشتمل على اعتبارين ايضا) احدهما (الحكم) وثانيهما (امتناعه) فالحكم راجع الى ذات المجهول المطلق مأخوذة بالاعتبار الاول وامتناع الحكم راجع اليها مأخوذة بالاعتبار الثانى (فال موضوع فيهما) اى في قولنا كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه وقولنا بعض المجهول مطلقا لا يمنع الحكم عليه (يختلف) بالاعتبار (فلا منافاة) بينهما لا بطريق التناقض ولا بوجه آخر فان قيل هذا الجواب يقتضى ان يكون اتصاف تلك الذات بالمجهولية منشأ الصحة الحكم عليها لا لامتناعه والامر بالعكس قلنا مراده ان صحة الحكم وعدم امتناعه من حيث انه معلوم باعتبار الاتصاف بالمجهولية وان امتناعه لامن حيث انه معلوم بذلك الاعتبار وخلاصته ان منشأ الصحة هو الملوومية بصفة المجهولية ومنشأ الامتناع هو الاتصاف بتلك الصفة الا يرى انه قال اولا بالمجهولية امر معلوم وقال ثانيا فباعتبار الاول يكون معلوما فقد اعتبر معلومية من حيث اتصافه بالمجهولية فهذا الاعتبار جعل حيتية الاتصاف مرجعا لصحة الحكم واذا قطع النظر عن هذه المعلومة كان مجهولا مطلقا كما صرح به في قوله (والوصوف بالمجهولية لا يكون معلوما بالذات الاعتبار) وهذه المجهولية مرجع لامتناع الحكم ففى قوله هو المأخوذ بالاعتبار الاول انه المأخوذ من حيث انه معلوم بالاعتبار الاول ولما كان الاعتبار الثانى نفيا للاول كان اثباته في مقابلة الملوومية بالاعتبار الاول نفيا لتلك الملوومية ففى (قوله هو المأخوذ بالاعتبار الثانى) انه المأخوذ لا باعتبار تلك الملوومية اعنى مع قطع النظر عنها وهو نفس الاتصاف بالمجهولية واذا تحققت ما تلونا عليك ظهرك ان حل الشبهة في هذا الجواب انما هو على شق الملوومية بوجه مخصوص من معنى لا على شق المجهولية كما يترأى من ظاهره (فلئن قلت اى جهة تفرض الحكم) اى ما ذكرتم من ان المجهول المطلق فيه جهتان متغايرتان احدهما للحكم وصحته والاخرى لامتناعه بطوعا (لان الحكم ليس الا بامتناع الحكم) فكل ما يكون جهة الحكم فهى جهة لامتناعه فيكون من جهة واحدة محكوما عليه وغير محكوم عليه وهذا تناقض اجاب بان الجهة مختلفة لان المجهول المطلق محكوم عليه من حيتية (هى معلومية باعتبار صفة المجهولية) بامتناع الحكم (لامن تلك الحيتية بل من حيتية اخرى هى اتصافه بالمجهولية فلا تناقض ولا تنافي كايها فان قيل اى جهة تفرض لامتناع الحكم عليه فبتلك الجهة يحكم على المجهول

مطلقا بامتناعه اذ تلك الجهة يمتنع الحكم عليه بامتناع الحكم قلنا اتصافه بامتناع الحكم
من جهة اعنى الاتصاف بالجهولية ومن هذه الجهة يمتنع ان يحكم عليه بل الحكم عليه
من جهة اخرى هي المعلومية بذلك الاتصاف فانما يحكم عليه باعتبار معلوميته لنا
بامتناع الحكم عليه لا بهذا الاعتبار بل باعتبار آخر فلا اشكال اصلا (واثبتنا
ان المحكوم عليه في التالى هو الحكم) يريد انا انما ادعينا ان الحكم على الشيء يتوقف
على تصوره بوجه ما واللازم منه ان يكون الحكم على ما لم يتصور اصلا بمتنعه
فالمحكوم عليه في هذا التالى اللازم لما ادعينا هو الحكم (والمجهول مطلقا ما تدعيه
المحكوم عليه) وقد حكم على الحكم المقيد للمتين بالمجهول المطلق (بنفس الامتناع)
لا بامتناع الحكم عليه حتى يرد الاشكال عليه ايضا ونظيره قولنا (نرى الباري
بمنع واجتماع النقيضين مستحيل) فان الحكم فيهما بنفس الامتناع والاستحالة على
الشريك والاجتماع المتعين بالاضافة الى الباري والنقيضين ويعود الالتزام لان
لازم اللازم لازم فالقضية المستلزمة للحج تكون لازمة لمداكم ايضا واجاب بان هذه
القضية بحسب المسمى عين التالى الذى لزم مدعا بان المحكوم عليه فيها هو الحكم
والمحكوم به هو نفس الامتناع ولا مخالفة بينهما لا بتقديم الحكم على ما يدعيه وتأخير
عنه ومثل لتوضيحه مثالنا اشارة الى انه قد يقال ان التناظر في ذلك المثال وفيما نحن
فيه ايضا معلوم بلا اشتباه الا ان هذين التقاريرين متلازمان فتوهم بينهما الاتهام
ورده بان ذلك اتفاير انما هو بحسب اللفظ دون (الحقيقة يصدق عليه بالاجمال
او السلب) اذ لا يخرج عن التنى والاثبات بالضرورة والاتفاق (لكن السلب غير
صادق هناك) اى في نسبة مفهوم ما يمتنع الحكم عليه الى المجهول المطلق على تقدير
امتناع الحكم على ما لا يتصور اصلا لكونه مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجه ما
فتمين الاجاب فصار المجهول مطلقا محكوما عليه بامتناع الحكم عليه وعاد الاشكال
وما ذكره من التقارير ليس الا بحسب اللفظ مكابرة صريحة (ويمكن تقرير الشبهة على
وجه يندفع عنها جميع الاجوبة) اما اندفاع الجواب الذى حرره الشارح فلان
محصوله منع الانعكاس الذى يبين به الملازمة في تقرير الشبهة على الوجه الذى سبق
وقد بينت ههنا بانتفاء الشرط دون الانعكاس واما اندفاع الثانى فالتحقق التام فتمين
بين الدائمة السالبة التى هي التالى وبين المتعلقة العامة المرجحة سرا كانت لازمة لها
او صادقة في نفس الامر واما الاندفاع الثالث فلان لما كان انشاء الحكم لاشارة بشرطه
كان السلب من جهة الجبهولية لا من حيث الذات فان قلت قد تحقق هذا لسان سابه
باعتبار الاتصاف بالجهولية واثباته باعتبار المعنوية بهذا الاتصاف ذلك اذ كان او ما
بهذا الوجه لم يكن مجهولا مطلقا وكلاهما فيه كما سنذكره واما اندفاع الرابع مع
كونه مندفعاً عما سبق ايضا فلان المحكوم عليه في قولنا لاشئ من المجهول مطلقا

دائماً بمحكوم عليه دائماً هو المجهول المطلق لا المحكم بإلخفاء (ولما انتفاء التالى) فإلّا
بين انتفاؤه أولاً يا نأفهم على المجهول مطلقاً دائماً احكاماً صادقة في نفس الامر اما
بلا تردد ولما معد في صور متعددة بل تفهم عليه باى مفهوم نسبته اليه تارة بالإيجاب
وتارة بالسلب فيكون احدهما صادقا قطعاً على ان مطلق الحكم سواء كان صادقا
او كاذبا كاف لنا في مطلق بنا اذ يصدق ح ان المجهول مطلقاً دائماً بمحكوم عليه في الجملة
وهو اما نقض التالى واخص منه فلو صدق ايضا التالى لاجتمع النقيضان وهو محال
وثانياً (بان المحكوم عليه) في التالى (ان كالمجهول مطلقاً) دائماً كان صدقه مستلزماً
لصدق النقيضين مما كما هرقت وان كان معلوماً باعتبار في الجملة (لم يكن مجهولاً
مطلقاً دائماً والكلام فيه) وايضاً اذا كان معلوماً باعتبار صح الحكم عليه فيكون
صدق التالى حينئذ مستلزماً لصدق المتنافيين كما مر (والجواب الخامس لمادة الشبهة)
جملة حاسماً اى فاطماً لمادة الشبهة لما بناء على انها بهذا التقرير قد بلغت نهايتها
في القوة الا يرى الى اندفاع تلك الاجوبة السابقة عنها كما يكون جواباً لها كما يكون
فاطماً لمادتها بالكلية اذ ليس لها مرتبة اخرى اقوى حتى يرتقى اليها واما بناء على
ان هذا الجواب يدفعها على اى وجه قدرت كما لا يخفى ولما بيان ان المجهول مطلقاً
دائماً معلوم بالذات بمجهول مطلق بحسب الفرض فهو انا اذا قلنا كل مجهول مطلقاً
دائماً فهو كذا فلا شك ان العقل بمفهوم هذا العنوان قد توجه الى افراد هذا
المفهوم وجملة آلة للملاحظة على وجه كلى اجبالى فتكون معلومة بهذا الوجه
قطعاً وتلك الافراد هي ذات المجهول مطلقاً دائماً فوجب ان يكون ذاته معلومة
باعتبار انصافه بصفة المجهولية المذكورة وهذا امر معلوم بالضرورة واذا كان
ذاته معلوماً باعتبار لم يكن مجهولاً مطلقاً دائماً في نفس الامر بل بحسب فرض العقل
حيث توجه اليه بهذا المفهوم والحكم على تلك الذات باعتبار معلوميتها وسلب الحكم
عنها باعتبار فرض انصافها بالمجهولية المطلقة الدائمة فان قلت اذا كان تلك الذات
معلومة للعقل فكيف يحكم عليها بسلب الحكم وامتناعه مع ان المعلوماتية تقتضى صحة
الحكم والبناء قلت هي وان كانت معلومة له لكنه لم يلاحظها باعتبار انصافها بصفة
المعلوماتية بل بصفة تلك المجهولية وتلخيصه ان مفهوم المجهول مطلقاً دائماً مفهوم كلى
فالقول ان بمجمله ملحوظاً بالذات وان بمجمله مرآة للملاحظة الجزئية كافى سائر
المفاهيم الكلية واذا جعله مرآة لها لاحظها من حيث لها متصفة بهذا المفهوم
الذى هو منشأ امتناع الحكم عليها فيحكم عليها بذلك الامتناع فلها معلومية مرتبة
على هذه الملاحظة لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة للعقل من حيث انصافها
بتلك المعلوماتية بل تحتاج في كونها ملحوظة من هذه الهيئة الى ملاحظة ثانية مرتبة
على الملاحظة الاولى فاذا لاحظها العقل بذلك اى باعتبار معلوميتها حكم عليها

بصحة الحكم لامتثاله لا يقال من الشرايط المعتبرة المذكورة في القضايا ان يصدق
العنوان على الذات في نفس الامر لان الاكتفاء لمجرد فرض صدقه يوجب كذب
القضايا الكلية كما هو المشهور واذا كان ذات المجهول مطلقا دائما معلومة باعتبار
مخصوص ولم يصدق عليها ذلك الوصف العنواني الا بحسب الفرض كما ذكر نحوه
لزم ذلك الاكتفاء الموجب للكذب القضية الكلية لانا نقول المعتبر بحسب نفس الامر
هو امكان صدق العنوان وبه يندفع لزوم كذب تلك القضايا ومن المعلوم ان المعلومة
ليست واجبة لذات الموصوف بها فيمكن ان يكون مجهولا مطلقا دائما ومن اعتبر
الفعل في نفس الامر جملة شرطا لاعتبار القضية لا لصدقها الذي يكفي صدق
العنوان بالامكان اما وحده او مع الفعل بحسب الذهن كما سيأتيك في تحقيق المحصورات
فان قلت هذه الكفاية انما هي في غير الوصفيات واما اذا كانت القضية من الفعليات
الوصفية كان ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر متفرقا على ثبوت العنوان له بحسب
نفس الامر اذ لا يكفي هناك امكان صدق العنوان لا وحده ولا مع الفعل بحسب الفرض
وما نحن فيه من هذا القبيل فان امتناع الحكم انما هو بسبب المجهولية المذكورة فاذا
لم ينصف بهما في نفس الامر شيء لاقى الذهن ولا في الخارج لا محققا ولا مقدرا
بناء على صدور الحكم الشامل عنا بان كل ممكن بالامكان العام فهو شيء فكيف
يثبت بالفعل لشيء من الاشياء امتناع الحكم في نفس الامر حتى يصدق القضية الفعلية
قلت القضية الوصفية اذا كان عنوانها امرا مفروضا مستلزما لمحمولها صدقت مع
عدم ثبوت محمولها لموضوعها باغفل في نفس الامر ومن هنا قيل ان المطابقة العامة
ليست اعم مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية على ذلك التقدير شرطية في المعنى
وان كانت حالية في الصورة وبيانه في بحثنا هذا ان نقول اذا كان الحكم على الشيء مشروطا
بتصوره لزم منه انه اذا كان الشيء مجهولا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما فاذا قلنا كل
مجهول مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان هذا الامتناع لاجل تلك المجهولية
فاذا كانت المجهولية مفروضة الثبوت للاشياء كان انصافها بامتناع الحكم على تقدير
ثبوت المجهولية بها كانه قبل اذا اتصفت الاشياء بالمجهولية المطلقة الدائمة امتنع
الحكم عليها وهذا مما لا شبهة في صدقه واذا كان عنوان القضية الوصفية ثابتا
لموضوعها في نفس الامر كان صدقها مستلزما لصدق المطابقة العامة كما في قولنا كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبها بخلاف قولنا كل كاتب دائما فانه متحرك الاصابع دائما
لان الوصف العنواني فيه مفروض الصدق على الذات فيكون في معنى الشرطية
فان قيل من اكتفى في العنوان بالامكان وفرض صدقه كيف يفرق بينهما بان احدهما
حالية صورة وحقيقة والاخر حالية صورة فقط قلنا ان يقول معنى الفرض في الاول
ان العقل فرض كون الذات متصفا بانكته في نفس الامر ومعناه في الثاني انه لو كان

متصفا بالكتابة الدائمة في نفس الامر فافترا (وهذا هو تحقيق ما ذكره المصنف لو تأملت ادنى تأمل لتعقته) فان المصنف على تقدير اخذ التالى حقيقة اختار ان المحكوم عليه فيها معلوم بوجه ما وان امتناع الحكم انما هو على غير كونه مجهولا مطلقا كما هو لاختفاء فان المحكوم عليه في هذه القضية هو ذات المجهول مطلقا فيكون المجهول مطلقا من حيث الذات معلوما باعتبار لكنه مجهول مطلقا بحسب الفرض فصحة الحكم وامتناعه بهذين الاعتبارين وهذا بعينه هو الجواب الذى يقطع دائرة الشبهة بالمرّة اذ لا بد من اعتبار المعلومية الصحيحة للحكم فلا يبقى لامتناع الحكم مستند سوى فرض المجهولية سواء كانت واقعة او مفروضة صرفة فا ذكره من ان جواب المصنف مندفع ايضا انما هو على تقدير اخذ التالى قضية خارجية كما اشترنا اليه فان قبل ههنا جواب اسهل من الكل وهو استدعاء الحكم تصور المحكوم عليه معناه انه يستدعى تصور الحاكم للمحكوم عليه واللازم منه ان كل ما هو مجهول مطلقا للخصص يتمتع منه الحكم عليه فالحكم بالامتناع صادر عنا لا من ذلك الشخص فلا سفسالة قانا هو مدفوع بقيد الاطلاق في المجهولية اذ معناه انه لم يتصوره شخص من الاشخاص بوجه من الوجوه وايضا يلزم من ذلك الاستدعاء قولك كل ما هو مجهول لى يتمتع الحكم عليه منى لا ينال صدور هذا الحكم منى في زمان المعلومية بامتناع الحكم منى عليه في زمان المجهولية فلا تناقض لانا نقول هذا مدفوع ايضا بقيد دوام المجهولية فلا يخلص الا ما حفظناه واذا ترفيت في مباحث المجهول المطلق الى هذه الدرجة من الاستيضاح حق لك ان يقال اطلق المصباح فقد طلع الصباح (ان للانسان قوة فاعلة تنطبع فيها او عندها صور الاشياء من طرق الحواس) فان الامور الخارجية ترسم في الحواس صورها وتؤدى منها الى النفس فتترسم عندها ارتساما ثابتا مع غيبتها من الحواس وتلك الامور الخارجية اما كائنة على الهيئة التى اداها الحس وهو ظاهر او متعاقبة عن تلك الهيئة الى البحر يد كما رأيت شخصائهم جردته عن الشخصات فينطبع حينئذ في القوة العاقلة (او من طريق آخر) كالالهام مثلا (افلاشياء وجود في الخارج ووجود في الذهن) ومعنى كون الانسان مدنيا بالطبع ان طبعه في جبلته يقتضى التمدن اى الاجتماع مع بني نوعه (لانه لا يمكن تميشه في ما كله) و ملبسه ومشر به (الالبسة اركانهم) حتى لو انفرد عنهم تمذرت معيشته وتوسعت (و باعلامهم مافى ضميره من المقاصد والمصالح) حتى يتم التعاون فيها ولما احتاج الى الاعلام (ولم يكن الى ذلك طرق) اخف من ان يكون فعلا من افعاله ولم يكن شيئا من افعاله (اخف من ان يكون صوتا) لمروجه للنفس الضرورى (ولعدم ثباته واستقراره) عند زوال الحاجة عنه فلا يطلع على مافى ضميره من لا يريد اطلاعه عليه ولعدم الازدحام فيه كفاي تصوير المعاني بالتشكيلات على هيئات مختلفة في مواد قابلة (فاده الالهام الالهى

الى استعمال الصوت وتقطيع الحروف) اى تمصيلها قطعاً كأن كل واحد منها
قطعة منه بآلات مدة للتقطيع من العضلات والشفة وغيره (ليدل) اى الانسان
(غيره على ما عده من المدرجات التى تنحصر فى عدد بحسب تركيبات الحروف على
وجوه مختلفة وأصناف شتى) وقوله (ولأن الانتفاع بتلليل لقوله لاجرم ادى) اى هذا
الطريق يختص بالحاضرين (الذين يصل الى اسمائهم تركيب الحروف دون
الموجودين القائمين عنا ودون الذين يوجدون فى الأزمنة الآتية ولا بد من اعلامهم
ايضاً للقائمين المذكورين اعنى انتفاعهم بما ادركتناه وانضمام ما تقتضيه ضمائرهم
اليه (لتكمل المصلحة والحكمة لكان الانسان ممنوا) اى مبتلى (بأن يحفظ الدلائل على
ما فى النفس) من الصور التى لا تحصى (الفاظاً) ويحفظها (نقوشاً) وفى ذلك منفعة
عظيمة (لان تلك النقوش غير منضبطة فكثرت وطولت ويجمع على معنى واحد دلائل
(فقص الى الحروف) التى هى امور ممدودة (ووضع لها اشكال) مخصوصة (وركبت
تلك) الاشكال (تركيب الحروف) ليدل على الانفاض المركبة منها فصارت نقوش
الكتابة ايضاً منضبطة كالالفاظ اذ كل منها مركبة من امور قليلة العدد هى الحروف
ونقوشها فتزب هنالك امور اربعة الاول منها اعنى الكتابة دال وليس بمدلول
والرابع منها اعنى الامور الخارجية مدلول وليس دال وكل واحد من التوسطين
دال باعتبار ومدلول باعتبار آخر (ودلالة الصور الذهنية على الخارجية دلالة
طبيعية) اى ذاتية (لا يختلف فيها لالدال ولا المدلول) فان الصورة لفرسية
لا تدل الا على الفرس والفرس لا يدل عليه من الصور الذهنية الا الصورة الفرسية
(والباقيتان وضيتان) مختلفتان باختلاف الاوضاع فى دلالة العبارة يختلف الدال
فان الموضوع بازاء الصورة الفرسية قد يكون لفظ الفرس وقد يكون غيره (دون
المدلول) لان الكلام فيما اذا كان الامر الخارجى الذى هو المقصود بانفهم واحداً
فلا يرد ان اللفظ الواحد قد يوضع لمعنيين مختلفين فيختلف المدلول ايضاً لان ذلك
غير معقول وحده الامر الخارجى وفى دلالة الكتابة مختلفتان فان نفس كلمة لفظ الفرس
قد يكون على الهيئة المشهورة وقد يكون على غيرها كما يظهر من اشكال الخطوط
المختلفة فيما بين الامم مع اتحاد اللفظ ويجوز ان يوضع كلمة لفظ الفرس للفظ آخر
(ثم ان علاقة العبارة بالصورة الذهنية) وان كانت غير طبيعية كعلاقة الكتابة
بالعبارة لكنها بسبب كثرة الاحتياج اليها والى النفس بها وتوقف افادة المعانى
واستفادتها عليها صارت محكمة متقنة قريبة من الطبيعية (حتى ان تعمل المعانى
فما ينفك عن تمثيل الالفاظ وكان المفكر) فى المعانى (يابى نفسه بالاضمحلال)
ولو اراد تميزها عنها اشكل الامر عليه واذا تقرر هذا فتأمل عمل هذا الفن
متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالافادة والاستفادة التوقفين عليها وبعد تعلمه ان

اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص آخر فلا بد له من الالفاظ فان اراد تحصيله
 لنفسه احتاج بيانه اليها ليسهل الامر عليه فهذا الفن في تعلمه وحصول
 فرضه محتاج الى مباحث الالفاظ خصوصا من اللغة التي دون بها الا انه لما كانت
 مسائلة قانونية اخذوا مباحث الالفاظ على الوجه الكلي (غير مختص بلغة دون
 لغة) واوردوها في مقدمات الشروع فيه لئلا تكون وحشية عن الفن بالكلية
 وايضا لئلا يحتاج الى تغييرها اذا دون بلغة اخرى ولانه قد يكون تعلمه بلغة واستعماله
 لتحصيل تلك المجهولات بلغات آخر والمراد بالعلم في تعريف الدلالة هو الادراك
 تصوريا كان او تصديقا واعادة الكاف في قوله (وكدلالة الاثر على المؤثر) تنبيه
 على ان دلالة ما ليس بلفظ قسمان وضعية كدلالة الخطوط واخواتها عقلية
 كدلالة الاثر على المؤثر والنصب جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة لمعرفة الطرق
 (كدلالة اخ على الوجع) بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة واذا فحقت الهمزة
 دلت على التحسر ومن الدلالة الطبيعية دلالة اح اح بالخاء المعجمة على اذى الصدر
 ودلالة اف على التضرع وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء جدار اشارة الى ان
 الالفاظ اذا كان مشاهدا كان وجوده مطلوبا بحس البصر لا بدلالة اللفظ المقصود بآراء
 صورة الحصر في الامور الاستقرائية هو الضبط عن الانتشار وتسهيل الاستفراء
 وان كان القسم الاخير من سلا لكونه اخص مما اخرجه التزديد بين النفي والاثبات
 وقوله (بحسب مقتضى الطبع) اراد به طبع الالفاظ فانه يقتضي التلفظ بذلك اللفظ عند
 عروض المعنى له كما صرح به قبيل هذا ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه يقتضي
 التلفظ به وان يراد طبع السامع فان طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ
 لاجل العلم بالوضع كابدل عليه قوله بعيد هذا (بل لتأدى الطبع اليه عند التلفظ به)
 الا ان هذا الاخير مشترك بين الطبيعية والعقلية اذ ليس الفهم فيهما مستندا الى العلم
 بالوضع فلا يصلح فارقا لتعويل في الفرق على احد الطبعين الاخيرين ولا يبحث
 لمطابق من الدلالة التي ليست لفظية (ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية) من
 الدلالة اللفظية (غير مضبطة باختلاف الطبائع والافهام) وكانت مع ذلك
 غير شاملة للامعان قليلة اختص (النظر بالدلالة الوضعية) المضبطة الشاملة
 لما يقصد اليه من المعاني (واحتزرت بالقيود الاخير) يعني قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
 (عن الدلالة) اللفظية (الطبيعية) اذ لاوضع هناك اصلا فلا يكون فهم المعنى من
 اللفظ حينئذ لاجل العجابه (وعن) الدلالة اللفظية (العقلية) لتحققها حيث لاوضع
 (لاستواء العالم والجاهل في ذلك الفهم) ان كان هناك وضع (وانما لم يقل بالنسبة الى
 من هو عالم بوضعه) اي بوضع ذلك اللفظ للمعنى الذي فهم منه لتلاخرج عن
 التعريف دلالاته التضمن والالتزام (بل اطلق العلم بالوضع) لتسملها مع دلالة المطابقة

(أحدهما أنه مشتمل على الدور) أي يلزم منه الدور بين شيئين مذكورين فيه وذلك ان لتساقطة ضرورية هي ان العلم بالوضع هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ وقد ذكر في التعريف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فالوضع هذا يلزم توقف كل من فهم المعنى والعلم بالوضع على صاحبه في الوجود ونقرر الجواب (ان فهم المعنى في الحال) أي في حال اطلاق اللفظ (موقوف على العلم السابق بالوضع) ومن المعلوم بالضرورة ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في الزمان السابق فلادور لتغاير الفهمين وحل عبارة الشفاء ان فاعل (ان يكون) ضمير الشأن وقوله (ارتسم في النفس معناه) جملة هي صفة لاسم بمعنى لفظ وقوله (تعرّف) عطف على الشرط الذي هو اذا ارتسم وقوله فكما جواب الشرط وفي هذه العبارة فوائد هي انه لا بد في الدلالة من العلم باللفظ والمعنى معا أولا وان لم يبق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه هو انبثال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وأنه لا بد بعد ذلك من العلم بالوضع وأشار بالفاء في قوله تعرّف الى انه مرتب على العلم بعرفه كما اشار بالفاء في جواب الشرط الى ان الدلالة متوقفة على جميع ما سبق في حيز الشرط واورد كما دون ان واذا فبنيها على ان المعتبر في الدلالة هو الكلية وذلك لان ما ذكره الشيخ اولاً لوطة وبيان لما يتوقف عليه الدلالة واما تفسيرها حقيقة فهو مضمون هذه الشرطية التي وقعت جزأ في الشرطية الاولى ولذلك قال الشارح (فكون اللفظ بحيث اذا اورده الحس على النفس التفت الى معناه هو الدلالة) وذلك الالتفات الى المعنى وهو فهمه حال ورود اللفظ بسبب العلم السابق بالوضع الموقوف على فهم اللفظ والمعنى سابقاً (و) بسبب (كون صورتيهما محفوظتين عند النفس) مرتبة احدهما في النفس والاخرى في آلتها فقد رجع محصول كلامه الى ما مر في جواب الشك وقوله (ونقول ايضا) جواب آخر عنه فان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع وليس العلم بالوضع موقوفاً على فهمه من اللفظ بل على فهمه مطلقاً فظهر ههنا تغاير الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد كما ظهر في الجواب الاول بحسب الزمان فان قلت لماوجب ان تكون صورة المعنى مرتبة في النفس محفوظة لها لم يتصور فهم المعنى من اللفظ لا عند قبليه ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم قلت ارتسام المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها واخرها انها كما في حال ذهول النفس عنه فاذا اطلق اللفظ ارتسم في ذات النفس بعد زوال ارتسامه منها فيكون ارراً كائناً بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم اجتماع الفهمين لشيء واحد لكن بئى ان يقال اذا كان المعنى حاصلًا في ذات النفس مشاهداً لها واطلق اللفظ فلا محالة يكون له حيث تدلّالة مع انه يتنع فهم المعنى

في هذه الحالة وهذا القدر كاف لنا في تعين تعريفها فالصواب ان يقال على مجازها ما في الشفاء الدلالة هي كون اللفظ بحيث متى اطلق التقت النفس الى حشاه للعلم بالوضع فانه شامل لكل الا يرى انه اذا اطلق اللفظ مرارا متعاقبة فان النفس في كل مرة تنقل من اللفظ الى التغت المعنى الشك (الثاني ان الفهم صفة) قائمة (بالسامع والدلالة صفة اللفظ) ولا شبهة في ان هاتين الصفتين متباينتان (فلا يجوز تعريف احداهما بالآخرى) ومحصل ما ذكره من التصديق ان الوضع اضافة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى فاذا نسبت هذه الاضافة الى اللفظ كانت مبدأ صفة له اعني كونه موضوعا واذا نسبت الى المعنى كانت مبدأ صفة اخرى له اعني كونه موضوعا وكذا الحال في الدلالة التي هي (اضافة ثانية بينهما طارئة لهما معا بعد عروض الاضافة الاولى) فانها اذا نسبت الى اللفظ صارت مبدأ صفة له اعني كونه دالا واذا نسبت الى المعنى صارت مبدأ صفة اخرى له اعني كونه مدلولاً ولا يحتلج في وهمك من ظاهر عبارته ان الدلالة اضافة واحدة قائمة بهما بوصف بهما اللفظ تارة ويوصف بهما المعنى تارة اخرى فانه باطل قطعاً الا يرى الى قوله (وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة) اعني لكل واحد من معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى من هو عالم بالوضع ومعنى كون المعنى متفهما عند اطلاقه لازم لهذه الاضافة التي هي الدلالة فقد جعل كلا منهما لازماً للدلالة لا عينهما وكما يجوز تعريفها بلازمها مقيسة الى اللفظ يجوز ايضا بلازمها مقيسة الى المعنى ثم ان الفهم المذكور في التعريف مضاف الى المفعول الذي هو المعنى فهو مصدر للفعل المجعول فيكون المراد بالتركيب كون الشيء مفهوماً من اللفظ فقد عرف صاحب الكشف الدلالة بلازمها منسوبة الى المعنى كما ان ذلك المستصعب للاشكل الثاني عرفها بلازمها الاخر فكما يصح الثاني يصح الاول ايضا ونقول لا يخفى على ذي مسكة ان الوضع حالة قائمة بالوضع متعلقة باللفظ والمعنى ف باعتبار تعلقه باللفظ صار منشأ حالة قائمة به متعلقة بالمعنى هي كونه موضوعاً وباعتبار تعلقه بالمعنى صار منشأ حالة اخرى قائمة به متعلقة باللفظ هي كونه موضوعاً واما ان هناك وضعاً هو اضافة بينهما قائمة بهما معاً مترتبة على فعل الواضع فليس بديها ولا مبرها عليه ثم ان كون اللفظ موضوعاً بسبب لكونه دالا على معنى انه بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه كما ان كون المعنى موضوعاً بسبب لكونه مدلولاً اي كونه بحيث يفهم من اللفظ فلكل من اللفظ والمعنى حيثئذ حالة اخرى قائمة به متعلقة بصاحبه واما ان هناك اضافة ثانية قائمة بمجموعهما مع كونها مبدأ لصفتين لازمتين لها ومهمة بالدلالة كما ذكرتموه فما لا يقود اليه ضرورة ولا دلالة عليه بل الظاهر ان الحالة الثانية لللفظ بواسطة كونه موضوعاً مهمة بالدلالة فهي حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن لاجل حالة قائمة بهما معا

كانت اسب مثلاً واما تعريفها بالفهم مضافاً الى الفاعل او المفعول اعني الى السامع او المعنى او بانتقال الذهن من اللفظ الى المعنى فمن المسامحات التي لا يلبس بها المقصود اذ الاشتباه في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان ذلك الفهم والانتقال من اللفظ اسما هو بسبب حالة فيه فكانه قيل هي حالة اللفظ بسببها يفهم المعنى منه او يقتل منه اليه فكانهم نبهوا بان سماع على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم او الانتقال فكانها هو (ثم الدلالة الوضعية) اي من الدلالة اللفظية لما مر من اختصاص النظر بها واما قول المصنف الدلالة الوضعية للفظ فاحترز بالقيد الاول عن الدلالة الطبيعية التي هي للالفاظ فقط وعن الدلالة الحققة التي هي نعم اللفظ وغيره وبالقيد الثاني عن الوضعية التي لغبر الالفاظ كالدوال الاربع لكن يجب ان يقيد الكل بقولنا من حيث هي او تلك المعاني المذكورة كذلك اي على الوجه الذي ذكرت به فيقال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزئه من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه لازم (لثلاثة تنقض حدود الدلالات بعضها ببعض) اي لثلاثة تنقض حدود الدلالات بعضها ببعض الدلالات لا بحدود بعضها وانما لم يتعرض لانتقاص كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع على مثال ويمكن تصوره فيما اذا كان اللفظ موضوعاً لكل واحد من اللازم والمزوم ولجموعهما معاً فتكون دلالاته من وجوه ثلاثة فاذا اريد به الالتزام من حيث انه لازم كانت دلالاته عليه التزامية ويصدق عليها انها دلالة على جزء الى الموضوع له لكنها ليست من حيث هو جزؤه واذا اريد به الجزء اللازم من حيث انه جزء كانت دلالاته عليه تضمنية ويصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم لكنها ليست من حيث انه لازم وفيه نظر لانهم قالوا اذا اطلق لفظ الامكان و اريد به الامكان انخاص تكون دلالاته على الامكان العام الذي هو جزؤه بالتضمن لا بالمطابقة واذا اطلق لفظ الشمس و اريد به الجرم كانت دلالاته على النور الذي هو لازمه دلالة التزامية لا بمطابقة فتحكموا بان اللفظ المشترك اذا اريد به الكل او المزوم لم يدل على الجزء او اللازم بالمطابقة بل يدل على الجزء بالتضمن فقط وعلى اللازم بالالتزام فقط وهو ممنوع لان الجزء كما تحقق في شأنه سبب الدلالة التضمنية اعني كونه جزءاً للموضوع للفظه فقد تحقق ايضا سبب الدلالة المطابقة اعني كونه موضوعاً فكما وجب ان يدل عليه بالتضمن وجب ان يدل عليه بالمطابقة ايضا وكذا الحال في اللازم ولا مدخل لنفي المطابقة في المقصود الذي هو بيان الانتقاص كما سياتي ولا محذور في نبوتها سوى انه يلزم ان يدل اللفظ على الجزء او اللازم في حالة واحدة دلالتين من جهتين مختلفتين (ولامتساع)

(في ذلك) لما سبق من ان حقيقة الدلالة التفات النفس الى المعنى عند اطلاق اللفظ او تحيزه كما علم من كلام السج ولما عني بهذا الالتفات سوى الانتقال من اللفظ اليه

وإذا علم أن اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني مرتبة في العتق فإذا اطلق هذا اللفظ انتقل الذهن منه إلى جميع تلك المعاني ولا يحفظ كل واحد منها فإذا كان مشتركا بين الكل والجزء واطلق انتقل الذهن منه إلى الجزء لكونه موضوعا له وإلى الكل أيضا لذلك لكن انتقاله إلى الكل متضمن لانتقاله إلى الجزء إجمالا فله إلى الجزء انتقالا تفصيل قصدي بسبب كونه موضوعا له وإجمالي متضمن بسبب كونه جزءا للموضوع له فله عليه دلالتان وكذا في اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم ينتقل الذهن منه إلى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له وبوسط الموضوع له أيضا (وكذلك في التضمن والالتزام) أي إذا طلق لفظ الامكان على الامكان العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالتضمن أيضا وإذا اطلق لفظ الشمس على النور دل عليه مطابقة والزما أيضا لما حققناه (لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق) المقصود بهذا السؤال دفع الاعتراض عن توجيه الشرح فإن لمطابقة إذا كانت موقوفة على الإرادة فإذا اطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزء بالمطابقة لعدم كونه مرادا بل بالتضمن فقط وإذا اطلق على الجزء دل عليه بالمطابقة دون التضمن لأنه ملزوم لدلالة المطابقة على الكل وهي منتفية لعدم الإرادة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وقس على ذلك اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم فإنه حال إطلاقه على الملزوم يدل على اللازم بالالتزام دون المطابقة وحال إطلاقه على اللازم يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذي انتفى لازمه فقد استقام ما ذكره في هذا المقام وانما قيد المعنى بالمطابق لأن الدلالة على المعنى التضمني والالتزامي لا يتوقف على الإرادة المتعلقة به بل على الإرادة التي تعلقت بالمعنى المطابق لأنه إذا تحققت الدلالة على الموضوع لم تحققت الدلالة على ما يكون جزءا أو لازما له باضرورة سواء كان مرادا أولا ولو كانت دلالة اللفظ لدوائها (لكن لكل لفظ حق من المعنى) يناسب بحسب ذاته فلا يجاوزه إلى معنى آخر خصوصا إذا كان متافيا لذلك المعنى المناسب لكنه باطل كما في المشترك بين المعاني المتنافية وقد أبطل كون دلالة الالفاظ ذاتية بوجود آخر مذكورة في مواضعها وقيد الإرادة بكونها جارية على قانون الوضع لأنه لو اطلق لفظ الجدار واربده به الجدار لم يدل عليه قطعا (البري) هذا دليل أن على أن دلالة المطابقة موقوفة على الإرادة فأجاب عن الأول بأن العالم بالوضع (كالمخيل اللفظ تعقل معناه) أي انتقل من اللفظ إليه (سواء كان مرادا) لمن تلائم به (أولا) فلا تكون الدلالة على المعنى المطابق تابعة للإرادة وعن الثاني بقوله (وأما المشترك) وأشار إلى أن إرادة المتكلم للمعنى من اللفظ شيء (ودلالة اللفظ عليه) بمعنى انتقال ذهن السامع منه إليه لعله بالوضع شيء آخر وينتهي (بأن بعيد) فليس يلزم من توقف الأول على القرينة الدلالة على الإرادة توقف الثاني عليها نعم المعتبر عند أهل العربية هو الدلالة على المعنى المراد وكلامنا في مطلق الدلالة (وتوجيه الكلام في هذا المقام)

بر بد ان بيان الانتقاض وان د قاعه بالتعقيد لا يتوقف على ان الدلالة على الجزء بالتضمن
 فقط او بالمطابقة فقط وعلى اللازم بالانترام وحده او بالمطابقة وحدها بل يتم على تقدير
 اجتماع الدالتين على كل واحد منهما وهذا هو الذي اشرنا اليه بانه ميتيك (لا تغال
 المشتركان) يعنى ان توجيهك في هذا المقام مبنى على ما ذهبت اليه من اجتماع دالتين
 على كل واحد من الجزء واللازم وهذا المذهب باطل (لان اللفظ ذائل على معنى
 باقوى الدالتين) التى هى المطابقة (لم يدل عليه باضعفهما) التى هى التضمن والانترام
 ويحتمل ان يقال هذه مارةضة في نقض ما تقدم من المدعى كانه قيل ما ذكرتم في
 وجوب تعقيد حد المطابقة وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما يفي به لان ذلك
 المشترك لا يدل على الجزء بالتضمن ولا على اللازم بالانترام فلا يتصور نقض هذا
 المطابقة بهما فلا حاجة الى التنييد بالجنبيه والجواب على التقديرين اننا لنسلم ان
 الدلالة الضعيفة لا تصح مع القوية اذا كانتا من جهتين مختلفتين فان قلت نحن نعلم
 بالضرورة ان المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق بان الـ لم يوضع لهما بل لغيرهم
 الجزء الا مارة واحدة فلا يكون هناك الادالة واحدة واستنادها الى ما هو اقوى
 اعنى كونه موضوعا له اولى قلت قد سبق هنا ان الدلالة هى الالتفات والا تنقال
 وان هناك انتقالين الى الجزء ومن ذكر في تعريفها لفهم وجب ان يرد به ذلك
 الانتقال لانهم الحق في تلاميهم فهم المفهوم (لا تنقضه) بالتضمن اى مطلقا
 اذ لا يتصور الانتقال من الكل الى الجزء بل (الامر بالعكس) لا يقال اذا اطلق اللفظ
 انقل ذهنه الى الكل اجمالا ثم ينتقل منه الى الجزء تفصيلا واحضارا لانما قول
 الدلالة التضمنية هى ملاحظة الجزء في ضمن الكل قصد اوهى مقدمة على ملاحظة
 الكل لاملا حظة الجزء على الانفراد وقصدا والا لم يكن التضمن لازما للطسابقة
 اذا كان المعنى الموضوع له مركبا وهو باطل اتفقا وما ذكر من التفصيل والاحضار
 فهو شرط للمعنى يكون المدلول التضمنى مرادفا فلا يستعمل اللفظ فيه وحده وينفص
 بالانترام ايضا اذا كان فهم المدلول الانترامى متقدما على فهم المسمى كما لما كانت
 باقيا س الى عدماتها (انما فهم من اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض)
 عقيب فهم المسمى (فالتك اذا قلت رأيت اسدا في الجماد فانا نفهم من لفظ الاسد
 الرجل النجاش بعد فهمنا منه مسماه الذي هو الحيوان المفترس واذا قلت رأيت
 اسدا لم نفهم منه الاسماء فدلالته على الرجل النجاش ليست مطابقة
 ولا تضمنتا لآخرها من فهم المسمى فهى التزامية وليس ههنا لزوم ذهنى فقد وجد
 الانترام بدونه فلا يكون شرطه وكذا دلالة المعينات على معانيها المقصودة
 منها ليست مطابقة ولا تضمنتا اذ ليست الفاظها موضوعة لتلك المعاني ولا لما دخلت
 هى فيه بل هى التزامية ولا لزوم ذهنى لان فهم تلك المعاني منها انما يكون بعد كلفة ومزيد

تأمل والاصطلاح اى من اهل هذا الفن (على المعنى الاول الذى) اعتبر فيه الكلية
 كما دلت عليه العبارة المتقولة من الشفاء على ما مر واما المعنى الثانى اكتفى فيه بالجزئية
 فهو مصطلح اهل العربية واصول الفقه وعبارة صاحب الكشف حيث قال عند
 اطلاقه توهم باعتبار المعنى الثانى الا انه لما اشترط في الالتزام لزوم ذهني علم ان مراده
 المعنى الاول وحيث تقول اذا فهمنا من اللفظ شيئاً في وقت دون وقت فلا شك ان ذلك
 الفهم بسبب قرينة حالية او مقالية فلا يكون ذلك اللفظ دالاً عليه اذ ليس بحيث
 متى اطلق فهم (بل الدال هو المجموع) والمعاني المقصودة من المعينات ان لم يلزم
 انتقال الذهن اليها بعد (كالمصورات سميات الغائبات) فلا نسلم دلالتها عليها
 وان لزم (فلا تنقض) بها (هذا جواب عن سؤال عسى ان يورد على حصر الدلالة
 الوضعية) هو اما ما رضى لى ما ذكرتم وان دل على الانحصار لكن عندنا ما يشبهه
 وهو ان دلالة المركب وضعية خارجة عن التلك واما تنقض اجمال اى دليلكم على
 الحصر ليس صحيحاً بجمع مقدماته والالكان كل دلالة وضعية داخلية في تلك الاقسام
 وليس الامر كذلك وعلى التدبرين مداره على المقدمتين الاولى ان دلالة المركب
 وضعية والثانية انها ليست داخلية في الدلالات التلك فدفعه بمنع الاولى لا يتم الا اذا
 غير تفسير الدلالة الوضعية كما ذكره بقوله نعم وتفصيله انها ان فسرت بدلالة اللفظ
 على ما وضع له سقط السؤال الا انه يلزم ان يكون التضمن والالتزام خارجين عنهما
 وهو باطل باتفاق القوم وان فسرت بما لا وضع مدخل فيها بشملها واتجه السؤال
 وان فسرت بما لوضع اللفظ الدال مدخل فيها بما لا وضع لها وان دفع السؤال بالكلية
 اذ ليس المركب موضوعاً في نفسه بل اجزاءه فلا تكون دلالة وضعية على هذا لتفسير
 لكنه غير معتبر عندهم وكلمة ما في قوله (اى فيما دل على المعنى بالمطابقة) اما مصدرية
 او موصولة بتدبر مضاف اى في دلالة مادل (اما اولاً فلا نه لا يدفع المنع) بل يدفع
 السند الاخص فلا يجدى نفعا وقوله (وانشاء الوضع ممنوع) رد بما استدله على
 خروج دلالة المركب عن التلك فان الوضع المعتبر فيها احد الامرين اما وضع
 العين او وضع الاجزاء والثاني محقق في المركبات (والفصيل هناك) قسم مدلول
 المركب من مفردين الى اقسام ثلثة الاول مايكون مدلول مفرديه معاً والثاني مايكون
 مدلول احد المفردين والثالث مايكون شيئاً منهما وقسم القسم الاول اعني مايكون
 مدلول مفرديه الى مدلولي مفرديه والى مدلول واحد لمفرديه وحصر هذا المدلول
 الواحد من اقسام خمسة دلالة المركب على اربعة منها تضمن وعلى انقسام التزام
 ولم يذكر مايكون مدلولاً مطابقاً لكل واحد منهما اذ حيث لا يكونان مترادفين فلا
 تركيب بحسب المعنى وحصر مدلولي المفردين في اقسام ستة دلالة المركب في واحد
 منهما مطابقة وفي اثنين تضمن وفي ثلثة التزام واما القسم الثاني اعني مدلول احد

المفردين وهو الذي عبر عنه ثانياً بأحد مدلولي مفرديه فقد حصر في اقسام ثلاثة دلالة المركب في اثنين منها تضمن وفي واحد التزام وعبر عن القسم الثالث اولا بقوله (ما لا يكون هذا ولا ذلك) وثانياً بمدلول لا يكون مدلول مفرد من مفرداته وجمله فيما واحداً وحكم بان الدلالة عليه التزام فقط ومثاله قولنا البسادة متوية فانه يدل على ان النية شرط للوضوء، وليس هذا مدلول المفردين ولا مدلول احدهما بل هو لازم للمجموع من حيث هو وقولنا الطائر الولود فانه يدل على الخفاش الذي هو لازم للمجموع لاشئ من مفرديه هذا مجمل مافصله من الاقسام التي هي خمسة عشر وقد يقال اذا كان هناك مفهوم مان يكون كل واحد منها مدلولاً تضمنياً بجزء من المركب و يكون مجرعهما مدلولاً مطابقياً او تضمنياً او التزامياً لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولاً مطابقياً بجزء، ويكون المجموع التزامياً لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولاً التزامياً بجزء، ويكون الكل التزامياً لاحد الجزئين او يكون احدهما مدلولاً مطابقياً او تضمنياً او التزامياً لاحد الجزئين او يكون احدهما مطابقياً بجزء، والآخر التزامياً لآخر ويكون الكل التزامياً لاحد الجزئين او يكون احدهما تضمنياً بجزء، ويكون المجموع مطابقياً او تضمنياً او التزامياً لاحد الجزئين فهذه اثنا عشرة صورة يصدق على دلالة المركب في كل واحد منها انها دلالة على مدلول المفردين وانها دلالة على مدلول احد المفردين فان اشترط في مدلول مفردى المركب ان لا يكون مدلول احد المفردين واشترط ايضا في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول المفردين فهذه الصور داخله في القسم الثالث الذي هو لاهذا ولاذلك فلا يصح الحكم حينئذ بان دلالة المركب في هذا القسم التزامية فقط لان الدلالة في بعض هذه الصور مطابقة وفي بعضها تضمن وفي بعضها التزام وهو ظاهر وان اشترط في مدلول احد المفردين ان لا يكون مدلولاً لهما ولم يشترط في مدلول المفردين ان لا يكون مدلولاً لاحدهما دخلت الصور المذكورة في مدلول مفرديه وليست من قبيل القسم الثاني اعني ما يكون مفهوماً واحداً هو مدلول لكل واحد من مفرديه بل هو من قبيل القسم الاول وهو ما يكون مدلولاً مفرديه فلا يصح حكمه بانه اذا دل احدهما بالتضمن والآخر بالتزام يكون المركب دالاً بالتزام لجواز ان يكون مجموع المدلولين مدلولاً تضمنياً او مطابقياً لذلك المفرد الدال بالتضمن فتكون دلالة المركب عليه تضمنياً وان اشترط في مدلول المفردين ان لا يكون مدلولاً لاحد المفردين ولم يشترط في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول مفرديه دخلت هذه الصور في مدلول احد المفردين فلا يصح الحكم بانه اذا كانت دلالة احد المفردين بالتزام كانت دلالة المركب كذلك لجواز كونها تضمنية او مطابقة فيما اذا دل احد الجزئين بالتزام من الصور التي ذكرناها وقد يجب بان مدار ما ذكرتموه على ان مدلولى مفردى

المركب قد يكون مدلولاً لـ واحد مفردية لكن الشارح اعتبر في مدلول مفردية انتساب
 أحدهما إلى الآخر على التفصيل ليكون بهذا الاعتبار مدلوليهما من حيث هما واقعان
 جزئيين للركب كما يشهد به امثله ولا شك أنهما بهذا الاعتبار ليقعان مدلولاً لـ واحد
 مفردية إذ لا يمكن أن يعتبر في مدلول انتساب شيء إلى آخر مفصلاً وأما مدلول واحد
 المفردين والمدلول الواحد لهما فلا يمكن أن يعتبر فيهما الانتساب المذكور وإذا بطل
 المدار اندفع الاشكال وقد يعترض أيضاً بأنه إن أراد المدلول المفردين أن يكون كل واحد
 من المدلولين مدلولاً للمفرد ولا يكون مدلولاً للمفرد آخر لم ينحصر القسم الأول معنى مدلول
 مفردية في مدلول المفردين ومدلول واحد للمفردين لجواز أن يكون مدلول المفردين ويكون
 كل واحد مدلولاً لكل مفرد وإن أراد المدلول المفردين ما هو أعم من ذلك بطل القول
 بأن دلالة المركب في القسم الثالث التزامية لجواز أن يكون التزامي كل من المفردين
 تضمناً للآخر فتكون دلالة المركب في تضمنه وبطل أيضاً القول بأن دلالة في القسم
 السادس التزامية لجواز أن يكون التزامي أحد الجزئين تضمناً للآخر فلا يكون
 خارجاً وتكون دلالة المركب عليه تضمناً المراد بقوله (لا يكون مدلول مفرد من مفرداته)
 أي لا يكون مدلوله على سبيل التوزيع ولا على سبيل الاشتراك فيه ولا على سبيل الانفراد
 وإنما أطعنا بإيراد هذه الاحتمالات تفصيلاً للاذهان وتثبيتاً لها عن الزوال والطغيان
 فإن قيل لما كان مدار الجواب عن سؤال عدم انحصار الدلالة الوضعية في الثالث
 على أن الوضع المعبر في تلك التلخيص أعم من أن يكون وضع معين أو وضع الاجزاء
 والسؤال متحقق في المركب قرر السؤال على وجه آخر يدفع عنه ذلك الجواب واستدل
 على أن الهيئة التركيبية (ليست موضوعاً لمعنى فأنها لو كانت) كذلك لما كان تركيب
 المفردات بمجرد إرادة من يركبها (بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه)
 بخصوصه كالمفردات لأن فهم المعنى من اللفظ إنما يكون بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع
 (وليس كذلك) فأن التركيب تركيبات مختلفة ولا نعرف أن الواضع وضعها أولاً بل ربما
 نجزم بأنه لم يوضع هذا التركيب المخصوص وقوله (غاية ما في الباب) جواب عما
 قيل من أنها لو كانت موضوعاً لما كانت التركيبية بمجرد إرادة المركب
 إنما نسلم هذه الملازمة وإنما تصح إذا كانت الهيئة التركيبية موضوعاً بالنسبة وليس
 كذلك بل هي موضوعة بالنوع الأخرى أن هيئات تركيب المفردات تختلف باختلاف
 اللغات فإن تقديم المضاف إليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلو لا اعتبار
 الواضع قواعد في تأليف المفردات في كل لغة لجاز تأليفها في جميع اللغات على أي وجه
 براد وإذا كان وضع الهيئات نوعياً كان لإرادة التكلم مدخل في خصوصيات التركيب
 أي أنه إن يطبق تأليف هذه المفردات على قاعدة وإن يطبقها على قاعدة أخرى لكن
 لم يكن ذلك التأليف مفوضاً إليه بالكلية إذ لا بد له فيه من رعاية القواعد اللغوية

والوضع النوعي جاز ايضا في المفردات المشتقة كصيغ الافعال والاسماء المتصلة بها
 كالصفر والنسب اذ لا يجب لكل فرد منها ان يكون مسموعا بعينه بل يكفيها
 اندراجها في القوانين لأخذها من اللغة ومن ههنا نحقق ان الوضع النوعي معتبر
 في الالفاظ قطعا وهناك نظر (لان احدا لم يزل لازم) هذا تقرير ثالث للشبهة
 بحيث يندفع عنها تقريرها في الثاني والاول واراد بقوله (وان اريد به الوضع
 النوعي) انه اريد به ما هو اعم من الشخص وبندرج فيه النوعي (يلزم الامر الثاني)
 وهو انحصار الدلالة الوضعية في المطابقة لان المدلول التضني والالتزامي معنى مجازي
 للفظ (واللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعاً نوعياً على ما نسمعه من ائمة اصول)
 الفقه حيث قالوا لا بد في المجاز من اعتبار الواضع العلاقة الصحيحة بحسب نوعها
 ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له ولذلك قال بعضهم الحقيقة هو اللفظ
 المستعمل في وضع اول واحترز به عن المجاز فانه مستعمل في وضع ثان يلاحظ فيه
 وضع سابق عليه حال الاستعمال وههنا بحثان الاول ان الوضع مشترك بين
 المعنيين احدهما تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع وثانيهما
 تعيين اللفظ بنفسه بمعنى وعلى هذا الوضع في المجاز شخصياً ولا نوعياً اذ لا بد فيه
 من اعتبار القرينة الشخصية او النوعية والمعتبر عند الجمهور هو هذا المعنى
 الثاني البعث الثاني ان اللازم من كون المجاز موضوعاً هو انحصار المدلولات في المدلول
 المطابق بمعنى انه لا يكون للفظ مدلول الا صدق عليه انه مدلول مطابق له لا انحصار
 الدلالات في المطابقة لظاهر من جواز اجتماع دلالتين من جهتين فالمدلول التضني من حيث
 انه جزء، للمعنى الموضوع له اللفظ تكون دلالاته عليه تضمنان من حيث انه موضوع له تكون
 دلالاته مطابقة وكذا الحال في اللازم قوله (وانما يكون جزءاً او كانت لفظاً) وليست
 كذلك والالكانت مسموعة وهو ظاهر البطلان وان سلم كونها جزءاً من المركب
 منع كونها جزءاً معتبراً في التركيب كما سيأتي من ان لمعتبر في تركيب اللفظ هو الجزء
 المتبر الذي له ترتيب في السمع فان قلت من العلوم ان الهيئة التركيبية اللفظية دالة على
 الهيئة التركيبية المعنوية وليست دلالاتها الاوضعية فاذا اصبحت هي مع المفردين كان
 المجموع دالاً بالوضع ايضا فدلالاته الوضعية من اى الدلالات هي قلت قد تمنع دلالة
 هيئة التركيب على شيء بل الدال على الهيئة المعنوية هو الاعراب سواء كان لفظياً
 او تقديرياً او محلياً لكن يشكل في مركب لاعراب فيه اصلاً كقولنا قد ضرب وان سلم
 دلالتها فان لم يكن جزءاً من المركب كانت دلالة المجموع من حيث هو وضعية غير
 لفظية وان كانت جزءاً منه بان كانت مسموعة وجب ان تعد دلالاته وضعية لفظية
 مندرجة في الدلالات الثلاث وما ذكر من انها ليست مترتبة مع سائر الاجزاء في السمع
 بل هي مسموعة معها بلا ترتيب فليس بقادح في كون دلالة المجموع وضعية لفظية

خاتمة ما في الباب ان دلالة هذا الجزء من اللفظ المركب لا يوجب تركيبه كما سيأتي (وهي)
 اى النسب بين الدلالات الثلاث بال لزوم وعدهم (محصرة في ست) حاصله من مقايسة
 كله احده مراتك الى اختيها (احتراز عن التسابع الاعم كالمطارة فانه ربما يوجد
 بدون المتووع الاخص) كالنار مثلاً لكنها حينئذ لا تكون متصفة ببقية النار
 فنقول ما لم يفهم الجزء من اللفظ ولا يمتنع فهم الكل منه فكما ان فهم الجزء مطلقاً
 سابق على فهم الكل مطلقاً كذلك فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن متقدم على
 فهم الكل منه وهو المطابقة وبيانه ان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ
 لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع وانما ناط المعنى في النفس فاذا اطلق فلا شك
 ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا ولا نفى به تذكر الجزء مفصلاً
 مخطراً بايسال بل تذكره مجزئاً في ضمن الكل والعلم بتقدمه على تذكر الكل
 ضروري فتكون المطابقة تابعة للتضمن لا يقال هذا انما يصح في تذكر الكل ولكنه
 لا تذكره بوجه كما عند اطلاق اللفظ لا نقول كلامنا في المعنى المركب الذي وضع
 اللفظ باذاته من حيث خصوصه وفهم ذلك المعنى بعينه و علم وضع اللفظ له وبني
 مرتباً عند النفس فاذا اطلق اللفظ يذكر ذلك المعنى بعينه وحينئذ فلا شك ان تذكره
 مشتمل على تذكر جزئه اجمالاً لا في معنى مركب وضع اللفظ باذاته وجهه من وجوهه
 وتذكر ذلك الوجه عند اطلاقه فلا تذكر شيئاً من اجزاء المركب لان المعنى الموضوع له
 على هذا التقدير هو ذلك الوجه لا المعنى المركب فان كان ذلك الوجه المخصوص
 ايضاً مركباً كان تذكره مسبوقاً بتذكر جزئه فان قلت دلالة التضمن فهم الجزء
 لا مطلقاً بل من حيث هو جزء وفهمه من هذه الحية تابع لفهم الكل ومتأخر عنه
 قلت التضمن فهم ما صدق عليه الجزء من حيث هو لامن حيث انه موصوف بالجزئية
 كما ان المطابقة فهم ما صدق عليه الكل من حيث هو ولو صح ما ذكرتم لكانت
 المطابقة فهم الكل من حيث هو كل فيكون فهمهما من اللفظ معاً لان الكلية والجزئية
 اضافتان لاتعمل احدهما الاخرى (وكذلك في بعض الوازم) اى الامر في التبعية
 بالعكس في جميع الاجزاء وكذلك في بعض الوازم (كما في الاعداد والممكنات) فان فهم
 الملكة متقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها فتكون انطباقاً في
 هذه الصورة تابعة للالتزام (فلان الكبرى ارفيد بالحقيقة لم تكرر الوسط) لان محمول
 الصغرى هو التابع مطلقاً وموضوع الكبرى هو التابع مقيداً بتلك الحية (وان لم
 يقيد بها كانت جزئية) لان التابع الاعم يوجد بدون متووعه الاخص وعلى التقديرين
 لا نتاج فان قيل نحن نقيد الصغرى بالحقيقة ايضاً قلنا ان نقولكم التضمن مثلاً تابع
 من حيث انه تابع ان اردتم به ان التضمن مفهوم التسابع فيطلانه اظهر من ان معنى
 وان اردتم به معنى آخر فلا بد من تقريره او لاحقاً نتكلم عليه ثانياً هذا هو المسطور

في حاشية الكتاب ونحن نقول ان قولكم من حيث كذا تقدير اياه بيان الاطلاق وانه لا قيد
هنا كما في قولنا الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به
التقييد كما في قولنا الانسان من حيث انه يضح و يزول عن الصحة موضوع الطب وقد
يراد التعليل كما في قولنا النار من حيث انها حارة تسخن الماء فقولكم التسامع من حيث انه
تابع لا يوجد بدون المتبوع ايس من قبيل الاول والا لكان معناه ان مفهوم التابع من
حيث هو هو لا يوجد بدون ذات المتبوع وهذا على تقدير صحته لا يصلح كبرى
للسنكس الاول ولا من قبيل الثالث والا لكان معناه ان صفة التبعية علة لعدم وجود ان
التابع مطلقا بدون المتبوع وهو ظاهر الفساد فتبين المعنى الثاني التابع اى ما اخذنا مع
صفة التبعية لا يوجد بدون المتبوع وهذا المعنى لاشأى في محمول الصغرى لان المراد
مفهوم التسامع لاذنه حتى يصح تقييده بمفهومه كما في موضوع الكبرى نعم نجده
ان يقال الحبية بهذا المعنى الذى صورتموه راجعة بالحقيقة الى محمول الكبرى اى لا يوجد
تابع موصوفا بكونه تابعا بدون المتبوع فبعد الوسط الا ان اللازم من هذا الدليل
حيث ان كل واحد من التضمن والالتزام لا يوجد بدون المطابقة موصوفا بالتبعية
والمقصود انهما لا يوجدان بدونها اصلا وما قيل من ان التبعية لازمة لهما من حيث
ذاتهما ان اراد به التأخر في الوجود فقد بان بطلانه وان اراد انهما مقصودان لبعض ضرورة
ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى دلالاته عليه واما دلالاته على جزئه او لازمه
فمقصودة بالتبعية ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود بالذات كما في
قطع المسافة للصح (واما ثالثا فلانه لو صح البيان) هو نقض اجمالى لما هو خلاصة
الدليل وهى ان الاصح موصوف بصفة كذا وكل ما هو موصوف بتلك الصفة
من حيث هو موصوف بها لا يوجد بدون ما هو موصوف بما يضافها واما ان تلك
الصفة هى التابعة او المتبوعية فلا مدخل له في ثبوت المقصود وقوله (فمن حيث)
(هو جزؤه) من قبيل التعليل اى التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى بسبب كونه
جزأه وكذا الالتزام دلالاته على الخارج اللازم بسبب كونه خارجا لازما فلا يتحققان
بدون دلالة اللفظ على المسمى وهو ظ وايقضا هما يستلزمان كون اللفظ موضوعا
لمعنى وذلك يستلزم دلالاته عليه بالمطابقة وهذا اى ما ذكره من حواجز ان لا يكون
للمسمى لازم بين يلزم فهمه من فهم المسمى (انما يفيد عدم العلم بالاسلام) وهو ايس
بطل (لا العلم بعدم الاستلزام) الذى هو المط قد استدل بعضهم على عدم استلزام
المطابقة الالتزام بماه لوان استلزمته لكان لكل شئ لازم لكن اللازم شئ ايضا فيكون له
لازم آخر وهكذا فيلزم من ذلك تصور امور غير متناهية وهو ضعيف جدا لجواز
الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته لا يقال ان لم ينفه سقط المنع وان انتهى
كان الانتهاء مفهوما وهو سى فلا بد من لازم لانا نقول ايس يلزم من ثبوت الانتهاء

تصوره فلا يتم ما ذكرتموه (اذ المعتبر في الالتزام هو المعنى الاخص) وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصوره لما مر من ان شرط الالتزام هو اللزوم الذهني اعني كون الامر انخارجي بحيث يحصل في الذهن متى حصل المعنى فيه لا المعنى الاعم وهو ما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الجزم باللزوم بينهما لا يقال المقصود بهذا السؤال ان اللازم بالمعنى الاخص ليس بمعتبر في الالتزام وذلك لان اللزوم انخارجي معتبر في الاخص فلو اعتبر هو في الالتزام كان اللزوم انخارجي شرطا للالتزام وقد تبين بطلانه والدليل على اعتبار اللزوم انخارجي في الاخص انه لو لم يعتبر معه لم يكن اخص من المعنى الاعم لان اللزوم انخارجي معتبر في الاعم فانه مفسر بما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الجزم باللزوم بينهما كما مر آنفا فاللزوم المعتبر فيه وهو قولنا باللزوم ان اريد به اللزوم الذهني (فان كان بالمعنى الاول) الذي هو الاخص (كان العام عين الخاص) اذ يصير مثله حيث لا يكون تصوره مع تصور ملزومه (كافيا بالجزم بان تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم) فقد اخذ الاخص في مفهوم الاعم وكل ما كان لازما بالمعنى الاعم كان لازما بالمعنى الاخص فان لم يكن تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ان يكون تصوره معا كافيا في الجزم باللزوم كان العام عين اخص بحسب الذات وان تمايزا بحسب المفهوم وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاهما بط (وان كان اللزوم الذهني) المعتبر في الاعم (بالمعنى الثاني الذي هو الاعم لم يميز تعريف الشيء بنفسه) اي اخذه في تعريفه ولما لم يميز ان يكون ذلك اللزوم المعتبر في الاعم لزوما ذهنيا وجب ان يكون خارجيا والجواب عنه اما اولها بالنقص لان صحة ما ذكره تستلزم ان لا يعتبر في الالتزام اللزوم البين اصلا بالمعنى الاخص ولا بالمعنى الاعم وهو بط اتفاقا واما ثانيا فبالحل وهو ان المعتبر في المعنى الثاني مطلق اللزوم اعم من ان يكون ذهنيا او خارجيا كما انه المعتبر في تفسير المعنى الاول وهو قولنا ان يكون اللازم بحيث يلزم من فهم الملزوم فهمه فان المراد باللزوم هو المطلق الا انه لما قيد بقيد صسار المقيد مع قيده هو اللزوم الذهني ولما لم يقيد اللزوم في المعنى الثاني بقيد بقي على اطلاقه شاملا لاقسامه الثلاثة ومن ههنا تبين ان اطلاق اللزوم الذهني على المعنى الاول حقيقة وعلى المعنى الثاني باعتبار ان له نوع اختصاص بالذهن حيث كان تصور طريقه كافيا في الجزم فقوله (فان المعتبر فيه لو كان اللزوم الذهني) فاما بالمعنى الاول او الثاني محمول على عموم المجاز (لا يقال اذا حصل لنا شعور) قد منع ان كون الشيء ليس غيره من لوازمه البيئة بالمعنى الاخص فاراد المعلل اثبات المقدمة المنووعة فاستدل على ان سلب مطلق الغير لازم بين المعنى الاخص لكل مفهوم وان كان سلب الاغيار المخصوصة من قبيل البين بالمعنى الاعم والجواب عنه ان كل مشعوره وان كان موجودا في الذهن مقبولا في نفسه عن غيره

لكن ذلك لا يستلزم ادراكنا لامتناعه عن غيره اعني سلب الغير عنه (والا لزم من كل تصور تصديق وهو بطل) فلا يكون لازما يتنا بالمعنى المعتبر في الالتزام (وانما اهملها المعنى لا يوضحهما بما ذكر في المطابقة) فكما ان المطابقة لا تستلزم الاستلزام لجواز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم من فهمه اول المعنى الضروري باننا نفعل كثيرا من الاشياء مع الذهول عن جميع افعياله كذلك التضمن لا يستلزم لجواز ان لا يكون للمسمى المركب لازم كذلك اول المعنى باننا نفعل كثيرا من المعاني المركبة مع الغفلة عن الامور الخارجية عنه وكما ان المطابقة لا تستلزم التضمن اذ قد يكون المسمى بسيطا كذلك الالتزام لا يستلزم اي التضمن اذ قد يكون المسمى البسيط ملزوما ملسا يلزم من فهمه فهمه فثبت قبل قد تمسك بعضهم بذلك على ان التضمن يستلزم الالتزام فرداه بأنه (مفاد) مع كونه مشتملا على ما هو مستدرك لان الجزئية والكلية ايضا امران خارجان عن المسمى وانما لم يقل حقيقة ومجازا بل قال بطريق الحقيقة وبطريق المجاز لان الحقيقة والمجاز من صفات الالفاظ دون الاستعمال بل الاستعمال في الموضوع طريق يؤدي الى حصول الحقيقة وفي غيره طريق يؤدي الى حصول المجاز ولا يقال للفظ انه مستعمل في معنى الا اذا كان المقصود الاصلى دلالة عليه فاذا قصد باللفظ معناه الموضوع له كان مستعملا فيه دون جزئيه ولازمه مع كونهما مفهوماين عنه وكذا حال الجزء واللازم (وانما قيدوا بالمعلوم لانها لم تهجر في المحاورات) بل مدار حسن الكلام عند البلاء على المعاني المجازية التي هي اكثرها مدلولات التزامية وانما العلوم فانها ذوت لتعاطف فيتمز فيهما عما يحل للفهم (واللازم البين متفهم من اللفظ) فانه كما اطلق فهم المسمى وكلفا فهم المسمى فهم لازم البين بالمعنى الاخص فيكون الالتزام مفهوما عند اطلاق اللفظ وهو معنى دلالة عليه ونما لا يشبه عليك ان التمسار من هجر الدلالة الالتزامية عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي وان جعل هجرها على عدمها بعيد جدا وكيف لا ولقوم بعد اثباتهم الدلالة الوضعية وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة زعموا ان دلالة الالتزام بهجورة وكان ترديد الهجر بين هذين المعنيين نشأ مما تمسك به الفلز في هجرها كما استغف عليه (وانضم اليها) اي الى كونها عقلية (ضعفها) وجعل المجموع على الهجرها (اقصرنا على المنع) وقلنا لان ان كونها عقلية مع ضعفها يقتضي هجرها وقوله (كما في دلالة التضمن) سندلج المقدمة القائلة بان كونها مشاركة العقل يوجب هجرها وان جاز جعله صورة تقتضي للدليل على تقدير ان يراد بكونها عقلية مشاركة العقل فيها اجاب الامام (بنع الملازمة) لا يقل كيف عنهما ومن مذهبه ان سلب الغير من اللوازم المعتبرة في الالتزام وقد ثبت ان هذا غير متناه لانا نقول المعتبرة عنده فيه هو سلب الغير المطلق والذي ثبت لانه سلب الاغيار المعينة كما اشير اليه بقوله لان لوازمه انه ليس كل واحد من افعياله وهو غير متناه

وليس يلزم من اعتبار الاول اعتبار الثاني فان قيل ان المعتبر في الالتزام ان كان جميع اللوازم فقد سقط منع الملازمة وان كان اللوازم البينة فكذا سقط لانها ايضا غير متناهية لوجهين الاول (ان لكل شيء لازما ينافي) اقله سلب الغير المطلق عنه وذلك اللازم شيء فله ايضا لازم بين وهكذا الى ما لانها يمتد (والثاني ان لكل شيء لازما بالضرورة فذلك اللازم اما قريب) اي بلا واسطة او بعيد وح يجب انتهائه الى القريب والا لكان بينه وبين ملزومه وسائط غير متناهية فلكل (شيء لازم قريب ولذلك اللازم ايضا لازم قريب وهم جرا وكل لازم قريب فهو بين) كاسيا في (فلكل مفهوم لو لازم) يمتد غير متناهية فان قال الامام (فاية ما في الباب في هذا) اي في استدلالكم ثانيا (عدم تنامي اللوازم البينة بالمعنى الاعم) فان اللازم القريب بين بهذا المعنى دون المعنى الاخص الذي هو المعتبر في الالتزام قلنا له المعتبر فيه عندك هو المعنى الاعم على ما مر من اعتبارك فيه سلب الغير ولا شك بانه بين بالمعنى الاعم فقط وتقاتل ان يقول انه انما اعتبره بناء على ما توهمه انه بين بالمعنى الاخص ولو حل مذهبه على اعتبار الاعم لكفا في اثبات لا تنامي اللوازم البينة على ما تقدم من اكل شيء يلزمه انه ليس كل واحد من اعضائه التي لا تنامي فالصواب في جوابه ان يقال كل لازم قريب بين عنده بالمعنى الاخص كاسيحي احضاجه عليه (لجواز هودها بتلازم الشئين من الطرفين بواسطة او بغير واسطة) لاشبهته في جواز عود سلسلة اللزوم في اللوازم القريبة التي ذكرها في الدليل الثاني واما اللوازم المترتبة المذكورة في الدليل الاول وهوان (ا) مثلا ملزوم لسلب مطلق الغير عنه وهذا السلب ايضا ملزوم لسلب ذلك المطلق عنه وهكذا فليس يجوز فيها عود السلسلة لان السلب الاول لا يدخل فيه (ا) والسلب الثاني لا يدخل فيه (ا) فهما متغايران والسلب الثالث يدخل فيه (ا) مع السلب الاول فهو متغاير لكل واحد من السلبين السابقين وبالجملة كل سلبه يبر في مرتبة فهو متغاير لكل واحد مما تقدم من ملزوماته فلا يتصور ههنا عود اصلا فالجواب الشامل هو قوله (لكن اللازم البين للآزم البين للشيء لا يجب ان يكون لازما بينا لذلك الشيء) فان اللازم الاول متوسط بينهما وهو ظاهر في البين بالمعنى الاعم فانه اذا كان تصور (ا) مع تصور (ب) كافيا في الجزم بالآزم بينهما وكان تصور (ب) مع تصور (ج) كافيا في الجزم بالآزم بينهما لم يلزم ان يكون تصور (ا) مع تصور (ج) كافيا في الجزم بالآزم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم (ب) لا لزوم (ج) بل نقول ربما كان اللازم الثاني لازما حليا للاول ولا يكون لازما ملزوما كافي السلوب المترتبة المذكورة على ما يظهر باني تأمل واما الذين بالمعنى الاخص فيجب فيه ان يكون اللازم البين للآزم البين للشيء لازما بينا لذلك الشيء اذ لا معنى للآزم ههنا الا ما يلزم تصويره من تصور ملزومه فاذا تصور الشيء تصور لازمه واذا تصور لازمه تصور

لازم لازمه فيكون فهمه ايضا لازما لفهم ذلك الشيء ويمكن ان يقال ان تصور الشيء يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه فلا يلزم من تصور الشيء الاول تصور لازمه الثاني فلا يلزم عدم تنامي الوازم البيئة لشيء واحد والكلام فيه (على ان التمسك لو صح) هذا نقض اجابى لما تمسك به الفراءى فان صحته تستلزم (انقضاء الدلالة الانترامية) اذ لو تحققت لكان هناك (لفظ واحد مدلولات غير متناهية) والثاني ظهر البطلان لان الملازمة مبنية بعين ما ذكره بل نقول لو تم ما تمسك به لزم ان لا يتكسر فهم شيء من الاشياء لان المدلول الانترامى ما يكون فهمه لازما لفهم الشيء فلو كان شكل شيء لوازم غير متناهية بهذه الصفة امتنع فهمه لاستلزامه فهم ما لا يباهى دفعة واحدة ولك ان نورد ذلك النقض على سبيل التفصيل فنقول ان اراد باعتبار اندلثة الانترامية تحققت كان اللازم من دليله انقضاء تلك الدلالة وقد بان بطلانه وان اراد به استعمال اللفظ في المدلول الانترامى فليس يلزم من استعماله في مدلول واحد استعماله في مدلول آخر فضلا عن استعماله في مدلولات غير متناهية فان قيل اراد انه لو جاز استعماله في شيء من مدلولاته لجاز استعماله في كل واحد منها بدلا عن الآخر فيجوز ان يستعمل في كل واحد في كل واحد من المدلولات التي لا تهاهى قلنا اذا جاز ان يكون له مدلولات غير متناهية فلم لا يجوز استعماله في كل واحد منها على سبيل البديل مع انه لا يكون دائما الا مستعملا بالفعل في مدلولات متناهية (فلاختلافه باختلاف الأشخاص) فان المنكلم يفهم من اتى بطلانه مطلقا والحكيم يفهم منه انقسامه الى بط وحق واختلاف اللازم بين بحسب اختلاف الصناعات والعادات والاعتبارات بين (اد ذا صفة) اى البين مطلقا (كافى المتضامين) فان كلا منهما خارج عن مابعية الآخر ويمتنع فهمه بدون فهم الآخر فلا خفاء في انضباط المدلول الانترامى حيث تدبيرة في جميع الأشخاص واما التمسك بتعدد الوازم البيئة المطلقة كالجدار والرضية المستوفى مع انه لا يجوز ارادة الكل من اللفظ فلا يتبين الراد به فجوابه انه لا يتبين في غير سلسلته ولو سلمنا انه لا يتبين بها قلنا اذا لم يتعدد اللازم البين المنطق بل كان واحدا يتبين المدلول هناك وعدم انضباط المدلول (في صورة) اى في صورة الاختلاف بين باختلاف الأشخاص في صورة تعدد البين المطلق (لأنه يجب هجر تعدد الدلالة مع ذلك) لجواز ان تكون معتبرة في غير صورة الاختلاف وتعدد فتواه وعدم انضباطه متعلق بكلا الجوابين السابقين فذلك اخر عنهما وقوله (على ان نوضح) نقض جدي دليل الامام بالمطابقة فان الاختلاف في اقبله لو كان موجبا للغير فمفسدا ليرى دلالة المطابقة معتبرة اصلا لان وضع اللفظ الواحد قد يختلف بتعدد الاشياء من وقوله (وغير المعنى الانترامى) نقض لدليل الاخر بدلائل المتضامين والتمسك اذ

اوجب تعدد المدلول في الجملة هجر الدلالة مطلقا لم يكن لشي من الدلالات اعتبار
 قطعا لان المدلول تتضمن يلزمه التعدد والمطابق قد يتعدد وفي قوله (بل هي في عين
 هذه الدعوى مجوزون) نظر لما مر من ان المفهوم المتبادر من هجر الدلالة ترك
 اصلها واستعمالها لاعدها في نفسها فليس في كلامهم هذا اطلاق الدلالة وارادة
 استعمالها مجازا (وهذا البحث) اي استعمال اللفظ مع القرينة (لا يختص بالمدلول
 الا لزامي بل هو جار في سائر الوازم) التي است بينت باعني الاخص (وفي المعاني
 التضمنية وغيرها) من المعاني المطابقة التي يكون اللفظ مشتركاً بينها اذ لا يجوز استعمال
 اللفظ في شيء من هذه الامور المذكورة الا مع قرينة معينة لما اراد به (نعم انها مجزورة
 في جواب ماهو) وانما لم يذكر الدلالة الاتزامية في جواب ماهو مطلقا وان كان هناك
 قرينة معينة لراد بناء على مزيد احتياطهم فيه كيلا يغوت مقصود السائل فان القرينة
 قد تضمنت عليه مع ان اللفظ في نفسه يقتضي انتقال الذهن الى غير الجواب ان دل عليه
 بالاتزام او الى غير اجزائه ان دل به عليها ولم يذكر الدلالة التضمنية في نفس الجواب
 لما ذكرناه في الاتزام بعينه دون اجزائه لانها باسرها مرادة في ضمن الجواب فلا
 اختلاف في فهم ما اراد باللفظ (فيكون الاتزام مجزورا كلاً وبعضاً) اي في كل
 الحواب وبعضه والتضمن مجزور في كله دون بعضه (والمطابقة معتبرة بهما)
 معا (وسيتكرر عليك هذا) الذي ذكرناه في مباحث الكلمات حيث بين المراد بالمعول
 في جواب ماهو (وهي معان مركبة من مفردات) ما ابتداء كما في القول الشارح والبدال
 عليه من اللفاظ المركبة هو المركب التقيدي واما بواسطة كما في الجملة والادل على
 اجزائها القرينة اعني القضية المعقولة هو المركب الخبري فقوله (وعن الانعاض)
 اي وان يبحث عن اللفاظ (المفردة دلالاته على اجزاء القول الشارح و) اجزاء
 (الجملة) اي اجزائها البعيدة (لا تنقص حد المفرد باللفظ العبر اداة على معنى)
 كانهلالت المسبوقة من المشاهد على وجه لا يفهم منها معنى اصلا (و) بالانقسام
 (الدلالة على معنى) اما بالاطبع او بالمثل كما مر وان لم يتنص بشيء منها حد المركب
 (واورد عليه بعض اهل النظر النقص) باللفظ (المفردة التي بدل حروها على معنى
 كعبد لله علم) فانها داخلة في حد المركب خارجة عن حد المفرد فانتقص كل منهما
 وهال دفعه بان يراد فيهما قيد فيقول المركب ما دل حزره على معنى هو جزء معنى الكل
 والمفرد ما ليس كذلك (قال الشيخ في الشرح) ما ذكره هذا القائل سهو منه فان ذلك
 لربا لا يحتاج اليه لا يتم بل لانه هيم (فان اللفظ لا يدل بنفسه) والا لكان لكل لفظ
 معنى من المعاني المتجاوزة بل دلالاته تابعة (لارادة اللفظ) فاذا اراد بلفظ معين صلا
 الينوع دل عليه وان اراد باليد دل عليه (ولو خلا) عن الارادة (لم يكن دال على
 شيء بل لا يكون اعطى) عند كبرين من اهل النظر فان الحروف والصوت في الاصل به

لا يكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين لفظاً ما لم يشتمل على دلالة ولا شك
 ان جزءه عبد الله علماً بمرده بحال كونه جزءاً معنى فلا يكون دالاً على شيء اصلاً وهذا
 الكلام ضعيف (لمسبق من ان الفرق بين الدلالة على المعنى وقصده) فلذلك (غير)
 المص (التريف الى) ما ذكره (وبالدلالة ما ذكر) اى المراد بالدلالة هو الدلالة
 الوضعية المفسرة بالمسمى (وانما لم يعملوا مثل عبد الله علماً مركباً كما جرت عليه كلمة
 الصحة) يعنى ان المحققين من الصوريين يعملون مثل عبد الله علماً مركباً وبخبرونه
 عن حد الكلمة بذكر اللفظة فيه لان مقصودهم الاصلى بيان احوال الانفاظ وقد
 جرى على مثله علماً احكام المركبات حيث اعراب باعرابين مختلفين كما اذا قصد بكل
 واحد من جزئيه معنى على حدة واما المنطقي فنظره في الالفاظ على سبيل التبيين فان
 اذا كان المعنى واحداً بل لا يدل بجزء من اللفظ على جزء منه عد اللفظ مفرداً واذا كان
 كثيراً بان كل جزء على اجزائه هـ مركباً وفي الشفاء انه لا التفات في هذه المسئلة
 الى التركيب بحسب المسبوع اذا لم يدل جزء منه على جزء من المعنى كبد الشمس اذا اراد به
 القلب دون هيد الشمس فان ذلك وامثاله لا يعد في الانفاظ المركبة بل في المفرد (المراد
 بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة) (وبعدم الدلالة في المفرد انه و
 من سائر الوجوه) وذلك لان التكرار في خبر الاثبات لا يفيد عموماً بل مفرداً من افرادها
 لابعده وفي خبر النفي تفيد فيتنبى جميع افرادها وقوله (وحينئذ يندفع النقص)
 منظور فيه لان التركيب والافراد انما اعتبر بالقياس الى المعنى المقصود من اللفظ حال
 كونه مقصوداً منه ليخرج من المركب مثل عبد الله والحيوان الناطق عالين لا يقياس
 الى معنى من المعاني سواء كان مقصوداً اولاً فالتفصيل المذكور انما ينبع اذا كان مثل
 الحيوان الناطق مستعمل في المعنى البسيط الضمني والالزامى اذ لم يقصد حينئذ بجزءه
 دلالة يوجه من الوجوه على جزء معناه اذ لا جزء له فلا يندفع بان جزءه يدل على جزء معناه
 المطابق الذي ليس مقصوداً وانما يندفع به اذا اورد على قولنا المركب مادل جزؤه
 على جزء معنى من معانيه فان قيل اذا لم يكن الضمن البسيط مقصوداً من الحيوان الناطق
 فلا يوجب النقص كما ذكرت وان كان مقصوداً فله لا يجوز ان يكون مفرداً بالنسبة اليه
 وان كان مركباً اذا قصد به معناه المطابق فلنا فيلزم ان يكون كل مركب مفرداً
 ولو باعتبار آخر فلا تميز الاقسام اصلاً (فقد مورد التسمية بالمطابقة حيث) فلو ادال
 بالمطابقة ان قصد بجزءه الدلالة على جزء معناه فهو المركب والافهوا المفرد (فقد
 عليه النقص بالمركبات المجازية مجعاً ومعاً) اى خرجت هذه المركبات عن تعريف
 المركب فلم يكن جامعا ودخلت في تعريف المفرد فلم يكن مانعا مثلاً ذاقنت دعى بدر
 وارادته نظر المعشوق فانه مركب وحلم يقصد بجزءه "الدلالة على جزء معناه" انما يبنى
 ان ليس هو مقصوداً منه ولا جزءه من جزئه وايضاً الدلالة فهم المعنى من اطلاق اللفظ

كامر واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازى ليس كذلك الا اذا كان من اللوازم البينة والمثال المذكور ليس من هذا القبيل فان قلت مورد القسمة اعني الدال بالمطابقة لا يتناول تلك المركبات وهو معتبر في تسميته فتكون خارجة عنهما معا قلت كون اللفظ دالا بالمطابقة لا يتوقف على ارادة معناه المطابق لما مر تحقيقه من الفرق بين الدلالة وارادة المعنى وايضا يلزم من خروجها عنهما بطلان انحصار الالفاظ فيهما نعم يمكن ان يقال مراده ان الدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كونه مقصودا فهو المركب وان لم يقصد بجزئه تلك الدلالة على ذلك التقدير فهو المفرد فلا تخرج المركبات المذكورة عن حد المركب بشئ من ذلك الوجهين قال الشارح وفي قولنا عاد تنبيه على ان هذا النقص وارد على الاول وهو ان لا يتقدم مورد القسمة بالمطابقة كما هو وارد على الثاني اعني ان يقيد بها الا ان في ورودها عليها فرقا من وجهين احدهما انه اذا كان احد الالفاظ في تلك المركبات مجازيا فقد ورد نقصا على الثاني لانه اعتبر فيه ان يكون للمركب جزء قصده جزء معناه المطابق واذا كان احد الالفاظ مجازيا لم يقصد بالمركب معناه المطابق ولا يرد على الاول لان دلالة جزء من الالفاظ على جزء معناه المقصود كافية في تركيبه وتانيهما ان النقص بتلك المركبات يرد على الثاني من جهتين من جهة المعنى المطابق ومن جهة الدلالة كما سلف ولا يرد على الاول الا من جهة الدلالة قال ولو اعتبرنا الهيئة التركيبية من اجزاء اللفظ اندفع الاشكال عن الاول لانها تدل على جزء المعنى المقصود لكنها ليست لفظا فلانكون جزاءه ولو كانت جزءا معتبرا في التركيب نعم لو حذفنا الدلالة من التعريف وقلنا المركب ما يقصد بجزء منه بعض ما يقصده حين ما يقصد لم فان اللفظ اذا استعمل يكون له معنى مقصود قطعا فان قصد بجزء منه جزء معناه المقصود حين ما يكون مقصودا فهو مركب والافهو مفرد ومن المعلوم ان المقصود بجزء اللفظ جزء المعنى لادلالته عليه اذ لا يقصد باللفظ الا المعنى لادلالته عليه ونحن نقول يرد على هذا التعريف النقص بالحيوان الناطق مستعملا في معناها البسيط تضمنيا او التزاميا كما قررناه ولا يكون تاما وتفصيل الكلام في هذا المقام ان التركيب والافراد ان قيسا المعنى من المعاني مطلقا فاما ان يعتبر التصد وحده او الدلالة وحدها او هما معا فيقال المركب ما يقصد بجزئه جزء معنى من معانيه او مادل جزؤه على جزئه او ما يقصد بجزئه الدلالة على جزئه وعلى التقادير يرد النقص بالاعلام المتفاوتة عن المركبات لا بالحيوان الناطق مستعملا في معناه البسيط ولا بالمركبات المجازية فان قياسا الى المعنى المقصود فان اكنى بالتصديق النقص بالاعلام والمركبات المجازية دون الحيوان الناطق كما عرفت فان اكنى بالدلالة او اعتبرت مع القصد ورد النقص بالحيوان الناطق وبذلك المركبات اذا كانت اجزائها كلها مجازات في معان ليست اوازم بينة لمسايتها دون الاعلام وان قيسا

الى المعنى المطابق فان اكتفى بالدلالة لم ينته من الحدان انما بالاعلام المذكورة وان اكتفى
بكونه مقصودا ازم الانتقاض بالركبات المجازية من جهة واحدة وهي ان المعنى المطابق
ليس مقصودا بها وان اعتبر القصد والدلالة معا كان الانتقاض بهما من جهتين كما سبق
وان قيل المركب ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كون هذا
المعنى مقصودا منه كما مر في توجيه كلام بعضهم ورد النقص بتلك الاعلام فلا يخلص
الا بان يقال المركب ما يدل جزؤه على جزء معنى من معانيه بحسب وضعه المعتبر في معناه
المقصود منه ثم المركب والقول والمؤلف الفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور
(وعلى هذا) الذي نقله المصنف وصاحب الكشف (لا تكون القسمة المقتضية حاصرة
لجميع الحيوان الناطق علما) من القسمة اذا لا يدخل في المفرد المعروف بما دل
جزؤه على شيء اصلا ولا في المؤلف لانه الذي يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه
حين ما يقصد به ولا في المركب لانه الذي يدل جزؤه لاهل جزء معناه وانما في تعريف
المركب ان يقال هو ما يدل جزؤه لاهل جزء معناه دلالة مقصودة مما يدل
لاهل جزء معناه وما يدل على جزء معناه لكن لا تكون دلالة عليه مقصودة كما يكون
الناطق علما والنقص من تعريف المؤلف ان يقال هو ما يدل جزؤه على جزء معناه
مطلقا اي سواء كانت دلالة مقصودة او لا فيدخل الحيوان الناطق فيه (المفرد
اعتبارا) فقدم ان مفهوم المركب ملكة ومفهوم المفرد عدم فلذلك قدم تعريفه
على تعريف المفرد ولما ذات المفرد اعني ما صدق هو عليه فجزؤه هو صدق عليه
المركب ولا شك ان الاقسام والاحكام باعتبار الذات فاستحق المفرد التقديم وسرد
عليك كلام في صحة الاخبار بالاسم وحده (وقد عرفت ان ذلك حد كل واحد من
منها) فان كل تقسيم حقيقي مشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى تعريف
كل واحد منها عن اخوانه وعلى اعتبار انضمام المبرر الى المستقرا ولا بد من الحد
الا ذلك والمراد بدلالة الاسماء على الزمان بحورها ان صيغها ليست مستقلة بدلالة
عليه بل لمادتها مدخل فيها سواء كان مدلولها الزمان وحده ام مطلقة كالمتحرك
او مقيدا بنوع معين كاليوم والامس او الزمان مع شيء آخر وهو يستقيم ان يكون
زمانه احد الازمنة الثلاثة ولا يكون كذلك واسمائي كالصباح والليل والليل
والمتأخر اذا وصف بها غير الزمان والاول كاسم الفعل والدليل على ان الكلمة
انما تدل على الزمان بصيغتها وحدها اي بلا مشاركة من مادتها ان الزمان لا يوصف
المستفاد من كلمة دائرة صيغتها الخصوصية وجود اسماء مشتركة للدلالة على ذلك
وجبذ او اخافت كما في ضرب وذهب ودأب معهم عندما كذلك غير ان ضرب
وضرب يذهب فلا اعتبار بالادة في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة عن سائر
النظر انهم انتموا على ان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار اللفظ

وحرركاتها وسكناتها وحينئذ ما ان يراد بالسادة التي هي محلها ما يبادر منها اعني
 بمجموع الحروف الاصلية والزائدة فلا نسلم انها مفردة في نحو ضرب يضرب بل هي
 مختلفة باختلاف الصيغة فلا يصح ان زمان مختلف باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة
 واما ان يراد بها الحروف الاصلية فقط بناء على ثبوتها في تضاريف الكلمة بامرها
 فتكون الصيغة على هذا التقدير هي الهيئة العارضة لها فلا تم ان المدلول الزماني
 متحد باتحاد الصيغة بل ربما تحدد المادة والصيغة معا (والزمان مختلف كما في تكلم
 بتكلم وانما قل بتفاضل) فان الحروف الاصول وهيئتها متحدتان ههنا في الماضي
 والمضارع اذ لا هبة بن واؤ ولا بحركة الآخر والزمان مختلف فيهما وتلخيصه
 ان هذا الاستدلال مبني على مقدمتين احدهما ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف
 الزمان وان اتحدت المادة وهي كاذبة قطعا فان امثلة الماضي مبنية للفاعل والمفعول
 من مادة واحدة مختلفة الصيغ مع اتحاد الزمان فيهما وكذا الحال في امثلة المضارع
 وغيره وايضا الامر والنهي مختلفان صيغة لازمانا والثانية ان اتحاد الصيغة يستلزم
 اتحاد زمان وان اختلفت المادة وهي ايضا باطلة لان المضارع مشترك بين زمان
 الحذف والاستقبال على المذهب الاصح فان قيل زمان مضمحل في الماضي والمستقبل
 واما الحذف فاجزاء من الطرفين وقد استقر بنالغة العرب فوجدناهم لم يدلو على
 الزمانين بصيغة واحدة فتقول اختلاف زمان يستلزم اختلاف لصيغة مستلزما
 لاتحاد زمان وهذا القدر يكفي للاستدلال فانه لما صدق كلما اختلفت الصيغة اختلف
 زمان وان اتحدت السادة كما في ضرب يضرب كان الدال على الزمان هو الصيغة
 وحدها قانا زمان الحال وان كان اجزاء منها لكنه زمان مضمر على حدة عند اهل
 اللغة فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان ولو سلم استلزامه اياه لم يلزم
 كونه مدلولاً للصيغة وحدها بل يجوز ان يكون مجموع تلك الصيغة مع كل واحد
 من المواد التي قارنتها دالة عليه غاية ما في الباب انه يلزم تعدد الدال مع وحدة المدلول
 وهو جار فان قلت يمكن دفعه بوجه آخر وهو ان اتحاد المادة في نحو ضرب يضرب
 انما يصح اذا اكتفى بالحروف الاصول وحينئذ يلزم اتحاد الصيغة في تضاريف يتفاضل
 كما عرفت مع اختلاف زمان قلت يمكن ان ينقص عنه بان المادة هي الحروف الاصول
 وحدها لما مر والصيغة هيئة جمع الحروف بل نقول ان الحروف الزائدة مع توافع
 الصيغة لا مدخل لها في السادة الاخرى الى ما تنفق عليه النحاة وغيرهم من ان الماضي
 والمضارع من مصدر واحد صيغة ن محتملان مع اتحاد المادة ولا شك في ان هذا
 الاتفاق انما يصح على ما ذكرناه ولا في ان نحو تكلم بتكلم مندرج في ذلك فيختلفان
 صيغة ويتحدان مادة (على انه لو صح ذلك) الذي ذكرتموه من اتحاد الزمان باتحاد

الصفة واختلافه باختلافها (فاما يكون في اللغة العربية) دون سائر اللغات اذ ربما يوجد فيها ما يدل على الزمان باعتبار المادة دون الصفة كما في قولنا آمد وآيد ويمكن ان يعتذر عنه بان نظير المنطوق وان كان علما ان الاعتناء باللمة التي دونها اكثر فجاز ان يعتبر فيه بعض الاحكام المختصة بها على قلة (واما قيدو وحده في تعريف الاسم) قيل هذا القيد مما لا يحتاج اليه لخراج الادة اذ لا يصح ان يخبر بها اصلا لا وحدها ولا مع صيغة اخرى والخبر فيما يتوهم وقوعها خبرا انما هو منه لسانها نحو حاصل او حصل ولفظة لا في لا قائم اسم بمعنى غير لا اداة وهو مردود بان الخبر في مثل زيد في الدار ليس مطلقا المحصول بل المقيد بكونه في الدار والمقصود بلا قائم اثبات الالقيام لزيد لا اثبات مغاير قائم فلا يكون اسما بل اداة وحصول الكلمة الدالة على زمان وكون تلك الدلالة بالصيغة وفصول الادة عدم الدلالة على الزمان بالصيغة وعدم كون المعنى تاما وفصول الاسم عدم الدلالة على زمان وكون المعنى تاما (وفيه استدراك لا اعتبار النسبة في مفهوم الحدث) وذلك لان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا كان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتق على النسبة الى الموضوع ما لا يتصل بالمعبر في الكلمة الحقيقية ماصدق عليه الحدث كما ضرب مثلا لا مفهومه فلا استدراك لاننا نقول ليس كلامنا في مداول تلك الكلمة بل في تعريفها الذي ذكر فيه لفظ الحدث فكانه قيل هي ما يدل على معنى منسوب الى الفاعل وعلى نسبتها الى الفاعل ولا يخفى ان وصف ذلك المعنى بالنسوبة في مفهوم اللفظ الحدث مستدرك حتى لو ابدل بلفظ المعنى او الشيء او الامر زال الاستدراك (بل على نسبة شيء ليس هو مداولها الى موضوع ما) بخلاف الكلمة الحقيقية فانها تدل على نسبة شيء هو مداولها الى موضوع ما كما مر في مثال ضرب وهذا الذي ذكرنا من دلائلها على معنى ثبوت شيء خارج عن مداولها الى موضوع ما هو معنى ما قيل من انها وضعت لتقرر الفاعل على صفة فانها اذا كانت موضوعا لذلك التقرر دلت بالاطابقة عليه فقط وكانت الصفة خارجة عنها كالفاعل (وعلى زمان) اي يدل على نسبة شيء وعلى زمان تلك النسبة (ككان فانه لا يدل على الكون مطلقا) اي على كون شيء ووجوده في نفسه والا كان فعلا تاما من الكلمات الحقيقية بل على كون شيء شيئا لم يذكر بعد اي لم يذكر مادام يذكر كان فلا يكون داخل في مفهومه (وهذا انسب بنظرهم) لانه الصق بالنظر في احوال اللفظ ومن ثم اشتهر في كلامهم دون الاولين (الاسم لفظ من رد يدل بالوضع على معنى مجرد عن زمان) هذا نقل بحسب المعنى وعبارة السقاء هكذا الاسم لفظ دالة بتواطى مجردة عن الزمان وليس واحد من اجزائها دالة على الانفراد وقد علمت معنى النواطين واما معنى كونها

مجردة عن الزمان فهو ان لا يدل على زمان الذي انما المعنى من الازمنة الثلاثة المحصورة
 والمناسب هذه العبارة ان يقرأ مجرد مرفوعا على انه صفة لفظا يدل عليه تفسير الجريد
 ايضا يجوز ان يقرأ مجردا على انه صفة معنى وان يراد بلفظ مفرد الازمنة جزؤه
 على الانفراد فيتناسول المهمل والدال بالطبع او العقل ولو اراد به المفرد المصطلح
 لدخل في مفهومه الوضع فيلزم شبه ما تقدم من الاستدراك في تعريف الكلمة الحقيقية
 (والكلمة لفظ مفرد) هذا ايضا نقل بالمعنى اذ عبارته هي ان الكلمة لفظ دالة بتواطئ
 يدل مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزئها يدل على افرادها وهو اراد
 دليل على ما يقال على غيره وليس في هذه العبارة تقييد لزمان باحد الازمنة الثلاثة
 الا انه لما فسر الجريد المذكور في حد الاسم بعدم الدلالة على اقتران المعنى باحدها
 علم ان المراد بالدلالة على الزمان ههنا الدلالة على اقترانه بواحد من تلك الثلاثة
 والمتبادر من اقتران المعنى بالزمان اعتبار كونه ظرفا له فلذلك قال فيه ذلك المعنى
 من الازمنة الثلاثة وقوله (فاللفظ جنس) تفصيل لحد الكلمة ويقاس عليه حد الاسم
 (فان قيل) المتقدم والمتأخر والماضي والمستقبل اذا اجلت على الزمان دلت على اقتران معان
 مصادرهما بالزمان فكيف يفرج بقوله فيه ذلك المعنى قلنا من حيث انها محمول عليه لا يدل
 على ظرفيته لها بل على قيامها به (وحيث تكون) اي الاشياء التي خرجت عن حد
 الكلية بهذه القيود (داخلية في حد الاسم) فانه اذا لم يدل على زمان المعنى من الازمنة
 الثلاثة فاما ان لا يدل على زمان اصلا كالجسم او يدل على زمان لا يكون زمانا المعنى
 كالزمان واخواته او يدل على زمان هو زمان المعنى الا انه لا يكون من الازمنة الثلاثة
 كالصباح والغروب (ضرورية انهم لم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة) لان المضاف من حيث
 هو مضاف لا يتصور محققه بدون المضاف اليه ولا شك ان زمانا للمعتبر في مفهوم الكلمة
 مضاف الى النسبة باعتبار الظرفية فالكلمة الى النسبة اخرج منها الى زمانها
 فيجب ايرادها في حدها بالظرفين الاول (وتوجيهه ان يقال ابتداء) فيه اشعار بان
 جواب المصنف ليس كلاما على سند المنع الذي هو اعتبار المعنى التام وان كان متساويا له
 كيف ولا يمكن ابطاله بانه يستلزم فسادا في حدود الادوات اذ ربما يستلزم ذلك
 الفساد للذب عن تعريف الاسم (وفيه منع ظاهر) لان الكلمات الوجودية
 تفرج عن حد الادوات بتقدير آخر معتبر فيه وهو عدم الدلالة على زمان قال صاحب
 الكشف ما ذكره النسخ في حد الاسم والكلمة يقتضي ان لا تكون الاداة قسيما
 لهما بل قسيما من الاسم فاذا اريد خروجها عنهما شرط في الاسم الدلالة على
 معنى تام ثم قسم الكلمة الى حقيقية ووجودية وقال ان شرطنا في الكلمة كون المعنى
 تاما خرجت عنها الكلمات الوجودية وكانت ادوات فاللفظ المفرد اما الدال على معنى تام
 فان دل على زمان ايضا كان كلمة والا كان اسما واما الدال على معنى غير تام وهو الاداة فاندرجت

الكلمات الوجودية في الاداة وان لم يستقر في الكلمة ذلك فذا في التقسيم ان اللفظ المفرد ان دل على معنى وزمان فهو كلمة والاضا كان مدلوله تاما كان اسما وان كان غير تام فهو اداة فظهر من كلامه ان اندراجها فيها انما يلزم اذا اكتفى في الاداة بالدلالة على معنى غير تام وذلك الاكتفاء انما هو على تقدير اخراج الوجودية عن حد الكلمة بفرد تمام المعنى وعلى تقدير عدم اخرجها عنه بان ترك ذلك لتقدير كمال محتاجا في حد الاداة الى اعتبار عدم الدلالة على الزمان فلو قال المصنف وان اكتفى في الاداة بدلالاتها على معنى غير تام دخل فيها الكلمات الوجودية لا يمكن تعميمه بحمل كلامه على انه اراد به كان حد السج اسم يتناول الاداة فيكون عنه قسمه لا قسمه لا قسمه كذلك يمكن تجريد الاداة اذا جعلت قسمه بحث في اول الكلمات الوجودية كما هو الصاهر من عبارة صاحب الكشف ان محصلها انه يصح تقسيم اللفظ المفرد الى قسمين باعتبار الدلالة على الزمان وعدمها فمدخل الاداة في الاسم والوجودية في الكلمة والى ذلك اقسام بان يعتبر في الاسم المعنى التام فتصير الاداة قسمين ثالثا حيث ان احدهما ذلك المعنى كونه المعنى تاما في الكلمة دخلت الوجودية في الاداة فيقسم الى زمانية وغير زمانية وادكات داخله في الكلمات بقية على حالها (فالادوات تستعمل في الاسماء نسبة الى الكلمات) (الوجودية الى الافعال) فالنسب حيث امان يدرج الاداة في الاسم كما ادرجت لوجودية في الفعل فتكون القسم ثمانية او يخرج الوجودية عن الافعال كما خرجت الاداة عن الاسماء فتكون القسم رباعية الا انهم نظروا الى ان الوجودية تشارك الافعال في انصافها والدلالة على زمان فادرجوها فيها والى ان الاداة لا تشارك الاسماء الا في عدم الدلالة على الزمان فعملوها فيما على حدة فصارت القسم ثلاثة ورعا لاحظوا مشاركة الوجودية للاداة في عدم تمام المعنى فعملوها منها (كما يقتضيه الضمير الصائب) فانه يقتضى ان يعبر الدال على المعنى التام عما يدل على معنى غير تام وان يعبر في كل واحد منهما ما يدل على الزمان عما يقابله خصوصا اذا كان ذلك باعث على اعتبار التميزين كما سيوضح في جواب السؤال وانما قال بعضهم الصبرات المتصلة واراد به الضمير المجزأة المتصلة كما ذكره والمنصوبة كضربتي وصرحت ان ارفع فخرج الفصل قد يصح ان يخبر عنه وبه والمتصل يخبر عنه كما في ضربا وحسبوا والمصوب الفصل قد يقع خبرا كما في قولك كان الضارب اياك وقوله (اصح) جرابه (اريد تمير البص عن البعض) يعني انهم استقروا اللفظ وهو سواء عن احدهما فوجدوا بعضها يصلح لان يصير حرا قربا من الاقوال المتعددة وتبديدها في هذا الفن كما هو والفاظ التي دلالتها تامة وبعضها لا تصلح لذلك وهو انط التي دلالتها غير تامة ووجدوا من القسم الاول ما مر به ان يكون كل واحد من جرائي تلك الاقوال احدي المحكوم عليه والمحكوم به وهو ما لا يدل على زمان في قوله او ليس

من شأنه ذلك وهو ما يدل على زمان المعنى ووجدوا من القسم الثاني ما يشاركه احد
 قسمي الاول في عدم الدلالة على زمان وما يشاركه الآخر في الدلالة عليه فارادوا
 تميز هذه الاقسام بهذه الصفات المتعابلة فنخص كل قسم باسم قسمي الاول اسما والثاني
 كلمة الثالث اداة والرابع كلمة وجودية (وتمت ما ذكرناه آنفا) هو انه لا يلزم تطابق
 الاصطلاحين عند تقارب جهتي النظرين والمراد بالمضارع الغير الغائب هو المتكلم
 واحدا كان او متعددا والمخاطب مطلقا و يشاركه في هذا الحكم الماضي المتكلم والمخاطب
 بعين الدليل المذكور كما صرح به في الشفاء وقد نوقش في قوله وكل محتمل للصدق
 والكذب مركب بانه يجوز ان يوضع لفظ مفرد بازاء نسبة تامة خبرية كما يجوز وضعه
 لمعنى مركب غير تام فان قولك نادان على ما هو في الشفاء مركب من لفظين أحدهما
 يدل على العدم والاخر على العلم او العالم فيكون معناه مركبا وقد دل عليه بلفظ مفرد
 وهو الجاهل وكذلك قولك درست شد دل على معناه بمفرد هو صحيح واذجاز ذلك
 فليحس مثله في المركبات التسامة وقد يقال بوقوعه كافي هيئات ونحو قولك للمخاطب
 رويوا ذهب اذا لم يزعم ان هناك ضميرا مستترا وسرد عليك فساد هذا لزعم ودلالة التاء
 على الفاعل في المفرد للمخاطب المذكور نحو تضرب ظهرة ومانحو تضربان وتضربون
 وتضرب بين فقيه ضمائر بارزة عند النجاة دالة على الفاعل لكن التاء يدل على ان ذلك
 الفاعل هو المخاطب ويمكن ان يقال التاء هو الدال على الفاعل للمخاطب وتلك الضمائر
 حروف دالة على احواله وقد نقص الشيخ الدليل الاول من دلائل الصغرى بالمضارع
 الغائب مطلقا اذ لا فرق بينه وبين غيره الا بتعيين الموضوع وعدم دولا لزمه في احتمله
 الصدق والكذب وعدمه كافي قولك ضرب زيد وضرب رجل واجاب عنه بطريق
 المعارضة في المقدمة اى ما مروا ن دل على ان المضارع انه ثب محتمل للصدق والكذب
 فيتم النقص لكن ههنا ما يدل على عدم احتماله لهما وهو انه لا يجوز ان يكون معناه ان شيئا
 ما غير معين في نفسه وجده المصدر اذ لو كان معناه ذلك لصدق بوجود المصدر لاي
 شيء كان في العالم فيمتنع حله على زيد فلا يصح ان يقال زيد بمعنى لان ما وضع لغير
 معين لا يصح اطلاقه اى حله على ما يقابله والائزم صدق احد المتقابلين على الآخر
 (وفيد نظر) اذ ليس المراد بغير المعين ههنا ما اعتبر فيه عدم التعيين حتى يتاى المعين بل
 ما لم يعتبر فيه التعيين وعدمه اعني المصالح الذي يصدق على المعين (ولو صح ذلك)
 وهو ان ما وضع لغير المعين لا يحتمل على المعين لثم الدلائل به وكانت المقدمة القائلة بانه
 اوصدق بوجود المصدر لاي شيء كان في العالم مستدركة في البيان ويمكن دفع النزاع
 والاستدراك بان يقال لو كان معناه ان شيئا ما مطلقا وجده المصدر لا تمتنع حله على
 على زيد لان استناد المصدر الى موضوع مطلق يوجب عدم انحصار صدقه في الموضوع
 المعين كزيد مثلا لا يمكن صدقه بوجود المصدر لمعين آخر واستناده الى المعين يوجب

انحصار صدقه فيه ولاشك ان الانحصار المذكور وعدمه متافيان فكذا ملزوماهما اعني الاستنادين فلا يجتمعان واذا لم يكن معناه ما ذكره فاذن معناه ان شيئا مامبيا في نفسه وعند القائل مجهولا عند السامع وجده المصدر فلم يحتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك المجهول فهو في نفسه لا يحتملها بل مع فاعله الذي يذكر معه (احدها ان يمشي لو كان دالا على ان شيئا معينا في نفسه) وعند القائل مجهولا عند السامع يمشي (فاذا اطلق فلا بد ان يفهم هذا المعنى منه) فان قيل انهم لم يذكر وا ان يمشي دال على ذلك بل قالوا معناه ذلك وليس يلزم من صكوته معناه دلالة عليه كافي الحرف فانه لا يدل على معناه ولا يفهم منه مالم يذكر متعاقبة قلنا اللفظ اذا كان موضوعا لمعنى وجب ان يدل عليه الا اذا كان معناه بحيث لا يمكن تعمله الا بغيره كمعنى الحرف فانه نسبة مخصوصة لمجموعة من حيث انه آلة للملاحظة طرفيها ومراء لمشاهدة حالهما فلا يفهم الا اذا ذكر طرفاها كافي قولك سرت من البصرة الى الكوفة وما ذكر من معنى يمشي فهو مستقل بالمفهومية فوجب ان يفهم منه لوجود القنصى وانتفاء المانع واعلم ان ظاهر القول يدل على ان الموضوع باعتبار هذا المفهوم الكلي وهو انه معين في نفسه وعند القائل مجهول عند السامع داخل في مدلول يمشي وقد جرى الحكم عليه بالشيء فيجبه عليه الاشكالات المذكورة ولك ان تقول التبيين المتبر في موضوعه ليس هو الشخصي فقط والام بغير استناد حقيقة الى غير الشخصيات بل هو اعم منه فان المعنى العام من حيث هو هو متعين في نفسه بمنازعة سائر المعاني وان كان باعتبار ما صدق هو عليه من الافراد غير متعين كاصرح بما في الشفاء في هذا المقام وحينئذ نقول لا يمكن حمل القول على ظاهره اذ لو حمل ودخل في يمشي موضوعه باعتبار ذلك المفهوم الكلي لكان معلوما للسامع عند اطلاقه من حيث انه متعين بذلك الاعتبار وان لم يتعين بحسب شخصه كما قد يكون تعيينه عند القائل كذلك فلا يصح حينئذ ان يقال انه مجهول للسامع فوجب تأويله بان معناه اسناد المصدر الى موضوع معين في نفسه وان النسبة حال الاطلاق متوجهة اليه لكن ذلك الموضوع ليس داخلا في مفهومه الا انه لم يصرح بذلك بل اقيم ملزومه وهو مجهول السامع مقامه فيندفع الاشكال الاول لان الموضوع اذا كان خارجا عنه لم يحصل الحكم في مفهومه فلا يحتمل الصدق والكذب لانه من خواص الحكم وكذا الاشكال الثاني لان المحكوم عليه داخل في صورة التقص متعين باعتبار مفهوم كلي وقد توجهت النسبة اليه وانما الحكم عليه وكذا الثالث لان المراد انه بحسب مفهومه لا يحتملها وذلك لما ينافي لاعداد استعماله اياها عنده (وهو ان قولنا يمشي لاختفاء في دلالة على موضوع غير معين فلا يخلو اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شيء ما يمشي) اي لاشك في انه اذا اطلق يمشي يفهم منه موضوع غير معين اي

موضوع مطلق غير مقيد بشئ من التقييدات الشخصية وغيرها ولو بالدلالة
الالتزامية فلا يخلو اما ان يكون هذا المطلق من حيث هو مطلق موضوع بمعنى بحسب
وضعته اعني ما توجه اليه النسبة الداخلة فيه واما ان لا يكون كذلك بل يكون هو
من حيث انه مقيد بشئ من تلك التقييدات موضوعه حتى تكون نسبتة متوجهة الى
ذلك المعين والاول باطل لانه حينئذ يكون موضوعه الذي توجه نسبتة اليه مفهوما
عند اطلاقه فيرتبط به النسبة وينقد الحكم ويصرف مفهومه في قوة قولنا شئ ما بمعنى
و يلزم ما ذكر من المعالين فتمين الثاني وهو ان ما توجه اليه نسبتة معين يفيد بوجه من
الوجود ولا شبهة في انه غير مفهوم من اللفظ فلا يكون مفهومه مشتملا على ارتباط
النسبة به و انعقاد الحكم عليه فلا يحتمل الصدق والكذب بل يكون مفهومه ك مفهوم
الكلمة نحو هو معنى مثلا في ان النسبة المتوجهة الى معين داخلة فيها بخلاف ذلك
المعنى فسلم يذكر هو لم ينقد الحكم عليه لا يقال التعيين المعبر في الموضوع اع
من ان يكون شخصا او غيره كما صرح به في الشفاء بقوله حتى اركان ذلك الضمر معنى
عاما وشخصيا او كيف كان جاز فان المعنى العام وان كان لا يتعين في جزئياته فانه معين
في نفسه من جهة الامور وعلى هذا فنقول عند اطلاق بمعنى يفهم موضوع ما كما
اعترقم به ومفهوم الموضوع امر عام متين في نفسه فيكون موضوع بمعنى مفهوما
من حيث انه متين بحسب هذا المفهوم الكلي وان لم يتعين بحسب جزئياته فينقد
الحكم ويظهر الاحتمال لا نأقول المفهوم عند اطلاق بمعنى هو ماصدق عليه
الموضوع لان من حيث انه مقيد بمفهومه ولا شئ آخر من المفهومات كما بهنا ك
عليه ومن ثمة جاز ان يعتبر عنه سائر المفهومات العامة كما يقال شئ ما بمعنى او موجود
ما بمعنى فلا يكون موضوعه من حيث انه موضوعه مفهوما عنه قطعا (ومن البين انه
ليس كذلك) اي ليس قول القائل بمعنى صادقا بنبوت المشي لشيء ما في وقت من الاوقات
المستقبلة او الحسالية وكا با بسلب المشي عن جميع الاشياء في تلك الاوقات دائما (لان
هذا التركيب) اي قولنا شئ ما بمعنى (ليس تقييدا حتى يكون في قوة الفرد)
و يصح حله على زيد وذلك لان النفي من العام الموصوف به بمعنى اذا دل عليه
بغيره كان اسما لا كلمة بل هو تركيب خبري يمكن ان يدخل عليه ان ويقال ان شيئا
ما بمعنى فيتبع حله على زيد نخلو الجملة عما يمود اليه كما في قولك زيد عمر وبمضى (وكذا
عند القائل) اي الموضوع معين عنده ايضا لان الكلام فيما اذا قال القائل بمعنى
فاصداء لانه فلا بد ان يفصد اسناد المشي الى امر معين عنده بوجه جزئي او كلي
ولا يخلو في وهك انه يلزم حينئذ احتمال الصدق والكذب عند القائل لما تحققت
من ان الموضوع المعين ليس داخلا في مفهوم بمعنى فلا يكون في نفسه محتملا لهما اسم
ذلك المعنى الذي عند القائل محتمل الا انه ليس مستفاد من اللفظ ومدلوله (وهو

امر زائد على مفهوم الكلمة) فانها لا تدل على تعيين الموضوع بل تقول لاشك في ان
 الكلمة موضوعاً ثانية فاما ان تكون موضوعاً للنسبة الى شيء معين او الى شيء ما
 مطابقاً لسبيل الى الثاني والا كانت الكلمة من حيث ما استعملت محاسناً اذ لا تستعمل
 الا في النسبة الى موضوع معين بنوع معين وايضا لو كان معناها شيء ما لم يحدث لاحتمال
 الصدق والكذب وحدها ولا متغير جعلها على شيء معين كالمرة في كلام الشيخ فتعين
 انها موضوعاً للنسبة الى متعين لكن ذلك المتعين لا يفهم منها لان الفعل وحده لا يفهم
 منه فاعله فلا يفهم حيث لا مدلول لها الذي هو النسبة الى المتعين كافي لظهور ان ما يمكن
 معها ضخمة لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فكما يجب في الحروف
 ذكر متعلقاتها ليعلم معناها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها اداة في بيان الله في
 الخارجة عنها كذلك يجب ذكر الفاعل ليعلم من الافعال النسب المعتبرة في مفهومها
 ما بين حدث داخل فيها وموضوع خارج عنها كافي الافعال الثابتة وادبنا امرين
 خارجين عنها مما كافي سائر الافعال التفرقة (لاسكن تطبق كلامه على كلامه) بن
 يحمل قوله وامتنع حله على زيد دليلاً بانها وكان لمصنف انما استعمل ان في قوله
 بالشيخ حيث قال فعينه لا يصح حله على زيد الا ان لم يصح بجمع مقدم ادل
 الاول او هم كلامه انها دليل واحد بخلاف الشيخ ما صرح بها الا انها في كلامه
 (وان ما نقله) اي وعرفت ان ما نقله (من ان معناه ان شيئاً معيناً في نفسه وعند
 القائل) يجهول عند السامع (وجدله المصدر ليس على ما ينبغي) فان ظاهره يدل على
 ان الموضوع المتعين بالاعتبار المذكور داخل في مفهومه وقد جرى عليه الحكم بان
 المصدر له وهو مناط الاشكالات السابقة وكلام الشيخ رى عن ذلك وقد اوضحه
 لك تأويل المتقول عنه وان دفع الاشكالات عنه بما لا مزم به عليه (واما على تدليل
 الثاني) اي واما اعتراض الشيخ على الدلائل الثاني فهو عصف على قوله في صدر هذا
 البحث اما على الدلائل الاول (وليس كذلك) اي امس ! اي من الفاظ يدل على ان
 من المعنى وذلك لان المركب من ميم ساكنة مبتدأ بهما ثم شين ثم لام اما ان لا يكون له
 بنفسه اركان حقاً ما يقل من ان الساكن لا يمكن الابتداء به واما ان يكون نفساً
 لا يمكن الابتداء بالساكن في اوقات كسرة لكن لا يكون دالاً على من اذ مس
 موضوعاً لشيء في لغة العرب (وايضاً من الباب ان في من اللفظ يدل على ان
 من المعنى) فان الحدب ونسبته في زمان مخصوص مفهوم من امس واما
 الهمزة دالة عليها فتعين فهمها من باقي اللفظ ودلالة الهمزة بالهمزة حادثة مركبة
 كائناً في كون اللفظ مركباً فلا يضر في ذلك عدم دلالة الهمزة على ان الهمزة
 الوضع به موصولة بما تقدمه من لزوم الدالة على ان الهمزة (واما في قوله)
 المحتملة للصدق والكذب اذ يفهمون من امس مثلاً معنى قولك ان امس سوي كما

ذكر المتكلم (وانت خبير بضعفه) مما تلخصناه لك من ان يثنى لا يدل على موضوع اصلا اذ تولد عليه فاما على شيء معين وهو باطل او على شيء مطلق فنلزم الخالوات المذكورات بل مدلوله لا يز يد على مدلول الكلمة بخلاف سائر الالفاظ المضارعة (واورد الشيخ ايضا على نفسه الدخلى) الفائب مطلقا (والاسم المشتق) كاسمى الفاعل والمفعول ولا اشكال في دلالة الاسماء المشتقة على موضوع غير معين بخلاف دلالة الماضي الثابت عليه كما سبق تقرر بها فلو قيل ان صورة الماضي تدل على الزمان لكان اقرب والمراد بترتيب الاجزاء المتباعدة في التركيب ترتيبها في السمع بالتقدم والتأخر فيكون كل جزء منها مسموعا اما قبل جميع ماعده او بعده او قبل بعضه وبعده بعض آخر والصورة ليست كذلك مع المادة بل نسميها الحرف المهرج مع حركته بعد مقطعا ان لم يكن بعده ساكن والافعال قطع مجموعهما ومن فسر به بالحركة الاعرابية تمسك بانها ليست لفظا ولا حرفا فلو لم يكن مقطعا لم يصح الحكم بان الاسم المررب مركب ورد بان الشيخ عد الحركة ايضا من الاجزاء المتباعدة في المركب حيث قال في فصل تحقيق الاسم سواء كان الجزاء كثيرا او مقطعا او حركة فان جميع ذلك اجزاء من المسموع فتقابل المقطع بالحركة فكان الاولى تفسيره بالوقف الذي يناسب معناه الذي وقد يدل على معنى زائد يوجب التركيب وهو قطع الكلام عما بعده ولا يشبهه في ان الحركة مسموعة انما الاختلاف في انها هل توجد مع التحريك او بعده والمختار هو الثاني لان الحركات اساس الحروف المصوتة وكون الحرف متهركا عبارة عن كونه بحيث يمكن ان يتلظ به بحرف مصوت واما كون الوقف مسموعا ففيه خفاء لانه عبارة عن قطع الكلمة عما بعده والقطع نفسه ليس مسموعا كالتلفظ بل المسموع هو ما وقف عليه كما تلاظ به الا ان يقال اذا وقف على حرف عرض له حالة مسموعة . اخرة عنه هي المرادة بالوقف المفسر بالقطع لكن ذلك انما يظهر في احد اقسامه والشيخ مع اراد تلك المباحث في الكلمات قد جزم الحكم بان الماضي والمضارع الثابتين في لغة العربية كلمة وبقى الفاظها كلام لكن بعض المتأخرين قد بالغ وقال لا كلمة في لغة العرب ومحقق ذلك من الوظائف الجارية المتعلقة بلفظ معينة والوظيفة المنطقية ان يقال المنظر ان دل جروءه على حزم معناه فهو مركب والافوه مفرد متقسم ان تلك الاقسام الثلاثة وما لا يترك في امكانه وحود لفظ دال بتواطئ على معنى وزمانه وهو مراد فذلك هو الكلمة واما انه هل يوجد كلمة في لغة العرب او لا فليس مما يهنا (القوم قد زعموا) قد اشتهر فيما بينهم من ان الاسم يصح ان يخبر عنه وان الفعل والحرف لا يصح الاخبار عنهما فاعترض الامام عليهم في الخخص وقال ان قولكم الفعل لا يخبر عنه خبر وليس الخبر عنه فيه حرفا تنفاهوه واما اسم او فعل وعلى التفسيرين هو كاذب على الطريقة المذكورة في مسألة الجهول المطلق ولا يخفى ان مثله وارد

على قولهم الحرف لا يخبر عنه وإن جوابه كجوابه ولم يخصه ان الاخبار اما عن اللفظ
وذلك جاز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها اما وحدها او مع غيرها او عبر
عنهما بالفاظ آخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره واما معبرا عنه
بالفظ آخر والاول من خواص الاسم والاخير ان مشترك كان بينه وبين اخويه فاذا اريد
الاخبار عن معناه بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به مع غيره
فتخبر عنه حيث ضميرا باحدهذين المعنيين بأنه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث ولأنه لا يقضى
في ذلك (وانما يلزم لو كان الخبر عنه) المناسب لظاهر التقرير السابق ان يقال وانما
يلزم المتناقض ان لو لم صدق قولنا الفعل يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه ولكنه
نظر الى محمول ذلك المراد وهو ان معنى الفعل لا يخبر عنه معبرا بمجرد لفظه وانما
كان ذلك الكلام من قبل الامام خارجا عن قانون التوجيه لانه دفع للسند الاخص على
تقديره وانما للاستدراك على تقدير آخر وليس شئ منهما بوجه من الملل على ان ما ذكره
لابطل السند بل على دفع التناقض لانه اذا كان مفهوم الكلام الاخبار عن المعنى
بانه لا يخبر عن معناه لم يلزم المتناقض كما لا يلزم اذا اخبر عن اللفظ بانه لا يخبر عن معناه
وايضا هو استفسار وهو وظيفة السائل دون المعلن لان مرجعه المنع ولو قبل المراد
غولنا الفعل لا يخبر عنه ان معنى الفعل لا يخبر عنه معبرا بمجرد لفظه ولأنه لا يقضى لان الخبر
عنه ههنا معنى الفعل لكن معبرا عنه بالفظ الاسم اعني لفظ المعنى مقدرا معصافا الى
الفعل لم يتوجه ذلك السؤال اصلا (تبينها على هذه القائمة) وهي ان الاخبار عن اللفظ
ينقسم كالخبر عن المعنى الى ثلاثة اقسام (وتأكيدا لصحة الاخبار) فانه اذا جاز الاخبار
عن لفظ الفعل بمجرد لفظه كان جوازه اذا عبر عنه بالفظ الاسم بالطريق الاولى
(والاخرى) اختلف في ان معنى المضمر هل هو واحد بالشخص او لا فذهب بعضهم
الى ان معناه كالى لكونه مقولا على كثيرين ومن ثمة قال السارح وحذفه اى حذف
المضمر عن هذا التقسيم اولى لكليته لكنه ضرب عليه القم آنف وقال انما يكون كايا
لو كان متولا على كثيرين بمعنى واحد وليس كذلك فانك اذا قلت جاء في زيد وهو
راكب فلفظه هو عبارة عن خصوصية زيد وهو واحد شخصي وكذا اذا قلت ضرب
عمرو وهو قائم كانت عبارة عن خصوصية عمرو لا يدل فلي هذا كان المضمر مشتركا
بين معان غير محصورة وهو بط اتصافا وكيف لا ولا يمكن ان يتصور اوضاع اللغة
اصطلاحا لكل واحدة من الخصوصيات التي يطلق عليها لفظة هولانا قول انما يلزم
الاشتراك اذا كانت لفظة هو مثلا موضوع لتلك الخصوصيات باوضاع متعددة وهو
م بل هي موضوع لها بوضع واحد وتحقيقه ان الواضع اذا تصور معنى كليا
ولاحظ به جزئياته وعين اهذه الملاحظة الاجالية لفظا واحدا لكل واحد من تلك
الجزئيات كان هناك وضع واحد عام لمعان متعددة فيطلق بهذا الوضع ذلك اللفظ

على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة ولا يطلق كذلك على ذلك الكلي
 اذ لم يوضع له كما اذا قيل لفظة انا وضعت لكل متكلم واحد ولفظة انت لكل مخاطب
 مفرد مذكر ولفظة هو لكل غائب مفرد مذكر فيكون كل واحد من هذه الالفاظ
 موضوعا بوضع واحد لمان شخصية متعددة فلا يكون كليا ولا مشتركا بل
 يكون الوضع هنا عاما والموضوع له خاصا ومن هذا القبيل اعني الموضوع بالوضع
 العام اسماء الاشارة فان لفظة هذا موضوعة لكل مشار اليه مفرد مذكر ومنه الحرف
 ايضا فان لفظة من مثلا وضعت لكل ابتداء مخصوص بوضع واحد وكذلك الافعال
 بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في مفهومها ومن لم يعرف الوضع العام لعني
 خاص وقع في حيص وييس وقال ان الضمائر واسماء الاشارة موضوعة لمسان كلية
 الا ان الواضع شرط ان لا تستعمل الا في جزئيات تلك الكليات وقال في الحروف ان لفظة
 من موضوعة لعني الابتداء الا ان الواضع شرط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط
 ذلك في لفظة الابتداء فعملك بالتأمل والاستبصار فان قلت ما ذكرته من كون المعنى
 المضمن واحدا بالشخص ظاهر في ضميرى المتكلم والمخاطب اذ يقال انا وانت ويراد به
 متكلم او مخاطب مطلقا وعموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص عن يصلح لان مخاطب
 لاجن ارادة مفهوم كلي شامل لهم فلا يقدح في الشخصية واما ضمير الغائب فقد يعود
 الى الكلي ايضا ولفظة هذا قد يشار بها الى الجنس كما في قوله صلى الله عليه وسلم
 انفضضون بهذا السواد قلت الظاهر ان كلمة هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت
 قولنا كل غائب مفرد مذكر سواء كانت جزئيات حقيقة او اضافية والاشارة الى
 الجنس مبنية على جملة بمنزلة الجزئى المحسوس المتشاهد وقد يتسبب عموم الوضع
 في جانب اللفظ ويسمى حينئذ وضعيا نوعيا كما مر (على افراد المتوهم) اراد
 بالمتوهم المتصورة سواء كانت مرتبطة في النفس الناطقة او في آلتها وذلك ان تلك
 الافراد اما كلية ايضا فتترسم في القوة العقلية ولما جزئيات حقيقة فان كانت محسوسة
 فهي مدركة بالحوس المشترك محفوفة في الخيال واذا كانت متعلقة بالمحسوسات فادراكها
 بالوهم وحفظها بجزائنه وان لم تكن محسوسة ولا متعاقفا بها فهي مرتبطة ايضا في
 العقالة وبيانه ان الامكان مثلا معقول صرف فيجزئياته لا بد ان تكون في العقل حتى
 اذا ادركنا امكان زيد مثلا وانشرنا له اشارة عقلية بهذية الامكان كان جزئيا
 حقيقيا ومعقولا صرفا لا مدركا بالآلات المختصة بادراك الجزئيات المحسوسة ومتعلقا
 بها بل نقول نحن نعلم بالضرورة ان ندرك اشياء ليست جسمانية اصلا فالامور العامة
 فيجزئياتها لا ندرك الا بالعقل فقبل من ان الصورة العقلية كلية ليس معناه الا ان الصور
 المنترعة من الجسمانيات الحاصلة في العقل كلية لامتزاج حصول صورها الجزئية في
 العقالة اذ يلزم منه انقسامها بخلاف حصول صور الجزئيات المجردة كما ذكرنا

وكخصوصيات المبادئ العالية فإنها إذا أدركت ارتسعت في النفس الناطقة لافي قواها
 المدركة او الحافظة (لانه يشكك الناظر في انه من المشترك او المتواطى) ومن ثمة نفاه
 بعضهم حيث قال ان كان التفاوت داخل في مفهوم اللفظ كان مشتركا وان كان خارجا
 عنه كان مفهوم اللفظ هو اصل المعنى حاصل في الكل على السواء اذ لا اعتبار بذلك
 الخارج فيكون متواطئا واجيب عنه بان التفاوت خارج عن مفهومه الا انه في وقوعه
 على افراد وحصوله فيها فاعتبر قسما على حدة مقابلا بما ليس فيه هذا التفاوت
 وحصول الوجود في الواجب قبل حصوله في الممكن قبلية بالذات لانه مبدأ لما عدها
 ولا عبرة بالتقدم الزمني كما في افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لان حصول
 نفس معناه في افراد والوجود في الواجب اتم لانه يقتضي ذاته واثبت الاستحالة زواله
 نظرا الى ذاته واقرى لكثرة اثاره فالوجود مقول عليه وعلى الممكن بالتشكيك من هذين
 الوجهين وقد يجعل الاقوى راجعا الى الاعم الاثبت وتعمل كثرة الآثار وكما لها دليلا
 على الشدة كما في ياض الثلج فان تفرقة البصر اكثرها كل فيكون الوجود متشككا
 بالوجوه الثلاثة معا والوجود في الاجسام الثلاثة الحادثة في طائنا هذا اثبت واقوى
 منه في الحركة الفلكية المتقدمة عليها تقدما بالذات ومثال المرحل جعفر علما فانه منقول
 عن النهر الصغير بالمتاسبة (المراد باحتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه) فاذا
 جرد النظر عن وقوع مدلول اللفظ في نفس الامر ولا وقوعه عن خصوصية المتكلم
 بل وعن خصوصية مفهومه ايضا ونظر الى محصله وماهيته فان كان محتملا لكل
 واحد منها بدلا عن الآخر فهو الخبر فلا يضره تعين احدهما بحسب الوقوع
 او اللافوقوع ولا بحسب حال المتكلم ولا بسبب خصوصية مفهومه كما في قولنا اجتماع
 النقيضين حق او بطل واما قوله (او المراد بالواو الجامعة او القاسمة فيجوز عليه انه لا معنى
 للاحتيال ح بل الواجب ان يقال فان صدق او كذب يسمى خبرا واعتناع معرفة الصدق
 والكذب بدون الخبر) اذ يصح ان يقال الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب
 عدم مطابقتها للواقع اذا كان من شأنه المطابقة وتوضيح الجواب الثاني ان اصدق
 والكذب من الاعراض الذاتية للخبر فتوقف معرفتهما على معرفته سواء احتاجا
 الى تعريف اولي وانما ذكرنا في تعريفه الذي هو تفسير لاسمه وتعيين لعماده وذلك
 لان ماهية الخبر في نفسها واضحة عند العقل كسائر التركيبات العامة لانه اذا اطلق
 لفظة الخبر لم يعلم ان المراد به اى تركيب من تلك التركيبات المعلومة فيحتاج في تعيين
 مدلوله الى ذكرها لتمايز عما اشتبه به فخرقة ماهية الخبر من حيث انها مدولة لفظه
 تتوقف عليهما ومعرفتهما تتوقف على ماهيته من حيث هي واللازم منه ان تتوقف
 معرفة ماهية الخبر بالاعتبار الاول على معرفتهما بالاعتبار الثاني فلا دور ونظيره
 ان يتبع اشتباه في معنى الحيوان مثلا فيقال انا نعتي به مانع في تعريف الانسان موقع

الجنس وفي كلام الامام ان تعريف الخبر ليس بحقيقة الصدق والكذب المتوقفة على معرفته بل بما جرت العادة من الناس باستعمال هاتين اللفظتين فيه (والاولى ان يقال التقييد) بالاولوية (للترقية) للاحتراز من تلك الاخبار اول الاحتراز عما لا يكون خيرا و يدل على طلب الفعل بواسطة التني بان يدل على طلب التني مطلقا او بواسطة التربي اذا كان متعلقا بمر غروب فيه وكذا الحال في النداء فان طلب الاقبال لازم لمعناه كل يوم طالب الاعلام لمعنى الاستفهام ومنهم من عد التني والنداء والاستفهام من اقسام الطلب كالامر والنهي وقد ينقسم المركب التام الى الخبر والانشاء المتناول للطلب والتنبه والمركب التقييدي اما من اسين اضيف اولهما الى الثاني او وصف به او من اسم متقدم او فعل متأخر وقع صفة له او صلة اذ لو تقدم الفعل او تأخر ولم يكن صلة ولا صفة كان المركب منهما كلاما وانما قال (لان المقيد موصوف) اما لانه المنهور انتفع به في اكتساب التصورات واما نظر الى ان غلام زيد مثلا بمعنى غلام زيد على الوصفية (ولا يحصى عنه الا بتخصيص الدعوى بالقول الجزم) اى الذى لاتعلق فيه وهو الجلى وسياق اطلاق القول الجازم على ما يتناول الجلى والشرطى معا ولما كان الفعل المقدر في النداء وهو ادعو انشاء لاخبارا لم يحتمل الصدق والكذب ولم يصلح لان يخاطب به غير المنادى فان انشاء الداء انما يحصل اذا خاطب به المنادى لا غيره (وليس الجزئى في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث) اراد به ان ذكر الجزئى ههنا معطوفا على الكلى الذى اضيف اليه المباحث غير مستحسن اذ ليس له مباحث فى شئ من كتب هذا الفن الا انهم تعرضوا لتعريفه بناء على ان مفهومه ملكة ومفهوم الكلى عدم يتوقف صورته على تصورها فان قيل اليس قد بين في هذا الفصل ان الجزئى يقال بالاشتراك على معيين وان النسبة بينهما بالعموم والخصوص مطلقا وان احدهما مابين للكلى والاخر اعم منه من وجه وكل ذلك بحث عن الجزئى فلنا اما بيان مفهومه من قبيل التصور وذلك لا يسمى بحثا لانه فى الاصطلاح عبارة عن حمل شئ على آخر واما بيان النسبة من ثمة التعريف لان ايضاح المفهومات المتعددة يزاد بمعرفة نسب بعضها الى بعض ولهذا قال المصنف الفصل الاول فى اقسامه واحكامه فخص الاقسام والاحكام بالكلى وقد يوجد فى بعض النسخ هكذا فى اقسامهما واحكامهما لكنه لاتعويل عليه اتقول هو بحث غير مقصود بالذات ابالنظر الى الكلى فليس للجزئى مباحث مقصودة بالذات فى هذا لانه لانفع له فى الايصال لافى التصورات ولا فى التصديقات فلذلك كان (لصاحبه عن الظرفى) مباحث الجزئى (حتى) ولا شك ان تعنون الفصل بما ليس بمقصود بالذات مستكر مجدا (قال الشيخ فى الشفاء) انما لا يشتغل بالنظر فى الجزئيات اى لانتغفل فى العلوم الحقيقية بالنظر فى الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية فلا يمكن

حصرها وضبطها وايضا (احوالها لا تلت) على وثيرة واحدة بل تتغير فتعذر معرفتها على وجه يطابق الواقع (وليس) ايضا (علما بها من حيث هي جزئية يفيدنا كما لاحكيا) وهو ارتسام النفس الناطقة بالصورت الكاملة والتصديقات البينية وذلك لان صور الجزئيات انما ترسم في آلتها لا فيها فاذا تعطلت آلتها زال عنها الادراكات المتعلقة بخصوصيات الجزئيات (او بيلغا) اى وايس علما بها من تلك الحسية بيلغا (الى غاية) حكيمية وهى السعادة الكبرى الابدية اعنى ابتهاجها بوجودها ذاتها متصفة بكمالها التى افضلها واعلاها ما ارتسم فيها من صور حقايق الموجودات وحوالها حتى صارت بذلك الارتسام كأنها الموجود كله فان قلت اليس يبحث فى الهيئة عن الافلاك المخصوصة وفى الالهى عن ذات الواجب تعالى وعن العقول الفعالة وذلك يبحث عن احوال الجزئيات الحقيقية قلت ما ذكره يبحث عن الكليات المحصورة فى اشخاص معينة الا يرى ان الفلك الثامن مثلا انما تميز عندنا بمفهوماً كليه تقيد بعضها بعض حتى صارت محصورة فى واحد بالاشخاص مع بقاء ذلك المقيد كليا بحسب تصويره ولو وضع موضعه جرم آخر يوافقه فى وضعه ومقداره وسائر احكامه وان خالفه فى ماهيته كانت المباحث المذكورة فى الفلك الثامن من منطية عليه شاملة اياه وقس على ذلك ما عده لاشغال عدم ثبات الاحوال وزوال الصور العلمية عن القوة المعالجة انما يجرى بان فى الجزئيات الجسمانية واما المجردات عن المادة ذاتا وفعلا فلا تغير فيها او قد مر ان صورها ترسم فى القوة الناطقة فلا يزول عنها بغير فراق آلتها لا تقول ما ذكرتم ان كان حقا الا انه لا طريق لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور البحث عنها من حيث انها تشخصه بتشخصات معينة ولما كان المنطق باحثا عن العلم الكاسب والمكتسب كما مر لم يكن العلم بالجزئيات كاسبا ولا مكتسبا بل كان طريق حصولها الحواس الظاهرة والباطنة لم يكن له فرض متعلق به وان فرضنا هى الجزئيات وثبات احوالها وكون العلم بها مفيدا ومبغيا (بل الذى يهمنا النظر فى الكليات والمقصد الاعلى فى) مباحث التصورات احوال العرفات (ومقدماته) مباحث الكليات (المفهوم وهو ما حصل فى العقل) اى ما من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل اولا وقد مر ان اىصال المعلومات الى المجهولات انما هو فى الاذهان وان مباحث ذلك الاىصال متعلقة بعوارضها الذهنية فلذلك اعتبر فى تقسيم المفهوم ما هو منها فى الاذهان فقبل (ان منع نفس تصويره اى ان منع هو من حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه) بالجل على كثير من ايجابا فهو الجزئى وان لم يمنع فهو الكلى (وانما قيد المنع بنسب التصور ليجرج بعض اقسام الكلى) عن تعريف الجزئى اذ لو قيل الجزئى هو ما امتنع فيه الشركة لتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيندرج فيه مفهوم الواجب الوجود والكليات الفرضية فوجب تقييد المنع بالتصور وزيد لفظ النفس فيه بناء على انه يمكن ان يفهم من استناد الامتناع

الى التصور انه مدخل فيه اما بالاستقلال او بانضمام امر آخر اليه فيدخل فيه مفهوم
الواجب الوجود فان العقل اذا تصور ولاحظ معه برهان التوحيد امتنع عن الشر كذفيه
ولاشبهته في توقف هذا الامتناع على تصور قله مدخل فيه قطعاً وسيأتيك لهذه
الزيادة فائدة اخرى والمراد بالثشب ان يمتاز بعضه عن بعض مع اتصال الكل باصل
واحد كافسان الشجر و بالجزى ان يتفرق ابعاضها بالكلية وانما اعتبروا (المطابقة
الحاصل في العقل لكثيرين) دون المطابقة مطلقاً لان الصور العقلية ظلال للامور
الخارجية تقتضى الارتباط بها بخلاف الصور الخارجية فانها متصلة في الوجود ليست
ظلالاً فان قيل الصور الحاصلة من زبد في ذهن كل واحد من الطائفة الذين تصوروه
مطابقة لباقي الصور الحاصلة من زبد في اذهان غيره ضرورة بان الاشياء المطابقة
لشي واحد متطابقة فيلزم ان تكون تلك الصورة كلية اجيب بان الكلية مطابقة
الصورة العقلية لكثيرين من الامور الخارجية مفروضة او محققة وفيه نظر
لانقاصه بالكميات التي لا توجد افرادها الا في الذهن كمفهوم الصل والمصورة العقلية
مثلاً فالصواب ان يقال هي مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين هو غلط لها ومقتضى
لارتباطها بها فان الصورة الادراكية تكون ظلاً اما للامور الخارجية اولصور
اخرى ذهنية ومن البين ان الصور الحاصلة في اذهان تلك الطائفة ليست بعضها فرماً
لبعضها بل كلها ظلال لامر واحد خارجي هو زبد قال السارح في رسالة تحييق الكميات
معنى مطابقة الصور الذهنية مناسبة مخصوصة لانكون لسائر الصور العقلية فالتك
اذ تعقلت زبداً مثلاً حصل في عقلك اثر ليس ذلك الاثر هو بعينه ذلك الاثر الذي يحصل
فيه اذا تعقلت فرساً معينا ومعنى المطابقة لكثيرين انه لا يحصل من تعقل كل واحد
منها اثر محدد فاما اذا رأينا زبداً وجردناه عن مشخصاته حصل منه في اذهاننا الصورة
الانسانية المرأة عن اللواحق فاذا رأينا بعد ذلك خالداً وجردناه ايضاً لم تحصل منه
صورة اخرى في العقل ولو انعكس الامر في الروية كان حصول تلك الصورة من خالد
دون زبد واستوضح ما اشرنا اليه من خواتم منتقشة انتقاشاً واحداً فانك اذا ضربت
واحداً منها على الشمعة انتمش بذلك الشمس ولا ينتمش بعد ذلك بنمش آخر اذا ضربت
عليه الخواتم الاخر ولو سبق ضرب المتأخر لكان الحاصل منه ايضاً ذلك النمش
بعينه فنتسبه الى تلك الخواتم نسبة الكل الى جزئياته ثم قال فان قلت الصورة العقلية
مرتبعة في نفس شخصية ومثخصة بشخصات ذهنية فكيف تكون كلية قلت
للصورة العقلية اعتباران احدهما بحسب ذاتها ولا شك انها بهذا الاعتبار جزئية
والثاني اعتباراتها صورة ومثال لتأصل لها في الوجود بل هو كائناً لأمور فهي
بهذا الاعتبار مطابقة لها وشخصيتها لاتنا في كليتها وفيه نظر والحق في الجواب
ان الصورة تطلق على معنيين الاول كيفية تحصل في العقل هي آلة ومرآة لمساعدة

ذى الصورة والثاني هو المعلوم المتميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك ان
 الصورة بالمعنى الاول صورة شخصية في نفس شخصية والكلية ليست عارضة لها بل
 للصورة بالمعنى الثاني فان الكلية ليست تعرض لصورة الحيوان التي هي عرض حال
 في العقل بل للحيوان المتميز عند العقل بتلك الصورة وكما ان الصورة الحادثة في العقل
 مطابقة لامور كثيرة كاذكرتم كذلك الماهية المتميزة بها مطابقة لتلك الامور ومن
 لوازم هذه المطابقة ان الصورة اذا وجدت في الخارج وتخصصت بشخص فرد من
 افرادها كانت عينه واذا وجد فرد منها في الذهن وتجرد عن مشخصاته كانت
 عين الصورة اعني الماهية وليس هذا اللازم ثابتا للصورة الحادثة في القوة العاقلة لانها
 موجودة في الخارج والعرض يستحيل ان يكون عين الافراد الجوهرية ولا شك ان
 اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات فلهيئان المذكوران للصورة مختلفان
 بالماهية هذا ما قلناه وهو مبني على ان المرسم في العقل من الاشياء ليست ماهيتها بل
 صورها وايجابها المختلفة في الحقيقة لماهيتها كاذهاب اليد جمع وليس بئس اذ يلزمه
 ان لا يكون للشيء حيث وجود ذهني الا بتأويل مجازي هو ان النار مثلا قد قام في الذهن
 صورتها وهي عرض موجود في الخارج ولها نسبة مخصوصة الى ماهية النار
 بها صارت تلك الصورة سببا لاكتشاف ماهية النار في العقل والدلائل المذكورة على
 الوجود الذهني اذا تمت دلت على ان الثابت في الذهن ماهيات الاشياء موجودة بوجود
 ظلي غير اصلي كاذهاب اليه المحققون وحيث يقال في جواب ذلك السؤال ان الصورة
 الحاصلة في العاقلة اذا اخذت معرا عن الشخصيات العارضة بسبب حلولها في نفس
 شخصية كانت مطابقة لكثيرين بحيث لو وجدت في الخارج كانت عين الافراد واذا
 حصلت الافراد في الذهن كانت عينها في الذهن على الوجه الذي صورناه واما
 القول بان الصورة الحيوانية عرض فباطل لان تلك الصورة ماهية الحيوان فاذا
 وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها ولا معنى للجوهر الا ذلك ولا نفايه قيامه بئس
 في وجود آخر ونجيب (بأننا لانسم ان الصورة العقلية كلية) قد اتفق المحققون على ان
 المدرك للكلية والجزئيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها كنسبة
 القطع للسكين واختلفوا في ان صور الجزئيات الجسمانية ترسم فيها او في انها
 فذهب جماعة الى الثاني بناء على ان الصورة الشخصية الجسمانية منقسمة فلما رسمت
 في الناطقة لا تقسم بانقسامها فلي هذا فالجواب ما ذكرناه ثانيا وهو (ان التصور)
 عندنا عبارة (عن حصول الصورة) كلها (عند العقل) كما مر وكذلك المفهوم
 ما حصل عندنا لا ما حصل فيه وذهب آخرون الى ان الصور كلها مرتبة فيها
 لانها هي المدركة للاشياء الا ان ادراكها للجزئيات الجسمانية بواسطة ابداياتها (وذلك
 لا يفي) ارتسام الصورة فيها غاية ما في السبب انها لو لم تدفع البصر لم يدرك الجزئي

في البصرة ولم يرسم فيها صورته وإذا فحنت ارتسمت فيها صورته وأدركته قبل
وهذا هو الحقيقي لا نأذ أدركنا شيئاً باليصر مثلاً وأرجعنا إلى عقولنا وجدنا أنه
قد حصل لا نفساً حالة هي كيفية إدراكية بواسطتها يمتاز ذلك الشيء المرقى عندنا
وهذا هو الجواب الأول فاختلف الجواب بين مبنى على اختلاف المذهبين (قرباً
يسبق إلى الوهم) هذا مستبعد جداً لأن مرجع المذهب المذكورين في تعريف
الجزئي والكلّي إلى امتناع فرض الشركة وعدم امتناعه كما سنفقه ولا التباس في أن
امكان المفروض بجماع امتناع المفروض كما يجمع إمكانه وأيضاً الصور الذهنية مختلفة
في أكثر الاحكام للأمور الخارجية للتحقق في الماهية وعلى تقدير توافقهما فيها كيف
ينصور اختلافهما في عدم الامتناع الذي هو الامكان فانه من لوازم الماهيات فالأولى
الاقتصار على ما ذكرناه أولاً وعلى زيادة الإيضاح والمراد بقوله (تفويض الامكان العام)
هو الامكان بالامكان العام بقوله (ولاشئ) والامكان التصوري الأخرى ان مفهوم
اللاشيئية والامكان العام يصدق على اشياء كثيرة كالبيض مثلاً فانه وان كان شيئاً يمكن
حالياً لانه ليس مفهوم الشئية ولا مفهوم الامكان العام فيصدق عليه سلبهما كما يصدق
اللايضاح على الانسان الأبيض (لأننا نقول ذلك) أي فرض صدق الاشئ على اشياء
(فرض متمنع) بالاضافة فالفرض يمكن بالمفروض متمنع (وهذا) أي فرض صدق
الجزئي الحقيقي (على اشياء فرض متمنع) بالوصفية فالفرض ههنا متمنع كما ان المفروض
كذلك واعلم ان سر يك البسار والبقاء ما لان للكلّي وما بعدهما مثال لما وجد
من الكلّي في الخارج اما واحداً او كثيراً فالمراد بواجب الوجود هو اذات المحصورة
لا مفهومه الكلّي وكذا الحال في الشمس والكواكب السبعة افراد للكواكب السيارة
كما ان انفس التي لانها هي افراد للنفس الناطقة وكل ذلك طهر من العبارة والامكان
العام اذا نسب الى الوجود يتمثل الواجب والممكن الخاص فقط كما اذا نسب الى العدم
يتمثل المتمنع والممكن الخاص فقط واذا اطلق يسمي الكل ومن لم يلاحظ هذا التفصيل
فكثيراً ما يقع في الغلط (فليبان هـ بن الفائدتين) احدهما (ان المعتبر في حل الكلّي
على جزئياته حل المواطاة) لا حل الاشتقاق والثانية ان كلية الكلّي انما هي بالنسبة
الى امور (يحمل عليها الكلّي بالواطاة لا بالاشتقاق) ولا يذهب عليك ان بيان الفائدة
الأولى بيان الدانية وبالعكس فانه اذا ثبت ان المعتبر في حله على جزئياته حل للمواطاة
دون الاشتقاق اذا ثبت ان كليته بالقياس الى ما يحمل هو عليها موطاة لا اشتقاقاً وكذا
اذا ثبت ان كليته مقيسة الى ديات ان المعتبر في حله الى الجليلين فلذلك (قال قدمت هذه
المسئلة) بالتوحيد دون التنبية والمراد تقديمها على بيان المعنى الآخر للجزئي وبيان
النسب بين المفهومات الثلاثة هي الجزئيتين والكلّي وقوله (بلا واسطة) تغيير لقوله
(بالحقيقة) ولما كان ذو بياض والابيض بمعنى واحد يسمي حل البياض

حل اشتق على الوجهين ومنهم من سمي الاول حل تركب والثاني حل اشتقاق
 والواسطة على الاول كلمة ذو وعلى الثاني الاشتقاق لاشتقاقه على معناها (هكذا
 قال الشيخ وفسر) يعني انه ذكر في النفا ان حل المواطة هو ان يكون الشيء محمولا
 على الموضوع بالحقيقة ولم يفسر فيه المحمول بالحقيقة بما يكون محمولا بلا واسطة
 كما ذكرناه بل فسر (بما يعطى موضوعه اسمه) وحده كالحیوان فانه يعطى الانسان
 اسمه فيقال الانسان حيوان فيعطيه حده فيقال الانسان جسم تام حساس متحرك
 بالارادة وعلى هذا التفسير لا مجال لما اعترض به ابو البركات وانما بعده اذا فسر بما ذكره
 الشارح سابقا كما لا يخفى على ذي مسكة وكانه اشار الى ذلك حيث قال اولا هكذا قال
 الشيخ وآخر! واعترض على ما قاله ابي اعترض على مقوله لا مفسرا بتفسيره الذي
 صرح به في كتاب المذكور بل بتفسير آخر وغلط المعترض من باب ايهام العكس
 فان الرابطة خارجة عن طرفيها اتفاقا وكل رابطة نسبة فتوهم ان كل نسبة رابطة
 فتكون خارجة عن طرفي القضية فان قلت اذا قلنا زيد يمشي او مشى فاي حل ههنا
 قلت مضاء زيد ذومشي في الحال او في الماضي وكذا اذا قلت مشى زيدا ويمشي فان الحمل
 انما يظهر بذلك التأويل قال الامام في المنخص حل الموصوف على الصفة كقولنا
 المتحرك جسم يسمى حل المواطة وحل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم متحرك
 يسمى حل الاشتقاق ولا فاة (في هذا الاصطلاح) ولذلك كان المتعارف هو الاصطلاح
 على المعنى الذي سبق على كلام الامام فان مرجع التقاسير الثلاثة السابقة الى شيء واحد
 عند التحقيق قال انكاتبتي في شرح المنخص المراد بالذات ما يعبر عنه باسم جامد كالحیوان
 والانسان بالصفة ما يعبر عنه باسم مشتق كالابيض واما قول السارح (فاذا كان
 المحمول ايضا ذاتا) فلم يرد به ما صدق عليه مفهومه كما في جانب الموضوع بل ما ليس
 خارجا عن حقيقة الافراد فكانه عين الافراد وحينئذ توافق الموضوع والمحمول
 اي توافقا بخلاف الصفة فانها خارجة عنها فهي مغايرة لها (فههنا ثلث مفهومات
 الجزئيات والكلية) المشهور ان الكلية له مفهوم واحدية بل الجزئي الحقيقي تقابل
 الدم والمملكة كما سلف وتقابل الجزئي الاضافي تقابل التضاد وفيه بحث لان كلية
 الكلية بالمعنى الذي سبق يفتقر بمجرد امكان فرض صدقه على كثيرين وان امتنع
 صدقه عليها في نفس الامر كافي لكليات الفرضية وفي الانسان مقياس الى افراد حجيية
 ومن البين ان الافراد الحجيية ليست جزئيات اضافية للانسان وذلك لانا لانفي بالتدرج
 نحت شيء ما يمكن فرض اندراج تحت سواء امكن ذلك الاندراج او امتنع بل نفى به
 ما يتدرج بالفعل تحت غيره فيكون ذلك الغير صادقا عليه في نفس الامر وهذا هو
 الكلّي المضاد للجزئي الاضافي والكلّي ايضا معنيان احدهما حقيقي والثاني اضافي
 والاول اعم من الثاني على عكس الجزئين ثم الكلّي المذكور في امر بف الجزئي الاضافي

ان كان بالمعنى الثاني كان باطلا كانه قيل المندرج هو الذى تحت المندرج فيه فقد اخذ
 احد المتضايفين من حيث انه مضئف في تعريف الآخر وان كان بالمعنى الاول كما هو
 الظاهر فلا اشكال (ولو كان) مفهوم الجزئى الاضافى (جنسا) لمفهوم الحقيقى
 لما امكن تصوره بكنهه (مع انذهول) عن الاضافى (والثالث باطل) ان يصور ان تصور
 كون المفهوم ما نعام من فرض الحركة مع الغفلة (عن اندراجها تحت كلى) ولا معنى
 للجزئى الحقيقى سوى ذلك التصور (والاضافى والكلى) مع كونهما متضايفين
 متصادقان (على الكليات المتوسطة) من جهتين مختلفتين (واعم الكليات) ما لا يكون
 كلى آخر اعم معه وان جاز ان يكون مساويا له كالشيء والممكن العام المتساويين والمتبادر
 من كون الشيء مندرجا تحت آخر ان يكون اخصى منه ولذلك قيل الكلى والجزئى
 الاضافى يراد فان العام والخاص الا انه اشتهر في موضوعات القضايا عدداً من المتساويين
 جزئياً اضافياً للآخر فخرنمة ترى بعضهم يفسر المندرج تحت كلى بالموضوع لكلى
 ويريد به انه يقع موضوعه في قضية موجبة كلية لافى قضية مطلقا والا كان الاعم من
 شيء جزئياً له ولا قائل به وعلى هذا كل واحد من الشيء والممكن العام جزئياً للآخر
 فيكون الجزئى الاضافى اعم من الكلى مطلقا (واما تفسيره بالندرج تحت ذاتى) فلا
 يصل بالنسبة المذكورة بينهما بل بالنسبة التى ذكرت بين الاضافى والحقيقى فان الواجب
 والشخص جزئيان حقيقيان وليسا مندرجين تحت ذاتى اصلا فتقلب النسبة بينهما
 الى العموم من وجه (و بين الجزئى الحقيقى والكلى) حقيقيا كان او اضافيا (مباينة
 كلية وذلك ظاهر) واما النسبة بين الكلى الحقيقى والجزئى الاضافى فنقول لاشك
 ان الاشياء واللاممكن بالامكان العام كليان حقيقيان فان صح ان يقضى المتساويين
 متساويان وفسر الجزئى الاضافى بالموضوع الكلى كان الاضافى اعم منه مطلقا والاخر
 وجه على قياس ما هر من النسبة بين الاضافيين (كل مفهوم اذ انسب الى مفهوم آخر)
 سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما جزئيا والاخر كلياً (فالنسبة بينهما مقتصرة في اربع)
 اى لا تكون خارجة عنها بل تكون احدهما والمباينة الجزئية مندرجة اما تحت العموم من وجه
 او المباينة الكلية فهى داخله في الحصر والمباينة الكلية بين مفهومين ان لا تصادقا
 على شيء واحد اصلا سواء امكن تصادقهما عليه او لا فرجمعهما الى سائتين كليتين
 دائمتين والمساواة بينهما ان يصدق كل منهما بالفعل على كل ماصدق عليه الاخر
 سواء وجب ذلك الصدق او لا فرجمعهما الى موجبتين كليتين مطلقتين دائمتين ومعنى
 تلازمهما في الصدق انه اذا صدق احدهما على شيء في الجملة صدق عليه الاخر
 كذلك ومعنى استلزام الاخصى الاعم على هذا القياس فرجع العموم المطلق الى موجبة
 كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة والحاصل ان التلازم عبارة عن عدم الانفكاك
 من الجزئين والاستلزام عن عدمه من جانب واحد فعدم الاستلزام من الجانبين عبارة

عن الانفكاك بينهما فظهرت صحة قوله (فلا بد منهما) أي في العموم من وجه من صور
 ثلث فرجه إلى موجبة جزئية مطلقة طارة وسالبتين جزئيتين دائمتين وان فسر
 التباين بانتزاع التصادق كان مرجعه إلى سالبين كليتين ضروريين وحينئذ يجب
 أن يتكفى في سائر الاقسام بعدم امتناع التصادق فيلزم أن يندرج في التساوي مفهومان
 لم يتصادقا على شيء واحد أصلا لكن يمكن صدق كل منهما على ما صدق عليه
 الآخر وفي العموم المطلق مفهومان يمكن أن يصدق أحدهما على ما صدق عليه
 الآخر بدون العكس مع أنهما لم يتصادقا على شيء وفي العموم من وجه مفهومان يمكن
 تصادقهما وانفكاك كل واحد منهما عن الآخر أما بدون لتصادق أو معه بدون
 الانفكاك وكل ذلك ظاهر الفساد فيقال من أن سلب أحد التباينين عن الآخر ضروري
 معناه أن العلم بذلك السلب ضروري لانه في نفسه كذلك وإذا قيل يتبع صدق أحد
 التباينين على الآخر أو بدبه الامتناع المطلق للتناول للامتناع بالغير وقس على ذلك
 قولهم يجب صدق أحد المتساويين والاعم على ما صدق عليه المساوي الآخر أو الاخير
 (وفي هذا المحصر اشكال) اعلم ان نقايض الأمور الساملة للوجودات الذهنية
 والخارجية تورد اشكالا على هذا المحصر وعلى ان نقضي اتساويين متساويان
 وعلى ان نقضي الاعم مطلقا اخص مطلقا من نقض اخص وعلى ان عكاس الموجبة
 الكلية كنفسها بعكس نقض كما ستقف عليه وإذا عرفت هذا فنقول لاشك ان اللا
 يمكن بالامكان العام واللا شيء مفهوم مان وليس بينهما شيء من هذه النسب الاربع كما
 ذكره فان قلت هذا المحصر ترديد (بين التقي والاثبات) ولا واسطة بينهما بالضرورة
 فلا يتصور خروج شيء منه قطعا فنقول هذان المفهومان داخلان في القسم الاول
 وليسا عتبايين (غير المنع في قسم التباين أو نورد النقض بهما) على تعريف التباين
 (واعلم ان هذه النسب الاربع المذكورة كما تعتبر في الصدق) على ما قرره آفا وهو
 الصدق فيما بين مفردين وما في حكمهما ومعناه الحمل ويستعمل بعلى فقول صدق
 الحيوان على الانسان مثلا كذلك تعتبر في الوجود والتحقيق ايضا (والسبب المعبرة
 بين القضايا) من هذا القبيل دون الاول اذ لا يتصور حل القضية يا على شيء وإذا
 استعمل فيها الصدق يراد به التحقيق وكان مستعملا بكلمة في فيقال هذه القضية
 صادقة في نفس الامر أي متحققة فيه حتى اذا قلنا كلما صدق كل (ج ب) بالضرورة
 صدق عليه كل (ج ب) دائما كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية
 الاولى تحققت فيها مضمون الثانية وقد يستعمل الصدق في القضايا بمعنى آخر اعني
 مطابقة حكمها للواقع وينكشف لك الفرق بين هذين الصديقين واما نفس الامر
 فهو نفس الامر فهو نفس الشيء والامر هو الشيء ومعنى كون الشيء موجودا في نفس
 الامر انه موجود في حد ذاته أي ليس به حوده وتحققه ونسبه متعاقفا غير فاض أو اعتبار

معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار مختصة في حد ذاتها سواء وجد
فأرض أو لم يوجد أصلا وسواء فرضناها أو لم يفرضها قطعاً ونفس الأمر أعني من الخارج
مطلقاً فكل موجود في الخارج موجود في نفس الأمر بلا عكس كلى ومن الذهن
من وجده لا يمكن اعتقاد الكواذب كزوجة الحمسة فتكون موجودة في الذهن لا في نفس
الأمر ومثل ذلك يسمى ذهنيا فرضيا وزوجة الأربعة موجودة فيها معا ومثلها
يسمى ذهنيا حقيقيا وفيه (منع قوى) ونقرير المنع القوى أن يقال مدعاكم موجبة كلية هي
قولكم كل ما صدق عليه نقيض أحد المتساويين صدق عليه نقيض الآخر فإذا لم تصدق
هذه القضية لزم صدق نقيضها وهو قولنا ليس كل ما صدق عليه نقيض أحد المتساويين صدق عليه
الآخر وهي لا تستلزم صدق قولنا بعض ما صدق عليه نقيض أحد المتساويين صدق عليه
عين الآخر (لأن السالبة) المدعولة (أعم من الموجبة) المحصلة فلا تستلزمها وهذا
القدر كاف بمقصوده إلا أنه زاد في الكشف عنه (لجواز كون المساوي أمرا شاملا)
لجميع الموجودات المحققة والمقدرة خارجا وذهنا (فلا يصدق نقيضه على شيء
أصلا) وحينئذ تصدق تلك السالبة (لعدم موضوعها) دون الموجبة وهذا بالحقيقة
إشارة إلى نقض إجمالي أي دليلكم جار في نقيض المتساويين الشاملين وقد تخلف الحكم
عنه ألا تساوي بينهما لعدم صدقهما على شيء البتة ويمكن أن يحمل ما رضى
فيقال أن هذين نقيضين لأمرين متساويين وقد اتقى عنهما التساوي فتبطل تلك
الموجبة الكلية (والوجه الأول من تغيير المدعى) نصف ظاهر لأن مرجع ما يفهم
من التساوي عند المصنف الإيجاب وهو أنه إذا صدق أحدهما على شيء صدق عليه
الآخر إلا أن مرتكبه مطمح نظره دفع الاعتراض فيجعل تساوي نقيض المتساويين
راجعا إلى تلك السالبة التي إذا لم يصدق صدق نقيضها وهو قولنا بعض ما صدق
عليه نقيض أحد المتساويين صدق عليه عين الآخر وانعكس أي قولنا بعض ما صدق
عليه عين أحد المتساويين صدق عليه نقيض الآخر وهو محال وعلى هذا فقد اندفع
المنع والتفنن جميعا لا يقال اعتبار الانشكال مستدرك في البيان إذ يستحيل أن يصدق
على نقيض أحد المتساويين عين الآخر لأننا نقول الذي ثبت عندنا هو أن كل ما صدق
عليه عين أحد المتساويين وبين صدق عليه عين الآخر فلا يجوز حينئذ أن يتخلف عنه
ما صدق على عين الآخر بأن تخلفه صدق نقيضه عليه فلم يثبت عندنا بعد أن ما صدق
عليه نقيض أحد المتساويين وبين يجب أن يصدق عليه نقيض الآخر حتى يكون صدق
عين الآخر عليه محالا بل هو المتنازع فيه فحال الدين معلوم دون حال النقيض في
القضية التي هي نقيض المدعى لابد أن يلاحظ صدق عين أحدهما على شيء بدون
صدق عين الآخر عليه حتى يظهر الخلف وتلك الملاحظة اعتبار العكس بلا خفاء
وحيث (تلازم السالبة) المدعولة والموجبة المحصلة (لوجود الموضوع) أمّا محققا

او مقدرا فيندفع المنع وحده (وفيه نظر لان موضوع) القضية (الحقيقية ان اخذ
بحيث يدخل فيه المتعنتات) اي المتعنتات الوجود او المتعنتات الاله - ف بال عنوان
كذبت الكلية فيها موجبة كانت او سالبة في جميع المواد اما الموجبة فلان من جهة
افرادها حيثئذ ماهو متصف بتقيض المحمول واما السالبة فلان بعض ماهو مندرج
فيها متصف بالمحمول وقد يقال صدق الموجبة الحقيقية موقوف على امكان ثبوت
المحمول للموضوع في الخارج فلو صدقت موجبتها الكلية مع دخول المتعنتات فيها
لزم امكان وجودها في الخارج وهو محال (وعلى تقدير صدق) القضية (الحقيقية)
في الجملة (يتمتع الخلف) لجواز صدق (عين احد المتساويين على تقيض الآخر حيثئذ)
اعني على تقدير دخول المتعنتات غاية ما في الباب انه يلزم صدق احد المتساويين بدون
الآخر على تقدير محال وهو تقدير وجود المتعنتات او تقدير الاتصاف بالعنوان لما تمتع
اتصافه ومن الجائر ان يستلزم المحال المحال وهذا المنع يرد على جميع براهن الخلف
الواقع في الحقيقتات الساملة للمتعنتات (والا) اي وان لم يؤخذ موضوعها بتلك
الهيئة بل بمقتضى ما يمكن وجوده واتصافه (فلا تلازم بين الموجبة) المحصلة
(والسالبة) المعدولة لجواز ان يتمتع صدق العنوان على ممكن محقق او متسدر
كفهوم الاشياء واللاممكن فلا يكون الموضوع موجودا فحين ان الاشكال
وارد على التساوي سواء كان بحسب الخارج او الحقيقة او نفس الامر
فلا فائدة في نفي الخارج واثبات الحقيقة (ولا خفاء في اندفاع المنع) والتقص على الوجه
الثالث (واما ان هذا التخصيص) لا يناسب (قواعد الفن) فتدبر به عنه بان التبريم
انما هو بحسب الحاجة فكلامنا في تقيض المتساويين من غير الامور الساملة اذلا احتياج
لنا الى احوال نقايضها ولا في احوالها ايضا اذلا مسألة في العلوم الحقيقية موضوعها
الامر السامل فان قلت اليس يبحث فيها عن الامور العامة قلت لم يرد بها الامور
الشاملة للوجودات الذهنية والخارجية معا لان الحكمة لا تبحث فيها الا عن اعيان
الوجودات (فلا بد ان يكون تقيضا متساويين لان تقيض اللازم يستلزم تقيض
اللزوم) هذا انما يصح في المتلازمين بحسب الوجود لا بحسب الصدق والمحل كما ستقف
عليه فهذا الوجه الرابع نحو به وتليس لا يحدى نفعا ولا ترو بها (الطريق الثاني
تغير الدليل) فيجب ابقاء المدعى على ما كان عليه او اقامة دليل آخر عليه واما مع
تغير المدعى فقد يفي الدليل على حاله وقد لا يفي والفرق بين الوجه الاول من هذه
الوجوه وبين الدليل السابق ظ لان معنى الاستدلال هناك على تقيض القضاء وهما على
التناقض بين احد المتساويين وتقيضه وتحقيق ما ذكره من النظر انك اذا اعتبرت
مفهوما ولم تعتبر معه صدقه على شيء وضمت اليه كلمة النفي حصل هناك مفهوم آخر
هو في غاية البعد عن المفهوم الاول وايس في شيء منهما اعتبار صدق او لا صدق

على شيء أصلاً فإذا جاتهما على ذات واحدة حصلت قضيتان موجبتان أحدهما محصلة والآخرى معدولة فتتأ فيان صدقاً لا كذباً فإن اعتبر هذان المفهومان في نفسيهما وسميّا متناقضين كان معناه أنهما متباعدان تباعداً لا يتصور ما هو أبلغ منه فيما بين المفهومات المتباعدة بملاحظة صدقها على شيء لا أنهما لا يمتنعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتقاع عنها عند عدمها وإذا اعتبر صدقها هي ذات كان نقبض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه لاصدق رفعه لجواز ارتقاعهما كما عرفت فقولُه (هـ) إشارة إلى أن عين أحد المتساويين ونقيضه ليس بينهما تناقض بل معنى الذي يوجب امتناع ارتفاعهما عن ذات واحدة بل بمعنى غاية التشايع بينهما فكانهما شيهين بالتناقض المشهورين ولو سلم أحدهما (نقبض لنقيضه) حقيقة كان ذلك بمعنى آخر اعني بحسب المفهوم دون الصدق ولما امتنع أن يكون الجزئان الحقيقيان متساويين بل هما متباعدان تبايناً كلياً وجب أن يكون المتساويان كلين فكذا نقبضاهما لأن رفع الكل كلي قطعاً وتقرر النظر أنه لا بد في صدق الموجبة من اتصاف الذات بالعنوان في نفس الأمر إما بالفاعل أو بالامكان فإن الاكتفاء بمجرد فرض صدقه يوجب كذب الموجبات الكلية وليس لنا شيء يمكن أن يصدق عليه في نفس الأمر نقبض الأمر الشامل فلا يصدق الإيجاب عليه ولو قدر أن صدق الموجبة الكلية لا يستدعي إمكان الانصاف بالعنوان بل يكفي فرض صدقه مع امتناعه منه لزوم الخلف لأن اللازم صدق أحد المتساويين على ما فرض صدق نقبض الآخر عليه وليس يحتمل أن يصدق أحدهما على ما صدق عليه في نفس الأمر نقبض الآخر وليس بلازم على ذلك التقدير (الاولى أن نقبض الشيء سلبه ورفعته) قد عرفت أن المفهوم المفرد إذا اعتبر في نفسه لم يتصور له نقبض إلا بان ينضم إليه معنى كلمة الشيء فيحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه فإذا جلا على شيء كان أثبات ذلك المفهوم له تحصيلاً وأثبت رفعه له عد ولا وإذا اعتبر صدق المفهوم على شيء كما في كل واحد من المتساويين بل في أطراف التضام أيضاً فنقبض ذلك المفهوم بهذا الاعتبار سلبه أي سلب صدقه ورفعته عما اعتبر صدقه عليه لا أثبات رفعه لذلك الشيء فعلى هذا نقبض الإنسان إذا اعتبرنا مساواته للناطق أو وقوعه في أحد طرفي القضية هو سلبه اعني رفع صدقه لاعدوله الذي هو أثبات إلا الإنسان وبهذا عبر صاحب الكشف حيث قال في أطراف القضايا فنقبض الباء هو الالباء بمعنى السلب لا بمعنى العدول (النية أن لموجة السالبة الطرفين لا يستدعي صدقها وجود الموضوع) بل الموجبة السالبة المحمول مطلقاً لا استدعيه وإنما خص بالذكر سلب الطرفين لأن الكلام واقع فيه وقد يقال (كذب الموجبة) لا ينحصر (في عدم الموضوع وصدق نقبض المحمول عليه) إذ يجوز كذبها لعدم صدق

العنوان على افراده الموجودة في نفس الامر مع انه لم يصدق عليها تقيض المحمول
 كما اذا جعل قبض الامر السمل موضوعا نحو قولك كل لاشي يمكن بالامكان العام
 فان افراده اعني ما يفرض صدقه عليه موجودة وليست منصفة في نفس الامر بتقيض
 المحمول بل يمينه مع ان القضية كاذبة وبجواب عنه بان الموضوع المحكوم عليه حقيقة
 في القضية هو ما صدق العنوان عليه في نفس الامر ولو بالامكان فاذا لم يكن صادقا
 صدقه في نفس الامر على شئ كل الموضوع معدوما واما ان تلك الافراد الموجودة
 التي فرض صدقه عليها مع امتناعه فليس حكم القضية عليها كيف ولو كان كذلك
 لكانت صادقة اذ لا فائدة للعنوان في غير القضايا الوصفية سوى تعيين ما يتوجه اليه
 الحكم بل نقول كذب الموجبة انما هو بانتفاء المحمول عن الموضوع فقط وذلك
 لا يتصور الا من وجهين احدهما ان يعدم الموضوع فلا يدب له المحمول وثانيهما
 ان يوجد متصفا بغير المحمول اذ لو وجد وكان متصفا به صدق اليجاب قطعا
 (وسهفه في موضع يناسبه) قد تحقق في مباحث المدول ان القضية السالبة المحمول
 تساوي السالبة فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع كالتساوية واذا كان الامر
 كذلك فنقول لاسك انه يصدق قولنا لا واحد مما ليس بممكن بالامكان العام بئس
 فيصدق ايضا ما يساويه وهو قولنا كل مالميس بممكن بالامكان العام ليس بئس واذا
 وقفت هناك على ذلك التحقيق انجلي لك الحال بحيث لا يبقى عليك شبهة في المقال المذكور في
 الحجة الاولى من هاتين الحجتين الاخرين فربب بما مر في الوجه الرابع من وجوه تغيير الدعوى
 الاراء المجيب هناك فسر التساو بين المتلازمين على وجه يتناول المتلازمين في الصدق كما هو
 المدعى والمتلازمين في الوجود كما في القضايا وههنا اقتصر على ان التساو بين متلازمان
 وادعى (ان تقيض اللزم يستلزم تقيض المزمع) فورد عليه انه (ان اراد بذلك ان كل
 ما صدق عليه قبض اللازم صدق عليه تقيض اللزم فهو اول المسألة) اذ معناه ان كل
 ما صدق عليه قبض احد المتساويين صدق عليه تقيض الآخر وهذا هو المدعى فكيف
 يتك به في اثباته وايضا يرد عليه التقيض بتقايض الامور السالبة (وان اراد به انه كلما
 تحقق تقيض اللزم تحقق تقيض اللزم فهو حق الا انه لا يحمي) فلما في اثبات المطلوب
 لان كلامنا في التساو بين بحسب الصدق لا بحسب الوجود وهذا ما وعدناك هناك
 انك ستقف عليه (وهو) اي ما ذكرناه من ان اجتماع تقيض الخاص وعام العام
 (لزم لصدق احد المتساويين) وهو تقيض الخاص (بدون الآخر) وهو تقيض
 العام (والعموم من وجه) كما اباية الكيفية في اسرارهم صدق كل من المتساويين بدون
 الآخر (فهو ايضا) كالجزم المطلق (يسلزم خلاف المقدر) وما ذكره (في منع
 الحصر) اساره ان مأمرا من ان اللاشيء والا بممكن بالامكان العام مذهب وان ليس
 بينهما نبي من هذا السبب الاربع (ولا يستلزم في ورود المع المذكور ههنا) واما كان

دفعه ببعض تلك الأجوبة (أما وروده فبان يقال لأمه إذا لم يصدق ما هو نقيض
الاعم فقبض الاخص صدق بعض ما هو نقيض الاعم عين الاخص بل اللازم على ذلك
التقدير هو السالبة المدولة التي لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون الاعم
امرا شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذهنية فلا يصدق نقيضه على شيء أصلا فلا
تصدق الموجبة لعدم موضوعها وأما دفعه ببعض تلك الأجوبة فهو مدعى باليس قضية
خارجية بل حقيقة بمعنى ان كل مالو وجد كان نقيض الاعم فهو بحيث لو وجد كان
قبض الاخص وحينئذ تلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وايضا فمن نخص
الاعم باليس من الامور الشاملة فلا بد ان يصدق نقيضه على موجود خارجي او ذهني
فيوجد الموضوع ويندفع المنع وايضا نفس الاعم والاخص بالازم والمزوم
مطلقا سواء كان المزوم في الصدق او في الوجود ونقيض الاعم يستلزم نقيض المزوم
او نقول عين الاخص نقيض لنقيضه فاذا لم يصدق نقيضه على نقيض الاعم صدق
عليه عينه والا لا ترفع النقيضان وايضا نقيض الاعم لا يكون الا كليا فله افراد
وايضا نقيض الشيء سلبه لاعدوله الى آخر ما مر فيها هو العمدية في حل الشبهة (وأما
الثانية) فقد ذكر في بيانها وجوها ستة مدار أربعة منها وهي الاول والثالث والرابع
والسادس على شيء واحد هو اجتماع نقيض الخاص وعين العام في افراد العام المغيرة
لذلك الخاص بل لا تخالف بين الاول والرابع الذي اتناجه من الثالث النسك الاول
الافى العبارة ومدار الثاني على ان نقيض المتساويين متساويان ومدار الخامس على
انكسار الموجبة الكلية بعكس النقيض كنفها على رأي المتقدمين (أما الملازمة)
بانها بوجهين مبنى الاول على ان الممكن الخاص اخص من الممكن العام وهو ط فلو صححت
تلك القاعدة لانتظم قياس من كل منهما هكذا كل ماليس بممكن عام ليس بممكن خاص
وكل ماليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع لانحصار المفهومات في الثلاثة وكل
واحد منهما ممكن بالامكان العام فكل ماليس بممكن عام فهو ممكن عام ومبنى الثاني
على ان اللا يمكن بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام وهو محتاج الى البيان
بان ماليس بممكن خاصا فهو اما واجب او ممتنع والممكن العام يسدق عليهما وعلى
الممكن الخاص ايضا فذا ر الوجهين على المقدمة القائلة بان ماليس بممكن خاصا فهو اما
واجب او ممتنع وحينئذ نقول هذه القضية ان اخذت (موجبة سالبة الموضوع
فلا تم صدقها) لان القضية الموجبة اذا كان موضوعها سالبا ومحولها محصلا او
مدولا لم يصدق كلية لاندراج الممتنعات في موضوعها فان جعلت بعد اندراج
المتنعات خارجية لزم ثبوت الممتنع في الخارج وان جعلت حقيقة كانت كاذبة
لما عرفته بمباحث نقيض المتساويين فان قلت قد ذهب النصارى الى ان تلك الموجبة
الكلية تصدق خارجيا لان المحمول المحصل او المدول ينخصص الموضوع بالوحدات

الخارجية و يعلم منها انها تصدق حقيقة ايضا اذا خصصه المحمول بما يمكن وجوده
قلت فح لا يتحدد الوسط في القياس كما استعرفه وان اخذت موجبة معدولة الموضوع
كانت صادقة (لكن الانتاج هم فان القضية اللازمة) من تلك القاعدة (سابعة الطرفين)
كما هي مقته (فلا يتحدد الوسط) لان محمول الصغرى سالب وموضوع الكبرى معدول
وكذا لا يتحدد الوسط الا اذا خصص موضوع الكبرى بالوجودات او بالمكنات على
ما ذكرته فان محمول الصغرى ليس مختصا بشئ منها بل يتناول المتعديات ايضا فكانه
قبل كل مائيس بممكن عام ليس بممكن خاص وكل موجود او ممكن ليس ممكن خاص فهو
اما واجب او ممتنع و بما قررناه يتضح الجواب عن الوجه الاول من وجهي الملازمة
واما تطبيقه على الوجه الثاني فيان يقال اذا اخذت تلك القضية موجبة سابعة
الموضوع كانت كاذبة فلا يثبت انحصار مائيس بممكن خاص في الواجب والممتنع حتى
يكون اخص من الممكن العام واذا اخذت معدولة الموضوع كانت صادقة الا ان
اللا يمكن انفسا ص معنى العدول نقيضه مائيس بلا يمكن خاص وهو اعم من الممكن
الخاص فاللازم على تقدير صحة القاعدة هو قولنا كل مائيس بممكن عام فهو ليس بلا يمكن
خاص لا قولنا كل مائيس بممكن عام فهو ممكن خاص فلا اشكال وكذا الحال اذا قيد
الموضوع بالسلب بالوجود او الممكن كان نقيضه مائيس موجودا او ممكنا هو ليس
بممكن خاص وهو اعم من الممكن الخاص اذ يجوز ان يكون انتفاء ذلك المجموع
المتفي بانتفاء الوجود او الامكان دون سلب الممكن الخاص ثم الشبهة المذكورة ليست
مختصة بالصور التي اوردها بل هي جارية في كل امر شامل مع ما يندرج فيه من
الامور التي هي اخص منه فيقال مثلا لو صدق قولنا كل مائيس بممكن عام فهو ليس
بانسان ومنا قضيتان صادقتان في نفس الامر هما كل مائيس بانسان فهو اما واجب
او ممكن خاص او ممتنع وكل واحد منها ممكن عام لزم ان يصدق قولنا كل مائيس بممكن
عام فهو ممكن عام وايضا الا انسان اخص من الممكن العام لان اللا انسان انحصر في تلك
الثلاثة والممكن العام يتناول معها الانسان الذي لا يتناولها الا انسان وفديجب عن
الشبهة بان الممكن العام شامل للتقيضين معا فائيس بممكن عام يكون خارجا عن التقيضين
فاذا حل عليه سلب الممكن الخاص كان محمولا على ما هو خارج عنهما ولا شك ان
التحصير في الواجب والممتنع مائيس خارجا عنهما فالحمول في الصغرى سلب الممكن
الخاص من حيث انه صادق على امور خارجة عن القبيضين والموضوع في الكبرى
سلبه ايضا لكن من حيث انه صادق على امور غير خارجة عنهما فلا اتحاد في الوسط
حقيقة ومنهم من اجاب عنها بان مائيس بممكن خاص يتساوول ضروري الطرفين
وايس هذا مندرجا في الواجب والممتنع ولا في الممكن العام اذ لا تحقق بدون السلب
الضرورة ثم قال فان قلت ما طرأ ضرورة بان يكون متممها قطعا وكل متمم ممكن

بالامكان العام قلت لانم ان كل متنع ممكن بالامكان العام بل المتنع الذي يكون ضروري
 المدم فقط ونحن نقول هذا القسم اعني الضروري الطرفين وان كان محتملا بحسب
 يادى الرأى لكنه في التحقيق عملا يعبده العقل قسمين اربعة للاقسام الثلاثة المشهورة وذلك
 لان ما يقتضى رفع الوجود بذاته لا يقتضى الوجود بذاته لان اقتضاء احدهما يقتضى
 المنع عن الآخر والمنع عن الآخر يستلزم عدم اقتضاءه فلو كان مقتضيا لهما لم يكن
 مقتضيا لهما هف وايضا فان كان موجودا فقط او معدوما فقط لم يتخلف مقتضى
 الذات بذاته عنها وان كان موجودا او معدوما معا لم يتخلف مقتضى التقيضين فظهر ان
 انحصار المفهوم في الاقسام الثلاثة صحيح قطعاً ونحوه القسم الرابع يضمحل يادى
 الثبات من بداهة العقل ولا يخرج ذلك عن كونه حصراً عقلياً نجزم فيه بالانحصار
 نظراً الى مجرد مفهومه وان فرض انه محتاج الى امر خارج من نفسه او استدلال كان
 مع ذلك حصراً مقطوعاً به بل لا ريب ويتم المقصود ولا يتوقف على كونه بديهياً صرفاً
 وظهر ايضا ان الممكن العام شامل للمفهومات كلها (وعلى القاعدتين سؤالان آخران)
 قدمر السؤال الناشئ من الامور الشاملة على قاعدة تساوى نقيضى المتساويين وعلى
 قاعدة كون نقيض الاعم اخص فثارة باعتبار جزء هذه القاعدة اعني قولنا كل ما هو
 نقيض الاعم فهو نقيض الاخص وثارة باعتبار تمامها وقد بقي على القاعدتين
 سؤالان آخران احدهما متعلق بمجموعهما من حيث هو مجموع والثاني متعلق بكل
 واحد منهما (فان قلت) يريدان القضية اللازمة من تحقق القاعدتين (ليست) بينهما
 (معتبرة) اى ليست من القضايا المتعارفة المتباعدة فلا يكون عكس نقيض لانه من
 القضايا المتباعدة المتعارفة ومبنى هذه المقالة على ان المفرد الذى اعتبر صدقه يؤخذ
 نقيضه على وجهين احدهما رفع صدقه بلا قيد زائد وهو المعبر في عكس النقيض
 والثاني رفعه مقيداً بنقيض جهة صدقه وهو المعبر في باب النسب واجاب بان تلك
 القضية اللازمة مستلزمة لقضية اخرى معتبرة في ذلك العكس لانقال تلك القضية لها
 مدخل في الالتزام فلا يكون العكس المذكور لازماً لاصله وحده لانا نقول هي
 واسطة في بيان الالتزام لاجزاء من الملزوم كسائر الوسائط فيما ليس يتنا من الملزمات
 واما الاعتراض بان الصغرى الممكنة لا تنتج في الشكل الاول فمدفوع بان موضوع
 الكبير اى اذا اخذ بالامكان ايضا كان الاندراج مكشوفاً والانتاج محققاً وفي قوله
 (ونقيضهما اللاصاحك دائماً والامامشى بالضرورة) اشارة الى انه اراد بالقوة
 في قوله (والاعم منه المامشى بالقوة) الامكان لا ما يقابل الفعل (ورعاية شرايط
 التناقض) في نقائص اطراف النسب واجبة دون نقائص اطراف القضايا في عكس
 النقيض كما نهناك عليه والاول ط واما الثاني فاحترز عن خروج القضية
 عن الاعتبار والتعارف (وقد مر ان الامور الشاملة) متناولة للنقيضين معا (فلا يكون)

نقيض ما هو مندرج فيها (اعم منها) بل اخص مطلقا فلذلك قال (نقيض الاخص
 قديكون اعم من عين العام) من وجه ثم البايئة الجزئية بين نقيض امرين يكون
 بينهما عموم من وجه قديكون في ضمن (البايئة الكلية كابين نقيض العام وعين انخاص)
 على ما ذكره وقد يكون في ضمن العموم من وجه كما بين الاحيوان والابيض
 فان النسبة بينهما هي البايئة الجزئية مجردة عن خصوصية كل واحد من القسمين
 المندرجين تحتها وكذا الحال بين (نقيض المتباينين) فانهما يفرقان في العين فان لم
 يتلاقيا اصلا كالانسان والناطق (كان بينهما بايئة كلية) وان تلاقيا كالحيوان
 والانسان كان بينهما عموم وخصوص من وجه فالنسبة بينهما (البايئة الجزئية)
 المجردة عن الخصوصين وماتوهمه السارح من الاستدراك مدفوع بان البايئة الجزئية
 ان ثبتت بين شيئين في ضمن البايئة الكلية وحدها اوفى ضمن العموم من وجه وحده
 لم تكن هي النسبة بينهما بل احدهما فلا بد من مجردها عن خصوصية كل واحد
 من فرديهما حتى تعد نسبة بينهما وكان المص لم يبين النسبة بين نقيض امرين بينهما
 عموم من وجه لانها انما عرف مما ذكره في نقيض المتباينين * واعلم ان النسبة بين احد
 المتساويين ونقيض الآخر وبين نقيض الاعم وعين الاخص مطلقا هي البايئة الكلية
 وبين عين الاعم ونقيض الاخص كالحيوان والا انسان هي العموم من وجه واحد
 المتباينين اخص من نقيض الآخر مطلقا والاعم من وجه ينفك عن نقيض صاحبه
 حيث جامعها فاما ان يكون اعم منه مطلقا كالحيوان مع نقيض الانسان اومن وجه
 كالحيوان مع نقيض الابيض وكل ذلك ظاهر بادن تأمل (من المعلوم ان الحيوان مثلا)
 حراده ان مفهوم الحيوان وهو الجوهر القابل للابعد الثلاثة النامي الحساس المتحرك
 بالارادة معنى في نفسه ومفهوم الكلبي وهو مالا يمنع نفس تصوره من فرض الحركة
 فيه من غير اشارة الى شئ مخصوص معنى آخر بالضرورة وليس جزأ من المعنى الاول
 لامكان تعقله بالكنه مع الذهول عن الباني ولان ماله من حيث هو هو الامتنع اتصافه
 بكونه جزئيا حقيقيا وكذا مفهوم الجزئي معنى خارج عن مفهوم الحيوان وغير لازم له
 من حيث هو ذاته (والالم بوجوده منه الانخص واحد) ثم ان معنى الحيوان لا يتصف
 في الخارج (بانه كلي) مشترك حتى يكون ذاتا (واحدة) بالحقبة في الخارج (موجودة)
 في (كثيرين) لما سيأتي من انه يلزم حيث ان اتصاف الامر الواحد الحقيقي باوصاف
 متضادة ولا يتصف ايضا في الذهن بالكلية المفسرة بالسرقة لان المرتسم في نفس
 شخصية يتمتع ان يكون هو بعينه مشتركا بين امور عدة نعم الطبيعة (الحيوانية)
 اذا حصلت في الذهن عرض لها هناك (نسبة واحدة) متناهية الى امور كثيرة بها
 يحملها العقل (على واحد واحد منها) كما (فهذا العارض هو الكلية) لعارضه
 لطابع الاسماء في الازهان والظاهر ان قوله (وقد استدلل) مبني للمفعول وان قرئ مبيا

للفاعل ففيه ضمير المص فلذا كان كونه كليا اعنى كليته مقاربة لكن مفهوم الكلي وهو الكلي المنطقي كذلك وهذه الاعتبارات الثلاثة اعنى الطبيعى والمنطقي والعقلى (جارية في الكلي) واقسامه الخمسة والحاصل من ضرب الثلاثة في الستة ثمانية عشر (وما جرت عليه) كلمة التأخرين يستلزم بظاهرها محذورين احدهما (ان تكون الاشخاص) الحيوانية (كليات واجناسا طبيعية) وان يكون النوع من الحيوان كالانسان مثلا (جنسا طبيعيا) وذلك لان الشخص حيوان مقيد بالخصائص (والنوع) حيوان مقيد بالنوعات وما ثبت للشيء من حيث هو هو كان ثابتا له مطلقا سواء كان مقيدا او مطلقا والثاني ان لا يكون امتياز (بين) مفهومات (الطبيعات) اصلا لان مفهوم الكلي معنى قولنا طبيعة من الطبايع فوجب ان يفسر الكلي الطبيعى مثلا (بالطبيعة من حيث انها معروضة للكلية) اوصالحة لمروضها لها بالاطبيعة من حيث هي هي (كما نص عليه الشيخ في الشفاء) وانما قال (يصح لان يجعل للمعقول منه النسبة التي للجنسية) ولم يقل النسبة التي هي الجنسية بناء على انه قد تعرض في البيان بمادة مخصوصة ولا اختصاص للجنسية بها ولم يرد بقوله (فيكون طبيعة الحيوان الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد) ان هذه الطبايع موجودات متعددة في الخارج بل اراد انها موجودة فيه ذاتا واحدة والفرق بينهما انما هو بحسب العقل فان الشيء الواحد الخارجى يحصل منه صور متعددة تعرض لبعضها الجنسية وبعضها النوعية وبعضها الشخصية كما سجد عليك تفصيله (فهذا العارض معتبر في العقلى) اى هو جزؤه داخل فيه (والطبيعى) اى هو قبده خارج عنه فان قلت كان الحيوان اذا اعتبر من حيث انه تعرض له الكلية كان معنى مقابرا لطبيعة الحيوان من حيث هي ولمفهوم الكلي وللمجموع المركب منهما كذلك مفهوم لكلى اذا اعتبر من حيث انه عارض لطبيعة الحيوان كان معنى مقابرا لتلك الاربع فالتحقق يقتضى ان يكون هناك امور خمسة قلت اعتبار المروض من حيث انه مقيد بعارضه له فائدة لانه بهذا الاعتبار سمي كليا طبيعيا ولا فائدة في اعتبار تقيد العارض بمروضه على انه مخالف للتأليف الطبيعى مع كونه مندرجا بالقوة في تقيد المروض بعارضه وانما ذكر الحيوان من حيث هو هو وان لم يكن شيئا من تلك الكليات لانه الاصل الموصوف بالكلية (وهو الذى يعطى ماتحته اسمه وحده) فيقال زيد مثلا انه حيوان وانه جسم نام حساس متحرك بالارادة وكذا الحال في الانسان (وما يقال من ان الجنس الطبيعى) يعطى ماتحته اسمه وحده (فهو ليس من حيث انه جنس طبيعى) والا لصدق على زيد انه حيوان مروض للجنسية للكلية اوصالح لذلك المروض (من حيث هو اعنى مجردة الطبيعة الموضوعة للجنسية) قال الشيخ اذا عني بالجنس الطبيعى مجرد تلك الطبيعة كان ذلك القول

يجرى على ظاهره ولكنه يلزم منه ان لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا الا انه حيوان فقط ثم انظر انه هل يستقيم هذا فكانه اشار بذلك الى انه يستلزم ذلك المحذورين (واما المنطقي) اي مفهوم الكلي (فهو يعطى انواعه) التي هي الكليات الخمس (اسمه وحده) فيقال الجنس كلي وغير مانع من فرض الشراكة فيه وكذا غيره من الخمسة (ولا يعطيهما انواع موضوعه) فان قيل يحمل اسم الكلي المنطقي وحده على انواع موضوعه ايضا كالانسان والفرس وغيرهما قلنا المراد بالكل ههنا الكل المتعارف وهو الكل على جزئيات الموضوع ومن البين انه يصح ان يقال كل جنس كلي ولا يصح ان يقال كل انسان كلي وفي الشفاء ان الجنس المنطقي يحته شيان احدهما انواعه فهو يعطيهما اسمه وحده اذ يقال لكل واحد من الجنس العالي والسافل والمتوسطاته جنس ويحمل عليه حده والآخر انواع موضوعاته فهو لا يعطيهما شيئا منهما فان الانسان الذي هو نوع من الحيوان لا يحصل عليه مع الحيوانية مآثر من مآثر الحيوان من الجنسية لاسما ولا احدا فان صار شي من الانواع جنسا فليس ذلك له من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه بل من جهة الامور التي يحته ومن هذا الكلام تبين ان محل الكلي على الانسان ليس من حيث انه مندرج تحت الحيوان الذي تعرض له الكلية بل من حيث انه مقيس الى ما تحته من الافراد والكلي المنطقي اذا قيس الى انواعه الخمسة عرض له الكلية والجنسية فيكون بهذا الاعتبار ركليا طبيعيا (وجنسا طبيعيا) وفي رسالة تحديق الكليات ان اطلاق لفظ الكلي على المفهومات الثلاثة بالاشتراك اللفظي والكلي من بينها هو الكلي الطبيعي واما المنطقي فهو بالنسبة الى موضوعات الطبيعي ليس بكلي بل بالنسبة الى موضوعاته واما الكلي العقلي فهو ليس بكلي اصلا لانه لا فرد له يعني لو كان له فرد يصدق عليه اسمه وحده يلزم ان يكون عاما وخصوصا معا وهو محال وفيه منع سيهي في حصر القضايا قال ومن ههنا تمسك علماء هذا الفن قسموا الجزئي الى جزئي بالشخص وجزئي بالعموم وعدوا مثل قولنا الانسان نوع والحيوان جنس من القضايا المخصوصة وستقف على بطلان هذا العد في ذلك الحصر (ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات) فدرتين لك ان ههنا امور اربعة فابحث عن وجودها الخارج عن هذا الصناعة لان صاحبها انما يبحث عن احوال العقولات الثانية من حيث انها ناطقة في الاصل الى المجهولات والوجود الخارج عن ليس من احوالها لان العقولات الثانية يستحيل وجودها في الخارج وافر من ان من احوالها لم يكن من الاحوال الناطقة في الاصل (الا ان المأخوذ يتراضون ببيان وجود الكلي الطبيعي منها على ما اصططحو اعليه) اعني الطبيعة من حيث هي هي ويزعمون ان اتضاح بعض مسائل المنطق في نظر التعليم موقوف على رجوع الطبيعى في الخارج وذلك لان المنطق يتصور طبائع الاشياء وياخذ عوارضها العقلية

و يبحث عن احوالها على وجه يسرى الى تلك الطبايع و ينطبق عليها ولا شك ان ذلك
 انما يتضح حق الانتضاح اذا عرف ان لطبايع الاشياء وجودا في الخارج وايضا امثلة
 تلك العوارض المطابقة ليست الا لطبايع الاشياء فاذا قلنا مثلا الجنس مقول على كثيرين
 مختلين بالطبايع في جواب ما هو كالحیوان المتولد على الانسان والفرس وهذا انما يتضح
 اذا عرف ان في الخارج حقايق مختلفة يقال بعضها على بعض فالتثلاث بتوقف
 ايضاحها على وجود الطبايع فلذلك قال في نظر التعليم اى بحسب التمثيل (مع كون
 التنبه كافيا) في بيان وجود الكلبي الطبيعي دون الاخرين اذ فيهما مؤنة مشاقة
 ولا يتوقف الايضاح عليها (والا لكان ذلك القيد داخلا فيها وخارجا عنها)
 فاذا اخذنا الحيوان جزءا وجميع القيود التي لانه اى جزءا آخر مقابلا للجزء الاول
 فلو كان مع الحيوان المأخوذ على هذا الوجه قيد لكان ذلك القيد داخلا في تلك القيود
 الغير المتناهية لانا اذا اخذنا جميعها فلا يخرج عنها شئ من آحاد القيود والا لم يكن
 جميعا وكان مع ذلك خارجا عنها لانه معتبر مع الحيوان الواقع في مقابليتها فيكون
 الكلبي اى المتصف في الخارج بالكلية (موجودا) فيه لان الطبيعة الحيوانية الموجودة
 في الخارج متصفة فيه بالكلية اى كونها بحيث اذا حصلت في العقل لم يمنع نفس
 تصورهما من فرض وقوع الشراكة فيها وعلى هذا كان الاول اسقاط لفظ الطبيعى
 وكلام المصنف لا يخلو عن مستدرك هو ما قوله ونفس تصوره لا يمنع من وقوع الشراكة
 فيه او تقييد الكلبي بالطبيعى وقد بينا ان سبب ان الكلية بمعنى الاشتراك الحقيقى
 لا تعرض للاشياء لافى الخارج ولا فى الذهن ايضا فقول الشارح فهي لا تعرض للطبيعة
 الا فى العقل منظور فيه نعم تعرض لها فى الذهن الكلية بمعنى الشراكة المفسرة بالمطابقة
 المذكورة في بيان مفهوم الكلبي او بمعنى النسبة المخصوصة الصحيحة للحمل على امور
 كبيرة كما ذكره في مبادئ هذا البحث واما الكلية بمعنى الشراكة الحقيقية فهي ممتنع
 العروض لئلا في الخارج والذهن معا فان قلت معنى الكلية على ما تبين في تسميم المفهوم
 الى الجزئى والكلبي هو عدم منع تصوره عن فرض الشراكة وظاهر ان هذا المعنى
 انما يعرض للسبب في الذهن كما ان منع نفس تصوره عن ذلك الفرض انما يعرض له هناك
 فكيف حكمت بان الكلبي المتصف في الخارج بهذا المعنى موجود فيه قلت الكلية
 العارضة في الخارج ابست بهذا المعنى بل بمعنى كون السبب بحيث اذا حصل في العقل
 عرض له هذا المعنى فلا تامل (وحينئذ لو قلنا) اى اذا اريد بالكلية الاشتراك وقيل الكلبي
 موجود في الخارج لم يرد به ان الموجود الخارجى موصوف في الخارج بالاشتراك حقيقة
 بل كان معناه ان شيئا موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية حقيقة اى
 الاشتراك وقد عرفت ما فيه على انهم لا ينحاضون من القول بعروض الشراكة اى
 الحقيقة في الخارج هذا صحيح لكن كلام صاحب الكسف في هذا القام لا يدل على

ذلك فانه قال هكذا والذي يدل على وجود الكل في ضمن الجزئيات في الخارج ان
الحيوان مثلا لا شك في وجوده في الخارج لكونه جزءا من هذا الحيوان الخارجى وساق
الدليل الى ان قال قائل الحيوان بلا شرط شئ موجود في الخارج وهو بحيث لا يمنع
نفس تصويره من الشركة فقد وجد في الخارج ما لا يكون نفس تصويره مانعا من
الشركة فقد وجد الكل في الخارج وهذا بعينه ما ذكر في النسخ لتوجيه عبارة
الكتاب بل منعه في محابث الجنس منافية الشخص لموضع الشركة كما منعه المصنف
يدل على جواز انصاف الموجود الخارجى بالاشتراك الحقيقى كما سنكشف لك الحال
هناك (فهو م) وذلك لانه انما يكون جزءا له في الخارج ان لو كان موجودا فيه كما هو
المدعى بل نقول (هو اول المسئلة) المتنازع فيها لان كونه جزءا له في الخارج في قوة
كونه موجودا فيه فان قيل التقص بالصفات القديمة مدفوع بان هذا الحيوان عين
هوية المنسار اليه بخلاف هذا الاعشى فانه امر عارض لتلك الهوية اوجب بان ذلك
الفرق باطل بل كلاهما صادقان عليه ولوسلم اقتصرنا على النفع ونحقق ما ذكره
في المنع لزوم التسلسل انه اذا قيل الحيوان الذى هو جزء هذا الحيوان المقيد اما الحيوان
المقيد او الحيوان من حيث هو فلما ان يراد به ان ذلك القيد داخل في الجزء او خارج
عنه او اعم من ذلك فعلى الاول كان المحصر ممنوعا اذ يجوز ان يكون الحيوان الجزء
الحيوان مع قيد خارج عنه فلا يكون الجزء الحيوان من حيث هو وعلى الثانى والثالث
يختار ان الجزء هو الحيوان مع قيد خارج عنه وهو بعينه ذلك القيد المقيد فلهذا
الحيوان المقيد فلا يكون هناك الاقيد واحد منضم الى الحيوان ففكر في التردد فيه
بلا فائدة واعترض على قوله (يلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين لآخر في الخارج)
بان الطبيعة الحيوانية مثلا من حيث هي هي قابلة للانصاف بالوحدة والكثرة فلو وجدت
في الخارج متصفة بالوحدة وكانت عين الافراد لم ذلك المحال واما اذا وجدت فيه
متكثرة بتكثر الفاعل القابل لها لكونها قابلة للتكثر فلا يكون حينئذ كل واحد من
ذلك المتكثر عين كل واحد من الجزئيات واجب بان تكثرها من غير ان ينضم اليها شئ
اصلا غير معقول قطعا واذا استعمل كل واحد من تلك الادوار المتكثرة على امر زائد
لم تكن الطبيعة عين الجزئيات بل جزئها والمفروض خلافه وامتناع حل جزء المفاير
في الوجود الخارجى على كله ظاهر فان الموجودات الخارجية المفايرة اذا اجتمعت لم يكن
ان يقال ان هذا المجموع هو احدها ولا بالعكس وان فرض بينها اى ارتباط امكن
بل لابد في صحة الحمل من الاتحاد في الوجود الخارجى مع التفار في المفهوم والوجود
الذهنى ومنهم من منع ذلك منعا جدليا واكتفى في صحته بالاتحاد في الذات التي تركبت
من اجتماع الاجزاء المتفارية الوجود في الخارج وكون الطبيعة الانسانية مثلا خارجة
عن افرادها بين الاستحالة لاستلزامه جاز ان يعقل كنه تلك الافراد مع التفرقة من

الطبيعة بالكلية (والالزام وجود الامر الواحد بالشخص في امكنة مختلفة) هذا مبني على ان كل موجود خارجي فهو معتبر في حد ذاته متميز عن غيره بحيث اذا لاحظ العقل خصوصية المماثلة لم يمكن له ان يفرض اشتراكها قلو وجدت الطبيعة في الخارج لكانت كذلك مع انها مشتركة بين افرادها ممكنة في اماكن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة فيلزم الخلف المذكور (وقيام الشيء الواحد بكل واحد من محالين مختلفين) وانه مع سواء كان ذلك الحال عرضا او لا واذ قام الوجود الواحد بالمجموع من حيث هو لزم شيان احدهما وجود الكل بدون وجود اجزائه وهو محال والثاني ان لا تكون الطبيعة موجودة في الخارج وهو خلاف المذهب واعلم ان كل ما وجد في الخارج فله كما ذكرنا خصوصية مميزة اذا تصورت منعت عن فرض الشركة فيه الجمل على كثر بن فلا وجود في الخارج الا لاشخاص فليس في الخارج موجود مشترك بين كثيرين ولا موجود اذا تصور هو في نفسه لم يمنع تصويره من الشركة فيه او عرض له هناك الكلية بمعنى المطابقة والنسبة الصحيحة للجمل على امور متعددة نعم ان في الخارج موجودا اذا تصور وصدق منه مشخصاته عرض له هناك الكلية لابعنى الاشتراك حقيقة بل بمعنى آخر فليس لنا موجود خارجي متصف بشيء من معاني الكلية لافي الخارج ولا في الذهن فتدبر وكن من امرك على بصيرة (وكما اشرنا الى تفصيل ذلك في رسالة تحييق الكليات) فانه قال فيها نحصل في العقل اول الصورة شخصية مطابقة لهوية الشخص لا تنطبق على هوية اخرى ثم نحصل صورة اخرى منطبقة على هوية الشخص وعلى ابناء نوعها وهو الصورة النوعية ثم اخرى تنطبق عليها وعلى ابناء جنسها وهي الصورة الجنسية القريبة وهكذا الى الجنس العالي ثم اذا رجع العقل من الجنس العالي وقتس الصورة المتوسطة وجدها مستقلة على صورة الجنس العالي وصورة فصلية وكذا مفصل الصورة الجنسية القريبة الى الجنسية المتوسطة وصورة اخرى فصلية ونفصل الصورة النوعية الى الصورة الجنسية القريبة وصورة فصلية ونفصل الصورة الشخصية الى الصورة النوعية والصورة الشخصية التي بها امتازت تلك الهوية عن سائر الهويات ومثل ذلك باثنا اذ اربنا زيدا حصل لنا برؤيته وحده صورة لا تنطبق الا عليه واذا رأيناه مع عمرا وكررا وخالد حصل صورة الانسان واذا رأيناهم بعض افراد الفرس حصل صورة الحيوان واذا رأيناهم ذلك بعض افراد النبات حصل صورة الجسم النامي وهكذا الى الجوهر واذا رجعت نحال الصور افادك صورة فصلية فان قيل لاشك في ان هذه الصور المختلفة الماهية فلو كانت مطابقة للشخص الخارجى لزم مطابقة امور مختلفة لامر واحد بسيط وهو محال اجيب بان هذا الاشكال انما نشأ من قياسك الصورة الذهنية على الصورة المنقوشة على الجدار والتخيلة في المرأة وهو بط بلا شبهة فان قلت كما تحصل

من النقص صورة ذاتية كذلك تحصل صورة عرضية فكيف يفرق بينهما ما قلت
من حيث ان العرضيات مأخوذة من الاعراض المكتبة بالذات وان الذاتيات
مأخوذة من الذات وحدها انتهى كلامه وبما يتعلق بهذا المقام وبفندق بصيرة
في هذه المباحث ان نقول لاشك ان مفهوم الجوهر والجسم والحيوان والانسان
والناسي والضحك والكتاب يعمل على زيد مثلا وان نسبة هذه المفهومات الينا ليست
على السوية بل بعضها غير خارج عن ذاته كالاربعة الاول وبعضها خارج كالثلاثة
الاخيرة فاذا تعقلا المفهومات الاول حصل في ذهننا صور مختلفة فاما ان يكون في زيد
لكل صورة منها امر واحد يطابقه ولا يطابقه وعلى الاول اما ان تكون جميع تلك الامور
موجودة بوجود واحد او بوجودات متعددة فهنا احتمالات ثلاثة الاول ان يكون
تلك الصور كلها مطابقة لامر واحد وهو مذهب المتحقيقين ولا اشكال عليه الامام
من ان الصور المختلفة للماهية كيف تطابق شيئا واحدا بسيطا لا تركيب فيه اصلا لث في
ان يكون لكل صورة منها امر تطابقه يكون لكل موجود اوجود واحد وهو مذهب
جاعة ويلزمه وجود الكل بدون وجود الجز فكما ساف الثالث ان يكون لكل واحد من تلك
الصور موجودا بوجود على حدة وهو مذهب طائفة اخرى ولا اشكال عليه الامام
من امتناع الجمل هذا هو ضبط الكلام بما لامر يد عليه في تصور المرام والتكلمان
على التوفيق والسؤال بان وجود الكل العنق ايضا فرع وجود الاضافه فانه
منقول عن الكائنات والجمل على الاختلاف في الوجود الذهني مذكور في شرح
القسطاس واما الدلائل الاخرى فلان يقال لو وحد الكل العنق في ضمن فرد خارجي
لوجب ان يكون شئ واحد تاما وخصوصا كما مر (تقسيم للكل الطبيعي) وذلك لانه
تقسيم متفرع على الوجود الخارجي والذي ثبت وجوده في الخارج هو الطبيعي
دون الآخرين ولا فائدة حكيمه تتعلق بالطبيعي اذا كان معدوما في الخارج كالنعناء
لان الحكمة انما تبحث عن احوال اعيان الموجودات واذا كان موجودا فيه ولا شك
في كونه موجودا في العقل ايضا فهذا الوجود العلمي اما ان يكون شئيا بوجه ما موجود
الصحي او يكون الامر بالعكس فهذه اعتبارات ثلاثة وفسر الكل قبل الكثرة بالصورة
المعتولة في البدء الفياض وسمى علما فعليا قال الشيخ لما كان نسبة جميع الامور الموجودة
الى الله سبحانه وتعالى والى الملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا الى النفس الصانعة
كان علما لله والملائكة بهاموجودا قبل الكثرة وفسر الكل مع الكثرة بالطبيعة الموجودة
في ضمن الجبريات ولم يرد به ما يتبادر من عبارته وهو انها جزء لها في الخارج بل اراد
انها جزء لها في العقل متحد الوجود معها في الخارج وهذا ممكن جلها عليها كما عرفت
وفسر ما بعد الكثرة بالصور المتفرعة وهو ظ وسمى علما تفاليا (فاما ان يكون تمام
ما هيئ السى المنسوب اليه لفظة الماهية مأخوذة من ماهي فالمراد بهما ما يقع حوا

عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في الاعيان اولا وحقيقة الشيء ما به الشيء هو هو
وقد يخص بالموجودات الدينية وانما وجب ان يكون القسم الاول مقولا في جواب
ما هو لانه سؤال عن تمام الماهية ثم القسم الاول من المقول في ذلك الجواب هو الماهية
المختصة والثاني هو الماهية المشتركة بين مختلفات الحقائق والثالث هو الماهية المشتركة
بين متفقات الحقيقة وانما زيد لفظ الدال في هذه الاقسام بناء على انهم في هذا المقام
يضمون اللفظ الكلي حتى قال الشيخ في الشفاء فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي
الى اقسامه الخمسة ومن المعلوم عندك انه ح يجب اعتبار الدلالة فيما يندرج في تلك
القسمة والفصل القريب يتربك مع الفصل البعيد مطلقا ومع القريب ان يجوز تعدده
والبعيد مع البعيد اذا تفرقا في الرتبة والجنس البعيد يمكن تركيبه مع الفصل القريب
الذي هو في مرتبته اودونها لامع مافوقها والجنس القريب لا يمكن تركيبه مع الفصل
البعيد لدخوله فيه واذا ركب مع القريب والحد التام المذكور في الاقسام وعدم
التمايز بين الاقسام ان لا تكون متباينة وتداخلها تصادقها مع تباينها وتقسيم الكلي
بالتحليل الى شيء واحد يستلزم التداخل لان ما يكون جزءا لماهية ذلك الشيء يستحيل
ان يكون تمامها مع انه اخذ الجنس نارة نفس الماهية واخرى جزءها واذا كان الشيء
المنسوب اليه مباينا للكلي لم يكن الكلي بالنسبة اليه شيئا من تلك الاقسام الثلاثة فلا يكون
قسمة اليها حاصرة وكل واحد من الجزء وانما راج اذا قيس الى حصته كان تمام ما هيته
بل كل واحد منها ماهية من الماهيات اي مفهوم من الماهيات فنحصر الكلي حينئذ
في قسم واحد هو تمام الماهية واقسام الكلي على ما ذكره المص من التقسيم ستة لانه
قسم تمام الماهية الى ثلاثة الجنس والنوع والحد وقسم جزءها الى الجنس والفصل
وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان مكررا كان قسما
واحدا في الاقسام ستة واعلم ان مورد القسمة هو الكلي المفرد كما صرح به
العبارة المنقولة آتيا من الشفاء فلا يندرج فيه الحد التام لانه مركب قطعيا وحينئذ يجب
ان يجعل الاقسام المذكورة في القسم الاول اقساما للمقول في جواب ما هو لاقسامه
وذلك بان يقرر الكلام هكذا والاول هو المقول في جواب ما هو والمقول في جواب
ما هو بحسب الخصوصية المحضة الخ ولما كان بين المتول وذلك المقسم عموم من وجه
لم يلزم ان تكون اقسامه اقسامه فان دفع السؤال الاول والخامس ليقال اعتبار الافراد
ينافي تمثيلهم للجنس المتوسط بالجنس الناحي لانا نقول هو من قبيل المسألة في الامثلة
ثم ان تقسيم الكلي المفرد ليس بالقياس الى اي شيء كان بل الى ما يجعل هو عليه من
جزئته كما هو الظاهر فاضعل السؤال الثالث بالمرّة وليس ايضا تقسيمه بالقياس الى
جزئي واحد حقيق معين او مطلق ولا الى جزئيات متفقة الحقيقة حتى يلزم ان لا يعتبر
(الجنس والفصل والخاصة والعرض العام بالقياس الى الماهية النوعية فلا تدخل

في القسم الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها) مقبلة الى
 الماهيات التي هي اجناس متوسطة او صافلة ولا بالقياس الى مجموع جزئيات متعددة
 كيف كانت لانه يبطل المحصر اذهنها اقسام اربعة اخرى هي ان يجمع في الكل
 تلك الاقسام الثلاثة ثناء او ثلثا ولا الى مجموع جزئيات مختلفة الحقائق لانه يلزم مع
 ما ذكر من عدم الاختصار ان لا يندرج الحقيقة النوعية في تمام الماهية بل تقسمه بالنسبة
 الى جزئي واحد اضافي سواء كان حقيقيا او لا وليس ذلك الجزئي معتبرا من حيث انه
 معين حتى يرد ان الاقسام حينئذ متباينة وقد اعتبر تصادفها حيث ذكر الجنس في
 تمام الماهية وجزئها معا بل هو معتبر على اطلاقه وعلى هذا يتجه السؤال بعدم التمعن
 لجواز ان يكون الكلّي تمام ماهية جزئي وجزء ماهية جزئي آخر وخارجا عن ماهية
 جزئي ثالث فيجوز بان القسمة اما حقيقية بان ينضم الى مفهوم كلّي قيود متنافية فيحصل
 اقسام متباينة واما اعتبارية بان ينضم اليه قيود متساوية لامتنافية فيحصل اقسام
 متمايزة (بحسب المفهوم والاعتبار) وان كانت متصادقة وهذا القدر من الامتياز
 كاف لنا في معرفة احوالها ومعنى فيه من هذا القبيل الا يرى انهم مروحوا باجماع
 الفلسفة في مفهوم واحد مقبلا الى امور متعددة كالحساس فانه فصل للحيوان وجنس
 للسمع والبصر ونوع لخصه اعني هذا الحساس وذلك الحساس وخاصة للجسم
 وعرض عام للضاحك وبهذا الجواب يدفع السؤال الثاني فان قيل اذ انبأ الحيوان
 مثلا الى جزئي فباعبار كونه تمام ماهية المشتركة مغاير لاعتبار كونه تمام ماهية المختصة
 فتمام الماهية ينقسم الى قسمين كان الجزء والخارج كذلك فاقسام الكلّي ستة لاجل
 قلنا الجنس يعتبر ثارة من حيث انه تمام الماهية المشتركة بين جزئي وجزئي آخر بخلاف
 له في الحقيقة ويعتبر اخرى من حيث انه جزء هو تمام المشترك بين ماهية ذلك الجزئي
 وماهية اخرى مخالفا وهذا الاعتبار ان مألها واحد لان معنى كونه تمام الماهية
 المشتركة بين المخالفين في الحقيقة هو معنى كونه جزءا هو تمام المشترك بينهما ولا فرق الا
 بان كونه تمام الماهية مذكور صريحا وكونه جزءا مذكورا ضمنا في احد الاعتبارين
 والامر بالعكس في الاعتبار الآخر وهذا هو تحقيق ما ذكرناه من ان الجنس لما كان
 مكررا صدق قسما واحدا وبهذا التحقيق يتدفع ما يقال من ان تمام الماهية لا ينحصر
 في النوع واما السؤال الرابع فدفوع باننا لا نريد بتمام الماهية تمام ماهية ما ولا تمام
 الماهية النوعية بل امرانا لثنا هو تمام ماهية الجزء الذي نسب اليه الكلّي كما قررناه
 ونقائل ان يقول اذ انبأ النساق الى المائى كاختصاصه وليس المائى جزئيا له ولا
 ماهية لما هو جزئي من جزئياته اللهم الا ان يقال الجزئي الاضافي ما وقع موضوعا
 لما يعمل عليه كليا كان احوثيا فيعمل الاعم جزئيا للاخص او يقال حصص المائى
 جزئيات لا اطلق وكلاهما بط فوجب في تقسيم الكلّي ان ينسب الى ماهية ما بانها اما

عنها او داخل فيها او خارج عنها ولا يراد بها اى ماهية كانت بل ما يحتمل ذلك
الكلى عليها ولا يعتبر تمددها بمجتمعة ولا تصنيفها منفردة بل يكون المنسوب اليه ماهية
ما من الماهيات التي يحمل هو عليها وما قيل من انه يلزم حيثئذ انحصار الكلّى
في قسم واحد هو تمام الماهية ان اراد به انه يصدق حيثئذ على كل كلى انه تمام الماهية
باعتبار فاعلم بل واقع لماسأى من الكليات بالنسبة الى حصصها الموجودة في افرادها
انواع حقيقة وان اراد به انه لا تعرض له الجزئية باعتبار آخر اصلا فهو ممنوع وانما
يلزم ذلك اذا اكتفى بمطلق الماهية حتى كانه قيل الكلّى لما ان يكون تمام ماهية من
الماهيات وما ان لا يكون كذلك بل يكون اما جزأ او خارجا فيندرج الكلّى في القسم
الاول ويستحيل وجود القسم الثانى والثالث وما اذا اعتبر ماهية واحدة من
الماهيات على سبيل البديل فلا يجوز ان يختلف الحال بالقياس الى ماهية اخرى وايضا
الكلّى يتناول كليات متعددة فجاز ان يكون بعضها تمام تلك الماهية والبعض الآخر
جزأ منها او خارجا عنها فظهر ان اختلاف الحال جائز بحسب اختلاف كل واحد
من الجزئين اعنى الكلّى وما نسب اليه فيصير ما ك التقسيم الى قولنا الكلّى اى كلّى
كان اما ان يعتبر كونه تمام ماهية من الماهيات التي يحمل هو عليها او يعتبر كونه جزأ
لماهية من تلك الماهيات او يعتبر كونه خارجا عن ماهية منها واذا تحققت ما تلونه
عليك انك تفكر انك لما اردت بالشيء المنسوب اليه الجزئى اندفع السؤال الثالث والرابع
وعلم ايضا ان الحد ليس داخلا في هذه القسمة لان المحدود ليس من جزئياته على انه
قد علم خروجه عنها بقيد الافراد كما مر ولما جعل الحد من اقسام المقول دون الكلّى
اندفع السؤال الاول والخامس واما السؤال الثانى فيندفع به لم يرد بالجزئى واحدا
معين فبرد التداخل بل اى جزئى كان من جزئياته الا انه يبقى السؤال بعدم التامع فاورد
على سبيل التزديد بقوله لا يقال وقال في الشق الاخير (عاد السؤال بعدم التامع واجاب
عنه بان تمامه ولذلك قال اولا ويمكن ان يدفع الاسئلة الخمسة) (واما السؤال الاخير
فجوابه ان المقول) اى السؤال بما هو انما يكون عن نفس الماهية لا عما يوجب تصويره
تصورها فالجواب المطابق ان يذكر الماهية نفسها لا عما يوجب تصويرها فاذا قيل مثلا
ماز يد بجاب بالانسان لان السائل قد تصور ماهية مبهمه فيسأل عن خصوصيتها
ولا يحسن ان يذكر حده بله فيقال حيوان ناطق اذ فيه تفصيل مستثنى عنه واذا قيل
ما الانسان فان لم يعلم السائل خصوصية مفهوم بجاب بمرادفله ان وجد والا فبركب
بعينه لكنه من مباحث اللغاة وان علمها بجاب بالحسد الذى هو يشرح مفهومه او
تصوره بحقيقته لا بالمرادف وذلك لان الخصوصية المستفاد من معرفة اللغة معلومة له
فلا يحصل مطلوبه بمرادف آخر بل بما يز يد في معرفة تلك الخصوصية الا ان ذكر
الحد في الجواب باعتبار انه نفس ماهية المحدود التي تطلب من يد معرفته بخصوصيتها

لا باعتبار كونه مغاير لها وهو جبا لتصورها فهو مقول في الجواب لامن حيث انه
 حد بل من حيث انه عين المحدود حقيقة ويمكن ان يدفع التناقض بين كلامي المص
 اذا لم يجوز التعديد بالفرد بان يقال المراد بدخول الحد في ماهية المحدود ان يكون كل
 واحد من اجزاء الحد داخلا في ماهيته ولذلك قابل الداخل هناك بالخارج والمركب
 منهما وحكم بان المرفع الداخلى قد يكون مساويا لماهية المعرفة في المفهوم وعلى
 هذا التأويل فكون الحد داخلا لابنا في كونه تمام ماهية المحدود ولا كونه مساويا
 لها في المفهوم كما توهم وسنكره عليك هذا المعنى وما يرد عليه في باب التعريفات
 (في مورد المحذور) الذي هو نسبة الشيء الى نفسه لان ماهية الشخص المنسوب اليها
 عين الماهية المنسوبة وان نسب الماهية الى الجملة المركبة من الماهية والشخص لم تكن
 الماهية عين تلك الجملة بل جزءا منها وحيث يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو
 دتيا للشخص الابان تكون الامور العرضية المختصة ذاتية معتبرة بالقياس اليه فلا
 يكون الحيوان والانسان والناطق وما يجري مجراها ذاتيات لشخص شخص فقط بل
 يشار كلها في الذاتية العوارض الداخلة في الانحصار من حيث هي انحصار وذلك
 بط بالانفاق فلا يصح اطلاق الذاتي على معنى يؤدي اليه ولا شك ان الماهية من حيث
 هي مغايرة للاعتبار لماهية من حيث انها مقترنة بالشخص المأخوذ معها على وجه
 التقييد دون التركيب وهذا القدر من التباين كاف لتصحیح النسبة على قانون اللفظ الا
 ان الشرح لم يلتفت اليه لان التباين من انساب شيء الى آخر تغايرهما بالذات (لا يصح
 تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي) الا انهم قد عرفت ان الدال على الماهية اعني
 المقول في جواب ماهو اقسام ثلاثة هي الدال على الماهية المختصة والدال على الماهية
 المشتركة بين المختلفات والدال على الماهية المشتركة بين المتفقات والقسم الاول وهو
 الحد بالقياس الى المحدود خارج عن اقسام الكلّي الذي نحن بصدده فلم يبق الا
 الاخيران وهما الجنس والنوع وكل واحد منهما ذاتي اعم اما الجنس فهو ذاتي
 بالعنيين واعم بما يقال عليه من اواحه واما النوع فهو ذاتي باحد العنيين واعم
 بالنسبة الى ما يقال عليه من الانحصار فتوهم الظاهريون من المنطقيين ان الدال
 على الماهية هو الذاتي الاعم وهؤلاء وان اصابوا في العكس حيث شمل تعريفهم كل
 دال على الماهية لكنهم اخطأوا في الطرد حيث دخل فيه ما ليس دالا على الماهية
 اصلا كفصل الجنس مثل الحساس فانه ذاتي اعم بكل واحد من تفسيري الذاتي
 وليس تصور كونه دالا على الماهية المختصة كالانسان مثلا لان المقول في جواب
 السؤال عن ماهية يكون اما عينها او مقدها معها في الحقيقة كما وقعت عليه ولا على
 الماهية المشتركة والالكان جنسا وكذا فصل النوع كالناطق فانه ذاتي بالعنيين واعم
 من الانحصار وليس دالا على شيء من الماهيتين ولما كان الاختلاف في ان الدال على الماهية

هل هو الذاتي الاعم او لا متعلقا بالذاتي اشار الى انه ليس متفرعا على الاختلاف في
 تفسيره بل هو اختلاف آخر مستقل فان قيل فصل الجنس يدل على الماهية المشتركة
 وفصل النوع يدل على الماهية المختصة وليس يلزم من ذلك كون الاول جنسا
 والثاني نوعا لان دالتهما بالاتزام بالاطابقة اجيب بان الدلالة الاتزامية لا تنفي في كون
 اللفظ دالا على الماهية بل لابد من ان تكون دلالاته عليها بالاطابقة كما مر لانه لهذا
 جواب بالاصطلاح فلعل الخصم لا يساعد عليه لانا نقول يجب عليه ان تراعى ما عليه ارباب
 الصناعات ثم انما نجدهم يجعلون الحساس وما يجري مجراه من الامور المشتركة بين مختلفات
 الحقيقة فصولا للاجناس لادوال على الماهيات المشتركة بينهما كالحيوان والاشياء
 وكذا الحال في الناطق ونظائره من اجزاء الماهيات اتوعية فانهم يجعلون فيها فصولا
 لها لادوال عليها كالانواع الحقيقية وما ذكره من ان الفصل مطلقا لدلالته على الماهية
 اصلا لكونه اعم منها بحسب المفهوم قطعا مبني على ما سلف من ان الدلالة مفسرة
 بكلمة ومتى ولذلك اشترط في الاتزام لزوم العقلي اما اذا فسرت بان واذا فلا شبهة
 في ان الفصل دلالة الاتزامية على الماهية المشتركة او المختصة (وايضاً اي لودل الفصل)
 (على الماهية) بحيث يكون مقولا في جواب السؤال عنها مع انه ليس عينها لوجب
 ان يستلزم (تصوره تصورها) بخصوصها او كنهها والام واضح ان يقع جوابا
 عنها وح يلزم ان يكون التعريف بالفصل وحده كالحساس في تعريف الحيوان
 والناطق في تعريف الانسان حدانا ما لانه المقول في الجواب المستلزم لتصور الكنه
 دون سائر التعريفات (مع ان القوم صرحوا) بانه ان صح التعريف به وحده كان
 حدانا قصا (لانهم لم يخطئوا له) اي للفرق بين نفس الجواب الذي هو الماهية وبين
 الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذي هو جزء
 الماهية وبين ذلك انه اذا سئل عن الماهية المشتركة كما في قولك ما الانسان والفرس
 كان الجواب بالجنس الذي هو دال عليهما كالحيوان ويكون فصل الجنس ح داخلا
 في الجواب لانه دال عليه بالضمن فهو لاه لما فسروا الدال على الماهية بالذاتي الاعم
 لم يفرقوا بين نفس الجواب الذي هو تمام الماهية المشتركة وبين الدال عليه الذي هو
 جزؤها بل جعلوا الجزء كالكل في كونه مقولا في الجواب ودالا على الماهية واذا سئل
 عن الماهية المختصة كما في قولك ما الانسان كان الجواب بما يدل على تمامها كالحيوان
 الناطق ويكون فصلها ح واقعا ومقولا في طريق ما هو لاه دال عليه بالاطابقة فن
 فسر الدال بذلك التفسير جمل الجزء الواقع في الطريق كالتنوع في كونه دالا على
 الماهية المختصة ومقولا في الجواب عنها فالجنس يكون تارة دالا على الماهية المشتركة
 ومقولا في الجواب واخرى واقعا في طريق ما هو جزءا من الدال على الماهية فهو تمام
 الماهية المشتركة وجزء من تمام الماهية المختصة ومفهوم كونه جنسا مغاير لكونه

جزأ وان كان معروضها ذاتا واحدة والفصل مطلقا ليقال في جواب ماهو لان دلالة
على الماهية الترابية وكذا الصنف لا يقال فيه لان دلالاته عليها تضمن وفصل الجنس
لا يصلح ان يقال في طريق ماهو سواء كان سؤالا عن الماهية المشتركة او المختصة بل
يكون ابداعا دخلا في الجواب الا اذا اقيم حد الجنس مقامه على فيج وفصل النوع قد يكون
واقعا في الطريق كما في جواب ما الانسان الحيوان الناطق على ما مر وقد يكون
دخلا في الجواب في جواب ما زيد بالانسان فقد انضح ان الذاتي الاعم قد يكون
دالا ومقولا في جواب ماهو وقد يكون واقعا في طريقه وقد يكون دخلا في جوابه
فمن عرف الدال به لم يتفطن للفرق بين الدال وبين الواقع والداخل فيه (جزء الماهية)
(محصص في الجنس والفصل اى المطلقين) اراد بجزء الماهية المفرد المحمول عليها
لان الكلام فيه واراد باطلا قهها تناولهما للقرين والبعيد منهما كما سيصرح به
ومعنى كون الجزء المختص بغير الماهية في الجملة انه يمر بها عما يشتركها في جنس من
الاجناس او في الوجود فانه اللازم من الدليل لا كونه بمرآة عن المشاركات الجنسية
كما سيهيئ (والاخير ان) باطلان اما كونه اخص مطلقا او من وجه فلان الاعم
كذلك يجوز وجوده بدون الاخص فيمكن حيثئذ وجود الكل اعني تمام المشتركة
بدون جزئه وهو محال واما كونه مابنا فلان الجزء المحمول على الماهية يتمتع ان يبين
سائر الاجزاء المحمولة عليها وانما لم يلزم من الدليل ان يترتب تمام المشتركة اذ لم
يثبت كون بعضها اجزاء لبعضها ويجه على فرض الكلام في الماهية المعقولة انالتم
ان شأنا من الماهيات معقولة بالكنه والدليل المذكور على حصر الجزء في الجنس
والفصل لا يتم بالنسبة الى القرينين منهما لان بعض تمام المشترك فصل بعيد لا قريب وتام
المشتركة اذ لم يكن تاما بالقياس الى جميع مشاركات الماهية فيه كان جنسا بعيدا قريبا
واذا فرض ان تمام المشترك عرض للنوع الاخر المخالف للماهية في الحقيقة او جزؤه غير
محمول عليه لم يكن مقولا عليها في جواب ماهو بحسب الزسركة المحضة فلا يكون جنسا
(والاحتمال الثالث) اعني كون تمام المشترك جزء ماعية (ونفس ماعية النوع) الاخر قرب
من الرابع بل الظاهر انه لا يخالفه الا في العبارة فان كل جزء من اجزاء الماهية نوع مخالف
لها في الحقيقة وهو تمام المشترك بينهما مع كونه جزءا للماهية ونفس ذلك النوع
المخالف لها وعلى هذين الاحتمالين ايضا لا يكون تمام المشترك جنسا اذ لا بد للجنس
ان يكون مقولا على نوعين متصلين عنه بفصلين متباينين وقوله (او يقال) في حيز
النفي اى ولا يقال ايضا وهذا السؤال دائر بين تمام المشترك وبعضه بخلاف السؤال
الاول فانه مختص بتمام المشترك (سواء) اى سلمنا ان النوع الذي بازا تمام المشترك مبين
لماهية لكن ليس يلزم منه ان يكون مبينا لتمام المشترك ايضا حتى يثبت ان هناك تمام
مشترك آخر بل يجوز ان لا يكون مبايناته و يكون تمام المشترك بين هذا النوع والماهية هو

تاما مشترك الغروض اولا فان قلت فلا يكون ح بعضه اعم منه والمقدر خلافه قلت يكنى
لكونه اعم منه انه (يقول فردين) احدهما تمام المشترك الذي ليس فردا لنفسه
والثاني ذلك النوع الذي لا يباينه وقوله (لا نقول) جواب عن السؤاليين والمراد
بالذاتي الجزء المحمول ولما اصبحت المباشرة في النوع الذي بازاء الماهية اندفع الاحتمال
الثالث والرابع لان ما كان ذاتيا للماهية لا يمكن ان يكون نفس الانواع المباشرة لها والازم
حل مبان الماهية عليها فلو فرض انه جزء للانواع المباشرة غير محمول عليها لم يكن
جزأ لجميعها بل لبعضها وذلك لوجود البسائط نعم يجوز ان يكون عارضا لجميعها
وهي التقريرين بكون ذلك الذاتي ميراثا للماهية ميراثا ذاتيا في الجملة فيكون فصلانها
وفيه بحث لانه ان اريد ان مجرد ذلك الذاتي ميراثا للماهية فهو م لا نه اذا كان ثابتا لجميع
ما يباينها من الماهيات ولو بالعرض لم يتصور تميزها عن شيء منها وان اريد انه
من حيث هو ذاتي اى جزء محمول ميراثا عن جميعها او بعضها ورد ان هذه الحقيقة
خارجة عن الماهية فالذاتي المأخوذ معها لم يكن ذاتيا لها بل خارجا عنها فلا يصحكون
فصلا ولما اعتبر في النوع الذي هو بازاء تمام المشترك كونه مبايناله اندفع ما ذكر في السؤال
الثاني ورد على قوله (فهو فصل جنس لما عرفت) اى فيما لا يكون ذاتيا للنوع: بان للماهية
اصلا لما عرفت هناك من ان مجرد ذلك الذاتي ليس ميراثا اصلا واذا اخذ مع صفة الذاتية
كان خارجا قطعاً (واندفاع السؤالات) اى المنطوية تحت السؤاليين المذكورين
على هذا التقدير (بين لاسترة به) الان ههنا سؤالا لا يمكن النقص عنه بقيد المباشرة
وهو انه لم لا يجوز ان يكون تمام المشترك الثالث عين تمام المشترك الاول فيكون
النوع الثالث الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني مبايناله هو بعينه النوع الاول
الذي هو بازاء للماهية ومباين لها ولا يختص الا بان يثبت انه لا يجوز ان يكون للماهية
جنسان في مرتبة واحدة بل لابد ان يكون احدهما جزءا للاخر وقوله لا يقال
مستعمل على منع وارد على بعض تمام المشترك ونقص بحسب الفصل فانه ذاتي للماهية وليس
مختصا بها ولا تمام المشترك الذي هو الجنس ولا بمضامنه حتى يكون فصلاله بل هو بعض
من تمام الميراث الذي هو الفصل فاجاب عن المنع ودفع النقص بانه غير معقول لان جنس
الفصل يكون مشتركا بين الفصل ونوع آخر مباين له لان الجنسية بالقياس الى انواع
متباينة فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع المباين لها لان مباين الفصل تبين الماهية
فيكون اما جنسها او فصل جنسها (ولاشئ من اجزاء الجنس بداخل في الفصل)
اذ جتمع ان يمتد جزء واحد في ماهية مرتين الا يرى انه اذا تركبت المسامية من جنس
وفصل وتركب كل واحد منهما بجزئين بحيث يكون واحد منهما مشتركا بينهما
لم تكن تلك الماهية مركبة من اربعة اجزاء بل من ثلاثة فقط فلا يتصور للفصل جنس
وانما لم يذكر الجنس لانه اذا لم يدخل جزء الجنس في الفصل لم يدخل فيه الجنس قطعاً

وايضاً لا يجوز ان يدخل الجنس القريب في الفصل والا كان مفهوم الفصل مفهوم النوع فتبين ان يكون الداخل في الفصل على تقدير جواز دخوله فيه هو الجنس البعيد الذي هو جزء من القريب واما ان الفصل بالحقيقة هو الجزء الآخر للمجموع فخطور فيه لان المجموع من حيث هو مجموع غير الماهية بتوسط جزئه ولا يصح من ذلك ان يكون لكل جزء منه مدخل في غيرهما وستكشف لك ان العارض بالمعنى المتعبري اقسام الكللي يجوز ان لا يكون عاماً رصاً بتمامه فلا يكون خلفاً (وكون دخول الجنس او جزء منه في الفصل) مستلزماً للتكرار في الحد التام مع بطلانه راجع الى ما تقدم من امتناع ان يعتبر جزء واحد في ماهية واحدة مرتين (ومما قرناه) اي قولنا لانا نقول من الابتداء الخ (يتضح لك انه يمكن اختصار العبارة الاولى) المشهورة في كلام القوم بم حذف النسب وذلك بان يقال واذا كان بعضاً من تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركاً بين تمام المشترك ونوع آخر مخالفه في الحقيقة فيكون فصل جنس واما ان يكون مشتركاً بينهما فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع ولا يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المقدور بل بعضه فثبت هناك تمام مشترك آخر ويتم الدليل بلا حاجة الى ان يقال هو اما اعم او اخص او مابين او مساو والمقصود بما ذكر الاختصار لادفع السؤال فلا يخفى ان يقال يجوز ان يكون بعض تمام المشترك مشتركاً بينه وبين النوع الذي بازاه الماهية فلا يلزم تمام مشترك آخر كما في اصل الدليل وانما قال العبارة الاولى دون الدليل الاول اشارة الى انهما يحسب الحقيقة واما وجه ذلك الانضاح فما لا يشبه على ذي فطرة سليمة وكذا يتضح مما قرره (انه لو قيد النوع الذي بازاه تمام المشترك بعدم مشاركته الماهية في تمام المشترك او بعدم وجود تمام المشترك فيه لاندفع السؤال الاخر) الذي ذكره بقوله وبقال وذلك لان كل واحد من هذين القيدين يقوم مقام تقييد ذلك النوع بما بينه لتمام المشترك وقوله (لا يكتفي) جواب عما يقال ما ذكرتموه يقتضي انحصار جزء الماهية في الفصل وحده لانه لا يكون جزءاً لجميع الماهيات فهو غير الماهية عن بعضها (والجنس) اذا كان تمام المشترك بين الماهية وجميع مشاركتها فيه انما الجواب في الكل وكان قريباً واذا لم يكن كذلك تعدد الجواب ويكون عدد الاجواب بقرائناً على مراتب البعد بواحد وكون (الجنس البعيد جزءاً للقريب) مبني على ما مر من امتناع جنسين لا يكون احدهما جزءاً للآخر والفصل انما هو الماهية عن المشاركات في الجنس القريب كان قريباً وغيره من جميع المشاركات الجنسية مطلقاً وانما هو من مشاركتها في البعيد كان بعيداً في مرتبة واما المير عن المشاركات (في الوجود) فان ميزها عن جميعها فهو قريب والاف هو بعيد تفاوت حاله بحسب كثرة ما غيرهما عن ذلك المشاركات وقتله وقد يقال المير في الوجود انما هو في الماهية المركبة من امرين متساويين في غير الكل فلا يتصور فيه بعد (ذكر والذاتي خواص لثباتها فائدة

هذه الخواص ان يبرهن بها الذاتيات عن العرضيات و يتوصل بذلك الى اقسام المعارف
متبراً بعضها عن بعض وفي قوله (بل لابد من ان يحكم بثبوته لها) اشارة الى ان امتناع
الحكم بالسلب لا يتحقق الا مع وجوب الایجاب والخاصة الثانية اخص من الاولى لانه
اذا كان تصور الماهية بكنهها مستلزماً لتصور الذاتي مع التصديق بثبوته لها كان
تصورهما مستلزماً لذلك التصديق قطعاً (بدون العكس) اذ لا يلزم من كون التصورين
كافيين في الحكم بالثبوت ان يكون احدهما كافياً في الآخر مع ذلك الحكم (على تقدير
اخطار الماهية والذاتي معا بالبال) وذلك لان مال (امتناع السلب ووجوب الاثبات)
انما هو التصديق بقبول الذاتي للماهية ولا بد في كل تصديق ان يكون كل واحد
من الموضوع والمحمول ملاحظاً للعقل قصداً بما اذا احدهما عن الآخر حتى يمكن
للعقل ان يعتبر النسبة بينهما ايها اوسلياً وهاتان الخصتان لا تتحققان بالفعل بدون اخطار
الماهية والذاتي معا بالبال فلا يمكن في الاولى بمجرد تصورهما لان التصور قد لا يكون
مختطراً ملتفتاً اليه ولا في الثانية اخطار الماهية فضلاً عن تصورهما نعم تتحققها بالقوة
اعني كون الذاتي بحيث لو اخطر مع الماهية امتنع رفعه عنها بل فوجب اثباتها
لا يتوقف على اخطارهما بل لاعلى تصور شيء منهما لان هذه الخبيثة ثابتة له حال
كونها مجهولين بالكلية وفي قوله (لان الاولى تسيل اللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية
بالمعنى الاخص) دلالة على ان التصديق باللزوم معتبر في البين بالمعنى الاخص ايضا
وبذلك يظهر كونه اخص قطعاً لكن لا يكون ح استلزام مجرد تصور الملزم
تصور اللازم كافياً فيه كما يفهم من اعتباره في الانزام وهي (خاصة مطلقة) اي
لا يشارك الذاتي فيها الرض اللازم وذلك لانه لا يتحقق الا بعد تحقق الماهية ولا يفتي
الا وان تنفي الماهية كالزوجة للاربعة فان قيل هذه الخاصة تنافي ما حكموا به
من ان الذاتي متقدم مع الماهية في الجعل والوجود لاستحالة ان يكون المتقدم في الوجود
متقدماً فيه مع التأخر عنه وتنافي صحة جعل الذاتي على الماهيات لما عرفت من جعل احد
المتساوين في الوجود على الآخر ويستلزم ان يكون كل مركب في العقل مركباً
في الخارج مع انهم صرحوا بخلافه قلنا ما ذكرناه خاصة للجزء مطلقاً فانه انما كان جزءاً
كان متقدماً في الوجود والعدم هناك فالجزء العقلي يتقدم على الماهية في العقل لا في الخارج
فلا يلزم شيء مما ذكرتموه فاذا اراد بتميزه عن الجزء الخارجى زيد الجمل على اعتبار
التقدم المذكور لتمييزه عنه ايضا وقد يقال الذاتي اي الجزء مطلقاً ما لا يصح توهمه
مدفوعاً مع بقاء تلك الماهية كالأحد للثلاثة اذ لا يمكن ان يترجم ارتفاعاً مع بقاء ماهية الثلاثة
بخلاف الفردية اذ يمكن ان يترجم ارتفاعها عنها مع بقاءها نعم يتمتع ارتفاعها مع بقاء
ماهية الثلاثة موحدة فالمحال ههنا التصور فقط وهناك التصور والتصور معا والسرفي
ذلك ان ارتفاع الجزء هو بعينه ارتفاع الكل لانه ارتفاع آخر ومن السهيل ان

بتصور انفكالك الذي عن نفسه بخلاف ارتفاع الارتفاع فانه مغاير لارتفاع الماهية تابعه
فلممكن تصور الانفكالك بينهما مع استحالتهم وكذا ارتفاع علة الماهية مغاير لارتفاعها
مستتبعه فجاز ان يتصور انفكالك احدهما عن الآخر ويقال ايضا بالاحتياج الى علة
خارجية عن علة الذات بخلاف العرضي فانه محتاج الى الذات وهي خارجة عن علتها
كالزوجة المحتاجة الى ذات الاربعة ويقال ايضا هو ما لا يحتاج الماهية في انصافها به
الى علة مغايرة لذاتها فان السواد لون لذاته لالشيء آخر يحصل لونا وهذه خاصة اضافية
لان لوازم الماهية كذلك فان التلثة فرد في حد ذاتها لا لشيء آخر يجعلها متصفة بال فردية
ولما تقرر ان العلم بالماهية يستدعي العلم بالاحزاء قد تقرر هذا في الحاصة الثانية
حيث لم يمكن تصور الماهية بكنهها الامع الذاتي موصوفة به وفي الحاصة الثالثة حيث
كان الذاتي متقدما على الماهية في الوجود الذهني وقد اشار بقوله تقرر الى ان قول
المصنف ويجب كونه معلوما عند العلم بالماهية ليس حكما مستقلا كما يقاير من ظاهره
بل هو مندرج فيما قبله كما بيناه والمسهور فيما بين القوم ان النفس الناطقة
بالتقياس الى الكل معنى من المعاني احوال ثلاثة الجهل والعلم به اما اجالا
او تفصيلا (والثاني خرون فهموا من العلم الاجمالي) العلم بالشيء مع عدم العلم بامتياز
عن غيره ومن العلم التفصيلي العلم به مع العلم بامتياز وليس بشيء اذ ليس هذا اختلافا
في نفس العلم بالشيء بل هو باعتبار انضمام علم آخر وعدم انضمام اليه وكما يعتبر العلم
بالشيء مع العلم بامتياز ومع عدمه يمكن ان يعتبر مع العلم بالي لازم او ملازم كان له
ومع عدمه فالصواب في تفسير الاجمال والتفصيل ما سياتي في تنقيح من كلام الشيخ ثم
ان الامام انكر العلم الاجمالي وقال ليس للنفس بالتقياس الى الاشياء الاحالان الجهل
والعلم على سبيل التفصيل وله في بيان ذلك طريقان احدهما وهو المذكور في الملخص
ما ذكر في الكتاب وهو مبنى على ما فهمه المتأخرون من العلم الاجمالي والتفصيلي وقد
انكشف لك حاله باوضح بيان وتقرير والثاني ما ذكره في بعض تصانيفه وهو انه
لولم يحصل لبعض الذاتيات صورة في الذهن عند العلم بالدهية لم يكن العلم بها مستلزما
للعلم بذاتياتها وان حصل لكل ذاتي صورة فيه فهو العلم التفصيلي والاول باطل
فتعين الثاني وهو ان العلم بها مستلزم للعلم باحزائها مفصلة وجوابه ان حصول
صورها لا يستلزم كونها مغلوطة تفصيلا اذ ربما كانت غير ملتفت اليها وبيان ذلك
ان الانسان اذا قصد تصور شيء قصدا او لا فاذا حصل صورته في ذهنه لاحظته
وميره عن غيره والتفت اليه متمازا عنده كما يشهد به الوجدان واذا لم يقصده كذلك
وحصل في ذهنه فرما لم يلاحظه ولم يميزه عن غيره ولم يانفت اليه قصدا والاول
هو العلم التفصيلي والثاني هو العلم الاجمالي ثم انه اذا قصد تصور المركب فلا شك
ان مقصوده بالقصد الاول هو ذلك المركب واما اجزاؤه فهي مقصودة له بالقصد

الثاني على قياس الوجود الخارجى فان الموجد اذا اراد ايجاد مركب كان مقصوده
 الاول ذلك المركب لكنه لا بد له من ايجاد اجزائه فهى داخله فى قصده ثانيا فظهر
 ان الماهية اذا حصلت فى العقل وكانت ملحوظة مقصودة بذاتها كانت اجزاؤها
 مرتسمة فيه قطعا لكن لا يجب كونها ملاحظة منفردا عند العقل بعضها عن بعض
 بل ربما يكون عنده حالة بسيطة هى مبدأ تفاصيل تلك الاجزاء بلا اكتساب (جديد
 فاذا وجه) ذلك المتصور عقله الى اجزائه (تمثلت) فيه مفصلة وقوله كآر رأينا
 تشبيه وتغدير بخلاف قوله (وكا اذا سألنا) فانه تمثيل لما نحن فيه بجزئى من جزئياته
 وانما وجب ان يحقق هذا الموضع على الوجه الذى صورته لانه لا من يد عليه ويعلم
 منه ان التفاوت بين الاجال والتفصيل راجع الى نفس العلم بالشئ لا الى انضمام شئ
 آخر اليه فان العلوم فى نفسه قد يكون ملاحظا بالقصد متماسا عن غيره اعتبارا تاما
 وقد لا يكون كذلك مع كونه معلوما فى الحالين معا (الاول المحمول الذى يمتنع انفكاكه
 عن الشئ) يستدرج فيه الذاتيات ولوازم الماهية بئنه كانت او غير بئنه ولوازم
 الوجود كالسواد للبيضى والثاني يتناول الثلاثة الاول فقط والثالث يختص بالذاتيات
 واللوازم البئنه بالمعنى الاعم ومن العلوم ان ما يمتنع ارتقاعه عن الماهية فى الذهن
 بل يجب اثباته لها عند تصورهما كان الحكم بينهما من قبيل الاوليات التى هى اقوى
 الضروريات فلا بد ان يمتنع انفكاكه عنها فى نفس الامر والارتقاع الوثوق
 عن البداهيات وليس كل ما يمتنع انفكاكه عن ماهية الشئ يجب ان يمتنع رفعه عنها
 فى الذهن لجواز ان لا يكون ذلك الامتناع معلوما لنا كما فى تساوى زوايا المثلث لقائمتين
 والرابع يختص بالذاتيات واللوازم البئنه بالمعنى الاخص فكل من هذه الثلاثة اخص
 مما قبله (الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع) فالجمل فى مثل قولنا الكائنات
 بالفعل انسان ذاتى بهذا المعنى وعرضى بالمعنى الاول لان الوصف وان كان اخص
 ليس مستحقا لان يكون موضوعا للذات وتفسير الحاصل للموضوع بالحقيقة بما يحمل
 عليه موافقة لما تقدم ومنهم من فسره بما كان قائما به حقيقة سواء كان حاصله
 بمقتضى طبعه او بقاسر كقولنا الحجر متهرك الى تحت اولى فوق وما ليس كذلك
 فعمله عرضى كقولنا جالس السيفية متهرك فان الحركة ليست قائمة به حقيقة بل بالسيفية
 وهذا انشهر استعمالا حيث يقال للسكن فى السيفية المتهركة انه متهرك بالعرض
 بالذات وانسب بما ذكره حقيقه من ان حل ماقتضاء الموضوع بطبعه ذاتى وعكسه
 عرضى ويسمى اى المحمول اللاحق بالموضوع لالامر اعم واخص (سمى فى كتاب
 البرهان) عرضيا ذاتيا سواء كان لاحقا به بلا واسطة او واسطة مساوية كما ان حله
 عليه يسمى حلا ذاتيا وحلا بالحق لا امر اعم واخص يسمى حلا عرضيا وقد نبهناك
 على ان حلا واحدا قد يكون ذاتيا باعتبار وعرضيا باعتبار آخر فمثل فى الاقسام

الثانية وكيفية اجتماعها واقتراحها (أما أن يختص بطبيعة أي حقيقة واحدة) سيأتى أن هذا تناوله خواص الاجناس العالية اولى مما يقال أما يختص بنوع واحد وقوله ودوام الثبوت لانا في إمكان الانفكاك في الجزئيات جواب سؤال وهو أن غير اللازم لا يكون دائم الثبوت لأن الدوام لا ينفك عن الضرورة التي هي الازوم فلا يصح تقسيمه اليه والى المفارق بالفعل كما ذكرتم وتقرر الجواب أن الدوام لا ينفك عن الازوم في الكليات وينفك عنه في الجزئيات وهذا القدر كاف في صحة ذلك التقسيم وفيه بحث لأن امتناع الانفكاك المذكور في تعريف الازوم يراد به المعنيان أحدهما اخص وهو أن يكون منشأ ذلك الامتناع ذات الازوم والثاني اعم وهو أن يكون منشأه إما الذات أو غيره وما ذكره من امتناع لدوام للضرورة في الكليات دون الجزئيات مع كونه ضعيقا ارا وادبه استلزاه للمعنى الاخص حيث قالوا من المستبعد جدا بل من السهل أن يدوم محمول لجميع افراد الموضوع بحيث لا ينفك عن شئ منها أصلا ولا يكون في طبيعة ذلك الموضوع اقتضاء ثبوته له والمعتبر في هذا المقام هو المعنى اعم لما سيأتى من أن لزوم شئ لغيره قد يكون الذات أحدهما وقد يكون لامر منفصل ومن البين أن الدوام والازوم بهذا المعنى متلازمان مطلقا إذا لا بد للثبوت الدائم في الكليات والجزئيات من علة دائمة سواء كانت عين الذات أو غيره وأما انفكاك عن المعنى الاخص في الكليات ففيه ما ذكره ومن السك الذي لا يجري في الجزئيات ذكر كثير أما يدوم حكمه جزئى ولا تقتضيه ذنفا لصواب أن يجب بأن ذلك التقسيم اتماها بالنظر الى المفهوم فإن العقل إذا لاحظ دوام الثبوت جوز انفكاكه عن امتناع الانفكاك مطلقا بدون العكس (ولا يذهب عليك) يريد أنه عرف اللازم بما يمنع انفكاكه عن الماهية ثم قسم الى اللازم الوجود الذي لا يمنع انفكاكه عنها والى لازم الماهية الذي يمنع انفكاكه عنها وهذا تقسيم للشئ الى نفسه والى غيره وقوله (فلئن قلت) اشارة الى ما سبق الى اوهام القاصرين من أن الماهية اعم من الماهية الموجودة والماهية من حيث هي وتبني على أنه غلط فإن الماهية من حيث هي ليست الا الماهية بعينها فكيف تجمل نوعا من درجتها تحتها كما ماهية الموجودة المندرجة فيها لا يقال قد اشتهر في كلامهم تقسيم الماهية الى اقسام ثلاثة هي المخلوطة والمسرولة بنسب لا وما لا يشرط معها فقد جوزوا كون النشئ قسما لنفسه ونوعا منها لانا نقول هذه قريبة بلا مريه لانهم ذكروا أن الماهية قد تقسّم بموارضها وقد تقسّم بعدمها وقد لا تعتبر معها شئ منها والا ولأن يندرجان تحت الثالث اندراج نوعين متباينين تحت اعم وليس في ذلك تقسيم الماهية الى تلك الاقسام بل بيان أنهما اعتبارات ثلاثة فإن قيل لو ثبت أن الماهية تحتها نوعان من حيث هي والوجوده لكانت اعم من كل واحد منهما وما يمنع انفكاكه عن اعم وجب ثبوته في ضمن كل

واحد من نوعه فلا يندرج فيه ما يتمتع انفكاكه عن احدهما دون الآخر كلازم الوجود
فلنا معنى الكلام على تقدير كونها اعم انما يصدق عليه انه يتمتع انفكاكه عن الماهية
في الجملة اما ان يتمتع انفكاكه عن هذا القسم منها او عن القسم الآخر على قياس ان يقال
اللازم ما يتمتع انفكاكه عن الشيء ثم تقسيمه الى قسميه اذ معناه ان ماصداً عليه انه يتمتع
انفكاكه عن الشيء في الجملة يتمتع انفكاكه عن الشيء الذي هو الماهية الموجودة او الشيء الذي
هو الماهية من حيث هي ولو اريد باللازم ما يتمتع انفكاكه عن مفهوم الشيء مطلقاً فخرج عنه
لازم الوجود ونظير ذلك ان يقال ما يتمتع انفكاكه عن الحيوان بنقسم الى ما يتمتع انفكاكه
عن الانسان فقط والى ما يتمتع انفكاكه عنه وعن الفرس ايضا فانه يصح هذا
التقسيم اذا اريد امتناع الانفكاك عن الحيوان في الجملة كانه قيل ما يتمتع انفكاكه
عن الحيوان اما كذا واما كذا ولا يصح اذا اريد امتناع الانفكاك عن طبعة الحيوان
من حيث هي هي والظاهر ان يقال ان اخرج عن الماهية اذا قبس اليها فان امتنع
انفكاكه عنها من حيث هي او بشرط الوجود كان لازماً لها والا فلا ويعلم منه
ان المراد باللازم ههنا ما يتمتع انفكاكه عن الماهية على احد الوجهين واما اللازم
مطلقاً فهو ما يتمتع انفكاكه عن الشيء الذي نسب اليه سواء كان كلياً او جزئياً ومن
ههنا تبين ان اللازم اذا عرف بما يتمتع انفكاكه عن الشيء لم ينحصر في لازم الماهية
ولا في الوجود ثم المتبادر من الوجود هو الخارجى وحيث يعلم اللازم بشرط الوجود
الذهنى بطريق المقابلة ولك ان تحصله على ما تناولهما معا وكذا الحال اذا اعتبر في
تعريف اللازم الماهية الموجودة (وللازم تقسيم آخر) وهو ان اللازم سواء كان
لازماً للماهية من حيث هي او بشرط الوجود اما ان يتوقف حكم العقل بلزومه الملزومه
على وسط او لا يتوقف وهذا تقسيم له باعتبار التوقف فان الوسط المعرف بما ذكر
لا يعتبر الا بالقياس الى حكم العقل واما الواسطة المذكورة في تقسيم العرضى الذاتى
فهو بالنسبة الى نفس الامر كما نبهت عليه هناك وانما قال اى حل لازم على ملزومه
لانه المراد من حل شئ على غيره لاما يباين من عبارته لظهور فساد ولوقيل والاول
باطل لانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما احتجنا الى الحكم بل روم شئ منها الى نظر
وكسب وليس كذلك كما في مساواة زوايا المثلث لتأثيرها في النظر وقد سبق مثل
ذلك في باب التصور والتصديق فتذكر واذا اتيت خروج الوسط عن الماهية وخروج
اللازم عن الوسط معا فلا بد ان يكون الوسط اما عين الماهية او داخلها فيها وكذا
اللازم اما عين الوسط او داخل فيه فان كانا عينين كان اللازم عين الملزوم فلا لزوم
ولا حل حقيقياً في شئ من المقدتين وان كانا جزئيين كان اللازم جزءاً للملزوم وكلامنا
في العرضى الخارجى وكذا ان كان احدهما عيناً والاخر جزءاً على انه ان كان الوسط
عيناً كانت الكبرى نفس المطلوب ولا حل في الصغرى وان كان اللازم عيناً فالصغرى

نفس المطلوب ولا حل في الكبرى وإنما اعتبر الشمول حيث قال (لجواز) ان يكون
 (عرضاً مفارقاً شاملاً) اذ لا بد ان تكون الصغرى كلية فتخرج الشكل الاول ايجاباً كلياً
 فان قيل الوسط علة الانتساب الاكبر الى الاصغر واذا لم يجب العلة لشيء لم يجب
 العلول قلنا هو علة التصديق بذلك الانتساب فبحاز ان لا يكون علة لشيء في نفسه
 (ويمكن التفصي عنه) اي عن الوجه الثاني من النظر فان الوجه الاول منه لم يحصل
 عنه واختار (ان التسلسل في الزومات) اذ لا يترتب بين الاوساط اصلا بل هناك اوساط
 غير متناهية يتوقف عليها لزومات غير متناهية وبين ان ذلك التسلسل في امور
 موجودة هي التصديقات بالزومات لاقى امور اعتبارية هي مفهوماتها ونبت بما
 اختاره على ان ما ذكره اولاً من ان التسلسل ههنا واقع في الاوساط ليس بتمام بل كان
 الواجب ان يقال ما التسلسل من طرف المبدأ فلان كل لزوم يتوقف على احد الزومين
 اما لزوم الوسط للماهية او لزوم اللازم للوسط والموقوف عليه مبدأ للوقوف فيكون
 التسلسل في المبادئ واعترض على ما بينه من ان التسلسل في التصديقات التي هي مباد
 للتصديق بلزوم اللازم للماهية بانه تسلسل في العلل المعدة فان التصديق بمقدّمين
 من الزوم يمدّ الذهن للتصديق به الذي يفرض عليه من المبدأ القياض (ولاستحالة)
 عندهم (في تسلسل) العلل المعدة كافي حركات الافلاك واستعداد الهيولى الضمنية
 وذكر ان الاول ان تمسك في ابطال التسلسل ههنا بمثل ما ابطال به في باب التصور
 والتصديق وقد عرفت هناك انه موقوف على حدوث النفس ثم الاوساط غير متناهية
 كأمروا ما عدم متناهيها مراراً غير متناهية فلا كل وسط من تلك الاوساط التي لا تاقى
 اما لازم واما له لازم فيكون بينهما وسط اخر وهما جراً لا ينتهي مراراً لا ينتهي
 (يكون محصوراً بين حاصر بن) هما الماهية ولازمها وهما بحث وهو ان استمالة
 ذلك انما يظهر اذا كان فيما بين اجزاء المحصورات ترتيب طبقي او وضعي ولا ترتيب
 فيما بين الاوساط نعم لوقيل وايضا يلزم ان يتوقف حكم العقل بلزوم ذلك اللازم
 للماهية على احاطته بما لا ينتهي مراراً لا ينتهي كان راجعاً الى ما تقدم واشد استمالة
 منه (وهذه الملازمة واضحة بذاتها) فان ما كان بوسط لو كان يتناهي لم يكن بوسط
 والمقدر خلافه واما الملازمة (الاولى) وهي قوله لو لم يكن اللازم القريب بين
 الشبوت افتقر الى الوسط فهي (ممنوعة لما عرفت) من ان تصور الطرفين اذا لم يكن
 كافياً في الجزم بالزوم بل بالنسبة مطلقاً لم يلزم الافتقار الى الوسط المصطلح بل بما
 احتج الى امر آخر كالحسد والغيرة والثقات النفس الى غير ذلك فعمل ان عدم افتقار
 الوسط لا يستلزم كون اللازم يتناهي فلا يكون انتفاء كونه يتناهي مستلزماً لوجود الوسط
 على انه لو صح مجموع الدليلين المذكورين في اللازم القريب وغيره لانحصرت
 القضاء مطلقاً (في الاولوبة والكسبية) لان جزم العقل فيها يثبت المحمول

للوضوع اما ان يكون بوسط فهو غير بين الثبوت للوضوع فالقضية كسبية واما
 ان لا يكون بوسط فهو بين الثبوت للوضوع والا فحقير الى الوسط وهو خلاف
 المفروض فالقضية اولية (وايس الامر كذلك) اذ من القضايا ما هي متوقفة على
 المشاهدة وتواتر وغيرهما بل من الوازم ما يلزم لزومه بالحدس والتجربة (ومنهم
 من زاد) المذكور في الكتاب ان اللازم القريب بين بالحق الاعم وقد زاد المحقق
 الطوسي على ذلك (وزعم ان اللازم القريب بين بالحق الاخص) لان الزوم هو
 امتناع الانفكاك ومنى امتنع انفكاكه العرضي عن الماهية بلا وسط تكون ماهية
 المزوم وحدها مقتضية لذلك العرضي (لما اقتضاها ايا، فلزوم واما استقلالها
 في الوجود فلا تنافي للوسط وعلى هذا) فانما تحقق ماهية المزوم بتحقيق اللازم
 هناك (حتى حصلت في العقل حصل) اللازم فيه وهو المطلوب (ثم اعترض على نفسه)
 اما على سبيل المعارضة او النقص الاجالي وعبارته في ذلك الاعتراض هكذا وما قيل
 على ذلك من انه يقتضي ان يكون الذهن منتقلا عن كل مزوم الى لازمه ثم الى لازم
 لازمه بانما ما يلزم حتى تحصل (الوازم بأسرها بل جميع العلوم) المكتسبة دفعة في
 الذهن فليس يوارد ويمكن تقرير هذه العبارة بوجهين احدهما ان يقال لو استلزم
 تصور الماهية تصور لازمها القريب لزم ان يقتل الذهن من كل مزوم الى لازمه
 القريب ومن لازمه القريب الى لازمه القريب وهكذا اذ كل مفهوم له لازم قريب
 فليزم اندفاع الذهن من كل لازم الى آخر حتى يتحصل فيه جميع الوازم الواقعة
 في تلك السلسلة بل جميع العلوم اى التصديقات المتعلقة بتلك الوازم وذلك باطل قطعاً
 سواء كانت تلك الوازم متناهية او غير متناهية الا ان هذا التقرير يستلزم ان يكون
 تقيد العلوم بالمكتسبة مستندركا وكان الشارح انما حذفه لذلك ونايهما ان يقال
 لو استلزم تصور الماهية لازمها القريب لزم من تصور الماهية تصور جميع لوازمها
 مطلقاً سواء كانت بوسط او بغير وسط لان اللازم ان لم يكن بوسط فظاهر وان كان
 بوسط فلزوم ذلك الوسط ان كان بلا وسط فكذلك وان كان بوسط فلا بد من الانتهاء
 الى وسط لازم بغير وسط فليزم من تصور الماهية تصويره ومن تصورهما تصور
 اللازم لانه بالنسبة الى المجموع لازم بغير وسط وهكذا حتى نتعلل جميع الوازم
 القريبة بل جميع العلوم المكتسبة اى جميع الوازم بوسط (واجاب بان المستلزم لتصور
 اللازم تصور المزوم التفصيلي) اى اذا تصور المزوم وكان ملحوظاً بالقصد
 مخطراً باال استلزم تصويره على هذا الوجه تصور لازمه القريب وليس يلزم من
 هذا انتقال الذهن عن كل مزوم الى لازمه على احد الوجهين المذكورين لجواز
 (ان يطرأ) على هذا الذهن في بعض هذه المراتب (ما يوجب اعراضه عن
 اللازم فلا يكون ملتفتاً اليه قصداً فلا يلزم تصور اللازم (فلا يتم اندفاع)

الذهن من كل لازم الى لازم آخر ورد هذا الجواب بان الدليل الذي تمسك به
بدل على ان مطلق تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم لان الماهية اذا كانت
وحدها مقتضية له كان حصولها في العقل كانيا في حصوله قاضيا لظهور
في الاستلزام ينافي ما اقتضاه دليله وجوابه اى جواب ما ذكره ذلك لزاعم
ان اعتبار الوسط بحسب التعقل فلام انه اذا لم يكن بين اللازم والملزوم وسط كان
ماهية الملزوم وحدها مقتضية لللازم اذ لا يلزم من عدم الوسط بينهما في التعقل ان
لا يكون بينهما واسطة في نفس الامر فلا يلزم من انتفاء الوسط (ان يكون الملزوم)
(وحده مقتضيا للارام اقتضاء عقليا) بحيث اذ حصل الملزوم في العقل حصل لازمه
فيه وان سلم انتفاء الواسطة واستقلال الماهية بالاقتضاء كان الواجب ح اتصاف
الماهية باللازم في ذهن وليس يلزم منه ان يكون ذلك للارام متصورا فان المثلث
متى حصل في العقل كان متصفا بمساواة زواياه لغائتين وور بالم تكن المساواة معقولة
ولك ان نقرر الجواب هكذا ان ارادته اذا اتنى الوسط كانت الماهية وحدها مقتضية
لللازم في الحارج فهو مسلم لكنه لا يجدي نفعاً وان اراد انه ان اتنى اقتضت الماهية
لازمها بحيث اذ حصلت في ذهن حصل معها فيه فهو مملوور ان يتوقف تعقل
اللازم على امر آخر مغاير للوسط ثم اعلم ان الذين بالمعنى الاخص ان اكتفى فيه باستلزام
تصور الملزوم تصور اللازم كما تشعر به عبارته في الدلالة الالترامية لم يظهر كونه
اخص الابان يقال اذ لزمه في العقل وجب ان يكون تصورهما معا كفايا
في الجزم بذلك اللزوم وان اعتبر فيه اسرار التصور للتصور مع التصديق باللزوم
كانت اخصيته ظاهرة كأمرو وكذا الحل اذا اشترط في الاستلزام الاخطار فانه
اذا كان اخطار الملزوم وحده مستلزما للتصور اللازم مع التصديق بلزومه كان
اخطارهما معا مستلزما لذلك التصديق قطعا وكانت اخصيته ظاهرة وان لم يعتبر فيه
التصديق لم يظهر كونه اخص الاء اذكرناه (واحجج الامام على ان) كل لازم قريب
من المعنى الاخص حيث قال في الملخص كل من تصور الماهية وجب ان يعقل لازمها
القريب فقيل في توجيهه لان الماهية على اللازمها القريب والعلم بالماله يوجب العلم
بالمعلول كما ين في الحكمة والاقوى ان يعقل لو لم يلزم من العلم بالماهية العلم باللازمها
(القريب لا سمحة تعرف القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين) والمتبادر من
عبارة المصنف ان الامام ادعى ان اللازم القريب من المعنى الاخص مملوور وهذا
صاحب القسطاس وذلك لانه قال بمد ذلك الاحتجاج لا يقال لازم الارام لازم قريب
لذلك الارام فلو كان الارام القريب من الملزوم للمعنى للزم من العلم به العلم باللازم
اللازم فيلزم ان يكون جميع اللوازم ممتلنا نقول اننا لاندى ان كل لازم قريب فهو
بين الثبوت الملزوم الا بيسر حضور تصوره في ذهن ونام يجب ذلك لم يجب كون

اللازم بأسرها بينة وهذا صريح في أن القريب إذا تصور مع ملزومه حكم بلزومه
(وحينئذ يلزم أحد الأمرين) بيان لزومه معلوم بمسبق وأما قال (هذه قضية) فترى
الدليل لأنه بالغ في تحصيل مقدماته وتوضيحها وإذا لم يكن الموضوع متصورا بكنهه
جواز أن يكون ماهو ذاتي له مجهول الثبوت له ومن ثمة اختلف في أن النفس الناطقة
جوهر أو لامع كونهم معترذين بأن الجوهر جنس لما تحته وقد عرفت أن عدم الاحتياج
إلى الوسط لا يستلزم العلم بنسبة المحمول إلى الموضوع لجواز أن يتوقف ذلك العلم
على أمر آخر سوى الوسط كالحدس والتجربة وعرفت أيضا أن محمول الصغرى
في الشكل الأول قد يكون عرضا مفارقا شاملا مع إنتاج الضرورية الكلية فجواز
ذلك في الصغرى بل في الكبرى أيضا في إنتاج غيرها من القضايا المجهولة أولى لا يقال
إذا كان اللازم القريب غير بين كان العرضي للمفارق كذلك بالطريق الأولى فاحتاج
إلى وسط ويتم لزوم التسلسل لانا نقول جواز أن يكون العرضي المفارق يتنا مع كون
اللازم قريبا محتاجا إلى وسط (ولو كفى هذا القدر من البيان) وهو أن اللازم
القريب إذا لم يكن يتنا احتياج إلى وسط (في إثبات هذه المقدمة) الثالثة بأن محمول
أحدى المقدمتين إذا كان لازما قريبا احتاج إلى وسط على تقدير كون القريب غير بين
(لكني) في إثبات (أصل الدعوى) كما قرره (وتقر بجواب المصنف) جار في كل
واحد من البين الأعم والأخص وكذا اجوبة السارح جارية فيهما سوى المنع
لرابع منها فإنه مفيد سنده لا يجري في الأعم إذا لم يقدح فيه لا يلزم من انتفاء البين
بالعنى الأخص انتفاء البين بالعنى الأعم وأما قوله ولو كفى فلا شبهة في وروده عليه أيضا
(التشكيك ليس في نفي اللزوم بل في اللزوم) يعني أن عبارة المصنف غير مرضية إذا لم يرد
بقوله تشكيك أن إمام أوقع هناك شكاً حقيقة لتكون نسبتة إلى طرفي الإثبات والنفي
على سواء فيكون التشكيك في أحدهما غير التشكيك في الآخر بل أراد أنه أورد شبهة
توهم انتفاء ماهو ثابت في الواقع فإنه المتبادر من قولنا شك فلان في كذا ومن البين
أن الواقع هو اللزوم لأنفيه فإن قيل ما تمسك به المشكك أن استلزم مداه فقد ثبت
اللزوم وكان ما ذكره باطلاً للشيء بنفسه والأفلا يجدبه نفعاً قلنا مقصوده أراد
قدح على اللزوم وذلك لا يتوقف على كونه منتقاه حتى يجب الاستلزام (فان لم يكن
لازماً يمكن ارتفاع اللزوم عنهما) تفرره أن اللزوم أن لم يكن لازماً للشيء من المتلازمين
أصلاً يمكن ارتفاعه عنهما معاً وذلك باطل إذ لو كان ممكناً لم يلزم من فرض وقوعه
مع لكن وقوع ارتفاعه يستلزم محالاً لأنه إذا ارتفع اللزوم عنهما أمكن الانفكاك
بينهما إذ لو امتنع الانفكاك بينهما كان اللزوم باقياً والمقدر ارتفاعه وأما كان الانفكاك
بينهما معاً إذ لا يبقى حينئذ اللازم لازماً ولا الملزوم ملزوماً فقوله (وأما أن ارتفع
اللزوم إنما يكون لجواز الانفكاك) معناه أن إمكان الارتفاع على تقدير وقوعه

انما يكون لجواز الانفكاك كإبدل عليه قوله (وقد فرضنا ارتفاعه) وان اردت
 ان تقتصر على امكان الارتفاع وحده قلت امكان الارتفاع انما يكون بامكان
 جواز الانفكاك لان لزوم امتناع الانفكاك ومقابله جواز الانفكاك فاذا امكن
 ارتفاع ذلك الامتناع امكن ثبوت تقيضه اعني جواز الانفكاك بالضرورة
 لكن جواز الانفكاك بين اللازم والمزوم مح فمكذا امكانه لان امكان
 المحال مع وقوله (ولان اللزوم امتناع الانفكاك) وجه ثان لبيان ان امكان ارتفاع
 اللزوم انما يكون لجواز الانفكاك ولا بد فيه ايضا من فرض وقوع الارتفاع حتى يصح
 قوله (فيحوز الانفكاك) والا فاللازم بما ذكره امكان جواز الانفكاك كما قررناه
 لاجوازه وقد عرفت ان الاختصار على امكان الجواز كاف لاثبات المطلوب الا ان
 لزوم المحال من فرض الوقوع اظهر انكشافا وقوله (واذا جاز الانفكاك) متعلق
 بالوجهين مما وثقه الدليل على ابطال الشق الاول من التردد (فان الواحد يلزمه
 كونه نصف الاثنين) اي الواحد له نسبة الى كل مرتبة من مراتب الاعداد التي
 لا تنامي فاذا اعتبر العقل الواحد وتوجه الى تحصيل تلك المراتب بتضمينه بذاته
 اليها فلا شك ان تلك المراتب تترتب وبحسب ترتبها تترتب نسب الواحد اليها ايضا
 بالاعتبار وليس المراد من تسلسل الامور الاعتبارية انها تترتب في الاعتبار بالفعل
 الى غير النهاية لان العقل لا يقوى على اعتبار مالا يهي مفصلة بل معناه ان الاعتبار
 في تلك الامور لا يصل الى حد يجب وقوعه عنده ولا يمكنه ان يجاوز (وربما يحقق
 ذلك) اي الذي ذكرناه من تسلسل الزومات بحسب الاعتبار وانقطاعها بانقطاعه
 وهذا التحقيق انما ينكشف على ما ينبغي بمد تمهيد مقدمة وهي ان نسبة البصيرة الى
 مدركاتها نسبة البصر الى مبصراته فكما ان الناظر في المرأة ربما جعلها وسيلة
 الى ادراك ما ارتسم فيها من الصور فيلاحظ بها تلك الصور فصدا بحيث يتمكن
 من اجزاء الاحكام عليها وتكون المرأة حينئذ ملحوظة تبعا على انها آلة لمشاهدة
 تلك الصور وتعرف احوالها وليس للعقل بهذه الملاحظة ان يتمكن من الحكم
 على المرأة بصفاء جوهرها وصقاله وجهها الى غير ذلك من صفاتها وربما
 لاحظ المرأة فصدا وتوجه اليها باجراء الاحكام عليها كذلك البصيرة قد يحصل
 بعض مدركاتها مرآة لمشاهدة بعضها كما اذا اعتبرت اللزوم ولا حظته من حيث انه
 حالة بين اللازم والمزوم يرتبط بها احدهما بالآخر واللزوم بهذا الاعتبار يعرف
 حال اللازم والمزوم كانه آلة للعقل في تعرف حالهما ومرآة لتشاهد بها تلك الحال
 فلا يكون اللزوم حينئذ ملحوظا بالقصد ولا يقدر العقل بهذه الملاحظة ان يحكم على
 اللزوم بشئ ولا ان يعتبر بنسبه الى شئ بل العقل على هذا التقدير انما يلاحظ تلك
 الحالة اعني اللزوم باعتباره ملاحظتهما اعني اللازم والمزوم فهو متوجه اليهما

قصد ا الى اللزوم تبعا وقد يجعل مرآتها ملحوظة بالذات المقصودة في نفها اصالة
 كما اذا اعتبرت اللزوم ولا حقلته من حيث انه مفهوم من المفهومات فاذا اعتبر العقل
 اللزوم على الوجه الاول فلا تسلسل اصلا لما عرفت من ان العقل حينئذ لا يقدر على
 اعتبار نسبة اللزوم الى احد التسلازمين حتى يمكنه اعتبار لزوم آخر بينه وبين
 احدهما واذا اعتبرها على الوجه الثاني ولاحظ ايضا احد المتلازمين وتعلل نسبة
 منهما اعتبر لزوما آخر بينهما فاعتبار اللزوم الاخر يتوقف على ثلاث ملاحظات كإقرارها
 (ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات) والملاحظات (التي غير النهائية حتى يلزم التسلسل) في
 اللزومات المتفرعة عليها بل لا بد ان ينقطع اعتباره في مرتبة من المراتب التي لا تقف عند
 حد (وعلى هذا) لندي حقيقته تعتبر حال التسلسل (في سائر الامور الاعتبارية) التي يتكرر
 نوعها فان الامكان اذا اعتبر من حيث انه حالة بين الماهية والوجود لم يمكن للعقل على
 هذا التدبير ان يعتبر نسبة الوجود الى الامكان فضلا عن كيفية تلك النسبة واذا اعتبره
 من حيث انه مفهوم من المفهومات ولاحظ معه مفهوم الوجود ونسبه اليه امكنه
 ان يعتبر له امكانا آخر فاعتبار الامكان الاخر يتوقف على ثلث ملاحظات وكذا
 الحال في الوجوب والامتناع فان قلت الامكان امر اعتباري فان اعتبر انصاف
 الممكن به كان ذلك واجبا لا ممكنا وان اعتبر وجوده في نفسه كالممتنع ما من ابن يتصور له
 امكان آخر قلت فنحن الاول ويلزم التسلسل في تلك الوجوبات التي بعد الامكان او الثاني
 ويتسلسل الامتناعات المعتبرة بعده وكل واحد من الوجوب والامتناع اذا قيس الى
 موصوفه يعتبر له وجوب واذا اعتبر وجوده في نفسه عرض له الامتناع واذا فرض
 ان الامكان والوجوب موجودان في الخارج كما يمكن لانهما وصفان للممكن
 والواجب ولا مجال ان يتوهم ذلك في الامتناع واذا اعتبر الحصول من حيث انه مفهوم
 و اعتبر المحل الذي تعلق به ولو حظ النسبة بينهما يعتبر حصول آخر واذا اعتبر
 الوحدة من حيث ذاتها ونسب اليها الانقسام وعدهم به بغيرها وحدة اخرى وقس
 حال العروض والحلول والانصاف والموصوفية والوصفية وانظارها على ما تحققت
 (دفعا للشبهات الواردة عليها) باعتبار لزوم تسلسلها هذا ولما ياتل من ان لزوم
 اللزوم عين للزوم لان اللزوم لازم بذاته لا بل لزوم مقابله كما ان وجود الوجود عينه
 وكذا وحدة الوحدة وحصول الحصول وامكان الامكان ووجوب الوجوب خمس
 لا يؤول عليه كما يشهد به كل طيبة نقادة وقرينة وقاعدة (وليس لقا تل
 ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد للمتلازمين) خص هذا التقدير باللزوم في المرتبة
 الثانية اعني لزوم اللزوم لاحد المتلازمين لان الكلام في النسبة كان مسوقا له حيث قيل
 اللزوم امان ان يكون لازما لاحد المتلازمين او لا يكون وذلك لانه منسأ التسلسل الحكم يكون
 اللزوم اعتبارا يدفع استحالة مثل هذا التسلسل الذي له مزيد اختصاص باللزوم الثاني

وما بعده من المراتب مع ان جريان هذا التقدير في المرتبة الاولى اظهر اذ يكفي ههنا ان يقال لو كان لزوم بين الشئين امرا اعتباريا (فالحال يعتبره العقل لم يتحقق اللزوم) بينهما اذ لا معنى للاعتبار الا ذلك ومن البين ان اعتبار العقل ليس ضروريا ولا دائما واذا اتنى اعتباره لم يتحقق اللزوم بينهما (فلا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما) وما هو في المرتبة الثانية يحتاج الى ان يقال اذا لم يعتبر العقل اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين لم يتحقق اللزوم بينهما وحيث ذكرنا انفسك اللزوم عن احدهما مطلقا واذا امكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين معا وفرضنا وقوع هذا المكذات امكن الانفكاك بين المتلازمين اذ لو امتنع الانفكاك بينهما لم يكن انفكاك اللزوم عنهما واقعا وقد فرضنا وقوعه واذا امكن الانفكاك بينهما لم يكن اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما واما قوله (وايضا نحن نعلم بالضرورة) فهو تقرير لدليل ثان وعلى وجهه ما تناول لمراتب كلها وقوله (فليست للزومات امورا اعتبارية بل حقيقة) بقية للدليلين واذا كانت امورا حقيقية امتنع تسلسلها والجواب عن الدليل الاول ان لا يتم انه اذا لم يكن اللزوم الثاني امرا متحققا لم يوجد في نفس الامر امكن الانفكاك بين اللزوم الاول واحد المتلازمين وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن لزوم الاول لازما في نفس الامر لاحد المتلازمين وهو م فانه ليس يلزم من انتفاء مبدأ المحصول في نفس الامر انتفاء الجمل في نفس الامر غاية ما في الباب ان مبدأ المحصول كاللزوم مثلا اذا كان منتفيا في نفس الامر كان المحصول كفهوم اللازم منتفيا فيها لان انتفاء جزئه ولا يلزم منه ان لا يصدق ذلك المحصول العدوى على شئ في نفس الامر بل هو اذن صدق الفهومات العدوية في نفس الامر على الاشياء الموجودة فيها الا يرى ان مفهوم الاعشى ليس موجودا خارجا مع صدق قولنا زيد اعشى في الخارج وكذلك الاربعة اذا تحققت في الذهن كانت متصفة بالزوجية في نفس الامر وان لم تكن الزوجية متصورة معها وتحقق ذلك ان الموجود في الخارج اوفى نفس الامر ما كان الخارج اوفى نفس الامر طرفا لهما ووجوده في نفسه لا لصدق على شئ وانضاف ذلك الشئ به كافي للمثاليين المذكورين اذ معنى الاول ان هذا متصف في الخارج بالاعشى لان الاعشى متحقق فيه وثابت له لان الخارج ونفس الامر وقع طرفا للاتصاف نفسه لا لوجود الاعشى او مفهوم الاعشى او مفهوم الاتصاف ولا يلزم وجود شئ فيها في الخارج نعم يجب في صدق هذه القضية ان يكون زيد موجودا في الخارج والامتاع اتصافه بشئ فيه ومعنى التالي ان الاربعة متصفة في نفس الامر بالزوجية وصدق هذا الحكم لا يقتضى ان تكون الزوجية او مفهوم زوج او الاتصاف موجودا من الموجودات بحسب نفس الامر اما في الخارج او في الذهن بل يقتضى وجود الاربعة بحسبها ولو في الذهن فان قلت الاتصاف المقيّد بالخارج او نفس الامر ان اقتضى وجود الموصوف فيه اقتضى وجود الصفة فيه ايضا قلت لا يلزم ذلك فان بدئية العقل حاكمة بان زيدا اذا لم يوجد

في الخارج اصلا لم يتصف فيه بثبوت شيء له قطعا سواء كان ذلك الشيء وجوديا
او عدما وبان العدم معدوم في الخارج مع اتصاف زيبه فيه ومن ثمة قالوا صدق
النسبة الموجبة المدولة انسارجية يستدعي وجود موضوعها في الخارج دون
وجود مجموعها والخاص ان مبادئ المحمولات بحسب نفس الامر قد تكون امورا
موجودة بحسبها كالابيض فانه امر متحقق في الخارج فيدركه العقل ويشتبه مفهوم
الابيض ويحمله على الجسم قد لا تكون موجودة بحسبها كاللزوم والزوجية والمقابلة
وغيرها من الامور الاعتبارية فان موضوعاتها متصفة به في نفس الامر فاذا اراد العقل
ان يحكمها عليهم تصورهما ولا حظها فصارت حيث تدرج جودات ذهنية ثم يحكم بها على
تلك الموضوعات احكاما مطابقة لها في نفس الامر مع المنفعة بلا شبهة انها متصفة
بها قبل اعتبار العقد وملاحظتها اباه ايضا وما يتوهم في ان ثبوت شيء اخر فرع
لثبوت ذلك الشيء في نفسه فانما يصح اذا كان ثبوته كثبوت الاوضاع لمحلها واما
اذا كان بمعنى صدقه عليه واتصاف ذلك الغير به فلا اذ يصح صدق الاعدام
على الوجودات كما تحققت لابقال الماهيات متصفة بلوا زمها في نفس الامر سواء
وجدت تلك الماهيات فيها او لا فان الاربعة زوج في حد نفسها وان لم تكن موجودة
اصلا لا نأقول نحن نعلم بالضرورة ان ما لا يثبت له وجوده من الوجوه لا يتصف
بثبوت شيء له كما مر واما لازم الماهية فليس معناه انها متصفة به سواء وجدت
باحد الوجودين او لا بل معناه انها اختلفت وجدت كانت متصفة به اذ ليس بخصوصية
احد الوجودين مدخل في اقتضائه بل الماهية تقتضيه باعتبار مطلق وجودها والجواب
عن الدليل الثاني ان المعلوم بالضرورة هناك اي فيما اذا كان بين الامرين لزوم ليس
هوان اللزوم بينهما موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احد هما لازما
للاخر في نفس الامر وهو لا يستلزم كون اللزوم امر متحققا موجودا في نفس الامر لما بيناه
(اما الاول فلانه لا فرق بين اللزوم العدمي اي المعدوم في الخارج (و بين عدم اللزوم)
لان حصول الفرق بينهما يستلزم اللزوم العدمي موجودا حال كونه معدوما فلا فرق
اذن بين قولنا لزومهما عدمي وبين قولنا لازوم بينهما فلا يكون حيث تدرك اللازم لازما
هف (و اما الثاني فلما قررناه من ان اللزوم اما ان يكون لازما لاحد المتلازمين او لا
وقوله (على هذا لا يتوجه جوابه المذكور) برده عليه انه كلام على السند فان المصنوع استحالة
النس واستدعائه في الامور الاعتبارية ثابت كونه تسلسلا في الامور الحقيقية ابطال
للسند الاخص فلا يندفع به المنع لجواز ان نقول سلمناه انه في الامور المحصلة لكنه انما
يسمح اذا كان في طرف المبدأ وهو كما سيذكره النصارح والفرق بين اللزوم العدمي
و بين عدم اللزوم لان الاول ايجاب مفهوم عدمي والثاني سلبه فيقابلان كافي
المفهومات الوجودية والاعدام فتميزة في نفس الامر فان عدم الشرطية تستلزم مطلقا

عدم المشروط بدون العكس كلياً وعدم الطول يستلزم عدم العلة بخلاف العكس
 الا اذا كان مساوياً لعلتها وايضا عدم الشرط يوجب عدم المشروط وعدم العلة
 يوجب عدم معلولها المساوي ولا يوجب في عكسهما اصلاً (لا يقال نحن نقول من
 رأس) اي نقول ابتداء في ابطال القسم الاول وهو ان يكون اللزوم معدوماً في الخارج
 ان كان امتناع الانفكاك بين اللازم والمزوم متحققاً في الخارج فذلك ادلاء على اللزوم سوى
 امتناع الانفكاك وان لم يكن متحققاً فيه كان نقيضه وهو الانفكاك بينهما متحققاً فيه
 والارتفاع النقيضان عنه معا وعلى هذا التقدير لا يكون اللازم لازماً في الخارج
 ولا المزوم ملزوماً فيه هـ لا نفرض الكلام في اللوازم الخارجية ونقول (ايضا للزوم
 ماله لزوم فلو لم يكن للزوم لزوم) متحقق (في الخارج ولم يكن لازماً في الخارج وهو بط)
 لان الكلام مفروض فيما هو لازم في الخارج فقله (لا نفرض) متعلق بالبدلين معا
 والجواب عن الاول ان ارتفاع النقيضين بحسب الوجود الخارجي جائز كارتفاع نقيضين
 بحسبه فان الامور الاعتبارية ونقيضها كالاتباع والامتناع لا وجود لهما
 في الخارج وانما المنع ارتفاع النقيضين بحسب الصدق اي يستحيل ان يفرض مفهوم
 لا يصدق عليه انه متمنع ولا انه ليس بمتمنع وليس يلزم من اتصاف ذلك المفهوم باحدهما
 في نفس الامر اوفي الخارج ان يكون احدهما موجوداً فيه ونعبر به ان نقيض قولنا
 الامتناع موجود هو قولنا الامتناع ليس بموجود لان اللامتناع موجود فليس يلزم
 من ارتفاع وجودهما في الخارج ارتفاع النقيضين في الواقع كما تقادير اليه او هـ
 القاصر من الجواب عن الثاني ما مر متعدياً من ان انتفاء مبدأ المحمول في الخارج لا يستلزم
 انتفاء الحمل الخارجي فلا يلزم من انتفاء اللزوم في الخارج ان لا يكون شيئاً لازماً في الخارج
 (ولئن سلمنا ذلك) اي لو سلمنا عدم الفرق بين اللزوم والعدم وعدم اللزوم وحتى
 ثبت كون اللزومات موجودة فلا تم استحالة اتساقها على تقدير وجودها (وانما
 يستحيل لو كان من طرف البدأ) وذلك لان البرهان القاطع انما قام على استحالة وجوب
 انتفاء الموجودات في التصاعد الى واجب الوجود متناهية بخلاف سائر التسلسلات
 اذ بقي فيها ما يوجب تطرق النعم الى استحالتها فان قيل اللزوم بين المتلازمين يتوقف
 على لزوم سابق بينه وبين احد المتلازمين اذ يلزم من انتفاء ذلك السابق انتفائه
 وكذا كل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فتتسلسل اللزومات الموجودة
 من جانب البدأ فلنا لا يلزم من استلزام انتفاء الزعيم الذي سمعته بالسابق انتفاء
 اللاحق ان يكون ذلك السابق علة له بل يجوز ان يكون من لازمه فينتفي بانتفائه وكيف
 ينتفي كونه علة وهو نسبة بين اللاحق واحد المتلازمين فيكون معلولاه متأخراً عنه
 فلا يكون التسلسل من جانب البدأ واعلم ان الامام بعد ما قرر الشبهة اجاب عنها
 بانها تسمى في الضروريات الاوليات فلا يستحق الجواب وقد تمسك بذلك في كثير

من الموضع ورد عليه بأنه غير مرضي عند المحصلين بل يجب ان يمين فساد دليل
 انحصار بالنفع او النقص او انتقض او المعارضة وفيه بحث لانه مصادفة الشبهة
 بالبداهات التي لا يتطرق اليها شك يدل على ان فيها خللا وان لم يكن ميبها كان
 نقصها ومعارضتها في العقليات الصرفة يد لان على ذلك فلا ترجح لهما عليها
 نعم حل الشبهة بتعيين خللها اقوى من الكل فانه يوجب من يطمأينة بانها معها
 (كالعالم الواجب والانسان) فان ذات الواجب تعالى يقتضي لذاته امتناع انفكاكه
 مفهوم العالم بالفعل عنه وذات الانسان يقتضي بواسطة جزئه امتناع انفكاكه
 العالم بامكان اى الصالح لادراك الكليات عنه وليس مفهوم العالم مقتضيا لامتناع
 انفكاكه عن شئ من ملزوميه المذكورين ولو قال كالعالم والمقتضى الواجب لكان
 اظهر في التمثيل فانه ذاته تعالى يقتضي افاضة الكمالات بتواسط علمه الذي يقتضيه
 ذاته بلا واسطة ومفهوم ذي العرض يقتضي امتناع انفكاكه عن الجوهر بلا واسطة
 ومفهوم السطح يقتضي امتناع انفكاكه عن الجسم الطبيعي بتوسط كونه ذا جسم
 تطبيقي وليس شئ من هذين الملزومين يقتضي نظرا الى ذاته امتناع انفكاكه لازمه
 عنه وانما لم يقل كالعرض للجوهر والسطح للجسم كما ذكر بعضهم لان الكلام في اللوازم
 الجلية دون الاتصالية وفي قوله (نظرا الى كل منها) خلل لا ستزام اسناد لزوم واحد
 الى مقتضيين مستثنين فالصواب ان يقال نظرا الى مجموعهما فان العقل كما يجوز
 استناده الى احدهما فقد يجوز استناده اليهما معا فهذه اقسام ثلثة وكل واحد منها اما
 بوسط او بغير وسط فالجميع ستة كما سنبيه عليها بامثلتها واذا ضم اليها ما يكون لامر
 منفصل صارت الاقسام سبعة واذا اعتبر بساطة اللزوم وتركبه ارتقت الى اربعة
 عشر وهذه هي الاقسام العقلية سواء كانت باجمعهما واقعة في نفس الامر اولا
 والمقصود من التمثيل بما ذكره هذا التفهيم لارعاية المطابقة للواقع فالنقطة في تلك
 الامثلة لا تندح فيما قصد بها وانما اورد ايضا مثالين لما هو مستند الى المنفصل بنبهها
 على ان ذلك المنفصل قد يكون مقتضيا له بلا توسط منفصل آخر كالبدء الاول للمقتضى
 لزوم الوجود للعقل وقد يكون مقتضيا له بواسطة كاقضاء البدء الاول بتوسط
 العقل الاول لزوم الوجود للعقل ومنهم من قال لزوم المحمول للموضوع قد يستند
 الى ذات الموضوع بان تكون طبيعته متممة بدون ذلك المحمول وكانت طبيعة المحمول
 جائزة بدون الموضوع وذلك اللزوم اما بغير وسط كالزوم طبيعة الجنس لفصول
 انواعه واما بتوسط كالزوم خاصة الجنس لها بتوسطه وقد يستند الى ذات المحمول
 بوسط او بغير وسط اذا كانت طبيعة المحمول متممة بدون الموضوع وكانت طبيعته
 جائزة بدون المحمول وقال ولعل هذا غير جائز لان جواز الموضوع بدون المحمول قاذح
 في اللزوم وقد يستند الى ذاتهما معا كالزوم التمتع والاضاحك بالامكان للانسان

ولا يشتبه عليك أن ما ذكره في القسم الثاني إنما يتجه على ما فهمه لا على ما قرأه .
 من أن لزوم قديقتضيه ذات أحد طرفيه وحده وقديقتضيه ذاتها جيبا ومنهم من
 لم يعتبر المسند إلى الطرفين فقال لزوم امرٍ لآخر إما في أحدهما لذات اللزوم أو لذات
 اللازم وعلى التقديرين إما أن يكون بوسط أو بغير وسط والوسط إما حال في أحدهما
 أو محال له وإنما لا امر منفصل فالأقسام سبعة سواء كان اللزوم بسيطا أو مركبا ثم
 أورد لها أمثلة أكثرها من اللزومات الاتصالية كلزوم وجود النهار لطلوع الشمس
 مثلا ولم يقبضه إلى أن المراد ههنا تقسيم لزوم المحمولات لموضوعاتها وإن كانت تلك الأقسام
 جازة تجارية في لزومات المتصلات أيضا إذا لم تعتبر في الوسط الحمل فإن قيل عبارة النص
 لا تناول السند إلى مجموع اللازم والمزوم أيضا قلنا استناد اللزوم إلى أحدهما مطلقا
 يتناول استناده إليهما معا وقديبه الشارح على ذلك بقوله قديكون لذات أحدهما فقط
 وقديكون لذاتيهما معا فقبضه (كقتضيه المفارقات الملازمة بين مطولاتها) فإن المعلوم
 الأول يقتضي التلازم بين العقل الثاني والفك الأول ونفسه لأجل نسبة خاصة له
 إليهما وإن لم نعلمها بينهما وإذا جاز ذلك في اللزوم الاتصالي جاز في اللزوم الحلي
 ولو كان للبيسط محمول لازم (لكان مقتضيا له) لاستناع انفكاكه عنه وذلك فرع
 كونه مقتضيا لذلك اللازم (فيكون فاعلا له وقابلا) معا وهو بط قطعاً (وسند منع
 الملازمة في الدليلين جواز استناد اللزوم إلى اللازم وإلى امر منفصل) كما ذكره وجاز
 أن يستند إلى جواز كون اللازم أمراً اعتبارياً كما أشير إليه في الكشف والتلوي في الملازمة
 الأولى كون البسيط فاعلاً وقابلاً لشيء واحد وفي الثانية كونه (مصدر الزين)
 والقاعدتان هما انتفاء هذين التالين ولم يتم الاستدلال على شيء منهما كما علم في موضعه
 ثم الملازمة بمنزلة الصغرى والاستثنائية بمنزلة الكبرى (فتزيب البحث) أن تمنع
 للملازمة أولاً ثم تنزل (على تقدير تسليمها إلى منع انتفاء التلوي) وإذا عكس كان
 منعاً لشيء بعد إيهام تسليمه وفي قوله (ككون الشخص أي إشارة إلى ما مر من أن
 الدوام قديخلو عن الضرورة في الجزئيات دون الكليات) (وسريع الزوال) قديكون
 سهل الزوال كالتحليل (وقديكون عسير كالعشق) وكذا البطي قديسهل زواله
 كالتشاب وقديعسر كالزمانة واعتبر في تقسيم الكلي المفرد إلى أقسامه الخمسة نسبتته
 إلى ماهية الجزئيات المتفقة كالحقيقة كاهو طريق القوم وقد عرفت ما فيه من الفساد
 فلذلك عقبه بتقسيم الشيخ في الشفاء ومحصوله أن الكلي إما أن يعتبر من حيث أنه غير
 خارج عن ماهية ما نسب هو إليه من جزئياته أو يعتبر من حيث أنه خارج عنها فالتالي
 هو العرضي الذي ان اعتبر من حيث أنه مختص بطبيعة واحدة كانت خاصة وإن اعتبر
 من حيث أنه مشترك بين طبائع مختلفة الحقائق كان عرضاً عاماً والأول هو الذاتي المنتسم
 إلى ما يملك (على الماهية المشتركة) بين الحقائق المختلفة (وهو الجنس أو الماهية المختصة)

بأمور لا تختلف إلا بالعدد (وهو النوع) وإلى ما لا يدل (على الماهية) وهذا القسم
يجب أن يكون فصلا إذ لا يجوز أن يكون اسم الذاتيات المشتركة (والأدلل على الماهية
المشتركة) بل يجب أن يكون اخص منه فيكون صالحا للتمييز الذاتي (عن بعض
المشاركات في اسم الذاتيات) وفيه بحث لأن الذي لا يدل على الماهية وأن لم يميز
أن يكون اسم الذاتيات لكنه لا يجب أن يكون اخص منه لجواز أن لا يكون لتلك الماهية
جزء هو اسم من سائر اجزائها بأن تكون مركبة من أمور كلها أو بعضها متساوية
مع كونها اخص من البعض الآخر إذا لم يتم برهان على امتناع مثل هذا التركيب
كما سيرد عليك ومما يثبته ظهورك بطلان ما حشك به في إثبات كونه اخص من أنه لا يجوز
أن يكون حبا بنا لاسم الذاتيات لامتناع المباني بين إثبات ماهية واحدة ولا متساوية
والالكان فصلا لذلك الاسم وحيث لا بد أن يكون له جنس بناء على القاعدة المشهورة
وذلك الجنس اسم منه قطعا فلا يكون هو اسم الذاتيات وهو خلاف المفروض (لفظة
الجنس) أي اللفظة التي كانت في اللغة اليونانية تدل على معنى الجنس لم تكن تدل عليه
بالوضع الأول بل بالوضع الثاني على طريقة النقل من المعنى الأصلي وإنما كان ذلك الواحد
المنسوب إليه أولى بالجنسية لأنه سبب للمعنى النسبي المشترك الذي هو جنس تلك الأشخاص
المتعددة والسبب (أولى بالاسم) من السبب إذا وافقه في معناه أو فارق به يقال الشيخ
ويشبهه أنهم أيضا كانوا يسمون الحرف والصناعات اجناسا مشتركة فيها وكانوا
يسمون أيضا الشركة نفسها جنسا فهذه معان أو بعبارة كانت تلك اللفظة تطلق عليها
عندهم (ثم نقلت إلى المعنى المصطلح) للمسا به المذكورة (لأنه مقول على
واحد فيقال هذا زيد وبالعكس) كون الشخص محمولا على الشيء محلا إيجابيا
أما هو بحسب الظاهر لأن الجزئ الحقيقي من حيث هو جزئ حقيقي لا يحمل على غيره
لأنه هو الهوية وظ أنها لا تصدق على غيرها بل الأشياء صادقة عليها والسرفيه
أنه ذات متصلة لا يمكن للعقل إذا لاحظها أن يعتبر صدقها لأعلى نفسها لعدم التعابر
ولأعلى غيرها لتأصلها في حد ذاتها يظهر ذلك لمن له تأمل في ذات زيد بخلاف
المفهوم الكلي فإنه ذات ملية طلية يقتضي ارتباطها لغيرها فلا يمكن أن يحملها عليه وكل
محمول على الشيء فهي كلى وأما قولنا هذا زيد فمعناه أن هذا يسمى لزيد أو مدلول بهذا
اللفظ أو ذات مشخصة إلى غير ذلك من المفاهيم الكلية ولو أراد يزد يدهنها ذاته
الخاصة التي أشير إليها بهذا لم يكن هناك محل للاعسب اللفظ كما يشهد به
التأمل الصادق وكذا الحال في عكسه (لأن مرادف للكلى) وذلك لأن مفهوم الكلى
لا يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه بين كثيرين أي هو صالح بمجرد تصووره
للحمل عليها وهذا هو المراد من المقول على كثيرين فلا فرق بينهما إلا بالاجمال
والتفصيل مع اتحاد المفهوم ومن ثمة قيل هو رسم للكلى بل حده لأنه إذا كان الكلى

جنسا للجنس بحسب الاسم كان ما هو متحد معه في المفهوم وهو الذي ارى يد بالمرادف
كذلك (لا يخلو من الاستدراك) فان لفظ الكل مستدرك لما بين فان قيل مفهوم الكل
هو الصالح لان يقال على كثيرين والمراد من القول على كثيرين في تعريف الجنس
هو ما يقال عليها بالفعل فلا يدل على مفهوم الكل الا بالالتزام فلا استدراك ههنا لان
المستبر في الحدود هو المطابقة والتضمن وانما وجب حل القول في تعريفه على ما هو
بالفعل لان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة قال عليها الجنس بالفعل بخلاف النوعية
اذ يمكن تحققها بالقياس الى شخص واحد وذلك لان الحقيقة الجنسية حقيقة مشتركة
غير مفصلة فاذا وجدت في الخارج فلا بد ان يوجد تحتها نوعان لتكون مشتركة بينهما
مفصلة فيهما واما الحقيقة النوعية فهي حقيقة كاملة مفصلة فامكن ان يوجد في شخص
واحد فقط احبب بانه ان ارى بالقول على كثيرين ههنا ما يقال عليها بالفعل فاما ان يراد
بتلك الامور المتكثرة الافراد الموجودة في الخارج حتى يتم ذلك الفرق بين الجنس والنوع
فليزعم حيث لا محذور ان احدهما ان لا يتناول للتعريف للاجناس المدومة واشائي
ان لا يكون المقول المذكور في حد الجنس كالجنس للكلية الجنس مع ان المص زعم انه
كذلك واما ان يراد الافراد المتوهمه فلا فرق اذن بين النوع والجنس الا بالذات في كل منها
من تعدد الافراد فكما يتوهم افراد يكون الشيء بها نوعا كذلك يتوهم افراد يكون
الشيء بها جنسا والحاصل ان الفرق الذي ذكر بينهما مبني على الوجود الخارجي
الذي لا يمكن اعتباره لما عرفت اذ لا يقول احد بان النوع محصور في شخص واحد
بحسب الوهم فان قلت لاحاجة بنا الى الوجود الخارجي لانا نقول هكذا بالبدل للجنس من
افراد متوهمه بالفعل يكون هو مقولا على تلك الافراد بالفعل بخلاف النوع اذ يكفي جواز
توهم الافراد قلت هذا ايضا بل لانه اذا كان هناك شيء لم يتوهم افراده ولو توهمت
لكانت مختلفة المتعاقب في الزمان الذي لم يتوهم تلك الافراد لم يكن ذلك الشيء جنسا
بل نوعا لا يقال الجنس والنوع مقولان في جواب ما هو اتفاقا فان ارى انهما اتفاقا لان
في جوابه سواء كان سؤالا بحسب الاسم او الحقيقة لزم ان يكون هناك اجناس وانواع
بحسب الاسم كما اننا اجناسا وانواعا بحسب الحقيقة وليس كذلك وان ارى انهما اتفاقا لان
في ذلك الجواب بحسب الحقيقة وجب ان يكونا موجودين في الخارج وان يكون تحت
الجنس نوعان حتى يكون حقيقة مشتركة فيتم الفرق الذي ذكرناه لان النوع يكفي
وجود فرد واحد لانا نقول قواعد الفن عامة شاملة للمتتابع الخارجية والمهيات المدومة
الممكنة الوجود والمفاهيم الاعتبارية التي يتمتع وجودها فكما ان لنا حدودا
بحسب الاسم وحدودا بحسب الحقيقة كذلك لنا اجناس وفصول بحسبها وكذا
الحال في سائر الكليات ولما لم يكن وجود نوع واحد كافيا في كون الجنس مقولا في الجواب
بحسب الحقيقة وكان وجود شخص واحد كافيا في متولية النوع بحسبها توهم

ان الجنس لا يجوز انحصاره في انذار ج في نوع واحد وليس بلام فان جنسية الشيء كما جاز تحققها مقياسا الى انواع متوهمه والى انواع متحققة جاز تحققها مقياسا الى متوهم ومتحقق معا فاذا اوجب به عنهما كان الجنس كالنوع الواقع جوابا عن ماهية فرد بن موجود ومقدر وان كان بينهما فرق دقيق وقيد الاختلاف بالنوع كما يخرج النوع يخرج ايضا فصله القريب وخاصته وانما استدل اخر اجهما الى القيد الاخير لانه يخرج الفصول وانواع مطلقا كالاعراض العامة وان اتفق كان سائلا قال الفصل قد يكون مقولا على مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو كالحساس المقول على السبع والبصير وكذا الخاصة والعرض العام وقد قالان كذلك كالماشي فانه خاصة للجووان وعرض عام للانسان ومقول في جواب ماهو على الماشي على قدمين والماشي على اربع فلا يكون قولنا في جواب ماهو مخرجا للثلاثة الباقية فاجاب بان الكليات الخمس من الامور الاضافية التي تختلف بالنسبة الى الاشياء وحيث يجب اعتبار قيد الحبيثة فيها فالمراد ان الجنس مقول في جواب ماهو على حقايق مختلفة من حيث انه مقول كذلك فالحساس والماشي اذا اعتبر فيهما ما ذكرتموه كانا جنسين داخلين في الحد وان كانا خارجين عنه باعتبار كونهما فصلا او خاصة او عرضا عاما لانهما بهذا الاعتبار لا يقالان في جواب ماهو اصلا وفي الشفاء انه يجب عليهما ان نسلم في حدود الاشياء الداخلة في المضاف اننا نريد بها كونها لشيء من حيث هي لها معنى الحدود كانا لما قلنا هذا الحد للجنس استسعرنا في انفسنا زيادة تدل عليها قولنا من حيث هو كذلك لوصرحنا بها فان قيل المخرج للثلاثة الباقية حيث تدل على الحبيثة المرادة لا التمييز بجواب ماهو قلنا اخراج الحبيثة باعتبار احتمالها على ذلك التمييز كما يظهر من التأمل في احوال الفصول البعيدة والاعراض العامة وخواص الاجناس (وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف) فان كون المقول كالجنس الخمسة وان استلزم كونه اعم من الجنس المطلق الذي هو كالنوع له لكنه لا يستلزم كونه اخص منه اذ لا يمكن ان يقال ماهو كالجنس الخمسة يكون اخص من مطلق الجنس وانما يصح ذلك فيما هو جنس لها وتحقيق ما ذكره من الجواب هو ان مفهوم المقول على كثير بن اعم مطلقا من مفهوم الجنس لصدقه على كل واحد من الكليات التي من جعلتها الجنس فصدق قولنا كل جنس مقول على كثير بن بلا عكس كلي فليس مفهوم المقول اخص منه اصلا بل له عارض وهو مفهوم جنس الخمسة وذلك العارض اخص من مفهوم الجنس فان كل ماهو جنس الخمسة فهو جنس مطلقا ولا يتعكس كليا ومن اين ان الاستحالة في ان يكون الشيء اعم من غيره مع ان عارضه اخص منه فان الكاتب بالفعل عارض للجووان واخص من الانسان واذا قيد المقول على كثير بن بذلك العارض صار اخص من الجنس بهذا الاعتبار مع كونه اعم منه باعتبار مفهومه في نفسه ولا محذور

فيه ايضا لان مرجحه الى كون المروض اعم والعارض اخص كالمحذوف في كون حد
الحمد مساويا له بحسب ذاته اى مفهومه واخص منه باعتبار عارضه الذى هو كونه
حد الحمد فالوقيل مفهوم المقول جنس الخمسة وخص الخمسة اخص من مطلق الجنس
فمفهوم المقول اخص من مطلق الجنس قلت ان الكبرى ههنا قضية طبيعية لان
الحكم فيها على مفهوم جنس الخمسة فلا انتاج وان اريد بهذا ان كل ما صدق
عليه هذا المفهوم فهو اخص من الجنس معناها لا يقال اذا صدق على مفهوم المقول
انه جنس الخمسة صدق عليه الجنس بالضرورة وليس كل جنس فهو مفهوم المقول
على كثيرين فيكون اخص من الجنس لانا نقول العموم والخصوص بين مفهومين انما
يكون باختيار ما صدق عليه من الافراد والتدراج مفهوم المقول تحت مفهوم الجنس
لا يقتضى التدراج افراده في الجنس حتى يصدق قولنا كل ما هو مقول على كثيرين
فهو جنس كما ان دخول طبيعة الحيوان في الجنس لا يستلزم دخول افرادها فيه
الا يرى انه يصدق قولنا الحيوان جنس ولا يصدق قولنا كل حيوان جنس وقس
على ما حققناه لك مفهوم المضاف الذى هو في نفسه اعم من مفهوم الكلئ مع ان
عارضه الذى هو مفهوم جنس من الاجناس العالية اخص من مفهوم الكلئ بمراتب
كما ستقف عليها ولا يخفى عليك ان جنس الانسان هو الحيوان من حيث هو لامن حيث
انه جنس له والا لصدق على الانسان انه حيوان هو جنس للانسان وذلك باطل
فكذلك جنس الخمسة ومفهوم المقول من حيث انه جنس للخمسة والاصدق على كل واحد
من الخمسة انه مقول هو جنس الخمسة ولا شبهة في بطلانه فاصنع ما تفضل من ان
الاعمى والاخصية من جهة واحدة فان قلت لو كان مفهوم المقول على كثيرين جنسا
للكتليات لكان مفهوم جنس الخمسة عارضا لمفهوم المقول ولزم ان لا يكون العارض
بتمامه عارضا لان مفهوم جنس الخمسة عارض لمفهوم مشتمل على مفهوم الجنس المشتمل
على مفهوم المقول الذى لا يتصور عروضة لنفسه قلت العارض بمعنى الخارج عن
الشيء قد لا يكون عارضا بتمامه فلا اشكال فنقول (اذا قيس) اى اذا قيس الاجناس
العالية والمتوسطة الى الاجناس التى تحتها فلا شك انها اجناس لها كما هي اجناس
ايضا للمعايير النوعية المتدرجة فيها والحد على ذلك التقدير لا يتناولها بالاعتبار الاول
وان تناولها بالاعتبار الثانى (وكل ما هذا شأنه) اى كل ما يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو فهو نوع حقيقى وذلك لان اضافة الجنس على التقدير المذكور
انما اعتبرت بالقياس الى النوع الحقيقى فان قيل اللازم من ذلك الاعتبار ان يكون كل
جنس مقولا على النوع الحقيقى وهو حق وليس يلزم منه ان كل ما يقال عليه الجنس فهو
نوع حقيقى بل هو شبه باللفظ من باب ايهام العكس وما ذكرتموه من اضافة الجنس
انما اعتبرت بالقياس اليه فليس مطلقا حتى يلزم كون الحقيقى عين الاضافى بل في التعريف

فقط قلنا شيئاً نيك ان تعريف احد المتضايين اذا كان حداله وجب ان يؤخذ فيه
 ذات المتضايين الآخر مرة من صفة الاضافة لامتناع تعقله الا بعد تعقل تلك
 الذات فاذا كان المأخوذ في حد الجنس النوع الحقيقي كان هو بعينه ذات ما يضاهيه
 فيكون كل نوع اضافي نوعاً حقيقياً نعم انما هذا الكلام يتوقف على ان ماعرف به
 الجنس حده كما يستفاد عليه (واما ثانياً فلانه يوجب زيادة شك الجريانه في سائر المضافات
 وذلك لانه لما وجب ذكر كل من المتضايين في بيان الآخر كان تعريف الاضافات باسرها
 مشتملاً على دور ظاهر فافهمه نعيم للشبهة لادفع لها اذ لمعترض ان يقول رد
 حدود سائر المضافات على حدى الجنس والنوع وادفع الاشكال عنها (فلا يعرف
 احداً المتضايين بالآخر بل يندرج كل منهما في تعريف الآخر على ضرر من
 التلطف والاباء بيان ذلك ان كل واحد من المتضايين كالاب والابن مثلاً مفهوم
 وذات مفهوم كل منهما لا يمكن تعقله بخصوصه الامع تعقل مفهوم الآخر ولا يمكن
 ايضا الا بعد تعقل ذاته فاذا اريد تحديد مفهوم احدهما وجب ان يذكر فيه ذات الآخر
 مجردة عن الاضافة اما ذكر ذاته فلان تعقل ذلك المحدود يتوقف عليه واما تعريفه
 فتلازم تقدم احد المتضايين على الآخر في التعقل وذكرها على هذا الوجه وهو
 ضرب من التلطف ووجب ايضا ان يذكر فيه السبب الذي يقتضي تضاهيهما
 لبحصوله معاني التعقل وهذا هو الابعاء وان يعتبر فيه قيد الحلية لبعض البيان بذلك
 المعروف من حيث اريد تعريفه فيقال في تحديد الاب مثلاً حيوان يتولد
 من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث هو كذلك فالحيوان الاول
 هو ذات الاب والحيوان الآخر هو ذات الابن وقد اخذنا ما رين عن الاضافة
 لتلازم تعريف الشيء بنفسه او بما يساويه في الجلاء وتوابعه من نطقته سبب تضاهيهما
 ومن حيث هو كذلك تكرار ضروري يخص البيان بالاب من حيث هو اب ولولاه لصدق
 الحد عليه من جهات اخرى يقال في تحديد الابوة صفة حيوان يتولد من نطقته حيوان
 آخر من نوعه من حيث هو كذلك ولولا القيد الاخير لصدق التعريف على بياض
 الاب وسائر صفاته وما ذكرناه انما يجب في حدود المتضايين التي يقتضي تصور
 خصوصياتها واما رسومها ببعض اعتبار انها المتضمنة لتصورها ببعض وجوها
 دون خصوصياتها فقد لا يجب فيها ذلك وان لم يتضح لنا طريق الى تلك الرسوم
 (فالمرضى من الجواب) اي اذا بطل جواب المصنف عن الشبهة وبطل ايضا الجواب
 الذي زينه الشيخ في النسقاء فالمرضى من الجواب ما اختاره فيه بعد ذلك التعريف
 وهو (ان المراد بالنوع في تعريف الجنس هو الماهية والحقيقة) واطلاق النوع على
 هذا المعنى شائع فيما بينهم (وحيث يتم التعريف) بل احل في معناه كانه قبل هو القول
 على كثيرين بمختلفين بالحقيقة سواء كانت حقيقة نوعية او جنسية (وتندرج الاضافة)

الآخرى في هذا التعريف (اندراجاً) على الوجه الذي لحصناه (فإليك اذا قلت مقول
على المختلفين بالحقيقة) فقد ذكرت فيه ذات المتضاييف الآخر عارية من الاضافة
الآخرى واعتبرت سبب التضاييف (بينهما) وهو القول فيفهم ان المختلف بالحقيقة
مقول عليه اى يفهم ان هناك حقايق جزئيات متخالفة يقال على كل واحدة منهما وغيرها
ماهية اخرى في جواب ماهو فقد تحصل بتحديد الجنس مفهوم صريحاً ومفهوم
النوع الاضافى ضمناً كما هو الحق في حدود المتضاييفات (وكذلك اذ قلت في تعريف
النوع كل من مقول عليه وعلى غيره الجنس فقد جعلت الجنس مقولاً على المختلفين بالحقيقة
اذ اخفاه في ان المراد بالغير ههنا هو المعارف في الحقيقة) ففي تعريف كل منهما اشارة
الى المضاييف الآخر واذ لم يكن المعنى الجنسى موجوداً في الخارج سواء كان موجوداً
في الذهن اولا امتنع بالضرورة كونه مقوماً للجزئيات الموجودة في الخارج (فلا يصلح
حينئذ لان يقال) عليها في جواب ماهو فان قلت اذا كان التزديد في معروض الجنس
المنطوق كما ذكره فحين ائى يلزم فساد تعريفه قلت من حيث ان ذلك العارض اعنى مفهوم
الجنس المنطوق يجب ان يعتبر على وجه يكون صادقا على معروضه حتى يجعل وصفاً
عنوانياً في احكامه يستعمل الى معروضاته (اختلفت مقالاتهم) حاصل المقالة الاولى ان
الطبيعة على وحدتها موجودة في ضمن الجزئيات فهناك امر واحد قد انضم اليه
فصل او تشخص فصار المجموع المركب منهما نوعاً او شخصاً وهكذا فهذا هو
المقول بوجود الطبيعة العامة المتصفة مع وحدتها بالاشراك الخارجى المستلزم لاتصاف
الأمر الواحد بصفات متضادة وتمكنه في امكنة متخالفة ومن ثم حكم الجمهور
باصحائه وحاصل المقالة الثانية ان الطبيعة المتصفة بالوحدة في الذهن تكثر بحسب
الخارج فصارت حصصاً متعددة كل حصة منها موجودة في ضمن جزئى فهذا
هو القول بوجود الطبيعة الخاصة في ضمن الجزئيات وهذا ان القولان يشتركان في
ان الطبيعة موجودة في الخارج متضمنة الى فصول متعددة او تشخصات متميزة عنها في
الخارج بحسب الذات واما انها هل هي موجودة معها بوجود واحد او بوجودات
متعددة فذلك بحث آخر اما المقصود ههنا امتيازها عنها بذاتها سواء امتازت عنها
بوجود ما اولا (فلام الكبرى) اى لأم ان قولكم لاشئ من التشخص بمقول على
كثيرين فان قلت يمكن ايضا على ذلك التقدير ان يمنع الصغرى اعنى قوله كل موجود
في الخارج متشخص لان المجموع المركب من الطبيعة والتشخص موجود في الخارج
فليس معروضا للتشخص قلت له ان يدفع بان المعنى الجنسى اذا وجد في الخارج فلا محالة
يكون معروضا للتشخص وما ذكره السارح من التسامح يتدفع اذا اريد بالنوع الماهية
والحقيقة كما مر في الجواب المرضى عن السك التالى (والحق في الجواب) انما قالوا الحق
لان الجوابين الاولين مبنيان على التركيب الخارجى وقد عرفت انه باطل وايضا الجواب

الاول يستلزم عروض الاشتراك بحسب الخارج المستلزم للحاصل كما مر آنفاً والجواب
 الثاني يستلزم ان لا يكون المعنى الجنسي مقوم للجزئيات في الخارج مع كونه مقولاً عليها
 في جواب ما هو وهذا الجواب الحق مبني على المذهب المختار عند المحققين كما سبق تصريحه
 (وشك رابع) اي وهناك رابع وان لم يذكر في الكتاب وانما قال (وجوابه ان
 بعض الجزء محمول) اشارة الى ان الاجزاء الخارجية المتفارقة الذوات والوجودات
 لا يمكن جعلها على ما يتركب منها كما لا يمكن جعل بعضها على بعض بالضرورة على
 ما بينها عليه بل المحمول على المركب اجزائه العقلية التي تتحدده في الخارج ذاتاً
 ووجوداً وتعارفهما بحسب الذهن فقط ثم ان الاجزاء الذهنية المتفارقة هناك
 ليست محمولة على كلها من حيث هي اجزائه بل من حيثية اخرى فان الحيوان مثلاً
 اذا حصل في الذهن كان امراً مبهماً محتلاً لما هيته متعددة لا ينطبق على واحدة
 منها بأكملها الا اذا انضم اليه ما يحصله ويزيل ابهامه من فصول تلك الماهيات
 (فاذا اخذ بشرط شيء اي بشرط ان يدخل في مفهومه) من حيث انه متعين متحصل
 (ما له دخول فيه) بذلك الاعتبار من تلك الفصول (كان نوعاً) من الانواع التي كان
 يعملها كالانسان (فانه حيوان دخل في ماهيته) المتعينة المفصلة (الفصل) الذي
 هو الناطق (وان اخذ) الحيوان (بشرط لاشي) اي بشرط ان يعتبره فصل
 من الفصول المنوعة من حيث انه خارج عن مفهومه منضم اليه وزائد عليه ومركب
 منهما امر ثالث كان الحيوان بهذا الاعتبار جزءاً ومادة لذلك المركب ضرورة ان
 الجزء يجب ان ينضم اليه جزء آخر ويكون خارجاً عنه (وان اخذ) على وجه (اعم من
 الوجهين) السابقين اي ان اخذ بحيث يمكن ان يرضى له تارة انه جزء وتارة انه نوع كان
 بهذا الاعتبار جنساً ومحمولاً لغرض الجزئية والجنسية شيء واحد ومن البين انه اذا
 اعتبر جزئية لم يصدق هو على المركب منه ومن غيره اذ لا يصدق على النوع انه حيوان
 خرج عن مفهومه الفصل ضرورة انه حيوان دخل في مفهومه الفصل الا ان ذلك
 لا يوجب ان لا يصدق عليه الحيوان من حيث هو وبحصول الكلام ان الصورة
 العقلية تعتبر على وجوده مختلفة فتارة تعتبر بشرط لاشي اي بشرط انها واحدة
 في نفسها بحيث اذا انضمت اليها صورة اخرى كانتا متفارتين في الوجود وقد تألف
 منهما صورة ثالثة فالصورة العقلية المعتبرة من هذه الحثية مادة وجزء كالحيوان
 والناطق اذا اعتبرا من حيث انها موجودان متفارتان في العقل واخرى بغير شرط
 شيء اي بشرط ان ينضم معها صورة اخرى وتكونان مما مطابقتين لامر واحد
 فلا يلاحظ جيتنذ تفارهما بل اتحادهما كالحيوان والناطق المعتبرين من حيث انهما
 مطابقان لماهية الانسان وهذا هو النوع وتارة اخرى تعتبر لا بشرط شيء فتكون
 محتملة لاعتباري التفار والاتحاد بحسب المطابقة وهذا هو الذاتي المحمول لان مرجع

الجل الى التباين في المفهوم والاتحاد في الذات وانما فسر الشارح كل واحد من قوله بشرط شيء وبشرط لشيء بما ذكره تليها على ان المراد بالاول ههنا اخص مما هو المشهور في معناه وان المراد بالثاني ما يبين معناه المشهور اذ لا بد في اعتبار الجزئية من انضمام شيء آخر اليه (قد عرفت بما سلف ان الجنس مقوم للنوع) عرف ذلك من انه ذاتي للنوع داخل فيه ومن كونه مقولا عليه في جواب ماهو ومن التصريح بانه اذ لم يكن موجودا لم يكن مقوما للوجود الخارجي (فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع) اي الانواع الستة (فانه لا يقوم) النوع الطبيعي (اما الحقيقي فلا مكان نصوره) بالكنه (مع الذم) عن مفهوم الجنس المنطقي فانا نعلم بالضرورة انه يمكن ان يتصور حقيقة الانسان بكنهها من غير ان يتصور كون الشيء مقولا على كثيرين مختلفين بالتعايق في جواب ماهو والظاهر ان يقال النوع الطبيعي الحقيقي اتم بتدرج تحت جنس طبيعي لم يتوهم ان الجنس المنطقي مقوم له وان ادرج تحته يعلم حاله في ذكره في النوع الطبيعي الاصنافي فلذلك طوى ذكره (كالمتقدم العارض للمتقدم بالاضافة الى المتأخر) فانه متأخر عن المتقدم متقدم على المتأخر فهذه صورة نقص فاجاب عن النقص بان تأخر النسبة عن ذات المتسمين معاوم بالضرورة التي لا تقبل منعا وعن النقص بان ذات المتقدم لا تنصف بالمتقدم الا بعد تحقق ذات المتأخر فان قلت مفهوم الجنس المنطقي يقوم انواعه الاربعة كما سيأتي فهي اما انواع حقيقية او اضافية منتهية الى الحقيقة وعلى التقديرين يكون الجنس المنطقي مقوما للنوعين الطبيعيين قلت ان سلم انه كذلك كان مفهومه بذلك الاعتبار جنسا طبيعيا يعرض له جنس منطقي وكلاهما ان الجنس المنطقي من حيث هو كذلك لا يقوم شيئا من النوعين الطبيعيين (ولانهما متقابلان) بعض ذلك بالوحدة والكثرة فانهما متقابلان لاستحالة ان يصدق على شيء واحد من جهة واحدة انه واحد وكثير مع ان احدهما مقوم بالآخر وفيه بحث عرف في موضعه ومفهوم النوع الحقيقي المنطقي هو القول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو ولا اختيار في امكان تصوره مع الغفلة عن الجنس الطبيعي فلا يكون شيء منهما مقوما لاسمال مفهوم القول على كثيرين جنس طبيعي من الاجتناس الطبيعية الاعتبارية مع انه يقوم لانا نقول هو بذلك الاعتبار نوع طبيعي اضافي لمفهوم القول (واما الاضافي فلا نه عارض للنوع الطبيعي الاضافي اي باقياس الى الجنس الطبيعي فذلك الجنس الطبيعي المقيس اليه لا يجوز ان يكون مقوما له لانه مقوم لموضعه فاركان مقوما للعارض ايضا لم يكن ذلك العارض المستل على مقوم وموضعه عارضه تمامه بل العارض له بالحقيقة هو الجزء الآخر المغاير لذلك المقوم فلن قيل لا استحالة في ذلك كما مررت اليه الاشارة اوجب بان كلامنا في العارض للشيء بمعنى القائم به لا بمعنى الخارج عنه ومن المستحيل

ان يكون القائم بشئ قائما به لا بتمامه ولقائل ان يقول ان هذه الاستحالة انما تتم في الامور الحقيقية واما في المفاهيم الاعتبارية فلا كما يظهر من التأمل في كون مفهوم المقول على كثيرين جنسا للخمسة وكون مفهوم الجنس جنسا لاقسامه الاربعة الى غير ذلك من نظائرهما (وهو واضح مما ذكر في الجنس المنطقي) حيث قيل انه لا يقوم النوع العقلي مطلقا لكونه خارجا عن جزئيه معا فإلّا قل هنا العقلي الحقيقي مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقيين والجنس الطبيعي خارج عنهما ولا يذهب عليك ان النوع الطبيعي الحقيقي لما جاز ان لا يندرج تحت جنس سواء كان بسيطا او مركبا من امور متساوية ان يجوز ذلك لم يتصور بالقياس اليه شئ من الاجناس الثلاثة فلا حاجة الى اعتبار نسبتها بالتقويم وعدمه اليه ولا حاجة الى عارضه ولا الى المجموع المركب منها فسقطت تسعة اقسام من الثمانية عشر وانما يحتاج الى ذلك في التسعة الاخرى التي في الاضافات (وعلى هذا القياس تعرف حال الفصول الثلاثة) اي المنطقي والطبيعي والعقلي مع الانواع الستة والفصل المنطقي لا يقوم شيئا منها وكذا العقلي واما الفصل الطبيعى فانه يقوم النوع الطبيعى الاضافي والنوع العقلي الاضافي ولا يقوم شيئا من الاربعة الباقية (والمراد بابتناء هذه الدلائل) ابتناء اكثرها كما يظهر بادن تأمل والمص جزم بهذه الفروع التي هي النسب المثبتة بتلك الدلائل المبنية على ان ماهيات الكليات مآذرك في تعريفاتها التي هي حدودها (وهو شاك في الاصل) حيث قال (وهو غير معلوم قوله) اعلم ان الاجناس ربما ترتب متصاعدة اشار بلفظ ربما الى ان الترتيب ليس بواجب في شئ منها واعتبر في الاجناس التصاعدا لانها اذا ترتبت كان هناك جنس وجنس جنس وهكذا ولما كانت جنسية الشيء مقبسة الى ما تحته كان جنس الجنس فوق الجنس فاذا ترتبت الاجناس كانت في ترتيبها متصاعدة بلا شبهة واعتبر في الانواع التنازل لان ترتيبها بان يكون هناك نوع ونوع نوع وهكذا وحيث كانت نوعية الشيء بالقياس الى ما فوقه كان نوع النوع تحت النوع فاذا ترتبت الانواع كانت متنازلة بلامرية وامتناع تركيب الماهية من اجزاء عقلية لانها في انما تتم في الماهيات المعقولة يكنهها لوالتي يمكن تعلقها كذلك (وكون كل فصل علة لخصه) من الجنس لا يستلزم التس في العلل والمطلوبات لان الفصول علل فقط والخصص مطلوبات فقط ولا ترتب في شئ منها بل كل واحد من الفصول التي لا تتناهي علة لواحدة من تلك الخصص التي لانهاية لها والتس انما ثبت اذا كان كل واحد مما لا يهبط علة ومطلوبا معا باعتبار ان اذا لم تكن الانواع في تنازلهما الى (نوع لا يكون تحته نوع لم يتحقق) تحت تلك الانواع اشخاص اذ لو تحققت لانت هت تلك الانواع المتنازلة الى نوع ليس تحته نوع بل اشخاص وهو خلاف المفروض واذا لم يتحقق تحتها اشخاص لم يتحقق تلك الانواع لان الانواع انما تنزع من الهويات الشخصية على ما سلف فقدم

انتهائها في التنازل الى ذلك النوع مستلزم لارتفاعها بالكلية فيكون باطلا وفيه بحث
 لان هذا انما يصح في الماهيات الخارجية لوجوب انتهائها الى الأشخاص دون الماهيات
 الاعتبارية اذ يحوز ان يعتبر العقل تحت كل نوع نوعا آخر ولا يعتبر تحت شخصا آخر
 فلا تنفك في اعتبار الاوضاع المتنازلة على حد لا يتجاوز (بل قياس الجنس بالجنس واعتبر
 اقسامها بحسب الترتيب وعدمه) فالجنس المفرد ليس واقعا في سلسلة الترتيب الا ان اعتبره
 انما هو بلا حيلة انتفاء الترتيب فلذلك عدم المراتب وقرب من هذا الاختلاف
 ما اختلفوا فيه من ان الناطق مثلا هل هو يقسم الحيوان الى قسم واحد او الى قسمين
 (لان ثلاثة منها وهي العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود وعدم) قبل
 الاولى ان يقال العالي والسافل مركبان من وجود وعدم والمفرد مركب من عدمين
 لان مفهوم الجنس ليس جزءا لشيء منها والالكان جنسها والحق ان مفهوم الجنس
 للمفرد لا يتحصل بمجرد ذينك العددين بل لابد من اعتبار مفهوم الجنس فيه ايضا
 وليس يلزم من كونه جزءا للثلاثة كونه جنسا لها اذ لابد عند الامام في كون الشيء جنسا
 من ان يكون مقولا على كثيرين متصلة مختلفة الماهية ولك ان تقول مذكرك الامام
 يدل يادني تصرف على ان الجنس المطلق ليس عرضا عاما لاقسامه ضرورة ان عروض
 الامر الشبقي لا يكون الامر المحصلا وان الشيء بالنسبة الى عروض واحد لا يكون
 عرضا عاما فكل ما يجاب به ههنا يجاب به ثمة (فلئن قلت التعريفات فاسدة ليس
 هذا كلاما على سند المنع كما يتوهم بل تقريره ان المنع مندفع بان الاجناس المذكورة
 امور اعتبارية هي مفهوماتها المشهورة وما اورد نموه على سبيل المعارضة لها
 من التعريفات التي احدث نموها فليست مفهومات تلك الاجناس لانها باطلة فهذا
 كلام على ما عرض به لان الحدود مصارعات للحدود كانه قبل ما ذكرتم وان دل
 على انها ليست انواعا لكونها مركبة من الاعداد لكن عندنا ما يدل على كونها
 صالحة للتوعية لانها مع فقر بهذه التعريفات فاجيب بان هذه التعريفات فاسدة
 وابطال تعريف العالي والسافل بما ذكره ظوامر تعريف المفرد فقد ابطله
 بان القريب لا يتنازح ان لا يكون تحت جنس فان الجسم النامي جنس قريب للشجر
 مع ان الحيوان تحت وقد ابطل ايضا بان البسيط مالا جزأه فيكون عدما فذم
 بان هذا رجم للبسيط لان البسيط ماهيات وجودية لها اوصاف عديدة وفي
 قوله (لا يضربنا) تأمل لانه اذا كان تحت الجنس المفرد جنس آخر كان واقعا
 في سلسلة الترتيب في الجملة فلا يكون مفردا الا اذا جوز كونه مفردا باعتبار ماهية
 وغير مفرد باعتبار ماهية اخرى فلا تكون الاقسام الاربعة للجنس متباعدة
 في الصدق بل متقاربة في المفهوم فقط (سلبا) اي سلطنا ان الثلاثة مركبة من الوجود
 والعدم وانها عدمية لكن ذلك لا ينافي كونها انواعا اعتبارية لمفهوم

اعتباري هو مفهوم الجنس المطلق بل الصواب ذلك لانها مفهومات مختلفة
 كاختلاف الانواع الحقيقية متنسكة في مفهوم هو تمام المشترك بينهما بحيث
 يقع جوابا اذا بسئل عنها بما هي ولئن سلمنا انها ليست انواعا له اصلا قلنا
 جازان ينحصر الجنس في نوع واحد كما أوضحه (وانت تعلم ان ذلك المنع) وهو قوله
 لانهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد لو اورد (بالاستقلال)
 اى من غير ان يذكر المتعاقبات السابقان او اورد (بعد المنع الاول لم يعم عليه الدليلان
 المذكوران لرفعه فلا يطل بهما كلام المص اذا حل نظره على هذا المنع واما اذا
 اورد بعد التين كما قرره الشارح كان مندفعا بهما ومحصوله ان من سلم ان الثلاثة لا يصلح
 لنوعيه مفهوم الجنس مطلقا لاقى الغارح ولا في الذهن انتهض عليه الدليلان لامتاع
 ان ينحصر الجنس في نوع واحد خارجا وذهنا كما تمتع انحصار النوع في شخص واحد
 كذلك مع ان انحصار الجنس يستلزم محالا آخر وهو مساواة الجنس للفصل مطلقا
 فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الاخر لكونهما ذاتيين متساويين في الذهن
 والخارج بخلاف انحصار النوع فانه لا يستلزم عدم الاولية في الاتصاف بالنوعية
 لان التين عرض للنوع فلا يصلح للاتصاف بها (لان العارض للجوهر) كانه جواب عما
 يقال لم لا يجوز ان يكون اختلاف العوارض بالماهية لامر آخر لاختلاف العروضا
 لما هياتها فاجاب بانه لا اختلاف بين تلك العوارض الا باعتبار العروضا لتلك العروضا
 فاذا لم يكن ذلك الاختلاف موجبا لاختلافها في الماهية كانت متوافقة فيها وقد اجيب
 عنه ايضا بما يخالف ظاهر العبارة وهو ان المراد به ان كانت تلك العوارض مختلفة
 الحقيقية كان جنس الاجناس نوعا متوسطا والالكان نوعا اخيرا لكونه مفولا على
 امور متفقة الحقيقة (وفوقه الكلّي) اى الصالح لان يقال على كثيرين سواء كانوا
 مختلفين او متفقين وفوقه الكلّي المضاف الناهل كفهوم الكلّي وسائر المفهومات
 الاضافية سواء كانت كلية او جزئية (فهو) اى المضاف (جنس الاجناس) في هذه
 السلسلة من المفهومات الاعتبارية (وجنس الاجناس) اى مفهومه (نوع الانواع)
 فقد صار قسم من الاقسام العشرة التي يصدق عليها مفهوم جنس الاجناس اعم
 بحسب ذاته من هذا المفهوم عمرا تب كثيرة وان كان ذلك القسم اعتبارا عارضا
 الخصوص اخص من مفهومه كما نبهناك على امثاله فيما سبق (وهذا البحث ان)
 في الاجناس الباقية فان كل واحد من مفهومات الجنس السافل والتوسط والفرد عارض
 بمقاييق مختلفة فان كان اختلافا موجبا لاختلاف عوارضها كان مفهوم كل واحد
 منها موقولا على امور مختلفة الماهية فلا يكون نوعا اخيرا بل نوعا متوسطا والا كان
 نوعا اخيرا وعلى التقديرين يكون فوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين
 مختلفين وفوقه الكلّي وفوقه المضاف الذي هو جنس الاجناس ويكون كل واحد

من تلك مفهومات الاجناس الثلاثة اما نوع الانواع او نوعا متوسطا (وكذا الحال في سائر الكليات) فان مفهوم النوع مثلا عارض لماهيات مختلفة فان اقتضى اختلافا في اختلافه كان مفهوم النوع متوسطا والاصكان نوعا اخيرا وفوقه المقول على كثيرين متفتين وفوقه الكلّي وفوقه المضاف على ما تقتضيه (لفظ النوع) اى اللفظ الذى استعملته الفلاسفة اليونانية في معنى النوع (كان في لغة اليونانيين موضوعا لمعنى الشئ وحقيقته) وبهذا المعنى القوي استعمل في تعريف الجنس كما مر ثم نقل عنه الى المعنيين الاصطلاحيين جاز ان يكون ابتداء فيها وجاز ان يكون في احدهما بتوسط الآخر قال الشيخ في الشفاء لست احقق ان ايهما اقدم في النقل اذلا بعد ان يكون النقل اولا الى المعنى الحقيقي ثم لعارضه ان كان عليه عام آخر بصفة مخصوصة سمي كونه تحت ذلك العام بتلك الصفة نوعية ولا يعد ايضا ان يكون الاقدم للمعنى الاضافي لكن لما انصف الحقوقي بهذه النوعية من غير قياس الى الجنس كان اولى باسم النوعية فسمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا ايضا (والمراد بالمقول) على كثيرين (مايم) الخارج والذهن اذ لو خص بالاول نخرج عن التمر يف الانواع المضمرة في شخص واحد كالشمس والمعدومة كالغناء ويعم الفعل والقوة ايضا كما به عليه في حد الجنس (وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس) والعرض العام وفصول الاجناس وخواصها والتيد الاخير يخرج الفصول والخواص السافلة الا انه اسند اخراج ما عدا الجنس اليه وقد مر مثله قوله (ولاخراج الشخص) انما يصح اذ لم يعتبر قيد الاولية فانه اذا سئل عن زيد وفرس معين بما هما اجيب بالحيوان الا انه ليس مقولا عليها قولنا اوليا فلا حاجة في اخرجاه الى قيد الكلّي وقوله (يخرج الكليات الغير المندرجة تحت جنس) اى تحت جنس مطلقا كالماهيات البسيطة التي لا يحمل عليها جنس اصلا او تحت جنس لتلك الكليات كما هو اللفظ فعلى الاول كان قولنا في جواب ماهو مخرجا لفصول الانواع وخواصها اذا جنس يقال عليها لكن لا في جواب ماهو وعلى الثاني لم يكن مخرجا لشي لان تلك الامور خارجة بالقيد السابق لكونها بساطة او مركبة من اجزاء متساوية فلا جنس لها يقال عليها (واما قيد الاول) فرغم الامام في شرح الاشارة (انه للاحتراز عن النوع) مقيسا الى الجنس البعيد فانه ليس نوعا بل لقريب ورد عليه صاحب الكشف بان هذا مخالف لكلام القوم حيث حكوا بان نوع الانواع نوع بجميع ما فوقه من الاجناس وادعى ان الاول ان يكون احترازا عن الصف اذا لا يحمل عليه جنس من الاجناس بالذات بل بواسطة حل النوع عليه بخلاف النوع المقيس الى الجنس البعيد فانه يحمل عليه بعض الاجناس اعني القريب بالذات وحاصل كلامه الحكم بانه يجب الاحتراز عن الصنف بهذا القيد ولا يجوز الاحتراز به عن النوع المذكور ومن ثمة فسر قيد الاولية على وجه يخرج

الصف دون النوع المقيس الى الجنس البعيد فاعترض الشارح عليه بلزوم احدا الامر من
اما وجوب ترك الاحتراز عن الصف فيبطل حكمه الاول واما وجوب الاحتراز
عن النوع بذلك الاعتبار فيبطل حكمه الثاني فاحد حكميه بط قطعاً و بيان اللزوم
ان النوعية نسبة عارضة لذات النوع الاضافي بالقياس الى الجنس فان اعتبر في هذه
النوعية او معها كون ذلك الجنس مقولاً على ذلك النوع بلا واسطة لزم ان يورد هذا
القييد ويحتز به عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد لانه بهذا الاعتبار ليس من افراد
المحدود اذا الجنس البعيد ليس مقولاً عليه الا بتوسط قول الجنس القريب كاستغرفه فيجب
اخر ابعده عن المحدود (وان لم يقتصر) في النوع (ذلك) اي كون جنسه مقولاً عليه بلا واسطة
لم يميز ابراده في حده حتى يخرج به الصف عنه فان قيل تختار الشق الاخير الا انه يحتاج
الى اخراج الصف عن المحدود لكونه خارجاً عن المحدود فغورده هذا القيد على وجه يخرج
دون النوع بالنسبة الى اجناسه البعيدة كما اشير اليه في الكشف حتى لا يجه عليه ان يقال
كيف يخرج به احدهما دون الآخر مع استواء نسبته الى اخر اجهما اجيب بانه يلزم ح
ان يعتبر في النوع كون ذلك الجنس الذي نسب اليه ذلك النوع بالنوعية او جنس آخر
غيره مقولاً عليه بلا واسطة فيؤدي الى ان يكون الشيء نوعاً لغيره باعتبار كون
امر ثالث مقولاً على ذلك الشيء بلا واسطة وهذا معنى لا يلتفت اليه قطعاً والدليل
على ان جعل العالي على الشيء بتوسط جعل السافل عليه ما نقله الامام في المخص انهم
قالوا من الملح ان يجعل الجسم على الانسان الا بعد صيروره حيواناً فان الجسم الذي
ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان جعل الحيوان عليه اقدم من جعل
الجسم عليه فان قيل الجسم جزء للحيوان متقدم عليه فلا يكون معلولاً له قلت لازع
في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتأخر في الوجود علّة لثبوت المتقدم لشيء آخر
(على ان اعتبار القول الاول) يريد انه لا يصح اعتبار هذا القيد في تعريف النوع
سواء قصده به اخراج الصف او اخراج النوع بقياسه الى جنسه البعيد او اخر اجهما
ومما وذلك لان القول المعتبر في الجنس اعم من ان يكون اولياً او بواسطة فوجب
ان يكون المعتبر في النوع ايضا هو القول الاعم ليكون مضاعفاً لمفهوماً مع الاخص
المقيد بكونه اولياً لان الاخص في جانب لا ينفهم مع الاعم في الجانب الاخر فهذا القيد
يخرج النوع عن مضايغه الجنس (وايضاً تعريفه) هذا بيان فساد آخر
في تعريف النوع الاضافي سوى الفساد الناشئ من ذكر قيد الاول (فيكون)
اي الجنس المنطقي (متسقداً في المعرفة على النوع) الاضافي بمزيجتين بل بنات
مراتب لان الاضافي متأخر عن معرفة المتوقف على جزئه اعنى مفهوم
معروض الجنس المنطقي المتأخر عن الجنس المنطقي لا يقال تفسير الجنس الطبيعي
بمعروض الجنس المنطقي انما يصح على ما اختاره الشارح من ان الطبيعة المقيدة

بعروض الجنسية هو الجنس الطبيعي فيجب الاشكال هو اما اذا ذكر فسر بالطبيعية من
 حيث هي فلا اشكال لانا نقول لما عبر عن الطبيعة بلفظ الجنس كان مفهومه الطبيعة
 التي هي مبروزة للجنسية نعم لو عبر عنها بلفظ الماهية او الحقيقة او الطبيعة لم يتوجه
 ذلك المحذور (وايضاً يلزم) اي اذا كان الجنس المأخوذ في التعريف هو الجنس
 الطبيعي يلزم فساد آخر هو تقدم النوع الاضافي المنطقي بالجنس الطبيعي والتفصي
 عنه ان يقال المذكور في التعريف هو مفهوم الجنس الطبيعي فيكون هذا المفهوم
 مقوماً للنوع الاضافي المنطقي وما عرف بطلانه سابقاً هو ان ما صدق عليه الجنس
 الطبيعي من العبايع ليس مقوماً له فلا فساد من هذا الوجه واذا بطل التعريف
 المذكور فالصواب في تحديده ما نقله الشيخ عن بعضهم (واستحسنه وهو) (انه اخص
 كليين مقولين في جواب ماهو) وانما كان صواباً لانطباقه على المحدود بحيث يشتمل
 افرادها كلها ولم يخرج من كونه مضافاً للجنس مع اخراج الصنف اذ لا يقال في جواب
 ماهو ولا شبهة في ان المراد كونهما مقولين في ذلك الجواب على شيء واحد فلا يرد
 ما قيل من ان اخص الكليين المقولين في جواب ماهو قد لا يكون نوعاً لاجتماعهما
 كالحاحك والماشى فانهما يقالان في الجواب على هذا الضاحك وهذا الماشى وذلك
 الضاحك والماشى وليس الضاحك نوعاً للماشى وكذا الانسان ليس نوعاً للحساس المقول
 في الجواب على السمع والبصر مع كونه اخص منه والوجه في ازيد الحس امر ان
 احدهما اراد الجنس الذي هو الكلي في حد النوع الاضافي والثاني التصريح لماهو
 المراد فان البارة الاولى مع كونها ركيكة في العربية يحتمل ان يفهم منها ان الاختصة
 بالنسبة الى ذين الكليين يكون اخص من كل منهما وان يفهم انهما مختلفان بالعموم
 والخصوص واخصهما النوع والبارة الثانية صريحة في هذا المعنى الثاني الذي هو
 المراد لان لفظة من فيها تبعية قطعاً ولتأمل ان يقول لادلالة في شيء من العبارتين
 على كون ذلك الاخص يقال عليه الاعم في جواب ماهو فلا يكون التعريف بهما حداً
 فان قيل قد مر انه اراد كونهما مقولين على شيء واحد وحيث لا يمكن ان يكون كل
 واحد منهما تمام الماهية المختصة به لامتساع التعدد فيها فاما ان يكون احدهما تمام
 الماهية المختصة والاخر تمام الماهية المشتركة فيكون هذا الاخر تمام المشترك بين تلك
 الماهية المختصة وغيرها من الماهيات ومقولا عليهما في جواب ماهو واما ان يكون كل
 واحد منهما تمام الماهية المشتركة ولما كان احدهما اعم من الآخر كان الآخر شتملاً عليه
 مع زيادة فيكون مشتركاً بينه وبين ماهية اخرى ومقولا عليهما في الجواب وعلى
 التقديرين يفهم كون الاخص مقولاً عليه الاعم في جواب ماهو قلنا هذه دلالة
 الالتزامية خفية فلا يمتد بها في الحدود والاولى ان يعرف النوع الاضافي بانه كلي
 مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره كلي آخر في جوابه فيخرج الشخص بالشخص بالكلي

والصنف بالمقول في الجواب والماهيات البسيطة بقولنا يقال عليه الخ ولا بد ان يحافظ على الكلي ثانيا لنحصل مفهوم الجنس بطريق الاندراج في حد النوع كما يحصل مفهومه كذلك من حد الجنس فان قلت ماذا كونه في تحديده يستلزم ان لا يندرج مفهوم النوع بتمامه في تعريف الجنس بل يندرج فيه جزؤه الثاني اعني كونه مقولا عليه كلى آخر في جواب ما هو قلت هو باعتبار هذا الجزء مضافا للجنس لا باعتبار جزئه الاول اعني كونه مقولا في الجواب فلا اختلال (فهما مشتركان في النسبة الى ما تحته فلا يكون فارقة) لان المشترك بين شيئين لا يميز احدهما عن الآخر فان قلت نسبة الحقيقي الى ما تحته بانه مقول عليه في جواب ما هو واعتبار مفهوم الكلي في الاضافي لا يقتضي نسبته الى ما تحته بكونه مقولا عليه في الجواب بل بحمله عليه مطلقا فلا تكون النسبة بالمقولية مشتركة بينهما قلت قد صرفت انه لا بد في الاضافي من اعتبار مقوليه في الجواب ليتاز عن الصنف نعم (النسبة) بالمقولية باقياس (الى ما تحته المتبصرة في الحقيقي هي النسبة الى الانشخاص) المتفقة الحقيقية (والمتبصرة في الاضافي اعم من ان تكون الى الانشخاص) مطلقا (اولى الانواع والفرق الثالث) بين النوعين المنطقيين ان مفهوم الاضافي يوجب تركيب معروضه (من الجنس والفصل) اذ قد اعتبر في مفهومه اندراج معروضه تحت جنس بخلاف مفهوم الحقيقي (وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقي ممكنا وهو ممكنا وهو اذ يجوز ان يكون واجبا فانه كاف في سد النقص وان لم يكن كافيا في الاستدلال كاستعمله وايضا يجوز ان يكون الحقيقي ممكنا ان قلنا ان هذا الحكم يتناول الماهيات المعدومة سواء كانت ممكنة او ممكنة وان كان مستبعدا جذا وقد صرح القوم بان الاجناس السالبة للممكنات مضمرة في هذه المقولات فلا يوجد لها جنس عال غيرها وليس يلزم منه اندراج كل ممكن فيها بل اندراج كل ممكن له جنس على انا نقول لادليل على كونها اجناسا فجاز ان يكون كلها او بعضها عرضا عامة لما تحتهما وقد يناقض في الوحدة والنقطة بانهما من الاعتبارات وكلان في الماهيات المحصلة الخارجية وايضا كونهما تمام حقيقة ما تحتها م (واستدل الامام على ذلك) اي على بطلان مذهب من قال بان النوع الاضافي اعم مطلقا (ويعود فيه ما ذكرناه) اي من ان كل واحد من تلك البسائط نوع حقيقي وليس بمضاف والالكان مركبان الجنس والفصل وانما قال (فضلا عن ان يكون حقيقيا) بقاء على ان البساطة اذا لم تستلزم النوعية باحد المعنيين مطلقا كان عدم استلزامها لاحدهما بعينه اولى وقوله (او غيرها) اراد به الخواص والاعراض العامة واثار بقوله لا يقال الى استدلال آخر على وجود الحقيقي بدون الاضافي واجاب عنه بان الحصر افراد اعتبارية فانه اذا اخذت من حيث ذواتها كانت عين الشيء واذا اعتبرتها باقرانها بامور خارجة عنها كانت افرادها لا يحسب نفس الامر بل يحسب هذا الاعتبار فتكون نوعية له

بالاعتبار دون الحقيقة والمقصود بيان النسبة بين ماهو نوع في نفسه لا ماهو نوع باعتبار العقل (والا لم يكن اثبات الوجود الاضافي بدون الحقيقي) بل يكون الحقيقي اعم من كل واحد من الكليات الاربع الباقية لانها كلها انواع حقيقية بالقياس الى افرادها الاعتبارية التي هي حصصها (وايا ما كان قياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي) كان مراتب الجنس كانت بقياس الجنس الى الجنس كذلك مراتب النوع انما تكون بقياس النوع الى النوع وفي قوله مراتبه اربع (على قياس ما مر في الجنس) تنبيه على ان وجه التقسيم المذكور هناك ات ههنا فيقال النوع اما ان يكون فوقه ونحته آه كان المذكور ههنا جارئة على ما اشر اليه هناك (والكلام في جنسية النوع المطلق لهذه الاربعة والتفرع عليها كافي الجنس من غير فرق) فيقال في التفرع ان مفهوم النوع المطلق اذا كان جنسا للمفهومات الاربعة كان احد انواعه مفهوم نوع الانواع وهو عارض لطابع مختلف كالانسان والفرس مثلا فان اقتضى اختلاف المروضات لحقاياتها اختلاف المروض كذلك كان نوع الانواع العارض للفرس مختلفا في الحقيقة لما هو عارض للانسان فلا يكون نوع الانواع نوعا اخيرا بل متوسطا والا كان نوعا اخيرا وعلى التقدير بن فوقه مطلق النوع وفوقه الكلي وفوقه المضف فهو في سلسلة هذه المفهومات الاعتبارية جنس الاجناس ومفهوم نوع الانواع اما نوع متوسط واما نوع الانواع كمروضه وقس على ذلك الانواع الباقية (لانه يمتنع ان يكون فوقه نوع حقيقي) وذلك لان النوع الاضافي اما جنس واما نوع حقيقي فلا كان فوقه نوع حقيقي لزم على التقدير الاول ان يكون الماهية المختصة اعم من الماهية المشتركة وعلى الثاني ان يكون هناك ماهيتان مختصتان احدهما فوق الاخرى ومن ههنا تبين ان النوع الحقيقي يمتنع ان يكون فوقه او تحته نوع حقيقي واذا قيس مراتب الانواع الى مراتب الاجناس حصل هناك ست عشرة نسبة فاما ستة عشرة منها بالتبين واربعة بالعموم من وجه كما نتجت في النسخ قوله (بل المراد ان احدهما ليس بكاف) وبيان ذلك ان نوع الانواع انما يتحقق بان لا يكون تحته نوع ويكون فوقه نوع والقيد الاول مستفاد من كونه حقيقيا والثاني يغفل الى شيئين احدهما ان يكون فوقه جنس وهو مستفاد من كونه نوعا اضافيا والثاني ان يكون ذلك الجنس ايضا نوعا لجنس آخر وليس مستفادا من كونه حقيقيا ولا من كونه نوعا اضافيا ولا بد من اعتباره حتى يتم به معنى كونه نوع الانواع قوله (وما فيه الاشتراك كالنوع) سيأتيك ان الخاصة ايضا مشتركة بين المطلقة والاضافة الا انه لا اشتراك في ان احد الخمسة هو المطلقة وان الفصل كان له معنى اول عند المنطقيين كانوا يسمونه فيه ثم نقلوه الى معنى آخر وهو المعلوم في الخمسة قوله (فانه اذا قيل الذاتي) اي مالمس بعرضي (اما ان يكون مقولا بالماهية) اي مقولا في جواب السؤال عن الماهية (اولا) والثاني

هو الفصل (والاول اما ان يكون مقولا بالماهية على مختلفين بالنوع او بالعدد فقد اخرجت
القسم الخمسة النوع الحقيقي دون الاضافي) فلو قسم القول (على المختلفين بالنوع
الى ما لا يقال عليه والى ما يقال عليه مثله خرج النوع الاضافي لكن ليس) خروجه على
هذا الوجه (بحسب القسم الاول) اى عند كونها خمسة بل حين صارت سدسة
ولم يخرج ايضا تمامه (بل الخارج حيث قسم منه) وهو ما يكون جنسا فوقه جنس وبقي
مكان نوعا حقيقيا فوقه جنس (خرج النوع الحقيقي) اى تمامه على ما اختاره الشيخ في الشفاء
من ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي لكن ليس خروجه بالقسم الخمسة وانما كان الاول
والاخر ان يكون احد القسم النوع الحقيقي لان القسم المخرجة له قسمه للكل بالقياس الى
موضوعاته التي هي جزئياته المعتبرة في اخراج جميع الاقسام والمخرجة للاضافي قدا اعتبر
في اخراج بعض اقسامها مناسبة لبعض الكليات بعضها في العموم والخصوص (والاول)
الاعتبارات في قسمه الكل اى ان قسمه بحسب حاله التي له عند الجزئيات) وذلك لانه اعتبر
في مفهوم الكل مشترك بين جزئياته فتقسيمه بالقياس اليها باعتبار امر ذاتي للكل
من حيث هو كلي بخلاف تقسيمه باعتبار نسبة بعضه الى بعض فانه بحسب امر عارض
فيكون الاول اولى وايضا الوضع الطبيعي ان تحصل الاقسام والاولى ينسب بعضها
الى بعض تحصل هذه الاقسام بهذه النسبة خلاف الطبيعي (غير مندرج تحت)
(جنس) وذلك اما لبسائه واما لتركبه من امور متساوية وليس اى ذلك الكل
جنسا اذ ليس مقولا على مختلفين بالمايق (ولافصلا) لكونه مقولا في جواب ماهو
(ولا خاصة) لكونه ذاتيا (ولا عرضا علما) لذلك ولكونه مقولا على المتفقين فتعين
انه نوع (وليس بمضاف) اذ لم يندرج تحت جنس فهو نوع حقيقي فاذا جعل احد
الخمس الحقيقي انحصرت القسم الخمسة ولو جعل احدها الاضافي لم تنحصر قال
السارح (وفي جواز مثل هذا الكل ما احاط عليك به) اذ قد سبق انه لم يثبت ان
النسبة بين العنيتين بالعموم من وجه واذا كان الاضافي اعم مطلقا لم يجز مثل هذا
الكل وتنقصه ان يقال ان اريد بجواز هذا الكل جوازه في الماهيات الاعتبارية
والمفهومات الوصفية فلا نزاع فيه الا ان المقصود الاصل هو النظر في الحقائق
الموجودة في الخارج او الممكنة الوجود فيه وان اريد به الامكان الذهني اعني مجرد
احتماله الوجود فيه فلا يكون مفيدا للجزم ولا مبطلا للتقسيم الخمس وان اريد به امكان
وجوده الخارجى بحسب نفس الامر فهو جواز كون الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي
(كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف) فانه قال ان الشيخ مع ميله الى ان احد
القسم هو الحقيقي تكلف في قسمه الكل حتى يدخل فيه الحقيقي والاضافي بان الذات
الذي لا يصلح ان يقال في جواب ماهو فصل والذي يصلح لذلك قد يختلف حال مرتبه
في العموم والخصوص فالاعم جنس والاخص نوع ثم انه ان كان جنسا باعتبار آخر

كان نوعاً اضافياً والا كان نوعاً حقيقياً ثم اعترض عليه بما نقله عنه في الشرح وهو مندفع بما يخص فيه والمراد بقوله تلك القسمة فإنها قسم آخر أي هو اقسمة الثانية المخرجة للنوع الاضافي فلا يكون حاصراً والجواب عنه بأنه مبني على ما اختاره الشيخ في الشفاء من كون الاضافي اعم مطلقاً انما يصح اذا كان ذلك المختار صواباً (لانا نقول لانما به) (لاشئ) من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع) فان قيل نحن نقول هكذا المضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولاشئ من الموضوع بالطبع من حيث هو موضوع بالطبع بمحمول بالطبع فلاشئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فلا يكون من هذه الحيثية احد الخمسة فالجواب ان يقال كون النوع اضافياً من حيث انه مقيس الى الجنس الذي فوقه وليست حثياته مقتصرة في هذه بل له من حيثية اخرى بالقياس الى ما تحته من جريته وليس يلزم من عدم محموليته طبعاً باعتبار الحيثية الاولى عدم محموليته طبعاً باعتبار الحيثية الاخرى الى ان يقال النوع المضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع مقيس الى ما فوقه ومحمول بالطبع مقيس الى ما تحته لاشئ له على التبيين معاً ولاستفالة في مثل ذلك (فان المعنى الاول فيهما مكان للجسمهـور) يعني اهل اللغة ثم نقل عنه في الاصطلاح الى معنى آخر واحد او متعدد كما ذكر في اول فصل الجنس والنوع والمعنى الاول في افظ الفصل (كان للتطمين يستعملونه فيه وهو ما يتبر به شئ عن شئ ذاتياً كان او عرضياً لازماً) او مقارفاً شخصياً كان او كلياً وهذا المعنى يتناول الفصل المنهور والخاصة والتعين وقد يتبر الشئ عن غيره في وقت ويتبر الغير عنه في وقت آخر كما اذا اختلف حال زيد وعمره بالقيام والقعود في وقتين وقد تغير الشئ نفسه في وقت عن نفسه وفي وقت آخر بحسب اختلاف حاله فيهما ثم نقلوه الى معنى ثان وهو الكلبي الذي (يتبر به الشئ في ذاته) وقد اشار الى الفرق بين المبرر الذاتي والمبرر العرضي بقوله (وهو الذي اذا اقترن الخ) وهذا الاقتران ان اعتبر بحسب الذهن كان بين الفصل وطبيعة الجنس وان اعتبر بحسب الخارج كان بين مبدئيهما ان كان لهما مبدأ وبيان ذلك الفرق ان الطبيعة الجنسية كاسياً في مبهمه في العقل أي تصلح ان يكون اشياء كثيرة هي عين كل واحد منها في الوجود وغير مفصلة أي لا تطابق تمام ماهية شئ من تلك الاشياء فاذا اقترن بهما لفصل (افرزها) او مبرها (وعينها) أي ازال ابهامها (وقومها نوعاً) أي حصلها وكلها وجعلها مطابقة لما به نوعية (وبعد ذلك تلزم) تلك الطبيعة المفصلة المتقومة نوعاً (ما يلزمها) من اللوازم الخارجية (ويعرض لها ما يعرضها) من العوارض المفارقة وكذا مبدأ الجنس اعني المادة صالح لان تكون انواعاً مختلفة فاذا انضم اليها مبدء الفصل يحصل نوعاً مميئاً واستند للزوم ما يلزمه من الخلق ما يلحقه فان القوة السماة بالنفس الناطقة ملا لما اقترنت بالمادة الحيوانية فصارت الحيوان ناطقة

استمد لقبول آثار الانسانية وخوفاً منها ولولا اقتران هذه القوة بها لما كان لها هذه الاستعدادات الحيوانية المتفرعة عليها وقوله (وانه يحدث الاخرية وهي) (الغيرية) عطف على قوله وهو الذي اذا اقترن واشارة الى فرق بين المميزين الذاتي والعرضي وتخصيص الاخرية باختلاف في المساهبات بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال هذه اللفظة فيكون الغيرة اعم منها لانها الاختلاف مطلقاً فالناطق يصلح (للبواب عنهما) اي عن السؤالين (وذو الابداد وذو النفس والحساس عن الاول) وذلك لان كلمة اي تطلب بها التميز المطلق اي في الجملة عن المشاركات في معنى ماضيفت هذه الكلمة اليه سواء كان معنى الشبيهة او اخص منها فاذا قيل اي شيء الانسان فكل بمبره من مشاركته في الشبيهة يصلح جواباً له حتى الخاصة بالمفارقة واذا قيل اي شيء هو في ذاته او في جوهره فكل فصل للانسان قريباً او بعيداً يصلح للجواب واما اذا قيل اي حيوان هو في جوهره فلا يصلح للجواب الا الناطق لانه المميز له غير اذ اتيا عن مشاركته في الحيوانية وقس على هذا نحو قولنا اي جوهر او اي جسم نام هو في ذاته (وفيه) اي في القيد الاول (بحث لانه) ان اعتبر في جواب اي التميز عن جميع الاغيار خرج عن التعريف الفصل البعيد مقبلاً الى ما هو فصل بعيد له وان كان داخل فيه بالقياس الى ما هو فصل قريب له وقد مر لذلك نظير وان اكتفى بالتمييز عن البعض دخل في التعريف الجنس والنوع ايضا اذ كل واحد منهما غير لشيء من البعض والجواب اننا نختار الاكتفاء ونقول المراد (من المقول في جواب اي شيء المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وح يخرج الجنس) والنوع عن التعريف الا انه يلزم اعتبار المرض العام (في جواب اي شيء) او يصلح للتمييز في الجمل عن بعض المشاركات في الشبيهة او في اخص منها فاحد الامر ان لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف واما اعتبار المرض العام في جواب اي شيء ولا يخلص عنه الابان يقال العرض العام لا يميز شيئاً عن شيء اصلاً من حيث انه عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية (كان الجواب الناطق او الحساس) فالناطق جواب عن السؤالين والحساس عن الثاني ومعنى انحصار جزء المساهمة في الجنس والفصل ان يكون بعضها جنساً وبعضها فصلاً او يكون كلها فصولاً وتفسير الامام كما يبطل بالاستحسان المذكور يبطل ايضا باحتمال ان يكون لماهية التي لها جنس جزآن في مرتبة واحدة من التميز كما قيل في الحساس والمحرك بالارادة اذ لا يصدق على شيء منها انه كمال الجزء المميز في تلك المرتبة (لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها) لو تم هذا الكلام لاندفع السؤال عن تعريف الشفاء والقاعدة دون تعريف الامام لابطالانه بالاحتمال الآخر واعتبار احد المعاني السالبة في الفصل انما هو على سبيل منع الخلو دون الجمع فيحوز اجتماعها فيه باسرها

ومعنى تحصيله وجودا غير محصل ان الماهية الجنسية للمهمة لا يمكن وجودها في الخارج
 الا بعد تعيينها وزوال ابها معا باقتران الفصل او انها لا ينطبق على تمام ماهية
 من الماهيات التي يحتملها الا بعد انضمامها اليها كما مر (لانا نقول المدعى احد الامرين)
 فتقول في تعريف الشفاء احد الامرين لازم اما بطلان الانحصار او بطلان هذا
 التعريف وكذا نقول في كل واحد من تعريف الامام والقاعدة واذا خبرنا المدعى
 على هذا الوجه اضطلع ذلك الجواب ولكن مع ذلك ان نقول لما كانت تلك الماهية محتاجة
 في ذاتها الى كل واحد من جزئها المختصين بها كان امتيا زها عن ابقارها ايضا
 مستقفا منهما ويكون الامتياز الحاصل باحد هما مقابرا للحاصل بالآخر شخصيا
 وان اتحدوا نوعا بخلاف الماهية البسيطة اذ لا حاجة لها في ذاتها ولا في صفاتها الى جزء
 وان نقول عدم الاولوية في تعريف احدهما بالآخر بطبعه بذكرناه وايضا تميز العقل للكل
 بواسطة الجزء المختص لا يتوقف على تعقل اختصاصه بل على اختصاصه في نفسه
 وعلى تقدير توقفه عليه فليس تعقل الاختصاص متوقفا على تعقل تلك الماهية الابوجه
 ما وذلك الاستلزام امتيا زها عن جميع ما عداها حتى يلزم ان يكون تعريف الجزء متأخرا
 عن امتيازها كذلك فلا يجوز وقوعه لاستلزامه الدور على انه يجوز ان يكون الامتياز
 الحاصل بالجزء مقابرا بالشفخص لذلك الامتياز الحاصل قبل تميزه فلا يلزم محذور اصلا
 واما قوله (ولا يحصى منه) فقد سلف تحقيقه والمراد بالقواعد انفا عدة المذكورة
 والتعريفان وعدم تمام الدليل على الانحصار اذ افسر الفصل بما في الشفاء مذ (فالجواهر
 مثلا لو تركب من امرين متساو بين كان كل منهما اما جواهر او عرضا) طريق اجزاء
 هذا الدليل في الحكم مثلا ان يقال لو تركب من امرين متساو بين لكان كل منهما اما كما
 اولى بكم لاسيلى الى الثاني اذ يلزم ان يصدق على الحكم انه ليس بكم لان الكلام في الاجزاء
 المحمولة ولا الى الاول لانه اذا كان كما فاما ان يكون كما مطلقا فيلزم كون الشيء جزءا
 لنفسه او كما خاصا فيلزم كونه جزء جزء نفسه والجواب على قياس ما ذكر في الكتاب
 ويزداد ههنا شيء آخر وهو ان يقال فختار ان جزءه ليس بكم اى يصدق عليه هذا
 المفهوم ولا استحالة في صدق مثل الجزء وانما يستحيل ان يصدق على الحكم مفهوم انه
 ليس بكم الا يرى ان جزء الانسان يصدق عليه انه ليس بانسان مع انه لا يصدق على
 الانسان انه ليس بانسان والسر في جواز ذلك ان سلب الحكم او الانسان ليس جزءا
 لما يصدق عليه من الاجزاء بل هو امر عارض له فلا يلزم تركب الشيء عن نفيه ولا
 يصدق نفيه بما لو اطاعة فان العارض للجزء قد لا يصدق على الكل (وكل مقوم
 للعالي) من الانواع (مقوم للسافل) منها لان مقوم المقوم مقوم (ولا ينعكس كليا) بل
 جزئيا فان بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو الذى كان مقوما للعالي نفسه (وقوله
 كتقسيم الناطق الحيوان الى الانسان) اشار به بقوله لان معنى تقسيم السافل (بمحصيله

في النوع) الى ان تقسيم الفصل للجنس هو تحصيله للجنس في نوع واحد لا في نوعين كما
 نوهه الجمهور وذلك لان الفصل اذا اقرن بالجنس افترزه ومبره وحصله نوعا كما عرفت
 في صدر هذا الفصل ولو كان الناطق مثلا مقسما للحيوان الى نوعين ومحصلا له فيهما لكان
 هو حاصل في كل منهما مقوما لهما لان المحصل يستلزم المحصل والمقسم مقوم ما قسم اليه
 قال الشيخ في الشفاء ليس من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ظل الامر ما لا
 يقوم وليس ذلك السنة الا الفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصلا فاننا اذا قلنا ان الحيوان
 منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت لغير ناطق نوعا محصلا بازاء الانسان فقد جعل الناطق
 فصلا مقسما مقوما وجعل غير الناطق مقسما غير مقوم وجعلهما مقسمين للحيوان الى قسمين
 فيكون كل واحد منهما مقسما له الى قسم واحد وهذا هو الكلام المحقق ومن قال ان الناطق
 يقسم الحيوان الى قسمين اراد انه اذا اعتبر انقسامه اليه وجود او عدم انقسم به اليهما
 وقد سبق لذلك نظير في مراتب الجنس واعلم ان التقسيم مطلقا هو تحصيل الطبيعة الكلية
 في مورد لا في موردين لما عرفت حواه كان ذلك المورد نوعا وصفا او غيرهما لكن تقسيم
 الفصل للجنس اما يكون الى النوع فلذلك خصه بالذكر (فلا يبقى السافل سافلا ولا
 العالي عاليا) وذلك لان تقسيم الفصل للجنس العالي معناه تحصيله في نوع فلو كان كل
 ما حصل العالي في نوع حصل السافل في ذلك النوع لتحقق السافل حيث تحقق العالي
 هف لكن قد يقسم السافل ما يقسم العالي وهو مقسم السافل بعينه (لان الجنس اما
 تحقق) اي بصير حصة بمقارنة (الفصل) وذلك لان الحصة عبارة عن الطبيعة
 من حيث انها مفيدة بعيد هو خارج عنها ولا شك انه لو لم يقارنه الفصل لم يتصور
 للطبيعة الجنسية تلك الحصة وان مقارنته كافية فيها فيكون الفصل كله تامة بحصة
 النوع من حيث انها حصة اي تخصصها (والدلائل التي اخرتموها من الطرفين
 لا تدل الا على هذا المعنى ومقابلته) فان الدليل الذي اخرتموه للشيخ لو تم لدل على ان
 الفصل كله لطبيعة الجنس الا يرى الى قولهم لو كان الجنس كله لا يستلزمه وانحصر
 في نوع واحد وهو بطاقانه معنى على ان المستلزم هو الطبيعة الجنسية لا الحصة فانها
 مستلزمة ومفصلة وكذا الدليل ذكره الامام على ما ذهب اليه فانه يدل على مقابل
 هذا المعنى فان الصفة لا يجوز ان يكون له لذات الموصوف ويجوز ان تكون له له
 من حيث انه مفيد بالصفة لانه باعتبار هذه الحيثية متأخرة عن اقران الصفة بالجنس
 والفصل متقدان بحسب الخارج (في الجمل) اوى في الاتحاد والوجود والامتنع حل
 احدهما على الآخر فلا يتصور بينهما على محسبه فلو كان الفصل كله لوجود الجنس
 في الدهن لامتنع ان يتصور الجنس بدون فصل من فصوله وهو بط مطلقا فتبين ان المراد
 كون الفصل كله لعوارض الجنس بدون فصل من فصوله في الذهن اعني انه على
 لهصله وزوال ابهامه كما قرره (وكانا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات) فانه قال

هناك ان العقل في الصور التي يدركها بذاتها لا يات لها يقف على حدها الماهية النوعية فاذا حصل فيه صور مطابقة لها انتهت سلسلة الصورة والصورة الجنسية ناقصة تكملها صورة الفصل وليس معنى العلية الا هذا التكامل او ازالة الابهام ثم ان مراتب التكامل والازالة تختلف بحسب مراتب الاجناس فان الجنس العالي فيه ابهام كثير ونقصان عظيم فاذا انضم اليه فصل قبل ابهامه ضعف نقصانه وكذا يتناقض الابهام ويزداد الكمال بضم فصل فصل الى نوع نوع مثلا اذا حصل في ذهنك صورة الجوهر ترددت في انواعه الخمسة فاذا انضم اليها ذو الابعاد الثلاثة حصل صورة الجنس وزال ذلك الابهام العظيم وترددت في النسب والجماد والحيوان فاذا اقترن به الذي انتقص الابهام وهكذا الى النوع لا يقال الابهام والتردد العقلي باقيا في النوع فكيف يكون هو ماهية محصلة والجنس ماهية غير محصلة لانا نقول الابهام في الاجناس انما هو بالنظر الى الماهيات والحقائق المختلفة وفي الانواع الابهام بحسب الماهية اذا صارت كاملة متعينة بل بحسب الاصناف والاشخاص المختلفة بالامور العارضية الخارجية مع الاتحاد في الماهية (كما ظن جماعة) بانهم قالوا ان الناطق مشترك اشتراكا معنويا بين الانسان والملك وهو تمام المشترك بينهما فيكون جنسا لهما والحيوان فصل يميز الانسان عنه وهو تمام المشترك بين انواع الحيوانات والناطق فصل يميزه عن سائر الانواع وقوله (هذا انما يتم اذا كان الفصل علة للجنس) تأييدا لما ذكره اولاً من ان المدعى عليه الفصل طبيعة الجنس فان هذا التفرع انما يتم على هذا التقدير لانه على تقدير كون الفصل علة للخصه وهو ظ (لامتناع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة) اي جنسان لا يكون احدهما جزءاً للآخر وجنسا له وذلك لانه اذا انضم الفصل الى احدهما فان تحصل نوعا اي صار مطابقا لتام الماهية النوعية بالنسبة الى ذلك الجنس ولا مدخل للجنس الآخر في حصول ذلك النوع فلا يكون جنسا له وان لم يحصل بانضمامه نوعا كاملا بالقياس اليه بل احتاج في ذلك الى الجنس الآخر لزم ان لا يكون الفصل وحده فصلا اذ لا معنى للفصل الا ما يتحصل ويتكامل به الماهية الناقصة المهمة بل يكون المجموع من الفصل والجنس الآخر فصلا هف فلو اقترن به فصل واحد بجنسين في مرتبة واحدة لكان ذلك في نوعين متباينين فيلزم تخلف المعلول عن علته ولا محذور في اقترانه باجناس متعددة في مراتب مختلفة كالتاثير في نوع الانسان بجميع اقسامه القريبة والبعيدة (وهو لا يدل على ذلك) يريد ان ثابتاً نفعاً من ان الفصل لا يقارن في مرتبة واحدة الاجنسا واحدا لا يدل على ان الفصل لا يقوم في مرتبة واحدة الانواع واحدا الجواز ان تكون تلك الماهية الواحدة المركبة من الجنس الواحد والفصل المنضم اليه نوعا اضافيا مقوما لاناواع متعددة في مرتبة واحدة فيقول ذلك الفصل ايضا مقوما لها كذلك كالحساس فانه اذا

اقترن بالجسم انامي وتحصل منهما الحيوان المقوم لا توأده كان هو ايضا مقوما لهما
 في مرتبة واحدة واذا بطل هذا فالجواب ان يقال الفصل القريب لا يقوم الانواع
 واحدا في مرتبة اذ لو قوم نوعين كذلك لتخلف العلول عن علته لان الجنس القريب
 لكل منهما لا يوجد في الاخر ثم ان الص ذكر الحكم الثاني والثالث معا واراد فقهما
 بذكر التخلف فوجهه الشارح بانه دليل مشترك بينهما كما عرفت فلذلك صعبهما به وزعم
 اخرون ان الثالث نوع للثاني فلذلك او رده بينه وبين دليله وتعدد الفصول البعيدة
 لا يستلزم توارد العلل على معلول واحد لان كل بعيد عنه الجنس الذي في مرتبته
 ولا شك ان طبيعة الجنس في مرتبته قبل اقتران الفصل بها امر واحد بالذات فيتع
 ان يتوارد عليها علقتان كالواحد المتخصص للاشتراك في استلزام الملح (لا يقال هذه التواريخ)
 اراد بها ماعدا الاول من الفروع فان الاخر مبني على امتناع التوارد والسابقين
 عليه مبنيان على امتناع التخلف وتقرر الجواب ان الجنس لا ينفك عن الفصل اذ لا يتصور
 الفصل خاليا عن الجنس ولو كان عنه فاعلية له لكانت موجبة اى مستقلة بالتأثير بحيث
 يتمتع ان لا يوجد معها معلولها ومن الظ امتناع التخلف عن العلة الموجبة وكذا امتناع
 التوارد على انا نقول لا يجوز تعدد العلة الناقصة من جنس واحد كفاعلية والمادية
 وغيرهما لانها اذا تعددت لزم الاحتياج وعدم الاحتياج معا لان احدهما مع الثاني
 العلل كافية في العلول فلا حاجة الى الاخرى وبالعكس فتعدد العلل الواحدة من جنس
 مستلزم تعدد العلل التامة (واذا تركبت ماهية) من الحيوان والايض كان كل منهما
 جنسا وفصلا قريبا يقارن جنسين في مرتبة واحدة فان الابيض يقارن الحيوان والجداد
 والحيوان يقارن الابيض والاسود فقد ثبت الاحكام الستة وبطل ما ادعوه من انتفاءها
 وقوله (او يخرجوا خروجا) اشارة الى ان عبارة الكتاب يحتمل وجوها اربعة
 ما كلفها في المعنى واحدا وان (قال هذا يبطل قاعدة العلية) هذا قسم لقوله (فان قال
 قائل هذا) اى الجواب المبطل لتفسير الامام ببطل الحكم الرابع ايضا فيكون الاشكال
 واراد على القائلين والمراد ان قوله (وللغاثلين، بالعلية) يحتمل توجيهين (لكن الاول منهما
 انسب بما في الكشف ووجهه لان قاعدة العلية ان الفصل عنه الجنس اذ للحصة منه
 ولا وجه يبطلها) وذلك لان ابطالها انما يظهر اذا كان هناك جنس اوحصة منه
 ولا يكون الفصل عنه وفيما نحن فيه لم يوجد شيء منهما قال صاحب الكشف يسكت
 على الامام بان الحساس والتمركز بالارادة ان كان كل منهما فصلا قريبا للحيوان فقد
 انخرم تفسيره وان كان الفصل القريب مجموعهما كان كل منهما فصلا بعيدا ولا يكون
 فصلا لجنس الحيوان لمساواته اياه بل فصلا يفصله فاذا كان كل منهما فصل لمجموعهما
 وعاد الاشكال ولا يجوز ان يكون الفصل مجموعهما لامتناع كون الشيء كمال الجزء
 المميز بالنسبة الى نفسه بل كل واحد منهما فقد بطل تفسيره واما القائلون بالعلية فلهم

ان يخرجوا ذلك بان العلة القريبة للصفة الفصل القريب وذلك مجموعهما ثم ان كان كل منهما فصلا قريبا للمجموع فلا امتناع فيه لانه ليس فيه طبيعة جنسية حتى يلزم المحذور المذكور اى توارد العلتين على ملول واحد ونفرض قاعدة العلية بل كل ما يتركب من امرين يساويه كل منهما كان كل منهما فصلا قريبا وكل ما تركب من طبيعة جنسية وامرين متساويين له كان الفصل القريب مجموعهما ويكون كل واحد منهما فصلا بعيدا ولا يفرض قاعدة العلية ولا التقسيم الخمس فعليك بائمل (لا يقال مع تقويم الفصل) اى ما ذكرته انما يتم اذا كان الفصل جزءا للنوع في الخارج وليس كذلك بل هو جزء مقوم له في الذهن ومعنى تقويمه اياه ما ذكره من المطابقة فلا يجب ان يكون فصل النوع المحصل وجوديا شئ من المعرف لجواز حصول المطابقة بأمر عدوى كالحط فهذا السؤال يشمل على منع ونقض اجاب عن المنع بقوله (هـ ب ان الفصل) اى نحن نقول ان الفصل مقوم للنوع في الخارج كما ذهب اليه طائفة ومبنى كلامنا عليه واذا اخترنا ما ذهب اليه المحققون قلنا من المسهل ان يكون العدوى بأحد المعنيين وهذا في الجمل والوجود مع النوع المحصل في الخارج واما الجواب عن النقض بان يقال ان ادعيت ان ماهية الخط ما ذكرتموه فلا تم انه نوع محصل وان ادعيت انه لازم من لوازم ماهية فلا يمكن النقض (حتى لا يروا بأسا ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا) من الحيوانات جنسا للحيوان العجم وهكذا يكون الحيوان قد انقسم قسمة واحدة مقيدة بالناطق وعدمه الى نوع وجنس معا (فان السلوب لو ازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لها اراد) باللوازم الامور الخارجية فان السلب قد لا يكون لازما كما اذا لم يكن السلوب مجتمع الثبوت للسلوب منه وقد يكون لازما فنقول السلب ثابت للشيء باقيا على معنى ليس هو للشيء والفصل ثابت للشيء في نفسه فلا يكون السلب فصلا (نعم ربما لم يكن للفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل بل لازم عدل بالفصل (عن وجهه الى) ذلك (اللازم) كما اذا فرض ان ليس غير الانسان من الحيوانات الا الصاهل وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ولم يكن يسمى باسم محصل قيل غير الناطق واريد به معنى الصاهل كان غير الناطق حيثئذ لا دالة الفصل قائما مقامه واما اذا كان اسم من فصل كل واحد واحد من انواع الحيوان كما هو الواقع لم يدل دالة بسى من تلك الفصول قال السارح وهذا الذى ذكره الشيخ من اقامة غير الفصل بمقامه لا يختص بالسلب بل يجرى في اللوازم الوجودية ايضا فانه اذا لم يعلم على حقيقة الفصل فربما يعبر عنها بقرب لوازمها المحصلة كالناطق مثلا فان اشبه تقدم احد اللازمين على الاخر عبر عنها بهما فيتوهم من ذلك تعدد الفصل في مرتبة واحدة كالحس والحركة اللازمين افضل الحيوان المجهول حقيقته (ينتمى ان يكون لكل فصل فصل) قد سبق انه لا يجوز ان يكون للفصل جنس فاشار (ههنا

الى انه لا يجوز ان يكون للفصل فصل مقوم لانه يجب الانتهاء الى فصل لاجزائه والا
تركب الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال في الماهيات المعقولة بكنهها اما
بالعقل واما بالامكان (والالكان) اى عدم دخول الجنس (ذاتا للنوع) لان جزء
الفصل جزء للنوع فيلزم ان يكون الامر السلبي العددي ذاتا للنوع المحصل وهو محال
(وليس كل جزء جنسا او فصلا) اذ قد تركبت الماهية من اجزاء غير محمولة اما متشابهة
كالعنصرة من احادها او غير متشابهة كالبيت من السقف والجدران لا يكون شي من تلك
الاجزاء جنسا ولا فصلا لكونهما غير محمولين وقد يتركبت من اجزاء محمولة فيكون
كل واحد من هذه الاجزاء اما جنسا او فصلا عامر من انحصار الاجزاء المحمولة
فيهما لكن لا يجب ان يكون بعضهما جنسا وبعضها فصلا بل جاز ان يكون كلهما
فصولا للمعرفة من احتمال تركيبها من الامور التساوية (فليس كل ماهية مركبة يكون
تركيبها من الجنس والفصل ولا كل ماهية مركبة من اجزاء محمولة) يكون تركيبها منها
(واحجبوا عليه بان الماهية اذا تركبت من جزئين محمولين) فلا بد ان يكون تركيبها
من جنس وفصل واما اذا كان احد الجزئين اعم من الاخر فقط واما اذا تساوا فلا تان
تلك الماهية مشاركة لاحد هما في طبيعته لان ذلك الجزء صادق عليها وعلى نفسه
وهو تمام المشترك بينهما مع كونهما مختلفين بالحقيقة فيكون جنسا لهما والجزء الاخر
فصل للماهية المذكورة لانه جزء مساو لها فغيرها في الجملة تميزا ذاتيا وهذا القدر كاف
في اثبات كل من الجزئين جنسا باعتبار وفصلا باعتبار آخر وبه يتم المقصود فلا حاجة
الى قوله (وماهية المركبة مخالفة له) الى آخره الا انه اراد ان يثبت ما اشار اليه ثم يف
الشك من ان الفصل انما يكون فصلا اذا كان مجزعا عما شاركه الماهية في الجنس ويجه
عليه اما لان سلم ان الجزء الاخر يميز الماهية بالقياس الى ذلك الجزء كيف وهو صادق على
ذلك الجزء ايضا وان كان صادقا صادقا عرضا فان اخذ مع وصف كونه ذاتيا حتى يختص
بالماهية ورد ان وصف الذاتية امر اعتباري فلا يكون المأخوذ منه فصلا للماهية
الموجودة وقد مر منه في بيان حصر الجزء في الجنس والفصل وهو اى النظر الذى
اشار اليه ليس بوارده هنا لانه كلام على (سند النع مخالفة) نعة اى في باب الحس
لو روده هناك على مدد ما ت الدليل (والمرض العام) بفرح عن امر يف الخاصة
باقيد الاول والتنوع وفصله القريب بالقيد الثانى والجنس والفصل البعيد لكل
واحد منهما قال السبكي في الشفاء الخاصة المتبصرة عند المنطقة بين احدى الحمسة
هى المقولة على اسماص نوع واحد في جواب اى شئ هو لا بالذات سواء كان نوعا
اخيرا اوليا ولا يبعد ان يعنى حدا بالخاصة كل عارض خاص باى كلى كان ولو جنسا
اعلى ويكون ذلك حسنا ابدا لكن المتعارف جرى في اراد خاصة على انها خاصة
لنوع وتالية للفصل قوله (قبالقيد الاول وهو قوله اكثر من طبعة واحدة ويخرج

الخاصة) وكذا يخرج به النوع وفصله القريب وبالتحديد الأخير يخرج الجنس والفصل البعيد ولعل للمصنف نسي اصطلاحاً في تخصيص الذاتي بجزء الماهية أو غيره إلى ما قبل أول نفس للماهية أيضاً والا انتقض رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج النوع (عن الرسمين بالتقدير الأخير) كما ذكره بل يخرج عن تعريف العرض العام بالتقدير الأول كما ذكرناه وحق العبارة أن يقال العرضي العام لأنه أخذ قسمي العرضي الذي يقبل الذاتي فلما خفف بمحذف الياء المشددة صار اسم العرض مشتركاً بينه وبين ماهو قسمي الجوهر فصار مظنة للاتحاد ما حثيج إلى الفرق بتلك الوجوه التي آخرها منظورة فيه (لأنه إن أراد جنسية ذلك العرض) القسم (بالقياس) إلى (معروضاته) فهو ظاهر البطلان وإن أراد جنسيته في الجملة (فهذا العرض) الذي نحن فيه أيضاً (قد يكون جنساً) كما لم يأن فانه عرض عام للناطق وجنس للإنسان وكلما شئ فانه جنس للبشر على القدمين والمأشئ على أربع قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارفاً بينهما فلا اعتبار في ذلك التخصيص بمجهة العموم والتخصص يعني أن من خصص اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة وأدرج القسمين الباقيين في العرض العام لم يراع في التسمية معنى التخصص والعروض كما هو حقها بل أهملها حيث جعل المتصف بمعنى الخصوص خارجاً عن الخاصة وندرجاً في العرض العام وفي وجوب مساواة الرسم للرسم كلام متطاع عليه وإنما لم يتعرض للانتفاع باللزوم قصداً بناء على أن الخاصة لا تكون بينة إلا بعد كونها لازمة وأما أن اللزوم بالعكس فلأن اللازم البين ما يلزم من تصور الماهية تصوره لا يلزم من تصوره تصورها فلا يصح حينئذ قوله لو لم تكن الخاصة لازمة بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ماهية خاصة له فلا يصح التعريف بها بل الصحيح أن يقال لو لم يكن بينة لم يلزم من معرفة الماهية معرفة الخاصة وذلك لا يقدح في كون الخاصة معرفة لها كما لا ينبغي فإن قلت تقدير هذا السؤال أن يقال المعروف أن الخاصة معرفة للماهية فلا بد أن يكون تصورها مستلزماً لتصور الماهية فيكون تصورها مصاً كافياً في الجزم بالزوم بينهما فتكون الخاصة المعرفة لازمة بينة بالمعنى العام وهو المطلوب وقد بين من هذا التقدير أن قوله الماهية ملزومة للخاصة مستدرك في السؤال وإنما ذكره لئلا يظن أن اللزوم من جانب الخاصة لا من جانب الماهية كما هو اللازم من كونها معرفة لها ولما كان هذا التخييل مستبعداً جداً أن يكون الماهية ملزومة للخاصة أول المدعى غير الشارح عبارة الكتاب في السؤال إلى قوله فإن قلت (إذا كانت الخاصة معرفة للماهية كان تصورها مستلزماً لتصور الماهية) إلى آخره (وأما يكون) كذلك (لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف اللزوم) في الجزم به (على أمر آخر) وهو ممنوع إذ من الجائز أن يلزم من تصور الخاصة تصورها ولم يلاحظ العقل في هذه الحالة النسبة بينهما ولو فرض أنه لاحظها لجاز أن يتوقف

جزمه بهذا اللزوم الذهني على امر آخر سوى تصور الطرفين والنسبة على قياس
 اللزوم الخارجى وليس يمكن ان يقال ههنا المراد من تعريف الخاصة للماهية
 ان تصورهما يستلزم تصورهما مع التصديق باللزوم الذى يتجهما على قياس
 ما قيل في تعريف اللازم البين بل المعنى الاخص من ان المراد به ما يلزم من تصور الماهية
 تصوره مع التصديق باللزوم ثم ان الاولى الذى اشار اليه انما هو على طريقة القوم
 دون ما هو المختار عنده لما سئذ ذكره من ان ادنى مراتب التعريف هو التمييز
 عن بعض الاقبيار وقد يحصل ذلك من العرض العام فمحصوله من الخاصة الغير
 البينة يكون اولى ومن الخواص المركبة ما ذكر في تعريف الجوهر من انه
 موجود لا في موضوع لان الموجود اعم منه لصدقه على العرض وكذا لا
 في موضوع لصدقه على المصدوم والمراد بالخاصة البسيطة ما لا يكون خصوصها
 ناشيا من تركيبها فمثل قولنا الضاحك الكاتب خاصة بسيطة لكل واحد
 من جزئيه وكذا ما كانا احد جزئيه خاصة والاخر اعم كاللانى الكاتب فانه لا يمد
 خاصة مركبة بل لا بد في تركيبها من ان يكون التباينان من امور كل واحد منها
 اعم مما هي خاصة (كنساركة الجنس والفصل) هما ان كانا قرين كانا مجموعين
 على النوع في طريق ما هو قطعان كانا بعيدين فقد يحملان عليه كذلك وقد يدخلان
 في الجواب كما في العبارة المظنية والموجزة والشارح اعتبر القرينين وابها ز العبارة
 فلذلك حكم بانهما يحملان على النوع في الطريق وبان ما يصح عليهما من الفصول
 والاجناس البعيدة اما كانا في طريق ما هو او دخلا في جواب ما هو فانه بالقياس
 الى النوع يكون دخلا في الجواب ومن المشاركات بين الجنس والفصل ان رفعهما
 على لرفع ما قيس اليه من الانواع وهذه المشاركة كما ذكر في السقف تامة تساركة اخرى
 هي الاصل اعني كون كل واحد منهما جزء الماهية النوعية مقومالها ولقد احسن
 صاحب الكشف حتى اتي بكلمة جامعة فقال مشاركة الجنس مع الفصل في كونه جزءا
 لماهية النوع وتبعية خواص الجزء وفي كونه جزءا مجموعا وتبعية خواص ذلك وهو انه
 وما يحمل عليه في جواب ما هو او يدخل في هذا الجواب او في طريق ما هو فهو محمول على
 النوع المقوم به من طريق ما هو او يدخل في جواب ما هو بالنسبة اليه وفي انه احد جزئي
 الحد التام وهي اى المشاركة النابتة بين الكليات الخمس (محصرة في عشر مشاركات)
 حاصلة من انضمام واحد من الخمسة الى كل واحد من الاربعة الباقية وانضمام واحد من
 الاربعة الى كل واحد من الثلاثة الباقية وانضمام واحد من الثلاثة الى كل واحد من الاثنين
 الباقين وانضمام احد الاثنين الى الاخر (كنساركتها النوع في انها تتقدم على ما هي له)
 اى الجنس متقدم على ما هو جنس له وكذا الفصل والنوع وفي انها ذاتية بالمعنى الاعم وفي ان
 رفعها يوجب رفع ما نسبت هي اليه وكنساركتها الخاصة في ان كل واحد منهما احد

جزئى للمعرف التام فالجنس والفصل للمحد التام والخاصة للرسم التام وكشاوركتها
 العرض العام على رأى في ان كل واحد منهما قد يكون اعم من النوع في الجملة (وتتخصر)
 المشاركة الثلاثية (ايضا في عشرة) تحصل من انضمام واحد من الخمسة الى كل
 واحد من المركبات الستة الثنائية من الاربعة البقية وانضمام واحد من الاربعة الى كل
 واحد من المركبات الثلاثة الثنائية من الثلاثة الباقية التي هي عاشر الاقسام (كشاوركتها
 الخاصة والعرض العام في انه يوجد منها ما يكون جنسا عاليا او مساويا له) بخلاف النوع
 مطلقا وفي ان كل واحد منها مقول على كثير من مختلفين بالمقاييس اما وجوبها كما في الجنس
 والعرض العام واما امكانها كما في الخاصة والفصل بخلاف النوع الحقيقي والمشاركة الرباعية
 خمس حاصلة من اسقاط كل واحد من الخمسة والمشاركة الخماسية واحدة كتشارك
 الخمسة في انها وما يحمل عليها جلا كليا على ما تحتها وانها تعطى ما تحتها الاسم
 والحواها يوجد منها ما يجب دوامه لما تحته وانما من باب المضاف وقدر بعضهم من
 قولهم الكليات متشاركة في اعطائها لمفهومها اسمها واحدها ان تحتهم عن الكليات الطبيعية
 وقد عرفت انت اهم اخذوا المفهومات المنطبقة التي هي من باب المضاف وجملوها
 اوصافا جنسية وحكموا عليها بما يتعدى منها الى الطبيعيات التي هي ذوات تلك
 الاوصاف (فجميع المتشاركات ستة وعشرون) اى انواعها كذلك ويمكن
 ان يكون في كل من تلك الانواع وجوه من المتشاركات كما نهت عليه في بعضها وذا علم
 المشاركة بين اثنين من الخمسة في شئ علم ان كل واحد منهما يابن الثلاثة الباقية في ذلك
 الشئ وعلى هذا القياس المشاركة بين ثلاثة اربعة واذا عين مفهومات الكليات وقبس
 بعضها الى بعض وقف على المناسبات التي بينها فلذلك ترك المصنف ذكر البائيات
 والمناسبات عقب المتشاركات التي اشار مجملها اليها والحق انها لا يخفى على المفضل
 تفصيلها (الا ان نورد منها) اى من المذكورات التي هي البائيات والمناسبات بعض
 ما اورد الشيخ فانه نقل في الشفاء عن صاحب الكتاب المدخل الذي هو اول من صنف
 في الكليات الخمس وجوها من البائيات وزيف بعضها فترك السارح ما زيفه منها
 وانما قال (بحوى الفصل بالقوة) اى بالامكان ليندرج فيه الجنس على تقدير انحصاره
 في نوع واحد فانه حاول فصله بالامكان وان لم يكن حاويا له بالفعل ومعنى قوله (بل يقع
 لمقابلته انه) يبقى لمقابل ذلك الفصل (فصل) من الجنس يجوز ان يقارنه ذلك المقابل
 وفي قوله (اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد للجنس) نوع
 حرازة والاولى الموافقة لعبارة الشفاء ان يقال اذ قد يوجد للفصل المعين وقد لا يوجد له
 ومنهم من شكك في هاتين المتباينتين فقال ان من الفصول ما يقع خارجا من طبيعة الجنس
 فلا يكون حاويا له ولا اقدم منه بحيث ترتفع طبيعة الفصل بارتفاعه وذلك مثل الانقسام
 بتساو بين فاه فصل للزوج فيما يظن مع وجوده في خارج العدد الذي هو حنسه

واجب عنه بان فصل الزوج هو الانقسام بالفعل الى متساوين وليس في خارج العدد اعني الخط والسطح والجسم الانقسام اليهما بالفعل وقوله (على ما حصلنا من مفهوم المقول في جواب ماهو) اشارة الى ما تقدم من ان المراد بالمقول في جواب اى هو المميز الذي لا يصلح لجواب ماهو وحيث فلا يجوز اجتماع هذين الوصفين في شئ واحد مقبلا الى امر واحد باعتبارين مختلفين قال الشيخ هذه المباني صحيحة على ذلك الوجه الذي ذهبنا اليه في فهم المقول في جواب ماهو والمقول في جواب اى شئ هو لان احدهما في قوة السلب للآخر واما على اصول هؤلاء فليس بينهما قوة السلب اذ لا يمتنع ان يكون بالقياس الى ما يساركة فيه مقولا في جواب ماهو وبالقياس الى ما يساركة فيه مقولا في جواب اى شئ هو فهذا القدر لا يمتنع ان يكون جنس الشئ فصلا له ايضا باعتبارين (و بان الجنس القريب لا يكون الا واحدا) الجنس في اى مرتبة كان فانه في تلك المرتبة جنس قريب ولا يكون الا واحدا لما عرفت من امتناع جنسين في مرتبة واحدة لماهية واحدة بخلاف الفصل فانه يجوز تعدده في مرتبة واحدة اذا لم يستقر فيه ان يكون كمال الجزء المميز في مرتبة (كالجساس والمحرك بالارادة) فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان للحيوان والاجناس المتداخلة التي تكون بالآخر جنسا واحدا كالجواهر والجسم النامي فانه قد دخل بعضها في بعض حتى صارت بانضمام فصل الحيوان اليها جنسا واحدا هو الحيوان والفصول الكثيرة التي لا تتداخل كالتقابل للابعاد والنامي والحساس والمحرك بالارادة والناتق اذ لا تدخل في شئ منها اصلا والجنس كالمادة اى بالقياس الى النوع والفصل كالصورة بالقياس اليه ايضا (ولا يمتنع بانه) اى لا يظهر مما ذكر بيانهما (الا بان يقال لدى كالمادة لشيء يخالف الذي كالصورة له) اى مبنية لاستهالة ان يكون الشئ الواحد كالمادة كالصورة معا بالقياس الى امر واحد وذلك اى كونها كالمادة والصورة للنوع لان الطبيعة الجنسية عند الذهن قابلة للفصل الذي كالصورة واذا لحقها الفصل (صار) اى الجنس (نوعا مقوما) مفصلا (بالفعل كمال المادة والصورة) المقيستين الى ما تركب منهما وقد ظهر من هذا البيان ايضا ان الجنس كالمادة للفصل الذي هو كالصورة له واما انهما ليسا بمادة وصورة للنوع فلانهما لا يتحملان بالواطء على التركيب منهما ولا يحصل احدهما على الاخرى بخلاف الجنس والفصل فانهما يتحملان على النوع وبمحمل احدهما على الاخر (ولان المادة) الواحدة (لا يجمع فيها صورتان متقابلتان الا في زمانين) بخلاف الجنس اذ يلحقه فصول متعاقبة في زمان واحد (والجنس بيان النوع) فانه يجوز بالعنى الذى ذكر بينه وبين الفصل والنوع لا يعمى الجنس وليس هذه البانية من الايات بالسلب والايجاب في اول الامر لان المسلوب ليس هو المرجح وانما يكون كذلك لو قيل الجنس يعمى النوع والنوع لا يعمى نفسه لكن صورة هذه البانية ان

النوع لا يباقي الجنس فيما للجنس عند النوع وهذا لا يتأتى إلا بين مختلفين وقس عليها ما هو من أقطارها وكل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر لوجوده يفضل به الآخر عليه فالجنس يفضل بالعموم إذ يتناول موضوعات خارجة عن موضوعات النوع وهو يفضل على الجنس بالشمول فإن الإنسان مثلا يتبع معنى الحيوانية ومعنى خارجا عنها وهو النطق والنوع مقول في جواب ما هو والفصل واقع في طريق ما هو وفي جواب أي شيء هو بدون النوع فإن الإنسان وإن صلح جوابا عن قولنا أي حيوان هو لكنه ليس له ذلك أولا وبذاته بل بسبب النطق والفصل أقدم من النوع لأنه علته ونسبته إليه نوبة الصورة إلى المركب كأمرو والذاتيات الثلاثة تبين المرضين بأنها يتقدمها لانهاما انتميلحان بعد النوع على أحد الأقسام المذكورة وبأن الذاتيات لا تقبل الزيادة والنقصان والتسدية والضعف كإهو المشهور بخلاف المرضين فانها قد يقلانها وخاصة النوع يتمتع أن تكون مشتركة بين جميع الموجودات بخلاف المرض العام فإنه قد يكون كذلك فهذه عشر مبادئ تهمس المباشرة فيها لأن الاعتبار منها ما يكون بين اثنين من الجنس مع قطع النظر عن كونه مشتركا أو غير مشترك فاعتبرها بين كل واحد منها وبين الأربعة الباقية وهكذا إلى أن يستوفى أقسامها (حتى بما يجمع الخمسة) في شيء واحد مقبلا إلى أمور متعددة كالحساس فإنه كالنوع من المدرك وكنس للسمع والبصر وفصل الحيوان وخاصة للمحرك بالارادة وعرض عام للناسق وليس الجنس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا والاحتاج إلى فصل آخر فيكون هو الفصل بالحقيقة وذلك لأن الفصل كإهمس الجنس ومعين بمره فلو كان الجنس داخلا فيه لم يكن بمره ومحصله الاتقيد الآخر ضرورة أن الشيء لا يحصل نفسه ولا بغيرها وقد نبه على عدم دخوله فيه بالمثل وقال لود خل الحيوان في مفهوم الناطق لكن قولنا حيوان ناطق بمنزلة قولنا حيوان هو حيوان ذو نطق وهو بطرعا وهذا بعينه جار في سائر الأمثلة والحقيقة (قول كل واحد من الأربعة عند التحصيل انما هو على النوع) يعني أن الكليات الأربعة ناقصة في نفسها أما نقصان المرضين فقط وأما نقصان الجنس والفصل فلأنهما لا يوجدان استقلالاً والماهية الكاملة المستقلة هي النوع وحده فلذلك إذا جمل بعض الكليات على بعضها جلا متعارفا كان ذلك الجمل راجعا إلى النوع وأفراده المتأصلة في الوجود فإذا قلنا كل حيوان ماش كان معناه كل ما صدق عليه الحيوان من الأنواع وأفراده وقس على ما ذكرناه نظائره فخطأ الأحكام المتعارفة انما هو النوع وأفراده بما ذكر وما ذكر من أن قول الجنس على الفصل قول المرض العام فأنما يكون كذلك بالنسبة إلى مفهوم الفصل وإذا جمل الفصل وصفا عنوانيا وجمل الجنس عليه كان حال الجنس متغيرا بالنسبة إلى ذلك الوصف العنواني لا بالقياس إلى ما صدق عليه بالحقيقة

أعني النوع وافراده وكذا الحال فيما عداه ومن ثمة نرى المحققين في المحصورات
يحصرون الحكم في الأفراد الشخصية أن كان الموضوع نوعا أو مائساو يعم الفصول
والخاصة وفي الأفراد الشخصية والنوعية أن كان جنسا أو نحوه من الأراض العامة
والعرض العام بالقياس إلى الجنس قد يكون خاصة (كالمثقل بالإرادة فإنه عرض عام
للإنسان وخاصة للحيوان وقد لا يكون خاصة لشيء من الاجناس إذا كان قد يعرض
لغير تلك المقولة كاستناع قبول الشدة والضعف فإنه عرض عام للإنسان وليس خاصة
لشيء من اجناسه) وأعلم أن هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض بطريق الإضافة
فالجنس يتركب مع الفصل (فتقول جنس الفصل ليس يجب أن يكون جنسا بل قد يكون
فصل جنس) فإن المدرك جنس للتأطى وكذلك ذو النفس مع أن كل واحد منهما فصل
لبعض اجناس الانسان وههنا بحث وهو أن جنس الفصل غير معقول قطعاً كما سلف
تحقيقه وإيضاً قوله ليس يجب أن يكون جنسا يلوح منه أن جنس الفصل يجوز أن يكون
جنسا للنوع وهو مناف لما مر من قوله الجنس عرض عام للفصل اذ يلزم ح أن يكون
جنس النوع عرضا عاما لفصله ومقوماته أيضا لا يقال ما مر اتحادها في الجنس القريب
لأننا نقول جنس الفصل لو كان جنسا للنوع فلما أن يكون جنسا قريبا وبعيدا والاول
باطلا لما ذكره وكذا الثاني لأن الجنس البعيد جنس للجنس القريب الذي هو عرض عام
للفصل فيكون منافيا لما ذكره من (أن جنس العرض لا بد أن يكون عرضا عاما) كاللون
فانه جنس للابيض الذي هو عرض عام للإنسان وذلك لانه لو لم يكن عرضا للنوع لزم
أن لا يكون العارض بتمامه عارضا ضرورية أن يقوم النوع لا يكون عارضاه بل
العارض هو القيد الاخير فإن قيل ليس المجموع المركب من العرض العام والجنس
عرضا عاما للنوع قلنا ان الكلام في الأراض الحقيقية التي لها عبادى قائمة بالنوع
تكون تلك الأراض مأخوذة منها كالماشي والابيض ذلك المجموع وأن كان خارجا
عن النوع الا انه امر اعتبره العقل واحدا عارضاه (وجنس العرض) العام (بالقياس
إلى جنس النوع قد لا يكون عرضا عاما بل) خاصة فإن الملون خاصة لبعض اجناس
الانسان (وجنس الخاصة) قد يكون خاصة كاللون فإنه جنس للابيض الذي هو
خاصة للجسم وقد لا يكون كالتكيف الذي هو جنس للمتعجب الخصوص بالانسان
(وخاصة الجنس) قد يكون خاصة للنوع وقد يكون عرضا عاما وهو وظ (وكثيرا ما
يكون خاصة الفصل خاصة) للنوع فإن الفصل اذا كانت له خاصة خارجا عن النوع
كانت خاصة له ايضا لأن افراد الفصل هي افراد النوع لكن خاصة الفصل قد يكون
داخلة في النوع كما ذكرنا ماهية من امرين متساويين او كان لماهية واحدة فصلان
في مرتبة واحدة كالجناس والتحرك بالإرادة وكل واحد منهما خاصة للآخر ومقوم
النوع وعرض الجنس (عرض) للنوع بلا شبهة من غير عكس كلي لأن من العوارض

العامة للنوع ما هو خاصة للجنس كما مر وعرض النوع بالنسبة الى الفصل عرض ولا يعكس
 كلياً فان الجنس عرض للفصل ومقوم للنوع هذا ما تمحصل (من كلام الشيخ)
 في البيانات والمناسبات (وعليك الاختيار) والامتحان يظهر لك صحته من فساد
 (والاعتبار بما تقدم) من تفاصيل احوال الكليات هل يتطابقان اولاً (فاختلاف
 الكلّي وانقسامه الى الخمسة انما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية)
 لم يرد بالحقيقة ههنا ما تكون موجودة في الخارج وبالاعتبارية ما يقابلها بل اراد
 ما تكون فردية بحسب الحقيقة دون الاعتبار وان كانت متوهمه كافراد الخلقه مثلاً
 بخلاف حصص الكليات فانها نفس طائفتها وكونها افرادها انما هو بحسب اعتبار
 العقل حيث اعتبر تقيداً بما يحصصها من الامور الخارجية عنها المقارنة ايها واما
 قيد الخارجية في عبارة المصفاً ان يؤول بما ذكرناه او يحتمل على ان المقصود الاصل
 معرفة احوال الحقائق الخارجية مقسمة الى افرادها الحقيقية (في غاية الصعوبة) فان
 اجناس تلك الحقائق تشبه بخصائصها وفصولها بخواصها والتبعية بينها بما ذكر من
 خواصها ذاتيات مشكل جداً كيف واكثرها مشتركة بينها وبين الاغراض اللازمة
 وهذا هو مراد الشيخ من صعوبة معرفتها فلا ينفذ مذهب اليه ابو البركات من سهولة
 معرفتها بالنسبة الى المعاني المعقولة من حيث هي معقولة لنا ومهمة بالفاظ بحسب
 وضعنا وكذا الحال في معرفة الحدود بالاعتبارين قال صاحب الكشف ومن العطف
 المقربة الى معرفتها القسم كما تبين لك في فصل البرهان (الذي هو المقصد الاقصى من
 قسم التصورات) فان ما بين في مباحث الكليات (كانت مقصودة) من حيث يتوقف
 عليها القول السارح (وما ذكرنا من ان الافكار معدّات) قبل توجيه السؤال
 ان يقال التعريف فكرو الفكر معدو المعدليس بسبب فلا يصح جعل التعريف سبباً يرد
 عليه ان التعريف بالمعنى المصدري فكراً بمعنى المرف الذي جعل تصويره سبباً وتقرير
 ما ذكره من الجواب ان الافكار حركات النفس وانتفاعاتها في معلوماتها وهذه الحركات
 هي المعدّات لتضيان الطالب من المبدأ القياس على النفوس الناطقة كما ذكره
 (لا العلوم المرتبة) فانها ليست معدّات لها (ضرورة كونها بحجامة للطالب) والمطلوب
 لا يجمعه قال السارح هذا الجواب منظوره لان علوم المرتبة ليست مادي ووجوبه للعلم
 بالظواهر الواجب حصولها مادام العلم بالظواهر حاصل ولا يس كذلك لانه اذا علم المظهر فكثيراً
 ما تلاحظه النفس ولا يلاحظها تلك الامور المرتبة الا يرى ان المهندس يجرى بكون زوايا
 المثلث مساوية لثلاثين مع غفلته عن المقدمات التي اكتسبها منها فكذلك الحال في التصورات
 المكتسبة قال فالت العلوم معدّات محدوت العلم بالظواهر ولا يتناع في كون المعدّات محدوت
 التي يجماعها مع انه لا يجب حصوله معه حال بقاءه فلذلك عدنا عن هذا الجواب الى
 جواب آخر يقولنا (على انهم) وهذا هو دأب هذا الكتاب ثم انما زاد في توضيح المقادير

بان علل الشيء اما ان يتوقف عليها وجوده فهي علل الوجود التي قسمت الى الاربعة
 المشهورة ومن لوازمها انه يجب انتفاء الشيء بانتفاء شيء منها فلما ان يتوقف عليها
 حدوثه لا وجوده وهي العلل المدة من لوازمها انه لا يجب ان يتبقى الشيء بانتفاءها لا انه
 يجب انتفاؤها عند وجود المعلول نعم اذا كان المدد بعيدا وجب ان يتبقى حتى يوجد
 المدد القريب فيحدث المعلول واما المدد القريب فيحوز ان يجمع المعلول وان لم يجب
 فليس من ضرورة المدد ان يجمعه بل من ضرورته انه لا يلزم من انتفائه انتفاؤه اذ لا شك
 ان البناء من علل البناء لتوقفه عليه وليس من علل وجوده والا انقضى بانتفائه بل من علل
 حدوثه التي هي المعدات مع انه يجمعه ويتبقى مع بقاء البناء على حاله ولقائل ان يقول
 المعلول اذا كان حادثا فالتسند منه الى الفاعل هو وجوده واما حدوثه اعني كونه وجوده
 مسبوقا بعمده او كونه خارجا عن الوجود نصفه لازمة لوجوده اوله اذا وجد
 بعد عدده ولا يتصور ان يكون لموجده مدخل فيها اصلا كما قرره في موضعه ولا شك
 ان العلة المدة انما يتوقف عليها ما هو مستند الى الفاعل او صادر عنه فالمعدات
 ايضا علل الوجود والتحقيق ما اورده في بعض كتبه من ان وجود الشيء اما ان يتوقف
 على وجود شيء اخر كالفاعل او على عدده مطلقا كالمانع او على عدده الطاري على
 وجوده فان العقل لا يتبعض عن شيء من هذه الاقسام والاخر منها هو المدد فيجب
 انتفاؤه عند وجود المعلول وان كان قريبا وكيف لا وهو الموجب للاستعداد التام
 الذي هو القوة القريبة اعني ان يتهيأ القابل للقبول تهيأ كافيًا لقبوله متارنا لعدده
 حتى اذا وجد فيه بالفعل لم بوصف باستعداده اياه بل بان كان الاتصاف به فانه لازم له
 لا يفارقه واذا عرفت هذا فنقول البناء باعتبار حركته المحصورة المتقتضية لحركات
 الآلات على وجه مخصوص معدلا وضاع متعينة فيبين تلك الآلات التي هي اجزاء
 البناء وهو مأخوذا مع هذا الاعتبار ليس موجودا حال وجود تلك الاوضاع اذ لابد
 من انتهائ حركاته وحركات الآلات حتى توجد تلك الاوضاع كالخطوة الاخيرة
 لتصل الماشي الى المكان الذي قصده فهو من حيث هو معد ليس بجماعا وجود البناء
 بل من حيث ذاته الذي هو جزء للمعد ولا استهالة في اجتماع جزء المدد مع المعلول
 كما لا استهالة في انتفائه معه وكذا الحال في العلوم التي يقع فيها الانتقال فانها بهذا
 الاعتبار معدة للعلم بالباط فلا امتناع في اجتماعها وانتفائها معه فان قيل ليس جزء
 الشرط شرطا فكذا جزء المدد معد قلنا لا ثم ذلك لان جزء الشرط مما يتوقف عليه
 وجود الشرط وليس جزء المدد موجبا للاستعداد حتى يلزم من انتفاء الاستعداد
 عند الوجود بالفعل انتفاؤه هكذا ينبغي ان يحقق الكلام لينوصل به الى ذروة المرام
 (كالسقف للجدار والدخان) للنار هذان المثالان من قبيل التشابها ان الان يلا بدنى
 الجدار وبنى النار وشارر رسم الفكر الى ما عرفه من قولهم ترتيب امور الخ ومشاها

هذا السؤال عدم امان النظر في كلام القوم والتعمق فيما قصدوه منه وذلك انهم
فسموا العلم الى التصور والتصديق وينوا ان كل واحد منهما ينقسم الى ضروري
ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الموصل
الى التصور النظري يسمى قولاً شارحاً ومعرفاً والى التصديق النظري حجة ودليلاً
فن تأمل في مقالاتهم هذه، علم ان مرادهم مما ذكروه ههنا هو ان معرف الشيء ما يكون
تصوره سبباً بطريق النظر للتصور الكسبي لذلك الشيء وعلى هذا فلا مجال لامثال
هذه التوهمات الناشئة من ظاهر العبارات (وكما ان طرق حصول التصديق مختلفة
كذلك تختلف طرق حصول التصور) قدموا اى في صدر الكتاب ان الجهولات
مطلقاً قد تحصل معلومة على وجوه مختلفة الا ان جنبياتها لما كانت ظاهرة في التصديقات
شبه التصورات بهما ههنا في اختلاف الطرق وذكر حصولها طرفاً ثلثة اسند
التصور فيها الى مباد معلومة لتحقيق ان ليس كل موقع للتصور معرفاً وقولاً شارحاً
ومعرفاً كما ذكره و يظهر غاية الظهور ان مرادهم مما ذكروه في تعريفه مقررهم اولا
ثم ان التصور قد يحصل بمجرد توجه العقل وبالاحاساس ايضا كما في التصديقات الا ان
حصوله من المبدأ ينحصر في الطرق الثلاثة التي ذكرها لان حصوله منه اما ان يكون
بموجب تحصيله منه اولا فالثاني بطريق الحدس وعلى الاول اما ان يكون المبدأ الذي
يستند اليه فمحصي له واحدا او متعددا (الا ان يفسر) اى النظر على رأى المتقدمين
(بالحركة الاولى) اى بحيث لا اولها (اولم يشترط) على رأى المتأخرين الترتيب
(فيه) بل يكفي باحد الامرين ولم يفسر النظر بالحركة الاولى (وان كان الانتقال
فيه من المبدأ الى الماد (صناعيا) اى للاختيار وقواعد صناعة الاكتساب فيمدخل
(نقلته) اى لقلة ذلك الانتقال (وعدم وقوعه تحت الضبط) بخلاف الطريق
الثالث فانه كثير منضبط وللصناعة والاختيار فيه من يمدخل فالتعريف بالفرد
ان اراد به ان تصور المفرد قد يقع تصور الاخر بطريق اختيارى في الجملة فذلك
مما لا ينسك في امكانه وان اراد به انه قد يوقعه بطريق معتبر عند ارباب الصناعة كان
الزراع فيه لفظيا لا به على تعريف النظر فان اعتبر ذلك اقليل وفسر النظر بحيث
يتناول امكن التعريف الصناعى بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسروا النظر بحيث
لا يتناول لم يمكن التعريف الصناعى بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسروا النظر
بمجموع الحركاتين او بالترتيب المذكور مع جواز اعتباره وتفسيره بما يتناول كما اورد
عليه بعضهم (وانه) مع فان قيل استحقاقه متنوعة اذ قد جاز ان يكون اثنى معلوما
باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار آخر قلنا هو باحد الاعتبارين مفاخره بالاعتبار
الآخر فلا اتحاد وكلامنا فيه قوله (والا تقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب) الظ
ان يقال بمرتبتين او بمراتب فان التعريف الدورى بمرتبة يستلزم تقدم السى على نفسه

بـ تبيين نعم تعريف الشيء بنفسه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة (وانتها
 ان يكون مساويا له) وقد عرفت ان المساواة راجعة الى موجبتين كلتيني فاحدهما
 ههنا قولنا متى صدق العرف بكسر الراء على شئ صدق عليه العرف وهذا معنى
 الاطراد الذي هو استلزام وجود الاول لوجود الثاني (ويلازمه المنع) اي هو لازمه
 ومازومه فان هذه الموجبة الكلية تنعكس بعكس التقيضين الى قولنا متى لم يصدق العرف
 بفتح الراء على شئ لم يصدق عليه العرف فلا يتناول العرف شيئا مما ليس من افراد
 العرف وهو معنى كونه مانعا ولما انعكس هذا العكس الى اصله كانا متلازمين تلازما
 متعاكسا وثانيهما قولنا متى صدق العرف بالفتح صدق العرف وبفتح الراء وبفتح الراء
 متى لم يصدق العرف بالكسر لم يصدق العرف وهو معنى الانعكاس الذي يقابل
 الاطراد اعني استلزام انتفاء الاول انتفاء الثاني ولما انعكس هذا العكس الى اصله كان
 مستلزما له ايضا فقد ظهر ان الانعكاس يلزم الموجبة الثانية كذا ذكره واما الجمع وهو
 شمول الاول لافراد الثاني فالصواب انه عين هذه الموجبة الكلية كما يظهر ان الاطراد عين
 الموجبة الاولى والا لكان اما اعم او اخص او مابيننا هذا دليل على اشتراط المساواة
 في العموم ومنه يعلم على تقدير كونه تاما ان شرط المساواة ليس متفردا على وجوب
 تقدم معرفة العرف كما يتبادر من كلام الشارح على محاذاة ظاهر العبارة من الكتاب
 بل هو منوع على كون معرفته علة لمعرفة الشيء فان هذه الامور الثلاثة ليست معرفتها
 سببا لمعرفة الشيء كما فصله ولك ان تقول ان قوله ويلزم لذلك اشارة الى ما ذكر ليتناول
 وجوب التقدم الذي يلزمه ثلثة من تلك الاوصاف الاربعة والعلة المستلزمة لاشتراط
 المساواة على زعم جماعة منهم (كالعلة والمطلوب) فانهما امران متباينان بينهما نسبة خاصة
 باعتبارها يصح ان يكون احدهما بعينه علة للآخر لا لغيره ودون العكس فليجرب مثل
 ذلك في التعريفات واثار بقوله (لعدم اعتبار القرينة المخصصة) الى ما مر في مباحث
 النظر من اعتبار القرينة العقلية المخصصة مع الفصل والخاصة بناء على ان مفهوم
 كل منهما اعم من الماهية المعرفة بهما فلا بد من تلك القرينة ليتناول منهما اليها فيجيب
 التركيب يعني ما ذكرناه هناك لان كلامنا في الداخل ولا يتصور دخول القرينة العقلية
 في تلك الماهية قوله (وهو قسم منه) هذا وان كان ظاهرا الا انه قد يشتد عنه بانه اراد
 بالخارج ما لا يكون هو ولا شئ من اجزائه داخلا فلا يتناول المركب من الداخل والخارج
 (كما اخصر) لقلة الاقسام (والى الصواب اقرب) اذ يدفع ح السؤال الاول والثالث
 ولو قال اما خارج او غير خارج وغير الخارج اما حدنا لم لا يدفع السؤال الثاني ايضا
 انه قد يدفع بانه اراد بالداخل ما يكون هو او كل جز منه داخلا (فان قيل لهم لم يعتبروا هذه
 الاقسام) اراد بدفع السؤال الثالث والرابع الذي هو كائن في انه يرد على ذلك الاخصر
 الاقرب ايضا الى انما اوجبنا في الخارج ان يكون خاصة لان المركب من العرض العام والخاصة

غير معتبر عندهم وكذلك المركبان الاخيران غير معتبرين فلا اعتداد بالدرجتهما فيما عدا الرسم
 الناقص او احد قسميه عن التام الخامس ان التعريف بما يعنى الشيء يفيد تصويره بوجه
 ما لا يرى ان التلك اذا اشتبه بالذات مثلا و اريد به تميزه عنها ففيل انه شكل مضلع
 افادنا تصويره بوجه يمتاز به عنها فان لم يعطوه معرفا فسد تعريف المرف لان هذا
 الاعم 'دا حل في تعريفه مع انه ليس من افراد ه وان جعلوه معرفا لزم امر ان
 احدهما بطلان اشتراط المساواة والثاني عدم انحصار المرف في تلك الاقسام الاربعة
 لخروجه عنها على ذلك الوجه الذى اعتبروه فيها قوله (كما ذكره الفاضل المتصلف)
 اراد به صاحب القسطاس فانه ذكر في مطلع كتابه في الرد على ما اختاره الامام
 في التصديق وما يلزمه في هذا الاختيار ان الاصطلاحات لا يناقش فيها لكن ترك الاولى
 الذى تلقته العقول بالقبول بالضرورة مستغنى بل في قوة الخطاء عند المحصلين اذ فساد
 الاصطلاح وخطاؤه انما سيكون بترك الاولى بلا ضرورة داعية اليه (فكما سيها)
 اى كما سب التصورات التى يكون بوجه عام ذاتى او عرضى ومعنى التميز ما ذكره
 او هو متفرع عليه بحيث لا يوجد بدونه وعلى التقديرين لا يتصور كون المبدأين
 مجرأ فلا يجوز التعريف به اصلا وقال (كما ان التصور) المكتسب لا يخفى على ذى
 فطنة ان الشيء الواحد قد يحصل منه فى العقل صورة مختلفة فنها صور عرضية
 اما عامة على مراتب متفاوتة واما خاصة ومنها صور ذاتية كذلك والصور الذاتية
 والخاصة قد تكون مطابقة على كمال حقيقة الشيء وقد لا تنطبق ثم ان هذه الصور
 الكثيرة فحصل تارة بلا فكرة كما اذا حصلت بالاحساس او بانثاق العقل ونحصل
 اخرى باكتساب فكرى وحيث لا بد ان يختلف كواسيها ومعرفاتها وان اشتركت
 فى كونها بمرتبة لذلك الشيء فى الجملة وليس ما ذكرناه مختصا بالتصور بل بالتصديق
 ايضا على مراتب فنه يقينى ومنه شبهة باليقينى سواء كان مطابقا او غير مطابق ومنه
 افتقار الى ظنى وتلك المراتب قد تكون ضرورية وقد تكون نظرية مكتسبة من طرق
 مختلفة وان كانت متشركة فى الاتصال الى مطلق التصديق وخصوصا ان كان
 الجنس قرىبا فيه لامتثاله بين كون التميز عن الكل بالعرضيات وبين ترتيب الجنس
 فيه اذ ذلك التميز مستفاد من ذلك العرضى دون الجنس قوله (ولقد نفع من فصل)
 هو صاحب اساس الاقتباس فان قلت لاشبهة فى ان مراده بالذاتيات هو الاجناس
 والفصول والعرضيات هو الخواص والاعراض العامة فان اراد بالعلل الخارجية
 فكيف يكون المركب منهما حدا تاما كما صرح به فيما بعده مع ان الحدي يجب ان يكون تركبه
 من الجنس والفصل قلت اراد بها الاجزاء الخارجية فان الماهية اذا تركبت من اجزاء
 متميزة فى الوجود فى الخارج كانت هى عللا خارجية لتلك الماهية ويكون تحديد هاسيها
 اذ المقصود بالهديدان يدل على الماهية بحيث يحصل فى العقل صورة مطابقة لها وذلك

انما يحصل بإيراد تلك الاجزاء فلا عليك بعد ان يعقل هذا ان لا تورد الجنس والفصل
هناك لاتشاكلهما وما ذكر من ان الحد انما يتركب منهما فقط فذلك في تحديد المركبات
العقيلة التي يجب كونها بسيطة بحسب الخارج وقد نقل الامام عن الحكمة المشرقية
تجويز التحديد بجزء غير محمولة وذكر بعضهم ان الماهية اذا اخذت من حيث هي
لم يذكر في حدها سوى اجزائها واما اذا اخذت على ماهي عليه في الوجود وجب
ان يذكر ايضا في حدها عللها كالفاعل والغاية فانها داخل في الماهية من هذه
الطبيعة هذا واما العلولات الخارجية فتؤخذ للماهية بالقياس اليها محمولات تعرف
هي بها فيكون راجعة الى العرضيات كالشبه والقابل وانما قيد العلل بالذاتية لان
أصل الاتفاقية لادخل لها في الحدود كما ان الاعراض القرينة لادخل لها في الرسوم
واعبر في تمام الرسم التميز عن جميع الاغيار وفي تمام الحد شمول الذاتيات مطابقتها
مر من كلام الشيخ قال بعضهم يسمى الرسم المركب تاما والمفرد ناقصا وكما ان الشيء
يسرف بمثل ~~هـ~~ يعرف بمقابلته كذلك يعرف بمقابله فان ذهن كما ينقل من المسابه
ينقل من المقابل واحسن الامثلة ما استعمل على وجهي المسابهة والمخالفة كما قال ارادة
النفس الملكية ك ارادة النفس الحيوانية في الدور بالفعل وآثاره ومخالفاتها في النفس
الفلكية يتعلق بافعال على نهج واحد كلافعال الطبيعية دون الحيوانية وكما ان وجه
المسابهة يكون امرا عارضا كذلك وجه المخالفة والحد الاسمي يكون دالا على تفصيل
مادل عليه الاسم اجالا فيفيد تصورا لم يكن حاصل ا واما تعريف الشيء بما يرادفه
فهو وحده لفظي بقصده حصول التصديق بان هذا اللفظ موضوع لكذا واراد بكونه
نوعا غويا انه راجع الى اللفظ دود المعنى لان مرجعه الى اللفظ هل وضع لهذا
المعنى الذي فصل اول غيره (فيدفع بقل) عن طرفة (اووجه استعمال منهم او ارادة
من الالفاظ) اذ لكل واحد ان يقول اني اريد بهذا اللفظ ذلك المعنى فلا نتكلم
معه الا بذلك التفسير ولهذا السبب استحسن الاستفسار عن الالفاظ البهجة والمشاركة
والتزاع في الحدود بحسب الحقيقة ان يقال هذا الحد ليس مقطوعا للحدود اذ ليس
ما ذكر فيه حنسا له ولا فصلا والتفصي عنه مشكل دونه خبط القاد كما مر وذكر
بعضهم ان الحد الحقيقي لا يتبع واراد به انه اذا قيل الانسان حيوان ناطق مثلا
واراد به تحديده لم يجز ان يقال لان الانسان كذلك والسر فيه ان الحساد بما ذكره
لم يقصد الحكم بنبوت الحيوان الناطق له حتى يصح منه بل اراد ان ينس في ذهن
السامع صورة الانسان وتصويرها فهو بمنزلة الكاتب يقس نقشا ومن البين ان المنع
لامعنى له ههنا واما المناقضة في ان هذا حد للانسان مشتمل على شرايط اول ا وانه
مركب من جنسه وفصله اولا فلا كلام في جوازها وكذلك (الرسوم) هي ايضا
~~المركب~~ الاسم فيم الوجودات والعدومات واما بحسب الحقيقة فيختص بالوجودات

وانقلاب الحد بحسب الاسم حدا بحسب الحقيقة انما يتصور اذا كان الاسم موضوعا لنفس الساهية المركبة لالعوارضها فاذا فصلت اجزاؤها قبل العلم بوجودها كان حدالها بحسب اسمها واذا علم بعد ذلك وجودها انقلب ذلك بعينه حدا حقيقيا كما اذا وجد المثلث بتفصيل اجزائه ثم اقيم البرهان على وجوده ومشابهة النار الصرفة للنفس باعتبارا لاطافة وعدم الرؤية ولزوم الحركة الان كرة النار تحرك على الاستدراة المتابعة الفلك دائما والنفس تحرك دائما بحركات مختلفة والتعريف بالنفس قديكون بها وحدها كافي للمثال الاول اذا اريد بالحركة ما يبادر منها اعني الحركة الايضية وقد يكون بها منضمة الى غيرها كما في المثل الثاني وقوله على ما ذكره اشارة الى ما مر من تجويزه من التعريف بالاعم كما عرفت فلا يكون ردبا (لجواز ان يصير) اى الاخفى (اوضح في بعض) الاوقات (لبعض) من الأشخاص (والادور المصروح ارداء لاشتماله على تعريف الشيء بنفسه في المال وعلى زيادة) هي تقدم اشئ على نفسه بمرتبة واحدة والاصواب ما قد عرفته من انه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتبة اثنين وتعريفه بنفسه يستلزم تقدمه عليها بمرتبة واحدة والافاظ المشتركة ارداء من المجزأة وهي من القرينة والخشية والتكرار الضروري مانسا من نفس المفهوم فان مفهومه الاب مفهوم واحد لا بد في تحديده من قيد الحلية التي هي ذكرار مقدمه عليها كما سبق تحقيقه والتكرار الحائجي مانسا من سوان السائل وجهه بين مفهومين فان اذنف مفهوم على حدة والافطس مفهوم آخر يتوقف تصوره على تصور الانف لان الفطوس قد تغير مختص بالانف ولا سبيل الى ادراكها الا من هذه الجهة وذاكرار في حد شيء منهما فاذا اجما وقع الانف ذاتياته في تحديد الانف ووجب تكراره في تحديد الافطس وهكذا الحال في كل ندرش ذاتي يتوقف تصوره على تصور موضوعه اذا اقترن به واريد تحديد هما معا فاشار بقوله (وهذا قيد المستدرك) الى بطلان ما اشتهر من ان كل قيد في الحد لا بد ان يميز زينة عن ائير والا كان مستدركا فانه بط قاطعا لانهم يوردون في التعريفات فصولا متداخلة وخواص كذلك بل المستدرك ما تكرر بالافائدة (على نحو ما سمعت في تعريف ميل) في مباحث النظر من ان علل التي تؤخذ منها محولات يع فهو به (ما لا بد من) (بالمعلوم المعلوم من كل وجه) اى ان اريد بالمعلوم ما هو معلوم من كل وجه وبغير المعلوم ما ليس معلوما اصلا كان المحصرظ البطل اذ يحتمل ان يكون معلوما مجهولا بوجه آخر وحل الشبهة كما ستعرف انما هو على هذا التفسير وعلى قسما على حدة او اندرج في احد القسمين قوله ولا يسترب (في ان است و ارد على المطالب التصديقية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف) وذا ورد هذا على التصديق في الكتب الكلامية بادنى تغيير وهو انه اذا لم يعلم المصطلح فعلى من

حصوله كيف تغير عن غيره وكيف يعرف انه المط ومن لم يورده عليه نظر الى ظهور اندفاعه عنه بحيث لا يبقى هناك رية فان المط التصديقي معلوم باعتبار التصور الذي تغير به عماده ومجهول باعتبار التصديقي الذي هو مطلوب بحسبه وامافي التصور فالحاصل والمتحصل من قبيل واحد فيقع فيه الاشتباه ولا ينحسم مادته على ذلك الوجه كما لا يخفى على ذي فطنة (واعترض الامام شرف الدين الراغب) هو المنسهور بالامام المذكور وحاصل ما ذكره ان هذه النسبته اذا ردت الى القواعد المنطقية كانت قياسا مقسما من منفصلة ذات جزئين وحلتين يشارك كل منهما احد جزئي الانفصال هكذا المط بالترقيق اما معلوم واما ليس بمعلوم وكل معلوم يتمتع طلبه وكل ماليس بمعلوم فالتطلب بالترقيق يتمتع طلبه ولا شك ان هذا الاستدلال انما يصح اذا اجتمع هاتان الحليتان على الصدق ولكن ذلك الاجتماع مع لوجهين احدهما ان عكس نقيض كل منهما ينعكس بالاستقامة الى ما يناق الاخرى وقد فصل ذلك في النسخ في القضية الاولى واما القضية الثانية فانها اذا صدقت صدق كل ما لا يتمتع طلبه فهو معلوم فنقيض ما هو معلوم لا يتمتع طلبه وهو مناف للقضية الاولى وثانيهما ان عكس نقيض كل واحدة منهما ينظم مع الاخرى قياسا متعاضدا للمحال فيقال كل ما لا يتمتع طلبه لا يكون معلوما وكل ما لا يكون معلوما يتمتع طلبه ينتج ان كل ما لا يتمتع طلبه يتمتع وكذا اذا قيل كل ما لا يتمتع طلبه فهو معلوم وكل معلوم يتمتع طلبه فلازم كل واحدة منهما يتمتع اجتماعا مع الاخرى فكذا ملزومه وانما قال ويمكن دفعه لما سأل في تحقيقه من ان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها بل تنعكس الى موجبة سالبة الطرفين وحيث كان عكس نقيض القضية الاولى قولنا كل ماليس يتمتع طلبه فهو ليس بمعلوم وينعكس بعكس الاستقامة الى قولنا بعض ماليس بمعلوم ليس يتمتع طلبه لكنه لا يفي القضية الثانية الفائلة كل ماليس بمعلوم يتمتع طلبه لان موضوع القضية الثانية لا يجوز ان يكون سالبا مطلقا لان اليجاب الكلي السالب الموضوع اذا كان محصل المحمول او معدولة لا يصدق في شيء من المواد اصلا كما ستعرفه بل يجب ان يكون معدولا او سالبا بمخصص بحيث يخرج عنه المتments فيكون اخص من موضوع ذلك العكس ولا منافاة بين ثبات شيء لكل افراد الاخص واثبات سلبه لبعض افراد الاعم وكان عكس نقيض القضية الثانية قولنا كل ماليس يتمتع طلبه فهو ليس بمعلوم وينعكس بالاستقامة الى قولنا بعض ماليس بمعلوم ليس يتمتع طلبه وموضوع هذا العكس اعم من موضوع القضية الاولى فلا ينافيها وكذا عكس نقيض كل واحدة منهما لا ينتج مع الاخرى لعدم اتحاد الوسطية بينهما وههنا بحث وهو انه اذا كان موضوع الحلية الثانية مأخوذا على ذلك الوجه وجب ان يكون احد جزئي المنفصلة كذلك ايضا وحيث لا يتم الحصر بين جزئيهما لان المطلوب انما يجب انحصاره في المعلوم وما هو سلب مطلقا فلا يتم الشبهة وهو مقصود المعارض وغير التصور المعلوم

اعم من تصور الغير المعلوم لانه مع تناوله اياه يتناول ما لا يكون تصورا اصلا (قال
 صاحب الكشف هذا الاشكال) الذي اوردته على هذه النسبة (علم الوجود على
 كل قياس مقسم حل فيه محمول واحد على متقابلين) والجواب المبني على تخصيص المعلوم
 وغير المعلوم بالتصور مختص ببعض الصور فلا يكون قالها للاشكال ثم انجأ في دفعه بالكلية
 الى ما فصلناه لك من ان موضوع القضية الثانية معدول اوساب مخصوص وقد عرفت
 ما فيه من البحث ولا يخلص منه الا بان يكون ما وضع في المفصلة قبدا المتقابلين منحصرا
 فيها مع احدهما في المتقابلين على ذلك الوجه الخاص به يحتاج ح في تقرير النسبة المذكورة
 الى تقدير المطلوب بقيد ينحصر هو معه في موضوعي المتقابلين حتى يتم تقريرها وتوجيه
 النظر ان الصفتين المتقابلتين لابد ان يكون لهما موضوع واحد في المفصلة الواقعة
 في القياس المقسم فذلك الموضوع هو القدر المشترك بينهما فاذا قيد به في المفصلة وفي
 المتقابلين اندفع الاشكال بحدا فيه (كما اذا طلسم حقيقة الملك بواسطة العلم له من
 عوارضه) ككونه مخلوقا سماويا او منزلا لالوحي على لسانه فاقطع بل قد يظن ان
 لفظ معين وان لم يشعر بسى من احواله لا يكون مسمى بذلك اللفظ (وليس من المتعذر ان
 الكل بدون تعريف احراره) اي لانه ان تعريف الكل بدون تعريف الجزء محل اذ
 كان الجزء ضياعا عن التعريف والكل مفتقرا اليه لكن يكون له بعد ذلك ما عرف به الجزء
 فلا يمتنع تعريف الكل بدون تعريف الجزء اما المتعذر معرفة الكل ذلك (وهو
 معرفتها) فمثل ما قبل من ان ذلك الجزء لا يكون وحده معرفا دهره بل هو مع غيره
 والمقدر خلافه (لانا قول من الابتداء) قال صاحب الكشف وما بعد من معرفته
 الكل موجد للجزء فغير لازم لانه ان اراد وجود كل ما وقف عليه ووجوده كان
 فسادا بطرا اذ يلزم حينئذ افتراض كل جزء الى نفسه وان اراد ان يوجد كل واحد
 بالاجزاء يلزم تراخي الاثر عن السبب التام او تقدم السبب على السبب في ان ركبا من
 جزئين سبق احدهما الاخر بالزمان كالسرر لا قبل حكمه في سبب من جزئين
 بان يعرف الماهية المركبة اذا لم يكن معرفتها من اجزائها متعذر كون
 معرفتها واثار الى جوابه ثم اعاده ههنا متروا بدعوى احسنه في مؤيد ما
 نقله من كلام الشيخ الرئيس من يلازم ان يكون تبه هو بـ انفس من سبب
 حتى يكشف بطلانه الذي هو اخي من اتصال سبق الاخر وهو كون معرف
 الكل معرfa للماهية بعض اجزائه فقط (وهذا القدر) الذي رآه في سبب
 (في امتناع كون بعض اجزاء معرfa للماهية) كما هو كاف في بيان امتناع سبب
 معرف الكل معرfa لشيء من جزائه وقوله (والافعال روح) من معنى ما هو
 الى الاذهان من اكل واحد من الاجزاء خارج عن الاجزاء من ادواتها واثارها
 الغائية او وجود المعرف في الدهن هو المبدأ الذي لا يعرف كيف وقد كبر مع

بالاجزاء وجزءه الشيء لا يكون فاعلام وجداه (يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه فانه قسم) فيه
 علل الشيء الى علل ماهية التي هي اجزائه المادية والصورية والى علل وجوده التي هي
 العلل الفاعلية والغائية ثم اشار الى بيان حال الفاعلية بقوله العلة الموجدة للشيء الخ والى
 بيان حال العلة الغائية بقوله والعلة الغائية التي لاجلها الشيء علة وجد ماهيتها ومعناها
 لعملية العلة الفاعلية ومعلولة لها في وجودها (لانا نقول بل اللازم) تلخيصه ان علة
 وجود الكل اذا لم يكن علة لشيء من اجزائه كان جميع اجزائه اى كل واحد منها حاصلا
 بدون علية تلك العلة له فيكون الكل حاصلا بدون علية تلك العلة بشيء من اجزائه
 لا بدون علية لها والثاني هو المحال لانه خلاف المقدردون الاول فان الهيئة الاجتماعية
 اعني الجزء الصوري للركبات علة لها وليست علة لشيء من اجزائها وقوله (ولئن زلنا)
 اشارة الى معنى كلمة ثم في عبارة المصنف والمراد بهذا المقام جواز التعريف ببعض
 الاجزاء وقوله (على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من التعريف) اولى من ان يقال
 على تصورها من حيث هي والانطب بسياق كلامه ان يبدل كلمة او في قوله (او على تصور
 ماعداها) مفصلا بالواو او يفسر قوله وانما يلزم ذلك يلزم كلمة احد الامر من المذكورين
 اعني الدور والاختاطعة بالانهاى على ونية مستحيلة فان قلت اذا كان جميع اجزاء الشيء
 نفسه كان تعريفه بها تعريفا للشيء بنفسه قطعاً فكيف سلم الاول ومنع الثاني قلت
 لاشك ان جميع اجزائه عينه بحسب الذات فان اعتبر من حيث هو جميع محمول كان عينه
 بحسب الاعتبار ايضا وكان تصويره بهذا الاعتبار تصور واحدا هو نفس تصور
 الشيء فلا يتصور كون احدهما سببا للآخر وان اعتبر من حيث انه مفصل الى امور
 متعددة كان الادراك التعلق بها تصورات متعددة بحسبها فهذه التصورات المتعددة
 سبب لذلك التصور الواحد ولسانى بذلك انا اذا تصورنا كل واحدا من الاجزاء حتى
 اجتمعت تصوراتها معا مرتبة حصل لنا ح تصور آخر مغاير لذلك المجموع المرتب
 متعلق بجميع الاجزاء هو تصور الماهية لان الوجدان يكذبه بل نفي به ان الاجزاء
 اذا استحضرت في الذهن مرتبة حتى حصلت فيه صورها مجتمعة كان ذلك المجموع
 تصورا واحدا هو عين تصور الماهية وكان كل واحد من تصورات الاجزاء مرآة
 على حدة يشاهد بها جزء واحد منها فاذا ضم تصور الى تصور وقيد احدهما
 بالآخر صار مجموعهما مرآة واحدة يشاهد بها مجموع الجزئين مجعلا وهكذا الحال
 في سائر الاجزاء ومن البين انه ليس يلزم مما ذكرناه تقدم تصور الشيء على نفسه وان الحد
 التام الذي هو جميع الاجزاء والحدود الذي هو الماهية شيء واحد بالذات والتغاير
 بينهما بحسب التفصيل والاجال وان الحال في التصورات الحدود وتصور الحدود كذلك
 ومن ثم قيل (حد است تصورات مجموع) مجموع تصورات محدود ومعنى تعريف
 الماهية باجزائها ان كل واحد منها له مدخل في تعريفه وتمصيله في الذهن على قياس

كون الاجزاء حلة لوجود الماهية في الخارج فان مجبوها عين الماهية فيه وكل واحد منها حلة لها (وقيل الحد التام) هذا دفع لما مر من انه بقي على المصنف قسم الحد التام وتقريره ان الحد التام ايضا تعريف ببعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء السادسة والتابع بعضها فالجواب بخلاف تعريف الماهية ببعض اجزائها دافع الاشكال عنهما ما قوله (وانت تعرف ان المصنف يصرح بواحد واحد منهما في موضع موضع) فانه صرح في تقسيم الكلّي بان الحد التام بالنسبة الى المحدود تمام الماهية ومقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة وفي تقسيم العرف بأنه يساوي في المفهوم وصرح عن قريب بان الحد التام لا يقبل الزيادة بحسب المعنى ولو لم يحصل هذه الوقوف على الكنه لكان قابلا لها كالناقص (وكل مركب محدود) اي اذا لم يكن يديهي المتصور بخلاف البسيط فلانه لا شيء منه محدود اصلا (وهما ان تركب غسم، شمر، هم، بمحدود) ان لم يكن ذلك الغير يديهيها والا فلا يحد بها قطعاً وقوله (فما سمعت شمر مرة اثار الـ) ما مر مرارا من ان المنتفع به في التعريفات الرسمية هو الحصة السادسة الملائمة (والملائمة الاولى منظور فيها لجواز رسم تلك الملائمة) اي ان الملائمة الاولى (بالعرض العام مع الفصل) وقدم من السارح كلام في ان مثله هل يكون رسم احد اوسميا الا انه يصلح الزاما (فالاعرف واجب التسمية في عمر سعاد) ليكون رقباً من الاسهل الاقرب الى الاصعب الا بعد ومن هنا يعلم ان تقديم الفصل على الجنس اذا كانا قريبين لا يجعل الحد ناقصاً كما توهمه كثيرون بل يخبر به هو الايق الذي يجب رعايته الموجبة بسهولة في الحصول ونه بقوة (وفيه الحرف) على ما ذكره من ان العام انما يكون اعرف واكثر وجوداً في عقل اذا كان ذا للخاص المتصور بالكنه والجنس ليس ذاتياً للفصل كما مر وقد ثبت ان الحد التام لا فيكون الاحساس بها اوفر وفيضانه المرتب على الاستعدادات دل من الفهم في المتعلقة بجزياته اقرب فيكون اعرف وهذا جار في الثاني في الرسم اذا كان افرادهم خمسة

قدم المولى الكريم بلطفه الوفي العليم * بختم طبع هذه الحاشية الكبرى على شرح المطالع للسند السيد السري * المشهور بديع القلوب * الذي كان ولادته في سنة سبع مائة واربعمائة ووفاته في سنة ست مائة واربعمائة * قدس الله روحه واسخ عليه فانص رحمتنا وكان ذلك في واحة شريفة ربيع الاول من سنة ثلث وستمائة والف في حفرة حارة * افندي البسنوي انا الله تعالى بضره المديون والاخروي والحمد لله على الانعام * والسلام على خير الامة

نستعمله ضاها لان القول الاخر لا يلزم عن المقدمات كيف ما كانت بل يلزم عنها
 محمول التاليف فنبهنا بذلك على ان للصورة دخلا في الانتاج كالمادة وقوله لذا نه يعنى
 اشياء يكون اللزوم لذات القول المؤلف اى لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غير
 مقدمه محدى المقدمتين وهى الاجنبية او لازمة لاحديهما وهى فى قوة المذكورة
 لانول كما فى قياس المساواة فانا اذا قلنا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) (ب) مساو (ج)
 ثلث منه (ا) مساو (ج) لكن لا لذات هذا اساليب والالكان متبادلا و ايس
 ذلك كما فى البرائة او النصفية بل بواسطة قول كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه
 و (ب) فانه اذا انضم الى المقدمة الاولى اتبع (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) و
 القياس و يبين (ب) (فا) مساو له والمقدمة الثانية يلزمها (ج) يساويه (ب) واذا
 استلزمنا لقولنا كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له اتبع (ج) مساو له ويلزمه
 كما فى مساو (ج) وهو المضارب فقد بان ان هذا اللزوم بواسطة تلك المقدمة وهى خبر
 و ج: لاحدى المقدمتين فتكون اجنبية فحيث لم تصدق لم تستلزم شيئا كما فى النصفية
 و حيث تصدق استلزمة كما فى قياس المساواة والملزومية وهذا فيه نظر لانه وضع فى
 تلك المقدمة ان شيئا مامساو (ب) وان (ب) مساو لاخر فم حكمهما حكما كلييا بالمساواة
 بين ما يساوى (ب) و بين ما يساويه (ب) بمجرد الوضوح فان كانا كافيين فى الحكم
 الكلى فبان يكفيا فى صورة واحدة بطريق الاولى وايضا للزومات المعتبرة فى هذا
 البيان كلها هذبات اذ لا فرق بين الملزوم واللازم الا فى اللفظ وقد جعل صاحب
 الكشف تلك المقدمة قولنا لكل مساو (ب) فهو مساو لكل مساويه (ب) حتى اذا
 انضم الى المقدمة الاولى اتبع (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزمه كل ما يساويه
 (ب) فهو مساو (لا) لان المساواة انما تتحقق من الجانبين والمقدمة الثانية يلزمها
 (ج) مساو (ب) فينتظم منهما قياس منبج اقولنا (ج) مساو (لا) ويلزمه
 (ا) مساو (ج) وعلى ذلك وهذا لا يكتفى به تلك المقدمة فى الاستلزام بل لا بد فيه
 منها ومن مقدمة اخرى هى نتيجة القياس الاول ومقدمات اخرى تتقدم اى تحصل
 من انعكاس قضية المساواة ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا لكل مساوى
 المساوى مساو فان المقدمتين المذكورتين تتجلى (ا) مساو لمساوى (ج) فانا
 ضمناها الى تلك المقدمة اتبعنا (ا) مساو (ج) قال المصنف وانت تعلم ان قياس
 المساواة مع تلك المقدمة لا ينجح بالدان لعدم تكرار الوسط لافى القياس الاول وهو
 ظاهر ولا فى القياس الثانى لان محمول انصغرى مساو لمساوى (ج) وموضوع
 الكبرى مساوى لمساوى وهما متغايران وقوم جعلوها كل مساو لمساوى (ج)
 فهو مساو (ج) فيتكرر الوسط فى القياس الثانى واما عدم تكرار الوسط
 فى اقياس الاول فذاك فان قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لانم ان القياس

انما يتج بالذات اذا تكرر الوسط فنقول تقرير الاعتراض حيث ما
الكشف ان احد الامرين لازم اما اختلال التعريف او بطلان القاعدة التي
كل قياس اقتراني فهو مركب من مقدمتين تستركان في حد لان قياس المساواة
الى قولنا (ا) مساو لمساوي (ح) ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال في
قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمتيه في حد او وسط وههنا بحث فاما
نعقل من اللزوم بلا واسطة الا ان مجرد المقدمتين كاف في تعقل النتيجة
اللزوم بواسطة ان تعقل المقدمتين لا يكفي في تعقل النتيجة وانما يكفي مع
الواسطة ومن البين ان من تعقل ان (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج)
وتعقل ان كل مساو للمساوي مساو تعقل جزما ان (ا) مساو (ج) ^{١٧}
تكرر وسط قطعا واذ لك يحصل الجزم بذلك القول حيث تصدق تلك
في المزومية بخلاف ما اذا لم تصدق كما في النصفية والنسبة واما لو ساءد
ابتدعها ففن تو سيطها غني لانا تعقل المطلوب من قياس المساواة وان لم

بالسوء منها بل المهندسون يقتصرون على ايراد المقدمتين ويستفيدون
منهما المطلوب كان استلزامهما اياه بديهي لانساق الواسطة الفائلة مساوي المساوي
مساو الى الدهن من وضع المقدمتين وبالجملة لا افتقار لهما في استفاضة المطلوب الى
سوى من تلك التكلفات وانما لزوم التزامهما ما سبق الى اوها مهم من ان الاستلزام
بالذات انما يكون اذا تكرر الوسط ولا رهان لهما على ذلك ولا في تعريف القياس
ما يشعر به على انهم اذا اوجبوا تكرر الوسط في الاستلزام بالذات فسامتاهم
في مقدمتي قياس المساواة بالنسبة الى قولنا (ا) مساو لمساوي (ح) ان رجعوا استلزامهما
ايه بواسطة فقد انكروا ابدية العقل ومع ذلك يطالبون بواسطة مكررة للوسط
وان اعترفوا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد اقصوا اسمهم والثاني كقولنا جز
الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفع الجوهر وكل مالمس بجوهر لا يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس تقبض المذمة
الذاتية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لا يقبل هذا
قياس في الشكل الثاني فكيف احترمت منه لانا نقول لانه قياس في الشكل الثاني
وانما يكون كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكننا انما اردنا هاهنا موجبة
فلا وسط هناك سلمه لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء الجوهر بالنسبة
الى سوي من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي يختلف بحسب اختلاف
ما ينسب اليه كسائر الاضافات وفيه ما فيه فان قيل احد الامرين لازم وهو
اما قياسية ما يستلزم بواسطة من قياس المساواة ونحوه راد عدم قياسية
ما بين من الاستشكال بالعكس المستوي لان اللزوم بالذات ان لم يعتبر في القياس

ثم فيها ثالث في مخالف الثالث ٢٥٥ فيهما والرابع في الصغرى والثالث بخالف الرابع في

تشتغل عليه تسمى بالصغرى لانها ذات الاصغر وتنفرد المقدمة الثانية بمحد هو
محمول المطلوب يسمى اكسير لانه في الاغلب اعم فيكون اكثر افرادا والاني
استقلت عليه كبرى لانها ذات الاكبر والنضرة التي جعلت جزء قياس تسمى
مقدمة تنقدها على المطلوب وما تدخل اليه المقدمة كالوضع والمحمول يسمى إحدا
لانه طرف للذات تنسبها بالحد الذي هو في نسب الرياضيين فكل قياس يشتغل على
ثلاثة حدود الاصغر والاكبر والاوسط وهيئة نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب
بالوضع او الجمل يسمى شكلا وقزان الصغرى والكبرى بحسب الایجاب والسلب
والجزئية والكلية يسمى قرينة وضربا والقول اللازم يسمى مطلوبا ان يصدق منه الى
القياس ونتيجة ان سبق من القياس اليه فان قلت اللازم من تعريف القياس ليس الا
امتزاجه للنتيجة بالذات واما تكرير الوسط فلا دليل يدل عليه بل ربما يستعمل على وسط
كما في قياس المساواة فانه ينتج بالذات (ا) مساو لمساوي (ج) وملزوم للمروم (ج)
وجزء لجزء (ج) وكذا لو لم اكل (ج) وكل (ا) (لاب) ينتج لاشي من (ج) بالخلف
فيقول الشرط والمعتبر في ناتج القياس نوعان وهو شرط لتحقيق الانتاج كاشترط
المعتبر في الاشكال الاربعة وما هو شرط للعلم بالانتاج كاشترائط المعتبرة في القيسة
الاقرنية الشرطية على ما سيجي وتكرر الوسط ليس شرطا للانتاج بل للعلم بالانتاج
اذ القياس انما ضبط قواعد وعرف احكامه اذا ذكر رافقه الاوسط اذا عرفت هذا
فيقول الاشكال اربعة لان الوسط اركان محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
الشكل الاول وان كان ياكس فهو الرابع واركان محمول فيهما فهو الثاني واركان
موضوعا فيهما فهو الثالث وهذه الاصطلاحات مختصة بالقياس الجلي ومن الواجب
ان يعتبر بمحتوئيه وغيره فيعتبر عن الحدود بالمعنى عليه وبه والوسط بهما
فيقال الوسط اركان محكوم به في الصغرى محكوم عليه في الكبرى فهو الشكل الاول
وهكذا الى اخر التسميم والشكل الاول يشارك الثاني في الصغرى لان الاوسط محمول
فيهما ويخالفه في الكبرى اذ الاوسط موضوعا في الاول محمولها في الثاني وعلى
هذا يشارك الثالث في الكبرى ويخالفه في الصغرى ويخالف الرابع في المقدمتين وكذا
الثاني يخالف الثالث فيهما ويسارك الرابع في الكبرى ويخالفه في الصغرى والثالث
يسارك الرابع في الصغرى ويخالفه في الكبرى وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس اتجاه
فيه فالاول والثاني يرتد كل منهما الى الاخر بعكس الكبرى والثاني والثالث بعكس
المقدمتين وعلى هذا وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول هو اعظم
الطبيعي لانتقال الدهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم شتاه
من الاصغر الى الاكبر وهو انتقال الطهي بتناقه الطعم الديم بالقول وكامل لانه
بين الانتاج اذ الكبرى دالة على موت الحكم لكل مثلث الى الاوسط ومن جملة

الكبرى وكل شكل
يرتد الى آخر بعكس
ما تخالف فيه الاول
هو النظم الطبيعى
والنتج للمطالب
الاربعة ولا شرف
المطالب وهو الایجاب
الكلية وتلوه الثاني
لان ما يتبعه وهو
الكلية اشرف
وان كان سادسا من
الجزئي وهو الذي
يتبعه الثالث وان كان
ايضا بالكونه المنفع في
العلوم فانه يوفق
الاولى في اشرف
المقدمتين وهى
الصغرى لم يشارك
لموافقتها الاول في
الاجزى ثم الرابع
نحوه مع الاول فلهما
وذلك بعدد الضع
جدا وتشارك الاشكال
الاربعة في انه لا قياس
عن جزئيتين ولا سادس
ولا صغرى سادسة
كبرلها جزئية وان
النتيجة تقع احسن
للمتدتين في الحكم
واكيف وهذه جعل
هذه ذات باستقراء
الجزئيات فلا يمكن
اثبات اشئ منها بهما

فيشترط لا نتاجه
الصغير والصغرى وكية
الكبرى والام بدرجة
الاصغر فتمت الاوسط
فلم تعد الحكم منه اليه
والاختلاف فيحتمل
كقولنا لاشئ من
الانسان بفرس وكل
فرس حيوان
اوصهال والصادق
في الاول الایجاب وفي
الثاني السلب كقولنا
كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ناطق
او فرس والصادق
في الاول الایجاب وفي
الثاني السلب فاذن
النتيجتان الضروب
الستة عشر الحاصلة
من ضرب المصنوعات
الاربعة في نفسها اربعة
الصغرى الموجبة
الكلية مع الكبرى
الكليتين والجزئية
معهما الاول من
موجبتين كليتين
ينتج موجبة كلية
كقولنا كل (ج)
وكل (ب) وكل
(ج) الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينتج
سالبة كلية كقولنا
كل (ج) ولاشئ

الاصغر فيثبت الحكم له ولا حاجة الى فكر وروية ومنتج للطالب الاربعة ولا شرف
المبدأ الذي هو الایجاب الكلي لانه على الشرطين الایجاب الذي هو اشرف
من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية لانها
انفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط ولانها اخص والاخص اكمل من الاعم
لانته على امر زائد ويتلوه الثاني في الشرف لانه ينتج الكلي وهو اشرف من الجزئي
فان قلت الثالث ينتج الایجاب وهو اشرف من السلب فلم يوضع في المرتبة الثانية
اجاب بانه لم ينتج الجزئي والكلي وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا
لانته نفع في العلوم ولان شرف الایجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات
متعددة ولان الثاني يوافق الاول في الصغرى وهي اشرف المقدمتين لانتقاله على
موضوع المطالب الذي هو اشرف لان المحمول في الاغلب يكون خارجا تابعا
والموضوع والمعروض اشرف ولان المحمول انما هو مذکور مطلوب في القضية
لاجله حتى يربط عليه بالایجاب او السلب ثم لانه لما وافقته الاول في الكبرى ثم الرابع
لخاتمته اليه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك استقطه الفارابي والشيخ
عن الاعتبار وبعضهم عن القسمة ايضا وهذه الاحكام امور وضعية اختيارية
لا وجوب فيها وانما دعا اليها الاستحسان والاخذ بالابق والاولى ويشترك الاشكال
الاربعة في ان لا قياس من جزئيتين ولا سالبتين ولا صغرى سالبة كبراهها جزئية الا في
اربع كاسياتي وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف وهذه القواعد
عرفت باستقراء الجزئيات عند معرفة شرائط انتاج في كل شكل ومعرفة دالزومه
من النتيجة وحتمت ثبات شئ من الجزئيات تلك القواعد والازم الدور ولا اختصاص
لهذا الضابط بهذا الموضع بل هو حار في كل حكم كلي ثبت باستقراء الجزئيات
(قوله الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة) لانتاج الاشكال شرطا
بحسب كمية المقدمات وكيفيةها وشرطا بحسب جهتها وسيجيئ بيان الشرائط
بحسب الجهة في فصل المختلطات والفصل ممتد لذكر الشرائط باعتبار الكمية
والكيفية اما الشكل الاول فيشترط لا نتاجه بحسب كيفية مقدمتيه ايجاب الصغرى
وبحسب الكمية كلية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم تعد الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت
له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد المتباينين
لا يستلزم الحكم على الآخر والاختلاف في المواد يحتمل وهو صدق القياس تارة مع
الایجاب واخرى مع السلب فاذا كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة
واياها كان يحتمل الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس
وكل فرس حيوان اوصهال والصادق في الاول الایجاب وفي الثاني السلب واما

٣ من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية
كبيرة ينتج سالبة
جزئية وهذه القياسات
كاملة يثبتها
وأورد الشيخ شكلا
وهو أن قولنا لشيء
من (ج) و بعض
(ب) عدم فيه
الشرطان مع انتاجه
بعض (أ) ليس (ج)
وحله بأن هذا القول
أن قيس إلى نسبة (ج)
إلى (أ) كان شكلا
رابعاً وأن قيس إلى
نسبة (أ) إلى (ج)
كان شكلاً أولاً غير
منتج والصغرى
والكبيرة إنما يتعين
بتعين الأصغر والأكبر
وعند تغير الصغرى
عن الكبيرة يتعين
الشكل من

إذا كانت سالبة فكما إذا بدلتا الكبيرة بقولنا ولا شيء من الفرس بحمار أو بناطق
والحق في الأول السلب وفي الثاني الإيجاب والاختلاف موجب للعم لأنه لما صدق
القياس مع الإيجاب والسلب لم يكن شيء منهما نتيجة لأنها هي القول اللازم فلو كان
أحدهما لازماً لم يختلف في بعض المواد لامتناع تحقق اللزوم بدون اللازم لا يقال
السالبة إذا كانت مركبة ينتج في الصغرى لأنها تستلزم الموجبة وهي مستلزمة للنتيجة
وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لأنها ليست مقدمة غريبة لانا نقول القضية
المركبة لما اشتملت على حكيم فهي بالتحقيق قضيتان وإن اردتم بقولكم السالبة المركبة
مستلزمة للموجبة أن مجموع الحكمين مستلزم للإيجاب فهو ممنوع وإن اردتم أن السلب
مستلزم فهو بين البطلان وإن اردتم أن الإيجاب مستلزم للإيجاب فهو هذيان والنتج
هناك بالتحقيق ليس إلا الإيجاب وأما الثاني فلأن الكبيرة أو كانت جزئية لم يندرج
الأصغر تحت الأوسط لأن الحكم في الكبيرة على بعض الأوسط ويجوز أن يكون
الأصغر غير ذلك البعض فلم يمتد الحكم منه إلى الأصغر وبمقتفه الاختلاف الموجب
لعدمه أما إذا كانت الكبيرة موجبة فكقولنا كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ناطق
أو فرس وأما إذا كانت سالبة فكما أو قولنا بدل الكبيرة وبعض الحيوان ليس بناطق
أو ليس بفرس والصادق في الأولين الإيجاب وفي الأخيرين السلب وإنما ترك المصنف
في الشرطين إيراد مادة السلب وإن كان لا بد منه أما لظهورها بالمقابلة وأما لأنه أبعد
من الانتاج لأنه كان الإيجاب الذي هو أشرف عقلياً فاسلب بالعمق أو ثم اضطروب
الممكنة لافقاده في كل شكل ستة عشر لأن القضايا منحصرة في المحصورات
والمخصوصات والمهملات والمخصوصات بمنزلة الكلليات أو غير معينة في الانتاج إذا لم يبين
عليها ولا يها ولم تعتبر في المعلوم لكونها في معرض التغير والزوال والمهملات في قوة
الجزئيات فصارت النظر مقصورة على المحصورات فلا اعتبر في الصغرى والكبرى يحصل
ستة عشر ضرباً وهي الحاصل من ضرب الأربع في أنفسها والنتج منها في الشكل الأول
باعتبار الشرطين المذكورين أربعة وأهم في بيان ذلك طريقتان أحدهما طريق الحذف فإن
أحجب الصغرى بسطة ثمانية اضطرب وهي الحاصل من ضرب السالبتين في المحصورات
الأربع وكلية الكبيرة تسعة أربعة أخرى وهي الكبيرة الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
مع الوجبتين وأما طريقتي التحصيل فإن الصغرى الموجبة اما كلية أو جزئية
والكبيرة الكلية اما موجبة أو سالبة وضرب الاثنين في الاثنين يحصل أربعة وكان
قوله الصغرى الموجبة الكلية مع الكبيرة الكليتين والجزئية معهما إشارة إلى هذا
الطريق والمراد بالكليتين أحدهما بمحذف المضاف والآخر يستقيم التركيب الضرب
الأول من وجبتين كلتيه ينتج موجبة كلية كل (ج) وكل (ب) فكل (ج) (أ)
الثاني من كلتيه والكبرى سالبة كلية كل (ج) ولا شيء من (ب) (أ)

وأما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه اختلاف مقدّمته في الكيف لجواز اشتراك المختلفات والمتفقات في السلب والإيجاب فلم يستلزم شيئا منهما والمعنى بالانتاج استلزام ٢٥٨ القياس لاحدهما وكنيته كبريا للاختلاف

نلاشي من (ح ا) ثبات من موجبين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) رابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج ب) ولاشي من (ب ا) فليس بعض (ج ا) وانما رتبته هذه لضروب هذا الترتيب اما بالنظر الى ذواتها او باعتبار نتيجها تقدما للاشرف او لا ينتج الاشرف على غيره وهذه القياسات كاملة بينة بذواتها لان الحكم على كل مثبت له الاوسط يحكم على الاصغر الذي هو مما ثبت له الاوسط لا يقل الاستدلال بهذا الشكل دورى فاسد فضلا عن ان يكون يتالان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جعلها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر اوسله للاصغر او عنه الذي هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور لا نقول الحكم يتخلص بحسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهول بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف اخر ولاستحالة في ذلك واورد الشيخ شكّا على شرطية الامرين المذكورين وتقريره ان يقال ايجاب الصغرى وكنية الكبرى ليس سى منهما شرطيا في انتاج الشكل الاول الحق الانتاج بدونهما فاما اذا قلنا لاشي من (ج ب) وبعض (ب ا) يلزم بعض (ا) ليس (ج) والا اصدق كل (ا ج) وينضم الى الصغرى لينتج لاشي من (اب) وينعكس الى ماينقص الكبرى وحله بان الاشكال انما يتبرر بحسب تعيين الصغرى والكبرى وهما انما يتعيان باعتبار تعيين الاصغر الذي هو موضوع المطلوب والاكبر الذي هو محموله فلا شك انما تنهين اذا تعين المطلوب وموضوعه ومحمله فذا ذكر تنوه من القياس ان قيس الى نسبة (ج) الى (ا) كان شكلا رابعا لان المقدمة الثالثة لاشي من (ج ب) تكون كبرى ح لسة انها على الاكبر وهو (ج) وعلى هذا الحق الانتاج وان قيس الى نسبة (ا) الى (ج) كان شكلا اول غير منتج والحلف لا يدل عليه وهو ظاهر (قوله واما السكّل الثاني فيشترط) واما الشكل الثاني وبحصله حل محمول واحد على سبّتين متعابر ين يحمل احدهما على الآخر فيشترط لانتاجه بحسب كيد المقدّرات وكيفية امر ان احدهما اختلاف مقدّمته في الكيف اي كون احدهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو تفقتا في الكيف فهما امام وجبتان اوسلبتان واما ما كان يلزم الاختلاف الموجب للعلم اما اذا كانتا موجبتين فلجواز اشتراك المختلفات والمتفقات في الايجاب كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان او كل

بكقولنا لاشي من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصهال فرس والصادق الايجاب في الاول والسلب في الثاني وكقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس باطّاق او بعض الفرس ليس باطّاق والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فاذن المنتج اربعة اضرب الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولاشي من (اب) فلاشي من (ج ا) بيانه بعكس الكبرى والحلف وهو ان يجعل النتيجة لا يجبا بها صغرى وكبرى القياس لكتبتها كبرى حتى ينتج من الاول بعض الصغرى وفي الثالث يجعل النتيجة كبرى لكتبتها و صغرى

القياس صغرى لاجباؤها حتى ينتج تقبض الكبرى وفي رابع سالك في المنتج السلب سالك الثاني (ناطق) وفي المنتج الايجاب سالك الثالث مع عكس النتيجة لبعده عن الظن الكمال الثاني من كنيته الصغرى سالبة في

ثم ينتج سالبة كلية بيانه بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة والخلف الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج ٢٥٩ سالبة جزئية بعكس الكبرى والخلف والافتراض الرابع

من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ولا يمكن بيانه بالعكس لعدم قبول الصغرى اياه وصيرورة القياس من جزيتين في الاول بعكس الكبرى بل بالخلف والافتراض وهو ان نفرض البعض الذى ليس (ب د) فلا شئ من (د ب) وكل (ب) فلا شئ من (د ا) ثم نقول بعض (ج د) ولا شئ من (د ا) فيبقى (ج) ليس (ا) والافتراض ابدأ من قياس احدهما من ذلك الشكل بعينه لكنه ضرب الجلى والثاني من الاول وزف الشيخ قول من بين في هذا الشكل بان الاوسط ثابت لاحد الطرفين ولم يثبت للاخرينيهما مضافة بانه ان جعله حجة لم ترد الحجة على ادعوى وان جعله

ناطق حيوان والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واما اذا كانتا سالتين فلجواز اشتراك المتفقات والمتفقات في السلب كقولنا لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر اولاً شئ من الناطق بحجر والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب فلم يستلزم القياس شيئاً منهما والمعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما وتأنيهما كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية يلزم الاختلاف اما على تقدير ايجابها فكقولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصاهل فرس واما على تقدير سلبها فكقولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او الفرس بناطق والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب والضروب النتيجة اعتبار الشرطين اربعة اما بطريق الحذف فلان الشرط الاول اداة طنائية واضرب الموجبتين مع الموجبتين والسالتين مع السالتين والثاني اسقط اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية اما ان تكون موجبة او سالبة والصغرى لابد ان تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج الا مع الصغرى السالبة كلية او جزئية والكبرى السالبة لا تنتج الا مع الصغرى الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولا شئ من (ب) فلا شئ من (ج ا) بيانه اما بعكس الكبرى ليرد على الثاني الاول وينتج المطالب بعينه واما بالخلف وهو ان يجعل نقض النتيجة لا يجابه صغرى اذ هذا الشكل لم ينتج الا السلب ونقضه ايجاب ويجعل كبرى القياس اكليتها كبرى حتى يظلم قياس في الاول منتج النقيض الصغرى مثلاً لو لم يصدق لاشئ من (ج ا) لصدق نقضه وهو قولنا بعض (ج ا) فجهله صغرى وكبرى القياس كبرى وهكذا بعض (ج ا) ولا شئ من (ب) ينتج بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هدف الى آخر ماهر في العكس من وجوه التقريب كما يقال صدق نقض النتيجة مع الكبرى ملزوم لصدق نقض الصغرى واللازم متفق فيلزم انتهاء مجموع الكبرى مع نقض النتيجة والكبرى كاذب فيلزم كذب النتيجة فالتنتيجة حقة او يقال المجموع المركب من القياس ونقض النتيجة ملزوم لاجتماع النقيضين اى صدق الصغرى وكذبها اما صدقها فلا نهى جزء القياس الصادق واما كذبها فلاستلزام نقض النتيجة مع الكبرى اياه والتالى كاذب فيلزم كذب المجموع لكن القياس صادق فيكون نقض النتيجة كاذباً او يقال منع الجمع مذهب بين صدق المقدمتين ونقض النتيجة فانهما

يتسا بقسمة لم يفرق بين الذين بنفسه والقريب منه الذى يرتد اليه بفكر لطيف والامام يستعمل هذا البين في سائر الاشكال واسمها اية متى

لواجتماعهما يلزم نقیض الصغرى وهو باطل والافصال المانع من الجمع يستلزم ملازمة
 النسخة 'صدق المقدمتين' وهو المصوب لا یقبل هذا كذا تم ذكره في مقدمة
 القياس صادقتين في نفس الامر اما اذا كانت واحدا فمفروضة اصدق فلا يمتنع
 ح صدق نقیض النتيجة ولا صدق النتيجة وانما يجب صدقه او وجب صدق احد
 النقيضين على ذلك التقدير وهو نوع وثان سلب ذلك ركن انتظام القياس من نقیض
 النتيجة ومن الكبرى انما هو على ذلك التقدير فلم يجمع صدق الصغرى مع
 نقیضها على ذلك التقدير ولم قلتم بان صدقهما على ذلك التقدير محال فان ذلك
 التقدير محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر لانا نقول نحن نعلم بالضرورة ان ليس
 بين القياس المفروض 'الصدق' وارتفاع النقيضين واجبة عليهم علاقة تقتضى استلزامه
 اياه وقد سبق في النسرطية ما يبينك على ذلك هذا طريق الخلف في هذا الشكل واما
 في الشكل الثالث فطريقه ان يجعل نقیض النتيجة لکلیته كبرى اذ لا يجه جزئية
 فتكون نقیضها کلیة وصغرى القياس لا يجهانها صغرى فيخرج من الشكل الاول
 نقیض الكبرى واما الشكل الرابع فان كان منجها للسبب وهو الضرب الثالث
 والرابع والحاصل في ذلك فيه ممالك الشكل الثاني وان كان منجها للابحساب وهو
 الضرب الاول والثاني يسلك فيه ممالك الشكل الثالث مع عكس النتيجة ولا بد
 من هذه لزيادة بعده عن النظم الكامل الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج
 سالبة کلیة لاني من (ح ب) وكل (ا ب) فلا شيء من (ج ا) لا يمكن بيانه
 بعكس الكبرى والالكان كبرى الاول جزئية بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى
 ثم عكس النتيجة وبالحلف لثلاث من موجبة جزئية صغرى وسالبة کلیة كبرى ينتج
 سالبة جزئية بعض (ح ب) ولا شيء من (ا ب) فليس بعض (ج ا) بيانه لا يمكن
 بعكس الصغرى وجعلها كبرى والالصار كبرى الاول جزئية بل بعكس
 الكبرى ليرتد الى الاول وبالحلف والافراض كما سيجي الرابع من سالبة
 جزئية صغرى وموجبة کلیة كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج) ليس (ب) وكل
 (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) لا يمكن بيانه بالعكس لبعكس الصغرى لان السالبة
 الجزئية لا تعكس وعلى تقدير انعكاسها تعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل
 الاول ولا بعكس الكبرى لان انعكاسها جزئية فبيانه انما هو بالحلف والافراض وهو
 ان نفرض بعض (ج) الذي هو ليس (ب د) فيحصل قضيتان احدهما
 لاني من (د ب) والاخرى كل (د ح) فضع الاولى الى الكبرى هكذا لاني من
 من (د ب) وكل (ا ب) ينتج من ثاني هذا الشكل لاني من (د ا) ثم انعكس
 المقدمة الثانية الى بعض (ج د) ونجعلها صغرى للنتيجة المذكورة لنخرج المطالب
 والافراض ابدا انما يكون من قيايين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكن من ضرب

والاشكال انه من فيستتر لا يراه الايجاب صفراء لا اختلاف كقولنا لاني من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او ناطق اولائي ٢٦٩ من الانسان بحمار او صهال والصادق في الاول الايجاب وفي

الثاني السلب وكلية

احدى مقدّمته

للاختلاف كقولنا

بعض الحيوان انسان

وبعضه ناطق او

ليس بناطق او بعضه

فرس او ليس بفرس

والصادق في الاول

الايجاب والثاني

السلب فاذا كان المنهج

سنة اضرب الاول

من موجبتين كليتين

ينج موجبة جزئية

كل (ب ج) وكل

(ب ا) فبعض (ج)

الثاني من كليتين

والكبرى سالبة ينج

سالبة جزئية بياهما

بعكس الصغرى

والخالف ولا ينج

الكلي لجواز كون

الاصغر اعم من الاكبر

كقولنا كل انسان

حيوان وكل انسان

ناطق اولائي من

الانسان بفرس واذا

لم يتجه لكل لم ينج

اذا في كونهما انحص

منه الثالث من موجبتين

والصغرى جزئية

ينج موجبة جزئية

بما مر وبالا فراض لاربع عن موجبتين الكبرى جزئية

وبعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينج سالبة جزئية ٣

اجلي والثاني من الشكل الاول وافترض هذا الضرب انما يتم لو كانت السالبة الجزئية
مركبة حتى يتحقق وجود الموضوع لا يخل بالموضوع اما ان يكون موجودا ولا يكون
وابا ما كان يتم الكلام اما اذا كان موجودا فظاهر واما اذا لم يكن فلان الاكبر حينئذ
يكون مساويا بعينه لان المعلوم يسلب عنه كل شيء لا نقول بمجرد صدق القضية مع القياس
لا يستلزم ان يكون نتيجة له وانما يكون كذلك لو بين انها لازمة للقياس وامبتين ونقل الشيخ
عن قوم انهم قالوا الاحاجة في انتاج هذا الشكل الى ما ذكر من البيانات لان الاوسط
لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الآخر يلزم البينة بين الطرفين فان (ب)
اذا كان مابينا (لا) غير مابين (ج) لم يكن (ج ا) والعلم به ضروري وزيفه
الشيخ بانهم ان جعلوه حجة على الانتاج لم تكن الحجة زائدة على نفس الدعوى
بل هي اعادة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى اثباتين والمسلوب احدهما عن
الآخر واحد وان جعلوه يثباتا بنفسه لم يفرقوا بين اثباتين بنفسه وبين افرق من
البين فان البين بنفسه ما يحتاج الى فكر وهذا يحتاج لان الذهن عند الانتاج يلتفت
ضرورة الى ان يقول (ج) لما كان (ب) البين (لا) او انما يابوصف (با)
لم يكن (ا) فقدرده الى البين لانه حكم على ابياء بسلب (ا) الذي هو عكس الكبرى
وحكم بثبوت ابياء على (ج) وهو اشكل الاول بعينه لكن لما اردت الى البين بفكر
لطيف وروية قليلة اعتقدوا انه بين بنفسه والامام يستعمل هذا البيان في سائر
الاشكال على انه برهان لمي فيقول مثلا ههنا الاوسط لما ثبت للاصغر وسلب عن الاكبر
او سلب عن الاصغر وثبت للاكبر يلزم باضرورة البينة الذاتية بين الطرفين وذلك
هو اشكل الثاني بعينه اذ لا يمكنه الاثبات الاوسط لاحد الطرفين وسلبه عن الطرف
الآخر وهكذا يبين كل شكل وفساده ظاهر قبل والحق ان انتاج هذا الشكل لا يحتاج
الى اشكالات المذكورة لان حاصله راجع الى الاستدلال في الموارد على تنفي
البرمات فيكون اربابا من لوازم احدا الطرفين ثبوت الوسط له ومن لوازم الآخر
سلبه عنه وهما متافيان في ذاتي المرومان والافتقار المتافيان ويمكن تنزيل كلام
القدماء والامام عليه وهذا انما يتم لو كانت المقدمات ضرورتين فتمس الحاجة الى تلك
البيانات في غير ذلك وستسمع كلاما آخر فيه وانما وضعت الضروب في تلك الراتب لان
اضرب بين الاولين اسرف من الاخيرين ذا ما روي في الضرب الاول واماث اسرف
من الثاني والرابع لاستل على صغرى الاول بعينها (قوله واما الشكل الثالث)
الشكل امات حاصله وضع موضوع واحد البين متفارين بوضع احدهما لآخر
وشرط انتاجه بحسب الكمية والقيمة ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين

بما مر وبالا فراض لاربع عن موجبتين الكبرى جزئية ينج موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينج سالبة جزئية ٣

اما ايجاب الصغرى فلان الحكم فيها على تقدير سلبها بالبيانين الاصغر والاوسط
المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر والحكم على احد المتباينين لا يلتزم الحكم على الآخر
وايضا لو كانت سالبة فاما ان تكون الكبرى موجبة او سالبة وعلى التذيرين يتحقق
الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان
حيوان او ناطق واما اذا كانت سالبة فكما او بلدنا الكبرى بقولنا لاشئ من الانسان
بصهال او حمار والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب واما كل واحد
المقدمتين فلا نهما لو كانتا جزئيتين جاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم ملافاة الاكبر للاصغر لعدم معنى
جامع بينهما والاختلاف بمحقة اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا بعض
الحيوان انسان وبعضه ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكما اذا بلدنا الكبرى
بقولنا وليس بعضه ناطقا او فرسا والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب
والنتيج بمقتضى الشرطين ستة لان اولهما اسقط ثمانية حاصلة من السالبتين مع
المحصولات الاربع وثانيهما اسقط ضررين آخرين وهما الموجبة الجزئية مع الجزئيتين
و بالتحصي الصغرى الموجبة تامكية او جزئية والكلية تنتج مع المحصولات الاربع
والجزئية لانتج الامع الكليتين الاول من جسيين كليتين ينتج موجبة جزئية كل (ب ج)
وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية
كل (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بيا نهما بعكس الصغرى
ليرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالحلف فانه لو لم يصدق بعض
(ج) ليس (ا) صدق نقيضه وهو كل (ج ا) ونصه كبرى لصغرى القياس
ليتجاها ما يصاد الكبرى وهذا الضربان لا ينتجان الكلى لجواز ان يكون الاصغر
اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق ولاشئ من الانسان بفرس واذا لم يتجا الكلى لم ينتج البواني
لانهما اخص منها لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب
المنتجة للسلب واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج
موجبة جزئية بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بامر من عكس الصغرى والخلف
وبالافتراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (ج د) فكل (د ب) وكل (د ج)
نعم يحصل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل الاول كل (د ا) فبعض
كبرى للمقدمة النائية ينتج من اول هذا الشكل المطلوب الرابع من موجبتين والكبرى
جزئية ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بامر من
الخلف والافتراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (ا د) فكل (د ب)
وكل (ب ج) فكل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) لا بعكس الصغرى لانه

٣٠ بامر السادس من
موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية بانه
بامر الالعكس فان
الكبرى لا تقبله وبعكس
الصغرى يصير القياس
من جزئيتين في الاول
تبينه ذكر الشيخ
في هذين الشكلين فائدة
مع رجوعهما الى
الاول فان المقدمة
قد ينقض طبع احد
طرفيهما ان يكون
موضوعا وطبع الآخر
ان يكون محمولا كقولنا
الانسان حيوان وكتب
وقولنا لاشئ من النار
يباردونفيل فاذا تركب
على طبعها كان انظاما
على احسد هذين
التهجين عن الشكل
الثاني والثالث فان
انظمت على نهج
الاول تغيرت عن
طبعها وهذا بعينه
يعرفنا فائدة الشكل
الرابع من

يصير القياس من جزئيتين و بعكس الكبرى وجعلها صغرى لصغرى القياس ثم عكس
النتيجة الخامسة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
(ب ج) ولا شيء من (ب ا) فليس بعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى
والخلف والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) و بعض (ب ا) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا)
بالخلف والافتراض لبعكس الكبرى فانها لا تقبله وعلى تقدير قبوله لا يصلح لصغروية
الشكل الاول ولا بعكس الصغرى والالصار القياس عن جزئيتين في الشكل الاول ووجه
ترتيب الضروب ان الاول اخص الضروب النتيجة للايجاب والثاني اخص الضروب
النتيجة للسلب فقدا لان الاخص اشرف ثم اتبعا توابع الاول اذ تابع الاشراف اشرف
من تابع الاخص وقدم الثالث على الرابع والخامس على السادس لاستتالهما على
كبرى الشكل الاول وذكر السج في الشفاء ان هذين الشكلين اى الثانى والثالث
وان كانا مرجعان الى الشكل الاول فلهما خاصية وهى ان الطبيعى والسابق الى
الذهن في بعض المقدمات ان يكون احد طرفيها موضوعا على التعيين والطرف الاخر
محمولا حتى لو عكس كان غير طبيعى وغير سابق الى الذهن لما فى الموجبات فكقولنا
الانسان حيوان وكانت طبع الانسان يقتضى موضوعية الحيوان والكاتب
واما فى السوابق فكقولنا لا شيء من الناس باراد وثقل فان النار اولى
بان تكون موضوعا يسلب عنها البارد والثقل من البارد والثقل
يسلب عنهما النار فاذا الفت المقدمات على وجه راعى فيها الحمل
الطبيعى والسابق الى الذهن امكن ان لا ينظم على نهج الشكل الاول بل
على احد هذين الشكلين اى الثانى والثالث فلا يكون عنهما غنية وهذا بعينه
يعرفنا فائدة الشكل الرابع لجواز ان لا ينظم المقدمات على وجه راعى فيها الامر
الطبيعى او السابق الى الذهن الا عليه وههنا فائدة اخرى وهى ان بعض ضروب
الاشكال الثلاثة لا يرتد الى الشكل الاول فتمس الحاجة اليها عند استحصال المجهولات
المتعلقة بها وقال فى الاشارات كما ان الشكل الاول وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون
قياسيته ضرورية النتيجة ينفذ بنفسها لا يحتاج الى حجة كذلك وجد الذى هو عكسه
بعيدا عن الطبع يحتاج فى ابانة قياسيته الى كافة شاقة متضاغفة ولا يكاد يسبق
الى الذهن والطبع قياسيته ووجد السلطان الاخر ان وان لم يكونا يبنى القياسية
قريبين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يظن لقياسيتهما قبل ان يبين ذلك او يكاد يبان
ذلك يسبق الى الذهن من نفسه فيلحظ لية قياسيته عن قريب فلهذا صار لهما قبول
ولعكس الاول اطراح وصارت الاشكال الافتراضية العملية المثلثة اليها ثلثة وهو كلام

وما اشكل الرابع فيشترط لانه ان لا يجمع فيه خستان الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية وأن تكون الكبرى سالبة كلية اذ ذلك اما الاول فلا خلاف كقولنا لاشئ من الانسان فرس ولاشئ من الجاد بانسان ولاشئ من الصاهل بانسان ولو قلت وبعض الحيوان انسان او بعض الناطق انسان كانت الكبرى موجبة جزئية وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان وكل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجاد ليس بناطق وهذه ٢٦٤ القرأتين اخص ما يجمع فيه خستان فلم

يتبع شئ منه وما الثاني فلا خلاف ايضا كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان يأذن المتبع خمسة اضرب الموجبة الكلية مع السلب والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية الاول من موجبتين كلتيهما يتبع موجبة جزئية كل (بج) وكل (اب) في بعض (ج ا) ولا يتبع كلياً لجواركون الاصغر اعلم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان الثاني من موجبتين والكبرى جزئية يتبع موجبة جزئية الثالث من كلتيهما

جيد (قوله وما اشكل الرابع) شترط انتاج الشكل الرابع ان لم تكن صفراء موجبة جزئية ان لا يجمع فيه خستان وان كانت صفراء موجبة جزئية ان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلا نه لو اجمع فيه خستان فاما في مقدمتين اوفى مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالبتين او الصغرى موجبة والكبرى سالبة او بالعكس لكن اجتماع الحسنيين في الموجبتين لا يتصور الا اذا كانتا جزئيتين فتكون الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني وكذلك ان كانت الصغرى موجبة والكبرى سالبة لم يجمع خستان فيه الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني ايضا فقد بان ان اجتماع الحسنيين في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين او الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وايضا كان لم يتبع اما اذا كانتا سالبتين فلان اخص القرأتين منهما هو المركب من سالبتين كلتيهما والاختلاف لازم فيه كما قال لاشئ من الانسان فرس ولاشئ من الجاد بانسان والحق السلب ولو بدل الكبرى بلاشئ من الصاهل بانسان كان الحق الايجاب واما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية فلان اخص القرأتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والوجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه ايضا كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق السلب وان كان اجتماع الحسنيين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية لانها لو كانت مع الموجبة الجزئية او السالبة لاجتمع الخستان في المقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية اما صغرى او كبرى وايضا كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان واما اذا كانت كبرى فكيفه كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجاد ليس بناطق فقد بين ان هذه القرأتين اربعة اخص مما يجمع فيه الخستان في القسم الاول واذا لم يتبع الاخص لم يتبع الاعم واما الثاني فلا نه لو لم تكن الكبرى

والصغرى سالبة يتبع سالبة كلية الرابع من كلتيهما والكبرى سالبة يتبع سالبة جزئية لا كلية كون الاصغر اعم (سالبة) من الاكبر لجوار قولك كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتبع سالبة جزئية بان انكلا اما تبدل المقدمتين او عكسهما او عكس احدهما او بالخالف او الافتراض واعلم ان السالبة الجزئية انما لا تتبع مع الموجبة الكلية حيث لم تعكس فان انعكست كلتي المقدمتين اتبع اذ يعكسهما يرتد الى الثاني ان كانت صغرى والى الثالث ان كانت كبرى ون الصغرى اذا كانت سالبة وهي احدى المقدمتين اتبع مع الكبرى الموجبة الجزئية بدليل المقدمتين ثم عكس النتيجة حتى

سابقة كلية كانت اما سالبة جزئية او موجبة وكلاهما لا يتنج اما السالبة الجزئية فلما علم من عدم الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرائن منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية الصغرى ومن الموجبة الكلية الكبرى والاختلاف قائم فيه كقوله بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان والنتج باعتبار هذا الشرط نجح اضرب لان اشتراط عدم اجتماع الخسنتين في القسم الاول حذف ثمانية السالبتان مع السالبتين والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وبالعكس واشتراط كون الكبرى سالبة كلية حذف ثلثة الموجبة الجزئية مع الثلث غير السالبة الكلية وبطريق التحصيل ان الصغرى اما موجبة كلية وهي لا تتنج الامع الثلث غير السالبة الجزئية او موجبة جزئية وهي لا تتنج الامع السالبة الكلية او سالبة كلية وهي تتنج مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كليتين تتنج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) ولا يتنج كليا لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ومتى لم يتنج كليا لم يتنج الثاني ايضا لانه اخص منه الثاني من موجبتين والكبرى جزئية يتنج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) الثالث من كليتين والصغرى سالبة يتنج سالبة كلية لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا) الرابع من كليتين والكبرى سالبة يتنج سالبة جزئية كل (ب ج) ولا شئ من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) ولا يتنج كليا لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان ومتى لم يتنج كليا لم يتنج الخامس ايضا لانه اعم منه الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتنج سالبة جزئية بعض (ب ج) ولا شئ من (اب) فليس بعض (ج ا) وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار اتساعها لانها بعدها عن الضبع لم يعتد بانساجها بل باعتبار اتساعها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين والايجاب الكلى اشرف الاربع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلى اشرف وان كان سالبا من الجزئى وان كان ايجابا لمساكنته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لا ترداده الى الشكل الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس ويسان الكل اما بتبديل المقدمتين ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة في التثنية الاول دون الرابع والاصغر صغرى الشكل الاول سالبا والخامس لذلك ولصيرورة الكبرى فيه جزئية واما بعكس المقدمتين في الاخيرين بخلاف الاولين والا لكان القياس في الشكل الاول عن جزئيتين والثالث لساب الصغرى واما بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني في الثالثة الاخيرة دون الاولين لايجاب المقدمتين واما بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث فيما هذا الثالث لساب الصغرى واما بالخلاف اما اذا كانت النتيجة موجبة فبان يضم نقص النتيجة الى الصغرى

لينتج من الشكل الاول ما ينكس الى ما يضاد كبرى الاول ويناقض كبرى الثاني فتقول
 لو لم يصدق بعض (ج) لصدق لاني من (ج) فكل (ب) ولا يسي من (ج) فلا يسي من (ب) فلا يسي من (ب) وقد كان كل (ا) او بعضه (ب) هـ
 واما اذا كانت النتيجة سالبة فينضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج ما ينكس الى نقيض
 الصغرى وفي الثالث والخامس اوضحدها في الرابع واما بالافتراض وقد استعملوه
 في الثاني والخامس لانهم لم يستعملوه الا في المقدمات الجزئية فنالوا في الثاني بفرض
 بعض (ا) الذي هو (ب) فنكل (دا) وكل (دب) فبجعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى
 القياس هكذا كل (بج) وكل (دب) لنتج من اول هذا الشكل بعض (ح) فبجعلها
 صغرى للمقدمة الاولى لينتج من الشكل الاول المطلوب وكأنهم انما لم يستجوه من الشكل
 الاول والثالث وان كان اظهر دلالة محافظة على قاعدتهم القائلة باكل ففرض يتم
 قياسا بين احدهما من ذلك الشكل والاخر من الشكل الاول ولبت شعري كيف
 يستعملونه في الخامس فانهم ارادوا استعماله في الكبرى فاعلم المقدمة الافتراضية مع الصغرى
 على مول هذا الضرب بعينه وان استعملوه في الصغرى باظم تلك المقدمة مع الكبرى
 على هيئة "شكل" في ثم النتيجة مع المقدمة الاخرى على هيئة لسلك الثالث والحق
 ان لم يخص الافتراض بالشكل الاول والجزئيات فليس في التخصيص بها فائدة
 نعم لانهم في الاغراب اذ في الجزئيات واضطرب له لا ينفك في الشكل الثاني لان
 الحد الاوسط محمول في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية فهي لا تتألف
 مع المقدمة الاخرى من القياس الاعلى ففهم الشكل الثاني وبحصل منها
 قضية موضوعها موضوع الافتراض بضم مع المقدمة الثانية
 على منهج الشكل الثالث لكن لما اراد الاحراز عن البيان بما لم يتبين عكس صغرى
 القياس الثاني ابرته الى الشكل الاول ولا في الشكل الثالث لان الحد الاوسط موضوع
 في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية وانما قد انتهت مع المقدمة الاخرى من
 القياس كان على هيئة الشكل الاول وان جاز اظلمها على الشكل الرابع لكن يجب
 الاتزان عنه وبحصل قضية موضوعها موضوع الافتراض تتألف مع المقدمة
 الاخرى الافتراضية على الشكل الثالث وينتج المطلوب واما في الشكل الرابع فهو
 مختلف لانه ان استعملناه في الصغرى والحد الاوسط محمول الكبرى ومحمول في المقدمة
 الافتراضية وانضمامها مع الكبرى لا يكون الاعلى هيئة الشكل الثاني وبحصل نتيجة
 تتألف مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث وان استعملناه في الكبرى
 والحد الاوسط موضوع الصغرى ومحمول في المقدمة الافتراضية فهي انما انضم
 معها اما على هيئة الشكل الاول لينتج بائتاف مع المقدمة الاخرى على هيئة الثالث
 واما على هيئة الشكل الرابع فان كانت الكبرى كلية فهو ذلك الضرب بعينه لان

اما الشكل الاول
فيشطر لا يتاجه
فعلية الصغرى والا
لجاز ان يكون الاصغرى
خارجا عما هو اوسط
بالفعل فلم تعد الحكم
منه اليه ولان
الصغرى الممكنة
الخاصة لا تتيج مع
الضرورة بلواز
امكان صفة النوعين
ثبت لاحدهما بالفعل
قطر كركوب زيد
مثلا للفرس والجار
الثابت للفرس فقط
فيصدق كل جار
مركوب زيد لا يمكن
الخاص بكل مركوب
زيد فرس بالضرورة
ولاشئ من مركوب
زيد يناهق بالضرورة
مع امتناع اليجاب في
الاول والسلب في
الثاني ولا مع المسروطة
الخاصة لانه يصدق
في الكبرى وكل
مركوب زيد فرس
هو مركوب زيد
بالضرورة مادام
مركوب زيد لا دائما
ولاشئ من مركوب
زيد بلا فرس هو
مركوب زيد

الصغرى بحالها والكبرى مقدمة افتراضية كلية وان كانت الكبرى جزئية فهو من
ضرب ايجلي لان الكبرى صارت كلية بعدما كانت جزئية هذا هو الضبط وعليك
الاختحان والاعتبار بعد المحافظة على شرائط الاناج واعلم ان لسالية الجزئية انما
لا تتيج مع الموجبة الكلية في هذا الشكل حيث لم تنعكس اما اذا انعكست كما في الخاصتين
انتهت معها سواء كانت صغرى او كبرى اما اذا كانت صغرى ارتد القياس وبمعكها
الى رابع الشكل الثاني وان كانت كبرى يرتد بمعكها الى سادس الشكل الثالث ويتيجان
المطلوب بعينه وان الصغرى السالية الكلية مع الموجبة الجزئية انما لم تتيج اذا لم تكن
احدى الخاصتين اما اذا كانت انتهت لا انا اذا بدلتها ارتد الى الشكل الاول وانتهج
سالية جزئية خاصة وهي تنعكس الى المطلوب فحصل ضرور ثثة اخر وقد ظهر
ان السالية المستعملة فيها لا بد ان يكون احدى الخاصتين واما الموجبة فجب ان تكون
في الاولين على الشرائط المعتبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني والثالث وفي الضرب
الثالث بحث يتبع سالية خاصة فلا بد ان تكون الموجبة في اول الصروب احدى
لأضياء الست المنعكسة السوالب لان الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صفراء
لم يتيج الا اذا كانت كبراه من احدى الست وفي ثابتهما فعلية لان صغرى الشكل الثالث
لا بد ان يكون فعلية وفي ثابتهما احدى الوصفين لان الشكل الاول اذا كان كبراه
احدى الخاصتين لم يتيج خاصة الا اذا كان صفراء احدها على ما يتبين جعب ذلك فيما
بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الرابع في شرائط الاناج بحسب جهة تلك
المقدمات) المختلطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجبات بعضها مع بعض
وعند اعتبار الجهة في المقدمات لا بد من اعتبارها في النتائج فلهذا وضع الفصل لبيان
الامرين اما الشكل الاول فيشطر فيه بحسب جهة المقدمات فعلية الصغرى لوجوب
احدهما ان الصغرى لو كانت ممكنة لم يحصل الجزم بتدعي الحكم من الاوسط الى
الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالا كبره والاصغر
ايس اوسط بالفعل بل لا يمكن فجاز ان يتبقى باقوة دائما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا
عما هو الاوسط بالفعل فلم تعد الحكم منه الى الاصغر واما بينهما ان الصغرى الممكنة
الخاصة لا تتيج مع الكبرى الضرورية والمسرطة الخاصة في الضرب بين الاولين
ومتى كان كذلك لم يتيج جعب الاختلاطات المنعقدة من الممكنة الصغرى في سائر الصروب
بيان الاول الاختلاف الموجب للعدم اما اذا كانت الكبرى ضرورية فلجواز امكان
صفة النوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق امكان تلك الصفة لاحد النوعين
وضرورة ثبوت النوع الاخر لما له تلك الصفة بالفعل اوسلب فصل النوع الاول
عنه مع استحالة ثبوت النوع الاخر لان النوع الاول اوسلب فصله عنه كما كان ركوب
زيد مثلا للفرس والجار لانه ثبت للفرس فقط فيصدق كل جار مركوب زيد

بالضرورة مادام مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما مع امتناع اليجاب في الاول والثالث ٣

٣ في الثاني وصدق
الموجبة الكبرى مع
امتناع السلب
والسالبة الكبرى
مع امتناع الإيجاب
ظاهر فقد حصل
الاختلاف الموجب
للعقم وهذا
الاختلاف في هذين
الضربين اخص
الاختلافات المتعقدة
من الممكنة الصغرى
فعمهما فيها
يوجب عقم الكل
متم

بالامكان المحض وكل مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة اولاشئ مم هو
مركوب زيد بناهق مع امتناع الإيجاب في الاول والسلب في الثاني وصدق التقياس
مع الإيجاب في الاول والسلب في الثاني كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب
ناطق بالضرورة والحق الإيجاب اولاشئ من الكاتب بفرس بالضرورة والحق
السلب واما اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة فلا نالو بدلتا الكبرى بقولنا وكل
مركوب زيد فهو فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادائما
امتنع الإيجاب وهو بعض الجمار فرس مركوب زيد بالامكان العام وانما قيد المحمول
بمركوب زيد لان الفرسية ليست ضرورية الثبوت لمركوب زيد بشرط كونه
مركوب زيد بل بحسب الذات بخلاف الفرس المركوب فانه ضروري الثبوت
لمركوب زيد بشرط الوصف وليصدق اللادوام الذي هو عبارة عن لاشئ من
مركوب زيد فرس مركوب زيد بالفعل فان الفرس يمتنع سلبه عن مركوب زيد
واما الفرس المركوب فلا لان المركوب مسلوب عن مركوب زيد بالفعل فان فرس
المركوب بطريق الاولى ولو بدلتا الكبرى بقولنا ولاشئ من مركوب زيد بلا فرس
مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادائما امتنع السلب وهو ليس بعض
الجمار بلا فرس مركوب زيد بالامكان وتقييد المحمول بالمركوب اما في الجزء الاول فلان
الافرس ليس ضروري السلب عن مركوب زيد بحسب الوصف بل بحسب الذات
وانما الضروري السلب بحسب شرط الوصف وهو الافرس المركوب واما في
اللا دوام المعبر عن كل مركوب زيد لافرس مركوب زيد فلان الافرس يمتنع
اثباته لمركوب زيد بخلاف الافرس المركوب وبالجملة هذه سادة معدولة وهي من
لوازم الموجبة المحصلة وقد بينا حقيقتها وصدق اقربية الاولى مع الإيجاب
واقربية الثانية مع السلب كقولنا كل انسان كاتب وكل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق الإيجاب اولاشئ من الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق السلب وبيان الثاني بان اخص الصغريات
الممكنة الخاصة واخص الكبرى بالضرورة والمشروطة الخاصة لا بالضرورة
اخص البسائط والمشروطة الخاصة اخص المركبات واخص ضروب السكليات الاول
الضرب الاول والثاني واختلاط الاخص مع الاخص في الاخص يكون اخص
الاختلافات المتعقدة من الممكنة الصغرى في هذا الشكل فعقمه بوجب عقم
الكل وتام التعمق انما يتم بآراءه في المشروطة العامة والوقفية ايضا
الضرورية ليست اخص من المشروطة العامة والواقفية من المشروطة الخاصة
مطلقا هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالفعل على رأى الشيخ واما على رأى
الغار ابي فلا شبهة في اتناح الممكنة لاندراج الاصغر في الاوسط حيث فان موضوع

وتزعم الشيخ والامام ومن تابعهما ﴿ ٢٦٩ ﴾ ان الصغرى الممكنة تتبع مع الضرورية وقمع اللا ضرورية

وبين ممكنة خاصة
ومع غيرهما ممكنة
عامة واحتملوا على
الاول بوجوه الاول
ان يضم نقيض النتيجة
مطلقا او بعد فرضه
بافعل الى الكبرى حتى
يتخرج من الثاني نقيض
الصغرى وجوابه
لا نسلم ان الكبرى
الضرورية في الثاني
تتبع ضرورية الثاني
ان نضمه الى الصغرى
حتى يتخرج من الثالث
نقيض الكبرى وجوابه
لا نسلم ان الصغرى
الممكنة في الثالث تتبع
الثالث ان الصغرى
لو وقعت بافعل لزمت
نتيجة ضرورية فلتكن
ضرورية بتقدير
عدم وقوعها ايضا
لان الضرورى على
تقدير ممكن ضرورى
على تقدير ممكن وجوا
به لا نسلم صدق الكبرى
بتقدير وقوع
اصغرى بافعل
بلوازاد بداد افراد
موضوع الكبرى حيث
واحتجوا على الثاني
بتلك الوجوه بعينها
وان لحقها بغير ما
في قياس الخلف وعلى

الكبرى كل ما هو الاوسط بالامكان والاصغر اوسط بالامكان فيصير الحكم منه
اليد بالضرورة وعندى انه لا فرق بين المذهبين في ذلك فان الفعل كما قدمنا ليس مأخوذا
بحسب نفس الامر بل بحسب القرض العقلى وح يندرج الاصغر تحت الاوسط لان
الاصغر مما يمكن ان يكون اوسطا وبفرضه العقل اوسط بافعل والنقيض المذكور
مندفع لانه ليس يصدق كل مركوب زيد فليس بالضرورة اذ الجار مما يمكن ان يكون
مركوب زيد وبفرضه العقل ان يكون مركوب زيد بافعل فليس بعض مركوب
زيد بفرض بالضرورة وايضا الممكنة مساوية للطفة على ملزمهم من اعتبار الضرورية
بالشيء الاعظم فاعظم ههنا عن ذلك حتى حملوا احدهما نتيجة والاخرى عقيمة قوله
وزعم الشيخ والامام الشيخ والامام ومنابعهما زعموا ان الصغرى الممكنة في هذا
الشكل نتيجة لانه اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى اما ضرورية او لا ضرورية بار تكون
من المركبات او محتملة لهما بان تكون من البسائط غير الضرورية والكل منتج
امام الضرورية فضرورية فوامع الا ضرورية فممكنة خاصة وامام المحتملة فممكنة
عامة واحتملوا على الاول بوجوه الاول الخلف من الشكل الثاني وهو ان يضم نقيض
النتيجة مطلقا او بعد فرضه بافعل الى الكبرى ليتخرج نقيض الصغرى مثلالا صدق كل
(ج) بالامكان وكل (ب) بالضرورة وجب ان يصدق كل (ج) بالضرورة والا
لصدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان فمحله صغرى او بفرضه
بافعل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ثم محله صغرى وكبرى القياس كبرى
هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان او بافعل وكل (ب) بالضرورة ليتخرج من
اشكل الثاني بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ب) بالامكان هف
وهو لم يلزم من فرض وقوع الممكن ولان الكبرى فيكون من نقيض النتيجة فهي حقة
وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة او الفعلية مع الضرورية في الشكل الثاني لضرورية
فانه سيحى فيما بعد ان الشكل الثاني لا يتبع الضرورية ولو كان مقدما ضروريين
الوجه الثاني الخلف من الشكل الثالث وهو ان يضم نقيض النتيجة الى الصغرى حتى
يتخرج نقيض الكبرى فاولم يصدق كل (ج) بالضرورة صدق بعض (ج) ليس (ا)
بالامكان فمحله كبرى اصغرى القياس ليتخرج من الشكل الثالث بعض (ب) ليس (ا)
بالامكان وقد كان كل (ب) بالضرورة هذا خلف وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة
في الشكل الثالث كما سذكره الوجه الثالث ان الصغرى اذا فرضت فعلية لزمت النتيجة
ضرورية اندراج الاصغر تحت الاوسط حيث اذا كانت النتيجة ضرورية على
تقدير وقوع الصغرى بالفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير عدم
وقوعها لان الضرورى على تقدير ممكن ضرورى في نفس الامر وعلى جميع التقادير
الممكنة والالكان ما ليس بضرورى في نفس الامر ضرورى باعلى تقدير ممكن فيكون
الثالث بان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والامكان خاصة والمبتر بالامكان العام من

الممكن على بعض التقادير مستلزم للمحال وانه محال وجوابه منع التقدير وهو اننا لم
صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغرى بالفعل لازدياد افراد موضوع الكبرى
فان الاصغر اذا صار اوسط بالفعل دخل في كل ما هو الاوسط بالفعل فيجوز ان لا يصدق
الحكم عليه بالاكبر وهو ظاهر في المثال المذكور فانه اذا فرض ان الجار مركوب زيد
بالفعل لم يصدق ان كل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة سلنا ذلك لكن لاننا ان
المحال لازم من التقدير الممكن بل منسه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر غاية ما في
الباب ان يكون هذا المجموع محالا لكن لا يلزم من استحالة المجموع ووقوع احد
جزئيه استحالة الجزء الاخر لجواز ان يكون المجموع محالا واحدا جزئيه واقما يمكننا
اوضرور يا والاخر ممكنا اما الاول فلان كل واحد من طرفي الممكن ككتابة زيد
وعدمها ممكن في نفسه غير مستلزم للمحال مع ان وقوع مجموعهما مستلزم للمحال
واما الثاني فكما اذا فرضنا مركوبية زيد بالفعل للممارضة الى صدق قولنا لكل
مركوب زيد فرس بالضرورة يلزم المحال وهو كل حمار فرس بالضرورة ولا يلزم
من الضرورية ولا من الاخرى لامكانها بل من المجموع لا يقال هذا يبطل الاستدلال
بالخالف لجواز ان يكون المحال لازما من مجموع المقدمتين اعني تقيض النتيجة والمقدمة
الصادقة لامن شئ منهما فلا يلزم صدق النتيجة لانا نقول المطلوب من الخلف ليس
امتناع تقيض النتيجة بل كذبه وكذب المجموع لابد ان يكون لكذب احد جزئيه
بخلاف امتناع المجموع فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه هذا وقد اتفق لجمع من
الاذكياء ههنا مناظرة بينهم من اورد ان ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت
المستلزم للمحال لان امكان الحادث ثابت في الازل وليس الحادث امكان ثبوت في الازل
والامكان ان يكون الحادث اذ ليا فرد آخر هذا النقض بان المراد ان ثبوت الامكان
في الجملة يستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا يفي بعدم اسلزم ثبوت الامكان
في وقت لامكان الثبوت في ذلك الوقت اذ المطلقة لا تنافي الوقتية واجاب ثالث بان
النزاع ليس في ان ثبوت امكان الشئ يستلزم امكان ثبوته فان الامكان كيفية ثبوت
المحمول للموضوع بل النزاع في ان ثبوت امكان الشئ مع شئ آخر هل يستلزم امكان
ثبوته معه ام لا فان المعلل لم قال الصغرى اذا كانت ممكنة مع الكبرى امكن وقوعها مع
الكبرى وحينئذ يلزم النتيجة ضرورة منع ذلك لفاضل قائلا لانسلزم انه يلزم من
ثبوت امكان الصغرى مع الكبرى امكان ثبوتهما معهما لجواز ان يكون وقوع الصغرى
رافعا لصدق الكبرى فهما لا يجتمعان فلا يمكن ثبوتهما مع الكبرى ومثل بذلك المثال
فان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوته ونحن نقول هذه العنابة ادت
الى ما ذكرنا من الواقع آخر الى ما ذكرنا وهو منع التقدير بعينه وايضا يصلح للاعتقاد فان
الصادق في نفس الامر لابد ان يكون متحققا على سائر التقادير ضرورة ان التقادير

والفروض لا ترفع الامور المتحققة في الواقع على ما همرو تأمل اذا تحققت ان زيدا قائم
 وفرضت قعوده هل يرفع فرضك بهذا قيامه في الواقع ما اظن ذا بصيرة يرضى به
 وايضا لم يبق الكبرى صادقة على ذلك التقدير وهي ضرورية في نفس الامر فلا يكون
 ضروريا في نفس الامر لا يكون ضروريا على تقدير ممكن فيلزم ان يكون الممكن
 مستلزما للمحال والحق في الجواب اننا لانم انه اذا فرضت الصغرى فليعلم يلزم نتيجة
 فضلا عن كونها ضرورية وقوله لاندراج الاصغر تحت الاوسط حيثئذ قلنا لانم فان
 الحكم في الكبرى على كل ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والاصغر ليس اوسط بالفعل
 في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يلزم تعدى الحكم من الاوسط اليه لا يقال
 لو وقعت الصغرى الممكنة لزم صدق النتيجة ضرورية لان منع الخلو متحقق بين
 نقبض الصغرى الفعلية وعين النتيجة ومتى صدقت هذه المنفصلة صدقت الملازمة
 المذكورة اما المقدمة الاولى فلان الكبرى صادقة في نفس الامر فالتنضم معها اما
 الصغرى الفعلية او نقيضها فان كان التنضم معها الصغرى الفعلية يلزم صدق النتيجة
 وهو احد جزئي المنفصلة وان كان نقيضها فهو الجزء الاخر فالامر لا يتخلو من نقبض
 الصغرى او عين النتيجة واما الثانية فلما عرفت في فصل التلازم من ان كل منفصلة
 مانعة الخلو تستلزم متصلة من نقبض احد الجزئين وعين الاخر لاننا نقول المتصلة
 انما كانت لازمة للمنفصلة اذا كانت عنادية وانما كانت عنادية لوتركت من الشيء ولازم
 نقبضه لكن صدق النتيجة لا يلزم عن الصغرى بل لازم منه ومن الكبرى وهما مجتمعان
 اتفاقا الوجه الرابع ما عول عليه الشيخ في الاشارات في تشاؤه وهو ان الحكم في الكبرى
 بضرورة الاكبر للاوسط مادام ذاته موجودة وهذه الضروب لا تتوقف على تصادف
 ذاته بالوصف العنواني والالم تكن ذاتية بل وصفية فهي متحققة وان تغير عليه اى
 وصف كان فالاصغر يكون داخل فيه وان لم يثبت له وصف الاوسط والالكان
 ثبوت الضرورة موقوفا على الاتصاف به ههنا وجوابه ان يقال هب ان عقد الوضع
 لا يدخل له في الضرورة لكن الحكم بالضرورة على ذات الاوسط وليس كل شيء هو
 ذات الاوسط بل ما صدق عليه وصف الاوسط بالفعل والاصغر ليس من جملة قوله
 واحتجوا على الثاني وهو انتاج الصغرى الممكنة مع اللا ضروريات ممكنة خاصة
 بثبوت الوجود بعينها وان تغير ما في قياس الخلف لان نقبض الممكنة الخاصة احدي
 الضروريتين فيزداد العمل بابطال كل منهما فنقول في الخلف من الشكل
 الثاني اذا صدق كل (ج) بالامكان وكل (ب) لا بالضرورة يتبع كل (ج) (ا)
 بالامكان الخاص والالصدق اما بعض (ج) (ا) بالضرورة او بعض (ج) ليس
 (ا) بالضرورة واما ما كان يلزم الخلف اما اذا كان الصادق بعض (ج) (ا)
 بالضرورة فلانا نخصه الى لضرورة الكبرى هكذا بعض (ج) (ا) بالضرورة

ولاشئ من (ب) بالامكان العام ينتج بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج) بالامكان هفا واما اذا كان الصادق بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة فلا انقضه الى الكبرى هكذا بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وكل (ب) في بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وهو مناقض للصغرى وفي الخلف من الشكل الثالث لو لم يصدق كل (ج) بالامكان الحاصل لصدق احدي الضرورين الجزئيتين فتجعلهما كبرى لصغرى القياس لينتج الضرورية الالزامية بعض (ب) بالضرورة وهو مناقض للضرورة الكبرى والضرورة السلبية بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة المناقض لاصل الكبرى وههنا وجه ثالث وهو ان يطل احد جزئي المفهوم المردد بقياس من الثاني والجزء الاخر بقياس من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس ذلك العمل وانت خبير بكيفية اراد الوجه الثالث من الوجوه المذكورة وبوجه تزييفها فلا تطلو الكتاب باعادته واحضروا على الثالث وهو انتاج الصغرى الممكنة مع المحتملة للضرورة واللاضرورة بانها ان صدقت في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورية وان صدقت في مادة اللاضرورة كانت ممكنة خاصة والمستلزم بينهما الامكان العام وهو مبقى على صحة القيمين الاولين بعد ذلك اتما يتم لو صدقت الكبرى كلية في مادة الضرورة او اللاضرورة وهو غير لازم لجواز ان يكون صدقها بالنسبة الى بعض الافراد في مادة الضرورة وبالنسبة الى البعض الاخر في مادة اللاضرورة فلا يلزم ما ذكره من النتيجة لان الكبرى الجزئية في الشكل الاول عقيمة والامام ذهب الى ان الكبرى الدائمة تنتج دائمة لانه لو انصف الاصغر بالوسط في وقت ما كان الاكبر دائما فيكون دائما في نفس الامر فان من المستحيل ان لا يكون دائما في نفس الامر و يصير دائما على تقدير ممكن وفيه ضعف لانا لانم ان القياس ينتج على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كما مر ولئن سلمناه لكن صبرورة ما ليس بدائم في نفس الامر دائما اعني وقوع دوامه بدلا عن دوامه ليس مستحيلا بل غاية ما في الباب انه كاذب ولا امتناع في لزوم الكاذب غير المحال من وقوع الممكن بخلاف الضرورة والامكان فانهما ضروريان للضروري والممكن وزعم السج ان المركب من الممكنين قياسا كامل بين نفسه لانه اذا كان (ج) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالقوة فال ومن الناس من نازع فيه واحوجه الى البيان لان الشكل الثاني والثالث اتما لم يكن كاملا لان دخول (ج) تحت حكم (ب) بالقوة فكذلك دخول (ج) ههنا واتما يكون يتنا لو كان (ج) بالفعل (ب) حتى يكون داخلا في كل ما يقال عليه (ب) ويتنا القياس بان الممكن للممكن ممكن حتى جعلوا هذه المقدمة من حقها ان يصرح بها لكنهما اضمرت ورد عليهم بالفرق بين السكايين وذلك القياس بوجهين احدهما ان دخول

الاصفر في الشكاي تحت حكم الاوسط انما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحاكم اما
 في الشكل الثاني فلان الحكم على الاوسط غير موجود واما في الثالث فلان دخول
 الاصفر باعتبار الحكم عليه وهو غير موجود بخلافه ههنا فلان الحكم موجود
 من الحاكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار الامر نفسه وثانيهما دخول
 الاصفر بالقوة ههنا معلوم وفيهما غير معلوم تحتاج الى نظر فليس يلزم من ان
 يحصل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير كامل جعل هذا النوع كذلك
 لان بيا نهم انبسات للشيء بنفسه لانه لا معنى له الا ان (ا) يمكن (ب) الممكن
 وزعم ايضا ان المركب من الممكنة الصغرى والمطابقة غير بين لان الاصفر لما
 كان داخلا بالقوة تحت حكم موجود لم يدرك في اول الوهلة من حاله انه مطلق
 او ممكن بخلاف الذي من الممكنين فان الذهن يحكم بعجالة الممكن للممكن ممكن كما يحكم
 بان الضروري للضروري ضروري والموجود للوجود موجود واما اذا اختلطت
 الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى نظر مثل ممكن الضروري وضروري
 الممكن ثم بين اتساعه ممكنة عامة بعض الوجوه المذكورة واعترض صاحب
 الكشف على اول الوجهين بانه لا يلزم من كون الاختسلاط من الممكنين غير
 بين ومشاركا للشكاي مشاركته في جميع الاشياء فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين
 وعلى انساني بان قوة اندراج الاصفر تحت الاوسط في الشكاي بين الاتساع وقوة
 الاندراج المعلومة ههنا لا تبتل بالانتاج بل عده لعدم اتساع الاوسط وعلى البيان
 الذي حكاه الشيخ بانه مغالطة لان الاكبر ممكن لذات الاوسط لوصفه وذات الاوسط
 ليس ممكنا للاصفر بل وصفه لان المحمولات صفات على ما تبين فلا يكون الاكبر
 ممكنا للممكن للاصفر نعم لو علم ان الممكن لذاتها صفة ممكنة لذات اخرى يكون
 ممكنا للذات الاخرى كان البيان صحيحا لكنه ليس بين نعم اخذ تعجب من السبع حيث
 جعل الاختسلاط من الممكنين بيا ومن الصغرى الممكنة والكبرى المطابقة غير بين
 لان انتاج الاعم للشيء اذا كان يتناقض فكيف يكون انتاج الاخص لتلك النتيجة بعينها غير
 بين ولان الذي ذكره في حاجة الثاني الى البيان من عدم اندراج الاصفر تحت الاوسط
 مشترك بينه وبين الاول والذي ذكر في بيئته قائم في الثاني ايضا بل هو اولي لانه
 اذا كان قولنا ان (ج) اذا كان بالقوة (ب) فلها باقوة ما (ب) بالقوة يتناقض الاولى
 ان يكون قولنا (ج) اذا كان (ب) بالقوة فلها باقوة ما (ب) بالقوة يتناقض وهذا
 ظاهر ونحن نقول اما ما اورد على وجهي العرق فهو منع على منع لان القوم لما
 قالوا ان الممكن انما يكونان غير كاملين ادخلوا الاصفر في حكم الاوسط باقوة قال لان
 ومسئول كمالهما بناء على ذلك بل لان الدخول فيهما ليس باعتبار حكم موجود
 الثاني قياسا على غير معلوم بخلاف ما نحن بصدده ومن البين انه لا يتوحد عليه

والنتيجة في هذا الشكل
تقع الكبرى في غير
قيد الضرورة والدوام
الوصفيين وان كان
احدهما فيها تمت
الصغرى ايضا في غير
قيد الوجود وغير قيد
الضرورة ان لم يكن
في الكبرى ضرورة
اما الاول فللاندراج
البين و زعم الكشي
ان الصغرى الضرورية
مع الكبرى السالبة
الدائمة نتيج ضرورية
بالعكس وبأخلف
وجواب العكس منع
انتاج القياس المذكور
في الثاني للضرورة
وجواب الخلف منع
انتاج الممكنة مع الدائمة
في الثاني واما الثاني
فلان وصف الاوسط
اذا كان مستديما لأكبر
كان ثبوته الأكبر
للأصغر بحسب ثبوته
له وان كان مستديما له
بالضرورة كان ضرورة
الأكبر للأصغر بحسب
ضرورته له متى

اعتراض واما قوله الاندراج بالقوة المعلوم ههنا لا بين الانتاج فليس كذلك لاما لما
علمنا ان (ج) بالقوة (ب) والحكم في الكبرى على ما فرضه العقل (ب) بالفعل
فبجوابه فرضه العقل (ب) بالفعل يدخل تحت حكمه بالفعل وبحصل الاندراج
بالضرورة فان قلت فلي هذا يجب ان ينتج الكبرى المطلقة مطلقا لان الحكم فيها
لما كان على كل ما فرضه العقل (ب) بالفعل وبما فرضه العقل (ب) بالفعل (ج)
فيتمدى الحكم اليه فنقول هذا في الضرورة والامكان محقق لانهما لا يتوقفان
على اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني واما الاطلاق فلما جاز ان يتوهم
على الاتصاف لم يتعد الى الاصغر وانما يتمدى اليه الامكان فقط وقد صرح
الشيخ به في الشفاء حيث قال واما ان هذه النتيجة هل تصدق مطلقا فيقول لا يجب
ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من (ج) لا يوجد البتة (ب) من وقت حدوثه
الى وقت فساده ويكون انما يوجد له (ا) عند ما يكون هو (ب) فقط فيكون
الواحد من (ج) لا يتفق له (ب) البتة ولا (ا) مثل قولنا كل انسان حيوان
ان يكتب وكل كاتب مما س بقوله الطرس فليس يلزمه ان كل انسان مما س بقوله
الطرس بالاطلاق واما تجيبه حيث فرق بين الاختلاطين فاقضى منه الجواب لان
الشيء اذا ثبت للاعم والاختصاص فهو للاعم اولاً وبالذات وللأخص بواسطة العرض
على ما تقرر في العلوم الحقيقية فحينئذ يبعد ان يكون انتاج الاعم وينتاج الانتاج الاختصاص
ليس كذلك والشيخ لم يجعل وجه الحاجة الى البيان عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط
بل اختلاط الوجود و ترد الذهن في ان النتيجة هل هي مطلقة او ممكنة وهب ان
(ج) اذا كان (ب) بالقوة كان له بالقوة ما (ب) بالفعل الا انه من امر يعلم انه نتيجة
فانها كما يجب ان تكون لازمة كذلك وجب ان تكون اخص فلا بد من بيان عدم
لزوم زائد وهذا بخلاف الاختلاط من الممكنين فان بديهته العقل قاضية بان لا يزيد
في انتاجه على الامكان والكلام في هذا المقام وان ادى الى الاطراب والاطالة الا انه
لا بد منه ليعلم ان تشييع المتأخرين على الشيخ الرئيس وهو المخصوص باختراع
القواعد وافاضة القوائد بناء على فهمهم بسوء الفهم وزلل في مضارح الوهم وكم
من غائب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم (قوله والنتيجة في هذا الشكل)
لوجهات الثلث عشرة اذا اختلط بعضها ببعض حصل مائة و تسعة وستون
اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن لما اشترط فعلية الصغرى
سقط من تلك الجملة ستة وعشرون اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب الممكنين
في ثلثة عشر فيقتت النتيجة منها مائة و ثلثة واربعون اختلاطاً والمتعاضد
في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون غير الوصفيات الاربع وهي السالبة ان دخول
والعرفيتان بل تصكون احدى التسع الباقية و ذلك تسعة (الاصغر)

اختلاطاً حاصلة من ضرب احد عشر في تسعة واما ان يكون احديهما
اربعة واربعمون اختلاطاً حاصلة من ضرب احد عشر في اربعة فان كان الاول
كانت النتيجة تابعة للكبرى وهو معنى قوله في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين
اي ماعدا المشروطتين والعرفيتين وان كان الثاني تأخذ جهة الصغرى فان وجدنا
فيها قيد الوجود اعني اللادوام واللاضرورة حذفناها وكذلك ان وجدنا فيها
ضرورة مختصة بهما لم يكن في الكبرى اية ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية
او قدية ثم ننظر في الكبرى فان كان فيها قيد الوجود كما اذا كانت احدي الخاصتين
ضمنها الى المحفوظ فهو جهة النتيجة والا كما اذا كانت احدي العامتين فالمحفوظ
بعينه جهة النتيجة فان قلت المصنف اخل بذكر ضم قيد وجود الكبرى ولا بد منه
فتقول ما ذلك الاخلال بواجب لانه ذكر ان النتيجة في هذا الشكل تابعة للكبرى
في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وقيد الوجود غير القيد ولهذا قال
بعده وان كان احدهما فيها تبع للصغرى ايضاً وهو صريح في ان النتيجة تابعة
للكبرى والصغرى اذا كانت الكبرى احدي الوصفيات الاربع اللهم الا في القيد بن
فانها لا تتبع الكبرى فيهما ففهمنا دعا وخسة احديهما ان النتيجة تابع للكبرى
اذا كانت احدي القسم وثانيهما انها تابعة للصغرى اذا كانت احدي الاربع وثالثهما
ان قيد الوجود من الصغرى لا يمتد الى النتيجة بل لا بد ان يحذف ورابعتهما
ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يمتد ايضاً وخامستهما ان قيد وجود الكبرى
يتمدد الى النتيجة ويضم اليها والمصنف ينهها واحداً فواحداً اما الدعوى الاولى
فلاندراج الاصغر تحت الاوسط اندراجاً بيناً فان الكبرى ذات على ان كل ما ثبت له
الاوسط بافعل كان له الاكبر بالجهة المعتبرة فيها لكن لم يثبت له وصف الاوسط
بالفعل هو الاصغر فيكون الحكم بالاكبر ثابتاً له بالجهة المعتبرة في الكبرى فان قلت هذا
البيان آت في القسم الثاني ايضاً فانا اذا قلنا كل (ج ب) بافعل وكل (ب ا) مادام
(ب) فقد حكمنا في الكبرى بان ما ثبت له (ب) بالفعل ثبت له (ا) بالجهة المعتبرة فيها
وبما ثبت له (ب) بالفعل (ج) فيكون (ا) ثابتاً له بتلك الجهة فنقول لاشك ان جميع
اختلاطات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى وقد اشار اليه المصنف بقوله تبع
الصغرى ايضاً الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى احدي الوصفيات الاربع هي ان الاصغر
اكبر مادام اوسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة ولما حذف الاوسط فيها
ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرايط المذكورة والكثي خلف ضابط
هذا القسم وزعم ان الصغرى ضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورية
ومقتضى الضابط انهما جهاداً دائماً واحتج عليه بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل
الثاني قياساً صغراً ضرورية وكبراً دائماً متبهماً المطلوب بعينه وبالحلف وهو

ان يعمل تقيض نتيجة صغرى لكبرى الاصل ليتيج من الشكل الثاني ماينا قض
الصغرى وجواب العكس منع انتاج الضرورية في الشكل الثاني للضرورة وجواب
الخلف منع انتاج الممكنة مع الدائمة في الشكل الثاني و يظهر منه ان الصغرى
الممكنة مع السالبة الدائمة لو انتجت في احد هذين الشكلين انتجت في الآخر ولولم
يتيج لم يتيج لأرتداد كل منها الى الآخر بعكس الكبرى واما الدعوى الثانية وهى
ان النتيجة تابعة للصغرى اذا كانت الكبرى احدى الاربع فلان الكبرى دالة على
دوام الاكبر بدوام الاوسط فلما كان الاوسط مستديما للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر
بسبب ثبوت الاوسط فان كان ثابتا للاصغر دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما
وان كان في وقت كان في وقت وان كان في الجملة كان في الجملة وان كان الاوسط
مستديما للاكبر بالضرورة فكفى المشروطين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب
ضرورة ثبوت للاصغر اذ الضرورى للضرورى ضرورى (قوله واما لاتبعدى)
هذه اشارة الى بيان الدعوى الباقية واما لاتبعدى قيد الوجود من الصغرى لان
الكبرى وان حكمت بدوام الاكبر لكل ما ثبت له وصف الاوسط مادام وصف
الاوسط ثابتا له لكن يجوز ان لا يكون ثبوت الاكبر مقتصرا على وقت ثبوت الاوسط
حتى ثبت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط وان لم يثبت له الاوسط فيكون الاكبر ثابتا
للاصغر دائما فلم يتبدد الا دوام والا ضرورة من الصغرى كقولنا كل انسان ضاحك
لادائما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لادائما
وما علة به بعضهم من ان صغرى هذا الشكل موجبة فيكون قيد وجودها سالبة وهى
لادخل لها في الانتاج فيه ما فيه واما قيد الوجودى فى الكبرى فيتمدى للاندراج بين
فان كل الاوسط لما كان هو الاكبر لادائما كان الاصغر ايضا كذلك اولان الصغرى
مع لادوام الكبرى يتيج لادوام النتيجة ولما كانت هذه الدعوى داخلية فى الدعوى
الاولى منبثة ببرهانها لم يذكرها ههنا واما لم يتبدد الضرورة المختصة اما من الكبرى
كما كانت احدى المشروطتين فلان ضرورة الاكبر مشروطة بوصف الاوسط
فلم تثبت عند امكان انتفاء وصف الاوسط كقولنا كل انسان متعجب وكل متعجب ضاحك
بالضرورة بشرط كونه متعجبا مع كذب قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة وقوله
لجواز ان يكون ضرورة الاكبر مقيدة بالوسط يجوز ان لا تكون مقيدة ايضا وايس
كذلك لان الكلام فى الضرورة المشروطة ولعله اراد الضرورة مادام الوصف
ولكن فيه مخالفة اصطلاحية واما من الصغرى فلاته اذ لم يكن الكبرى ضرورية
كاحدى العرفيتين امكن انتفاء الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فامكن انتفاء
عن الاصغر فلا يكون ضروريا له ولتفضل اختلاطات القسم الثاني ليحصل به الاحاطة
التامة فقول الكبرى اذا كانت احدى العاتين فهى مع الوجوديتين والمطلقة

الوجود اعنى الا
دوام واللا ضرورة
من الصغرى لان
الاكبر وان كان دائما
مادام الاوسط جاز
ان لا يكون مقتصرا
على وقت ثبوت
الاوسط فيكون ثابتا
وان لم يثبت الاوسط
و اما لاتبعدى الضرورة
من الكبرى وحدها
لجواز ان يكون ضرورة
الاكبر مقيدة بالوسط
فلم يثبت عند امكان
انتفاء الاوسط ولا
من الصغرى وحدها
لان استدامة الاوسط
للاكبر اذا لم تكن
ضرورية جاز انتفاء
الاكبر وان ثبت الاوسط
بالضرورة و زعم
الكثير ان الضرورية
مع الكبرى السالب
العرفية العامة يتيج
ضرورية بالعكس
والخلف وقد عرفت
جوابهما فان قيل
الكبرى المشروطة
مع الصغرى الدائمة
يتيج ضرورية فان
ضرورة الاكبر لما كانت ؟

كدائمة بدوام الاوسط
الدائم بدوام ذات
الاصغر كانت دائمة
بدوامها قلنا تلك
ضرورة بشرط
وصف الاوسط وهم
غير المطلوب بالنتيجة
واعلم ان من تمام بيان
النتيجة بيان عدم لزوم
الزائد على المدعى
بالنقض في المواد من

العامة تنتج مطلقة عامة لان الوسط مستديم لو وصف الاكبر او مستلزم له ثابت لذات
الاصغر في الجملة فيكون الاكبر ثابتا له في الجملة ويمكن ان يقال انها تنتج مطلقة
وقتية وهي انحصار من المطلقة العامة لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط
فالاكبر ثابت له مادام الاوسط والصغرى دلت على ثبوت الاوسط لذات الاصغر
فيلزم ثبوت الاكبر لذات الاصغر في وقت معين وهو وقت ثبوت الاوسط فان قيل
فلنكن النتيجة مع المشروطة العامة وقتية مطلقة لان معنى الكبرى ان الاكبر ضروري
للاوسط مادام وصف الاوسط وهو ثابت للاصغر في الجملة فيكون الاكبر ضروريا
للاصغر في وقت ثبوت الاوسط قلنا اللازم ضرورة الاكبر للاصغر بشرط اتصافه
بالاوسط لافي وقت اتصافه وفرق ما بينهما قديين فيما مر لكن لما حذف الاوسط
عن النتيجة اقتصر على الاطلاق ومع الدائمتين والعامتين كالصغرى ان كانت الكبرى
مشروطة لان الاكبر ضروري لو وصف الاوسط وهو ضروري اودائم لذات
الاصغر اولوصفه والضروري للضروري وللدائم للدائم دائم ودائمة
او عرفية عامة ان كانت الكبرى عرفية لان الدائم للضروري او الدائم دائم ومع
الخاصتين مشروطة عامة او عرفية عامة وهو ظاهر ومع الوقتية وقتية مطلقة
او مطلقة وقتية ومع المنتشرة منتشرة مطلقة او مطلقة منتشرة لان الاوسط مستلزم
للاكبر او مستديم له ضروري للاصغر في وقت معين او في وقت معين ما فيكون الاكبر
ضروريا او ثابتا للاصغر في ذلك الوقت وان كانت الكبرى احدي الخاصتين
فالنتيجة ما ذكرناه على التفصيل مقيدة بالادوام حتى ان احدي الدائمتين تنتج معها
ضرورة لادائمة او دائمة لادائمة فلم يتعد منها قياس صادق المقدمات فان قلت
فقد وجدنا ما يستلزم النقيض فتقول التبعيق ان ذلك القياس قياسان فان الصغرى
مع اصل القضية قياس ومع الادوام قياس اخر واحدهما كاذب قطعا فليس ههنا
امر واحد مستلزم للنقضين فظهر منه ان المقدمتين ان كانتا بسيطتين كان قياسا واحدا
وان كانت احدهما مركبة كان قياسين وان كانتا مركبتين كان اربعة اقيسة ولننتج
الحاصلة تركيب ونجعل نتيجة القياس وان ثبتت الاستحضار والضبط فعليك باستقراء
هذا الجدول تغلب بمقتضى بارد

جدول الشكل الاول

ثم انك قد عرفت من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج دائماً
 وزاد الكشي قائلاً بانتاجها ضرورية لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط ثبت له
 ضرورة ما دام الاوسط وما دام له الاوسط ذات الاوسط فثبت له ضرورة الاكبر
 مادام الاوسط لتحقيق شرط الضرورة له وهو دوام الاوسط قلت الضرورة للمعتبرة
 في الكبرى الضرورة بشرط الوصف فلا يلزم منها الاتحقق للضرورة للاصغر
 بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية فاهو المطلوب غير لازم من الدليل وما هو
 اللازم غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورية بحسب اوقات الوصف انج
 الاختلاط منها ومن الدائمة ضرورية ومن المطلقة العامة والوجوديتين وقتية
 مطلقة ومن العرفيتين مشروطة والكل بين لباقي فعلي هذا متى ثبت المحمول
 للموضوع كان ضروريه ضرورة دائمة ان دام ثبوته وغير دائمة ان لم يدم فبرقم
 الامكان الاخص من بين القضايا بيان الاول انه اذا صدق كل (ج ب) دائماً اولاداً
 نضمه الى قولنا كل (ب ب) بالضرورة مادام (ب) ينتج كل (ج ب) بالضرورة
 الذاتية او الوقتية لا نقول الكبرى ان اخذت باعتبار وقت الوصف منعناها وان
 اعتبرت بشرط الوصف منعنا الانتاج واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم
 لزوم الزايد لان الدعوى في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس على ماسمت
 وذلك بالنقص في المواد كما نقول والاختلاط من الضروري والمطلق يصدق في كل
 انسان ناطق بالضرورة وكل ناطق ضاحك بالاطلاق وجهة النتيجة هي الاطلاق
 دون امر زائد عليه كالدوام او الضرورة وعلى هذا القياس ومن اتقن المقدمات
 وحقق النظر اليها حقق معانيها يعرف ان لا من يدعي تلك النتائج وان لم ينظر بباله
 صورة نقض (قوله واما الشكل الثاني) شرط انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة
 امر ان احدهما دوام الصغرى اى كونها احدى الدائمتين الضرورية والدائمة
 او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب وهي الضروريات الثلاث
 والدوام الثلاث فانه لو انتفى لكان الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى
 عشرة والكبرى احدى السبع الغير المنعكسة السوالب واخص الصغريات المشروطة
 الخاصة والوقتية اما المشروطة الخاصة في المشروطة العامة والعرفيتين واما الوقتية
 في البواقى واخص الكبريات السبع الوقتية واختلاط الصغرى المشروطة الخاصة
 والوقتية مع الكبرى الوقتية غير منع في الضرب بين الاولين للذين هما اخص الضروب
 للاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب الثاني فقولنا لاشي من المتخفف بالخسوف القمري
 بمضي مادام متخففاً بالخسوف القمري اوفى وقت معين لادائماً وكل فرمضي بالضرورة

واما الشكل الثاني
 فيستمرط لانتاجه
 امر ان احدهما دوام
 الصغرى او كون
 الكبرى مانتعكس سالبة
 لان الصغرى الوقتية
 والمشروطة الخاصة
 مع الكبرى الوقتية
 لا تنتج لجل المضى
 على المتخفف بالخسوف
 القمري بالجهتين سالبة
 وحله على القمري على
 الشمس بالتوقيت
 ايجاباً مع امتناع
 السلب في الاول
 والايجاب في الثاني
 ولو جعلت المحمول
 معدولاً صارت
 الصغرى موجبة
 والكبرى سالبة وعدم
 انتاج الاخص يوجب
 عدم انتاج الاعم نعم
 لو احدثت الوقت في
 الوقتيتين انج دائماً
 باخلاف لكنه بشرط
 زائد الثاني كون الممكنة
 مع الضرورية الذاتية
 او الوصفية لان الممكنة
 لا تنتج مع الدائمة
 لجزا كون المسلوب
 غير الشئ دائماً ممكن
 له وبالعكس مع امتناع

في وقت معين لاداء مع امتناع السلب ولو بدل الكبرى بقولنا وكل شمس مضية في وقت معين لاداء مع امتناع الايجاب واما في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول في المثالين معدولا وقتنا وكل فخصف بالخصوف القمري لامضى بالضرورة مادام فخصفا او في وقت معين لاداء ولاشي من القمر او من الشمس بلا مضى في وقت معين لاداء مع امتناع السلب في الاول والايجاب في الثاني ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان في الضربين الاولين لم ينتج سائر الاختلاطات في سائر الضروب لان عدم انتاج الاخص بوجوب عدم انتاج الاعم فان قيل الوقتين اذا اتحد وقتها اتحدت لاداء مع امتناع الايجاب والسلب بالضرورة لشئيين متوافقين في وقت واحد ولانه اذا صدق كل (ج ب) بالضرورة في وقت معين لاداء ولاشي من (ا ب) بالضرورة في ذلك الوقت لاداء وجب ان يصدق لاشي لمن (ج ا) دائما والا فبعض (ج ا) بالفعل فنضجه الى الكبرى لينتج بعض (ج) لس (ب) في ذلك الوقت وقد كان كل (ج ب) بالضرورة في ذلك الوقت هف اجاب بان ذلك لا يكون لهما وقتين بل بشرط امر زائد وهو اتحاد وقتها والنظر فيهما من حيث مفهومهما وثانيهما كون الممكنة مع الضرورة الذاتية او الضرورة الوصفية العامة او الخاصة لكن علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع الضرورة الوصفية عقيمة فحصل هذا الشرط احد الامرين وهو اما استعمال الممكنة الصغرى مع احدى الضروريات الثلاث او استعمال الممكنة الكبرى مع الضرورية الذاتية وذلك لانه لو اتنى الامر ان لم يستعمل الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث من القضايا العشر الباقية واما استعمال الممكنة الكبرى مع غير الضرورية من القضايا الاثني عشرة الباقية وقد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج مع القضايا لبيع الغير المنعكسة سواء بها فلم يبق الاختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين واخص هذه الاختلاطات اختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة والعرفية الخاصة وان الممكنة الكبرى لا تنتج مع القضايا الاحدى عشرة التي هي غير الضرورية والدائمة فلم يبق الاختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة فالاختلاطات التي يجب بيان عقمها ثلثة اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة واختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة ومع العرفية الخاصة اما عقم الاختلاط الاول فلجواز ان يكون المسلوب عن الشيء دائما يمكن الثبوت له مع امتناع سلب الشيء عن نفسه كقولنا لا شيء من الرومي باسود دائما وكل رومي فهو اسود بالامكان والحق الايجاب واما صدق الاختلاط والحق السلب فواضح لجواز دوام السلب عن احد المتباينين وامكان الثبوت للآخر واما عقم الاختلاط الثاني فلعكس ما ذكر اي لجواز ان يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابت له دائما كقولنا لا شيء من الرومي بابيض بالامكان وكل رومي فهو ابيض دائما مع امتناع سلب الرومي عن نفسه وصادق الاختلاط مع امتناع الايجاب ظاهر

٣ سلب الشيء عن نفسه
ولامع العرفية العامة
كبرى لانها اعم من
الدائمة نعم لو كانت
الكبرى احدى
الخاصتين لزم من
صدقها واحدتها
صدق مطلقة عامة
والانتظام من الدائمة
واحدى الخاصتين
قياس في الاول من

هذا في الضرب الثاني واما في الضرب الاول فلجلو ان يكون الثابت للشيء دائما، كن
السلب عنه وبالعكس كما في الثابين اذا بدل مقدمتها او جعل محمولها معدولا
ولو ضوحه مما ذكر في الشرط الاول او ههنا صار متروكا في المتن واما عقم
الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة اذا استعملت في هذا الشكل لم يكن للادوامها
مدخل في الانتاج فبرجع الاختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية العامة وهو عقيم
لانها اعم من الدائمة واليه اشار بقوله ولا مع العرفية العامة الكبرى وفيه نظر لان
عدم الانتاج مع الجزء لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان قلت نحن نجد الاقيسة
التي مقدماتها مركبة عند الاعتبار في جميع الاشكال انما يتبع بواسطة انتاج
اجزائها فنقول ذلك لا يوجب الجزم بان جميع الاقيسة التي مقدماتها مركبة
يكون اذا جهلنا نتايجها على الوجه الذي ذكرتموه قرب قياس مقدمته مركبة
وننتج نتيجة لا على الوجه المذكور فالاولى البناء على عدم العلم بالانتاج ويمكن
ان يقال المراد بانتاج القضية المركبة انتاج شئ من اجزائها مع القضية الاخرى
وبعدم انتاجها عدم انتاج اجزائها معها ويدفع المنع بهذه العناية فان قيل
الصغرى الممكنة مع احدى الخاصتين نتج مطلقة والانتظم من نقيضها وهو الدائمة
مع احدى الخاصتين قياس في الشكل الاول وهو محال اجاب بان صدق المطلقة
بالطريق المذكور لا يدل على كونها منتجة وانما يكون كذلك لو كان للصغرى
دخل فيه بل صدق الكبرى وحدها كافا لوفرضنا كذب الصغرى فالصغر
بل كل شئ فرض يجب ان يكون الاكبر مسلوبا عنه بالفعل والالزام الحلف
المذكور لا يقال هذا بعينه وارد عليكم في الصغرى الممكنة مع المسرطة
الخاصة لانا نقول لا تبين الانتاج فيه بالطريق المذكور بل بان نقيض النتيجة
مع الكبرى وان قطعنا النظر عن لادوامها يتبع ما يناقض الصغرى فلكل منهما
دخل في الانتاج فظهر من اعتبار السطرين ان الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل
اربعة وانما نون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا حاصلة من ضرب
احدى عشرة صغريات في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنات
الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والسرى اعتبارهما ان حاصل
هذا الشكل هو الاستدلال على تنافي الطرفين باقى حكميهما لما يتنافى الابعاب
والسلب على الطرفين لم يستلزم تنافيهما لكن ان اتفى الشرط الاول كان غاية ما في
الصعوبات ضرورة الحكم في جميع اوقات الوصف وغاية ما في الكبريات ضرورة
الحكم في وقت معين واختلافهما بالايجاب والسلب لا يوجب تنافيهما لجواز صدق
ضرورة الابعاب في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة السلب في وقت معين
بالقياس الى شئ واحد وبالعكس وكذلك ان اتفى الشرط الثاني اذا اختلف الابعاب

وزعم الامام ان الصغرى الممكنة تنبج ٢٨١ مع الكبريات الست ممكنة وزعم الكشي انها لا تنبج الا منع سواها

وبانه بالعكس والخالف
وقد عرفت جوابهما
ونحن نقول لو كانت
الضرورة في الثاني
تنبج ضرورة لانبت
الصغرى الممكنة مع
الموجبات الست سالبة
ممكنة بضم النتيجة الى
عكس نقيض الكبرى
وهو قولنا لا شيء مما
ليس (ب) حتى تنبج
ليس (ب) ليس (ج) ليس
(ب) بالضرورة
و يلزمه بعض (ج)
بالضرورة وقد كان
كله (لاب) بالامكان
هذا خلف فان قلت
كنت منعت قبل لزوم
هذه الموجبة لثلاث
السالبة فكيف جعلتها
لازمة لها ههنا
وايضاً هذا البيان
لا يحفظ حدود القياس
قلت جعلت ههنا
لازمة لمحصل شرط
لزمها وهو تحقق
الموضوع وصدق
نقيض النتيجة بحقق
هذا الشرط وايضاً
من قال بنتاج القياس
المفروض ضرورة
اعترف بلزومها ايها
فورد الاشكال عليه

والسلب بالدوام والامكان لا يقتضي تناقضهما (قوله وزعم الامام) الامام والكشي
خالفاً للشرط المذكور اما الامام فقد زعم ان الصغرى الممكنة تنبج مع الكبريات
الست المتعكسة السوالب لان الكبرى ان كانت سالبة دلت على ان الاوسط منافي للكبرى
والصغرى على امكان ثبوته للاصغر فيلزم امكان سلب الاصغر عن الاصغر لان
امكان ثبوت احد المتناقضين لشيء يوجب امكان سلب المتناقض الاخر عنه وان كانت
موجبة دلت على لزوم الاوسط للكبرى والصغرى على امكان سلبه عن الاصغر فيمكن
سلب الاكبر عن الاصغر لان امكان سلب اللازم عن الشيء يوجب امكان سلب
اللزوم عنه واما الكشي فذهب الى ان الصغرى الممكنة لا تنبج الا مع السوالب
الست دون الموجبات بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وبالحلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الكبرى لينبج من الاول نقيض الصغرى وانما خصص النتاج
بالسوالب لان الدليلين لا يقومان على انتاج الموجبات وقد عرفت جوابهما اما جواب
الامام فغاصر من النقص في اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيين فانه
ينفذ منه ان امكان ثبوت احد المتناقضين انما يوجب امكان سلب الاخر اذا كانت
المنافاة ضرورة اما اذا كانت غير ضرورة فكافي الدائمة والعرفيين فلا فان الاسود
ممكن الثبوت لروعي منافاه مع امتناع سلبه عن نفسه والكبرى انما تدل على لزوم
لو اشتملت على الضرورة وهو ظاهر واما جواب الكشي فغاصر من ان الصغرى
الممكنة لا تنبج والصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية لا تنبج ضرورة في الشكل
الاول قال المصنف رادا على الكشي حيث فرق بين الكبريات السوالب والموجبات
في النتاج لو كانت الضرورية في الشكل الثاني تنبج ضرورة لانبت الصغرى
الممكنة مع الموجبات الست لكن القدم عند الكشي حتى فلا بد من التزام التالي بيان
الشرطية بضم نقيض النتيجة الى عكس نقيض الكبرى لينبج ما يناقض لازمة الصغرى
مثلاً اذا صدق لاشي من (ج) بالامكان وكل (اب) مادام (ا) وجب ان يصدق
لاشي من (ج ا) بالامكان والاصدق بعض (ج ا) بالضرورة فيجمله صغرى
لعكس نقيض الكبرى وهو قولنا لا شيء مما ليس (ب ا) لينبج من الشكل الثاني ليس
بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة و يلزمه بعض (ج) بالضرورة وقد كان الصغرى
لاشي من (ج) بالامكان لخاص هف فان قلت على هذا الدليل شيان احدهما ان
الموجبة المحصلة لا تلزم السالبة المدولة فكيف جعلها ههنا لازمة وثانيهما انه بيان
بما لا يحفظ حدود القياس وقد احتز في حد القياس عن امثاله اجيب عن الاول بان
الموجبة انما تلزم السالبة لو لم يكن موضوعها موجوداً وموضوع السالبة ههنا
موجود اذ صدق نقيض النتيجة لانه لا يجب بحقق له وايضاً التساؤل بنتاج القياس
الذي احدى هف متبته ضرورة في الشكل الثاني ضرورة معترف بلزوم

وايضاً هم قد ينو اعمل هذا في السرطيات (٣٦) فلزمهم الاشكال والحق ان من بين يدي هذا البيرار زعم ان يفسر

٢ الشايج الذي بما لا يكون لازم بواسطة مقدمة نتيجة اجنبية فقط من ٢٨٢ و النتيجة في هذا الشكل تتبع الدائمة

الموجبة للسالبة فالاشكال وارد عليه بطريق الالتزام وعن الثاني بان المقتضىين كثيرا ما يمتنعون بمثل هذا البيان اى بعكس التقيض في الاقيسة الشرطية فلزمهم الاشكال وهذا انما يرد على الكثرى لو استعمل مثل هذا البيان والام يرد عليه ولا عليهم لانهم لم يفرقوا بين الموجبات والسالبات قال والحق ان من بين انتاج الاقيسة بمثل هذا البيان يلزمه ان يفسر اللزوم الذي في حد القياس بما لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية فقط وقد مررت الاشارة اليه (قوله والنتيجة في هذا الشكل) الضبط في نتائج الاختلاطات في هذا الشكل ان الدوام اما ان يصدق على احدى المقدمتين او لا يصدق فان صدق بان يكون ضرورية اودائمة فالنتيجة دائمة وان لم يصدق كانت تابعة للصغرى لكن بشرط ان يحذف منها قيد الوجود وقد قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية فانه اذا كانت في الكبرى ضرورة وصفية تعدى الى النتيجة وهذا الكلام مشتمل على اربع دعاواحداها ان النتيجة تابعة للدائمة او للصغرى على التقديرين وبسببه بالبراهين الثلاثة المذكورة في المطلقات وعليك بالاعتبار فلا تطول الكلام باعاداتها وانما لم ينتج هذا الشكل ضرورة وان كانت مقدمة ضرورية بين اما في الضرب الثاني فلجواز امكان صفة لنوعين ثبتت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق سلب النوع الذي له تلك الصفة بالفعل عن النوع الاخر با ضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر كما في المثال المشهور فانه يصدق لاشئ من الجارفة س بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الجمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بكل حارم مركوب زيد بالامكان واما في الضرب الاول فلانه لو جعل المحمول في المثال معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة ولم ينتج الضرورية فالامام اذا كانت احدى المقدمتين ضرورية فلا اخرى اما ان تكون ضرورية او لا ضرورية واما ما كان فالنتيجة ضرورية اما اذا كانت المقدمة الاخرى ضرورية فلان الاوسط حينئذ يكون ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الطرف الآخر فيكون بينهما مباينة ضرورية وهي السالبة للضرورة واما اذا كانت لا ضرورة فلان الضرورة للضرورة ضرورية وسلب الضرورة عن اللا ضروري ضروري فلما كان الاوسط ضروريا لاحد الطرفين لا ضروريا للطرف الآخر كان ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحد الطرفين ضرورية السلب عن الطرف الاخر فيرجع الى القسم الاول اذا ضرورة الاوسط صارت حدا اوسط وجوابه ان الاوسط ليس ضروري الثبوت اوصف احد الطرفين ولا ضروري السلب اوصف الاخر بل لذيتهما واللازم منه ليس الامتلاء بين ذات الاصغر وذات الاكبر والمطلوب في النتيجة المناقاة الضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وهو غير لازم فان قلت اذا تحقق المناقاة لضرورة بين

والصغرى في غير قيد الوجود وغير قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية بانه لم يعرف في المطلقات وانما لم ينتج هذا الشكل الضرورية وان كانتا ضروريين لجواز امكان صفة النوعين ثبتت لاحدهما فقط فيصدق سلب ماله تلك الصفة عن الاخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر ولو جعلت المحمول معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة اخبروا بان احدى المقدمتين اذا كانت ضرورية فلا اخرى ان كانت ضرورية كان الاوسط ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الاخر فينتجها مباينة ضرورية وان كانت لا ضرورة

كانت ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لايجدها ضرورة السلب عن الاخر فيرجع الى (الذين)

٣ القسم الاول وجوبه
ان الاوسط ضروري
الثبوت لذات احد
الطرفين وضروري
السلب عن ذات
الآخر فبين الذاتين
مساواة ضرورية
والطلب المتساوية
الضرورية بين ذات
الاوسط ووصف
الاكبر وما ذكرتم لا
يفيدها وهذا بخلاف
الضرورية مع
المشروطة فان
المتساوية فيه يقع بين
ذات الاوسط ووصف
الاكبر وانما لا يتعدى
الوجود الى النتيجة
لانه يصدق كل انسان
فأم لا دائما ولا شيء
من الجمار اليتظان
بنام الضرورة مادام
جارا بفظان لادائما
مع صدق قولنا لا شيء
من الانسان بجمار
بظان بالضرورة
والصفة فيه عدم
استعمال المقدمتين بالنسبة
اليه على شرائط
انتاج متين

الذاتين يلزم المتساوية الضرورية بين الذات والوصف فانه لو اجتمع الذات مع
الوصف اجتمع الذات مع الذات وكان بينهما متساوية فتقول ذات الاكبر هو
ما صدق عليه الاكبر بالفعل متساوية لذات الاصغر لانتفاء المتساوية بين وصف
الاكبر بالفعل وذات الاصغر وهي لا تنفي امكان ثبوت الاكبر لذات الاصغر نعم
لو كانت الضرورية صفري مع المشروطة لاجل الوصف انتجت ضرورية لان
الكبرى ان كانت سالبة دلت على المنافاة الضرورية بين وصف الاوسط ووصف الاكبر
ووصف الاوسط لازم لذات الاصغر ومتنافي للالزام متساوية ضرورية متناف للالزام
كذلك وان كانت موجبة فالأوسط لازم لوصف الاكبر متناف لذات الاصغر فيكون
بينهما متساوية ضرورية وانما اعتبرنا الضرورية الوصفية لاجل الوصف فانها
لو كانت بشرط الوصف لا يلزم النتيجة ضرورية لان ما في المجموع من الذات والصفة
لا يجب ان يكون متنافيا للصفة وكذلك لازم المجموع لا يلزم ان يكون لازما للجزء وسببه
المصنف في آخر فصل المختلطات على ذلك وثانيها انه اذا لم يكن احدي المقدمتين
ضرورية او دائمة بحذف قيد الوجود من الصفري ان اشتملت عليها وقد ذكر
في الكتاب في صورة دعوى اعم وهي ان قيد الوجود لا يتعدى الى النتيجة
لان الصفري ولا من الكبرى لانه يصدق كل انسان فأم لا دائما ولا شيء من الجمار
اليتظان بنام الضرورة مادام جارا بفظان لادائما مع كذب قولنا لا شيء من الانسان
بجمار بفظان لا دائما ضرورة صدق قولنا لا شيء من الانسان بجمار بفظان دائما
والفقه في ذلك عدم احتمال المقدمتين بالنسبة الى قيد الوجود وعلى شرائط الانتاج
فان قيد الوجود اما في احدي المقدمتين او في كلتا المقدمتين وانما كان قبعض شرائط
الانتاج منصف اما اذا كان في احدي المقدمتين فلا نهى مخالفة للآخرى في الكيف
فيكون قيد وجودها موافقا لها في الكيف فلا انتاج في هذا الشكل عن المتفتتين
في الكيف واما اذا كان في المقدمتين معا فلان قيد وجود كل منهما لا يتج مع اصل
المقدمة الاخرى لما مر ولا مع وجودها اذ لا انتاج في هذا الشكل عن مطلقين ولا عن
ممكنين ولا عن مطقة وممكنة وثالثها ان بحذف الضرورة المختصة بالصفري
فان الضرورة انما اختصت بها اذا كانت الصفري مشروطة او احدي الوقتين
والكبرى عريفة لان التقدير ان الدوام لا يصدق على احدي المقدمتين وان الصفري
فيها ضرورية فلا يكون الامشروطة او احدي الوقتين ولما كان مقتضى الشرط
ان الصفري اذا لم يصدق عليها الدوام تكون الكبرى احدي الست وليست
الكبرى ههنا احدي الدائمات لان المقدر خلافه ولا احدي المشروطين لاختصاص
الضرورة بالصفري بحسب الفرض فبين ان يكون عريفة اماعة او خاصة وهي
مع المشروطة لا تتج الضرورية والا لا تتج اختلاط المشروطة والعريفة في الشكل

الاول الضرورة وقد تبين خلافه وعلى هذا القياس ان كانت الصغرى احدى
الوقتيتين ورابعهما ان الكبرى اذا كانت مشروطة انجبت مع المشروطة مشروطة
لانا حكمنا في احدى المقدمتين بان الاوسط مناف لاحد الوصفين منافاة ضرورية
وفي المقدمة الاخرى بانه لازم للوصف الاخر فيكون بينهما منافاة ضرورية
هي السالبة المشروطة مع الوقتية وقتية مطلقة والمتنمرة متنمرة مطلقة لان الاوسط
مناف لو صف الاكبر ضروري الثبوت لذات الاصغر في بعض الاوقات اولاً لازم
لوصف الاكبر مناف بالضرورة لذات الاصغر في بعض الاوقات فيكون وصف
الأكبر منافياً لذات الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت والكلام ههنا وان قرب الى
التفصيل الا انه لا يتم ولا يبلغ الفساية من التفصيل ما لم يوقف على واحد واحد
من النتائج فالتفت الى هذا الجدول وحمل حواله يطالع على ما ينبغي ان تطلع عليه
جدول الشكل الثاني

تنبيه الدائم أن
الوقتية الموجبة تنجبان
دائمة لما عرفت ولا
تنجبان مع السالبة لانه
يصدق كل لون
كسوف سواد
بالضرورة ولا شيء
من ألوان الجرام
السماوية بالسواد
بالتوقيت مع صدق
قولنا كل لون كسوف
لون جرم سماوي
بالضرورة بل لو اعتبر
في الوقتية كون ذلك
الوقت من اوقات
الذات او لا يعتبر
في الدائم من اوقات
الذات على خلاف
المشهور انتج ادائم
بالخلف والمثال انما يرد
نقضا اذا اخذت
مقدماه على ما هو
المشهور

الاختلاطات التابعة للدائمة اربعة واربعون لانه اذا صدق الدوام على احدى
المقدمتين فهي اما ضرورية او دائمة فان كانت ضرورية فاما بان تكون صغرى
او كبرى واما ما كان فهي مع الثلث عشرة صار المجموع خمسة وعشرين لسقوط
واحد بالتكرار وان كانت دائمة فهي مع غير الضرورية لاعتبارها في اختلاط
الضرورة وغير الممكنتين اهدم انتاجهما فلا يكون الا مع العشر وهي اما صغرى
او كبرى يكون تسعة عشر لسقوط واحد بالتكرار والاختلاطات التابعة للصغرى
اربعون والله اعلم (قوله تنبيه) قد علمت من قاعدة الانتاج ان اختلاط الدائم مع
القضايا السبع التي لا تنعكس سواها ينتج دائمة لكنه غير مستقيم على الإطلاق بل فيه
تفصيل لابد من تنبيه عليه وهو انها ان كانت الموجبة ينتج الدائمة بالبرهان التي
سفلت وان كانت سالبة لم ينتج لانعقاد البرهان على عدم الانتاج وعدم انعقاد
البرهان على الانتاج اما البرهان على العدم فهو ان اخص هذه الاختلاطات وهو
اختلاط الصغرى الضرورية مع الوقتية لا ينتج فلم ينتج شيء منها وذلك لجواز
ان يكون كل من الاوسط والأكبر ضروري بالذات الاصغر ولا يكون شيء من ذوات
الأكبر دائم الوجود بل بعدم في بعض الاوقات فلم يثبت الاوسط لها في ذلك الوقت
ضرورة توقف الوجود على وجود الموضوع فكل اصغر او وسط بالضرورة
ولاشئ من الاكبر باوسط بالتوقيت مع كذب قولنا بعض الاصغر ليس باكبر بالامكان
العام لصدق قولنا كل اصغر اكبر بالضرورة او يكون الاوسط ضروري بالذات الاكبر

والأكبر ضروري بالذات الأصغر ولا يكون شئ من الأصغر بدائم الوجود فيكون
 الأوسط مساويا بعينه في بعض الأوقات فيصدق السالبة الوقتية صغرى مع الضرورية
 مع أن نبوت الأكبر للأصغر ضروري مثله كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شئ
 من ألوان الأجرام السماوية بسواد بالتوقيت مع أنه لا يصدق ليس بعض لون
 الكسوف بلون جرم سماوي بالإمكان لصدق كل لون كسوف لون جرم سماوي
 بالضرورة فإن قبل الكبرى في المنال كاذبة لصدق بعض ألوان الأجرام السماوية
 سواد بالضرورة وهو لون الكسوف متلا ولكذب اللادوام الذي هو عبارة
 عن كل لون جرم سماوي سواد بالفعل لصدق قولنا ليس بعض لون الأجرام السماوية
 بسواد دائما تكون الشمس على أنها تقول القول بصدق نقيض النتيجة والصغرى مع
 القول بصدق الكبرى لا يمتنع لأن الأكبر لما ثبت بالضرورة للأصغر فبعض الأكبر
 أصغر وكل أصغر فهو أوسط بالضرورة فبعض الأكبر أوسط بالضرورة فلا تصدق
 السالبة الوقتية وفي المثال لما كان لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه نقيض النتيجة
 وثبت له السواد بالضرورة فبعض لون جرم سماوي سواد بالضرورة وهو مناف لقولنا
 لا شئ من ألوان الأجرام السماوية بسواد بالتوقيت فالجواب أن السواد دائما هو ضروري
 النبوت لبعض ألوان السماوية في وقت وجوده وذلك لإتاني ضرورة سلبه عنها
 في وقت عدمه وبه يظهر الجواب عن سؤال الافتراق وأما كذب اللادوام فغير
 محل بالغرض إذا المراد من عدم إنتاج السالبة الوقتية عدم إنتاج جزئها على ما سبق
 إليه الإشارة وهما خير متجهين أما الأصل فلما مر من المنال وأما اللادوام فلا تنافي
 في الكيف على أنه لو بدل الكبرى بقولنا ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة
 وقت التربع لادائما لانعدام لون الكسوف في هذا الوقت يتم النقص سالما عن المنع
 ضرورة امتناع سلب الكسوف عن نفسه وأما عدم البرهان على الانتاج فلهذا
 انتهض البراهين المذكورة وأما عكس الكبرى فلأن القضايا السبع لو كانت كبرى
 لم تقبله وأو كانت صغرى فلكبرى تكون موجبة فعكسها لا يفيد وأما عكس الصغرى
 فظاهر وأما الخلف فلأن اللازم منه سلب الأوسط عن الأصغر في وقت معين وهو
 لإتاني ضرورة إثباته في جميع أوقات وجوده لجوار أن يكون وقت السلب خارجا
 عن أوقات الوجود بخلاف ما إذا كانت موجبة إذا للنتيجة الحاصلة من الخلف حينئذ
 موجبة فيكون وقتها من أوقات وجود الموضوع لامتناع صدق المرجية عند عدم
 الموضوع فتكون منافية للصغرى هذا إذا أخذت المقدمتان أي الضرورية والوقتية
 على ماهو المشهور وهو أن الضروري ما يكون المحمول ضروريا للموضوع مادام
 ذاته موجودة والوقتي ما يكون ضروريا في وقت معين سواء كان ذلك الوقت من بعض
 أوقات وجود الذات أو لم يكن وذلك لعدم التنافي بين الحكم على الأصغر والحكم على الأكبر

حينئذ لجو از ثبوت الشيء الواحد لاهر معين مادام ذاته موجودة وسلبه عنه في وقت من اوقات غير وجوده ومالم يناف الحكما لم ينتج الاختلاط اما لو اعتبر في الوقتية كون ذلك الوقت من اوقات وجود الذات ولا يعتبر في الدائمات اوقات وجود الذات بل سائر الاوقات ازلا وابداعلى خلاف المشهور انتجت الدائمات مع الوقتية دائمتين للثبات بين ثبوت الحكم في جميع الاوقات وسلبه في بعضها او بين ثبوت الحكم في جميع اوقات الذات وسلبه في بعضها والخلف تام مثلا اذا اخذ الدوام بحسب الازل والوقتية على ماهو المشهور كقولنا كل (ج ب) بالضرورة الازلية ولا شيء من (ا ب) بالتوقيت لادائما فلا شيء من (ج ا) دائما والا لصدق بعض (ج ا) بالاطلاق ففصله صفري لكبرى القياس لينتج من السكك الاول بعض (ج) ليس (ب) بالتوقيت وقد كان كل (ج ب) ازلا هف وكذا اذا اخذت الوقتية بحسب وقت وجود الذات والدوام على ماهو المشهور فانه لولا صدق لاشئ من (ج ا) دائما لصدق بعض (ج ا) بالاطلاق ونضمه الى الكبرى لينتج بعض (ج) ليس (ب) بالتوقيت بحسب الذات وقد كان الصفري كل (ج ب) مادام موجود الذات هف والمثال المذكور لا يرد نقضا لانه لو اعتبر الازل في الدائمات لم تصدق الصفري ولو اعتبر في الوقتية وقت وجود الذات لم تصدق الكبرى فظهر ان احد التغييرين وهو اما تغيير تفسير الدائمات او تغيير تفسير الوقتية كاف في تحقق الانتاج فلهذا اورد في الكتاب كلمة او الفاصلة لا الواو الواصلة هذا ما ذهب اليه صاحب الكشف ومن تابعه من المتأخرين بعد المساعدة عليه وهو بعيد عن المحصيل لان المشهور في الوقتي ليس اعتبار وقت ما بل اما اعتبار وقت الوصف على ما هر فته في فصل الجهات ولو كان الاعتبار فيه مطلق الوقت بطلت نسبته مع القضاء بالجواز صدق الموجبة الضرورية او الدائمة مع السالبة الوقتية فلا يكون السالبة الممكنة والمطلقة اعم منها وكذا لا تكون الوجودية اللادائمة اعم منها الى غير ذلك من النسب التي صرحوا با واحد واحد ومناطق غلطهم عدم اعتبار وجود الموضوع في السلب وليت شعري اذا لم يعتبروا وقت وجود الذات في السالبة الوقتية هل يعتبرون اوقات وجود الموضوع في السالبة الضرورية والدائمة او لا يعتبرون فان اعتبروا طابا لبناهم بالفرق والافان اخذوا الاوقات فيها بحيث تناول اوقات الوجود واوقات العدم فلا فرق بين الازلية وغيرها في السلب وان اخذوها بحيث يصكون اما اوقات الوجود او اوقات العدم حتى تصدق السالبة الضرورية اذا تحقق ضرورة سلب المحمول عن الموضوع في جميع اوقات عدمه لم يتم خلفهم في الموجبة الوقتية كما زعموا ذلك في سالبتها لان اللازم من قياس الخلف في الموجبة ثبوت الاوسط لبعض افراد الاصغر في وقت وجوده وهو لا ينافي في سلب

